











مَحْكَمَةُ النِّقْضِ  
المكتب الثاني

# مجموعۃ القواعد القانونية

التي تدرجها  
محكمة النقض

في خمسة وعشرين عاما

من اول انشائها في ١٩٣١ لغى حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥

الدائرة الجنائية

الجزء الثاني

(٥ - د)



۵۰



# دخان

( د . غش القاعدتان ١٠٣ و ١٠٢ )

## دستور

### موجز القواعد :

- كفالة الحرية الشخصية المتصوص عليها في م ٤ من الدستور لائق المشرع من وضع قوانين لتطبيقها لمصلحة الجماعة - ١
- عدم تفرقة المادة ٤١ من الدستور بين المواد الجنائية وغيرها من التناهي المستعجلة - ٢ ( ر . د . أيضاً قانون قواعد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ )

### القواعد القانونية :

٣ - إن المادة ١ من الدستور حين أجازت ذلك إصدار المراسم التي توضع عنها قد نصت في الوقت ذاته على أن هذه المراسم تكون لها قوة القانون وهي لم تفرق في هذا الشأن بين المراء الجنائية وغيرها من التناهي المستعجلة التي يرى وجوب اتخاذها بين أحوار اعتقاد البرلمان .  
( مجلة ١٢/٥/١٩٤٧ طين رقم ٧٨٨ سنة ١٧ في )

١ - إن النص في المادة ٤ من الدستور على أن الحرية الشخصية مكفولة - ذلك لا يمنع المشرع من وضع قوانين لتطبيقها في مصلحة الجماعة ، فإن هذه الحرية ، كغيرها من سائر الحريات ، لا تقوم بالنسبة إلى الفرد إلا في حدود احترامه حريات غيره . حين يكون من وراء استعمالها الاضرار بالغير فإنها لا تكون في حقيقة أمرها حرية ، ولا تكون بالتبع مكفولة .  
( مجلة ١٢/٥/١٩٤٧ طين رقم ٧٨٨ سنة ١٧ في )

## دعارة

### رقم القاعدة

- ١٣ - الفصل الاول : جريمة التحريض على القس والفجور
- ٢١ - الفصل الثاني : جريمة التعويل على ما تكسبه المرأة من الدعارة
- ٢٢ - الفصل الثالث : الدعارة

## موجز القواعد:

## الفصل الاول

## جريمة التحريض على الفسق والتفجور

- جريمة التحريض على الفسق والتفجور من جرائم المادة - ١
- تعدد أفعال التعرض لأفصاد الاخلاق ، الواقعة قبل المحاكمة النهائية ، لا تكون الا جريمة واحدة - ٢
- مناط المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية هي السن الحقيقية للمجنى عليه - ٤ و ٣
- علم الجاني بفسق من وقت وقوع عليه الجريمة مفترض - ٥
- تحقق جريمة التحريض بحصول المساعدة أو تسهيل ارتكاب أفعال الفسق - ٦ و ٧
- عدم اشتراط وقوع جريمة التحريض في مكان له وصف خاص - ٨
- تحقق جريمة الاعتداء على التحريض على الفسق والتفجور بوقوع أى فعل من الأفعال المفسدة للاخلاق - ٩
- عدم توفر الجريمة بالكلام المجرد ولو غش وخفت مرأيه - ١٠ و ١١
- اثبات الحكم ان المهمة كانت تحرض بتين قاصرتين على الدعارة دحما من الزمن بتقديمها لرجل مختلفين كافى لبيان توافر ركن المادة - ١٢
- عدم اثبات الحكم توفر ركن الاعتداء في جريمة التحريض على الفسق - قصور - ١٣

## الفصل الثاني

## جريمة التحويل على ما اكتسبه المرأة من الدعارة

- عدم توفر أركان الجريمة اذا كان حصول المتهم على المال كأجر عن عمل معين ولم يكن مرجعه الظهور بالحالة - ١٤ و ١٥
- انطبق المادة ٢٧٢ عقوبات على الرجال والنساء على السواء - ١٦
- عدم توفر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٢ ع على مجرد الوسطة بين الرجال والنساء - ١٧
- التفرد المسروقة لا يثبت كسباً من الدعارة - ١٨
- عدم بيان الحكم مقدار التحويل الذى حصل عليها المتهم من كسب المرأة من الدعارة لايستلزم الحكم - ١٩
- اكتفاء الحكم بادانة المتهم في جريمة تحويله على ماكتسبه زوجته من الدعارة على اثبات واقعة الدعارة وحدها - قصور - ٢٠ و ٢١
- ( ر . أيضاً : اثبات قاعدة ٤٨٦ وحكم قاعدة ٢٧٥ )

## الفصل الثالث

## الدعارة

- جريمة ادارة بيت الدعارة وجريمة ممارسة التفجور والدعارة من جرائم المادة - ٢٢ و ٢٣
- سران أحكام القانون رقم ٦٨ سنة ٥١ على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً - ٢٤
- وجود امرأة في محل مد الدعارة وضبطها فيه لايتحقق به المأوأة على ادارة منزل الدعارة - ٢٥ و ٢٦
- المقصود ببيت الدعارة - ٢٧
- متى تتوفر جريمة الاعتداء على ممارسة الدعارة - ٢٨ و ٢٩
- اثبات العادة في استعمال مكان لممارسة الدعارة جائز بطرق الاثبات كافة - ٣٠
- مباشرة رجل لامرأة في منزله مباشرة الأرواح لايد من أعمال الفسق والدعارة المؤقتة في القانون - ٣١
- عدم استظهار الحكم ركن العادة في جريمة ادارة بيت للممارات - قصور - ٣٢
- عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ٥ من الأمر المسمى رقم ٢٦ سنة ١٩٤٩ - ٣٣
- ( ر . أيضاً : استثنائي قاعدة ٢٤٧ وتقتضي قواعد ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ )

القواعد القانونية :

الفصل الاول

جريمة التحريض على القتل والتفجير

١- إن جريمة التحريض على القتل والتفجير من الجرائم ذات الباعث التي تتكون من تكرار الأفعال التي نهى القانون عن متابع ارتكابها . وجميع هذه الأفعال تكون جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية عنها كلها أو عن بعضها ، أي سواء أكانت على نظر في تلك المحاكمة أم لم تكن فإنها وقعت دعوى على امرأة لارتكابها بأنها في الليلة بين ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ و ٣ يناير سنة ١٩٣٦ تعرضت لافساد أخلاق الشبان بتقديمها لفسرين رواد منزلها الذي أعدته لاستضافة السرية وقبل الفصل في تلك الدعوى ضبطت هذه المتهمه واحدة أخرى في ٢٠ يولي سنة ١٩٣٦ وفي التحريض لافساد أخلاق الفاسرين المذكورين بحريريهما على القتل في يوم ٢٠ يولي سنة ١٩٣٦ وما سبقه ، وعظمت الضرر بان تنضم الصهيون في جملته واحدة ، فن الزواج على عصفكة الموضوع أن تقر - ولو من تلقاء نفسها - ضم وقائع الصهيون وتحكم في الموضوع على اعتبار انه جريمة واحدة . فإنها لم تقبل وحسبت في كل من الصهيون بالاداءة فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون . ولكن نقض أحد هذين الحكمين لا يمكن محكمة النقض من أن تتناول الخطأ الذي وقعت فيه محكمة الموضوع بأن تنضم الصهيون إلا إذا كلّف الحكم الآخر مستحق النقض أيضاً . وذلك لا يمكن محاكمة المتهمه عن الأفعال الصادرة منها في الصهيون معاً على اعتبار أنها في مجزء لا تكون إلا جريمة واحدة وأما إذا كان هذا الحكم الآخر غير مستحق النقض فشكل ما تستطيع محكمة النقض عمله في القضية التي قبل فيها . المعلن من الحكم بعدم جواز محاكمة المتهمه استغلالاً عن الأفعال المذكورة لجهة التي هي موضوعها .

( جلسة ١١/١١/١٣٣٨ ملن رقم ١٢٧٢ سنة ١٣٣٨ ق )

٢- إن جريمة التحريض لافساد أخلاق الشبان الفاسرات من جرائم الاختياد التي تتكون من تكرار أفعال لافساد . فيها تعددت هذه الأفعال فلها متى كل وقوعها قبل المحاكمة النهائية - لا تتكون إلا جريمة واحدة . فلذا أصدرت المحكمة الابتدائية على المتهمه حكيتين من واقعتين على أن كلا منهما وقعت في

تاريخ معين ثم رأيت المحكمة الاستئنافية ثبوت الواقعتين فانه يكون من المتيقن عليها أن لا تتحكم على المتهمه الا بتقريب واحدة من جميع الوقائع على أساس أنها لم ترتكب الا جريمة واحدة .

( جلسة ١١/١٢/١٩٤١ ملن رقم ٦٨٤ سنة ١١ ق )

٣- إن مناهج المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الثباني عشرة سنة كلمة على التفجير والتفجير النفع هي السن الحقيقية المحيطة عليه متى كانت هذه السن معروفة لدى الجاني أو كان عليه بما يفسر أو اعتبر القصد الجنائي متقرباً منه ولا يسوغ له في هذه الحالة أن يستند في تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى إذ أن عليه بالسن الحقيقية المحيطة عليه مفترض ولا يقطع هذا الافتراض إلا بثبوت قيام ظروف استثنائية منه من إمكان معرفة السن الحقيقية . وإذا فلا يجوز لرافدة أن تقبل في منزلها المدد الضميمة فانه لم تبلغ السن المخصوص عليها في المادة ٢٣٣ م اعتماداً على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر أربعين من تلك السن ما دامت الفتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكان في الاستماع للاطلاع عليها الثبوت من سنها الحقيقية . كذلك لا يجوز لها أن تتحدى بتقدير الطبيب الشرعي لسن الفتاة المحيطة عليها بشرط سن ستة لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلتزم إليها إلا عند انعدام الدليل القاطع .

( جلسة ١١/١٢/١٩٤١ ملن رقم ٢٠٤٧ سنة ١١ ق )

٤- إن مناهج المسؤولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على القتل والتفجير هي السن الحقيقية المحيطة عليها . والأصل أن علم الجاني بهذه السن مفترض ولا يتفق هذا الافتراض إلا إذا لم يكن في إمكان الجاني معرفة حقيقة السن بسبب قيام ظروف قهرية أو استثنائية منه من ذلك . ومن ثم لا يقبل من الجاني اعتماده على أن مظهر المحيطة عليها يدل على تجاوزها السن القانونية لأن هذا المظهر ليس من شأنه أن يمتنع من التحقق من سنها ، وكذلك لا يقبل منه أن يستند في تقدير السن على الشهادات الطبية ، لأن تقدير السن بمعرفة رجال الفن لا يدل في الواقع على حقيقة هذه السن ، ولا يليق إليه إلا عند الضرورة حين ينضم الدليل الأهم وهو دفتر الولد . أو على الأقل إذا غابت موانع قهرية تحول دون الوصول إلى هذا الدليل .

( جلسة ١١/١٢/١٩٣٨ ملن رقم ١٦٠٦ سنة ٨ ق )

١٠ - إن المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات إذا نصت على عقاب كل من تعرض لإفساد الأخلاق بتجريمه عادة الفيسدان الذين لم يفتروا من الحادية والعشرين سنة على الفسق والتفجور ، فقد دلت على أن هذه الجريمة لا يمكن أن تتوارى بالكلام الجرد ولو لحظ أو لحقت مرايمه . لأن كلمة « تعرض » هنا معناها الاحتذاء بالقليل ، كما هو النظام من منقول الكلمة الفرنسية المقابلة لها والتي استعملها القانون في المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ السابقتين عليها في تحديد معنى ذلك العرض . هذا فضلا عن استعمالها في عنوان الباب الولد به هذه الجرائم وغيرها مما انعقد الإجماع على أنه لا يقع بمجرد القول .

فلذا كان الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة قد بني على أن التهم زين للجسسي عليها بالقول طريق الدعاية مرة ، ثم دعاها الخطوة بالرجل مرة ثانية ، فانه يكون واجبا تقضه إذ أن ما حدث في المرة الأولى هو مجرد قول غير مصحوب بأي فعل فلا يصح اعتباره تجريضا ، على ما سبق بيانه ، وما حدث في المرة الثانية لا يكفي وحده لتشكوين ركن الاعتداء المطلوب قانونا .

( جلسة ١٩٢٧/١/١٤ طين رقم ٣٦٥ سنة ١٢ )

١١ - إذا كان الثابت من الحكم أن ما صدر من التهمة من قولها لأحد المساءة في الطريق العام « البلهة حتى لطيفة تمال تخنينا سوى ، لم تجرم به ولم تقطع بتصد الإذاعة أو على سبيل النشر أو الإعلان عن نفسها أو عن سلعها المعقولة ، وإنما قصدت أن تصيد من تأنس منه قلوبا للمعوتها التي صدرت عنها في هذه الحدود ، فإن هذا الفعل لا تتوافر به العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ولا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ من القانون ولا الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ولا يبق بعد ذلك محل التطبيق على واقعة الدعوى إلا الفترة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات التي تنص على عقاب « من وجد في الطريق العمومية أو المخلات العمومية أو أمام منزله وهو يعرض للمارين على الفسق يائشارات أو أقوال » .

( جلسة ١٩٤٦/١/١٦ طين رقم ١١٦٦ سنة ٤٨ )

١٢ - متى كانت واقعة الدعوى الثانية . بالحكم الملعون فيه هي أن الطاعة كانت تعرض بتبين قاضيتين على المحاكمة ودعا من الزمن تكرر فيه فعل التعريض

٥ - في جريمة التعريض لإفساد أخلاق صفار السن يفرض القانون على الجاني بغير سن من وقعت عليه الجريمة ، ولا يجدي الجاني نفي عليه بحقيقة هذه السن إلا إذا هو أثبت أنه قد تعرض عنها وأنه إنما وقع في الخطأ لأسباب قهرية أو ظروف استثنائية . وللمحكمة الموضوع حق تقدير ذلك من وقائع كل دعوى وظروفا .

( جلسة ١٩٣٧/١/١٦ طين رقم ٢٢١٣ سنة ٦٤ )

٦ - إن المادة ٢٢٣ من قانون العقوبات تنص صراحة على معاقبة كل من يساعد الفيسدان الذين لم يفتروا من الثمان عشرة على الفسق والتفجور أو يعمل لهم ذلك فني أثبت الحكم حصول المساعدة فلا يجدي التهم قوله إن الجاني عليه هو الذي حضر من بقاء نفسه إلى المنزل المند للمساءرة .

( جلسة ١٩٣٧/١/١٦ طين رقم ٢٢١٣ سنة ٦٤ )

٧ - متى أثبت الحكم بالإدانة التي أوردتها أن الجاني عليها حضرت ثلث التهم عدة مرات لا ترتب التفتيح فيه وأن ذلك منها كان بناء على طلب التهم فإن هذه الواقعة تكون فيها ما يفيد توافر ركن الاعتداء لدى التهم . كما أن فيها ما يفيد تسمية ارتكاب أفعال الفسق وهذا يكفي لعقابه ولو كان لم يقع منه أي تعريض للسبب عليها .

( جلسة ١٩٤٠/١/١١ طين رقم ١٨١١ سنة ٢٧ )

٨ - إن القانون لم يشترط في الجريمة المعاقبة عليها بالمادة ٢٧٠ أن يكون وقوعها في مكان له وصف خاص ، فلا يشترط إذن أن يذكر في وصف التهمة الذي أسست عليه الإدانة أن الجريمة وقعت في منزل يدار الدعاية . وإذا كان المنزل له وصف بهذا الوصف خطأ في الحكم فإن ذلك لا يبيح لأن هذا الوصف يزيد لاجم الخطأ فيه .

( جلسة ١٩٤٠/١/١١ طين رقم ١٨١١ سنة ٢٧ )

٩ - لا يشترط في جريمة الاعتداء على التعريض على الفسق والتفجور أن يكون قد وقع من الفيسدان بناء على التعريض ، أفعال إفساد جسدي أو ذات جسمانية بل يكفي أن يكون قد وقع منهم أي فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق . وإن قيل أن التهم علا الدعاية وتكليفه أيتي وهي عذراء قاصر بالاشتراك في مباشرة إدراجه والإشراف عليه ومجالة رواه من الرجل والنساء والتحدث معهم في ذلك الشأن الذي أعد المخل له - ذلك تتوافر به العناصر القانونية لهذه الجريمة .

( جلسة ١٩٤٠/١/١٢ طين رقم ١١٧١ سنة ٢٧ )



الإعقاب اعصماده مثلاً لتجوز النساء السافلات لأرتكاب الفحارة فيه .

( جلسة ١١/٧/١٩٠٠ ملن رقم ١٨١٧ سنة ١٠ ق )

١٦ - لا يوجد في نص المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات ولا في الملائكة الانصاحية الخاصة بها ما يبيد أن المشرع إنما قصد بها معاقبة الرجال دون النساء ، بل إن في إطلاقه النص وتصميمه بقوله « كل من » ما يدل على أنه يتناول بالعقاب المتهم رجلاً أو امرأة ، فإذا عولت امرأة في معيشتها على ما تنكسبه امرأة من الفحارة حتى عليها العقاب .

( جلسة ٢٤/١٢/١٩٠٣ ملن رقم ١٠٥٣ سنة ١١ ق )

١٧ - إن الفاعل إذ وضع المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات في باب تلك العرض وإفساد الأخلاق قد أراد حماية النساء السافلات ، ولو كن بالغات ، من يستغلن طبعهن ويستغلن قبحاً يمكنهن من طريق الفحارة مع الظهور بمجاينين والنطق حين ، قصص على معاقبة هؤلاء من ثبت أنهم يمولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تنكسبه تلك النسوة من طريق الفحارة . وإن فلا عقاب يقتضى هذه المادة في مجرد الوساطة بين الرجال والنساء . فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم هي أنه قادراً أمين إلى أحد الفئات حيث قسمها لرجلين ، وقبض منهما قوداً سلم منها إحدى المرأتين تخمين قرشاً والأخرى مائة قرش ، فهنا ، مؤداه أن المتهم لم يكن إلا مجرد وسيط بين الرجلين والمرأتين وليس فيه ما يدل على أنه يستغل المرأتين أو يظهر بمجاينتهما وبأن له سلطة عليهما بما يقصد إقتانن العقاب عليه تلك المادة .

( جلسة ١٧/١٢/١٩٠٠ ملن رقم ١١٤٠ سنة ١٢ ق )

١٨ - إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة المتهم في جريمة التحويل في بعض معيشتها على ما تنكسبه امرأة من الفحارة على ما ثبت لدى المحكمة من أنه تسلم من هذه المرأة حافطة بها قود ، وكان الثابت أن هذه الحافطة مسروقة ، فهنا يكون خطأ ، إذ ما دامت الحافطة المذكورة مسروقة فلا يصح اعتبارها بما تنكسبه هذه المرأة من الفحارة ، ولا يصح بالنتج اعتبار المتهم قد عول في معيشتها على كسب من الفحارة .

( جلسة ١٨/١٢/١٩٠٧ ملن رقم ١٨٧٧ سنة ١٨ ق )

١٩ - يمكن في جريمة التحويل على ما تنكسبه امرأة من الفحارة أن يكون المتهم قد حصل من هذا الكسب على قدر كافٍ ما كان مقداره . م أنه

يقتديهما رجال مختلفين في ذلك ما يكتي لبيان توافر ركن العادة في جريمة التحريض على الفجور .

( جلسة ١١/٧/١٩٠٣ ملن رقم ١٢٧٣ سنة ١٠ ق )

٢٠ - لما كان يجب في جريمة التحريض على الفسق والتفجور المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ من قانون العقوبات توفر ركن الاعتقاد في حق المتهم ، فانه إذا كان الحكم قد أدان متهماً في هذه الجريمة دون أن يثبت قيام هذا الركن بصورة واضحة جلية ، كأن أشار إلى إحدى الوقائع إشارة عابرة ليس فيها بيان لظروف الواقعة ولا الأدلة المثبتة لها ، وذكر الواقعة الأخرى ذكرًا مجملًا لا يمكن منه التعرف على كونها ولا معرفة حقيقة أمرها وزمان وقوعها ومكانه بالنسبة إلى الواقعة الأخرى ، مما لا تلحق به عكبة التقصير إقرار صحة وصف كل واقعة من الواقعتين بأنها من أفعال الفسق والتفجور أو القول بصدد الأفعال التي وقعت من هذا القبيل بارتكاب فعلين على الأقل كل منهما متمم من الآخر ومستقل منه تمام الاستقلال ، كما هو مقتضى القانون - إذا كان ذلك فإن هذا الحكم يكون معيباً واجباً تقضه قصوره في بيان الواقعة التي تائب للمتهم من أجلها .

( جلسة ١١/٧/١٩٠٣ ملن رقم ١٢١١ سنة ١٢ ق )

### الفصل الثاني

جريمة التحويل على ما تنكسبه المرأة من الفحارة

٢٤ - إن الفاعل إذ وضع المادة ٢٧٢ عقوبات في باب تلك العرض وإفساد الأخلاق إنما أراد حماية النسوة السافلات ولو كن بالغات من يستغلن في الفحارة مع الظهور بمجاينين والنطق حين قضى بمجاينة هؤلاء لما لم من خطر من ثبت أنهم يمولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تنكسبه أولئك النسوة من طريق الفحارة .

( جلسة ١٧/١٢/١٩٠٣ ملن رقم ١٢٠٠ سنة ١٠ ق )

٢٥ - إن النص الوارد في المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات لا يتناول بالعقاب إلا كل من يستغل النساء السافلات من طريق الظاهر بمجاينين والنطق حين ويمول في معيشتها كلها أو بعضها على ما يكتسبه من الفحارة . فالقول على المال إذا كان أجراً عن عمل معين قام به المتهم ولم يكن مرجعه تلك الحافطة لا تتوافر به الجريمة المذكورة . ومن ثم فلا عقاب يمسنا النص على من يحصل على جزء من كسب الفحارة إذا كان ذلك لم يكن

بممارسة التصور والمدعارة عما من جرائم العادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

(جلسة ١٩٥٠/١٦/٢٨ ملن رقم ٢١٨ سنة ٢٥ ق)

٢٤ - إن القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ الذي صدر ونشر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ يرسى على كل فعل وقع قبله لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره عملاً بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كان هذا القانون يشترط للعقاب الاحتياط على ممارسة التصور أو المدعارة ، فإنه - وفقاً لأحكامه - لا يصح عقاب المتهم بمجرد ضبطه في منزل يدار للمطارة لا ترتكب الفحشاء . وإذا كانت المحكمة قد استندت في الحكم على المتهم إلى أنها تردّد على المنزل الذي ضبط فيه ولم تبين الدليل المؤدّي إلى ثبوت ذلك فإن حكماً يكون تصوراً إذ أن ما قاله من ذلك لا يكفي لإثبات الاحتياط على ممارسة المطارة في حكم هذا القانون .

(جلسة ١٩٥١/١١/٢٧ ملن رقم ٤١٠ سنة ٢١ ق)

٢٥ - إن المصاحبة أو المعاونة في إدارة منزل للممارات تقتضي الاشتراك في تهيئة وإعداد المنزل ذاته للفرض الذي خصص له أو تعطيل العمل فيه أو نحو ذلك ، فإذا كان ما أقيمه الحكم في حق المتهمين إنما هو تردهما على المنزل لمجرد ممارسة المدعارة فيه مما لا يمكن أن يشتر مساومة أو معاونة في إدارة المنزل ، فإنه حين نقض إداتهما يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٧ ملن رقم ١٨١ سنة ٢٢ ق)

٢٦ - إن القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ إلغى عقاب في المادة الثامنة منه على فعل المعاونة في إدارة منزل المدعارة ، إنما من المعاونة في إعداد المنزل واستغلاله كسكنى ، وإنه لمجرد امرأة في عمل عند المدعارة وضبطها فيه ، مهما بلغ من طلبها بإدارته المدعارة ، لا يعتبر بذاته حوثاً على استغلاله أو مساعدة في إدارته ولا تحقق في جريمة المعاونة على إدارة منزل للمطارة .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٨ ملن رقم ١٨٨ سنة ٢٥ ق)

٢٧ - إن المادة الثامنة من القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ قد عرفت بيت المدعارة بأنه كل محل يستعمل للمساكنة مدعارة للسكنى أو لغيره . ولو كان من يمارس فيه المدعارة شخصاً واحداً . وإنه حين كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المدعارة ضبطت في منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبي عنها وأنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سواها ، وكانت المحكمة لم تقيم دليلاً آخر

لا يشترط فيها أن يكون قد وقع من المتهم أي تهديد . وإنه فلذا كان الحكم لم يبين مقدار التقوّد التي حصل عليها المتهم من هذا الطريق ، ولم يبرهن لأمر التهديد المدعى ، لذلك لا يبيحه .

(جلسة ١٩٥١/١١/٢٠ ملن رقم ١٤٩٨ سنة ١٤ ق)

٢٨ - إذا كان الحكم الذي أدين المتهم في جريمة تبويله على ما تركبه زوجته من المدعارة لم يبرهن باستظهار أركان هذه الجريمة من تاحية ثبوت استغلاله لزوجته والتعويل في معيشة كلها أو بعضها على ما تركبه من المدعارة ، بل اقتصر على إثبات واقعة المدعارة وحدها ، فإنه يكون تصوراً قصوراً يبيحه .

(جلسة ١٩٥١/١١/٢١ ملن رقم ٣١١ سنة ١٨ ق)

٢٩ - لا يمكن في بيان واقعة التعويل على ما تركبه النساء من المدعارة أن يقول الحكم إن النسوة اللاتي ضبطن بمنزل المتهم كن يمارسن الفحشاء ، دون أن تبين أن هؤلاء النسوة قد كنّ مالا من المدعارة وأن ما كنّ به قد كنّ له أو بعضه إلى التهمة وأنها تحول في معيشتها على ما تحصله من ذلك وأنه ليس مقابل أجره الغرف التي تزل النسوة فيها .

(جلسة ١٩٥١/١٤/٢٨ ملن رقم ٧٥٥ سنة ١٨ ق)

## الفصل الثالث

### مطارة

٣٢ - إن القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٥١ بشأن مكالمة المدعارة الذي صدر ونشر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٥١ لا يعاقب على مجرد ضبط المتهم في منزل يدار للمطارة بل هو يشترط للعقاب الاحتياط على ممارسة التصور أو المدعارة . وهذا القانون هو الواجب التطبيق على الفعل الواقع قبله والذي لم يحكم فيه نهائياً قبل صدوره عملاً بالفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولا ينشر من هذا ماورد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ من النص على استمرار العمل بأحكام الأمر العسكري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٩ لمدة سنة إذ ذلك لا يمتثل منه قانوناً ينسب عن ارتكاب فعل في فترة محددة لا يمتثل لمتطلباته دون السير في النصوص مما يدخل في حكم الفقرة ٣ من المادة الخامسة من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥١/١١/٢٢ ملن رقم ١١٠٤ سنة ٢١ ق)

٣٣ - إن جريمة إدارة بيت المدعارة وجريمة

٣١ - إن معايشة رجل لاسرة في منزله معايشة الأزواج لا يعد من أعمال السبق والبطالة المؤهلة في القانون إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .

(جلسة ١٨/١٠/١٩٥٤ ملن رقم ٣٣٦ سنة ٢٤ ق )

٣٢ - إن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ٧٦ الذي ظل مفعوله ساريا بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص على أنه د يشير في تطبيق هذا الأمر يتأ المعاصرات كل على ينبت أو ينار البناء عادة ولو أقصر استماله على بني واحدة . كما تنص المادة الخاصة منه على أن د كل امرأة مريضة بأحد الأمراض التناسلية المعدية تضبط في بيت من بيوت المعاصرات التي تدار بالمخافة لأحكام هذا الأمر تنافب . . . مما مفاده أن جريمة إدارة بيت للمعاصرات هي من جرائم المادة التي لا تقوم إلا بتحقق ثبوتها فإذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة فاه يكون قاصر البيان متبينا فقصه .

(جلسة ١٩٥١/٢/٥ ملن رقم ١٨٧٥ سنة ٢٠ ق )

٣٣ - أنه لما كانت المادة ٥ من الأمر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ تقضي بقولن المجلس والفرامة معا فإن إذا قام امرأة لاختطافها هي وورجها بيتا للمعاصرات اداراه وتماثلت هذه المرأة في الفحشاء ماله كونها مصابة بمرض الزهري والحكم عليها بمتبني المادة المذكورة بالمجلس وحده دون الفرامة - ذلك يحكون عاتقا لقانون .

(جلسة ١٩٥١/٢/٨ ملن رقم ٥٨٨ سنة ٢٤ ق )

هل أنها أدارت منزلا لممارسة الغير للدعارة فيه ، قال بجريمة إدارة منزل الدعارة لا تكون متوافرة الأركان . (جمله ١٩٥٢/١/٢٧ ملن رقم ١١٢٤ سنة ٢٢ ق )

٢٨ - متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهم أنها اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم ، فإن جريمة الاعتداء على ممارسة الدعارة تكون متوافرة الأركان ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال إنه اعتاد التردد عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الأجر .

(جمله ١٩٥٢/١/٢٠ ملن رقم ١١٢٢ سنة ٢٢ ق )

٢٩ - متى كان الحكم إذا جازت التهمة بأنها حاولت زوجا الذي كان متبنا معها في إدارة منزل للدعارة والفجور بممارسة الدعارة فيه قد أثبت عليها أن شخصا ارتكب الفحشاء معها في منزل زوجها التهم الأول الذي يدبره للدعارة كما أثبت عليها اعتياد بعض الرجال على الحضور إلى ذلك المنزل والتزدد عليه لارتكاب الفحشاء مع المتهمه نظير أجر قدره ثلاثون قرشا للمرة الواحدة ، فإن ما أثبت الحكم من ذلك تحقق به جريمة ممارسة الدعارة المتصوص عليها في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بجميع عناصرها القانونية .

(جمله ١٩٥٤/١/٤ ملن رقم ٤١٧ سنة ٢٤ ق )

٣٠ - لما كان القانون لا يستلزم ثبوت الدعارة في استمال مكان لممارسة الدعارة فيه طريقة معينة من طرق الإتيات فلا شرب على المحكمة إذ هي حولت في هذا الإتيات على شهادة الشهود ،

(جمله ١٩٥٤/١/١٠ ملن رقم ١٣٣ سنة ٢٤ ق )

## دعوى جنائية

رقم القاعده

٢١ - ١	الفصل الأول ، تحريكها
٢٢ - ٥١	الفصل الثاني : اقتضاؤها
٥٢ - ٥٥	الفرع الأول : بالانعام
٥٦	الفرع الثاني : بالقتال
٥٧ - ٥٨	الفرع الثالث : بالوفاء
٥٩	الفصل الثالث : وقفها
	الفصل الرابع : مسائل متنوعة

تعريف

- التابعة العامة هي صاحبة الحق في رفع الدعوى الجنائية وفقاً للاوضاع التي رسمها القانون - ١ -  
- عدم توقف رفع الدعوى العمومية من التباية على رضاه المجني عليه أو شكواه إلا ما استثنى بنص خاص - ٢ -  
- حق المدعي المدني في تحريك الدعوى العمومية وودع على سبيل الاستثناء - ٣ -  
- جواز رفع الدعوى العمومية في مواد الجناح والتخالفات دون اجراء أي تحقيق فيها - ٤ - ١١ -  
- جواز رفع الدعوى العمومية عن السرعة طبقاً لنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من دكرتو الأشياء  
القائفة ولو لم تكن قد مضت المدة المحددة للبذلغ أو التسليم - ١٢ -  
- عدم جواز رفع دعوى البينة الا بناء على شكوى من ضحية - ١٣ -  
اذا طرأ على الدعوى المدنية ماسقلا بسبب جديد بد رقبيا واتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى  
العمومية التي حركت بالطريق المباشر - ١٤ -  
انعدام سلطة محكمة الجناح في اقامة الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمه غير مرفوعة بما الدعوى العمومية - ١٥ -  
- انعدام سلطة التباية في اقامة دعوى الجنائية على المتهم أدم محكمة الجنائيات بالجسلة - ١٦ -  
- سلطة محكمة الجنائيات في اقامة الدعوى العمومية - ١٧ - ١٨ -  
- مجرد التأخير من التباية بتقديم الدعوى للمحكمة لا يعتبر رضا لها - ٢٠ -  
- اتصال محكمة الجنائيات بمجرّد إحالة المتهم حضوراً إليها - ٢١ -  
ر . أيضاً : اثبات قاعدته واستقلال أموال أميرة قاعدة ٣٧ واشترك قاعدة ٢ واضراب قاعدة ٢ وإعلان  
قاعدة ٩ وأمر جنائي قاعدة ٢ وأمر حفظ قواعد ٣ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٣١  
وبلاغ كذبت قاعدة ٣٣ وتحقيق قواعد ١ و ٢ و ٣٩ ودعوى مباشرة قاعدة ١ ودعوى مدنية قواعد ٣٣ و ٤٢  
و ٩٨ ودفاع قاعدة ١٣٧ ورؤية قاض قاعدة ١٢٢ وزناً عند إعلان ٣ و وبس وقذف قاعدة ١ وسرقة عند إعلان  
٣٤ و شهادة زور قواعد ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ واضرب قاعدة ٢٤ وقاضي الاحالة قاعدة ٣ وقانون قاعدة  
٢٢ وقول عبد قاعدته ١٨ و مشترددون ومثبت فيه قاعدة ٢١ وطعن قاعدة ٢ ومسؤولية جنائية قاعدة ٢ ومعارضة  
قاعدة ٢٢ ونقض ، قاعدته ١٨ و ٤٠ و وصلت التهمة قاعدة ٢

### للحصول التام

انقلابها

الترع الاول : - بالتقدم

- ١٢٠٠ - اقتضاء الدعوى العمومية في مواد الجنب بمعنى ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم النهائي - ٢٢  
١٢٠١ - متى يسقط الحكم النهائي الصادر في مواد الجنب بمعنى لمدة المدة المقررة لسقوط العقوبة - ٢٣  
١٢٠٢ - اقتضاء الدعوى العمومية في الجنبه اذا مضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الطعن في البعاه دون اتخاذ أى إجراء - ٢٤  
١٢٠٣ - اقتضاء الدعوى العمومية في مواد الجنب بمعنى أربع سنوات ونصف من تاريخ الحوادث الى تاريخ نشر قانون الاجراءات الجنائية في ١٥/١٠/١٩٥١ - ٢٥ - ٢٨  
١٢٠٤ - تطبيق أحكام القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ على الجرائم التي لم تكن الى حين صدور قد مضت على وقوعها مدة الأربع سنوات ونصف - ٢٩ و ٣٥  
١٢٠٥ - قضاء محكمة الجنب بعدم اختصاصها بكون الواقعة جنائية يمنه بعد ذلك من الحكم باقتضاء الدعوى العمومية بمعنى المدة عند نظرها المارضاة المرفوعة من التهم - ٣١  
١٢٠٦ - خضوع الحكم النهائي الصادر من محكمة الجنائيات من عكمة الجنائيات على جنائية لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنائيات بمعنى النظر عن التهمة المفضى بها - ٣٢  
١٢٠٧ - سريان قواعد المدة المقررة للجنائيات على الجنائية الحالة الى عكمة الجنب للحكم فيها على اساس عقوبة الجنبة - ٣٣  
١٢٠٨ - سريان قواعد التنازل وفقاً لتوع الحرية الذي يقرره المحكمة - ٣٤ و ٣٥  
١٢٠٩ - نصوص القانون الخاصة بالتنازل تتعلق بالنظام العام - ٣٩

## موجر التواعد (٧ج)

- الدفع بالتقدم هو من الدفع التي تنطبق بالنظام العام - ٣٧ و ٣٨
- التزام المحكمة بالرد على الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة - ٣٩ و ٤٠
- اجبار الجريمة في باب التقدم وحده قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة سواء في حكم عقيد مبدأ التقدم أو في حكم مايقطع هذا التقدم من الاجراءات - ٤١
- اجراءات التحقيق القلمية للتقدم هي الاجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق سواء بنفسها أو بواسطة من تدبرهم هي لذلك - ٤٢
- اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص المتهمين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة - ٤٣ و ٤٨
- الجريمة في اعتبار التحقيق قاطعاً للتقدم هي ما دار عليه التحقيق وتناوله بأكمل - ٤٩
- اعلان التهم في مواجهة البينة بالحضور امام محكمة الدرجة الاولى لنظر المجرمة منه وكذلك اعلان البينة بالخصم أمام المحكمة الاستئنافية قاطعين للتقدم - ٥٠ و ٥١
- ( ر . أيضاً : اتفق جرائى قاعدته ١١ واختلاس أموال اميرية قاعدته ٣٧ واختلاس أشياء مھجوزة قواعد ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ واخفاء أشياء مسروقة قاعدتان ٣٩ و ٤٠ واستثنى قاعدتان ١٧١ و ٢٤٩ واشترك قاعدته ١ وأمر حفظ قاعدته ٢٥ ومنع الجنائية قاعدته ٦ وتزوير قواعد ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ وتنظيم قاعدته ١ وحكم قواعد ١٦ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ وخمسة عشرية قاعدتان ٦ و ٧ وخيانة امانة قواعد ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ ودعوى مدنية قاعدتان ٥٥ و ٥٦ ورأى فحش قواعد ١١ و ١٨ و ١٩ و ٢٣ وضرائب قاعدتان ٩ و ٩٠ وقانون قاعدتان ٧٥ و ٢٦ ونقض قاعدتان ٥٥٨ و ٥٦٠ )

## الفرع الثاني : - بالتنازل

- انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لجميع المتهمين في جريمة السب بتنازل المدعى بالحق المدعى عن احدهم - ٥٢
- التنازل عن الشكوى طبقاً لنص ١٠٢ ج . يصيب على الدعوى الجنائية وحدها - ٥٣
- جواز التنازل عن الشكوى طبقاً لنص ١٠٢ ج . عراحة أو ضمناً بأي تصرف يمت منه - ٥٤
- تقدير التنازل من المسائل الموضوعية - ٥٥

## الفرع الثالث : - بالوفاء

- انقضاء الدعوى العمومية بوفاء الطاعن بعد تقريره بالظن - ٥٦
- ( ر . أيضاً : أثبت قاعدته ٤٩٧ ونقض قواعد ٦١٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ )

## الفصل الثالث

## وقف الدعوى

- عدم جواز وقف الدعوى الجنائية انتظاراً لحكم تصدره محكمة أخرى فيما هذا المسائل الفرعية التي . بموجب القانون ذلك فيما - ٥٧
- عدم جواز وقف الدعوى الجنائية القائمة على التهم بالذف في حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته الى أن يحكم المجلس المختص في أمر هذا الوزير - ٥٨
- ( ر . أيضاً : أثبت قواعد ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ وأحوال شخصية قاعدته ١ واختصاص قواعد ٥ و ٦ و ٧ و ٨٨ واستثنى قاعدتان ١٩ و ١٣٠ ودعوى مدنية قاعدته ٧٧ وسب وقذف قاعدته ١١ ونقض الاحالة قاعدته ٣٣ ونقض قاعدته ٤٣ ونقض قاعدتان ٤٥٢ و ٥٦٤ )

## الفصل الرابع

## مسائل متنوعة

- جواز قضاء المحكمة بالإبراء في الدعوى الأصلية والحكم بالإدانة في الدعوى التي وقت أثناء التحقيق في الدعوى الأصلية - ٥٩
- ( ر . أيضاً : أثبت قواعد ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٥٠٥ ودعوى مدنية قاعدتان ٢٥٧ و ٢٥٨ ودفع قاعدته ٢٢٥ )

## القواعد القانونية :

## الفصل الاول

## تحريكها

١ - إن القانون لم يمنع قوداً على حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق في رفعها وفقاً لأوضاع التي رسمها القانون ، ومتى رفعت الدعوى على هذه الصورة فإن المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهر من توافر أدلة الجريمة أو عدم توافرها على مدى ما تستلزمه في تكوين حقيقتها من شأن الأدلة والناصر دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاؤها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن الأدوار المظنون عليها بالتدوير .

( جلد ١٠٥ / ٥ / ١٩٥٠ ط ١ رقم ٤٥٨ س ٤٢٠ )

٢ - الدعوى العمومية في كافة الجرائم التولية والكتانية وفي جميع الجرائم - إلا ما استثنى منها بعض ماع - لا يترقب رفعها على رضاء الجاني عليها أو شكواه مما وقع له وليس لتقدير الجاني عليه أى تأخير على ما للنيابة من الحق المطلق في رفع الدعوى العمومية في هذه الأحوال .

( جلد ١٤٤ / ١ / ١٩٢٢ ط ١ رقم ٤٢ س ٢ )

٣ - الأصل أن الدعوى العمومية موكولة أمراً إلى النيابة تحريكاً كاتماً أما حق المدعى المدني في ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء . وإن فلا يؤثر في حق النيابة ما يؤثر في حقه هو أو ما يترتب عنه . فإذا رفعت الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني ثم أضافت النيابة الدعوى العمومية بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى وكان ذلك قبل أن يندى التهم المدعى الذي تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة وانصرفت المحكمة إلا بتسليمه في حكمها في الدعوى على قبول هذا التبع فإن الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرفوعة من النيابة . فإذا استأنف المدعى بالحق المدني الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى فقصفت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافه وإعادة القضية فقصفت المحكمة الجنائية فصلت في الدعوى فإن المحكمة يكون عليها أن تنظر أيضاً الدعوى القائمة من النيابة ولا يمنع من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .

( جلد ١٧١ / ١ / ١٩٤٢ ط ١ رقم ١١٤٢ س ١٠ )

٤ - لا يترتب قانوناً لإحالة قضايا الجنح إلى

المحاكم المختصة بنظرها أن تكون النيابة العامة قد أجرت تحقيقاً فيها ، فتصح إحالتها بناء على تحقيقات البوليس إذا رأت النيابة كفايتها .

( جلد ١٦١ / ١ / ١٩٣٧ ط ١ رقم ٢٢٧ س ٢ )

٥ - إن عدم سؤال المقيم في التحقيقات الأولية لا تأثير له في صحتها ولا في المصلحة التي تبني عليها وهذا في مواد الجنح والمخالفات على الأخص فإن القانون لا يوجب فيها أن تكون المصلحة مسبوقة بأى تحقيق .

( جلد ١٦٢ / ١ / ١٩٣٩ ط ١ رقم ١٧٠ س ٢٩ )

٦ - إن قانون تحقيق الجنائيات يبين رفع الدعوى العمومية في مواد الجنح والمخالفات بطريق تكليف المقيم بالمحضور أمام المحكمة ، ولو من غير أى تحقيق سابق - فإذا كان المحضر حراً أو راعاً على اعتبار أن الواقعة عتاقة ، فإن ذلك ليس من شأنه أن يعطل إجراءات المصلحة التي سير فيها على اعتبار أن الواقعة جنحة .

( جلد ٢٤٠ / ١ / ١٩٤٤ ط ١ رقم ١٨٤٧ س ١٤ )

٧ - أن الدعوى العمومية في مواد الجنح يصح رفعها مباشرة دون تحقيق فإدانت محكمة أول وثاني درجة قد حققتا الدعوى في مواجهة الطاعن وبمقتضى الشهود الذين استند الحكم إلى شهادتهم ، فلا على لما يثيره الطاعن من بطلان محضر جمع الاستدلالات التي أجراها البوليس .

( جلد ٢٢٢ / ١ / ١٩٥٢ ط ١ رقم ١٠٨٣ س ٢٢ )

٨ - إن القانون لا يوجب في مواد الجنح والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي ، فإذا كانت المحكمة قد حققت واقعة الدعوى وبمقتضى أقوال الشهود فيها وبنت قضاؤها على تلك الأقوال فلا يكون هناك وجه لما يثيره الطاعن من بطلان محضر التحقيق الذي حرره مفتش بمراقبة الأعمال .

( جلد ١٠١ / ١ / ١٩٥٢ ط ١ رقم ١٠٩٠ س ٢٢ )

٩ - إن القانون لا يستوجب تحقيقاً ابتدائياً في مواد الجنح بل هو يبين رفع الدعوى العمومية من النيابة مباشرة ولو بغير تحقيق سابق ، فإذا كان الحكم المظنون فيه قد أسس على قاعدة صادرة من محل الطاعن وتحمل اسمه جنحاً محمداً للمحضر لدى شخص آخر لم يترتب على جنحها ، ولا يتلذع الطاعن في صدورها من محله ، فإن ما يثيره في طعنه في شأن صفة محرر المحضر لا يكون له محل .

( جلد ٢٤٤ / ١ / ١٩٥٢ ط ١ رقم ١٠٠٩ س ٢٢ )

١٠ - لما كان القانون لا يستوجب تحقيقاً

والسبب ما، ثم أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم على الرغم مما دافع به المتهم من عدم قبول الدعوى العمومية عن جريمة السب - فإنها تكون قد أعطت. (جلسة ١١/٢٠ من رقم ٤٨٨ سنة ٢٠٠٢ ق)

١٦ - إن دعوى الجنائية يجب لصحة رفعها أمام محكمة الجنائيات أن تحال إليها من غرفة الاتهام أو من المحكمة الابتدائية جناية استئنافية وفقاً لما نصت عليه المادة ٢٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية. وإن كان ذلك كانت النيابة العامة إذ طلبت محاكمة المتهم أمام محكمة الجنائيات يوصف أنه ارتكب جناية عامة، لم تسلك الطريق التي رسمها القانون، وإنما أخطت الدعوى على المتهم بالجلسة، فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة أمام محكمة الجنائيات.

(جلسة ١١/١١ من رقم ١٠١٧ سنة ٢٠٠٢ ق)

١٧ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن حق إقامة الدعوى العمومية الذي يحركه المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنايات لمادة الجنائيات بمسكة الاستئناف يمكنه الآن محكمة الجنائيات بعد التعديل الذي أدخل على هذه المادة بالمعروف رقم ٦ لسنة ١٩٠٥، وعلى أن المحكمة متى أخطت الدعوى فيها أن تبين أحد أعضائها مباشرة التحقيق، أو أن تقوم هي نفسها بالتحقيق إذا رأت أن الدعوى في حاجة إليه. وإذا كان ذلك مغرباً فإن محكمة الجنائيات لا تكون مختصة إذا هي أخطت الدعوى العمومية على المتهم المائل أمامها بتهمة أخرى ضد التي رفضت بها الدعوى عليه من النيابة، فإن هذا من غير شك يدخل في متناول حق إقامة الدعوى المغول لها. (جلسة ١١/٨ من رقم ١٨٢٣ سنة ١٩٠٣ ق)

١٨ - إذا كانت المحكمة، بعد أن سألت المتهمين الحاليين إليها عن التهم المنسوبة إليهم في أمر الإحالة وسمعت أحوال الشهود أنباءاً ونقياً ومراجعة النيابة والنيابة، قد وجهت نظر النيابة إلى التهمة التي رأت ترجيحاً لبعض هؤلاء المتهمين زيادة على ما ورد في أمر الإحالة وهي أن كلا منهم اشترك مع باقي المتهمين الآخرين في الجرائم المنسوبة لكل منهم، فلا يصح أن ينسب عليها أنها إذا فعلت ذلك لم تبين تفرع الجرائم التي نسبت إليهم للاشتراك فيها ولا دلائل ولا بكتاها ولا أنها لم توجه للتهمة على التمييز أنفسهم، ما داممت الجرائم التي اتهموا بالاشتراك فيها معينة في أمر الإحالة تمييزاً كافياً، وما دام لفت الدفاع كل على مسمع من المتهمين وكان لهم أن يدلو بما يشاءون في سبيل الدفاع. (جلسة ١١/٨ من رقم ١٨٢٣ سنة ١٩٠٣ ق)

ابتدائياً في مواد الجنب، وكانت محكمة الموضوع قد حققت الدعوى عبرتها في الجلسة ثم قالت إنها ترفض حكمها على هذا التحقيق... فإن التمس على الحكم بالتقصير لعدم رده على المظالم التي وجهها للمتهم إلى التحقيق الابتدائي يكون على غير أساس. (جلسة ١١/٤ من رقم ١٨٤ سنة ١٩٠٢ ق)

١٩ - لم يشرط القانون لإقامة الدعوى بالجنحة أن تكون مسبوبة بتحقيق أو إجراءات معينة. (جلسة ١١/٢١ من رقم ٧٥٥ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٠ - يجوز طيفاً الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من المذكرة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ بشأن الأشياء الضائعة - أن ترفع الدعوى العمومية عن السرعة ولو لم تكن قد مضت المدة المحددة للتبلغ أو التسليم، إذ ما داممت نية الخلق قد قامت عند المتهم فلا يهم أن تكون هذه المدة قد انقضت. (جلسة ١١/٤ من رقم ١٨٤ سنة ١٩٠٢ ق)

٢١ - جرائم السب من الجرائم التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بناء على شكوى من المني عليه، وإن قدم الشكوى أحد يتناول منها في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتنقضي الدعوى الجنائية بالتناول طيفاً للسادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٤١ لسنة ١٩٥٤.

(جلسة ١١/٢١ من رقم ٧٥٥ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٢ - ما دام ثابت أن الدعوى العمومية قد حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السب المثير في الدعوى المدنية المطلوبة على محكمة الجنب، فإنه إذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يستلزمه سحب بعد رفعها واتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية، لأنها وقد حركت وفقاً للقانون تظل قائمة ويكون على المحكمة أن تقبل فيها. (جلسة ١١/٢ من رقم ٨٣٠ سنة ٢٠٠٢ ق)

٢٣ - إن القانون لا يمنع محكمة الجنب أن تقيم الدعوى من نقض نفسها عن تهمة غشبه مرفوعة بها الدعوى العمومية. فإذا كانت النيابة قد رفضت الدعوى أمام المحكمة المركزية بتهمة الضرب والسب قضت هذه المحكمة بإحالة الأوراق إلى النيابة العمومية لإجراء تحقيقها فيها، ثم رفضت النيابة الدعوى بعد ذلك إلى المحكمة الجزائية منصوصة على تهمة الضرب قضت فيها لا على أساس هذه التهمة، بل على أساس تهمة الضرب

فيتم الاجراء كما لو كانت القضية لم ترفع اليه ، أما إذا كان قد حضر أمامه وأبدي دفاعه عن الواقعة موضوع المحاكمة فإنها فإن الاجراءات تكون سليمة .  
( جلد ٢٨/٢٠٠ طعن رقم ٧ - ٢٠ )

### الفصل الثاني

#### اقتضاؤها

### الفرع الاول

#### بالتقدم

٢٢ - إن الحكم النهائي لا يصير أكثر من اجراء من اجراءات التحقيق فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن ينفذ أو يصحح حكمه نهائياً فقد سقط بذلك الحق في إقامة الدعوى العمومية على المتهم ، ولا يبقى بعد ذلك محل لتأنيب السيرة في الاجراءات من نظر معارضة أو استئناف أو غيرها .

( جلد ١٦/١٢٧ طعن رقم ٨١٤ - ٣ )

٢٣ - إذا كان قد مضى بين الحكم النهائي الصادر على المتهم وبين حله به مدة تزيد على ثلاث سنوات ، أي أكثر من المدة المقررة في القانون لاقتضاء الدعوى العمومية بمعنى المدة في مواد الجمع ، وكان التأييد في الوقت ذاته أن هذا الحكم قد أعلن في بحر هذه المدة إلى المحكوم عليه في علمه مخالفاً مع أخيه التي تقيم معه في مسكن واحد فإن هذا الحكم لا يسقط بمعنى المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ، وهي ثلاث سنوات ، بل يسقط بمعنى المدة المقررة لسقوط العقوبة ، وهي خمس سنين ، بحسب مضمون تاريخ اقتضاء اليمين المادي المقرر للعلن في الحكم ، وذلك لأن أن تحصل المعارضة فيه ويثبت المحكوم عليه للحكمة عدم حله به ، إذا حله يؤديه الظاهر المستفاد من حصول إعلانه في علمه بما يجب معه اقترانه في حقه حتى يتم الدليل على العكس ، وعندئذ تبطل الدعوى العمومية من جديد ويعود معها معنى المدة المقررة لسقوط الدعوى وذلك بالنسبة إلى المستقبل فقط .  
( جلد ٢١/١٢٧ طعن رقم ٦٠٩ - ١٦ )

٢٤ - إذا كان المحكوم عليه في جنحة قد قرر الطعن في الحكم الصادر عليه في اليمين و قدم أسباباً لعلنه في اليمين كذلك ، ثم بقيت الدعوى لم ينفذ فيها أي اجراء ، لأن ذلك أرسلت أوداعها إلى قس كتاب محكمة التفتيش بعد اقتضاء أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تقديم أسباب الطعن ، فإن الدعوى العمومية تكون قد

١٩ - إن حق التصدي المتصور عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية متروك لمحكمة الجنابات تستعمل متى رأت ذلك دون أن تقيم بإجابه طلبات الخصوم في هذا الشأن .  
( جلد ١٩/١٠١ طعن رقم ١٠٨ - ٢٤ )

٣٥ - إن المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتقديرات والمفتية بهم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ إذ نصت على أنه ينبغي لكل ما يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الصادر بشأن التقديرات والمفتية بهم والقوانين الأخرى ، وكذلك تفتي جميع إشارات التقدير والاستيعاب التي سبقت تحت ظل ذلك القانون ، ومع هذا فإن القضايا التي لا تزال منظورة أمام المحاكم في تدرج العمل بهذا المرسوم بقانون تظل خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، فقد دلت على أن القضايا التي تبقى خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ هي وحدها المرفوعة بالفعل أمام المحاكم وقت العمل بالمرسوم بقانون المذكور .  
ولما كانت الدعوى لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتدعيمها لمصلحة ، بل لا بد لذلك من إعلان المتهم بالخصومة العينية ، فإن المحكمة لا تكون معلقة إذ هي قالت إن استحسان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ المذكور لا يصح أن تسري على الدعوى التي لم يمين المتهم فيها بالخصومة إلا بعد العمل بالمرسوم الجديد .

( جلد ١٨/١٢٧ طعن رقم ١٨٥ - ١٦ )

٢١ - متى كان المتهم قد أجهل حضوراً في محكمة الجنابات بتهمة جنحة مرتبطة بجنحة فإن هذه المحكمة تكون قد اتصلت فعلاً بالدعوى ، ولا يكون هناك عمل إذا ما اتضح أن الواقعة المنسوبة اليه هي جنحة أن قرر إعادة الأوراق إلى النيابة ، بل يكون عليها أن تبني في نظر الدعوى بما لها من السلطة المخولة بالقانون .  
لذا هي أعطت تقررت إعادة الأوراق للمدعى النيابة وأحيل المتهم بعد ذلك اليها من قضى الاحالة فيها بإقرار لاحق ، فإن هذا لا يؤثر في سلامة الاجراءات المقررة على قرار قضى الاحالة الاولى التي صدر حضوراً في حقه ، لأن كل ما يتطلبه القانون في المادتين ١٢ من قانون تفكيك عاكم الجنابات و ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنابات انه إذا حضر المتهم أمام محكمة الجنابات ولم يكن قد حضر أمام قاضي الاحالة



فلن المحكمة الاستئنافية تكون قد أخطأت، إذ ما كان يجوز لها أن تفسد إلى الطاعة استمالة آخر غير ذلك الاستئناف الذي رفضت به الدعوى، وجرى المحاكمة عليه أمام محكمة أول درجة، وتكون الدعوى العمومية قد اقتضت بعضى المدة لمضى أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوع الجريمة إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ التى استقر قضاء محكمة النقض على أن يطبق فيه قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى ما هو أصلح للنهم من نصوصه، ويكون من المتعين نقض الحكم الصادر بالأداة والقضاء ببراءة الطاعة .

(جلبه ١٩٤٨/٧/١٤ ملن رقم ١٩٤٨/٧/٢٣)

٢٨ - إذا كانت اللجنة التى حوكم الطاعن من أجلها قد حصلت فى ٢٨ من مارس سنة ١٩٤٨ ولم يكن قد اقتضى من ذلك التاريخ حتى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ مدة أربع سنوات ونصف سنة فلن الدعوى العمومية لم تسقط .

(جلبه ١٩٤٨/٧/٢٢ ملن رقم ١٩٤٨/٧/٢٤)

٢٩ - إذا كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ تنص على انقضاء الدعوى العمومية فى مواد المجمع بعضى ثلاث سنين ما لم ينس القانون على خلاف ذلك وكانت الفترة الأخيرة من المادة ١٧ من نفس القانون تنص بأنه لا يجوز فى أية حال أن تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى العمومية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ والممنوع من البعد ٩٥ من أوقائع المصلحة الصادر فى ذات اليوم قضى بإضافة قرنين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نصت الأولى منهما على ألا تبدأ المدة المشار إليها فى الفقرة الأخيرة من المسادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لغيرهم التى وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ، ولما كانت الزمعة التى دين الطاعنون بمقتضاها قد وقعت فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ والى حين صدور القانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥١ لم يكن قد مضى على وقوعها الأربع السنين والنصف المنصوص عليها فى المادتين ١٥ و ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى العمومية بالزعم من أسباب الانقطاع ، ولما كان الطاعنون لم يكسبوا حقاً بانقضاء الدعوى العمومية لا بمقتضى قانون تحقيق الجبايات الذى وقعت الجريمة فى ظله ولا بمقتضى

اقتضت بعضى المدة وبين قبول الطعن ونقض الحكم وبراءة الطاعن .

(جلبه ١٩٤٨/٧/١٤ ملن رقم ١٩٤٨/٧/٢٠)

٣٥ - إن الدعوى الجنائية فى مواد المجمع تقتضى طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية بعضى ثلاث سنين ، وتتقطع هذه المدة بإجراءات الاتهام أو التحقيق أو المحاكمة ، على ألا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وذلك طبقاً للفترة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون ، فلما كان قد اقتضى من تاريخ الحادث إلى تاريخ نشر القانون فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذى استقر قضاء هذه المحكمة على جملة موعداً لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيها كان من نصوصه أصل للنهم خمسة تزيد على أربع سنوات ونصف ، فلن الدعوى الجنائية تكون قد اقتضت بعضى المدة .

(جلبه ١٩٤٨/٧/٢ ملن رقم ١٩٤٨/٧/٢٢)

٣٦ - إذا كانت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة نشر قانون الإجراءات الجنائية فى ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذى استقر قضاء محكمة النقض على جملة موعداً لتطبيق هذا القانون فيها هو أصل للنهم من نصوصه ، فنكون الدعوى العمومية قد اقتضت تسلسل صدور القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولا على لتطبيق شىء من أحكامهما عليها لماس ذلك بغير جواز رجعية القوانين الجنائية .

(جلبه ١٩٤٨/٧/١١ ملن رقم ١٩٤٨/٧/٢٣)

٣٧ - إن الدعوى الجنائية تقتضى فى مواد المجمع بعضى ثلاث سنين ، والمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ( قبل تعديلها ) بالمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ( تمجيب فى قمرتها الأخيرة ) لا تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصفها ، وإذا فن كانت الدعوى العمومية قد رفضت على الطاعة بأنها فى خلال شهر مارس سنة ١٩٤٤ استعملت قضاء ضرورياً مع طلبها بتزويره بأن قامت قبل المقود بمأدوية محكمة المصورة المختلطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعة بتهمة استمالة عند التنازل الزور استناداً إلى أنها تمسكت بصحة هذا العقد حتى تاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، وأن جريمة الاستمالة استمرت إلى هذا التاريخ - متى كان ذلك -

الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الاقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة إلى الجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى — ولما كانت المادة ١٧ السالف ذكرها ، قد حصل تعديلها مرة أخرى بالمرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وأعاد الحال إلى ما كان بمقتضى قانون تحقيق الجنايات ، فإن الدعوى المعمومة بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد اقتضت .

(جلسة ١٩٥٥/٧/١ ملن رقم ٢٢١٤ من ٢٤ ق)

٣٩ — إذا كان الحكم قد قضى ببراءة التهم لاقتضاء الدعوى المعمومة بمضى ثلاث سنين على الحكم الصادر غيابيا بمسند اختصاص محكمة الجناح ينظر الدعوى لتكون واقعتها جنائية على أساس أن هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال التحقيق وأن الواقعة ، على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم اختصاص لكونها جنائية ومهما كانت صغيرة لواقع أمرها ، تعتبر جنحة ما دامت قد قدمت لمحكمة الجناح بوصف كونه جنحة ، فهذا الحكم يكون قد أحصا ما يجب من ناحية الأولى أنه مع تسليم المحقق في أن الواقعة جنائية من اختصاص محكمة الجنايات الفصل فيها قد قضى في موضوعها بالبراءة ، وهذا ما لا يجوز بحال من محكمة الجناح . إثنائيه أن الدعوى المعمومة في مواد الجنايات لا ينفصل الحق في إقامتها إلا بمضى عشر سنين بمقتضى المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات . ووصف الواقعة خطأ في بادئ الأمر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، فلذا كانت حقيقة الواقع لا زال معلقة لأن محكمة الجناح اعترضت الواقعة جنحة وبمحكمة الجنايات لم تقل كلمتها في شأنها بعد ، فإن القول بالفصل بأنها جنحة تسقط بمضى ثلاث سنين أو جنحة مدنة سقوطها عشر سنين لا يكون إلا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسب ما يقتضي لها عند نقله جنحة كانت في حقيقتها أو جنحة .

(جلسة ١٩٥٦/٨/٢٧ ملن رقم ٢٥١ من ١٦ ق)

٣٣ — إن قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الكتاب الثاني الذي عنوانه : « في الإجراءات التي تقع في مواد الجنايات في حق المتهمين الناقضين » قد نص في المادة ٣٩٤ على أن : « لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جنائية بعض المدة

قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نص على احتساب مدة الاقطاع ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية — فإن هذا النص يكون هو الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى . ولما كانت المادة التي مضت في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ ملن الحكم في الدعوى بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لم تبلغ سنة ونصف ، وكانت المادة (١٧) السالف ذكرها قد حصل تعديلها مرة أخرى بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ الذي صدر بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وأعاد الحال إلى ما كان عليه بمقتضى قانون تحقيق الجنايات وهذا القانون أيضا قد صدر قبل اقتضاء السنة والنصف الضار اليها ، فإن الدعوى المعمومة بالنسبة إلى تلك الواقعة لا تكون قد اقتضت .

(جلسة ١٩٥٦/٨/٢٧ ملن رقم ٢٦٦ من ٣ ق)

٣٥ — لما كانت المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ نص على اقتضاء الدعوى المعمومة في مواد الجناح بمضى ثلاث سنوات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وكانت الفترة الأخيرة من المادة ١٧ من هذا القانون نص على أنه لا يجوز في أية حال أن تطول المدة المقررة لاقتضاء الدعوى الجنائية بسبب الاقطاع لأكثر من نصفها ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قضى بإضافة فقرتين إلى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية نص في الفترة الأولى منهما على ألا تبدأ المدة للشار إليها في الفترة الأخيرة من المادة ١٧ السالفة الذكر بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من هذا التاريخ ولما كانت الواقعة التي وقعت بها الدعوى قد وقعت في الفترة بين أول يناير سنة ١٩٤٨ و ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٨ ولما كان صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ لم يكن قد قضى على وقوعها إلا بعد ست سنوات والنصف المخصوص عليها في المادة ١٧ المذكورة ، ولما كانت الدعوى المعمومة لم تقتض بمضى المدة لا بمقتضى قانون تحقيق الجنايات الذي وقعت الجريمة في طه ولا بمقتضى قانون الإجراءات الجنائية من تاريخ نشره في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ إلى تاريخ نشر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١

ولما تسقط العقوبة المحكوم بها وبصح الحكم بأنها يسقطها . ونص في المادة ٢٩٥ على أنه : إذا حضر المحكوم في قبضه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بعض المدة يظل حتى حتماً الحكم السابق صدوره ، سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتعديلات ويبدأ نظر الدعوى أمام المحكمة ، ونصت الفقرة الأولى من المادة ٢٧٨ من هذا القانون على أنه : تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمعنى مخرن سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فأما تسقط بعض ثلاثين سنة ، وواحد من هذه التصوص أنه ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات من واقعة يشترها القانون جناية فإن الحكم الذي يصدر فيها غير نافي ، يجب أن يمنع لمدة السقوط المقررة المقررة في مواد الجنايات وهي عشرة سنة ، وذلك بغض النظر عما إذا كانت العقوبة المقررة بها هي عقوبة جناية أو عقوبة جسيمة . وإذن فن كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المصطنع حدها لارتكابها جناية اشترك في تورير ورهين رسميتين وقضت محكمة الجنايات فيها بتاريخ ٢١ من مايو سنة ١٩٤٤ بمآلتها بالمحبس مع القفل لمدة ستة أشهر ، ولما قبض عليها أعيدت أعانها قضت محكمة الجنايات بتاريخ ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ باقتضاء الدعوى العمومية لسقوطها بعض المدة - من كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

( جلد ١٩٥٢/٧/٤ ملن رقم ٨٠٧ سنة ٧٣ ق )

٣٣ - إذا كان الثابت من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة إلى التهم هي جناية معاقب عليها طبقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات فلا يخير مزمضة هذه الجريمة إسالتها إلى محكمة المجمع الحكم فيها على أساس عقوبة المصلحة بل تظل صفتها قائمة وتبقى على سقوطها واقتضاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لاقتضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات وهي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة .

( جلد ١٩٥٢/٧/٤ ملن رقم ٧٤٠ سنة ٧٤ ق )

٣٤ - إن قواعد التقادم خاضعة لما تقررته المحكمة من بيان نوع الجريمة .

( جلد ١٩٥٥/٧/١٧ ملن رقم ٣٠٢ سنة ٧٥ ق )

٣٥ - الجريمة في تكييف الواقعة بأنها جناية أو جسيمة هي بالوصف القانوني الذي تنسب إليه الجريمة التي نظرت الدعوى دون تعبد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى أو براء الإتهام ويقتضي على ذلك أن

قواعد التقادم تسمى وقفاً لنوع الجريمة الذي تقررته المحكمة .

( جلد ١٩٥٥/٧/١٧ ملن رقم ٥٥٠ سنة ٧٥ ق )

٣٦ - إن نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام لأنها تنهت السلطة العامة لاصلاحه شخصية التهم ، مما يستوجب إعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورها وإن كان في ذلك تنويه لمركزه ، مادام أنه لم يصدر في الدعوى حكم نهائي .

( جلد ١٩٥٥/٧/١ ملن رقم ٢٤٤ سنة ٧٤ ق )

٣٧ - إن المدعى يسقط الدعوى العمومية بعض المدة هو من الفروع المتعلقة بالنظام العام التي تبقى لدى محكمة الموضوع في أي وقت وبأي وجه .

( جلد ١٩٥٢/٧/١٧ ملن رقم ١٧٨ سنة ٧٣ ق )

٣٨ - أنه يقع بالتقادم هو من الدفع التي تتعلق بالنظام العام .

( جلد ١٩٥٥/٧/١٧ ملن رقم ٥٥٠ سنة ٧٥ ق )

٣٩ - إذا دفع لدى المحكمة الاستئنافية بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضي أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ الواقعة المقامة هي من أجلها ، ولم تحصل المحكمة في هذا الدفع ، بل أيدت الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة أخذاً بأسبابه غير المذكور فيها تاريخ الواقعة ، تبين قض حكمها .

( جلد ١٩٥٢/٧/١١ ملن رقم ٦٢٢ سنة ٧٣ ق )

٤٠ - إذا أثبت الحكم أن جرمي القوير والاستيغال وقتاً في سنة ١٩٢٧ وأن الدعوى العمومية رفعت بشأنها في سنة ١٩٣٢ ولم يبين تاريخ البدء في التحقيق الجنائي لمرة ما إذا كانت المدة المسجلة لرفع الدعوى قد مضت أم لا فهذا قص في البيان يجب الحكم ووجوب تقضه .

( جلد ١٩٥٢/٧/١١ ملن رقم ٢٠٤٤ سنة ٧٤ ق )

٤١ - الجريمة تعتبر في باب التقادم وحده قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم يقطع هذا التقادم من إجراءات ومنها كل مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه قاعلاً الأصل بعمله الجنائي الحق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلين ومشتريين ، وكذلك كان أي إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نوبها يعتبر قطعاً لمدة التقادم ولو كان هذا الإجراء عاصياً ببعض التمهين ولو بهجول منهم . وهذا هو المعنى الذي تصرح به المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات في نصها على أن

قد استوجب فيه إلا بعد اقتضاء الثلاث السنوات فصلا .

(جلسة ١١/٧/١٩٣٨ طين رقم ٢١٣٧ سنة ٨ ق)

٤٤ - من المقرر قانوناً أن الجريمة تتميز في باب التقادم وحده قائمة بنفسها غير قابلة للتجربة لا في حكم تعيين مبدأ المدة ولا في حكم ما يقطعها من الإجراءات . وإن قلن أى إجراء يوقف الدعوى العمومية يقطع التقادم بالنسبة لكل المتهمين حتى المجهول منهم ، ولو لم يكن متخذاً خدماً جديماً .

(جلسة ١١/٧/١٩٤٣ طين رقم ١٤٤٥ سنة ١٤ ق)

٤٥ - التحقيق التتاضي يقطع مختلف تقادم بالنسبة إلى كل من يقيم في الدعوى . فلذا كانت النيابة قد سألت المحقق عليه في دعوى الزور ، فهذا التحقيق يقطع المدة بالنسبة إلى المتهم ولو لم يكن قد سئل فيه .

(جلسة ١١/٧/١٩٤٧ طين رقم ١٨٩٠ سنة ١٧ ق)

٤٦ - إذا كان لم يحضر بين يرم وقوع الواقعة وبين الحكم التتاضي الصادر على المتهم بزيادة العقوبة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية ، كما لم يحضر عليه المدة بين هذا الحكم والحكم الصادر في ملاحقة المتهم ، ولا بين الحكم الصادر في الملاحقة وبين الحكم القاضي ببراءة استناداً إلى قوله بسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عليه بمعنى المدة ، فإن هذا الحكم يكون عطلاً . إذ أن جميع إجراءات التحقيق والدعوى ترتب عليها بمقتضى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجانيات اقتطاع المدة بالنسبة إلى جميع المشتكرين في الواقعة ولو لم يكونوا طرفاً في تلك الإجراءات ، وإن الدعوى العمومية في هذه الصورة لا تكون قد قضى الحق في إقامتها .

(جلسة ٧/٧/١٩٤٨ طين رقم ٢٩ سنة ١٨ ق)

٤٧ - إن المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجانيات صريحة في أن إجراءات التحقيق ترتب عليها اقتطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة إلى جميع الأشخاص المتضمنين في الجريمة ولو لم يدخلوا في الإجراءات المذكورة .

(جلسة ١٤/٧/١٩٤٨ طين رقم ٦٤ سنة ١٨ ق)

٤٨ - إن أى إجراء يحصل من السلطة المختصة من شأنه تحريك الدعوى العمومية وتبني الأذعان إلى الجريمة التي كان قد انقطع التحقيق فيها ، يعتبر قاطعاً لتقادم بالنسبة لها حتى لو كان هذا الإجراء غامضاً بعض

إجراءات التحقيق ترتب عليها اقتطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص من دخل منهم في هذه الإجراءات ومن لم يدخل فيها . وإذ أن الحكم الذي يعتبر الحكم التتاضي الذي صدر على منهم حارب هو آخر إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة له ولا يعتبر ما حصل بعد ذلك من الإجراءات من دليل له منهم منه في القضية حينما من دفع استئناف من الحكم الصادر عنه هو ودفع تقضى من الحكم الاستئنافي ولا يعتبر كذلك إجراءات تسليم ذلك المتهم للمدارب من الإجراءات التي ترتب عليها اقتطاع تقادم الدعوى العمومية بالنسبة له ذلك الحكم يعتبر عطلاً ومعتباً تقضه لأن الصحيح قانوناً هو وجوب اعتبار ما وقع التهم الذي لم يرب من طعون وما صدر عنه من أحكام قاطعاً لخصي المدة بالنسبة للتهم المدارب أيضاً وانتهت إجراءات تسليم المتهم المدارب قائمة التقادم أيضاً لأن هذه الإجراءات ليست في الواقع إلا أوامر صادرة بجنط هذا المتهم وإحضاره عما لا يقع شبهة في كونها من إجراءات الضبط التي تتولاهما سلطة التحقيق .

(جلسة ١١/٧/١٩٣١ طين رقم ٣٣١ سنة ٤ ق)

٤٩ - إجراءات التحقيق التي تعتبر إليها المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجانيات وتتم على أنها قائمة لسقوط الدعوى العمومية إنما هي الإجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أى من النيابة سواء بنفسها أو بواسطة من تنبئهم هي لذلك من مأموري الضبطية القضائية بمقتضى أمر منها ثابت بالكفاية معين فيه . ولو بطريق الإيجاز - للمال التي يكلف مسؤوله المأمورون بتحقيقها .

(جلسة ١٤/٧/١٩٣٢ طين رقم ٩١٠ سنة ٢٤ ق)

٥٠ - إجراءات التحقيق تقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في هذه الإجراءات . والبررة في ذلك هي بكل ما يبيد ذكرى الجريمة ويرد صداها فيستري فيه ما يتعلق بطروفي وقرعها وما يتعلق بشخص كل من ساء في ارتكابها . فلذا حكم مدنيها برد وعلان العقد الذي استعمله المتهم وآخر في دعوى مدنية ثم توكلت النيابة العمومية لتحقيق الواقعة قبل أن تتقضى من تاريخ حكم الرد والبيان الثلاث السنوات التي حددها القانون لسقوط الدعوى العمومية لهذا التحقيق بقطع سريان التقادم بالنسبة للتهم المذكور ولو لم يكن

التي صدر ضده، ومقتضى صدور الحكم التأييد الاستثنائي وإعلان التهم بهذا الحكم ثم معارضة فيه ثم تعيين جلسات مزايدات لنظر المارعة وحضور المتهم هذه الجلسات وسؤاله أمام المحكمة عن التهمة، لحكمها بذلك يكون قاضراً متعيناً لقضه.

(جلبه ١٤٠٠/١٤/١٤ من رقم ١٢١٧ سنة ١٣١٧ ق)

### الفرع الثاني

#### بالتنازل

٥٣ - إن المادة ٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجرم بأنه لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجني عليه أو من وكيله الخاص للتأييد أو أياً أحداً بموجب الضبط التقاضي، في جرائم معينة نص عليها في هذه المادة منها جرمنا السب والقتل، وتنص المادة العاشرة من هذا القانون على أن لا بد من تقديم الشكوى أن يتنازل عنها في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي. وإن الدعوى الجنائية تقتضي بالتنازل وأن لا يتنازل بالنسبة لأحد المتهمين بعد تنازلاً بالنسبة للباقين. ولا كان ذلك وكان الثابت بحضور الجلسة أن المجهين بالحق المدني تنازلوا عن اتهام التهمة التي كانت صعدت المحكمة المباشرة قد رفضت عليها مع الطعن من أجل تيمة السب والقتل، ولأن من مقتضى ذلك اعتداد أثر هذا التنازل وهو صريح غير مقيد إلى الطعن بحكم القانون أسرة بالتبعة الثانية - إلا كان السب في هذا التنازل - ما ينافي عليه اقتضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين. فلما كان الحكم قد قضى بإدانة الطاعن بمقتضى أن التنازل لا يسمي لأنه لم يكن منسحباً على أصل الحق في إقامة الدعوى ولم يكن متضمناً معنى الصلح، فانه يكون قد اعتدأ مخالفته صريح حكم القانون بما يوجب معاقبته.

(جلبه ١٤٠٥/١٧/١٧ من رقم ١٣٢١ سنة ١٣٢١ ق)

٥٤ - إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في المادة ١٠ منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب في التنازل عنه في أي وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي، قد جعل أثر هذا التنازل منسحباً على الدعوى الجنائية وحدها، ولا يمنع ذلك من أصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية.

(جلبه ١٣٩٠/١٧/١٧ من رقم ١٣١٠ سنة ١٣١٠ ق)

٥٥ - إن الشارع إذ نص في الفقرة الأولى من

المتهم دون البعض الآخر، وليس من الضروري أن يستجوب التهم حتى تنقطع مدة التقادم في حقه.

(جلبه ١٣٩٠/١٧/١٧ من رقم ١٢١٧ سنة ١٣١٧ ق)

٥٦ - إذا طلب إلى النيابة أن تحقق في سجنين مقول بصددهما من محصور عليه الكف بما تضمنه من فوائد خاصة فليس ولم يرد في تحقيقها على لسان التميم فيه من واقعة الفوائد الزبورية المطلوب تحقيقها وإنما وردت وقائع نصب اسنعا إلى التمسك بالسجنين وشريك له، ثم حفظت النيابة التحقيق على اختيار أنه لم يقدم فيه دليل على حصول اتفاق على فوائد زبورية. ولا عرض التحقيق على النائب العام أمر بإلغاء الحفظ لأن أقوال التميم في التحقيق تضمنت وقائع نصب لم يوف تحقيقها لعمل في ذلك تحقيق، فلا شك في أن التحقيق الأول يقطع المدة المقررة في القانون لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عن جريمة نصب المتهم بالسجنات. ولا يؤثر في ذلك أن هذا التحقيق كان لإثبات جريمة أخرى هي تخاضق فوائد زبورية لأن مناط الأمر في ذلك هو ما دار عليه التحقيق وتناوله بالفصل.

(جلبه ١٣٩٢/٢١/٢١ من رقم ١٣٢١ سنة ١٣٢١ ق)

٥٧ - الحكم الإيجابي التأييد الذي يصدر قبل معنى ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب التهم لمصلحة التهمة، وإعلان التهم في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المارعة المرفوعة منه عن الحكم المذكور إعلانه استراتيجياً الأوجاع القضائية المقررة للإعلانات، وكذلك إعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية ولو حصل عياد يوم واحد - كل أولئك يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بجريمة التهمة.

(جلبه ١٣٩٠/١٧/١٧ من رقم ١٢١٧ سنة ١٣١٧ ق)

٥٨ - لأنه لا كانت إجراءات التحقيق ترتب عليها مقتضى المسادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنابات اقتطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية، وكانت هذه الإجراءات تفعل بالبداهة استجواب التهم وسؤال الشهود، سواء في التحقيقات الابتدائية أو أمام المحكمة، وتكليفه بالحضور، والأحكام النهائية التي تصدر عليه، وإعلانه بهذه الأحكام، فإنه إذا قضت المحكمة باقتضاء الدعوى العمومية يمتنع لفظة حالية مبدأ السقوط من تاريخ المارعة التي رفضت من التهم في الحكم الإيجابي التأييد

عليه حول البيع القائمة الدعوى على التهم بصفة مشاركتيه .

( جلة ١٩٤٦/١٢/٣١ طن رقم ٢٤١ سنة ١٧٤٥ ق )

٥٨ - إذا كان الدفاع عن التهم بالقلف في حق وزير سابق بسبب أعمال وظرفته قد طلب إلى المحكمة وقف الدعوى إلى أن يحكم المجلس المخصوص في أمر هذا الوزير إذا أن مجلس التراب الذي يجوز له إمامة الدعوى على الوزراء أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب إلى هيئة الوزارة التي كانت الوزير الموقوف في حقته عضواً فيها ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناء على أن المجلس المخصوص إنما يفصل في التهم الموجهة إلى الوزراء فيديهم أو يرهم ، أما الدعوى المرفوعة أمامها فأنها تتعلق بمسائل نسبت إلى الموقوف في حقته تخصص محكمة الجنائيات بالفصل فيها ولها فسيل ذلك أن تحقق الأدلة عليها ، دون أن يكون في هذا أدنى مساس بحق المجلس المخصوص في النظر فيما يقدم إليه من أدلة الإثبات على التهم التي تطرح عليه ، فلا شريب على المحكمة في ذلك .

( جلة ١٩١٧/٥/٢٦ طن رقم ١٨٤٠ سنة ١٧ ق )

### الفصل الرابع

#### مسائل متنوعة

٥٩ - إن الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء إجراءات الاستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها . وإن كان المحكة إذا قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وحكمت بالإدانة في الدعوى الأخرى فأنها لا تكون قد أخطأت .

( جلة ١٩٥٣/٢/١٠ طن رقم ٨٣٦ سنة ٢٢ ق )

المادة ١٠ من قانون الإجراءات الجنائية على أن ملن قدم الشكوى أو طلب في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة أن يتنازل عنها في أى وقت إلى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي وتقتضى الدعوى المسموية بالتنازل . لم يرسم طريقاً لهذا التنازل فيستوى أن يقرر به القاضي كتابة أو شفها ، كما يستوى أن يكون صريحاً أو ضمنياً يتم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى ويفيد في غير شيمة ، أنه أعرض عن شكواه .

( جلة ١٩٤٦/١٢/٢١ طن رقم ١٣٠ سنة ٢٢ ق )

٥٥ - إن تقدير التنازل من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب من كانت القضاة التي أسست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله كوى إلى النتيجة التي خلصت إليها .

( جلة ١٩٤٦/١٢/٢١ طن رقم ١٢١٠ سنة ٢٢ ق )

### الفرع الثالث

#### بالرأفة

٥٦ - إذا كان الطاعن قد توفي بعد تقريره الطعن تبين الحكم باقتضاء الدعوى المسموية باللبة إليه لوفته .

( جلة ١٩٥٠/١٠/٢٩ طن رقم ٩٣٣ سنة ٢٠ ق )

### الفصل الثالث

#### وقتها

٥٧ - التقاضى في المواد الجنائية غير مكلف بالتنازل حكم تصدره محكمة أخرى فيها عدد المسائل الفرعية التي يوجب عليه القانون ذلك فيها . وإن لم يفس عليه أن يقف التنازل في الدعوى المسموية إلى أن يقضى من المحكمة المدنية في النزاع القائم بين التهم وبين الجنى

## دعوى عمومية

( د . دعوى جنائية )

## دعوى مباشرة

موجز القواعد :

- منع رفع الدعوى المباشرة على الموقوفين بمقتضى الرسوم قانون ٢٣ سنة ١٩٢٩ هـ منع مطلق إطلاقاً غير محدد - ١
- جواز رفع الدعوى المباشرة من المدعى بالحق الذى دون أن يثبتها تحقيق أو شكوى - ٢ و ٣
- شرط اتصال المحكمة بالمعوى المباشرة - ٤
- الدعوى المباشرة التى يرفضها المدعى انه لا تكون مقبولة إلا إذا كانت دعواه المدنية مقبولة - ٥
- عدم قبول الدعوى المباشرة من المدعى الذى بالجلسة - ٦
- عدم جواز رفع القترض جنحة الاختياد على الإقراض بالربا القاضى مباشرة أو الادعاء بشقوق مدنية فى الدعوى المرفوعة من النيابة - ٧
- التزام المحكمة بالنقل فى الدعوى المباشرة على أساس الوقائع البينة بورقة التكاليف بالحضور دون اعتماد بالوصف الذى يصفها : النيابة العمومية - ٨
- عدم تشييد المحكمة عند نظرهما الدعوى المباشرة بقرار النيابة العمومية الصادر فيها بالحفظ - ٩
- ( ر : ) أيضا آليات قواعد ٤٨١ و ٥٠٩ و ٥١٨ واجراءات قاعدة ١٦٤ واختصاص قاعدة ١ واستئناف قواعد ١١٥ و ١٧٥ و ١٧٩ و إعلان قواعد ١ و ٤ و ١٥ وأمس جنائى قاعدة ٢ وحكم قاعدة ٣١ و دعوى جنائية قاعدتان ٣ و ١٤ ودعوى مدنية قواعد ٣٢ و ٣٣ و ٤٢ و ٦٧ و ٧٦ و ٩٨ و ربا فسخ قاعدة ١٧ و رتا قاعدة ٣ و فسخ قاعدتان ٥٤٥ و ٥٦٣ و وصف التهمة قاعدتان ٣ و ١٢٥ )

القواعد القانونية :

- ١ - إن النص الصريح للفقرة الأخيرة التى أضيفت للمادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات بمقتضى الرسوم بقانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ قاطع بأن المنع من رفع الدعوى المباشرة على الوظيفين غير مقصور على الجرائم التى ترتكب أثناء تأدية الوظيفة بل هو منسحب مطلق إطلاقاً غير محدد ، ولم يرد فى الذكرة التفسيرية لهذا القانون ما يبيد غير ذلك ، بل للتخالف من هذه الذكرة أن المحكمة فى التشريع الجديد هى صياغة الموقف من تضمين الناس بالدعوى الكيدية وإحاطته ببياح تشريعى يرد منه زيادة المحاكمة الجنائية ما لم تكن على أساس من الحق وما لم تتوخا سلسلة الاتهام التى أنشأها القانون
- ولا ويب فى أن هذا القرض يشمل كل أنواع قضايا الجرح التى ترفع مباشرة من غير تمييز بينها . ( جلسة ١/٤/١٣٢٢ من رقم ٩٥ سنة ٢ ق )
- ٢ - إن المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات لا تقتصر لرفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق الذى وجود تقييدات سابقة فيها من البرليس أو النيابة ، بل إن هذا الحق قد خول أصلاً المدعى بالحق الذى المحافظة على حقوقه فى الحالات التى لا يقوم البرليس أو النيابة العامة بالتصديقات فيها بناء على شكوى الحق عليه . ( جلسة ١٦/٥/١٣٢٨ من رقم ١٧٨٤ سنة ٨ ق )
- ٣ - إن المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت صراحة على جواز إحالة الدعوى إلى الجرح أو المخالفات إلى المحكمة بتكليف التهم مباشرة

المحكمة تكون ملزمة بأن تقضى في الدعوى على مقتضى الحلف . ولا يجوز للدين بعد ذلك أن يبعد النزاع ارتكابه على أدلة أخرى لإثبات حقه أو لإثبات كذب أمين ، لأن سلوك هذا الطريق الذي اختاره من طرق الإثبات وقبول خصمه ما عرضه على إتمامه بمثابة صلح انتقد بين الطرفين على أن تكون دعوى الدين مطلقاً مصدرة على أمين المروعة على الدين . وذلك في مقابل تناوله عن كل دليل آخر يكون لديه . ومن ثم فلا تقبل من الدين دعواه التي يرفضها سواء لإثبات كذب أمين أو للطالبة بتبريض عن الخلف فيها ، وإن كانت الدعوى العمومية لا ترتفع من المدعى المدني إلا إذا كانت دعواه المدنية مقبولة لأن الدعوى المباشرة التي يرفضها المالك الطالبة بتبريض عن الكسب في أمين المذكورة لا تكون مقبولة .

(جلسة ١٨١١/١١/١٣ طن رقم ١٣ سنة ١٢٠٢)

٦ - إن الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ، ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي ينعى أنه لحقه من الجريمة لا تتقدم الخصومة بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيها إلا عن طريق تكليفه الخصم بالحضور أمام المحكمة وتكليفها جميعاً ، وما لم تتقدم الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون ، فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المصلحة بالحقوق المدنية بالجلسة ، وذلك لأن القانون أيضاً إنما أجاز رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما إذا كانت من الصاري الفرعية له .

(جلسة ١٩٥٥/١١/١٣ طن رقم ١١٣٧ سنة ١٢٠٢)

٧ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقتضى في جنحة الاعتداء على الإقراض بالزنا الماحش أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بمقتضى مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة ، سواء كان قرعته واحداً أو أكثر . لأن القانون لا يجالب على الإقراض لإنه وإنما يجالب على الاعتداء على الإقراض ، وهو وصف معنوي قائم ببلات الموصوف يستعمل عقلاً أن يشر بأحد معين . أما الضرر الذي يصيب المقتضين فلا يتأ إلا من عملية الإقراض المادية ، وهو ينصر في قربة ما بدفعه كل منهم دائماً على القسامة القانونية لا أكثر ولا أقل . والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المترض بغير وجه حق ،

بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك دون أن تخسر أن يسبق تلك الإطاعة أي تحقيق أو شكوى .

(جلسة ١٩٢٧/١١/١٠ طن رقم ٩١٦ سنة ١٣٠٧)

٨ - إنه لما كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة يجب أن يحصل بناء على تكليفه بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية - كما تقضى به المادة ١٥٧ من قانون تحقيق الجنايات - كان من الواجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور صحيحة كما يترتب عليها أثرها القانوني وهو اصال المحكمة بالدعوى ، فإنما كان المتهم لم يحضر وكان لم يسن أصلاً ، أو كان لإعلانه باطلاً ، فلا يصح لمحكمة أن تعرض للدعوى ، فإن فعلت كان حكمها باطلاً .

وإنما كان المتهم لم يعارض في الحكم التبريائي الابتدائي الذي شابه هذا الإعلان ، فإنه يحق له أن يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، وفي هذه الحالة لا يجوز لهذه المحكمة ، إذا تبين صحة البطلان ، أن تصدى الموضوع للدعوى العمومية وتفصل فيه على اعتبار أن عمكة الدرجة الأولى قد استنفدت سلطاتها في الحكم النهائي الصادر منها ، إذ على هذا أن تكون عمكة الدرجة الأولى محصنة بنظر الدعوى وأن تكون الدعوى رفضت أمامها على الوجه الصحيح ، بل يجب عليها - أي المحكمة الاستئنافية - أن تقصر حكمها على القضاء بطلان الحكم التبريائي .

وإنما إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي الصادر عليه غيابياً لعدم إعلانه بالحضور فقصت المحكمة في الدعوى دون أن ترد على هذا الدفع ورفضته ، فإنها تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٩٢٧/١٠/١٤ طن رقم ١٣٩٤ سنة ١٣٠٧)

٩ - إن حلف أمين بالائتمار تطبيقاً للمادة ١٩٤ من القانون التجاري إنما يشرع لصلصة المالك في الورقة لشكالة القرينة القانونية على حصول الورقة المستندة من معنى خمس سنوات على اليوم التالي للحلول ميماد دفع الأوراق التجارية . فإذا نكل المدين عن الحلف بنطقت هذه القرينة . وإن كان المدين هو الذي يوجه هذه أمين أو لا يوجهها حسب مقتضىه ، وليس للأمين من نقاضه نسباً أن توجهها . فإذا وجهها وركن بذلك إلى ذمة مدينه ، قبل هذا العرض وصف ، فإن



ومى بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية وبحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا فرض واحد، أى ولو لم يكن هناك أية جريمة، ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة.

(جـ ٤/١٩٤٤ ملن رقم ١٢ سنة ١٩٥٠)

٨ - إنه لما كان القانون قد غرل النصى بالمحقوق المدنية فى مواد المخالفات والجنح أن رفع دعوا إلى المحكمة المختصة بتشكليف المتهم مباشرة بالحضور أمامها (المادة ٥٧ تحقيق جنابات) فتترك بذلك الدعوى العمومية ففصل فيها المحكمة مى والدعوى المدنية، ولما كان التشكليف بالحضور أساس اتصال المحكمة بالدعوى ولما كان ذلك كان من ضمن على المحكمة أن تفصل فى الدعوى على أساس الوقائع المينة بدرجة التشكليف بالحضور دون اعتداد بالوصف الذى تصفها به النيابة العمومية.

(جـ ٤/١٩٤٤ ملن رقم ١٦ سنة ١٤ ق)

٩ - إن حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شره القانون أن يدعى حصول ضرر له من جنحة أو

غائفة رغمًا من قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية فى سلك هذا الطريق أصبح واجبًا على المحكمة فى رفع إليها بالطريق القانونى أن تقول كلمتها فى الدعوى حسبًا بتبين لما هى من نظرها، فإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم الاختصاص لقيام شبهة الجنابة كان هذا صحيحًا فى القانون إذ أن مجرد قيام هذه الشبهة لديها يوجب القضاء بعدم اختصاصها بنض النظر عن مآل الدعوى بعد نظرها أمام محكمة الجنابات والتكليف عن حقيقة التشكليف القانونى لما . وإذا كان الحكم الصادر من محكمة الجتح بعدم الاختصاص قد صار نهائيًا وقضت النيابة الدعوى إلى قضى الإحالة فأحالها إلى محكمة الجنابات فإنه يكون على هذه المحكمة أن تنظرها وتفصل فيها حسبًا تدين مى حقيقتها إما باعتبارها جنحة تقضى فى موضوعها أو قضى بعدم قبولها إن اتضح لها أن الواقعة جنابة لعدم جواز رفع دعوى النيابة بهذا الطريق . أما احكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فذلك خطأ فى تطبيق القانون .

(جـ ١٤/١٩٥١ ملن رقم ١٧٨٩ سنة ٢٥ ق)

## دعوى مدنية

رقم القاطعة

الفصل الأول : اختصاص المحكمة الجنابة بنظر دعوى الحق المدنى وعمخل النصى بالمحقوق

المدنية أمامها	١ - ٨٥
الفصل الثانى : إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنابة	٨٦ - ٩٢
الفصل الثالث : المسئولية عن الأعمال الشخصية	٩٣ - ١٢١
القرع الأول : عناصرها	١٢٢ - ١٥٤
القرع الثانى : التضامن فيها	١٥٥ - ١٩٣
الفصل الرابع : المسئولية عن عمل الغير	١٩٤ - ٢١٩
الفصل الخامس : مسئولية صاحب البناء	٢١٩ - ٢١٢
الفصل السادس : اشتراك المضرود فى الخطأ	٢١٢ - ٢١٩
الفصل السابع : أساس دعوى المسئولية ولتضام سلطة المحكمة فى تغييره	٢٢٠ - ٢٤٠
الفصل الثامن : تقدير التعويض	٢٤١ - ٢٥٧
الفصل التاسع : مسائل منوعة	

## مرجع القواعد :

## الفصل الاول

## اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى ملحق للمدني وتدخل المدعي بالحقوق المدنية امامها

- شرط قبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية وتطبيقاته - ١ - ٣٦
- إقامة المدعي الدعوى أمام المحكمة المدنية بمنته من الاتجاء الى المحكمة الجنائية - ٣٧ - ٤٢
- شرط التزام المحكمة الجنائية بالفصل في التوضيحات - ٤٣ - ٤٧
- سلطة المحكمة الجنائية في الفصل في الدعوى المدنية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية - ٤٨ - ٥٤
- سقوط الدعوى العمومية بضمي المدة لا يمنع المحكمة من الفصل في الدعوى المدنية التي لم تسقط - ٥٥
- وجوب تحديث الحكم عن التوضيحات وبيان الأسباب التي استند إليها فيما قضى به فيها - في حالة الحكم بالبراءة لعدم وجود نص يوجب على الواقعة - ٥٦ و ٥٧
- براءة المتهم من تهمة البلاغ لا تكتفي لإثبات عدم ادبيه بوجوب على المحكمة إذا رأت رفض الدعوى المدنية أن تورد أسباباً خاصة لهذا الرفض - ٥٨ - ٦٠
- جواز رفع الوصي عن القاصر دعوى التعويض بدون إذن خاص من المجلس الحسيوي - ٦١
- حق المضرور من الجريمة في الادعاء مدنياً في أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة - ٦٢
- عدم جواز تدخل المضرور عن الحقوق المدنية إذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مرفوعة - ٦٣
- وفاة المدعي بالحق المدني قبل الفصل في الدعوى وعدم علم المتهم بوفاته لا يبطئ إجراءات الحكم الصادر في الدعوى - ٦٤
- جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر أو المجرور عليه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى إدخال الوصي أو القيم عليه في ظل قانون تحقيق الجنابات - ٦٥ - ٦٧
- جواز رفع دعوى التعويض على المتهم المجلس دون ادخال وكيل الماتئين فيها - ٦٨
- عدم جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر شخصياً في ظل قانون الإجراءات - ٦٩ و ٧٠
- جواز طلب الحائز لسيارة غير مملوكة له تمويضا عن تلف أصابها أثناء قيادته لها مادام المدعي عليه لم يد اعتراضاً على أخبثته في طلبه - ٧١
- لكل مضرور من الجريمة ولو لم يكن الجاني عليه طلب التعويض - ٧٢
- تنازل أحد المدعين بالحق المدني لا يؤثر في البلغ للطلاب به متى تمسك به باقي المدعين - ٧٣
- عدم جواز تمسك المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية للرفوعة عليه أروال صفة رافضها ( ناظر الوقف ) - ٧٤
- جواز تمسك المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التكلم في الموضوع ولو لم يد في أول جلسة - ٧٥
- جواز تمسك المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية بعد سؤاله عن التهمة للسندة إليه - ٧٦
- اختصاص القاضي الجنائي بالفصل في صفة المصوم - ٧٧
- صفة الحكم بإلزام والد المتهم بتعويض التوضيحات من حال ابنه مادامت قد وجهت إليه الدعوى بصفته ولها - ٧٨
- رفع الدعوى المدنية على المتهم بصفته الشخصية وبصفته مديراً للشركة وقضاء للمحكمة بإلزام المتهم وحده بالتعويض دون التحدث عن الدعوى للوجبة إلى الشركة . قصور - ٧٩
- تدخل المدعي بالحق المدني ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفيع بعدم جواز تدخله لا يعد اختلافاً بحق الدفاع - ٨٠
- عدم اختصاص المحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تمسك بها - ٨١
- قضاء محكمة النجف للتساقفة بعدم الاختصاص بضميها من الفصل في الدعوى المدنية - ٨٢
- قضاء المحكمة المدنية بعدم الاختصاص لا يمنع المدعي من الاتجاء إلى المحكمة الجنائية - ٨٣
- طلب المدعي رد وبطلان ورقة مدعى بتزويرها أمام المحكمة المدنية لا يمنعه من الاتجاء إلى المحكمة الجنائية بطلب التعويض عن التزوير - ٨٤

موجز القواعد (تابع):

- طلب للمضى تسليمه للثغولات عينا لا عينته من الاتجاه إلى المحكمة الجنائية بطلب التمييز عن تبديد تلك للثغولات - ٨٥
- ( راجع أيضا : اختصاص قاعدتان ١٥ و ١٦ واختلاس أموال أميرية قاعدة ٢٦ وإعانة غلاء للميشة قاعدة ١ ودفاع قاعدة ٢٢٣ ورأى لحضى قاعدتان ١٦ و ١٧ وقضى قواعد ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٦٨١ )

**الفصل الثاني****إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية**

- الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المأكمة والأحكام والظعن فيها من حيث الإجراءات واللوائح - ٨٦ - ٨٩
- عدم جواز تسلي المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المدنية بمقولة إن الأمر يطرح إلى إجراءات وتحقيق يقيق عنها نطاق الدعوى - ٩٠
- متى يتبر للمضى للذى تاركا لدعواه - ٩١
- الحكم بالتبويض دون رد على طلب التهم إحتبار الدعوى للذى تاركا لدعواه - قصور - ٩٢

**الفصل الثالث****المسئولية عن الاعمال الشخصية****الفرع الأول : عناصرها**

- العلة في تبويض الولد عن قتل والده - ٩٣ و ٩٤
- ثبوت وقوع الخطأ أو التقصير يوجب على من ارتكبه ضمان الضرر الناشئ عنه ولو كانت قتلته من الوجهة الجنائية لأضرار عليها - ٩٥ و ٩٦
- إدانة التهم تسببه في قتل للجنى عليه يتضمن بذاته حصول الضرر لكل من له صفة في المطالبة بالتبويض عنه - ٩٧
- وجوب ثبوت الضرر للمضى به على وجه اليقين ولو في المستقبل - ٩٨
- مطالبة أخت الجنى عليها بالتبويض عا أصابها من ضرر نتيجة الاعتداء على أختها وإنكار التهمة لهذه العلاقة لا تأثير لها بصمم طلب التبويض إلا من حيث تعلق الضرر بها وتقدير أحقيتها في التبويض - ٩٩
- التزام الساتر الجديد بتبويض الساتر القديم إذا طرده بالقوة - ١٠٠
- وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية متى أسست للمحكمة حكمها بإبراء التهم على عدم ثبوت الواقعة - ١٠١
- عدم إفتراط وجود عاعة أو إصابة بالجنى عليه لثبوت حقه في التبويض - ١٠٢
- تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته موضوعي - ١٠٣
- عدم مسالة التهم مدنيا من الضربة التي أحدثت الوفاة لا يتنص من مسئوليته عن الضربة الأخرى التي ثبتت في حقه أخذًا بأقدار اليقين - ١٠٤
- إحتياط حصول الضرر لإيصال أسسا لطلب التبويض - ١٠٥
- ثبوت ارتكاب التهم للجرعة كاف للحكم بالتبويض للضرر بشر حاجة إلى النص صراحة على علة الحكم بالتبويض - ١٠٦ - ١١٤
- كفاية إثبات الحكم لدى قضاءه بالتبويض أن الفعل الذى رفضت به الدعوى على التهم قد ترتب عليه ضرر للجنى عليه - ١١٥
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير وقائع دعوى التبويض عن جريمة اثرا - ١١٦
- إعتبار أسباب البراءة لعدم ثبوت وقوع الفعل من التهم أسبابا للحكم برفض دعوى التبويض - ١١٧ - ١١٩
- سعة الحكم بالتبويض إذا اعتبر أن عنصر الصلح بين التهم والجنى عليه لم تراعى فيه النتيجة التي انتهى إليها الاعتداء مادام التهم لم يتعرض لضرر الصلح لئى المسؤلية - ١٢٠
- تحدث الحكم بالتبويض عن وقوع السب وتوافر الضرر كاف لسلالت دون حاجة لأدرك ألقاط السب - ١٢١

## موجز القواعد (بالم)

## الفرع الثاني : التضامن فيها

- مبنى للسؤولية التضامنية المدنية - ١٢٢ - ١٣٥
- معاقب كل من التهمين على ماوقع منه بالذات لا يمنع من انقضاء عليهم مضامين التمييز مادامت إرادتهم قد اتحدت على ضرب الجنى عليه - ١٣٦
- مسؤولية التهمين بالتوضيض مضامين ما دامت إرادتهم قد إتحدت في الاعتداء ولو كان اعتداء أحدها نشأت عنه الوفاة واعتداء الآخر لم ينشأ عنه سوى إصابات بسيطة - ١٣٧
- معنى التضامن في التعويض - ١٣٨
- معنى طلب التعويض من التهمين بالتضامن - ١٣٩ - ١٤٢
- تجربة أحد التهمين لا يمنع من مساءلة الآخر عن التعويض كله - ١٤٣
- مسؤولية السارق والحق بالتضامن عن تعويض الضرر الذي أصاب الجنى عليه - ١٤٤ - ١٤٧
- لا تضامن عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التي وقعت من المكون عليهم كالم أو بعضهم ولو أدنوا بينهم واحد - ١٤٨
- لا تضامن بين المكون عليهم إذا لم تعرض للحكمة للتضامن ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصيبه فيما حكم به مقبلا عليهم جميعا - ١٤٩
- جواز إزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناتج عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه - ١٥٠
- وجوب التضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الفاسد سواء أكان الخطأ عمديا أو غير عمدي - ١٥١
- لا لعل تضامن للتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر واستقلال كل منهم بما أحدثته - ١٥٢
- نفي الحكم للسؤولية التضامنية بين التهمين لعدم توفر سبق الإصرار والترصد دون قضى اتحاد إرادتهم على الاعتداء - ١٥٣
- حق للمكون عليه بالتضامن في الرجوع على زملائه المكون عليهم كل بقدر حصته فيما حكم به - ١٥٤

## الفصل الرابع

## المسؤولية عن عمل الغير

- انقضاء مسؤولية الوالد عن فعل ابنه أثناء وجوده في المدرسة بتأني عن والده وفي رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة - ١٥٥
- متى تنتهي مسؤولية الأب عن عمل ابنه - ١٥٦ - ١٥٨
- عدم جواز نفي اللص على الحكم بعدم إزامه الوالد بالتضامن عما وقع من ابنه مادام لم يوجه دعواه إلى الوالد - ١٥٩
- تحذير قيام الوالد بواجب الرقابة على ابنه أو عدم قيامه به موضوعي - ١٦٠
- أساس مسؤولية المخدم عن خطأ خادمه - ١٦١ و ١٦٢
- انقضاء مسؤولية المخدم بانقضاء مسؤولية الخادم - ١٦٣
- اقتراض الخطأ ابتداء في كافة الحوادث التي يسأل فيها الشخص عن فعل الغير - ١٦٤
- انقضاء مسؤولية ناظر المدرسة إذا كان المحدث قد وقع من التلميذ داخل المدرسة مفاجأة - ١٦٥
- مسؤولية المخدم عن أفعال خادمه بقطع النظر عن الباعث سواء كان شخصيا للتادم أم عن رغبة في خدمة السيد - ١٦٦
- تحقق مسؤولية السيد عن أفعال خادمه ولو كان غير عالم بما وقع مادامت صفة التابع هي التي هيأت له ارتكاب الجريمة ولو لم تقع أثناء الخدمة - ١٦٨
- مسؤولية السيد عن عبث خفيروا حادثة ينتجها المبراة التي تركها قائدها في عهده فأنطلقت وأصابته الجنى عليه - ١٦٩
- مسؤولية مالك السيارة عن خطأ سائقه مادامت وظيفته هي التي هيأت الخطأ الذي وقع منه ولولاها لا نتم الضرر - ١٧٠
- مسؤولية القاصر عن تعويض الضرر الناتج عن فعل خادمه الذين يمينهم له وليه أثناء تأدية أعمالهم لديه - ١٧١ و ١٧٢
- تحقق مسؤولية مستير السيارة عن خطأ قائدها الذي اختاره أثناء قيامه بالمأمورية ولو كانت مؤقتة زمن يسير - ١٧٣
- تحقق مسؤولية المخدم عن خطأ خادم له ولو تحذر بيمينه من بين خدمه - ١٧٤

## موجز القواعد (تابع)

- تنازل للدعى عن غصامة ورة الخادم لا يحول دون مطالبة المقدم - ١٧٥
- انشاء مسئولية للتبرع بالقضاء مسئولية التابع للجنون - ١٧٦
- انشاء مسئولية للتبرع متى كان المدعى بالحق قد تعامل مع التهم التابع وهو يعلم أنه يحمل لحساب شفه وأن عمله خارج عن وظيفته - ١٧٧ و ١٧٨
- مسئولية مستأجر السيارة عن خطأ القائد الذى اختاره قيادة السيارة بسرعة وحى في حالة لا تصلح معها للعمل ولو كان الجنى عليه مشتركاً مع السائق فى العمل الذى استخضرت فيه السيارة - ١٧٩
- مسئولية مالكة الحقة عن أفعال ابنها الناشئ ما دامت هى التى اختارته لهذا العمل - ١٨٠
- قواعد للمسئولية المتدوس عليها فى القانون للدعى التى تحكم دطوى التضمنين التى ترفع على الحكومة بسبب فعل الموظفين - ١٨١
- مسئولية الموظف وحده دون الحكومة مدام الخطأ الذى ارتكبه كان بدافع شخصى من انتقام أو وحده ولو أثناء قيامه بوظيفته وبسببها - ١٨٢
- مسئولية الحكومة عن خطأ للموظف ما دامت الوظيفة هى التى هيأت له ظروف ارتكابه ولو كان قد ارتكب فعلته بامل شخصى خاص به - ١٨٣ و ١٨٤
- مسئولية السيد عن خطأ تابعه الذى وقع منه أثناء تجاوزه حدود وظيفته ما دامت الوظيفة هى التى هيأت له إتبان الخطأ للمتوجب للمسئولية - ١٨٥
- تحقق مسئولية الحكومة متى كان الفعل قد وقع من الموظف أثناء تأدية الوظيفة ولو لم يكن هذا الفعل داخلًا فى طبيعة الوظيفة التى عهد بها إلى الموظف - ١٨٦
- مسئولية وزارة الداخلية عن فعل أحد الخفرء التابعين لها متى ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها وبالبنديقية المسجلة إليه للحراسة بها - ١٨٧
- انشاء مسئولية وزارة الداخلية عن جريمة شقيها ما دامت قد وقعت خارج منطقة حراسته ولم تكن فى حالة تأدية وظيفته ولا بسببها - ١٨٨
- عدم بيان الحكم القاضى بالتوصىء علاقة للمسئول من الحق للدعى بالمعوى ووجه مسئوليته المدنية . قصور - ١٨٩ - ١٩٢
- استظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفية موضوعى - ١٩٣
- ( راجع أيضا : أسباب الإلابة وموانع المقاب قاعدة ١ وتقل وإصابة خطأ لأعدتان ١٦ و ٦١ )

## الفصل الخامس

## مسئولية صاحب البئنه

- متى تتحقق مسئولية صاحب البناء - ١٩٤
- إهمال صاحب البناء فى صيانة بناءه متى سقط بعد إعلانه بوجود خلل فيه يوجب مسئوليته ولو كان الفخل راجعا إلى عيب فى السفل التبر مملوك له - ١٩٥
- عدم اشتراط قيام رابطة قانونية بين صاحب البناء والجنى عليه إذا قتل الأخير نتيجة عدم اتخاذ ذلك الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به - ١٩٦
- عدم إذعان السكان لطلب الإخلاء الموجه إليهم من مالكة لا يفيى منه الخطأ المتوجب لمسئولته : من الحوادث الناتج من إجراء إصلاحات بالتردد أدت إلى تهنده - ١٩٧
- ( راجع أيضا : تقل وإصابة خطأ قاعدة ١٥ )

## الفصل السادس

## اشتراك المصروف فى الخطأ

- انشاء مسئولية الجانى متى ثبت أن خطأ الجنى عليه كان فاحشا إلى درجة يتلائم بجانبها خطأ الجانى ولا يكاد يذكر - ١٩٨
- احكام كل فريق على الآخر فى المشاركات لا يسقط الحق من باءى الأمر فى طلب التوىضى - ١٩٩

## موجز القواعد (٥) :

- سلطة القاضي الموضوع في تحديد ما إذا كان هناك خطأ مشترك وكفاؤه في السببات يمتنع رفض التويض - ٢٠١ و ٢٠٠
- سلطة المحكمة في رفض طلب التويض إذا تبين لها أن طالب التويض هو الذي أخطأ وأن خطأه هو السبب المباشر لضرر الذي لحقه - ٢٠٢ و ٢٠٣
- رفض دعوى التويض في القذف استناداً إلى استقرار الدعي وبذمه باله وإن دون يسان مالهية هذا العنوان ولاظروفه - قصور - ٢٠٤
- إشتراك المضرور في الخطأ لإصلاح رفع المسؤولية عن التبر الذي إشتراكه في حصول الضرر - ٢٠٥
- وجوب مراعاة إشتراك المضرور في الخطأ عند تقدير مبلغ التويض المستحق فلا يحكم له على التبر إلا بالقدر المناسب لخطأ هذا التبر - ٢٠٦
- عدم التزام المحكم المتحدث عن تقسيم المسؤولية إذا لم يتمسك السؤل عن الحقوق المدنية بإشتراك الجاني عليه مع التهم في الخطأ - ٢٠٧
- جواز الحكم بكل التويض إذا كان متناسباً مع الضرر ولو تبين أن الاعتداء بدأ من جانب الجاني عليه - ٢٠٨
- اتهام المحكمة الاستئنافية إلى مشاركة الدعي بالجاني المدني في الخطأ لا يمتنع من تأييد التويض مادام الدعي بالجاني المدعى بهذا طلب هذا المبلغ كتبويض مؤقت - ٢٠٩ و ٢١٠
- إشتراك الجاني عليه في الخطأ السبب للحادث يوجب توزيع المسؤولية المدنية على قدر الخطأ - ٢١١
- متى يجوز للتمم والسؤل عن الحقوق المدنية الاحتجاج بخطأ المضرور على واره - ٢١٢

## الفصل السابع

## أساس دعوى المسؤولية وانعدام سلطة المحكمة في تغييره

- انعدام سلطة المحكمة من تلقاء نفسها في تغيير السبب الذي قام عليه الدعوى المدنية أمامها - ٣١٣
- التزام المحكمة الاستئنافية الأساس الذي أقام عليه الدعي دعواه وانعدام سلطتها في تغيير سبب الدعوى من المسؤولية التقديرية إلى المسؤولية القانونية الناشئة عن عقد الوكالة - ٢١٤
- رفع الدعوى المدنية على أساس المسؤولية التقديرية يمنع المحكمة من القضاء بالتويض على أساس المسؤولية القانونية - ٢١٥
- رفض الدعوى على أساس انعدام المسؤولية التقديرية لا يمنع الدعي بالحقوق المدنية من رفضها أمام المحاكم المدنية بناء على المسؤولية القانونية - ٢١٦
- رفع الدعوى المدنية على أساس مساهلة من رفضت عليه عن فعله الشخصي يمنع المحكمة من تلقاء نفسها من مساهلته عن فعل تاجه - ٢١٧ و ٢١٨
- اتهام المحكمة إلى عدم وقوع خطأ من التابع يوجب رفض دعوى التويض المؤسسة على مسؤولية التابع عن الضرر الذي نشأ عن خطأ تاجه - ٢١٩
- ( راجع أيضاً : قض قاعدتان ٣٠٣ و ٤٤٩ )

## الفصل الثامن

## تقدير التويض

- سلطة محكمة الموضوع في تقدير التويض عن الضرر للدعي والأدعي - ٢٢٠ - ٢٢٦
- البررة في التويض هو بالطلبات الحتمية لا بما سبق أن قدره للمضرور لدى لجنة الإعفاء - ٢٢٧
- اجتياز طلب التويض متأسفة في حالة عدم تخصيص مقدار التويض لكل من المطالبين - ٢٢٨
- امتناع تقدير مبلغ جسامته الخطأ الذي ساهم به كل من إشتراك في إحداث الضرر بمثلهم مسئولين بالتساوي عن الضرر الذي تسببوا فيه - ٢٢٩
- إعطاء التويض عن الإصابة مع ربط للماض من أجلها ليس فيه جمع بين تمويضين عن ضرر واحد - ٢٣٠
- عدم جواز الجمع بين المكافأة الاستثنائية للتقصير عن قانون للمعاشات رقم ٥ سنة ١٩٢٩ ودين حق الوظيف في التويض طبقاً لأحكام القانون للدعي - ٢٣١
- صحة الحكم بجمع التويض للطالب به بسبب ارتكاب التهم جنائياً هناك العرض والسرقة دون تخصيص إذا انتهت المحكمة إلى أن جناية هناك العرض هي التي ثبتت وأن مبلغ التويض غير مبالغ فيه - ٢٣٢

## موجز القواعد (تابع) :

- لا تهرب على المحسكة إذا قالت في حكمها إنها راعت في تقدير التمييز أن يكون موازيا بطالما أنها لا تستطيع أن تحسب أميا من راعت في التقدير جسامته الضررية والمصاريف التي أوقعت في علاج الجنى عليه - ٢٣٣
- ملطة حكمه للوضع في تقدير التمييز بنفسها دون الاستئانة بخير - ٢٣٤
- عدم جواز تأثر التمييز بدرجة خطأ للشئول عنه أو درجة غناه - ٢٣٥
- سلطة محكمة النقض في تقدير التمييز عن الضرر متى كان غير محتاج إلى عناصر متصلة بموضوع الدعوى - ٢٣٦
- قول الحكم إنه يرى أخذ اللهم بالشدّة في توقيع العقوبة زجراً له والحكم للمدعى بكل طلباته لا يبيح إذ أن حديث الزجر لم يجرى إلا متصفا على تقدير العقوبة - ٢٣٧
- قضاء المحكمة الاستئنافية براءة المحكوم عليه بجرمى القذف والبالغ الكذب من التهمة الثانية وتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من تمييز دون بيان ما إذا كان هذا التمييز محكوماً به عن القذف وحده قصور - ٢٣٨
- دفع التمييز بالتبديد جزءاً من المبلغ للطلاب به للمدعى بالحق الذي يوجب على المحكمة أن تنص حكماً على الإبقاء بهذا الوفاء - ٢٣٩
- تعديل المحكمة الاستئنافية مبلغ التمييز بالزيادة لا ينعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على التمييز - ٢٤٠
- ( راجع أيضاً : سب وقذف قاعدة ٥٧ وتنقض قواعد ٢٧٧ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٦٦٦ و ٦٨٠ )

## الفصل التاسع

## مسائل متنوعة

- تنازل الوالد عما ثبت له قانوناً من الحق في تمييز الضرر الذي ناله لا يؤثر على حق الورثة للشمع مباشرة من القانون - ٢٤١
- حق المحكمة باعتبارها مسئولة عن الحقوق المدنية في توجيه دعوى الضمان القرعية إلى تأييدها اللهم في حالة الحكم للمدعى بالتمييز - ٢٤٢
- عدم جواز تمسك المحكوم عليه لأول مرة أمام محكمة النقض بتمسك أهلية الجنى عليه لرفع الدعوى المدنية - ٢٤٣
- كفاية للشئول عن الحقوق المدنية للتمسك باعتباره مجرد حصول لا تحسب ضماناً للتمسك به عمده الجديد الذي عين فيه بنير علم الكفيل - ٢٤٤
- انتقال الحق في التمييز للورثة ما لم يكن للورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو لحقه التنازل للسقط - ٢٤٥ - ٢٤٧
- حق المدعى اللذين في الرافعة أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتمييز ولو لم يتأخه - ٢٤٨
- عدم دفع للمدعى الرسوم المستحقة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات التي تمت في حضوره - ٢٤٩
- جواز الحكم بتحويل المبلغ للقضى به كتمويض للمدعى بالحقوق المدنية إلى جمعية خيرية - ٢٥٠ و ٢٥١
- جواز أن يكون طلب التمييز رد القيد للسروق أو الخس عينا أو دفع عنه - ٢٥٢
- اعتبار رد الحالة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة من قبيل التوضيحات - ٢٥٣
- شهادة الجنى عليه زوراً أسلحة للتمسك بتخليه من التهمة يشتر تنازلاً منه عن المطالبة بالتمييز - ٢٥٤
- ادانة التمييز بناء على أقوال الجنى عليه لا تنفي من اعتباره متنازلاً عن دعواه - ٢٥٥
- رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحكمة الجنائية - ٢٥٦
- تنقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية - ٢٥٧
- ( راجع أيضاً : إثبات قواعد ٨٠ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٦ و اجراءات قاعدتان ١٤٢ و ١٨٧ و اختصاص قاعدة ٢٧ وأسباب الإلحة وموانع التساقب قاعدة ١٣٣ واستئناف قواعد ٧٨ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٤٦ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٤٢٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٤٣١ و ١٤٣٢ و ١٤٣٣ و ١٤٣٤ و ١٤٣٥ و ١٤٣٦ و ١٤٣٧ و ١٤٣٨ و ١٤٣٩ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ١٤٤٢ و ١٤٤٣ و ١٤٤٤ و ١٤٤٥ و ١٤٤٦ و ١٤٤٧ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ و ١٤٥١ و ١٤٥٢ و ١٤٥٣ و ١٤٥٤ و ١٤٥٥ و ١٤٥٦ و ١٤٥٧ و ١٤٥٨ و ١٤٥٩ و ١٤٦٠ و ١٤٦١ و ١٤٦٢ و ١٤٦٣ و ١٤٦٤ و ١٤٦٥ و ١٤٦٦ و ١٤٦٧ و ١٤٦٨ و ١٤٦٩ و ١٤٧٠ و ١٤٧١ و ١٤٧٢ و ١٤٧٣ و ١٤٧٤ و ١٤٧٥ و ١٤٧٦ و ١٤٧٧ و ١٤٧٨ و ١٤٧٩ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٤٨٢ و ١٤٨٣ و ١٤٨٤ و ١٤٨٥ و ١٤٨٦ و ١٤٨٧ و ١٤٨٨ و ١٤٨٩ و ١٤٩٠ و ١٤٩١ و ١٤٩٢ و ١٤٩٣ و ١٤٩٤ و ١٤٩٥ و ١٤٩٦ و ١٤٩٧ و ١٤٩٨ و ١٤٩٩ و ١٥٠٠ و ١٥٠١ و ١٥٠٢ و ١

## التواعد القانونية :

## دعوى مدنية

## الفصل الأول

اختصاص المحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني  
وتمدخل المصالح بالحقوق المدنية أمامها

١ - كل ما يختص به المحكمة الجنائية من الوجبة المدنية هو أن تقضى في النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه أما المسائل الخارجية عن هذه الدائرة فلا اختصاص لها فيها . فإذا قضى حكم على المتهم بالتدوير بعينه وبالزمام تعويض للبنى عليه وبالزمام أيضاً بتسليم مستندات غيرة لصالح البنى عليه كأنه قد سلمت للتميم وبطلان الحجر الشوق عليها تحت يديهم تبين تقضى هذا الحكم من جهة قضاءه بتسليم المستندات المشار إليها ومن جهة قضاءه وبطلان الحجر للتعويض عليها مع بقائه من حاله فيما حدا ذلك ما قضى به .

( جلسة ١٣٣٧/١٣٣٧ من رقم ٨٥٨ سنة ٢٠١٠ ق )

٢ - إنه وإن أجل القانون في المادة ١٧٣ من قانون تحقيق الضمانات لحاكم الجيع عند الحكم بإبراءة أن تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الأشخاص من بعض إلا أنه يجب لذلك أن يكون طلب التعويض مبنياً على الفعل المطروح أمام المحكمة والمطالب العقاب عليه ، أما إذا كان طلب التعويض مبنياً على وقائع أخرى غير المروحة كأساس للجريمة المطروحة فيبين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

( جلسة ١٣٣٩/٢/١٩ من رقم ٥٧٤ سنة ٤ ق )

٣ - يشترط لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المنكسر منه ناشئاً مباشرة عن جنائية أو عتاة فإذا كان مصدر الضرر فضلاً لا يبعد القانون جريمة في ذاته فلا يجوز أن يحسبون أساساً لدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية ، وإن فلا يجوز لأحد أن يسعى حتى مدعى على شخص تقاضى منه فائدة تريد على الحد الأقصى الجائر الاتفاق عليه قانوناً لأن هذا الاقراض وحده لا جريمة فيه وإنما الجريمة في الاضدياد عليه والاعتداد وهو مناط العقاب لا يمكن أن يكون مصدر الضرر للتعويض إذ هو وصف معنوي بحيث قائم بذات الموصوف ولا علاقة له بالية بالضرر الذي أصاب المقتضى من حلية الاقراض المادية .

( جلسة ١٣٣٩/١٠ من رقم ١٣٥٤ سنة ٥ ق )

٤ - إن الأمر المطالب عليه في جريمة اعتياد

الاقراض بالربا الزائد على الحد القانوني إنما هو الاعتياد ذاته وهو وصف يقوم بذات الشخص المقرض ولا ضرر فيه بالمقترضين ، فليس لولا ذلك وإن حق المطالبة بتعويض ما يلزم كل ما لم هو أن يرفعوا دعوى مدنية لاسترداد ما دفعوه زائداً على القاعة القانونية باعتباره مدفوعاً بغير حق وهذه دعوى ليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية إلى المحكمة الجنائية .

( جلسة ١٣٣٧/١٢/١٢ من رقم ٢٠١٠ سنة ٥ ق )

٥ - إن قضاء محكمة التفتيش قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقتضى في جنحة الاعتياد على الاقراض بالربا القاضى أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يسعى بمحوى مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة ، سواء كان قرضاً واحداً أو أكثر . لأن القانون لا يعاقب على الاقراض لذاته وإنما يعاقب على الاعتياد على الاقراض ، وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلاً أن يضر بأحد معين . أما الضرر الذي يصيب المقترضين فلا ينفصل إلا عن حلية الاقراض المادية ، وهو ينصرف في قيمة ما يدفعه كل منهم زائداً على القاعة القانونية لا أكثر ولا أقل . والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه حق وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد ، أى ولو لم يكن هناك أية جريمة ، ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة .

( جلسة ١٣٤٠/٤/٢١ من رقم ٢١ سنة ١٥ ق )

٦ - إذا قضت المحكمة المدنية بالحقوق المدني بتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وهو شروع التهم وآخرين في سرقة منزلها ومن تعذيب عليها عند ضبطها التهم متلبساً بجريمتها فلا خطأ في قضاها بالتعويض عن التحدى وإن لم ترفع بالدعوى العمومية . لأنه كان نتيجة للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

( جلسة ١٣٣٧/١٢/١٢ من رقم ٦١٤ سنة ٦ ق )

٧ - إن اختصاص المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية مقصور على الحسب بالتعويض التافه من الجريمة . فإذا كانت المحكمة ، بعد أن أثبتت على المتهم سرقة سند الدين الأصلي وأداته فيها ، قد تعرضت للدعوى المدنية فاثبتت أن التسوية التي حلت بين التهم ( الدين ) والمصلى المدني ( الدائن ) قد انتهت بتحرير



بالتمويض أمام الحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئاً مباشرة عن الجريمة . فإذا لم يكن إلا نتيجة ظرف لا يصل بالجرمة إلا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة بتمويضه بتدخل المدعى به في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة أو برضاها مباشرة . وإذاً فإذا كان الضرر الذي يترتب عليه قضاءه بالتمويض غير ناشئ عن جريمة التصب المرفوعة بها الدعوى لأن سببه إنما هو منافاة المتهمين للمدعى ( وهو قوسميرجي لشركه كابر ) في تجارة الاسبرين بينهم في السوق إسبريتاً مقلداً على أنه من ماركه كابر فهذا التزعم من الضرر لا يصلح أساساً للحكم بالتمويض في الدعوى الجنائية إذ هذه المناقاة مهما كان اتصالها بالجرمة المرفوعة بها الدعوى فانها أمر خارج عن موضوع الاتهام والضرر التاجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها إذ هي لم يصابها مباشرة إلا الذين وقع عليهم فعل التصب بشرائهم الاسبرين المقلد .

( جلسة ١٩٠١/١٢/١٢ طن ورم ١٨٩٩ سنة ١٠ ق )

٩٩ - ليس للمحكمة وهي قاض في جريمة إتلاف زراعة قائمة على أرض مؤجرة أن تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض ، لأن الضرر المباشر الناشئ عن الإتلاف إنما يصيب صاحب الزرع الحق ألفت وهو المتأجر . أما مالك الأرض فإن كان هو الآخر يصيبه ضرر فإنما يكون ذلك عن طريق غير مباشر . وبذلك لا تكون له صفة في رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى العمومية المرفوعة من النيابة يطلب تمويض الضرر الذي يكون قد لحقه ، فإن هذا الحق مقصور على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة وشخصاً دون غيره .

( جلسة ١٩٠٢/٧/٨ طن ورم ١٩٠٢ سنة ١٢ ق )

١٠٠ - الأصل في رفع الدعوى المدنية أن يكون أمام الحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنابة كانت أو جنحة أو عتاة . فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن الجريمة بل كان نتيجة ظرف آخر ، ولو متصلاً بالواقعة موضوع المحاكمة انضمت علة الاستثناء وانقضى هذا الاختصاص . وإذاً فإذا كانت الدعوى العمومية قد زهقت على المتهم عن جريمة اشتركا مع آخر مجهول

سند آخر في تاريخ معين يبلغ معين منقطع على خمسة أقطار سنوية ، وأن هذه التسوية تنطوي على تسل الفيك المجرور على البنك باسم المتهم بالمبلغ الوارد فيه ، ولكن المتهم قد حصل بفعله على سند الدين الأصل المعترف به ، ولم يسل الفيك للمدعى المدعى فقتضت له بقيمة ذلك الفيك الذي أدى للمتهم تسليمه إليه ، وبالتمويض الذي قدره له من المتاعب والمصاريف غير الزمنية التي تكلفتها في الدعوى ، وفي الوقت عينه فقتضت بعدم اختصاصها بالحكم في قيمة السند الذي انتهت إليه التسوية ، فليس فيما فقتضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به للمدعى المأذون من قيمة الفيك وبين ما لم تحكم به في قيمة السند . كما أنه ليس فيه عتاة لقانون إذ هي قصرت حكماً على التعويض الناشئ عن الجريمة وهو حد اختصاصها في الدعوى المدنية التي ترفع لها بالتبعية .

( جلسة ١٩٠٢/٧/٨ طن ورم ١٩٠٢ سنة ٨ ق )

٨ - إذا أسس المدعى بالحق للمدعى دعوى التمويض الذي يطالب به على أن خصمه ارتكب فعل اختلاس اشتراراً به فقتضى له الحكم بالتمويض ولكن بناء على سبب آخر لا يمت بصلة لهذا الفعل كان الحكم معيباً . إذ تبيين القضاء برضا طلب التمويض الحق على الفعل المعلن الذي طرح على المحكمة متى كان المدعى لا يستحق تمويضاً عنه وما عداه ذلك من وجوه التزاع المدني بين المدعى حلية والمدعى فالتضاء الجنائي يجب أن يكون معزولاً عنه فتصاديا من التفرق إلى الجمع في مسائل مدنية صرف .

( جلسة ١٩٠٢/٧/٨ طن ورم ٨١ سنة ٩ ق )

٩ - إن التمويض المدني الذي تقتضيه به الحاكم الجنائية يجب أن يكون متبياً على ذات الواقعة المعروضة على المحكمة والمطلوب المحاكمة على أساسها . فإذا رأت المحكمة أن المدعى بالحق المدني لا يستحق تمويضاً على هذا الأساس فلا يكون لها أن تقتضى له بتمويض على أساس آخر . وذلك لأن قضاءه في الدعوى المدنية استثنائي لا يقبل التوسع . وإذاً فإذا كان التمويض المنقضى به غير متبياً على الواقعة المعنية المعروضة على المحكمة والتي طلب العقاب من أجلها ، بل كان أساسه مدنياً بحتاً ، فإن الحكم بكون متبياً يقتضيه لتجاوز المحكمة فيه اختصاصها .

( جلسة ١٩٠٢/٧/٨ طن ورم ٤٢٥ سنة ١٠ ق )

١٠ - إن الضرر الذي يصلح أساساً للمطالبة

ترفع إلى المحاكم المدنية لئلا يباح للقانون صفة استثنائية زعمها أمام المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر، ولو كان متصلاً بالجريمة، سقطت تلك الإباحة وامتنع اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى، فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى هي أن التهم سرق مورتورا من البليدية فادعى شخص مدنياً ضد التهم بالمبلغ الذى دفعه له ثمناً للورق المسروق طالباً المحكم به عليه متعاضداً مع المجلس البلدى، فإنه إذا كان الضرر الذى لحق المدعى بالحق المذنب وأسس عليه دعواه لم ينفذ إلا عن واقعة شراؤه للورق، وإذا كانت هذه الواقعة مستقلة عن جريمة السرقة التى ما كانت ترضى بنائها إلى هذا الضرر، إذ كان هذا وذاك لا تكون الحركة الجنائية محصنة بنظر هذه الدعوى بل يكون واجبا فيها إلى المحكمة المدنية.

(جريدة ١٩٠٢/٤ طين رقم ٧٣٣ سنة ١٤ ق)

٩٥ - يفترق قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطالب التعويض عنه ناشئاً مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية. أما إذا كان ناشئاً من قبل آخر فلا يصح المطالبة بتعويضه أمام المحاكم الجنائية.

(جريدة ١٩٠٧/١٢ طين رقم ١٤٩٨ سنة ١٥ ق)

٩٦ - إنه لكي تخول المحكمة الجنائية المحكم فى الدعوى المدنية المرفوعة على التهم مع الدعوى العمومية بتعويض الضرر الذى تسبب في وقوعه للدعى بالحقوق المدنية يجب أن يكون الضرر ناشئاً عن العمل الجنائى محل المحاكمة، فإذا كانت الدعوى قد رفعت على التهم بأنه سرق أوراقا علكة ليلتك معين قضت المحكمة الابتدائية بعدم حصول سرقة علكة المحكمة الاستئنافية فأقرت ذلك ولكنها حكمت فى ذات الوقت على التهم بتعويض على أساس أنه استعمل بلائق صور أوراق خاصة بملك المدعى بالحقوق المدنية بتدبيرها إلى المحكمة الجنائية فى دعوى مرفوعة عليه للاستفادة منها فى برائه غير مبال بها بترتب على ذلك من الإضرار بمصلحة صاحبها حكماً هنا يكون خاطئاً، إذ الاستئناف الذى أشارت إليه هو فعل آخر غير فعل السرقة المقامة بتهمة الدعوى العمومية والذى استقرت محكمة الموضوع على أنه منجم من الأصل.

(جريدة ١٩٠٧/٧ طين رقم ١٣٣ سنة ١٦ ق)

فى ارتكاب تخريب فى وقعة وصحية هى وصول تسليم خطاب مسجل يرسلك من بنك مصر إلى أحد عملائه وعن جريمة استعماله الوصول للزور بأن قدمه مع عليه بتزويره لورج البريد وتسليم بمقتضى الخطاب المسجل وعن جريمة ارتكابه تزويراً فى أوراق عرقية هى التيكات المسجوة على بنك مصر التى كانت مع هذا الخطاب بأن جعلها صالحة لأمه - إذا كان ذلك وتدخل صاحب الخطاب المسجل فى الدعوى مدعياً حقوق مدنية طالباً المحكم له على البنك بالتضامن مع التهم بقيمة التيكات، وطلب البنك رفض الدعوى بمطلب آخر إذ إنجراحه منها، حكمت المحكمة بالقوبة على التهم وبالزامه مع البنك بأن يدفع متعاضدين بالمبلغ المطالب بالمصاريف المدنية، ويرتب قضاءها بذلك على خطأ البنك بعدم التحقق من صحة الإضاءات المرفوعة بها على التيكات قبل صرف قيمتها، فهذا المحكم يكون خاطئاً لأن الضرر الذى تضرر به المدعى ليس ناشئاً عن المرامم المرفوعة بها المدعى بل منشؤه الخطأ الذى وقع من البنك، وهذا الخطأ وإن كان متصلاً بالواقعة المرفوعة بها الدعوى إلا أنه لا يدخل فيها، وإذا كان ذلك كذلك، وكان البنك غير مسئول بمقتضى أى نص مما وقع من التهم فإن المحكمة إذ حكمت عليه بكونه قد تجاوز اختصاصها.

(جريدة ١٩٠١/١٣ طين رقم ١١٣ سنة ١١ ق)

٩٣ - أن الضرر الذى يصلى أساساً للخطابة بتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئاً مباشرة عن الجريمة، فإذا كان نتيجة لظرف علوج عن الجريمة ولو متصلاً بواقعتها، فلا تجوز المطالبة بتعويض عنه أمام المحاكم، سواء بطريق تدخل الجنى عليه فى الدعوى العمومية المقامة من التباية أو برضا الدعوى مباشرة منه، وإذا كان الضرر الذى يفضله المحكم أساساً للقضاء بالتعويض لم يكن ناشئاً عن واقعة التعرض المرفوعة بها الدعوى بل كان أساسه علم انتفاع المدعى بالحق المذنب بلغرض موضوع النزاع فى متعاضدة على تاريخ التعرض، فهذا - مما كان اتصاله بالجريمة المرفوعة بها الدعوى - علوج من موضوع الجريمة، فلا يجوز أن يكون الضرر الناشئ عنه أساساً لدعوى مدنية أمام المحاكم الجنائية، بل المدعى زعمها فى المطالبة بفتح أمام المحكمة المدنية.

(جريدة ١٩١٤/٢ طين رقم ١٤٩٥ سنة ١٤ ق)

٩٤ - إن الأصل فى دعوى الحقوق المدنية أن

الظروف أن الحكم فيها يقتضى إجراء تحقيقات عامة لا تتفق مع طبيعة مبحثها

(جلبه ١٨/١٨٤ من رقم ٣٣٩٩ سنة ١٣٧٤ ق)

٢٠ - يقتضى قبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون التعويض مالياً على الفعل الصادر المبروح أمام المحكمة والمطلوبة مادية مرتكبه جنائياً ، ولذا رعت النيابة الدعوى على قائد سيارة بأنه تسبب بتهريبه ولا تمتد في قتل الجاني عليه ، فتدفع زوجة الجاني عليه طالبة الحكم بالتعويض على صاحب السيارة وعلى شركة التأمين المؤمن لها على السيارة ، فإن المحكمة إذا قبلت الفصل في دعوى الزوجة بالنسبة إلى الشركة تكون قد أخطأت ، إذ أن مطالبة الشركة بالتعويض مقامة على أساس آخره عقد التأمين الذى لا صلة له بالفصل الصادر .

(جلبه ١٣/١٢٤ من رقم ١٤٦٤ سنة ١٣٩٤ ق)

٢١ - إن المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت ناشئة من الفعل الخطأ المرفوعة به الدعوى باعتباره مكوّنات لجرمة . ولذا فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه والى رفض الدعوى المدنية بالنسبة لها ، ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع لا جرمية فيه ، ثم جلت محكمة الدرجة الثانية لحكمت على هذا المتهم بالتعويض على أساس الإخلال بالعقد الذى قالت بمصولة وإخلال أحدهما به فإنها تكون قد قصت في أمره من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به

(جلبه ٢٧/١١٠١ من رقم ١١٠١ سنة ١٣٩٠ ق)

٢٢ - الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تظر المحاكم المدنية الدعوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعوى الجنائية . ولم يخرج الفاعل عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متبنيين بمرأته معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحكمة الجنائية وطلب التعويض بها . ولذا فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى المدنية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يلبث وقروها من التهم الذى تحاكم بها يمكن قد صرح فيها أنها قد رقت .

١٧ - الأصل في توزيع الاختصاص هو أن تظر المحاكم المدنية الدعوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعوى الجنائية ، ولم يخرج الفاعل عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناشئة من الصراخ المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متبنيين بمرأته معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحكمة الجنائية وطلب التعويض بها . ولذا فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى المدنية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يلبث وقروها من التهم الذى تحاكم بها يمكن قد صرح فيها أنها قد رقت عن بقدر ما دام هذا التهم لم يتم عليه الدعوى الجنائية بالظن الثانوى . ولذا فإذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم ورفضت الدعوى التعويض المرفوعة عليه من المدعى بالمفروق المدنية ، وفي الوقت نفسه قضت بأوامر المسئول عن الحقوق المدنية ببيع التعويض الذى قدره لديه على أساس أن الفعل الصادر وإن لم يبعثه وقع من التهم فإنه قد وقع من تاي المسئول عن الحقوق المدنية ، فإنها تكون قد أخطأت ، ما دام هؤلاء لم يكونوا معومين ولم تكن مرفوعة عليهم أية دعوى جرمية أمام المحكمة .

(جلبه ١١/١١٧١ من رقم ١١٠٣ سنة ١٣٩٤ ق)

١٨ - إن محل تطبيق المادة ١٧٣ من قانون تحقيق الجنابات أن يكون التعويض مطلوباً عن ضرر ناتج عن ذات الواقعة موضوع المحاكمة . ولو اتفق فيها وصف الجريمة بسبب عدم توافق ركن من أركانها ، لا عن طرف مستقل عنها ، فإذا كانت المحكمة قد اجترحت أن استيلاء التهم في جريمة نصب على المبلغ الذى حصل عليه إنما حصل نتيجة لقتل شخص تم بيته وبين من سله إليه . وكان ما قضت به من تعويض لمن سله المبلغ هو نتيجة قصتها ضمناً بفسخ العقد بسبب فسخ التهم من تعفيه . فإنها بذلك تكون قد قصت اختصاصاً ، ولا يرد قضاءها استناداً فيه إلى المادة ١٧٣ سابقة الذكر .

(جلبه ٢٧/١١٧١ من رقم ١١٠٣ سنة ١٣٩٤ ق)

١٩ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية برؤية العين المتنازع عليها ، فإن اختصاصها مقصور على التعويضات الناشئة عن ارتكاب الجريمة ، ثم إن من حقا أن تحتل عن الدعوى المدنية إذا رأت من

المادة ٤٠٥ من قانون الإجراءات الجنائية على غرار المادة ٤٠١ من قانون المرافعات المدنية تجمد الاستئناف في هذه الحالة لانعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للنقل في الدعوى المدنية ، وكانت تلك المحكمة قد تناحزت من هذا النفع فلم تعرض له ولم تنقذه ولم ترد عليه وتحت بعدم جواز الاستئناف بمقولة إن قيمة الدعوى تقل عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائياً - فلما تكون قد أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه مما يبين منه قسطن الحكم المطعون فيه والنقض يستلزم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى المدنية

( جلد ١٩٨٤/٢٥ ط ١٩٨٤ ط ١٩٨٤ سنة ١٣٣٢ ق )

٣٦ - الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترتفع إلى المحاكم المدنية . وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وكان الحق المدني به ناشئاً عن ضرر للدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلاً بها ، سقطت تلك الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ولأن فني كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية بسبب مالحق سيارة المدعي بالحق المدني من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسؤولين عن الحقوق المدنية لها ، لا بسبب الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية ، وهو مصادمة تلك السيارة للجنح على الذي كان يقف بجوار سيارة المدعي بالحقوق المدنية ، فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

( جلد ١٩٨٣/٢١٤ ط ١٩٨٣ ط ١٩٨٣ سنة ١٣٣٢ ق )

٣٧ - إذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع مدني وأن السند الذي يمسك به الطاعن متنازع على صحته . فإنه لا يكون قد أخطأ .

( جلد ١٩٨٣/١١٤ ط ١٩٨٣ ط ١٩٨٣ سنة ١٣٣٢ ق )

٣٨ - الأصل في القضايا المدنية أن ترتفع أمام المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق النتيجة للدعوى العمومية ، متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة . فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن

عن غيره ما دام هذا التبر لم يتم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني

( جلد ١٩٨١/٢١٤ ط ١٩٨١ ط ١٩٨١ سنة ١٣٣٢ ق )

٣٩ - إذا كان ما طلب المدني بالحق المدني التعويض عنه لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالواقعة ، فإن القضاء برفض الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القانون في شيء .

( جلد ١٩٨١/٢١٤ ط ١٩٨١ ط ١٩٨١ سنة ١٣٣٢ ق )

٤٠ - إن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنيًا على ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية . ولأنه فإذا كان الحكم مع فصله براءة المتهم من تهمة الإساءة الخطأ المسندة إليه لانعدام أي خطأ من جانبه قد قضى عليه بالتعويض مؤسسا فعليه هذا على المسؤولية التقاعدية الناشئة عن عقد النقل فإنه يكون قد خالف القانون لأن الفعل الذي رفضت عنه الدعوى لم يكن هو عقد النقل بل كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث .

( جلد ١٩٨١/٢١٤ ط ١٩٨١ ط ١٩٨١ سنة ١٣٣٢ ق )

٤١ - ولاية محكمة الجنب والمخالفات مقصورة في الأصل على نظر ما يطرأ أمامها من تلك البراهم واختصاصها بنظر النشوى المدنية الناشئة عنها استثناء من القاعدة مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما ، وعشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفضها استثناء أمام المحكمة الجنائية . ومضى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية إذا كانت محولة على سبب غير البرهنة المطروحة أمامها . فلذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفضت أصلاً على الطاعن ترميها عن الضرر الذي أصاب المظنون منه من جريمة القتل الخطأ التي كانت مطروحة أمام محكمة البشع لفصل فيها وكانت محكمة البشع الجزئية قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة إذ لم يرتكب خطأ أو إهمالاً ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس عدم البناء وما اقرضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ حارس اللين ، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها . فلذا استأنف الطاعن هذا الحكم وطلب قبول الاستئناف شكلاً والحكم من باب الاحتياط بعدم الاختصاص وكانت

جرية، انتفت علة الاستثناء، واثبت هذا الاختصاص. وإنّ في كانت الدعوى العمومية قد رفضت على المتهم بتهمة قيادته سيارة دون أن يكون حاصلاً على رخصة قيادة وعائلة بنجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته بأن قلدها بسرعة وصل يسار الطريق، فتدخل الطاعن مدعياً بحق مدنى للطالبة بتهمة التلبس الذى أصاب سيارته، وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه لم ينفأ مباشرة عن مخالفة موضوع الدعوى الجنائية وإنما نفأ عن إلتلاف السيارة، ذلك أن الدعوى العمومية إنما تترجم على مخالفة لائحة السيارات وهي مخالفة لا تلتجئ بذاتها ضرداً للطاعن، أما الضرر الذى أصابه ناشئ عن واقعة إلتلاف السيارة، وهي واقعة لم ترفعها الدعوى الجنائية وما كانت ترفعها لأن القانون الجنائي لا يبرف جريمة إلتلاف المقتول بأعمال — متى كان ذلك، فإن القتل المكون للجريمة لا يمكن من السبب في الضرر الذى أصاب الطاعن، وإنما ظرماً ومناسبة لهذا الضرر ونكون المحكمة الجنائية، إذ قضت برفض الدعوى المدنية باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها. ولو كان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر لم ينفأ عن الجريمة، هو بما يقتضى برلايتها القضائية، فهو إذن من صميم النظام العام، ويجوز إثارة في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة التقضى، فإنه يمتنع تقضى الحكم وتصحیح الخطأ القانوني، والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية.

(جلسة ١٩٥٢/٩/١٠ طين روم سنة ١٩٥٢ ص ٢٧)

٣٩ — الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناءاً رافعاً إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر اللصني من الجريمة المرفوعة ضدها الدعوى العمومية، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لقتل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية، وإنّ في كلن الحكم قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من إضرار نشأت عن معصاة سيارة المتهم لما لا يسبب ذات القتل المكون للجريمة التي رفضت عنها الدعوى العمومية، وهي جريمة القتل والأصابة الخطأ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٥١/٩/١٠ طين روم سنة ١٩٥١ ص ١٣٣)

٣٠ — الأصل في التعاضل المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون صفة استثنائية رافعاً إلى المحاكم الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر لحصل من الجريمة المرفوعة ضدها الدعوى العمومية، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن تلك الجريمة انتفت علة الاستثناء كما اتفق هذا الاختصاص، وإنّ في كلن المتهم قد برىء من التهمة التي رفضت بها الدعوى الجنائية وهي تهمة القتل الخطأ ودرأت محكمة الجنب رفض الدعوى المدنية بالنسبة له فإن مسؤولية الطاعنة من القتل المستلزم للمتهم باعتبارها تابعاً لها تكون على غير أساس، أما ما أسندته المحكمة إليها من إعمال وقع منها قبل الحادث جعله أساساً لإزائها بالتعويض فأمر يتخلف عن الأساس الذي قامت عليه الدعوى العمومية وتعلم عليه اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى المدنية قبل المتهم تبعاً لها وقبل الطاعنة باعتبارها مستولة عن خطئه.

(جلسة ١٩٥١/٩/١٠ طين روم سنة ١٩٥١ ص ٢٤)

٣١ — إن قضاء محكمة التقضى جرى على أن الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناءاً رافعاً إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر اللصني من الجريمة المرفوعة ضدها الدعوى العمومية، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان ناشئاً عن فعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية، وإنّ في كلن الحكم قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من إضرار نشأت عن معصاة سيارة المتهم لما لا يسبب ذات القتل المكون للجريمة التي رفضت عنها الدعوى العمومية، وهي جريمة القتل والأصابة الخطأ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه.

(جلسة ١٩٥١/٩/١٠ طين روم سنة ١٩٥١ ص ٢٤)

٣٢ — إن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى العمومية، فإذا كانت الأخيرة

الجنائية من حق نظر تدارى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة مسبوقة إليهم بالذات فلم عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معاً . فلا اختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن زواقع لم يثبت ونوعها من المتهمة التي تحاكم فيها يمكن من دفع متعتها أنها وقت من تفرع ما دام هذا التفرع لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٦ ملن رقم ٨٣٢ سنة ٢٥ ق)

٣٧ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات لا تمنع من رفع دعواه إلى محكمة مدنية أو تجارية أن يدفع هذه الدعوى إلى محكمة جنائية بسفته مدنياً بمقتضى مدنية . فلذا دفع شخص دعوى أمام المحكمة المختصة طالباً لإزام المدعى عليه بتعويض ما لحقه من الضرر بسبب تصرفه معه واستعماله الطرق الاحيائية والتدليلية معه فرفضت هذه الدعوى فلا يجوز له أن يلجأ إلى المحكمة الجنائية لدى أمامها مدنياً عن هذا التصرف فيه .

(جلسة ١٩٣٧/٢/٢٣ ملن رقم ٤٥ سنة ٢٦ ق)

٣٨ - إذا كانت المحكمة التي رفضت إليها الدعوى عن واقعة استعمال السند المزور قد استخلصت أن الدعوى التي رفضت من المدعى الذي أمام المحكمة المدنية قد تناولت تعويض الضرر الناشئ عن كل ما وقع من المتهمة من تزوير السند واستعماله ثم قضت بناء على ذلك بعدم قبول طلب التعويض المقدم لها فلا يجوز إثارة الجدل أمام محكمة التقاضي في ذلك متى كانت الوقائع التي استندت إليها المحكمة مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ ملن رقم ٢٦ سنة ٢٦ ق)

٣٩ - إن قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائماً قبول الدعوى المدنية معها . وإن كان المدعى بالحقوق المدنية متى كان قد دفع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له ، بمقتضى المادة ٢٢٩ تحقيق ، أن يرفعهما بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ولو بطريق التيمية إلى الدعوى العمومية القديمة .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٩ ملن رقم ٦٤ سنة ٢٥ ق)

٤٠ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات إذ قضت على أنه لا يدفع عليه إلى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه إلى محكمة جنائية

غير مقبولة تبين التفتاد بتسليم قبول الأول أيضاً . (جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٦ ملن رقم ١٤٢ سنة ٢٥ ق)

٣٣ - إن القانون إذ أجل المدعى بالحق الذي أن يطلب بتعويض ما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية ، إما عن طريق عطفه في دعوى جنائية أقيمت فعلاً على المتهم ، أو بالتوجه مباشرة إلى المحكمة المذكورة طالباً بالتعويض وبمقتضى الجنائية ، فإن هذه الإجابة إنما هي استناداً من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالب بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية بموجباً ثانيها أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تفرعه عن التيمية العامة وحدها ، ومن ثم ينبغي عدم التوسع في الاستثناء المذكور ، وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يحصل الانحياز إليه فيها منوطاً بتوافره ، وهو أن يكون المدعى بالحق المدعى هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ، وإلا كان من شأن إجابة هذا الحق لمن يحل محل المدعى بالحق الذي ، أن يدخل استعماله في نطاق المساومات الفردية بما لا يثق والنظام السليم .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢١ ملن رقم ١٢٥ سنة ٢٥ ق)

٣٤ - إن أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي يجب أن يكون من فصل بمقتضى عليه القانون وإن يكون الضرر شخصياً ومترتباً على هذا الفعل ومتملاً به اتصالاً مباشراً ، فلذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وإنما كان نتيجة ظرف آخر ولو متصلاً بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها انتفت صلة التيمية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية . وإن فاقق والاضطراب الذي يترتب عن الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الادعاء به مدنياً أمام المحكمة الجنائية .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢١ ملن رقم ١١٥ سنة ٢٤ ق)

٣٥ - إذا كان الضرر بلأ مباشرة من الجريمة التي نسبت إلى المتهمة ورفضت بها الدعوى عليه ، كأن يكون مثلاً حرقة التحقيق وتعطيل السير في إجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقام على أساسه .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٧ ملن رقم ٢٧٧ سنة ٢٤ ق)

٣٦ - الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعوى الجنائية ولم يخرج الشارع من هذا الأصل إلا بقدر ما غفل المحاكم

تفتتد تحويل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصادف . وإن فلذا كانت المحكمة الجنائية قد تخلت عن الدعوى المدنية للقضاء المدني على أساس أن الفصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة لهذا التخل يكون قد تم في حدود ما يخص به القانون ، ولكن إذا كانت المحكمة قد قضت في هذه الحالة بعدم الاختصاص فلها تكون قد أعطت ولكن يجب عليها أن تحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية ويضمن على محكمة التفتت تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون تحقيقاً لنص المادة ٢٢٧/٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

( جلد ١٩٨٣/٥ ط١ رقم ١٤٤ سنة ١٣٣٢ ق )

هـ — إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التوقيضات التي يطلبها المدعي بالحقوقي المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التوقيضات يستلزم إجراء تحقيق عاين يبين عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فتفتتد تحويل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصادف . وإن قتي كان الحكم المطعون فيه قد أتم قضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١١٧ و ٢٨٢ من قانون تحقيق الجنابات للمني الذي كان يجب الحكم الفصل في الدعوى المدنية رغم الفراغ في الدعوى الجنائية . فانه يكون قد أعطى في تحقيق القانون ، إذا كان متيناً على المحكمة إما أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي أصدره في الدعوى الجنائية إن رأتها سالمة لفصل فيها وإما أن تميلها إلى المحكمة المدنية بلا مصادف إن رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية .

( جلد ١٩٥٢/٣ ط١ رقم ٨٢٢ سنة ١٣٣٢ ق )

و — إذا كان الحكم إذ قضى بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ، قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقاً لم تره المحكمة بأمر الفصل في الدعوى الجنائية ، فإن هذه الإحالة تكون قد تمت على مقتضى ما تجزئه المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

( جلد ١٩٥٥/٢ ط١ رقم ١٠١٠ سنة ١٣٤٢ ق )

١٧ — متى كانت الدعوى المدنية داخلة في

بصفته منع بحق مدنية ، قد دلل على أن هذا الطلب لا يكون بالشكوى إلى النيابة أو إلى جهة الإدارة ولكن رفع الدعوى إلى المحكمة .

( جلد ١٩١٠/٥ ط١ رقم ١٦١ سنة ١٣١٠ ق )

١٨ — من المقرر قانوناً أن حق المدعي المدني في الخيار لا يسقط إلا إذا رفع دعواه أولاً أمام المحكمة المدنية وكانت هذه الدعوى متصلة مع تلك التي يريد إثارتها أمام المحكمة الجنائية من حيث المحصور والسبب والموضوع .

( جلد ١٩٠٥/٢ ط١ رقم ٢٢٢٤ سنة ١٣٠٤ ق )

١٩ — إن المشتد بمقتضى مخالفة من نص المادة ٢٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية أن المحصور من الجريمة ، لا يملك بد رفع دعواه أمام القضاء المدني للطالبة بالبروض ، أن يلجأ إلى الطريق الجنائي ، إلا إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فلذا لم تكن قد رفعت منها ، امتنع على المدعي بالحقوقي المدنية رفعها بالطريق المباشر ، ويشترط لرقوط حق المدعي بالحقوقي المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد المصومين في السبب والمحصور والموضوع .

( جلد ١٩٠٥/٢ ط١ رقم ٢٢٩ سنة ١٣٠٥ ق )

٢٠ — إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التوقيضات التي يطلبها المتهم أو المدعي بالحقوقي المدنية ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التوقيضات يستلزم إجراء تحقيق عاين يبين عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية . فلذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستنداً في ذلك إلى أن تحقيق الضرر المدعي به وتقرير التوقيض المستحق منه هما أمران منوطان بقضاء المدني ، فلن المحكمة في قضائها بذلك تكون قد استعملت حقاً مقررأ لها .

( جلد ١٩٥٢/١ ط١ رقم ١٣٣٤ سنة ١٣٣٢ ق )

٢١ — إن المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التوقيضات التي يطلبها المدعي بالحقوقي المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التوقيضات يستلزم إجراء تحقيق عاين يبين عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

ثبوت التهمة تستلزم دائماً رفض طلب التعويض نظراً إلى عدم ثبوت وقوع الفعل العنصر من التهمة فإن البراءة المؤسسة على صمد توافر دكر من أدلة الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً . لأن كون الأفعال المستندة إلى التهمة لا يعاقب القانون عليها لا يمنع أن تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه . وإن كان ذلك الحكم حين قضى براءة المتهمين من تهمة البلاغ الكاذب على أساس عدم توافر سوء القصد ضد مدم إذ لم يبلنوا العمد كذباً يتضبطهم الجنى عليه تلبساً بالسرقة مع آخرين إلا بقصد أن يدلسوا عن أنفسهم المسؤولية عن الضرب الذي أوقعوه به . إذا كان حين قضى بذلك قد قضى أيضاً برفض الدعوى المدنية المرفوعة ضد مدم من المجنى عليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن هذا الفعل الذي أثبت الحكم وقرعه من التهمة قد نفا عنه ضرر ظاهر بالمجنى عليه لا يصح معه أن ترفض دعواه المدنية .

( جلد ١٢/١٧/١٤٥ ط ١٢٧٤ سنة ١٥ )

٥٤ - الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حتماً بصير الدعوى الجنائية ، كما هو المفهوم من نصوص المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الضحايا والمادة ٥٥ من قانون تفكيك حاكم الجنائيات التي غولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية ولومع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية . ولئن كان الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائماً رفض طلب التعويض بسبب عدم ثبوت وقوع الفعل العنصر من التهمة ، فإن البراءة المؤسسة على صمد توافر دكر من أدلة الجريمة لا تستلزم ذلك حتماً ، لأنه إذا كانت الأفعال المستندة إلى التهمة لا يعاقب القانون عليها فهذا لا يمنع من أنها تكون قد أحدثت ضرراً بمن وقعت عليه . وإن كان ذلك الحكم قد قضى براءة المتهم من جريمة تلك العرض على أساس عدم توافر دكر القنوة وأثبتت في الوقت نفسه أنه لم يصح تقدير الحد الذي ينتهي إليه صمد ولم يحصر على ما تحصر عليه الجنى عليها من بقاء غشاء بكتريتها عليها ، بما مفاده أنه تسبب بصدمة وبشره دماً من الجنى عليها في إحداث ضرر ظاهر بها ، فإنه يكون خطأً إذا قضى برفض الدعوى المدنية ، ولحكمة التضمن أن تعدد الجنى عليها التعويض الذي تراه مناسبا .

( جلد ١٢/١٧/١٤٥ ط ١٢٧٤ سنة ١٥ )

٥٥ - المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في

اختصاص المحكمة الجنائية تبين على هذه المحكمة وفقاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية — إما أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي تصدره في الدعوى الجنائية إن رأتها صالحة للفصل فيها — وإما أن تحيلها إلى المحكمة المدنية بلا مصارف إن رأت أن الفصل فيها يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية . وإن كان ذلك كانت المحكمة قد قضت في الدعوى الجنائية وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة التجارية وبنت قضاءها بالإحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة وعلى ما أراءته من وجود ارتباط وثيق بين الدعويين ، وكان قانون الاجراءات الجنائية لم يصدح عن حالة الارتباط وهو وفقاً لقانون المرافعات لا يحكم به إلا إذا بلغ به من فائدة مصلحة فيه ، وصحكان أحد لم يبلغ به . فإن الحكم يكون مخالفاً للقانون ويتعين نقضه .

( جلد ٢١/٥/١٩٥٥ ط ١٢٧٤ سنة ٢٥ )

٥٦ - المحكمة الجنائية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية العمومية الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تحيلها على المحكمة المختصة أصلاً بالمصاد فيها . وذلك على الإطلاق دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها من عند تقديرها الوقت واليهج للاديين تجميع الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها إلا بطريق التبية للدعوى الجنائية .

( جلد ٢٥/١١/١٩٥٠ ط ١٢٧٤ سنة ٢٥ )

٥٧ - القضاء ببراءة المتهم من جريمة الضرب بسبب عدم توافر الطرق الاحتمالية لا يمنع من الحكم بالتعويض المدني باعتقوق المدنية إذا كان ما أثاره يكون مع استبعاد الطرق الاحتمالية شبه جنحة مدنية تستوجب إلام غلظا بتعويض الضرر التلاني . منها .

( جلد ٢٤/١١/١٩٤١ ط ١٢٧٤ سنة ١٤ )

٥٨ - الحكم بالتعويض المدني غير مرتبط حتماً بالحكم بالغنوة في الدعوى الجنائية وهذا مستند من المادتين ١٤٧ و ١٧٢ من قانون تحقيق الضحايا والمادة ٥٥ من قانون تفكيك حاكم الجنائيات التي غولت المحاكم الجنائية القضاء بالتعويض في الدعوى المدنية ولومع الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية وذلك لأن الفعل قد لا يكون في الحقيقة جريمة معاقبا عليها قانوناً ولكنه مع ذلك يكون جنحة أو شبه جنحة مدنية تستوجب الحكم بالتعويض . ولئن كانت البراءة لعدم



٥٥ - إذا استقطعت المحكمة جريمة التزوير ل سقوط الدعوى العمومية عنها بعض المدة فلا خير أن تفصل في موضوع الدعوى المدنية من جهة ما هو مؤسس منها على هذا التزوير . فقه ما دامت الدعوى المدنية لم تسقط بالمدة المقررة قانوناً لسقوطها إذ حق المحكمة في هذا مقرر بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات .

( جلة ٢٢/٢٣ من رقم ١٧٨ - ١٧٣ )

٥٦ - إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أجلت للمحاكم الجنائية أن تحكم في التضييعات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينا تقضي براءة التهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم العقاب عليها أو لسقوط الحق في إقامة الدعوى بها لضيء المدة . ومتى قضى بالإزالة أن عمكة الموضوع إذا أدات استعمال هذا الحق وحسم النزاع المدني أيضا فإنه يجب عليها كليا يكون حكمها سلبيا من الوجهة القانونية أن تعرض لما يتسلك به الخصوم من المستندات وتقول فيها كلفتها . أما أن تكفى بالإشارة إلى هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة أو عدم دلالتها ثم تقضي في الوقت نفسه برفض الطلبات المدنية فهذا تصور في الحكم يبيح عيبا جوهريا مبطلا له .

( جلة ٢٢/٢٤ من رقم ٨٧٨ - ٨٧٩ )

٥٧ - إن المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات قد أجلت للمحاكم الجنائية أن تحكم في التضييعات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينا تقضي براءة التهم لعدم وجود نص يضاف على الواقعة للمسوبة اليه . غير أنه يجب عليها في هذه الحالة أن تتحدث عن التضييعات وتبين الأسباب التي استندت اليها فيما تختص به . فإذا هي أففلت هذا البيان واقتصرت على الحكم برفض الطلبات المدنية فإن هذا يكون قصورا في الحكم يبيح ويطلب له .

( جلة ٢٢/٢٥ من رقم ١٧٨ - ١٧٩ )

٥٨ - إذا برأت المحكمة التهم من تمة البلاغ المكتوب ثبوت صدر عنه يته في حكمها فيجب عليها إذا رأت أن تعرض الدعوى المدنية القائمة من المجي عليه ، أن تورد أسبايا عاصمة لهذا الرض ، لأن قيام الخطر لدى التهم لا يثنى حتما تحقيق الضرر ويثبت مسئوليته عن تضييعه .

( جلة ٢٢/٢٦ من رقم ١٧٨ - ١٧٩ )

٥٩ - إذا كانت عمكة الموضوع بد أن استعرضت الواقعة في دعوى البلاغ المكتوب قد انتهت

التوضيحات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المست إلى التهم . فلذا كانت المحكمة قد برأت التهم من التهمة المستندة اليه لعدم كفاية الثبوت فلا يصح بناء على هذا الأساس طلب الحكم عليه ولا على المسؤول مدنيا بالتضييعات عن أفعاله . أما المطالبة بالتضييعات على أساس آخر فلا شأن للمحكمة الجنائية به إذ هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها .

( جلة ٢٢/٢٧ من رقم ١٧٨ - ١٧٩ )

٥٣ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها براءة التهم على عدم وجود جريمة في الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، وأن النزاع بين التهم والمدعى بالحقق المدنية هو نزاع مدني يصح بدور حول قيمة ما تسلبه التهم من المضي من تقود وما ورد له من أدوية تنفيذاً للاتفاق الحاصل بينهما وأن هذا النزاع لم يصف بعد ، فلذا كان يقتضي منها حتما أن يكون فصلها بالنسبة إلى الدعوى المدنية إما بنص قولها أمام المحكمة الجنائية وإما بنص اختصاصها بنظرها وذلك ما دامت هي قد فصلت في الدعوى العمومية بالبراءة ولم ترخصية النزاع المدني بنفسها . فلذا هي كانت مع ذلك قد قضت برفض الدعوى المدنية فلها تكون قد أخطأت .

( جلة ٢٢/٢٨ من رقم ١٧٨ - ١٧٩ )

٥٤ - تنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه ، إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يضاف عليها القانون أرسقط للحق في إقامة الدعوى العمومية بها بعض المدة الطولية يحكم القاضي براءة التهم ويجوز له أن يحكم بالتضييعات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض ، مما مفاده أن للمحكمة الجنائية في موارد البتص سند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية في الأحوال السابقة ذكرها الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخل عنها للمحكمة المختصة أصلا بالقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها عند تقديرها الوقت والمجد اللازمين لتحييم الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها إلا بطريق التبية الدعوى العمومية ، وإن فني كان الواقع في الدعوى هو أن المحكمة قد قضت براءة التهم وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، دون أن تعرض لثني الخطأ المدني من جانب التهم مما يضارب المضي بالحقق المدنية لدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة ، فلها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

( جلة ٢٢/٢٩ من رقم ١٧٨ - ١٧٩ )

الجنائية في الدعوى المدنية التي ترفع على المتهم وحده للدفاع في الحق المدني المطلوب فإنه لا يجوز له بحال التدخل إذا لم تكن ثمة دعوى مدنية مفروضة . لأن هذا التدخل مع ما أوردته القانون في المحاكمات الجنائية من التعديات المختلفة التي تشكل صمم إذا لم يرى لا يكون له من مسوغ ولا مقصود ، بل أنه يكون — ختفاً لصيان لثمتهم لم يرتفع القانون له مطلقاً . فضلاً عما يترتب عليه من حرمانه عما يحرم القانون دائماً على تجنبه . وتعليل السيد فيها مما يحرم القانون دائماً على تجنبه . وهذا النظر يؤكد أنه إن جميع التصرف التي جاءت في القانون بشأن المسئول عن الحقوق المدنية لم تفعله إلا لتحت من هذه الحقوق قطع ، مما مضاف بطريق الزور أنه إذا لم تكن هذه الحقوق محل نظر أمام المحكمة كان حضوره غير جائز .

( جلسة ١٩٤٥/١٠/٢٩ طين رقم ١٩٣٨ سنة ١٤٠٦ )

٦٤ — إذا كان أحد المدعين بالحقوق المدنية قد توفي قبل أن يفصل في الدعوى ، وكان له حشرته علم لم يذكر للمحكمة أنه توفي ، ولم يكن المتهم على علم بوفاته ، فلا وجه لطلب على الحكم الصادر في هذه الدعوى بأن إجراءاتها باطلة .

( جلسة ١٩٤٨/١١/١٩ طين رقم ١٠١٦ سنة ١٤٠٩ )

٦٥ — من المتفق عليه أنه يجوز رفع الدعوى المدنية على المتهم القاصر أو الصغير عليه أمام المحكمة الجنائية بلا حاجة إلى إدخال الوصي أو القيم عليه ، لأن إيجاب دخول الوصي أو القيم في الدعوى المدنية المطروحة أمام المحكمة الجنائية يخلق شيئاً من التضارب بين إجراءات الدعيين العمومية والمدنية ، إذا ما دام المتهم مفروضاً فيه أنه قادر على الظلم عن نفسه في الدعوى العمومية فالواجب أن يكون أقد على الظلم أمام المحكمة عنها في الدعوى المدنية التي هي فرع منها .

( جلسة ١٩٣٧/٢/٢٩ طين رقم ١٤٤٨ سنة ٢ )

٦٦ — لا يقتصر إدخال مثل المتهم القاصر في الدعوى المدنية التي توجه إليه أمام المحكمة الجنائية ، فإن هذه الدعوى ، وهي تابعة لدعوى الجنائية ، لا تقتضي القانون إدخال مثل القاصر فيها .

( جلسة ١٩٣٨/١٠/٢٤ طين رقم ١٨٤٤ سنة ٨ )

٦٧ — إن أحكام المسؤولية الجنائية ، كما هي معرف بها في قانون العقوبات ، تأتي أن يمثل لثمتهم أمام المحكمة الجنائية وأن لا تستعمل أوقاله موصفاً في صدد الجريمة المطلوبة معاقبتها ، لما في ذلك من

الافتقار كذب البلاغ ولكما رأت أن سوء القصد لدى المتهم يبرره الدليل لأن الظروف المعقدة بالواقعة تنفي لاثارة الشبهة في التصرف الواقع من المبلغ عنه فترات لثمتهم ومع ذلك قضت بالبليغ خذ بالتعويض لا أصابه في سمته من ضرر بسبب أهمل المبلغ على التبليغ في حقه دون أن يحرى الحقيقة فالظن في هذا الحكم برغم أنه لم يبين وجه الخطأ المستوجب التعويض غير صحيح .

( جلسة ١٩٣٨/١٢/٥ طين رقم ٢٣٣٢ سنة ٩ )

٦٨ — إن تبرئة المتهمة بجريمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كان سوء القصد طاماً بكتب بلاغاته لا تمنع من الحكم عليه بتعويض المدعي بالحقوق المدنية متى كان منسكاً في الدعوى مبرراً لذلك ، كأن يكون قد أكثر من البلاغات التي تقدمها في حق لشخص مسرفاً في اتهامه لجرد الشبهات التي قامت لديه دون أن يتردى ويثبت من حقيقة الواقع التي استندما إليه .

( جلسة ١٩٣٧/٢/١٩ طين رقم ١٩٠٥ سنة ١٢ )

٦٩ — يجوز الوصي أن يرفع بصفته وصياً على القاصر دعوى التعويض الناشئة عن مقتل والده على القاصر وأن يمثل في الدعوى المذكورة بدون إذن خاص بذلك من المجلس الأعلى لأن قانون المجلس الأعلى لا يقتصر هذا الإذن في مثل الدعوى المذكورة .

( جلسة ١٩٣٤/٢/٢٢ طين رقم ٨٧٣ سنة ٤ )

٧٠ — إن المادة ٤٥ من قانون تحقيق الجنائيات تنص على لكل من يدعي حصول ضرر له من جريمة أن يقيم نفسه مدعياً بمقتضى مدنية في أية حال كانت طليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة . فإذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذي أصابه شخصياً والذي نشأ مباشرة عن سرقة سنده تحت حيازته هو وإن كان محمداً باسم زوجته فليس في قبوله هذه الصفة أية عطفة تلك المادة ولا أهمية لأن يحسبون السند موضوع الجريمة منسكاً له أم لا .

( جلسة ١٩٣٤/٤/٢٠ طين رقم ١١١١ سنة ٤ )

٧١ — أنه إن جاز في القانون إدخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى أمام المحاكم الجنائية من جانب المدعي بالمقتضى المدنية لمطالبته بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المتهم الذي هو مشترك عنه أو من جانب النيابة العمومية لمطالبته بمصاريف الدعوى الجنائية للمفروضة على المتهم وإن جاز كذلك للمسترول عن الحقوق المدنية أن يتدخل باختياره أمام المحاكم

٧٢ - ليس في القانون ما يمنع من أن يكون الضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير الجاني عليه ، ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر ولكن ناجما عن الجريمة مباشرة .

( جلة ١٩٥٤/١٧/١٥ طين رقم ٧٠٢ سنة ٢٤ ق )

٧٣ - متى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعى بالحقوق المدنية ظلت بعد أن تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها في مواجهة الطاعن ببلغ الواحد والعشرين جنبها الذي كانت قد طلبته مع زوجها ، فإن المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بالبلغ المطلوب جميعه المدعى بالحقوق المدنية .

( جلة ١٩٥٧/١٢/٢٢ طين رقم ١٠٨٣ سنة ٢٢ ق )

٧٤ - لا يقبل من التهم التسليم بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة عليه والصفة رافعا (الظارة) وعدم تحيله الوقت تمثيلا صحيحا . لأن البطلان الترتيب على تغيير صفة المدعى بالحق الذي إما هو بطلان نسبي يتسلك به من شرع البطلان لمصلحة وهو جهة الوقت وحدها عن طريق من يمثلها تمثيلا صحيحا ، وإذا قبل هذا المثل صراحة أو ضمنا ما اعتلله المدعى بالحق الذي من الإجراءات أثناء وجود الوقت شافرا صحت هذه الإجراءات في حقه أيضا .

( جلة ١٩٣٧/١/١٩ طين رقم ٢٨٢٢ سنة ٢٦ ق )

٧٥ - إذا كان الرائد بمحاضر جلسات المحاكمة لا يتعارض مع ما جاء في الحكم من أدب التهمين لم يتأذلا ، ولو ضمنا أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية بناء على المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنائيات ، وأن إبداء هذا الدفع كان قبل الدخول في الموضوع ، وأن التحمل به حصل من التهمين كليهما ، فلا تصح مجادلتها في ذلك ، ولا يهم أن يكون هذا الدفع لم يبد في أول جلسة حدثت لتظر الدعوى ما دام إبدائه كان قبل التكلم في الموضوع .

( جلة ١٩٤١/١/١٤ طين رقم ٩١٦ سنة ١١ ق )

٧٦ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن التهم في دعوى الجثة المباشرة المرفوعة ضده قد سئل عن التهمة المستندة إليه فأنكرها وقال إنه لم يأت شيئا مما اتهم به ، ثم قال عايناه إن لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفضها أمام المحكمة المدنية ، ثم أعيدت المحكمة هذا الدفع قائلة لا يقبل من المدعى بالحق الذي أن يطعن في هذا الحكم بقوله إن التهم لم يقدم بالدفع إلا بعد أن تكلم في موضوع التهمة إذ التهم وقد روي .

إخلال بالنظر إلى الراجح أن تعاطيها بالحكايات الجنائية وما دام هذا هو الشأن ، بإجماع في الدعوى الجنائية . فإذن الدعوى المدنية - يوصف كونها ملحقة بها ومرفوعة عنها - يجب بطبيعة الحال أن تأخذ حكمها فتأثرها بحسرة حتمية بها تعلق التابع بالتبوع والفرع بالأصل وهذا من مقتضاه أن جميع الأحكام المقررة للدعوى الجنائية تنبثق على الدعوى المدنية المرفوعة معها من المدعى بالحقوق المدنية . ومن هنا يصح رفع الدعوى المدنية مباشرة على التهم الذي لا يزال فاعرا وعليه يصح عدم إعماله ، دون إعمال وصية فيها .

( جلة ١٩٥٤/١/٢٤ طين رقم ٨٧٧ سنة ١٥ ق )

٧٨ - لا مانع قانونا من قبول دعوى التوضيح المرفوعة من المدعى بالحق الذي على التهم المثل دون إعمال وكيل القانون فيها ، لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها . ومن كان التهم أن يتألف من مصلحة في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الطاعن منها في الدعوى المدنية .

( جلة ١٩٣٧/١١/١٥ طين رقم ١٩٥٧ سنة ٢٤ ق )

٧٩ - إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتوضيح الضرر ترفع على التهم بالجريمة إذا كان بالنا وحده من يمثله إن كان فاعدا الأهلية فإن لم يكن له من يمثله وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله . وإذا كان التامث بالحق المثل كان فاعرا إذا كان يبلغ من العمر خمسة عشر عاما وكانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصيا دون أن توجه إلى وليه أو وصيه أو من يمثله قانونا فإن المدعى إذ قضى بتبوعها يكون غلطا .

( جلة ١٩٥٧/٧/١٤ طين رقم ٣٣٢ سنة ٢٢ ق )

٨٠ - إن المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتوضيح الضرر ترفع على التهم بالجريمة إذا كان بالنا ولا حاجة لتوجيهها إلى من يمثله إلا إذا كان فاعدا الأهلية .

( جلة ١٩٥٥/١/٢٦ طين رقم ١٣٨ سنة ٢٥ ق )

٨١ - (المبادرة في التقول سند الملكية وهناتنا السكان بالنسبة لغير فلما تزان يستند إلى حيازته الشيء في التناهي بشأنه . وإذا كان طلب الحاز لسيارة غير مملوكة له تمريض عن تلك أسماها بفعل التهم أثناء قيادته هو لما روي من المدعى عليه بالتوضيح . حتى صدور الحكم به عليه . أى اعتراض على ما ظهر به المدعى من أنه صاحب حق فيها عليه فليس له فيها حصة أن يثير هذا الاعتراض أمام محكمة التناهي .

( جلة ١٩٥٧/٢/٢٧ طين رقم ٧٤١ سنة ٢٤ ق )

المتهم في الدفاع ، لأنه ليس فيه حرمان له من إبداء دفاعه كاملاً ، إذ حضور المدعى ومرافعته لا يتبديان في الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية ، ويحده من قسمل الجنائي وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون باعتباره هو الفعل الضار الذي يطلب من أجله التمييز ومع ذلك فإنه يحسن بالمحكمة أن تفصل في جواز تدخل المدعى بالحقوق المدنية قبيل الخوض في موضوع الدعوى الجنائية .

( جلسة ١٠/٨/١٩٤٥ طن رقم ١٣٤٨ سنة ١٥ ق )

**٨١ - الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يتسرج التارخ عن هذا الأصل إلا بقدر ماخول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التمييز عن الأضرار الناشئة عن البرام الفرعة اليها باختيار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة مسبوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التمييز معاً . فلا اختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتمييز عن دفاعه ولم يثبت وقوعها من المتهم الذي تتحاكم معها يمكن دفع ضمتها أنها وقعت من غيره مادام هذا الشره لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .**

( جلسة ١٢/٧/١٩٥٠ طن رقم ٨٣٢ سنة ٢٥ ق )

**٨٢ -** لأن الحدود التي غرلها القانون لمحكمة الجنش الاستثنائية في شأن الدعوى المدنية المرتبطة بجشمة درجتها المادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنائيات بالإضافة على المادة ١٧٢ منه . ونص هذه المادة لايتم على محكمة الجنش أن تقضى في الدعوى المدنية على المتهم الذي تبره أن أو تقضى له بل يجوز لها ذلك . فإذا أصدرت حكماً بعدم الاختصاص كان قضاءها سليماً في جوهره مهما يكن لطالب التمييز من حق فيه أما إذا قضت في موضوع الدعوى المدنية بالرفض فإن حكماً لا يكون يثنى من الطعن السلي قد يوجه عليه في الحدود التي رسمها القانون .

وعلى العكس من ذلك قد أوجب القانون على محاكم الجنائيات بالمادة ٥٠ من قانون تشكيلها أن تفصل في التضمينات في نفس الحكم الذي تصدره في الدعوى إيا كان هذا الحكم أي سواء أصدر بالقوة

بالسؤال عن تمت لم يكن في وسعه إلا أن يجيب ، وعما فيه قد بأحد لإبداء ذلك الدفع على أثر الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحقوق المدنية لم يده منه وقتئذ اعتراض على أن الدفع لم يد في الوقت المناسب ، ومن كان الأمر كذلك فون استخلاص المحكمة أن المتهم لم يتناول من الدفع قبل إبدائه يكون سائناً .

( جلسة ١٥/١٠/١٩٤٥ طن رقم ١٤٦٥ سنة ١٥ ق )

**٧٧ -** القاضي الجنائي مختص بالفصل في كافة المسائل الفرعية التي تعرض أثناء نظر الدعوى الجنائية ، فن حقه ، بل من واجبه ، أن يفصل في صحة الخصوم ولا يجوز مطالبة بوقف النظر في ذلك حتى يفصل في دعوى مدنية وقعت سابقاً . وذلك لأن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، ولأن القاضي الجنائي غير مقيد - بحسب الأصل - بما يصدره القاضي المدني من أحكام . فإذا دفع المتهم بعدم وجود صحة للدعى باق المدني في الحدث من الجشمة الواقعة عليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى والتي يدعى رداً عنها ، فقضت المحكمة برفض هذا الدفع بناء على ما أورده من الأسباب ، وفصلت في موضوع التعويض الجنائية والمدنية فلا شرب عليها في ذلك .

( جلسة ١٥/١٠/١٩٤٤ طن رقم ٣٧٢ سنة ١٤ ق )

**٧٨ -** مادامت دعوى المدعى بالحقوق المدنية قد وجهت إلى أن المتهم بسفته ولياً على أنه فلا وجه لقول بأن الحكم الذي قضى بإلزامه بأن يدفع التعويض من مال إينه قد حكم بما لم يطلبه المدعى .

( جلسة ١٢/٧/١٩٤٤ طن رقم ١٤٤٤ سنة ١٨ ق )

**٧٩ -** من كان الطاعن قد دفع دعواه المدنية على المتهم بسفته الشخصية وبصفته مديراً لشركة كركاك وطلب فيها الحكم بمبلغ التي جنبه بالتضامن بين المعلن إليه شخصياً وبين الشركة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قصر قضاءه على إلزام المتهم بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٤٠٠ جنيه دون أن يحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة كركاك ويجرى قضاءه فيها - فإن الحكم يكون معيباً وأنبياً تقضه .

( جلسة ١٩٥٢/٧/٩ طن رقم ٣٧١ سنة ٢٣ ق )

**٨٥ -** لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من حزم أي دفع ، مهما كان نوعه ، إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بمحكم واحد . ثم لأن تدخل المدعى بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد إخلالاً بحق

أم بالبراءة والإعلان حكماً غائلاً للقانون ووجب تقضيه .

( جلة ١٣٣٧/٥/١٦ ملن رقم ١٦٦٩ سنة ٢٠ )

٨٣ - الأصل هو أن المحق عليه حرق الاتهام .  
- بخصوص تعرض الضرر الذي أصابه من الجرعة إلى المحاكم المدنية بحسب أصول القانون العامة أو المدنية ٥٢ و ٥٤ من قانون تحقيق الجنابات وأنه إذا التجأ إلى أيهما وترك دعواه فله الحق أن ياتى إلى الآخر مادام لم يترك قس الماتى والمادة ٢٣٩ من هذا القانون ليست إلا استثناء من المبدأ المقرر بالمادتين ٥٢ و ٥٤ سابقى الذكر ، وكل استثناء يجب تفسيره وحصر نتائجه في البادرة الضيقة التي لا نزاع في سريانها فيها . وسأله إمكان الرجوع إلى المحكمة الجنائية بعد صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة المدنية هي مسألة خلافية يرى بعض الفقهاء البير فيها بحسب أصل الحرية المقتضى ذكرها من التصريح للمحقيق عليه بالاتهام إلى المحكمة الجنائية ويرى البعض الآخر عدم التصريح له بذلك مادام هو قد اتخاها الطريق المدني . ولكن مادام حكم عدم الاختصاص الصادر من المحكمة المدنية لا يمتنع من التقدم بدعواه للمحكمة المدنية المختصة ، ومادام مبدأ الخلاف هو لصالح استئنافياً فالأول الأخذ بالرأى الأول والرجوع إلى الأصل العام وهو حرية الاختيار وعدم التوسع في تفسير ذلك النص الاستثنائي وتوسيع نطاق تطبيقه .

وبناء عليه إذا رفع شخص دعوى مدنية يطلب فسح عقد بيع لدفع المضي عليه بصمم اختصاص المحكمة نظراً لقيمة العقد المطالب بفسحه وأعلنت المحكمة جواز الدفع وتمتعت بعدم الاختصاص فإن هذا الحكم لا يمنع المضي من الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجنائية في دعوى استعجال عقد البيع الذى يترور به .  
( جلة ١٣٣٧/٥/١٦ ملن رقم ١٦٨٠ سنة ٢٠ ق )

٨٤ - إن نص المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنابات - الذى نص عليه بضم جواز التعول إلى الطريق الجنائى بعد سلوك السيل المدني - ليس في الحقيقة سوى قيد الحق العام المتخصص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون المذكور والذى يقتضاه يجوز للمضي بالحق المدني أن يرفع دعواه المدنية بتجويض الضرر الناشئ من الرافعة الجنائية إلى المحكمة الجنائية المختصة بنظر تلك الرافعة بدلاً من رفعها إلى القضاء المدني المختص

أصلاً بنظر البحارى المدنية ، وما دام نص المادة ٢٣٩ قيداً لمعوم نص المادتين ٥٢ و ٥٤ يجب تحقيق مداه وقصره على نوع الحق الذى أتى بالجد من طرق استعجاله والاخذ بما هو الشان في التبريد والاستعدادات . وبما أن المادتين ٥٢ و ٥٤ لا تكفلان إلا على حق التعويض المترتب على الضرر الناشئ من جريمة وجب للجد من حق المحق عليه ومنه من الطريق الجنائى المقرر بالمادتين المذكورتين أن يكون المرفوع أولاً إلى المحكمة المدنية هو قس طلب التعويض عن الجريمة حتى يتمتع عليه بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية أما إذا كان الطلب المرفوع أولاً إلى المحكمة المدنية هو طلب ودو بطلان ورقة مدعى تزويرها والطلب المرفوع بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالحالان مختلفان لاختلاف موضوعهما ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بمبدأ المادة ٢٣٩ .

( جلة ١٣٣٧/٥/١٦ ملن رقم ١٦٨٠ سنة ٢٠ ق )

٨٥ - إذا كانت المدعية بالحق المدني لم تطلب في الدعوى حق رفضها أمام المحكمة المدنية إلا لتليها متقولاتها جنتا قضى لها بذلك وأبار الحكم إلى حقها في المطالبة بالتعويض إذا استحال عليها التنفيذ عيناً ، وكانت المدعية لم تطلب في دعواها المباشرة التي رادتها بعد ذلك إلا تعرض الضرر الناشئ عند تديد متقولاتها المذكورة ، فإن الدفع بعدم قبول هذه الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدني وحصلت على حكم بحقها يكون على غير أساس .  
( جلة ١٣٥٥/١٠/٢ ملن رقم ٥٢٢ سنة ٢٠ ق )

### الفصل الثاني

إجراءات الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية

٨٦ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سيرها فأكمة والإحكام والظن فيها من حيث الإجراءات والمواضيع ، ولا تخضع في شيء من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية حتى لو انحصرت الخصومة - بسبب عدم استئناف التباية لحكم البراءة - في الدعوى المدنية وحدها بين المتهم والمدعى بالحق المدني . وإذن فلا يسوغ لمحكمة الجنت الاستئناف أن تقضى عند غياب أحد طرفي الخصومة ، بإبطال الرافعة في الدعوى المدنية المنظورة وحدها أمامها ، بل الواجب أن تحكم في موضوعها غنياً بما كان لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها ، فإذا هي

تحقيق موضوعها الفصل فيها على أساس التحقيق الذى يتم . ولأن قنصل محكمة الجنب عن إتمام التحقيق فى الدعوى الجنائية مع قولها بأنه لا بد الفصل فيها ومع كونها رأيت إمكان إجرائه بصفة المحكمة المدنية ، هذا يعيب الحكم . وهل ذلك لأنه إذا كانت محكمة الجنب قد حكمت براءة المتهم من تهمة إصطلاح بسوء نية شيكا لآخر وأمره البنك المسحوب عليه الشيك بعدم الدفع ، بناء على ما قاله من أنه لا يتيسر لها السير فى تحقيق ما يدعى هذا الآخر من أن هذا الشيك كان وفاة ياق ثمن صفقة فهدمها المتهم منه ويكرها المتهم إنكاراً باتاً ، وأنه ليس فى الدعوى ما يرجع رواية أحد الطرفين على رواية الآخر ، وبناء على هذا قضت بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم فلما تكون قد أخطأت .

(جلسة ١٩٨٥/٢/٧ طن رقم ٣٧ سنة ١٨)

٩١ - لما كانت المادة ٣٦١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه : « يعتبر تركا الدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بشرط مقبول بعد إعلانه لخصمه أو عدم إدساؤه وكيلائه وكذلك عدم إدساؤه طلبات بالجلسة ، وكان يبين من محاضر جلسات محكمة أول درجة أن المدعى بالحق الذى وباقى الشهود لم يحضروا بالجلسة فقررت المحكمة التأجيل لجلسة أخرى للإطلاع وصرحت بإعلان شهود قبي وفيها لم يحضر المدعى بالحق الذى وصحت المحكمة الشهود والمرافعة دون أن يطلب المتهم اعتبار المدعى تاركاً لدعواه ، ثم أصدرت حكماً بالعقوبة والتعويض فى جلسة لاحقة ، لما كان ذلك وكان المتهم لا يبنى أنه أعلن المدعى بالحق الذى لخصمه بالحضور فى البلية التى نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركاً لدعواه فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه من تأييد الحكم الابتدائى القانونى بالتعويض .

(جلسة ١٩٨٥/٥/١٢ طن رقم ١١٨ سنة ٣٢ ق)

٩٢ - إذا طلب المتهم الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركاً لدعواه لعدم حضوره فى جلسات المرافعة بنفسه أو بركيله عنه ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض دون أن يرض لهذا الدفع ويرد عليه - فإنه يكون مشوباً بالتقصير .

(جلسة ١٩٨٥/٢/٣ طن رقم ١٣٥ سنة ٢٤ ق)

حكمت بإبطال المرافعة كان حكماً عاقلاً القانون وجازاً الطعن فيه بطريق التخص .

(جلسة ١٩٣٧/١١/٢٢ طن رقم ١٧٨٣ سنة ٢٤ ق)

٨٧ - لا يصح للحاكم الجنائية أن تحكم بإبطال المرافعة فى الدعاوى المدنية الملحقه بالدعوى السومية إذ هذا لا يتفق بحسب طبيعتها وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معاً بقصد المستطاع ، مما يقتضاه توحيد الإجراءات لهما أمام المحكمة الجنائية .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٢ طن رقم ٣٦١ سنة ١٥ ق)

٨٨ - إذا كان يدور من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أسست قضائها بعدم جواز المعارضة فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية على قواعد المرافعات المدنية فاعتبرت حضور المدعى عليه فى إحدى الجلسات كافياً لاختيار الحكم حضورياً ، فهذا يكون خطأ فى القانون إذ الواجب عليه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية هو قانون تحقيق الجنابات الذى يقتضى بأن المدة فى اعتبار الحكم حضورياً أو غيراً ما هو بحضور المحكوم عليه بالجلسة التى تحصل المرافعة ويصدر الحكم فيها . وإذا كان قانون تحقيق الجنابات لا يمنع قبول المعارضة من المسؤول عن المخروق المدنية وكانت الشكوك المرفوعة لم يمثلها أحد فى الجلسة التى حصلت فيها المرافعة وصدر الحكم ، فإن هذا الحكم إذ تعين بعدم جواز المعارضة باعتبار أن الحكم المعارض فيه قد صدر حضورياً يكون ميبأ على خطأ فى تأويل القانون .

(جلسة ١٩٥١/٢/٦ طن رقم ١٧١٣ سنة ٢٠ ق)

٨٩ - إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية فى الواجبة التطبيق على الإجراءات فى المواد الجنائية وفى الدعاوى المدنية التى ترلع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية إلا لند تنص .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٣٠ طن رقم ٤١٣ سنة ٢٥ ق)

٩٠ - لا يحق لمحكمة الموضوع أن تقصل فى الدعوى الجنائية التى هى أساس الدعوى المدنية دون أن تستند وسائل التحقيق المسكنة ، ولا يبنى لها أن تتخلل من واجبها هذا بقوة إرب الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يفتق عنها نطاق الدعوى ، فإن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يفتق أبداً عن

### الفصل الثالث

#### المشتركة عن الاعمال الشخصية

##### الفرع الاول

###### ضامرها

٩٣ — تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضاً عن ضرر عميل الحصول في المستقبل إذ مثل هذا التعويض إنما يصح به عن فقد الوالد وما يبيحه هذا الحادث من الوفاة الوالد أي في الحال .

(جدة ١١٣٧/١١٧ طعن رقم ٢٠٠ سنة ٢ ق)

٩٤ — إذا طلب والد المني عليه وإنشأه تعويضاً مقدراً عما لحقهم من ضرر من جراء وفاته فأجابهم المحكمة إلى طلبهم ، وكان الدفاع عن التهم لم يش جعلا حول تقدير قيمة التعويض ولا حول صفة الدعيين في طلبه ، حل هو حل أساس أنهم ورد في التفرقة أم حل أساس الضرر الذي أصاب كل منهم شخصياً باعتبارهم من أفرادهم الآخرين ، لأن خطأ من المحكمة فيما لفت إذهي تكون قد اعتبرت ماحكبة بمقابل الضرر الذي أصاب الدعيين من جراء وفاة قريبهم ينض النظر عن الصفة الوراثية .

(جدة ١٩٦٤/٢٥ طعن رقم ٦٨ سنة ١٦ ق)

٩٥ — إذا كانت الواقعة حسياً أوردتها المحكم المعلنون في ليس فيها ما يفتيد أن الحادث كان — كما اتبعت إليه المحكمة — نتيجة قرة قاهرة ، أو أن إرادة التهم وقت وقوعه منه كانت منعدمة متلاشية ، بل تفيد أن التهم إنما ارتكب ما ارتكبه مريباً مغشياً بعد أن وازن بين أمرين : القضاء على حياة القتل الذي أضرحت سيارته عند مفترق الطرق أو الصعود بالسيارة على إزير الشارع حيث وقعت الواقعة ، لهذا الفصل أدنى إلى أن يوصف في القانون بأنه من قبيل أفعال الضرورة التي تحدث عنها قانون العقوبات في المادة ٦١ الواردة فيما للشروط الواجب توافرها في حق من يصح له أن يتسلل بها . وهذه الشروط ، لتلقها بالصفة الجنائية ، لا تأثير لها في المسألة المدنية التي مناهلها دائماً خطأ . فتي ثبت وقوع الخطأ أو التصدي فقد حق على من ارتكبه حين الضرر الناشئ عنه . ولو كانت لفته من الوجهة الجنائية لا تعاقب عليها . وإذا كان الفعل المرتكب في حالة الضرورة لا يتناسب بحال مع مقاصد تنجديه ، بل كان بالبداهة أم منه غافلاً .

وأجل خطراً وأصعب قيمة ، فإن التعويض يكون واجباً إذا ما لحق التضرر ضرر . وذلك على أساس توافق الخطأ في المرافعة ، وقت قيام حالة الضرورة ، بين الضررين لارتكاب أخفهما .

(جدة ١٩٤١/١١٧ طعن رقم ١٩٠٧ سنة ١١ ق)

٩٦ — يمكن الحكم بالتعويض أن يثبت للحكمة أن الفعل الذي وقع من التهم قد ترتب عليه ضرر للمني عليه ولو ظهر أنه في ذاته لا يكون جرمته مستوجبة العقاب . متى أثبتت المحكمة ذلك في حكمها فإنه يكون سلباً ولو كان عالمياً من بيان الواقعة المرفوعة بها الدعوى فإن هذا البيان لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم بالعقوبة ، كما هو نص المادة ٤٤٩ من قانون تحقيق الجنابات .

(جدة ١٩٤٢/١١٧ طعن رقم ١٠١٩ سنة ١٣ ق)

٩٧ — ما دامت المحكمة قد أضافت التهم في أنه تسبب في قتل المني عليه فذلك يتضمن بلذات حصول الضرر لكل من له صفة في المطالبة بالتعويض عنه . وتقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع ، وإذا كان الضرر بطبيعته غير قابل لأن تقدر له قيمة مالية فإن المحكمة ترضى بما تراه مناسباً وفقاً لما تقتضيه مبادئ من غلب عناصر الدعوى . ومن استقرت على مبلغ معين فلا تقبل مناقشتها في أمام محكمة النقض .

(جدة ١٩١٣/٢/١ طعن رقم ٦٤٩ سنة ١٣ ق)

٩٨ — إنه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدني بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجزئية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر الذي بدعيه قابلاً على وجه اليقين وأما حتى ولو في المستقبل ، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على أساس أن الضرر المدعى ليس محققاً غير مخالف لقانون ، ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد فصلت في الطلب إيجاباً قبل نظر الدعوى الجنائية ، فإن تدخل القضاء بالحقوق المدنية في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال إبطاء الإجراءات في هذه الدعوى أمام المحكمة وتآكل كلل التهم كلها كالمقتضاه بالبداهة الجارية دون هذا التدخل كما كان الطلب المقدم بحمل في ثبائده بائس . حتى يحد أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصماً في الدعوى سواء لا يعلم صفته أو لعدم إصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى . وإذا كانت التهمة أو أقوال الدعي في دعم طلبه تثبت بأنه ليس حل حق في حينه استيحاظه وعدم قبوله قبل آخره .

الدليل التي اشترطت وجوده ليس بلام قانوناً ، فإن حكمها يكون معيباً واجبا تقضه . . .

(جـ ١٨/١٠١٨٤ ط ١٧٠ رقم ٢٤ ق)

٩٠٣ - إذا كانت المحكمة حين قضت برفض التحويل قد أسست قضاءها في ذلك على ما قاله من عدم ثبوت الضرر ، وهو ما تخلفك في حدود سلطتها التقديرية ، فلا معقب عليها . .

(جـ ٢٢/١١٧٢ ط ١٧٠ رقم ١١١٧ س ٢٤ ق)

٩٠٤ - إن أساس المستولية في الدعوى المدنية يختلف عنه في الدعوى الجنائية . فإذا كانت المحكمة ترمسالة المتهمين مدنياً عن الضربة التي أحدثت الرافعة والتي لم يعرف مرتكبها على وجه التحديد ، فإن مسئوليتها مقروءة قبل الجني عليه نفسه عن الضرر اللاتى الذى أصابه من الضربة الأخرى التي ثبتت في حقهما أخذاً بالتقدير التقيس . .

(جـ ١٣/١٧١٨ ط ١٧٠ رقم ١١٩٥ س ٢٤ ق)

٩٠٥ - إن احتمال حصول الضرر لا يصلح أساساً لطلب التحويل ، بل يلزم تحققه .

(جـ ٥/١٨٥٥ ط ٢٠١١ رقم ٢٤ ق)

٩٠٦ - لا ساحة الحكم بالتحويل للمتهمين بالحق الذي يسبب قتل مودعهم إلى ذكر أى سبب آخر غير هروب الواقعة القتل وتبوءها على المتهم المحكوم عليه بهذا التحويل .

(جـ ٢٤/١٣٢٧ ط ١٧٠ رقم ٣٣٩٣ س ٢ ق)

٩٠٧ - يمكن أن تثبت المحكمة دخول المتهم مع آخرين لنزول الجاني عليه والشروع في سرقة مواشيه منه بالأكراه ليكون ذلك وحده موجبا لتحويل الجاني عليه مدنياً . وهي ليست بعد هذا الاثبات بحاجة إلى النص صراحة على حقه الحكم بالتحويل .

(جـ ١١/١٧٢٣ ط ١٧٠ رقم ٢٠٦٠ س ٢ ق)

٩٠٨ - يمكن في بيان وجه الضرر المستوجب التحويل أن يثبت الحكم بإدانة المحكوم عليه في القتل الذي حكم بالتحويل من أجله .

(جـ ١٨/١٣٣٧ ط ١٧٠ رقم ١٤٢٥ س ٢ ق)

٩٠٩ - إذا تحدثت المحكمة عن التحويل المطلوب للجاني عليه من المتهمين بقولها أنها ترى أن الطلب في حقه نظراً لما أصاب الجاني عليه من الأضرار ، فإن هذا ، معطفاً إلى الأسباب التي أوردتها الحكم لثبوت الجريمة على المتهم ، يمكن لتبرير الحكم عليه بالتحويل . إذ ما دامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن المتهم تعدى على الجاني عليه بالضرب وأن ما وقع منه قد قضت عنه

في الدعوى الجنائية . ويكون الحكم كذلك من باب أول إذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية لحرك الدعوى العمومية ضد المتهم ، فإن عليه يجب أن يقضى فيه بعدم التحويل كلاً لاعتراك الدعوى الجنائية من غير طريقها الأصول المقرر أصلاً لثباته العمومية واستثناء لجني عليه الذي أضرت به الجريمة .

(جـ ١٦/١٧١٧ ط ١٧٠ رقم ٧٤٧ س ١٧ ق)

٩٠٩ - إذا كانت المدنية بالمفرق المدنية قد تدخلت في الدعوى لطلب المنيعة بتحويل الضرر الذي أصابها من جراء الاعتداء على أختها ، وكانت المنيعة قد قالت إنها لا تسل بأن المدنية أخت الجاني عليها ، فالحكم بالتحويل على أساس ما ثبت للحكمة من أن المدنية أصعب الجاني عليها وأنها أصابها ضرر بسبب ما وقع على أختها لا يكون مخالفاً للقانون . أما قول المنيعة ذلك فلا أساس له بصفة الخصوم إذ عسالة المدنية بالجاني عليها لا تعلق لها بصمم طلب التحويل إلا من حيث تخلف الضرر بها وتقدير أخطائها في التحويل .

(جـ ١٨/١٧١٧ ط ١٧٠ رقم ٣٣٩٣ س ١٩ ق)

٩٠٥ - من المقرر في القانون أنه ليس للمستأجر الجديد أن يطرد المستأجر القديم بالقوة من العقار المؤجر وليس له أن يبيع اليد على العين المؤجرة إلا بالتراضي أو تفويضاً لحكم قضائي . وإن إذا قضى الحكم على المستأجر الجديد بالتحويل للمستأجر القديم باعتباره صاحب اليد على الأرض التي كانت لا تزال مشغولة بوجه الذي كان قائماً بمصاحبه على أساس الضرر الناتج عنه مخالفة القانون باعتداء المستأجر الجديد فإنه لا يكون قد أخطأ في شيء .

(جـ ١٣/١٧١٧ ط ١٧٠ رقم ١٤٥٨ س ١٩ ق)

٩٠٩ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها براءة المتهم على عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإنه يكون صحيحاً في القانون ما ذكرته من وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية فيه .

(جـ ١/١٧١٧ ط ١٧٠ رقم ٧٧٢ س ٢٠ ق)

٩٠٣ - إذا كانت المحكمة قد سمحت نفسها عن أعمال سلطتها في تقدير التحويل بكامل حريتها في تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة بقوة إنه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك غابة أو إصابة مع أن ذلك



حاجة مستديرة فلا يكون له أن يطعن في هذا الحكم بحجة أنه لم يبين الضرر الذي ترتب عليه التعويض ، إذ لا شك في أن التعدي بالضرب ، وبالضرب الذي نشأت عنه حاجة ، ينعطى فيه الضرر الذي استوجب الحكم بالتعويض .

(جلسة ١٩٤٤/٥/١٥ طين رقم ٣٩٩ سنة ١٤ ق)

١١٠ - إذا كانت المحكمة قد حكمت للدعي بالحق المدني بالتعويض الوقت الذي يطلبه ليكون نواة التعويض الكامل الذي يطالب به ، بأنه ذلك على ما ثبت لما من أن المحكوم عليه هو الذي ضربه وأحدث ما به من إصابات ، فهذا يكفي لبرر التعويض الذي قضت به . أما بيان الضرر فإنما يستتبعه التعويض الذي قد يطالب به فيما بعد . وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/١٤ طين رقم ١٠٤ سنة ١٤ ق)

١١١ - إذا أثبتت المحكمة بالأدلة الساتعة اعتداء الدعي طليهم اعتداءً على سلطة وظيهم ، وم من رجال البوليس ، حل الخصم بالضرب والسب والإيذاء الذي أعّل بشرهما ، وكان ذلك بذاته متضمناً حصول الضرر لمن وقع عليه الاعتداء ، فلا يكون ثمة محل للنس على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ، وإذا كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضح حسباً تراه مناسباً وفق ما تكتبه من عناصر الدعوى فإنه لا يقبل التمس على الحكم أنه لم يبين أسس التقدير .

(جلسة ١٩٤١/١٠/٢٢ طين رقم ٨٧١ سنة ٢١ ق)

١١٢ - يكفي في القضاء بالتعويض أن يكون مستفاداً من الحكم أنه مقابل العمل الصادر الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم .

(جلسة ١٩٤٤/٥/٢٧ طين رقم ٢٤٧ سنة ٢٤ ق)

١١٣ - إذا كان الحكم قد أظم لإزام التهمة بالتعويض على أساس ثبوت مسئوليتها الجنائية ، فلا يؤثر في سلامته أن يكون قد ساق أسباباً أخرى لمسئولية التهمة مدنياً على أساس الخطأ المفترض بحكم المادة ١٧٧ من القانون المدني .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٣ طين رقم ٦٠٤ سنة ٢٤ ق)

١١٤ - يكفي لسلامة الحكم بالتعويض أن يثبت من وقوع الفعل وحصول الضرر دون حاجة إلى بيان عناصر هذا الضرر ما دام تقدير التعويض هو من سلطة محكمة الموضح حسباً تراه مناسباً .

(جلسة ١٩٤٥/١/٢٢ طين رقم ٥٢ سنة ٢٥ ق)

١١٥ - إن يثبت واقعة الدعوى في الحكم

لا يكون لازماً إلا في حالة الحكم بالادانة فقط ، كما هو واضح في نص المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنابات . أما عند الحكم بالتعويض فيمكن أن يثبت الحكم أن الفعل الذي رافقه به الدعوى على المتهم قد ترتب عليه ضرر للخص عليه ، ولو كان هذا الفعل في ذاته لا تكون به جريمة مستوجبة العقاب . وإن كان الحكم المطعون فيه حين قضى الدعي المدني بالتعويض لم يبين الواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى بياناً كافياً ، ولكنه أثبت أن الطاعن تعرض للدعي في الشارع المحكوم له به بعد أن سلم إليه بمحض تسليم رسمي وأنه حرره من الاعتقال به ، فإن غلظه من بيان الواقعة لا يترتب عليه بطلانها فيما يتعلق بالدعوى المدنية . لأن المحكمة الجنائية من حيثها ، طبقاً للمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنابات أن تحسم بالتعويض مع الحكم بالبراءة متى كان الفعل المسند إلى المتهم قد نشأت عنه جنحة أو شبه جنحة مدنية ، ولأن ما اشتمل عليه الحكم من أسباب يمكن في تبرير التعويض الذي قضى به

(جلسة ١٩٤٣/١٠/١٨ طين رقم ١٤٤١ سنة ١٣ ق)

١١٦ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع الدعوى وظروها أن الدعي بالحقوق المدنية لا يستحق قبل زوجه المطلقة خلافاً لرجعياً تزويهاً ما عن واقعة الزنا التي اتهمها بها وزوجه بالدعوى عليها ، على أساس أنه هو الذي بصرفها معها بعد الطلاق الذي أوقفه عليها قد كشف من قصد الأكيد في الانفصال عنها نهائياً وألفها من قيود الزوجية وألفها من كل تبعاتها ، فإن تقرر المحكمة ذلك فوق حدود سلطتها في تقدير وقائع الدعوى . وإذا كان ما أوردته في حكمها مما استخلصت منه ذلك مؤدياً إليه ومسوفاً لما قضت به من رفض دعوى التعويض بنقض النظر من نوع الطلاق الذي وقع وأثاره القانونية لإدانة التهمة واحدة ولو كان الطلاق لم يحصل لأن الغاية في حسم الصدد لا تقبل أمام محكمة القضاء ما دام البحث مقصوراً على التعويض .

(جلسة ١٩٤٥/١/١١ طين رقم ١٥٤ سنة ٢٥ ق)

١١٧ - إذا قضت المحكمة ببراءة المتهم لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه فإن أسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسباباً بالحكم برفض دعوى التعويض . أما الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة لفعله أن يكون الفعل الصادر قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/٨ طين رقم ١١٣٨ سنة ١٥ ق)

عليه م هؤلاء المتهمون وأتهم أحدوا به الإصابات المبدئية التي أجهت الكشف الطبي ومن بينها الضربة الوحيدة التي أقصت إلى موته وأنه لم يعرف بطريقة قاطعة من من هؤلاء المتهمين هو الذي أحدثها فأعفتهم من مسئولية الضرب الذي سبب الوفاة وأخضعهم بالقدر اليقيني من الضرب الذي وقع منهم لحكمة عليهم بأقصى العقوبة الميمنة بالمادة ٢٠٥ ج وإلزامهم بأن يدمروا لورثة الجنى عليه تعريضا فالذي يفهم من ذلك أن المحكمة اعتبرت الضربة التي أحدثت الوفاة شائعة بين المتهمين وأنها لاحظت أن هذه الضربة كانت إحدى نتائج فعل حصل منهم جميعا وهو الإيذاء الذي اتحدت إرادتهم على ارتكابه بالجنى عليه فقصت عليهم بالتعويض عن الضرر المترتب على الوفاة التي كانت نتيجة لهذا الإيذاء . وهذا الذي فعله المحكمة صواب فإنه إذا كان لم يثبت لخواطة المتهمين بالمادة ٢٠٥ ج قانه لا مانع من اعتبارهم مسئولين مدنيا بطريق التضامن عن الضرر طبقا للبائدين ١٥١٩٥٠ من القانون المدني .

(جلسة ١٣٢٥/٢٢ طين رقم ١٧٨٠ سنة ٥ ق)

١٣٣ - متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وتطابق الإرادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه فاتهم جميعا بكونهم مسئولين متضامنين مدنيا عما أحدثوا الجنى عليه من ضرر أو وفاة بسبب ما وقع عليه من الاعتداء منهم جميعا أو من أي واحد منهم . ولا يؤثر في قيام هذه المسئولية التضامنية قبلهم عدم ثبوت اتفاق بينهم على التمدد لأن هذا الاتفاق إنما تقتضيه - في الأصل - المسئولية الجنائية من فعل الغير . أما المسئولية المدنية فتبنى على مجرد تطابق الإرادات ولو لجاء بغير تعدير سابق - على الإيذاء بفعل غير مشروع . فيكتفي فيها أن تتوارد الخواطر على الاعتداء وتقتل إرادة كل مع إرادة الآخرين على إيقاعه . ومهما يحصل في هذه الحالة من التفرق بين الضارين ، وبين الضارين وغير الضارين ، في المسئولية الجنائية فإن المسئولية المدنية تصمم جميعا .

(جلسة ١٣٢٣/٥ طين رقم ١٧٢ سنة ٩ ق)

١٣٤ - إن المسئولية التضامنية يمكن لها مجرد تطابق الإرادات من الملقى عليهم ، ولو لجاء ، على الإضرار بالملقى . فهي تتم بجمع من اشتركوا في إيقاع الأذى بالجنى عليه لاقتراحهم فلا غير مشروع ولا اتحاد إرادتهم في ذلك بعض النظر عن نتيجة ما وقع من كل منهم وعن الجريمة التي تكون منه .

(جلسة ١٣٢٥/١٨ طين رقم ٢٣٣ سنة ١٠ ق)

١١٨ - إذا كان الحكم الإيجابي قد أسس برامة اللهم من الزورير ورفض الدعوى المدنية فيه على أن الأدلة من حصول الزورير لم تكن كافية لثبوت التهمة ، وكانت الأسباب التي استند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن تأييد المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه يتضمن بذاته الرد على دفاع الملقى بالحقوق المدنية في حدد توفر الضرر ، ولا يكون ثمة على التمس عليه في هذا الشأن ؛ إذ أن ما قال به الحكم من عدم ثبوت واقعة الزورير يكفي وحده سلبا ما قضى به من البرامة ورفض الدعوى المدنية .

(جلسة ١٣٢٥/٢٢ طين رقم ١٣٨١ سنة ٢٠ ق)

١١٩ - متى كانت الأسباب التي أوردتها المحكمة للحكم بالبرامة مفيدة علم ثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة المرغوة بما الدعوى في حق المتهم ، فإن هذه الأسباب بذاتها تكون في هذه الحالة أسبابا للحكم برفض دعوى التعويض ، ولا يجاب على الحكم أنه لم يقرر أسبابا لرفض دعوى التعويض .

(جلسة ١٣٢١/١٠ طين رقم ٨٢٠ سنة ٢١ ق)

١٢٠ - إذا كان الدفاع من التهم لم يتسكك أمام المحكمة بطلب رفض الدعوى المدنية المرجوة عليه إلا باقتضاء مسئولية الجنائية على أساس عدم اعتدائه على الجنى عليه ولم يعرض الصلح الذي تم بينه وبين الجنى عليه ، وكان هذا الصلح يصح أن يقال أنه لم يراع فيه النتيجة التي انتهى إليها الاعتداء ، فلما الحكم إذا قضى بالتعويض يكون قد اعتبر الصلح الذي كذا ذلك ، ولا يصح تعيينه من هذه الناحية .

(جلسة ١٣٢٥/١٠ طين رقم ١٣٢٥ سنة ١٥ ق)

١٢١ - يمكن سلامة الحكم بالتعويض أن يصدرت من وقوع الفعل وتوافر الضرر ، وإن كان فلا أقل الحكم بالتعويض في دعوى سب ذكر ألقاظ السب لذلك لا يفتح في سلامته .

(جلسة ١٣٢١/٢٢ طين رقم ١٧٤٣ سنة ١٨ ق)

### القرار الثاني

#### التضامن فيما

١٢٢ - إذا أقامت النيابة الدعوى العسوية على متهمين بأنهم مع غيرهم ضربوا الجنى عليه ولم يقصدوا قتله ولكن الضرب أقضى إلى موته ثم بين الحكم أن الذي ثبت له المحكمة هو أن الذين ضربوا الجنى

عامة بها ، وذلك لأن التعويض كان من بابى الأمر مطعوماً من المصالح عليها به بالتضامن بينها على أساس أن تزوير الوثقة واستعمالها من الأعمال العنصرية التي تستوجب بمقتضى أحكام القانون الدنى التعويض على كل من ساهم فيها بأية طريقة من الطرق مهما كانت أحكام المستولية الجنائية المقررة في قانون العقوبات . فلتهم في هذه الحالة يعتبر من الوجهة الدنية مسئولاً عن تعويض الضرر الناشئ عن الاستعمال . مسئول عن الضرر الناشئ من الزور الذى لولا ما حصل الاستعمال وعلم سادته جنائياً عن الاستعمال لا يعارض مع إلزامه بالتعويض عنه ، ولا يقتضى في حد ذاته نقض الحكم القاضى به .

( جلة ١٩٤٠/٢/٢٠ طن رقم ٩٤ سنة ١٣ )

٩٢٨ — إن اتحاد التية لى عدة أشخاص على التعدى على إنسان يحسم مسترلين مدنيا بالتضامن عن نتيجة تسليم عليه بنقض النظر عما وقع من كل منهم بالذات . فإذا كانت الواقعة التي استخلصتها المحكمة من أدلة الدعوى هي أن التهم وزيد اعترفا بالضرر على الجنى عليه في زمان ومكان واحد ، فهذا يرد أن تقضى عليهما متضامنين بالتعويض على أساس توافق إرادتهما على الاعتداء .

( جلة ١٩٤٢/١/١٢ طن رقم ١٢٥٥ سنة ١٣ )

٩٢٩ — ما دامت المحكمة قد نشأت من بعض الضربات التي اقترنت إرادة التهمين على إحداثها بالجنى عليه فأوقعهما به في زمان ومكان واحد ومتناسبة واحدة ، فإن مساءلتهم عنها مدنياً بطريق التضامن تكون مبررة ولو كان أحدهم هو الذى اقترعت في الواقع بإحداث الضرب الذى تسببت عنه .

( جلة ١٩٤٢/٢/٤ طن رقم ١٢٤ سنة ١٣ )

٩٣٥ — إذا كانت المحكمة قد استخلصت أن التهمين اعتصما بالضرر على الجنى عليه في زمان واحد ومكان واحد ، مما استلقت منه توافق إرادتهما على الاعتداء ، ثم حكمت عليهما بالتعويض متضامنين ، قصاصاً بذلك مجرد بنقض النظر عما وقع من كل منهما بالذات .

( جلة ١٩٤٤/١/٢٥ طن رقم ١٢٦٦ سنة ١٤ )

٩٣٩ — ما دامت المحكمة قد انتهت في حكماً إلى أن الضرر الذى أصاب الجنى عليه سببه اعتداء التهمين عليه في وقت واحد ومكان واحد وملابسات واحدة ، مما استخلصت منه تراخيه على إيقاع الأدنى به ، فهذا

٩٣٥ — إذا كان الثابت بالحكم أن التهمين وقت أن اعتصم كل منهما بالضرر على الجنى عليه كاتا في مكان الحادث مع آخرين من فريقها ، وكان كل منهما متبريا الاعتداء على الجنى عليه وفريقه على أثر نزاع ففأ بين بعض أفراد الفريقين ، وتنفذاً لذلك ضرباً الجنى عليه ، فإن مسئولاً منها يكون مسئولاً عليه عن تعويض الضرر ، ما أحده هو وما أحده زيمه — ذلك لأن ارتكاب كل منهما فعله في حضرة الآخر المتحد معه في التمسك بإنسان بناء على وجود زيمه على رأى منه وتوافقه معه على فكرة واحدة هي إلقاء الجنى عليه ما جسده وشد أثره وبسبب في نفسه الإكدام على فعله ، الأمر الذى يقتضى اعتبار كل منهما مسئولاً عن نتيجة ما وقع من الجنى عليه لا يائره هو وبائره زيمه من الاعتداء الذى لم يكن ليه لولا تأزرهما .

( جلة ١٩٤٢/١/٢٦ طن رقم ١٢٢٤ سنة ١١ )

٩٣٦ — إذا كان الثابت بالحكم أن التهمين وفريقها اعتصوا معاً لمحل الحادث وكان كل واحد منهم حاضراً التية على الاعتداء على فريق الجنى عليه بسبب مضاربة سابقة بين أفراد الفريقين ، وتنفيذاً لهذا الغرض ضرب كل من التهمين ، بحضور الآخر وعلى رأى منه ، الجنى عليه المذكور فأحدثا به الإصابات التي أدى بعضها إلى وفاته . فإن كلا منهما يكون مسئولاً قانوناً عن تعويض الضرر الناشئ عن الضرب الذى أحدثه هو والذى أحدثه زيمه بالجنى عليه ومن تدرجه الإحالية وهي الوثقة ، وذلك على أساس أن ارتكاب كل منهما فعله إنما كان بناء على وجود زيمه معه ، وهذا الطرف من شأنه أن يجمع كلامهما على الاعتداء الذى كاتا مترافقين عليه . وإن ناقضا عليهما متضامنين بالتعويض للذى ألحقه لى من وفاته الجنى عليه لا عاقلة فيه لهاون ، لأن كلا منهما يعتبر مسئولاً من الوجهة المدنية عن الوثقة ولو أن المحكمة لم تستطع تعيين من منهما الذى أحدث الإصابة التي نأ الموت عنها .

( جلة ١٩٤٢/٢/٢ طن رقم ١٣٥ سنة ١٣ )

٩٣٧ — إذا كانت المحكمة قد عاقبت التهم على اختيار أنه اشترك في جريمة استعمال الوثقة الزورة وأزيمه بالتعويض الذى طلبه لى منه ومن الفاعل الأصل الذى توفى بالتضامن بينها فتعاض الحكم بالنسبة للمحاكمة الجنائية لا يستلحق حتماً تقضه في الدعوى الدنية . وقضه من هذه الناحية لا يكون إلا بناء على أسباب

التدعى على الجنى عليه ، ثم معنى كل منهما فلهذا في تنفيذ ما أراد ، فإن المحكمة لا تكون مختصة إذا هي الرضا معاً بالتعويض متضامين ، ولو كان اعتداء أحدهما قد نفذت عنه الوتة المطلوبة عنها التعويض واعتداء الآخر لم يبق عنه سوى إصابات بسيطة ، فإن قواعد المسئولية المدنية تبرر ذلك ،

( جلة ١٩٤٦/٥/٢١ ملن رقم ٩٧٣ سنة ١٦ ق )

١٣٨ — التضامن في التعويض ليس معناه مساواة المتهمين في المسئولية فيما بينهما وإنما معناه مساواتهما في أن القضاء بالتعويض أن يتخذ على أيهما يصحح المحكوم به ، فلا مخالفة للقانون في أن تحكم المحكمة بإلزام المتهمين بالتعويض متضامين ولو كان أحدهما لم يشارك في تهمة الضرب التي أفضى إلى الموت بل كان ما أسند إليه هو إحداث جرح عضى لا علاقة له بالوفاة مادام هذان المتهمان قد اتهمت فكرتهما في الإيعاض على الجنى عليه ومادام بين الجنبين المساواة لأحدهما ( وهي إحداث الجرح العنسى ) والجنابة الملبوسة للآخر ( الضرب المفضى إلى الموت ) ارتباطاً وثيقاً لحصولهما في زمن واحد ومكان واحد والفكرة واحدة .

( جلة ١٩٢٨/٥/٢٨ ملن رقم ١٣٨ سنة ٤ ق )

١٣٩ — إذا طلب الجنى عليه تعويضاً من المتهمين متضامين فمن ذلك أنه يطلب كل منهم بمبلغ التعويض ، فإذا كان المتهمون أدوية ، وطلب الجنى عليه المحكم له عليهم بمبلغ ثلثية جنيته بالتضامن على سبيل التعويض ، فبرت المحكمة لثلاثه منهم وقضت على المتهم الذي ادّعى بمبلغ ١٥٠ جنياً على أساس أنه هو وحده الذي أحدث الواقعة المستدعية بالجنى عليه فلا مخالفة للقانون في ذلك .

( جلة ١٩٣٨/١/١٧ ملن رقم ٤٥ سنة ٨ ق )

١٤٠ — إذا كان الجنى عليه في مطالبته المتهمين بمبلغ التعويض قد طلب أن يحكم به هذا المبلغ بالتضامن فيما على أساس اتهام ارتكبا بالفعل الجنائي الذي نسب وقوعه اليهما ، فإن الحكم الصادر بإلزام واحد منهما بجميع المطلوب عند عدم وجود وجه لمساواة الآخر جنائياً يكون سليماً . ولا يصح معه أن فيه قضاء بأكثر من طلب المدعى ، إذ التضامن معناه في القانون أن يكون كل من المطالبين به ملوماً الطالب بكل المبلغ المطلوب .

( جلة ١٩٤١/١١/٢٠ ملن رقم ١٨٨ سنة ١٤ ق )

يبرر قانوناً إلزام كل منهم بتعويضه عن كل ما وقع عليه سواء بذمته هو أو بفعل زملائه بعضهم أو كلهم .

( جلة ١٩٤٨/١١/٣ ملن رقم ١٧٧ سنة ١٨ ق )

١٣٢ — من أثبت الحكم توافيق إرادة المحكوم عليهم على السبب لذلك كلف لتبرير قضاء عليهم بالتعويض متضامين .

( جلة ١٩٤٦/٢/٢ ملن رقم ١٧٣ سنة ١٨ ق )

١٣٣ — إذا كانت المحكمة قد برأت متبهما من تهمة الشروع في القتل ومع ذلك ألزمت بالتعويض عن واقعة هذه الجريمة مع التهم الآخر الذي أدانته بها بناء على أن الاتيين توافيقاً على إلقاء الجنى عليه توافقاً بلغ درجة الاتفاق الجنائي بحيث يعتبر مشرولاً مدنياً عن الأضرار التي ترتبت على الإلقاء ، فلها لا تكون قد أخطأت .

( جلة ١٩٢٩/٥/٢٤ ملن رقم ٢١٧ سنة ١٨ ق )

١٣٤ — إذا كانت المحكمة قد قضت عن المتهمين سبق الأضرار ولكنها أثبتت أن كلا منهما قد اعتدى على الجنى عليه بأن علمه يسكين جملة طعنات ، ثم حكمت عليهما بالتعويض المدني متضامين قائماً لا تكون قد أخطأت ، إذ أن ما أثبتت في حكمها من تعدى المتهمين معاً على الجنى عليه ، ذلك يفيد اتحاد إرادتهما وتوافقهما على الاعتداء عليه ، الأمر الذي يستوجب مساهلة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نفا عن فعله وعن فعل زميله .

( جلة ١٩٤٠/٢/٢١ ملن رقم ١٧٤ سنة ١٩ ق )

١٣٥ — إذا كانت المحكمة قد قضت عن المتهمين سبق الأضرار ومع ذلك أثبتت اتهاماً قد اعتدوا معاً بالضرب على الجنى عليه بما يفيد اتحاد إرادتهما على الاعتداء عليه بصرف النظر عن جسامته ما وقع من كل منهما فهذا يستوجب مساهلة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نفا عن فعله وعن فعل زميله .

( جلة ١٩٤١/١٠/١٥ ملن رقم ٨٥٩ سنة ٢١ ق )

١٣٦ — إذا ماقت المحكمة كل واحد من المتهمين على ما وقع منه بالذات فإن ذلك لا يمنع قانوناً من أن تقضى على المتهمين متضامين فيما طالهم به الجنى عليه من التعويض للذات ما داموا جميعاً قد ضربوه في وقت واحد واتهمت إرادتهم في ذلك الوقت على ضربه .

( جلة ١٩٣٣/١١/٢٠ ملن رقم ٢٠٤ سنة ٢ ق )

١٣٧ — إذا كان الاستفاد مما أثبتته المحكم أن إرادة كل من المتهمين قد اتفقت مع إرادة الآخر في

المقررة لها . ولا اتصال لما بحرية السرعة لإلزام حيث وجوب إثبات أن الأشياء المفقدة متحصلة عن سرقة فإن مساهمة الخفي مدنيا لا يصح أن تتجاوز الأشياء التي أخفاها بالفضل إلا إذا ثبت أنه كان ضالما مع السارق أو مع من أخفاه باقي المسروق فستدفع فقط يصح أن يسأل مدنيا وبطريق التضامن مع زملائه عن كل المسروق ويكون من المتهمين على الحكم الذي يرتب عليه هذه المسئولية أن يبين في غير ما غرض الأضرار الذي اسند اليه . وإذن فالحكم لدى يلزم جميع المتهمين بالتضامن بقيمة الأشياء المسروقة كلها مع كونه لم يفسد في أسبابه إلى كل منهم إلا إخفاء جزء منها يكون عاقلة لتصور أسبابه وتبين نقصه . ونقص هذا الحكم بناء على طعن أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعنين جميعا لوجه الصلة التي تربطهم ببعضهم بعض بسبب التضامن التقضي به بينهم .

(جلسة ١٩٤٥/١١/١٢ طعن رقم ١٣٣٩ سنة ١٩٤٥ ق)

١٤٦ - لأن القانون لا يشترط في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يتكروا قد سماهوا في الجريمة الواحدة صفة فاعلين أو شركاء ، أو بمبادرة أخرى أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل إنه يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ من كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت الضرر ضررا واحدا ولو كانت لم تقع في وقت واحد . وإذن لما دام الخطأ الذي يقع من السارق بفعل السرعة يتلاقى في نتيجته مع الخطأ الذي يقع عن يمين المسروق بالنسبة لئال الذي وقع عليه فعل الاخفاء من حيث الضرر الذي يصيب المضرور بصرمانه من ماله فإن الحكم إذا ألزم الخفي لكل ما سرق بأن يدفع مبلغ التعويض بالتضامن مع السارق يكون قد أصاب ولم يضل . في شبهه .

(جلسة ١٩٤٥/٥/٢٤ طعن رقم ١٢٣٨ سنة ١٩٤٥ ق)

١٤٧ - إذا كان الحكم قد بين أن عالة محمد لشركة ما ينقل أخشاب لها من جهة إلى جهة قصد جلبه المهمة للزيد ، فأقدم زيد على سرقتها بانتهراكه مع آخرين قبل نقلها من سيارة عالة ، ثم اشترهاها بكر من السارقين مع حله بسرقتها ، وبناء على ذلك أدين زيدا وشركاءه في السرقة وبكرها في جريمة الاخفاء ، وقضى لحالة الذي ادعى بحق مدني بالتعويض على مقدم الخفي الذي ارتكب جريمة الاخفاء وهو في ضلته ولصلته ، بالتضامن مع السارقين ، فقضاؤه بهذا يكون في حله ولا ما جره .

(جلسة ١٩٤٧/٣/١٢ طعن رقم ٦٠٩ سنة ١٩٤٦ ق)

١٤٨ - ان اغفال المحكمة الفصل في دعوى المدعي بالخسار المدف قبل ماله السيرة المشار اليها لا يؤثر في سلامة الحكم بالإلزام مستأجرها المذكور بالتعويض عن الاسابة التي حصلت منها مادام الطلب كان قبله وقبل المالك بالتضامن ولم يقتض عليه هو بأكثر من المطلوب .

(جلسة ١٩٤٧/١٠/١٨ طعن رقم ٦٨٥ سنة ١٩٤٦ ق)

١٤٩ - إذا كان الحكم المنقوض قد قضى بالإلزام الطاعن بأن يدفع مع آخرين على وجه التضامن مبلغ ٣٠٠ جنيه للمدعي بالحقوق المدنية ثم قضى بالحكم المطعون فيه بتخصيص التعويض والإلزام الطاعن وحده بدفع مبلغ ٣٠٠ جنيه فقط على أساس ما رآه اصح من عدم مسئولية باقي المتهمين ، فان ما رآه الطاعن من أن الحكم سواء مركزه يكون غير صحيح ، ذلك بأنه مسئول عن تعويض الضرر الثاني ، عن الحادث بقض النظر عما إذا كان قد ارتكب وحده أم مع غيره وقد خفف الحكم المطعون فيه من حله المسئولية بقدر ما تقتصر من مقدار التعويض .

(جلسة ١٩٤٧/١٠/٢٤ طعن رقم ٤٤٣ سنة ١٩٤٦ ق)

١٥٠ - لأن توجيه زوجة التبتيل دعواها المدنية على التهم بالقتل وعلى شريكه معناه أن أساس دعواها هو أنها اشتركت في إحداث ضرر واحد هو الذي تطلب تعويضه . وليس معناه أنها تسبب لكل منهما أن الضرر الذي أحدثه بفعله يتأثر الضرر الذي أحدثه زميله ، فكل منهما إذن يكون ملزما بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله . فإذا ما برى أحدهما لعدم ثبوت أن له دخلا في إحداث الضرر فإن مساهلة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة وداعلة في نطاق الطلب الأصل ولو لم يكن مصرحا فيه بالتضامن بين المدعي طليما .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٤ طعن رقم ٩٥ سنة ١٩٤٦ ق)

١٥١ - من يشتري المسروق مع حله بحقيقة الأمر فيه يكون مسئولاً مع السارق بطريق التضامن عن تعويض الضرر الذي أصاب الخفي عليه ولو أنه يند في القانون مخفيا لاسارفة . وذلك على أساس أن كلا منهما قد عمل على احتجاز المال المسروق عن صاحبه .

(جلسة ١٩٤٦/١١/١٢ طعن رقم ٨٥٠ سنة ١٩٤٦ ق)

١٥٢ - إنه لما كان إخفاء الأشياء المسروقة يند في القانون جريمة قائمة بذاتها لما كيانها وعقوبتها

١٤٨ - أنه وإن كانت المادة ١٥٠ من القانون المدني قد نصت على أن الالتزامات الناشئة من الأفعال العارضة بالنيهم والشار إليها بالمادة ١٥١ من القانون المذكور تكون بالتضامن بين المقرضين ثم إنه إن جاز القول بأن الالتزام على هذا النحو يمكن مستقلاً بدون نص صريح عنه ، من الحكم الصادر على عدة أشخاص بارتكابهم الفعل الذي نشأ عنه الالتزام ، كما إذا تضمن في حكم واحد بادانة عدة متهمين - فاعلين كانوا أو شركاء - في جريمة واحدة ، أى أن فعل واحد نشأ عنه ضرر واحد هو المطلوب تعويضه للجنى عليه - إن كان ذلك وإن جاز هذا . فإن التضامن لا يجرى القول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التي وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدبوا بمقتضى حكم واحد . لأن التضامن هنا يقتضى لأجله إلى الصلص القانوني الذي يستند إليه بيان الواقع والأسباب التي يستل بها حل مفارقة المحكوم عليهم في الضرر الواحد الذي يطلب المضروب عن تسبوا به تعرض عنه ، ما يعيب معه القول به ، أن يرضى الحكم في صراحة هذه أوقائع والأسباب ليربط حكم القانون في الدعوى بوقائعه . وإذناً فاعلاً - كان الحكم ليس فيه نص على التضامن ، وكانت الزاوية ، كما هي ثابتة به ليس فيها بدلتها ما يقتضى القول بذلك التضامن ، فانه لا يصح اعتبار هذا الحكم ملوماً للمدينين المحكوم عليهم فيه بالتضامن بينهم .

( جلة ١٩٤٥/١/١٥ طين رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٠ ق )

١٤٩ - إذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا يقتضى الحكم - ملومين بالتضامن بينهم المحكوم له ، فانه لا يجرى مطالبة أى منهم بكل المحكوم به بل يطالب فقط بنصيبه فيه . وتحدد هذا التصيب ، ما دام غير منصوص عليه في الحكم ولا واضح من نواياه يكون منطوقه صدقاً بالمحكوم عليهم اعتباراً بأن هذا هو الذى قصدت اليه المحكمة في حكمها فيقسم المبلغ للمحكوم به حل عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ما لا يجرى مطالبة كل من المحكوم عليهم بأكثر منه . وإذناً فإذا كانت الزاوية الثانية هي أن أحد - المتهمين ضرب الجنى عليه فأصاب موصداً من جسمه ، والآخر ضربه فأصاب موصداً آخر منه ، وكانت الدعوى لم ترفع على أساس احتياقي أو إصرار سابق من المتهمين على الاعتداء . فانه يجب إذا كانت المحكمة ترى الحكم عليها بالتضامن في التعريض أن تبين في حكمها الأساس الذي

تقريبه عليه بما يتفق والأصول المرسومة له في القانون فذكر وجه مسأله كل من المحكوم عليهم من الضرر الناشئ من الضربتين مجتمعين لا عن الضربة الواحدة التي أحدثتها هي . فإذا لم تعمل ولم تعرض التضامن فإن المشتركة لا تكون تضامنية ولا تصح مطالبة كل منهم إلا بنصف المبلغ المدكوم به عليهم فقط . ( جلة ١٩٤٥/١/١٥ طين رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٠ ق )

١٥٠ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أضرار المدعى بالحقوق المدنية ورفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى على التهم وأخر باختلاسها مساجيد له فقتضت المحكمة عقاب التهم وأخرى بالتعويض ورأت الآخر ورفضت الدعوى المدنية فيه ، ولم يثبت المدعى واستأقت النيابة فقتضت المحكمة الاستثنائية بإدانة التهم الآخر المحكوم ببراءته وأيدت الحكم الابتدائي بالنسبة إلى الأول فلا غشاً في ذلك ، إذ الدعوى المدنية لم تكن مستأقتة أمامها بالنسبة إلى الآخر فلم يكن هناك من سبيل الحكم عليه بشئ من التعويض ، فضلاً عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً من إلزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه . ( جلة ١٩٤٥/١/١٦ طين رقم ٨٧ سنة ١٩٥٠ ق )

١٥١ - إن التضامن في التعريض بين المشتركين عن العمل العار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ حميداً أو غير حميد .

( جلة ١٩٤٥/٣/٢٥ طين رقم ٤٥ سنة ١٩٥٠ ق )

١٥٢ - لاجل تضامن المتهمين في التعريض عند اختلاف الضرر ، واستقلال كل منهم بما أحدثه ولو وقعت تلك الأفعال جميعاً في مكان واحد وزمان واحد . ( جلة ١٩٤٥/١/١٦ طين رقم ٩٨٢ سنة ١٩٥٠ ق )

١٥٣ - إن عدم توافر سبق الإصرار والتمرد لا يتعارض مع اتحاد إرادة المجرمين حل الاعتداء واشترأ كميماً معاقبه ، فإذا كانت المحكمة قد بكت حكماً بالتضامن المشتركة التضامنية فيها على عدم توافر الظرفين المشار إليهما دون أن تقتضي اتحاد إرادتهما على الاعتداء . واشترأ كميماً معاقبه . فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

( جلة ١٩٤٥/١٢/١٣ طين رقم ١١٦٥ سنة ١٩٥٠ ق )

١٥٤ - أن تقرير مشتركة التقديم ينشأ حل مجرد وقوع الفعل العار من عايدته أثناء خدمته إنما

نصت في الفقرة الثانية على مساءلة الانسان عن تعريض الغير للتأني. للغير عن إعمال من هم تحت رعايته (des personnes que l'on a sous sa garde) البقرة أو الاتقاء منهم أو عن علم ملاحظته إياهم قد دلت بوضوح على أن هذه المسئولية التي قررتها ، استثناء وغروها عن الأصل ، إنما تقوم على ما للمسئول من سلطة على من يأمر ارتكاب الفعل الضار ، وما تقتضيه هذه السلطة من وجوب تربيته بالمحفظ والمراقبة لمنع الضرر عنه ومنعه من الاضرار بالنفس ، وإذا كانت السن إحدى موجبات الحفظ فالحق المسئولية من تابعيتها هو كونه من من يأمر ارتكاب الفعل الضار يقتضي ضمنه تحت حفظه ، ولا اعتبار بما السن المحددة في القانون القولية على المال فإن الحفظ (garde) الذي هو أساس المسئولية يمتد لفئة وقاوتها متعلق مباشرة بنقص الموضع تحت الحفظ ، إذ قد يكون الانسان قاصراً فنياً يخص به مع ذلك لا ولاية لأحد على نفسه ولا سلطة فنياً يخص بشخصه ، وإذا لم تدعى التعويض المرفوعة على مقضى المصلحة المذكورة لا يكون تصرف من وقع منه الضرر إلا لحرمة حل هذه السن توجب وطءه تحت حفظ من رفعت عليه الدعوى أم لا . فالحكم إذا أسس عليه رفض دعوى التعويض المرفوعة على والد المتهم على ما يثبت المحكمة من أن المتهم قد تجاوزت سن الحد الذي تنتهي به ولاية أبه على نفسه يكون قد أصاب ولم يخطئ .

(جلسة ١٩٤٢/١/٤ ملن رقم ١٢٩ سنة ١٢ ق)

١٥٨ - تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٧٣ من القانون المدني على : « أن المكلف بالرعاية يستطيع أن يخلص من المسئولية إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لأب واما ولو قام بهذا الواجب بما يثبت من العناية ، فإذا كان بينهما أوردته الحكم في بيانه الواقعة الدعوى أن الحادث الذي وقع كان مفاجئاً أثناء حياضه على وجهه ومنهم وما صدقوا وقد بلغ المتهم ثمانية عشر عاماً ، فلم يمكن صدوره راجعاً إلى نقص في الرقابة من جانب الطاعن على أبه المتهم ، ومع ذلك قضى الحكم بمسائلة الطاعن مدنياً على أساس الخطأ المفترض وأن المتهم مادم قاصراً فإن رقابة والده يجب أن تنسب بصورة تنسب من إيقاع الضرر بغيره وإلا لزم تعويض هذا الضرر . فإنه يكون خطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٤٢/١/٤ ملن رقم ١٢٩ سنة ٢٢ ق)

يقوم على اقراض وتوقع الخطأ منه . وهذا الاقراض القانوني مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر وحسبه فالخادم لا يتعبد منه . وإذاً فلماذا يمكن الخدم لم يقع منه أي خطأ فانه بالنسبة لمن عسدا الجنى عليه لا يمكن مستولاً عن شيء ، فيما يتعلق بالتعويض ، ويكون له عند الحكم عليه للجنى عليه أن يطلب تعويض عاظم هو والمؤمن منه ما أزم هو بدفعه تنفيذاً للحكم الصادر عليه بالتضامن مع من على أن يدفع الخادم — لأنه هو المتسبب في الحكم عليه بالتعويض كل ما أزم هو بدفعه عنه وإن يؤدي كل من الآخرين نصيبه فقط لأن التضامن لم يقرره القانون إلا لمصلحة من وقع عليه الضرر إذ أجله أن يطلب بتعويض أي شخص يختاره من تسيوا فيه . أما فيما يخص بملاعة المحكوم عليهم بعضهم ببعض فإن من قام منهم بدفع المبلغ المحكوم به للضرر يكون له أن يرجع على زملائه للمحكوم عليهم معه ولكن بقدر حصة كل منهم فيما حكم به .

(جلسة ١٩٤١/٩/٩ ملن رقم ١٧٢ سنة ١١ ق)

### الفصل الرابع

#### المسئولية عن عمل الغير

١٥٥ - المؤلية المدنية عن أفعال الغير ليست أمراً اجتهادياً بل يجب أن تحصر في الأحوال التي نص عليها القانون وأن ترتكز على الأساس الذي عسده القانون مبنيًا لها . وذلك لورودها على خلاف الأصل الذي يقتضي بأن الانسان لا يمسأ إلا عن أعماله الشخصية ومادام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها . وإذاً فلا خطأ إذا تقي الحكم قصور الوالد في ملاحظة أبه بناء على ان الحادثة التي وقعت من هذا الابن نتجست أثناء وجوده في المدرسة بجاني عن والده الذي يقم في بلد آخر وفي رعاية غيره من القائمين بشئون المدرسة لأن القانون المدني لا يصلح الوالد المسئولية في هذه الحالة إلا إذا ثبت وتوقع قصور من ناحية الأب في ملاحظة الابن (المادة ١٥١ مدني) .

(جلسة ١٩٣٤/١١/١٢ ملن رقم ١٣٨٦ سنة ٤ ق)

١٥٦ - لا يمسأ الأب من عمل أبه من كل — وقت ارتكابه الحادث — قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره ، فإن العطف بالنسبة إلى الصغير مرتبط بالولاية على النفس وينتهي بانتهاءها .

(جلسة ١٩٤٢/١/٢ ملن رقم ١٢٩ سنة ١١ ق)

١٥٧ - إن المادة ١٥١ من القانون المدني إذ

يظهر بأنه إنما يقترب منه لكن بفتح له - باعتباره رئيسا عليه - باب السيارة التي كانت في انتظاره لذلك يرد قانونا لإلزام الوزارة بتعويض الضرر الذي وقع على المجنى عليه من خادمتها منهم ، وإذا كان هذا المتهم قبل الحادثة قد امتنع عن أثر الإجراءات التي اتخذها المجنى عليه منه عن إضفاء كشف الحصة وصارح رئيس الفرشين وحده بأن المجنى عليه أهائه وبأنه في غنى عن العمل بالمدرسة ولا يهتم بالتفعل فيها فإن ذلك لا يحيل للمتهم وقت مفارقتها فتمت منهجراً عن وظيفته ومقطوع الصلة فعلا بمشغوره .

(جلسة ١٩٢٠/٢/٢٢ ملن رقم ١٨١ سنة ١٠ ق)

١٦٣ - إضفاء المشورية المدنية من النعوم بتفتيا أيضا من النعوم بطريق التبعة .

(جلسة ١٩١٩/١٠/١٣ ملن رقم ١٣٨٩ سنة ٤ ق)

١٦٤ - في كافة العوائد التي يسأل فيها الشخص من فعل الغير يجب القراض خطأ . يتبدل لأن وقوع الحادث يعتبر في ذاته قرينة على الإخلال بواجب الرقابة والملاحظة .

(جلسة ١٩٣٤/١١/١٩ ملن رقم ٣٨٦ سنة ٤ ق)

١٦٥ - إذا قدرت محكمة الموضوع ظروف الحادث الذي وقع من تلميذ داخل المدرسة وقررت أن لا مشورية على ناظر المدرسة فيه لأنه وقع مفاجأة فإنها بذلك تكون قد فصلت في نقطة موضوعية لا رقابة محكمة التقص عليها لأنه من المنطق عليه أن القول بوجود المفاجأة أو بطلان وجهها أمر متحقق بالموضوع مما لا يدخل تحت رقابة محكمة التقص . أما الزعم بأن المفاجأة لا يمكن اعتبارها في القانون المصري سببا معنيا من المشورية المدنية ما دام لم يتصل عليها فيه فعليه لا سيما به إذ الأمر ليس بحاجة إلى نص خاص على يحسب في تطبيق مبادئ القانون العامة التي منها وجوب قيام علاقة السببية بين الخطأ والحادث الذي أتبع الضرر وبغير ذلك لا يمكن الحكم بالتعويض على مرتكب الخطأ وتقول المحكمة بمصروف الحادث مفاجأة مشاء أن هذا الفعل لم يقع ولو كانت الرقابة شديدة إذ ما كان يمكن تلاقيه بحال . ومفهوم هذا القول بداهة أن تقص الرقابة لم يكن هو السبب الذي أتبع الحادث بل كلت وقروعه محتمل ولوع الرقابة الشديدة .

(جلسة ١٩٣٤/١١/١٩ ملن رقم ١٣٨٩ سنة ٤ ق)

١٦٧ - إن نص المادة ١٥٢ ملن صريحة في وجوب مسافة الخدم مدنيا من كل ما يقع من عاصمه

١٥٩ - ما دام المدعي بالمحقوق المدنية لم يرجع دواءه على الزالة باعتباره مسئولاً مدنياً عما وقع من ابنه إضراراً به ، فلا يحس له أن ينشئ على المحكمة أنها لم تزعمه معه بالتضامن كشكل من الحقوق المدنية ، (جلسة ١٩٤٥/٥/١٩ ملن رقم ١٥٤٠ سنة ١٥ ق)

١٦٥ - تقدر قيام المسئول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة على ابنه أو عدم قيامه به من شأن عكس الموضوع .

(جلسة ١٩٤٥/٥/١٢ ملن رقم ٣٣٦ سنة ١٥ ق)

١٦٦ - السيد مسئول عن تعويض الإضرار التي تصيب الغير بسبب خطأ عاصمه . وأساس هذه المشورية سوء اختياره لحامه وتقصيره في مراقبته . ولا يندفع الضامن عن السيد إلا إذا ثبت أن أعبادته الضار حصل بذوة فاعرة لا شأن فيها لحامه ، أو ثبت أنه حصل عن خطأ المجنى عليه نفسه . فصاحب القرض الذي يسلم قيادة قربة غير ملزم إلا بحمل لحامه وهو صبي في الرابعة عشرة من عمره ، مسئول عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير من جرور هذا القرض .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢ ملن رقم ٢٤٠٥ سنة ٢ ق)

١٦٧ - إن القانون إذ نص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على إلزام السيد بتعويض الضرر التام للغير عن أفعال عاصمه متى كان واقفا منهم في حال تأدية وظائفهم إنما قصد فيها النص المطلق أن يحصل الخدم المشورية المدنية عن الضرر لتساع من كل فعل غير مشروع يقع من تأديه . وذلك على الإطلاق إذا كان الفعل قد وقع في أثناء تأدية الوظيفة ، بغض النظر عما إذا كان قد ارتكب لمصلحة التابع خاصة أو لمصلحة الخدم وما إذا كانت البراءات التي دفعت إليه لا علاقة لها بالوظيفة أو مصلحة بها . وأما إذا كان الفعل يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات ففي هذه الحالة تقوم المشورية كلما كانت الوظيفة هي التي ساعدت على ارتكابه لأن الخدم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس إساءة الخدم لاستعمال شئون الخدمة التي عهد هو بها اليهم متكلفا بما اقترحه القانون في شأنه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تصلق بها ، ولذا ترصد المقيم عند باب المدرسة التي يشتغل بها فراشا مع زملائه التلاميذ فيها حتى موعد انصراف المجنى عليه منها ( وهو مدرس متدرب لقيام بأعمال نظافة المدرسة ) وتمكن منه في هذه الفرصة واغتاله في هذا المكان وهو



هى التى حيات النملأ الذى وقع منه ولولاها لما نجم الضرر .

ففى استخلصت المحكمة استخلاصا سليما من وقائع الدعوى وأدلتها أن إصابة الجنى عليه إنما نتجت عن إعمال السائق فى السير بسيارة عسودمه التى عهد إليه بتسيارتها فذلك يكتفى لإلزام الخدم بالتعويض عن أساس أن الضرر إنما نجم عن فعله لتناسب قيامه بأعمال الخدمة إن لم يكن فى أثناء أدائه إياها .

(جلسه ١٦٨/١٢/١٩٤١ طين رقم ٢٠ سنة ١٢ ق)

١٧١ - إن المادة ١٥٢ من القانون المدنى إذا قصت بصيغة مطلقة على أنه لا يلزم السيد بتعويض الضرر الناشئ لغيره عن أفعال خدمته متى كان وأما منهم فى حال تأدية وظائفهم ، فقد أضافت أنه لا يقتضى ثبوت أى قصير أو إعمال من جانب الشرح الذى يلزم بالتعويض ، بل يكتفى بتطبيقه أن يكون الخطأ المنتج للضرر قد وقع من التابع أثناء تأديته وظيفته لدى المتبوع . ولئن فيصح بناء على هذه المادة مسامحة التناصر عن تعويض الضرر الذى ينشأ عن أفعال خدمه الذين عيّنهم له وليه أو وصيه أثناء تأدية أعمالهم لهيه ولا رد على ذلك بأن التناصر بسبب عدم تجهيزه لصغر سنه لا يتصور أى خطأ فى حقه إذ المسئولية هنا ليست عن فعل وقع من التناصر فيكون للدراكه والتقدير حساب وإلزامه من فعل وقع من خادمه أثناء تأدية أعماله فى خدمته .

(جلسه ١٩٤٢/٥/٢٥ طين رقم ٨٥٥ سنة ١٢ ق)

١٧٢ - إن مسئولية المتبوع مدنيا عن تأيحه تتحقق إذا ارتكب التابع خطأ أضر بالغير حال تأدية وظيفته أو بسببها ولو كان المتبوع غير عيز أو لم يكن سراً فى اختيار تأيحه متى كانت له سلطة فعلية فى رقابة تأيحه وتوجيهه مثلا فى شخص وليه أو وصيه . ولئن فيصح فى القانون بناء على ذلك مسامحة القصر عن تعويض الضرر عما وقع من سائق سيارتهم أثناء تأدية وظيفته ولو كان من اختاره هو ومولاهم قبل وقاؤه .

(جلسه ١٩٥٢/٢/١٠ طين رقم ١٨٧ سنة ٢٢ ق)

١٧٣ - إن قولام علاقة المتبوع التابع يقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدنى هو ما للمتبع من السلطة من سلطة فى توجيهه ورقابه فكذلك تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة . ولا يجم بعد ذلك أطالكت مسنة قيام هذه السلطة أم قصرت ، إذ البيرة بوجودها لحسب ، لأن القانون لا يتطلب سواها . ومتى وجدت العلاقة

حال تأدية عمله . وذلك بتقطع النظر عن البواعث التى تكون قد دفعت إلى ارتكاب ما ارتكب . ومسئولية هذه تقوم بحسب اقتراض سوء الاختيار والنقص فى المرافعة من جانبه . ففى وقع الخطأ من الخادم أثناء تأدية عمله فقد تفرقت مسئولية سيده مدنيا عن هذا الخطأ ، سواء أكان ناشئا عن باعث شخصى للخادم أم عن الرغبة فى خدمة السيد .

(جلسه ١٣٨/١١/١٩٣٦ طين رقم ١٨٩٦ سنة ٢٧ ق)

١٦٨ - لأن مسئولية السيد مدنيا عن أفعاله خادمه قد قانونا على ما يفترض فى حق المتبوع من الخطأ والتقصير فى اختيار تأيحه أو فى رقابته عليه . ولئن فلا يفسر قليا وقروح تعريض منه أو صدور أى عمل إجبان آخر بل هو يتحقق بالنسبة له ولو كان غائبا أو غير عالم بأن تأيحه وقع من تأيحه إذ يمكن فى ذلك أن تكون صفة التابع أو وظيفته هى التى حيات له ارتكاب الجريمة وساعده على ارتكابها ولو لم تكن قد وقع أثناء الخدمة .

(جلسه ١٣٨/١١/١٩٣٦ طين رقم ١٧٣٠ سنة ٢٩ ق)

١٦٩ - إن مقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدنى أن يكون السيد مسئولا عن الضرر الناشئ عن خطأ خادمه سواء أكل الخطأ قد وقع أثناء تأدية الوظيفة أم كانت الوظيفة هى التى حيات أو سببت ارتكابها . فلذا كان التائب بالحكم أن السائق وهو ينظر زوجة عسودمه ترك السيطرة وبها مفتاح الحركة فى حصة تابع آخر لخدمته (غير زوجه) فحيث هذا التابع وهو يهمل القيادة بالمتاح فانطلقت السيارة على غير هدنى وأصاب الجنى عليها وقضت المحكمة بإدانة السائق والمفوض والزمتها مع عسودمها متعاضدين - بالتعويض المدنى لأن المحكة لا تكون قد أدخلت فى اعتبارها الخدم مسئولا مدنيا مع خادميه لأن إصابة الجنى عليها قد تسببت عن خطأ السائق أثناء قيامه بعمله عند عسودمه وعن خطأ الغير وهو يرضى لسيده علما ما كان ليؤديه لو لم يكن غفيرا عنه .

(جلسه ١٩٤٠/١٢/٢٣ طين رقم ٢٦ سنة ١١ ق)

١٧٠ - إن الخدم مسئول يقتضى المادة ١٥٢ من القانون المدنى عن تعويض الضرر الناشئ لغيره عن فعل خادمه سواء أكان الفعل قد وقع فى أثناء تأديته أعمالا لخدمة الموكلة له اليه أم لتناسبه قيام بهذه الأعمال فقط ، إذ يكتفى فى ذلك أن تسكون وظيفة الخادم

١٧٥ - لا يقتصر لمسألة المخدم عن خطأ عادمه أن يكون الخادم حاضراً أو مثلاً في الدعوى التي تقام على المخدم . وإن كان التنازل عن غرامة ورقة الخادم لا يحول دون مطالبة المخدم ، إذ هنا التنازل ليس فيه ما يفتي بمسئولية الخادم حتى كان يمكن أن يقال بعدم مسئولية المخدم .

(جلسة ١٧٢/١١/١٩٦٢ ملن رقم ٨ سنة ١٤ ق)

١٧٦ - إن مسئولية المتبوع عن فعل تايه طبقاً للمادة ١٥٢ من القانون المدني قرأها وقروها خطأ من التابع مستوجب لمسئولية هو بحيث إذا انضمت مسئولية التابع فإن مسئولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه . فإذا قضى الحكم ببراءة المتهم لما ثبت من أنه كان مجنوناً أى - كما تقول المادة ٦٢ من قانون العقوبات - فأنه المصروع والاختيار وقت وقوع الفعل ، فإنه لما كان يفترض بمقتضى القانون مسئولية الإنسان عن فعله - مدنية كانت المسئولية أو جنائية - أن يكون عيلاً ، وكان ذلك مستبعداً ألا يصح له التمسك بما يحمي عرض من الفعل الصادر الذي وقع ، لما كان ذلك كان الحكم بالتعرض على المتبوع غير جائز . ومن كان الأمر كذلك ، وكانت المعنى المدنية المرفوعة على أساس مسألة المتبوع عن أفعال تايه ما لها - كما هو في صحيح القانون - عدم إجابة طلب المعنى بالحق المدني سواء بالقضية إلى التهم أو إلى المتبوع ، فإن مصلحة المعنى بالحق المدني تكون متغنية من وراء المعنى على الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر المعنى المدنية على أساس أن رفع المعنى العمومية على التهم لم يكن صحيحاً ، مادام هو لم يوجه الدعوى إلى المتبوع إلا بناء على المادة ١٥٢ باعتباره مسئولاً عن أفعال تايه ، لا بناء على المادة ١٥١ باعتبار أنه أحمل ملاحظة التهم وقد كان تحت رعايته وهو مجنون ، وما دام مسئلة التهم ليس من شأنه أن يمنعه من مطالبة المتبوع بالتعرض أمام المحاكم المدنية على الأساس الصحيح لاختلاف السبب في الدعويين .

(جلسة ١٧٢/٣/١٩٦٢ ملن رقم ١٦٠ سنة ١٦ ق)

١٧٧ - إن المادة ١٥٢ من القانون المدني حين قضت بمسألة السيد أو المتبوع عن أفعال غنمه أو أتباعه لم تقتصر إلا أن يكون فعل الخادم أو التابع واقعاً منه حال تأدية وظيفته ، ولا يلزم أن يكون الفعل قد وقع من التابع وقتاً لتعليق متبوعه ، بل يكفي أن يكون قد وقع بفعل ما هيأه الوظيفة له من قرص

بين المتبوع والتابع فالتبوع يكون مسئولاً عن تعرض المصروع عن كل فعل حار يقع من تايهه كلما كان وقوعه وقت القيام بالعمل الذي عبده إليه أو بمناسبه فقط ، ما دام هذا العمل هو الذي سهل وتوجع الفعل الصادر أو ما الفرسه لوقوعه بأية طريقة كانت ، فان نص القانون مطلق عام يصرى على الحائكين . وإن كان كان الحكم قد أقيم مسئولية المحكوم عليه ( مستبوع سيادة ) على أنه هو الذي اختار التهم ، دون أن يحدث عن سلطة التوجيه والرقابة التي لا تقوم المسئولية إلا بها ، والتي تضمن بطلانها حق الاختيار إذ أن من يملك توجيه الإنسان في أمر من الأمور يكون مختاراً له فيه ، ولكن كانت الوقائع التالية به تدل بوضوح على أن المحكوم عليه كلف له على التهم سلطة في توجيهه فيما يختص بالمأمورية التي كلفه بها بل في إقصائه عنها فإنه لا يكون قد أخطأ . لأن مسئولية المستبوع تكون متحققة ولو كانت المأمورية مؤقتة زمن وجيز ، أو كان التهم تايها في ذات الوقت نتيجة آخر ، أو كان التهم ( وهو سائق سيارة ) هو الذي نصب من تلقاء نفسه بالسيرة لعمل ما ( من البطارية ) ، ما دام القانون لم يبين مدة القيام علاقة المتبوع بالتابع ، وما دامت علاقة التهم بالمتبوع الآخر ليس لها اتصال بالحادث الذي ارتكبه التهم ينبى للمأمورية المكلف بها من قبل المحكوم عليه ، وما دام فمن البطارية لم يكن إلا لشمسية القيام بالعمل الذي اعتزمه هذا المحكوم عليه .

(جلسة ١٧٢/٤/١٩٦٢ ملن رقم ١١٣ سنة ١٣ ق)

١٧٨ - يمكن في مسألة المخدم مدنياً أن يثبت أن الحادث قد تسبب عن خطأ عادم له ولو تقرر تعيينه من بين غنمة . فاما الحكم قد أثبت أن وفاة الجنى عليه لا بد وأن تكون قد نشأت عن خطأ أحد المتهمين ( الكسارى أو السابق ) الذين هما تايهاين لإدارة النقل المشترك ، فإن مسألة هذه الإدارة مدنياً تكون متغنية ، لأنها مسئولة عما يقع من مستخدميها في أثناء تأدية غنمتهم . ولا يمنع من ذلك أن المسألة لم تستطع تعيين الخاطئ منها . وليس في إلزام الإدارة بالتعرض مع تبرئة الكسارى خروج من القواعد الخاصة بالمسئولية فإن هذه التجربة قائمة على عدم ثبوت ارتكابه الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث . أما مسئوليتها هي فمؤسفة على ما ثبت قطعاً من أن هذا الخطأ إنما وقع من أحد غنمها الذين كانوا يمسلكان بها في السيارة .

(جلسة ١٧٢/١١/١٩٦٢ ملن رقم ٨ سنة ١٤ ق)

١٨٩ - قواعد المسئولية المخصوص عليها في القانون المدني هي التي يجب أن تحكم إليها حتى في دعوى التضمين التي ترفع من الحكومة بسبب ما يصيب الأفراد في ممتلكاتهم أو أموالهم بفعل الموظفين .  
( جلد ١٠ / ١٠٤٣ ط ١٠ رقم ٢٤٠٠ )

١٨٢ - مسئولية الحكومة عن عمل الموظف في حكم القانون المدني لا يكون لها محل إلا إذا كان الخطأ المستوجب التعويض قد وقع من الموظف فيقال تأدية وظيفة كما تقتضي المادة ١٥٢ من ذلك القانون أما إذا ارتكب الموظف ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها - خطأ بذاته شخصي من انتقام أو سخط أو نحوهما فالوظيفة وحده هو الذي يجب أنه يسأل عما جرى إليه بخلافه من الضرر بالغير .  
( جلد ١٠ / ١٠٤٣ ط ١٠ رقم ٢٢٠٠ سنة ٢ )

١٨٣ - إن القانون إذ نص في المادة ١٥٢ مدى على الزام السيد بتعويض الضرر الناشئ عما يقع من خدمه أثناء تأدية وظائفهم إنما قصد بهذا النص المطلق ان يحصل المخدم المسئولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تأديته . وكذلك جعل الاطلاق متى كان الفعل قد وقع أثناء تأدية الوظيفة بغض النظر عما إذا كان قد ارتكب لصلحة التابع خاصة أو لصلحة المخدم - وعما إذا كانت البراءة التي دفعت اليه لاعتلا لها بالوظيفة أو منصفة بها . اما إذا كان الفعل لم يقع من التابع وقت تأدية وظيفته بالذات في هذه الحالة تقوم المسئولية كلها كانت الوظيفة هي التي صاحبت على أتيان الفعل الصادر ، وحيات التابع بأية طريقة كانت قرعة ارتكابه . لأن المخدم يجب أن يسأل في هذه الحالة على أساس إسادة خدمه استعمال الفنون التي عهد هو بها اليهم متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما تعلق بها . فإذا كان الخطأ الذي وقع من المthem وضربه الذي بالحق المدني إنما وقعته بوصفه خفياً ، وفي الليل وفي الفندق للمين لتأدية خدمته وبالإصلاح المثل الي من الحكومة التي استخدمته وإنما ندفع بوظيفته في التحليل بالمخفى عليه حتى طاوله وجعلت عليه الخدمة ثم تمكن من التفتك به ما يقطع بأنه قد ارتكب هذا الخطأ أثناء تأدية وظيفته وبأن وظيفته هذه هي التي سهلت له ارتكابه جرمه فتسئولية الحكومة عن تعويض الضرر الذي تسبب فيه المthem باعتباره خفياً معيناً من قبلها ثابتة سواء على أساس ان الفعل الصادر وقع منه أثناء تأدية

مناسبة لارتكابه ولو كانت التابع فيما أتى قد أساء التصرف أو بولذ الصد حتى غاب أوامر متبوعه . وإن نجس المضرور أن يكون حين تعامل مع التابع معتقداً صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه أما إذا كان قد تعامل معه ظناً بأنه إنما يعمل لحساب نفسه ، ومن باب أولى أنه يتعاقب أوامر متبوعه ونواحيه ، وأن العامة إنما كانت تقوم على أساس ذلك ، فتدعى لا يكون بالبداهة ثمة وجه لتضمين المتبرع ، فإذا كان الحكم صريحاً في أن المدني بالحق للمدنية حين تعامل مع المthem المستخدم في بنك كان ، ولا شك ، يعلم أنه يعمل لحساب نفسه وأن عمله على التعامل خارج عن وظيفته ومناقب لتعليقات البنك وأغراضه ، فإنه لا يكون للمدني وجه لعدالة البنك عن تعويض الضرر الذي وقع  
( جلد ١١ / ١١٧٦ ط ١٠ رقم ١٨٣٢ سنة ١٦ ق )

١٧٨ - إذا كان الحكم قد استظهر الواقعة في أن المthem بالبدية ( موظف في شركة ) هو الذي عرض وسأله التخصيص على المدني بالحق للمدنية ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذي تسله منه إلى الجهة التي يريد السير إليها عن طريق أحد البنوك ، وأن المبلغ لم يسلم إلى المthem بصفته موظفاً بالشركة بل لأن تصرفه كان بعيداً عن عمله ، فإن الحكم إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة باعتباره ممثلاً لشركة التابع لما المthem لا يكون قد أخطأ في شيء .  
( جلد ١٨ / ١٨٠٢ ط ١٠ رقم ١١٦٠ سنة ٢١ ق )

١٧٩ - إذا كان مستأجر السيارات قاتل وقصصها الإصابة هو الذي اختار سائقها وكان له عليه وقت حصول الحادث سلطة الأمر والتبهي ، فإنه يكون مسئولاً عن الحقوق المدنية التي تترتب على خطأ السائق بقيادة السيارة بصرمة وهي في حالة لا تصلح معها العمل ولا وجه لتخصي في هذا الصدد باشتراك المthem عليه مع المستأجر في العمل الذي استخدمت فيه السيارة ووجوده بها وقت الحادث .  
( جلد ١٠ / ١١٧٦ ط ١٠ رقم ١٨٠٢ سنة ٢١ ق )

١٨٠ - لا يرفع المسئولية المدنية عن مالكة المجلة انتقاماً يسمها عن أعمالها التي يقوم بها إنها النشر وحده مادامت هي التي اختارته لهذا العمل إذ هو يعتبر تابعاً لها تتسأل عن خطأ ما يقتضيه ملكية المجلة لها .  
( جلد ١١ / ١١٧٦ ط ١٠ رقم ١١٦٨ سنة ٢١ ق )

١٨٦ — القانون لا يشترط تحميل الغير المسؤولية المدنية عن فعل تابعه أن يكون هذا الفعل داخلا في طبيعة الوظيفة التي عهد بها إلى التابع أو أن يكون قد وقع منه بصفته هذه ، بل هو يكفي في تقرير هذه المسؤولية بأن يكون الفعل قد وقع من التابع أثناء تأدية الوظيفة أو أن تكون الوظيفة هي التي ساعدته على ارتكابه ولو كل مبدأ عنها ، وهذا بغض النظر عن قصد منه أو الباعث الذي دفعه إليه . وإن فادام المتهمون ، وهم من رجال الإدارة ، لم يذهبوا إلى حيث ما كنهه المدعي بالحق المدعى إلى بناء على إشارة تليفونية من القسم الميكانيكي وعلى أمر صريح في ذلك من جهة التفتيش وحده محل متعلق بوظيفتهم ، فإن اصطدام على الماكينة وعمالها بدون مبرر ، وهم بسبيل تنفيذ هذا العمل ، يخول معاملة الوزارة التأنيب هم لها بالتصرينات .

( جلد ١٨٦/٥/٢١ من رقم ٩٠٥ سنة ١٦ )

١٨٧ — بحسب الحكم بإتاء في تقرير مسؤولية وزارة الداخلية عن فعل المتهم ( خفي ) قوله أن وزير الداخلية مسئول مع المتهم بالتصان عن هذا التعمير طبقا للقانون ١٥١ ، ١٥٢ من القانون المدني لأن المتهم واحد من قوة الحفظ التأنيب لوزارة الداخلية وقد ارتكب الجريمة التي نسبت إليه وبثبته عليه أثناء تأدية وظيفة وبسببها وبالبنية العامة المسلة إليه للحراسة بها ولما أنها للذين ضرر شخصي محقق ومباشر ، فإن هذا بيان واف العناصر التي تستوجب مساءلة المتبرع عن التعمير المحكوم به على تأنيه .

( جلد ١٨٦/١٠/١٨ من رقم ١٧٤ سنة ١٦ )

١٨٨ — إن المادة ١٧٤ من القانون المدني لذ نفس على مسؤولية المتبرع عن الضرر الذي يصده تأنيه بصفته غير المشروع ، قد جعلت ذلك منوطا بأن يكون هذا العمل واقعا منه في سالة تأدية وظيفة ، أو بسببها ، وإن فني كان الخفي المتهم لم يكن عند ارتكابه جريمة القتل يؤدي عملا من أعمال وظيفة ، ما دام كل قد تقل عن عمله الرسمي وغادر منقطة حراسات الطرق الواضحة خارج البلدة ، إلى مكان الحادث ، داخل البلدة إذ غضب إليه عند ما سمع بالمجازرة للاعتداء على خصومه وقتل المني على ، وكان المتهم لم يرتكب جريمة بسبب الوظيفة وإنما قل المني عليه لنصرة رفيقه ولنفاء ما حصله من حل وحقد نحو خصومه واتقانا منهم - متى كان ذلك فإن وزارة الداخلية لا تكون مسئلة

وظيفة ، أو على أساس أن الوظيفة هي التي هيأت له ظروف ارتكابه . ولا يرفع عنها هذه المسؤولية أن يكون المتهم لم يرتكب فعله إلا بأمر شخصي غاص به وحده ولا شأن لما هي به أولا يكون هناك من دليل على وقوع اذى خاص من جانبها فإن مسؤوليتها من عمل عاصمها في هذه الحالة مقترحة بحسب القانون على أى الأساسين المذكورين .

( جلد ١٨٦/١/١٧ من رقم ٦٠١ سنة ١١ )

١٨٩ — أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ عن أن يكون المتبرع مسئولا عن الضرر الذي يصده تأنيه بصفته غير المشروع كان واقعا منه في حال تأدية وظيفة أو بسببها ، قد أقم هذه المسؤولية على خطأ متعمد من جانب المتبرع فحذا لا يقبل لإبات العكس ، مرجعه إلى سوء اختياره لتأنيه وقصده في رآيته ، والمالبون إذ حدد نطاق هذه المسؤولية بأن يكون العمل الصادر غير المشروع واقعا من التابع وجال تأدية الوظيفة أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفة ويمارس شأنا من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وإن تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كما استعمل وظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على ايان فعله الصادر غير المشروع ، أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبرع أو عن باعشخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقه له بها ، إذ تقوم مسؤولية المتبرع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفة وإساءته استعمال الفئتن التي عهد المتبرع إليه بها متكفلا بما اقرحه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتأنيه وقصده في مرافقه وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدني القديم قد اعتقه الصادر ولم ير أن يبعد عنه كالد على الأعمال المتحصرة تحتين للمدة رقم ١٧٤ من القانون المدني .

( جلد ١٨٥/٧/٢ من رقم ٥٢ سنة ٢٥ )

١٩٥ — السيد مسئول عن خطأ تأنيه ، ولو كان الخطأ قد وقع منه أثناء تجاوزه حدود وظيفة وإذا كانت الوظيفة هي التي هيأت له إيان الخطأ المستوجب للمسئولة .

( جلد ١٨٦/٢/١٣ من رقم ٢٨٢ سنة ١٦ )

يكون ناصر البيان قصورا يمينه ويستوجب قضاة بالنسبة لشركة المثلثة عن الحقوق المدنية .

( جلد ١٦٢/١٧٠٤ من رقم ٢٤ سنة ١٩٠٤ )

١٩٣ - إن استلزام قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة ، وهو الشرط الذي يتحقق به مسؤولية التبرع وعن فعل تابعه ، هو من المسائل التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا يصح الجحالة بشأن توافرها أمام محكمة القضاء .

( جلد ١٦٥/١٠٥٠ من رقم ٢٤٧ سنة ١٩٢٤ ق )

### الفصل الخامس

#### مسؤولية صاحب البناء

١٩٤ - إن مسؤولية صاحب البناء عن تعويض الضرر الذي يصيب الغير بسبب تهميد بنيانه ليس أساسا مجرد الاستراض الخطأ من جهاته إذ هذا النوع من المسؤولية لا يقوم إلا على أساس وقبح خطأ بالفعل من جانب من يطالب بالتعويض سواء أكان المالك البناء أم غير المالك . وإن كان هذا هو المقرر في المسؤولية المدنية فإنه يجب من باب أول في المسؤولية الجنائية تحقق وقوع الخطأ من جانب المتهم . فإذا كانت الواقعة الثانية ثابتة بالحكم أي أن متهم التنظيم تاجر مدول للمطاعة فوجدته عمالة تلد بالسقوط الماحل لوجود شروخ فيه لا يمكن إنداكها إلا بين ضئ الضئ وأنه طلب إلى ما كتبه أن يظهروه في ظرف أربع وعشرين ساعة ، ولكن قبل انتهاء هذه المدة سقط المدول فأصيب من ذلك شخص كان سائرا في الطريق ، فهذه الواقعة ليس فيها ما يدل على وقبح خطأ أو إهمال من صاحبة المنزل حتى تمكن مساءلتها جنائيا عن الحادثة .

( جلد ١٦٧/١١٧٣ من رقم ١٧٩٩ سنة ١٩٢٤ )

١٩٥ - إذا كان صاحب البناء مع إعلانه بوجود خلل فيه يعني أن يؤدي إلى سقوطه المصاحبه ، قد أحمل في صيغته حتى سقطت حصيل من فيه ، فلا يبقى مسؤوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعا إلى عيب في السفل الغير المملوك له . فإنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل في مبنى أن يسل على إبعاد الخطر عن كائنا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياظه وتزوره تبعه .

( جلد ١٦٩/٢١٩٥ من رقم ٢٨ سنة ١٩٠٤ ق )

عن هجرة غيرهما ما دامت وقعت خروج منعقده راسه ولم تكن في حالة تأدية وظيفة ولا سببا .

( جلد ١٦٢/١٧٠٤ من رقم ٢٤ سنة ١٩٠٤ ق )

١٩٩ - إذا قصر الحكم في بيان علاقة المثلثة عن الحق المدني بالدعوى ووجه مسؤولية المدنية وقضى مع ذلك بالتعويض كان حكما باطلا واجبا قضاة فيما يتعلق بالتعويض .

( جلد ١٦٥/١٠٥٠ من رقم ١٩٣٢ سنة ١٩٢٤ ق )

١٩٥ - إذا كانت المحكمة في حكمها الصادر بالتعويض عن حادثة كل خطأ لم تكن يصح علاقة المحكوم عليه بالتعويض بقاؤه السيارة المتهمة بالقتل الخطأ ولم تبين أن هذا كان تابعا له وقت الحادث وأن القتل وقع منه في حال تأدية وظيفة لديه لذلك ، مع عدم قطعها في الحكم في حق المالك السيارة وتركها الفصل فيه ، يحمل حكما ميبيا متعينا قضاة ، وقضى هذا الحكم بالنسبة إلى المحكوم عليه بالتعويض يقتضي قضاة بالنسبة إلى التهم الطامع لأنه مع وحدة الواقعة القتل التي هي أساس مسؤولية كل منها وما قد تفرغ إليه إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المثلثة عن الحقوق المدنية . ذلك يقتضي تحقيقا لحسن سير العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إليها معا .

( جلد ١٦٨/٢١٩٨ من رقم ١٢٣٣ سنة ١٩٢٤ ق )

١٩٩ - إذا كان الطامع قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانتفاء مسؤوليته عن التعويض لأنه لا توجد به المتهمة مسة الضموم بالمخام ، ومع ذلك حلت المحكمة المسؤولية عن التعويض استنادا إلى المادة ١٥٢ من القانون المدني التقدم قولا منها بأن المتهمة كان وقت وقوع الحادث في خدمة الطامع ومؤدبا لأعمال وظيفة موزان تورد الدليل على قيام هذه المسة والأجل الذي استند منه هذا الدليل من أوراق الدعوى - فإن حكما يكون قاصرا قصورا يمينه بما يستوجب قضاة .

( جلد ١٦٥/١٠٥٢ من رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٠٢ ق )

١٩٢ - إذا كان ما أتهم الحكم في صمد مسؤولية شركة المثلثة عن الحقوق المدنية لا يبين منه إذا كان قد أتهم مسؤولية هذه الشركة على أساس مسؤولية التبرع عن خطأ تابعه باختيار أن هذا الخطأ وقع منه أثناء تأدية وظيفة أو بسببها أم أتهم مسؤولية على أساس قصورها في وضع نظام حكم لسياراتها عما يمر للتهمة الذي يتدخل طالما لديها سبيل استئجار لجلها الحكم بذلك مسؤولية المثلثة ، مسؤولية أصلية - فإن الحكم

فأوقعت المقاصة بين التعميرين، وقضت لحصمة الزائد، وكل ما تهر به المحكمة من ذلك يجب بيانه في الحكم. أما القول من بأذى الأضرار ما دام كل فريق قد اعتدى على حق الآخر فقد سقطت حقه في طلب التعمير على كل حال بقول يتمتع.

(جلبه ١٩٣٢/١١/٢٨ ملن رقم ٣١١٩ سنة ٢٥ ق)

٣٠٥ - نقاض الموضوع كامل السلطة في الموازنة بين ما يتبادله الخصمان من الأضرار السب وعبارات التلذذ وتقرير ما إذا كان هناك خطأ مشترك وتكاثر في السيئات يقتضي رفض ما يدعى أحدهما قبل الآخر من التعمير المدعى أم لا.

(جلبه ١٩٣٢/٤/١٩ ملن رقم ٢٠١٦ سنة ٢٥ ق)

٣٠٦ - لما كان العمل الضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض طبقاً لأحكام القانون، فلا عمل لما يشبه الطاعن من تكاثر السيئات لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بما يفضح لتقدير قاضي الدعوى من غير معقب.

(جلبه ١٩٣٢/١٢/٢٢ ملن رقم ١٠٨٠ سنة ٢٥ ق)

٣٠٧ - إذا حكم ابتدائياً بمعاينة متهم على السب الذي صدر منه للجنح عليه وإلزامه بتعويض له، ودرأت المحكمة الاستئنافية أن التهم والجنح عليه بإدلاء عبارات السب بل أن الجنح عليه كان هو البادئ، وأن أنفاظ السب التي صدرت منه كانت أقلح في غرض التأموس وأشد في الإهانة، فأبقت الحكم بالنسبة للعقوبة وألغته بالنسبة لتعويض المحكوم به لعدم أحقية الجنح عليه فيه، فليس فيها فعله من ٥ - لذا أي تناقض، لأن الأسباب التي رفضت من أجلها الدعوى المدنية لا تنافي مع الأسباب التي تالم عليها العقاب على السب.

ولا يصح القول بأن المحكمة ما كان يجوز لها من انتقاد نفسها أن ترفض الدعوى المدنية اعتدالاً على المقاصة لتباديل عبارات السب من الطرفين مع أن التهم لم يطلب هو أيضاً الحكم بتعويض عن السب الواقع عليه. وذلك لأن أساس رفض الدعوى المدنية لم يكن المقاصة بل هو افتقار مسئولية التهم عن تعويض الضرر الذي لحق الجنح عليه لأنه هو الذي بدأ بالسب فتسبب في حصول ما وقع عليه.

(جلبه ١٩٣٢/٥/٢١ ملن رقم ١٤٤٦ سنة ٢٥ ق)

٣٠٨ - لا يجوز أن يحكم بالمقاصة التعاضدية إلا إذا كان كل من المدعين المطالب بإجراء المقاصة بينهما مرفوعاً عنه دعوى أمام المحكمة. وإذن فلا يصح الحكم

١٩٦ - إذا نزل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم اتخاذ مالكة الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به فإنه لا يترتب لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين الجاني عليه.

(جلبه ١٩٣٥/١٢/١٢ ملن رقم ١٩٠٠ سنة ٢٥ ق)

١٩٧ - عدم إذن سكان المنزل لطلب الإصلاح الموجه إليهم من مالكة لا يثنى عن هذا الأخير الخطأ الموجه لمسئولية عن الحادث الناتج من إجراء إصلاحات بالمنزل أدت إلى تدمره، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً.

(جلبه ١٩٣٥/١٢/١٢ ملن رقم ١٩٠٠ سنة ٢٥ ق)

### التصلل السادس

#### اشتراك الضرور في الخطأ

١٩٨ - الأصل إن كان فعل خاطئ، نتج عنه ضرر للغير، يوجب مسئولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر، فالمسئولية واجبة ابتداء، ولكنها قد تخف أو تتضال بنسبة خطأ الجاني عليه، ومبلغ اشتراكه مع الجاني في إحداث الضرر، وذلك ما يعرف عند علماء القانون بنظرية الخطأ المشترك. وقد يجب لمسئولية الجاني عليه مسئولية الجاني، متى تبين من ظروف الحادثة أن خطأ الجاني عليه كان فاعلاً إلى درجة يتلافى بها خطأ الجاني ولا يكاد يذكر، كان يكون الجاني عليه معتمد الاضرار بنفسه، فانهت فرصة خطأ الجاني واعنده وسيلة لتفادي ما صدره من إلقاء الاضرار بنفسه، ولكه في الحالة الوحيدة التي يصح أن يرفض فيها طلب التعويض.

(جلبه ١٩٣٢/١١/٢٨ ملن رقم ٣١١٩ سنة ٢٥ ق)

١٩٩ - كل متعاربة تتضمن بطبيعتها واعتين بالنسبة لكل متضارب: واقعة يكون هو فيها جانياً على غيره، والآخرى يكون فيها جنباً عليه من هذا الغير. فليس يطلب التعويض منها طبق على طلبه قواعد المسئولية المدنية. ويقدر التعويض بحسب جسامته خطأ الجاني عليه الناشئ عنه الضرر، مع مراعاة مبلغ اشتراكه هو في إحداث هذا الضرر لنفسه أو تسببه فيه، ثم يقتضي له بالتعويض الذي يستحقه، أو يرفض طلبه متى كان خسمة قد طلب أيضاً تعويضاً فوجدت المحكمة بعد البحث على الطريقة المتقدمة أن تعويض خصمه بإدائ طلبه، أو وجدت أنه يفر على تعويضه،

نصت على إلزام كل مرتب يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر المترتب على فعله إلا إنه إذا كان المضرور قد أخطأ أيضاً وسام من الآخر بطلت دعوى الضرر الذي أصابه فإن ذلك يجب أن يراعى في تقدير مبلغ التعويض المستحق له ، فلا يحكم له على الغير إلا بالتقدير المناسب لخطأ هذا الغير . لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئاً عن خطأين : خطأ هو خطأ غيره ذلك يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما . وبناء على حيلة تقب المقاصة لا يكون الغير ملوماً إلا بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر متوقفاً منه ما يجب أن يحمله المضرور بسبب الخطأ الذي وقع منه . ( جلد ٤/١٢٤ من رقم ١٩٦ سنة ١٥٠٤ ق )

٢٠٧ - إذا كان المسئول عن الحقوق المدنية لم يتسلك أمام المحكمة بأن التهم والجنح كلها واقع منه خطأ كان له دخل في الرقعة حتى كان يحسن على المحكمة توزيع المسؤولية بينهما بنسبة ما وقع من كل منهما ، بل اقتصر على القول بأن الجنح عليه هو الذي أخطأ وتسبب بطلته في وقوع الحادث ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تتحدث صراحة عن تقسيم المسؤولية فإذا هي رفضت على التهم وعمل المسئول عن التفرق المدنية بمبلغ التعويض فذلك مفاد أنها رأت من جانبها أن المبلغ الذي قدره هو الذي يناسب الضرر الذي وقع من التهم .

( جلد ١٢/١٢٤ من رقم ١٤٢٣ سنة ١٥٠٤ ق )

٢٠٨ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت أذاً لاحتساب بدأ من الجنح عليه وأخوه ومع ذلك رفضت له بكل التعويض الذي طلبه على أساس ما رأت من تناسب مع الضرر الذي لحق المضرور في الظروف التي وقع فيها فهذا لا يتسحق في قضائها ، إذ يجوز أن يكون الجنح عليه يتمثل في مقدار التعويض الذي طلبه وقدره بالتقدير الذي رأى أن المحكمة تستحق به مرامية كل الظروف وليست المحكمة بحاجة إلى التحدث في الحكم عن المقاصة أو عن الخطأ الذي وقع من الجنح عليه أو فريقه مادام أن أحدهم لم يطلب إليها ذلك .

( جلد ١٢/١٢٤ من رقم ٢٢٦ سنة ١٥٠٤ ق )

٢٠٩ - إذا كان الحكم الاستثنائي قد ذكر أن المدعى بالحق المدني شارك في الخطأ الذي وقع بسببه الحادث ، ومع ذلك أيد الحكم المساقف فيما قضى به من التعويض ، فلا ضير في ذلك ما دام المدعى بالحق المدني إنما طلب المبلغ الذي حكم له به كتعويض مؤقت

رفض دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على أساس أنه هو التهم قد تبادلوا لأفظ السبب ما دام التهم لم يكن هو الآخر مطالب للمضى بتعويض . ومع ذلك فللمحكمة في هذه الحالة وهي تقدر مسؤولية المدعى عليه ، أن تعرض ببيع ظروف الدعوى وملابساتها وتصرى ما وقع من كل من الطرفين فإذا تبين لها أن طالب التعويض هو الذي أخطأ وأن خطأه إنما كان هو السبب المباشر للضرر الذي لحقه كان لها أن تقضى برفض طلب التعويض على أساس انقضاء المسؤولية عن المدعى عليه لا على أساس المقاصة ( جلد ٣/١٢٤ من رقم ١٥٠٤ سنة ١٥٠٤ ق )

٢٠٤ - إذا كانت المحكمة قد رفضت دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على التهم بقوة تكاليفها في السببات قائلة إن التهم لم يقدم المذكرات المخترية لثقف إلا بعد أن استغزه المدعى ، وإنه لم يرد عبارات الثقف والسبب فيها إلا رداً على ما بدأ به من عنوان ولو أن بعض هذا المدون ليس معاصراً لتلك المذكرة ، وذلك دون أن تبين ماهية هذا المدون ولا ظروفه ، لأنها تكون قد قصرت في إيراد الأسباب التي أضافت عليها حكمها . إذ هذا التصور لا يستطاع معه مراقبتها في استخلاص انقضاء مسؤولية التهم لأن كان من عناصر واقعية قوى إليه أولاً ؟ ( جلد ١٢/٢٢٣ من رقم ٥٠١ سنة ١٣٢٢ ق )

٢٠٥ - إن المادة ١٥١ من القانون المدني قد نصت على إلزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر الذي ترتب على فعله . فإذا كان المضرور قد أخطأ هو الآخر وسام في الضرر الذي أصابه فإن ذلك ، وإن كان يجب أن يراعى عند تقدير التعويض الذي يطالب به المضرور لا يصلح أن يكون سبباً لرفع المسؤولية عن الغير الذي اشترك معه في حصول الضرر .

وإن فإذا كان الحكم قد قضى برفض الدعوى المدنية بناء على ما قلناه من تكاليف السببات ، وكان المستند من البيانات التي أوردها أنه إنما قصد أن الجنح عليهم وقع من جانبهم لم أيضاً خطأ في حق أنفسهم ، ولم يقصد أن هذا الخطأ تسبب منه أى ضرر بالمدعى عليه ، فإن هذا يكون مقتضاه أن يحكم للجنح عليهم بالتعويض مع مرامية درجة خطئهم من الجسامة .

( جلد ١٢/١٢٤ من رقم ١١٢٦ سنة ١٥٠٤ ق )

٢٠٦ - إن المادة ١٥١ من القانون المدني وإن

أساس المادة ١٥١ من القانون المدني باعتبار الدعوى عليه مسئولاً عن فعل قسمة تحف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باعتبار الدعوى عليه مسئولاً عن فعل غيره ، وليس للحكمة من تلقاء نفسها أن تغير السبب الذي تقام عليه الدعوى أمامها ولا فإنها تكون قد تجاوزت سلطاتها وحسب بما لم يطلب منها الحكم به .

( جلد ١٤٢/١ ط ٢ رقم ٢٢٥ سنة ١٣٢٣ ق )

٢١٤ — إذا كانت واقعة الدعوى أن المدعى بالحقوق المدنية وقع دعواه بالتعويض على المتهمين على أساس الضرر الذي لحقه من الجرائم التي وقعت منهم وهم مستخدمون بالأجرة عنه ، أي على أساس أن مسئوليتهم قصورية ناشئة عن جنحة فهم يقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني ملزومون بتعويض الضرر الذي أصابه وقضت محكمة الدرجة الأولى رفض هذه الدعوى لما تبين لها من عدم ثبوت الفعل المكون للجريمة ، فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية ، وهي تفصل في الاستئناف المرفوع إليها من المدعى ، أن تترجم هذا الأساس الذي أقام عليه دعواه فلا تقضى له بالتعويض إلا إذا رأت ثبوت الأفعال الموصوفة بالجرائم المرفوعة بها الدعوى . ولا يصح منها أن تحكم له على المتهمين متعاضمين بالتعويض على أساس آخر قوامه المسئولية القانونية الناشئة عن الإخلال بمقدد الوكالة المبرم بين الطرفين ، وأن تعفيه بذلك من واجب إثبات دعواه لأنها لست فعلت تكون قد أخطأت بتغييرها في الحكم بسبب الدعوى من طلب تعويض الضرر على أساس المسئولية التقصيرية إلى تعويضه على أساس المسئولية القانونية ، ويقضيها بالتضامن في حين أن التضامن لا يكون إلا في المسئولية التقصيرية دون القانونية .

( جلد ١٤٢/٢/١ ط ٢ رقم ٤٨٨ سنة ١٣٢٣ ق )

٢١٥ — ما دامت الدعوى قد رفعت على أساس المسئولية التقصيرية ، والمدعى لم يطلب أن يقضى له فيها بالتعويض على أساس المسئولية التقاعدية ، إن صح له أن يطلب ذلك أمام المحكمة الجنائية ، فليس للحكمة أن تبرع من عندها فتتبنى الدعوى على سبب غير الذي رفض صاحبها به ، فإنها إن فعلت تكون قد حكمت بما لم يطلبه منها الخصوم ، وهذا غير جائز في القانون

( جلد ١٤٢/٣/٢ ط ٢ رقم ٧٧ سنة ١٣٢٣ ق )

٢١٦ — ما دامت الدعوى المدنية قد رفعت أمام المحكمة الجنائية فإن هذه المحكمة إذا انتهت إلى أن أحد

وذلك على اعتبار أن المحكمة الاستئنافية قد رأت أن المبلغ المحكوم به لا زال دون ما يتناسب مع ما يجب الحكم به على أساس النطاق المشترك .

( جلد ١٤٢/١٣ ط ٢ رقم ٢٢٣ سنة ١٣١٧ ق )

٢١٧ — الأصل أن كل فعل خاطئ خطأ عنه ضرر الغير يوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر ، وإن فإذا كانت المحكمة قد أنهكت ونوع خطأ من الملقى عليه وقالت إنه لا يجب النطاق الواقع من المتهم ، فإن معنى ذلك أنها رأت أن خطأ الطاعن برئ على خطأ الملقى عليه ، وإذا كانت الدعوى لم ترفع بالمطالبة بكامل التعويض عن الحادث ، بل بالتعويض الذي طلبه والد الملقى عليه بصفة مؤقتة وهو مبلغ ٢١ جنياً ومصدر الحكم بذلك ، فإنه لا يكون هناك على ما يشيرون الطاعن في شأن المشاركة في النطاق ، وتأثير ذلك على مقدار ما يحسد من التعويض .

( جلد ١٤٢/١٦ ط ٢ رقم ١٢١٤ سنة ١٣٢٣ ق )

٢١٨ — أن اشتراك المدعى في عليه في النطاق المسبب للحادثة مما يوجب توزيع المسئولية المدنية على قدر النطاق .

( جلد ١٤٠/٤/١ ط ٢ رقم ٣٧ سنة ١٣٢٠ ق )

٢١٩ — لثبوت المسئولون عن الحقوق المدنية أن يحموا خطأ المضرور على واره فيلحق من التعويض الناس بمقتضى المراتبة في الحق الذي اكتسبه الملقى عليه قبل ولاته في المطالبة بالتعويض .

( جلد ١٤٠/٤/١ ط ٢ رقم ٧٧ سنة ١٣٢٠ ق )

### الفصل السابع

أساس دعوى المسئولية والتضامن

سلطة المحكمة في تغييره

٢٢٠ — إذا كانت الدعوى المدنية والمادية قد وقعت على المتهم على أساس أنه توفى بنفسه فعل الضرب الذي وقع على حين المدعى بالحق المدني وسبب له الضرر المطلوب من أجل التعويض ، واست النظر فيما على هذا الأساس طوال المحاكمة ، فإن المحكمة إذا داخها الشك في أن المتهم ضرب الملقى عليه ، ولم تر أنه توفى أية جريمة أخرى من سلطاتها أن تحاكمه عليها فترأه لعدم ثبوت التهمة عليه ، وتباً لذلك رفضت الدعوى المدنية القائمة على أنه ارتكب بنفسه الفعل الضار — فإنها تكون قد أصابت إن لم يكن في وسعها أن تحكم بهيئاً ما حكمت به . ذلك بأن المطالبة بالتعويض على



على الطاعن تأسيما على خطئه هو ، فانها تكون قد خالفت القانون ، إذ لم تقزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى ، وكان بين على المحكمة مع ثبوت علم وقوع خطأ من التابع أن ترخص الدعوى المدنية الموجبة إلى الطاعن باعتباره مسؤولا عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تايبه .

(جلسة ١٩٥٧/١/٧ طين رقم ١١٩٩ سنة ٦١ ق)

### الفصل الثامن

#### تقدير التعويض

٣٢٥ - إن الملوم عليه لدى جبهة علماء القانون أن الضرر المادي والضرر الأدبي سيان في إيجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وأنه إذا كان الضرر الأدبي متقدرا تقويم خلافا للضرر المادي فكلاما ضائع في التقدير لسلطان المحكمة . فتي رأت في حالة معينة أن الضرر الأدبي يمكن توحيته بقدر معين من المال ويجب الاذعان لرأيها ، إذ لا شك في أن التعويض المادي - مهما قيل من تمدد المرافعة بينه وبين الضرر الأدبي - يساعد ، ولربما ، على تخفيف الألم عن نفس المضرور .

(جلسة ١٩٣٧/١١/٧ طين رقم ٢٤٥٠ سنة ٣٦ ق)

٣٢٦ - إن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسبا وفقا لقيئته من عطف ظروف الدعوى ، لما دام المحسك قد أورد الاعتبارات التي من أجلها خفض التعويض المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى وكان من شأن ما أوردته أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن المجادلة في ذلك لا تكون مقبولة .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ طين رقم ١٠٧٣ سنة ٢٥ ق)

٣٢٧ - مادامت المحكمة قد قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدبي للجنى عليه ولو أنه لم يصب من البليار الثأري فإنها لا تكون قد أخطأت في قضائها في بالتعويض المدني لما تحدثه هذه الجريمة من إزعاج وترويع للجنى عليه .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٦ طين رقم ٣٦٠ سنة ٣٢ ق)

٣٢٨ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحسبا لقيئته من عناصر الدعوى وظروفها دون أن تكون ملزمة ببيان عناصره أو علة تخفيفه .

(جلسة ١٩٥٤/٥/١٠ طين رقم ٤٤٣٣ سنة ٢٨ ق)

٣٢٩ - متى كانت المحكمة قد بينت الجريمة التي

المتهمين هو وحده الذي تآلف الجبهة المطلوب التعويض عنها ، وأن المتهمين الآخرين : أحدهما لم يقع منه سوى قصير في الواجبات التي يفرضها عليه العقد المبرم بينه ( مستخدم بنك التليف ) وبين المدعي بالحقوق المدنية ( بنك التليف ) ، والآخر لم يثبت وقوع أي قصير منه - إذا انتهت إلى ذلك فانه يكون متنبيا عليها ألا تقضى بالتعويض إلا على من ثبتت عليه الجريمة ، وأن تقضى برفض الدعوى بالنسبة للتمهين الآخرين لأن حكمها على المتهم الذي عاقب شروط العقد لا يكون إلا على أساس المسؤولية التعاقدية ، وهو غير السبب المرفوعة به الدعوى أمامها ، وهذا لا يجوز في القانون . ولأن حكمها بالتعويض على المتهم الآخر ليس له ما يبرره مادام لم يثبت وقوع أي خطأ منه . أما القول بأن المحكمة كان عليها في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص في الدعوى المدنية بالنسبة للذين المتهمين : أحدهما أو كليهما لا يفرضها فردود بانه مادامت الدعوى قد رفضت على أساس انعدام المسؤولية التقديرية فان ذلك لا يمنع المدعي بالحقوق المدنية ، وليس من شأنه أن يمنعه ، من رفعها أمام المحاكم المدنية بنسبته على سبب آخر هو المسؤولية التعاقدية .

(جلسة ١٩٤٢/٥/٢١ طين رقم ١٣٢٦ سنة ١٣ ق)

٣١٧ - المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ من القانون لنندى باختيار المدعي عليه مشرولا عن فعل قسه مختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ من القانون المذكور باختيار المدعي عليه مشرولا عن فعل غيره . ومقتضى هذا أنه إذا رعت الدعوى على أحد هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في الدعوى على الأساس الآخر ، وخصوصا إذا كان الخصم يعارض في ذلك .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧ طين رقم ١٤٩٨ سنة ١٥ ق)

٣١٨ - متى رعت الدعوى المدنية إلى المحكمة على أساس مسألة من رعت عليه من قبل الشخص لا يجوز لها أن تنهر سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بإسقاطه عن فعل تايبه ، وإلا فانها تكون قد خالفت القانون .

(جلسة ١٩٥١/١١/٨ طين رقم ١١١٩ سنة ٢٠ ق)

٣١٩ - إذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسؤولية الطاعن عن الضرر الذي نفاذ من خطأ لاهه ، حكمت المحكمة براءة التابع ورفضت بالتعويض

إحداث الضرر يجب - بحسب الأصل أن يسكرن  
الخطأ فيه مئذ جسامته الخطأ الذي ساء به فيا أصاب  
المضرور من الضرر إذا كانت وقائع الدعوى تساعد  
على تقدير الإخطاء على هذا الأساس - . أما إذا  
كل ذلك يتضح فإنه لا يكون ثمة من سبيل إلا اعتبار  
الخطئين مسئولين بالتساوى عن الضرر الذي تسببوا فيه .  
(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ ملن رقم ١٠٧٣ سنة ١١ ق )

٢٣٠ - إن للمأش الحاس الحاس المقرر لرجال الجيش  
بقانون المعاشات العسكرية رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ عند  
أصابهم بحمل العدو أو بسبب حوادث أو وقائع حربية  
أو في مأمريات أسرى بها لا دخل فيه للمعاش الذي  
يستحقه صاحب المعاش قبل من يكون قد سبب له الإصابة  
عن عمد أو قصير منه . وذلك لاختلاف الأساس  
القانوني للاستحقاق في المعاش في التعويض ، إذ المعاش  
مقرر بقانون خاص ملحوظا فيه ما تقتضيه طبيعة الأعمال  
العسكرية من الاستهداف للخطار وبذلك التضحيات في  
سبيل غاية من أشرف الغايات ، فهو بهذا الاعتبار -  
فيما يريد على ما يستحقه للمصاب على أساس مدة خدمته  
وما استطاع من رتبة - ليس إلا مجرد منحة ميسرة  
التقدير لمن أهم على تحمل التضحيات في خدمته بله  
دون التفات إلى مصدر هذه التضحيات أن كل فعلا  
مستوجباً للمساواة عنه أو كان غير ذلك لا يمكن  
أن يسأل عنه أحد . أما التعويض فالمرجع فيه إلى القانون  
العام الذي يوجب على كل من سبب بحمل في حربه  
عنه أن يرضه عن حد الضرر جزاء قصيره فيما وقع  
منه ، وتقديره موكل للماضي برونه على اختيار مدخره  
المضروب وما فات عليه من فائده ، بخلاف المعاش فإنه  
محدد في القانون بمقادير ثبوتية . وإذا تكن المعاش لم يلاحظ  
فيه أن يكون تعويضاً عن الإضرار الناشئة من إصابات  
فان الإصابة إذا كانت ناشئة عن فعل مستوجب للمساواة  
فإنه مدنياً فلا يجوز أن يصب للمدعي حساب في تقدير  
التعويض المقضي دفعه عنها لتعويض ولو كانتا خاضعة  
في المزمرة بالتعويض مهما كانت صفاتها في ذلك . ولا  
يسع إذن في هذا الصدد القول بأن إعطاء التعويض عن  
الإصابة مع ربط المدعي من أجله فيه جميع بين  
توضيحين عن ضرر واحد .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٨ ملن رقم ٢٠ سنة ١٢ ق )

٢٣١ - أن المكافأة الاستثنائية التي تمنحها  
الحكومة لأحد موظفيها طيلة المأش للمأشات رقم ٥  
لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التي لحقت وأقعدته

بنت عليها قضاءها بالتعويض والتي هي بذاتها فعل حاد  
يستوجب الحكم على قاطبة التعويض ، فإنه لا يجب  
حكمها عدم إيرادها موجبات ما قدره من تعويض ،  
إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير مقيد عليها .  
(جلسة ١٩٤٤/٥/٢٤ ملن رقم ٩٥ سنة ٢٤ ق )

٢٢٥ - تقدير مبلغ التعويض هو من سلطة محكمة  
الموضوع حسباً تراه مناسباً وفق ما تقتضيه هي من  
مختلف عناصر الدعوى دون حاجة لبيان تلك العناصر .  
وإن لم تكن ما أورده الحكم يتضمن إنشاء حصول  
ضرر للبدن من جرمة الذور التي دين بها المتهم  
الناصب للظلمة ، فإن ما تشهده هذه الظلمة من قصور  
الحكم في عدم بيان عناصر الضرر يكون على غير أساس .  
(جلسة ١٩٤٤/٥/١٢ ملن رقم ٤٣ سنة ٢٤ ق )

٢٢٦ - إن تعديل قيمة التعويض من المحكمة  
الاستثنائية بالزيادة أو النقص إنما هو أمر موضوع  
يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية فلا يجوز  
المتابعة فيه أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤١/٥/٢٨ ملن رقم ٣٣٤ سنة ٢٤ ق )

٢٢٧ - إن ما يطلبه المدعون بالحق المدني من  
التعويض مما أصابهم من الضرر بسبب الجرائم الواقعة  
على ذورهم وما مضى به إصاكن من ذلك لا ينظر فيه  
البته إلى ما سبق أن قدره مؤلف إحدى لجنة الأنحاء على  
الصورة فيه هي بالطلبت الحتمية أمام محكمة الموضوع .  
ولا ينظر في تقدير هذا التعويض إلى إضفاء طابعه في  
المجرات بل القول عليه في ذلك هو ما أصاب كل منهم  
من الضرر المادي والأدني . ولا ممعب على قضاء محكمة  
الموضوع فيما قدره من ذلك في حدود الطلبيت الحتمية  
التي قدمت لها .

(جلسة ١٩٣٦/٥/٢٧ ملن رقم ١٤٠٣ سنة ٢٤ ق )

٢٢٨ - إذا طلب مدعيان بالحق المدني الحكم  
لها بمبلغ ما على سبيل التعويض ولم يحصوا مقدار  
التعويض المطلوب لكل منهما فيعتبر المطلب منهما على  
أساس أن لكل منهما التصف . فإذا قضى الحكم  
لأحدهما دون الآخر بالمبلغ كله فإنه يكون قد أخطأ  
لقضائه بما لم يطلبه التقضي له . وإذا كانت المحكمة  
تري أن أحد المدعين لا يستحق تعويضاً فعلياً أن  
تخمس برفض دعواه وتخصي الآخر بما يستحقه على  
الأول ما جاز ما تقتضيه به نصف المطلوب .

(جلسة ١٩٣٨/٢/٢١ ملن رقم ٩٧٢ سنة ٢٤ ق )

٢٢٩ - أن تقدير حصة كل من اشتركوا في

عن مواملة العمل في خدمتها لا تحول دون المطالبة بحقه في التعويض الكامل الجابر للضرر الذي لحقه ، إذ أن هذا الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون الذي إذا كانت الإساءة قد نشأت من خطأ نكّل منه الحكومة ، إلا أنه لا يصح للضرر أن يجمع بين التعويضين لأن هذين اللأزمين متجانين في الغاية وهي جبر الضرر جبراً شاكلاً له ولا يجوز أن يرد عليه .  
( جلسه ٢٠١/٢٠١٥ من رقم ١٢٠٧ سنة ٢٤ ق )

٢٣٢ — إذا كان المحي بالمقوق المدنية قد طلب مبلغاً على سبيل التعويض عما أصاب ابنه العناصر من ضرر بسبب جناحي تلك العرض والبررة المرفوعة جها الدعوى على المتهم ، ولم يكن قد جبراً هذا المبلغ بين الجرميين ، فإن المحكمة ، إذا رأت أن جناة تلك العرض هي التي ثبتت وأن التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها ، لا تحسكون عطفه إذا ما اقتضت بالمبلغ المطلوب .  
( جلسه ١١٢/١١٢٤ من رقم ١٥٥ سنة ١٤ ق )

٢٣٣ — إذا كان الظاهر عما أوردته الحكم أن المحكمة قد راعت في تقدير التعويض الذي قضت به على المتهم بجناية العشرة التي أعت إلى كمر سائق الخنق عليه ( ضابط بوليس ) وصدقت ثقله إلى عمل أقل شأناً من عمله الأول ، كما راعت المصاريف التي اقتضاها في العلاج ، فليس في هذا أي خطأ . وإذا كانت هي قد قالت في حكمها إنها راعت في تقدير التعويض أن يكون مواسياً طالما أنها لا تستطيع أن تجعله آسباً ، فذلك ليس معناه أنها فصلت أن تعطي الجاني عليه تعويضاً من ضرر لم يكن عتقاً بالقليل ، بل الظاهر أنها فصلت به أنها مادامت لا تستطيع أن تصل بالتعويض إلى ما يجمله مساوياً للضرر الحقيقي الذي أصاب الجاني عليه فإنها ترى في تقديره أن يكون بحيث يخفف عنه ما قاساه من آلام وما أصابه من أضرار مادية وأدبية بسبب الإساءة . ولا تريب عليها في شيء من ذلك .  
( جلسه ١٠/١٥٥٠ من رقم ١٣٧٨ سنة ١٥ ق )

٢٣٤ — متى ما أثبتت المحكمة وقوع الضرر جلاً لها أن تقدير التعويض الذي تراه بنفسها ولا يستعمل عليها أن تستعين بتقدير في كل الأحوال إذا هي لم تراسلها به . وتقديرها هذا موضوعي لأن شأن المحكمة التفتض به .  
( جلسه ١١٢/١١٢٧ من رقم ١١٧٨ سنة ١٧ ق )

٢٣٥ — إنه لما كان التعويض هو مقابل للضرر الذي يلحق المضرور من القتل العار ولا يصح أن يتأثر بدرجة خطأ المسؤول عنه أو درجة غناه ، كان إدخال المحكمة بجسامة الخطأ ويصار المسؤول عنه في العناصر التي راعتها عند تقدير التعويض ضاراً بتقدير قضا الحكم . إذ تقدير التعويض ولو أنه من حقله محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسباً وفقاً لما تقتضيه من عتدظ وطوب الدعوى بحيث إذا ما استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقضة فيه ، إلا أنه إذا ما أضافت المحكمة في هذه الظروف ما لا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون وأدخلته في الحساب عند تقديره ، فإن تعاضداً يكون في هذه الحالة عتقاً للقانون ؛ ويكون محكمة التفتض أن تعمل على تصحيحه فتستبعد من التعويض التقضي به ما ترى أن حكمه الموضوع قد أدخلته في تقديرها على ذلك الأساس الحالي .

( جلسه ١١٢/١١٢٨ من رقم ١١١١ سنة ١٨ ق )  
٢٣٦ — متى كان تقدير التعويض عن الضرر المدني غير محتاج إلى عناصر متصلة بموضوع الدعوى بما يجب أن تحده محكمة الموضوع كان لحكمة التفتض حق هذا التقدير .  
( جلسه ١١٢/١١٢٩ من رقم ١١١٢ سنة ١٩ ق )

٢٣٧ — إذا كانت المحكمة بعد أن قدرت التعويض الذي تحكم به على المتهم العسني عليه قد أعت حكماً بقوله إنها ترى أخذ المتهمين بالفتنة في توقيع العقوبة زجراً لهم وصلة لغيرهم ، والحكم المدني المدني بجميع طلباته ، فالتى على هذا الحكم بأنه قد رأى الزجر في القضاء المدني الذي بجميع طلباته في حين أن التعويض يجب ألا يكون مؤسلاً إلا على المالحق المدني من ضرر ، وأن يكون متناسباً مع الضرر - ذلك لا يكون له حل ، إذ أن حديث الزجر لم يجر إلا لاعتناء على تقدير العقوبة .  
( جلسه ١٠/١١٣٠ من رقم ١٣٣٢ سنة ٢٠ ق )

٢٣٨ — متى كان بين من أوردان الدعوى أن محكمة أول درجة ذات الطابع من جرمين القتل والبالغ الكاذب تخليفاً للمواد ٢ . ٣ . ٣٠ . ٥٠ من قانون العقوبات ، وقضت عليه بعقوبة واحدة هي غرامة قدرها ٣٠٠ لاتباط الجرمين بتواطؤ لا قبل النتيجة ثم رأت محكمة الاستئناف للأسياب التي ساحتها وراءه من تمة البلاغ لا تدبر فتحت بتأييد الحكم المستأنف في العقوبة والتعويض - متى كان ذلك

ورائتهم الحق الذي ثبت لوالدهم قبل وفاته . فإذا تنازل الوالد عما ثبت له قانوناً من الحق في توريث الضر الذي تاه من اعتدى عليه فإن هذا التنازل لا يؤثر في حق الورثة للمستند مباشرة من القانون والذي لا يملك الوالد أن يتنازل عنه قبل وجوده اذ يحرم لا يوله إلا من تاريخ موته هو

(جدة ١٩٣٤/٥/١٣٨ طعن رقم ١٣٨ سنة ١٣٤٠ ق)

٢٤٣ - حكم المدينين المتضامين في دين واحد أنه يجوز إلزام أى واحد منهم بوفاء جميع الدين للدين على أن يكون لمن تلم بالوفاء حق الرجوع على باقي المدينين كل بقدر حصته من مصلحة الدين الذي رفضت عليه دعوى توريث بالتضامن مع مدين آخر أن يتقاضى في نفس الوقت ذلك المدين الآخر ويطلب إلى المحكمة في حالة الحكم عليه بذلك الدين أن تقضى له بحق الرجوع على المدين الآخر بكافة ما يحكم به عليه هو إذا كان لديه من الأسباب ما يقتضى عدم مازويته هو شخصياً بشئ من الدين ، ومصلحته في ذلك محققة لا احتيالية فقط وهذه المصلحة المحققة من أول الأمر هي التي تتيح لذلك المدين الرجوع على زميله المدين في نفس الوقت التي رفضت فيه دعوى التوريث الأصلية على المدينين معاً والمطالبة بالحكم له على المدين الآخر بكل ما يحكم به عليه . وإذاً فإذا رفضت دعوى توريث على منهم عما أحده من إضرار للدين بالحق للدين وحل وزارة المالية بالتضامن مع المتهم لأنه من رجلها وهي مسئولة عن أفعال رجلها ومتضامنة معهم في توريث كل ضرر يحدث منهم أثناء تأدية وظائفهم فللمحكمة أن توجه دعوى التعيين الفرعية إلى المتهم في حالة الحكم للدين بالتوريث . فإذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى التعيين الفرعية بصفة أنها سابقة لأوانها كمن قضائهما بذلك عاملاً في تطبيق القانون ويضمن نفسه .

(جدة ١٩٣٤/٥/٢٥ طعن رقم ١١٧٠ سنة ١٣٤٠ ق)

٢٤٤ - إذا ادعى الجنى عليه بحق مدني وكان قاصراً ولم يدفع المدين عليه بعدم أهلية لرفع الدعوى بل ترفع في الموضوع وصدر الحكم عليه بذلك - لما فيه من قبول التضامن مع القاصر - يسقط حقه في التقسك بالدفع أمام محكمة التقصص . هذا فضلاً عن أن ذا الأهلية إذا رضى بالتضامن مع ناقص الأهلية لا يجوز له أن يتسكك بعدم أهلية خصمه .

(جدة ١٩٣٤/٥/١٢ طعن رقم ٩١٦ سنة ١٣٤٠ ق)

وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المتألف على المأمون من أجل الجريحتين هي الحد الأدنى المقررة بالمقابلة لمصلحة التفتت التي داه بها الحكم المطعون فيه لأن المأمون على الحكم بالنسبة للدعوى السومية بسبب استيفائه للعقوبة كما هي يكون على غير أساس . غير أنه لما كان الحكم الابتدائي قد قضى بمبلغ ضريحين جنيناً توريثاً للمدعى بالحق للدين عن جريحتي التفتت والبلاغ الكاذب ، وكان الحكم إذ قضى بالبراءة في تهمة البلاغ الكاذب فقد قضى في نفس الوقت بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من توريث ولا يبين من الحكم ما إذا كان هذا التوريث محكوماً به للمدعى بالحق للدين عن التفتت وحده رغم عدم استيفائه بتأه أو أنه يشمل توريثاً للمدعى بالحق للدين عن واقعة البلاغ الكاذب أيضاً رغم براءة المأمون منها ، لأن الحكم يكون قاصراً للبيان في الدعوى المدنية عما يسيبه ويستوجب نفسه بالنسبة لها .

(جدة ١٩٣٢/١٢/٢٢ طعن رقم ١٠٩٦ سنة ١٣٤٠ ق)

٢٤٥ - إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد فسرت التوريث في دعوى التأييد على مبلغ الوصول الصادر من المأمون ، وكان الثابت بصحة جولة محكمة الدرجة الأولى أن المتهم (المأمون) قد دفع الدين بالمعقود المدنية بمبلغ ضريحين جنيناً وطلب التأجيل للسداد فإن المحكمة تكون قد أخطأت فيما قضت به من مقدار التوريث إذ كان عليها أن تقصر حكماً على الباقي بعد هذا الوفاء .

(جدة ١٩٣١/٥/١٨ طعن رقم ٢٣ سنة ١٣٣٦ ق)

٢٤٦ - إن تعديل مبلغ التوريث بالإرادة في بناء على استئناف المدعى بالحق للدين لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من عسكرة أول درجة إذ العبرة في تقدير التوريث هي بمقدار الضرر الذي وقع وهذا لا يصح دون استبعاد الزاوية مع المتهم .

(جدة ١٩٣٢/١٠/١٠ طعن رقم ٨٧٢ سنة ١٣٣٦ ق)

## الفصل التاسع

### مسائل منوعة

٢٤٧ - إن صلح الجنى عليه قبل وفاته مع ضاربه لا يؤثر في حقوق الورثة في المطالبة بتعويض ما تالم من الضرر بعد وفاة والدهم من جراء الاعتداء عليه لأن الأساس القانوني لطلب الورثة ذلك التوريث هو الضرر الذي لحقهم من عمل من اعتدى على والدهم وفقاً لقاعدة ١٥١ من القانون المدني وليس أساسه

٢٤٤ - إن المحكة إذا استخلصت من ظروف الدعوى ومن أن المتهم ، بعد أن كمله المسئول عن الحقوق المدنية على اعتباره أنه مجرد حامل ( يشركه مستر لما كينات الحياة ) يحصل الانقضاء المستحقة من العمل. ويردعا الشركة يومياً قد عيه الشركة من غير حل الكفيل وكلاهما يترتب أسبوعي ثابت تصاف إليه حصة من المبيعات ، وأجلت له تسلم الإيرادات من المحصلين وإيقاعها طرفه ليردعا الشركة جملة كل أسبوع . إذا استخلصت من كل ذلك أن الكفيل المذكور لا يكون ضامناً للمتهم في عمله الجديد لاختلافه من السمل الأول من حيث أهمية الالتزامات وجسماتها فلا تشرى عليه في ذلك . ولا يصح أن يعد ذلك منها تغييراً ، حقيقة الاتفاق المقنود بينه وبين الشركة وما جله فيه من تخويل الشركة نقل طامها إلى فرع آخر من فروصها أو نديه لأية خدمة أخرى أو تعديل مرتبه مع بقاء الكفيلة ، فإن تصير المحكة ليقف الاتفاق على الصورة التي فسره بها توسعه الاختيارات التي ذكرتها ، كما أنه ليس فيه خروج من مدلول عبارات الاتفاق وحقيقة المقصود منه .

( جلسة ١٩٤١/٢/٢١ ملن رقم ١٨٥ سنة ١١ ق )

٢٤٥ - إذا كانت الجريمة من الجرائم التي لا تتوقف المحكة فيها على شكوى الجنى عليه ( جريمة ضرب ) فلازم الجنى عليه بعد وفاته أن يضى بمحقوق مدنية على أساس الضرر الذى لحق ابنه من جرائمها . لأن من سقه بصفته وارثاً أن يطلب تعويض الضرر المادى والأدبى الذى سببه الجريمة لموره ، على اعتبار أن هذا الضرر يؤول في النهاية إلى مال يورث عن الضرر . وما دام - الجنى عليه قبل وفاته لم يتنازل صراحة عن سقه في التعويض فلا على لاقرض هذا التنازل واستنتاجه من أن وفاته حصلت قبل أن يرفع دعوى التعويض .

( جلسة ١٩٤١/٢/٢١ ملن رقم ١٨٦ سنة ١١ ق )

٢٤٦ - إن نقول بأن الدعوى المدنية المرفوعة من ودة الجنى عليه لا تقبل هوفول القانون الرومانى ، تأسيساً على أنها دعوى ناشئة عن ضرر شخصى لىق بالمورث ويحصل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته . أما القانون المصرى فإنه لم يأخذ بذلك بل رأى أن الحق في التعويض ينتقل الورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التنازل المستقل للحقوق قانوناً .

( جلسة ١٩٥٠/١/٢٠ ملن رقم ١٠٤٢ سنة ٢٠ ق )

٢٤٧ - إن القانون يسوى بين الضرر الأدبى والضرر المادى في إلجاء التعويض للضرر. وترتيب حق الدعوى به . والضرر الأدبى من ثبت وقوعه كان لمحكة الموضوع أن تقدره بمبلغ من المال ، وحتى المورث في تعويض الضرر الأدبى والدعوى به هو من الحقوق المالية التي تعد جزءاً من تركته وتنتقل بوقائه إلى ورثته ما دام أنه لم يأت ما يفيد نفيه عنه . وإن قلنا ادعى والد الجنى عليه مدنياً وطلب المحكم حل المتهم بالتعويض لحكت محكة الدرجة الأولى له بتعويض ثم استأنف المحكوم عليهم واستأنفت التباينة وتوق للمضى بالحقوق المدنية قبل نظر الاستئناف لحل محله فيه وارثاء قضت المحكة بعدم قبول الدعوى المدنية لزال الصفة - لأنها تكون قد أخطأت .

( جلسة ١٩٥٠/١/٢٨ ملن رقم ١١٣٢ سنة ٢٠ ق )

٢٤٨ - للدعى بالحقوق المدنية أن يترافع أمام المحكة الاستئنافية تأييداً بالحكم الصادر له بالتعويض وإن لم يكن قد استأنفه . وذلك بنض النظر من مسلك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية وله في هذه السبل أن يصرح بملج الأيسر التي تبرر طلباته . فلا يمتنع من ذلك أن يكون المتهم مسلماً بالمبلغ الذى قضى به عليه ابتدائياً .

( جلسة ١٩٤١/١/٢٠ ملن رقم ١٢٥٣ سنة ١١ ق )

٢٤٩ - إن حضور من يدعى وقوع الجريمة عليه أو حل أحد من ذويه في الدعوى ، واشتركا في الاجراءات التي تمت فيها ، باعتباره مدعياً بمحقوق مدنية ذلك لا يمكن حده سبياً بمطال الحكم ولو كان لا يفض له في نهاية الأمر تعويض وكان السبب هو انعدام صفته في المطالبة بالتعويض وإن قلنا تبين عند الانتهاء من نظر الدعوى والمرافعة فيها أن المدعى لم يكن دفع الرسوم المستحقة فإن ذلك لا يصح حده سبياً - لبطان الاجراءات التي تمت في حضوره . لأنه مادام حضوره - بحسب النظام المقررين المواد الجنائية - جازاً قانوناً عنه دفع الرسوم ، وما دام دفع الرسوم أو عدم دفعها ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع ، فاطمن على الاجراءات من هذه الناحية لا يكون له في الواقع حقيقة الأثر من معنى سوى التعلل بعدم دفع الرسوم . وهذا وحده لا ينافى مع اجراءات المحاكمة حيث صحتها أو بطلانها . لأن الرسوم ليست الا ضريبة مفروضة على التقاضى لأغراض لا دخل فيها أصلاً للجسم المطالبة بمقاضاه . ولئن جاز أن الخصم لا يسمع

٢٥٤ - إذا كان الثابت في التفتيحات التي أجريت في الدعوى وفي عنصر الجلسه ان الجنى عليه له روايتان إحداها أن زيدا التهم هو الذى ضربه على رأسه الضربة التي نفاذت فيها العامة والأخرى وهي التي استقر عليها في عنصر التباية ، ان بكر هو الذى أحدث تلك الاصابة ، ولكن المدعى عن زبيد قد نسب نظر المحكمة إلى تمسارض هاتين الروايتين ، ومع ذلك اعتصمت المحكمة في إدانة المتهمين الاثنين على رواية الجنى عليه في التفتيحات ، فهذا الحكم يكون معيبا ، إذا كان يضمن على المحكمة في سبيل إدانة زيد بالضرب الذي نفاذت منه العامة ان تبين أى تحقيق تضمن الدليل الذي استندت اليه في حكمها أمر تحقيق البوليس أم تحقيق التباية ، أما وهي لم تفعل واكتفت بقولها ان الجنى عليه شديد التحقيق بانه هو محدث اصابة الرأس في حين ان له رواية عاتلة قالها في التحقيق أيضا ، فهذا منها قصور في الحكم يستوجب قضاة .

وإذا كانت المحكمة مع قهرها بان الجنى عليه - مع علمه بأن المتهمين هما اللذان ضربه وأنه رآهما وتحقق منهما - قد شهد زيدا لمصلحتها بقصد قضاة صعبا من البينة فقالا انهما كانا مقنعين لم يثبتهما ، قد حكمت عليها بالتعويضات المدنية التي طلبها وركبها في الجلسه التي صدرت فيها هذه الأقوال ، فأنها تكون قد أخطأت أيضا إذ علمه الأقوال هي تنازل صريح من المدعور ذاته عن المطالبة بالتعويض عن الضرر اصابه من سبق ادانتها بإحداها .

( جلسة ١٩٤٨/٤/١٩ ملن رقم ٣٤٤ سنة ١٩٤٨ ق )

٢٥٥ - إذا كانت المحكمة قد أخذت بأقوال الجنى عليه واعتصمت عليها في إدانة المتهم ، ودرأت في الوقت ذاته أن سلوك هذا الجنى عليه في دعواه المدنية يستمر تنازلا منه عن هذه الدعوى ، فلا يحس بنا . حل ذلك الطعن في حكم الإلزامه بقوله إنه وقع في تناقض .

( جلسة ١٩٤٨/١٠/١٥ ملن رقم ١٣٨٨ سنة ١٩٤٨ ق )

٢٥٦ - إن مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ في شأن الرسوم في المواد الجنائية ، والمادة ١٨ منه التي أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضاء الجنائية هو أن الأصل في رسوم الدعوى المدنية التي ترفع إلى الحاكم الجنائية أن تبسغ في شأنها أحكام تاتون الرسوم القضائية المنطقة بالمواد المدنية ، وإنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية رسوم ثابتة فرسته المادة الأولى من المرسوم رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤

منه دعوى قبل أن يصرف مبلغ صدقة فيها إلا بعد أن يطلع منها الرسم ، فانه لا يصح البتة بعد ثبوت صحة الدعوى وصندوق الحكم فيها أن يند هذا الحكم لحدرد أن الرسم قد نفاذت تفصيله مقدما . إذ ذلك يكون كثيرا والحال أن العدالة لثابتها واجب إقرارها لكل متصف ومفروض على الدولة - بصحب الأصل وبحكم وظفتها - أن تعيما بين الناس بلا مقابل .

( جلسة ١٩٤٥/١/٢ ملن رقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٥ ق )

٢٥٥ - إذا قضت المحكمة للجنى عليه بالتعويض على أساس أنه عليه نفسه مقابل الضرر الذي لحقه من الجريمة قائمة ، فإنه وإن كان قد ذكر أنه مستند بعد الحكم لتجرب المبلغ الذي يمكن له به لجأت الخوارجنا مع ذلك تقضى له به ، وهو شأنه فيه بعد الحكم ، فهذا منها لا شائبه فيه .

( جلسة ١٩٤٥/١/٢ ملن رقم ٣٣٥ سنة ١٩٤٥ ق )

٢٥٦ - لا يوجد في القانون المصري ما يحرم الحكم بتحويل المبلغ المتقاضى به كتعويض للجنى بالحقوق المدنية إلى جرية خيرية . والتعويض في بعض القوانين الأخرى قد صدرت به نصوص صريحة لولاها لما قالوا به .

( جلسة ١٩٤٦/١٠/١٦ ملن رقم ١٠١١ سنة ١٩٤٦ ق )

٢٥٧ - للجنى بالحقوق المدنية في دعواه التابعة للدعوى الجنائية - سواء أكانت مرفوعة مباشرة أم بطريق التدخل في الدعوى العمومية المرفوعة من التباية - طلب تعويض الضرر الناتج من الجريمة . وهذا التعويض يجوز أن يشمل رد الشيء الموقر أو الخسار عينيا أو دقته .

( جلسة ١٩٤٦/١٠/١٦ ملن رقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٦ ق )

٢٥٨ - إنه لا يمكن للحاكم الجنائية يقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من الجزية المرفوعة بها الدعوى أمامها ، وكان رد العدة إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل في التعويضات إذ به يتحقق دفع الضرر عن الضرور حيا وإلزام ذات ما ينضم إليه ، وهذا عبارة أول من أن يعطى مبلغا من المال في مقابله ، فإن المحكمة إذا ما تمت لها تزوير عقلى الزهر - والتنازل وقضت بردها وطلابها وعمو تسليها قضاة بما بذلك لا يستمر أن يكون ضريبا من ضرور الرد كما هو معرف به في القانون .

( جلسة ١٩٤٦/١٠/١٦ ملن رقم ١٨٨ سنة ١٩٤٦ ق )

الإلحاقاً لقاعدة "مادة" الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى بإعلان قانون الرسوم في المراتب المدنية وحدها .

(جلسة ١٩٥٢/٥/٧ طعن رقم ٣٦٤ سنة ٢٢ ق)

٢٥٧ - إن اقتضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتماً في المشورية المدنية ، فإن تقضى الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٢ طعن رقم ٦٩٠ سنة ٢٢ ق)

الذكور وأصالت اليه الفترة الأولى من المادة ١٨ منه وظاهر من نص المادتين الثالثة والرابعة من القانون المذكور أن ماورد بهما إنما هو تنظيم لتسهيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائياً عند الحكم في الدعوى فبين فيه الملام فيها ومدى هذا الإلزام . فلذا كل الاستئناف قد دفع من التهمين لا من المدعى بالحقوق المدنية وتضى بالبقاء الحكم المستأنف وبرائة المتهمين ورفض الدعوى المدنية مع إلزام دافعيها بالمصاريف المدنية الاستثنائية ، فتسوية الرسوم في هذه الحالة لا تكون

## دفاع

رقم القاعدة

٥٦ - ١	الفصل الأول : حضور المحامي
١٠٤ - ٥٧	الفصل الثاني : ما يمتد لإخلاص الحق الدفاع
١٢٧ - ١٠٥	الفصل الثالث : مالا يمتد لإخلاص الحق الدفاع
١٣٨	الفصل الرابع : استجواب المتهم
١٦٨ - ١٢٩	الفصل الخامس : طلب التأجيل
١٧٥ - ١٦٩	الفصل السادس : طلب التحقيق
٢٢٠ - ١٧٦	الفصل السابع : طلب تدبير غير
٢٤٧ - ٢٢١	الفصل الثامن : طلب سماع الشهود
٢٦٢ - ٢٤٨	الفصل التاسع : طلب ضم أوراق
٢٧٠ - ٢٦٣	الفصل العاشر : طلب فتح باب المرافعة
٢٨٧ - ٢٧١	الفصل الحادي عشر : تقديم المذكرات
٣١٣ - ٢٨٨	الفصل الثاني عشر : طلب المعاينة
٣٥٤ - ٣١٤	الفصل الثالث عشر : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

### الفصل الأول

#### حضور المحامي

١ - عدم وجوب حضور محام لدى محكمة التلج "نطاق عن متهم بجناية مجنحة" - ٣ - ٤

٢ - عدم ذكر من من المادتين الخمسين عن المتهم هو الذي قام بالرافعة بحضور الجلسة لأهمية ٤ - ٤

٣ - حق المتهم في اختيار من يشاء الدفاع عنه مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع ٥ - ٩

## موجز القواعد (١٢٤)

- ندب مدافع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير لازم الا اذا كان متنبأ بجناية - ٧ - ٩
- تمارض مصلحة المتهمين يستلزم فصل مدافع كل منهما عن الآخر - ١٠ - ٢١
- وجوب تعيين من يساعد المتهم بجناية في المرافعة عنه - ٢٢
- انضمام المحامي الى زميله في الدفاع لا يجوز له التضرر فيما يبد من عدم استيفاء الدفاع عن المتهم - ٢٣
- ليس من المهر قانوناً حضور محام عن المتهم بجينة - ٢٤ - ٢٩
- المحامي الذي يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يجب أن يكون من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئنافية - ٢٧ و ٢٨
- شرط جواز استمرار محكمة الجنايات في نظر الدعوى في غياب محامي المتهم - ٢٩
- المقصود من حضور محام مع المتهم في جناية - ٣٠ و ٣١
- عدم جواز استناد المحكمة الى شيء من أقوال المحامي في ادانة المتهم - ٣٢ و ٣٣
- ترتيب الدفاع منوك للمحامي كما يراه في مصلحة المتهم - ٣٤ - ٣٧
- كفاية حضور محام مع المتهم بجناية سواء كان حضوره بناء على توكيل أو نيابة عن المحامي الموكل أو متدياً من المحكمة أو من تلقاء نفسه - ٣٨
- فصل المحكمة في الدعوى بعد مرافعة بعض المحامين عن المتهم وتختلف آخر عن المحضور لا يعتبر تفويتاً لحق المتهم - ٣٩ و ٤٠
- مرافعة المحامي وعدم إبداؤه أنه لم يكن مستعداً للمرافعة لا يعتبر اختلالاً بحق الدفاع - ٤١ - ٤٦
- قيام محام واحد بالدفاع عن متهمين بجينة عند تمارض المصلحة لا يعتبر اختلالاً بحق الدفاع - ٤٧ - ٤٩
- ندب محام للمرافعة عن المتهم لمصلحة وجوده بالجلسة وقبوله المرافعة لا يخلل فيه بحق الدفاع - ٥٠
- حق المحامي الموكل أو المتدب في أن ينيب عنه فيه من زملائه - ٥١
- إعادة المحكمة القضية الى المرافعة واجرائها تحقيقاً دون حضور محامي المتهم اختلال بحق الدفاع - ٥٢
- ندب محكمة الجنايات محام للدفاع عن المتهم بعد سماع التهود اختلال بحق الدفاع - ٥٣
- كفاية حضور محام واحد مع المتهم بجناية - ٥٤
- مرافعة المحامي المتدب بعد رفض المحكمة طلب التأجيل من المحامي الموكل دون اعتراض من المتهم لا يعتبر اختلالاً بحق الدفاع - ٥٥
- عدم وجوب فصل دفاع كل منهم عن الآخر مادام ثبوت القتل للكون للمجربة في حق احد هما لا يؤدي الى تبرئة الآخر - ٥٦
- (راجع أيضاً : اجراءات قاعدتان ١٥٦ و ١٥٨ وتنجيح الجناية قاعدة ٤ وتحقيق قاعدتان ١١ و ٣٩ ودفاع قواعد ١١٣ و ١١٧ و ١١٩ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ٣١٦ و ٣٣٢ و ٣٣٣)

## الفصل الثاني

## ما يعتبر اختلالاً بحق الدفاع

- ماعية الاختلال بحق الدفاع - ٥٧
- ادانة متهم دون تحقيق أو رد على دفاعه الذي قد يترتب على تبسوته او صنع تشهير وجهه الرأي في الدعوى - ٥٨ - ٨٩
- استبعاد المتهم على محنة دفاعه بدليل في وادانة المحكمة له دون رد عليه - ٩٠ و ٩١
- عدم ارشاد المتهم عن الشكوى التي يطلب بعضها بسبب ميسره وقول المحكمة انه لم يقدم الدليل على دغواء - ٩٢



## موجر القواعد (تابع)

- الحكم على مايتسك به التهم من وجوه الدفاع بأنها غير صادقة قبل سماعها أو تمحيصها - ٩٣
- إضافة محكمة الجنايات واقعة جديدة الى التهم دون اجراء التعديل في مواجهة الدفاع - ٩٤
- التناث المحكمة عن تحقيق مايتسك به التهم من أن مقالة الشاهد ينفي الإقرار الصادر من هذا الشاهد والمتضمن عدم علمه بالتهمة متى ثبت للمحكمة صحة توقيعه على الإقرار - ٩٥
- إجابة المحكمة المتهمة الى طلب سم أوراق تقيده في دفاعه وإطلاعها عليها في غيبة الدفاع وإصدار حكم دون أن تسمع دفاعاً في الموضوع - ٩٦
- عدم الرد على دفاع التهم بطلان التفتيش لمصولة قبل صدور الأذن به - ٩٧
- عدم إجابة التهم الى طلب ضم قضية لارتباطها وتعرض الحكم لواقعة في القضية المطلوب ضمها كان لها أثرها فيما انتهت اليه - ٩٨
- مصادرة المحكمة لحق التهم بشهادة الزور في تحقيق دفاعه بقوله انها اقتصت بكذبه - ٩٩
- استناد المحكمة في ادانة التهم الى أقوال شهود في محضر أجراه البوليس بعد علم التحقيق وتقديم النصبه لاحالة ودون أن توجه نظره محلي التهم اليه بالجلسة - ١٠٠
- فصل المحكمة في موضوع التهمة دون رد على دفاع التهم الذي قصره على بطلان الحكم الاستثنائي النهائي لعدم اطلاله - ١٠١
- معاقبة محكمة الجنايات للمتهم على اللجنة التي قررت بصلها عن الجناية دون لفت نظره - ١٠٢
- إسالة المحكمة الاستئنافية محضر البوليس الى النيابة لتحقيق بعد طعن التهم عليه بالتروير أمهلها ثم أدانته بأسباب الحكم الاتهامي دون رد على مايتسك به - ١٠٣
- طلب محلي التهم في جناية التآجيل وامتناعه عن ابداء دفاعه وفصل المحكمة في الدعوى بالادانة دون تدب محام آخر - ١٠٤
- ( راجع أيضاً : اثبات قاعدة ٤٣٦ واستثنائ قاعدة ١٦٨ وامتناع عن تسليم طفل عسكوم بمصنعة قاضيه ١ وتصد الجرائم قاعدة ١١ وحكم قاعدة ١١٣ و ٢١٦ و ٢١٧ وغير قاعدة ١٤٤ و ١٤٥ ودفاع قواعد ١١٣ و ١١٤ و ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢٨ و ٣١ و ٥٢ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٦٧ و ١٦٨ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٧ و ٢٤٠ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٦١ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٩ و ٣٠٨ و ٣١٥ و ٣٢٠ و ٤٩ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٢ و ٦٦ )

## الفصل الثالث

## ملا يعتبر مخاللاً بقى الدفاع

- تبني المحكمة الخصوم الى مواضع الضعف في دعواهم لتسمع منهم الرد عليها - ١٠٥ و ١٠٦
- قبول المدافع عن التهم المراهضة طامساً غتاراً في اليوم التالي لتدبه - ١٠٧ و ١٠٨
- تأجيل الدعوى بعد سماع المرافعة وإحالة المحامي في الجلسة الاخيرة على ما ابداء في الجلسة السابقة - ١٠٩
- استحالة إجابة طلب التهم - ١١٠
- نظر محكمة الجنايات القضية في ذات اليوم الذي قرر فيه قاضي الاحالة إحالتها اليها دون اعتراض من المتهم على اجراءات الاحالة وعدم طلبه أجلاً للاستعداد - ١١١
- عدم رد المحكمة صراحة على مايتسك به التهم من ضم قضايا وسماح شهود تنفي بما ليس من شأنه أن يؤدي الى البراءة أو ينفي القوة التدليلية للادلة الأخرى القائمة في الدعوى - ١١٢
- عدم تبني المحكمة قبل صدور الحكم الى أن التهم وكل محامياً للدفاع عنه - ١١٣
- أخذ التهم بعسرافه دون الرد على مدافع به من بطلان التفتيش - ١١٤

## موجز القواعد (تابع) :

- استخلاص المحكمة أن المتهم اشترى الشيء المسروق الذي ادانته في إخفائه ضمن يقل عن قيمته الحقيقية ولم يتقدم المتهم بطلب تحقيق في تقدير قيمة هذا الشيء - ١١٥
- عدم تمسك المتهم بمساع أقوال باقي المتهمين المتفرعين عليه ومناقشة عليه أقوال هؤلاء المتهمين - ١١٦
- ادعاء المتهم بأن المحامي الذي ترفع عنه كان نائباً عن عليه الأصيل ولم يكن لديه الوقت الكافي للاستعداد - ١١٧
- تعديل وصف التهمة بالجلسية وترافع الدفاع على أساسه - ١١٨
- حضور حمام عن المتهم في الجلسة الأخيرة ومناقشته في موضوع الجلسة المسندة إليه - ١١٩
- عدم اتخاذ المحكمة إجراء لم يطلبه المتهم - ١٢٠ - ١٢٣
- إبداء المحامي أمام المحكمة أن حالته الصحية لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع دون أن يصر على طلب التأجيل - ١٢٤
- كلف المحامي عن المتهم عن المرافعة لا فهمه استنتاجاً من ظهور براءة موكله - ١٢٥
- تطبيق القانون الذي حل أثناء المحاكمة محل الأوامر العسكرية دون لفت نظر الدفاع - ١٢٦
- تغيير الوصف القانوني للواقعة المرفوعة بها الدعوى دون لفت نظر الدفاع - ١٢٧
- عدم إتاحة فرصة للمتهم في جلسة بالاستماع بحمام - ١٢٨
- وجود خطأ في تحصيل شطر من دفاع المتهم مادام غير منصب على دفاع جوهرى - ١٢٩
- عدم تحقيق المحكمة طلب المتهم مادامت قد انتهت في حكمها بأسباب سائفة إلى أن تحقيقه غير منتج في الدعوى - ١٣٠
- رفض طلب الدفاع بناء على أسبل تبرر رفضه - ١٣١ - ١٣٢
- الاضطراب في ذكر مراقبة الدفاع بحضور الجلسة بفرس حدوثه - ١٣٣
- دفع المتهم بطلان التفتيش وطلب البراءة وفصل المحكمة في الدفع والموضوع ماً - ١٣٤
- سكوت المتهم عن الدفاع مادامت المحكمة لم تمنعه من إبدائه - ١٣٥ و ١٣٦
- إقامة النيابة الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة - ١٣٧
- ( راجع أيضاً : اثبات قواعد ٢٣٦ و ٤٢٦ و ٤٢٨ وإجراءات قواعد ٧٢ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ١٦٨ و ١٧٠ واستئناف قواعد ١٦٥ و ٢١٢ و ٢٢٠ ودعوى مدنية قاضية ٨٠ ودفاع قواعد ٢٤ و ٢٦ و ٣٧ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٥ و ١٤٠ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٩ و ١٥٢ و ١٥٤ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٦ و ٢٠٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٤ و ٢٣٥ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٨ و ٢٨٠ و ٢٨٦ و ٣٣٣ و وصف التهمة قواعد ١٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٧ و ٣٥ و ٧٤ و ٧٦ و ٧٩ و ٨٠ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٩٠ و ١٠٤ و ١٠٦ )

## الفصل الرابع

## استجواب المتهم

- استجواب المتهم أمام المحكمة موكلول إليه شخصياً - ١٣٨
- ( ر - أيضاً : إجراءات قواعد من ٩٩ إلى ٨٤ )

## الفصل الخامس

## طلب التأجيل

- عدم التزام المحكمة إجابة المتهم إلى طلب التأجيل للاستعداد مادام قد أعلن في المبدأ القانوني - ١٣٩ - ١٤٨
- إصراف المتهم من المحكمة قبل التثبت من مصير قضيتة لا يترتب عليه التزام المحكمة بتأجيلها - ١٤٩
- قبول المحكمة مستنداً قدم بجلسية المرافعة ورفض طلب المتهم التأجيل للاطلاع عليه واعتماد المحكمة عليه في تكوين عقيدتها إخلال بحق الدفاع - ١٥٠

## موجز التواهد (تابع) :

- حق المحكمة في رفض طلب التأجيل اذا ماتين لما أن الرض منه هو تعطيل نظر الدعوى - ١٥١ - ١٥٣
- تقدير طلبات التأجيل متروك لمحكمة الموضوع - ١٥٤
- التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل للمرض العجائى الذى يمتري المصطفى الموكل - ١٥٥ و ١٥٦
- عدم جواز رجوع المحكمة عن أمرها بتأجيل نظر الدعوى من غير أن تحضر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته - ١٥٧
- اعتذار المتهم عن حضور الجلسة لا يكفي لالزام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى - ١٥٨
- عدم التزام محكمة الجلب والمخالفات بإجابة المتهم بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه - ١٥٩ و ١٦٠
- إجابة طلب محامى المتهم للتأجيل للاستناد الى اليوم التالى وترافع أحد المظنين عنه في الجلسة التالية لا يكون فيه إخلال بحق الدفاع - ١٦١
- عدم التزام المحكمة بتأجيل الدعوى لسبب دفاع للمتهم الدال - ١٦٢
- مرافعة المصطفى المتدب دون اعتراض من المتهم عقب رفض طلب التأجيل لحضور المصطفى الموكل لا إخلال فيه بحق الدفاع - ١٦٣
- مرافعة للمتهم عن نفسه دون اعتراض منه على رفض طلب التأجيل لحضور محام لا إخلال فيه بحق الدفاع - ١٦٤
- وجوب تأجيل الدعوى اذا أصر المتهم على تمكنه من الاستماتة بمحام آخر غير الذى وكله وتختلف عن الحضور - ١٦٥
- حق المحكمة في رفض طلب التأجيل لتقديم تقرير استشارى آخر وعد المتهم بتقديمه - ١٦٦
- حضور محام عن المتهم وتقديمه شهادة بمرض المتهم يوجب على المحكمة ان لم تر تأجيل الدعوى أن تقول كلمتها في المنز - ١٦٧
- رفض طلب التأجيل لمجرد تكراره دون تفسير للعذر الذى أدلى به محامى المتهم إخلال بحق الدفاع - ١٦٨ ( راجع أيضاً : اجراءات قاعدة ١٨٩ وحكم قاعدة ١٨٧ )

## الفصل السادس

## طلب التحقيق

- حق المحكمة في افعال طلب التحقيق الذى يستند اليه المتهم اذا كانت ادائته لا تتأثر به - ١٦٩ و ١٧٠
- عدم التزام المحكمة بالرد على طلب تحقيق أمر لا يتجه مباشرة الى نفي الفصل المكون للجريمة - ١٧١
- التزام المحكمة بإتمام التحقيق الذى بدأت فيه للتوصل الى الحقيقة - ١٧٢
- التزام المحكمة اذا لم تر إجابة المتهم الى طلب جوهرى من طلبات التحقيق أن تبين علّة ذلك - ١٧٣ و ١٧٤
- حق المحكمة في المطرأح طلب التحقيق لثلاث الزويز بأسباب سائمة - ١٧٥
- ( راجع أيضاً : استئناف قاعدة ٢٠٨ و ٢٠٧ وحكم قاعدة ١٥٣ )

## الفصل السابع

## طلب ندي غير

- عدم التجاه التافى الى رأى الطبيب الا اذا كان ذلك هو الوسلة الوحيدة المتبينة لفهم مايشكل عليه من الامور الفنية - ١٧٦
- حق تلزم المحكمة بإجابة المتهم الى طلب ندي غير - ١٧٧ - ١٨٤
- التزام المحكمة بالرد على طلب للمتهم بالاستابة إخلالاً ندي غير لتحقيق دفاعه من أنه كان يقود السيارة بمطه - ١٨٥ و ١٨٦

## موجز القواعد (تابع):

- التزام المحكمة بإجابة أو الرد على طلب ندمب طبيب اخصائى فى البيون تحقيقاً لدفاع المتهم من أن لدى الجنى عليه ماتع من الرؤية - ١٨٧
- عدم ابداء المحكمة رأياً فى أقوال الجير الذى نديته تحقيقاً لدفاع المتهم . قصور - ١٨٨
- اغفال المسكر جزءاً من التقرير الطبي الذى استند اليه لايؤثر فى ملامته مادام هذا الجزء غير متعارض مع ماقلته المحكمة من التقرير - ١٨٩
- التزام المحكمة بالرد على طلب المتهم ندمب الطبيب الشرعى لتحقيق دفاعه من وقوع اكراه عليه وعلى التهم الاخر الذى اعترف بارتكابهما الحادوث - ١٩٠
- سيطرة المحكمة لمتهم فى طلبه مناقشة الجير بشأن المسألة الفنية التى أثارها يحمل حكمها قاصراً اذا حكمت بالادانة دون سماعه - ١٩١ و ١٩٢
- حق المحكمة فى الاستناد الى أقوال الطبيب الشرعى بالجلسة من واقع اطلاعه على تقرير الصفة التشريحية - ١٩٣
- التزام المحكمة بالرد على طلب المتهم بالتزوير متفقة الطبيب الشرعى الذى رجح كثيراً ان الاضواء للزور كذب خطئه والترخيص له فى اعلان الجير الاستفادى الذى نفى كتابته للاضواء المزور - ١٩٤
- التزام المحكمة بجابة التهم بالتزوير تبين خير لمضادة التوقيع المنسوب اليه اذا أنكر توقيمه بعد اعترافه به - ١٩٥
- ملين التهم فى مقدرة المعنى عليه على التمييز والادراك بيد الاصابة وفصل المحكمة فى الدعوى دون الاستعانة بالطبيب الشرعى متى اعتمدت المحكمة فى ادائته على رواية منقولة عنه بسبب الاصابة اخلال بحق الدفاع - ١٩٦
- عدم التزام المحكمة بطلب استدعاء الطبيب المحلل مادامت قد وجدت فيما أدلى به الطبيب الشرعى ما أوضح لما الأمر بما اطاعت اليه - ١٩٧
- تقديم التهم تقريراً من خير بصم صحة رأى الطبيب الشرعى واستعداد الجير لمناقشة الطبيب الشرعى لايضرب طلباً بل مجرد تفويض - ١٩٨
- حق المحكمة فى اطراح طلب استدعاء الطبيب الشرعى مادامت قد بينت السبب السائق الذى من أجله رفضت هذا الطلب - ١٩٩
- عدم تمسك المتهم بندمب اخصائى لفحص قوة ابصاره فيد تنازله عن هذا الطلب - ٢٠٠
- عدم التزام المحكمة بندمب خير لم يطلبه المتهم لتحقيق دفاعه - ٢٠١ - ٢٠٣
- ادانة المتهم بعد ندمب خير لتحقيق دفاعه دون انتظار تقريره ودون الرد على دفاعه أو تفتيشه . قصور - ٢٠٤
- حق المحكمة فى تقدير قيام مسئولية المتهم دون احالة الى الطبيب الشرعى مادام المتهم لم يدفع مجنونه - ٢٠٥
- عدم اجابة التهم - بازالة حد بردم مسقى - ندمب خير لمايتها لمبداها عن ملك المدعى بالحق المدنى . قصور - ٢٠٦
- اغفال الرد على طلب المتهم اعلان طبيب ليسان ما اذا كان المعنى عليه يستطيع أن يدلى بأقوال رغم جسامته اصابته وادانة التهم على أساس تكلم المبنى عليه بعد اسابته . قصور - ٢٠٧
- عدم اجابة التهم أو بالرد على طلبه ندمب الطبيب الشرعى تحقيقاً لدفاعه بأن الجروح الموجودة به نتيجة اعتداء القاتل عليه . قصور - ٢٠٨
- ادانة التهم دون رد على دفاعه حول المسائل الفنية التى أثارها طالبا استدعاء مهندس خير لاخذ رأيه . قصور - ٢٠٩

## موجز القواعد (تابع)

- إجابة اللتم دون إجابته إلى طلب مناقشة الطبيب الشرعى في التقرير الاستشارى الذى نفي حدوث إصابة الجنى عليه على الصورة التى قال بها - قصور - ٢١٠
- عدم التزام المحكمة بمواجهة الطبيب الشرعى بالطبيب الذى قدم تقريراً استشارياً أو الاستمارة في الترجيح بينهما - ٢١١ و ٢١٢
- رفض المحكمة طلب سماع الجنى استناداً إلى أن رأيه سيكون استطلائياً . إخلال بحق الدفاع - ٢١٤
- إخراج المحكمة لتقرير الاستشارى استناداً إلى أن تقرير قسم بحوث الزيف والزور له من الحسنة ما يوجب الأخذ به إخلال بحق الدفاع - ٢١٥
- حق المحكمة في الالتفات عن طلب اللتم استدعاء مهندس فى آخر جدد أن استدعت منها فنيا كطلب اللتم وناقشته في مواجهته - ٢١٦
- رفض طلب استدعاء الطبيب الشرعى الذى لم يبد في تقريره رأيه إلى ما يبد مصابة ملابس الجنى عليه . إخلال بحق الدفاع - ٢١٧
- طلب ندب خير لتحقيق دفاع جوهرى يوجب على المحكمة عند رفضه الرد عليه بما يبرر هذا الرفض - ٢١٨
- حق المحكمة في الالتفات عن طلب اللتم ندب خير دون بيان ما يرمى إليه من ذلك - ٢١٩
- عدم التزام المحكمة ندب خير إذا رأت من الأدلة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة إلى ندبه - ٢٢٠
- ( راجع أيضاً : تقرير قاعدة ٢ وحكم قاعدة ١٥٥ وخير قواعد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ )

## الفصل الثامن

## طلب سماع الشهود

- حق المحكمة في رفض طلب التأجيل لإعلان شهود ما دامت قد ذكرت الأسباب التى بنت عليها هذا الرفض - ٢٢١
- عدم التزام المحكمة بالتأجيل لإعلان شهود نفي مادام اللتم لم يتم إعلانه قبل الجلسة طبقاً للقانون - ٢٢٢ و ٢٢٣
- عدم تمسك اللتم بسماع شهود النفي الذين أعلتهم بشرط تالزلا منه عن سماعهم - ٢٢٤
- حق المحكمة في الفصل في الدعوى بدون سماع شهود نفي اللتم وللرخص له بإعلانهم ما داموا لم يحضروا ولم يقدم اللتم ما يثبت إعلانهم - ٢٢٥
- متى تالزمت المحكمة بسماع شهود نفي اللتم - ٢٢٦ و ٢٢٧
- طلب اللتم سماع شهود غير من - حضروا مع يائه الضدى في عدم إعلانهم يوجب على المحكمة أن تقول كلمتها في صدد هذا الملء - ٢٢٨ و ٢٢٩
- عدم إجابة أو الرد على طلب اللتم مناقشة الضابط في الاعتراف الذى أنكره وأخله بهذا الاعتراف - قصور - ٢٣٠
- عدم تمسك اللتم أمام المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود الذين قررت محكمة أول درجة سماعهم ولم تسمحهم لايتم إخلالاً بحق الدفاع - ٢٣١
- عدم الرد على دفاع اللتم الذى قامت المحكمة بتحقيقه وجابت أقوال شاهده مؤيدة له - قصور - ٢٣٢
- خطأ المحكمة إذا لم تجب الدفاع إلى سماع شهود الحادث لطول الزمن - ٢٣٣
- التزام المحكمة بإجابة اللتم إلى طلب سماع شهادة الشاهد بالجلسة - ٢٣٤
- عدم التزام محكمة الجنايات بسماع شاهد لم يطلب اللتم من قاض الإحالة إعلانه ولم يتم هو بإعلانه - ٢٣٥
- تبرير للمحكمة رفض سماع شاهد نفي اللتم بأنها منقوضة بأقوال الشهود الآخرين - إخلال بحق الدفاع - ٢٣٦ و ٢٣٧
- رفض للمحكمة الاستئنافية طلب التأجيل لإعلان الشاهد بعد أن إجابته إلى طلب التأجيل لتقديم عاقلة لم يتمسكها لايتم إخلالاً بحق الدفاع - ٢٣٨
- عدم إجابة المحكمة الاستئنافية للتم إلى طلب سماع شاهد لم تسمح محكمة أول درجة واستدعت إليه في إفادته . إخلال بحق الدفاع - ٢٣٩ و ٢٤٠

- حق للمكة في الانتفاع من طلب مباح ههنا قدم يد سبب القضية الحكم - ٢٤١  
 - عدم رد الحكم الاستئنافي على طلب التهم التي قضى فيها براءته التَّحْيِيلُ لِمَا لَمْ يَلْحَقْ بِهِ قَوْلُ . إخلال بحق الدفاع - ٢٤٢  
 رفض الحكم طلب التهم منقطة الشاهد الثاني الذي عاهد الحوادث استناداً إلى وضوح الواقعة . إخلال بحق  
 الدفاع - ٢٤٣  
 - رفض الحكم الابتدائي والاستئنافي مباح شهود الإثبات الذين تمسك التهم بسماحهم . إخلال بحق الدفاع - ٢٤٤  
 - الزام المحكمة الاستئنافي ببيع الشاهد الذي تمسك التهم ببيعها وكانت محكمة أول درجة قد عولت على أقواله دون  
 أن تستمع - ٢٤٥  
 - تكذيب الحكم الشاهد الذي أصر للتهم على حضوره دون سماحه . إخلال بحق الدفاع - ٢٤٦  
 - عدم اعتراض التهم على تلاوة أقوال الشاهد الذي أصر على سماحه ومرافعته في موضوع الدعوى لا يجتبر إخلالاً  
 بحق الدفاع - ٢٤٧  
 ( راجع أيضاً : اثبات قواعده ١٣٧ و ١٨٠ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و

## الفصل التاسع

**طلبہ خیمہ اوراق**

- رفض المحكمة طلب ضم قضية وانحاز ماقبها بدلا على التهمة - إخلال بحق الدفاع - ٢٤٨  
ليس انتهم أن يكلف المحكمة الاستثنائية لأول مرة ضم قضية - ٢٤٩  
حق المحكمة في رفض طلب ضم تحقيقات غير متعلقة بالمعصومي - ٢٥٠  
عدم جواز التمسك على الحكم إذا لم يرشد للدعي بالحقوق لثانية عن الأوراق التي أجزأت المحكمة ضمها وتخلت عن الحضور في الجلسة التي صدر فيها الحكم - ٢٥١  
عدم رد الدعي على دفع التهم بإفشاء أشياء مسروقة من أنها غير متصلة عن سرقة كما هو ثابت من التحقيقات التي أممت ضمها بقصور - ٢٥٢  
عدم الحكم إذا لم تأمر المحكمة ضم قضية جناية تحقيقا لدفع التهم من أنه كان منها وقت الحادث في تلك الجناية بجهة أخرى - ٢٥٣  
عودة التهم إلى اللطاية ضم قضية بعد تساهله عن ضمها ودون أن يصر في ذلك في جلسة الراحة الأخيرة لا ياتزم المحكمة بإجابه إلى طلبه - ٢٥٤  
عدم تمسك التهم بطلب ضم قضية في الجلسات التالية يعتبر تنازلا ضميا عنه - ٢٥٥ و ٢٥٦  
عدم تمسك التهم أمام المحكمة الاستثنائية بضم التحقيق الذي طالب المحكمة الجزئية به يعتبر تنازلا ضميا عنه - ٢٥٧  
إدانة التهم دون إجابه إلى طلب ضم قضية ثابت بها ما يثبت كفضاء الحقيقة في المعصومي ودون أن ترد عليه - قصور - ٢٥٨  
عدم إجابه التهم إلى طلب ضم قضية لا يوجب الحكم بطلان ما يصر عليه في جلسة الراحة الأخيرة - ٢٥٩ و ٢٦٠  
استناد المحكمة إلى أوراق أممت بضمها دون أن تحصى التهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تمسك بجهة بمحتوياتها - إخلال بحق الدفاع - ٢٦١  
جواز اكتفاء المحكمة بالقول بأن العبارات التي عنها للدعي الذي عن عرضه التهم الشرعية وتعرفها قلنا هي من مقتضيات الدفاع دون ضم الدعوى الشرعية التي إلى يطلب للدعي الاطلاع عليها - ٢٦٢  
( راجع أيضاً : اثبات قاعدة ٢٩٨ وإستثنائي قاعدة ٢١٦ وتزوير قاعدة ٢١٧ )

## الفصل العاشر

## طلب فتح باب الراجعة

- طلب محامي التهم في يوم الجلسة المحددة للنطق بالحكم فتح باب الراجعة من جديد لينشئ له حقاً ولا يازم المحكمة لاقبوله ولا بإعلان المحامي برفضه - ٢٦٣
- عدم التزام المحكمة بإجابة الدفاع الى طلب فتح باب الراجعة مادامت اجراءات المحاكمة قد استوفيت قانوناً - ٢٦٤
- إعادة فتح باب الراجعة من شأن المحكمة وحدها عندده حسباً يترأى لها سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب مقدم إليها - ٢٦٥
- عدم التزام المحكمة بإجابة التهم الى طلب سماع الدعوى من جديد بحضور المحامي للوكل بسد ان انتهت من نظرها بحضور المحامي للتدب - ٢٦٦
- إصرار المحكمة عن طلب فتح باب الراجعة لا يثبت إخلالاً بحق الدفاع - ٢٦٧
- حق للمحكمة في رفض طلب التهم في جنة إعادة القضية للمرافعة لسباع وقام محاميه الشفوى - ٢٦٨
- عدم التزام المحكمة بإجابة التهم في مذكرته بإعادة فتح باب الراجعة لسباع مشهود به ان طلب في الجلسة الأخيرة حجز القضية للحكم وإيجابته اليه - ٢٦٩ و ٢٧٠
- (راجع أيضاً : اجراءات قاعدتان ١٧٧ و ١٧٨ واستثنائ قاعدة ١٩٥ )

## الفصل الحادي عشر

## تقديم للاكتمال

- تقديم مذكرة من أحد المحصوم بغير اطلاع خصمه عليها وقبولها - إخلال بحق الدفاع - ٢٧١ - ٢٧٢
- عدم التزام المحكمة مد الأجل المحدد لتقديم المذكرة - ٢٧٣
- إبداء مذكرة لم يطلع عليها الخصم بعد قفل باب الراجعة في قضية أخرى مؤجلة الحكم مع القضية المحصورة وعدم إشارة الحكم الى شيء ما تضمنته لا يثبت إخلالاً بحق الدفاع - ٢٧٤
- عدم التزام المحكمة بالرد على مذكرة الدفاع مادام لم يد فيها ما يتطلب ردّاً صريحاً - ٢٧٥
- تقديم مذكرة لم يملأ بعد حجز القضية للحكم ودون تصريح بتقديمها لا يبيد اطلاع المحكمة عليها - ٢٧٦
- تصريح المحكمة للمتهم بتقديم مذكرة بوجب عليه أن يدل فيها بجميع مايجب له من دفاع دون أن يتصره على الدفع الذي أبداه - ٢٧٧ - ٢٨٢
- عدم التزام المحكمة بتحقيق وجه الدفاع الذي أبداه التهم في مذكرة لم تأذن بتقديمها - ٢٨٣
- تقديم مذكرة دون ترخيص من المحكمة لا يستوجب ردّاً على ما أبدى فيها - ٢٨٤
- تقديم مذكرة بعد حجز القضية للحكم وخلوها من دليل على اطلاع المحكمة عليها - لاجدوى من انفكس بها في نفس الحكم - ٢٨٥
- خصمير التهم في تقديم مذكرة في الوعد المحدد لا يثبت إخلالاً بحق الدفاع - ٢٨٦
- لاملحة للطاعن من الدفع بأن حضر الجلسة قد خلا عما يفيد تقديمه مذكرة في الدفع الذي أبداه ما دامت المحكمة قد ترضت لهذا الدفع وودت عليه - ٢٨٧
- (راجع أيضاً : استثنائ قاعدة ١١٢ وقض قاعدتان ٣٦٤ و ٣٨١ )

## الفصل الثاني عشر

## طلب للمعاينة

- عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الدفاع الانتقال لحل الواقعة إذا رأيت أن هذا الانتقال لا ضرورة له - ٢٨٨
- عدم تعرض الحكم لطلب إجراء معاينة للتورين موضوع تهمة انشائهما بدون ترخيص قصور - ٢٨٩

## موجز القواعد (ج) :

- إداة التهم دون رد على طلبه الانتقال لحظاً في المائدة التي أجرتها النيابة أو البوليس استناداً إلى تلك المائدة .  
قصور - ٢٩٠ - ٢٩٢
- عدم رد الحكم على طلب التهم انتقال المحكمة إلى مكان الحادث للتحقق من أن قتل الجاني عليه لم يقع نتيجة خطأ منه .  
قصور - ٢٩٣ - ٢٩٩
- عدم رد الحكم على طلب التهم في تهمة البلاغ الكذب مائة منزل للدعي للذين تفتين أن الأخشاب والاحجار التي أبلغ بسرقتها موجودة به . قصور ٣٠٠
- حق المحكمة في الانفتاح عن طلب التهم الانتقال للمعينة لبيان إمكانه إلقاء العلية التي بها التهم بعيداً عن الشهود متى وجدت في روايتهم ما يقتضيه صدقهم - ٣٠١
- حق المحكمة في رفض طلب المائدة ما دامت قد أرجسته إلى اعتبارات منطقية مقبولة - ٣٠٢
- حق المحكمة في رفض طلب التهم إجراء معانة لإثبات وجود عوائق تمنع رؤية الشهود للمتهمين متى استندت في إداةه إلى أقوال الجاني عليهما من أنهما عرفا للتهم بسبب تآسكهما منه - ٣٠٣
- عدم التزام المحكمة بالعرض لطلب للمائدة الذي لا يتسك به التهم في الجلسة الأخيرة التي حصلت فيها المرافعة - ٣٠٤
- حق المحكمة في عدم إجابة التهم إلى طلب إجراء تجربة للرؤية على ضوء الصباح الذي كان يضيء مكان الحادث أكتفاء بالمعينة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات الصباح - ٣٠٥
- عدم الرد على طلب التهم الانتقال لمائدة المنزل لتبين استحالة وقوع الحادث على التحوالي قال به الشاهد . قصور - ٣٠٦
- متى يجب على المحكمة إجابة التهم إلى طلب للمائدة أو الرد عليه إذا لم يجبه إليه - ٣٠٧ - ٣١٠
- طلب للمائدة من الطالبات الهامة التي يجب على المحكمة إذا لم تر حاجة في الدعوى إلى إجابة أن تتحدث في حكمها عنه - ٣١١ - ٣١٢
- طلب للمائدة هو من طالبات التحقيق التي لا يلتزم المحكمة الاستثنائية بإجابة ما دامت لم تر محلاً لذلك - ٣١٣
- ( راجع أيضاً : إثبات قاعدتان ٩٩ و ١١٣ وإجراءات قاعدتان ١٩٤ و ١٩٥ واستئناف قاعدتان ٢٩٩ و ٣٢٣ وحكم قاعدة ١٨١ وقاض قاعدة ١٧ ) .

## الفصل الثالث عشر

## مسائل متنوعة

- تخصيص التهم في الدفاع أمام محكمة للوضوح لا يتبر سبباً للظن في الحكم أمام محكمة التقص - ٣١٤
- المحكمة رفض طلب التهم مادام الدليل الذي ركزت عقيدتها فيه لا يمكن أن ينض منه ثبوت ما طلبة التهم - ٣١٥
- التزام المحكمة بالإستماع إلى التهم ولو تناقض مع وجهة نظر محامي - ٣١٦
- وجوب إستماع المحكمة إلى مرافعة الدفاع - ٣١٧
- تدمير التهم إلى محكمة الجنايات ليحكم بطريق الجيرة لا يقال منه أن التهمة لم تبين بأنها لا يسمع استهم بالمرافعة عنها كما يجب - ٣١٨
- خطأ المحكمة في تأريخ الجلسة التي أجلت إليها الدعوى وتختلف للتهم عن الحضور بسبب ذلك لا يصح منه اعتبار تخلفه غير عذر مقبول - ٣١٩
- تقدير عذر التهم في عدم الحضور من المسائل التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع - ٣٢٠ - ٣٢١
- حضور التهم ودفاعه عن نفسه دون أن يقول إن له حائياً لا يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة - ٣٢٢
- للمحكمة ضم أي دفع مهما كان نوعه إلى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد - ٣٢٣
- مسابقة المحكمة للتهم في دفاعه للوجه إلى الأساس الذي أجريت عليه الشاهدة الأولى لا يكفي في تبرير المدول عنه أم رأيت الاختلاف بين الاضمارين واضح للمعين المجردة - ٣٢٤
- عدم تقييد الدفاع بمسلك النيابة في الجلسة ووجوب قيامه على أساس التهمة للرفوعة بها الدعوى - ٣٢٥
- وجوب إثبات الدفاع طلباته في محضر الجلسة متى تلتزم المحكمة بالرد عليها - ٣٢٦ - ٣٢٣
- عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع التهم التي أبداه أمام هيئة سابقة إذا لم يتسك به أظهاها - ٣٢٤



عالم

## مختصر المحامي

( جلد ۵ / ۲ / ۱۹۳۱ طبع رقم ۶۹۹ سنہ ۱۹۸۱ ق )

(جريدة ١٩٣٧/٣/٨ طين رقم ٨٥٧ سنة ٧ ق)

٣- إن حضور مدافع عن المتهم بجناية غير مخير إلا أمام محكمة الجنايات نفسها أما الجنايات

(جلد ۲۲/۷/۱۹۵۳ طین رقم ۸۵۸ سنه ۱۳ ق ۷)

(جدة ٩/١١/١٩٦٦ طين رقم ٢ سنة ٢ ق ٢)

● — لا نزاع في أن اللّهم حر في اختياره من إ شاء

البلد مع، وحقه في ذلك حتى أصبح خاص مقدم على حق القاضي في اختيار المدافع، فلما أثار الهمم مدافعاً للقيس القاضي أن يقات عليه في ذلك أو بين لعدائهما آخر، ولكن هذا الإبدأ لا يوافق مع ما رئيس اللجنة من حق إدارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير المحاكمة ويجب بالبداهة إقرار الرئيس في حقه وتقوية المحرمية التامة في التصرف، على شرط واحد هو ألا يترك للمدافع بالذات، فإذ انتزع اختيار الهمم من الرأى الخاص والانسحاب من اللجنة فتدببت المحكمة غيره وقام المحامي للشعوب والمدافع عن الهمم بأقل رتبة الرأى ثم فتح

كانت الجناية محالة من تلقى الاحالة إلى محكمة المانع عملاً بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . فان إجراءات المحاكمة الخاصة بالمانع هي التي يجب اتباعها ، وليس في هذه الإجراءات ما يوجب حضور مدافع عن المتهم .

( جلد ١٩٣٩/٢/٢٠ ملن رقم ٣١٠ سنة ٢٩ ق )

٩ - ليس من الإخلال بحق الدفاع أن يقتصر المصالح مراعاته على موكله المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجناية مادامت المحكمة من جانبها لم تقع منها ممانعة عن القيام بواجب المداخلة عن موكليه كليهما بل كان ذلك راجعاً إلى تصرفه هو . لأن المتهم بالجناية لا يجب أن يحضر معه محام ، وله أن يقدم هو بنفسه للمحكمة بالمطالع الذي يريده أو يرافقه بمحاميه من يديه وهو في استعمال حقه هذا ليس بحاجة إلى أي تلبية من المحكمة .

( جلد ١٩٤١/٢/٢٤ ملن رقم ٣٢٩ - ١١ ق )

١٠ - إذا اتهم شخص بالقتل واتهم آخر بأنه مع طه عليه بوقوع هذه الجناية أبان الجاني على القرار من وجه القضاء إخفاء أدلة الجريمة بأن ساعده في حمل جثة القاتل بقصد إلقائها في البحر وأصرف الجاني بأنه هو الذي قتل المنيح عليه ولكن اختفى هو والمتهم الآخر في تقرير الباحث الحقيقي على اقتراف القتل ثم عولت محكمة الجنايات فيما يتعلق بسبب القتل على ما أوضحت هذا المتهم الآخر لأن هذا الاختلاف فيما يتعلق بالباحث على ارتكاب الجريمة يصلح المتهم الآخر في الواقع شاهد إثبات عند القاتل بما يستلزم حتماً فصل دفاع كل من المتهمين عن الآخر وإقامة علم مستقل لكل منهما ، لأن اعتدال علم واحد ضمه لا يجزئ لهذا المصالح الحرية في تنفيذ ما يقرره أيهاة عند الآخر وما لا نزاع فيه أن الباحث على ارتكاب الجريمة في نظر القاضي الموضوع أولاً فضلاً عن تقدير العقوبة . وإذا فاق علم واحد لكل المتهمين في هذه الصورة يكون فيه إخلال واضح بحق الدفاع بمطال الإجراءات وموجب نقض الحكم .

( جلد ١٩٣٤/١١/٢١ ملن رقم ٥٦ سنة ٥ ق )

١١ - إنه وإن كان من الواجب تأتوا عمل المحكمة ألا تقبل أن يتولى مدافع واحد أو عدة مدافع واحدة المداخلة عن متهمين في جريمة مطروحة أمامها في حالة تناقض مصلحتهم في الدفاع تناقضاً من شأنه ألا يجهد المدافع الواحد الحرية الكاملة في تنفيذ ما

هذا الباب ثانية لطرف طراً ، وفي أثناء نظر الدعوى من بعد طلب المتهم أن يتراجع عنه عام آخر ، فرفضت المحكمة طلبه لأنها وجدت هذا الرضاً لازماً إتمام لمرقة سير القضية ، ولما لاح لها من ظروف الدعوى من أن هذا الطلب الذي رفضته لم يكن مقصوداً به أية مصلحة حقيقية للمطالع ، فانه يمكن أن تخامر المحكمة مثل هذا الاعتقاد حتى يكون لها الحرية التامة في رفض مثل ذلك الطلب من غير أن يكون لأحد مطعن عليها أو رقابة في ذلك ما دام ثابتاً أن هذا المتهم لم يتك بذلك دفاع .

( جلد ١٩٣٢/١/٣٢ ملن رقم ٥٦٠ سنة ٢٤ ق )

١٢ - الأصل أن المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه . وحقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع . فإذا اختار المتهم عمالاً ليس لقاضي أن يمين له عمالاً آخر ليتولى الدفاع عنه إلا إذا كان المصالح المختار قد بدأ منه ما يدل على أنه يعمل على تحليل سير الدعوى . وإذا كان كذلك فظاهر من الأدوار أن المتهم متى جاهد في حمل سلطة التحقيق وسلطة الحكم على سبب شهوده جالبه إلى التوبة سبب شامدين في التحقيق الابتدائي ، ثم يطلب إلى قاضي الاحالة تقرير سببها ثم يعمل كل ما يريده لإعلائها بالمشور أمام المحكمة بعد أن أسيئت إليها القضية دون أن يأمر قاضي الاحالة بإعلائها ، فهذا في ذلك الإجراءات المخصوص عليها في المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، ثم لا بد المحضر الورقة بدون إعلان بصريح ضم بيان عمل سكن الشامدين مع أن عليها مبين تلك الورقة بياناً تاماً ، ثمك هو أمام المحكمة بصيغة سبب الشامدين ، فرفضت المحكمة التأجيل بمنوالة إله غير جلد في طلبه فأنجب عماله قديس له عمالاً غيره وأجلت القضية ليوم التال ووصلت القضية ونقضت عليه بالمعقوبة فيها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع ، إذ كان عليها في هذه الحالة أن تجهي إلى طلبه . ولم يكن يسوغ لها أن تعين عمالاً آخر ليتولى دفاعه آخر .

( جلد ١٩٢٥/١/٥ ملن رقم ٣٣ سنة ٢٥ ق )

١٣ - إن القانون لا يوجب تدب مدافع من المتهم أمام محاكم الجنايات ، الذي لم يمين لنفسه مدافعا عنه ؛ إلا إذا كان منها بمسألة ، أما إذا كان منها أمامها بمسألة فلا وجوب لذلك .

( جلد ١٩٣٢/١٢/١١ ملن رقم ٥٣ سنة ٤ ق )

١٤ - إن القانون لا يجتبي حضور مدافع عن المتهم إلا أمام محكمة الجنايات في مواد الجنايات ، أما إذا

ويكره أن يردأ حرب المنيح عليه عمداً فأش على رأسه فأخذه به إصبعين تخلف عنها جاحظاً مستبشاً وبأن يكره ضرب المنيح عليه بصل على كفته فأخذه به إصبعاً فقرر لملاجه مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وتولى الدفاع عن هذين المتهمين عام واحد ، وكان بعض اليهود في البصرة قد ذكر في شهادته أن يكره اعتدى على المنيح عليه بصره على رأسه ، فإن تولى علم وحيد الدفاع عن المتهمين الاثنين في إخلال بحق زيد في الدفاع لتعارض مصلحته مع مصلحة المتهم الآخر بكره ، إذ أن أفعال أولئك اليهود في حق بكر هي بما كان ينبغي أن يكون على تقدير في الدفاع عن زيد وكان يحسن أن يتسلك بها في الجملة لمصلحة لبدء المستولية الجائفة كلها منه على أساس أن إصابات الرأس جميعها إصابات كانت من قبل بكر ، أو لتخفيف العقوبة عنه على أساس أنه لم يكن هو الذي أحسبها كلها ، أو لعدم مسئولية في الواقع إلا عن طاعة واحدة من الملاحين (جله ١٨٧/١١/١٨ طين رقم ١٨٧٢ سنة ١٦ ق)

٩٥ - إذا كانت واقعة البصرى أن رجلاً وابته إليها يضرب المنيح عليه ضرباً فئات عنه طاعة ، وكان هذين المتهمين عام واحد وكلاهما قضاة فيها ، فأعلن الحامي شهوداً في شهادته أمام المحكمة بما ينشئ التهمة عن الأب ويصرها في الإبن ، فهذا إخلال ظاهر في المصلحة بين المتهمين كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما عام ، فإذا كانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك واكتفت بالحامي الموكل وحده فهذا منها خطأ يستوجب نقض الحكم .

(جله ١٨٨/٦/١٠ طين رقم ٣٨١ سنة ١٨ ق)

٩٦ - إذا تولى عام وأحد الدفاع عن متهين في دعوى ظاهر من واقعتها ومن الأدلة المقدمة فيها أن الدفاع عن أحدهما يستلزم أن يقوم به عام لا شأن له بالدفاع عن الآخر لزمه مصلحتها ، فهذا خطأ يستوجب بطلان المحاكمة .

(جله ١٨٨/١١/١٣ طين رقم ١٨٥٩ سنة ١٨ ق)

٩٧ - متى كانت ظروف الواقعة ومراكز المتهمين من الاتهام - على ما يوضح من الحكم - لا تؤدي إلى تعارض بين مصلحة المتهمين فلا يقبل التمس على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لتولى عام واحد للدفاع عن هذين المتهمين .

(جله ١٩٠/١٧/١٧ طين رقم ٢٠٦ سنة ٢٠ ق)

٩٨ - إذا كان ثابته بمحض الجملة أن عامياً

يقره أي المتهم عند الآخر بحيث إذا أفضلت مراعاة ذلك فإنها تغل بحق الدفاع إخلالاً يطل حكمها ، إلا أنه إذا كان الثابت أن مية الدفاع ، رغم تقديمها للمحكمة على أساس المناقعة عن جميع المتهمين بغير تخصيص ، قد منعت بقض الدفاع عن المتهمين قول منها مساعدة كل منهم غير من تولى مساعدة المتهم الآخر ، وعرض كل فريق منها الأدلة القائمة على كل منهم انحصاراً بالدفاع منه بما في ذلك ما قاله غيره من المتهمين عليه ، ففي هذه الصورة تكون مظنة حرج الحامي في المناقعة عن مصلحتين متعارضتين متضتية في الواقع . وما دام كل منهم قد أخذ حقه في الدفاع وأتبع له أن يتناول بكل الحرية تنفيذ ما أسنده دليله إليه فقد انتهز كل أساس يقوم عليه القول بتصور إخلال بحق الدفاع .

(جله ١٩٣/٧/١٧ طين رقم ٣٣٣ سنة ٩ ق)

٩٢ - إذا كانت البصرى العمومية قد وقعت على المتهم (الطاعن) وأثر بشمة إحداه جرح فئات منه طاعة برأس المنيح عليه ، وكان المنيح عليه قد أصر في أقواله على أن الآخر - لا الطاعن - هو الذي أحسب به الجرح ، وعلى أن الشهود الذين شهدوا بأنه لم يكن بمكان الحادث إنما فصلوا إلى الملاح من الضابط لكونه مليشاً في حين أن الطاعن مشير إلى ولا يملك شيئاً ، فإن مضطه هذين المتهمين في الدفاع تكون متعارضة ، لأن صحة دفاع أحدهما يلزم منها عدم صحة دفاع الآخر ، وكان من الواجب إذن أن يتولى الدفاع عن كل منهما عام عام به . فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بمناقعة واحد منها فإنها تكون قد أغفلت خطأ يوجب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

(جله ١٩٥/٩/١٥ طين رقم ٢٢٩ سنة ١٥ ق)

٩٣ - إذا كانت المحكمة قد اعتملت في إدانة متهين على قول لأحدهما لم يسل به الآخر ، ولكن هذان المتهمان قول الدفاع عنها عام واحد ، فإن حكمها يكون صحيحاً . إذ أن تولى عام واحد للدفاع عن هذين المتهمين فيه إخلال بحق الدفاع لتعارض مصلحتها . ونقض الحكم لهذا السبب يقتضي نقضه بالتبعية إلى كل الطاعنين لوردة الواقعة المتهمين فيها بما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إبانة نظر البصرى بالنسبة إلى جميع المتهمين بارتكاب واقعتها .

(جله ١٩٢/٧/١٨ طين رقم ٣٢٨ سنة ١٦ ق)

٩٤ - إذا كانت البصرى قد وقعت على زيد

جميعاً بجرمته كان له أن يني دفاعه على طلب الزاغة فقط دون أن ينسب إليه أى قصور في ذلك .

( جلة ١٩٣٥/٤/١ ملن رقم ٨٧٠ سنة ٥ ق )

٢٣ - إذا اكتفى الحامي بأن انضم إليه زميله ظناً منه أن المحكمة اقتضت برأه موكليهما ثم حكمت المحكمة على الموكل بالقوة فليس لهذا الحامي أن يتضرر فيها بعد من عدم استبقاء الدفاع عن المتهم .

( جلة ١٩٣٥/٤/١ ملن رقم ٨٧٢ سنة ٥ ق )

٢٤ - ليس من المهم قانوناً أن يحضر عام عن المتهم بمسئله بل يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه . فإذا حضر عام عن متهم بمسئله ثم انصرف قبل نظر الدعوى بناء على أن المحكمة أقرته بأن ليسا قضية كبيرة قد تستغرق الجلسة كلها ثم نظرت المحكمة القضية ولم ينبتها للمتهم بل أن له عامياً ولم يطلب تأجيل لمضور عاميه بل تراجع هو بنفسه فليس ذلك إخلال بحق الدفاع . ولا يجوز لهذا المتهم أن يتضرر لدى محكمة التفتش من عدم تأجيل محكمة الموضوع الدعوى من تلقاء نفسها فإنه هو اللزم بالحرس على مصلحته وما دام هو لم ينه المحكمة إلى تمسكه بمضور عاميه عنه فعليه أن يتحمل وزر قضيته .

( جلة ١٩٣٧/١٠/٦ ملن رقم ٢٠٦١ سنة ٦ ق )

٢٥ - إن القانون لا يستلزم حضور عام مع المتهم في مواد الجلس . والمادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات التي كانت تنص على أنه يجب أن يكون للمتهم من يساعده في المرافعة عنه فضلاً عن أنها كانت واردة في الباب الثالث من ذلك القانون الخاص بمحاكم الجنايات فإنها قد أُنشئت بالمادة ٥٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

( جلة ١٩٥٠/١/٢٠ ملن رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق )

٢٦ - إن حضور عام عن المتهم بمسئله ليس ما يوجب القانون ، بل يكفي أن يدافع المتهم فيها بنفسه عن نفسه وإنه فلا تكن التأييد بمسئله الجلس أن المتهم كان حاضراً بنفسه ولم يشر إلى أنه له عامياً أو يطلب شيئاً في هذا الشأن فإن نفيه على المحكمة أنها أعطت بحقه في الدفاع بقوة إنها لم تستجب إلى ما طلبه من تأجيل نظر القضية حتى يحضر عاميه ، ذلك لا يكون له أساس .

( جلة ١٩٥٠/٥/١ ملن رقم ٤٠٣ سنة ٢٠ ق )

٢٧ - إن قانون تشكيل محاكم الجنايات يوجب أن يحضر مع المتهم بمسئله أمام محكمة الجنايات عام يترى الدفاع عنه ، وأن يكون هذا الحامي من القبولين للرأفة

واحداً حضر عن صاحب التهم ومتهم آخر معه ولكن كان الظاهر من هذا الحاضر أيضاً أن هذا الحامي قصر دفاعه على صاحب التهم دون المتهم الآخر ، فذلك يتفق معه قيام التضامن بين مصلحتيهما .

( جلة ١٩٥٠/٤/٢ ملن رقم ٧٨٢ سنة ٢٠ ق )

٢٩ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم وعمل والده بأن الوالد شرح في قتل الجنى عليه عمداً واشترك مع ممة بطريق المساعدة بأن أصلاه السكين التي ارتكب بها الحادث ، ثم حضر الدفاع عنهما عام واحد وبالجلسة اعترف المتهم أمام المحكمة بأنه هو المرتكب الحادث وأن والده لم يكن موجوداً عما متعناه أن الحكم برأه أحدهما يؤدي إلى اذاعة الآخر - فإن مصلحتيهما تكون متعارضة ، ويكون من اللزم أن يتولى الدفاع عن كل منهما عام غير المدافع عن الآخر لكي تكون له الحرية في الدفاع أما وجود عام واحد عنهما فإخلال بحق الدفاع يستوجب قضي الحكم .

( جلة ١٩٥٧/١٠/٢٨ ملن رقم ٨٢٢ سنة ٢٢ ق )

٣٠ - إن التضامن بين مصلحة متهمين يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر لأن قيام عام واحد بالدفاع عنهما لا يوجب له الحرية الكاملة في تحديد ما يقرر أحدهما ضد الآخر ويترتب عليه الإخلال بحق الدفاع عما يجب الحكم ويطلب .

( جلة ١٩٥٤/١٢/٦ ملن رقم ١٦٦١ سنة ٢٤ ق )

٣١ - إذا كان بين من الحكم أن أحد المتهمين انصرف عن الآخر وأن المحكمة اتخذته باعتزافه في حق نفسه ، ولم تأخذ باعتزافه بالسبب للمتهم الآخر فإن مصلته كل منهما تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ومتضمنة هذا أن يتولى الدفاع عن كل عام عامين توافر له حرية الدفاع في نطاق مصلته الخاصة دون غيره .

( جلة ١٩٥٥/١٢/١ ملن رقم ٢٤٢٠ سنة ٢٤ ق )

٣٢ - إن ما قرره المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات والمادة ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من ضرورة وجود من يساعد المتهم بمسئله في المرافعة عنه هو حق أصيل جوهري يترتب على إغفاله إعلان جميع الإجراءات والمدافع الذي يتنب لهذا الغرض يجب أن يكون دفاعه حقيقياً لا شكلياً . ولكن لا يصح مع ذلك أن يطلب من المدافع اتخاذ خطة معينة في الدفاع بل إن له أن يترتب دفاعه طبقاً لما يراه هو في مصلحة المتهم ، فلذا وجد أن المتهم مستوفى باعتزافه

لم بكل ما جرى في الدعوى من تحقيق ، فلا يصح الاحتجاج على الحكم بدعوى أنه كان للتميم غام آخر ليماونه في دفاعه ما دام لم يصدر من المحكمة ما من شأنه أن يحل بين المحامي وبين الحضور مع موكله بالجلسة التي حدثت لنظر الدعوى .

( جلسة ١١٣٨/١١/٢١ ملن رقم ٢٣٣ سنة ١٩٣٤ ق )

٣١ - إن الفرض من إيجاب حضور مدافع عن كل متهم بمثابة لا يمكن أن يقتضي فعل الوجه الأكل إلا إذا كان المدافع متنبها إجراءات المحاكمة بالجلسة من أوها إلى آخرها ، مما يجب منه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة إما بنفسه وإما بواسطة زميل له يختاره هو من هيئة الدفاع . فإذا كان المحامي المنتدب عن التميم لم يحضر سماع الشهود بالجلسة بل كان عمله مقصوراً على إبداء أوجه المدافعة بعد أن كان الشهود قد سمعوا في حضرة علم آخرهمو المحامي الأصلي ولم يبد سماعهم في حضرة . فإن الحكم الصادر عن التميم يكون مقاماً على إجراءات منطوية على الانحلال بحق الدفاع .

( جلسة ١٩٤٧/٥/٢١ ملن رقم ٩٧٤ سنة ١٩٤٦ ق )

٣٢ - مادامت سلطة الدفاع متروكة لراي المحامي وتقديره وحده ، فلا يجوز المحكمة أن تستند إلى شيء من أوامره في إدانة التميم .

( جلسة ١٣٣٩/١/٢٣ ملن رقم ١١٢ سنة ١٩٣٨ ق )

٣٣ - إذا أدانت المحكمة التميم ( وهو عام ) في جريمة تبيد مبلغ ادعى المجني عليه أنه سله إليه على ذمة دفعه وسما لاستئناف حكم قائم إله صدر منه إقرار بتسليم هذا المبلغ ثم حدثت بعد أن تبين صدم صدق ما ادعاه من أنه ووده لتسلم الكتاب ، وذلك دون أن يكون في الدعوى من إقرار سوى ما قاله المحامي الحاضر معه من د أنه منسوب للتميم . أنه لم يرفع الاستئناف في حين أنه وقعه ، فإن الحكم يكون قد استند إلى دليل وهمي لا وجود له . إذ فضل أن هذا القول من جانب عاى التميم لا يتضمن الإقرار بتسليم المبلغ للمدعى اختلاسه فإنه لا يصح أن يؤخذ به التميم شخصياً .

( جلسة ١٩٤٤/١٢/٢٥ ملن رقم ٤٢ سنة ١٩٤٤ ق )

٣٤ - لأن وجود عام بجانب التميم في المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضي أن يلتزم المحامي خلفه الدفاع التي رسمها التميم لنفسه بل للمحامي أن يربط الدفاع كما يراه هو في مصلحة التميم . فإذا رأى ثبوت التهمة على التميم من اعترافه بما أوجب قيام أدلة أخرى

أمام المحاكم الابتدائية أو الاستئناف فلذا منصرم التميم عام مقرر أمام المحاكم الجزئية ، دون غيرها ، فيكون هذا التميم قد تحرك بدون أن يدافع عن نفسه دفاعاً مستوفياً . وهذا إخلال يستوجب بطلان الإجراءات وبإبطال بطلان الحكم المترتب عليها .

( جلسة ١٩٣٧/١١/٢ ملن رقم ١٧٣٣ سنة ١٩٣٦ ق )

٣٨ - إن قانون تشكيل عاكم الجنائيات يوجب أن يحضر مع التميم بمثابة أمام محكمة الجنائيات عام يتولى الدفاع عنه ، وأن يكون هذا المحامي من القبولين للرافعة أمام المحاكم الابتدائية . وإن فلذا كان المحامي الذي ندبه المحكمة غير مقبول للرافعة أمام هذه المحاكم فإن ذلك يكون في إخلال بحق التميم في الدفاع يستوجب بطلان الإجراءات . بطلان الحكم المترتب عليها تبعاً وتقتض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا التميم الطاعن يقتضى تقتضيه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين الذين أدنوا بالاشتراك معه نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير العدالة ، الأمر الذي يبين معه أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى المتهمين فيها جيماً .

( جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٠ ملن رقم ١٠١ سنة ١٩٤٠ ق )

٣٩ - إن واجب المحامي يقتضى عليه بالاستمرار في الترفق إلى جانب موكله حتى انتهاء المحاكمة ، فلذا تفي المحامي باختباره ، لأي سبب كان ، عن الحضور مع التميم ، للمحكمة قانوناً أن تسهر في نظر الدعوى في ضيابه .

فلذا كانت محكمة الجنائيات قد سمحت التفتية في جلسة جلسات ، وبعد أن ترفع عاى التميم قررت المحكمة استمرار المرافعة إلى وقت آخر لم يحضر المحامي فاستمرت المحاكمة في سماع الدفاع عن باقي المتهمين الذين تختلف مصالحهم عن مصلحة التميم ، وقدم أحد المعامين المتهمين بوجه في غير مصلحة أياً ، ثم حضر المحامي وترافع فيها وجه باقي المتهمين إلى موكله ، ثم استمرت المحاكمة في نظر التفتية بعد ذلك في غيبة المحامي ، فيكون حكمها صحيحاً ، ولا بطلان في إجراءاتها .

( جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٧ ملن رقم ٢١٧ سنة ١٩٣٦ ق )

٤٠ - إن ما أراده القانون بالنص على أن كل متهم بمثابة يجب أن يكون له من يدافع عنه يحقق بمحضو علم - موكله أو أئندبا - بجانب التميم أئندبا للمحاكمة بعد إجراءاتها ويسلوا التميم بكل ما يرى إمكان تقديمه من وجهه الدفاع . وإذا ما تمت المحاكمة في هذه الصورة ، وكان قد تمكن الدفاع عن أن

٣٩ — إذا كانت القضية قد أجلت ثلاث مرات بتأجيل طلب الدفاع من المتهم وفي الجلسة الأخيرة طلب أحد المحامين الحاضرين معه نظر الدعوى، وترافع هو ومطام آخر نيابة عن زميله الذي لم يحضر ولم يبد من المتهم ولا من المحامين الذين حاضروا عنه ما يفيد أن هناك ضرورة لباح المحامي الذي لم يحضر، فلا يجوز للمتهم أن ينفي على المحكمة أنها فوتت عليه حقه في أن يقوم بالدفاع عنه من اختاره ووفق به من المحامين.

(جلسة ١٩٤٥/٥/١٤ طين رقم ١٠٣٠ سنة ١٩٤٥ ق)

٤٠ — إن قانون الإجراءات الجنائية إذا أوجب في المادة ٢٧٤ إعلان التهم بالمحضر قبل الجلسة بآلية أيام على الأقل قد حسم بذلك اللمة الكافية للمتهم للاستعداد وليترك للمحامي الذي يرى توكيله، فإن لم يفعل للمحكمة أن تكتفي بالسماحي ضمن معرفة غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة. فإذا كان الثابت أن الطاعن قد استوفى دفاعه بمعرفة محام غير المحامي الذي أشار إليه في طعنه والذي طلب التأجيل للاستعداد لأنه وكل حديثاً، فإنه لا يكون لهذا الطاعن أن ينفي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع.

(جلسة ١٩٥٣/٤/٢٦ طين رقم ٢٦٦ سنة ١٩٥٣ ق)

٤١ — ما دام المحامي الذي تدعى المحكمة قد أدل بأوجه المدافعة التي عنت له دون أن يبدى في الجلسة أنه لم يكن مستعداً للرافعة أو أنه لم يكمل استعداده وما دام الاستعداد موكولاً للمة السماحي ومبلغ قدره لواجبه حسب ما تقتضيه أصول مهنة وتقاليدنا، فلا محل للنفي على المحكمة بأنها أخلت بحق المتهم في الدفاع.

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٧ طين رقم ١٤٠٥ سنة ١٩٤٥ ق)

٤٢ — إن استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكول إلى تقديره على حسب ما يميل عليه ضميره وتقاليد المهنة التي يلتزم إليها. فإذا كان الثابت بمحاضر الجلسات أن المحامي المنتخب للدفاع عن المتهم لم يحضر الجلسة، فتدبت المحكمة علماً آخر حضر جميع إجراءات المحاكمة، ولم يبد منه اعتراض على سماح الشهود في يوم تدبى الأمر الذي يفيد بذلك أنه حين سمع الشهود وترافع في الدعوى كان واقفاً على جميع ظروفها، فليس في ذلك إخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة. ولا يصح أن ينفي عليها أنها تدبت علماً آخر قبل الحل المحامي المنتخب وصحمت على القور أقوال

كان له أن ينفي دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة إليه مكتنياً ببيان أوجه الزأه التي يطلبها له.

(جلسة ١٩٣٩/١/٢٣ طين رقم ١١٦ سنة ١٩٣٩ ق)

٣٥ — إنه وإن كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية عام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم الدفاع خطاً معينة، لأنه لم ينص أن يجب على المحامي أن يملك في كل ظرف خطة مرسومة، بل ترك له — أحياناً — عمل شرف مهنة وأطمئناناً إلى نبل أغراضها — أمر الدفاع بصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما يندفع به في القانون، وما دام الأمر كذلك فإنه متى حضر من المتهم محام، وأدل بما دأه من وجوه الدفاع، فإن ذلك يكفي لتحقيق غرض الشارع بصرف النظر عما تضمنه هذا الدفاع.

(جلسة ١٩٤٠/٤/٢٢ طين رقم ٨٧٣ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٦ — إن المحامي الذي يترك إليه الدفاع عن متهم ليس ملزماً قانوناً بأن يملك في القيام بهذه المهمة إلا الخطة التي يرى هو مقتضى شرف مهنة المحاماة وتقاليدنا أن لا يتأخى ما يصدق مصلحة من وكل إليه الدفاع عنه. وإذا فلا حرج عليه — متى كان مقتضياً من الأدلة القسمة في الدعوى بآثار التهمة على موكله — في أن يطلب أخذه بالرافعة إذا ما رأى في الظروف ما يبرر عليه، أو أن يكتفي بتفويض الأمر إلى ما تراه المحكمة في شأنه دون أن يفيد في ذلك بمالك المتهم أو أقواله في التفتيشات أو بالجلسة.

(جلسة ١٩٤٧/١/١٩ طين رقم ١٣٩٩ سنة ١٩٤٧ ق)

٣٧ — إن استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكول إلى تقديره هو على حسب ما يميل عليه ضميره واجتهاده. فإذا ما أبدى المحامي استعداده للقيام بما تدبى له وأدل بأوجه الدفاع التي رأى الإدلاء بها فلا يكون ثمة إخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع.

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٧ طين رقم ١١٠٠ سنة ١٩٤٠ ق)

٣٨ — ما دام الثابت أن المتهم بالجناية قد حضر عنه محام وشهد لإجراءات محاكمته وتولى الدفاع عنه من غير أن يبدى من المتهم أى اعتراض، فإنه يتولى أن يكون المحامي قد حضر نيابة عن توكيل من المتهم أو نيابة عن المحامي الموكل أو منتدباً من المحكمة أو من تلقاء نفسه، إذ الذي يهم هو أن يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذي يتطلبه القانون.

(جلسة ١٩٣٩/١١/١٦ طين رقم ١٦٨٠ سنة ١٩٣٩ ق)

دفاعه ، ولم يدع أن أحداً منه من إيداع دفاعه ، فلا يكون ثمة من وجه لما يدعيه من الإخلال بحقه في الدفاع .

( جلسة ١٩٤٧/٥/٢١ من رقم ٩٨٦ سنة ١٦ ق )

٤٨ - لا يشترط حضور محام مع المتهم في جلسة إذ يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن حامي عن إذا لم يوافق على دفاعه ، وإن حضر محام عن متهمين في جلسة تنازع مصلحتها لا يصح أن يربط عليه القول بخلاف إخلال بحق الدفاع مادام لكل منهم أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرصاً على مصلحته . مع أنه إذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم تخرج إلا بالنسبة إلى أحد ذيك المتهمين فلا يقبل منه أن يشير أمام محكمة التفتيش دعوى الإخلال بحقه في الدفاع إذ للمحامي عنه كائن حراً طليقاً أن يترافع عنه بما يشاء .

( جلسة ١٩٥٠/١٠/٢٠ من رقم ٥٦٦ سنة ٢٠ ق )

٤٩ - إن تولي محام واحد الدفاع عن متهمين في جلسة حتى عند اختلاف المصلحة لا يتنازل بحق الدفاع ، إذ الاستماع بمحامي أمام محكمة الجلس لايت لازمته حكم القانون ، فضلاً عن أن المتهم مادام حاضراً بنفسه فقد كفى في مقعده أن يبدى هو دفاعه وهو لم يدع أن أحداً منه من إيداع دفاعه أو استكثاله .

( جلسة ١٩٥١/١/٨ من رقم ١٧٣٢ سنة ٢٠ ق )

٥٠ - مادام المحامي الذي حضر عن المتهمين في الإحالة قد أعلن استعداده للدفاع ولم يطلب إزماله للاستعداد ، ومادامت مصلحة المتهمين الذين قد يشه المحكمة الدفاع عنهم غير متنازعة - على ما هو مستفاد من الأوراق - وما دام للمفروض في المحامي أنه يدعى أوجه دفاعه عن المتهم بحسب ما يرتضيه ضميره وما تنليه عليه التقاليد البلية للهيئة التي ينتمي إليها ، بما لا يصح منه مخالفتها فيما قاله وما لم يقبله في مصلحة الدفاع ، فلا يصح أن ينفي على المحكمة أنها قد تمت هذا الحامي لمصلحة وجوده بالجلسة ولم تمنحه أجلاً يحضر فيه دفاعه في الدعوى على الوجه الآكل .

( جلسة ١٩٥٨/١/٩ من رقم ٣٢١٢ سنة ١٧ ق )

٥١ - للمحامي في النيابة - موكل كل أو متدباً - إذا لم يستطع الحضور أن ينيب عنه غيره من زملائه ، كما أن البعدي أن يقوم بالدفاع بالطريقة التي يراها على مقتضى ما يستتبعه هو من التفتيشات وما توجبه التقاليد التنبية لهيئته . ومع كل الأمر كذلك فإنه إذا كان المتهم لم يتمسك بضرورة حضور المحامي

الضد قد فرت على المتهم التمتع بكامل حقه في الدفاع بمقتضى إذن محام أولئك الضد كائن في ظرف لم يكن المحامي فيه ملأً بدقائق الدعوى ومستعداً لمناقشتهم .

( جلسة ١٩٤٧/١/٢١ من رقم ٤١٥ سنة ١٦ ق )

٥٢ - رئيس محكمة الجنايات أن يبين محامياً لكل منهم بجناح يحضر أمام المحكمة في اليوم المعين لتناول دعواه ولا يكون معه ، لأي سبب من الأسباب ، عام يتولى الدفاع عنه بالجلسة كما هو مقتضى القانون ، ومادام المحامي الذي تدبه رئيس المحكمة للدفاع عن المتهم قد أطلع على أوراق الدعوى وحضر سمعها بالجلسة ثم أدلى بآرائه بأوجه الدفاع التي رأى الأدلاء بها ، دون أن يدعو منه ما يشاء في الظروف التي تدب فيها لم يتم أخلاجه أو يكل استعداده ، فلا يكون حق عمل للعلن على المحاكم التي يصدر على المتهم بحسب أن الفرصة التي أعطيت المحامي المناهضة للاستعداد كانت قصيرة وأن دفاعه لذلك كان سوريًا وشكلياً لاحقياً جدياً .

( جلسة ١٩٤٧/١/٢٠ من رقم ٢٨٣٨ سنة ١٦ ق )

٥٣ - إذا كان المدافع عن المتهم قد اقتصر على القول بأن ملف الدعوى لم يسه وترافع لملف الدعوى من غير تحفظ ما فلا يكون له أن ينفي على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع ، إذ أن عيادته فضلاً عن كونها غير صريحة في طلب التأجيل فإنه ترافع دون أن يعقب عليها بشئ .

( جلسة ١٩٥٠/١/١٧ من رقم ٥٨٤ سنة ٢٠ ق )

٥٤ - إن استعداد المحامي موكل بتقديره إليه حسب ما عليه ضميره وتقاليده مهتة .

( جلسة ١٩٥٥/١/١٧ من رقم ٨٣٢ سنة ٢٥ ق )

٥٥ - إن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسب ما يرضى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهتة .

( جلسة ١٩٥٥/٥/٢٠ من رقم ١٧٦١ سنة ٢٥ ق )

٥٦ - إن تولي محام واحد الدفاع عن متهمين بجنحة ، حتى عند اختلاف مصلحة أحدهما من مصلحة الآخر ، ذلك لا يبرح التي على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع ، فإن حضور الحامين للدفاع عن المتهمين من مواد الجلس والمخالفات ليس لازماً بمقتضى القانون ، بل الواجب أن يحضر المتهم أمام المحكمة مستعداً للرافعة من نفسه بقبضه أو من يختره من الحامين ، ومادام المتهم كائن في مقعده أن يبدى هو

منها لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام التهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .  
(جلسة ١٩٥٥/٥/١٠ طين رقم ١٢٦ سنة ٢٥ ق)

٥٦ — إذا كان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة فإن ذلك يعمل مصلحة كل منهما غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضى أحد إثبات الدفاع عن كل منهما عام خاص .  
(جلسة ١٩٥٥/٧/٧ طين رقم ٤٤ سنة ٢٥ ق)

### الفصل الثاني

ما يعتبر إخلالا بحق الدفاع

٥٧ — عدم الرد على الدفاع في مناسبه المختلفة لا يمكن قطعا اعتباره إخلالا بحق الدفاع ، إذ الإخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من إبداء أحواله بكامل الحرية ، أو إعمال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق أو في الدفوع الفرعية التي يقدمها ، أو في دفاع صريح خاص بملفات أو في الأعداء المصلحة أو المانة من العقاب ، أما أن يبدى التهم دفعا ماليا متصفا على حق ما أسند إليه من الأفعال ومستتبعا بما تم في القضية من التحقيق فلا تفره المحكمة عليه ولا تأخذ به فليس فيه أدنى إخلال بحق الدفاع .  
(جلسة ١٩٣٧/١١/٤ طين رقم ١٠ سنة ٢٤ ق)

٥٨ — إذا طعن التهم بالتبذير لدى المحكمة بأنه لم يوقع بصفة إصمحه على محضر الجهر المقول بحصوله وإنه كان غائبا عن البلد وقت توقيع المحضر ، ولأن البصمة المنسوبة إليه بدليل محضر الجهر ليست بصمته ، فيجب تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه ردأ يبين وجهة نظر المحكمة في عدم الأخذ به . أما إعماله كية لفعل يحق الدفاع إخلالا بطل المحكم . والسبيل الوسيطة المشيئة لتحقيق هذا التوقيع عند انكاره هي رأى دوى القن بطل تحقيق الشخصية وهي سبيل ميسورة لاصح الدلول منها إلى أية سبيل أخرى .  
(جلسة ١٩٣٣/١/٣ طين رقم ٩٥ سنة ٢٥ ق)

٥٩ — إذا دفع المحارس المتهم باختلاس صبرو بأن متاجر الألبان التي تقوم عليها الزراعة المحجوزة هو التي حصصا وقتل المحصول على غير إرادته ورضاه وأنه شك هذا الأمر للبريس ، وطلب إليه أن يسلمه المحصول ليتمكن من تقديمه إلى الصراف في اليوم

للمرشد عند صباح التهود في الجلسة التالية ولم يتناول عام بالجلسة الأولى بحضور المحامي الذي أتاه .  
(جلسة ١٩٤٧/٥/٢٣ طين رقم ٣٣٣ سنة ١٩ ق)

٥٢ — إذا كانت محكمة الجنابات يبد أن تمت تحقيق الدعوى واشتمت إلى دفاع المتهمين أضافتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور محامي المتهمين الذين حضرا التحقيق الأول من مبدئه وترافعا في الدعوى على أساسياتها تكون قد أدخلت بحق المتهمين في الدفاع . إذ القانون يوجب أن يكون التهم بجناية عام يثول الدفاع عنه ، وهذا الدفاع الذي أوجبه القانون يجب أن يكون دفعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان الدفاع ملما بما تبره المحكمة من تحقيق من يبد الشك في لهايتها . وإن كان ما كان للمحكمة أن تكتفي عند إعادة تحقيق الدعوى بحضور عام ثبت في محضر الجلسة أنه حضر من المحامين الأصليين دون أن تبين ما إذا كان هذان المحاميان قد أخطرا ولا كية لياحه وهما وهل كان ذلك بناء على تكليف منهما أو من المتهمين أو كان من قبيل التطوع ، وهل أطلع هذا المحامي على ما تم في الدعوى من تحقيق سابق في حضور المحامين الأصليين أم لم يطلع ، وذلك يسبب حكما لإخلاله بحق المتهمين في الدفاع .  
(جلسة ١٩٤٧/٤/٢٣ طين رقم ٣٣٣ سنة ٢٤ ق)

٥٣ — إذا كان المحامي الذي تدبه محكمة الجنابات لدفاع عن المتهم بجناية لم يتحقق إجراءات المحاكمة ولم يحضر صباح التهود إذ كان تدبه بذلك ، فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة ، ذلك بأن القرض من إعجاب القانون حضور مدافع عن كل منهم بجناية لا يتحقق إلا إذا كان هذا المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من أولها إلى آخرها ما يلزم منه أن يكون قد سمع التهود قبل المرافعة إما بنفسه أو بواسطة مثل له يختاره عن من هيئة الدفاع .  
(جلسة ١٩٣٧/٧/٤ طين رقم ١٢٧ سنة ٢٢ ق)

٥٤ — لا يلزم في القانون أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنابات أكثر من عام واحد .  
(جلسة ١٩٥٥/٤/١٢ طين رقم ٨٣ سنة ٢٥ ق)

٥٥ — من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه عام آخر أدى سبب تقيده ، وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر ظل تستجب له المحكمة ومضت في نظر الدعوى وسمعت مرافة عام آخر كانت قد تدبه في اليوم السابق للمرافعة في الدعوى ، فإن ذلك



المحدد للقيم ، فلم يجب إلى عليه ، ولم تستمع المحكمة إلى هذا الدفاع ولم تحققه ، بل اعتبرت الحارس عذبا لأن الحصول لم يؤخذ منه كرها أو غلبة ، فذلك إخلال بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم . وكان الواجب على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع ، ولذا صح لديها الترفع عن الحارس مسئولية الجنائية لعدم توافر عناصر جريمة الاختلاس ، شأن هذه الحالة شأن سائق أخذ المجهز كرها أو غلبة من الحارس .

( جلسة ١٩٢٨/٣/٧ طن رقم ١٧٢ سنة ٨ ق )

٩٥ - إذا كانت أدلة الإدانة في ذكرتها المحكمة في حكمها تعيد أن المتهم لم يوقع قبل الضرب على الجاني عليه إلا بعد أن بدأ ملأ بالضرب ، فإن عدم تحدث المحكمة - ولو من نقاء قسبا - من حالة الدفاع الفرعي التي ترشح لها وادعاء الدعوى بما يثبتها أو نفيها يكون قصورا مبيحا للحكم . ولا ينبغي من ذلك قولها بأنه لا عمل لهذا الجهد لأن المتهم ينكر التهمة ، أو أن هذه الحالة متفنية لأن المتهم أصيب في الجوارح بنفسه فيه . ذلك لأن المحكمة وهي المطلوب منها أن تفصل في دعوى جنائية لا يمكن في القانون أن تكون مقيدة بسلك المتهم في دفاعه وأضراره بالتهمة وإنكره إياها ، ولأن الجوارح ليس من شأنه أن يحمل كل من انشكرا فيه مستوجب العقاب بلا قيد ولا شرط ، إذ ليس من شك في أن الجوارح يبدأ باعتداء مجرل المعتدى عليه حتى الدفاع الشرعي من اعتقد أن المعتدى سوف لا يكف عن اقتحامه في الاعتداء ، ومضى الزم موافق دفاعه المأمور المرسوم له في القانون .

( جلسة ١٩٢٨/١٢/١٢ طن رقم ٣٧٢ سنة ١٢ ق )

٩٦ - إذا كان الدفاع عن المتهم بالترويع في قتل قد تمسك بأنه بسبب السكر لم يكن مسئوليا عما صدر منه ، فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع مكتفية في تقديره بقولها إنها لا تقول عليه ، فهذا يحمل حكمها قاصرا ، إذ كان ينبغي عليها أن تنقص هذا الدفاع وتبين الأسباب التي تستند إليها في عدم الأخذ به لأنه دفاع عام من شأنه لو صح أن يرفع عن المتهم المسئولية الجنائية .

( جلسة ١٩٢٨/١٢/٣١ طن رقم ١٣٠ سنة ١٦ ق )

٩٧ - إنه وإن كانت المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات قد جلت بنص عام يعاقب بقوة الجنائية على الاشتغال بالتعامل بالمسكوكات المزورة أو تزويرها مع العلم بتزويرها فإن المادة ٢٠٢ قد نصت على عقوبة

عقوبة لمن يتعامل بالمسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها إذا كان قد أخذها وهو يحمل سبورا . ولهذا فإنه يجب سلامة الحكم الذي صدر بالإدانة على أساس الجنائية تطبيقا للمادة ٢٠٢ أن يتضمن أن المتهم لم يكن قد أخذ المسكوكات التي تعامل بها وهو يحمل تزويرها . وإن كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة تزوير المسكوكات المزورة مع علمه بتزويرها وعاقبه بقوة الجنائية مع تمسك المتهم بأنه كان وقت أخذها يحمل أنها مزورة ودون أن يتعرض لثنى هذا الجهل فإنه يكون قد جاد قاصر اليان متينا قسنة .

( جلسة ١٩٢٨/١٢/٣ طن رقم ٨٣٢ سنة ١٦ ق )

٩٨ - إذا أذانت المحكمة الابتدائية المتهم في جريمة يمد بها مشفوشا بأدعاء مواد لدعوة غريبة إليه بنسبة ٢٥ ٪ مع علمه بذلك ، ثم سمع تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن غش الثمن لم يقع منه بل وقع بينه علمه من الطمان في أثناء عملية الطمن وأنه لم يكن في مقدوره كشف هذا الغش عند رد الثمن إليه بعد طمعه ، فإنها أيدت الحكم الابتدائي دون أن تنفي بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المقدمة في الدعوى ، لحكمها بذلك قاصرا قصورا يبيح بما يوجب قسنة .

( جلسة ١٩٢٧/٢/١٠ طن رقم ٧٥٧ سنة ١٧ ق )

٩٩ - إذا كانت محكمة أول درجة قد أذانت المتهم في جريمة زرع الخيش وأثبتت في حكمها صراحة أنه قد تمسك في أدوائه التي اعتصمت عليها بصفة أصلية في القضاء بأدائه بأنه لم يكن يعلم أن التجهيزات محل المسابقة هي ثياب الخيش ومع ذلك لم تعرض لهذا الدفاع العام وترد عليه بما يفنده من واقع الأدلة القائمة في الدعوى ثم حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي إكفاءا بأسباها فان حكمها يكون قاصرا قصورا يبيح بما يوجب قسنة .

( جلسة ١٩٢٧/٢/١٠ طن رقم ١٦٥ سنة ١٧ ق )

١٠٠ - إذا كان الدفاع عن المتهم باسنداد حامة المجنى عليه في عينه قد تمسك بأنه لم يضرب المجنى عليه على عينه فلا يصح ساءله من هذه الحامة ، وكانت المحكمة لم تثبت على المتهم إلا أنه ضرب المجنى عليه على أفه ومع ذلك عاقبه من أجل إفساد العين بقوة إن الآف بجمود العين وإن إفساد العين حصل نتيجة طبيعية لإفساد الألف ، فهذه الادعاء لا تكون

المقول بأن الساعة وجدت فيه لك تبين المحكة أنه ليس «نلية» كما قيل ولذا هو دولا ب «توضيح» فيه الكتب ووضع الساعة فيه ليس بما رتب ، وكان محضر الجلسة قد خلا من ذكر هذا الصلب ولكن كان المحكم قد أورد ما يفيد أن هذا الصلب قبل أن يدخل المحكة الاستثنائية وأنها انحصرت في الرد عليه بقوله إنه غير منتج ، فحكمها يكون قاصراً ، إذ هذا الرد خال من أي بيان يؤدي إلى الرأي الذي انتهت إليه في صدد هذا الدفاع الجوهرى الذى تمسك به المتهم . ونحصر ما إذا كان المحكم قد استند في الأدلة إلى ما قاله من حجب الساعة عنياه في نلية بالمزول وأن هذا شأن الساعة التى تقتضى في ظروف مريبة .

(جلسة ١٩٥٠/٢ طن رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٢ ق)

٦٩ - إذا كانت المحكة قد أدانت المتهم في جريمة النصب على أساس ما وصف كونه مدبراً للمحل الجنى عليه وبمقتضى تحرير لوائح بما ورد المحل من بضائع قد حذر فرائض مزودة بعمل بيانات غير صحيحة عن بضاعة وردت المحل ، ولكن المتهم قد دفع عن نفسه بأن التضييعات المرحومة بالموافق قد حصلت بسط صاحب المحل ، ومطلب تحقيقاً لهذا الدفاع ثوب غير لمرارة ما إذا كانت هذه الفرائض قد حذرت عطشه أم لا ولم تعرض المحكة لهذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده مع أنه دفاع لو صحت لكان من شأنه أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام ، لأن المحكة تكون قد أخلت بحق الدفاع وتبين نقض حكمها .

(جلسة ١٩٥٠/٢ طن رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٢ ق)

٧٠ - إذا كان المتهم قد دفع تهمة التبيد المسندة إليه بأن العقد عمل الدعوى ليس عقد ودية وإنما هو حور يستتبعه لك يكرهه صاحب العقد على دفع دين مدنى ومطلب إعلان شهود تقي لتأييد هذا الدفاع ، ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تنبه إلى ما طلب ولم تمن بالرد على طلبه ونقض إيداعه فتمسك أمام المحكة الاستثنائية بهذا الدفاع ومطلب تحقيقه فلم تنبه على الأخرى إليه ولم ترد عليه فيها فتصور يوجب نقض الحكم إذ هذا الدفاع لو صحت لأدى إلى براءة المتهم ، فكلن عليها إما أن تحققه وإما أن ترد عليه بما يفنده .

(جلسة ١٩٥٠/١١ طن رقم ١١٣٦ سنة ٢٠٠٠ ق)

٧١ - إذا كان المتهم قد قدم إلى المحاكمة بأنه بلغ فولا فأسلم مع طله بذلك ولكن دفعه يقدم على أن عطاء توريد العول رسا عليه فمما مع آخر من الباطن

مقافة على أساس كاف ، ونحصر ما إذا كان الكشف الطلى الذى وقع على المبنى عليه يقول لإضافة الألف فقط لا تنسب فقد أيسر المير إلا إذا حصلت منفعات أو كانت مصحوبة بأصايات بالمحتاج . . . . . الفع عما كان يجب أن تمنى المحكة بحثه وتحقيقه في سبيل بيان الواقعة .

(جلسة ١٩٤٧/١ طن رقم ١٣١٢ سنة ١٩٤٧ ق)

٧٢ - إذا كان المتهم بأنه لم يرسل لوزارة القرون ومكتب توزيع الزيت في الميعاد المقرر بياناً صحيحاً بما أنتج من الصناعات وما تنق لدة من الزيت المعلن له ، وبأنه استعمل هذا الزيت في غير العرض الذى حصل من أجله على الترخيص له فيه ، قد تمسك بأنه إنما يدر مصنعا تأييداً لتركه ولا شأن له بإدارة الشركة كذاً فهو لا يسأل عن عدم إرسال البيانات المذكورة ولا عن كيفية استعمال الزيت المسلم للشركة ، فبأنه محكمة الدرجة الأولى ، ثم لا استأضت النيابة تمسك بهذا الدفاع أيضاً أمام المحكة الاستثنائية ولكنها لم ترد عليه وأداته بقوله إن التهمتين ثابتتان قبله من أنه كان يدر المصنع في الوقت الذى وقعت فيه الجريمة ، فحكمها بذلك يكون ذاير للبيان ، إذ أن ما قاله من ذلك لا يصح معه اعتبار المتهم مستثلاً - إذا ما صحت دفاعه - بأنه لا شأن له بإدارة الشركة وأنه إنما أخذ ما أصدرته إليه من التخليكات عن كيفية استعمال الزيت .

(جلسة ١٩٤٧/١ طن رقم ١٣١٢ سنة ١٩٤٧ ق)

٧٣ - من كان دفاع المالك المتهم بالاشتراك مع حارس الأشياء المهيورة في تبيدها قد قام على أنه كان غائباً عن مكان الحجز وحين عاد إليه وحمل بالحجز قام مباشرة برؤاء الذين المهيورة من أجله ، وأن السوق الممنعة البيع تبعد عن مكان الحجز بمسافة كيلومترات ولكن الصراف قد شهد أمام محكمة الدرجة الأولى بأنه لم يكن موجوداً وقت الحجز ، وأن البيع كان محبداً له سوق في بلدة أخرى غير التى وقع فيها الحجز ، فإن المحكة إذا قضت بإيداعه فأسلم على الاستثنائية والقروض دون أن تحقق هذا الدفاع تحقيقاً وانضيا مع أنه لو صحت تربيته سقوطاً ولكن الجريمة تكون قد أخلت بحق الدفاع .

(جلسة ١٩٥٠/٣ طن رقم ٣١٥ سنة ٢٠٠٠ ق)

٧٤ - إذا كان الدفاع عن المتهم بإخضاع ساعة مسروقة قد طلب إلى المحكة إجراء معاينة الساعات

٧٥ - إذا كان التائب بمحضer الجلبه أن عاصي التهم نعم المحكمة ثاني درجة محضر سليم موقفاً عليه من المدعيه بالمحقوق المدنية تقرر فيه بأنه لم يحصل عليها اعتداء بالضرب من التهم وإن الأجزاء التي حصل لها إنما نشأت عن اتصال نساءها أتاها من جراء المضادة التي وقعت ، وتقرر فيه كذلك تاراهما عن دعواها المدنية . ولكن المحكمة تشكك بتحقيق ما إذا كان هذا المستند صادراً حقيقياً من المدعيه بالمحقوق المدنية ، وأعرضت عن تقدير الأمر القرب عليه قانوناً في حالة ثبوت صدوره منها على مصير الدعوى الجنائية والمدنية بل اكتفت باستبعاد اعتدائها على تخلف المدعيه بالمحقوق المدنية وهي الجنى عليها في جهة الضرب والمضروب إليها التوقيع على هذا المستند ، فهذه مما أخلاص بحق التهم في الدفاع

( جلد ١٢٨/١٠٠٠ طين رقم ١٠١٣ سنة ٢٠ ق )

٧٦ - إذا كان الطاعن قد تسكك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يطمع باليوم المحدد لبيع المحجوزات وصمم على طلب ضم الأوراق الخاصة بهذا الإعلان فقتضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي أخذاً بأسبابه التي أوردتها وهي كانت غلوها من الإشارة إلى مايفيد ثبوت هذا العلم لديه ، وكانت أدانة الطاعن قد بنيت على أساس أن المحضر متعمداً انتقل في اليوم المحدد للبيع لم يجد المدعى المحجوز عليه ، والطاعن ، ولا الحارس كما لم يجد المحصول المحجوز فان هذا الحكم يكون قاصراً .

( جلد ١٢٨/١٠٠٠ طين رقم ٣٧٠ سنة ٢١ ق )

٧٧ - إذا كان التائب بمحضer جلبه المحكمة الاستئنافية أن عاصي الطاعن الذي أدب ابتدائياً في تهمة عدم توريده نصيب المحكمة من حصول التمتع قد دفع التهمة عن نفسه بأنه وإن كان إيصال توريد التمتع المطلوب منه مؤرخاً بعد الميعاد المحدد لتوريد اليوم واحد إلا أن التوريد كان قد حصل في الواقع قبل ذلك وطلب التأجيل لاستصدار شهادة ، ولكن المحكمة لم تنزل إلى هذا الدفاع في حكمها بمر كونه طاعناً بجهرياً يؤثر في قيام التهمة أو عدم قيامها فان حكمها يمكن أن قاصراً متعمداً تقتضه .

( جلد ١٢٨/١٠٠٠ طين رقم ٣٩١ سنة ٢١ ق )

٧٨ - إذا كان التهم قد تسكك في المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية بأنه لم يبرر مطلقاً بالعربة قيادته بالتاراع الذي وقع فيه الحادث بل سلك طريقاً آخر وطلب الاطلاع على ملفات فريق المرافقة

وقام هذا الآخر بالتوريد رأساً ، وأن أعضاء لجنة التسليم قد تسلموه بعد نفسه ومضت على ذلك مدة ، فكان قد طلب التأجيل قبلها لبيع التهور ، فأجابه المحكمة حين أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده - لأنها تكون قد أحلت بحق التهم في الدفاع .

( جلد ١٢٨/١١/١٩٥٠ طين رقم ١١٠٨ سنة ٢٤ ق )

٧٩ - إذا كان الحكم الابتدائي قد اتخذ من تنيب الطاعن في اليوم المحدد لبيع المحجوزات مع عليه بهذا اليوم دليلاً على ثبوت واقعة الاختلاس في سنة . وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الأتباء المحجوزة موجودة ولم تبد ، وأنه كان في يوم البيع مرصداً بمصر ، ومع ذلك لأنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تنفي بهذا الدفاع فتعقته أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون مقبوضاً بالقصور . إذ هذا الدفاع من شأنه أن يصح أن يؤثر في مركز الطاعن من الأتباء .

( جلد ١٢٨/١١/١٩٥٠ طين رقم ١٣٢٤ سنة ٢٠ ق )

٨٠ - إذا كان التهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع التهمة بأنه لم يبد المحجوزات بل أن المستأجرين من الباطن من الذين تقبلوا المحصول المحجوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تبجي إليه إلى طلبه ، فهذا منها إخلال بمقتضى الدفاع ، إذ أن هذا الدفاع هام من شأنه لو صح أن يؤثر في مصير الدعوى ولا ينبغي أن يحقق دفاعه ما قاله المحكمة من أن الحارس إذا أمهل في رعاية المحجوز وترك التهور يستولى عليه يكون قد أغل بأول واجباته كحارس ، وأنه كان له أن يبدأ مسئولية بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن .

( جلد ١٢٨/١١/١٩٥٠ طين رقم ١٣٠٥ سنة ٢٠ ق )

٨١ - إذا كان التهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع التهمة بأنه لم يبد المحجوزات بل أن المستأجرين من الباطن من الذين تقبلوا المحصول المحجوز عليه وطلب تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تبجي إليه إلى طلبه ، فهذا منها إخلال بمقتضى الدفاع ، إذ أن هذا الدفاع هام من شأنه لو صح أن يؤثر في مصير الدعوى ولا ينبغي أن يحقق دفاعه ما قاله المحكمة من أن الحارس إذا أمهل في رعاية المحجوزات وترك التهور يستولى عليها يكون قد أغل بأول واجباته كحارس ، وأنه كان له أن يبدأ مسئولية بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن .

( جلد ١٢٨/١١/١٩٥٠ طين رقم ١٣٠٥ سنة ٢٠ ق )

غير صحيح هنا ، إذ أن الأحكام الجنائية يجب أن  
تؤسس على حقيقة الواقع حسب ما يعمل إليه اجتihad  
التقاضون أن يكون متيناً في ذلك بأقوال أو أوضاع  
تثبت إلى التهم أو حدوثه .

(جـ ٢١ - ١٩٨١/١٠ - طين رقم ٨٧ سنة ٧١ ق)

٨١ - إذا كان التهم يبيع أرض بسر يريد على  
السر المقر قد نفي عن نفسه التهمة بقوله إنه باع أمة  
الأرض والكيس الذي احتواها باربعين ملياً وأن من  
الكيس وحده ٢٥٠ ملياً وثمن أمة الأرض في التسمية  
٢٨٥٠ ملياً وطلب إلى المحكمة أن تأخذ له في تقديم  
القرائن الفاعلة على من الكيس تأييداً لدفاعه ، ولكن  
المحكمة لم تبعه إلى طلبة ولم تفر من جانبها بتحقيق هذا  
الدفاع وأداته أعزاً بأسباب الحكم الابتدائي التي قال  
فيها - إن يبيع الكيس بسر عاص رغم إرادة  
المشتري يتم جريمة جديدة معاقباً عليها بنفس مواد  
الانتهام ، وأضافت إلى ذلك قولها ، أن الكيس الفارغ  
لم يورث على حدة حتى يبين قصص الثمن في الأرض وهل  
يعادل من الكيس الفارغ أو يريد أو ينقص منه كما  
أن التهم لم يقدم دليل على ما كلفها كس الورق  
الفارغ من ثمن ، لهذا الحكم يكون قاصراً إذ هو لم  
يبين دليلاً على ما كلفه محكمة أول درجة من أن البيع  
على السر الذي وقع به تم على غير إرادة المشتري أو  
أن البائع خلق بيع الأرض على هذا الشرط كما أنه اطرح  
دفاع التهم بطلان عدم تحقيقه وإقامة الدليل على صحة  
مع أنه كان واجباً على المحكمة أن تحققه أو أن  
تعييب التهم إلى ما عليه من تأجيل ليقيم القرائن التي  
استند إليها . وهذا يوجب إجراءات المحاكم والحكم تبعاً  
(جـ ٢١ - ١٩٨١/٢ - طين رقم ، ٢٢ ق)

٨٢ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ١٩٥٠  
سنة ١٩٥٠ تنص على عقاب من باع سلعة مسخرة أو  
ميتة الربح أو عرضها للبيع بسر أو بريح يريد على  
السر أو الربح الممنوع أو امتنع عن بيعها بسنن السر  
أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى معها  
أو خلق البيع على أي شرط آخر يكون مخالفاً للعرف  
التجاري . وإن لم تكن التهم بالامتناع عن بيع ردة  
ناجمة بالسر الممنوع ، قد دفع أمام المحكمة بان الردة  
الناجمة تصرف له مع الدقيق بنفس البنية التي تصرف  
بها البنايا العربية ويقصد استهلاكها في رغب العجين  
وكان هذا الدفاع في حقيقة يقوم على أنه حين امتنع  
عن البيع قد استند إلى العرف التجاري ، فإن المحكمة

التي يعمل فيها سائلاً لإحدى عرباتها للتحقق من صحة  
هذا الدفاع ولكن المحكمة الاستئنافية أبدت الحكم  
الصادر بأداته دون أن تمنى بتحقيق هذا الطلب أو ترد  
عليه بما يشتهه فإن حكماً يكون قاصراً .

وتنص الحكم بالنسبة إلى هذا الطعن بتعني قصته  
بالنسبة إلى الطاعة الثانية ، وإرادة الداعية ، بسبب  
عدم مستلزمات عن التوضيح على ثبوت ذات الواقعة  
التهم فيها الطعن الأول بما يستلزم لحسن سير العدالة  
أن تكون إعادة نظر المحوري بالنسبة إلى الطعنين معاً .

(جـ ٢٨ - ١٩٨١/٥ - طين رقم ٦٦ سنة ٧١ ق)

٧٩ - إن المرسوم بقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩  
والقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٣٣ قد نظما الإجراءات  
الواجبة اتباعاً في شأن المحرر الإدارية التي يطلب  
توقيعها وفاء للإجراءات أو المبالغ للمنطقة لوزارة  
الأوقاف ، فأوجب المرسوم بقانون المذكور في المادة  
الثانية من أن يوقع المحرر بموجب أمر كتابي يصدر  
من المدير والملاحظ الذي تقع الأرض في دائرة مديريته  
أو محافظته بناء على طلب المصلحة ذات الشأن بعد تقديم  
عقد الإيجار أو أي مستند آخر ، وبطلان المادة الثالثة  
أن يقوم مندوب من المديرية أو المحافظة التي تكون  
الأرض في دائرتها بتوقيع المحرر بحضور شاهدين من  
مخارج البلد أو غيرهم على أن يكون لوزارة الأوقاف  
أن تثبت من قبلها من يضر المحرر والبيع ومسلماً  
يستفاد منه عدم جواز تكليف هذا المندوب بهذه المهمة .  
وإن لم يكن الطعن قد أقام دفاعه أمام محكمة  
الموضوع على بطلان المحرر لأن الذي قام بتوقيعه هو  
فراش بوزارة الأوقاف وكان الحكم لم يرد على هذا  
الدفاع بما يشتهه فإنه يكون حكماً متيناً قصته .  
(جـ ٢٢ - ١٩٥١/١٠ - طين رقم ١٠٩ سنة ٧١ ق)

٨٠ - إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في  
شهادة الزور استناداً إلى عبارة وردت في صيغة  
استئناف في دعوى مدنية معلنة باسمه إلى المدعي بالخلف  
المدعي تتناقض مع الشهادة التي أضافها في حين أنه تسلك  
أمام المحكمة بأن تلك العبارة قد وردت خطأ من المحامي  
صند تحريره عريضة الاستئناف بناء على ما نقله من أغنى  
التهم لأنه ، ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع وانحصرت على  
القول بأبداً لا تنول عليه لأن التهم وقد كان مستأنفاً  
متيناً بما ذكر في عريضة استئنافه فإن هذا القول منها .  
فضلاً عن أنه لا يسلح رداً على ذلك الدفاع الذي قد  
يترتب على ثبوته لوضع تغيير وجه الرأي في الدعوى .

قد دلت التهمة أمام محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية بأن الأرض كانت مضمونة عياد التقيضان في التاريخ المذكور بوقوع جريمة التبيد فيه ، وما كان الصراف يعطى الانتقال لمكان الأسماء المضمونة ، وطلب تمكينه من إحضار شهود على ذلك ، فلم تلتزم المحكمة إلى دفاعه ، وأداته بحرية التبيد استناداً إلى أن الصراف انتقل في يوم البيع إلى مكان المحجر فلم يجد التفتن والذرة المضمونة عليها ولم يقدمها له المتهم ، وأمام المحكمة الاستئنافية طلب من مباحين شهود نفي على صحة دفاعه المضاف إليه فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وأدبت الحكم وردت على هذا الدفاع بقوله ، إنه لم يقدم ما يثبت صحة دفاعه وإن الصراف أتت في أقواله أن مملوكه المالكية تحرى عن الزرارة المضمونة عليها وبجرت عنها في مكان توقيع المحجر ولم يكن ويعودها فلم يقدمها ومن هذا بين أن الصراف لم يكف بالبحث عنها في محل المحجر بل بحث عنها في عدة أماكن أخرى فلم يقدمها ومن هذا بين أن ما قام به الصراف فيه كل الكفاية وأن المتهم لو كان حقيقة لم يبعد الزرارة المضمونة عليها لأبلغ الصراف محل وجودها وعرضها عليه خصوصاً وأنه يعلم بيوم البيع .

لما كان ذلك وكان ما دلت به المحكمة الاستئنافية لا يصلح رداً على دفاع المعلن لعدم تناوله الرافعة المراد تحقيقها ، وكانت المحكمة لم تجبه إلى طلب تحقيق دفاعه الذي تمسك به أمامها وأمام محكمة أول درجة من قبل وهو دفاع جرمي سرى لو صح لنفيه وجه الرأي في النصوص - فإن الحكم يصح كوناً معياً بما يستوجب تقضيه .

( جلد ١٨/٢٤ ص ١٩٥٢/١٠٧ ط ١٩٥٢/١٠٧ سنة ١٣٧٢ ق )

٨٧ - إذا كان المتهم بالتبديد قد طلب أمام المحكمة الاستئنافية تقديم الدلائل الخاصة بالتمسك والمزور الخاص بها ، تحقيقاً لدفاعه ، تقضت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم الابتدائي للإجابات التي أعطى عليها ولم تدر في حكمها إلى طلب المتهم في هذا الشأن أو ترد عليه مع أن تحقيق هذا الدفاع قد يترتب عليه تغيير وجه الرأي في النصوص - فإن في عدم إجابته أو الرد عليه إخلالاً بحق الدفاع مما يستوجب تقضيه .

( جلد ١٨/١٠٤ ص ١٩٤٤/١٠٤ ط ١٩٤٤/١٠٤ سنة ١٣٧٢ ق )

٨٨ - إذا كان الدفاع قد قدم للمحكمة بأقرار منسوب مضمونه إلى المنيح عليه يترتب عليه ما علم بأن

إدائته دون أن تتفق هذا الدفاع تكون قد أخلت بدفاعه مما يستوجب حكمها ويوجب تقضيه .

( جلد ١٨/٢٤ ص ١٩٥٢/١٠٧ ط ١٩٥٢/١٠٧ سنة ١٣٧٢ ق )

٨٩ - إذا كان المتهم بتمسك عرض عليه قبل سنه من ثمانية عشرة سنة قد طلب إلى محكمة أول درجة تقديم من المنيح عليها بواسطة الطبيب الشرعي فأجابته إلى هذا الطلب وكلفت بإدراج الأمانة التي قدوتها ثم طاحت فكلفت الثانية بعرض المنيح عليها على الطبيب الشرعي ، ولما لم يتم ذلك قضت في النصوص بإدائه على أساس أنه هو الذي عمل على تعطيل الفصل في النصوص بعدم إدراج الأمانة ثم لا استأف الحكم تنسك عليه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ولكنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تتحدث عن هذا الطلب فإن حكمها يكون ماصراً إذ أن تحقيقه أمر جوهري له أثره في تكوين الجريمة المستندة إلى المتهم .

( جلد ١٨/٢٤ ص ١٩٥٢/١٠٧ ط ١٩٥٢/١٠٧ سنة ١٣٧٢ ق )

٩٠ - إذا كان المتهم قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بما أدى الدين قبل الموعد المحدد لبيع المضمون وطلب ضم أوراق المحجر لإثبات دفاعه ولكن المحكمة أدبت الحكم الصادر بإدائه بقوله أن دفاعه لم يتم عليه دليل من الأوراق ولم تجبه إلى ضم ما طلب من الأوراق فهذا منها إخلال بحق الدفاع ، وإذا كانت المحكمة قد قالت إنها لا تأخذ بزيادة المنيح عليه التي حاول أن يقدمها بما يتفق مع دفاع المتهم لأن في الأوراق ما يستحقها ، ولم تبين ذلك الذي قالت إنه في الأوراق وجعلها تحكم بأنه بدفع هذه الشهادة ، فهذا يكون قصوراً يستوجب تقضيه الحكم .

( جلد ١٨/٢٤ ص ١٩٥٢/١٠٧ ط ١٩٥٢/١٠٧ سنة ١٣٧٢ ق )

٩١ - إن المسألة ٥١٩ من قانون الرافعات تنص على أن المحجر يعتبر كأنه لم يكن إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه ، فإذا كان بين من حاضر الجلسات أن المعلن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان المحجر ، استناداً إلى هذه المادة ، لأن البيع لم يتم في خلال ستة أشهر من توقيع المحجر ، وكان الحكم قد قضى برفض استئنافه وبتأييد الحكم المستأنف لقضائه بإدائه بالتبديد ، دون أن يشير إلى هذا الدفاع ، أو رد عليه - فإن الحكم يكون معيماً لقصوره ، واجباً لتقضيه .

( جلد ١٨/٢٤ ص ١٩٥٢/١٠٧ ط ١٩٥٢/١٠٧ سنة ١٣٧٢ ق )

٩٢ - إذا كان معنى المتهم بالتبديد مضموناً

٩٣ - إذا كان المتهم دفاع جدي تمسك به في جميع مراحل الدعوى ، وهو أن آخرين غيره ما اذعان قلا الجنى عليه ، وطلب محاكمة إلى المحكمة تحقيق هذا الدفاع ، فإنه يجب على المحكمة أن تجيبه إلى تحقيقه ، ولا يجوز لها أن ترد بقولها إنها لا ترى علا لإجابه بعد ما ثبت لها من الأدلة التي ذكرتها أنه من مزاعم المتهم . إذ لا يجوز الحكم على ما تمسك به المتهم من وجوه الدفاع بأنها غير صادقة قبل سماعها وتحجيمها ، فإن ما صاعدا قد يكون له في رأى المحكمة من الأثر ما يغير وجهة نظرها في تلك الأدلة ، وخصوصا إذا كان المتهم قد دعم دفاعه بذكر شهود سماعهم وبكى في وسعه أن يبين مدى هذا الدفاع مقصدا حتى كانت يجوز مطالبة وسعده وإقامة الدليل على صحة إعلان الشهود الذين سماعهم بالمضوول إلى المحكمة . فإن هؤلاء الشهود لا يكفون بطبيعة الحال في تعرف حقيقة ذلك الدفاع الذي يتناول فاعله بالعادة عدة عناصر جديدة من شهود ومتهمين وغير ذلك .

( جلسة ١٩٤٥/١٧/٣١ ملن رقم ١٣٣ سنة ١٦ ق )

٩٤ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه ضرب الجنى عليه عمداً بهما على رأسه فأثبتت به إصابة معينة هي التي فشت عنها العادة ، ثم تفككت المحكمة في نسبة هذه الواقعة إليه . اقتضت للاسباب التي ذكرتها تمسكها بأنه لا شك قد اشترك مع آخرين في ارتكاب هذا الجنى عليه من الضرب الذي ترك به إصابات بالرأس والأذن اليسرى ، فأناته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي جاءت في الرأس وفشت عنها العادة ، فإن حكمها يكون معيها متيناً تقضه لإبقائه على أخلال بمقوق الدفاع ، إذ كان يجب عليها أن تجري التعديل بالجلسة في مواجهة الدفاع ليرد عليه بما راء .

( جلسة ١٩٤٧/٦/٣ ملن رقم ١٤١٢ سنة ١٦ ق )

٩٥ - قلنى الدعوى حرفي أن يأخذ بما يرتاح إليه من أقوال الشاهد ويردع ما لا يرتاح إليه منها ، يستوى في ذلك ما يذهب للشاهد أمام المحكمة أو في التعقيقات أو في أية مناسبة أخرى . لذا المداينات المحكمة إلى شهادة شاهدين أمامها فأثبتت بها وأطرحا الإقرار للقول بصورته عنها فهذا من حقها . ولكن إذا كان المتهم قد امتسك أمام المحكمة الابتدائية بأن هذين الشاهدين قد قضا في هذا الإقرار طلبها بشئ في

السجائر التي سلبها المتهم ليحيا سرقت منه فلم تنع المحكمة بتحقيق هذا الدفاع ولم تشر إليه في حكمها بالأدلة مع أن الواقعة التي تضمنها الأقرار المذكور ثبتت لاخصى ثبوتها في التهمة التي دين المتهم بها - فإن سكوت المحكمة عن الرد على هذا الدفاع المأم ومن تحقيقه موجب لنقضه .

( جلسة ١٩٥٥/٤/٦ ملن رقم ٦٩ سنة ٢٥ ق )

٩٦ - إذا كان الحكم لم يتعرض للسكتات التي قضاها المتهم تأييداً لدفاعه الجوهري ولم يقل كلمة فيها في هذا قصور واختلال بحق التهم في الدفاع .

( جلسة ١٩٥٥/٦/٦ ملن رقم ١٤٥ سنة ٢٥ ق )

٩٧ - إذا استشهد المتهم على صحة دفاعه قدمه لتلقى التهمة منه . بدليل قن ، كالكشف الطبي ، فأنه لا إن فيه ما يوجب دفاعه من أن إصابته الجنى عليه تسببت عن غير ما ينسب إليه الجنى عليه وشهود الإثبات فيجب على المحكمة أن تستظهر في حكمها الذي لم يأخذ بهذا الدفاع ما يوجب ردعها عليه . فإذا سكوت المحكمة عن ذكر شيء من واقع الكشف الطبي بشأن سبب إصابته الجنى عليه إن كان من ملوبة ، كما يقول المتهم أو من صاعا ، كما يقول الجنى عليه ، كان حكمها معيها متيناً تقضه .

( جلسة ١٩٤٨/١٠/٢١ ملن رقم ١٣٣٥ سنة ٢٩ ق )

٩٨ - إذا تمسك الدفاع أمام المحكمة بصكوك شهود الإثبات في جنابة قتل مستنداً إلى دليل قن ، كالكشف الطبي المرفوع على الجنى عليه . تحقق المحكمة هذا الدفاع وترد عليه بل أثبتت في حكمها ما لا ينفيه فهذا الحكم يكون متيناً تقضه للاختلال بحق الدفاع .

( جلسة ١٩٣٧/١/٢ ملن رقم ٢١٢٠ سنة ٨ ق )

٩٩ - إذا كانت التهم في جريمة اختلاس محبوزات قد دفع الدعوى بأن الحيز إنما كان رهيا ، وأنه وقع على سحضر الحيز بالإنكراه وقدم شكوى عن ذلك عمل فيها تحقيق وسع شهود أجمعوا على أن هذا الحيز رهوي ، فتردت المحكمة تأجيل الدعوى ، وصرحت بصحة هذه الشكوى ، ولكن حدث أن المتهم قبض عليه في اليوم الثالث لصعود هذا القرار ، وأودع السجن تنفيذا لحكم جنائي ، فلم يستطع لذلك أن يرشد عن الشكوى التي طلب حضا تأييداً لدفاعه فأدانه الحكم بمقولة إنه لم يقدم الدليل على دعواه ، فإن هذا الحكم يكون غير سديد مادام ثابت قطعا أن التهم لم يكن يستطع بسبب حجة أن يرشد عن الشكوى .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٨ ملن رقم ١٣١٢ سنة ١٦ ق )

أن تنتظر ورويدا يطرح هذا الدليل على بساط البحث أمامها قبل أن تفصل فيه .

( جلة ١٧/١/١٩٥٠ ملن رقم ٩٠٦ سنة ١٩٤٦ ق )

٩٩ - إذا كانت النيابة قد أقامت دعوى شهادة الزور بالجلسة على شاهدین شهدا لصالح المتهمين في الدعوى ، فإنه يكون لذين الشاهدين كتمين بشهادة الزور ، حق الدفاع المقرر في القانون ، وتكون مصلحة المتهمين المشهود لصالحهما مرتبطة بهذا الدفاع على حسب ما يؤتى إليه ثبوت صدق شهادة شاهدي التي أو كذبها من التأثير في موقعهما من الأجرام . وإذا كان من حق المتهم أن يمتنع دفاعه ، فإن مصادرة المحكمة لهذا الحق بجملة إياها التمسك بكذب شاهد التي وإن الواقع التي تراء الشهادة عليها هي من تنطبق بعض أقرب للمتهم المشهود لصالحه - ذلك يكون اعتداء بحق الدفاع لما تضمنه من الحكم مقصدا على دليل ما يطرح أمام المحكمة بناء على افتراضات افتراضية . ولا يؤثر في ذلك قول المحكمة إن المحامي الذي طلب سماع شهادة في سبيل تحقيق ذلك الدفاع قد روى الواقعة التي حصلت بكتبه بإضافة أثناء مرافعة من أحد المتهمين ، فإن سؤال المحامي كشاهد أمام المحكمة قد يجعل لأقواله بطله الصفة نائبا عن الشاهد الذي يكون لها وهو ورويا كحكم يترافع مدافعا عن أحد الخصوم ، بما قد يكون من أثره أن تنهد المحكمة وجهة نظرها التي انتهت إليها بشأن الوقائع التي قررها باعتباره مدافعا .

وتقتض هذا الحكم ذلك العيب الذي لحقه يستفيد منه حتى جميع الطاعنين وذلك للارتباط الوثيق بين الجرائم المشتبه بهم ما يستوجب لاحقاق الحق فيها جميعا أن تكون إرادة المحكمة شاملة لجميع الطاعنين .

( جلة ١٧/١/١٩٥٠ ملن رقم ٢٩٦ سنة ١٩٤٦ ق )

١٠٠ - إنه وإن كان لحكمة الموضوع - في سبيل تأييد الآلة المشتبهة من التحقيق الذي تجريه هي بالجلسة - أن تتروك لحكمها بأي عنصر من عناصر الإثبات المشتبهة من أوراق الدعوى ، ولو كان ذلك أفعال شهود مستورا في عناصر مجريات أجزاها البوليس ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون تلك العناصر ما كان مطروحا للبحث أمامها بالجلسة أثناء المحاكمة . فإذا كانت المحكمة قد استندت - غيا استندت إليه في حكمها - إلى أفعال شهود في مجرى أجزاها خارج نطاق البوليس بناء على أمر صادر إليه من المديرية بقرينة الأدلة ، وقالت المحكمة عنهم إنهم ذكروا تلك الأقوال التي استندت

مصد التهمة المرجحة إليه فلم تفعل بذلك وأداته تافهة في تقرير أطرافها للإقرار إن الشاهدين قد علمنا عليه ، في حين أنه لم تكن قد ظهرت هذه نتيجة التحقيق في الشكوى الخاصة بطلن الشاهدين فيه ، ثم ظهرت هذه النتيجة أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وفتحت صحة توقيعها عليه ، ومع تمسك المتهم أمامها بذلك فإنها لم تنصف إليه فهذا منها إغفال لدفع عام يحصل حكما معيبا متينا نقضه

( جلة ١٧/١/١٩٤٨ ملن رقم ٣١٠١ سنة ١٩٤٧ ق )

٩٦ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية أن تقدم دعوى إلى الدعوى المنظورة لأن جميعا مستندات تقييد المتهم في دفاعه ، فأجبت الدعوى إلى آخر الجلسة ، ثم اطاعت على الدعوى المطرود ضمتها برفعة الدفاع ، ثم أصدرت حكما بتأييد الحكم المتأخر القاضي بإدانة المتهم لأسبابه ، فإن حكما يكون بالاعلان لإخلاء بحق الدفاع ، إذا الظاهر أنها أجملت الدعوى لآخر الجلسة حتى تصدر قرارها فيصعد ضم القضية ثم أمرت بالضم وقدم أمرها واطلعت على الأوراق ثم أصدرت حكما دون أن تسمع دفاعا في الموضوع .

( جلة ١٧/١/١٩٤٨ ملن رقم ٢١٨٧ سنة ١٩٤٧ ق )

٩٧ - إذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بطلان التفتيش لوقعه قبل صدور الإذن به إذ الإذن قد صدر في ساحة معينة به بعد أن كان التفتيش قد تم ، وطلب تعيين غير التحقيق ذلك ، فأداته المحكمة بأنه حكما على ما تحصل من هذا التفتيش دون أن ترد على هذا الدفاع ، فهذا منها قصور يستوجب نقض حكما ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسبابا لدفعه ، وذلك لوجود الواقعة المتهمين بها بما يقتضي حسن سير العدالة أن تكون إرادة نظر الموضوع بالجلسة البهيماء مسا .

( جلة ١٧/١/١٩٤٨ ملن رقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٨ ق )

٩٨ - إذا كان المتهم قد طلب ضم قضية إلى الدعوى القائمة عليه لارتباطها بما قررت المحكمة ضما وأجملت الدعوى مرارا لتنفيذ قرار الضم ثم حكمت فيها بإدانة دون أن ينفذ هذا القرار وتعرضت في حكمها لإقامة في القضية المطرود ضمتها كان ما أقرها في النظر التي انتهت إليه فإنها تكون قد أخطأت إذ كان ضمن عليها وقد رأت أن تعرض لدليل مستند من هذه القضية

لإجابه إلى طلبه ولم تندب عامياً آخر يطلع على أوراق الدعوى وشرافع بما يراه غشفاً لصلصة المتهم، فيما جد من تحقيق ومماينة بل فصلت فيها بأداة المتهمة دون أن تنبئ له الفرصة لإبداء دفاعه كغلام - فإن هذا التصرف من جانبها يتطرق على إخلال بحق المتهم في الدفاع يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٥/٤/١ طين رقم ٨١ سنة ٢٥ ق)

### الفصل الثالث

#### ما لا يستبرأ أخلاقاً بحق الدفاع

١٠٥ - إنه وإن كان ليس من المقبول أن ترجع المحكمة المحصور الذين أمامها بملاحظات قد تم من وجه الرأي الذي استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها إلا أن ذلك لا يبيح أن يكون سبباً للعلن على حكمها، إذ من المظاهرة القول بأن إبداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر في نفس المحكمة ليس منه من محيص بل من المحتمل أن تكون تلك الملاحظات ليست منبهة الأمن بمجرد شهادات قامت في ذهن المحكمة فإرادت أن تتحقق منها وتمكن المحصور من دسها قبل أن يستقر رأيها على وجه نهائي معين.

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢١ طين رقم ١٤٤٤ سنة ٢ ق)

١٠٦ - أنه وإن كان ليس من المقبول أن ترجع المحكمة المحصور في الجلسة بملاحظات قد تم من رأيها في تقدير وقائع الدعوى وأداة التثبت فيها إلا أنه إذا كان المقام يحتمل أن تكون الملاحظات قد وجهت بدافع الرغبة في تضييق المحصور إلى موارع الضيف لا بدعواهم لتسليم منهم الرذ عليها فإن ذلك منها لا يفسد إخلالاً بحق الدفاع. وإن فلذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة، بعد سؤال المتهم من التهمة وإنكاره لها، قد نفتت إلى أن أحد شامدي التني وأحد شهود الإثبات كذباه وأن شامدي التني الأسر الذي واقفه هو قريبه، كما نفتت إلى أن الشاهد من الذين حشكذاه قد كاذباً شامدي التني الآخر أيضاً فأجيب بأن شامدي التني كانا على مقربة منه، وكذا ذلك المناقشة قد حصلت عند البدء في سماع الدعوى وغشوا القول القيم وقيل سماع الشهود والمرافعة، فإنه يكون من المبالغة القول بأن ذلك من المحكمة يفرضه عن عقيدة كانت مستقرة عند رئيسها. ما دام من الممكن حله على أنه كان إتهاماً استجدال الحقيقة بتبني المتهم إلى موطن الضيف في مناقشة وإن فلا يكون هناك إخلالاً بحق الدفاع.

(جلسة ١٩٥٢/١٠/٢٥ طين رقم ١٢٧٢ سنة ١٤ ق)

التيها من تحقيقات البوليس مع أنهم لم يسألوا إلا في محضر عمل بعد أن أتمت التباية التحقيق وقدمت التعضية للإحالة، وذلك مع أنها سكنت من ذلك المحضر ولم تنشر إليه بالجلسة ولم توجه نظر عاى المتهم إليه، بما لا يمكن معه القول بأن هذا المحضر كان مطروحاً للبحث أثناء المحاكمة، فلما تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع ويكون حكمها ميباً واجب نقضه.

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طين رقم ١٥٨٢ سنة ١٦ ق)

١٠٧ - إذا كان للمتهم قد انقصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفاع يطلان الحكم الاستئنافية المباني لعدم إعلانه للجلسة كما دفع بطلان الحكم الابتدائي لأنه لم يتمكن من حضور الجلسة بسبب مرضه وأن عاميه قدم شهادة بذلك لم تأخذ بها المحكمة، وطلب إعادة التعضية إلى محكمة أول درجة، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى مراراً لإلحاق التباينة المرصية ثم حكمت فيها دون أن ترفق تلك الشهادة ودون أن تسمح دفاع المتهم في موضوع التهمة - فلما تكون قد أخلت بحق المتهم في الدفاع.

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٠ طين رقم ٦٦ سنة ٢٦ ق)

١٠٨ - إذا كان للمتهم قد أسبل إلى محكمة الجنائيات بجنابة وجمعة فقررت المحكمة فصل الجلسة عن الجنابة وترافقت التباية والدفاع على أساس الجنابة ثم انتهت المحكمة إلى نفي هذه التهمة عنه ولكنها عاقبت على الجلسة التي فصلتها دون أن تفتت نظره فإن حكمها بذلك يكون مبلياً على الإخلال بحق المتهم في الدفاع.

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ طين رقم ١٩٦٦ سنة ٢٢ ق)

١٠٩ - إذا كان الطاعن قد أبدى لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية أنه قروياً لظن بالثوري في محضر ضبط الواقعة، فأحالت المحكمة الأوراق إلى التباية لتحقيق ثم استند على الطاعن في مرافقته بعد ذلك إلى أمور قال إنها يفتت في هذا التحقيق، وكان الحكم قد اكتفى في إدانة الطاعن بالأسباب الواردة بحكم محكمة أول درجة دون أن يفتت إلى الظن بالثوري، ويرد على ما تمسك به الطاعن به دفاعه في شأن ذلك - فإن الحكم يكون قاصراً غلا بدفاعه ويتبين لذلك نقضه.

(جلسة ١٩٥٢/٧/١٩ طين رقم ٨١٩ سنة ٢٢ ق)

١١٠ - إن القانون قد أوجب حضور عام مع المتهم في الجنابة، وإن كانا كائنات المحكمة بعد أن امتنع المحامي الحاضر عن إبداء الدفاع، وطلب التأجيل وأصر عليه حتى يحضر عاى التهم الأمصيل، وقد رأت علم



جلسة هذا اليوم ، قنطرتها المحكمة في هذه الجلسة ولم يترض الدفاع عن التهم على إجراءات الإحالة التي اتخذت في حقه على هذا التصرف ولم يطلب منه أجل الاستعداد للرافعة ، فلا يكون له أن ينس على المحكمة أنها أغلقت بحقه في الدفاع .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦ طين رقم ١١٨ سنة ١٦ ق )

٩١٢ - إذا كان الدفاع قد تمسك بطلب حرم تضامياً وسبغ شهود نفي ، وكان الظاهر من محبر جلسة المحاكمة أن هذا الطلب كان الراد به إثبات وجود خصومة بين التهم والمقدمة الذي ضبطه متلباً بجرمته قتل هذا الطالب لا يقتضي من المحكمة عند رفضه رداً صريحاً مستقلاً ما دام الدليل الذي قد يستند منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة الترددية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦ طين رقم ١١٩ سنة ١٦ ق )

٩١٣ - أنه ما دام أحد لم ينسبه المحكمة بقتل صدور الحكم على التهم إلى أنه وكل عامياً ليتولى الدفاع عنه بالجلسة فإن القول بطلب المحكمة لفصلها في الدعوى دون أن تسمع المحامي لا يكون له ما يبرره .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦ طين رقم ٣١ سنة ١٧ ق )

٩١٤ - متى كان الحكم قد أقيمت على التهم أنه اعترف أمام النيابة بضبط المقدم معه وأخلع بهذا الاضرار ، فإن إغفاله الرد على ما دفع به التهم من جلائل التفتيش الواقع عليه - ذلك لا يزل بإسالة الحكم فإن غاية ما يطلب من التفتيش إنما هو إثبات أن التهم كان محرراً للامانة المخدرة ، وما دام هو معترفاً بإقرارها فلا يجده أن يكون التفتيش قد وقع باطلاً لتقص دليل الإحراز باعتباره .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/١٩ طين رقم ١٠٩٩ سنة ١٦ ق )

٩١٥ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة التي يثبتها في حكمها أن التهم اشترى الثوب المبروق الذي أداته في إغفاله بضمن يقل من قيمة الحقيقة ، واستندت إلى ذلك - ضمن ما استندت إليه - في إثباته بالسرقة ، وكان التهم لم يقدم إلى المحكمة بطلب التحقيق في تقدير قيمة هذا الثوب ، فلا محل لما يبرره المعلن من أن المحكمة أغلقت بحقه في الدفاع إذ لم تطلب منه أن يثبت أنه اشترى الثوب المبروق بخصه الحقيقية .

( جلسة ١٩٥٠/١٢/١٣ طين رقم ١٣٣٨ سنة ١٩ ق )

٩١٦ - إذا كانت الدعوى قد أقيمت على التهم

٩٠٧ - إذا كان التائب أن محكمة الجنابات طلبت إلى المحامي المدافع عن التهم أن يستند للرافعة في القضية في اليوم التالي وتركه تقدير موته ، قبل ثم تراجع بعد ذلك طامعاً مختاراً ، فلا يقبل من التهم أن ينس - بعد صدور الحكم - إن المحكمة أغلقت بحقه في الدفاع .

( جلسة ١٩٣٧/١/٤ طين رقم ٢٤٦٠ سنة ٢٦ ق )

٩٠٨ - إذا كان المحامي المنتدب عن تهم بمثابة قد كلف زميلاً له بالمحضر عنه فلم يحضر في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فاقب عنه صفة مؤتم عام آخر ثم نظرت الدعوى ، وفي أثناء نظرها حضر المحامي المكلف من قبل المحامي المنتدب وطلب التأجيل فأقالت المحكمة المحامي المنتدب من الانتداب وتديت المحامي الحاضر أمامها ، واستمرت في نظر القضية فأتمت سماع الشهود ، ثم قرأت نصيباتية والمحامي المذكور ، فليس في هذا إخلال بحق الدفاع ما دام المحامي الذي حضر مع التهم منذ البدء في إجراءات المحاكمة لم يبد منه في أي وقت ما يفيد أنه لم يكن مستعداً للرافعة في الدعوى ، وما دام قد قام فصلا بالدفاع عن التهم أمام المحكمة .

( جلسة ١٩٣٧/١١/١٦ طين رقم ١٣٣٩ سنة ٢٦ ق )

٩٠٩ - إذا كانت المحكمة بعد أن نظرت الدعوى وسمعت الدفاع قد أجهت إلى جلسة أخرى لسماع شهود ، وفي هذه الجلسة لم يتراجع المحامي إلى أحوال على ما أبداه في الجلسة السابقة ، فلا يصح القول بأن التهم لم يسترف دفاعه ، إذ أن ذلك الإحالة معناه أن المحامي لم يرد جديداً يفيقه إلى الدفاع السابق إبداءه .

( جلسة ١٩٤٥/١١/٥ طين رقم ١٣٣٤ سنة ١٥ ق )

٩١٠ - إذا كان المعلن يطلب المعلن إحضاره لقائه في الجلسة ، المعلن ، الذي طلب المعلن إحضاره لقائه في الجلسة لبيان أن المقلوبات التي أصابت المعلن عليه قد أطلقت من سلاسله مختلفين قد فقد ، وكان سياق الحكم يفيد ذلك بغير رفض الطلب لاستحالة إجابه ، فإن المحكمة في سبيل الرد عليه ، تكون في حل من الرجوع إلى الدفاع الدعوى والأدلة القائمة فيها .

( جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ طين رقم ١٤٢٩ سنة ١٥ ق )

٩١١ - إذا كان التهم قد أحيل غيابياً إلى محكمة الجنابات ، فأجلت المحكمة القضية إلى اليوم التالي حتى يقدم التهم إلى قاضي الإحالة ، ثم عرضت القضية بالتصل على قاضي الإحالة فقرر إحالتها إلى المحكمة

هذا الكشف . فلا يقبل منه الطعن على الحكم لهذا السبب .

(جلسة ١٦٠٠/١٦/١٩٥٠ طن رقم ٤٤٤ سنة ٢٠ ق)

١٣١ - إذا كان الدفاع عن المتهم في إحراز حفيظ قد اقتصر على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى دون أن يطلب سماع شهود أو ضم قضايا أو مناقشة الحيفر المحلل لبيان كيدية وجود آثار الحفيظ بالمجوزة التي حفيظت فلا يكون له أن ينشئ على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بناء على ذلك .

(جلسة ١٦٠٠/١٦/١٩٥٠ طن رقم ١٠٣٣ سنة ٢٠ ق)

١٣٢ - إذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأنه كان يبيت ليلة الحادث فيندق عينه ولكنه لم يطلب للمحكمة ضم دفتر القندق لإثبات صحة هذا الدفاع فلا يصح له أن ينشئ على الحكم أن المحكمة لم تأمر بضم دفتر ومراجعتها .

(جلسة ١٦٠٠/١٦/١٩٥٠ طن رقم ١٧٨٧ سنة ٢٠ ق)

١٣٣ - إذا كان المتهم لم يتسك أمام المحكمة بطلب سماع شهود تقي أو يطلب إرسال الورقة التي ضبط المخدر ملفوفاً بها إلى التحليل فليس له أن ينشئ على الحكم اغفال ذلك بمقتضى أن تحقيق دفاعه كان يقتضيه الحكم .

(جلسة ١٦٠١/١/١٩٥١ طن رقم ١٦١٤ سنة ٢٠ ق)

١٣٤ - إذا كان المدافع عن المتهم قد أبدى عند بدء إجراءات الدعوى أمام المحكمة أن ساءه الصحية قد لا تمكنه من القيام بواجب الدفاع على الوجه الأكمل دون أن يصر على طلب التأجيل ، وحضر الإجراءات ثم أبدى دفاعه للمحكمة ، فلا يحق له أن يطلب تقض الحكم لعدم تأجيل المحكمة الدعوى السبب المذكور فإنه وهو الموكل إليه أن يدافع عن المتهم بحسب ما عليه عليه ضميره وقرضه عليه تقاليد مهنة التنيق . لا يصح أن يفرض في حقه أنه قام بواجبه على وجه غير كامل بل يجب أن يقول سكرته عن عقيدته بالطلب الذي يدا منه أولاً بأنه صدر عنه عن عقيدته صحيحة وأن ما أجلب به المحكمة في سبيل الدفاع هو في نظر كل ما ينبغي أن يقال .

(جلسة ١٦٨٨/١/١٩٥٨ طن رقم ٢١١٠ سنة ١٧ ق)

١٣٥ - لا يصح أن يستنتج إخلال المحكمة بحق المتهم في الدفاع من الوقت الذي استغرقه نظر الدعوى كما لا يصح أن يدعى المتهم بالإخلال بمقتضى الدفاع بمقتضى إن المدافع عنه إنما كف عن المرافعة لما فهمه من ظهور برادته استنتاجاً من إشارة بدت من المحكمة

بأنه ألقى أشياء صروقة مع عليه ببرئتها فقتضت المحكمة بإدانة غيابه واستندت في إثبات طعنه بالسرقة إلى أقوال شاهدين آخرين بالجلسة كانت قد رفعت الدعوى عليهم منه لارتكابهم جريمة السرقة وأدبروا حضوراً فيها وكان المتهم ، يطلب في جلسة المعارضة سماع هؤلاء الشاهدين بل إنه تنازل عن سماع بعض شهود الاتيات ثم ترفع عنه معاميه وتنازل الأدلة القائمة قبل الطعن ومنها أقوال المتهمين الفشار بهم فلا محل لما يثيره الطعن من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع بعدم سماع أقوال المتهمين الآخرين في مواجهته .

(جلسة ١٦٠٠/١٣/١٩٥٠ طن رقم ١٣٣٨ سنة ١٩ ق)

١٣٦ - بادع الثالث أن عامياً حضر عن المتهم وترافع في الدعوى دون أن يطلب التأجيل للاستعداد ودون أن يتسك بطلب سماع شهود فلا محل بذلك للمنى على الحكم بأنه أخل بحق المتهم في الدفاع ، لأن الغاضى الذى ترفع كان تأنيلاً من معاميه الأصل ولم يكن له الوقت الكاف للاستعداد .

(جلسة ١٦٠٠/٢/١٩٥٠ طن رقم ١٩٣٣ سنة ٢٠ ق)

١٣٨ - متى كانت المحكمة قد أشارت في حكمها إلى تعديل وصف الإلزام بالجلسة وإلى أن الدفاع عن المتهم قد ترفع على أساسه ولم يتسك بطلب الملة أو بالتأجيل لصعوبة دفاع جديد ، فلا يجرى الإجمالة في الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع .

(جلسة ١٦٠٠/١/١٩٥٠ طن رقم ١٣٣٢ سنة ١٩ ق)

١٣٩ - إن القانون لا يوجب حضور معام من المتهم في جلسة ، بل يكفي أن يدافع هو عن نفسه فيها فلذا كل الظاهر من معامير جلسات المحاكمة الاستئنافية أن القضية أجلب أكثر من مرة بسبب غياب المعامى عن التهم ، ثم حضر منه في الجلسة الأخيرة معام ترافع في موضوع الجلسة المستدة إليه وطلب برادته منها ، فلا يكون لهذا المتهم من وجه لأن ينشئ على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بعدم موافقتها على تأجيل القضية متى يحضر معاميه الأصل .

(جلسة ١٦٠٠/١/١٩٥٠ طن رقم ٧٣٣ سنة ٢٠ ق)

١٤٠ - إذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه عناصر الجريمة التي دان التهم بها ولم تكن تلك الواقعة حسياً بينها الحكم بحاجة إلى الكشف الطبي الذى ينشئ الطعن على المحكمة عدم إجرائه ، وكان الدفاع عن المدافع لم يتقدم إلى المحكمة بطلب لإجراء

مادامت المحكمة لم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، فإن مجرد إشارة مبهمة باليد لأصح الاعتقاد بها ولا اختصاصها فيها قدم لإتمام المرافعة لأن لم تكن تمت . ( جلد ١٨٨/١٠٠ من رقم ١٢٣٧ سنة ١٧ ق )

١٢٦ - متى كانت المحكمة لم تجرأ تغيير في وافية الدعوى وإنما طبقت القانون الذي حل أثناء المعركة محل الأوامر العسكرية السابقة التي كانت تعاقب عليها ، فلا يصح التمسك عليها أنها لم تلت الدفاع . ( جلد ١٨٨/٧ من رقم ١١٢٧ سنة ١٧ ق )

١٢٧ - المحكمة غير ملزمة ببلت الدفاع إلى تغيير الوصف القانوني للرافعة المرفوعة بها الدعوى . فإذا كانت الدعوى قد رفضت محل التمسك بأنه وبدون وقف سنداً فدائه المحكمة بأنه سرق هذا السند وألفه ولم تكن في ذلك قد أضافت واقعة جديدة إلى الواقعة المرفوعة بها الدعوى أمالها بل هي رأت أن هذا الواقعة ذاتها تعتبر في القانون سرقة لا اختيابة أمانة ، فلا يقبل التمسك على حكمها أنها قد أدخلت بين الدفاع . ( جلد ١٨٨/١٠٠ من رقم ١١٥٨ سنة ١٨ ق )

١٢٨ - إذا كانت المحكمة يبد أن وجهت إلى الشهود تهمة شهادة الزور لم تمنعهم من أن يقدموا بما بين لهم من دفاع فيها وكانوا لم يقدموا إليها بشيء في هذا الصدد ، فلا يقبل منهم . والتمهة المرجحة اليوم بمنع لا يوجب القانون أن يكون لهم محام بمساعدتهم في المرافعة - أن ينعوا عليها أنها أدخلت بينهم في الدفاع بدعوى أنها لم تمنح لهم فرصة الاستماع بمحام . ( جلد ١٨٨/١٠٠ من رقم ١١٤٩ سنة ١٦ ق )

١٢٩ - لأصرة بما يقوله الطاعن من وجود خطأ في تحميل شرط من دفاعه مادام هذا الخطأ يفرض حدوث غير منسب على دفاع جوهرى في الدعوى . ( جلد ١٨٨/١٠٠ من رقم ١١٢٧ سنة ١٩ ق )

١٣٠ - إنه وإن كان القانون يوجب محام ما يبدى للمتهم من أوجه الدفاع وتحققه إلا أن المحكمة إذا مارست لها الواقعة أركان الأمر المطلوب إليها تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين في حكمها أسباب رفضها الطلب الذي يقدم إليها فإذا كانت إدانة المتهم قد بنيت على أنه وهو وقاد القطار الذي حصلت فيه السرقة قد اتفق مع سائقه وسائر المتهمين على إتلاف الأشياء التي سرقوها منه ما أدى إلى أن

قطع القطار المسافة بين المحطين الذين حصلت السرقة في مكان واقع عندها في مدة تزيد كثيراً على المدة المقررة ، الأمر الذي يؤيد ماورد به بعض الشهود من أن وقف القطار كان مستمداً لتسهيل إتمام السرقة . وكان التمسك قد مرأ تأخير القطار إلى غلط بالقاطرة وطلب ضم ملف القاطرة المذكورة لتحقيق هذا الدفاع واستجابت المحكمة لهذا الطلب ولكنها باعت وصدلت عن تنفيذ قرار الضم ، بأنه ذلك على ما تبين لها من أقوال من سألهم من موظفي مصلحة السكة الحديدية من أن القاطرة في ليلة الحادث لم يكن بها غلط ، فإنها لا تكون قد أدخلت بين التمسك في الدفاع ، إذ مادام قد ثبت أن القاطرة لم يكن بها الخطأ المدعى في ليلة الحادث فإن تجرأ حائليها السابقة لا يكون له محل للاعتراض الصلة بين تلك الحالة السابقة وبين الدعوى .

( جلد ١٨٥/٢٦ من رقم ٧٢ سنة ٢٠ ق )

١٣١ - متى كان الحكم إذ رفض طلباً للدفاع قد رد على هذا الطلب بإيراد اعتبارات سديدة فمرد رفضه فلا يكون نمرة محل التمسك عليه من عمله التاجية .

( جلد ١٩٥/١٧ من رقم ١١٠٣ سنة ٢٠ ق )

١٣٢ - إن تقدير طلبات الدفاع من الأمور التي تدخل في سلطة محكمة الموضوع ، باعتبارها من أدلة الدعوى ووسائل تحقيقها . ولذا في كل الثالث بمصدر جلته المحاكمة أن المدافع عن المتهم في دعوى ضرب فتات عنه مائة قد طلب إلى المحكمة استبعاد الطبيب الشرعي والطبيب الرمدى الذي استقبل المجنى عليه بضم الرمد لسواءه من حالة عينه وكشذ فأعلنت المحكمة التفتية لاستبعادها إلا أنها لم يحضرا بسبب قتلها وأمر المدافع من المتهم على طلب حضورهما . ولكن المحكمة استعنت أحسد مفتقى مصلحة الطب الشرعي وأخذ أطباء المهد الرمدى وبعد أن ناقشتها حكمت بإدانة المتهم وودت على ما طلبه الدفاع بأن طبيب الاستقبال لا يمكنه أن يلى إلا ما ورد بقرره المرقع بالقضية ومادون به ظاهر بطلا ، كما أن الطبيب الشرعى لا يمكن أن يأى بأكثر مما أجدهم وقبضه للفتش الحقى - فلما لا تكون قد أدخلت بدفع التمسك إذ أنها قد ناقضت طلباته وبنت الأسباب التي بنت عليها رفضها وهي أسباب من شأنها أن تعرض إلى ما انتهت إليه .

( جلد ١٩٥/٢٦ من رقم ١٣٠٤ سنة ٢٠ ق )

### الفصل الرابع

#### استجواب المتهم

١٣٨ - ان نص المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنائيات صريح في ان طلب استجواب المتهم امام المحكمة موكول اليه شخصيا لانه صاحب الشأن الاول في الادلاء بما يريد الادلاء به لدى المحكمة . اما مهمة الغرض منه فهي معاونة في الدفاع بتقديم الأوجه التي يراها في مصلحته ما تعلق منها بالموضوع أم بالقاءون . فإذا ما اصر المتهم - ورغم معارضة محاميه له أو اصدقاءه - التمسح اليه - على ان يقدم عرضا لخصا المحكمة بدفاع من عنده أو يطلب استجوابه عن اموري ان مصلحته تقتضي الكشف عنها كمن على المحكمة ان تجيبه الى طلبه وان تستمع الى اقواله وتستجوبه فيطلب الاستجواب عنه ( جلة ١٣٧/٢/٨ طعن رقم ٢٥٢ سنة ٢٠٠٤ )

### الفصل الخامس

#### طلب التأجيل

١٣٩ - متى أعلن المتهم في الجهاد التنازلي فليست المحكمة ملزمة بإجابته إلى ما يطلب من تأجيل الدعوى ولا يعد رفضها التساؤل حراما له من حق الدفاع .

( جلة ١٣٣/١/٣١ طعن رقم ٢١٩١ سنة ٢٠٠٢ )

١٤٠ - لا إخلال بحق الدفاع إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل للاستناد ما دام إعلان المتهم بالجلية قد حصل في الجهاد المبين في القانون . كما أنه لا جناح على المحكمة إذا هي طلبت إلى المتهم بمجمة أن يدفع عن نفسه عند تغل غاميه عنه بالجلية .

( جلة ١٣٧/٢/١ طعن رقم ٨٥٢ سنة ٢٠٠٤ )

١٤١ - متى كان المتهم قد أعلن الجليلة اعلانا قانونيا فانه يجب عليه أن يحضر مستندا قد دفاع . فإذا هو طلب التأجيل للاستناد فليحكمة أن ترفض طلبه ما دام لم يستند فيه إلى عدد قهرى .

( جلة ١٣٤/١/٣ طعن رقم ٣٨٦ سنة ١١ )

١٤٢ - إن المتهم متى أعلن اعلانا صحيحا لجلية المحكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستندا لإبداء أوجه دفاعه ، والمحكمة ألا تقبل منه طلب التأجيل للاستناد إذا مارأت أنه لا عذر له في عدم تحضر دفاعه في المرة التي أوجب القانون إعطائه إياها بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة . فإنما هو حضر غير

١٣٣ - إن مجرد الاضطراب في ذكر مرافعة الدفاع بمحض الجليلة - يفرض جلوه - لا يترتب عليه القول بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع أو نعمة المناقعة عنه ، ذلك لأن الأحكام الجنائية تنبى في الأصل على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجليلة والمرافعات التفوية التي تلمعها .

( جلة ١٣٥/٢/٦ طعن رقم ٩١١ سنة ٢٠٠٢ )

١٣٤ - الدفاع يطلان التقيض هو دفاع في موضوع الدعوى لأنه في واقعته يقوم على الدفاع بلم صحة الدليل المضاد من هذا التقيض . فإذا لم يكن قد صدر من المحكمة بعد التقدم إليها بهذا الدفاع ما يفيد أنها مستقر نظرها عليه فانه يكون على المتهم حينئذ أن يدل بمجيب ما يمين له من دفاع . وإذا كان يطلان التقيض وبالتالي يطلان الاجراءات ، ثم بعد أن توافق في الدفاع المشار اليه انتهى إلى تكرار طلب البراءة فتررت المحكمة إسدان حكمها في الدعوى في آخر الجليلة دون أن يحسم قرارها هذا مقصورا على الدفاع فانها إذا حكمت في حق الموضوع مما لا تكون قد أخلت بدفاع المتهم .

( جلة ١٣٥/٢/٦ طعن رقم ٩٠ سنة ٢٠٠٢ )

١٣٥ - إذا كان الظاهر من مضامين الجليلات أن الطاعن حضر الجليلة الأخيرة وتلى تقرير التلخيص في حضرته وطلب التأيية إلغاء الحكم المستأنف ولم يطلب هو شيئا ، ثم أصدرت المحكمة حكما في الدعوى فانه لا يجوز له من بعد أن يدعي أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع ، فقد كانت الفرصة سانحة أمامه للدلائل بدفاعه وهو لم يدع أن المحكمة قد منته من إهداء هذا الدفاع .

( جلة ١٣٣/١/٦ طعن رقم ١٣٧٤ سنة ٢٠٠٢ )

١٣٦ - ان سكوت الطاعن أو المناقعة عنه من المرافعة لا يجرى ان يبنى عليه الطعن على الحكم مادامت المحكمة لم تمنعها عن إهداء الدفاع .

( جلة ١٣٢/١/٦ طعن رقم ٦٣٦ سنة ٢٣ )

١٣٧ - غاية العامة ان تتم الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجليلة على كل شاهد شهد بنير الحقيقة امام المحكمة ولا يصح حد ذلك اخلالا بدفاع المتهم الذي شهد لصالحه .

( جلة ١٣٥/١/١٠ طعن رقم ١٠١٣ سنة ٢٤ )

بمحاكمة التهم خاصة في مادة من مواد المجمع فلا يجوز للتهم أن تنس على المحكمة أنها قد رفضت طلب التأجيل للاخلال والاستعداد في أول جلسة محددة لنظر الاستئناف مهما كان عدد القضايا التي تكن منها فيها في تلك الجلسة.

(جلسة ١٩٥٢/١٧/٢ طن رقم ١٥٩٦ سنة ٢١ ق)

١٤٦ - إذا تكن مصدر الجلسة خلوا عما يفيد أن المعلن دفع بطلان إجرأء تكليفه بالمحضور أو ادعى أنه لم يعلن في الميعاد الذي نص عليه القانون، فإن طلبه التأجيل للاستعداد يكون عارضا لتقدير المحكمة بلا معقب عليها فيه، ولا إلزام بالرد عليه، إذ أن القانون يوجب عليه أن يحضر الجلسة مستمدا ما دام أنه قد أعلن في الميعاد.

(جلسة ١٩٥٢/١٠/١٣ طن رقم ١٣٨٨ سنة ٢١ ق)

١٤٧ - أرت المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب التأجيل مادام للتهم قد أعلن إعلانا صحيحا في المواعيد التي قررها القانون.

(جلسة ١٩٥٥/١٤/١ طن رقم ٣٢٠٧ سنة ٢١ ق)

١٤٨ - إن القانون يوجب على كل من المحصوم أن يحضر بالجلسة مستمدا ما دام قد أعلن في الميعاد، وإنه إذا كانت التهمة أطلعت في الميعاد الذي نص عليه القانون فلا يقبل منها القول بأن المحكمة أخلت بعضها في النطق إذا رأت المحكمة نظر المعصومي ولم تر ساجية تصح لل تأجيلها ولم تمنع التهمة من أن تبدي كلمة أوجه النطق.

(جلسة ١٩٥٥/١٤/١ طن رقم ٣٢٠٧ سنة ٢١ ق)

١٤٩ - إذا طلب الدفاع عن التهم تأخير القضية الخاصة به حتى ينتهي من قضية أخرى، فأعزتها المحكمة، ولكن التهم اعتقد أنها أجلت ليوم آخر فانصرف. ولما طليت القضية ونودي عليه ولم يثل أمام المحكمة بين المالحى علة غيابيه، وطلب تأجيل القضية قرضت المحكمة عليه، فذلك من حق المحكمة، ولا يمكن أن يعد إخلالا منها بحق الدفاع لأن اصرافه التهم من المحكمة قبل التثبت من معبر قضيه ضرورة يجب أن يحمل هو تبعها ولا يصح أن يرتب عليها إقرار المحكمة بتأجيل قضيه.

(جلسة ١٩٥٢/١٧/٢ طن رقم ٨٤٧ سنة ٢١ ق)

١٥٠ - من الإخلال بحق الدفاع ألا يبيح المحكمة للتهم فرصة الاطلاع على مستند قدم بجلسة المرافعة لم يسبق للتهم الاطلاع عليه واضترض على

مستند قضة ذلك لا تنع الا عليه إلا شأن المحكمة فيه. ولا فرق في هذا الصدد بين التهم ومعاينه إذا تكن وجود المالحى أثناء المحاكمة غير واجب، كما هي الحال في مواد المجمع والمخالفات. فالمالحى يجب عليه كذلك أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وقتا للقانون بالمحضور إليها فإذا طرأ عليه عذر قهرى منعه من القيام بواجبه هذا ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة، ويكون على المحكمة - متى تبينت صحة عذره - أن تمهل الوقت الكافي لتخصير دفاعه والا فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع.

(جلسة ١٩٥١/١٧/١٠ طن رقم ١١٧٢ سنة ٢١ ق)

١٤٣ - إن القانون لا يوجب في مواد المجمع والمخالفات أن يحضر مع التهم أثناء المحاكمة عام يترى المرافعة عنه. فلذا تكن التهم قد أعلن بالمحضور إلى جلسة المحاكمة إعلانا صحيحا وقتا للقانون، وحضر الجلسة، فليس له أن يطلب المحكمة بوجوب تأجيل المعصومي حتى يصير مع عام. وليس له بالتالي إذا ما رفضت المحكمة طلب التأجيل السبب المذكور أن ينس عليها أنها أخلت بحقه في الدفاع، إذ أنه كان يجب عليه أن يحضر مستمدا لأدبائه أوجه دفاعه إما بنفسه وإما بواسطة من يفتار ذلك من المالحين.

(جلسة ١٩٥١/١٧/١٠ طن رقم ١٨٣٩ سنة ٢١ ق)

١٤٤ - لا جناح على المحكمة الاستئنافية إذا هي رفضت طلب التأجيل للاستعداد، فإن التهم ما دام قد أعلن إعلانا صحيحا يكون عليه أن يستند للدفاع من قضة في الفترة الواقعة بين الإعلان وجلسة المحاكمة.

(جلسة ١٩٥٨/٧/١ طن رقم ١١٣٣ سنة ٢١ ق)

١٤٥ - إن التهم متى أعلن إعلانا صحيحا بجلسة المحاكمة وجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستمدا لأدبائه أوجه دفاعه. فإذا طرأ عليه عذر قهرى حال بينه وبين هذا الاستعداد - في الملة التي وجب للقانون إعطاء إيماء بين تاريخ الإعلان ويوم الجلسة وجب عليه أن يبين عذره للمحكمة التي يكون عليها حينئذ متى ولا فرق في هذا الصدد بين التهم وبين معاينه في مواد المجمع والمخالفات حيث لا يكون وجود المالحى واجبا. وإنه فاداك أن يبين من يحضر الجلسة أن التهم أو المالحى الماحضر منه قد دفع بأن إعلان التهم بالجلسة لم يكن حاصل في الميعاد الذي قرره القانون أو أن عذرا قهريا طرأ إقنعه من تخصير الدفاع في هذا الميعاد وكان

ولو كان المتهم ومعاويه مقتضى أن القضية ستزجل حتى لعدم إعلان أحد المتهمين الذي حضر الجلسة .

(جلسة ١٩٨٨/١١/٢١ ملن رقم ٩٧١ سنة ٨ ق)

١٥٥ - إنه لا كان مقتضى ما نص عليه القانون من وجوب حضور عام عن كل منهم بمثابة المرافعة عنه أمام محكمة الجنائيات أن يكون الدفاع حقيقيا يديه الحمائي بعد أن يكون قد ألم بكل ظروف الدعوى وما تم فيها ، سواء في التحقيقات الابتدائية أو في التحقيقات التي تهيئها المحكمة ، ولما كان المتهم هو في الأصل صاحب الحق في اختيار من يقوم بالدفاع عنه من المأمين ، فلا يحس أن يبين له مجال إلا إذا كان هو لم ير كل محاميا ، أو كان الحمائي الذي وكلة قد بدأ منه العمل على معرفة سير الدعوى ، فإذا كان الثابت أن الحمائي الموكل عن أحد المتهمين في جنسية قتل قد اعتراه مرض جاني في يوم الجلسة لم يقد على القيام بواجب الدفاع عن موكله رقم تأميه لذلك ، وأن معاميا آخر تقدم لمناصب المرافعة في التأجيل لهذا الصدد قائلا إنه ينوب عن الوكيل ، ثم سمعت الشهود بصورته وأجلت الدعوى اليوم التالي لباع المرافعة وفي هذا اليوم حضر عام آخر غير الذي حضر في اليوم السابق ولم يذ في سبيل الدفاع عن المتهم إلا ما قاله من أن مركز هذا المتهم مثل مركز متهمه ، ثم صدر الحكم في الدعوى بمطابقة هذا المتهم وبرائة المتهمين الذين كان موكلًا بالدفاع عنها الحمائي الذي ترفع على الوجه السابق الذكر ، فإن المحكمة تكون قد أعلنت بحق المتهم في الدفاع ، إذ كان من المتهمين عليها ، وقد طلب منها التأجيل المرض الصبي الذي اعتري الحمائي الموكل . أن تعيب هذا الطلب . ولا يحس أن يتخذ من سلك هذا المتهم بالجلسة قوله لإثابة أحد من المأمين الذين حضروا ، فإنه وقد صرح كل منهما في الجلسة بأن حضوره إنما كان نية عن الحمائي الموكل . يكون في عدم اعتراضه معلوما إذا اعتقد أن وكيلة هو الذي اختارها لتتمية عنه .

(جلسة ١٩٨١/٤/١٤ ملن رقم ١٧٧٤ سنة ١١ ق)

١٥٦ - إنه وإن كان حضور عام مع المتهم بمجلسه غير واجب قانونا إلا أنه من صد التهم إلى عام بمهمة الدفاع عنه ، فإنه يصح على المحكمة أن تسلمه فانما طرأ عليه عند مجرى منه من القيام بمهمة فيكون على المحكمة ، متى ثبتت صحة عذره ، أن تمهله الوقت الكافي لتحصير دفاعه . ولما قالها تكون قد أعلنت بحق المتهم

تقدمه في ذلك الطرف وطلب التأجيل لرد عليه أو تفسيره على الوجه الذي رآه في مصلحته فلم تعيب المحكمة إلى طلبه وقبلت المسند واعتبرت عليه في تكوين عقيدتها في موضوع الدعوى ،

(جلسة ١٩٧٧/١١/١٣ ملن رقم ١٣ سنة ٤ ق)

١٥٧ - إن المحكمة الموضح رفض طلب التأجيل لعدم أوراق إذا ما تبين لها أن الفرض هو تعطيل نظر الدعوى . فإذا رأت أن تعيب المتهم إلى ما طلب من تأجيل لعدم أوراق يرشد هو عنها لكي يستخلص منها الدفاع الذي يريده . كان على هذا التهم أن يتضح بالهالة التي منحها بناء على طلبه . وإذا هو لم يكثر للأمر ولا يتم بتنفيذ القرار أو يعاون على تنفيذه . كان المحكمة كل الحق في أن تضرب صفحا عن طلبه ولا تختلف كذلك للمطالبة فتح باب المرافعة المقدم للفرض نفسه حين أن تكون في سلكها هذا قد أخذت بما التهم من حق الدفاع .

(جلسة ١٩٧٢/١/١٣ ملن رقم ٣٧٤ سنة ٤ ق)

١٥٨ - إذا رأت المحكمة أن طلب التأجيل غير جدي وأنه لم يقصد به سوى معرفة الفصل في الدعوى لأن من حضا بل من واجبا أن ترفضه وتظر الدعوى ، ولا يكون في عها هذا إخلال بحق دفاع المتهم فإذا كان التهم قد حضر أمام المحكمة وطلب معاميه التأجيل للاعتماد فأجيب إلى طلبة ، وفي الجلسة التي أجلت إليها القضية لم يصغر التهم وحضر معاميه وقدم شهادة مرضية طالبا التأجيل لمرض التهم لرفضت المحكمة طلبه وفصلت في الدعوى فلا يحتاج عليها فيما فصلت . خصوصا إذا كان هو لم يدع أن مرضه كان ما يشتر منه حضور جلسة المحاكمة .

(جلسة ١٩٦٨/٧/٢١ ملن رقم ٩٧٤ سنة ٨ ق)

١٥٩ - المحكمة الحق في رفض طلبات التأجيل كلما رأت أن الفرض منه إنما هو معرفة سير الدعوى . وليس التهم أن يعترض على قراؤها في هذا الشأن ما دام اعلاته بالمحضر قد حصل في الجهاد القانوني .

(جلسة ١٩٦٧/٢/١٤ ملن رقم ٣١١ سنة ٩ ق)

١٦٠ - محكمة الموضوع تقدير طلبات التأجيل المقدمة إليها تعيب ما ترى موجبا لإجابه وترفض ما لا ترى موفاه . فإذا طلب التهم التأجيل حتى يصغر عامي من غير أن يبين سبب عدم حضوره فرفضت المحكمة إجابه إلى طلبه وكلفت أن يرفع عن نفسه وترافع فصلا لليس في ذلك إخلال بحق الدفاع

من المحامين الدافعة عنه . فلذا هو حذر الجلسة ولم يحضر معه من يدافع عنه فإن المحكمة لا تكون ملزمة بتأجيل الدعوى حتى يحضر محام عنه مادام المحامي لم يقدم عدوه عن عدم الحضور مؤبداً بغير دوره .  
( جلسة ١٩٤٥/١٧/١٠ ملن رقم ٩٨ سنة ١٦ ق )

١٦٥ - إن القانون لا يوجب في مواد المنح أن يحضر مع المتهم محام يتولى الدفاع عنه . فلذا كانت المحكمة قد استجابت لمسا طلبها لهم في مذكرة التي قدمها في دفع أبنائه من إعطائه مهلة لإبداء دفاعه في موضوع التهمة وطلعت لنظر الموضوع جلسة أخرى أعلن المتهم إليها إعلاناً صحيحاً لحضر ودافع عن نفسه . فلا يكون له من بعد أن ينسحب على المحكمة أنها أخلت بمعه في الدفاع إذ هي لم تجبه إلى طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه .  
( جلسة ١٩٥١/٣/١ ملن رقم ١١٠ سنة ٢١ ق )

١٦٦ - متى كانت المحكمة قد أجهت طلب محامي المتهم التأجيل للاستعداد فأجلت الدعوى إلى اليوم التالي ، ثم تراجع أحد المحامين في الجلسة التالية ولم يطلب أجلاً جديداً ولم يتسكع بمنعورة حضور محام آخر معه ، فلن نقض المحكمة في الدعوى بسد سماحه لا يكون فيه إخلال بحق المتهم في الدفاع .  
( جلسة ١٩٤٧/١٢/١٣ ملن رقم ١٣٨٢ سنة ١٩ ق )

١٦٧ - إذا كانت المحكمة قد رأت أحسب المتهمين في غيابهم وأدانت الآخر بناء على ما أوردته في حكمها من أدلة ، فلا وجه للمحكوم عليه لطلبها أنها لم تجبل الدعوى لصالح دفاع القاتب لاحتقال ابنه . يتصرف هو بالحدوث ويقرر أن للمحكوم عليه لأشأنه .  
( جلسة ١٩٤٩/١١/١ ملن رقم ١٢٤٥ سنة ١٩ ق )

١٦٨ - إذا كان المحامي الموكل عن المتهم لم يحضر وحضر عنه محام أبدي سبب تنبيه وطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر ، فلم يتسبب له المحكمة ونظرت الدعوى وحضر المحامي المنتدب وتراجع ، ولم يبد المتهم اعتراضاً ولم يصر على التأجيل لحضور محاميه الموكل ، فلا غبار على تصرف المحكمة في ذلك .  
( جلسة ١٩٤٧/١/٣ ملن رقم ١٩٨٢ سنة ١٨ ق )

١٦٩ - إذا كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية أجلت الدعوى حتى يحضر محامي المتهم ، وفي الجلسة التالية لم يحضر المحامي ورفضت المحكمة التأجيل لدافع المتهم عن نفسه ولم يتسكع بأه في حاجة إلى الاستعانة بمحام آخر ، فإنه لا يقبل منه أن ينسحب على المحكمة أنها

في الدفاع ، فلذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن محامي المتهم اعتذر بحضره وقدم ذميه إلى المحكمة شهادة بذلك فانه يكون على المحكمة أن تقدر هذا العذر ، فلذا انتهت بصحة أجهت القضية إلى جلسة أخرى حتى يتمكن المحامي عن القيام بواجب الدفاع عن المتهم . ولذا رأت أنه غير صحيح ورفضت التأجيل كان عليها أن تبين أسباب ذلك ، وإن تراعى في الوقت نفسه حالة المتهم وسبل اتصاله بالبلد الذي أبداه المحامي حتى إذا ما تبين لها أنها لإعلاقه به وأنه كان موقلاً في دفاعه على المحامي أجلت له الدعوى ليستند هو للدفاع . ولا يقلل من ذلك ترخيصها في تقديم مذكرات ، لأن المذكرات في المواد الجنائية لا يصح أن يجبر المحصور على الاكتفاء بما في دفاعهم .  
( جلسة ١٩٤٥/١٠/١ ملن رقم ١٢٦٦ سنة ١٥ ق )

١٧٠ - إن المحكمة بعد أن تجبل نظر الدعوى لأي سبب من الأسباب لا يكون لها أن ترجع عن أمرها من غير أن تحضر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيابه إذ ينظر ذلك لا يجوز ، لأي سبب من الأسباب أن يحكم في موضوع القضية إلا في الجلسة التي أجلت لها لأنه بمجرد صدور أمر تأجيل إلى جلسة معينة يكون للمتهم أن يمدح عليه ، فلا يجوز الرجوع فيه بغير تنبيه إلى ذلك . ولذا فلذا كانت المحكمة قد رأت أن أصدرت أمرها بالتأجيل قد رجعت فيه ، ونظرت القضية في غيبة المتهم في نفس الجلسة التي أصدرت فيها الأمر ، فلها بذلك تكون قد أخلت بمعه في الدفاع ، ويكون للمتهم أن يضمن في حكمها بطريق التنص لهذا السبب إذا لم يكن له طريق آخر للظن فيه .  
( جلسة ١٩٤١/٤/٢٨ ملن رقم ١٧٨٢ سنة ١١ ق )

١٧١ - إن اعتذار المتهم المحكمة عن عدم حضور الجلسة المطالب إليها لا يكون وحده لإلزامها بأن تجبل الدعوى أو بأن تحدث عنه أو تفير إليه في الحكم إذ هي لم تجب طلب التأجيل ، فإن مثل هذا الاعتذار غير المضم بالذليل لا يبعد من العمليات الجدية التي تقتضي ردّاً صريحاً على من يتبرع بعدم إعتذار المحكمة به ردّاً عليه بأنها لم تأبه له .  
( جلسة ١٩٤٣/١/١٢ ملن رقم ٩٢٧ سنة ١٣ ق )

١٧٢ - إن حضور المحامين للدفاع عن المتهمين أمام محاكم المنح والمحاكمات ليس بواجب قانوناً ، بل على المتهم أن يحضر الجلسة المحددة لنظر دعواه ويستند للرافعة فيها سواء بنفسه أو بواسطة من يختاره

## التفصيل - أ -

## طلب التحقيق

١٦٩ - إذا كان طلب التحقيق الذي يستند إليه المتهم في دفاعه لا تأثر به إدانته . شريطة أن يدل على أن غيره فلا تحجب على المحكمة إذا هي أخفته . فإذا كانت لم تمتد في الأدلة على وجود فتحة في السور طلب الدفاع عن المتهم معاينتها بل اعتصمت على أدلة أخرى فلا مانع عليها إذا هي لم تحجب الدفاع إلى طلب المعاينة .

( جلسة ١٩٨٨/٣/٢٨ طعن رقم ١٠٠٤ س ٨٠ ق )

١٧٠ - إن تحقيق المحكمة لدليل في الدعوى وعدم إيرادها شيئاً عنه في حكمها رغم ثبوت عدم صحة لا يؤثر في سلامة الحكم مادام ذلك غير منتج في نفي التهمة من المتهم وما دامت الأدلة التي اعتصمت عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، إذ أن ذلك مفاده أنها اطرحت ذلك الدليل من بين أدلة التبرير .

( جلسة ١٩٨٩/١١/١ طعن رقم ٨٧٨ س ١٩ ق )

١٧١ - مادام الأمر المراد إثباته لا يجيء مباشرة إلى نفي التهمة المكونة للجريمة فلا يكون المحكمة ملزمة ، إذا هي لم تحجب طلب تحقيق هذا الأمر بأن ترد على هذا الطلب ردّاً صريحاً .

( جلسة ١٩٨٦/١/٢٨ طعن رقم ١٩٣ س ١٦ ق )

١٧٢ - يجب على المحكمة أن تعمل على إتمام التحقيق الذي بدأت فيه للوصول إلى الحقيقة . فإذا هي لم تنه ولم تبين السبب الذي دعاها إلى الدلول عنه ، فإن حكمها يكون ميبياً . وإذا كان المتهم قد تمكن في دفاعه أمام المحكمة بأن الدليل على ملكية العربية التي وجبت جعل الحادث لا أصل له ، فقررت المحكمة فتح باب المرافعة لسؤال الشاهدين القول بأن المتهم تلقى ملكية العربية منها ، وفي الجملة ، قد حدث لذلك تبين أن أحد الحاضرين لم يكن هو الشاهد المقصود سؤاله ، فرفضته المحكمة عند هذا الحد ، وحسكت في الدعوى بأداة التهمة مشتمة في ذلك على أن تلك العربية ملكة دون أن تبين السبب الذي دعاها إلى عدم إتمام التحقيق ، فإن حكمها يكون ميبياً متيناً تقضه .

( جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ طعن رقم ٢٠٠ س ١٦ ق )

١٧٣ - من المقرر أن محكمة الموضع مكلفة قانوناً ، إذا لم تر حاجة المتهم إلى طلب جوهري من

رفضت التأجيل في المرة الثانية مع اعتذار محاميه من عدم الحضور باستغاله بالمرافعة أمام محكمة الجنايات في جهة أخرى . وخصوصاً لا يجوز لاجتماع حضور محام عن المتهم في مواد الجلسات ( جلسة ١٩٨٩/٣/٢ طعن رقم ٣٣٨٧ س ١٨ ق )

١٦٥ - الأصل هو أن حضور محام عن المتهم ليس بلام في الجلسات ولكنه حق للمتهم متى وضع قفله في محام وجب على المحكمة أن تسمح بدفاعه عنه ، فإذا تخلف المحامي عن الحضور ورأت المحكمة السير في الدعوى في غيابه لعدم إعطائه بطله كان لها ذلك ، إلا إذا أمر للمتهم على تمكينه من الاستماع به محام آخر غير الذي لم يكن هو محاماً معه في هذا التخصف ، فغدت يجب على المحكمة أن ترحل الدعوى ، فإذا لم يطلب المتهم ذلك وسارت المحكمة في الدعوى فلا يحق له أن يني عليها أنها لم تمكنه من الاستماع به محام . ( جلسة ١٩٨٩/٣/٢٨ طعن رقم ٥٣٦ س ١٩ ق )

١٦٦ - إذا كان محامي المتهم لم يصر ضد المرافعة على طلب التأجيل لتقديم تقرير الاستدراي الثاني الذي وعد بتقديمه ، فلا أحلال بحق الدفاع إذا لم يجه المحكمة إلى طلبه ، كما أن لجهة طلب استدعاء الطبيب الاستدراي الأول لمناقشة في أقواله التي عنيت المحكمة بإيرادها ، والرد - لجهة لا يجب الحكم إذ ليس في القانون ما يضر على المحكمة أن تجيب مثل هذا الطلب بل إن لها أن ترفضه إذا ما رأت أنها في غنى عن رآيه بما استخلصته من الوقائع التي ثبتت لديها ومن التقارير الأخرى الفنية التي اخذت بها لاعتنائها إليها . ( جلسة ١٩٥١/٤/٩ طعن رقم ٦١ س ٢١ ق )

١٦٧ - المرض من الأعذار القهرية . فإذا ما حضر عن المتهم عام وقال إنه مريض وقدم للمحكمة شهادة بذلك فإنه يكون لإمام على المحكمة إن لم تر تأجيل الدعوى أن تقول كلمتها في المدة التي أعدها المحامي وعزده بالكتابة المرضية لأن هي لم تعمل على حكمها ميبياً لاختلال حق الدفاع .

( جلسة ١٩٥١/٤/٩ طعن رقم ٢٠١ س ٢١ ق )

١٦٨ - المرض عند دعوى ، فيبين على المحكمة متى ثبت لديها قيامه أن ترحل حاكمه المتهم متى يمكن من الدفاع عن نفسه . فإذا رفضت المحكمة التأجيل لمجرد تكراره دون أن يقدّر المدعى الذي أدلى به محامي المتهم فإنها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .

( جلسة ١٩٨١/٦/٤ طعن رقم ٤٤٩ س ٢١ ق )



ذلك وفي سبيل الحكم بالإلانة أو البراءة غير مقيدة بأى قيد من القيود الخاصة بالأدلة المودوعة في القانون للوراد المدنية ،

( جلة ١٦/٢/١٩٥٠ مطن رقم ١١٥٥ سة ١٩ )

### التفصل السابع

طلب تدب غير

١٧٦ - لا يلجأ القاضي إلى رأى الطبيب إلا إذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة المتينة لفهم ما يشكل عليه من الأمور المتينة فهو عندئذ يطلب رأيه ويستند عليه خطأ كان في ذاته أم صواباً ما دام لا وسيلة له في تفرغ الحقيقة سواء . أما إذا وجد لدى القاضي وسيلة أضمن وأثبت فإن من واجبه التحسب ألا يدل عنها إلى مثل تلك الوسيلة التي هي في ذاتها مظنة الخطأ ، فإذا أتهم متهم بإسقاط حافة مستديرة في عين مجنى عليه ودفع أمام المحكمة بأن إصابة عين المجنى عليه قديمة وأن إعفاهه من الخدمة العسكرية إنما كان بسببها وطلب تحقيق ذلك بتحقيق الطالب في هذه الصورة بالاستعلام من إدارة القرعة كان واجباً ، وعدم تحقيقه اكتشافاً برأى الطبيب - وهو غير معصوم من الخطأ - فيه ضمن حتم حقوق الدفاع ويضمن من أجله قضي الحكم .

هذا ولا يمنع من قضي الحكم أن المحكمة إذا رفضت التحقيق قد علمت رفضها إياه ، فإن المسألة متعلقة بمبادئ الاستدلال في ذاته وبراجب القاضي من حيث الأخذ فيه بالأحوط والأمن لتحقيق العدالة .

( جلة ١٢/١٢/١٩٣١ مطن رقم ٩٦١ سة ٢ )

١٧٧ - تقدير حالة المتهم العقلي من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها غير أنه من الواجب عليها أنه تبين في حكمها الأسباب التي تبين عليها تضاعفها من هذه المسألة بأن كان لا إجمال فيه . فإذا طلب المطاع إلى المحكمة أن تعيد المتهم إلى مستشفى الأمراض العقلية لفحص قواه العقلية واستعرض الوقائع التي استدل بها على جيل قتل المتهم لرفضت المحكمة هذا الطلب بقوة دلائل تبين ما من التحقيق ومن مناقشة المتهم أن قواه العقلية سليمة ، وكل حكمها معنياً لتهام سبه .

( جلة ١٧/٢/١٩٣٦ مطن رقم ٣٦٥ سة ٦ )

١٧٨ - لا يجوز المحكمة الاستثنائية أن ترفض طلب تدب غير لبيان ما إذا كانت الإحصاء المختلف

من طلبات التحقيق - أن تبين صلة ذلك ، إذا كانت المحكمة حين رفضت ما طلبة المتهم بتجديد مال الشركة من تكليف الشركة الضمنية بالمحقق المدنية تقديم دلائلها المسجلة كما قدم هو دفاعه لكي تبين المحكمة منها أن علاقه بالشركة كانت علاقته بائع بمشتري وأنه أوفى بالتزاماته ، قد علمت هذا الرض بأنه لا ينظرها أى شك في أن الشركة لا يمكن أن تثبت في دفاعها بيانات تغاير البيانات الثابتة بالأوراق الصادرة منها ، فهذا التليل يعتبر - تسليماً مقدماً بنتيجة دليل لم ي طرح عليها ورفضاً في أسر لم يعرض لنظرها ، وقد يصحكون الواقع فيه غير هذا الذي سبق إلى تقريره وتوكيده بما يجعل حكمها معنياً متيناً قهقه .

( جلة ١٦/١٢/١٩٤٦ مطن رقم ١٢٠ سة ١٩ )

١٧٩ - أن القانون لم يحدد القاضي المدني ولا القاضي الجنائي طرق استدلال خاصة لتحقيق مواد التزوير بل كل الأدلة القانونية من كتابات وشهادة شهود كلها يجوز القاضي الاعتدال عليها في تكوين اعتقاده . وليس المضاعفة شرطاً ضرورياً يجب توفر حصوله لقول بوجود التزوير أو عدم وجوده بحسب ما يظهر من نتيجتها . إذ لو صح ذلك لا أمكن الفصل في شأن ورقة ضاعت بعد تزويرها أو وجدت ولكن لا توجد أوراق لضاعت عليها .

وإذا كان من المستحسن لدى القاضي الجنائي أن تقع المضاعفة بحيث يشارف في حاله ما إذا رأى محملاً للمضاعفة فإنه غير محذور عليه أن يستند عند الضرورة على مضاعفة يكون إجراها غير ما دام هذا التفرع شهود بها أمامه أو كانت تتضمنها ورقة رسمية لا شك في صحة صحتها . وكل ما هناك هو أن المتهم إذا كان قد طلب من القاضي التحقيق بالمضاعفة أمامه وأصل القاضي الفصل في طلبه بالإلابة أو الرض كان تضاداً محملاً لتقتض لمساسه بمحقق الدفاع .

( جلة ١٦/٢/١٩٣٦ مطن رقم ١٢٨٠ سة ٢ )

١٨٠ - إذا كان المتهم في هذه الفحوى قد تمسك في دفاعه بأن القصد أساس التهمة مزور ، إذ المجنى عليه يعمل معه وقد صد عليه وركبه لئلا يقدم إليه من الأوراق المصلحية فرفضها دون مراجعة كمادته . وطلب تحقيق هذا التزوير ، فاطرحت المحكمة دفاعه لأسباب ذكرتها من شأنها أن تؤدي إلى مكرته عليها ، فإن طلبه تحقيق التزوير لا يكون له وجه ، إذ يمكن أن المحكمة تقبض دفاعه وقالت كلمتها فيه ، وهي في سبيل

مقيا على ذلك بأن مفتش الآثار الذي أخذ الحكم المظنون فيه بالمائة التي أجزاها ليس خيرا قنياً . ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه ، فإن حكمها بأداته يكون معيباً لأن هذا الطلب من الطلقات المهمة لثقله بتحقيق دفاع المتهم في مسألة قنية .

( جلسة ١٩٥٠/١١/١٧ ملن رقم ١٠٢٨ سنة ٢٠ ق )

١٨٢ — إذا كان الدفاع عن المتهم - إذا تعارض رأى الخبيرين الفنيين في صدد مضاهاة الإمتضاء المظنون عليها على إمتضاء المنسوب إليه هذان الإمتضاءان إذا قال أحدهما إنهما طفلان عن توقيعه الحقيقي بينما قرر الآخر أن المضاهاة غير ممكنة لأن الإمتضاءين المظنون عليها لم تكتبها بالطريقة العادية المألوفة - إذا كان قد طلب إلى محكمة الدرجة الثانية إمالة الأوراق إلى قلم الطيب الشرعي لمضاهاة الإمتضاءين المظنون عليها على إمتضاءين معروفين بها ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف دون أن تجيب هذا الطلب أو ترد عليه بما يقينه مع كونه طلباً هاماً لثقله بتحقيق دفاع جرمي - فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب قضاة .

( جل ١٩٥٠/١١/٢٨ ملن رقم ١٠٢٠ سنة ٢٠ ق )

١٨٣ — متى كان عملي المتهم قد تمسك في دفاعه عنه بكذب الشاهدين فيما فرواه من أن الجني عليه أنقض باسم حذاره في حين أن الواقع أنه لم يتفق واستند في ذلك إلى ما جاء بالكشف الطبي الذي أجرى على المصاب من أن حاله سيئة لا تسمح له بالأجابة ، وطلب استنفاة الطيب الشرعي لتأنيده ، لم تستجب المحكمة لهذا الطلب واستندت بين ما استندت إليه في أداة المتهم إلى شهادة هذين الشاهدين وهي التي يطلب المتهم تحقيق دفاعه في شأنها - فهذا الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب قضاة .

( جلسة ١٩٥١/١٧/١٧ ملن رقم ٥٠١ سنة ٢١ ق )

١٨٤ — إذا كان الدفاع عن الطاعن قد طلب أمام محكمة الدرجة الأولى إعلان المنعس التي التي جازت السيارة لتناقضه في تقريره الذي قدمه للحق ولعكس يفسر المحكمة سبب امرهات السيارة بمسألة إلى البين أن لم يمكن لذلك ما يبرره ، فصرحت المحكمة بذلك ، ولكنها قضت بأداة الطاعن دون أن تسمع هذا الشاهد الذي حضر إحدى جلسات المحاكمة ثم لما استأنف الطاعن تمسك في مذهبه المرصعة في تقديمها إلى المحكمة بطلبه المشار إليه ولكن

على معنيتها مزورة أم غير مزورة اعتباراً على أن المضاهاة التي أجرتها محكمة الدرجة الأولى والمحكمة المدنية التي يشكو التهم من نتيجة مضاهاتها قد أثبتت تدوير الإمتضاء ، بل يجب في هذه الحالة أن تقوم المحكمة الاستثنائية بمل المضاهاة بنفسها أو أن تدب غيراً لذلك . والرفض في هذه الصورة يستلزم خلافاً بين الدفاع موجباً لنقض الحكم .

( جلسة ١٩٥٠/١١/١٧ ملن رقم ١٠٢٣ سنة ٢١ ق )

١٧٩ — إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد اعتمدت في أداة التهم على أقرال الضهود في التحقيقات ولم تستن بتقرير الدعوى ، وكان التهم مآق سيادة أو مذنبوس - قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بطلب تعيين غير الثبوت من عدم استنفاة قضاي الحادث المستند إليه ورفضه ، فإن رفضها هذا الطلب بقوله إنها ليست ملزمة بالإجابة ما يظلم منها المتهم من تحقيقات تكليفه لا يكون سدياً . إذ هذا القول ليس فيه ما يبرر عدم حاجة الدعوى إلى الاستماعة برأى أهل الفن لظهور الحقيقة .

( جلسة ١٩٥٠/١٧/٢ ملن رقم ١١٤١ سنة ١٧ ق )

١٨٥ — إذا كان الدفاع عن المتهم بزرارة قلن كرك في أرض غير مرصعة في زواحه قضاة قد تمسك بأن التظن على الدعوى ليس من النوع المعروف بالكرك وأنه لا يزال موجوداً وطلب معانيه ، فأداته المحكمة وردت على ما تمسك به من ذلك بقولها إنه لو كان جدياً في دفاعه لطلب في التحقيق الأول تعيين غير لبيان حقيقة نوع التظن كما يقضى بذلك القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ الصادر في هذا الصدد ، فإن حكمها يكون معيباً ولجباً قضاة ، لأن رده هذا ليس سدياً . إذ أن جميع التصور الواردة في القانون المذكور يبعد تدب الجبراء ليس فيها ما يمنع المحكمة من أن تحقق في نوع التظن موضوع المحاكمة ، ولا ما يلزمها بالأخذ بذلك بما تم في التحقيقات الابتدائية وهذا الإلزام لا يمكن أن يكون إلا بنس صريح لما يتطرى عليه من مخالفة قواعد الأساسية لبحا كلفه الجنائية .

( جلسة ١٩٥١/١٧/١٧ ملن رقم ٥٧١ سنة ٢١ ق )

١٨٦ — إذا كان الظاهر من محضر جلسة محكمة الدرجة الثانية أن المدفع من الطاعن (التي أماته الحكم في جريمة ابلاغ الكاذب) قد طلب تعيين غير نفي لثبوت صحة الواقع التي سبها إلى المدعي بالحق المدعى

الاستنارة برأيه ، فلم تأبه المحكمة لهذا الطلب ولم ترد عليه ونقضت بادانة المتهم مستندة إلى أقوال الجاني عليه من أنه رأى المتهم ، ولكل ماقرره الطبيب الشرعي من أن التامنين لا تمنحه من الرؤية ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور متيناً قفحه .

( جلد ١٤٧/١٠ طين رقم ١٤٤ سنة ١٦ ق )

١٨٨ — إذا كان الدفاع عن المتهم في الإساءة الخطأ قد تمسك بأن خطأ لم يقع منه وأنه بذل ما في وسعه لوقف الترام ليخاض الحادث ، فقررت المحكمة استبعاد غير تقي لتحقيق هذا الدافع ، ثم سمحت لهذا الجير ونصب الدفاع على أقواله بأنها جلت ، ثم سمحت له ، ومع ذلك أبدت المحكمة الحكم المتأفف لأسبابه دون أن تبدي رأياً في أقوال الجير الذي رأت هي أنه تحقيقاً لدفاع المتهم ، ولم ترد على هذا الدفاع في ملائحته التي استجبت مع كونه عاماً لهذا منها قصور يجب حكمها .

( جلد ١٩٧/١٠ طين رقم ١٩٤ سنة ٢٢ ق )

١٨٩ — إذا كان الحكم معر استناداً إلى التقرير الطبي الشرعي عن إصابة الجاني عليه ضمن الأدلة التي ذكرها أنه أغفل جزءاً من هذا التقرير وروى هذا الجزء غير متعارض مع ما تنقله المحكمة عن التقرير ودونته قضاءاً عليه لهذا الأفعال لا يؤثر في سلامة الحكم ( جلد ١٩٤/١٧ طين رقم ١٣٦١ سنة ١٦ ق )

١٩٠ — إذا أدانت المحكمة متنباً مستندة في ذلك على اعتراف متهم آخر معه بأنه اشترك معه في اقتراف الجريمة المسندة إليها ، وكان الدفاع عنه قد طعن على هذا الاعتراف بصدوره بناء على إكراه مستدل على ذلك بوجود أثر في بدن كل منهما ناتج عن كيمياء باتناو وطلب إلى المحكمة تدب الطبيب الشرعي إذا الطبيب الذي تدبه تحقيق هذا الأمر لم يبد رأياً مقنعاً ، فانه يمتنع على المحكمة ، إذا لم تجبه إلى هذا الطلب ، أن ترد عليه وإلا كان حكمها قاصر البيان راجعاً قفحه .

( جلد ١٩٤/٢١ طين رقم ١٧٨٧ سنة ١٦ ق )

١٩١ — إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك لدى المحكمة الاستئنافية بأن عنصر الحشيش غير موجود في المادة التي ضبطت معه وأن تحليلاً تقي وجود حشيش فيها ، ثم صمم على طلب استبعاد الطبيب الشرعي لما تفتت في ذلك ، ولكن المحكمة بعد أن كانت قررت استبعاد الطبيب الشرعي وأجلت القضية عدة مرات بحضوره حكمت ، من غير أن تسمعه ، بتأييد الحكم

المحكمة قضت بتأييد الحكم المتأفف لأسبابه دون إجابة هذا الطلب ، فإن حكمها يكون باسراً إذا أن دفع الطاعن يقوم على مسألة تفتت بينها المحكمة وطلب إليها استبعاد المهندس الذي أخذ رأيه فيها استبعاداً لحقيقة الأمر في سبب الحادث ، فلم يكن يصح علم لإجابة هذا الطلب مع إغفال الرد عليه .

( جلد ١٩٥/١٠ طين رقم ٢٢٢ سنة ١٦ ق )

١٩٥ — إذا كان الدفاع عن المتهم في إصابة الجاني عليه بتدبير قصد ولا تمتد بقيادة سيارته بطريقة ينجم منها الخطر قد تمسك في المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية بأنه كان يقود السيارة بطيء ، وأن الجاني عليه إنما أصيب من اصطافه بالعصاة الخفية الجني ، وأنه هو أوقف السيارة بصدور أن شر بإصابته مما ينفي عنه أنه كان سريعاً ، وطلب تدب غير لتحقيق الدفاع . ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضى بالإدانة لأسبابه دون أن تعرض لهذا الدفاع وترد عليه فهذا منها قصور يجب حكمها بما يستوجب تقضيه .

( جلد ١٩٦/١٠ طين رقم ٧٧ سنة ١٦ ق )

١٩٦ — إذا كان الدفاع عن المتهم (تأيد سيارته) في ساداة تزل خطاً قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية تدب غير لمرة في كل قائد السيارة يستلجح إيقافاً على المسافة التي إنعقد إجماع الشهود على أن الجاني عليه أصيب الميدان على مداها من السيارة ، ولمرة ما إذا كان في مقدوره مع حال الميدان أن يتفادى حصول الحادث في ظروف وقوعه ، فلم يجبه المحكمة إلى ما طلب ولم ترد عليه ، فذلك منها قصور يجب حكمها ، إذ هذا الطلب من العليات الهامة تتعلق بتحقيق المعوى لإظهار الحقيقة فيها .

( جلد ١٩٨/٢١ طين رقم ٢٦ سنة ١٨ ق )

١٩٧ — إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك بما ورد في تقرير الطبيب الشرعي من أن الجاني عليه ، الذي أصح في التحقيق قبل وفاته أنه رأى المتهم وقعدارتكناك الجريمة ، مصاب في كذا عينيه بتمامة نصف نظره ، وبأن ذلك ، معافاة إلى قفحه في السن ولكل كرون الحادث وقع في اللرة وفي ظلام الليل ، يمتنع من رؤية الجاني وتميزه ، فاستدعت المحكمة الطبيب الشرعي ، وناقشته في تأخير التامنين عن مرة إحصار الجاني عليه ، ثم سأله الدفاع عما إذا كان مارس طب العينون فأجاب بأنه لم يتخصص فيه ، فطلب تدب غير إحصائي في العينون

امضاءاته المعترف بها فلا ينبغي أن ترد عليه المحكمة بسبق اعترافه ، لأن ما عليه إنما هو تحقيق الإنكار عن طريق واقعة مادية لم يثبت منها أن الإيماء المقول بتزويره ليس له لكان في ذلك الدليل على صحة الإنكار وعدم صحة الاعتراف ، الأمر الذي لا يصح معه الاعتدال في إداته على ذلك الاعتراف .

(جلسة ١٩٤٧/١٧/٢٠ ملن رقم ١٤٢٧ سنة ١٣٧٢ ق)

١٩٦ — إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة حين أطرحت ماطلبه على المتهم من استيفاح الطبيب الشرعي عن حالة إدراك الجنى عليه بعد إصابته بضربة من الخلف جسم ثقيل راضى أحداث كسراً ترتب عليه عملية ترتبة ، هل كان يستطيع أن يصنع ذاكرته ويرى ضاربه ، قد اضمضت في ذلك على رواية منفردة عن الجنى عليه نفسه بعد إصابته مع ملعن المحامي مقدرة على التيقن والإدراك بعد الإصابة . وفي حين أنه كان من الممكن لما تحقيق هذا النطاق والوصول إلى غاية الأمر فيه عن طريق الخصص ثانياً به وهو الطبيب الشرعي فإن حكمها يكون مميماً لاختلافه عن الدفاع ، إذ المقام مقام إذا يجب أن تبنى على اليقين والدفاع الذي تمسك به المتهم دفاع جوهري قد قربت به من صرح تأثر مركزه من التهمة المندسة إليه .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٨ ملن رقم ٩١٥ سنة ١٣٩٢ ق)

١٩٧ — إذا كان الدفاع عن المتهم بالنقل العمد نازح في دلالة تقرير تحميل القماء التي وجدت بملابس المتهم من أن نصيباتها تتفق مع نصيلة دم الجنى عليه إذ أن نصيلة ١ ، ب التي وجدت بالملابس تختلف عن نصيلة ١ ، ب التي هي نصيلة دم القتل ، فمثل الطبيب الشرعي في ذلك بالمسلة تقرير أن معنى ما ذكره الطبيب المحلل بتقريره هو أن القماء التي وجدت بملابس المتهم هي من نصيلة دم الجنى عليه ، فطلب الدفاع سؤال الطبيب المحلل في ذلك ، فلم تر المحكمة علائها وأخذت في إرضاح ما نازح فيه الدفاع ، برأى الطبيب الشرعي الذي اقتصت به ، فالجهد في ذلك يكون جهلاً موهوباً . إذ فضلاً عن أن فيها ذكرته المحكمة بحكمها في هذا الصدد ما يفيد أنها لم تر حاجة إلى مناقشة طبيب آخر ، فإنه ليس عليها أن تسأير الدفاع في طلب استدعاء الطبيب المحلل مادامت هي قد وجدت فيما أدل به الطبيب الشرعي ما أوضح لها الأمر بما أطلأنت إليه .

(جلسة ١٩٥٠/١/٢٠ ملن رقم ١٣٨٤ سنة ١٣٩٢ ق)

١٩٨ — إذا كان الجهم في سبيل تشديد تقرير

الابتدائي القاضي بأداته لاسباه ولم ترد على هذا الدفع ، فإن حكمها يكون مميماً .

(جلسة ١٩٤٧/١٧/٢ ملن رقم ١١ سنة ١٣٧٢ ق)

١٩٩ — إذا كان النزاع أمام المحكمة الاستئنافية قد دار حول مسألة فنية أوردتها الخير للمهندس في تقريره الذي استندت إليه المحكمة الابتدائية في قضائها دون أن تسمعه . ورأت المحكمة الاستئنافية استبعاد هذا الخير لمناقشة أمامها حتى تبيين وجه الحق في الدعوى ، ثم لما تضرر إعلانه لا يبين من أنه فصل من الجلسة ولم ييسر الاعتناء إليه ، طلب المتهم استبعاد خير آخر لمناقشة الموضوع . فرفضت المحكمة هذا الطلب وهولت على تقرير ذلك المهندس ، فالتا تمسكون قد أخلت بصفه في الدفاع .

(جلسة ١٩٤٧/١٧/٢ ملن رقم ١٣٦١ سنة ١٣٩٢ ق)

١٩٣ — إذا كان الدفاع عن المتهم حين طلب نهب الطبيب الذي قام بتدريج جثة الجنى عليه لمناقشة فيها قرره بعض الشهود من أن الجنى عليه تكلم عقب إصابته لم يشر في طيله هذا إلى أن طلياً آخر لا يستطيع أداء هذه الأمور ، ورأت المحكمة أن الطبيب الشرعي يستطيع أداءها من واقع إطلاعه على الأوراق ، ومنها تقرير الذي صدره الطبيب الذي شرح الجثة ، وكان رأياً هذا مسوغاً ، فالاحتياط للثمة أن يجادل في هذا الصدد . وخصوصاً إذا كان لم يبد اعترافاً على نهب الطبيب الشرعي وكان عامية قد توافقت في الدعوى على أساس التقرير المقدم منه ولم ينازع في صلاحية لإثبات الحقيقة التي انتهت إليها المحكمة .

(جلسة ١٩٤٧/١٧/٢ ملن رقم ١٣٧١ سنة ١٣٧٢ ق)

١٩٤ — إذا كان المتهم بالتزوير قد طلب في مذكرة دفاعه إلى المحكمة استبعاد خير قسم الطب الشرعي الذي قرر أنه يرجح كثيراً أن الإيماء المزور كتب يد المتهم ، لمناقشة والتخصيص له في إعلان الخير الاستفساري ، الذي قرر أن المتهم لم يكتب الإيماء ، لحضور هذه المناقشة . ولكن المحكمة أداته دون أن تعرض لهذا الطلب أو ترد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً ، إذ هذا الطلب مهم لعلته بتحقيق الدعوى لطهور الحقيقة فيها ، فإغافها يبطل الحكم .

(جلسة ١٩٤٧/١٧/٢ ملن رقم ١٣٨٤ سنة ١٣٧٢ ق)

١٩٥ — إذا كان المتهم بتزوير في محرر عرفي قد أنكر تزويجه بعد اعترافه به ، وطلب تحقيق جمله الواقعة بتعيين خير لضمادة التزويج المنسوب إليه على

٣٠٩ - ما دام التهم لم يطلب إلى المحكمة تعيب الطيب الشرعي لمناقشته في سبب الإصابت فلا يكون له أن ينهى عليها أنها لم تستعد .

( جلة ١٩٠١/١١/١٦ طن رقم ١٧١ سنة ٢٠ ق )

٣٠٢ - لا وجه للتمسك على الحكم لعدم استماع المحكمة في الطيب الشرعي لمعرفان العيار الذي سبب القتل هو العيار المطلق من البنية الخرطوش التي كان يحملها المتهم ولو كان تقرير للعمل الكياني الذي استند إليه الحكم في الأدلة قد أثبت أن قطع الرصاص المستخرجة من جسم الجني عليه هي من النوع الذي يطلق عادة من بندق رمنجتون ، وهكذا دام ماورد في تقرير للعمل الكياني ، ما أشار إليه التهم في طعنه ، لا ينبغي بذاته أن قطع الرصاص المستخرجة من جهة الجني عليه قد استعملت في بندقية من نوع آخر غير الرمنجتون ، والدفاع عن التهم لم يطلب الاستماع بالطيب الشرعي .

( جلة ١٩٠٩/٢/٢٨ طن رقم ٥٢٩ سنة ١٩ ق )

٣٠٣ - إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن التهم أو الدفاع عنه قد طلب إلى المحكمة تعيب خير تحقيق وجه دفاع أدل به فلا يكون له أن ينهى على المحكمة أنها لم تدب خيرا لهذا الغرض .

( جلة ١٩٠١/١٢/٢٠ طن رقم ١٨٤ سنة ١٩ ق )

٣٠٤ - إذا كان الدفاع عن التهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية في صدد مخالفة القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتنظيم المباني بدفاع أصدرت المحكمة في سبيل تحقيقه حكما بتدب خير لحماية المني عمل المخالفة وبيان ما إذا كان قدما أم لا ، قبل تاريخ صدور القانون المذكور أم أنه أنشئ في تاريخ الحادث وإن كان أنشئ حداثا فما مقدار ارتفاعه ، ثم أصدرت حكما بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تزيد عليها ، فإن حكما يكون صادرا إذا كان يدين عليها إذا ما وأتصم الأخذ بهذا الدفاع الذي قدمت أميته إلى حد تدب خير تحقيقه أن ترد عليه وقته .

( جلة ١٩٠٨/١/١٩ طن رقم ٢٣٨٨ سنة ١٩ ق )

٣٠٥ - إذا كان المحامي عن التهم لم يدفع بجنونه أو بإصابته بعمالة في القتل ، بل كان كل ما قاله في صدد طلبه لإحالة التهم إلى الطيب الشرعي للنسب قراء العقيلة أن والده أساء إليه واحتدى عليه ففقد رشده ، فإن خصم المحكمة بقتال التهم - ذاك فيه ما يثبت أنها لم تأبه لهذا الوجه من الدفاع ولم تر في تصرفات

الطيب الشرعي قد كذب المحكمة تقريراً قال إنه من غير مستند أمام المحاكم يقطع فيه بضم صة رأى الطيب الشرعي وأنه مستند للثأفة أمام الطيب الشرعي والأمر يرجع للمحكمة ، فإن هذا لا يصح اعتباره طيبا بل هو مجرد توقيص للمحكمة أن رأت (رومياً) له ، فلا تكون ملامة بالرد عليه .

( جلة ١٩٠٠/٢/٢٣ طن رقم ٣٧ سنة ٢٠ ق )

١٩٩ - إذا كان المدافع عن التهم في أحداث العادة قد طلب استماع الطيب الشرعي لمناقشته في الإصابت وهل حدثت من ضربة أو أكثر ، وبخصوصاً لاشتراك الآخرين معه في الضرب ، فرفضت المحكمة هذا الطلب على أساس أنه بالرجوع إلى التقارير الطبية المقدمة في الدعوى تبين أن ما ذكر بها من الوجود بحيث لا يستلزم أي لبس ولا يتصور غشوص ، فضلاً عن أنه مذكور في التقرير الطبي الإبتدائي عن إصابة رأس الجني عليه أنها إصابة نقات عن المصاحمة جسم صلب واضح كالعصا النطيلة ، مما يتفق مع تصور الجني عليه ، فإن المحكمة تكون قد دلت السبب الذي من أجله رفضت ذلك الطلب ، وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآه من علم لزومه الفصل في الدعوى . ولا يكون ثمة وجه لما يثيره هذا التهم في هذا الخصوص الذي فصلت المحكمة فيه بما لها من سلطة التقدير فيما يتعلق بالمعلومات الفنية أو الواقع التي ترى الزمها عليها . ولا يقبل الاحتجاج بنا بقوله به هذا التهم من أن المطلوب استدعاه خير يوجب القانون حضوره برصف أنه خير ما دام الرأي الذي انتهى إليه الجدير واكتفت به المحكمة كان معروضا للبحث كمنصر من عناصر الإثبات ، التهم أن يمرض له وينافذه للمحكمة أن تقدره ، منه في ذلك مثل شهادة الشهود وعناصر الاستدلال الأخرى التي تفرح أمامها على بساط البحث .

( جلة ١٩٠٠/٢/٢٤ طن رقم ٤٤ سنة ٢٠ ق )

٣٠٥ - إذا كان التهم قد دفع التهمة بأنه أغشى البصر ولم يكن في مكنته أن يرتكب الحوادث التي وقع إيلاء وطلب تدب أشخاص للنسب قوة إصابته ، وكانت المحكمة قد سحقت هذا البصم عن طريق استيضاح الشهود من قرة إصابته ثم تراقع المحامي دون أن يتصلق بغيره في صدد ذلك ما ينبغي تنازله عن هذا الطلب ، فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينهى على الحكم أنه أشعل بصفته في الدفاع .

( جلة ١٩٠٠/١٠/١٤ طن رقم ٥٦٠ سنة ٢٠ ق )

الجنى عليه على الصورة التي قال بها في التحقيقات ، وطلب استعمال الطبيب الشرعي الذي كشف عليه لمناقضته في هذا التقرير ، فلم يجه المحكمة إلى ما طلبه ولم ترد عليه ، فإن حكمها بإدائه يكون قاصراً قصوراً يستوجب تقصير .

(جلسه ١٨/٤/١٣٩٩ مطن رقم ٥٨ سنة ١٩ ق)

٢١١ - للمحكمة ، بما لها من السلطة في تقدير أدلة الدعوى أن توازن بين التقرير الطبي الشرعي وبين التقرير الاستشاري وأن تأخذ بما تضمن إليه منها . فإذا هي المأنت إلى الأخذ بأولهما دون الثاني فلا يصح أن ينسب عليها أنها لم تراجه الطبيب وتاقتها أو تستعين في التزجيج بتفسيرهما وإذا كان الدفاع لم يطلب إليها استعمال الطبيب أو الاستماعة بتفسيرهما فليس له أن ينسب عليها إغفال ذلك .

(جلسه ١٨/١٠/١٣٩٩ مطن رقم ٨٢ سنة ١٩٢٥ ق)

٢١٢ - ما دامت المحكمة قد عرضت في حكمها للتقرير الطبي الشرعي عن الحادث وما ورد فيه من أدلة القتل والتميم ومدى علاقة إصابة المتهم بحادث القتل ، ثم تأققت التقرير الطبي الاستشاري في خصوص ما تمسك به المتهم في صدد أصابه وبرت عليه رداً سائفاً فلا يؤثر في سلامة حكمها أنها لم تعرض أدلة ما ورد بالتقرير الاستشاري ما دام المتهم لم تمسك به في طلب صريح جائز . حل أن استناد المحكمة إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي - وهو - ود إلى النتيجة التي اتبعت إليها - في ما يفيد أنها المأنت إليه كدليل على اذاعة المتهم ، وهذا من سلطاتها وحدها .

(جلسه ١٨/١٠/١٣٩٩ مطن رقم ٧١٤ سنة ٢٠ ق)

٢١٣ - إذا كان كل ما قاله المأمع من التميم - حل ما هو ثابت بمحض الجلة هو أن قول الشاهد وإن الحادث هو الذي أثر على ضيله لا يمكن الأخذ به والطبيب الشرعي يستلجم الجرم بهذه المسألة ، فذلك لا يسد طلباً يتدب الطبيب الشرعي يقتضى عند عدم الاستجابة له رداً من المحكمة عليه ، وإنما هو يستمر تعرضاً لها في أن تبين غيراً من رأت (وما له فإذا كانت المحكمة من جانبها لم ترزوماً لذلك وأخذت بقول الجنى عليه وبالأدلة الأخرى التي أوردتها فلا يصح النسب عليها بأنها لم يجب التميم إلى هذا الطلب ولم ترد عليه .

(جلسه ١٨/١٠/١٣٩٩ مطن رقم ٨٢٢ سنة ٦ ق)

٢١٤ - إذا كانت المحكمة قد طلبت رفضاً عام

التميم ما ينفي الرأى الذي اتبعت إليه في قيام مسؤوليته وهي ساجبة العائن في هذا التقدير .

(جلسه ١٨/١٠/١٣٩٩ مطن رقم ٧٢٠ سنة ١٧ ق)

٢٠٦ - إذا كان الدفاع عن التميم يردم مدعى أنها حد بين أليان التميم وأليان آخر قد طلب إلى المحكمة تدب غير لمعاينة المسق لمرة إن كانت تقع في ملك المدعى بالحقوق المدنية أو أنها بيينة من ملكه كما يؤكد التميم ، فلم ترفض المحكمة لهذا الدفاع وأدانت التميم دون أن ترد عليه فذلك قصور يعيب الحكم ، إذ الإذاعة في هذه الدعوى لا تقوم إلا إذا كانت المسق حداً فاصلاً بين الأرضين . فطلب المعاينة هو طلب مهم الوقوف على حقيقة الدعوى .

(جلسه ١٨/١٠/١٣٩٩ مطن رقم ٨٠ سنة ١٨ ق)

٢٠٧ - إذا كان الدفاع عن التميم في جريمة قتل قد طلب إلى المحكمة تأجيل الدعوى لإعلان أطباء لمناقضتهم في حل الجنى عليه كان يستلجم ، مع جسامه ما به من الإصابات على النحو الظاهر في تقرير الصفة التشريعية أن يدل بأقوال ، فرفضت المحكمة إجابة هذا الطلب دون أن ترد عليه بما يرد رفضاً وإدانت التميم على أساس أن الجنى عليه تكلم بعد إصابته ، فإن حكمها يكون ميباً بالقصور واجباً تقصير .

(جلسه ١٨/١٠/١٣٩٩ مطن رقم ٧٣٩ سنة ١٨ ق)

٢٠٨ - إذا كان التميم في جريمة قتل قد تمسك أمام المحكمة بأن الجرح الموجهة يديه كانت نتيجة اعتداء للقتيل وأهله ولم يكن سبباً اقتراح الناس السكين من يده ، كما شهده بذلك بعض الشهود الذين أعطت المحكمة بفسادتهم ، وطلب تدب الطبيب الشرعي لتحقيق ذلك ، ولكن المحكمة لم تنبه إلى طلبه ولم ترد على دفاعه هذا مع أممية ، لحكمها يكون قاصراً واجباً تقصير .

(جلسه ١٨/١٠/١٣٩٩ مطن رقم ١١١٣ سنة ١٨ ق)

٢٠٩ - من كان النزاع في الدعوى دائراً حول مسائل فنية بينها التميم وطلب إلى المحكمة استعمال مهتمس غير لاخذ رآه فيها استجلاء لحقيقة الأمر في الحادث الذي وقع ونشأت عنه إصابة الجنى عليه فإن عدم إجابة هذا الطلب وإغفال الرد عليه - ذلك يمس الحكم ميباً بما يستوجب تقصير .

(جلسه ١٨/١٠/١٣٩٩ مطن رقم ١٨٦١ سنة ١٩ ق)

٢١٠ - إذا كان عامي التميم قد استند في دفاعه إلى تقرير فني استشاري ينتهي امكان حدوث إصابة

علق الطبيب نفسه وأبى فيها على معانة الملايس ، وهذا لا يجوز .

( جلد ١٤ / ٥ / ١٩٥١ مطن رقم ١٦٥ سنة ٢١ ق )

٢١٨ - إن طلب نذب غير لتحقيق دفاع جومري هو من الطلبات الهامة لتتقنه بتحقيق الدعوى لأظهار وجه الحق فيها . فإذا لم تر المحكمة إجابته لعدم حاجة الدعوى إليه وجب الرد عليه في الحكم بما يرد . ورفضه فإذا هي لم تقبل كان حكمها ميباً للقصوره في البيان .

( جلد ٢٦ / ٥ / ١٩٥١ مطن رقم ٢٢٣ سنة ٢١ ق )

٢١٩ - إذا كان الذي يبين من محضر الجلسة . أن المحكمة سمعت تقرير التلخيص ثم طلب معالي المتهم إستعاء الخبير الذي سمعته محكمة الدرجة الأولى دون بيان مايرى إليه بذلك ، فإن المحكمة تكون في حل من عدم إجابته إلى هذا الطلب إذا هي لم تر داعياً لإجابته . وما دامت الدعوى كانت مطروحة أمام المحكمة لنظر موضوعها فإنه يكون على المتهم أن يبين دفاعه فيها كاملاً ، ولا يكون له بعد أن أقصر على طلب سماع الخبير أن ينسئ حل المحكمة أنه لم يتفرع في موضوع الدعوى .

( جلد ١٣ / ٣ / ١٩٥٢ مطن رقم ٨٩٤ سنة ٢٢ ق )

٢٢٥ - إن المحكمة غير ملزمة بنذب غيرا إذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي لفصل فيها دون حاجة إلى تدب . وإذا لم تكن المحكمة المطعون فيه قد أوجبت عدم الحاجة إلى فحص قوى المتهم العقلية ، بمرقة طبيب إخصائي ، اكتفاء بما ظهر له من حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة . وهذا ، فإنه لا يكون قد انغطأ في شيء .

( جلد ١٧ / ١٢ / ١٩٥٢ مطن رقم ١٤١٠ سنة ٢٢ ق )

### الفصل الثامن

#### طلب سماع الشهود

٢٢١ - لا إخلال بحق السماع إذا رفضت المحكمة طلب التأجيل لإعلان شهود اللهم مع ذكر الأسباب التي هي عليها هذا الرفض .

( جلد ١٧ / ١١ / ١٩٥٢ مطن رقم ١٢٠٠ سنة ٢١ ق )

٢٢٢ - إذا كان المتهم لم يعلن شهوده التي قبل الجلسة طبقاً للقانون ولم يحضروا ، فطلب السماع تأجيل التقضية لسماعهم ، فلا تكون المحكمة ملزمة بالتأجيل ، بل يكون لها الحق في إجابة هذا الطلب . ورفضه حسبما تری ، فإذا رفضت فلا يجوز للمعلن في حكمها لهذا السبب بدعوى

الخبير الذي طلب المعلن سماعه بأن رأيه سيكون استفادياً ولها ألا تأخذ به ، فهذا منها لا يصلح رداً على طلبه ، لأن تقدير الأدلة إنما يكون بعد تحقيقها ، وبهذا تكون قد أغلقت بحته في الدفاع .

( جلد ٢٢ / ١٢ / ١٩٥١ مطن رقم ١٩٠١ سنة ٢٠ ق )

٢١٥ - إذا كانت المحكمة قد طرحت التقرير الاستشاري المقدم من المتهم استناداً إلى أن تقرير الخبير التابع قسم إحصاء التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي له من الخصائص ما يوجب الأخذ به دون إعمال لسلطة المحكمة التقديرية في شأنه والفصل فيها وجهه إليه من مظاهر . فلها تكون قد فصلت في الدعوى دون أن تهت كلا التقريرين وتوازن بينهما ثم تأخذ بما تراه منها ، وهذا منها إخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض حكمها .

( جلد ١٢ / ٣ / ١٩٥١ مطن رقم ٢٢٩ سنة ٢١ ق )

٢١٦ - متى كانت محكمة أول درجة قد أهابت المتهم في كل خطأ إلى ما ظله من استعفاء مهندس في وثائقه في مواجهته ولم يوجه هو أي مظهر على رأيه بل إنه على العند من ذلك قد استند المانع منه إلى هذا الرأي أمام محكمة ثاني درجة ثم انتهى إلى طلب البراءة أو استعفاء مهندس في ثلثته دون أن يحدد طلبه وسبب إستعفاء الخبير - كان المحكمة أن تختص عن هذا الطلب ولا يجبه إليه على اختيار أن يطلب غير جدي

( جلد ٢١ / ٣ / ١٩٥١ مطن رقم ١٢٨ سنة ٢١ ق )

٢١٧ - إذا كان الحكم قد أسس إدانة المعلن على ما تراه من أنه ظاهر من الإطلاع على الأوراق أن موضع المخاطلة في هذه الدعوى هو إصابة الرأس وحدها التي نشأت عنها الوفاة إذ أن - الإصابات الأخرى التي وجدت بالجسم تحدث لإكتمالات لا تصل مطلقاً بموافقة الوفاة ثم قال : إنه لا عمل إليه لتطبيق أبعاد الرأي فيما يختص بهذه الإصابات على معانة الملايس بحجة أن الجنى عليه كان حاسر الرأس وأن الارتجاج نفاً عن إصابة الرأس بالغمرة التي أحدثها المعلن - إذا كان ذلك وكان الرامنح من الحكم أيضاً أن الطبيب الفرعي وهو الخبير الفني لم يبدوأ به في سبب الارتجاج الذي نشأت عنه الوفاة وأرجعه ذلك إلى ما بعد معانة ملايس الجنى عليه ، وأن المعلن - تمسك باستدعاء الطبيب لمناقشته في هذا الأمر فرفضت المحكمة ، فهذا منها إخلال بحق المعلن في الدفاع إذ هي رفضت هذا الطلب قد أحلت نفسها على الخبير الفني في سافة قنية

أعلن المتهم بجنابة شهود نفي له طبقاً للقانون فإنه يكون له أن يطلب سماحهم ويكون على المحكمة أن تجهيه إلى طلبه ولا يؤثر في ذلك عدم التمسك بإبلاغ الشهود قبل المرافعة وإبداء أوجه الدفاعة، ما دامت المحكمة قد سمعت ما أتت رأت بعد سماح مرافعة الحامي في الدعوى أن تسأل للمثل المائل أمامها عن طلباته وأوجه دفاعه التي يريد هو إبداءها، مما مفاده أنها هي لم تر أن فرصة سماح الشهود قد ضاعت عليه. ولا يهم ما جاء على لسان الحامي من التنازل عن الشهود، إذ المتهم، وهو صاحب الشأن الأول في الدعوى المقامة عليه، متى أبدى طلباته طلباً من العلانية المتفقة بالدعوى فيجب الفصل فيه بنقض النظر عن مسك الدافع عنه بفتح هذا الطلب.

(جسدة ١٩٤٤/٧/٤ ملن رقم ٣٠٩ سنة ١٥ ق)

٢٢٧ - إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة التأجيل لإعلان شهود يشهدون بأنه والد الجني عليه أقر أمامهم بأنه لا يعرف الفاعل الذي ارتكب الفعل مع وفاءه فرضت المحكمة هذا الطلب بمنعزلة إن الجني عليه يعرف المتهم من قبل وأنها يمكن أن تقرر من متجاوزين وأنه لم يرد في ذكر اسمه أو لوالده عنهما روى الواقعة، فإن ما قاله المحكمة لا يصلح رداً يريد ونقض الطلب ويكون الحكم بذلك خطأ.

(جسدة ١٩٤٢/٤/١٤ ملن رقم ٣١٠ سنة ٢٢ ق)

٢٢٨ - إنه وإن كان من الواجب على المتهم الحال إلى محكمة الجنايات أن يعلن شهود التي قبل جلسة المرافعة، وليس على المحكمة أن ترد على طلب التأجيل لإعلان الشهود، فإنه متى كان طلب المتهم شهوداً غير من حضروا مقرراً ببيان الضرف عن اطلاتهم، يكون من المتعين على المحكمة أن تقول كلمتها في صدق المدعى الذي لو كان صحيحاً لأوجب عليها التأجيل، فإذا هي لم تفعل، فإن حكماً يكون تأسراً متعيناً تقضه.

(جسدة ١٩٤٢/٢/٨ ملن رقم ١٧ سنة ١٦ ق)

٢٢٩ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة أن تأمر بمنع قضية عنها، وإعلان شهود نفي له لم يقس الوقت لإعلانهم قبل الجلسة؛ ولكن المحكمة أداته دون أن تجهيه إلى طلبه أو ترد عليه، فإن حكماً يكون تأسراً لثاني، إذ هذا الطلب هو من العلانية المهمة لتعلمته بتحقيق الدعوى في حيلول إظهار الحقيقة فيها.

(جسدة ١٩٤٢/١٢/٢٣ ملن رقم ٢٢٤ سنة ١٧ ق)

٢٣٠ - إذا كان المتهم قد أنكر الاختراف للقول بصنوده منه أمام مناديه وليس وتمسك الدفاع

الإخلال بحق الدفاع خصوصاً إذا كانت قد بينت في حكمها أسباب الرضا.

(جسدة ١٩٣٦/١١/٢ ملن رقم ١٧٣ سنة ٦ ق)

٢٣١ - إن القانون قد أوجب على الخصوم في مواد الجنابات بمقتضى المادتين ١٨ و ١٩ من قانون تشكيل عاكر الجبايات أن يعلنوا شهودهم الذين لم يأمر قاضي الإحالة بإبلاغهم بالحضور أمام المحكمة في اليوم المحدد لنظر القضية. وإن كان كل المتهم لم يعلن شهوده مكتفياً بأقرانهم في التفتيحات فليس له أن يعيب على المحكمة أنها لم تجعل له الدعوى لكن يسلّمهم ما دامت هي من جانبها لم تكن في حاجة إلى سماحهم.

(جسدة ١٩٤٢/١/٢٤ ملن رقم ٣١٦ سنة ٢٤ ق)

٢٣٢ - علم سماح المحكمة شهود التي الذين أعلنهم المتهم وحضروا جلسة المحاكمة لا يطل الحسك ما دام الدفاع لم يطلب إلى المحكمة أن تسمحهم، فإن عدم تمسك بهماهم يعتبر تنازلاً منه. ومتى كان حضر الجلسة عالماً من الإشارة إلى طلب الدفاع سماح شهود نفي لا يثقل القول بحصول إخلال بحق الدفاع من جانب المحكمة لعدم سماحهم أولئك الشهود.

(جسدة ١٩٣٦/١٠/٢٤ ملن رقم ١٥٢ سنة ٨ ق)

٢٣٣ - إذا كانت المحكمة قد رفضت للتهم في إعلان شهود التي وأجلت القضية لهذا الغرض، ولكن لم يحضر أمامها شهود على الرغم من تأجيل القضية عدة مرات، فإن المحكمة تكون في حل من الفصل في الدعوى بدون سماحهم متى كانت قد رأت أن ظروف الحقيقة لا يوجب حتماً على سماحهم وكان المتهم لم يقدم لها ما يثبت إصلاهم.

(جسدة ١٩٤٥/١/١٩ ملن رقم ١٩ سنة ١٥ ق)

٢٣٤ - إذا كان قد ورد في أوراق الدعوى وعناصر الجلسات أن المتهم أعلن شهود نفي له بالحضور أمام المحكمة بجلسة المرافعة، لحضر واحد منهم الجلسة الأولى التي نظرت بها الدعوى ولم يحضر الباقون وقال الحامي الحاضر معه إنه متنازل عن شهادة من حضر، ثم بعد أن أدى المأمون دفاضم عن جميع المتهمين في جلسة نائية سألت المحكمة ذلك المتهم عن طلباته وتمسك بطلب سماح شهوده وطلب حاميهم سماح أقوال شاهد من ثم جاد فقال إنه متنازل عن طلبه، واعتزمت النيابة على سماح شهود التي بعد إبداء المرافعة، فإن المحكمة إذا حكمت بإدانة المتهم دون أن تسمح شهوده تكون قد أخطأت وبكت قضاها على إجراءات باطلة. إذ متى



منه أمام محكمة الدرجة الأولى ثم أمام محكمة الدرجة الثانية باستمارة. هذا الصابط لسواله ومناقشته بالجلسة في صدد هذا الاعتراف ، ومع ذلك حكمت المحكمة الابتدائية بإدانة المتهم بناء عليه وأجبت حكما المحكمة الاستئنافية دون أن تأل أيتهما الصابط أو ترد على طلب استمارة بما يوردهم الجاهة فهنا قصور يستوجب قضي الحكم .

( جلد ١٠/١٠٨٧ طن رقم ١١٣٣٤٣٤٣ ق )

٢٣١ - إذا كانت المحكمة الابتدائية بعد أن حشرت القضية الحكم قررت امتدادها للرافعة لنسج شهودا عليهم ، ثم بالجلسة المجددة أصدرت قرارا ما تلا ثم نظرت الدعوى بجلسة أخرى وصمت المصحية بالحق الذي وترافع على المتهم في الموضوع ولم يطلب سماع أي شاهد ثم لما صدر الحكم بإدانة المتهم استأنف ، وعند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ترافع كذلك دون أن يطلب سماع أي شاهد ، فلا يكون له أن يضي على المحكمة أنها أخفقت بصفه في الدفاع .

( جلد ١٠/١٠٨٧ طن رقم ١١٣٣٤٣٤٣ ق )

٢٣٢ - أن إيجاب وضع الأثمان على السلع عند أن تقرر السلع مبروعة للبيع ، فلذا كان للمتهم قد تمسك بأن الأحذية المتول بأن السعر لم يكن موضوعا عليها لم تكن مبروعة للبيع بل كانت مبروعة بصفة على ذمة أصحابها ، وطلب تحقيق هذا الدفاع فإجابه المحكمة الأولية واستصحت مفتش التجرن لمحات أقواله ووجه له ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع . أو تشير الى شهادة هذا الشاهد فهنا قصور في البيان يستوجب قضي الحكم .

( جلد ١٠/١٠٨٧ طن رقم ١١٣٣٤٣٤٣ ق )

٢٣٣ - أن عدم إجابة المحكمة الدفاع الى سماع من جازن حال الحادث من الشهود بقوله انه لا يصح التعويل على ما سيفترقه لأنهم اذا ما سئلوا أمامها فما يقولون به لا يكون الا اعتيادا على الفكرة وهذا مما لا يصح التعويل عليه - ذلك غير شديد واذ هذا القول لا يصح أن يصدر عنها الا بعد سماع الشهود بأقمل ؛ كما هي الحال بالنسبة الى سائر الشهود ؛ لجواز أن يقتضا الشاهد بصفه رواية في شأن ما شاهده هو وسواه بالرغم من طول الزمن .

( جلد ١٠/١٠٨٧ طن رقم ١١٣٣٤٣٤٣ ق )

٢٣٤ - اذا كان للمتهم قد طلب الى المحكمة

الابتدائية ضرورة سماع شاهد في الدعوى فاجيب الى طلبه ولكنه لم يحضره وتضي بالبرادة ؛ ثم أمام المحكمة الاستئنافية أعاد المتهم طلب سماع هذا الشاهد قضت بالإدانة ؛ ورفضت استمارة بقوله إن طلبه غير مجد لأن أقوال الشاهد ثابتة في عصر التحقيق ولا مطن عليه ؛ لحكمها يكون قد بقي على خطا ؛ اذ السبب الذي ذكره لا يكتفي لرد على الطلب لأن ما يثبت في محاضر التحقيق من أقوال لا يمنع قانونا من طلب مناقشة من قلما في الجلسة ما حامت هذه المحاضر لا تظم المحكمة بالأخذ بما دون فيها ؛ وما دامت العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالحقائق التي يجريها الحاكم شفا بمحضور الخصوم في الدعوى .

( جلد ١٠/١٠٨٧ طن رقم ١١٣٣٤٣٤٣ ق )

٢٣٥ - ما دام للمتهم لم يطلب الى قاضي الإحالة إعلان الشاهد الذي يريد أن تقسمه المحكمة ولم يتم هو بعلاته اذ لم يدج اسمه قائمة الشهود عملا بالمادتين ١٧ ، ١٨٧ من قانون تفصيل حاكم الجنائيات - فلا يكون له ان يضي على المحكمة انها أخفقت بصفه في الدفاع إذا هي لم تنجب الى طلب سماع هذا الشاهد .

( جلد ١٠/١٠٨٧ طن رقم ١١٣٣٤٣٤٣ ق )

٢٣٦ - إن قانون تفصيل حاكم الجنائيات وإن حرص في الفوائد ١٧ الى ٢١ من قبل بيان الطريق التي يملكها المتهم في إعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم أمام المحكمة ، وذلك بأن يطلب الى قاضي الإحالة الأمر بإعلائهم من قبل النيابة أو يطلبهم هو إذا لم يأمر قاضي الإحالة بإعلائهم ، بحيث إنه إذا لم يملك ذلك الطريق فإن المحكمة تكون في حسل من إجابة طلبه أو عدم إجابته ، إلا أن ملاحسة القانون من ذلك إن هو إلا من قبيل التنظيم لإجراءات المحاكمة أمام حاكم الجنائيات لكي يتيسر لها سرعة الفصل في القضايا ولكن ينال المجرم جزاءه ويحق بذلك الردع المقصود من العقاب أو تصحح رادة البريء دون جفاء الاتهام ملقها عليه بغير مبرر ، ومع ذلك كله فإن القانون إذ وضع تلك التنظيم لم يقصد مطلقا الى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التي تقس حتى للمتهم في الدفاع والتي من بينها أن الممثل عليه فيها بصفة أصلية يجب ان يكون هو التحقيق التفهني الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة ونسج فيه الشهود سواء أكانوا إيجابت التهمة أو قضيها ، على أن يكون لها بذلك أن تجرد الى جانب ذلك بكافة ما في الدعوى من

يكذب الشاهد على أنه يقول ما قاله مع التحقيق أو أنها لن تأثر ببسائها له بتغير الأثر الذي حدث من اطلاعها على أقواله المدونة في حين أنه قد يدل بتغير ما أدلى به في التحقيق وفي حين أن تقرير الشهادة لا يكون ما يقول الجرد ولكن أكتفى بكيفية أداء الشاهد للشهادة وموقفه ومسلكه أمام المحكمة .

( جلسة ١٩٥١/٢/٢٧ طين رقم ٢٧٧ سنة ٢١ ق )

٢٣٨ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية تحكم في الدعوى بناء على أوراق القضية وبدون إجراء تحقيق أو سماع شهود إلا إذا رأت هي يوم ذلك . فإذا كانت المحكمة مع ذلك قد أجابت التهم إلى ما عليها من تأجيل الدعوى ليقدم لها مخالصة تجت وتؤده المدين المحصور من أجله فلم يفعل فلا يكون له أن ينسب عليها أنها أخلت بمقتضى الدفاع إذ هي لم تجبه بعد ذلك إلى طلبه التأجيل لإعلان الشاهد .

( جلسة ١٩٥١/٢/٢٦ طين رقم ١٠٤ سنة ٢٠ ق )

٢٣٩ - يجب أن تدرس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بمجلس المحاكم في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام مماهم ممكناً فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت فيها استندت إليه في أداة التهم إلى أقوال شاهد في التحقيقات دون أن تسمعه . ونسلك التهم أمام المحكمة الاستئنافية بسماح هذا الشاهد في مواجهة لم تجبه إلى طلبه . فأنها تكون قد أخلت بمقتضى الدفاع بما يعزل إجراءات المحاكمة وتسوجب نقض الحكم . ولا يفتر من حكم القانون في ذلك قول المحكمة إنها لم تستند في أداة هذا المتهم إلى أقوال الشاهد وحده . إذ الأدلة في المراد الجنائية متساعة يشد بعضها بعضاً فإذا ما سقط واحد منها تهاوت بقوت باقي الأدلة .

( جلسة ١٩٥١/٢/١٢ طين رقم ١٣٥ سنة ٢١ ق )

٢٤٠ - إذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بإدانة الطاعن استناداً إلى أقوال الجنائية وشاهد آخر في التحقيقات دون أن تسمع أحداً منها بالمجلس ، ورغم تأجيلها الدعوى لحضورها ، ولا استأذنتها طاعن طلب بلسان محاميه أمام المحكمة الاستئنافية سماع شهادة الشاهدين لم تجبه المحكمة إلى طلبه ودرت بما قاله من أنها لا ترى لزوماً لبساق أقوالها ولا تستند إلى هذه الأقوال اكتفاء بما قرره الطاعن من أنه أعطى الشيكين ( الذين لا يقابلها برصيد قائم ) ومن الإطلاح عليها وحل لإجابة البنك وكان يبين من الإطلاح على محضر جلسة

عناصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث بالمجلس ، فإذا كان القانون قد غفل المحكمة بما لحقها الرخصة على الإجراءات أن تقدم وعلية طلب التهم الذي لم يسلك السبل المرسوم لإعلان شهوده فأنما ذلك مفاد أن الشاهد إذا كان جاداً في طلبه وله مصلحة فيه أو أنه طلب غير جدي كما قد يستفاد من تنسكه ذلك الليل ، وأنه لو كان قد رأى لنفسه مصلحة في سماع المحكمة لم تقام بإعلامهم قبل الجلسة مادام هو قد أعلن لها في الوقت الذي حده القانون ، وإذا كان فإن المحكمة إذا بررت رفض طلب التهم تأجيل الدعوى بأن شهادة الشاهد الذي طلب سماعه لن تجبه شيئاً متوقعة بشهادة الشهود الآخرين الذين لم تيد لها أية شبهة في صحة شهادتهم ، وإنما إذا كان لا تضلل إلى ما شهد به في التحقيق ولا ترى وجهاً لإجابة طلب التهم سماعه - إذا بررت رفضها بذلك فأنما تكون قد تجاوزت في تقديرها لوجلة طلب التهم المحدود الغرض لها إلى الأخلال بالأسس الجوهرية للحاكمات الجنائية بالحكم بطلب الشاهد على القرائن أنه يقول ما قاله في التحقيق وأنها لن تأثر ببسائها له بتغير الأثر الذي حدث من اطلاعها على أقواله المدونة ويكون حكمها قد انطوى على إخلال بمقتضى الدفاع .

( جلسة ١٩٥١/١/١٩ طين رقم ١٠٤ سنة ٢٠ ق )

٢٤٧ - إن القانون مع وضعه النظم التي يتجها التهم في إعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في سماعهم أمام محكمة الجنابات لم يقصصها على الأخلال بالأسس الجوهرية لحاكمات الجنابات التي تقوم على أن المعول عليه بصفة أصلية يجب أن يكون هو التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لتبسيطها على أن يكون لها بدونه أن تزود إلى جانب ذلك بجميع ما في الدعوى من عناصر بشرط أن تكون مطروحة للبحث بالمجلس . وإذا كان القانون قد غفل المحكمة بما لحقها الرخصة على الإجراءات أن تقدم وعلية طلب التهم الذي لم يسلك السبل المرسوم لإعلان شهوده فأنما ذلك مفاد أن القانون حولها لا تقدر ما إذا كان جاداً في طلبه وله مصلحة فيه أو أن طلبه غير منتج أو أنه لم يقصد به سوى تعطيل الفصل في الدعوى . فإذا كانت المحكمة قد رفضت طلب الطاعن تأجيل الدعوى وبررت ذلك بأن شهادة الشاهد الذي طلب سماعه لن تجبه شيئاً لأنها متوقعة بشهادة الشهود الآخرين فأنما تحسكون قد أخلت بمقتضى الدفاع ، إذ ذلك منها سبق بما حكم

دون سماع الشاهد ، تكون قد اخلت بحقه في الدفاع  
عما يجب حكما .

( جلد ١٠٢/١١ طين رقم ١٠٩٦ سنة ٢٢٠٤ ق )

٢٤٤ — إذا كان الدفاع عن الطاعن تمسك  
أمام محكمة أول درجة طلب سماع شاعدي الإيثار  
لالتفتت المحكمة عن هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن  
وبإفراجه بالموضي دون أن ترد على طلبه ، وفي جلسة  
الحكمة أمام المحكمة الاستئنافية عاد الدفاع إلى تمسك  
بسماع هذين الشاهدين ولكن المحكمة رفض ذلك لم  
تسحب إلى هذا الطلب وقضت بالأياد أخذها بأسباب  
الحكم الأبعد ، وكان الواضح من الحكم أن  
المحكمة حين دانت الطاعن قد استندت — فها استندت  
للى أقوال الشاهدين المذكورين في التفتيات التي قدمت  
صورتها الرسمية إليها وقالت عنها في حكمها إنها  
شاهدة الزوية على واقعه الدعوى ، فلها تكون قد  
أعلنت بحقه في الدفاع عما يطال إجراءات المحاكمة  
ويستوجب تقصص الحكم ، إذ كان عليها أن تسمع  
الشاهدين المذكورين في مواجهة الطاعن استجابة لطلبه  
أو ترد عليه بما جرد رفضه .

( جلد ١٠٢/١١ طين رقم ١٠٩٨ سنة ٢٢٠٤ ق )

٢٤٥ — إنه وإن كان الأصل أن المحكمة  
الاستئنافية ليست ملزمة بإجابة طلبات الشاهدين التي  
ترفع إليها إذا لم تجدى ضرورة لذلك ، إلا أنه متى  
كان الحكم الابتدائي قد اعتمد على شهادة شاهد لم تسمعه  
المحكمة بالجلسة ، فإن المحكمة الاستئنافية تكون قد  
اخطأت في قولها إن الطاعن قد تمكن من مناقشة الشهود  
أمام المحكمة الابتدائية ، إذ غلب عنها أن أحدهم لم  
تسمعه تلك المحكمة ، وحولت على أقواله كدليل من  
أدلة الدعوى ، وإن كان من حق الطاعن أن يتحقق الأدلة  
الناجمة عنه بالجلسة في مواجهته ، وكان القانون يوجب  
على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل النقض الذي شاب  
المحاكمة أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان يجب على  
المحكمة أن تجيب الطاعن على ما طلب من مناقشة الشهود  
الذين لم يقسن له مناقشتهم ، أما وهي لم تفعل ، فإن  
حكمها يكون باطلا لإخلاله بحق دفاع الطاعن .

( جلد ١٠٢/١١ طين رقم ٨١٦ سنة ٢٢٠٤ ق )

٢٤٦ — بالأصل في المحاكمة أن تسمع المحكمة  
بنفسها أدلة الدعوى إثباتا ونقيا وأن تستكمل  
المحكمة الاستئنافية كل تقصص في إجراءات محاكمة أول  
درجة وإن حقا في الانتفاع من سماع شهود لا يكون

المحكمة الاستئنافية أن المحكمة لم تسأل الطاعن ولم يدل  
باعتباره حتى كان يجوز المحكمة الاكتفاء بهذا الاعتراف  
والحكم عليه بتسديد سماع الشهود ، فإن رفض المحكمة  
الاستئنافية طلب الطاعن شهادة الشاهدين السبب الذي  
ذكرته يكون غير سائق وفيه إخلال بحقه في الدفاع .

( جلد ١٠٢/١١ طين رقم ١٠٩٨ سنة ٢٢٠٤ ق )

٢٤٧ — ما دامت المذكرة التي طلب فيها المتهم  
سماع الشهود قدمت بعد أن تمت المرافعة وصورت القضية  
للمحكم ولم يكن مصرحا بتقديم مذكرات طلب الشاهدة تكون  
في حل من علم الاكثات إليها .

( جلد ١٠٢/١١ طين رقم ٨٨٧ سنة ٢٢٠٤ ق )

٢٤٨ — متى كان التائب من الأورق أن الحكم  
صدر شيئا من محكمة أول درجة ببراءة المتهم ،  
فلست تقف النيابة على هذا الحكم ، وحضر المتهم أمام المحكمة  
الاستئنافية لأول مرة وطلب عاينه — قبل سماع شهود  
الإيثار — تأجيل الدعوى ، إلا أن المحكمة مضت في  
سماع الشهود ، فلما انتهت من سماعهم طلب عاين المتهم  
تأجيل لإعلان شهود نفي لم تسحب له المحكمة ، وقضت  
في الدعوى بإثباته حكم البراءة ومبني المتهم ، دون أن  
تغير في حكمها إلى الطلب الذي تقدم به بالطاعن عند لحظة  
أطرحها له — فإن حكمها يكون قد أغوى على إخلال  
بحق الدفاع ، مما يوجب ويستوجب نقضه .

( جلد ١٠٢/١١ طين رقم ١٠٩٨ سنة ٢٢٠٤ ق )

٢٤٩ — متى كان بين من الإطلاع على الحكم  
المطعون فيه أن القاعد الذي تخلف من الحضرة بالجلسة  
كان موجودا وقت وقوع الجريمة ، وأنه شهد في  
التفتيات بأنه رأى الجاني عليه والمتهم يتجادبان ، وكان  
التائب بمحضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قال إنه  
كان في حالة دفاع شرعي إذ اعتدى عليه الجاني عليه  
بالضرب ، فرد هذا الاعتداء واستدل بذلك بأقوال  
الشاهد التائب الذي طلب إحلاته لمناقشته ، متى كان  
ذلك فإن المحكمة إذ رفضت لإجابة الدفاع إلى طلبه بناء  
على أن الواقعة وضحت لديها وضوحا كافيا ، وذلك  
رفض ما أتيته في حكمها من وجود هذا الشاهد وقت  
وقوع الجريمة ، الأمر الذي لم يتوافر فيه من  
الشهود الذين سمعهم بالجلسة فيأندا الجاني عليه ، ورفض  
تعلق شهادته بدفاع طاعن في الدعوى التي لو صح  
قرب طلبه عدم التهمة أو تخفيف مستر لته عنها —  
إذ رفضت المحكمة هذا الطلب وقضت بإدانة الطاعن

٢٤٩ - إن المحكمة الاستئنافية غير مكلفة بحسب الأصل بإجراء أى تحقيق جديد إلا إذا وأت من لومها . فلذا لم يسبق الدفاع عن التهم من طلب من محكمة الدرجة الأولى ضم قضية إلى القضية المنظورة فرفضت تلك المحكمة إيجابته إلى طلبه فليس له أن يكلف المحكمة الاستئنافية لأول مرة ضم تلك القضية ، إذ أن لها بحسب الأصل أن تكتفي بما هو مسطور في الأوراق التي بين يديها وأن تبني عليه حكما .

( جلسة ١٢٤/٨/١٩٢٠ ملن رقم ١٢٧ سنة ١٣٠٥ ق )

٢٥٠ - إذا طلب الدفاع عن التهم من أئمر المحكمة بضم تحقيقات ، ثم تبيلت المحكمة أن هذه التحقيقات غير متعلقة بالدعوى ولا متنبية فيها لرفضت الطلب فلا تدرج عليها في ذلك .

( جلسة ١٢٥/١٧/١٩٢٠ ملن رقم ٣٧ سنة ١٣٠٥ ق )

٢٥١ - مادام المدعى بالمحقوق المدنية لم يرشد عن الأوراق التي طلب ضمها إلى الدعوى وأجابه المحكمة إلى جواز ضمها ، ولم يحضر في الجلسة التي أصدرت المحكمة الحكم فيها غيابيا على أساس أنه تخلف عن الحضور بلا عذر ، فليس له أن ينسئ عليها أنها حكمت في الدعوى من غير أن تتطلع على التحقيقات التي أمرت بضمها مادام هذا الضم لم يكن في مقودورها تنفيذ .

( جلسة ١٢٥/١٨/١٩٢٠ ملن رقم ١٨٨ سنة ١٣٠٥ ق )

٢٥٢ - إذا كان التهم الذي أدعى في تهمته إخفاء أشياء مسروقة ( مواش ) قد تمسك في مذكرة قدمها إلى المحكمة بأن الخفي الذي أكتسبه مالك المواشي عليها قد سلمها إلى شخص فهد هذا إليه بنقلها في سيارته فهي لم تكن متحصلة عن سرقة ، واستند في ذلك إلى أفعال الخفي في ملحق التحقيق طلب ضمها إلى أوراق الدعوى ، فأمرت المحكمة بفتح باب المرافعة وكلفت النيابة ضم الملحق المشار إليه ، ثم قضت في الدعوى دون أن تتحدث عما جله بهذا الملحق ولا عن الدفاع المشار إليه ، فلن يحكمها بكون تأسرها لعدم رده على هذا الدفاع المزم .

( جلسة ١٢٥/١٤/١٩٢٠ ملن رقم ١٢٨ سنة ١٣٠٥ ق )

٢٥٣ - إذا كان التهم في جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه قد دفع التهمة عن نفسه بأنه كان ، في الوقت المقول بأنه ارتكب الجريمة فيه ، متبها في قضية أخرى بجمة أخرى ، وودت المحكمة على هذا الدفاع بقولها إنه قرر ألا أنه كان إله الحادث بالقاهرة لتأنيب الاحتفال بعيد الميلاد للملك ثم عاد وقرر أنه كان يوم

الإحيت تكون الواقعة قد وضحت فيها وضوحا كافيا من التحقيق الذي أجرته . وإن فسق كانت المحكمة الاستئنافية قد رفضت طلب صاع الماعدين الذين استقدم بها التهم أمام محكمة أول درجة فلم تصممها وبنت المحكمة الاستئنافية رفضها صامعها على أنها سيقردان أقوالا خاطي ما قاله شاهد ثالث في تحقيق البرليس وأن ما قرره ذلك الماعده غير صحيح ، لأن الحكم بكون متطريا على الإخلال بمن الطاعن في الدفاع وذلك بالحكم بكتب الماعدين دون صامعها .

( جلسة ١٢٥/١٣/١٩٢٠ ملن رقم ١٠١١ سنة ١٣٠٥ ق )

٢٤٧ - متى كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة لدى نظرها المصري في أول جلسة أجرتها بالجلسة أخرى وكلفت النيابة بإعلان الشاهد العائب ، وفي هذه الجلسة الأخيرة تقييد هذا الشاهد أيضا فأدى الدفاع عن الطاعن ضرورة إعلانه بالحضور لأهمية شهادته ، فردت النيابة بأن هذا الشاهد تلمر بإعلانه ، ثم نظرت المحكمة موضوع الدعوى وتلت أقوال هذا الشاهد بالجلسة فلم يمتدح الدفاع عن الطاعن على ذلك ولم يصر على طلب إخضاره وترافع في موضوع الدعوى وتنافس أقوال الشهود جميعا بما فهم شهادة هذا الشاهد ثم ختم مرافعة طلب السيرة دون أن يتسكع بضرورة إستدعائه ، متى كان الأمر كذلك وكانت شهادة الشاهد قد تبليت في الجلسة وطرح على بساط البحث - عند المحاكمة وكانت شغوية المرافعة قد تمحقت ببيع من حضر من الشهود ، لأن ما ينشأ - الطاعن من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع يكون لا عمل له .

( جلسة ١٢٥/١٣/١٩٢٠ ملن رقم ١٣١١ سنة ١٣٠٥ ق )

### الفصل التاسع

#### طلب ضم أوراق

٢٤٨ - إذا طلب التهم ضم قضية قال أنها منبئة في الدفاع ورفضت المحكمة طلبه وأمر المحاضر عنه على عدم المرافعة إلا إذا ضمت القضية ، ثم رأت المحكمة أن تحكم في الدعوى قضت بإدانة التهم وأوردت في أسباب حكمها ما يفيد الإلحاق على هذه القضية واتخاذ ما فيها دليلا على هذه التهمة ، فلن هذا يكون إخلالا بمن الدفاع يستوجب نقض الحكم لجرمان التهم من حقه في مناقشة ما في تلك القضية وبيان وجه استفادته منها .

( جلسة ١٢٥/١٢/١٩٢٠ ملن رقم ١١١ سنة ١٣٠٥ ق )

المحكمة الاستئنافية بينهم قضية على أساس أنه ثابت بها ما يفيد في كشف الحقيقة في الدعوى المنظورة ، ومع أن المحكمة أمرت بفتح تلك القضية فإنها قد أجلت الدعوى للحكم ورفضت تقديم مذكرات ، فأمر المتهم في مذكرة على ضرورة تنفيذ قرار العلم وطلب فتح باب المرافعة ، ولكن المحكمة حكمت بالثابت دون أن تغير إل هذا الطلب أو ترد عليه ، لهذا الحكم يكون باطلا لأن هذا الطلب هو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور وجه الحق فيها .

( جلسة ١٩٨٨/٥/١٧ ملن رقم ٧٠٧ سنة ١٩٨٥ ق )

٣٥٩ - إذا كان المستاد من محضر الجلسة أن الحاصل من المتهم طلب أولا عدم قضية ثم تنازل مكتفيا بتقديم صورة من الحكم الصادر فيها ، ثم عاد بعد ذلك إلى هذا الطلب في إحدى الجلسات ولكنه لم يصر عليه في جلسة المرافعة الأخيرة ، فلا يصح له أن ينسحب على المحكمة أنها لم تحمه إليه .

( جلسة ١٩٨٨/٥/١٧ ملن رقم ٧٠٨ سنة ١٩٨٥ ق )

٣٦٠ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب في مذكرة مقدمة منه من تقرير كشف بالأشعة على الجاني عليه لاستبابة أثر الإصابة في ذاته ، ولكنه لم يتسك بهذا الكشف ولم يصر على طلب منه في مرافعته الأخيرة في الجلسة ، لم تفتح المحكمة الكشف وقالت في حكمها إن المتهم لم يقرض على عدم حمله ، فلا يكون ثمة على ثبته طلبا أنها لم تضمنه .

( جلسة ١٩٨٨/٥/١٧ ملن رقم ٧٠٩ سنة ١٩٨٥ ق )

٣٦١ - إذا كانت المحكمة قد مدت أجل الحكم في الدعوى أسبوعين مع ضم أوراق ثم بالجلسة المحظرة الحكم أصدرت حكما مستندة إلى تلك الأوراق دون أن تعلى المتهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تحسكه بأنه لا يعرف محتوياتها فذلك منها إخلال بحقه في الطاع

( جلسة ١٩٨٨/٥/١٨ ملن رقم ٢٨٦ سنة ١٩٨٥ ق )

٣٦٢ - من حق المدعى بالمحقوق الدفعية قد عين في دعواه المباشرة الالتقاط التي وردت في مريضة الدعوى الشرعية المرفوعة عليه وعرضا ماسة به ، وذكر أن تلك الدعوى هي دعوى نفقة بين زوجين للاحراج على المحكمة إذا هي اكتفت في حكمها بالقول بأرب العيارات موضوع الاتهام من مقتضيات الدفاع في الدعوى الشرعية ، وخصوصا إذا كان أحد لم يطلب الاطلاع على الدعوى المذكورة .

( جلسة ١٩٨٨/٥/٢١ ملن رقم ٤٠ سنة ١٩٨٥ ق )

المحاضر منها في القضية وقد كنا جنابات الاستئنافية وهذا التضامن في أقراله يقطع بكلمته في دفاعه ، فإن حكمها بإنه يكون قاصراً ، إذا الدفاع الذي تمسك به يقتضي ، لرد دعاه ، الاطلاع المحكمة على قضية الجناية التي أشار إليها لاحتلاص الحقيقة ما دام هناك مصدر رسمي يمكن الرجوع إليه ، ولا يكفي ما سألته المحكمة من أدلة مع عدم الإشارة إلى ما يفيد أن ذلك الاطلاع غير مجد .

( جلسة ١٩٨٧/١١/١٠ ملن رقم ١٢٧٥ سنة ١٩٨٥ ق )

٣٥٤ - إذا كان المستاد من محضر الجلسة أن الحاصل من المتهم طلب أولا عدم قضية ثم تنازل مكتفيا بتقديم صورة من الحكم الصادر فيها ، ثم عاد بعد ذلك إلى هذا الطلب في إحدى الجلسات ولكنه لم يصر عليه في جلسة المرافعة الأخيرة ، فلا يصح له أن ينسحب على المحكمة أنها لم تحمه إليه .

( جلسة ١٩٨٨/٥/١٧ ملن رقم ٧٠٨ سنة ١٩٨٥ ق )

٣٥٥ - إذا كان المتهم قد طلب في إحدى جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الثانية عدم قضية للمتهم المتهم هو فيها ثم لم يتسك بهذا الطلب في الجلسات التالية فإن ذلك يؤخذ منه ضمنا تنازله عنه .

( جلسة ١٩٨٧/٥/١٧ ملن رقم ١٨٨٤ سنة ١٩٨٥ ق )

٣٥٦ - إذا تبين من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع عن المتهم طلب إلى المحكمة ضم محضر شكوى أشار إليه في فقرات المحكمة التأجيل لضمه ولكنه لم يتسك بهذا الطلب في جلسة المرافعة ؛ بل اكتفى بإنكار التهمة المسندة إليه ؛ فإن هذا يعتبر منه تنازلا ضمينا على طلب ضم المحضر المذكور .

( جلسة ١٩٨٥/٥/٢٤ ملن رقم ٢٤٤ سنة ١٩٨٥ ق )

٣٥٧ - إذا كان المتهم قد دافع التهمة عن نفسه بأنها ملققة بقيام ضحية بينه وبين الضابط الذي تولى ضبط الواقعة واستند على ذلك بشكوى طلب ضمها وصدر قرار من المحكمة بذلك ولم تفد المحكمة القرار ومضت في نظر الدعوى وفتحت بالإدانة ؛ وكان الظاهر من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الدفاع لم يتسك بذلك الطلب في جلسة المرافعة بل أقصر فيها على الدفاع في موضوع الدعوى ؛ فهذا يعتبر تنازلا ضمينا منه عنه ؛ ولا يبرل منه بعد ذلك أن ينسحب على المحكمة أنها لم تضمن هذه الشكوى .

( جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠ ملن رقم ٣٦٠ سنة ١٩٨٥ ق )

٣٥٨ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام

### الفصل الماشر

#### طلب فتح باب المرافعة

٣٦٣ — إذا أجلت المحكمة قضية إلى جلسة ما الحكم ورفضت التمسح في تقديم مذكرة بدفاعه في العشرة الأيام الأولى وله عليه بذلك وفي يوم الجلسة المحددة للفتح بالحكم لم يحضر التهم فتمثلت المحكمة بالحكم فإن طلب عاين التهم قبل صدور الحكم فتح باب المرافعة من جديد لا ينظر له حقا ما ، ولا حجة فيه على أحد ولا يلزم المحكمة لا بقبوله ولا بإعلان العاين برفضه ، ولا ينظر عند الرض إلى المبادأة إلى تقديم المذكرة المرفوعة له في تقديمها ، فإن هذا الترخيص هو مكتسب عرفيا المحكمة للتهم أن شاء أخذ بها وإن شاء لم يأخذ . ولم يجعل القانون على المحاكم تلبية الخصوم إلى الاخذ بمقتضىهم والافتخار بمكانتهم واستعمال طرق المرافعات الجليسة لم حتى يصح القول بأن ترك هذا التلبية يكون اختلافا بحق الدفاع .

( جلسة ١٢٣/٢/١٢٦٨ طين رقم ١٠٦٨ سنة ١٣٠٤ ق )

٣٦٤ — متى كانت إجراءات المحاكمة قد استوفيت قانونا فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة الدفاع عن التهم إلا ما يطلبه من فتح باب المرافعة بعد سحور القضية الحكم لتقديم مستندات لإثبات براءته .

( جلسة ١٢٣/٥/١٢٦٨ طين رقم ١٢٦٨ سنة ١٣٠٤ ق )

٣٦٥ — لأن ما كمله القانون للدفاع من الحرية في إنشاء كل ما يراه مفيدا له من أفعال وطلبات وأوجه مدافعة لدى المحكمة المطلوب منها الفصل في الدعوى ، ومطالبة المحكمة في الوقت ذاته بأن تستمع لما يديه لها من ذلك فتجيب إليه أين رأت الاخذ به أو ترفضه مع وإن ما يريد عدم إجابته . هذه الحرية على هذا المعنى الذي صاغه القانون تنفذ ، ويجب أن تنفذ ، عند إفتتاح باب المرافعة ، أي وقت الإقبال من عملية عرض الدعوى على المحكمة . فجميع شهود الإثبات وشهود البني ، وبالأداء التباينة السمعية والمسية بالحقوق المدنية والمشتول عن هذه الحقوق والتهم ، كل منهم يأخو له ودفاعه الحاضري جلسة المحاكمة تنهى المرافعة الدعوى وتختار المحكمة للدعوى . ومن هذا الطرف يتمتع على الخصوم الحق في تقديم مذكرات أو أقوال إلا إذا رأت المحكمة سماع الدعوى من جديد فتفتح حيلت باب المرافعة ثانيا ، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على طلب مقدم إليها ، وهي وحدها صاحبة

الضمان في هذا تقدمه كما يشاء لها . ولا يصح على كل حال أن تسمح المحكمة في أثناء المداولة ، وباب المرافعة مقفل ، أي دفاع مباحا كل ، فإن مثل هذا الدفاع يكون مهدرا ولا وزن له فتدبره في غير طرقة المناسب فلذا تقدم التهم إلى المحكمة بذكرتها ضمنيا طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يكن قد أثارها في الجلسة فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب ولم ترد على المذكرة فإن ذلك لا يعيب حكما ، إذ ما دامت هي صاحبة السلطة المطلقة في تقدير الظروف التي تستدعي إعادة فتح باب المرافعة ، فإن عدم مراقبتها على هذا الطلب يدل بقاءه على أنها لم تر له محلا ، وما دامت المذكرة قد قدمت وباب المرافعة مقفل فلانها تعتبر بالنسبة لغير ما هو متعلق طلب فتح باب المرافعة كأما لم تقدم ، ولا يفتح مطالبة المحكمة بالرد على شيء بما ورد فيها .

( جلسة ١٢٤/١/١٢٦٨ طين رقم ١٢٦٨ سنة ١٣٠٤ ق )

٣٦٦ — يمكن قانونا في تحقيق الضمان المقرر التهم بجناية أن يكون قد حضر عنه عام وتقول المرافعة عنه . ووجوب سماع المعاضى الموكل منه وجود المعاضى المنتدب عنه أن نكسكون الدعوى لانوال منظورة والمرافعة فيها جارية . أما إذا كانت قد انتهى نظرها بعد مراعاة المعاضى المنتدب ، ثم أقل باب المرافعة ، فإن المعاضى الموكل لاحق له — بقوله إنه موكل — في الزام المحكمة بفتح باب المرافعة لباع الدعوى من جديد بحضوره . لأن فتح باب المرافعة في القضاء بعد التقرير بأخا له خاضع لسلطة المحكمة المطلقة .

( جلسة ١٢٣/٢/١٢٦٨ طين رقم ١٢٦٨ سنة ١٣٠٤ ق )

٣٦٧ — أن تقديم عاين التهم طلبا لفتح باب المرافعة والأعراض عنه بعد أن أجل نظر الدعوى عدة مرات وبعد أفتتاح باب المرافعة بحسب القضية للحكم لا يعتبر اختلافا يفتقر للدفاع .

( جلسة ١٢٤/١/١٢٦٨ طين رقم ١٢٦٨ سنة ١٣٠٤ ق )

٣٦٨ — أن القانون لا يمنع حضور عام عن المتهم في قضايا الجنح والجنائيات الجنحة . فلذا كان الثابت في محضر الجلسة الاستثنائية أن التهم حضر بخصمه وكانت لديه فرصة الدفاع عن نفسه بنفسه فلا يكون له أن ينس على المحكمة أنها لم تجبه إلى ما يطلبه من إعادة القضية للرافعة لباع دفاع عاين الشفوى سواء أكانت المحكمة قد حرصت له بتقديم مذكرة كما زعم أو لم تصرح كما يستفاد من محضر الجلسة .

( جلسة ١٢٤/١/١٢٦٨ طين رقم ١٢٦٨ سنة ١٣٠٤ ق )

أخوتها منه المذكرة . وإذن فنحن الثابت في عصر  
الجنة أن المحكمة الاستئنافية بعد أن سمعت الدعوى  
أجلت التعلق بالحكم فيها أسبوعين وصرحت بتقديم  
مذكرات لمن يشاء من الخصوم في الأسبوع الأول  
وكان الثابت من مطالعة مفردات الدعوى أن المدعى  
بالحقوق المدنية قسم ببند مذكرة قبلت وضمنت الملف  
الدعوى دون أن تعلن التهمين أو أن يطلع عليها  
عامتها فإن الحكم الصادر بإحالة التهمين وإنزالها  
بالخصومات المدنية يكون معيباً متعيناً نقضه .  
( جلد ١٩٨١/٣/٢٧ طعن رقم ٧٥ سنة ٢١ ق )

٢٧٣ - إذا كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية  
أعادت تحقيق الدعوى وأجبت مراراً بناء على طلب  
المتهم لأسباب مختلفة ، وفي الجلسة الأخيرة طلب الدفاع  
عن التهم السالح له بتقديم مذكرة بدفاعة ، وأجلت  
المحكمة التعلق بالحكم ، ورضخت له في تقديم مذكرة  
لم يفعل ، ثم طلب إلى المحكمة أن تعد له الأجل لتقديم  
المذكرة فلم تجبه إلى طلبه هذا ، فلا إخلال في ذلك بمن  
الدفاع إذ المحكمة ضير ملزمة بإجابة مثل هذا الطلب  
بعد انتهاء الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه .  
( جلد ١٩٣٧/١١/٢٧ طعن رقم ١٩٨١ سنة ٢١ ق )

٢٧٤ - إن إيداع مذكرة لم يقطع عليها الخصم  
بعد قتل باب المرافعة وفي أثناء سير القضية بالحكم ،  
في قضية أخرى منظورة أمام المحكمة ودقيلة الحكم  
فيها مع القضية المصحورة - ذلك لا إخلال في بمن  
الدفاع ما دام الحكم لم يطعن فيه لم يشتر إلى شيء مما  
تضمنته تلك المذكرة ، وما دام إيداعها كلف في  
قضية أخرى .

( جلد ١٩٤٥/٥/٢١ طعن رقم ١٧٨٨ سنة ١٤ ق )

٢٧٥ - لا يجب الحكم عدم رده على مذكرة  
الدفاع ما دام لم يد في هذه المذكرة ما يتطلب من المحكمة  
رداً صريحاً علناً .

( جلد ١٩٤٧/١٢/١٢ طعن رقم ٤٠ سنة ١٧ ق )

٢٧٦ - إذا كانت المحكمة قد سمعت الدعوى  
وأوجه المرافعة فيها شفها ثم قررت تأجيل التعلق  
بالحكم إلى ما بعد المناقشة ولم تمنح الخصوم في تقديم  
مذكرات كتابية فإن مجرد وجود مذكرة في ملف  
الدعوى لم يملأ سائر الخصوم بها لا يصح بناء عليه  
القول بأن المحكمة اطلمت عليها وقدرتها عند الحكم  
ما دام ذلك غير ثابت بتأشير رئيسها أو بأي طريق  
آخر ، فإن الأصل المأمور في النقاش أنه يسله هي أنه

٢٦٩ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية - مع  
أنها في الأصل تحكم على مقتضى الثابت في الأوراق -  
قد أجابت الطاعن إلى ما طلب من سماع شهود ، ثم  
لا حضروا عند واحد منهم ولم يترشح الطاعن  
أو يصر على سماع من لم يحضر ، بما يفيد أنه تنازل  
ضمناً عن سماعه ، فإنه إذا ما حيزت القضية للحكم  
وصرح به بتقديم مذكرة لا يكون له أن يعود إلى  
ماتنازل عنه ضمناً ويطلب مذكرته سماع هذا الشاهد  
بعد أن تم تحقير الدعوى ، وإذن فلا يقبل منه أن  
يحصل من عدم إجابة المحكمة إياه إلى طلبه سماع  
هذا الشاهد وبجهاً لطمس على حكمها إذ ذلك ظل بنظام  
الحكايات وممثل للفصل في القضايا .

( جلد ١٩٥١/١/١٠ طعن رقم ١٣٣١ سنة ٢٠ ق )

٢٧٥ - إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب في  
الجلسات السابقة على الجلسة الأخيرة تأجيل نظر الدعوى  
لاعلان شهود نفى فإجابة المحكمة إلى طلبه ، وفي الجلسة  
الأخيرة للمرافعة انقصر المالحى المحدث مع التهم على  
طلب حيز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات لاجيب  
إلى ما طلب ، فإن المحكمة لا تترن ملزمة بإعادة القضية  
للمرافعة استجابة لما طلبه المتهم في مذكرته من سماع  
هؤلاء الشهود أو سماع دفاعة الدعوى ما دامت المرافعة  
قد انتهت .

( جلد ١٩٥١/١٠/٢٦ طعن رقم ١٧٤ سنة ٢١ ق )

### المصل الحادي عشر

#### تقديم المذكرات

٢٧١ - أن تقديم مذكرة من أحد الخصوم  
بدفاعة بغير اطلاع خصمه عليها فيه إخلال بمن الدفاع  
لما يترتب على ذلك من عدم تمكن الخصم الذي لم يملأ  
بها من مناقشة الخصم الذي قدمها فيها أدل في فيها من  
اليات . فإذا رخصت المحكمة للمدعى بإخفى المدعى  
بتقديم مذكرة في الفترة التي حيزت فيها القضية للحكم  
فقدما فلا وضمنت إلى أوراق الدعوى من غير أن تبلغ  
لهم ، ثم أصدرت المحكمة بعد ذلك حكماً كان هذا  
الحكم معيباً باطلاً .

( جلد ١٩٤٧/١١/١٨ طعن رقم ٢١٢١ سنة ٢٠ ق )

٢٧٢ - من المقرر أن تقديم مذكرة من أحد  
الخصوم بدفاعة بغير اطلاع خصمه عليها ينطوي على  
إخلال بمن الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكن  
الخصم الذي لم يملأ بها من مناقشة وجهة النظر التي

فلا يجوز له من بعد أن ينشئ على المحكمة إخلالها بحقه في الدفاع، إذ الأصل أن المتهم يجب عليه أن يمدى كافة ماله من وجوه الدفاع، وما دامت المحكمة إذ أمرت بحجز القضية للحكم لم تصرح بأن حكمها سيكون مقصوداً على القلع فقط بل ورد قرارها بحسنة عامة، فإنه لا يقبل من المتهم التسلل بأنه إنما قصر دفاعه على الدفع فقط.

(جلسة ١٩٥٣/١/١٣ ملن رقم ٢٢٩ سنة ٣٣ ق)

٢٨١ - متى كان بين من حضر جلسة المحكمة الاستئنافية أنها استعنت إلى المرافعة التي أداها المدافع عن الطاعن بالسكينة التي رافعتها لمصلحة دون أن يصدر منها ما يدل على أنها قصرت البحث على شرط من الشروط تفصل فيه قبل نشر بابها، ثم أجلت التعلق بالحكم لجلسة أخرى صرح بتقديم مذكرات لمن يضاف وحصلت قرارها عاماً لا قيد ولا تخصيص فيه، وكان الطاعن لم يضمن مذكرته دفاعاً في موضوع التهمة - فإنه لا يكون له أن ينشئ على المحكمة إصدارها حكمها في الدفاع وفي الموضوع مما.

(جلسة ١٩٥٣/١/١٣ ملن رقم ٨٧٤ سنة ٣٣ ق)

٢٨٢ - متى كانت محكمة أول درجة بعد أن سمعت شهود الدعوى ارجأت التعلق بالحكم لجلسة أخرى استجابة لطلب الخصوم وأذنت لهم في تقديم مذكرات بدفعهم ولم تحصل قرارها مقصوداً على الدفع الذي أثاره الطاعن بل الملقته، فإذا كان الطاعن - مع هذا الإخلال - قصر دفاعه في المذكرة التي قدمها على الدفع فقط، ولم يضمنها كل ما عساه من دفع، فليس له أن ينشئ على المحكمة أنها قصرت في الدعوى دون أن تسمح بدفعه في موضوعها.

(جلسة ١٩٥١/٢/١٥ ملن رقم ٧٤٤ سنة ٢٣ ق)

٢٨٣ - إذا كان المتهم لم يقدم في الجلسة وجبه الدفاع الذي أراد تحقيقه، وكانت المحكمة لم تأذن في تقديم مذكرته بعد المرافعة التفوية، فإن تعية على المحكمة أنها لم تحقق الدفاع الذي أداها في مذكرتها نفسها لا يكون له محل.

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ ملن رقم ١٤٨٠ سنة ١٧ ق)

٢٨٤ - إذا كانت المذكرة التي أبدت فيها وجود الدفاع لم تقدم إلا بعد إقفال باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة في تقديم مذكرات لاثبات لذلك لا تستوجب ردّاً من المحكمة.

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٨ ملن رقم ٢٩٠ سنة ١٨ ق)

لا يدخل في قدره عند الفصل في الدعوى إلا العناصر التي تكون قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم جميعاً ليتناولوها بالناقطة.

(جلسة ١٩١٧/٤/١٠ ملن رقم ٩٥٤ سنة ١٧ ق)

٢٧٧ - إذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بطلان حكم محكمة الدرجة الأولى لعدم توقيعه في خلال ثلاثين يوماً، فأرجأت المحكمة التعلق بالحكم وأذنت له في تقديم مذكرة بدفعه ولم تحصل قرارها مقصوداً على الدفع بالبطالان غلب بل الملقته فإنه - ما دام قرار المحكمة مطلقاً غير مقصور على الدفع بالبطالان - يكون على المتهم أن يدل بجميع ما بين له من دفاع، فإذا هو قصره على الدفع فليس له أن يلزم المحكمة على أنها قصرت في الدعوى دون أن تسمح بدفعه في موضوعها.

هذا، ولم يكن ليجوز للمحكمة الاستئنافية مع اختيارها حكم محكمة الدرجة الأولى باطلاً أن تميد القضية إليها بعد أن استندت سلطتها بالقضاء في موضوع الدعوى بالحكم الذي أصدرته.

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ ملن رقم ١٤٨٢ سنة ١٧ ق)

٢٧٨ - إذا كان الطاعن قد طلب إلى المحكمة تأجيل القضية للحكم مع الترخيص له في تقديم مذكرة بدفعه فأجابه إلى طلبة، فإنه يكون عليه أن يمدى في هذه المذكرة كامل دفاعه، فإذا هو قصرها على دفع دون أخرى أو دون الترخيص الموضوع فلا يقبل منه من بعد البطلان أنها قد أخلفت بحقه في الدفاع.

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ ملن رقم ٩٧٧ سنة ٢٢ ق)

٢٧٩ - إذا كان قرار المحكمة بحجز القضية للحكم مع الإذن لكل من المدعي المدعى والمهم في تقديم مذكرة بدفعه، ليس فيه ما يفيد أن حكمها سيقتصر على الدفع الذي أداها المتهم بل إنه مطلقاً غير محصور، فإنه كان على الطاعن أن يضمن مذكرته إليها كل ما لديه من دفع، فإذا هو قصره على الدفع فليس له أن ينشئ على المحكمة أنها قصرت في الدعوى دون أن تسمح بدفعه في موضوعها.

(جلسة ١٩٥٣/١١/٢٥ ملن رقم ١٦٦ سنة ٢٢ ق)

٢٨٠ - إذا كان حاشي الطاعن قد دفع بالقضاء الدعوى العمومية يعني المدة ووجد بتقديم مذكرة قدرت المحكمة حجز القضية للحكم لجلسة أخرى وصرحت بتقديم مذكرات، وفي تلك الجلسة قصرت برفض الاستئناف موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف،



المكان الذي قالوا انهما كانا به أن ربا من يكون في المكان الذي وقع فيه الحادث لوجود مكان بين السكان محجب النظر وتمنع الرؤية ، وقدم تأييدا لهذا الدفاع خرطة من مصلحة المساحة ورسميا مصغرا منتقلا ضحا ، ثم طلب إلى المحكمة أن تنتقل لمراجعة المكان لتتحقق بنفسها من خطأ المراجعة التي أجرتها النيابة في التحقيق ، ولكن المحكمة صلت هذه الفاهدين وودت حل الدفاع بقولها إنها لا ترى علة لإجاءة طلب الانتقال وإجاءة المصانة من جديد إذا ماظهر صراحة من المراجعة التي أجرتها النيابة من أن المكان الذي كان فيه الشاهدان لا يقصده من مكان الحادث إلا قضاء مكشوف لا يوجب الرؤية مطلقا ، فإن هذا الذي قالته المحكمة لا يصلح ردا لأن يبقى عليه رفض طلب الانتقال الذي كان الترض منه [إثبات عدم صحة ماقتضت معانة النيابة . وهذا يكون الحكم قاصر البيان متعينا قضا . (جلسة ١٩٨٧/٨ من رقم ١٣٥ سنة ١٦ ق )

٢٩١ - إذا كان الدفاع عن التهم ( سائق ترام ) في سادته كل خطأ قد طعن على المراجعة التي أجراها البروليس عن كيفية وقوع الحادث بأنها باطلة لحصولها بعد تعزير الترام ، كما طلب قصب مهندس لمراجعة الطريق لخلاف في تقدير عرقه ، فاكشف المحكمة في ردعها على ذلك بقولها إنه لا عمل للمراجعة إذ المراجعة التي أجراها البروليس واضحة ، فذلك لا يتقدم في حكمها ، فإن كون المراجعة قد حصلت بعد تعزير الترام لا يبطئها والتهم لم يقل بطلانها إلا على هذا الأساس وطلب معانة الطريق ليس فيه ما يبيد أنه كان مستقلا عن طلب المراجعة السابق الذكر .

(جلسة ١٩٨٨/١٦ من رقم ٣٤ سنة ١٨ ق )

٢٩٢ - إذا كان التهم في التقتل الحشا قد دلع الخطأ عن نفسه مستندا في ذلك إلى ماقرره أحد التهود من أن الحق عليه كان قد رأى السيارة التي يقتودها التهم قادمة قبل أن يحاول عبور الشارع ، وأن هذا الشاهد صحه بالاتفاق حتى تهر السيارة فلم يستجيب وجري قالا إنه يريد أن يثبتها بما عزمه أنه هو القسب في الحادث ، فأغفلت المحكمة هذا الدفاع ولم ترد عليه ، كما رفضت إجراء المراجعة التي طلبها التهم لتصور معانة البروليس عن بيان المكان الذي كانت السيارة قادمة منه والمكان الذي كانت قصده ومكان المصادمة بالنظر إلى المالكين ليثبتين من ذلك أنه لم يكن منوطا ، إذ لم تكن المسافة تسبح بالإسراع ، وذلك منها بقوله أصح

٢٨٥ - مادامت المذكرة المقدمة بعد حيرو القضية لحكم ليس عليها إشارة من أحد القضاة ، ولا دليل على أن المحكمة خلصت عليها ، فلا جدوى من التسك بها في طلب قضا الحكم .

(جلسة ١٩٨٨/١٧ من رقم ١٣٢ سنة ١٨ ق )

٢٨٦ - متى كانت المحكمة قد أجلت القضية للحكم مع التصريح للعلن بتقديم مذكرة في خلال عشرة أيام فإنه يكون عليه أن يقدم مذكرة في هذا الموعد . فإذا كان هو قد قصر في استكمال حقه فلا تكون المحكمة قد أغلقت بحقه في الدفاع .

(جلسة ١٩٨٧/١١ من رقم ٩٣٣ سنة ٢٢ ق )

٢٨٧ - مادام الحكم قد تعرض للدفع الذي أبداه على الطاعن ورد عليه فلا أهمية لما يقوله من أن محضر الجلسة قد خلا بما يفيد تقديمه مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع .

(جلسة ١٩٨٧/١١ من رقم ٩٨٨ سنة ٢٢ ق )

## الفصل الثاني عشر

### طلب المراجعة

٢٨٨ - ليست المحكمة ملزمة قانونا بإجاءة الدفاع إلى طلبه الانتقال لعل الواقعة إذا كانت هي ترى أن هذا الانتقال لا ضرورة له وأن الفصل في الدعوى لا يتعصب . فإذا طلب التهم إلى المحكمة أن تقتل هي نفسها إلى عمل الواقعة لمراجعة وإجراء تجربة فيها كفت هي بنذب مهندس التنظيم لعمل رسم كروكي مفصل لعل الحادثة بحضور النيابة وعرض التهم واستمع أصحاب الكا كمين الجهورية وصمت أقوالهم والملت حل الرسم وصمت أقوال المهندسين الذي أجراه ثم فصلت في الدعوى بناء على ما حصلته من ذلك كله فلا ترويب عليها في شيء من ذلك .

(جلسة ١٩٣٦/١٢ من رقم ٣٣ سنة ١٦ ق )

٢٨٩ - إذا كان التهم قد طلب إلى المحكمة الانتقال لإجراء معانة التوربين الذين اتهم وإعطائهما فرفن ترخيص من البلدية ، قضت المحكمة وإماتة من أن تعرض هذا الطلب ، ويرى أن بين وجه المخالفة في إامة هذه التوربين القانون ، فإن حكمها يكون قاصر البهتان متعينا قضا .

(جلسة ١٩٤٧/١١ من رقم ٢٠٥ سنة ١٩ ق )

٢٩٠ - إذا كان التهم قد تمك في قطاع أمام المحكمة بأن شاهده الأنبيات لم يكونا يستعظما عروب

المذكور الذي أبى لتسليم القول بكنس اليهود. ما لا يصح معه أن يكون الرد عليه القول بصدق هؤلاء اليهود. (جدة ١٩٨٩/٧/٧ طن رقم ١٤٤ سنة ١٩٠٤)

٢٩٧ - إذا كان الدفاع عن المتهم بالقتل الخطأ قد تمسك بأن الشاهد التي استندت للمحكمة إلى أقواله في الإدانة لم يكن ليستطيع وهو في قاطرته أن يرى حالة السباقرات الخاصة له لأن الأنوار التي توضع بها ليلا لاضاء إشارة الفتح أو التلق موضوع وصفا عسكريا بالنسبة له مما يستحيل معه الرؤية إلا من الأمام وطلب إلى المحكمة إجراء معانة لتحقيق هذا الدفاع ، فأعذبت المحكمة هذا الطلب المجرى ولم ترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً .

(جدة ١٩٥١/٧/٨ طن رقم ٣٧٧ سنة ٢١٠٢ ق)

٢٩٨ - إذا طلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية معانة مكان الحادث لتبين ما إذا كان هو المخطئ. أم أن الخطأ راجع إلى سائق الترام ، فلم تأبه لهذا الطلب وأيدت الحكم بالإدانة فهذا منها قصور يوجب الحكم ، وقد كان عليها أن تجيب هذا الطلب المأمم لتعلقه بواقعة لها أثرها في التصوي أو أن ترد عليه بما يشهد إن لم تر إجابته .

(جدة ١٩٥١/١٠/٨ طن رقم ٣٣٦ سنة ٢١٠٢ ق)

٢٩٩ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى محكمة أول درجة الانتقال إلى مكان الحادث لإجراء المأوى بمحضر المتهمين التي لسيارات لإثبات أن المستول عن الحادث هو سائق الترام فلم تجبه المحكمة إلى هذا الطلب وقضت بإدانة المتهم ، ثم لدى المحكمة الاستئنافية تمسك بهذا الطلب في مذكرة المرحض له في تقديمها ولكنها أيدت الحكم المتأخر لأسبابه دون أن تجيب عليه أو ترد عليه - فإن حكمها يكون معيباً لاجلها من الدفاع .

(جدة ١٩٥١/٧/١٨ طن رقم ٢٩٩ سنة ٣٣ ق)

٣٠٠ - إذا كان التماس أن الدفاع عن المتهم في تمة البلاغ الكاذب قد طلب إلى المحكمة أن تعان منزل المصفي بالمقرقو الدينية لتبين أن الاعتصاب والأشجار التي أبلغ برسمها موجودة به ولكن المحكمة أدانته دون أن تجيب إلى هذا الطلب أو ترد عليه فإن حكمها بذلك يكون مشوباً بالقصور المجلل ، إذ مثل هذا الطلب هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى بقية ظهور الحقيقة فيها فلا يصح إغفالها .

(جدة ١٩٦٧/١١/١٨ طن رقم ١٩٠٥ سنة ١٩٠٦ ق)

المأوى في محضر التحقيق واضحة مع أن هذه المأوى كما أثبتا الحكم ليس فيها ما يوضح حقيقة الأمر في دفاع المتهم في هذا الخصوص فإن هذا الحكم يكون قاصراً واجباً قضاة .

(جدة ١٩٥٠/١٢/١١ طن رقم ١٣٣٩ سنة ٢٠٠٢ ق)

٣٠١ - المحكمة مأوى بارد على ما يمسح المحكوم أماماً من أوجه الدفاع المهمة التي يأتى نتيجة تحقيقاتها الفصل في الدعوى . فإذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية بأن الحادث الذي قتل فيه المصفي عليه لم يقع نتيجة خطأ منه هو بل كان ناشئاً من خطأ المصفي عليه نفسه ، وطلب إلى المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث للتحقق من صدق دفاعه ولكنها لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه ، فإن حكمها يكون معيباً واجباً قضاة .

(جدة ١٩٤٧/٧/١١ طن رقم ٣١٢ سنة ١٦٠٢ ق)

٣٠٢ - إذا طلب الدفاع عن المتهم ، في جنة القتل والإصابة الخطأ ، إلى المحكمة إجراء معانة لتبين المحكمة منها انتهاء مسؤوليته عنها ، ومع ذلك أياها المحكمة دون أن تعرض لهذا الطلب وترد عليه ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً مبهلاً . إذ هذا الطلب هو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لظهور الحقيقة فيها أمام المحكمة .

(جدة ١٩٤٧/٢/٢٠ طن رقم ٩٢٨ سنة ١٧٠٢ ق)

٣٠٣ - إذا كان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية سياج شهادة الشاغل الحقن كالمطلب إليها الانتقال إلى مكان الحادث لمأوى ، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الصادر بالإدانة ولم تعرض لما طلبة ولم ترد عليه ، واستندت إلى ما استخلصت من المأوى التي أجراها الحقن والتي يعارضها المتهم بطلب تحقيق دفاعه في شأنها ، فإن حكمها يكون قاصراً في بيان الأسباب قصوراً بمتروية قضاة .

(جدة ١٩٤٧/١٢/٢٢ طن رقم ٣١٠٩ سنة ١٧٠٢ ق)

٣٠٤ - إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الانتقال إلى مكان الحادث لمأوى ليتضح لها من المأوى ما يدع قراه بكنس اليهود الذين اعتدلت المحكمة على أقوالهم ، وكان رفض المحكمة هذا الطلب قائماً على ما قاله من أن المأوى التي أجراها الحقن إثر الحادث مشوه برسم تخييلي ، فإن حكمها يكون قاصر البيان ، إذ هذا المطلب الذي اعتدلت عليه لا يجرى رفض الطلب

٣٠٥ - إذا كان الدفاع عن التهم بأمر الزماد غرضه قد طلب إلى المحكمة الانتفال لمأينة مؤلفه كي يبين لما عدم معقولية ما قاله الشهود من أن التهمة الأخرى معه قد أقبت ، وهي على سلم المنزل ، بالمعية التي بها انفردوا بظنهم وأنها كان في وسعها أن تلقيا بيديهم ، فلم يجه المحكمة إلى هذا الطلب فلا شرب عليها في ذلك ، مادام هو يقول في طعنه إن عليه المأينة لم يكن لإثبات أنه كانت هناك طريقة أخرى للتخلص من انفرد بيديهم من أعينهم ، الأمر الذي يحق للمحكمة ألا تختص إليه وهي وجدت في رواية الشهود ما يقتضي بصدقهم .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ طين رقم ٢٠٩٦ سنة ١٣٧٢ ق )

٣٠٦ - إذا كانت المحكمة حين رفضت ما طلبه الدفاع من معانة المولاب الذي قبل بأن انفرد ضبطه في هذا الرض على مجرد إلتزامات أوردتها وإعنا أوجبه إلى استنابات منطقية مقبولة مستندة إلى ما ثبت لها من وقائع الدعوى فلا يقبل من التهم أن ينشأ عليها شيئاً في هذا الصدد .

( جلسة ٢٧/٢/١٩٥٠ طين رقم ١٨٨٣ سنة ١٩٦٢ ق )

٣٠٧ - إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب إلى المحكمة إجراء معانة لتكذيب الشهود فيما فروه من أنهم رأوا المتهمين وتمكنوا من تمييزها ، في الظلام الخائف ، على ضوء شئب من مدرسة قريبة من محل الحادث حالة أن ضوء المدرسة لا يصل مطلقاً إلى مكان الحادث لبعد المسافة ووجود مبان وأشجار تحجبها فلم يجه المحكمة لإلحاح الطلب بناء على ما استبانته وأعلنت به وأثبتته في حكمها من أقوال الجسني عليها من أنها مرغا المتهمين بسبب تماسكها وإياها ووجود كل منها إذا الآخر وجهاً لوجه معاسل عليها هذه المعرفة ، فإن ما يثيره التهم في طعنه في هذا المنفذ لا يكون إلا محض جملات في تقدير أدلة التبرير في الدعوى بالتحقق به محكمة الموضح دون مقب عليها فيه .

( جلسة ١٣/٢/١٩٥٠ طين رقم ١٢٠٠ سنة ١٣٧٠ ق )

٣٠٨ - إذا كان التهم قد أشار في إحدى جلسات المحاكمة إلى طلب معانة مكان الحادث ، ولكنه لم يبدل إلى هذا الطلب بالجلسة الأخيرة التي حصل فيها المرافعة عقب إعادة المحكمة الاستئنافي صلاح مشهود للإثبات ، فإنه لا يكون قد تمسك بطلب المسأينة ولا تكون المحكمة ملزمة بالعرض له ولا شرب عليها إذا هي لم ترد عليه .

( جلسة ١٥/١٢/١٩٥٠ طين رقم ٣٣٦ سنة ١٣٧٠ ق )

٣٠٩ - إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب إلى المحكمة أن تجري تجربة لرؤية على ضوء الصباح الذي كان ينشأ مكان الحادث وتصوره في مثل النظر وف التي وقع فيها الحرفة ما إذا كان يمكن منه جبر الأشخاص أو لا يمكن ، فردت المحكمة على ذلك بقوله أن لا جنوى من إجراء هذه التجربة وإكتفاء بالمأينة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات الصباح ولزوال الملهم والعناصر التي تؤدي إلى النتيجة المبتغاة من إجراءاتها - فهذا ينبغي رداً سافهاً .

( جلسة ١٦/١٠/١٩٥٠ طين رقم ١٢٠٠ سنة ١٣٧٠ ق )

٣٠٦ - إذا كان الدفاع عن التهم قد طلب إلى المحكمة الانتفال لمأينة المنزل للقول بوقوف الجناية فيه لتبين إمكانية وقوع الحادث على النحو الذي قال به الشاهد ، فإن عدم حاجة هذا الطلب أو الرد عليه يخلل الحكم الصادر بالإدانة ، إذ هو من الطلبات المهمة لتسحق بتحقق الدعوى إظهاراً لوجه الحق فيها .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ طين رقم ٦٣٣ سنة ١٣٧٢ ق )

٣٠٧ - إذا كرت التهم بالقتل قد طلب إلى المحكمة الانتفال إلى مكان الحادث لمأينة لأن المأينة التي أجرتها النيابة كانت في غيبته ولكي يثبت للمحكمة من رؤية المرافعة التي كان هو فيها وذلك التي كان فيها رجل البرليس ، ولم يتبادلون إطلاق الأجرة التارية ، إنه كان من المستحيل إصابة رجل القوة من يده وأن الأجرة التي أُلقيها لم يكن يقصد منها إلا مجرد الإرهاب والمقاومة لكي يتمكن من الحرب ، مما يتفق معه ترافر نية القتل فيه فإن هذا الطلب يكون متعلقاً بوجه من وجوه الدفاع الجوهرية ويكون على المحكمة إذا لم يجه أن ترد عليه رداً مقبولاً ، فإنها هي كانت في ردها عليه قد انحصرت على القول بأن معانة النيابة وإثباته مع أن محرد الدفاع كله كان يعود حول نفسها - فهذا يكون إخلالاً بمنح الخصم طلبه .

( جلسة ١٥/١٢/١٩٤٧ طين رقم ١١٩٨ سنة ١٣٦٩ ق )

٣٠٨ - إذا كان التهم بالقتل الحظاً قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام محكمة الدرجة الثانية - بنفي الخطأ المسند إليه - بدفاع موضوعي جوهري وطلب إلى محكمة الدرجة الثانية إجراء معانة لتسحق هذا الدفاع ، فأباحت هذه المحكمة بمؤدة الحكم الابتدائي للإسباب التي بين عليها دون أن تفيد إلى هذا الطلب وكان الحكم الابتدائي قد أسس الإدانة على أسباب ليس فيها ما يصلح رداً على ذلك الدفاع ولا على طلب

شرط الحكم الجديد لم يكن في استطاعته نقاش الحادث وطلب إجراء معاملة تحقيقاً لهذا الدفاع ، فإن هذا الطلب هو من الطلبات الهامة التي يحين على المحكمة أن ترد عليها إذا لم تر إيجابتها لتلقه بتحقيق التصوري في سبيل ظهور الحقيقة فيها ، فإذا التفتت عنه المحكمة ولم تجبه ولم ترد عليه فإن حكمها يكون ناقصاً قصوراً يبيحه عما يستوجب نقضه .

( جلد ١٩٥٧/١/٢٨ طين رقم ١٠٧٢ سنة ١٩٢٦ ق )

٣١٣ - إن طلب المأينة هو من طلبات التحقيق التي لا تلزم المحكمة الاستثنائية إيجابتها مادامت هي لم تر عللاً لذلك ككثافة الأدلة التي أخطت بها في إدانة المتهم ( جلد ١٩٥١/١٢/٢٨ طين رقم ١٢٩٩ سنة ٢٤ ق )

### الفصل الثالث عشر

#### مسائل منوعة

٣١٤ - إذا قصر المتهم في مرافقته أمام المحكمتين الابتدائية والاستئنافية على التكفل في صفه الجنائي عليه وكرهه عن تعيينه المدة ١١٧ عقوبات أملاً ، ولم يقدم أي دفع في الموضوع وحكمت المحكمة بأدائه فلا يكون قصوره هذا سبباً للفصل في الحكم أمام محكمة النقض برغم أنه قد سهر من دبرج النقض في الموضوع لأنه لم يمنعه أحد من التكفل فيه كما كان يريد فهو المقصر في حق نفسه ، أما الحكم فليس من العيب .

( جلد ١٩٣١/٤/٢٣ طين رقم ١١٩٩ سنة ٢١ ق )

٣١٥ - إذا قدم المتهم طلباً إلى محكمة الموضوع وتمسك به ثم وقضت المحكمة هذا الطلب لله يظهر منها أنها لم تتوضح ماهيته وظهور من جهة أخرى أن الدليل الذي ركزت المحكمة فيه عقيدتها لا يمكن أن يثبت منه ما كان يأمل المتهم ثبوته من الطلب الذي تمسك به فإن رفض مثل هذا الطلب ليس من شأنه أن يبيح الحكم .

( جلد ١٩٣٧/١/٢٤ طين رقم ٣٣٩٩ سنة ٢٤ ق )

٣١٦ - إنه لا شأنه كما مهمة المحامي في المرافعة الجنائية عن مساعدة المتهم ومعارفته في الدفاع بتقديم جميع الأدلة التي يرى أن الدفاع يقتضيها سواء أكانت متعلقة بالموضوع أم بالقانون ، كان المتهم - وهو صاحب المصلحة - أن يتقدم بما يبرره هو نفسه من دفاع أو طلب ، وكان على المحكمة أن تمنعه إليه ولو تفرغ مع وجهة نظر المحامي .

( جلد ١٩٢٨/١/٢١ طين رقم ٣٣٣٣ سنة ٢٨ ق )

المأينة الذي تمسك به المتهم - فتكون المحكمة قد أعطت بحق المتهم في الدفاع .

( جلد ١٩٥١/١/٢٣ طين رقم ١٠٧١ سنة ٢٠ ق )

٣٠٩ - إذا كان المتهم في جريمة القتل خطأ قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن شامدي الآليات الذين اعتصمت بحكمة أول درجة في إدانة على أفرادها لم يريا الحوادث وما كان في مكتنهما أن يريا من المكان الذي قررا بوجودهما فيه وقت وقوعه ، ثم طلب إليها في مذكرة قصتها أن تجري معاملة لتحقيق هذا الدفاع ولكنها مع ذلك أدته متمسكة على أسباب الحكم الابتدائي دون أن تجيبه إلا عليه أو ترد عليه - فإن حكمها يكون ناقصاً قضائياً نقضه ، إذ هذا الدفاع مهم لتحقيق دليل اعتصمت عليه المحكمة في أدائه فكان لزاماً على المحكمة أن تفي بتعيينه .

( جلد ١٩٥٠/١١/٢ طين رقم ١٥٣٨ سنة ٢٠ ق )

٣١٠ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية حين ألغى حكم محكمة أول درجة القاضي بالإبراء قد استبعدت الحكم التي أجزتها بحكمة أول درجة وأستدلت عليها مع الإبراء لاستنواها على محققات غير قانونية لعدم حذف الشهود الجيدين ، وذلك دون أن تجري بنفسها تحقيقاً قسيت عن مدى صحة دفاع المتهم من استبعاد وقوع الحوادث بالكيفية التي رواها الشهود ، مما لو صح لكان من المختل معه أن يتخير رأى المحكمة في التصوري فإن حكمها بالإدانة على أساس استبعاد تلك المأينة ودون تحقيق دفاع المتهم يكون مشوباً بالخلل والاعتناء .

( جلد ١٩٥٢/١/٢٢ طين رقم ١١٣٠ سنة ٢١ ق )

٣١١ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة إجراء معاملة المكان الذي وقع فيه الحادث لايات أن به حواجز تحول دون رؤية الشهود لما يقع فيه على المسافات التي ذكرها في أقرانهم وكان التحقيق ظاهراً من هذه المأينة ولم تمسك بهذا الطلب ولم ترد عليه فإن حكمها يكون ناقصاً ، إذ طلب المأينة هو من طلبات الطعن الهامة التي يجب على المحكمة إذا لم تر حاجة التصوري إلى إجابته أن تصنع في حكمها عنه .

( جلد ١٩٥١/١/١٠ طين رقم ٢٥ سنة ٢١ ق )

٣١٢ - إذا كان المتهم في حادث قتل خطأ قد تفرغ حصول خطأ منه كما تفرغ اتصال الشرطة بالمحكمة تأثلاً أن الجنائي عليها وهي ملزمة بتبليغ الشاتين حرجية فخر وتركها أطرها دون رقابة وأنها ظهرت فجأة على

٣١٧ - إذا كان التائب يحضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أن التهم حضروا معه مقام وطلب تأجيل الدعوى لمرض متهم آخر معه وليسضر المحامي الأصيل عنه فعارض محامي المدعى المسمى المدعى فقررت المحكمة عقب ذلك تأجيل القضية لأخر الجلسة ثم أصدرت حكماً في موضوع الدعوى ، فأبى بأصهارها هذا الحكم بدون مراعاة تكون قد قضت الدعوى بدون محاكمة مخالفة بذلك ما قضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية ، ويكون حكماً باطلاً بطلاناً جوهرياً متعيناً تقضه .

(جلسة ١٩٣٧/١٩ من رقم ٣٧ سنة ١٩٣٧)

٣١٨ - إذا وجد لدى تفتيش الإحالة شك في نسبة أية دافعة من الدافعات المخفضين برأس المدعى عليه إلى الضربة التي رأى أن التهم أحدها وأنه نشأت عنها واحدة من الاثنين فهنا يفره أن يأمر بإحالة التهم إلى محكمة الجنائيات ليحكم بطريق الخبرة من طاعة واحدة من الدافعات . وعندئذ لا يكون ثمة على القول بأنه لم يبين التهمة يوماً بيسع التهم بالدافعة عنها كما يجب فإن على التهم في هذه الحالة ألا يقصر دفاعه على واحدة من الدافعات ، فلذا قبل فلا يلزم إلا قسه . هذا وإذا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين ، وأدانت الآخر في الدافعات ، ولم تكن قد لغت الدفاع فلها أن تكون أخطاء إذ الدعوى لم تكن مرفوعة أمامها بأن التهم لتركب الدافعات الاثنين ، بل بأنها تركب دافعة واحدة هي التي ترك تفتيش الإحالة المحكمة أمر بتدليها وتعيينها ، ولكن هذا الخطأ لا يستوجب قضى الحكم ما دام التهم لم يوقع عليه سوى عقوبة واحدة يقتضى النص القانوني الذي يعاقب على جرعة إحداث الدافعة ، وذلك حتى لو كانت المحكمة قد سلمت من الباطل الثانية لتختص منها سبباً لتدبير العقوبة عليه إذ أن هذا من حيثها على كل حال سواء أكانت لوقفة مقدمة لها وفقاً للأوضاع القانونية وثابتة على التهم أم كانت من العناصر الواقعية التي لمصلحة الموضوع أن نلتزمها من قضاها وتقدمها بما تراه بحيث أنها إذا كانت قد صرحت في الحكم بإنشاء هذا التهم في واحدة من الدافعات فقط مع تقديم العقاب عليه في ذات الوقت على اعتبار أنه هو في رأبها - خلافاً لما قاله القاضي الإسماعيلي الذي أحدث كل الإساءات بالتحق عليه فلها أن تكون قد حملت على مقتضى القانون ولا يفسح في هذه الحالة أن يوجه إلى حكماً أي معلن .

(جلسة ١٩٣٧/٣ من رقم ٥٥٣ سنة ١٩٣٧)

٣١٩ - إذا كانت المحكمة بعد أن أمرت بتأجيل الدعوى مرفوعة على التهم إلى جلسة معينة قد أجلت الدعوى أخرى مرفوعة على ذات التهم فلها النظر مع الدعوى الأولى ، ولكنها ذكرت في أمر التأجيل أنه ليوم حده سابق على يوم تلك الجلسة معينة ، فإن أمرها هذا يكون عاطلاً من ناحية تضمنت تاريخ الجلسة التي أجلت إليها الدعوى ، ذلك لأن قولها بأنها تجل الدعوى الأخيرة فلها مع الدعوى الأولى مناه أن التأجيل كان الجلسة التي حددتها لهذه الدعوى الأولى . وهذا من شأنه أن يجعل التهم على الاعتقاد بأن ذكر يوم آخر في أمر تأجيل الدعوى الأخرى لم يكن مقصوداً بل جرى به القدر من باب السهو فقط ، وبأن تأجيل الدعوى بين لفظهما معاً إنما هو للجلسة التي حضرها ، وذلك لا يصح منه اعتبار تخطئه من المحضر في اليوم الأول ، بسبب هذا الاعتقاد ، بفرضه مقبول . وبالتالي لا يصح المحكمة أن تحكم عليه في بغيته وإلا كان حكماً عاطلاً .

(جلسة ١٩٣٧/١٨ من رقم ٣٧ سنة ١٩٣٧)

٣٢٠ - إن الفصل فيما إذا كان العذر الذي تمسك به التهم في عدم حضوره الجلسة من شأنه أن يمنعه من الحضور أم أنه لم يقصد به إلا تعطيل الفصل في الدعوى هو من المسائل التي تفضل تقديرها ضمن الموضوع فإذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة إذ رفضت إجابة ما طلبه الدفاع عن التهم من تأجيل نظر الدعوى بسبب مرضه قد اعتضدت على نتيجة التهم التي أمرت بإجرائه في جلسة سابقة فلا شأن لمحكمة التفتيش منها .

(جلسة ١٩٣٧/٢٢ من رقم ١٠٨ سنة ١٩٣٧)

٣٢١ - المرض طرد قهري ، قبل المحكمة صوتاً لحق الدفاع الذي كلفه تقاضى التهم إن لم تر وجهاً لتأجيل القضية بسبب مرض التهم الذي قدم عنه شهادة أن مرضه في حكماً لهذا العذر الذي أبداه وقول كلفها فيه . وإلا كان حكماً متعيناً تقضه .

(جلسة ١٩٣٧/١٢ من رقم ٩٩٦ سنة ١٩٣٧)

٣٢٢ - ما دام التهم قد نوى عليه في الجلسة لحضر ولم يقل إن له محامياً يسترل الدفاع عنه بل دافع عن نفسه بنفسه ، فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت صحيحة . وإذا كان المحامي ، رغم وجوده في قاعة الجلسة ولم يسع التماسه على التهم ولم يقبته عند نظر القضية لم يقدم بطلبه عنه ، فإن ذلك لا يعيب الحكم .

(جلسة ١٩٣٧/١٠ من رقم ١٥٨ سنة ١٩٣٧)

عالمين بما ينص أنه أباه من وجوه الدفاع فلا يقبل  
مما تنص على الحكم بأنه لم يرد عليه .

( جلة ١٨٤/١١/٨ ملن رقم ١٣٣٣ سنة ١٨٤٠ )

٣٣٧ - المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على الدفع  
إلا إذا كان من دونه قد أصر عليه . أما الكلام الذي يلقى  
في غير مظانية جامعة ولا أصرار فلا تريب على المحكمة  
إذا هي لم ترد عليه . فلذا كان الظاهر من الإطلاع على  
محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الحاضر مع المتهم  
طلب إلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى المدنية  
لرفضها من قاصر دون أن يقدم دليلاً صحيحاً على حقيقة  
سنة ، وأن حاملي الدعوى بالحقوق المدنية قالوا للدعوى  
المدنية مرفوعة من الوصية عليه فلم يقتصروا على التهم على  
هذا القول ، وأخذ في الكلام عن واحة الدعوى الجنائية  
التي قامت عليها الدعوى المدنية ، فلا يصح منه أن ينص  
على المحكمة أنها لم ترد على ما أباه .

( جلة ١٨٤/١/٢٠ ملن رقم ٦١٠٣ سنة ١٧٠٢ )

٣٣٨ - من كل محضر الجلسة غير وارد فيه أن  
الدفاع طلب انتقال المحكمة لتحقيق واقعة معينة ، فلا  
يقبل التهم أن ينص في طعنه على الحكم أنه طلب ذلك  
في أثناء مرافحته أمام محكمة المرحوم كما يفهم منها ولو  
أن الكاتب أفضل إثباته ، ولا يقبل له بالفتح أن ينص  
على الحكم أنه لم يحقق ذلك الدفاع أو يرد عليه ، ما دام  
الحكم يتضمن أن المحكمة لم تر محلاً لهذا التحقيق  
اكتمالاً مما ثبت لديها من الأدلة التي أوردتها  
على ادعاء التهم .

( جلة ١٨٤/١١/١٠ ملن رقم ١١٣٣ سنة ١٩٠٠ )

٣٣٩ - لا يقبل من التهم أن ينص على المحكمة  
الاستئنافية أنها لم تحقق ما دافع عنه من أن محضر  
البوليس المصور عن الواقعة دوزر ، ما دام محضر جلسة  
المحاكمة لم يثبت أنه تمسك بهذا الدفاع .

( جلة ١٨٤/١٢/١٣ ملن رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٠٠ )

٣٤٠ - إذا كلف الطاعن بطلان الحكم  
ببقوة إله أتاب منه وكذا حضر جلسة المعارضة وقدم  
الحكمة شهادة طلبة بمرجه لإثبات بجزءه عن الحضور  
ولكن المحكمة اكتفت بأوراق هذه الشهادة بالمحضر  
دون أن تسمع دفاعه ونقضت باعتباره المعارضة كأنها  
لم تكن ، وكان محضر جلسة المحاكمة ليس فيه ما يشير  
إلى حضور عام عن المعارض أو إلى شهادة مرصنة  
قصحت ولأنها وجد بطلب الدعوى شهادة غالية من أية

٣٣٣ - لا يوجد في القانون نص بمنع المحاكمة  
من ضم أي طع ، مهما كان توجه ، إلى الموضوع  
والفصل فيه مع موضوع الدعوى بصحة واحد . ثم إن  
تدخل المدعي بالحقوق المدنية ومرافحته في الموضوع  
قبل الفصل في الطعن بينهم جواز تدخله لا يند إلا خلافاً  
بحق التهم في الدفاع ، لأنه ليس فيه حرمان له من أباه  
دفاعه كلياً ، إذ حضور المدعي ومرافحته لا يتبدلان في  
الواقع وحقيقة الأمر حدود دعواه المدنية ، وتحدده  
عن الفصل الجنائي وتقديم الدليل على ثبوته إنما يكون  
باعتباره هو الفصل الضار الذي يطلب من أجله الترميز  
ومع ذلك فإنه يحسن بالحكمة أن تفصل في جواز تدخل  
المدعي بالحقوق المدنية قبل الحوض في موضوع  
الدعوى الجنائية .

( جلة ١٨٤/١٠/٨ ملن رقم ١٣٤٨ سنة ١٩٠٠ )

٣٣٤ - إذا كان الثالث بمحضر الجلسة أن  
الدفاع عن التهم ودعى ما جاء في تقرير الجدير من  
اختلاف التوقيع المنسوب إلى مورت المدعية بالحقوق  
المدنية على العهد المطعون فيه عن توقيع صحيح له حصل  
صورة حكم ، مرصها على هذا الاختلاف إلى طول المدة  
بين تاريخي الحكم والعقد ، وبناء على ذلك أصدرت  
المحكمة قراراً قالت فيه إنها ترى ضرورة إجراء  
المضامعة على أوراق أخرى كلفت المدعية تقديمها ، ثم  
بعد ذلك أصدرت حكماً بإدانة المتهم قائلة إنها لا ترى  
علا لإجراء أي تحقيق جديد لأن الاختلاف بين  
الامضاءين واضح للعين المجردة ، فهنا لا يتبرر دأ على  
دفاع التهم الموجه إلى الأسس التي أجريت عليه  
المضامعة الأولى والتي ساربت المحكمة فيه . ومن ثم  
يكون الحكم قاصر البيان تفصيراً بهيه .

( جلة ١٨٤/١٢/١٧ ملن رقم ٦٢٠٢ سنة ١٩٠٠ )

٣٣٥ - الصلة في التهمة هي بما ترفع به الدعوى  
ولا يتغير من هذا قول رد في مرافعة النيابة أثناء  
المحاكمة . وإن نص التهم أن يدافع عن نفسه على  
أمر من ذلك ولا يقتصر على دليل دون آخر استناداً إلى  
مسك النيابة في الجلسة .

( جلة ١٨٤/١٢/١٧ ملن رقم ٧٠٦ سنة ١٧٠٢ )

٣٣٦ - على الدفاع أن يطلب من صراحة إثبات  
ما به اتهامه من الطلقات في محضر الجلسة ، حتى يمكنه  
فيما بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على ما لم  
ترد عليه . فلذا كان محضر الجلسة والحكم المطعون فيه

إشارة تدل على أنها قمت بحجة المحاكمة أو لكاتب الجلسة فهذا الصلح لا يكون له عمل .

(جلسة ١٩٥/١٢/١٢ طن رقم ٤٤٣ سنة ٢٠ ق)

٣٣٦ - إذا كان الطاعن عند حيز القضية المحكم قد قدم مذكرة ضمنها طلباً من طلبات التحقيق ثم لما أعيدت القضية للرافعة لم يتسك بهذا الطلب ويصر عليه في الجلسات التالية فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥/١١/١٦ طن رقم ١١٣٢ سنة ٢١ ق)

٣٣٧ - إذا كانت المحكمة قد أصدرت قراراً بمنع قضية بناء على طلب المتهم ولم ينفذ هذا القرار ولكن نظرت القضية بعد ذلك في جلسات متعددة ثم خيروت المحكم في الجلسة الأخيرة دون أن يتسك الطاعن بضرورة تنفيذ قرار المنع ، فلا يقبل منه بعد ذلك أن يثني على المحكمة صمم تنفيذه .

(جلسة ١٩٥/١٢/١٢ طن رقم ١٤٤٢ سنة ٢١ ق)

٣٣٨ - إن الطلب الذي تازم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجلام الذي يقرع بمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرى إليه به . وإذا كانا كان الصالح قد قال : إن بالقضية ضماً كل بوجه أن يتم وهو حل مائة وأية تبين بعد أو قرب كل بلد لمكان العائد وحل حرة بدر أقرب من بلدة عربية الصاخ ، فإن ما ذكره الدفاع بشأن الصيانة لا يعد طلباً بالمعنى السالف ذكره إذ هو لا يبدو أن يكون نصيباً لتحقيق النيابة بما يراه فيه من قصص بدون أن يتسك بطلب استكمال ومن غير أن يبين الهدف الذي يرى إليه منه .

(جلسة ١٩٥/٥/٢ طن رقم ١٥٧ سنة ٢٥ ق)

٣٣٩ - إذا كان الظاهر من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المتهم لم يتسك أمام المحكمة التي سميت الرافعة بأن الاعتراض السلوب إليه والذي اعتد المحكم عليه في الإداة مزور ، بل كان تسك بذلك أمام هيئة أخرى غير التي سكمت في الدعوى ، فانه ، وقد ثبتت لمعية ، كان من الواجب عليه إذا ما أراد الاستمرار في التسك بدفاعه أن يثيره أمام الهيئة الجديدة . وإذا هو لم يفعل فلا يحسبكون له أن يطلب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها .

(جلسة ١٩٥/١٢/١٢ طن رقم ١٤٣٢ سنة ١٣ ق)

٣٣٥ - إن استعمال تحقيق بعض أوجه الدفاع لا تمنع من الإداة مادامت الأدلة الثابتة في الدعوى كافية لثبوت .

(جلسة ١٩٥/١١/١٦ طن رقم ١٤٣١ سنة ١٨ ق)

٣٣٦ - متى كان طلب الدفاع لا ينصل مسألتين بحث فالمحكمة أن تفصل فيه من وراعي الأداة المروضة عليها في الدعوى ؛ ويصح أن يكون ردما على هذا الطلب بأنما لم تر موجبا للأخذ به مستغادا من اداة المتهم بناء على أدلة الثبوت التي أوردها في الحكم .

(جلسة ١٩٤/٥/٢٣ طن رقم ٦٥٤ سنة ١٩ ق)

٣٣٧ - إن القانون لا يوجب حضور عام مع المتهم في جلسة ؛ فلهذا أن يثول الدفاع عن قصه بنفسه أو أن يختار عاميا يدافع عنه ؛ ويكون عليه ؛ لا على المحكمة أن يقدر مدى اتمام دفاع الحامي مع مصلحة ولما كان الحامي ليس مقيدا ب طريقة معينة في دفاعه عن موكله بل هو يدافع عنه حسبما يراه عليه ضميره واجتهاده ؛ فإن ما ينشأ الطاعنون على الحكم من سوء تصرف عاميهم في الدفاع ضيم وما يرمعون من نتائج يقررون إنها ترتبت على ذلك لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥/١٠/١٨ طن رقم ١١٧٤ سنة ١٩ ق)

٣٣٨ - لا حرج على المحكمة في أن تستند في سبيل تنفيذ دفاع المتهم إلى اعتبارات منطقية ولما تناقض رواياته ما دام ما تستند إليه من ذلك سابقا وله أصله في التفتيشات التي أجريت في الدعوى .

(جلسة ١٩٥/١١/١٥ طن رقم ١١٦٦ سنة ١٩ ق)

٣٣٩ - ليست المحكمة ملزمة قانوناً بالرد صراحة على أدلة الاتي .

(جلسة ١٩٤/١/٢٤ طن رقم ٢ سنة ١٩ ق)

٣٤٠ - مادام الدفاع الذي تقدم به المتهم متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة لها فلا تكون المحكمة ملزمة بأن ترد عليه رداً صريحاً عاماً ، بل يكفي أن يكون ردما عليه مستغادا من الحكم بالأداة اعتداداً على أدلة الثبوت التي أوردها فيه .

(جلسة ١٩٥/٥/٢٠ طن رقم ٣٠٣ سنة ٢٥ ق)

٣٤١ - متى كان دفاع المتهم مقصوداً على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى فإنه يكفي أن يكون الرد عليه مستغادا من اداته استناداً إلى الأدلة التي أوردها المحكم .

(جلسة ١٩٥/٢/٢١ طن رقم ١٧٤٤ سنة ١٩ ق)

٣٤٢ - ما دام الدفاع متعلقاً بأدلة الثبوت في الدعوى فيمكن أن يكون الرد عليه مستغادا من اداته لثبوت استناداً إلى الأدلة التي أوردها المحكم وليست المحكمة ملزمة بالرد عليه صراحة .

(جلسة ١٩٥/١٠/١٦ طن رقم ٤٤١ سنة ٢٠ ق)

أه لم يوف ذلك الدفاع حقه على مظنة أن المحكمة ستعطي براءته .

(جلسة ١٩٨١/٥/٢١ طين رقم ٢٢٣ سنة ٢١ ق)

٣٤٩ - الدفاع يتبنى بإقبال باب المرافعة ، فكل طلب يقدم بعد ذلك لا تقبل المحكمة بأجابه أو بالرد عليه .

(جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ طين رقم ٣٥٠ سنة ٢١ ق)

٣٥٠ - إذا كانت المحكمة في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة فيها قد أصدرت من تلقاء نفسها قراراً بتحضيرها فإن هذا القرار لا تتراد عنه حقوق الخصوم توجب حثها العمل على تنفيذه ، صوناً لحسن الحقوق . وأئن فتي كان ثلثات من عناصر الجلسات أن محكمة أول درجة قد أجرت تحقيق الدعوى وبمقتضى شهود الإنبات في حضور الطاعن ، ثم رأت المحكمة الإستئناف من تلقاء نفسها عند نظر المرافعة المرفوعة منه في الحكم الاستئنافي التناقض ، تأجيل الدعوى وتكليف النيابة بأعلان شهود الإنبات ، لحضر واحد منهم الجلسة التالية وتحلف الأخران ، كما تحلف الطاعن نفسه من الحضور ، فاكشفت المحكمة بسبب شهادة من حضر ، ورفضت في الدعوى بتأييد الحكم المعارض فيه فإن هذا منها جائز ولا خطأ فيه ، ذلك أن المحكمة كانت قد أخذت هذا الأجراء من تلقاء نفسها في سبيل تبين الحقيقة في الدعوى ، ثم رأت فيها بعد أن ظهر الحقيقة لا يتوقف حثها على تنفيذ قرارها .

(جلسة ١٩٨٢/١/٢٨ طين رقم ١٧٠٢ سنة ٢١ ق)

٣٥١ - إذا كانت المحكمة قد استمعت الى ما أبداه الطاعن من دفاع ثم سألت المجني عليه عن مكان الاعتداء عليه ، وكل لا يبين من المضر أن الطاعن أو المدافع ضاع طلب بعد ذلك أن يبدى شيئاً فلم تقسح المحكمة له المجال ، فانه لا تترتب عليها إذا هي أصبرت ذلك منه أنه استوفى دفاعه .

(جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ طين رقم ٩٩٠ سنة ٢٢ ق)

٣٥٢ - الدليل بطلان التفتيش والتفتيش هو في واقع دفع موضوعي وارد على إجراء من إجراءات التحقيق في الدعوى يرى إلى عدم الأخذ به كدليل على التهم بما لا محل منه لأن تعض في المحكمة استقلالاً بصحة التفتيش والتفتيش أو يبطلانها ، بل أن كل ما حل المحكمة في هذه الحالة أن تقتصر فيها إذا كان يصح الأخذ بالدليل المستمد منها أو أنه لا يصح ذلك خصوصاً على خلاف ما يقضي به القانون ، ولعل المتهم أو المدافع

٣٤٣ - لا يسبب الحكم كونه لم يتعقب دفاع المتهم في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها بالرد والتفتيش في كل جريدة منه ما دام الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة لما أوردته من أدلة الثبوت .

(جلسة ١٩٨١/١١/١٥ طين رقم ٨٣٧ سنة ٢١ ق)

٣٤٤ - دفع التهم بأن القتل الذي ضبط فيه القدر ليس له ، هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يقتضي من المحكمة رداً صريحاً ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالإدانة .

(جلسة ١٩٨١/١/٢٣ طين رقم ١٣٣٨ سنة ٢٠ ق)

٣٤٥ - يكفي لإلزام المحكمة أن تثبت فيه المحكمة أركان الجريمة وأنها وقعت من المتهم . وتبين الأدلة التي قامت لديها بجمعها تمتد ذلك وتقول به ، وليس على المحكمة أن تتبع الدفاع في كل شبهة أو استنتاج وترد عليه ، ولا أن ترد رداً عاماً على الدفاع الموضوعي ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التي صولت عليها في إدانة المتهم .

(جلسة ١٩٨١/٢/١٢ طين رقم ١٣١ سنة ٢١ ق)

٣٤٦ - إذا كان للمتهم الذي أداته المحكمة في إختلاس المجرور قد دافع عن نفسه بأنه تعيب يوم البيع بسبب مرض مفاجيء أزمه دخول المستشفى ولكنه لم يطلب إليها تحقيقاً في هذا الشأن مكتفياً بما قرره من أنه كان مريضاً ودخل المستشفى فلا يصح منه التمس على الحكم لعدم رده على هذا الدفاع ، فإن المحكمة غير مكلفة بأن ترد في حكمها على كل جريدة من جريبات الدفاع ، وبكفي لإلزام حكمها أن ترد الأدلة على وقوع الفعل من المتهم .

(جلسة ١٩٨١/١٢/١٢ طين رقم ١٠٤٤ سنة ٢١ ق)

٣٤٧ - من الحقائق العالية المسلم بها أن أحداً لم يستطع من طمس المواد المثبتة إثبات أن لها فصائل تختف وحداثتها عن الأخرى . فطلب الطاعن تحليل المواد المثبتة التي وجدت بملابس المجني عليه في جريمة هناك عرض لمرقة ما إذا كانت من فصيلة مادة المتهم طلب فيرد متجنب فإنما ما رفضت المحكمة وحوالت على مافي الدعوى من أدلة فلا تترتب عليها في ذلك .

(جلسة ١٩٨١/١١/١٤ طين رقم ١٤٤ سنة ٢١ ق)

٣٤٨ - ما دام محضر الجلسة خالياً بما يؤيد زعم الطاعن أن المحكمة حشرت على حريته في الدفاع أو أنها منعت محاميه من إستيفاء مرافقته فلا يقبل منه إدعائه



سلبية ، وكان يبين من ذلك المحضر أيضاً أنه لا الطاعن ولا عاميه اعترض على ما أثبتته المحكمة فيه من أنه ظهر لما من مشاهدته بد الطاعن اليرى أنها في حالة سلبية كما سلم الطاعن قبه بأنه يستعمل هذه اليد وكان الدفاع عنه لم يطلب عرضه على الطبيب الشرعى ليوقع الكشف الطبي عليه وإبداء رايه في ذلك ، فليس له من بعد ان ينسب على المحكمة أنها لم ترد على دفاعه في هذا الخصوص أو أنها لم تعرضه على الطبيب الشرعى .  
(جلسة ١٣/٧/١٤٥٥ ملن رقم ٤٥٧ سنة ٢٥ ق)

٣٥٤ - لا حجة بما يقوله الطاعن من وجود خطأ في تحصيل شرط من دفاعه ما دام هذا الخطأ يفرض حجة غير منصب على دفاع جوهرى في الدعوى .  
(جلسة ١١/١/١٩٦٧ ملن رقم ٨٧٧ سنة ١١ ق)

منه أن يدل بجمع وجوه الدفاع في التهمة المستندة إليه دون اقتصار على دفع فرعية أو موضوعية ما دامت المحكمة لم يصدر منها ما يفيد أنها تستصر نظرها على هذه الدفوع . وإذا فلا يجوز للتمم إذا ما قصر دفاعه على الدفع بيهلاك التفتيش مع أنه لم يصدر من المحكمة ما يفيد أنها تستصر نظرها عليه - أن ينسب على المحكمة أنها أمانته دون أن تسمح بقية دفاعه مادام أنها كانت في حل من أن تعتبره قد أدلى بكل ما لديه من دفاع .  
(جلسة ١٧/٨/١٩٥٧ ملن رقم ١٠٣١ سنة ٢٧ ق)

٣٥٣ - إذا كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم ذكر أن التهم ماجر ولا يستطيع تسليم المادة المتقدمة بيده وعقب التهم على ذلك قوله : ( أنه يستعمل يده اليسرى ) ثم رفضها فوجدتها المحكمة

## دفاع شرعى

( ر : اسباب الالباه وموانع القتاب القواعد من ٢٧ الى ١٦٤ )

## دفع

موجز القواعد :

— عدم التزام المحكمة بالتصل في الدفع القرعية قبل فصلها في الموضوع - ١ و ٢

( ر . أيضاً : اجابت قواعد ٤٧٨ و ٤٨٢ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٩ و ٤٩٦ و ٤٩٨ و ٥١١ واجراءات قاضيتان ١٦٥ و ١٦٦ واختصاص قواعد ٣٧ و ٣٧ و ٣٨ وأسباب الالباه وموانع القتاب قواعد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٦ و ١١١ و ١١٢ و ١١٦ و اعلان قواعد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و أمر حفظ قاضيتان ٢٦ و ٣٠ وتحقيق قواعد ٣٢ و ٣٩ و ٤٠ ونقش قواعد ١٠ و ١٣٦ و ٢٠٩ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٧ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٦ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٩ و ٢٤٨ و خيانة امانة قواعد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و دوى جنائية قواعد ٢٧ و ٣٨ و ٣٩ ودعوى مدنية ٧٥ و ٨٠ و ٢٤٣ و دفاع قواعد ٢٨٧ و ٢٣٣ و ٢٣٧ و ٣٢٩ و زنا قاعدة ٢٥ ومطاردة قاعدة ٢٧ ونقش قواعد ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و

## القواعد القانونية :

٢ - لا نص في القانون المصري يمنع المحكمة من ضم الدفوع الفرعية أيا كان نوعها إلى الموضوع والفصل فيها بحكم واحد وما نص عليه في المادة ١٣٥ من قانون المرافعات من إجلالة ضم الدفع الفرعي بعدم الاختصاص إلى الموضوع والفصل فيها بحكم واحد لا يمتنع الاستدلال به على عدم جواز الضم في باقي الدفوع الفرعية لأن الفاعل المصري أراد بالنص الوارد في هذه المادة دفع شعبة ضم جواز الضم في حالة الدفع بعدم الاختصاص كما يقتضى به القانون الإنكليزي الذي يمنع جواز الضم في هذه الحالة قنطريون غيرها. وكذلك لا يصبح الاستدلال في هذا الصدد بما نص عليه في المادة ٢٤٠ من قانون تحقيق الجنايات

التي أوجبت على المحكمة أن تحكم في الحال في المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة فإن المسائل المقصودة في هذه المادة هي المسائل التي تحدث عرضاً في الجلسة عند نظر الدعوى كالمادة في سماع شهادة شاهد أو طلب جعل الجلسة سرية أو ما يشبههما .  
( جلد ١٧/٢ / ١٣٥٠ ملحق رقم ٢٠٣٧ سنة ٤ ق )

٣ - إن المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع بل لها أن تضم له الدفوع إلى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكماً واحداً . ولا يصح أن يبدل ذلك منها إخلالاً بمقتضى قواعد فائده ليس فيه حرمان للنهيم من ابداء دفاعه كاملاً على الوجه الذي براه .  
( جلد ١١/١١ / ١٩٤٠ ملحق رقم ١٨٣٠ سنة ١٠ ق )

## دقيق وقمح

( ر : تخمين قواعد أبرام ٦٣ - ٨٥ )

## دفعه

( ر : ضراب القواعد من ١٩ الى ٢٥ )

«ذ»



## ذبح ماشية خارج السلخانة

موجع القواعد :

— العقوبة الواجبة التطبيق على واقعة ذبح صجل جاموس خارج السلخانة وقعت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ - ١ ( ر . أيضاً : الباب قاعدة ٩٦ وغش قاعدة ١٠٢ وغش قاعدة ٩٤ )

القواعد القانونية :

١- إنه لما كان الأمر العسكري رقم ٥٠١ الذي صدر في ١٣ يولييه سنة ١٩٤٤ قد نص في المادة ٧ منه على أنه « استثناء » من أحكام المادة ٢٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ الخاصة بالسلخانات ومحال الجواراة يجب كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة والأماكن التي تقوم مقامها بالمجلس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبترامة من محنة جنيت إلى خمسين جنيتاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، واستثناء من القانون رقم ٦ لسنة ١٩١٢ كل من ذبح إبنا البقر ، وإبنا الجاموس المولود في القطر المصري والتي لم تستكمل نحو السنة النواضع المأتمنة وكذلك كل من ذبح أنثى النعشم المولود في القطر المصري والتي لم تستكمل الأربعة نواضع الأولى المأتمنة بمقابيل العقوبات المبينة بالفقرة السابقة ، وفلذا من ذلك تعصّب ، وتصاد ، وتعرض لليع براسطة مندوب وزارة التكوين ، الجوارات المدفوعة والعموم المروصون بليبس أو الليبية ، وكذلك العموم المخرورة في الحال المشار إليها في المادة الثالثة ، وذلك هذا العموم أو مستحضرات العموم المنصوص عليها في المادة الثانية ( فقرة ثانية ) ، ثم لما كان المرسوم

بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعمول به بعد رفع الأحكام العرفية بالمرسوم الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ لإبقاء من ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة ٢٠ منه على أنه « استثناء » من أحكام المادة ٢٧ من لائحة ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ السابقة الإشارة إليها بمقابيل كل من يخالف المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيما هو خاص بالذبح خارج السلخانات العامة أو الأماكن التي تقوم مقامها بالمجلس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبترامة من محنة جنيتات إلى خمسين جنيتاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ، واستثناء ... وفلذا من ذلك يمكن بمصادرة العموم موضوع المخالفة - لما كان ذلك كذلك فإن العقوبة الواردة في لائحة السلخانات المشار إليها لا يمكن أن تتناول واقعة ذبح صجل جاموس خارج السلخانة وقعت في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، بل لأذنية العقوبة الواقعة عليها هي - بمقتضى المادة ٥ من قانون العقوبات - إما العقوبة الواردة بذلك الأمر العسكري ولزما العقوبة الواردة بالمرسوم بقانون سالف الذكر أيهما أصلح للنعم ، ولذلك يكون من الخطأ إعتبار الواقعة - مخالفة معاً عليها بالعقوبة المقررة بلائحة السلخانات .

( مجلة ١٩٠٧/٢ طعن رقم ١١١٠ سنة ١٩٦٢ في )



«ر-ز»





## رأفة

( ر : عقوبة القواعد من ٢٦ الى ٤٩ )

## ربا فاحش

موجز القواعد .

- تحقق الركن المادي في جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا بمجرد الاقراض مقابل الفائدة الربوية ولو لم يستوله القرض فضلا على الفائدة المذكورة - ١
- البيرة في تكوين ركن المادة هي بقود القرض وليست باقتضاء القوائد - ٢
- توفر ركن المادة بحصول قرضين ربويين مختلفين ولو لشخص واحد - ٣ و ٥
- اعتبار تجديد الدين مع قضاى قوائد ربوية عملية ربوية مستقلة تختب في ركن المادة - ٦ - ٩
- وجوب الاعتداد في توفر ركن الاعتداء بالقرض التي حصل الانقاي عليها ولم يمس بين كل واحد منها والذي يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى مدة ثلاث سنوات - ١٠ - ١٣
- جواز معاقبة المحكوم عليه في جريمة اقراض بالربا بجهة استمراره على قضاى قوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول - ١٣
- تماثلتهم على قرض واحد بعد الحكم بادانته لا يكفي لتحقيق الجريمة من جديد - ١٤
- لا تأثير لتصفية الحساب الذي تجريه المحكمة للدين بين المأن وللدائن على جريمة الاقراض بالربا - ١٥
- عدم جواز رفع القرض منة الاعتداء على الاقراض بالطريق المباشر أو الادعاء بحق مدنية في الدعوى للرغوة من النيابة - ١٦ و ١٧
- الاقراض بالربا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة - ١٨
- متى بدأ مدة السقوط في جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا - ١٩
- اثبات الاعتداء على الاقراض بطرق الاثبات كافة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش - ٢٠
- وجوب استظهار الحكم بتواريخ وقائع الاقراض - ٢١ - ٢٣
- ( ر : أيضا : اثبات قاعدتان ٧٩ و ١٦٦ و اعلان قاعدة ٢ ودعوى جنائية قاعدة ٤٩ ودعوى مباشرة قاعدة ٧ ودعوى مدنية قواعد ٣ و ٥ و قضى قاعدة ٥١٣ )

### القواعد الثاقافية :

- ٣ - إن مجرد دفع القوائد عن الدين لا يعتبر قرصاً آخر . ولذلك فلا يصح [عجابه في تكوين ركن المادة في جريمة الإقراض بالربا الفاحش . ( جلته ١١/٥/١٩٤٢ طن رقم ١٠٢٠ سنة ١٢ )
- ٣ - يمكن لتوافر ركن المادة في جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاحش وجود قرضين ربويين مختلفين ، ولو لشخص واحد ، في وقتين مختلفين ، فلا يشترط تعدد الجاني عليهم . فلذا فصلت المحكمة في

١ - الركن المادي في جريمة الاعتداء على الإقراض بقرضات دائمة على الحد الأصلى للمسك فانونا يحقق بمجرد الإقراض مقابل تلك الفائدة الربوية ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يستول القرض فضلا على القائمة المذكورة فإذا أغفل الحكم بيان حصول الاستيلاء فلا يخلل .

( جلته ١٨/٢/١٩٣٠ طن رقم ٤١٢ سنة ١٢ )

٩ - إذا كانت الرقعة تخص في أن شخصا أرض آخر مبلغ ثلاثين جنبها لمدة ستة أشهر فبأنه قد رها ثلاثة جنبها ولا حل موصد السداد وجيز الدين من الدفع حرر البائن سندا آخر بدل الأول بمبلغ ستة وثلاثين جنبها لمدة ستة أشهر أخرى ولا حل الموعد ولم يدفع جند له الدين وكتب به سندا آخر بمبلغ ٤٢ جنبها و ٤٥٠ مليا لمدة ستة أشهر أخرى ولا حل الموعد ولم يدفع جند الدين بسند آخر قيمته ٥٤ جنبها و ٥٧٠ مليا لمدة ستة أشهر أخرى فإن وقائع التعديد هذه قد تغير فيها الاتفاق على قيمة الفوائد إذ يتضح من مقارنة المبلغ التي كانت تجمر بها السنوات الأخيرة بمبلغ الدين الأصلي ومواريده أن قيمة الفوائد قد ازدهرت ولا معنى لذلك إلا أن الدائن كان يقضي فوائد مرتبة أي فوائد على القوائد التي استوفت ولم تدفع أو أنه على الأقل كان يحسب فوائد بسيطة أعلى من الفوائد التي كان متفقا عليها في أول الأمر. ومفاد هذا أو ذك أن ضنصرا جديدا قد تدخل على الاتفاق الأصلي فلا يمكن والمالة هذه أن يقال أن السنوات الأخيرة انصهرت بين الدائن والمدين كانت مجرد تكرار للاتفاق الأصلي أريد به مجرد تأجيل موصل حلول الدين مع احتساب فوائد التأخير بل إن هذا القدر من التأخير كان لا يتغير الاغلاقات الأخيرة عقود إقراض جديدة يحقق بمصروها عقب عقد الإقراض الأول ركن العادة في جريمة الإقراض بربا فاقش ويكون ما وقع من هذا الدائن معانيها عليه بالمادة ٢٩٤قرة ثالثة من قانون العقوبات .

( جلد ١٧/١٧٣٢ طن رقم ٩١ سنة ٤ )

٩٠ - إذا لم توصل بحكمة المروض لل معرفة اليوم والشهر فدين وقدمه فيها كل واقعة من وقائع الإقراض بالربا لما حش فاكتشف لنا يتعنى بالواقعتين اللتين اعظمها أساسا للاداة بذكر السنة في كل منها ولكنها في إحدى الواقعتين قد ثبت لها أما وقعت في أواخر سنة ١٩٢٩ ( مثلا ) وكان التحقيق لم يبدأ إلا في ٦ فبراير سنة ١٩٢٩ لها تان الواقعتان باضمحل إندما إلى الأخرى فصلطان فتكون ركن الاعتداء من جهة إذا كان لم يرض ثلاث سنين وتكفيان لإفاده الدعوى العمومية على المقرض من جهة أخرى لأن إحداهما لم يرض عليها ليوم التحقيق ثلاث سنين ( جلد ١٧/١٧٣٢ طن رقم ٢٠٨١ سنة ٣ )

٩١ - جرى قضاء محكمة النقض في الجزائر

حكمها بالمعاملات المتعددة التي تمت بين المتهم واحد المجني عليهم تفصيلا رافيا بذكر كل معاملة وتاريخها ومقدار القائدة الربوية فيها ، ثم دلت على وجود الربا الفاحش في هذه المعاملات جميعا ، واستنتجت من كل ذلك أن ركن العادة متوافر كل ما خلصت إليه من ذلك صحيحا ، وكان حكمها مينا ركن العادة والرقعة المانحة التي أسست عليها الإدانة .

( جلد ١٧/١٧٣٢ طن رقم ٢٤٥٢ سنة ٦ )

٤ - يكفي لتوافر ركن الاعتداء في جريمة الإقراض بالربا لما حش حصول قرضين ديويين مستقلين أي لخصين اثنين أو لخص واحد وفي مختلفين . ( جلد ١١/١٩٢٢ طن رقم ١٠٢٠ سنة ١٢ )

٥ - يكفي لتقييم ركن الاعتداء في جريمة الإقراض بالربا لما حش حصول قرضين ديويين مختلفين . فلما كل المتهم قد أقرض شخصا في سنة ١٩٣٩ مائة جنبه لمدة ثلاث سنوات وأخذ عنها كسالة بمبلغ ٢٠ جنبها أي فاقصة قد رها ٣٦ جنبها سنويا ، ثم لا حل ميعاد الدفع في سنة ١٩٣٩ ولم يقم بالمدين كسبيله كسالة أخرى بمبلغ ٧٢ جنبها مقابل فوائده المالة المذكورة من سنة ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، ثم في خلال سنة ١٩٣٨ أقرض شخصا آخر مبالغ أخرى بفوائد تزيد على الحد الأقصى المسموح بقانونا ، فإن ركن الاعتداء يكون متوافرا في حقه .

( جلد ١٧/١٩٤٠ طن رقم ٦١ سنة ١٥ )

٦ - إن الإقراض الواحد إذا تكرر احتساب فوائد ديوية على باقيه كان هذا التعديد حيلة ديوية مستغلة واجبا احتسابا في تكوين ركن العادة .

( جلد ١٥/١٩٣٢ طن رقم ١٦٤١ سنة ٣ )

٧ - إذا تكرر تجديد سند الدين بإضافة فوائد فاقصة إلى أصل المبلغ وكان كل تجديد يتعنى من سابقة أصلا وفاقصة فكل تجديد يعتبر قرصا ديويا مستغلا من الآخر ويصح أن يكون من تعدد ركن العادة المطلوب في القرة الثالثة من المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات د ق م .

( جلد ٢٦/١٩٣٢ طن رقم ٨٧٢ سنة ٤ )

٨ - إن جريمة الاعتداء على الإقراض بالربا تم باتراض المجاني قرضين ديويين على الأقل مختلفين لم تعض بينهما ثلاث سنين . وكل تجديد للدين مع تخاض فوائد ديوية يعتبر حيلة ديوية مستغلة تجسب في ركن العادة .

( جلد ٢٩/١٩٣٢ طن رقم ١٥٨١ سنة ٩ )

ذات العادة على وجوب الاعتداد في توافركي الإعياد بجميع الوقائع التي لم يعض بين كل واحدة منها والتي عليها وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفضها مدة ثلاث سنوات . وذلك سواء أكانت تلك الوقائع خاصة ببعضه أو واحدة أو أكثر ( جلة ١٢٩/٥/١٣٦٩ طعن رقم ١٠٣٦ سنة ٩ ق )

٩٢ - يكفي قانراً في جريمة الاعتداء على الإقراض بالربا تكون القروض الربوية التي حصل الاتفاق عليها لم يعض بين كل واحد منها والذي يليه وكذلك بين آخر قرض وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى مدة ثلاث سنوات .

( جلة ١٢٩/١٧/٩٠ طعن رقم ١٣٣٨ سنة ١٠ ق )  
٩٣ - إذا صدر عن شخص حكم في جريمة إقراض بالربا الفاضل فهذا الحكم لا يمنع من معاقبة هذا الشخص نفسه مرة أخرى بتهمة استمراره على تقاضي فوائد ربوية عن نفس القرض بعد صدور الحكم الأول . ولا يتجنى على هذا بأن واقعة الإقراض واحدة وبأنه قد عوقب من أجلها مرة فلا يصح أن يعاقب عليها مرة أخرى . ذلك بأنه ما دامت وقائع التواءم الربوية متجددة فلا مانع قانراً من تكرار العقاب على ما استند عليها بعد الحكم الأول .

( جلة ١٣٣/٢/١١٩٣ طعن رقم ٤٢٠ سنة ٥ ق )

٩٤ - إن جريمة الاعتداء على الإقراض فوائده تزيد على الحد الأقصى الممكن الاتفاق عليها قانراً المعاقب عليها بالمادة ٣/٣٣٩ من قانون العقوبات تعطل بمقارعة الجاني قرضين أو أكثر من قبل ما نصت عليه تلك المادة ، وتضمن المسافة ٥٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية حل أنه " تقتضى الدعوى الجنائية بالحبس للتمتع المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدر حكم نهائي فيها بالبراءة أو الإدانة " . ولئن لم يكن ثابت بالحكم أن القاضي لم يقدّر سوى قرض واحد بعد أن حكم عليه بالإدانة لاحتجاده على إقراض فقد فوائده تزيد على الحد الأقصى ، فإن الحكم للمطعون عليه يكون غشياً فيما قضى به من إدانة القاضي ، تأسيساً على أنه وإن لم يتحدد بعد الحكم إلا عن قرض واحد إلا أن هذا منه يدل على أن عاذه الإقراض بالفوائد الربوية لا تزال مناصلة فيه ، ذلك بأن الحكم السابق صدوره على الطالبين ، عاقبه على الوقائع السابقة عليه باعتبارها عسراً من عناصر الاعتداء الذي ذاته به ، ومن ثم فلا يصح امتناعاً عن اعتداداً جديداً وإلا

لكن ذلك تكررنا الصاكنة على ذات الوقائع ، الأمر الذي تنص المادة ٥٥٤ من قانون الإجراءات المسطرة على عدم جوازه .

( جلة ١٣٣/١٠/١٣٦٩ طعن رقم ٤١٨ سنة ٢٣ ق )

٩٥ - إذا ارتبعت المدين أرض مدينه تقدر مبلغ الدين ولم يعض يده على الدين المرفوعة بل جرى على اقتضاء فوائد ربوية عن دينه تزيد على الحد الأقصى المباح قانراً نصت سائر الأحكام ثم طرح أمر هذا القرض على المحكمة المدنية وصفت هذه المحكمة الحساب على أساس تقدير ما تنه الأرض من ربح واستزال ذلك التدرج من الفوائد الربوية التي تكن يتناحداها المدين وتضمن ما زاد على ذلك من أصل الدين كصفية الحساب على هذا الوجه بواسطة المحكمة المدنية لا تأثر له على جريمة الإقراض بالربا الفاضل التي ارتكباها المدين بالاتفاق عليها ويتقاضى الفوائد الربوية فعلاً . ( جلة ١٣٣/٢/١١٩٣ طعن رقم ٤٢٠ سنة ٥ ق )

٩٦ - إن الأمر المعاقب عليه في جريمة اعتداء الإقراض بالربا الزائد على الحد القانوني إنما هو الاعتداء ذاته وهو وصف يقوم ببلات الشخص المقرض ولا ضرر فيه بالمقرضين . فليس هؤلاء إذن من الساعا إلى تبرير ما بل كل ما لهم هو أن يرفهوا دعوى مدنية لاسترداد ما دفعوه ذاتها على القائمة القانونية باعتباره مدفوعاً بغير حق وعنده دعوى ليست نأشئة من جهة حق يجوز رفعها بالنتيجة إلى المحكمة الجنائية .

( جلة ١٣٣/١٢/١٣٦٩ طعن رقم ٢٠٤٠ سنة ٥ ق )

٩٧ - إن قضاء محكمة التفتيش قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقرض في جنحة الاعتداء على الإقراض بالربا المباح أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى حقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من الثانية ، سواء كلفه قرض واحد أو أكثر . لأن القانون لا يعاقب على الإقراض لذاته وإنما يعاقب على الاستياد على الإقراض ، وهو وصف محتمل قائم ببلات الموصوف يستحيل متعلاً أن يضر بأحد معين ، أما الضرر الذي يسبب المقرضين فلا يمتد إلا عن عملية الإقراض المالية ، وهو يتنصر في قيمة ما يدفعه كل منهم ذاتها على القائمة القانونية لا أكثر ولا أقل ، والدعوى به إنما هي دعوى استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقرض بغير وجه ، وهي طبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية وبحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد ، أي ولو لم يكن مثاله أية

المقابل عليه بمقتضى المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات فيجوز عليها ما يجزى على نكاحها من المسائل الجنائية من طرق الإثبات ويجوز إذن إثباتها وإثبات الاعتدال عليها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة ولو زادت قيمة القرض على ألف قرش .

(جدة ١٦٠/١٢/١٩٣٠ ملن رقم ٦٨٩ سنة ١٣٠٦)

٣٩ - الحكم الذي يثبت على جريمة الاعتدال على إقراض تقود بفائدة تزيد على الحد الأقصى قانونا يجب أن يتضمن - فيما يتضمن - بيان الوقائع المكونة للجريمة للمقابل عليها - تواريخ وقائع الإقراض ، التحقق مما إذا كانت تلك الوقائع لها أثر قانوني باني وأنه لا يزال يصح الاعتدال عليها في تكوين دسكن الاعتدال على الإقراض بالخاصة الخطيرة . فإذا قصر الحكم في هذا البيان كان معيباً متيناً تقضه .

(جدة ١١٠/١٢/١٩٣٠ ملن رقم ٣٨٨ سنة ١٣٠٣)

٣٢ - إذا كان ما ذكره الحكم في بيان واقعة الدعوى وهي الاعتدال على الإقراض بفوائد تزيد على الحد الأقصى وفي صدر الرد على دفع المتهم بمسقوط الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات بين آخر قرض وبين به التحقيق معناه يجب أنه اعتبر تاريخ بدء التحقيق في التهمة يوماً معيناً ، ولكن هذا اليوم - على ما هو مستفاد من الحكم ذاته - هو الذي يورث فيه التحقيق في جريمة أخرى بناء على بلاغ مقدم عنها من المتهم ، ولكن بما ذكرته المحكمة في حكمها أن الشهود أجمعوا على أن المتهم عقد معهم قروصاً ربوية منها ما هو لاحق للقروض التي اعتبرت بها في إدانته دون أن تورد أسماء هؤلاء الشهود ولا مضمون شهادتهم ولا تواريخ قروضهم ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان .

(جدة ١٦٠/١٢/١٩٣٠ ملن رقم ١٨٢٧ سنة ١٣٠٧)

٣٣ - إنه لما كان الإقراض بالربا الفاحش من جرائم العادة وكانت هذه الجرائم لا يثبت فيها دسكن الاعتدال إلا بوقائع لم يمس بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك بين أخروا واحدة وتاريخ البدء في إجراءات التحقيق أو الدعوى مدة الثلاث السنوات المقررة قانوناً لمسقوط الحق في إقامة الدعوى في مواد المبلغ فإنه يجب أن يكون الحكم الصادر بالإدانة في هذه الجريمة صريحاً في توافر دسكن المادة على هذا الوجه . فلما اكتفى الحكم بذكر التواريخ التي بدأت فيها القروض وكانت هذه التواريخ ترجع إلى أكثر من ثلاث سنين قبل ما دون فيه من التواريخ الخاصة بإجراءات التحقيق والدعوى

جريمة ، ولا يجوز نفسها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئاً مباشرة عن جريمة .

(جدة ١٦٠/١٢/١٩٣٠ ملن رقم ٢١٠ سنة ١٣٠٥)

١٨ - إن الإقراض بالربا الفاحش ليس من الجرائم المستمرة وإنما هو من جرائم الاعتدال لقم الجريمة فيه متى أقرض الجاني قرضين ربويين مختلفين لم يمس بينهما ثلاث سنين ، ويسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية في هذه الجريمة بمضى ثلاث سنين على القرض الأخير . قبل إجراءات التحقيق أو رفع الدعوى . وتجديد الدين - سواء حصل صراحة بتحرير سند جديد عنه أم ضمناً بعد أجل الدين - مع قضاة فوائده ربوية عن التجديد يعتبر عليه ربوية قاتمة بلذاتها محسب في تكوين دسكن المادة .

(جدة ٢٠٣/١٢/١٩٣٠ ملن رقم ٩٦ سنة ١٣٠٧)

١٩ - إن البقرة في جريمة الاعتدال على الإقراض بالربا هي بتعدد الإقراض وليست باقتضاء الفوائد الربوية . وذلك هو صريح لفظ القانون في المادة ٢٩٤ المكررة من قانون العقوبات بالتقديم المقابلة والمطابقة للمادة ٣٢٩ من القانون الحالي التي تعاقب على هذه الجريمة . يقول الحكم أن السليمة الربوية واقعة مستمرة تتعدد وتكرر كلما استولى المقرض على القوائد ، وإن مدة سقوط لائدها فيها من تاريخ العقد بل من تاريخ آخر مرة يستولى فيها المقرض على القوائد - هذا القول خاطئ . ولكن هذا الخطأ لا يقتضي نقض الحكم إذا كان قد تبين من وقائع الدعوى أن المتهم اتفق على عقد عدة قروض ربوية لم يمس بين به التحقيق وآخر اتفاق منها ، ولا بين كل اتفاق وآخر ، أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانوناً لسقوط الحق في إقامة الدعوى ، فانه بهذا يكون قد أثبت توافر دسكن الاعتدال كاعرفه القانون ، وتكون الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى عنها . أما تاريخ دفع القوائد الربوية فلا تأثر له في هذا الخصوص إلا إذا كانت المحكمة قد اقتضت بأنه كان في ظروف وملابسات تملح أن العقد السابق قد حصل الاتفاق على تجديده مرة أخرى ، لئلا يفتقد ويستند فقط ، يصح الاستناد بهذا التاريخ باعتباره تاريخ عقد قرض لا تاريخ قوائد .

(جدة ١٦٠/١٢/١٩٣٠ ملن رقم ٢٢٤٠ سنة ١٣٠٧)

٢٠ - عقد الإقراض بالربا الفاحش يعتبر في جهته واقعة واحدة هي التي تكون منها القدر الجنائي

آخر تجديد بالنسبة لتاريخ إجراءات التحقيق التي تمت في الدعوى، فإن هذا الحكم يكون متبينا تقضه لتصوره في البيانات التي تمكن بها محكمة التقض من مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح .  
(جريدة ١٣٧/١٢/١٨ طعن رقم ٤٤ سنة ١٠ ق)

ثم بالقول بأن الديون صارت بعد هذه التواريخ تجديد بوقاها باعثة ولم يمت بذكر التاريخ الذي حصل فيه كل تجديد من التجديدات التي قال بها تاركا هذه التجديدات بجهة تهرلا لا يمكن معه الرغوف على المدة التي مضت بين كل تجديد وآخر ولا على وقت حصول

## رد الاعتبار

( ر : اعادة اعتبار )

## رد القضاة

( ر : قاضي القواعد من ٢٢ الى ٢٥ )

## رشوة

موجز القواعد :

- تحقق الركن المادي في جريمة الرشوة بأخذ اللروض أو قبول الوعد - ١
- وعد شخص باعطاء موظف كل مايليك نظير قيامه عمل له لايشيد أن هناك شروعا منه جديا في اعطاء رشوة - ٢
- عدم تمام جريمة الرشوة إلا بإيجاب وقبول حقيقيين - ٣
- عدم تحقق جناية الرشوة بالنسبة للرائي الا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة تظاهره بالقبول وهو غير جاد فيه - ٤
- تحقق جناية الرشوة بالنسبة للموظف بقبوله عرض الرائي سواء أكان جاداً في عرضه أو غير جاد متى كان العرض جدياً في ظاهره - ٥ - ٧
- اعتبار للأموالين والمستخدمين والغيراء والمكئين وكل انسان مكلف بخدمة عمومية كالوظفين في جريمة الرشوة - ٨ و ٩
- عدم اشتراط اختصاص الموظف للرشو وحده بالقيام بجميع العمل للتلقي بالرشوة بل يكفي أن يكون له منه نصيب يسمح له بتنفيذ الترض من الرشوة - ١٠ - ١٢
- أعمال الموظف يدخل في متناولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية التي يكلفه به رؤساؤه تكليفاً صيحاً - ١٤ - ١٦
- انطباق أحكام الرشوة على كل شخص كلف بالسل العلم بمن يملك هذا التكليف - ١٧
- عدم تحقق الرشوة متى كان الموظف غير مختص بإداء العمل الذي قدم الجليل من أجله ولو كان الموظف يتخذ أن من حقه اجراءه - ١٨
- توفر الجريمة بالنسبة إلى التريك للموظف مع الرضى ولو لم يكن مختصاً بالسل بمكان الواقعة - ١٩

## موجز القواعد (١١٣)

- تحقق جريمة الرشوة أو الصروع فيها متى كان الترض منها أداء الموظف عملاً من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من هذه الأعمال - ٢٠ و ٢١
- تحقق جريمة الرشوة متى كان الدافع إليها عملاً من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يثبت مع القيمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع - ٢٢
- تحقق جريمة الرشوة متى قبل المرتضى الرشوة للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق - ٢٣ و ٢٤
- تحقق جريمة الرشوة ولو كان المدل للتصديق منها يكون جريمة - ٢٥
- الرضاة للتصديق عليها في المادة ١٠٨ ع هي غرامة نسبية - ٢٦
- اغتاف الرأى من القابل لاعتقافه لا يربط له حق المطالبة بتسريح أو استرداد مبلغ الرشوة الذى قدمه - ٢٧
- عدم استظهار الحسب اختصاص المتهم بالمدل الذى أداه أو امتنع عن أدائه مقابل الرشوة . قصور - ٢٨ و ٢٩
- ( راجع أيضاً : افتراء قاعدة ٦١ وبلغ كاذب قاعدة ٦ و تبليس قاعدة ٣٣ وحكم قاعدة ٢٥٦ و وصف التهمة قاعدة ١١٢ و ١١٣ )

## القواعد القانونية :

## رشوة

١ - إنه وإن كان ظاهر نص المادة ٩٦ من قانون العقوبات يرمي أن الرضاة للمدعى في جريمة الصروع في الرشوة لا يتحقق إلا بتقديم التهمة المرشوة به فعلاً وعدم قوله فإنه لا يرجع إلى المادة ٨٩ و مدلولها أن الافتراء كما يكون بأخذ المروض يكون بقبول الرضاة بين أن عرض الفاعل من المادة ٩٦ إنما يكون هو قبول عيارتها لكل ما تم به جريمة الافتراء من وعد أو صفة.

( جلة ١٢٢/١/٢٩ ط ١٣٣١ م ٣٣١ م ٤ ق )

٢ - إذا وحد شخص موظفاً بأصنافه كل ما يملك في نظيره قيامه بعمل له نال هذا القول لا يفيد أن هناك شروعاً منه جدياً في إعطاء وشوة إذ هو لم يعرض فيه شيئاً معيناً على الموظف بل عرضه هو أشبه بالهزل منه بالجد.

( جلة ١٢٢/١/٢٥ ط ١٣٣٢ م ١١٦٨ م ٢ ق )

٣ - إن جريمة الرشوة لا تتم قانوناً إلا بإيجاب من الرأى وقبول من جانب المرتضى إيجاباً وتقبولاً حقيقياً فإذا كان الشخص الذى قدمت له الرشوة قد تظاهر بقبولها ليسهل على أول الأمر التنبض على الرأى متلباً بجريته فإن القول الصحيح الذى تم عليه الجريمة يكون متشككاً في هذه الحالة ولا يكون في المسألة أكثر من إيجاب من الرأى إلى مساف قبولاً من الموظف فهو شروع في رشوة منطبق على المادة ٩٦ ع

( جلة ١٢٢/١/٢٤ ط ١٣٣٣ م ١٢٢١ م ٣ ق )

٤ - أن كل من موظف يقبل من آخر وعداً بشئ ما

أو يأخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل حقاً ، أو للامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر أنه غير حق ، يعد مرتكباً مستحقاً للعقاب بعمل جنابة الرشوة . يستوى في هذا أن يكون الرأى الذى تعامل معه جالاً فيأمره عليه أو غير جالٍ متى كان عرضه الرشوة جدياً في ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جسد متروكاً اليه بتفضيحات وظيفته لمصلحة الرأى . ذلك لأن الملة التي من أجلها شرح العقاب على الرشوة تتحقق بالنسبة للموظف بهذا القبول منه ، إذ أنه في الحالتين - على السواء - يكون قد اتجر بالقبول بوظيفته وتسيكون مصلحة الجماعة قد عُدلت فعلاً بالضرر الناشئ عن العمل بالوظيفة التي ائتمنت عليها الموظف ليؤدي أفعالها بناء على وصى ذمته وضميره ليس إلا . أما الرأى فإن جنابة الرشوة لا تتحقق بالنسبة إلا في حالة قبول الموظف قبولاً جدياً دون حالة نظيره بالتبزل وهو غير جاد فيه ، إذ في هذه الحالة - كما في حالة الترض الصريح - لا يكون هناك اتجار فعلي من جانب الموظف بالوظيفة التي أمرها بيده هو وحده ولا شأن للرأى فيه مما يكون متشككاً معه أى بحث بها . وفي هاتين الحالتين لا يكون عرض الرشوة على الموظف إلا جنحة شروع فقط .

( جلة ١٢٢/١/١٩ ط ١٣٣٤ م ٧٥٤ م ١٣ ق )

٥ - لا يجب لأجل أن يعد الموظف مرتكباً أن يكون الرأى جالاً في عرضه بل المهم أن يكون العرض جدياً في ظاهره وقبلة الموظف على هذا الاعتبار متروكاً اليه بأعمال وظيفته بناء عليه . ذلك بأن الملة

من يقبل من مخايخ الحارات ملئنا من المال مقابل امتناعه عن إظهار شخصه من يتقدم إلى الكشف الطبي متعللاً بشخصية والده قرر القرفة طالب الإعفاء ، بحق عقابه بمقتضى المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات .

( جلد ١٩٢٢/٢١ ملن رقم ٣٥٥ سنة ١٣٢٢ ق )

٩٠ - لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الرشوة هو وحده المختص بإتيان جميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتفويض الفرض من الرشوة . فلذا كان الثابت بالحكم أن حاملاً بمعاملة الصحة ، له بحكم وظيفته علاقة بتجديد الألبان التي تحتل للاشتياق في غصبا ، قدس له الشهم ملئنا من القعود النسب . نتيجة تحليل حية من اللبن حل وجه عاص ، كان عمل الشهم شروما في رشوة .

( جلد ١٩٢٢/١٢ ملن رقم ٦٦ سنة ١٣٢٢ ق )

٩١ - يمكن في القانون لاداة الموظف في جريمة الرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب ، فلذا كان الطاعن يقرر بارتباط اختصاصات وظيفته باختصاصات رئيس الحسابات فيما يحصل بشؤون المال مما يبيد اتصال وظيفته هذه الفنون فلا يصح منه أن يثنى على الحكم الذي أداه في جريمة الرشوة مقابل تعيينه عمالاً بالصلة التي يشغل بها أنه لم يكن له شأن بهذا العمل ولا اختصاص له فيه .

( جلد ١٩٢٢/١١ ملن رقم ٩٢١ سنة ١٣٢٢ ق )

٩٢ - إن القانون لا يتطلب لاشتراك العمل المتعلق بالرشوة داخلا في اختصاص وظيفة الرئى أن يكون هو وحده المختص بإتيان . بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص به . وإن فلذا كان الحكم قد أدان الطاعن بالرشوة لأنه بصلته موظفاً عمومياً ( كروستابل من دجل ، الضبط القضاء ) قد أخذ ميلنا من القعود من منهم في واقعة يباشر ضبطاً وتحريراً محضراً على سبيل الرشوة يؤدي عملهم أعمال وظيفته هو تنفيذ الأمر الخاص بإخلاص سبيله وتسليمه السيلة المضبوطة وتوجيه إجراءات الضبط في الدعوى إلى غاية مرسومة . هذا الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء .

( جلد ١٩٢٢/٢١ ملن رقم ١٠٥٣ سنة ١٣٢٢ ق )

٩٣ - يكفي في قانون لاداة الموظف بالرشوة أن يكون له نصيب من العمل المطلوب وأن يكون قد أتمر منه الرأى في هذا التصيب .

( جلد ١٩٢٢/٢١ ملن رقم ٢٩١ سنة ١٣٢٢ ق )

التي شرع العقاب من أجلها تحقق بالنسبة إلى الموظف هذا القول منه ، لأنه يكون قد أتمر فعلاً بوظيفته وتكون مملكة الجاعة قد حدثت فعلاً بالضرر الناشئ من البعث بالوظيفة .

( جلد ١٩٢٢/٢١ ملن رقم ١٤١ سنة ١٣٢٢ ق )

٩٤ - إن تقديم مبلغ لموظف لعمل من أعمال وظيفته هو رشوة ولا يؤثر في ذلك أن يكون تقديمه بناء على طلب الموظف أو أن يكون قد تم الاتفاق على ذلك من تاريخ سابق أو أن يكون الرأى غير جاز في غرضه ما دام المرئى كان جازاً في قبوله .

( جلد ١٩٢٢/٢١ ملن رقم ٣٨٨ سنة ١٣٢٢ ق )

٩٥ - لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تقع نتيجة تدبير لضبط الجارية ولم يكن الرأى جازاً فيما مره على المرئى من كل مره الرشوة جنباً في ظاهره وكان الموظف قد قبله على أنه جدى متربها البعث بمقتضيات وظيفته لخدمة الرأى أو مصلحة غيره .

( جلد ١٩٢٢/٢١ ملن رقم ٣٩١ سنة ١٣٢٢ ق )

٩٦ - إن المادة ٩٠ ع نصت صراحة على أن للأموالين والمستخدمين أي كانت وظيفتهم والتجيين وكل إنسان مكلف بخدمة صومرية يتربون بالنسبة لجريمة الرشوة كالموظفين . فرب شرع في إرشاد طاه مستخدم في ملجا تابع مجلس المديرية كيلا يبلغ عن الأغذية الرديئة التي يتقدمها له بحق دنا . بمقتضى المادة ٩١ من قانون العقوبات ولو لم يكن هذا الطاعن عضواً في اللجنة المختصة لتسلم الأغذية لأنه بحكم وظيفته أول من يتبين حال تلك المواد من الجودة أو الرداءة وعليه أن يليه اللجنة إلى حقيقة الأمر كليا التفتت الحال .

( جلد ١٩٢٢/٢١ ملن رقم ١٢٢ سنة ١٣٢٢ ق )

٩٧ - إن التنازع لم يقصر العقاب على الرشوة على الموظفين العموميين ، بل هو في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات قد فسوى بينهم وبين الأموميين والمستخدمين والجبار . والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة صومرية . ولما كان مخايخ الحارات في المدن يقومون ، بمقتضى التبعينات الموضوعة لهم ، ببعض أعمال القرفة ، ومنها التفرقة أمام مجالس القرفة بأن الأشخاص ، سواء أكانوا من أقارب القرفة أم من أقرابهم الذين يطلبون للكشف عليهم لسبب من أسباب الإعفاء من القرفة ، هم بينهم المطلوب حضورهم ، فإن

رغبة في تنظيم التورن في البلاد وتوفير الغذاء للسكان ، قد أوجب على كل من يمتلك محصولا من القمح النتائج من موسم سنة ١٩٤٢ أن يسلم إلى الحكومة جزءاً من هذا المحصول يودعه القون التي تديرها وزارة المالية ووفقاً للاوضاع التي تقررها في هذا الشأن . ولما كان قرار وزارة المالية الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ تنقيداً لذلك الأمر العسكري قد أوجب تسليم القمح المحصول لحساب الحكومة إلى شون بنك التسليف على أن يقدم إلى أمين الشوة الذي يضمن عليه المبادأة إلى لوزنه وتحديد درجة نطاقتة ولا يجوز له قبول فتح نقل درجة نطاقتة ٢٢ قيراطاً - لا كان ذلك ، فإن أمين الشوة والحالة هذه يكون مكلفاً بخدمة عمومية بالغنى المقصود في المادة ١٠٤ ع ، ومن يحاول إرشاء يعاقب بالعقوبة الواردة في المادة ١١١ ح ،

( جلة ١٩٤٢/١٣/١٣٠ طن رقم ٢١٠٤ سنة ١٤٠٣ ق )

١٨ - إن المادة ١٠٣ من قانون العقوبات إذ كان نصها أنه « بعد مرتكب كل موظف عوى قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ حدية أو ضلعة لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق ، فقد أقامت أن جريمة الرشوة لا تتحقق إلا إذا كان العمل الذي يراد من الموظف أدائه أو الامتناع عنه داخلياً في أعمال وظيفته . وإذن فإذا كان الموظف غير مختص بإجراء عمل من الأعمال ، سواء أكان ذلك بسبب أن هذا العمل لا يدخل أصلاً في وظيفته أم بسبب أنه هو ، بمقتضى نظام تعيينه ، ليس له أن يقوم به في الجهة التي يباشر فيها ، فإن حصوله على المال أو تقديم المال إليه أو الامتناع عنه لا يمكن أن يعد رشوة ، ولو كان الموظف يعتقد أن من حقه إجراءه . وإذن فلا رشوة ولا شروفاً في رشوة في تقديم قنود إلى باشجاريش مباحث مديريه الجبزية لكيلا يضبط في القنطرة صابجا مسروقا من الجيش البريطاني إذ هذا العمل ليس مما يحق له بمقتضى وظيفته أن يباشره .

( جلة ١٩٤٠/٩/٢٤ طن رقم ٢٤ سنة ١٤٠٢ ق )

١٩ - متى كان الحكم قد أثبت في حق المتهمين أنهم باختيارهما مندوبون لتحويل ضريبة السيارات أو قضاة المحر على مندوبات موجودة بتزول الجني حليه وقفاً لقضية الشرية المطلوبة على سيارة تقتل لانيه وأنها بعد ذلك عرضا عليه أن يدفع لها رشوة في تفكير اسقاط المطالبة بهذا المبلغ فافق معها على دفع مبلغ ٧٥ صهما

١٤ - إن أعمال وظيفته الموظف العمومي يدخل في متناولها كل عمل من أعمال الخدمة العمومية يكلفه به رؤسائه تكليفاً صريحا ، فعاون الإدارة التي هو خاضع في وظيفته لأوامر المدير والمأمور ومن واجبه القيام بما يهدهان به إليه من عمل في حدود اختصاصها ، إذا تطلب بناء على أمر المدير القيام بأعمال التورن في المرسكو فإن هذه الأعمال تدخل في أعمال وظيفته . فإذا هو قبل من تاجر مبلغا من النقود مقابل تسهيله الحصول على ترخيص بصرف خلال من شوة بنك التسليف الزراعي ، فتقبله هذا المبلغ ، وهو صاحب شأن في الترخيص ، يكون مقابل أداء عمل من أعمال وظيفته وبعد رشوة .

( جلة ١٩٤٢/١٠/٢٥ طن رقم ١٣٣٢ سنة ١٣٠٤ ق )

١٥ - ليس في القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح ، وإذن فلا مانع من أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفهية ، وعلى ذلك فإذا استندت المحكمة في تحديد أعمال الموظف المتهم بالرشوة إلى أقواله وأقوال الشهود وكتاب الزادة التي يسلم فيها فلا تعريب عليها في ذلك .

( جلة ١٩٤٧/٣/١١ طن رقم ٢٣٧٧ سنة ١٣٠٧ ق )

١٦ - إن القانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة ، وليس في القانون ما يمنع أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من رئيس مختص .

( جلة ١٩٤٢/١١/٢٤ طن رقم ١٠٦٥ سنة ١٣٠٤ ق )

١٧ - إن الفاعر لم يقصر تحقيق أحكام الرشوة على الموظفين العموميين والمأمورين والمستعدين أيأ كانت وظيفتهم بل نص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات على أن كل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبر كلوظفين في باب الرشوة . فيمكن إذن العقاب أن يكون المقابل قسم إلى شخص يقوم بسلم من الأعمال العامة ولو لم يكن من طائفة الموظفين أو المأمورين أو المستعدين العموميين . وكل ما يشترط العقاب في هذه الحالة أن يكون هذا الشخص قد كلف بالفعل العام عن ملك هذا التكليف . فمكسكيل شوة بنك التسليف وإن كان لا يعتبر من الموظفين أو المستعدين العموميين إلا أنه لا كان الأمر العسكري رقم ٢٤٢ الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٤٢ بمقتضى السلطة المخولة بالصالح العسكري العام بالمرسوم الصادر في ٧ فبراير سنة ١٩٤٢



يكن هناك أي موجب لتحرير المحضر الذي دفع المال لعدم تحريره .

( جلد ٢٠ / ١٠٨ / ١٢٧ طن رقم ١٢٧١ سنة ١٧٢٢ ق )

٢٤ - إن جريمة الرشوة تتحقق من قبل المراتى الرشوة مقابل الاختناع من عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه فاسد حق . وإذن فإذا كان الفرض الذى من أجله قدم المال إلى الموظف ( مفتش بوزارة القرون ) هو عدم تحرير محضر لمن دفعه وكان تحرير المحضر يدخل فى اختصاص هذا الموظف يوجب كونه مفتشا بوزارة القرون ومن عمله التفتيش على علات الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالتسبر الجبرى وتحرير المحاضر لها فيها بصفت من رجال الضبطية القضائية فى هذا الشأن فإن جريمة الرشوة تكون متعقبة ولو لم يكن هناك موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال للاختناع من تحريره .

( جلد ٢٠ / ١٠٨ / ١٢٧ طن رقم ١٢٧١ سنة ١٧٢٢ ق )

٢٥ - إن القانون يماثل على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة مادامت الرشوة قدمت إلى الموظف كى يقارنها فى أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .

( جلد ٢١ / ١٠٨ / ١٢٧ طن رقم ١٢٧١ سنة ١٧٢٢ ق )

٢٦ - إن القانون قد نص فى المادة ١٠٨ من قانون العقوبات على أن « من رشا موظفا والموظف الذى يرتضى ومن يتوسط بين الراشى والمرتبى يماهيرون بالسجن ويعيحب على كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أصلى أو وعد به . » . وإذن فالغرامة الواجب الحكم بها على مقضى صريح التصرف من غرامة نسبية تحسب حسب مقدار ما استولى عليه كل من المرتبتين .

( جلد ٢٢ / ١٠٨ / ١٢٧ طن رقم ١٢٧١ سنة ١٧٢٢ ق )

٢٧ - إن جريمة الرشوة قد أُلهمها القانون لكونها صورة من صور إتهار الموظف بوظيفته وإخلاله بواجب الأمانة التى عهد بها إليه . ولما كان الرشى هو أحد أطراف هذه الجريمة يساهم فيها بتقديم الرشوة إلى الموظف لكى يقوم أو يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته فإنه لا يمسح أن يقرب له حق فى المطالبة بتعويض عن جريمة ساهم هو فى ارتكابها . ولا يؤثر فى ذلك ما نص عليه القانون من إعفاء الرشى والموسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها . وإذن فالمحك الرشى الذى أعضاء القانون من العقاب بتعويض مدنى ويسبغ الرشوة الذى قدمه يكون مجانيا للصواب متبينا قضاة .

( جلد ٢٢ / ١٠٨ / ١٢٧ طن رقم ١٢٧١ سنة ١٧٢٢ ق )

جنبا وأن هذا الفع قد تم فعلا وأن البوليس ذاهبا . بعد دفع المبلغ ووصوله إلى يد واحد منها بناء على التتبع الذى كان قد اتفق عليه الجنى عليه مع البوليس - متى كان ذلك وكان ما أتته الحكم لا يبين منه أن المتهمين قد قبلوا الرشوة من الجنى عليه على أساس أنه هو صاحب المقولات المحجوزة دون ابنه المدين فى الضريبة أو أنها ادعى كذبا بأن الأخير هو صاحبها مع عليها بعدم صحة ذلك . بل كان الثابت أن الاتفاق تم بين الجنى عليه والمتهمين على دفع الرشوة نظير إسقاط المطالبة بمبلغ الضريبة ، فإن معاقبة المتهمين على الرشوة تكون صحيحة . ولا يتجس فى صحها ما يجره أحدهما من عدم اختصاصه بذكر الواقعة ما دام الحكم قد طاقه على أساس ما ثبت من اشتراكه مع الآخر بطريق الاتفاق .

( جلد ٢٠ / ١٠٨ / ١٢٧ طن رقم ١٢٧١ سنة ١٧٢٢ ق )

٢٨ - يجب فى الرشوة وفى الترويع فيها أن يكون الفرض منها أداء الموظف عملا من أعمال وظيفته أو الاختناع عن عمل من عمله الأعمال ، فإذا كان الواضح من الحكم أن دفع التنفوذ من المتهم إنما كان ليتنازل المبلغ عن البلاغ بعد بدء التحقيق فيه بخضر البوليس ، مما لا يدخل فى لوظيفة العسكرية التى قدمت إليه ، فإن إدانة المتهم فى جريمة الترويع فى الرشوة تكون خطأ إذا لا جريمة فى ذلك .

( جلد ٢٠ / ١٠٨ / ١٢٧ طن رقم ١٢٧١ سنة ١٧٢٢ ق )

٢٩ - يجب فى جريمة الرشوة أن يكون العمل الذى قدم الجمل إلى الموظف لأدائه أو للاختناع عنه داخلا فى أعمال وظيفته هو ، فإن لم يكن فى اختصاصه وكان الفرض هو مجرد سبه لدى موظف آخر لا شأن له بالجمل فلا قيام لهذه الجريمة .

( جلد ٢٠ / ١٠٨ / ١٢٧ طن رقم ١٢٧١ سنة ١٧٢٢ ق )

٣٠ - يكفى فى جريمة الرشوة أن يكون المبالغ إليها عملا من أعمال الموظف ولو لم يكن فيه ما يتنافى مع الذمة وواجبات الوظيفة أو يتعارض مع حقيقة الواقع . فتح التسليم بأن ميزات اللبن المقدمة لتسهيل والى قدمت بشأنها الرشوة ليس فيها غش فذلك لا تأثير له فى قيام الجريمة .

( جلد ٢٢ / ١٠٨ / ١٢٧ طن رقم ١٢٧١ سنة ١٧٢٢ ق )

٣١ - ما دام الفرض الذى من أجله قيل الموظف ( كونتايل ) المال هو عدم تحرير محضر لمن قدم إليه المال ، وما دام تحرير مثل هذا المحضر يدخل فى اختصاص هذا الموظف ، فإنه يكون مرتشيا ولو لم

٢٩ - إن اختصاص الموظف بالمعمل الذي أداه أو انتفع من أدائه مقابل رشوة موركن من أركان الجريمة ، فيجب مساءة في الحكم الصادر بالإدانة ولا كان بالخطأ .  
(جلسة ١٠/٧/١٩٤٧ طن رقم ١٤٩٨ سنة ١٦ في)

٢٨ - يجب في جريمة الرشوة أن يكون الموظف مختصاً بالعمل الذي تعافد على القيام به ، فكل الحكمة إذا ما طاقبت موظفاً على هذه الجريمة ينكر اختصاصه بالعمل على التعافد أن تبين الدليل الذي استمدت منه هذه الحقيقة القانونية وتذكر مضمونه ومؤداه . ولا فإن حكماً يكون غاصر البيان متعيناً نقضه .  
(جلسة ١٧/٥/١٩٤٧ طن رقم ٨٧٧ سنة ١٦ في)

## زرائب

### موجز القواعد :

— انتقال الحق في الأمر بهم الزرائب الى وزير الداخلية بمتنفي أحكام القانون ١١٨ سنة ١٩٥٠ - ١

### القواعد القانونية :

وفي مادته الثالثة على أن « كل مخالفة ٩-٥ كسامة يعاقب عليها بترامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين قرشاً ويأمر القاضي بإزالة الزريبة ، ولما كان القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ قد صدر بعد ذلك ، ونص في مادته العشرين على أن « لوزير الداخلية أن يأمر بهم كل بناء يقام خارج حدود المونة لإبراء المراضى إذا ثبت أن في زائمه تهديداً للأمن العام » فإن قرار مديرية البحيرة ، يكون قد أُنفي ضمنها فيما تضمنته من النص على الإزالة ، بانقضاء الحق في الأمر بألهم إلى وزير الداخلية .  
(جلسة ٣٠/١٧/١٩٥٢ طن رقم ٩٠٥ سنة ٢٢ في)

٩ - إذا كان الحكم قد دان الطاعن بأنه أحدث زريبة في الأراضي الزراعية دون تصريح من المديرية ، وماتبه من أجل ذلك بترامة قدرها ٢٥ قرشاً والإزالة على نفقته تطبيقاً للبادتين ١ و ٣ من قرار مديرية البحيرة الصادر في ٢٧ من أبريل سنة ١٩١٨ ، فإنه إذ قضى بالإزالة يكون قد انحط في تطبيق القانون ، ذلك بأن القرار المشار إليه ينص في مادته الأولى على أنه « ممنوع إحداث الزرائب إلا بتصريح عاين من المديرية »

## زنا

### رقم القاعدة

١ - ٥	الفصل الأول : دعوى الزنا
٦ - ٩	الفصل الثاني : أركانها
١٠	الفصل الثالث : جريمة الزوج
١١ - ١٢	الفصل الرابع : شرك الزوجية
١٣ - ٢٧	الفصل الخامس : أدلة الزنا

## الفصل الأول

### دعوى الزنا

- المقصود بكلمة ( دعوى ) الواردة في اللادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ عقوبات - ١
- سقوط حق الزوج في طلب عاكة زوجته الزانية اذا رضى بمباشرتها له قبل رفع دعوى الزنا - ٢
- عدم جواز تحريك دعوى الزنا ومباشرتها أمام المحكمة من صاحب الشكوى الا اذا كان مدعياً بحق مدنى - ٣
- نفيد القاضى بتنازل الزوج الصريح عن دعوى الزنا - ٤
- غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير عاكة للتمم معها - ٥
- ( ر . ا : أيضاً اختصاص لاعدة ٧ وانتهاك حرمة ملك الغير قواعد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ )

## الفصل الثاني

### فرائضها

- اشتراط وقوع الوطء فعلاً لتحقيق جريمة الزنا - ٦
- وجوب قيام الزوجية وقت التبليغ عن جريمة الزنا - ٧
- الطلاق الحاصل بعد تبليغ الزوج عن الزنا لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة - ٨
- الحكم بطلان زواج للتمهة بالزنا من زوجها قبل رفع الدعوى مانع من قبول دعوى الزنا - ٩

## الفصل الثالث

### جريمة الزوج

- اعتبار أى سكن يتخلده الزوج منزلاً للزوجية ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلاً - ١٠

## الفصل الرابع

### شريك الزوجة

- استفادة الشريك من امتناع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها - ١١
- هو جريمة الزوجة الزانية لسبب من الاسباب قبل صدور حكم نهائى على الشريك بتفنى هو جريمة الشريك أيضاً - ١٢

## الفصل الخامس

### ادلة الزنا

- الأدلة التى اشترطها القانون لاثبات جريمة الزنا خاصة بالشريك دون الزوجة - ١٣ و ١٤
- توفر دليل من أدلة الزنا يميز للقاضى أن يشهد عليه فى ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً فى الدلالة عليه ومنعياً على حصوله - ١٥
- المقصود بحالة التلبس فى الزنا - ١٦ - ١٩
- عدم جوار إثبات التلبس بشهادة الشهود الا فى باب الزنا - ٢٠
- جوار إثبات حالة التلبس فى الزنا شهادة شهود الرؤية ولو كان قد قبض على التهم - ٢١
- للكاتب التى يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة هى التى تكون مع صدورهما من التهم دالة على حصول الفعل - ٢٢
- عدم اشتراط توقيع التهم على للكاتب مادام قد ثبت صدورهما منه - ٢٣
- حق الزوج فى الاستشهاد بالكاتب التى استولى عليها ولو خلسة من زوجته - ٢٤
- سقوط حق التهم فى البغض لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية بعدم جواز إثبات الزنا عليه بورقة من أوراقه الخصوصية حصل عليها الزوج بطريقة غير مشروعة - ٢٥

## موجز القواعد (٥٢)

- جواز استناد المحكمة في الاعتناع بوقوع الزنا فلا من وجود التهم في منزل مسلم في الملخص المحرم - ٢٦  
 — جواز استخلاص المحكمة من وجود التهم لدى الزوجة بمنزلها وأفرادها بها في عسدها أنه لا بد مني بها في المنزل - ٢٧  
 ( ر أيضاً : مقتضى ٢٦٣ )  
 ( ر أيضاً : في الزنا انتهاك حرمة ملك الصبر فاعدتان ٦ و ٨ وتعدد الجرائم قاعدة ٥ ودعوى مدنية قاعدة ١١٦ وعقوبة فاعدتان ٢٦ و ٢٨ )

## القواعد الثانوية :

## الفصل الأول

## دعوى الزنا

١ - إن المادتين ٢٧٣ و ٢٧٧ من قانون العقوبات الحالي ( المقتضى للمادتين ٢٧٣ و ٢٣٩ قديم ) إذ غاها عن المحاكمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون إلا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة « دعوى » إلى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه دفع الدعوى .  
 ( جلسة ١٩٤١/٥/١٩ من رقم ٣٧٧ سنة ١١ ق )

٢ - إذا دفعت الزوجة ب سقوط حق زوجها في طلب محاكمة على جريمة الزنا لزوجها بمباشرتها له قيل دفع دعوى الزنا ورأت المحكمة أنه لم يتم لديها دليل على صحة ما ادعت به الزوجة فראى المحكمة فيجده التغطية الموضوعية لا مقب عليها فيه .  
 ( جلسة ١٩٣٢/٢/١٣ من رقم ٦٨٠ سنة ٣ ق )

٣ - إن جريمة الزنا ليست إلا جريمة كسائر الجرائم تمس المجتمع لها فيها من إخلال بأهجات الزواج الذي هو قوام الأسرة والنظام الذي تعيش فيه الجماعة ، ولكن لما كانت هذه الجريمة تأتي بها في ذات الوقت مصلحة الزوج وأولاده وماله فقد رأى الفاعر في سبيل حماية هذه المصلحة أن يوجب رخاء الزوج عن دفع الدعوى العمومية بها . وإذا كان هذا الإيجاب قد جاء على خلاف الأصل لكن من المستحسن عدم التوسع فيه ونصره على الحالة الواردة بها النص . وهذا يقتضى اعتبار الدعوى التي ترفع بهذه الجريمة من الطوارئ العمومية في جميع الوجوه إلا ما تناوله الاستثناء في الحدود المرسومة له أي لما عدا البلاغ وتقدمه والتنازل عنه ، وإذا في قدم الزوج شكواه فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة لتحقيق الإصباتي وتسرى عليها إجراءات المحاكمة ولا يجوز

تحريكها ومباشرتها أمام الحاكم من صاحب التكموى إلا إذا كان مدنياً بحق مدنى .

( جلسة ١٩٤١/٥/١٩ من رقم ٦٩٧ سنة ١١ ق )

٤ - إن التنازل الذي يدعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح اقتراحه والأخذ فيه بطريق الظن ، لأنه نوع من الترك لا بد من إقامة الدليل على حصوله ، والتنازل إن كان صريحاً أى صدرت به عبارات تشييد ذاتاً لفظاً ، فإن القاضي يكون مقبداً به ولا يجوز له أن عمله ممن قبله عنه الانسحاب ، أما إن كان ضمناً ، أى مستفاداً من عبارات لا تدل عليه بذاتها أو من تصرفات معروفة لمن نسب صدورها إليه كمن كان قاضي أن يقول قتيامه أو بعدم قيامه على منعه ما يستخلص من الأدلة والوقائع المعروضة عليه ، ومن انتهى إلى نتيجة في شأنه فلا يجوز مناقشته فيها إلا إذا كانت المقدمات التي أتم عليها النتيجة لا تؤثر الباع على مقتضى أصول المنطق .

( جلسة ١٩٤١/٥/١٩ من رقم ٣٧٢ سنة ١١ ق )

٥ - من كانت دعوى زنا قد دفعت صحيفة على الزوجة وحل شريكها المتهم طبقاً للاوضاع التي يطبقها القانون في جريمة الزنا فإن غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يقرب عليه تأخيرها كنه التهم معها . وإذا فاداة الشريك نهايتها جادة ولو كان المسك على الزوجة غيباً . ولقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح إلا عند قيام سبب الاستفادة بالفعل ، أما مجرد التدبير والاحتياط فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

( جلسة ١٩٤١/٢/٢٢ من رقم ٣٧٢ سنة ١١ ق )

## الفصل الثاني

## أركان الجريمة

٦ - إن القانون يمتنع من جريمة الزنا أن يكون الرطب قد وقع فعلاً . وهذا يقتضى أن يثبت

اتهمى إليه من عدم تحقق شرط قبول دعوى الزنا وعدم تحقق أركان الجريمة لانعدام الزواج في اليوم القبول بمصوغها فيه .

(جلسة ١٩٥٣/٢/٢٢ طن رقم ١٠٠٧ سنة ٢١ ق)

### الفصل الثالث

#### جريمة الزوج

١٥ - الزوجة أن تسكن زوجها حيثما سكن .  
فهي من تلقاء نفسها أن تحمل أى مسكن يشهده ، كما الزوج أن يطلبها للإقامة به . ومن ثم فانه يعتبر في حكم المانة ٢٧٧ مع منزلا الزوجية أى مسكن يشهده الزوج ولو لم تكن الزوجة مقيمة به فعلا . وإن كان ذاتا الزوج في مثل هذا المسكن فانه يحق عليه العقاب ، إذ المحكمة التي تولعها الشارح ، وهي صيانة الزوجة الشرعية من الإساءة الممنوعة التي تلحقها بخيانة زوجها إياها في منزل الزوجية ، تكون متوافرة في هذه الحالة .  
(جلسة ١٩٥٣/١٢/١٢ طن رقم ١١١ سنة ١٤ ق)

### الفصل الرابع

#### شريك الزوجة

١٦ - إذا كانت الواقعة الثانية بالمحكمة توافر فيها أركان جريمة الزنا وانتفى عن الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطليقها وجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعد ذلك ولا بتهمة أنه دخل منزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه .  
(جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٣ طن رقم ١٠٠ سنة ٢١ ق)

١٧ - إن جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل من شخصين بعد التوافق أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة ويسبب الثاني شريكا وهو الزاني بها فإذا انحصرت جريمة الزوجة وذلك آثارها لسبب من الأسباب قبل صدور حكم نهائي على الشريك فإن التلازم الدخلى يقتضى محو جريمة الشريك أيضا لأنها لا تصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان الحكم على الشريك تأنيبا غير مباشر الزوجة التي عدت بمنأى عن كل شبهة إجماع كان الفصل المعلق لا يستتبع إيقاع الجريمة بالنسبة للشريك مع عزمها بالنسبة لفاعلة الأصلية لأن إجماع الشريك إنما هو فرع عن إجماع الفاعل الأصل بل الزوج في هذه الحالة أن يقيع الفرح الأصل . ولا يتبع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف التفاعل الأصلي والشريك في

الحكم بالإدانة وقوع هذا الفعل إما بدليل يثبت عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يقتضيه بأنه ولا بد وقوعه . والقانون حين تعرض في هذا الصدد إلى بيان أدلة معينة لم يقصد إلا إلى أن القاضي لا يصح له في هذه الجريمة أن يقول بمصالح الوطء إلا إذا كان اقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة وكلها أو بعضها ، وإن كان الحكم الذي يدين المتهم في جريمة الزنا اكتشافا وثقاف الدليل القانوني دون أدلة بين كفايته في رأى المحكمة في الدلالة على وقوع الوطء فعلا يكون مختلا واجهاً يقتضيه .  
(جلسة ١٩٥٣/١٢/٢٨ طن رقم ٢١٧٠ سنة ٢١ ق)

١٨ - إن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج أى أنه لا بد أن تكون الزوجة قائمة وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد باء وطلق زوجته قبل التبليغ انتفى قطعاً بقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٣٥ ع أن يبلغ عنها .  
(جلسة ١٩٥٣/٢/٢١ طن رقم ١٠٣١ سنة ٢١ ق)

١٩ - متى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجة قائمة بتخليته وزوجه بعد ذلك لا يسقط التصريح ولا يحول دون الحكم على الزوجة .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٢ طن رقم ٣٣٨٧ سنة ١٨ ق)

٢٠ - إنه فيما عدا الطوائف التي ظلمت مجالها بتشريع خاص مثل عا ك طوائف الأقليات الأرثوذكس والأرمن واليونانيين والأرمن الكاثوليك وغيرها من المسائل التي صدر تشريع خاص بتنظيمها أو بإحالتها إلى المحاكم ، فإن مسائل الأحوال الشخصية - ومن أخصها مسائل الزواج والعلاق - تظل متروكة للمؤسسات الدينية التي شبر عنها الخط الممارس بأنها د ترى بمحرمة الطررك ، والتي ظلمت من قديم تباشر ولاية القضاء في هذه المسائل دون إشراف فعل من الدولة حتى صدر القانون رقم ١٩١٥ لسنة ١٩١٥ فأمر تلك الحال على ما كانت عليه ولم تصبح الممارسة التي قامت بها الحكومة سنة ١٩٣٦ بأصدار الرسوم بخانون رقم ٤٠ سنة ١٩٣٦ إذ سقط بعد ذلك بعدم تقديمه لبرلمان بعد أن أقر هو أيضا تلك الحال ضمنا بما كان يصير من ضرورة تقديم تلك المؤسسات بشروط تنظيم حياتها القضائية لكن تضمنها بمرسوم وأذن بالحكم الصادر من المحكمة الدينية لفاعلة الزوم الأرثوذكس بعلان زواج المتهمة بالزنا من زوجها الطامع - والذي رفضت الدعوى به قبل واقعة الزنا يكون صحيحا . ويكون الحكم المطعون فيه سليما فيما

كل الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها ذلك لأنه يقتضي القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشراً بل للسياكم - وهذا من أخص خصائص وظيفة التي أنشئت من أجلها - أن تشكل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه.

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طين رقم ٩٧ سنة ١١ ق)

١٦ - إن القانون إنما أراد بمقالة تلبس التي أشار إليها في المادة ٢٢٨ عقوبات أن يشاهد الشريك الزوجة للزنى بها في ظروف لا تترك مجالاً لذلك عقلاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً - فمن بين الحكم الواقع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الواقعة كالية بالعقل وصالحه لأن يهتم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأمر لا يسوغ أن يكون شروعاً في جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذلك مما يملكه القاضي الموضح ولا وجه لظن عليه فيه - خصوصاً إذا لوحظ أن القانون يجهل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم بدلاً من أي على الجريمة التامة لا مجرد الشروع.

(جلسة ١٩٣٧/١/٢٥ طين رقم ١١٨ سنة ٢ ق)

١٧ - لا يفتقر في التلبس الحال على الزنا أن يشاهد الزاني وقت ارتكابه الفعل أو عقب ارتكابه بجرعة يسيرة بل يكفي لقيام الجلس أن يثبت أن الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالاً لذلك عقلاً في أن الجريمة قد ارتكبت فعلاً - فإنا كل التثبت بالحكم أن المحكمة تبيّن من شهادة الشهود أن زوج المتهم وهو مسلم حضر منزله في منتصف الساعة العاشرة ليلاً ولما قرع الباب فتحت زوجته وهي معظرة مرتبكة وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت إليه أن يعود السوق ليستحضر لها حلوى فاستقبلها ليلاً ولكنها ألحت عليه في هذا الطلب فأخذت فداوات وطلبت منه أن يستحضر لها حاجات أخرى فأنشيت في أمرها ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم محتجياً تحت السرير وكان خالفاً حياء وكانت زوجته عند قدميه لاشي - يسترها غير جلالية النوم فأنقضت المحكمة من هذه الحلة التي ثبتت فيها دليل على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب - باعتباره تلبساً بجريمة الزنا فهي على حق في اعتباره كذلك - على أن وجود المتهم في المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة

الجينية والتشريع والتقاء ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تمنع فيه التجزئة ويجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات - فإذا صدر عقوب شامل من درجة أجنبية مما جريمة الزوجة قبل صدور حكم نهائي على الشريك المصري وجب حتماً أن يستفيد هذا الشريك من ذلك العقوب (جلسة ١٩٣٣/١/١٠ طين رقم ١٠٧٣ سنة ٣ ق)

## الفصل الخامس

### أدلة الزنا

١٣ - إن المادة ٢٢٨ ع إذا تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة بالزنا أما الزوجة نفسها فلم يفتقر القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرر بإدانتها وتوقيع العقاب عليها.

(جلسة ١٩٣٣/٧/١٠ طين رقم ٦٨٠ سنة ٣ ق)

١٤ - إن المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات الحال المقابلة للمادة ٢٢٨ من قانون العقوبات القديم لم تقصد بالنسبة بالزنا في قولها وإن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على التهم بالزنا هي النقص على حسن قلبه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم - لم تقصد بذلك سوى الرجل الذي يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة - فهو وحده الذي رأى الشارع إن يصح بالأدلة المعينة المذكورة بحيث لا يجوز إدانته إلا بناء على دليل أو أكثر منها - أما المرأة فإثبات الزنا عليها يصح بطرق الإثبات كافة وفقاً لقواعد العامة.

(جلسة ١٩٤١/٥/١٩ طين رقم ٩٧ سنة ١١ ق)

١٥ - إن القانون في المادة ٢٢٦ عقوبات يتجسد به الأدلة التي لا تقبل الإثبات بغيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة لا يفتقر أن تكون هذه الأدلة مؤيدة بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا - وإن عند توافر دليل من هذه الأدلة المعتبرة - كالنكس أو المكاتيب - يصح لقاضي أن يستند عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحاً في الدلالة عليه ومضماً على حصوله - وذلك متى أطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلاً - وفي هذه الحالة لا تقبل مناقضة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا

التي نصت المادة ٢٢٨ ح على ملاحقتها وحما حية على الشريك المتهم بالزنا

(جلسة ١٩٣٠/١٢/٢٢ طن رقم ٥١ سنة ١٩٣١)

١٨ - إن المادة ٢٢٦ المذكورة إذ نصت على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة لم تقصد التلبس كأدلة المادة ٨ من قانون تحقيق الجنایات . وإذ إن فلا يشترط فيه أن يكون المتهم قد شوه حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهه في ظروف لا تترك عند القاضي مجالاً للشك في أنه ارتكب فعل الزنا . وإثبات هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة . فلا يجب أن يكون بمحاضر يمررها مأموري الضبطية القضائية في وقتها بل يجوز القامضي أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه . وذلك لأن الفرض من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنایات غير الفرض للمعصوف في المادة ٢٢٦ المذكورة إذ المقصود من الأولى هو بيان الحالات الاستثنائية التي ينزل فيها مأموري الضبطية القضائية مباشرة أعمال التحقيق بما تقتضيه - لكن يكون عليهم صحيحاً - أن يجريه ويشهروه في وقتها . أما الثانية فاقصود منها ألا يشتد في إثبات الزنا على المتهم إلا على ما كان من الأدلة صريحاً ومطلوفاً تقريباً من ذات الفعل إن لم يكن ماصراً له ، لا على أمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .

(جلسة ١٩٣١/٥/١١ طن رقم ٢٢٧ سنة ١٩٣١)

١٩ - لا يلزم في التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات إن يتجاهد الزاني أثناء ارتكابه الفعل ، بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهوا في ظروف تفي ببلاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .

(جلسة ١٩٣١/٢/٢٢ طن رقم ١٢٧٣ سنة ١٩٣٢)

٢٠ - إن القانون لا يجيز إثبات التلبس بشهادة الشهود إلا في باب الزنا فإن المقتضى عليه أنه ليس من الضروري أن يشهد الشريك متجنباً بالمجرية بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيته إياه في حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتوفر اشتراطات الملاحظة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية .

(جلسة ١٩٣٠/٥/١٧ طن رقم ١١٢٤ سنة ١٩٣٠)

٢١ - إنه وإن كان النص العربي للمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات قد جاء به في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة « التلبس على المتهم حين تلبسه بالفعل » إلا أن هذه العبارة في ظاهرها غير مطابقة للحن المقصود منها فإن مراد الشارع - كما هو المستفاد من النص للفرنسي - ليس إلا مشاهدة المتهم فقط لا التلبس عليه . وإذ إن فيجوز اثبات حالة التلبس بشهادة شهود الزوجة ولو لم يكن قد قبض على المتهم . ثم إنه لا يشترط أن يكون الشهود قد رأوا المتهم حال ارتكابه الزنا إذ يكفي أن يكون شريك الزانية قد شوهه معها في ظرف لا تترك مجالاً للشك بخلاف أن الزنا قد وقع . فإذا شهد شاهد ياد دخل على التهمة وشريكها بجسأة في منزل التهمة فذا هما بخير سراويل وقد وضعت ملابسها الداخلية بهما فبحرار بعض ، وحاول الشريك الحرق عندما أمر الشاهد على منعه ثم توسلت الزوجة إليه أن يصطحبها وتنهت له بالثبوت فأثر بذلك وأغل سديليها واستخلصت المحسكة من ذلك قيام حالة التلبس بالزنا فإن استغلاصها هذا لا يصح مراجعتها فيه .

(جلسة ١٩٣٠/٣/١٨ طن رقم ٢٠٥ سنة ١٩٣٠)

٢٢ - إن المكاتب التي أوردتها المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات من الأدلة التي يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتبعة بالزنا هي التي تكون مع صدورها من المتهم دالة على حصول الفعل .

(جلسة ١٩٣٠/٥/١ طن رقم ٢٢٣ سنة ١٩٣٠)

٢٣ - إن كان القانون لا جعل المكاتب من الأدلة التي قبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتب موقوفة من المتهم ، بل كل ما استوجبه هو ثبوت حصولها منه . وإذ إن فلا تترتب على المحكمة إذا هي أسست في اثبات الزنا على المتهم إلى سدود مكاتب يده وبين التهمة ولو كانت غير موقوفة منه ما دام قد ثبت صدورها عنه .

(جلسة ١٩٣١/١/٢٨ طن رقم ١٨١٩ سنة ١٩٣١)

٢٤ - إن الزوج في علاقته مع زوجته ليس على الإطلاق بمثابة الغير في صدد السرية المقررة للدكابات فإن عشرتها وسكون كل منهما إلى الآخر وما يفرضه عقد الزواج عليها من تكاليف لصيانة الأسرة في كليتها وسمنها - ذلك بخلاف كلاهما ما لا يباح للغير من مراقبة زميله في سلوكه وفي سيره وفي غير ذلك مما يتصل بالحياة الزوجية لكي يكون على بينة من صفه

٢٦ — إن القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات قد  
 ين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكوين حجة على  
 الشريك في زنا ، ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل  
 مسلم في الليل المخصص للحريم . فلذا ما توافر هذا الدليل  
 جاز للمحكمة أن تستند إليه في الافتتاح بوقوع الزنا منه  
 فعلا ، وعلى الأخص إذا كثرت مؤلفات القريفة  
 المستندة من هذا الطرف ، بل اكتفى بانكار الجريمة  
 ونجوت الزوجة من جانبها عن ثبوتها .

( جله ١٩٣٧/٥/١٧ ملن رقم ١٣١٢ سنة ٧ ق )

٢٧ — القانون صريح في عدم وجود المتهم بالزنا  
 في المحل المخصص للحريم من الأدلة التي تقبل في الإثبات  
 عليه ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من وجود المتهم  
 لدى الزوجة بمنزله وانفرادها بها في غرضها ، ومن سائر  
 الأدلة الأخرى المقدمة في الدعوى أنه لا بد من ثبوتها في  
 المنزل ، فإن القول من جانب المقيم بتطور العادات في  
 هذا الصدد لا يكون في الواقع إلا منافاة في تقدير الأدلة  
 التي اقتنعت بها المحكمة في ثبوت الزنا ، فلا يجوز التمسك  
 به لدى محكمة النقض .

( جله ١٩٤٩/٣/٢ ملن رقم ٢٣٨٧ سنة ١٨ ق )

وهذا يمسح له عند الاعتناء أن يقتصر ماعناه بأسره  
 من ظنون أو شكوك لينفي فيها بأنه أو ليثبت منه  
 فيقرر فيه ما يرتب له . وإذن فإذا كانت الزوجة قد قامت  
 حرجا عند زوجها شهادت قوية فإنه يكون له أن يستولى  
 — ولو خلسة — على ما يعتقد بوجوده من رسائل  
 الحبس في حقيقتها الموجودة في بيته ونجحت بمسره ثم أن  
 يستفيد بها عليها إذا رأى محاسنها جنائيا لإخلالها  
 بعقد الزواج .

( جله ١٩٤١/٥/١٩ ملن رقم ٢٨٧ سنة ١١ ق )

٢٥ — إذا كان المتهم قد سكت عن النطق بعدم  
 جواز إثبات الزنا عليه بوجه من أوردته الخصومة  
 لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعة ولم يترض  
 على الأخذ بما ورد في هذه الوردة باعتبار أنها من الأدلة  
 القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات  
 حتى تصدر المحكمة الابتدائي بمناقضته فإن هذا السكوت  
 يسقط به حقه في النطق بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية  
 إذ هو يعتبر به تنازلا عن الطعن في الوردة بعدم حجيتها  
 عليه قانونا في إثبات التهمة المستندة إليه .

( جله ١٩٤٠/٦/١٨ ملن رقم ٧٠٥ سنة ١٠ ق )



«س»



## سب وقذف

رقم القاعده

الفصل الاول : مسائل عامة	١ - ٥
الفصل الثاني : القذف والسب	
(أ) القذف	٦ - ١٢
(ب) السب	١٣ - ٢٧
الفصل الثالث : القصد الجنائي	٢٨ - ٤٢
الفصل الرابع : الملاية	٤٣ - ٨٢
الفصل الخامس : استثناءات	
(أ) حق التبليغ	٨٢ - ٨٥
(ب) حق النقد	٨٦ - ٩٤
(ج) العلم في أعمال المواطنين العموميين	٩٥ - ١١٨
(د) مسئوليات القطاع	١١٩ - ١٢٣
الفصل السادس : العلم في الأعراس	١٢٤ - ١٣١

موجز القواعد :

### الفصل الاول

#### مسائل عامة

- تازل الجني عليه في دعوى القذف أو السب لا يؤثر الا في حقوقه للدية فقط - ١
- عدم اعتبار الاستغناء علناً مضيئاً من المثاب في جريمة القذف والسب الا في مخالفة السب غير العلني - ٢ - ٥
- ( ر . اعلان قاعدة او اعادة قاعدة ١ و ٢ وحكم قاعدة ٤٩ ودعوى جنائية قاعده ٥٨ و ٥٢ وقض قاعدة ١٦٨ )

### الفصل الثاني

#### القذف والسب

##### الفرع الاول : القذف

- لاجرة بالاسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف مادام الكاتب يريد بها اسناد أمي شأن إلى شخص المجني عليه - ٦
- جواز توفر جريمة القذف ولو كان ملحقاً من اللثم في الوقت نفسه يكون جريمة البلاغ الكذب - ٧
- توفر جريمة القذف ولو كانت الواقعة للستة إلى المجني عليه لا عقاب عليها ولصكون من شأنها تخفيره عند أهل وطنه - ٨
- نشر صورة بلاغ قدم إلى النيابة نسب فيه إلى موظف صمدور أوراق منه يستفاد منها ارتكابه جريمة ما في إحدى الصحف يكون جريمة قذف - ٩
- اعتبار الجهر بألفاظ تشمل اسناد واقعة معينة تضمن لمناً في العرض قللاً - ١٠
- ملاحظة المحكمة في الفصل في جريمة قذف في حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته دون انتظار فصل للجلس المصروم في أم هذا الوزير - ١١

## موجز القواعد (تابع):

- تحقق الاستناد في التلف ولو كان جريمة تنككية متى كان من شأنها أن تلحق في الالهام عقيدة ولو وقتية في صحة الأسور للعدالة - ١٢
- ( ر . أ ) أيضاً : إثبات قاعدة ٥٠٢ وإختصاص قاعدة ٢٣ ودعوى مدنية قاعدتان ٢٠٠ و ٢٣٨ وقانون قاعدة ٢٢ وعن ٦٢٩ ووصف التهمة قاعدة ١٢٥ )

## الفرع الثاني : السب

- مراد الشارع من عبارة ( استناد أمر معين ) الواردة في المادة ٢٦٥ ع قديم - ١٣
- شروط انطباق الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ع قديم للمادة بالرسوم جانون ٩٧ سنة ١٩٣١ - ١٤
- متى يجوز الاتياف في جرائم السب - ١٥ و ١٦
- متى يثبت السب جنحة - ١٧ - ٢٠
- الآثار التي تحدث الجنى عليه في شرفه واعتباره ويخرج كرامته تعتبر سباً - ٢١ و ٢٢
- تعريف شخص من وجه اليه السب اذا احتاط الجنائي فلم يذكر اسم الجنى عليه . موضوعي - ٢٣
- عدم مؤاخذه الشاهد عما يكون في شهادته من اللسان بين شهد عليه مادام لم يخرج في شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى - ٢٤
- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص المقصود من البيانات التي صدرت من التهم - ٢٥
- وجوب اشتغال الحكم الصادر بالأدانة في جريمة السب على أخطاء السب - ٢٦ و ٢٧
- ( ر . أ ) أيضاً : إثبات قاعدتان ٥٣ و ٤٣ ودعوى جنائية قاعدة ١٣ ودعوى مدنية قواعد ١٢١ و ١٣٢ و ٢٠٠ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ وفصل واضح قاعدة ١ وعن قاعدة ٢٢٣ ووصف التهمة قاعدة ١٢٥ )

## الفصل الثالث

## القصد الجنائي

- تحقق القصد الجنائي في جرائم التلف والسب والاهانة متى كانت الاخطاء الوجهية الى الجنى عليه شائعة بذاتها - ٢٨ - ٣٢
- لاصية بالواعت في توفر القصد الجنائي - ٣٣ و ٣٤
- حق التهم في دحض القرينة للمستخانة من وضوح أخطاء التلف وإثبات عدم توافر القصد الجنائي لديه - ٣٥
- توفر القصد الجنائي في جريمة التلف أو السب ولو كان القاذف حسن النية - ٣٦ و ٣٧
- عدم محدد الحكم صراحة عن توافر القصد الجنائي في جريمة التلف أو السب لايجه مادام ذلك مستفاداً من ذات عبارات التلف أو السب - ٣٨ - ٤٢

## الفصل الرابع

## العلاية

- عنصرى العلانية في جرمي التلف والسب - ٤٣ و ٤٤
- تحقق جرمي التلف والسب بمجرد توافر العلانية ولو لم يعلم الجنى عليه بما روى به - ٤٥ و ٤٦
- اعتبار نداء للقول مكاناً عمومياً بـ على خلاف الأصل - اذا اتفق وجود عدد من أفراد الجمهور فيه - ٤٧
- سب الجامل في محل خاص لا تتوفر فيه العلانية الا اذا تحول الى محل عمومي بالصدفة - ٤٨ - ٥٠
- تدمير المرائض الى جهات الحكومة للتدنية بالطنن في حق موظف مع علم مقدمها بأنها حكم الضرورة تتداول بين ر - ايدى الموظفين المختصين تتوافر فيه العلانية لثبوت قصد الاذاعة لدى مقدمها ووقوع الاذاعة فلا يشهدوا لها بين أيدى عتقة - ٥١
- التوزيع يتحقق قانوناً بحمل للكاتب ومحوها في تناول عدد من الجمهور بقصد النشر وبالإذاعة - ٥٢
- توفر العلانية بأرجاء التهم مكتوباً . حلواً لبيارات التلف في حق الجنى عليه الى أشخاص عددة بقصد التشهير بالجنى عليه - ٥٣

## موجر القواعد (بج) :

- احتيار الكتابة والرسم علنية إذا وزعت بغير تمثيل على عدد من الناس - ٥٤
- تحقق الملاينة بمجرد التهم بأفراط السب وهو في محل خاص ليسمها من مكان في الطريق العام - ٥٥
- مجرد ذكر عبارات القذف في محل عام غير كاف بذاته لتوفر ركن الملاينة بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطيع أن يسمها من يكون في هذا المحل - ٥٦
- عدم توفر الملاينة إذا حصل السب في فناء المنزل ولو كان مكان المنزل قد صممه - ٥٧
- توفر الملاينة إذا سمع من يمر من الطريق العمومي أفراط السب الصادرة من التهم وهو في داخل المنزل - ٥٨ - ٦١
- توفر الملاينة في السب إذا حصل من التهم وهو فوق سطح منزله على مسمع ممن كانوا في الطريق العام - ٦٢
- اعتبار مكتب تاجر الأدوات الطبية مكاناً مطروفاً لتوافر فيه الملاينة - ٦٣
- توفر الملاينة بتبريد التهم عبارات القذف أمام عدة شهود في مجالس عنققة بقصد التشهير بالتمي عليه - ٦٤
- وصول مكتوب إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً يتناول نسخة واحدة يتوفر به ركن الملاينة في جريمة القذف متى كان ذلك نتيجة حشية لمسب القاذف - ٦٥
- عدم استظهار الحكم بالأداة في جرمي القذف والسب توافر ركن الملاينة - قصور - ٦٦ - ٧٠
- وجوب استظهار الحكم بالأداة لتوفر ركن الملاينة بتصرها - ٧١ - ٧٣
- عدم منية الحكم ببيان طريقة تحقق الملاينة - قصور - ٧٤ - ٨١
- استخلاص الحكم ضد الإذاعة لدى التهم بالقذف في حق قضاة من تخديعه شكوكين إحداهما لوزير العدل والأخرى لرئيس المحكمة - قصور - ٨٢
- ( راجع أيضاً : بلاغ كاذب قاعدة ٥٠ وسب وقلق قاعدة ٨٤ وقذف قاعدة ٦٣٧ ووصف التهمة قاعدة ١١٩ ) .

## الفصل الخامس

## استثنائات

## الفرع الأول : حق التبليغ

- لا عقاب على إسناد واقعة جنائية إلى شخص ما دام لم يكن القصد منه إلا تبليغ جهات الاختصاص من هذه الواقعة - ٨٣ و ٨٤
- تقديم شكوى في حق إنسان إلى جهات الاختصاص وإدلاء مقدمها بأقواله لا يعتبر قدفاً علنياً إلا إذا كان القصد منه مجرد التشهير - ٨٥
- ( ر . أيضاً : بلاغ كاذب قواعد ٢٠ و ٤١ و ٥١ و ٥٢ وتهديد قاعدة ٢١ وجريمة قاعدة ٩ ) .

## الفرع الثاني : حق النقد

- تحريف النقد للباح - ٨٦ و ٨٧
- قد القانون أو القرار في ذاته هو من قبل النقد للباح - ٨٨ و ٨٩
- تضمن النقد الطعن والتجريح خروج عن حد النقد للباح - ٩٠
- النقد بهارات منبهة يتجاوز لحدود النقد للباح ولو جرى العرف على اللامحبة بها - ٩١
- استعمال عبارات مرية قاسية لا عقاب عليها ما دامت في الحدود للرسمية في القانون لنقد للباح - ٩٢
- احتيار النقد قدفاً متى اشتمل على ما يشين للأخلاق من جهة عمله - ٩٣
- سلطة المحكمة في اللوازمة بين ما إذا كان قصد التهم من عبارات القذف المبالغ من مصلحة عامة أو التشهير - ٩٤
- ( راجع أيضاً : انتهاك حرمة الآداب والدين قاعدة ٣ وسب وقلق قاعدة ٩٥ وعيب في القذف لالائكية قاعدة ٣ ) .

## الفرع الثالث : المعن في أعمال الموظفين

- الفرق بين النقد للبلج وجريمة قذف للموظفين - ٩٥
- متى يكون حكم القذف في حق الموظف كحكم القذف في أفراد الناس - ٩٦ و ٩٧

## موجز القواعد (تابع):

- شروط الإضفاء من القاتل في حق اللوطف: ٩٨ - ١٠١
- كنه حسن النية في جريمة قذف اللوطفين: ١٠٧ - ١٠٤
- متى لا يندلج للتم بالقذف في حق موظف احتجاجه بحسن نيته: ١٠٥ - ١٠٩
- معنى إثبات صحة الواقع للتلوف بها: ١١٠
- جواز إثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية: ١١١ و ١١٢
- متى يبرل قانوناً من القاذف إقامة الدليل لإثبات ما قذف به: ١١٣ - ١١٦
- عقوبة قذف اللوطفين الحاصل بطريق التستر: ١١٧ و ١١٨
- (راجع أيضاً: اختصاص قاعدة ٢٤ وإهانة قاعدتان ١٦ و ١٦ وسب وقذف قاعدتان ١٤ و ١٥ وقض قواعد ١٦٩ و ٢٥٢ و ٢٩٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥).

## الفرع الرابع: مستلزمات البلاغ

- سرعان حكم الإضفاء الوارد في المادة ٣٠٩ ع على عريضة الدعوى: ١١٩
- شرط سرعان حكم المادة ٣٠٩ ع على عريضة الدعوى: ١٢٠
- الفصل في كون عبارات السب أو القذف عما يستلزمه البلاغ متروكة لهيئة الموضوع: ١٢١ و ١٢٢
- عدم استظهار الحكم أن ما وقع من التهم من قذف أو سب قد استلزمه حقه في البلاغ أمام المحكمة: قصور - ١٢٣ (راجع أيضاً: بلاغ كاذب قاعدة ٤٥ ودفاع قاعدة ٢٦٢ وقض قاعدة ٥٢٧).

## الفصل السادس

## الظلم في الاعراض

- للتصديق من الظلم في إعراض المالات: ١٢٤ - ١٢٩
- عدم تحريك الحكم صراحة أن القصد من توجيه السب إلى الجاني كان الظلم في عرضه لا بيه ما دامت الألفاظ التي وجهها التهم تضمن في ذاتها طعنًا، من هذا القبيل: ١٣٠ و ١٣١ (راجع أيضاً: استئناف قاعدة ٢٤٦ وقض قاعدة ١٦٦).

## القواعد القانونية:

## الفصل الأول

## مسائل عامة

١ - لأن تنازل الجاني عليه في دعوى القذف أو السب لا يؤثر إلا في حقوقه المدنية ولا يمتد إلى الدعوى العمومية التي ترفع باسم الجماعة عن الضرر الذي يصيبها من الجريمة. وما دام القانون لا يقتضي رفع الدعوى العمومية في السب والقذف ورأى الجاني عليه فيها كما فعل ذلك - استثناء - من التضادة العامة - في بعض الجرائم لاعتبارات خاصة بها فلا يصح القول بأن تنازل الجاني عليه عن دعواه في هاتين الجريمةين تقتضي به الدعوى العمومية.

(جس ١٩٤٣/١/١٢ طعن رقم ٣٥ - ١٣ دفع)

٢ - من ثبت عليه الجريمة المنصوص عليها

بالمادة ١١٧ ع لا يتحلى من العقاب عليها أنه كل في حالة دفع اعتدائه وقع عليه، لأن عبارة هذه المادة عامة تفصل كل إهانة بالإشارة أو القول بلا فرق بين أن تكون حصلت ابتداء من المعتدى أو حصلت ردًا لإهانة وقعت عليه. والجريمة الوحيدة التي نص القانون على أن العقاب عليها يستحق إذا وقعت ابتداء ولا يستحق إذا وقعت ردًا عن اعتداء هي جريمة مخالفة السب غير العلني المبينة في المادة ٢٤٧ ع؛ لأن مفهوم نصها أن من وقع منه السب غير العلني دعماً عن سب وقع عليه لا عقاب عليه. أما المادة ١١٧ فاذ لم ينص المشرع فيها على ما يفهم منه ذلك فيجب تطبيقها بحسب عموم نصها.

(جلسة ١٣٧٢/٢/٢٨ طعن رقم ١٨٦١ سنة ٢٠٢٢)

٣ - لأن جريمة القذف والسب العلني لا تأثر قيامها قانوناً باعتذار الجاني بأنه إنما دفع إلى ما وقع منه بهاميل من عوامل الاستفزاز صدر من الجاني عليه

٨ - إن القانون إذ نص في جريمة القذف على أن تكون الواقعة المستندة ما يوجب عقاب من أسندت إليه أو احتقاره عند أهل وطنه ، فإنه لم يمتنع أن تكون الواقعة جريمة معاقبا عليها ، بل لقد اكتفى بأن يكون من شأنها تخفيف الحق عليه عند أهل وطنه ، فلذا نسب القذف إلى الحق عليه ( وهو ممتنع بل يحسد البلديات ) أن أسندت له تورا بتخفيف البلدية مدة ثلاثة شهور ، وأن تحقيقا أجرى معه في ذلك ، فهذا قذف ، سواء أكان الاستناد مكررا لجريمة أم لا .

( جلد ١٩٤٢/٢/٣٢ طين رقم ١٤٤ سنة ١٣ )

٩ - إذا قدم شخص إلى النيابة بلاغا نسب فيه إلى موظف صدور أوراق منه يستفاد منها ارتكابه جريمة ما وطالب في بلاغه تحقيق هذه المسألة وعاكف هذا الموظف لصنع صدور هذه الأوراق معناه أو عاكف مودعه الأوراق إن كانت مودعة ، فلا يمتنع نشر بلاغه مع هذه الأوراق في الجرائد ، فلا يمكن أن يقيم معنى لهذا النشر على الملا إلا أن الناشر يستند إلى الموظف المتضاد من صيغ تلك الأوراق . ولا يمتنع في تحقيق هذا الاستناد كون الناشر أورد في بلاغه الذي نشره ما يحتمل منه أن تكون تلك الأوراق قد نشره في صحيفة فإنه لا شأن لهذا البلاغ مطلقا بنشر الأوراق المخفية على القذف بالجريمة ، بل إن كان في هذا النشر في ذاته قذف فإنه يأخذ حكمه القانوني بدون أي تأثير لمباراة البلاغ عليه ، ولا يقال إن نشر صورة البلاغ مع نصوص تلك الأوراق قد يكون له أثر في تحديد قوة الاستناد المتضاد من الأوراق فإن نشر صورة هذا البلاغ فيه هو أيضا جريمة قذف صريحة لأن الاستناد في هذا الباب كما يتحقق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية يتحقق أيضا بكل صيغة ولو تفكيكية من شأنها أن تلقى في أذهان الجمهور عينية ولو زنية أو ظنا أو احتيالا ولو وكيفا في صحة الأمور المحطة وذلك لأجرة عاجلته القاذف من الأسلوب القفر أو الكتمان الذي يمتد فيه في التهرب من نتائج قذفه ، ولا يمنع التمسك في هذا الصدد بما ورد في صدر الفقرة الثانية من المادة ١٢٣ ع من أنه لا عقاب على مجرد إعلان الفسكوى إذا أقصى ما يستفاد من هذه المباراة أنه مباح ، هو مجرد إعلان الفسكوى المقدمة في دعوى من الأنواع الثلاثة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ١٢٣ أي الإخبار البسيط من حصول هذه الفسكوى إخبارا عاليا عن كل تفصيل ( simple annonce ) .

( جلد ١٩٤٢/٢/٣١ طين رقم ١٤٤ سنة ١٣ )

أورغيره لأن في نص القانون على اعتبار ذلك علما ما نأى من العقاب في مخالفة السب غير الملقى المطلق على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، مع عدم إيراد هذا النص في جنح القذف والسب العلني ما يدل على أنه لم ير الاعتبار فيما هذا البلد .

( جلد ١٩٣٩/١/٣٠ طين رقم ١٣٨٨ سنة ١٣ )

١٠ - إن القانون لا يند الاستفزاز علما معنيا من العقاب في جريمة القذف والسب إلا أن تكون الواقعة مخالفة منطقية على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات لعدم توافر دكر الملاية .

( جلد ١٩٤٢/٤/١١ طين رقم ١٠٤٦ سنة ١٣ )

١١ - ما دام القذف قد أدين في جريمة السب العلني للعقاب عليها بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ عقوبات فلا يكون له وجه في المبلغ بأن الجنح عليه هو الذي أجده بالسب إذ هذا المبلغ لا يكون له محل إلا إذا كانت الجريمة التي أدين فيها هي جريمة السب غير الملقى المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ عقوبات

( جلد ١٩٤٠/٤/٢ طين رقم ٦٩٣ سنة ١٤ )

### الفصل الثاني

#### القذف والسب

#### الفرع الأول

##### القذف

١٢ - لا عبرة بالأسلوب الذي تصاغ فيه عبارات القذف ، فلي كان المقوم من عبارة الكاتب أنه يريد بها إسناد أمر شائن إلى شخص المقتول بحيث لو صح ذلك الأمر لأوجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره عند أهل وطنه فإن ذلك الاستناد يكون مستحق العقاب أي أيا كان القالب أو الأسلوب الذي صيغ فيه .

( جلد ١٩٣٢/١٢/١١ طين رقم ٤٣ سنة ١٤ )

١٣ - من أسند القذف ، عن علم ، بإحدى طرق الملاية إلى الجنح عليه ( وهو صفة ) أمرا ميتا لم يصح لأوجب معاقبته ، وعبر عن إثبات حقيقة ما أسنده إليه ، فقد توافرت في حقه أركان جريمة القذف وسن العقاب ، ولا يشفع له تمسكه بأن ما وقع منه كان على سبيل التبليغ ما دام التاب بالحكم أنه كان من مئة التينة فيما فعل فليسما القذف بالجنح عليه حل أن ذلك النظر لا يمنع من احتياط ما حصل من القذف في الوقت نفسه بلاغا تاذيا مع سوء القصد متى توافرت أركانه .

( جلد ١٩٣٧/١/١٤ طين رقم ١٢٧٧ سنة ١٣ )

العبارة الثانية على كل سب مشتعل على غشخ التاموس أو الاختيار بأي كيفية كانت . ومراد القاموس عبارة الإنسان هنا إنما هو لصق صيب أخلاق معين بالخصص بأي طريقة من طرق التعبير فمن يقول لغيره « ما حله القساس » و « أحملك أشد من أعمال المصريين » يكون مستدأ عيباً معيناً لهذا الغير عاذاً لتاموس والاعتبار وبحق عقابه بمقتضى المادة ٢٦٥ ج لا بمقتضى المادة ٣٤٧ ج .

(جـ ١٩٣٧/١/٢٥ ملن رقم ٨٨ سنة ١٩٣٧)

١٤ - إن الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ج المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٢ إنما تعاقب من يعتنى بالسب على موظف عام بالقوة الخاصة المنصوص عليها فيها إذا كان السب موجهاً إلى الموظف بسبب أداء الوظيفة . فلذا كان الثابت بالحكم أن الموظف الذي وقع عليه السب أثناء وجوده يمكنه لم يكن يرضى عملاً ما بل كان يتناول طعام القنطور وأنه يحمل من نقاء نفسه في مناقشة كانت دائرة بين المتهم وكانت آخر موجود معه في مكتبه بسبب عمل غير متعلق به هو ولم يكن هو المخاطب بقائه فشرط انطباع الفقرة الثالثة من المادة ٢٦٥ ج لا تكون متوافقة وتكون الفقرة الأولى من هذه المادة هي الواجبة التطبيق .

(جـ ١٩٣٧/١/٢٥ ملن رقم ٣٢ سنة ١٩٣٧)

١٥ - إن الآليات في جرائم السب أصبح غير جائز بعد تعديل المادة ٢٦٥ ج طبقاً لقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٣ الصادر في ١٠ يوليو سنة ١٩٣٢ بخلاف العبارة الأخيرة من الفقرة الثالثة منها أي عبارة « وذلك مع عدم الإخلال في هذه الحالة بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ج » ، وذلك الأحكام التي تنجر إليها تلك العبارة هي الأحكام الخاصة بالعلن الجائر في أعمال المواطنين إذا حصل بسلامة نية وبشرط إثبات حقيقة كل فعل أسند إلى الموظف .

(جـ ١٩٣٧/٢/٥ ملن رقم ٣٨ سنة ١٩٣٧)

١٦ - إن السب لا يجوز فيه الإتيان إلا إذا كان مرتبطاً بجريمة قلق وقعت من المتهم ضد المجنى عليه ذاته .

(جـ ١٩٣٧/٢/٢٢ ملن رقم ٧٤ سنة ١٩٣٧)

١٧ - السب العاني غير المشتعل على إسناده صيب معين يجب ، متى كان عاذاً لتاموس والاعتبار ، أن يبدى جنحة متعلقة على المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات ، لا

١٨ - متى كانت الألفاظ التي يجر بها المتهم وأنيابها المحكم تشمل إسناده واقعة معينة تتضمن طعنًا في العرض ، فإن ذلك يعتبر قلقاً .

(جـ ١٩٣٧/١/٢٨ ملن رقم ١٧٠٠ سنة ٢٦ ق)

١٩ - إذا كان النشاع عن المتهم بالقلق في حق وزير سابق بسبب أعمال وظيفته قد طلب إلى المحكمة وقف الدعوى إلى أن يحكم المجلس المخصوص في أمر هذا الوزير إذ أن مجلس النواب الذي يجوز له إقامة الدعوى على الوزراء أمام ذلك المجلس قد شكل لجنة برلمانية لتحقيق ما نسب إلى هيئة الوزارة التي كان الوزير الملقب في صفه عضواً فيها ، فرفضت المحكمة هذا الطلب بناءً على أن المجلس المخصوص إنما يفصل في التهمة الموجهة إلى الوزير فيدبرهم أو يرثمهم ، أما الدعوى المرفوعة أمامها فإنها تتعلق بمسائل نسبت إلى الملقب في صفه تخصص بمكة الجنابات بالفصل فيها ولما في سبيل ذلك أن تحقق الأدلة عليها ، دون أن يكون في هذا أدنى مساس بحق المجلس المخصوص في النظر فيما يقدم إليه من أدلة الإثبات على التهم التي تطرح عليه . فلا تريب على المحكمة في ذلك .

(جـ ١٩٣٧/١/٢٦ ملن رقم ١٨٠٠ سنة ١٧ ق)

٢٠ - متى كانت العبارات المشتعلة - كما يكشف ضروائها وألفاظها وما أحاط بها من علامات وصورة - دالة على أن الناشر إنما روى بها إلى إسناده وقائع معينة إلى المدعى بالحقوق المدنية هي أنها تشتعل بالمجاسوسة المأروب خلصة وتصل بختار يستل دوجه الحسنة وأنه كان لما اتصال غير شريف يتأخرن فإن إيراد تلك العبارات بما اشتملت عليه من وقائع مقنعة يتضمن بذاته الدليل على توافر القصد الجنائي . ولا يثنى التهم أن تكون هذه العبارات منقولة عن جريمة أفرجعية وإنه ترك للجنى عليها أن تكسب ما ورد فيها من وقائع أو تصحها ، فإن الإسناد في التلف يقتضي ولو كان بصيغة تفكيكية متى كان من شأنها أن تلقى في الأذهان حقيقة ولو وقتية أو ظناً أو إحتيالاً ولو وقتيين في صحة الأمور المنداة .

(جـ ١٩٣٧/١/١٦ ملن رقم ١١٦٨ سنة ١٩ ق)

### الفروع للعاني

#### السب

٢١ - إن المادة ٢٦٥ عقوبات تعاقب في صيغتها الأولى على كل سب مشتعل على إسناده صيب معين وفي



مجرد ما غشش التماس والاعتبار بل إن العبرة في ذلك بالعلانية وعدمها . فكل سب خاص الشرف والاعتبار يجب جنسه متى وقع علانية ولو لم يكن مشتقاً على إساءة عيب أو أمر معين ، وكل سب يقضي بغير علانية فهو مخالفة وإن اشتمل على إساءة عيب معين .

( جلسة ١٠/١٠/١٩٢٧ ملن رقم ١٨٨٠ سنة ١٩٢٧ )

٣٥ - إنه بين من مطالعة المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات التي تناقش على السب باعتباره جنحة ، والمادة ٣٩٤ التي تناقش على السب باعتباره مخالفة ، أن السب ، جنحة كإن أو مخالفة ، يكفي في العقاب عليه أن يكون متضمناً بأي وجه من الوجوه غششاً لشرف أو الاعتبار وهو يكون جنحة إذا وقع بوجه من وجوه العلانية الواردة في المادة ١٧١ ح ، فصاحب التمييز في القانون الجنائي بين الجنحة والمخالفة وهو العلانية فقط .

( جلسة ٢/١٠/١٩٢٣ ملن رقم ١٩٩ سنة ١٩٢٣ )

٣٦ - يعد سباً مائفاً عليه بالمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات تفرجه التهم للجنح علياً في الطريق العام ، رابعاً فين يا بلشاً ، يا سلام يا سلام ، يا صاحب الخير ، ردي يا بلشاً ، موصراً لما أنا أكلتك . انتم الظاهر عليك خارجة عن علانية . مطبش ، فإن هذه الألفاظ تخش الجنح علياً في شرفها واعتبارها ما ترجم كرامتها .

( جلته ٢/١٠/١٩٢٠ ملن رقم ٣٥٥ سنة ١٩٢٠ )

٣٧ - يشترط لثوابر جريمة الفصل الفاضح المنحل بالحياة ، وتقوم فعل ماضي غشش في المرء حياة العين أو الأذن . أما مجرد الأقوال مهما بلغت من درجة البذاءة والغشش فلا تعتبر إلا سباً ، وإن كان ذلك الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطعن من قوله بصوت مسروع لسبدين يتفقهما ، تعرفوا انكم طرفاً تحبوا نروح أي سببنا ، جريمة فعل فاضح غش بالحياة فإنه يكون قد أخطأ . إذ الوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب متعلق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٦/١٠/١٩٢٧ ملن رقم ٤٤٠ سنة ١٩٢٧ )

٣٨ - تحكى الموضوع أن تعرف شخص من وجه إليه السب من عبارات السب وظروف حصوله والملازمات التي اكتسبتها إذا احتاط الجاني فلم يذكر اسم الجنح عليه صراحة في عباراته . ومن استبانة المحكمة من كل ذلك النقص المقصود بالذات فلا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة التفتيش .

( جلسة ١٨/١٠/١٩٢٨ ملن رقم ١٣٠٢ سنة ١٩٢٨ )

عقوبة منطوية على المادة ٣٤٧ ، وذلك على رغم ما بين المادتين المذكورتين من التعارض . ومن قيل هذا السب قول واسع لأشرف في الطريق العام ، يا ابن الكلب ، .

( جلسة ١١/١١/١٩٢٧ ملن رقم ١٦٠ سنة ١٩٢٧ )

١٨ - إن فرض السب هو اعتبار السب المتضمن غششاً للتماس والاعتبار والذي لا يشتمل على إساءة عيب أو أمر معين ، متى وقع علناً جنحة مطبقاً عليها نص المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات . لا مخالفة مندرجة تحت نص المادة ٣٤٧ من القانون المذكور وذلك أولاً : -

لأن المادة ٢٦٥ ح حلت محل المادة ٢٨١ ح من قانون سنة ١٨٨٣ الأهل المتقولة إليه من القانون المنطوق ( مادة ٢٧١ ح ) التي أنطقت علناً من القانون الفرنسي وأصلها ما يفيد أنه جعل العلانية هي الفارق المميز بين الجنحة والمخالفة . فهذه الإضافة الواردة في أصل النص الفرنسي هي إضافة مقصودة ضد الفروع المعسرة والتوسيع الذي أتت به في نطاق الجنحة يعتبر أنه تخصيص للنص المحدد لتعلق المخالفة والمتفرقة عن القانون الفرنسي وكل ما في الأمر أن الفاعل حين أخفاها أنه أن يعدل النص الخاص بالمخالفة التعديل الذي يتفق معها بل قل هذا النص عن الأصل الفرنسي على حاله قلاً خطأ . ( ثانياً ) لأن المادة ٢٦٥ ح التي تنص على السب المتجر جنحة قد صدرت أعيناً في سنة ١٩٣١ ( القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٣١ ) ولم يسس الفاعل أصل تلك الإضافة بل استبقاها على حالها . وفي هذا ما يؤول إلى تأكيد درجته بوجهها وإثباتها وجبة التطبيق . هذا إلى أن من قرأه الأصول أنه إذا تراضى نصان حمل بالمتأخر منهما . فإذا كان نصا المادتين ٢٦٥ و ٣٤٧ متعارضين فإن نص أولاً مما أصبح هو المتأخر وبها طرأ عليه من التعديل في سنة ١٩٣١ ذلك التعديل القطعي الذي ليس جوهراً بل يثبه وأكد حرص الفاعل على استبقائه . وعليه فإذا كان التهم قد سبب الجنح عليه علناً بقوله : ، أطلع به يا كلب ، فكل هذه العبارة الخاصة بالتماس والاعتبار تحمل لواقعة جنحة لا مخالفة ولو أن السب غير مشتق من إساءة عيب معين .

( جلسة ٢/١٠/١٩٢٧ ملن رقم ١٤٢١ سنة ١٩٢٧ )

٩٩ - ليس الضابط للمميز ما يعتبر من السب جنحة وما يعتبر منه مخالفة كون الأول يشتمل على إساءة عيب أو أمر معين ، ويكون الثاني يشتمل على

٣٩ - يكفى لإنبات توافر القصد الجنائي لدى القاتل أن تكون الماطن المادية منه محصورة بالمبارات القائمة والألفاظ المنقطة لهذه لا تتحرك بحالا لا تقاض حسن النية عند مرسلها .  
( جلة ١٧/١١ ١٩٣٣ ملن رقم ٤٣ سنة ٤ ق )

٣٠ - القصد الجنائي في جريمة القتل يتوافر إذا كان القاتل يعلم بأن الجريح الذي نقره يوجب عقاب الجنى عليه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القتل شائعة بذاتها ومعقدة .  
( جلة ١٧/٥ ١٩٣٣ ملن رقم ١٨٠ سنة ٣ ق )

٣١ - القصد الجنائي في جرائم السب والإهانة يعتبر متوقفاً متى كانت ألفاظ السب وعبارات الإهانة متضمنة لسبب معين أو عداوة للقائوس والاعتبار .  
( جلة ١٧/٣ ١٩٣٤ ملن رقم ٣٧٨ سنة ٤ ق )

٣٢ - إن القصد الجنائي في جريمة القتل يتوافر متى كانت العبارات التي وجهت إلى الجنى عليها شائعة نسبياً في مجتمعها أو تستلزم عقابها .  
( جلة ١٧/٣٠ ١٩٣٥ ملن رقم ٤١٣ سنة ٥ ق )

٣٣ - القصد الجنائي في جريمة الإهانة التي نصت عليها المادة ١٥٩ المذكورة يتحقق متى كانت العبارة بذاتها تحمل الإهانة . ولا حصة بالبراءات .  
( جلة ١٧/٢ ١٩٣٣ ملن رقم ٨٤٩ سنة ٣ ق )

٣٤ - الألفاظ متى كانت دالة بذاتها على معاني السب والقتل ووجهت بحسبة كاتبتها عليها بصرف النظر عن البراءات التي دفعت لنشرها ، فإن القصد الجنائي يتحقق في القتل والسب متى أقدم المتهم على إسناد العبارات القائمة عللاً بمنعها .  
( جلة ١٧/١٥ ١٩٤٨ ملن رقم ١٢٤٨ سنة ١٠ ق )

٣٥ - إن القصد الجنائي في جرائم القتل ليس إلا علم القاتل بأن ما أسندته للقتول من شأنه أو صرح أن يلحق بهذا الأخير ضرراً مادياً أو أدبياً ، وهذا الركن وإن كان يجب على النيابة طيف القواعد العامة أن تثبت توافره لدى القاتل إلا أن عبارات القتل ذاتها قد تكون من الصراحة والوضوح بحيث يحسبون من المفروض علم القاتل بمدلولها وبأنها تمس للمجنى عليه في سمته أو تستلزم عقابه ، وعندئذ يكون معنى هذه العبارات حاملاً بنفسه الدليل الكافي على القصد الجنائي فلا تكون النيابة حينئذ بحاجة إلى أن تقدم دليلاً عاصماً على توفر هذا الركن ولكن يفيق للثبوت متى أحسن علمه الدقة المستخلصة من وضوح

٣٤ - إذا كان الشاهد لم يفرج في شهادته عما يتعلق بموضوع الدعوى فضلاً عن تصح مواضعه عما قد يكون في شهادته من اللبس حين يحد عليه إذ هو في هذه الحالة - إذا كانت فيه سليمة - لا يكون قد تجاوز الحق المقرر له في القانون عما لا يبعد عنه ما وقع منه جريمة . فإذا قرر شاهد في دعوى تفتق أن المدعى عليه عنده قود وأنه يقرض منها بالربا القماش ثم رأته عمكة الموضع في دعوى السب أو رفضت عليه من أجل ذلك أن ما قروه عن مقدرة الزوج المالية لا يخرج عما يقتضي موضوع الدعوى التي أدبت القضاة فيها وبرأته .  
على هذا الأساس فإنها لا تكون قد أخطأت .  
( جلة ١٧/٣ ١٩٣٤ ملن رقم ١٠٢ سنة ١٠ ق )

٣٥ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من ألفاظ الختلاف والظروف التي صدرت فيها أن المتهم قصد به سب رئيس مجلس الوزراء ، وكان هذا الاستنتاج سائماً بحسبه ألفاظ الختلاف ووقف حصوره ومكانه ، فلا يغير من ذلك قوله إنه كان حسن النية فيما حث به لأن فرضه منه لم يكن إلا الاتساع من الملك أن يستعمل حقه الدستوري في إسقاط الوزارة وإبدالها بغيرها .  
( جلة ١٧/١٤ ١٩٣٧ ملن رقم ١٣٩١ سنة ١٧ ق )

٣٦ - يجب أن يشمل الحكم الصادر بالأدانة في جريمة السب على ألفاظ السب ، قائماً على الركن المادي للجريمة ، حتى تتمكن عمكة القضاء من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، ولا يكفي في ذلك الإحالة إلى موطن آخر كمصحية الدعوى مثلاً .  
( جلة ١٧/٨ ١٩٣٧ ملن رقم ١٦٥٤ سنة ١٧ ق )

٣٧ - أن الحكم الصادر بقبولة في جريمة السب العلني يجب أن يشمل بذاته على بيان ألفاظ السب حتى يأسس بحسبة القضاء مراقبة صحة تطبيق القانون ، وإن كان الحكم قد استثنى عن هذا البيان بالإشارة إلى ما ورد في حريضة المدعى بالجنى الذي ، فانه يكون قسراً قصوراً يبيحه بما يستوجب نقضه .  
( جلة ١٧/٢ ١٩٤٥ ملن رقم ٢٢٣٢ سنة ٢٤ ق )

### الفرع الثالث

#### القصد الجنائي

٣٨ - القصد الجنائي في جرائم القتل والسب والإهانة يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى الجنى عليه شائعة بذاتها ، ولا حاجة في هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك .

( جلة ١٧/١ ١٩٣٧ ملن رقم ٢٢ سنة ٢ ق )

ألفاظ القتل وإثبات علم توافر التقصد الجنائي لديه فيما كتب .

(جلسة ١٣٤١/٧/١١ ملن رقم ١٥١٩ سنة ١٣٤١ ق)

٣٦ - إن القانون لا يعطّل في جريمة القذف قصدا جنائيا عاما بل يكفي بتوافر التقصد الجنائي العام الذي يتحقق فيها من نشر القاذف أو أذاع الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقلوب في سفة أو احتقاره عند الناس . ولا يؤثر في توافر هذا التقصد أن يكون القاذف حسن النية أي معتقدا بصحة ما يلقى الجاني عليه به من وقائع القذف .

(جلسة ١٣٣٩/٥/٢٢ ملن رقم ١٢٣٧ سنة ١٣٣٩ ق)

٣٧ - إن التقصد الجنائي في جرائم السب والسبب والقذف يشترط مجرد إلهاء بالألفاظ التآنية المكررة لها مع العلم بمناها ، ولا يشترط أن يكون التهم قد قصد النيل من صدى في سفة تلك الألفاظ .

(جلسة ١٣٤٣/١٠/٢٥ ملن رقم ١٦٢٨ سنة ١٣٤٣ ق)

٣٨ - إن التقصد الجنائي في جرائم القذف والسب والسبب من شأنه تحريك الموضوع بقدر تأثيره في كل دعوى ، ولما أن تسخر توافره من ذات عبارات القذف والسب والسبب ، وعلى التهم في هذه الحالة صبه التي ، وليس على المحكمة أن تبحث في الحكم صراحة عن قيام هذا الركن فلن ما تردده فيه من الأداة وأداة ثبوتها يتضمن بذاته ثبوت ، إلا أنه إذا كان الحكم قد قضى بالادانة في جريمة من تلك الجرائم ، ولكن قضاه بذلك متضمنا توافر التقصد الجنائي لدى المحكوم عليه ، ولكنه أورد في الوقت نفسه وقائع كمارس بذاتها مع القول بوجود التقصد الجنائي ، على ما عرفت القانون فإنه يكون متافعا بله بين وجود التقصد واتسافه : واذا فلذا كان الحكم قد أدان التهم على أساس أنه قصد السبب في الذات الملكية ، ثم قال ما مفاده إن هذا التهم حين ارتجّل الخطية المقول بضمها السبب كان في حالة اضعاف وثورة نفسانية لجس لساه وذل بيانه وأزرق إلى العبارة التي تضمنت السبب ، فانه يكون قد اخطأ ، لأنه إذا صح أن عبارة السب قد صدرت عفوا من التهم في الظروف والملايسات التي ذكرها الحكم ، فان القول بأنه قصد أن يسيب يكون غير سائق ، وكان الواجب على المحكمة في هذه الدعوى ، حين رأت الادانة ، أن تبين على مقتضى أي دليل أسست قيام التقصد الجنائي الذي قالت بقيامه .

(جلسة ١٣٤٧/١١/٧ ملن رقم ١٦٢٨ سنة ١٣٤٧ ق)

٣٩ - إذا كان الحكم لم يتحدث صراحة عن توافر التقصد الجنائي لدى التهم في جريمة القذف ولكن كان هذا التقصد مستفادا من ذات عبارات القذف التي أوردتها الحكم قتلان المقالات التي نشرها التهم في حق الجاني عليه ، فلن هذا يكفي .

(جلسة ١٣٤٣/٣/٢٢ ملن رقم ١٢٤٤ سنة ١٣٤٣ ق)

٤٠ - يكفي في إثبات التقصد الجنائي في جريمة السب أن يقول الحكم : « إن التقصد الجنائي تابعيا من نفس ألفاظ السب ومنطوقها ومن ظروف المناقشة التي صدرت فيها ، مادامت الألفاظ التي أقيمت الحكم صدورها من التهم هي في ذاتها بما تدش الشرف والاختيار ويصط من قدر الجاني عليه في أعين الناس .

(جلسة ١٣٤٥/١/١٥ ملن رقم ١٢٧٤ سنة ١٣٤٥ ق)

٤١ - مادامت المحكمة قد أوردت في حكمها ألفاظ السب ومادامت هذه الألفاظ تتضمن بذاتها خشا للشرف ومساسا بالعرضة لا يكون مخفوضا لأن تبحث صراحة واستقلالاً عن التقصد الجنائي إذ يكفي في السب أن تتضمن ألفاظه خشا شرف بأي وجه من الوجوه يكفي أن يكون التقصد مستفادا من ذات عبارات السب ،

(جلسة ١٣٥٠/٣/٢١ ملن رقم ١٣٦١ سنة ١٣٥٠ ق)

٤٢ - مادامت عبارات السب التي أقيمتها الحكم على الطاعن تتضمن بذاتها خشا للشرف والاعتبار فلا موجب للبحث صراحة واستقلالاً عن التقصد الجنائي لديه .

(جلسة ١٣٥١/١٠/١٩ ملن رقم ١٣٧٤ سنة ١٣٥١ ق)

### الفصل الرابع

#### العلانية

٤٣ - العلانية في جريمة القذف والسب المتخصص عليهما في المادة ١٧١ من قانون العقوبات يقتصر لها توافر عنصرين : توزيع الكتابة المتضمنة لعبارة القذف والسب على عدد من الناس ، بغيتين ، واتراء التهم لإذاعة ما هو مكتوب ولا يجب أن يكون التوزيع بالذات محددا ميبأ ، بل يكفي أن يكون للمكتوب قد وصل إلى عدد من الناس ، ولو كان قليلا ، سواء أكلن ذلك عن طريق تداول نسخة واحدة منه أم بوصول عدة صور مادام ذلك لم يكن إلا بفعل التهم أو أكلن نتيجة حتمية لعمله لا يتصور أنه كان يعملها . فلذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها بالإدانة أن المذكر الذي صا

٤٦ — إن القانون لا يشترط العقاب على السب أو القذف أن يحصل في مواجهة الجاني عليه ، بل إن السب إذا كان معانيا عليه متى وقع في حقرة الجاني عليه فإنه يكون من باب أولى مستوجبا للعقاب إذا حصل في غيرته .

(جلسة ١٩١٧/١٢/٢٨ ملن رقم ١٨٩ سنة ١٣ ق)

٤٧ — إن حوش المنزل هو بمسك الأهل مكان خصوصي ، وليس في طبيعته ما يسمح باعتباره مكانا عموميا ، إلا أنه يسمح اعتباره عموميا إذا اتفق وجود عدد من أفراد الجهور فيه بسبب مشادة حدثت بين طرفين والسب الذي وجهه أحدهما للآخر حال اجتماع أولئك الأفراد فيه يكون علنيا .

(جلسة ١٩١٣/١١/١٧ ملن رقم ٣١٦ سنة ٦ ق)

٤٨ — إن غرة قاطر المدرسة ليست بطبيعتها عللا عموميا يعتبر السب الواقع فيها علنا إلا إذا كانت وتنتد قد تحولت إلى عل عمومي بالصدقة . وإن قالسب الحاصل فيها أمام الناظر واثنين من المدرسين لا يعتبر حاصل في علانية .

(جلسة ١٩١٧/١٠/٢٥ ملن ١٨٨٠ رقم سنة ٧ ق)

٤٩ — ان مكتب المحامي هو بمسك الأصل عل خاص ، فلذا كان الحكم في صدق بانه توافر ركز العلانية في جريمة السب لم يقل إلا أن المتهم توجه حوالا الساعة ١١ صباحا إلى مكتب المحامي (الجاني عليه) وبينما كانت كل الأبواب والنوافذ مفتوحة لتهمة بصوت عال بالبرقة بحضور فلان زميله ، وأنه يشين اعتبار مكتب المحامي في أوقات العمل عللا عموميا حيث يمكن لكل العملاء الدخول وحيث يمكن للساكنين سماع المناقشة فهذا الذي ذكره لا يجعل مكتب المحامي عللا عموميا بالصدقة ولا تتحقق به العلانية التي يتطلبها القانون للسب الذي يجبر به للمحل الخاص للطل على طريق عام . وهذا تصور يمينه .

(جلسة ١٩١٠/٥/١ ملن ١٨٩٠/٥ رقم سنة ٢٠ ق)

٥٠ — إن مندرة العدة هي بمسك الأصل عل خاص فالحكم الذي يعتبر السب الحاصل فيها علنيا يجب أن يبين منه كيف تمتعت العلانية والإلا كان قاصرا قصورا يستوجب قهقهة .

(جلسة ١٩٠٥/٥/١ ملن رقم ٤٢٣ سنة ٢٠ ق)

٥١ — توافر العلانية التي يقتضيها القانون في مواد القذف والسب بالطرق الواردة في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات لأن المادتين ٢٦١ و ٢٦٥ أحاطتا عليهما .

من أجلها التهم (وهو عام) لما حوهم من عبارات القذف والسب قد كتبت بالآلة للكتابة من ثلاث نسخ بقيت إحداها بوسيلة المحامي عن التهم وسلت الثانية لمحامي المدعى بالحق المدني وقدمت الثالثة لجهة المحكمة لتودع ملف القضية ، فهذا يدل على أن المذكورة قد أطلع عليها المحامي عن القذف في حقه وحيث المحكمة وكاتب الجلسة أيضا بمسك وطيفته . ولتتهم بوصفه محاميا — كما ذكر الحكم — لم يكن يصل بمحاول المذكورة بين الموقوفين المختصين بالمحكمة كنتيجة حتمية للإبداع الذي يقتضيه بالضرورة إغلاصهم عليها . وهذا كله توافر العلانية في جرميت القذف والسب كما مرها القانون ، لتداول المذكورة بين عامي القذف في حقه وحيث المحكمة وغيرهم عن مقتضى طبيعة عملهم أن يطلعوا عليها ، ولتثبت تصددا لادعاء في التهم وتوقع الادعاء بفعله .

(جلسة ١٩١٧/٢/٢٣ ملن رقم ٥٠١ سنة ١٢ ق)

٥٢ — العلانية في القذف لا تتحقق إلا بتوافر عنصرين : أن تحصل الادعاء ، وأن يكون ذلك من قصد من التهم . فإن حصلت الادعاء من غير أن يكون التهم قد قصدوا فلا تميز مؤاخذه . وإن قلنا كان التهم (وهو موهف في شركة) قد شكك أحد زملائه إلى مجلس إدارة الشركة ، وكتب على غلاف القفوى المرسلة منه إلى المدير كلتي سرى وشخصي ، ثم أمام المحكمة تنسك بأنه ما كان يقصد الادعاء ما سرى القفوى من المبادات التي عندها المحكمة قلنا في حق المتصكر بدلالة ما كتبه على غلافها ، ولكن أدانته المحكمة في جريمة القذف علنا دون أن تتحدث عما تنسك به في دفاعه ، فلها تكون قد قصرت في بيان الأسباب التي بنت عليها حكمها .

(جلسة ١٩١١/١٢/١ ملن رقم ١٨٦٨ سنة ١١ ق)

٥٣ — إن القانون لا يوجب لعقاب على القذف والسب أن يقع أيما في حقرة الجاني عليه ، بل أن اشتراط توافر العلانية في جرميت القذف والسب العلني فيه ما يدل بوضوح على أن الملة التي شرع العقاب من أجلها لم تكن مواجهة شخص الجاني عليه بما يؤله ويأتى به من عبارات القذف والسب وإنما هي ما يضر به الجاني عليه من جراء سماع السكافة عنه ما يبينه في شره واعتباره . وهذه الملة تتحقق بمجرد توافر العلانية ولو لم يعل الجاني عليه ما روى به .

(جلسة ١٩١٧/١٠/٢٠ ملن رقم ١٢٨٨ سنة ٩ ق)

أو متى عرضت بحيث يستطیع أن يراها من يكون في الطريق أو في أي مكان معروض، أو متى يمت أو عرض البيع في أي مكان، ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانوناً بإصطلاح المكاتب ونحوها إلى عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة.

ومسائل العلاية الواردة بالمادة سالفة الذكر لم ترد على سبيل التمييز بين والحصر بل جاءت من قبيل البيان والتفصيل. وهذا يقتضى أن يسهل إلى القاضي تقدير توافرها على مدى الأمثال التي ضربها القانون، فإذا اعتبرت المحكمة ركن العلاية في جنسة الغلف متوافراً، لأن للمتهم أرسل مكتوباً حاوياً لبيانات الغلف في حق الجني عليه إلى أشخاص عدة وأنه إنما كان يقصد التفتير بالجني عليه، فإنها تكون قد آسأت في ذلك لأن هذا الذي استندت إليه — فضلاً عن — أنه ينطبق عليه التعريف الوارد في القانون لتوزيع المكاتب — فيه ما يتحقق به العلاية في الواقع ما دام المكتوب قد أرسل لأشخاص عديدين، وكان مرسله يتحرى نشره وإذاعته ما حواه.

(جريدة ١٣٣٩/٤/٢٠ طين رقم ٦١٥ سنة ١٣٩٠ ق)

٥٤ — إن قانون العقوبات يمتد في المادة ١٧١ على أن الكتابة والرمز وغير ذلك من طرق التفتير تعتبر حليّة إذا وُضعت بنهر تمييز على عدد من الناس أو إذا وُضعت أو عرضت للبيع في أي مكان لم يقتصر أن يكون التوزيع أو البيع لناً حداً معيناً بل يتحقق عرضه بمجرد حصول التوزيع أو البيع لناً ما بلغ متى كان مقترناً بنية الإذاعة التي يستوي في ثبوتها أن يكون من طريق متعدد ما وُضع أو بيع أو من أي طريق آخر مثل طبع ما هو مكتوب أو ما هو مرسوم.

(جريدة ١٣٤٠/٢/١٤ طين رقم ٢٥٢ سنة ١٣٤٠ ق)

٥٥ — متى كان المستند ما هو ثابت بالمحكم أن المتهم وهو في محل خاص قد جهر بإعطاء الباب ليسمعه من كان في الطريق العام فذلك يتحقق به العلاية في جريمة السب طيناً للادة ١٧١ ح.

(جريدة ١٣٤١/٢/٢٤ طين رقم ١٠٩٦ سنة ١٣٤١ ق)

٥٦ — لا يكتفي لتوافر ركن العلاية أن تكون البيانات للمتضمنة للإساءة أو القذف قد قيلت في محل صوري بل يجب أن يكون ذلك بحيث يستطیع أن يسمعه من يكون في هذا المحل. أما إذا قيلت بحيث لا يمكن أن يسمعه إلا من أقيمت إليه فلا علاية.

(جريدة ١٣٤٢/١/٢٧ طين رقم ٦٨٨ سنة ١٣٤٢ ق)

وهذه الطرق لم تبين في تلك المادة على سبيل الحصر بل ذكرت على سبيل البيان، فالعلاية قد توافر بنهر الوسائل المعبية المرة فيها. ولكن بمقتضى أحكام القانون العامة يجب توافرها الركن أن يثبت في كل حالة أن للمتهم قصد الإذاعة وأن ما قصد إذاعته أذيع فعلاً بين أناس غير معينين وغير معروفين له فالمرأى التي تقدم إلى جهات الحكومة المتصدية بالظن في حق موظف مع علم مقدّمها بأنها بصمك الضرورة تتناول بين أيدي الموظفين المختصين توافرها العلاية لثبوت قصد الإذاعة لدى مقدّمها وتوقيع الإذاعة فعلاً بتداولها بين أيدي مختلفة.

(جريدة ١٣٣٨/٢/٢١ طين رقم ٧٨٣ سنة ١٣٣٨ ق)

٥٧ — إن القانون قد نص في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على أن العلاية في الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التفتير توافر متى وُضعت بنهر تمييز على عدد من الناس، أو متى عرضت بحيث يستطیع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان معروض، أو يمت أو عرضت للبيع في أي مكان. ومقتضى هذا النص أن التوزيع يتحقق قانوناً بمحصل المكاتب ونحوها في متناول عدد من الجمهور بقصد النشر ونية الإذاعة. ومسائل العلاية الواردة بالمادة المذكورة ليست على سبيل الحصر والتمييز بل هي من قبيل التفصيل والبيان، مما يقتضاه أن تقديرها يكون من سلطة القاضي الموضوع فإذا استخلص الحكم توافر ركن العلاية من الكيفية التي فهم بها للمفتي شكواه ضد القاضي، وهي إرساله إلى الجني عليه، ولكل المحكمة الابتدائية الأهلية التي يتنفسل فيها، ولكل الإذاعة القضائية الأهلية بوزارة العدل، ولكل وزارة العدل، هذه عناصر أساساً رداً للقاضي الجني عليه، على اعتبار أن هذا منه يدل دلالة واضحة على أنه أراد إذاعته ما نسب إليه إذ أنه لم يقصد الإذاعة لاكتصر على إرسال الفتوى للقاضي وحده دون الجهات الأخرى التي يعلم بالإيداع أن كل جهة منها تحوى عدداً من الموظفين من الضروري أن تقع الفتوى تحصد حسم ويصرم، فإنه لا يكون قد انشأ.

(جريدة ١٣٤١/٥/٨ طين رقم ١٣٤٤ سنة ١٣٤١ ق)

٥٨ — إن القانون نص في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات القديم للادة ١٧١ من القانون الحالي على أن العلاية في الكتابة والرسوم وغيرها من طرق التفتير توافر متى وُضعت بنهر تمييز على عدد من الناس،

يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به في محل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر معزوق، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كثر في مثل ذلك الطريق أو المكان .

(جلسة ١٩٤٥/١٠/١٠ طين رقم ١٤١٥ سنة ١٥ ق)

٦٣ - مكتتب تاجر الأدوات الطبية يعتبر مكانا معزوقا تتوافر فيه العلاية قانونا ،

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٧ طين رقم ١٨٤٥ سنة ١٨ ق)

٦٤ - أن طرق العلاية قد وردت في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على سبيل البيان لا على سبيل الحصر فإذا أثبت المحكم على المتهم أنه ردد عبارات التشفي أمام عدة شهود في مجالس مختلفة بقصد التشهير بالمعنى عليه وتم له ما أراد من استفاضة الخبر وذيرعه فإنه يكون قد استظهر توافر دكن العلاية كما هي معرفة به في القانون ، وذلك بنقض النظر عن مكان هذا التردد .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٣٣ طين رقم ٣٣٨ سنة ٢٠ ق)

٦٥ - يكفي لتوافر دكن العلاية في جريمة الظف في حق موظف محرم أن يصل المكسروب إلى عدد من الناس ولو كان قليلا يتداول نسخة واحدة متى كان ذلك نقيصة حتمية لعمل القضاء .

(جلسة ١٩٥٠/٦/٢١ طين رقم ٣١٢٥ سنة ٢٥ ق)

٦٦ - العلاية دكن من أركان جريمة السب ، فالحكم الذي يصاقب على هذه الجريمة يجب أن يثبت توافر هذا الركن . وإن كان اقتصر الحكم على تضييع شهادة الشهود بدون أن يبين المحصل (المخل) الذي حصل فيه السب يكون حكما ناقص البيان متعينا تقضه .

(جلسة ١٩٣٧/١١/٢٦ طين رقم ٢٦٤٤ سنة ٦ ق)

٦٧ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم بجريمة السب العلني دون أن يبين دكن العلاية ويورد الإشارات التي استخلصت منها المحكمة قيامه بغيره فإنه يكون ناقص البيان واجبا تقضه .

(جلسة ١٩٤٧/٤/٢٨ طين رقم ٢٦١٩ سنة ١٧ ق)

٦٨ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم بجريمة السب العلني دون أن يتحدث عن العلاية ويبين توافرها وفقا للقانون ، فإن إغفاله هذا البيان المهم يكون تقصيرا مستوجباً تقضه .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٣ طين رقم ٢٦١٠ سنة ١٧ ق)

٦٩ - يكفي في التحدث عن العلاية في جريمة السب واستخلاصها أن تقول محكمة الموضوع إن

٥٧ - إن قناه المنزل ليس علانيا إذ ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره كذلك . وهو لا يتحول إلى محل معزوق إلا إذا تصادف وجود عدد من أفراد الجمهور فيه . وإن كان السب الذي يحصل فيه لا يتوافر فيه العلاية ، ولو كان سكان المنزل قد سمعوه . وإن فلذا كانت الواقعة هي أن المتهم سببت المصنوع عليها بمجرد دخولها إلى المنزل وصعودها على السلم أمام من كانت تراقبها هي وإبتها . فإن هذا يعتبر مخالفة سب غير علني بما يصاقب عليه بالمادة ٣٩٤ ققرة أول عقوبات ، واعتبار محكمة النقض الواقعة كذلك ، بعد الحكم فيها على أنها سب علني ، ليس من شأنه أن يؤثر في التصويض المحكوم به .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/١٨ طين رقم ١٤٤٢ سنة ١٣ ق)

٥٨ - إن المادة ١٧١ من قانون العقوبات قد نصت على أن الأول يعتبر علنيا إذا حصل الجهر به في محل عام أو طريق عام أو أي مكان آخر معزوق ، أو إذا حصل الجهر به بحيث يستطيع سماعه من كثر في مثل ذلك الطريق أو المكان ، ولذلك فإن لفاظ السب الصادرة من المتهم وهو في داخل المنزل تعتبر علنية إذا سمعها من يسرون في الشارع المعزوق .

(جلسة ١٩٤٣/١٠/١٨ طين رقم ٥٢٩ سنة ١٣ ق)

٥٩ - متى كانت المتهمة قد جهرت بألفاظ السب في غرفة مسكنها المطل على طريق عام وعلى مسمع من كثيرين ، فإن العلاية تكون متوافرة .

(جلسة ١٩٥٠/١٨/١٨ طين رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق)

٦٠ - مادام المحكم قد أثبت أن السب كان على مسمع من الساببة لأن المتهمة والمصنوع عليها كانتا واقعتين بباب المنزل المطل على الطريق العام فلذلك يكفي في بيان وقوع السب علنا وعلى مسمع من المارة في الطريق من غير حاجة إلى تحديد مكان وقوع المتهمة من باب المنزل .

(جلسة ١٩٤٧/٥/٢٢ طين رقم ٤١٠ سنة ٢٢ ق)

٦١ - متى كان المتهم قد جهر بألفاظ السب من نافذة غرفة مطلقة على الطريق العام بصوت مرتفع يسمعه من كان مارا فيه ، فإنه بهذا تحقق العلاية وتكون الواقعة جريمة .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طين رقم ١٠٥٧ سنة ٢٢ ق)

٦٢ - إذا كانت الواقعة الثانية على المتهم هي أنه سب المصنوع عليه وهو فوق سطح المنزل على مسمع من كافرا بالطريق العام ، فإن العلاية تكون متوافرة في هذه الحالة لأن القانون صريح بأن القول أو الصياح

د الملاية مؤافرة لوصول السب أمام الموجدون وقت تزيع الحجر ومنهم المحضر وشيخ الجمة .

( جلة ١٨/١٠/١٩٨٨ طردم ٣٠٠ سنة ١٨ ق ) .

٧٠ - ما دام الحكم قد أثبت أن المتهم جبروت بألفاظ السب وهي حل سلم البهرة التي وصفها بأنها تكون من تمة مساكن بصوت يسمعه سكانها فذلك كاف لإثبات تورف الملاية طبقا المادة ١٧١ من قانون العقوبات .

( جلة ٢١/٢/١٩٥٠ طن رقم ١٣١٦ سنة ١٩ ق )

٧١ - إذا كان موقوفات القذف المرفوعة بها الدعوى على المتهم أنه نشر تقرير الطبيب المعين من المجلس الأعلى للكشف على المدعية بالحق المدعى الوارد فيه بأنها مصابة بارتداء غلى في غشاء البكارة ناقصه من منصف طبيعى فى الأنسجة مما يجعل الإلاج ضرر الأذى ممكنة من غير أحداث تدقق ولا يمكن طبيا البت فيها إذا كان سبق لأحد مباشرتها ، وذلك بطريقة تزيع صور من هذا التقرير على هذه أشخاص بقصد التشهير بالمدعية ، إذا كان ذلك ، وكان كل ما ذكره محكمة الموضوع من هذه الواقعة هو : أنها ترى أنه لم يحدث طبع ولا نشر لتقرير كما تحمله المادة ١٧١ مقولات ، دون أن تبين المقدمات التي رتب عليها هذه النتيجة ، في حين أن الدفاع لم يقل صراحة بطلب حصول تزيع بل كل ما قاله هو أنه إذا كان ثمة تزيع فإن ما وزع هو تقرير الطبيب ، فإن هذا منها يكون قصورا في بيان الأسباب التي أقام عليها الحكم ، إذ كان من الواجب أن تبحث المحكمة في معنى تزيع التقرير وفي الغرض من تزيعه حتى إذا ثبت لديها أنه وزع على عدد من الناس بغير تمييز بقصد التشهير وبغية الإذاعة كان دكن الملاية مؤافرا وكانت دعوى المدعية صحيحة ولا يقلل من صحتها أن هذا التقرير غير ثابت به أدلة بكارا للمدعية ولا مظهر فيه سبق اقترانها ، إذ الاستناد في القذف يقتضى أيضا باسطة التأكيد متى كان أو شائنا أن تلقى في الزوج قضية أو ظنا أو احتالا أو عوا ، ولو عاجلا . في حصة الواقعة أو الوقائع الملتصقة .

( جلة ٢/٤/١٩٨٤ طن رقم ١١٨ سنة ١٩ ق )

٧٢ - إذا كانت المحكمة حين أداها التهم في جريمة السب ملنا أن شكوى قديما عند مطلقته ووالدما قد ذكرت في حكمها أن المتهم إنما كان يطلب بشكواه أخذ التهم عليها بعدم إظهاره ، وحين تعرضت لتوافر

أركان هذه الجريمة تألت عن الملاية إنه كان عليه أن يذكر في شكواه واقعة التهديد وأن يطلب أخذ التصديق على من هذه دون أن يظهر . بشئ إلى سلوك مطلقته واختها ، مما حشره في شكواه دون مقتضى ، الأمر الذى يدل على أنه قصد إذاعة ألفاظ السب . وإن هذه الإذاعة قد تمت بتقديمه الشكوى إلى رئيس المباحث الذى أسلما إلى معاون المباحث ثم أرسلت إلى البندر ثم أعيدت إلى النيابة ، فكل ما أودعه المحكمة من ذلك لا يؤدى بذاته إلى النتيجة التي انتهت إليها مع ما أسلفت ذكره من أنه إنما كان يطلب بشكواه أخذ التصديق على من هذه ، الأمر الذى يقتضى القول بتوافر الملاية أن ثبت أن المتهم قد قصد إلى إذاعة ما نسب إلى الجنى عليها في شكواه ، وهذا يكون حكما قاصرا قصورا يبيحه بما يستوجب نقضه .

( جلة ١١/١/١٩٨٩ طن رقم ٣٨٠ سنة ١٩ ق )

٧٣ - إذا كانت المحكمة حين أداها التهم في جريمة القذف قد أقامت ثبوت تورف دكن الملاية على أن البرقية المخترقة للقذف لم ترسل إلى وزارة القنون التابع لها الموظف المقننوط لطلب إرسال صورة منها إلى النائب العام وأن تداولها بين أيدي المروسين بحكم عملهم شاة إذاعة ما تخترق من عبارات القذف ألغ فعلها منها قصور إذ يجب لتورف الملاية في جريمة القذف أن يكون الجاني قد قصد إلى إذاعة ما استدعى الجنى عليه وما ذكره المحكمة ليس فيه ما يدل على أن المحكمة قد استظهرت تورف ذلك القصد .

( جلة ٢/٢/١٩٥٠ طن رقم ١٤٠٠ سنة ١٩ ق )

٧٤ - الملاية من أركان جملة السب فيجب أن يبنى الحكم بيان طريقة تحققها لكي يبنى محكمة التفتض مراقبة صحة تطبيق القانون . وإغفال هذا البيان يوجب الحكم ويستوجب نقضه .

( جلة ٢/٢/١٩٤٠ طن رقم ٣٢١ سنة ١١ ق )

٧٥ - يجب لملامة الحكم بالإذاعة في جريمة السب الملقى أن يبين الملاية وطريقة تورفها في واقعة الدعوى حتى يبنى محكمة التفتض التتاليام بوظيفتها صدد مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . فإذا أداها المحكمة التهم في هذه الجريمة دون أن تحدد عن واقعة هذا الظرف وكيفية تورفه في حقه فإن حكما يكون قاصرا البيان وأجبا نقضه .

( جلة ١١/٢/١٩٧٧ طن رقم ٣٢٢ سنة ١٦ ق )

٧٦ - إذا كانت المحكمة قد تألت في حكمها

٨٠ - يمكن في استظهار ركن العلائية في جريمة السب أن يقول المحكم إنه متراف من إرسال المتهم الألفاظ المنسوب صدورها منه وهو في شقة المنزل الحظية على الطريق العام . .

(جلسة ١٩٨٤/١١/٢٢ طن رقم ١١٧٨ سنة ٢٤ ق)

٨١ - إذا كان المحكم قد اقتصر في التحدث من ركن العلائية بقوله « إن التهمة وجهت إليه (المضى بالحقوق المدنية) » الألفاظ مائة الذكر طناً من الشباك فإن هذا الرأي الذي تاله المحكم لا يبين منه تجديد لموقع التافدة التي كانت تطل منها التهمة ، ولا كيف تحقق يرفعه على هذه الصورة ركن العلائية التي تتطلب المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات ، ومن ثم يكون المحكم قاصراً قصوراً يسيه ويوجب نقضه .

(جلسة ١٩٨٤/١١/١ طن رقم ١٠٩٩ سنة ٢٤ ق)

٨٢ - إذا كان كل ما قاله المحكم لتدليل على توافر قصد الإذاعة لدى المتهم بالظن في حق قضاء إحدى الفواتر إحدى المحاكم وإمالة رجال القضاء بالتحاكم الابتدائية هو أنه قد قدم شكويين إحداهما لوزير العدل والأخرى لرئيس محكمة مصر وأن هذا منه يدل على قصد الإذاعة إذ أنه يطر مقدماً بأن هاتين الشكويين ستكونان يحكم الضرورة بين أيدي الموظفين المختصين وقد تمت الإذاعة بالفعل إذ أحال حاضرة رئيس محكمة مصر الشكوى المرسلة إليه إلى النيابة العمومية ، فهذا لا يبرغ القول بتوفر قصد الإذاعة ، إذ لا يبين منه أن إحدى الشكويين ، وهي المرسلة بالاسم الشخصي لوزير العدل ، قد اطلع عليها غير من أرسلت إليه ، مما يدل عليه أنه ليس من طبيعة المراسل التي ترسل بهذه الطريقة أن يحصل بمثلها . أما تمام الإذاعة فعلاً فقد رتبته المحكم على ما حصل من رئيس المحكمة حين أسأل المريضة إلى النيابة العمومية ، وإذا كانت هذه الحالة هي - كما جلد بالسب - بقصد اتخاذ الإجراءات التأديبية والقضائية ضد المتهم لا اشتعل عليه المريضة من طعن في رجال القضاء ، مما لا يمكن أن يكون المتهم قد رمى إليه حين بحث بالمريضة ، فإن هذا من المحكم يكون غير سليم .

(جلسة ١٩٨٧/٣/١١ طن رقم ١٣٩١ سنة ١٩ ق)

الذي أدان المتهم في جريمة السب العلني إن التهم ذكر صراحة في بلاغه الذي قدمه رئيس المباحث الجنائية بالمحافظة أنه إنما يتطلب أخذ العهد على المبلغ في حق بعدم الإضرار به ، ولم تعرض في واقعة الدعوى لما جلد في البلاغ من ناحية عدم صحة ، فإن قولها بعد ذلك ، في صدد توافر العلائية ، أن التهم كان يعلم بحكم الظروف والواقع أن بلاغه سيطلع عليه أشخاص كثيرون ، وإن لم يكن يقصد منه إلا التشهير بالجنح عليها - ذلك لا يكون له ما يستند ويكون المحكم قاصراً التيان .

(جلسة ١٩٨٦/١٠/١٤ طن رقم ١٢٢٠ سنة ١٦ ق)

٧٧ - إذا كان المحكم قد أسس ركن العلائية في القذف والسب على أن المنزل الذي وقع فيه هو محل عام لأن به سكان آخرين فذلك منه قصور في اليانف إذ المنزل هو يحكم الأصل على خاص وما ذكره المحكم من سماح السكان الآخرين لا يجعل منه عملاً عاماً بالصدفة ولا يثبت في ركن العلائية فيما يجر به من القذف والسب في الحال الخاصة .

(جلسة ١٩٨١/٣/٢٣ طن رقم ١٨٩٤ سنة ٢٠ ق)

٧٨ - إنه وإن كانت العلائية قد تحقق بالمجرم بألفاظ السب في قاء المنزل إذا كان هذا المنزل يقطنه سكان عديدون بأمر من مداخله ويختلفون إلى قائه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب عتف السكان على كثرة عددهم ، إلا أنه إذا كان المحكم المظنون فيه قد اقتصر على القول بأن السب حصل في فاء المنزل الذي تقطنه أكثر من عائلة واحدة دون أن يبين ما إذا كان سكانه من الكثرة بحيث تجعل من قائه عملاً عاماً على الصورة المتضمنة - فإنه يكون قاصراً عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها :

(جلسة ١٩٨٣/٥/٥ طن رقم ١١٨٨ سنة ٢٣ ق)

٧٩ - إذا كان المحكم قد اقتصر في القول بتوافر ركن العلائية في جريمة القذف التي دان بها المتهم على أن الصور وزعت على الجنح عليه وشقيقه وأختها وربة الغير لهذه الصور ضد الصور وعدم دراية المتهم بفرن التعريض وغيره من توفن التصوير ، فإن ما قاله المحكم من ذلك لا يثبت به وحده توفر ركن العلائية كما يتطلبه القانون ، ومن ثم يكون المحكم قاصراً قصوراً يسيه بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٨ طن رقم ١٤٩٨ سنة ٢٤ ق)



## الفصل الخامس

### استثنائات

## الفرع الاول

### حق التبليغ

٨٣ - إن اسناد واقعة جنائية إلى شخص لا يحق العقاب عليه اذا لم يكن القصد منه الا تبليغ جهات الاختصاص عن هذه الواقعة . اذ التبليغ عن الجرائم حق لمن فرض على كل فرد . فانما كانت الواقعة الثانية بالمحكى هي أن المتهم ابلغ النيابة بأن زوجته حملت سفاحا وانها وضعت طفلة وتبناها اليه زوجها ، وكان المتهم قد تمسك بأهانه بانه عند زوجته متقدما صحة ما جاء به ، وأن العلانية غير متوافرة ، ومع ذلك جلد المحكم خلا من الرد على هذا الدفاع فانه يكون ناقصا .

( جلد ١١٥٠/٧/٦٦ ملن رقم ١٠٠ سنة ١٤٠٥ ق )

٨٤ - إذا كانت المحكمة قد انتهت بناء على الاعتبارات التي ذكرتها في حكمها إلى أن المتهمين يخلف قاض بالحكم المختطف حين يلجأ بلاغها المرفوعة عنه دعوى القذف في مطبعة ، وأعطيا مسودة منه إلى المشتق في الوقت الذي يدبره المفسدوف في حقه وردعاه على مستشاري محكمة الاستئناف المختطف واثاب العالم ، إنما قصدا تبليغ الزناح التي شتمتها بلاغها إلى جهة الاختصاص ولم يقصد نشرها على الملأ وإداعها ، وأن تلك النسخة التي سلماها للمشتق في الزنف لم يكن تسليمها هي أيضا قصد النشر لأنها سلمت إلى شخص معين وطريقة سرية ، وبناء على ذلك لم تعتبر العلانية ، كما هي معرفة في القانون ، متحققة في البصرى ، فإن الجملة في ذلك لدى محكمة التقص لا تكون مقفولة .

( جلد ١١٥٠/٧/٦٦ ملن رقم ٧٠٢ سنة ١٤٠٥ ق )

٨٥ - إن مجرد تقديم شكوى في حق إنسان للجهات الاختصاص وإدلاء مقدمها بأفواه أمام القدر لا يمكن اعتباره نفعاً علنياً إلا إذا كان القصد منه مجرد التفتيش بالفسكو قليل منه .

( جلد ١١٥٧/٧/١٧ ملن رقم ١٣٥٠ سنة ١٤٠٦ ق )

## الفرع الثاني

### حق التقص

٨٦ - التقص المباح هو ابداء الراى في أمر

أو عمل دون المساس بتخص صاحب الأمر أو العمل بنية التصديره أو الماخ من كرامته . فلذا تجوز التقص هذا الحد وجوب العقاب عليه باعتباره مكوّن لجريمة سب أو إهانة أو قذف حسب الأحوال . وإنّ فلا يند من التقص المباح التمرض لأشخاص التواب والعلمن في ذمهم برميهم بأنهم أقروا المعاهدة المصرية الإنجليزية ، مع يتبينم أنها عند مصلحة بلدهم ، حرصا على مناصبهم وما تحده عليهم من مرتبات ، بل إن ذلك يعد إهانة لهم طبقا للمادة ١٥٩ من قانون العقوبات .

( جلد ١١٧٨/١/١٠ ملن رقم ٢١٨ سنة ٨ ق )

٨٧ - متى كان المقال على البصرى قد اشتمل على اسناد وقائع للحق عليه هي أنه مقامر بمصر أمة وحياة شعب ، وأن التاريخ كتب له سطورا يخلل هو من ذكرها ، وأنه ترن على موائد المشتمرين ودعامة من دعائم الاقتصاد الاستبدارى الذى بناء اليهود بأموالهم ، وأنه أحد الباشوات الذين لا يدورن مصيرهم إذا استقل القصب وتوكل عنهم تلك اليد التي تصبى عزائمهم . يد الانجليز التي يهبها وجود هؤلاء الزعماء على رأس الحكومات في مصر وغيرها من الدول المتكسرة ، وأنه يسافر إلى بلاد الانجليز ليرغ كرامة مصر في الأوسال وليخرج نزعاً من القسول هو الاستجداء السياسى ، فانه يكون مستقفا لعقوبة القذف المتصوص عليها في المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ، إذ أن عباراته تقتل على نسبة أمور لو كانت صادقة لأوجعت عقاب من نسبت اليه قانونا أو حقه عند أهل وطنه . ومن الخطأ اعتبار هذا المقال نقدا مباشرا لنسبة الجنى عليه وقع بصيرة دون أن يكون المتهم قد تمسك بأنه إنما كان يفتد أعمال الجنى عليه ( وهو موظف ) بسلامة كنه ويقدم على كل واقعة من تلك الزناح ما يثبت صحتها .

( جلد ١١٨٤/٧/١٥ ملن رقم ٥٠ سنة ١٨ ق )

٨٨ - أن قد القانون في ذاته من حيث علم توافر الصعقات الكافية في احكامه هو من قبيل التقص المباح لملقه بما هو مكفول من حرية الراى لكشف العيوب الخفية للقوانين .

( جلد ١١٣٢/١/١٠ ملن رقم ٢١٩ سنة ٨ ق )

٨٩ - إن مجرد قد القرارات الصادرة من اللجنة المشار إليها في المادة الثانية من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ هو من التقص المباح مادام الناق لم يتعرض في

## الفرع الثالث

العلن في أعمال الموظفين

٩٥ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ ع لم تدرجاً لبيان حكم التقذير المباح وإلزاماً فصلاً على إضفاء مرتكب القذف والسب من العقاب إذا كان طعنه موجهاً إلى موظف عمومي بسبب أمر يتعلق بأعمال وظيفته متى كان الطعن سليم التية واستطاع أن يثبت صحة ما نسب إليه إلى الجاني عليه . والفرق بين الأمرين كبير ، فالقذف المباح لا عقاب عليه أصلاً إلا المفهوم منه أن الناقد لم يخرج في قفده إلى حد القذف والسب . وأما الحالة التي تشير إليها الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ فالأصل فيها العقاب لأن شروط القذف أو السب متوفرة فيها ولكن مرتكب الفعل - وفقاً كان أو سباً - يعني من العقاب الذي كان يستحقه بحسب الأصل إذا توفرت الشروط السابق بيانها .

(جـ ١/١٣٢ ط ١٢٣ رقم ٥٢ سنة ٢٤ ق)

٩٦ - متى كان القذف في حق الموظف ليس متعلقاً بوظيفته أو عمله المصلي فيكون حكمه حكم القذف في أفراد الناس وتكون عقبة الجمع مبنية بالفصل فيه .

(جـ ١/١٣٣ ط ١٢٣ رقم ١٨٠ سنة ٢٤ ق)

٩٧ - إذا كانت وقائع القذف المندسة إلى الموظف ليست متعلقة بعمله المصلي بل كانت متعلقة بحياته الخاصة أي بصحته فرداً فلا يجوز قانوناً إثباتها .

(جـ ١/١٣٣ ط ١٢٣ رقم ١٩٠ سنة ٢٤ ق)

٩٨ - القذف في حق الموظفين العموميين لا يعني من العقاب إلا إذا أثبت صحة ما قذف به الجاني عليهم من جهة وكان من جهة أخرى حسن التية .

(جـ ١/١٣٣ ط ١٢٣ رقم ١٤١٨ سنة ٢٤ ق)

٩٩ - إن القانون - في سبيل تحقيق مصلحة عامة - قد استثنى من جرائم القذف الطعن في أعمال الموظفين العموميين أو الأشخاص ذوي الصفة التيانية العامة أو المكلفين بخدمة عامة متى توافر فيه ثلاثة شروط ، (الأول) أن يكون الطعن حاسلاً بسلامة نية أي مجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة المطاعن وقت إظهارها ، « والثاني » لا يندى الطعن أعمال الوظيفية أو التيانية أو الخدمة العامة ، « والثالث » أن يقوم الطاعن بأشياء حقيقة كل أمر أسند إليه

تقدم لأشخاص أعضاء هذه اللجنة ولم يرم إلى إعادتهم أو التقيدهم .

(جـ ١/١٣٣ ط ١٢٣ رقم ٢١٩ سنة ٢٤ ق)

٩٠ - إذا كان للإنسان أن يفتد بقدر أقصاهه السياسيين فإن ذلك يجب ألا يندى على التقذير المباح ، فإذا خرج إلى حد الطعن والتجريح فقد حقت عليه كلفة القانون . ولا يبرر عمله أن يكون أقصاهه قد سبقه في صحفه إلى استباحة حرمة القانون في هذا الباب ويكفي أن تراه المحكمة هذا الظرف في تقدير العقوبة .

(جـ ١/١٣٣ ط ١٢٣ رقم ٥٣ سنة ٢٤ ق)

٩١ - لا يفتد في تجاوز حدود التقذير المباح أن تكون البسارات المبنية التي استعملها المتهم هي ما جرى العرف على المناجاة بها .

(جـ ١/١٣٣ ط ١٢٣ رقم ١١١٦ سنة ٢٤ ق)

٩٢ - متى كان الحكم متضمناً ما يندى أن المتهم كان نسب إليه إلى الجاني عليه في الحدود المرسومة في القانون لتقذير الذي لا عقاب عليه فلا يفتد في صحة أن كانت العبارات التي استعملها المتهم مرة ثانية .

(جـ ١/١٣٣ ط ١٢٣ رقم ١٤١٨ سنة ٢٤ ق)

٩٣ - التقذير لا يخرج من كونه تقذيراً متى اشتمل على ما يندى الموظف من جهة عمله . ولا يندى المتهم أن تكون العبارات التي أسند إليها إلى الجاني عليه أموراً لم يصح لأوجهت ضاها قانوناً أو احتقاره عند أهل وطنه قد سبقت في سبيل القرض لأجل أنها حقيقة ، فإن القصد الجنائي يفتد متى كانت العبارات شائعة بذاتها دون حاجة إلى دليل آخر . ولا تصح تبرئة المتهم على أساس أن هذا منه إنما كانت تقذيراً مباحاً إلا إذا أثبت حسن نيته وقدم الدليل على صحة كل واقعة من الوقائع التي أسند إليها إلى الموظف

(جـ ١/١٣٣ ط ١٢٣ رقم ٥٢ سنة ٢٤ ق)

٩٤ - لا مانع يمنع من اشتغال المقاتل الواحد وما يتبعه من رسم وقهره على عبارات يكون القرض منها النافع من جلسة عامة وأخرى يكون القصد منها التثديم . وللمحكمة في هذا الحالة أن توازن بين القصد في التقذير وتقدر أهما كانت له التية في نفس الناشر . ولا على القول بأن حسن التية يجب أن يقدم في كل الأحوال على ما ضده وإلا لاستطاع الكاتب تحت ستار النافع ظاهرياً من مصلحة عامة مزعومة أن ينال من كرامة الموظف العمومي ما شاء دون أن يناهز القانون بتعاقب .

(جـ ١/١٣٣ ط ١٢٣ رقم ٥٢ سنة ٢٤ ق)

من اللادام عند تبرج المتهم أن تمت المحكة لإثبات  
أمرين : أولاً صحة جميع الوقائع التي أقام عليها المتهم  
عبارات قذفه ، وثانياً حسن نيته على أساس أنه إنما  
دعى من وراء مطاعنه الالحق لبلاده ولم يقصد التشهير  
بالمجنى عليه

( جلة ١٩٤٧/١/٤ ملن رقم ٣٣٣ سنة ١٤ )

١٠٣ — إن مسألة سلامة النية ، المشروط في  
الفقرة الثانية من المادة ٣٦١ ج وجوب توفرها لأعضاء  
القائض من مقربة قذف في حق المواطنين العوميين ومن  
في حكمهم هذه المسألة وإن كان الشارع المصري يرى أنها  
مسألة موضوعية إلا أنه رسم لها أقل قاعدة مقررة  
المناصر الأساسية التي يشكون منها معانها . — إنه  
القاعدة هي أن يكون موجه الانتقاد يعتقد في ضميمه  
صحة وأن يكون قد الأمور التي نسبها إلى الموظف  
تضديراً كلياً وأن يكون انتقاده المصلحة العامة لا لسوء  
قصد ، فأصبح من الواجب على قاضي الموضوع عند  
بحثه في توفر هذا الشرط أو عدم توفره أن يفحص على  
ذلك المعنى ، فإن فهمه على معنى آخر كان حكمه والعلم  
تحت رقابة محكمة النقض من جهة خطئه في تأويل  
القانون وتفسيره . ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال  
أن مسألة حسن النية وسوءها أمر متعلق بالموضوع مما  
يخص به قاضييه وحسبه إذ المسألة متعلقة بمبادئ يجب  
قانوناً على القاضي أن يثبت لا بصحة الأمر المعنى الواقعي  
الذي أتجه وعدم صحته ، فهي مسألة قانونية بحث .

( جلة ١٣٣٦/٢/٢١ ملن رقم ١٤١٤ سنة ٢ )

١٠٣ — إن كنه حسن النية في جريمة قذف  
الموظفين هو أن يعتقد موجه القذف صحته وأن يقصد به  
إل المصلحة العامة لا إلى شفاء الضعفاء والأحداث  
الشخصية .

( جلة ١٣٣٦/٢/٢١ ملن رقم ٣٢٩ سنة ٤ )

١٠٤ — إن حسن النية المشروط في المادة ٣٠٢  
من قانون العقوبات ليس معنى بالمتيأ بتقديمه موقف  
أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تدفعه حكمه  
على الأمور رغم تقديره لما تقديراً كلياً واعتباطه في  
تصرفه فيها على أسباب معقولة . ولقد أشارت إلى هذا  
المعنى تعليقات وزارة الحفائية على المادة ٣٦١ من  
قانون العقوبات السابق ( المادة ٣٠٢ الحالية ) حين  
قالت : « ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف  
يعتقد في ضميمه صحة حتى يمكن أن يعد صادراً عن  
سلامة نية وأن يكون قد الأمور التي نسبها إلى الموظف

المطعون فيه . فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض  
الشارع ولما الطاعن من العقاب .

أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها فلا يصدق هذا  
الغرض ويحق العقاب .

( جلة ١٣٣٦/٢/٢١ ملن رقم ١٣٣٧ سنة ٩ )

١٠٥ — إن القانون لا يتطلب في جريمة القذف  
قصداً جنائياً خاصاً بل يكفي بتوافر القصد الجنائي العام  
الذي يصدق فيها متى نشر القذف أو أذاع الأمور  
المختصة بالقذف وهو علم أنها لو كانت صادقة لأوجب  
عقاب المذنب في حق أو اعتباره عند أهل وطنه .  
ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القذف معصياً  
صحة ما دعى المجنى عليه من وقائع القذف . غير أن  
القانون — في سبيل تحقيق مصلحة عامة — قد استثنى من  
جرائم القذف بنص صريح في المادة ٣٠٢ من قانون  
العقوبات العطن الذي يحصل في حق الموظفين العوميين  
أو الأشخاص ذوي الصفة التيائية العامة أو المكلفين  
بخدمة عامة إذ أباح هذا اللعن متى توافرت فيه ثلاثة  
شروط : ( الأول ) أن يكون حاصلًا بسلامة نية أي  
بجرد خدمة المصلحة العامة مع الاعتقاد بصحة الطاعن  
وقت ادانته . ( والثاني ) ألا يصدى أعمال الوظيفة  
أو التيائية أو الخدمة العامة . ( والثالث ) أن يقوم  
الطاعن بإثبات حقيقة كل أمر أسندته إلى المطعون فيه .  
فكلما اجتمعت هذه الشروط تحقق غرض الشارع ولما  
الطاعن من العقاب . أما إذا لم يتوافر ولو واحد منها  
فلا يصدق القرض ويحق العقاب . فلما كان الحكم  
قد بين أن عبارات القذف التي تضمنتها عرائض الطاعن  
هي من الصراحة والوضوح بحيث لا يفتنى عليه مغلطاً  
كما أوضح أنه ( أي المتهم ) لم يستعمل أن يثبت ما  
ادعاه من أن القاضي دس عليه اعترافاً مزوراً في محضر  
الجلسة أو أنه آذاه عليه خصومه على صورة من الصور ،  
بل قامت الأدلة على عكس ذلك ، وكان واضحاً من  
مراجعة عبارات التي ذكرها الحكم نقلاً عن العرائض  
المذكورة أنه لا يمكن أن يكون قد قصد بها مجرد رد  
القاضي بل إنما طيحيها عبارات قذف قصد بها النيل  
منه ، فإن الحكم يكون قد تضمن بيان القصد الجنائي  
في جريمة القذف على وجهه الصحيح .

( جلة ١٣٤٤/٢/٨ ملن رقم ١٠٧٤ سنة ١٤ )

١٠٦ — متى كانت عبارات القذف في حق  
موظف شائعة ذاتها عادية شرف المجنى عليه واعتباره  
قاصداً الجنائي يمتد مترفعاً في حق قائلها . ويكون

١٠٧ - حسن التية الذي اشترط القانون المسمى توفره لدى القاذب تبريراً لظلمته في أفعال الموظفين لا يكفي وحده للاعفاء من العقاب وإنما يجب أن يقترن بإثبات صحة الواقعة المسندة إلى الموظف العمومي . فإذا حصر القاذف عن إثبات الواقعة فلا يفيده الاحتجاج بحسن نية .

( جلد ١١/١٩٣٤ ط ١٩١٩ سنة ٤ ق )

١٠٨ - إن القانون يشترط لعدم العقاب على القاذف الموجه إلى الموظف أو من هو في حكمه توافر شرطين هما حسن التية وإثبات صحة وقائع التذنب كلها . فإذا كان المتهم لم يستطع إثبات صحة جميع الوقائع التي أسندتها إلى الجاني عليه ، فإن خطأ المحكم في صدق سوء التية لا يكون له من أثر في الإدانة .

( جلد ١٢/١٩٤٥ ط ١٩٤٥ سنة ١٥ ق )

١٠٩ - إن ما يندفعه المتهم بالعقاب في حق موظف عمومي من سلامة نية لا يفي به من العقاب ما دام قد صير من إثبات حقيقة ما أسند إليه .

( جلد ٣١/١٩٥٥ ط ١٩٥٥ سنة ٣٥ ق )

١١٠ - إن القانون قد اشترط لإضفاء للقاذف في حق الرجال العموميين من العقاب فرق سلامة التية وإثبات صحة الوقائع المقتضية بها . ومعنى هذا الشرط أن يكون القاذف مستنداً على الدليل على صحة ما قذف به وأن يقدمه المحكمة فتحمده ، أما أن يقدم على القذف ويذهب عالمة من الدليل مستنداً على أن يظهر له التحقيق دليلاً فهذا ما لا يجيزه القانون .

( جلد ٣١/١٩٣٧ ط ١٩٤٤ سنة ٢ ق )

١١١ - إن القانون لم يقيّد حق القاذف في إثبات ما قذف به بأي تيسر بل هو يبيح له إثبات وقائع القذف بكل الطرق القانونية . والقاذب أي قرار إداري في أمر معين لا يسع من إثبات أن هذا القرار لم تلاحظ فيه المصلحة العامة وأنه قصد به إضفاء وخدعة الأشخاص . وليس الحكم مقيدة عند تقدير هذه القرارات في قضايا القذف بأن تأخذ بالإجبارات أو التأثيرات التي قد تدل بها الجهة التي أصدرت تلك القرارات .

( جلد ١٢/١٩٣٧ ط ١٩٣٧ سنة ٢١ ق )

١١٢ - إن القانون لا يستلزم لإثبات وقائع القذف دليلاً معيّن بل هي يجوز إثباتها بكافة الطرق بما في ذلك شهادة الشهود وقرائن الأحوال .

( جلد ٦/١٩٥٢ ط ١٩٥٢ سنة ٣١ ق )

تصدراً كافياً . . . وليس هذه الإشارة إلا تطبيقاً لقاعدة اعتدما قانون العقوبات في المادة ٣٣ الواردة في باب الأحكام العامة والتي أوجبت على الموظف ، لكي يدرأ عن نفسه مسؤولية جريمة ارتكباها بحسن نية تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجماره من اختصاصه ، أن يثبت كيان حسن نية أنه لم يرتكب الفعل إلا بسد الثابت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيه ، وأن اعتداه كان مبني على أسباب معقولة . وقد ذكرت تعليقات وزارة الحفافية على هذه المادة أن حكمها مأخوذ من المادتين ٧٨ و ٧٧ من قانون العقوبات المحدث الذي عرف حسن التية في المادة ٥٢ صراحة بقوله : لا يقال من شيء عمله أو صدر بحسن نية إذا كان قد عمل أو صدر بنشر التليب أو الاتفات الواجب . . .

هذا وقد أوجب المشرع ، فضلاً عن ذلك ، حل القاذف الذي يصح بحسن نية أن يثبت صحة كل فعل أسندته للقذوف في حقه ، قبل ذلك على أن التليب الذي لا يفي عنه حسن التية يجب أيضاً أن يشمل كل وقائع القذف المؤثرة في سمعته وواقعة واقعة ، وأنه لا يكفي القاذف أن يكون قد ثبت من واقعة لا يبيح بحسن نية فيها عداه من الوقائع التي أسندتها للقذوف في حقه دون دليل .

( جلد ١١/١٩٤٧ ط ١٩٤٧ سنة ١٥ ق )

١٠٥ - متى تحقق قصد الجنائي في جرائم القذف والسب والامانة فلا محل للنقض في مسألة لية إلا في صورة ما يكون الطعن موجهاً إلى موظف عمومي . ففي هذه الصورة إذا أُلغى المتهم في إقناع المحكمة بسلامة نية في العلن بأن كان ينبغي به الدفاع عن مصلحة عامة واستطاع مع ذلك أن يثبت حقيقة كل فعل أسند إليه الجاني عليه فلا عقاب عليه رغم تصد الجنائي . أما إذا ثبت أن قصد من الطعن إنما هو مجرد التشهير والتجريح بالعقاب واجب ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة كل ما أسند إلى الجاني عليه . فالفرق بين سوء التية والقصد الجنائي في مسائل القذف والسب كبير .

( جلد ١٢/١٩٣٧ ط ١٩٣٧ سنة ٢ ق )

١٠٦ - إذا لم يتحقق شرط إثبات صحة النسب القذفية فلا محل للنقض في مسألة نية المتهم سليمة كانت أو غير سليمة إذ هذا البهت لا يكون منتجاً ما دام القانون يستلزم توفر الشرطين معاً للاعفاء من العقاب .

( جلد ١٢/١٩٣٧ ط ١٩٣٧ سنة ٣ ق )

أما وظيفة، ويعطى الترتيب في إحدى الجرائم، فإنه لا يجوز لمبدأ لائحة ٢٠٧ من قانون العقوبات أن تُلغى القرامة عن حضي الجند الأدنى لعقوبة القرامة المخصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٣ من هذا القانون. فإنما كل الحكم الذي أدان المتهم قد قضى بمجانبة قرامة قدرها أربعون جنيهاً فإنه يكون قد أُخطئ في تطبيق القانون.

(جله ۲۶/۵/۱۹۵۲ طبع و رقم ۱۸۷ سے ۲۲ ق)

الفروع الرابع

## مستلزمات الدفاع

١١٩ - إن حكم المادة ٢٠ من قانون العقوبات يتناول فيما يتعلق بالإيديولوجية الحزبية التصريح المقصود من الإلغاء الواردة في هذه المادة هو إطلاق حرية النطاق للتحقيقين في حدود ما تقتضيه المادة من صلاحياتهم أمام الحاكم . كما كانت مرتبة التحقيق من الأوراق الواجب أن تين فيها طلبات الخصم وأوجه دفاعهم فهي لذلك تدخل في نطاق الإلغاء ، ولا يرد على ذلك بأن الدعوى وقت إعلان عرضيتها لا تكون مطروحة بالفعل أمام القضاء فإن نظر العرضي أمام المحكمة إنما يكون بناء على ما في جهازيه ،

(جريدة ١٩٤٠/١٠/١١ رقم ١١١٩ من ١٩٤٠)

١٢٥ — إلى المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات وإن كانت ترفع المسؤولية الجنائية عما يقع من المصغوم من السب والافتقار به بعضهم البعض في أثناء المرافعة عن حقوقهم أمام المحاكم شجاعاً أو غير شجاعاً بما يتناول قبيلة الملامح ما رد من ذلك في حريضة دفع الدعوى قبل نظرها بالجلسة، إذ هذه الحريضة إنما تدفع لتكليف المدعى عليه بالحضور أمام المحكمة لسماع الحكم عليه في الموضع الذي يوجب القانون بأنه إياه بجريدة صريحة مع الأمانة التي يستند اليها المدعى، إلا أنه يجب لذلك أن تكون هذه الحريضة جديقة مصدرة ما طارح الدعوى بالفضل على القضاء ليضلل في موضوعها فكل التضييق للنظام وجه الترضع في ذلك الحريضة للملك الخصم بما قد يكون فيه ماس بها أو غرض لثمة أو اختياره، فإنما كانت المحكمة قد اعتبرت ما ورد في حريضة المدعى، شرعية مكوكة تجزئة السب وأذائف من صدوت على اعتبار أن الإلحاح الواردة بالمادة ٣٠٠ لا ينبغي له أن يكن أن يطرح بلاغ عن سنه له أمام المحاكم ولم يكن قصد أن يطرح الدعوى على المحكمة وإنما قصد

١١٣ - مادام الثابت أن الخدم كانوا، بالنسبة لغيرنا، كغالب الخدم في تلك الفترة، فقد قصد خدمة المصلحة العامة، بل كان الباعث الذي دفعه إلى ذلك هي الأضداد الشخصية لهذا كسبي لإثباته ولو كان في مقدوره إقامة الدليل على صحة وقائع العنف. وإذا كانت عبارات العنف شخصية وليست متعلقة بأعمال الوظيفة فليس من الجائز أن كل حال إثبات صحتها.

(جلبه ١٣٨٨/٢/٢١ ملزم رقم ٩٨٣ ص ٢٦ ق)

١١٤ - لا يقتل قاتل من القاتل إقامة الدليل  
إلزام ما قف به إلا إذا كان القذف مشافى أهل  
موقف عام أو شخص ذي صفة تامة أو مكلف  
بخدمة عامة ، ولا حاصل بإسالة ذي وغير متعد لأهل  
الوطنية أو القبايلة أو الجماعة العامة ، ولا كان إلى  
الإعدامات عامة ، شأه شأن سائر المصارف والمناجر  
والملققات الحرة ، والذي مهان كان مبلغ أصالة بالحكومة  
فلأن ذلك لا يخرج من طبيعته الموصوئية ، ولا يبلغ  
عليه نصيباً من السلطة العامة ، فإنه لا يمكن اعتباره  
موظفاً عمومياً ، ولا يمكن أن يقبل من شأنه أى  
مرفعة ، يقتضيه إلا لآلات صفة ما قد فقه .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٣٨ على رقم ١٣ سنة ٩ ق)

١١٥ - يشترط قانوناً لإبادة الأمن التضامن  
 قلنا في حق الموظفين أن يكون صادراً عن حسن نية  
 أي عن اعتقاد صحة وقائع التلصق ولتحدة الصلة  
 العامة ، فإذا تكن التاذف مـيـة الية ولا يقصد من طـه  
 الاشياء ضمان واحدا شخصية ، فلا يقبل منه اثبات  
 صحة الوقائع التي استندوا الى الموظف ، ويجب إيداعه  
 حتى ولو كان يحطم اثبات ما قلناه ،

(جلد ۲۷/۵/۱۹۳۶ طین رقم ۱۳۱۵ سہ ۹ ق)

١١٦ - إن القانون صريح في المادة ٣٠٢ ج ف  
أن صفة الوانع موضوع القذف في حق الموظف لا يكون  
لها تأثير في نفي الجريمة عن المتهم إلا إذا كان حسن  
النية يسعى وراء مصلحة عامة ولم يكن همه النيل من المجنى  
عليه والتفسير به .

( جلة ۱۹۸۳/۲/۲۲ طعن رقم ۷۱۱ سنة ۱۴ ق )

١١٧ - يجب ألا تقل عقوبة الغرامة على القذف  
الحاصل بطريق النشر عن مائة جنيه ،

١١٨ - متى كانت جريمة القذف التي أُلحِق بها  
الحكم على المتهم قد وقعت في حق موظف عام وبسبب

١٢٥ - إن النص القرآني للفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ المحلة بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٦ قد عير عن القذف المخطئة عقوبته بتلك الفقرة بأنه المضمن طعناً في شرف المصالحات وهذا التعبير ورد أيضاً بالقسمة الفرنسية المذكورة الإيضاحية وورد بالنص العربي لتلك المادة أنه المضمن طعناً في « أعراض المصالحات » ، وإذن فإن الواجب فهم النص العربي للفقرة المذكورة على هذا الاعتبار وأن ظرف التقيد الذي أتى به هو كونه الطعن صاحباً في « أعراض المصالحات » ، ومثل ذلك تماماً السب المضمن طعناً في « الأعراض » ، المنصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات .

( جلسة ١/١٦/١٩٣٣ طعن رقم ٨٢٣ سنة ٣ ق )

١٢٦ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع شددت عقاب من يسب غيره إذا تضمنت ألفاظ السب طعناً في الأعراض كما شددت من قبلها الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ عقاب القاذف إذا كان ما قذف به يتضمن طعناً في الأعراض . وقد صرح بالفرنسية عن الطعن في الأعراض في كلين المادتين بغير واحد (l'honneur de familles) ولا يكون الطعن كذلك إلا إذا كان ماساً بالكيان العائلي جارحاً لشرف الأسرة خادشاً لأمورها . أما إذا كانت ألفاظ الطعن منصبة على شخص الرجل وحده ولا تتناول المعاش بشرف حائله فيتمتع بتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ ع دون الفقرة الثانية ، ومن هنا التمييز سب إنسان بألفاظ « يأمعربس بأفراحي » فهذه الألفاظ مع حوسبها خالية عما يسب شرف العائلة وليس فيها ما يجرح غير الميوسوب وحده .

( جلسة ١/٢٧/١٩٣٦ طعن رقم ١٧٨١ سنة ٦ ق )

١٢٧ - إن نص التهم امرأة بأنها شرموقة يتضمن طعناً في عريضا .

( جلسة ١/٢٠/١٩٣٦ طعن رقم ١٧٣٠ سنة ١٢ ق )

١٢٨ - إن عبارة « طعناً في الأعراض » التي كانت واردة في المادة ٢٦٥ من قانون العقوبات المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٣٦ قد استبدلت بها في المادة ٣٠٨ القانون المذكور الصادر في سنة ١٩٣٧ عبارة « طعناً في عرض الأفراد أو خشنا لسمة المصالحات » . وقد أريد بإضافة كلمة « الأفراد » على ما هو واضح في المذكورة الإيضاحية لمشروع هذا القانون الأخير - حماية عرض المرأة والرجل على

وأعلان المريضة باحوا - مجرد إيلام المدعى عليه التليل منه فلا تشري على المحكة فيما قلعت .

( جلسة ١/١٠/١٩٤٠ طعن رقم ١٣٢٣ سنة ١٠ ق )

١٢٩ - من كانت محكة الموضوع قد قررت في حدود سلطتها أن العيارات التي اعتبرها الطاعن قذفاً في حقه إنما صدرت من المظنون حده في مقام الدفاع في الدعوى المدنية التي رفعها الطاعن عليه ورأت أن المقام كان يقتضيها فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكة التقيض .

( جلسة ١/٢٦/١٩٤٨ طعن رقم ٢٨٧٥ سنة ١٧ ق )

١٣٢ - أن الفصل في حكون عبارات السب أو القذف بما يستلزمه الدفاع متروك لمحكة الموضوع .

( جلسة ٢/٨/١٩٥٥ طعن رقم ٢٣٩٣ سنة ٢٤ ق )

١٣٣ - إذا كان ما وقع من التهم من قذف أو سب قد استلزمه حقه في الدفاع أمام المحكة عند نظر الدعوى فانه لا يكون مسؤولاً عنه طبقاً للادة ٩٠٩ من قانون العقوبات ، أما إذا كان قد خرج في ذلك عما يقتضيه المقام فانه يكون قد تجاوز حقه ونجب مساءله مدنياً عما وقع منه . ولذلك فانه يجب على المحكة في هذا النوع من القذف أن تعرض في حكمها لبعث من هذه الناحية وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور .

( جلسة ٢/٢٣/١٩٥٢ طعن رقم ٥٠١ سنة ١٣ ق )

## الفصل السادس

### الطعن في الأعراض

١٣٤ - الطعن في أعراض المصالحات معناه رمى المحصنات أو غير المحصنات من النساء مباشرة أو غير مباشرة بما يفيد أن أولئك النسوة يفرطن في أعراضهن أي يبدن مواضع فتنهن بدلاً عريماً شرعاً أو بأعين أموراً دون ذلك موضع الحفة ولكنها عاتقة للأداب مخالفة تم عن استعدادهن لذلك أنفسهن عند الاختصاص وكثير في أنفاس الجهور هذا المعنى المقووت ، فكل قذف أو سب مضمن طعناً في هذا التليل يوجه إلى النساء مباشرة أو يوجه إلى رجل أولئك النساء من عاتقه ويأزمه أمرهن يكون قذفاً أوسباً فيه طعن في الأعراض ويقع تحت اختصاص الفقرة الثانية من المادة ٢٦٢ ع وقسمه أو الفقرة الثانية من المادة ٢٦٥ ع بحسب الأحوال أي بحسب ما يكون هناك إسناد لواقعة أو مجرد إنشاء لوصف بغير رواية من واقعة سلفت .

( جلسة ١/١٦/١٩٣٦ طعن رقم ٨٢٣ سنة ٢ ق )

عبارة متضمنة لظلم في عرض النساء أو خدشا لسمعة العائفة ، فتح كانت الألفاظ التي أثبت الحكم أن المتهم وجهها إلى الجني عليه تضمن في ذاتها ظمنا من هذا القبيل فلا يبيح أنه لم يبين صراحة أن القصد من توجيه عبارات السب إلى الجني عليه كان الظلم في عرضه أو خدش سمعته .

(جلسة ١٠/١/١٩٥٠ ملن رقم ١٣٣٨ سنة ١٥ ق)

١٣٩ — القصد الجنائي في جريمة السب يستفاد من ذات عبارات السب ، فإذا دامت المياريات الثانية بالحكم هي بما يغشش الشرف وبمس العرض وذلك يكفي في التدليل على توفر القصد الجنائي .

(جلسة ١٠/١/١٩٥٠ ملن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ ق)

السواء ، فالقول بأن المادة ٣٠٨ ع لا يقصد بها سوى حماية أعراض النساء غير صحيح .

(جلسة ١٩٠٤/٥/١٩١٥ ملن رقم ١٤ ق)

١٣٩ — إن قول المتهم للجني عليه « يا معرصة » تضمن الظلم في عرضه وبجر المتهم بهذا القفظ المخادش للشرف والاعتبار فيه ما يفيد بلذاته قيام القصد الجنائي لديه . ولا يغير من ذلك أنه كان مثلاً ، مادام هو لم يكن لاقصد للحدود والاختيار في عمله ولم يتناول المسكر قهراً عنه أو على غير علم منه كما هو مقتضى المادة ٦٧ ع (جلسة ١٩٠٤/٣/١٩١٥ ملن رقم ٢٧٧ سنة ١٥ ق)

١٣٥ — إن كل ما يتطلبه القانون للمعاقبة على القذف أو السب بالمادة ٣٠٨ عقوبات أن تكون

## سبق الاصرار

### موجز القواعد :

- شرط توفره - ١ - ٩
- لا عبرة بالآلة التي يستعملها المتهم في توفر سبق الاصرار - ١٠
- توفره في حق المتهم ولو كان القتل الذي أصر على ارتكابه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره - ١١ و ١٢
- توفره ولو كان معقلاً على حدوث أمر أو موقوفاً على شرط - ١٣ - ١٥
- إثبات توفره يفيد استبعاد قيام حالة الدفاع الشرعي - ١٦
- توفر سبق الاصرار في حق المتهمين يلزم منه الاشتراك بالافاق بالنسبة لمن لم يخاف بنفسه الجريمة مع اللصين عليها - ١٧
- سبق الاصرار من الظروف للشدة ولو لم يتحقق بخلاف التبرص - ١٨ و ١٩
- سبق الاصرار الذي على ثبوت افاق التبرص على ضرب الجني عليه يجعل كلامهم مشغولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاطلاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه - ٢٠
- عدم التضارب بين نفي سبق الاصرار وبين ثبوت حصول الاطلاق على حدث الضرب قبل وقوعه - ٢١
- استنتاج ظرف سبق الاصرار موضوعي - ٢٢ و ٢٣
- صدور لكافة استظهار الحكم توفر سبق الاصرار - ٢٤ - ٣٠
- أمثلة قصور الحكم في استظهار سبق الاصرار - ٣١ - ٣٨
- (راجع أيضاً : أسباب الإلحة وموانع العقاب قاعدة ١٥٣ واستئناف قاعدة ٢٦٠ واشتراك قواعد ٣٢ و ٣٦ و ٤٠ و ٥١ و ٥٣ و ٥٤ و ٦٥ وترصد قواعد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ١٠ و ١١ و ١٢ وحكم قواعد ١١٤ و ٢٣٤ و ٢٣٨ و ٣٠٣ ودعوى مدنية قواعد ١٢٤ و ١٣٥ و ١٥٣ وضرب قواعد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٢ و ٦٣ و ٨٠ و ١٠٨ و ١٠٩ و عقوبة قاعدة ٢٨ وقتل عمد قواعد ١١ و ١٤ و ٢٤ و ٢٩ و ٦٠ و ١٢٣ وقض قواعد ١٦٠ و ١٦٤ و ١٧٥ و ١٧٧ و ٦٣٥ و ٦٧٢ ) .

## القواعد القانونية:

## سبق اصرار

١ - إن ظرف سبق الاصرار يستلزم أن يكون لدى الجاني من الفرصة ما يسمح له بالتردد والتفكير. فلوطن فيها هو مقدم عليه. فن أَوْضَحَ واحتيج ظناً وطنياً وأرجح من توقع تهديد إيقاع الأذى به. فاجتهد نفسه إلى قتل معذبه، فهو فيها اتجه إليه من هذا الغرض الإجماعي الذي يتخيله قاطعاً لضعفه يكون ثاراً متدفقا لا يحد للآل التصبر والقرى والآلة، فلا يعتبر ظرف سبق الاصرار متوفراً لديه إذا هو ظرف القتل الذي اتجهت إليه إرادته.

(جلسة ١٣٣٧/١٧/١٤ ملن رقم ٢٢٢١ سنة ٢٠٢٠ ق)

٢ - أن سبق الاصرار يستلزم بطبيعته أن يكون الجاني قد فكر في اعتزله وتدبر عواقبه وهو عاقل، البال، فإذا كان يجهله التدهور والتفكير، وارتكب جرمه وهو تحت تأثير طحل من التنبه والمهاج، فلا يكون سبق الاصرار متوفراً.

(جلسة ١٣٣٧/٢١/١٣ ملن رقم ١٣١١ سنة ٢٠٢٠ ق)

٣ - إن العبرة في توافر ظرف سبق الاصرار ليست بمعنى الزمن لأنه بين التصميم على الجريمة وتوقفاً - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبر. فإذا دام الجاني انتهى بنفسه إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الاصرار متوفراً.

(جلسة ١٣٣٨/١٢/١٣ ملن رقم ١٨٤٩ سنة ٢٠٢٠ ق)

٤ - إن سبق الاصرار يكون متوفراً قانوناً في حق المتهم إذا كان قد تروى في جرمه ثم أعدم على مقارنتها ممناً كان الوقت الذي حصل فيه التروى. فإذا استخلصت المحكمة توافر هذا الظرف من مبرور بضع ساعات على المتهم وهو يفكر في أمر الجريمة ويسبل على جمع عهده وإعادة عهده في سبيل مقارنتها ومن سيره مسافة كيلو مترين حتى وصل مكان الحادثة، فلا تغيل من المحكم عليه متلازمة أمام محكمة التفتيش في شأن توافر هذا الظرف.

(جلسة ١٣٤٠/١٠/١٧ ملن رقم ١٧٩٦ سنة ٢٠٢٠ ق)

٥ - الجاني الذي يقارن القتل مدفوعاً بعامل التعصب والاضغاث بعد مرتكباً لجناية القتل عمداً من غير سبق إصرار بخلاف ما إذا كان قد أقدم على القتل وهو عاقل، البال بعد أن زال عنه تأثير التعصب فإنه

يعد مرتكباً لجريمة القتل عمداً مع سبق الاصرار. (جلسة ١٣٤٠/١٠/١٧ ملن رقم ١٥٠٢ سنة ١٩٣٨ ق)

٦ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم عند روجه الجاني عليه ماراً بجزله أخذ السكين ونمقه إلى المكان الذي وقف فيه يتكلم، وهو لا يعد من منزله أكثر من خمسة وثلاثين متراً ثم اقتض عليه وطنه بالسكين، فإن هذا لا يبرر القول بأن المتهم كان لديه الوقت الكافي للتدبر والقرى في أقدم عليه.

(جلسة ١٣٤٠/١٧/١٤ ملن رقم ١٩١٨ سنة ١٩٣٧ ق)

٧ - إذا كان كل ما قاله المحكم في صدد سبق الاصرار هو أن المتهم بعد اقتضاض الشجار الأول بينه وبين الجاني عليه منى ضربته وغاب نحو ربع ساعة ثم عاد ورمه رمية رجاحة وهو في حال الجاني عليه، وهذا يكون قد اتوى إبداء الجاني عليه وفكر في تنفيذ ذلك قتل من ربه وأخذ آلا لم تكنه أول الأمر وعاد بها إلى الجاني عليه حيث نفذ ما اقترأه واضربه، فذلك لا يبرر القول بتيقام سبق الاصرار، إذ هو، وإن كان يفيد أن المتهم قد فكر في إيقاع الأذى بالجاني عليه ثم اتوى ذلك قبل أن يعتدى عليه بعدة من الزمن، ليس فيه ما يفيد أنه كان في ذات الوقت قد هدأ باله قرب ما اقترأه وتدبر عواقبه مما يجب توافره في الاصرار السابق.

(جلسة ١٣٤٧/٢/١٠ ملن رقم ١٨٤١ سنة ١٩٣٧ ق)

٨ - إن مناط قيام سبق الاصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو عاقل، البال بعد أعمال فكر وروية فإذا كان المحكم في تحديه عن توافر هذا الظرف قد خلا من الاستدلال على هذا بل على العكس من ذلك ورد به من البيانات ما يدل على أن الطاعن حين شرع في قتل الجاني عليه كانت ثورة التعصب لازالت تملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادئ للمنطق، فإنه يكون قد أعطى في اعتباره هذا الظرف قائماً.

(جلسة ١٣٥١/١/١٩ ملن رقم ٢٦٩ سنة ٢٠٢١ ق)

٩ - إن مناط قيام سبق الاصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو عاقل، البال بعد أعمال فكر وروية.

(جلسة ١٣٥٥/٥/١٧ ملن رقم ١٣٠ سنة ٢٠٢٠ ق)

١٠ - يكفي أن تبين المحكمة في معرض الكلام على سبق الاصرار البراهات التي اجتهدت في التماسها قدفت إلى التصميم على جريمة القتل وأنه ارتكب هذه الجريمة فعلاً تنفيذاً لهذا التصميم. وسواء بعد ذلك



كانت الآلة التي استعملها هي سكينها كما وصفها الحكم لم كانت « مطواة » كما يصفها القاتل ، فإن كنا الآتين آلة قتل ، وسواء أكان القاتل متعاداً على حل هذه الآلة أم لم يكن متعاداً ، فلا أهمية لذلك مادام أنه على كل حال قد فكر في استعمالها لقتل وادعاهما .

( جلة ١٢/١٢/١٩٣٢ طعن رقم ٥٥٥ سنة ٢٤ ق )

١١ - إن الملقق عليه أن القتل يعتبر مقترناً بسبق الإصرار ولو أصاب القاتل شخصاً غير الذي صمم على قتله لأن طرف سبق الإصرار حالة ثانية بنفس الجاني وملازمة له سواء أصاب الشخص الذي أصر على قتله أم خطأ وأصاب الجاني غيره .

( جلة ١٢/١٢/١٩٣٢ طعن رقم ١٦١٠ سنة ١٢ ق )

١٢ - إن سبق الإصرار حالة قائمة بنفس الجاني ملازمة له ، ففي قائم بتنفيذ الجريمة إلى أصر على ارتكابها يقتصر هذا الظرف متوافراً في حقه ولو كان القتل الذي ارتكبه لم يقع على الشخص الذي كان يقصده بل وقع على غيره .

( جلة ١٨/٥/١٩١٢ طعن رقم ١٤٠٣ سنة ١٢ ق )

١٣ - إن ظرف سبق الإصرار لا يثار توافره قانوناً بأن يكون الأذى الذي أوقعه قاتل كان معقلاً على حدوث أمر أو موقوعاً على شرط .

( جلة ١٢/١٢/١٩٣٢ طعن رقم ١٠٦٦ سنة ٢٩ ق )

١٤ - أن القانون في المادة ٢٠١ عقوبات يحدد الجريمة واقعة بسبق إصرار ولو كان ارتكابها موقوعاً على حدوث أمر أو مطلقاً على شرط . وإذاً فإن إصرار المتهم على استعمال القوة مع الجنى عليها إذا منعه عن إزالته السد وتقسيمه على ذلك منذ اليوم السابق ثم حضوره لقتل لا يلزم الحادثة وبه السلاح . ذلك يدل على توافر سبق الإصرار عند كونه القانون .

( جلة ١٤/١٢/١٩٤١ طعن رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق )

١٥ - لا يمنع من توافر سبق الإصرار تطبيق تنفيذ ما اتفق عليه المتهم من قبل على سراح القصة لظني بالجنى عليه حتى إذا سحبت نتيجة الظروف التي تصادف وقرباً ليلة الحادث قتله تنفيذاً لما اتفقا عليه التية من قبل .

( جلة ١٤/١٢/١٩٤٢ طعن رقم ٤٣٦ سنة ٢٣ ق )

١٦ - متى أثبت الحكم توفر سبق الإصرار كان معنى ذلك أن المحكمة استعملت مادفع به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس .

( جلة ١٢/١٢/١٩٣٢ طعن رقم ٣٢ سنة ٢ ق )

١٧ - مجرد إثبات سبق الإصرار على التمهين يلزم عنه الاشتراك بالاعتاق بالنسبة لمن لم يتألف بنفسه الجريمة من المصيرين عليها وبسبب المحكمة ملزمة ببيان ولة مع عامة لإفادة الاتيان غير ما يتجنى من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار .

( جلة ١١/١٢/١٩٣١ طعن رقم ٣٧ سنة ٢ ق )

١٨ - سبق الإصرار من الظروف المشددة التي تقتضي الموضوع سلطة تقديرها بحسب ما يقوم لديه من القائل . ومن غير أن هذا الظرف متوافر للأسباب التي فيها في حكمة فلا رقابة بحكمة التقص عليه إلا إذا كانت للخدمات التي أثبتتها الحكم لا تؤدي منطقياً إلى النتيجة التي وصل إليها . وبالحكمة أن تستنتج سبق الإصرار من إختفاء التمهين في المتهمين المجساورين للجاني الطريق الذي كان الجاني سائراً فيه عند حدوثه من محل عمله ومطابقتها باللائق الأخيرة عليه عند إقترابه من مكنتهم ومن وجود الباعث على الاقتحام وهو كيت وكيت .

( جلة ١٢/١٢/١٩٣٢ طعن رقم ٥١١ سنة ٢٤ ق )

١٩ - ثوب سبق الإصرار كالف وحده تطبيق المادة ١٩٤ من قانون العقوبات ، بنحو حاجة إلى إقراره بظرف التريض ، فإذا كان الحكم الذي طبق هذه المادة ، به ما يشيد بترتب سبق الإصرار فليس مما يعطين عليه أن يكون ذكر عبارة عن ظرف التريض لاستدلالها فيه .

( جلة ١١/١٢/١٩٣٢ طعن رقم ١٠ سنة ٢٤ ق )

٢٠ - إن سبق الإصرار المبني على ثبوت انغلاق المتهمين على ضرب الجنى عليه يحصل كل منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه .

( جلة ١١/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ١٥٣٣ سنة ١٤ ق )

٢١ - لا تعارض بين قيام طرف سبق الإصرار وبين ثبوت حصول الاتفاق على حدوث الضرب قبل وقوعه . فلذا ما أخذت المحكمة التمهين عن التهمة التي حدثت بالجنى عليه نتيجة ضربة واحسنة بناء على ما اتفقت به من إقترانها على ضربه ومنها وقوع نظرهما عليه فلا شريب عليها في ذلك .

( جلة ١٤/١٢/١٩٤٤ طعن رقم ١٢ سنة ١٩ ق )

٢٢ - استنتاج ظرف سبق الإصرار من الوقائع للمرومة أمر موضوعي من شأن محكمة الموضوع وحدها ولا رقابة عليها في ذلك بحكمة التقاضي مادام

٢٨- إذا كان الحكم قد استظهر طرفي سبق الاصرار والقرصن بقوله « أن سبق اصرار المتهمين الأول والثالث على ارتكاب جريمتها ثابت من لباحت عليها وهو إثبات لتبليها من المبنى عليه وثابت بما تكشفته عنه التحقيقات من رقبها المبنى عليه وتبليها هو ترصد ما إياه فضلا عن اتهامها مع بعض الأشخاص عن كانوا معهم للاختفاء في ذراعة الدرة لقطع الطريق عليه وانتهاء حياته وغرور هؤلاء الآخرين على المبنى عليه وهو يجري يلتصق النجاء وسدوم الطريق في وجهه بينما كان يلاحقه المتهم الأول والثالث شاعرا من مسدسهما لقتضاه عليه ثم اخلاق المتهم الأول والثالث مدة أعيرة نارية على المبنى عليه أودت بحياته ما يقطع بأنهما ارتكبا جريمة القتل بإصرار سابق ونية عقدا ما من قبل - فانه يكون قد دلل على تورط هذين الطرفين دليلا سائقا .

( جلد ١٩٤٤/٧/٧ طين رقم ٢٢٠ سنة ٢٤ ق )

٢٩- إذا كان الحكم حين تعرض لطرف سبق الاصرار قال « إنه متراف من ملائمة الجريمة وطريقة مقارنتها والدافع إليها وكيف بدأت وانتهت غسل ما كشفت عنه التحقيقات والمماثلة ، فقد افقت رواية نائب الصنعة والصورق الرضى على تحمل المتهمين وحقدم على المبنى عليها من خمسة عشر يوما قبل الحادث بسبب التراجع على السالفة والاعتداء على بعض المتهمين أتمامه ، وثبت أن الاعتداء المزمع على الحد العاقل لا وجود له ، فلم يكن هذا السبب الدافع إلى الاعتداء ، ولكن ذلك السبب التقديم الذي دفع المتهمين إلى أن يعملوا هذا الأسلحة والآلات التي من شأنها إحداث القتل بعد أن اتفروا وصعدوا عليه وأن يتجهوا إلى مكان المبنى عليها ويقارنوا جريمتهم - - فإن ما قلناه الحكم من ذلك الدليل على سبق الاصرار يكون سائقا وصحيا في القانون لما يبين منه من أن الجريمة كانت وليدة روية وتدبير وتفكير دام أياما كانت النفوس فيها على ما يقول الحكم قد هدأت وحيث حقيقة الطاعنين كانت - ولا يفتح في تورط هسلا للظفر وفي أن تكون الجريمة قد ارتكبت نتيجة تصميم سابق أن يفتك الجناء أو أهدم سياجا تيامورا ما تتعرض بالمبنى عليها تبريرا للدون المبيت وتبيها لتنفيذ القصد للمصمم عليه .

( جلد ١٩٤٤/٧/٦ طين رقم ٦٢٤ سنة ٢٤ ق )

٣٠- إذا كان الحكم حين نقض عن طرف سبق الاصرار قال « إن سبق الاصرار ثابت لدى المتهمين

الأداة والقرائن التي استندت هي اليها تتيج فضلا ما استخلصت منها .

( جلد ١٩٤٤/٧/٢٣ طين رقم ١٠٠٥ سنة ٢٤ ق )

٣٣- ما دامت محكمة الموضوع قد اقتضت بتوافر سبق الاصرار وأثبتت ذلك في حكمها بعبارة جلية ومعقولة فلها تكون قد فصلت بذلك في مسألة موضوعية ولا رغبة بحكمة التفتض عليها فيها .

( جلد ١٩٤٤/٧/٢٣ طين رقم ١٢١٠ سنة ٢٤ ق )

٣٤- إذا استخلصت المحكمة قيام طرف سبق الاصرار من الضميمة الثانية بين المتهم والمبنى عليه ، ومن يحى المتهم من بدته إلى مكان الحادث الذي يبعد عنها ثلاثين كيلو مترا ، ومن ترصده له مجرار الطريق الذي يسير به إذا ما رآه اقتض عليه وطنه تلك الطعنات التي أودت بحياته ، فهذا استخلاص يؤدي إليه ما ذكرته المحكمة من الأسباب .

( جلد ١٩٤٤/٧/١٥ طين رقم ١٢٩٠ سنة ٢٤ ق )

٣٥- يمكن في آيات تورط طرف مسبق الاصرار لدى المتهمين أن تثبت المحكمة في حكمها أن المتهمين قد أثار حشيتهم الاعتداء على قريبهما في القلية السالفة فافقوا معا على تدبير اعتداء عائل على المبنى عليه الذي كان معروفا انه لا بد أن يوجه إلى حقه لإرشاد التباية عند ابراء عمانية ، فاعدا السكين التي حملها المتهم الأول والبلطة التي كانت مع الثاني وقصيرا مدخل منزل واقع في الطريق الضيق الذي لا بد أن يسلكه المبنى عليه عند عودته من المحل في طريقه إلى منزله ، وكذا في هذا المكان ، وعند مرور المبنى عليه خرجا على بلاء وارتكبا اعتداءهما بصره بالآيتين الذين أعداهما وفرا عاردين ،

( جلد ١٩٤٠/٧/١٧ طين رقم ٢٠٦ سنة ٢٠ ق )

٣٦- ما دام الحكم قد أثبت في جملة أن الطاعن وأباه كانا مجبين التية على قتل من - يصادفانه من غمراهما أو أقاربهم أو من يورثهم ، وأن المبنى عليه من أقاربهم يكن سخطا كنهم واعتاد الجورس في السوق حيث قتل في المكان المخصص لهم - - لذلك فانه من هذا المبنى عليه عن شلمهم التصميم السابق فيكون هذا القتل وليد اصرار سابق .

( جلد ١٩٣٣/٧/١٦ طين رقم ١١٥٤ سنة ٢٢ ق )

٣٧- إذا كان الحكم قد استخلص تورط سبق الاجرام ما ذكره من قيام حشيتة بين الطاعن والمبنى عليه فنات أثر مشاجرة سائلة بسبب الرى - فانه يكون قد دلل على تورط هذا الطرف تدليلا سائقا .

( جلد ١٩٤٤/٧/٧ طين رقم ١١٢٤ سنة ٢٤ ق )



الحادث أن والده أرسل إليه عمه ليوقفه ، لينهب إلى المحفل مبكراً ، فكر في التخلص من أبيه ، وبعد أن سار مع عمه برهة تركه على أنه ذهب إلى المحفل ، ولكنه عاد إلى مكان قريب كل يخفى فيه بتدبيره ، ولما رأى والده منفرداً اتجه إليه وأطلق النار عليه . فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يكفي لتدليل على أن الطاعن قد ارتكب جريمة بعد أن أعدل تحكيمه الحادث .  
الطاعن بما يستلزمه ظرف سبق الإصرار قانوناً .  
( جلد ٨/١٩٠٣ طعن رقم ٨٠٠ سبة ٣٣ في ١٠ )

سبق الإصرار فعلاً أن أنه يتحمل التوقيف بين بعضه وبين بعض ما قاله في صدد تقي ظرف الإصرار قاصراً في التدليل على ثبوت سبق الإصرار وما وثبه المحكمة على ذلك من مسألة الشبهين جميعاً عن القتل العمد .  
( جلد ١٠/١٩٠٣ طعن رقم ١٠٢٤ سنة ٢٠ في ١٠ )

٣٨ - إن سبق الإصرار يستلزم أمر تسيق الجرمية فترة من التفكير تكفي لأن يبرر الجاني أمر ارتكاب الجريمة في حدود وروية ، ويقب الرأي فيما عقد المزمع عليه مقدراً خطوره ، فانظر إلى صوابه .  
لأنما كان ما قاله الحكم هو أن الطاعن إذ صرف في يوم

## سجون

### موجز القواعد (٢٠٢)

- شرط إعمال المادة ٩٠ من لائحة السجون - ١  
( راجع أيضاً : إعلان قاعدة ٢٤ ونقش قواعد ١٤٨ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ ومعارضة قواعد ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٦ ونقش قواعد ٣ و ٤ و ٣٠ و ٣٦ و ٤٥ و ٤٦ و ١٣٢ ) .

### القواعد القانونية :

على أن العقاب بمقتضاها لا يكون جازماً إلا إذا كانت المشروعات أدخلت السجن بالعمل ، أو شرع بإدخالها بأحدى الطرق المذكورة عن طريق اليد في التنفيذ وفقاً للسادة ٤٥ ح . فإذا كان الحكم ليس فيه ما يدل على أن المتهمات ( وهي نفوذ ودفتر توفير ) وصلب السجون . هو في داخل السجن ، فإنه يكون غاصرياً لبيان متعينا نفسه .  
( جلد ١١/١٩٤٤ طعن رقم ١٤٨٢ سنة ١٤ في ١٠ )

٩ - إن المادة ٩٠ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالي في ٩ من فبراير سنة ١٩٠١ إذ نصت على عقاب كل شخص ثبت إدانته أمام المحاكم بأنه أدخل أو حاول أن يدخل في السجن خلافاً للوائح ، شيئاً ما من الأشياء ، سواء بانقضائه أو بالتسليمه بين فوق الجدران أو بأمراده من التلذذات الخ ، قد دلت في جلاء

## سرقة

رقم القامدة

١٦ - ١	الفصل الأول : أركان الجريمة
٢٤ - ١٧	الفرع الأول : الاختلاس
٤٣ - ٢٥	الفرع الثاني : مال منقول
٥٦ - ٤٣	الفرع الثالث : ملك الغير
٧٩ - ٥٧	الفرع الرابع : قصد الجنائي
٨٠	الفصل الثاني : الجريمة التامة والشروع
٨٠	الفصل الثالث : الاعفاء من العقاب
٨٣ - ٨١	الفصل الرابع : الظروف المشددة
٨٤	الفرع الأول : الزمان
٨٧ - ٨٥	الفرع الثاني : المكان
٨٨	( أ ) المنزل المسكون
٨٧ - ٨٥	( ب ) الطريق العام
١١١ - ٨٨	١ - الفرع الثالث : الوضعية
١٢٥ - ١١٢	( أ ) الإكراه والتهديد باستعمال السلاح
١٢٧ - ١٢٦	( ب ) حل السلاح
١٣٠ - ١٢٨	( ج ) الكسر والتسود
١٣٧ - ١٣١	الفرع الرابع : صفة الجاني
	الفصل الخامس : مسائل متروكة

موجز القواعد :

### الفصل الأول

#### أركان الجريمة

#### الفرع الأول : الاختلاس

- توفر الاختلاس في جريمة السرقة بأخذ الشيء السروق خلسة بغير علم صاحبه - ١
- اختلاس للشيء المنقول الذي سلم إليه منقلاً بعد فسخ الطرف لهذا الفرض ثم إعادة تسليمه - سرقة - ٢
- التسليم للآخر من وقوع الاختلاس على معنى السرقة - ٣ و ٤
- التسليم للانطراب لا يخل حيازة ولا يفتي وقوع الاختلاس للغير قانوناً في السرقة - ٥ - ١٥
- تضم بيان الحكم بالإدانة في جريمة السرقة ما يجب فوافره في التسليم من بناء السروق تحت بحر الجاني عليه واستمرار إنشائه عليه - قصور - ١٦
- ( رابع أيضاً : خيانة أمانة قواعد ١٠ و ١١ و ٢٠ و ٢٤ )

## موجز القواعد (٢٠١٤):

## الفرع الثاني : ماله منقول

- للثقل في مقام السرقة هو كل ما له قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته وهو بصرف النظر عن مثاقه قيمته - ١٧
- اعتبار التيار الكهربائي من الأموال المنقولة للمالك على سرقته - ١٨
- السندات للثقة - حقوق تصلح عملاً للسرقة - ١٩
- الشيكات غير الموقع عليها يصح أن تكون عملاً للسرقة والاختلاس - ٢٠
- مضاهة الشيء للسرقة لا تأثير لها مادام هو في نظر القانون مالا - ٢١
- اختلاس ثمر مرفوع من أعضاء لجان حزب إلى مدير إدارة هذه اللجان ثبت عدم جدية لا يد سرقة - ٢٢
- عدم العثور على المال الموقوف لا يؤثر في قيام جريمة السرقة - ٢٣
- عدم بيان قيمة الموقوف في الحكم لا يبيح - ٢٤

## الفرع الثالث : مملوك للغير

- أحجار الجبل في غير المناطق المخصصة للمحاجر هي أموال مباحة - ٢٥
- الأضياء التي اعتاد الناس إبداعها القبور مع الوقت تعتبر مملوكة لورثتهم - ٢٦
- عدم الاعتناء إلى مالك الشيء للسرقة لا يؤثر في قيام جريمة السرقة - ٢٧
- متى يند استخراج الرمال بغير ترخيص في حكم السرقة - ٢٨
- خطأ الحكم في ذكر اسم صاحب السرقة لا يبيح - ٢٩
- عدم الرد في الحكم بالإدانة على ما دفع به للتم من أن الأضياء موضوع التهمة من الأموال المباحة . قصور - ٣٠ و ٣١
- عدم تم الحكم بالإدانة عن ملكية الشيء للسرقة . قصور - ٣٢
- عدم التبليغ عن العثور على الشيء المأخذ يند مثاقه لجرده عدم حصوله في الوقت للمين - ٣٣
- تحقق جريمة اختلاس الشيء الضائع ولو لم تكن للسلطة المصدرة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضعت نية التملك - ٣٤ - ٣٦
- متى تطبق أحكام السرقة في أحوال العثور على الأشياء الضائعة - ٣٧
- استيلاء للتم على الشيء الضائع في لحظة العثور عليه ممن عثر عليها يكون في الواقع هو الذي التقطها بنية تملكها بطريق الفس - ٣٨ و ٣٩
- اعتبار غنى الشيء الضائع مرتكباً لجريمة إخفاء أشياء مسروقة - ٤٠ - ٤٢ ( و . أيضاً : دعوى جنائية قاعدة ١٢ وهن قاعدة ١٤٥ ) .

## الفرع الرابع : القصد الجنائي

- النية الواجب توافرها قانوناً في جريمة السرقة - ٤٣
- الاستيلاء بقصد الاستيلاء للوقت لا يكفي لتوفر القصد الجنائي - ٤٤
- سلطة محكمة الموضوع في استخلاص نية السرقة - ٤٥
- التصديق عن نية السرقة استقلاً ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة - ٤٦ - ٤٨
- متى يجب التصديق في الحكم بالإدانة عن نية السرقة استقلاً - ٤٩ - ٥١ ( راجع أيضاً : هن قاعدة ١٥٩ و ١٦٠ ) .

## الفصل الثاني

## الجريمة التامة والتمتع

- تمام جريمة السرقة بانتقال المال فضلاً عن حيازته المبنى عليه إلى حيازة للتم بطريق الاختلاس ونية السرقة - ٥٧
- أحوال تعتبر فيها الجريمة تامة - ٥٨ - ٦٠
- جواز توفر التمتع في السرقة ولو لم تحس يد السارق شيئاً عما أراد سرقة - ٦١

## موجز القواعد (٧٤م)

- بدء التهم في تنفيذ فصل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن اللادى لجريعة السرقه ومؤد اليه حتا كاف لاعتباره شارعا - ٦٢ و ٦٣
- اتيان التهم خطراً من الأفعال للكونة للظرف للشدد في جريعة السرقه كاف لاعتباره شارعا - ٦٤ - ٦٨
- تطبيقات لجريعة التروع في السرقه - ٦٩ - ٧٧
- عدم بيان الحكم بالإذانة في جريعة التروع في السرقه أن الأفعال للادى التي وقت من التهم من شأنها أن تؤدى مباشرة الى الجريعة . قصور - ٧٨
- عدم بيان الحكم بالإذانة في جريعة التروع في السرقه ما يبيد توافر البدء في تنفيذ جريعة التروع في السرقه وقصد السرقه . قصور - ٧٩

## الفصل الثالث

## الإعلاء من العقاب

الإعلاء من العقوبة خاص بمن يشمله فلا يستفيد منه غيره - ٨٠

## الفصل الرابع

## القروى للشدة

## الفرع الأول : الزمان

- التقصود بالليل هو الفترة بين غروب الشمس وشروقها - ٨١ و ٨٢
- توافر ظرف الليل في جريعة السرقه مسأفة موضوعية - ٨٣

## الفرع الثانى : المكان

## ١ - المنزل المسكون

- توفر الظرف للشدد في جريعة السرقه ولو كان المنزل معداً للسكنى فقط - ٨٤
- ( راجع أيضاً : حكم قاعدة ٦٠ )

## ب - الطريق العام

- تعريف الطريق العام - ٨٥
- وقوع السرقه في الطريق العام من عدة متهمين بطريق الإكراه كاف لتطبيق ثلاثة ٣١٥ ع - ٨٦
- عدم رد الحكم بالإذانة على ما دفع به التهم من أن السرقه لم تقع في طريق عموى قصور - ٨٧

## الفرع الثالث : الوسيلة

## ١ - الإكراه والتهديد باستعمال السلاح

- استعمال الجاني القوة لأتمام السرقه أو للفرار بما سرق كاف لتوفر ظرف الإكراه ولو لم تترك القوة إصابات بالجاني عليه - ٨٨
- وقوع الإكراه من الجاني والجريعة في حالة تلبس لتمكن من الإفلات بالسروق يحصل السرقه حاصلة بطريق الإكراه - ٨٩ - ٩٣
- استعمال القوة مع الجاني عليه أو غيره لشده ملاحقة السارق مد هره يحصل السرقه با كراه - ٩٤
- وقوع فعل الإكراه من بعض المتهمين وفعل الاختلاس من الباقيين كاف لاعتبارهم فاعلين أصليين لجناية السرقه با كراه متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقه للتفق عليها بينهم جيداً - ٩٥ - ٩٧
- ظرف الإكراه في السرقه ظرف عيى يسرى على كل من ساعدوا في الجريعة للفترة بها سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء - ٩٨
- صور لكفاية استظهار الحكم ظرف الإكراه - ٩٩ - ١٠٦

موجز القواعد (أج) :

- عدم عبثية الحكم ببيان الرابطة بين الاختداء على الجاني عليه وبين فعل السرقة - قصور - ١٠٧ و ١٠٨
- التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرب من ضروب الإكراه - ١٠٩ - ١١١
- ( راجع أيضاً : اختراق قواعد ١٩ و ٢٠ و ٢١ وحكم قاعدة ٤٦ وقتل محمد قواعد ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٤ و وضع قاعدتان ١٧٤ و ١٨٤ و وصف التهمة قواعد ٦١ و ١٠١ و ١١٠ و ١١١ )

**ب - حمل السلاح**

- ماهية السلاح الذي يتوفر به الظرف للشد - ١١٢ و ١١٣
- توفر ظرف حمل السلاح ولو كان عبثاً مع أحد الجناة دون علم الباقين - ١١٤ - ١١٧
- ظرف حمل السلاح من الظروف القبلية يسرى حكمها على كل من ساهم فيها ولو لم يعلم بوجود السلاح - ١١٨ و ١١٩
- توفر ظرف حمل السلاح متى ثبت لمصلحة من أى عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحاً وقت ارتكاب الجريمة ولو لم يضبط هذا السلاح - ١٢٠
- توفر حمل السلاح ولو كان حمل التهم إياه راجعاً إلى سبب لا اتصال له بالجريمة - ١٢١ - ١٢٣
- توفر ظرف حمل السلاح إذا هل للتم قماً من عازن محطة السكة الحديد إلى مكان آخر في دائرة المحطة جيداً عن الرقابة ، ثم سخر ليلاً وهو يحمل سلاحاً وحمل القمح إلى خارج المحطة - ١٢٤
- توفر ظرف حمل السلاح ولو كان حامله قد وقف لزملائه على مقربة من مكان الحادث يجرسهم حتى يتسكنوا من قبل السور - ١٢٥
- ( راجع أيضاً : اختلاس أشياء محبوزة قاعدة ٨٧ واختراق قواعد ٢٢ و ٥٨ )

**ج - الكسر والتسلق**

- تحقق الكسر باستخدام الجاني أية وسيلة من وسائل العنف فتش مدخل مدخل مدخل - ١٢٦
- التسلق هو دخول الأماكن المنيعة من غير أبوابها مهما كانت طريقته - ١٢٧
- ( راجع أيضاً : قضي قضية ١٥١ )

**الفرع الرابع : صفة الجاني**

- الاختلاس الحاصل من عتري النفل من قبيل السرقة - ١٢٨ و ١٢٩
- اعتبار الاختلاس الذي يقع من عتري النفل سرقة ولكن في حدود النص المقرر لهذا الاستثناء فقط - ١٣٠
- ( راجع أيضاً : أشياء محبوزة قاعدة ٨٦ وسرقة قاعدة ١٣٥ )

**الفصل الخامس****مسائل متنوعة**

- عدم جواز استناد الحكم في تشديد العقوبة على منته بالسرقة إلى ظهور سرقة أشياء أخرى لم يكن أمرها معروضاً على المحكمة - ١٣١
- اعتبار الفائز الذي يخلس متاع مدينه ليكون تأمناً على دينه سارفاً إذا كان لا دين له وإنما يدعى هذا الدين - ١٣٢
- سرقة السند تجهز لصاحبه إثبات حقه الوارد به بالبيئة والقرائن - ١٣٣
- دفع قيمة التبريد الكهربائي للسروق إلى شركة التور بد تمام وتحقق أركانها لا يصح الجريمة - ١٢٤
- عدم التزام صاحب لئال السروق بتدعيم داللي كتابي على وجود لئال تحت يد عتري النفل - ١٣٥
- تظاھر رجل البوليس بمراقبة التهمين ومراقبتهم إلى الكنايات التي اتواوا السرقة منها ليس فيه خلق للجريمة أو تخفيض عليها - ١٣٦
- القبض الذي يتجر في مثل الشيء السروق أو الضائع في معنى لقاعدة ٩٧٧/٢ من القانون للدين - ١٣٧
- ( راجع أيضاً : إثبات قواعد ٤٩ و ٢٨٥ و ٤٧٩ و ٥٠٩ و ٥٢٤ واختلاس السندات والأوراق الرمية قاعدتان



موجر القواعد (٤٦) :

١ و٣ واختلاس أعياد محبوزة قاعدتان ٨٤ و ٨٥ وأسباب الإلحاح وموانع القاب قواعد ٦٧ و ٧٤ و ٧٥ و ١٤١ واستئناف قاعدتان ٢٣١ و ٢٣٧ وإشتراك قواعد ٢٣ و ٢٤ و ٢٦ و ٦٦ و ٦٧ وبلاغ كاذب قاعدة ٢٦ ونقض قاعدة ٢٣ ونيل قواعد ٢٤ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ وخيانة أمانة قاعدة ٧ وديوى مدنية قواعد ١٤ و ١٦ و ٢٢ و ١٠٧ و ٢٣٢ و ٢٥٢ ونقض عهد قاعدة ١٤٤ وحرابة قواعد ١٢ و ١٣ و ١٤ ونقض قواعد ١٥٥ و ٢٧٧ و ١٥٥ و وصف التبعة قواعد ٧٦ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢

القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## أركان الجريمة

## الفرع الأول

## الاختلاس

١ - إذا كانت الواقعة كما أتينا الحكم هي أركان الجريمة، وهو علم القاب وبخاصة بحدوث ما، أمر أحد المترشحين بأن يحصل صفة ألواح خفية من المدرسة ووصلها إلى تاجر مصين، فعمل وصنع تجارتها (بوربها) له، فإن هذه الواقعة تعد سرقة، لا لصيا ولا خيانة أمانة، لأن الاختلاس لم تكن مسلة للتميم بقصد من عقود الائتمان المتصور عليها في المادة ٤٤١ م ولا أنه من جهة أخرى لم يحصل عليها بطريق الاحتيال بل هو أخلها غلبة بهنر علم صاحبها.

(جلبه ١٠/١١/١٩٤٢ ملن رقم ٢٠٧٧ سنة ١٣٠٢)

٢ - إن تسليم الطرف مغلقة أو الحقيبة مغلقة بمرجوب عقد من عقد الائتمان لا يدل بذاته حتى على أن التسليم قد أذن عن ذات الظروف أو هل ما داخل الحقيبة بالذات، لأن تخليق الطرف وما يقتضيه من حظر استغناءه على التسليم أو أفعال الحقيبة مع الاحتفاظ بمقتضاها قد يتبادر أنه من صاحبها إذا حال مادياً بين يد التسليم وبين ما فيها، لم يفسأ أن يأتمنه على ما بداخلها.

وإن اختلاس الظروف بعد فحص الطرف لهذا الغرض ثم أخذ بنقله يصح اعتباره سرقة إذا وات الحكمة من وقائع الدعوى أن المتهم لم يؤمن على الظروف وأن صاحبه إنما احتفظ لنفسه بمجازة ولم بدأ بنقله.

(جلبه ١٠/١١/١٩٤٤ ملن رقم ١٤٥٤ سنة ١٠٠٢)

٣ - إن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه إلى المتهم تبلياً مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يمنع

من اعتبار اختلاسه سرقة متى كان قصد الطرفين من الشرط هو أن يكون تنفيذه في ذات وقت التسليم تحت إشراف صاحب الشيء ومراقبته حتى يكون في استمرار متابعته ماله ورواياه إياه بحراسه ما يدل بذاته على أنه لم يزل، ولم ينظر له أن يزل، من سيطرته وحيثية عليه مادياً، فتبقى له حياته بتناصرها القانونية، ولا تكون يد التسليم عليه إلا بحد مألوفة مجردة. أما إذا كان التسليم ملحوظاً فيه الابتعاد بالشيء عن صاحبه لفترة من الزمن - طالعت أو قصرت - فإنه في هذه الحالة تنقل به الحياة للتسليم، ولا يصور منه في حق التسليم وقوع الاختلاس على معنى السرقة. إذ الاختلاس بهذا المعنى لا يترافق قانوناً إلا إذا حصل منه إرادة الخس على أو من غير علم منه. فإذا سلم شخص إلى آخر مالياً من النقود وسنداً محرراً لصالحه على التسليم أن يحرقه التسليم في نفس مجلس التسليم سنداً بمجموع المبلغين: المبلغ الذي تسلمه ضياء والمبلغ الزائد بالسند المسلم إليه ثم رضى التسليم بأن ينصرف منه التسليم بما تسلمه إلى خارج المجلس، فإن رضاه هذا يفيد تنازله عن كل رقابة له على المال المسلم منه، ويعمل به للقسم، وبعد أن كانت مألوفة، يد حياة قانونية لا يصح معها اعتباره بتركها للسرقة إذا ما حدثت نفسه أن يتنازل ما تحميده، فإن القانون في باب السرقة لا يصح المال الذي يفرض صاحبه على هذا النحو في حياته.

(جلبه ١٠/١١/١٩٤٠ ملن رقم ٣٧١ سنة ١٠٠٢)

٤ - التسليم الذي يقتضي بركن الاختلاس في السرقة يجب أن يكون رضاه حقيقياً من واضع اليد مقصوداً به التخلل من الحياة حقيقة، فإن كان عن طريق التناقل بقصد إيقاع المنهم وضيمه فإنه لا يعد سائداً من رضاه صحيح وكل ما هناك أن الاختلاس في هذه الحالة يكون حاصلًا بطل المضي عليه لا بناء على رضاه منه، وعدم الرضاء - لا عدم العلم - هو الذي يجرم في جريمة السرقة.

(جلبه ١٠/١٢/١٩٤٧ ملن رقم ٣٧١ سنة ١٠١٢)

الاضطراري للمجمع على أنه لا ينتقل حيالة ولا ينق وتقرع الاختلاس المتبر قانونا في السرقة إذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم إرادة البائن أو تصرف فيه يوجه من الوجه .

(جلسة ١٢٢/٥/٨ من رقم ١١٢٢ سنة ٢٠٠٢)

٨ - إذا سلم دائن إلى مدينه سند الدين المهرود عليه لينق جانبيا من الدين ويؤشر به على السند فإن هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيالة بل هو تسليم اقتضته ضرورة الملاح المدين على السند المأخوذ عليه وتأثيره على ظهره بالمبلغ الذي دفع من الدين على أن يردده عقب ذلك إلى البائن . فهو تسليم ماضي بحيث ليس فيه أي معنى من معاني التخل عن السند فلا ينقل حيالة ولا ينق وتقرع الاختلاس المتبر قانونا في السرقة إذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم إرادة البائن . ولا يعتبر هذا العمل غشيا أما أن البائن حين سلم السند للدين لم يكن قد تخل عن حيالة الزبونية بل إن تسليمه إياه كان تحت مرافقة .

(جلسة ١٢٢/١/٣٠ من رقم ١١ سنة ٢٠٠٢)

٩ - إذا كانت الواقعة أن الدين طلب من داته سند الدين للاطلاع عليه ريثما يصير ابنه الذي أرسله لاستحضار السيك الذي ائق على أن يسلمه البائن خصا من دينه ، فسلم الممندة الذي كان حاضرا في مجلس الصلح ، السند إلى المدين لهذا الغرض ، وبسند قليل تظاهر المدين بأنه ينادي على ولده ، واضررف بالسند ولم يعد ، ثم أنكر بعد ذلك تسلمه إياه . فهذه الواقعة توافر فيها أركان جريمة السرقة ، لأن تسلم المدين للسند كان مجرد الإخلال عليه وده في الحال ولم يكن الغرض منه قتل حيالة السند إليه ولا التخل عنه ، فأختلاس المدين له يكون جريمة السرقة .

(جلسة ١٢٢/٣/١٢ من رقم ٩٣٨ سنة ٢٠٠٢)

١٠ - إذا كان المتاحدان قد وقعا على هتد بيع وأودع المقتد مؤقتا لسبب ما لمي أمين ثم استولى عليه البائع بأن خطفه من المودع فيه فإنه يعد مرتكباً لجريمة السرقة ، لأن هذا الإبداع ليس من شأنه في حد ذاته أن يزيل عن المشتري ماله من حق في ملكية المقتد . وإنه فلا يحمي البائع احتجاجة بأن هذا المقتد لا يدخل في ملك المشتري إلا بعد قيامه بدفع المبلغ المتفق عليه كما هو شرط الإبداع .

(جلسة ١٢٢/١١/١٣ من رقم ١٢٢٢ سنة ٢٠٠٢)

١١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم من أن

٥ - إذا طلب المتهم نائق قطعة من القود ورياله قبله المعنى عليه هذا الباق لأخذ منه الريال وبذا يستوفى دينه منه فإذا التسليم مقيد بشرط واجب تفليده في نفس الوقت وهو تسليم الريال للمعنى عليه . فإذا انصرف المتهم غشياً بالتقود التي تسلمها فقد أغسل بالشرط وبذا يتقدم الرضا بالتسليم وتكون جريمة السرقة متوفرة الأركان .

(جلسة ١٢٢/١/١٢ من رقم ٩٣٨ سنة ٢٠٠٢)

٦ - إذا كان المتهم قد توجه إلى بائع فأكفة في مكانه ، وطلب منه أكفة موز ، وأن يبدل له ورقة بمسنة جنينيات بفضة ، فأعطاه الماكهي أربعة جنينيات وثلاثة وتسعين قرشا ، وحسب عليه أكفة الموز بسبعة قروش ، فطلب منه احتسابها بسنة قروش وطالبه بالقرش ، فأعطاه إياه ، ولم يسله هو الورقة ذات الحجة جنينيات فغسل الماكهي باحصاد فأكفة لتخصر آخر ، ثم التفت إلى المتهم فلم يجد فأن هذه الواقعة تتحقق فيها أركان جريمة السرقة ، ويعني المقاب عليها بمعنى المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات ، لأن تسليم المعنى عليه التقود للمتهم كان تسليما ماديا اضطراريا جرى إليه العرف الجاري في اللامعة ، وكان قتله الحيالة مقيدا بشرط واجب تفليده في نفس الوقت تحت مراقبة المعنى عليه وهذا الشرط هو أن يسلم المتهم ورقة ذات خمسة جنينيات للمعنى عليه بمجرد تسلمه الأربعة الجنينيات والأربعة والتسعين قرشا ، فإن لم يتحقق هذا الشرط الأساسي ، ولم يتفذه المتهم في الحال ، فإن رضا المعنى عليه بالتسليم يكون غير ناقل للحيالة ، فلا يكون متبراً بل يكون انصرف المتهم غشياً بالتقود التي أخذها من المعنى عليه سرقة ، وهذا هو ينطبق على المادة ٢٧٤ مفسوفاً .

(جلسة ١٢٢/١١/١٢ من رقم ١٢٢٢ سنة ٢٠٠٢)

٧ - إذا طلب مدين إلى داتته إحضار سند الدين المهرود لينق جانب من الدين وتأثيره به على ظهر السند فأحضر البائن السند وسله إياه ليطلع عليه ولؤشر بالمبلغ الذي سيدفع ويرده إليه بنفس المجلس فإن هذا التسليم ليس من نوع التسليم الناقل للحيالة بل هو تسليم اقتضته ضرورة الملاح المدين على السند المأخوذ عليه لتحقيق من أنه هو السند الموقع عليه منه وتثبت من قيمة المبلغ الذي لا يزال يلزم للبائن على أن يردده إليه في نفس المجلس فهو تسليم ماضي بحيث ليس فيه معنى من معاني التخل عن السند بل هو من قبيل التسليم

الورة ؛ وإلا تكن حكما تامراً ، فإنه إذا كان تصرف المقيم في المال برضا المبنى عليه فقد يستغاد من ذلك أن المبنى عليه تخلى عن حيازته له ، وكذلك الحال إذا كان قد تركه تصرف في ماله مبدأً عن ردها ، وفي كلتا الحالتين لا يصح أن تعد الرافعة سرة .

( جلد ١٩٨/١/٦٩ ملن رقم ٣٠٤ سنة ١٣٧٢ ق )

١٥ — مادامت المحكمة حين اعتبار الرافعة سرة قد بينت أن الموقوف كان في حيازة صاحبه ، وأنت اتصال المقيم به بوصف كونه مستخدماً في العمل لا يمتنع له الحيازة بالمعنى المقصود في باب خيانة الأمانة ، فإنها لا تكون قد أخطأت .

( جلد ١٩٨/١/٦٩ ملن رقم ١١٣٦ سنة ١٣٦٥ ق )

١٦ — أنه لكي يمكن اعتبار المقيم سارقاً قهراً الذي يبدع بأن تكون الحيازة باقية لصاحبه بحيث يظل مهيماً عليه يراد به بوضوح كأنه في يده هو ، على الرغم من التسليم . فلذا كانت الرافعة هي أن المقيم تسلم من موظف بنك التسليف الزواجر ترخيصاً معللاً لعصر الفيق معتصاه لكي يستوفى بعض الإجازات ويرود إلى الموظف ، فاحتفظ به لنفسه ، فأداته المحكمة في سرقته بناء على قائلته به من أن تسليمه الترخيص كان مشروطاً برده بعد الفراغ من إجراءات توقيع إذن الصرف من وكيل البنك أو اليانكاتب دون أن تبين ما يجب توافره في هذا التسليم من بناء الترخيص تحت بصير الموظف واستمرار إشرافه عليه ، فإن حكماً يكون مشوباً بالتقصير .

( جلد ١٩٤/١/٧٣ ملن رقم ١٣٤ سنة ١٣٥٠ ق )

### القرع فتاني

مال منقول

١٧ — إن السرة هي اغتلاص منقول لمالك للغير . والمنقول في هذا المقام هو كل ما له قيمة مادية يمكن تملكه وحيازته وقته بصرف النظر عن حيازة قيمته مادام أنه ليس مجرداً من كل قيمة . فلذا كانت المحكمة قد أثبتت أن كوپرات الكيويوسين المروقة لها قيمة ذاتية باعتبارها من الورق ، كما أثبت أن القيم قد أضعف بها فعلاً ، ولو أنه توصل إلى هذا الانخفاض بضمها بتمام مصلحتك ، فإن مقابله يكون في محله .

( جلد ١٩٨/١/٧٣ ملن رقم ١٣٦٦ سنة ١٣٤٤ ق )

١٨ — لا يقتصر وصف المال المنقول على ما كان جسيماً متجراً قابلاً للزمن طبقاً لنظريات الطبيعة ، بل

المقيم طلب إلى المبنى عليه أن يطلعه على القعر للمدون في الحساب بينهما فسله إليه فهرب به ولم رده إليه فلن المبنى عليه لا يكون قد قتل حيازة القعر كطلة إلى المقيم إنما سله إليه ليطلع تحت إشرافه ومراقبته على ما هو مدون به ثم رده إليه في الحال ، فبذلك المقيم على القعر تكون مجرد جارحة . فرفضه رده وهو به يستمرقة .

( جلد ١٩٨/١/٧٣ ملن رقم ٨٤٤ سنة ١٣٧٢ ق )

١٩ — إذا كانت واقعة الدعوى التي استخلصها الحكم هي أن القيش المختص لم يكن ، ومعت اختلاسه ، مسلماً للتمهين لسلباً ، بل كان مودعاً في المكان المدة له في دار الجرك ، ولم يكن اتصال المتهين به بسبب كونه مسلماً إليهما وفي حيازتهما بل كان بصفة عرضية يحكم كونهما مستخدمين في الجرك ويمثلان في داره ، فلن القيش في هذه الظروف يكون في نظر القاتون في حيازة مصلحة الجمارك صاحبة القرار ، ويد المتهين عليه لا تكون إلا عارضة . وذلك لا يصح معه اعتبار اختلاسهما إياه خيانة أمانة بل يجب هذه سرة .

( جلد ١٩٨/١/٧٣ ملن رقم ١٣٠٧ سنة ١٣٦٥ ق )

٢٣ — التسليم الذي يبنى دكن الاختلاس في جرمية السرة هو الذي ينتقل الحيازة . أما مجرد التسليم المادي الذي لا ينتقل حيازة ما وتكون به يد التسليم على القوم يدا عارضة فلا يبنى الاختلاس . فلذا كان الثابت بالحكم أن المقيم تسلم السند ليرجعه على شخص لغيره له في قسم المجلس ويرده في الحال ثم حل أثر تسلمه إياه أنكره في قسم المجلس فإنه يعد سارقاً ، لأن التسليم الحاصل له ليس في أي معنى من معاني النقل من السند .

( جلد ١٩٨/١/٧٣ ملن رقم ٦٦٥ سنة ١٣٥٠ ق )

٢٤ — إذا كانت الرافعة الثانية بالحكم هي أن المقيم قابل المبنى عليه وطلب إليه أن يبدل له ورقة ماله من فئة الخمسين جنيهاً بأوراق أصغر منها فأجاب إلى طلبه ، ثم سلاه من الورقة فاعتذر إليه بأنه تركها سيوراً في الفراكتة التي يبيت فيها واستصحب معه تسليمها إليه . وفي طريقه اشترى قطعة قماش ودفع ثمنها ، ثم قصد إلى محل تزدى لتفصيلها وأصلها بعض أجره ، ثم طلب إلى المبنى عليه انتظاره ريثما ينهب إلى الفراكتة ليحضر الورقة ثم ذهب ولم يبد ، فإنه يكون من الواجب لمالك المقيم على هذه الرافعة باعتبارها سرة أن تبين المحكمة في حكمها ما أدلته المقيم ثمة القيش من المال الذي تسلمه من المبنى عليه لم يكن بموافقة ، وأن المكان الذي تركه فيه كان عند المحل الذي قصد إليه سوريا لاستلام

إلى بعد اختلاس سرة. فلا عقاب على من أخذ حله  
الأحبار إلا بصورة ما إذا ثبت أن الحكومة وضعت  
يها عليها وضعا صحيحا يفرجها من أن تكون مباحة  
إلى أن تكون داخلة في ملكها أو المخصص للخدمة  
العامة.

(جلبه ١٩٣٧/٣/١٢ طين رقم ١٤١٣ سنة ١٤١٣ ق)

٣٦ - إن الأركان والملابس والملح وغيرها  
من الأشياء التي اعتاد الناس إيمانها القدير مع المرق  
تعتبر مملوكة لورثتهم. وقد خصصوها لثيق مع بحث  
موتهم لما وقر في قوسهم من وجوب إكرامهم في  
أجسادهم على هذا التحريم مرقين بأن لا حق لأحد في  
الملك يبقى. مما أودع. فلهذا الأشياء لا يمكن صناعا من  
قبيل المال المباح السائق لكل شخص تملكه بالاستيلاء  
عليه. فن يشرح في اختلاس شيء من ذلك بعد شارحا  
في سرقة وعقابه واجب قانونا.

(جلبه ١٩٣٧/٤/٦ طين رقم ١١٧٥ سنة ١١٧٥ ق)

٣٧ - إذا كان الشيء المروق غير مملوك للتم  
فلا يؤثر في قيام جريمة السرقة عدم الاعتناء إلى معرفة  
شخص المالك.

(جلبه ١٩٣٩/١/٢٤ طين رقم ٩٨٩ سنة ٩٨٩ ق)

٣٨ - إن الواضح من مقارنة نص الفقرتين  
الأولى والثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦  
لسنة ١٩٤٨ أن المشرع قصد حلف عبارة ولو كان  
من مالكمها، من الفقرة الثانية تشييعا مع المبدأ الذي  
قرره في المادة الثامنة عشرة من اعتبار المأجر الموجودة  
في الأرض المملوكة للأفراد ملكا لمصاحب الأرض.  
وإن لم يكن الحكم المطعون فيه قد أسس على أن  
استخراج المال يثير ترخيص بعد سرقة ولو كان ذلك  
من أرض مملوكة للتم فإنه يكون مبنيا على الخطأ في  
تفسير القانون.

(جلبه ١٩٤٨/١/١٧ طين رقم ٢١٠١ سنة ١٣٣٤ ق)

٣٩ - يكفي العقاب في السرقة أن يكون ثابا  
بالحكم أن المروق ليس مملوكا للتم. وإن فانا  
أخطأ الحكم في ذكر اسم صاحب المروق فذلك  
لا يستوجب بطلان.

(جلبه ١٩٤٣/١/٢٥ طين رقم ٣١٠ سنة ١٣١٣ ق)

٤٠ - إنه لما كانت جريمة السرقة - بحسب  
التعريف بها الوارد في نص المادة ٣١ من قانون  
العقوبات - لا تحقق إلا إذا وقعت على أموال مملوكة  
لما يقتضي حتى أصحابها فيها من ضرورة وضع عقاب

بعضها لئلا يكل شيء مرق تلك والسيادة والقتل من  
عقلنا إلى آخر. فالأخبار الكبريات - وهو مما تتوافر  
في علمه الأشخاص - من الأموال المتقوية للعقاب  
على سرقتها.

(جلبه ١٩٣٧/١/٢٥ طين رقم ٩٨٣ سنة ١٤١٤ ق)

٩٩ - إن السندات المثبتة الحقوق تصلح علا  
الجريمة، لأنها أموال متقوية في معنى المادة ٣١١ من  
قانون العقوبات.

(جلبه ١٩٤٥/٣/١٩ طين رقم ٣١٥ سنة ١٤١٥ ق)

٤٠ - التبعات غير الموقع عليها يصح أن تكون  
علا السرقة والاختلاس إذ هي وإن كانت قليلة القيمة  
في ذاتها ليست مجردة عن كل قيمة.

(جلبه ١٩٥٠/١٢/١٠ طين رقم ١١٣٣ سنة ١٣٧١ ق)

٤١ - إن رقعة الشيء المروق لا تأثر شامدا  
يؤثر في نظر القانون مالا.

(جلبه ١٩٤١/١/١٩ طين رقم ١٢٥٥ سنة ١١٤١ ق)

٤٢ - لا يبعد سرقة ولا خيانة أمانة اختلاس  
تقرير موقوف من أعضاء بلان حزب إلى مدير إدارة  
عقوبات بلان إذا ثبت أن هذا التقرير ليس بمرقة جديدة  
بل هي جريمة ولا يمكن اعتبارها متاعا للحزب بحسب  
عليه وأنها أفضت لفرض خاص لا ارتباط له بأعمال  
الحزب وإيمانها أثر خبطة وأداة غش ألبست ثوب  
مودة لها شان.

(جلبه ١٣٧٢/٢/٢١ طين رقم ١٤٤١ سنة ١٣٧٢ ق)

٤٣ - لا يؤثر في قيام السرقة عدم العثور على  
المال المروق. فلذا كان الثابت بالحكم أن التهم  
اختلس متاعا محررا عليه للجنح عليه بمبلغ كذا، وإن  
إدانة من أجل سرقة هذا التند تكون صحيحة ولو كان  
التند لم يثبت.

(جلبه ١٩٤٥/١/٢١ طين رقم ٣١٥ سنة ١٤٠٥ ق)

٤٤ - إن قيمة المروق ليست ضررا من  
تخصيص جريمة السرقة قسم يانها في الحكم لاييه.

(جلبه ١٩٣٧/١/٢٥ طين رقم ١٣٨٣ سنة ١٣٣٧ ق)

### الفرع الثالث

#### ملوك التفر

٤٥ - جرى قضاء محكمة التفتيش على أن أخذ  
أحبار من الجمل من غير المناطق المخصصة للبحر لا  
يعتبر جريمة لأن تلك الأموال مباحة وملكية الحكومة  
ولها هي من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية الفردية

٣٥ - إن نص الفترة الأخيرة من المادة الأولى من دكرتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ لا يمنع من دفع الدعوى العمومية بجرمة السرقة ، ولو لم تكن المصلحة المعنية فيها التسليم ، الذي عثر عليه أو التبليغ عنه قد أفضت ، من كانت فيه التلك متوافرة لدى المتهم .

( جلسة ١٨٥٦/١٢ من رقم ٣٧٧ سنة ١٥ ق )

٣٦ - إذا تمسك المتهم بأن الأدق على دعوى السرقة من المروكبات ( البشت ) ولم يعد لها مالك بعد أن تملك المحكمة ضما ، ثم أداته المحكمة بمرقتها دون أن تعرض لهذا الجاح وترد عليه ، حكما بذلك يكون معيا لنصوده في البيان . ولا يقل من هذا أن تكون تلك الأوراق قيمة إذ يمكن بيعها بالزاد لحساب الخزنة العامة ، فإنه لا يتطرق في الشيء المروك أن يكون مضمون القيمة . بل يجوز في القانون أن يعد الشيء مذكورا فلا يعتبر من يستولى عليه سارقا ولو كانت له قيمة تذكر .

( جلسة ١٨٥٦/١٢ من رقم ٣٧٧ سنة ١٥ ق )

٣٧ - يجب تطبيق أحكام السرقة في أحوال الشور على الأشياء المانعة أن تقوم لدى من عثر على الشيء نية تملكه ولو كان ذلك بعد الشور عليه . فإذا كان للمتهم وهو مساح عربات مصلحة السلك الخفيفة قد غاب التلبس الموجه إليه هو وزملائه بأن يقدموا كل ما يملكونه مذكورا في العبارات لرؤسائهم ، فسي إلى معرفة حقيقة المصريات التي عثر عليها بأن تعرضها على أحد الصباغ ، فاستخلصت المحكمة من ذلك أن المتهم انصرفت إلى حبس هذه المصريات ليمسكها بطريق النش ، فاستخلصها هذا لا مقب عليه ولو كان المتهم قد سلم الأشياء إلى البوليس في اليوم التالي اليوم الذي عثر فيه عليها .

( جلسة ١٨٧٤/٧ من رقم ٥٩ سنة ٨ ق )

٣٨ - إذا كانت الرافعة الثانية بالمحك من أن ثمة صورة عثرت على حفظه فيها فتود فأخرجها تحتها المتهم مقابل قرش ، فإن ذلك منه لا يعتبر إخفاء للشيء مسروق بل يعد سرقة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء المانعة إذ المتهم يعتبر أنه هو الذي عثر على الحفظ وحجبها بنية تملكها بطريق النش ، وثقافة الجريمة لم تكن إلا مجرد أدلة .

( جلسة ١٨٣٩/١٢ من رقم ٢٢ سنة ١٠ ق )

٣٩ - إذا كانت الرافعة الثانية بالمحك من أن خائفة فتود حاصص من أحد ركاب سيارة أوتوموبيل فقتل عليها غلام من الركاب فاقطعها ، فثأ عنه أنها لأحد أصدقائه الأكرين منه ، ولم يكن من الكساري يسرد أن شاهده في لحظة عثوره عليها إلا أن إخفاءه منه ، وكان ذلك ، لا قصد توصيلها لإدارة البوليس بل قصد إخفاءه عنه ، فإن هذه الرافعة لا ينطبق عليها نص المادة ٣٤٤ ج ، إذ الكساري لم يقبل الحافطة

لحائط على ما يكون من شأن الإضرار بهم عن طريق الاعتداء على ملكهم ، ولا يصور وقوعها على الأموال المباحة التي لا مال لها ، فإن الحكم يكون قاصرا قصورا يبيح إذا أدان المتهم في هذه الجريمة دون أن يرد على ما دفع به من أن الأحاب موضوع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه من الأموال المباحة .

( جلسة ١٨٥٦/١٢ من رقم ٣٧٧ سنة ١٥ ق )

٣٩ - إذا تمسك المتهم بأن الأدق على دعوى السرقة من المروكبات ( البشت ) ولم يعد لها مالك بعد أن تملك المحكمة ضما ، ثم أداته المحكمة بمرقتها دون أن تعرض لهذا الجاح وترد عليه ، حكما بذلك يكون معيا لنصوده في البيان . ولا يقل من هذا أن تكون تلك الأوراق قيمة إذ يمكن بيعها بالزاد لحساب الخزنة العامة ، فإنه لا يتطرق في الشيء المروك أن يكون مضمون القيمة . بل يجوز في القانون أن يعد الشيء مذكورا فلا يعتبر من يستولى عليه سارقا ولو كانت له قيمة تذكر .

( جلسة ١٨٥٦/١٢ من رقم ٣٧٧ سنة ١٥ ق )

٤٠ - إذا كان المحك حين أدان المتهم في سرقة إرميل خاصة في البحر قد اكتفى بالقول بأنه سام مع آخرين في إخراجها من البحر إلى الشاطئ للاحتلال عليها دون أن يتحدث إلى ملكيتها حتى تمكن معرفة أنها مملوكة لأحد فتتوافر شروط الجريمة ، فإنه يكون بغير البيان واجبا قصته .

( جلسة ١٨٧٧/٧ من رقم ١٣٩٩ سنة ١٧ ق )

٤١ - إن قانون الأشياء المانعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يعد عدم التبليغ عن العثور على الشيء اتفاقا مخالفا لغير عدم حصولة في الوقت المعلن . أما إذا كان حبس الشيء بقصد تملكه فإنه يكون اختلاسا لحال الشيء مطابقا عليه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ ج .

( جلسة ١٨٥٦/١٢ من رقم ١٣١٤ سنة ١٠ ق )

٤٢ - إن المادة الأولى من دكرتو ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ قد حدث لمن يثر على شيء أو حيوان خارج فدية معينة لتسليمه أو التبليغ عنه وإلا اعتبر اتفاقا مخالفا نصت في فقرتها الأخيرة على أنه إذا حبس هذا الشيء بنية امتلاكه بطريق النش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لئلا هذه الحالة أي دعوى السرقة . ويجوز دفع هذه الدعوى ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ من وجهته نية التملك واستخلاص ذلك مذكور لسلطة قضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة التفتيش .

( جلسة ١٨٧٣/١٢ من رقم ١٣٥٣ سنة ١٦ ق )

أو من غيره وهو عالم بحقيقة أمره ، يكون مرتكباً لجريمة إساءة الأشياء المسروقة .

( جلد ١٨ / ١٢ / ١٧٤٤ ط ١٧٧٣ سنة ١٤ ق )

### الفروع الرابع

#### القصد الجنائي

٤٣ - إذا حلل المدعى إحضار السند بالسد على دهم إرادة البائن بأنه لم يقصد تمكك السند بل قصد بالاستيلاء عليه تهديد المدائن عليه أو أن يضمن له كذا جنيماً بدعوى أنه غش في البيع الذي كل من يتبعه تحرير ذلك السند فإن هذا التعليل لا عليه من المسؤولية الجنائية لأن عليه الخصم هو تعكم منه في الذنن لا يستند إلى أى أساس واستمراؤه السند ومساوئته على الحصول على هذا المبلغ الذي لا حق له فيه بقصد اخلاصاً بنية سلب المال الخمس وهي التية الواجب توافرها قانوناً في جريمة السرة

( جلد ٣٠ / ٤ / ١٧٣٤ ط ١٧٣٤ سنة ٤ ق )

٤٤ - إن القصد الجنائي في السرة هو قيام الغم عند الجاني ، وقصد ارتكاب فعله ، بأنه يختص المتناول للملك الغير من غير رضاه ماله بنية امتلاكه . فإذا كان الحكم ، مع تسليمه بأن التهم لم يتناول على أدوات القبايع إلا بقصد الاستمالة بها على طبع منشورات لسب مدير المطبعة والقذف في حق ، قد اعتبر عناصر جريمة السرة متوافرة بمنزلة إن القصد الجنائي فيها يقتضي باستيلاء الجاني على مال يعلم أنه غير مملوك له بنية حرمان صاحبه منه ولو مؤقتاً ، فإنه يكون قد أخضع للاستيلاء بقصد الاستمالة المؤقت لا يبقى في القصد الجنائي ، إذ لا بد فيه من وجود نية التملك .

( جلد ١٨ / ١١ / ١٧٤٣ ط ١٧٤٤ سنة ١٣ ق )

٤٥ - يكفي لاعتبار الجاني شارداً في جريمة السرة للصعوبة بطرق مختلفة إيسانه شطراً من الأفعال المكروهة للظروف المتعددة ، ولحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرة من تنفيذ هذه الأفعال دون أن تكون خاضعة في ذلك رقابة محكمة القضاء .

( جلد ٣٨ / ٤ / ١٧٤٤ ط ١٧٧٣ سنة ٤ ق )

٤٦ - إن عدم تجمد الحكم صراحة عن قصد التهم من أخذ التبعة التي أمانة في سرقتها - ذلك لا يبيح ، ما دامت الواقعة الجنائية التي أقيمتها المحكمة عليه بنيت بأنها أنه كل بقصد السرة ، وما دام الدفاع

باعتنى أى عقد من العقود الميئة في هذه المادة ، وإنما تطبق عليها المادة الأولى من الذكر كثر الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الفاخرة إذ الكسارى باستيلاء على المحافظة في لحظة الشور عليها من الملام يكون في الواقع هو الذي التفتلها وجيباً بنية تملكها بطريق النش ، والقتلام لم يكن إلا مجرد واسطة برية . على أنه إذا كان الحكم قد أخطأ في تكييف هذه الواقعة فاجتبرها بخلافه أمانة لا سرة . ذلك لا يبيح عليه نقضه ما دامت العقوبة المقررة للقضى بها لا تتجاوز العقوبة المقررة للسرقة .

( جلد ٧ / ٢ / ١٧٤٤ ط ١٧٣٣ سنة ٣ ق )

٤٧ - لا يشترط في جريمة تملك الشيء الضائع أن تكون نية التملك قد وجدت عند التهم حال عثوره على الشيء ، فوجود هذا الشيء في حيازة غير من عثر عليه يكون جريمة إغفال أشياء مسروقة متى كان التهم عالماً بحقيقة الأمر فيه . ذلك لأن ذكرتي ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ اعتبر حيس الأشياء الضائعة بنية امتلاكها في حيز التهم فيما يجب عليه بمقرتها . ويجرى عليه سائر أحكامها فمن مجرد شئنا منها مع حله بطروقه يعاقب على ذلك عقاب عثر الشيء المروق .

( جلد ١٠ / ٢ / ١٧٤١ ط ١٨٧٣ سنة ١٠ ق )

٤٨ - إن ما جرى عليه القضاء من اعتبار حيس الشيء الضائع بنية تملكه عند العثور عليه في حكم السرة يقتضى تطبيق جميع أحكام السرة عليه . وهذا يلزم عنه أن يعد من عثر الشيء بعد العثور عليه وهو عالم بحقيقة الأمر فيه مرتكباً لجريمة إغفال أشياء مسروقة . وإذا كان هذا هو حكم القانون فإنه إذا اسمى المهم أنه كان يعتقد أن الشيء هو من الأشياء الضائعة وأنه أخذه من عثر عليه ليحفظه صلى ذمة صاحبه ، وأثبتت المحكمة عليه أنه غير صادق فيما ادعاه من ذلك وأنه كان على علم بأن هذا الشيء مسروق ، ثم أوقعت عليه عقوبة الخفى . فإنا لا نكون ملازمة بأن نذكر في حكمها من البيان أكثر من ذلك .

( جلد ٢٦ / ٤ / ١٧٤٣ ط ١٧٧٣ سنة ٣ ق )

٤٩ - إن ذكرتي ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الضائعة - على ما جرى عليه القضاء في تفسير خصوصه - بعد حيس الشيء الذي يتر عليه بنية امتلاكه سرة يعاقب عليه بمقرتها ويجرى عليه سائر أحكامها فإذاً فمن يعتاد الشيء بعد التفتل . سواء من عثر عليه

٥١ - إذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها في حصد بيان واقعة السرقة بالأركان التي أدانت المتهمين فيها لا يبين منه قصد المتهمين من أخذ مال المنيح عليه أكان اختلاسه وتملكه فتكون الواقعة سرقة ، أم كان مجرد الرغبة في التشهير به للمدعى الذي أشار إليه الحكم فلا تكون كذلك ، فهذا الحكم يكون قاصراً واجباً يقتضيه .

( جلة ١٩٤٨/١/٦ طين رقم ٣٣٦ سنة ١٨ ق )

٥٢ - إذا كان المتهم - كما هو ثابت بالحكم - لم يقدم على أخذ الأثر به المدعى سرقتها إلا بناء على وسع صادر له من آخر على إعتبار أنه ماله ، فلا يكتفى في إدانته بسرقتها بوثب ملكيته هذه الأثر به لصلصة الأثر بل يتعين لملكه جنائياً عن سرقتها أن يتبين المحكمة أنه كان وقت استيلائه عليها يعلم أن من ماله إياها لا يملكها وليس له حق التصرف فيها ، فإذا لم يبين الحكم ذلك كان قاصراً قصوراً يبيحه بما يوجب قصصه .

( جلة ١٩٤٨/١١/٨ طين رقم ١٧١٣ سنة ١٨ ق )

٥٣ - من أركان جريمة السرقة أن يأخذ المارنق الشيء بنية مملوكة . والمفروض أن يحتسب شيئاً قائماً يتولى مملوكة . وقد استمر لصاحبه هذه المحكمة على أنه في هذه الحالة لا يلزم تحريك الموضوع بالتحقق من توفر هذا الركن . ولكن إذا كان المتهم قائماً تنازع في قيام هذا الركن بقوله إنه ما قصد بأخذ البطانية عمل دعوى السرقة إلا مجرد الإلتصاح بها اقتداء بغيره فانه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده الجنائي وتقيم الدليل على توفره ، فإذا لم تفعل كان حكماً قاصراً قصوراً يبيحه بما يستوجب قصصه .

( جلة ١٩٥٠/١١/٢٠ طين رقم ١٠٨٥ سنة ٢٠ ق )

٥٤ - إن المادة ٢٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ لا يمكن أن تصرف إلى العقاب على مجرد إستخراج الزمالة دون رخصة باعتبار ذلك سرقة دون توفر قصد الجنائي الذي هو عنصر أساسي لجريمة السرقة ، ويؤكد هذا المعنى ما نص عليه ذلك القانون في المادة ٣٩ منه من أنه ومع عدم الإخلال بما يقرره هذا القانون أو قانون آخر من عقوبة أشد يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح التي تصدر تنفيذاً له بغرامة من عشرة جنيهات إلى مائة جنيه ، وتحدد مصلحة المتاجم مهلة لا تتجاوز شهراً لإزالة المخالفة ، وإذ إن قن كانت النيابة قد قصصت التهم على

عنه لم ينسلك بغير توافر هذا القصد لديه كما هو معرف به في القانون .

( جلة ١٩٤٧/٥/١٢ طين رقم ١١٧٣ سنة ١٧ ق )

٥٧ - لا يشترط في الحكم الذي يعاقب على جريمة السرقة أن يتحدث صراحة عن نية تلك المارنق بل يكفي أن يكون ذلك مستفاداً منه .

( جلة ١٩٥٧/١٢/١ طين رقم ١٠٠ سنة ٢٢ ق )

٥٨ - إن التحدث عن نية السرقة استقلالاً ليس شرطاً لازماً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة ما دامت الواقعة التي أنشأها الحكم شديد قصد اقتراف الفعل الممكن للجريمة عن علم وإدراك .

( جلة ١٩٣٢/٥/١ طين رقم ١٢٤ سنة ١٣ ق )

٥٩ - إنه وإن كان التحدث عن نية السرقة استقلالاً ليس شرطاً لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة إلا أنه إذا كانت هذه النية على شك في الواقعة المرحوضة فإنه يكون على المحكمة أن تبينها صراحة وتورد الدليل على توفرها . فإذا كانت الواقعة - على ما أوردته الحكم - كما يفهم منها أن المتهم اقترع تلك البطانية المتهم بسرقتها بالأركان عندما اقترعها من الكونستابل يفهم منها في ذات الوقت أنه لم يرد بذلك إلا تمهيد الكونستابل من مطاردة والتفتيش عليه ، فمن هذه الصورة التي تحتل فيها نية السرقة بينهما على هذا النحو يكون على المحكمة أن تفتي باستيلاء هذه الثانية بإيراد الدليل على قيامها ، كما هي معرفة به في القانون ، وإلا كان حكماً قاصراً قصوراً يستوجب قصصه .

( جلة ١٩٠٧/١٢/٢٠ طين رقم ١٨٢٠ سنة ١٦ ق )

٥٠ - إذا رفضت الدعوى على متهم بسرقة تيار كهربائي ، فنسلك في دفاعه بأنه كلف كهربائياً عمل زيتة على لافة على محرك له بعض المصاييح وأوصلها بغير طلبة بذلك المجلس البلدي مباشرة بحيث يصل إليها التيار الكهربائي دون أن يمر بالمعادن المركب على عله . وأخذت المحكمة الدرجة الأولى بخفاضة ورأته ، فاستأقت النيابة ، فعملت أمام محكمة الدرجة الثانية بهذا الدفاع ولكنها أدانته قولاً منها بأن دفاعه لم يقدم عليه دليل فضلاً عن أنه من غير المقرر أن تجري هذه العملية بهذه وتحت حمرة بغير إرادته ومشاركته ، فهذا قصور في حكمها إذ أنما أوردته في ذلك لا يكفي بذاته لإثبات أن المتهم لا شك خالغ في السرقة وأنه ساهم مع الكهربائي في توصيل المصاييح بالتيار الكهربائي مباشرة دون أن يمر بالمعادن .

( جلة ١٩٤٨/١/٦ طين رقم ٦٨٨ سنة ١٧ ق )

تلك الأشياء قد نقلت من داخل منزل المجنى عليه إلى خارجه فخرجت بذلك من حيازة صاحبه .

( جلد ١٤/١٧/١٩٤٢ طين روم ١٩٢٦ سنة ١٢ ق )

٥٩ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكمة هي أن المتهمين اتفقا على سرقه سوار من المجنى عليه ، وعمل أثر سقوط السوار منها القطع أصدما وسله في مكان الحادث الآخر فإن المتهمين كليهما يكونان سارقين للسوار .

( جلد ٢٨/١٩٤٢ طين روم ١٩٢٨ سنة ١٣ ق )

٦٠ - إن السرقه لا تتم إلا بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاما يخرجه من حيازة صاحبه ويحمله في قبضة السارق ويحت تصرفه . فلاذا نقل المتهم كية من القصب من غارن عملة السكة الحديد إلى مكان آخر في دائرة المحطة يبدأ من الرقابة ، ثم حفر ليل وهو يحمل سلاحا ومعه آخرون وحلوا القصب إلى خارج المحطة حتى يضطروا به ، فإن هذه الواقعة تكون جنابة سرقه بالنسبة إليهم ولزملاكه ولا يمسح أن تعتبر جنمة ، لأن القصب لم يكن عندما نقله المتهم بغيره قد خرج من حوزة السكة الحديد ، فلا يعتبر إختلاسه تلمأ إلا اعتبارا نقله المتهمون معاً من دائرة المحطة في الظروف التي نقلوه فيها ، والسرقه في هذه الحالة تكون جنابة .

( جلد ١٦/١٩٤٢ طين روم ١٩٢٨ سنة ١٣ ق )

٦١ - لا يشترط في تحقق جريمة الشرع في السرقه أن يتمكن السارق من نقل الشيء من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية بل يتوفر الشرع في السرقه ولو لم ينس يد السارق شيئاً ما أراد سرقه .

( جلد ١٦/١٩٣٧ طين روم ١٩٣٨ سنة ٦ ق )

٦٢ - إن الشرع في عرف المادة ٥٥ من قانون العقوبات الأهل هو اليد في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنابة أو جنمة إذا أوقف أو غاب أثره لاسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ، فلا يشترط بحسب هذا التصريف لتحقيق الشرع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جهوه من الأعمال للمكورة الركن المادي الجريمة بل يكفي لاعتبار أنه شرع في ارتكاب جريمة أن يبدأ بتنفيذ فعل ماسبق مباشرة على تنفيذ الركن المادي لها ومؤذ إليه حتاً . وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي بأشبه الجاني هو المحطوة الأول في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤذيا حالاً ومن طريق مباشر إلى ارتكابها مادام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوماً وثابتاً . فلذا كان الثابت بالمحكمة أن المتهمين

بمكة المجمع بتمه أنه استخرج ومالاً وحصى بدون ترخيص من مصلحة التأميم والمحاجر ، وطلبت معاقبته تطبيقاً للآيتين ١٧ و ٢٤ من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٤٨ والمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، قضت المحكمة بمساقاة المتهم على هذا الأساس باعتباره أذبحه استخراج الزمالة بدون ترخيص بعد في حكم السرقه من غير أن تمسح دافع المتهم من انشاء القصد الجنائي فيه ، وما دال به على صحت من تقديمه طلباً للصلصة لترخيص باستخراج الزمالة ودفعه الرسوم المستحقة على هذا الطلب فإن الحكم يكون فاصراً واجبا بقصده .

( جلد ١٦/١٩٤٢ طين روم ١٩٢٦ سنة ١٣ ق )

٥٥ - إذا كان الحكم المظنون فيه قد انقصر في بيان الفعل الذي وقع من الماعن على القول بأنه قتل الأشياء ( التي اتهم بارتكابها ) من محل حوزتها دون أن يبين قصد من هذا القتل ، وهل كان بنية تملكها أم كمال تحقيقاً لفرض آخر ثم داه في جريمة السرقه - فإنه يكون فاصراً أصوراً بسببه بما يستوجب قصده .

( جلد ١٦/١٩٤٢ طين روم ١٩٢٦ سنة ١٣ ق )

٥٦ - إن المتحدث من بنية السرقه شرط لازم لفحص الحكم بالإدانة في جريمة السرقه متى كانت هذه البنية على شك في الواقعة المحطوة أو كان المتهم يحاول في قيامها فيه .

( جلد ٢/١٩٤٢ طين روم ١١٠ سنة ١٣ ق )

### الفصل الثاني

#### الجريمة الثامنة والشرع

٥٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكمة هي أن صراف المديرة تسل بعض رزم الأوراق المالية من صراف البنك الأهل ، ووصعه على متخذه بمرأه ، وفعل بتسلم باقي الأوراق ، فاقضت إليهم هذه القرعة وبرق رزمة منها ، وأخفاها تحت ثيابه ، ولا انقضى للبرقة ألقاها خلف حامود بيد من محل وقوفه حيث وجدها أحد جمال البنك ، فهذه الواقعة تعتبر سرقه تامة لأن المال قد انتقل فضلاً عن حيازة الصراف إلى حيازة المتهم بلزق الاختلاس وبنية السرقه .

( جلد ١٦/١٩٣٧ طين روم ١٩٢٦ سنة ٧ ق )

٥٨ - إذا كان الثابت بالمحكمة أن بعض الأشياء المسروقة وجد بتسول غريب بمجاوز منزل المجنى عليه ، وبعضها على سائل هذا المنزل الحارب ، فإن هذه الواقعة تكون جريمة سرقه ومن الخطأ عدلها شروفا مادامت



٦٨ - من كان الحكم قد أتبعه المتهم بالتراتب التي فيها ارتكابه جناية الشرع في البرقة بطريق الإكراه وبين واقعتها بما توافر به جميع عناصرها القانونية من نية مقودة لديه وأعمال مادية وقعت منه تؤدي إلى الجريمة مباشرة وسبب لادخل لإرادته فيه حال بينه وبين إتمام قصده ، ولكن إتيان الجاني شطرا من الأعمال المكورة للظروف المقتدة يمكن لاعتباره شارعا في جريمة البرقة المصحوبة بظروف مشددة ، ولكن استخلاص نية البرقة من هذه الأعمال هو أمر موضوعي تستغل به عكسة الموضوع - من كان ذلك فإن ما يمتد للمتهم على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(جلبه ١٩٥٤/٥/٢ طين رقم ٢٥ سنة ٢٤ ق)

٦٩ - إذا كان المتهم قد سرق قرطاً جل أنه من الذهب وهو من نحاس ، لأن النحاس عليها استبدلت بقرطها النحاسي فربط للنحاس الذي سرق ، فإن الواقعة تكون بالنسبة لقرط النحاس سرقة وبالنسبة لقرط النحاسي شروعا في سرقة .

(جلبه ١٩١١/٥/١٩ طين رقم ١٢٥٥ سنة ١١ ق)

٧٠ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم من أن المتهم وهو خادم في صيدلية ، أخذ بعض أدوية من المالك المدعى إلى المكتب الموجود بالقرن ، ثم جده آخر ودخل المقرن فاعطاه الخادم بعض هذه الأدوية فأخذها وانصرف ، فإن ما وقع من الخادم قبل حضور الشخص الآخر لم يكن إلا شروعا في سرقة . أما ما وقع من هذا الآخر فانه سرقة تمت بأخذه الأدوية وخروجها من الصيدلية .

(جلبه ١٩١٢/١٢/١٧ طين رقم ١٧ سنة ١٢ ق)

٧١ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم من أن المتهم وهو في أحد مراكز إقامة الجيش البريطاني سلم البزير المرسل في سيارة إلى الجيش وأعطى لإصلا بسلام البزيرين كل نياحه من المرسل اليه ولكنه أفرغ منه بعضه في السيارة التي لديه وأسبغ في السيارة بعضه ثم خرج بها مع السائق من مركز الجيش على دهم أفرغ الباقي في طلبه أخرى ، إلا أنه بدلا من ذلك ، عرضه على أحد تجار البزيرين ليشره لم يقبل ، ففطن بذلك سائق السيارة وعمل على خيطة . بهذه الواقعة توافرها جميع أركان جريمة الشروع في السرقة . لأن البزيرين وقت أن عرض لبيع كان في حيازة الجيش

تسلفوا جدار المنزل الملاصق للمنزل الذي انتهت ذلك الحكم أنهم كانوا يتوهم سرقة وصعدوا إلى سطحه فلا تضرع لذلك إلا أنهم دخلوا فعلا في دور التنفيذ وأهم تصرفا أول خطرة من الخطرات المؤدية حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب البرقة إلى انفقوا على ارتكابها من المنزل الملاصق بحيث أصبح عدوهم بعد ذلك باختيارهم من مقارعة الجريمة المقصودة بالذات أمر غير محتمل . وإن فوجب اعتبار الفعل الذي ارتكبه في حين ملابستهم شروعا في جريمة السرقة . (جلبه ١٩٢٤/٤/٢٩ طين رقم ١٣١١ سنة ٢٤ ق)

٦٣ - إن فتح المقيم باب المنزل لسرقة ماثية فيه ودخوله في الحوش الموجودة فيه الماثية يمتد هذا في تنفيذ جريمة البرقة لأنه يؤدي فوراً ومباشرة إلى انسابها .

(جلبه ١٩٣٩/٤/٢ طين رقم ٨٢٣ سنة ٢٩ ق)

٦٤ - يمكن لاختيار الجاني شارعا في جريمة السرقة المصحوبة بظروف مشددة إتيانه شطرا من الأعمال المكورة للظروف المقتدة . ولحكمة الموضوع أن تستخلص نية السرقة من تنفيذ هذه الأعمال دون أن تكون عاضدة في ذلك لزوجة محكمة النقض .

(جلبه ١٩٣٤/٥/٢٨ طين رقم ١٣٧٨ سنة ٢٤ ق)

٦٥ - إذا ما كان التسلق ظرفاً مادياً مشدداً للمعقبة في جريمة السرقة التي ترتكب بواسطة ، فإن فعله يعد هذا تنفيذاً لارتيائه بالركن المادي للجريمة فإذا انتزع للحكمة من عناصر المعقبة أن الغرض الذي رعى اليه المتهمون من وراء التسلق كان السرقة واعتبرت تسلفهم شروعا فلا شرب عليها في ذلك .

(جلبه ١٩٣٥/٥/١٥ طين رقم ١٢٥٠ سنة ٢٩ ق)

٦٦ - إن جلب نفل باب إحدى الغرف بقوة والتزول إلى فتحه ثم فتح الباب - ذلك كسر من الخارج ، فيجب حده بهذا في تنفيذ جريمة السرقة متى ثبت أن مقارن هذا الفعل كان يقصد السرقة .

(جلبه ١٩١٣/٢/٢٩ طين رقم ٢٦٩ سنة ١٢ ق)

٦٧ - من كان المتهم قد فتح الباب المعقود للمنزل بواسطة كسره من الخارج ، ثم كسر كذلك باب قاعة فيه بقصد السرقة منها ولكنه فوجئ - قيل أن يتم مقصده ، فإن ذلك يعد في القانون شروعا في سرقة المتعولات التي بالقاعة ولو لم يكن قد دخلها ولم يسر شيئاً مما فيه سرقة .

(جلبه ١٩٢٢/٤/١٧ طين رقم ٩٨٨ سنة ١٢ ق)

ارتكاب السرقة فهذه الواقعة تعتبر شرعاً في جناة سرقة؛ إذ أن الأفعال التي صدرت من المتهم تعد من الأعمال المؤدية مباشرة إلى ارتكاب هذه الجريمة، ولا يصح إعتبارها جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه.

(جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠ ملن رقم ٤٢٩ سنة ١٣٠٢ ق)

**٧٧ -** إذا كانت الواقعة التي أنبتها الحكم هي أن الطاعن يشتغل قائد سيارة بشركة الغاز المصرية ويتولى توزيع البنزين على عملائها لحسابها، وأن الشركة اعتادت أن تضع في صهرج السيارة التي يوقدها كمية من البنزين تزيد على ما هو مقرر توزيعه على العملاء وذلك للاستفادة بهذه الكمية على زيادة ضغط البنزين ودفعه بالخرطوم عند إفراغه للعملاء، وأن الطاعن بعد أن فرغ يوم الحادث من توزيع البنزين على عملاء الشركة بقي لديه في صهرج السيارة خمسة عشر جالوناً، هي الكمية التي خصصتها الشركة لزيادة قوة دفع البنزين، وقد ضبط الطاعن وهو يحاول إفراغها غيلة في طلبه أحد باعة البنزين دون علم الشركة فلو اقترعة على هذه الصورة توافر فيها جميع العناصر المكونة لجريمة السرقة في السرقة لأن البنزين موضوع الجريمة وضعت الشركة في صهرج السيارة ليتسبب به الطاعن على أداء عمله، وهو بهذه الصفة لم يترج أصلاً من حيازة الشركة ولم تكن يد الطاعن عليه بوصف كونه عاملاً عندها إلا بدافعاً لوجهه ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه.

(جلسة ١٩٨٢/٧/٨ ملن رقم ٨٠٩ سنة ١٣٠٢ ق)

**٧٨ -** من كانت المحكة قد أثبتت على المتهمين بناء على اعتبارات ذكرتها، أن نيتهم كانت مقترنة على السرقة وأن الأفعال المادية التي وقعت منهم من شأنها أن تؤدي مباشرة إلى الجريمة وأنه لم يعمل بينهم وبين إتمام مقصدهم إلا بسبب لادخل لإرادتهم فيه يترك على حكمها، فلا يكون قد أثبتت عليهم جريمة السرقة في السرقة بجميع عناصرها القانونية.

(جلسة ١٩٨٧/٧/٢١ ملن رقم ٤٦٦ سنة ١٣٠٢ ق)

**٧٩ -** يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم والدليل على توافرها في حقه، فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة السرقة في سرقة إطار من سيارة ولم يترك في ذلك إلا أنه حاول أن يركب سيارة النفل من الخلف وكان بها إطار، فإنه يكون ممهياً إذ هو لم يأت بما

البرطاني ولم تكن يد المتهم عليه إلا حارسته ليس من شأنها أن تنقل الحيازة إليه. ولا يؤثر في ذلك عدم تعيين المحكة الفحص الذي عرض عليه البنزين مادام الثابت أن المتهم قد مررته فعلاً للبيع ولم يتم له مقصده لسبب لادخل لأرادته فيه.

(جلسة ١٩٨٢/١٢/١٨ ملن رقم ١٨٨ سنة ١٣٠٢ ق)

**٧٢ -** إن تلك الصواميل المربوط بها الموتور لفرقة يعتبر بدءاً في التنفيذ مكوناً لجريمة السرقة في السرقة.

(جلسة ١٩٨٢/٧/٢١ ملن رقم ١٤٩٦ سنة ١٣٠٢ ق)

**٧٣ -** لا شريطة على محكة الموضوع إذا هي أصبرت للسرقة في جريمة السرقة متوافراً من إتمام التمهين لسرد أحسد المصانع، وهو من الأسلاك الساكنة، ووجودها داخل سرح المصنع على بناء متار من بناء وعلى مقربة من نافذة قال أحد الشهود سبق حصول سرقة من طريقها، ومن ضبط آلات مع واحد منهما بما يستعمل للكسر.

(جلسة ١٩٨٢/٧/٢١ ملن رقم ٢٧٨ سنة ١٣٠٢ ق)

**٧٤ -** إذا كانت المحكة قد ذكرت في حكمها الأدلة التي استخلصت منها واقعة السرقة وهي أن المتهم أدخل يده في جيب المجني عليه بقصد سرقة ما به، ثم عاقبت على السرقة في السرقة، فإن حكمها يكون صحيحاً.

(جلسة ١٩٨٢/٣/١ ملن رقم ١٤٨ سنة ١٣٠٢ ق)

**٧٥ -** إذا كانت واقعة السرقة هي أن المتهم قد تورع، كسر قفل باب غزن المستشفى الأميري للملحة امتد إلى معارف المستشفى بوصفه أميناً عليه وأخذ يستغل البطاطين المحفوظة به وجرها إلى العنبر الذي يشغل هو عرضاً به حيث أغنى بعضها فوق أسرة المرضى وبعضها تحت فراش تلك الأسرة وذلك بقصد إختلاسها فهذه الواقعة توافر فيها أركان جريمة التزوير في السرقة إذ أن قتل البطاطين من الفنون الذي كانت مغلقة، وإلى العنبر الذي يشغل به المتهم وتغلغلها فيه على ذلك فهو من الأعمال التنفيذية لجريمة السرقة وقد تحقق به إخراجها من حيازة الأمين عليها وبطلان في قبعة الجاني تسبباً لإخراجها كلية من الحقيقة.

(جلسة ١٩٨٢/٥/٢١ ملن رقم ١٢٠٥ سنة ١٣٠٢ ق)

**٧٦ -** إذا كانت الواقعة هي أن المتهم دخل إلى منزل ميبكون ليلاً وكان يحمل معه أدوات مما يستعمل في فتح الأبواب وكسرها، ثم ضبط قبل أن يتمكن من

معنى أكثر لا يفصح عنه ، كما فعل في المادة ٢١ قانون المرافعات ، وكما فعلت بعض التشريعات الأجنبية مثل قانون العقوبات البلجيكي الذي عرف الليل بأنه الفترة التي تبدأ بعد غروب الشمس بإساعة وتنتهي قبل شروقها بإساعة . وما يؤيد هذا النظر أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمشتردين والمخسفين قيمهم والمرسوم بقانون ٩٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بمراقبة البوليس قد اعتبرا الليل للفترة بين الغروب وبين الشروق ، وأن الشارع قد أخذ أحكام انتهاك حرمة ملك الغير من القانون السوداني الذي نص على أن الليل هو عبارة عن الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . ومع ذلك فإن الفترة بين ما يقع على أثر الغروب وقبل الشروق وبين ما يقع في باقي الفترة التي تتخللها ليس لها في الواقع وحقيقة الأمر ما بعدها . وإذن فإذا كان الحكم قد أوجب أن الحادث وقع عقب الصبح قبليل أي قبل شروق الشمس ، وبناء على ذلك عد الحادث شروعا في جناية سرقة على أساس توافر ظرف الليل ، فإنه لا يكون قد أخطأ .

(جلب ١١/٤ لسنة ١٩٤٧ م من رقم ٢١٣٦ سنة ١٧ ق)

٨٢ - إن قانون العقوبات إذ نص على الليل كظرف مشدد للسرقة ، المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ ، وقتل الحيوان والإضرار به ، المادة ٣٥٦ ، وإللاف الزواجة ، المادة ٣٦٨ ، وانتهاك حرمة ملك الغير ، المادة ٣٧٢ ، الخ دون أن يحدد بدايه ونهايه فقد أفاد أنه إنما يقصد بالليل ما تراعى الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وبين شروقها . فإذا كان الحكم قد أوجب أن الحادث وقع عقب الصبح قبليل ، أي قبل شروق الشمس ، فإنه لا يكون قد أخطأ في اعتبار الواقعة متوافرا فيها ظرف الليل .

(جلب ١١/٦ لسنة ٢١٣٦ م من رقم ١٧ ق)

٨٣ - أن توافر ظرف الليل في جريمة السرقة مسألة موضوعية .

(جلب ١٠/٢٠ لسنة ١٣١٧ م من رقم ١٢ ق)

### الفرع الثاني

#### المكان

##### أ - المنزل المسكون

٨٤ - إن القانون لم يقرر لتعديب العقاب على السرقات التي تقع في المنازل أن يكون المنزل مسكونا فعلا بل يكفي أن يكون مبنيا للسكنى فقط .

(جلب ١١/٦ لسنة ١٩٣٦ م من رقم ٤٣٠ سنة ١٧ ق)

يُفيد توافر البنية في التنفيذ وقصد السرقة . وما من الأركان التي لا تقوم جريمة السرقة في السرقة إلا بها . (جلب ١١/٦ لسنة ١٩٤٨ م من رقم ٢١٣٦ سنة ١٧ ق)

### الفصل الثالث

#### الأغفاء من العقاب

٨٥ - إن الأغفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة . غاية الأمر أن من يستعمل الإغفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على إعفائه من عقوبتها . أما سائر من قانونها معه فإنهم يعاقبون ، وذلك ، لا على أساس أنهم ارتكبوا ما وحدهم ، بل على أساس أنها وقعت منهم وهو معهم . وإذن فإذا كان وجوده معهم من شأنه تغيير وصف الجريمة أو تعديد عقوبتها في ذاتها ، فإنهم ياملون على هذا الاعتبار ، أي كإن كان هو الآخر معافيا . لأن الإغفاء من العقوبة خاص به فلا يستفيد منه غيره . وإذن فإذا كان المتهم قد اتفق مع ولدي الجنين عليه على سرقة ماله ، ومنذ الوفاء بذلك لهذا الغرض بابتدئ عقب أحدثه فيه . وكان أحد الولدين حصل بابتدئ أخذها مع المتهم ومعهما إلى السطح ثم أطلقها على والده وهو قائم في الحوش فأرادها قتيلا ، فإن المحكمة لا تكون غشلة إذا اعتبرت واقعة الشروع في هذه السرقة جناية ، وعاملت للمتهم على هذا الأساس فعدتها ظرفا مشددا لقتل الذي اقترنت به ، مادام هو - خلافا لولدي الجنين عليه - لا شأن له بالإغفاء من العقوبة .

(جلب ٢١/١٠ لسنة ١٩٤٥ م من رقم ٧٤٦ سنة ١٥ ق)

### الفصل الرابع

#### الظروف المشددة

### الفرع الأول

#### الزمان

٨٦ - إن قانون العقوبات إذ نص على الليل ظرفا مشددا للسرقة ( المواد ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ ) وقتل الحيوان والإضرار به ، المادة ٣٥٦ ، وإللاف الزواجة ، المادة ٣٦٨ ، وانتهاك حرمة ملك الغير ، المادة ٣٧٢ ، الخ دون أن يحدد بدايه ونهايه فقد أفاد أنه إنما يقصد به ما تراعى الناس عليه من أنه الفترة بين غروب الشمس وشروقها . ولو كان الشارع قد قصد

على استنائه واعتزعا المتهمين ، وأمسك الإن بزيهم  
البقرة فغضب أحد المتهمين ببصا على يده وأطلق  
الآخران النار على ذيله فأصابا ثم هرب المتهمون  
جميعا وتركوا البقرة - فهذه الواقعة تعتبر سرقة بإكراه  
لحصول التحدى بالبصا من أحد المتهمين على إن المجنى  
عليه عند ما أراد تخليص البقرة منهم ، ولأن جريمة  
السرقة كانت وقت حصول هذا التحدى في حالة تلبس ،  
وكذا إكراه يقع من المجاني والجريمة في هذه الحالة ليستكن  
من الإفلات بالدرق يجعل السرقة حاصلة بطريق  
الإكراه .

( جلد ١٨ / ١٨٣٨ طين رقم ٩٤٩ سنة ١٩٢٨ )

٩٠ - لا يلزم في الإكراه الذي يمسد القانون  
ظرفا مشددا في السرقة أن يكون سابقا أو مقارنا لفعل  
الاختلاس ، بل إنه يكون كذلك ولو أعقب فعل  
الاختلاس متى كان قد تلاه مباشرة أثناء مشاهدة المتهم  
مطلبيا بالجريمة وكان النرض منه القرار بالتلبس المختلس  
في هذه الحالة يكون القول بأن السرقة قد وقعت بالإكراه  
صحيحا . إذ أن تمام استعواذ المتهم على التلبس المبروق  
لم يكن ميسورا إلا بما ارتكب من الإكراه . وإن  
لذا كانت الواقعة هي أن المتهم خطب شيئا ليسره  
من كان يصطه بجري هذا وراه ويخطبه فغضب المتهم  
ليتمكن من القرار بالمبروق ، فإن هذه الواقعة تعد  
سرقة بالإكراه .

( جلد ١٨ / ١٨٣٢ طين رقم ٣٣٦ سنة ١٩٢٣ )

٩١ - إن الإكراه الذي يحصل عقب السرقة  
مباشرة بقصد تمكين السارق من التخلص من المجنى عليه  
والقرار بمسرقه يعتبر إكراه مشددا لعقوبة السرقة ،  
( جلد ١٨ / ١٨٣٥ طين رقم ١٢٢٥ سنة ١٩٢٣ )

٩٢ - إذا كان الحكم قد استخلص من وقائع  
الحصوى وأدلتها أن المتهمين وقت عاوتها الخروج  
بالسيارة وفيها التماس المبروق من دار الجرك التي حصل  
فيها الاختلاس ، أي وقت متعاقبتها متبشرين بجريمة  
السرقة ، قد حلا على القرار بالمبروق والتخلص من  
المجنى الذي لم يضيظما حين رأما على هذه الحال بأن  
قرا بالسيارة بسرقة كبيرة وفي طريق وعر ، ولم يكن  
قصدما من ذلك إلا أن يرغب المجندين المذكور ، ومن  
متعلق بالسيارة نصفه المبروق إلى داخلها والنصف الآخر  
في عارضا ، على تركها يسارتها وما فيها ، شاء أولم  
يبدأ ، وما طلائ أنه في كلتا الحالتين يتزكها لا عالة  
وصيه الأدنى حيا ، فإن السرقة التي تحت في هذه الظروف

### ب - الطريق العام

٨٥ - من المتيق عليه أن الطريق العام هو كل  
طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت ويغير فيه  
سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد .  
فوقوع سرقة ، على جسر ترعة مباح للمرور عليه يقع  
تحت متناول المادة ٢٧٢ عقوبات سواء أكانت هذه  
الترعة عمومية مملوكة جسرما للحكومة أم كانت خصوصية  
ولكن المرور عليها مباح .

( جلد ١٤ / ١٢٣١ طين رقم ٨٧٧ سنة ١٩٢٢ )

٨٦ - إذا كان الحكم قد أثبت وقوع السرقة في  
الطريق العام من المتهمين ومن ثلاثة ، بطريق الإكراه  
نفي هذا ما يكفي لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون  
العقوبات .

( جلد ١٦ / ١٢٣٧ طين رقم ١٠٣ سنة ١٩٢٩ )

٨٧ - إذا كان الضلع من المتهم قد تمسك بأن  
السرقة لم تقع في طريق حموي مستندا في ذلك إلى  
المعاينة التي أجريت في التحقيق الابتدائي ، ومع ذلك  
أفاده الحكم في جناية السرقة في الطريق العام دون أن  
يرد على ما تمسك به من ذلك ، فهذا منه قصور  
يستوجب نقض .

( جلد ١١ / ١٢٨٨ طين رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٢٨ )

### الفرع الثالث

#### السيولة

١ - الإكراه والتهديد باستئصال سلاح

٨٨ - يكفي لتوافر ركن الإكراه في جريمة  
السرقة أن يستعمل المجاني القوة لإتمام السرقة أو لقرار  
بما سرقه ولو لم تترك القوة أصابات بالمجنى عليه . فإذا  
أثبت الحكم أن المتهم دافع المجنى عليه فروع على الأرض  
وتمكن بذلك من الاستيلاء على المبروق فطليقه  
الفقرة الأولى من المادة ٣١٤ عقوبات على الواقعة صحيح  
أما اشتراط تغلب أصابات بين وقع عليه الإكراه فإنه  
لا يلزم قانونا إلا في الأحوال التي ينظر فيها العقاب  
طبقا لفقرة الثانية من المادة المذكورة .

( جلد ١٠ / ١٢٣٧ طين رقم ١٦٦١ سنة ١٩٢٩ )

٨٩ - إذا كان ثابت بالحكم أن متهمين ثلاثة  
اقتفروا فيما بينهم على سرقة فزعموا إلى مكانها ومع  
الأول وقتلوا منهم أسلحة نارية واعتزروا صاحب  
البنقرة وتمكنوا من سرقتها منه ، وحضر ابنه وآخر

تقود وأتمتة وقت التفتيش عليها ، ثم أخذ بقية الإطلاق سرأسها ، وأن طين الرخمين هما خرطان أصيلان صدم وأن الاعتداء الذي وقع عسل المجنى عليها وحسبها إنما كان في سبيل تحقيق هذين المقتضى صا ، فكل من هؤلاء الجناة يكون مشمولاً عن السرقه بالإكراه التي وقعت من أحدهم على المقبوض عليهم .

( جلد ١١٩/٤/١٢ ملن رقم ١٨٠ سنة ١٣١٤ ق )

٩٧ — يجب لاختيار المتهمين فاعلين في السرقه أن يقرم الدليل على إعتاقهم على مقارنة الجريمة . فلذا كان الحكم أن أدان المتهمين في جناية السرقه بالإكراه ذاكراً أنهم جميعاً سرقوا بأن فاجأ أولهم الغلام الذي كان يحمل الشيء الذي سرقوه وأخذه منه بالقوة فاستخات لحضر إليه صاحب الشيء وقد كان يسير أمامه وسلول استخلاص المسروق ، لهذا هذا المثلهم باستعمال يمكن كان يصعبا وتمكن بذلك من إصطاف المسروقات لباقي المتهمين الذين كانوا با انتظاره بالقرب منه فخلعوا وهربوا بها ، لهذا الحكم يكون ميباً إذ هو وإن حتى يذكر ما قاربه كل من المتهمين لهن بيان صلة فعل الآخرين بفعل المتهم الأول ، وهذا كان نتيجة اتفاق على السرقه أو أنه حصل عرضاً ، خصوصاً مع قول الحكمة أن المتهم الأول قابل الشيء مفاجأة وأخذ المسروق منه ، ثم هو لم يورد دليلاً على أن تواجد المتهمين الآخرين قريباً من المتهم الأول إنما كان نتيجة اتفاق بينهم ولم يكن محض مصادفة .

( جلد ١١٨/١/١٠ ملن رقم ١٨٣ سنة ١٣١٧ ق )

٩٨ — إن ظرف الإكراه في السرقه ظرف حقيق متعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة ، ومن المقرر أن الظروف المصنفة لاحقة بنفس الفعل ، ولذلك فهي تسمى على كل من ساهموا في الجريمة للفترة بها سواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء ، وليس لأحد منهم أن يتصل من المسؤولية عن النتائج المترتبة عليها .

( جلد ١١٨/١/١ ملن رقم ٢٢ سنة ١٣١٤ ق )

٩٩ — يمكن تطبيق المادة ٧٧٢ فترة ثانية من قانون العقوبات وذلك ، أن يثبت الحكم أن أحد المتهمين امسك ببدن المجنى عليه اليمن وحفظ عليها ففعل مقاومتها حتى تمكن الآخرين من إدعائه في جيبه ، وأخرج مافها من النقود ، فإن ما يوافر ظرف الإكراه . ولذا كان الحكم قد ذكر زيادة على ذلك أن أحد المتهمين كان يحمل مديفة ولكنه لم يبحث فيها إذا كانت بهذه المديفة تمتد سلاحاً أو لا فهذا لا يؤثر لأن ما أُنجز

يكون قد وقعت بطريق الإكراه ، إذ السارق هو آفة خطرة عليه لا يمكن ، والمهمان هما اللذان كانا يسيطران عليها ويوجهانها إلى ما قصدا إليه من غرض . وبين ما يحدث منها في تلك الظروف حادثاً عنها بأدبها .

( جلد ١١٩/١/٤ ملن رقم ١٣٢ سنة ١٣١٤ ق )

٩٣ — الإكراه الذي يقع عقب ارتكاب السرقه يجعل هذه السرقه حاصلة باكره متى كان وقوعه أثناء التلبس بها للإغلات بالمسروقات ، فلذا كانت الواقعة التي أُنجزها أمر الإحالة هي أن المجنى عليه كان بالسوق فرأى شخصاً متحكاً به ، وشعر أن شخصاً آخر وضع يده في جيبه وأخرج منه مبلغاً من النقود فهم بضبطه فأمسك به ذلك الشخص ومنه من ضبط السارق حتى تمكن من الحرب ، فإن فعل الإكراه للمسوق التلبس في هذه الواقعة يكون قد وقع عقب اختلاس النقود من جيب المجنى عليه مباشرة عند ما أراد ضبط السارق ، أي أثناء التلبس بارتكاب جريمة السرقه ، وقد كان الترض منه فرار السارق بالمسروق ، ومن الخطأ اعتبار هذه الواقعة جريمة .

( جلد ١١٩/٢/٥ ملن رقم ٣٣٧ سنة ١٣١٥ ق )

٩٤ — إن استعمال القوة مع المجنى عليه أو غيرهه لمنه من ملاحقة السارق عند هربه بالمسروق وهو متلبس بفعل السرقه — ذلك يجعل السرقه باكره .

( جلد ١١٨/٤/٢١ ملن رقم ٣٣١ سنة ١٣١٧ ق )

٩٥ — لا يشترط في القانون لعاقبة المتهمين في جناية السرقه بالإكراه أن يقع من كل منهم فعل الإكراه وفعل الاختلاس ، بل يكفي في عدم فاعلين لهذه الجناية أن يرتكب كل منهم أي الفعلين ، متى كان ذلك في سبيل تنفيذ السرقه المفق عليها بينهم جميعاً فلذا كان الحكم قد بين ، بناء على الاعتبارات التي أوردها ، أن المتهمين كانوا في مكان الحادث متفتحين على السرقه ، وأن اثنين منهم يشارا حرب المجنى عليه لتسهيل فعل الاختلاس الذي يشاره الآخران ، فإن كلانهم يكون فاعلاً للجريمة باعتبارها جناية سرقه باكره ، على الرغم من أن بعضهم لم يرتكب فعل الاختلاس وبعضهم الآخر لم يرتكب فعل التلبس على المجنى عليه .

( جلد ١١٩/١/٨ ملن رقم ١١٢٨ سنة ١٣١٥ ق )

٩٦ — إذا كان الظاهر مما أورده الحكم أن الحكمة حصلت من ظروف الدعوى والأدلة المقدمة فيها أن الجناة كان غرضهم ابتزاز أموال المجنى عليها عن طريق حبسها والإستيلاء على ما يكون مع كل منها من

عنصرًا من عناصر الجريمة ، ولم يكن ذلك من بين  
الأداة التي استندت إليها .

( جلد ١٤ / ١٤٢ ط ٢٩ رقم ٢٩٩ سنة ٢٢ ق )

٩٠٥ - إذا كان الحكم قد أثبت أن جاني  
التميم الحقيقي من يد الجاني عليها ينفذ هو الذي أوقع  
الجاني عليها من التزام فأصبحت بغير حرج ، وأصبحت أثناء  
علاجها منها بالإنابة روى حدث بسبب رتقها على  
ظهرها أثناء مدة العلاج ، وانتهى بوقاتها - فإن  
ما أوجب الحكم من ذلك يترافق في ظرف الاكراه في  
جناية السرعة كما يعمل التميم مستولا عن جناية إحداث  
حرج عدى الضى إلى موت الجاني عليها .

( جلد ٨ / ١٦٣ ط ٢٩ رقم ٨١١ سنة ٣٣ ق )

٩٠٦ - إذا كان الحكم قد قال بأن الجاني عليها  
ذكرت أنها تمكنت من الأسلاك بالمتمم الذي اعتدى  
عليها وقولها فترك جسمها تلك الآثار المادية التي  
بقيت في الثقب العلي لخال يربا وبين الأسلاك بزملاؤه  
في السرعة ، فكأنهم من سلب الثقب والمصاغ والقرار  
بها ، ومصدقا لهذا شهد سائر الشهود بأنهم وجدوا  
الجاني عليها وزوجها يستنيان ويسكنان بالتميم الذي كان  
يستعمل المتف مع الجاني عليها معارفا للقرار بها سرعة  
وزملاؤه - فإن هذا الذي قاله الحكم يستحق به ركن  
الاكراه في جريمة السرعة بالاكراه المتصوص عليها في  
المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على ما استقر عليه  
قضاء محكمة النقض .

( جلد ٨ / ١٦٤ ط ٢٩ رقم ٩٦٨ سنة ٢٤ ق )

٩٠٧ - أنه لما كان القانون يوجب في ظرف  
الاكراه الشديد لجريمة السرعة أن يكون الجاني قد لجأ  
إلى القوة لتعطيل مقاومة الجاني عليه في سبيل تسهيل  
فعل السرعة ، كان من الواجب أن يبنى الحكم ببيان  
الرابطة بين الاعتداء على الجاني عليه بالضرب وبفعل  
السرعة لمرقة توافر هذا الظرف ، كما هو معروف به في  
القانون ، وإلا فإنه يكون ناقص البيان متعينا تقضه .

( جلد ١٦ / ١٦١ ط ٢٩ رقم ١٦٩ سنة ١٨ ق )

٩٠٨ - إذا كان السكوت في جناية السرعة بالاكراه  
لم يبين قيام الارتباط بين الاعتداء الذي وقع من الطابع  
على الجاني عليهم وبين جريمة السرعة التي ارتكبت  
أو القرار بالسرقة ، فإنه الحكم يكون ناقصا عما يبيحه  
ويستوجب تقضه .

( جلد ١٨ / ١٦٨ ط ٢٩ رقم ٢٤٩ سنة ٢٤ ق )

٩٠٩ - إن المادة ٢٧١ ح ولو لم تذكر التبدد

من توافر ظرف الإكراه وتعدد التفاعلين يبقى عرض  
المقروض في شبه من ذلك .

( جلد ٣٣ / ١٢٣ ط ٢٩ رقم ١٩٢٤ سنة ٧ ق )

٩٠٠ - يمكن في بيان ركن الإكراه في السرعة  
أن تقول المحكمة في حكمها : إن ركن الإكراه لا شبه  
فيه لإشهاد الجاني عليه أن شخصين تغلبا عليه فأماه  
أحدهما والقاه الآخر وتمكنا من سلب قودوه . ومصدقا  
لهذا شهد سائر الشهود أنهم وجدوا الجاني عليه ملق  
بمشتبك فأعجزهم بما قاله من إكراه لفرقة .

( جلد ٤ / ١٦٤ ط ٢٩ رقم ١٠٤٤ سنة ١٠ ق )

٩٠٩ - يمكن في بيان توافر ظرف الإكراه قول  
الحكم إن أحد الجهات قذف الجاني عليه في وجهه بالرمال  
ومده يرد سرعة الحقيقية فأمسك بها الجاني عليه  
ولم يشغل عنها وأخذ يشتبك حتى حضر أحد زملاء  
الجاني متظاهرا بالاصل على اقتاذ الجاني عليه وأخذ  
بجذب الحقيقية إلا أنه ظل يظلوم ويستبكت حتى أميل  
الجهود على مساحه وضعا في المكان .

( جلد ٧ / ١٦٥ ط ٢٩ رقم ١٠٨٩ سنة ٢٠ ق )

٩٠٢ - متى كان الحكم حين أدان المتهم بجناية  
السرعة بالاكراه قد بين واقعة الدعوى وأثبت أن  
التميم وزملاؤه ضربوا الجاني عليه بالهصى حتى كسرت  
فدراعه ومعدوه باستعمال السلاح بأن أطلق عليه أحدهم  
مباردين ثلاثين وبذلك شلت مقاومته وتمكنوا من  
سرقة قناه يكون قد بين ظرف الاكراه بنوعيه الماضي  
والمستعصى .

( جلد ٧ / ١٦٦ ط ٢٩ رقم ١١١٣ سنة ٢٠ ق )

٩٠٣ - متى كان الحكم قد أشار إلى مدافع به  
التميم من أن الواقعة المستدل به هي جنحة سرقة بطريق  
القتل وليس سرقة بالاكراه ورد على ذلك بأنه يبين من  
محضر تحقيق النيابة أن الجاني عليه قد قدم التميم وقت اقترافه  
الجريمة ولكن التميم تمكن من اقتراف الساحة كرها  
من يده وأنه ثبت بمحضر البوليس وجود حرج يبيده  
أحيل من أجله إلى الكشف العلي - فإن قناه يرد به  
الحكم من ذلك ما يستحق به ظرف الاكراه في جريمة  
السرعة وتقنين دفع التميم .

( جلد ٢٢ / ١٦١ ط ٢٩ رقم ٨٧٧ سنة ٢١ ق )

٩٠٤ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد  
نسب إلى الجاني عليه ، في جريمة سرقة بأصكراه ، أنه  
شهد بأن التميم كان يعمل مصلسا على خلاف التاب  
بالأوراق ممانات المحكمة لم تتخذ من حمل السلاح

المقصود منها الاعتناء على الأتقى ، كالكسائين المادية والبلط والقزوس التي ما يستمد في الفنون القتالية والصناعية وغيرها — لما كان ذلك فإنه يجب بمقتضى القواعد العامة اختيار كل ما هو من النوع الأول والأسلحة يتحقق عمله الطرف للشد ولو لم يكن ذلك لمناسبة السرة . أما النوع الثاني فإن مجرد حله لا يكفي في ذلك بل يجب أن يقوم الدليل صلي أنه إذا كان لمناسبة السرة . وهذا يستخلصه قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى ، كاستعمال السلاح أو التهديد به أو عدم وجود المقتضى له في الظروف التي حل فيها وعندئذ يحق عنه سلباً بالمضى الذي قصد القانون تحقيق المصلحة التي دعت إلى تقديم العقاب . وإذا فلذا أثبت قاضي الإحالة في الأمر الصادر منه أن المتهمين شرعوا في السرة لئلا من الحفل ، وكان اثنان منهم يحمل كل منهما سكيناً استعمالاً فعلياً في الاعتداء على المجنى عليه عند مفاجأته فلم يتلبس به بالجرمة ، ومع ذلك اعتبر الجريمة غير متحقق فيها ظرف حل السلاح فإنه يكون قد أخطأ . لأن السكين — ولو كان قانون حل السلاح لا يماثل حل حبلها — لأنها ما يستعمل في الفنون القتالية ولها حد واحد — يجب أن تعد سلاحاً بعد أن يتحقق استعمالها في السرة .

( جلسة ١٩١٣/٣/٢٨ ملن رقم ٣٨ سنة ١٣ )

١٩٣ — إنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف السلاح الذي عد حله طرفاً مقدداً في السرة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطيئتها المدة معدة من الأصل لذلك بالأتقى ، كالبنادق والسيوف والحرايب والملاكم الحديدية وغيرها ما هو معاقب على إحرازه وحله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ لحبلها لا يفسر إلا بأنه لاستخدامها في هذا الغرض ، وأسلحة حربية من شأنها الفتك أيضاً ولكنها ليست معدة له بل لأغراض برية لحبلها لا يدل بذاته على استعمالها في غير ما هي معدة له كالكسائين والسراير القتالية والبلط والقزوس — لما كان الأمر كذلك فإن مجرد حمل سلاح من النوع الأول يقتضي به الطرف للشد حتى ولو لم يكن لمناسبة السرة . أما السلاح من النوع الآخر فلا يتحقق الطرف للشد بحله إلا إذا ثبت أنه كان لمناسبة السرة — الأمر الذي يستخلصه قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة في الدعوى ، كاستعمال السلاح ، أو التهديد باستعماله أو عدم وجود ما يسوغ حله في الظروف التي حل فيها ،

باستعمال السلاح في ارتكاب السرة صراحة وتعد منزلة الإكراه قد أشارت إلى الإكراه إطلاقاً وفي إنشائها هذه ما يكفي لأن يتدج في الإكراه كل وسيلة قسرية تستعمل لئلا يد المجنى عليه عن المقاومة والحيلة بينه وبين منع الجاني عن مقارعة جريمته .

( جلسة ١٩٣٠/٢/١٣ ملن رقم ١٧ سنة ١٤ )

١٩٠ — أنه وإن كان القانون لم ينص في باب السرة بالمادة ٣١٤ ع على التهديد باستعمال السلاح وحل هذه بمنزلة الإكراه كما فعل في بعض المواد الأخرى إلا أنه مادام التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته ضرباً من ضروب الإكراه لأن شأنه شأن الإكراه تماماً من حيث انضمام المقامات لتسهيل السرة ، وما دام القانون لم ينص بالذکر في المواد التي ذكره فيها مع الإكراه إلا لمناسبة ما اقتضاه مقام التحدث عن وجود السلاح مع الجاني ، ولم يقصد التفريق بينه وبين الإكراه بل قصد تأكيد التسوية بينهما في الحكم ، فلا محل للقول بأن الإكراه لا يكون إلا باعتداء ماضٍ وأنه لا يكفي فيه التهديد باستعمال السلاح ، فإن هذا التهديد لا يقل تأثيره عن تأثير الاعتداء الماضى ، وصلة تشديد العقوبة متوافرة كما هي متوافرة في الاعتداء الماضى .

( جلسة ١٩١٣/٢/١٣ ملن رقم ١٣٤ سنة ١٣ )

١٩١ — إن القانون لم ينص في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات على نوع معين من أنواع الاسكراه ولما كان تعطيل مقاومة المجنى عليه كما يسمح أن يكون بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسم المجنى عليه يسمح أيضاً أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح ، فإنه إذا كان الجاني قد اتخذ التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليه في ارتكاب جريمة السرة فإن الإكراه الذي يتطلبه القانون في تلك المادة يكون متحققاً .

( جلسة ١٩١٣/١/١٠ ملن رقم ٨٦٠ سنة ١٣ )

ب — حل السلاح

١٩٢ — إنه لما كان القانون لم يرد فيه تعريف السلاح الذي يعد حله طرفاً مقدداً في جريمة السرة ، ولما كانت الأسلحة على نوعين : أسلحة بطيئتها المدة القتل ويدل حبلها بذاته على أن هذا هو المقصود منها ، كالبنادق والحرايب والسيوف والملاكم الحديدية وغيرها ما هو معاقب على إحرازه وحله بمقتضى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ . وأسلحة يمكن أن تحدث الفتك ولكنها معدة لأغراض برية ولا يدل حبلها بذاته على أن

العقاب على ارتكابه، حامل السلاح بوجوده معه لأن حمل السلاح في جريمة السرقة هو من الظروف المشددة البسيطة التي تخضع بتشديد العقوبة على باقي القاطعين الجرمية ولو لم يملأوا بوجود السلاح مع رقيبهم وليس من الظروف الشخصية التي لا يندى أثرها للإبلاغ صاحبها .  
(جس ١١٤/١٢/١٩٣٤ ملن رقم ١٩٨٧ س ٤١)

١١٩ - حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المشددة بالتعميل الإجرائي يسرى حكمه على كل من ظفر الجريمة فاعلا كان أم شريكا ولو لم يملأ به .  
(جس ١١٤/١٢/١٩٥٥ ملن رقم ١٩٥٧ س ٢٥)

١٢٠ - يمكن لتوافر ظرف حمل السلاح في جريمة السرقة أن يثبت البصكة من أي عنصر من عناصر الدعوى أن الجاني كان يحمل سلاحا وقت ارتكابه الجريمة ، فلذا أخذت المحكمة بأقول الجني على وزوجه فيها شيئا به من أن أحد الضووص كان يحمل سلاحا وقت المحاكمة وأنه هدد أوليا باستناده إذا قاومه فذلك يكفي القبول بتوافر هذا الظرف ولو لم ينعط هذا السلاح .  
على أنه إذا كان الحكم قد أثبت من جهة أخرى وتروح السرقة في الطريق العام من المتهمين ، ولم تلاقه ، بطريق الإكراه ، فلي هذا ما يكفي لتطبيق المادة ٣١٥ من قانون العقوبات بنقض الظرف عن السلاح ، وذلك على أساس توافر ظرفين آخرين هما العدد والإكراه .  
(جس ١١٤/١٢/١٩٣٩ ملن رقم ١٠٢ س ٩٦)

١٢١ - إذا كان الحكم قد أثبت أن التهم وزميله له قد ارتكبا جريمة السرقة ليلا وأنه كان حينذاك يحمل سلاحا تاربا فذلك توافر به جميع العناصر القانونية لجناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات . ولا يجب أن يكون حمل التهم السلاح واجعا إلى سبب لا اتصال له بالجريمة كان يكون من مقتضيات عمله الرسمي أن يحمل السلاح وقت قيامه به . ذلك لأن السلة التي من أجلها غطى الشارع العقاب على السرقة إذا كان ارتكبا يحمل سلاحا إنما هي مجرد حمل السلاح - ظاهرا كائن أو غيبا - وقت مقارنة الجريمة . إذا عذ من شأنه أن يلقى الرعب في نفوس الجاني عليهم إذا ما وقع صرهم عليه ، وأن يهدد لحامه - فاعلا من السرقة التي قصد إلى ارتكابها - سبيل الاعتناء به على كل من يحاول ضبطه أو الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده ، وهذا يستوي فيه أن يكون السلاح قد لوحظ في حله ارتكاب السرقة أو لم يلاحظ فيه ارتكاب أية جريمة .  
(جس ١١٤/١٢/١٩٥٢ ملن رقم ١٩٨٢ س ١٢)

فستدل على تحقق به العلة الفاعلة للتشديد العقاب ، ويحق عليه سلاحا بالمتى الذي أوداه القانون . فإذا كان للمتهم من الواقع الثاني بالحكم أن المحكمة قد اعتبرت أن حمل السلاح لم يكن إلا لتسبب السرقة فإن الظرف المشدد يكون متحققا في حق التهم وزميله ، ويكون الواقعة جناية منطوقة على المادة ٣١٦ س ٢٠٠ .  
(جس ١١٤/١٢/١٩٣٩ ملن رقم ٣٣٦ س ٤٣)

١١٤ - يمكن حمل أحمال اثنين السلاح وقت السرقة ظاهرا أو غيبا ، حتى يتحقق مراد القانون من توافر ظرف حمل السلاح المنصوص عليه في المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ، ولأن عبارة القانون في تلك المادة تعيد بنسبها الصريح أن مجرد حمل السلاح في ذاته كاف ، وأنه لا عبرة بالتقصير من حله ، ولا يكون ظروف المحاكمة في ذاتها بما لا يتحمل معه استبدال السلاح ، بحيث يستلزم القول بأن الشارع ، إذ نص على هذا الظرف ، ذلك لتعريض المظن عن كل قيد ، قد أدخل في اعتباراته أن من يحمل سلاحا هو في ذاته شر من لا يحمل ، وأن شره هذا يؤخذ به دلالته وإن كان سلاحه متغيبا وكانوا لم يملأوا .  
بذلك تشديد العقاب .  
(جس ١١٤/١٢/١٩٣٩ ملن رقم ١٠٢ س ٣٤)

١١٥ - لا يشترط لتطبيق المادة ٣١٦ ع أن يثبت على جميع المتهمين بأن أحدهم يحمل سلاحا وقت السرقة بل يكفي أن يثبت وجود السلاح مع أحدهم ولو كان الآخرون مجهولين .  
(جس ١١٤/١٢/١٩٣٩ ملن رقم ١٠٣ س ٥٠)

١١٦ - إن ظرف حمل السلاح المنصوص عليه في المادة ٣١٦ ع القديمة التي قالها المادة ٣١٦ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ س ١٩٣٧ يتحقق متى كان أحد من باشرها جريمة السرقة يحمل سلاحا ، فعدم وجود سلاح مع بعض السارقين لا يمنع من تطبيق هذه المادة عليهم متى كان واحد أو أكثر - مطمئن أو مجهولين - من ساعوا معهم في السرقة يحملون سلاحا .  
(جس ١١٤/١٢/١٩٣٨ ملن رقم ١٦١٠ س ٤١)

١١٧ - إن اعتبار السرقة جناية بسبب حمل أحد المتهمين سلاحا يقتضي قانونا معاقبة عن الجناية هو وسائر من توافروا فعل السرقة معه .  
(جس ١١٤/١٢/١٩٤١ ملن رقم ١٠٣٢ س ١٤)

١١٨ - إن المادة ٣١٦ ع لم تقترط لاستحقاق



فإذا كان هو قد وقت لهم على مقره من مكان الحادث بحرسهم حتى يتمكنوا من قتل المروق فإنه يكون في هذه الحالة فاعلاً معهم في السرقه على أساس أن العمل الذي قام به هو من الأعمال التي اتفقوا بها على إنجام السرقه ، ولا يصح الاعتراض على ذلك بأن هذا الذي كان ممة السلاح لم يحصل للمروق بل كان واقفاً بنظر زملاؤه .

(جلبه ١٩٨٨/١/١٩ طعن رقم ٧٢٠٧ سنة ١٧ ق)

٥ - المحسكس والقصور

١٣٦ - القاتل هو دخول الأماكن المسمورة من غير أجازة فيها كانت طريقته ، يشترى في ذلك استعمال سر أو المصود على الجدار أو الرتب إلى الداخل من نافذة أو الموقود إليه من أية ناحية .

(جلبه ١٣٨٢/٥/١٥ طعن رقم ١٢٨٥ سنة ١٧ ق)

١٣٧ - الكسر الصخر طرقاً مشدداً السرقه يحق باستعمال الجاني أية وسيلة من وسائل العنف لفتح مدخل بعد الاعتراض . فإذا كان الحكم قد أثبت أن الموقوف قد استعملوا العنف في فتح باب خزن يلا باستعمالهم مسطرة في تزج ، والجمع ، دون سلس بالفتح وإعادة فتح السرقه فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلبه ١٣٨٢/٥/١٨ طعن رقم ١٢٨٤ سنة ١٧ ق)

### الفروع الرابع

#### صفة الجاني

١٣٨ - إنه وإن كان التسليم الحاصل للمحترفين ينقل الأشياء من المهربات أو المراكب أو حل دواب الخيل إنما يقع بناء على عقد من عقود الاتيان يتم بين صاحب الشيء ومشتريه سواء أكان العقد شفهاً أم كتابياً ولكن من مقتضى ذلك أن تنقل حيازة الشيء إلى مشتريه إلا أنه إذا اختلس هذا المحترف الشيء المسلم إليه فإنه يعد سارقاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ ع وقديمه . وقد يفترض على هذا التصريح أنه قد انعقد العقد القائمة السرقه إذ لم يعد بالتسليم الحاصل في هذه الحالة والذي من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم إلى المشتري فإذا اختلسه بعدئذ للأمانة لا سارقاً . قد يفترض بهذا غير أنه لا عمل للاجتهاد في مقام النص الصريح .

(جلبه ١٣٨٢/١٢/١٧ طعن رقم ٥٣٠ سنة ١٧ ق)

١٣٩ - إن الفترة الثلاثة من المادة ٣١٧ من قانون العقوبات صريحة في عدم الاختلاسات التي تحصل من المحترفين بنقل الأشياء في المهربات أو المراكب

١٣٢ - إن جنابة السرقه الماعب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات تتحقق قانوناً بالنسبة إلى طرفي حمل السلاح كلما كان أحد المتهمين حامل سلاحاً ظاهراً كان أو غيراً . ولا يهم أن يكون حمل السلاح راجعاً إلى سبب يرى له اتصالاً له بالجريمة كالعمل الرسمي الذي يتطلب حمل السلاح وقت القيام به . لأن الملة التي من أجلها غلط الشارع العقاب على السرقه إذا كان مرتكبها وقت مقارنتها بحمل سلاحاً ظاهراً أو غيراً ، هي أن مجرد حمل السلاح من شأنه أن يشد أذن الجاني ويبقى الرعب في قلب المخني عليهم إذا ما وقع بصرم ، ولو مصادة ، على السلاح ، وأن يسر الجاني ، فعلا من السرقه التي قصد إلى ارتكابها ، سبل الاعتداء . وإذا ما أراد ، على كل من هم يسيطر أو يعمل على الحيلولة بينه وبين تنفيذ مقصده مما لا يهم منه أن يكون السلاح ملحوظاً في حله ارتكاب السرقه أو غير ملحوظ .

(جلبه ١٣٨٢/٢/٢١ طعن رقم ٧٠٦ سنة ١٥ ق)

١٣٣ - إن مجرد حمل السلاح ظاهراً أو غيراً وقت السرقه يعد مقتضى القانون طرفاً معدداً الجريمة ولو كان المتهم من واجبه أو من حقه أن يحمل السلاح لأي سبب من الأسباب أو غرض من الأغراض المبررة المأذونة ، أي ولو كان لم يقصد من حمله الاستعانة به في الجريمة .

(جلبه ١٣٨٢/٢/٢١ طعن رقم ١٢٨٥ سنة ١٧ ق)

١٣٤ - إن السرقه لا تتم إلا بالاستيلاء على الشيء المروق استيلاءً تاماً يخرجه من حيازة صاحبه ويحمله في قبضة المارقي ويحت تصرفه . فإذا قتل المتهم كية من القصب من غلزان بحصة السكة الحديد إلى مكان آخر في دائرة المحطة بعيداً عن الزقاة ، ثم حذر ليلاً وهو يحمل سلاحاً معه آخرون وحلوا القصب إلى خارج المحطة حتى يضطروا به ، فإن هذه الواقعة تكون جنابة سرقه بالنسبة للتهمة وليس لسله ولا يصح أن تعتبر جنحة لأن القصب لم يكن منه ما قبله التهمة بغيره قد خرج من حوزة السكة الحديد ، فلا يصح إخلاسه تماماً إلا عند ما قبله المتهمون معاً من دائرة المحطة في الظروف التي تقرر فيها ، والسرقه في هذه الحالة تكون جنابة .

(جلبه ١٣٨٢/٥/١١ طعن رقم ١٢٨٨ سنة ١٧ ق)

١٣٥ - يكفي في المأمون لحاقية المتهمين في جنابة السرقه بحمل سلاح أن يكون حامل السلاح قد باشر عملاً من الأعمال التي اتفقوا وزلاؤه على تنفيذ السرقه بها ولا يشترط أن يكون قد باشر تلك الأعمال جميعاً ،

قد سرق حقيقة . وكانت سرقة قد وقعت في ظروف يسمح في القانون صدها بالنية لصاحب السند حادثا قهريا ، فإن القانون يمنح لصاحب السند أن يثبت حقه الوارد به بالنية والقرائن . وإن كان المصنف قد أضحى حصول سرقة سند من هذه الناحية يجب على المحكمة أن تبحث هذه القضية من جهة صحتها ثم من جهة كونها من المحاولات القهرية التي تحول الإثبات بالنية وإلا فلها تكون قد أعطت .

( جلد ٢٨ / ٧٨ ط ١٤٨٧ رقم ١٤٨٧ سنة ١٣٤٢ ق )

١٣٤ - إن دفع قيمة التيار الكهربائي المروك لل شركة التوريد تمام وتحقق أن كانا لا يصحوا الجريمة ولا ينسحب من العقاب عليها .

( جلد ١٧ / ١٦٤ ط ١٤٤٠ رقم ١٦٤٠ سنة ١٣٤٢ ق )

١٣٥ - إن المادة ٢١٧/٨ من قانون العقوبات صريحة في اعتبار الاختلاس التي تحصل من اشترافين بنقل الأشياء في العربة أو المراكب أو أحد أتباعهم إذا سلبت اليهم الأشياء المذكورة بسفهم السابقة ، من قبل السرقة وإسقاطها حكما ، بالرغم من وجود المال المختلس في يد من اختلعه عند وقوع الاختلاس . وإن فليس في القانون ما يلزم صاحب المال المسروق ، بتقديم دليل كتابي على وجود هذا المال تحت يد سارقيه بل يفتضح الإثبات في هذا الأمر إلى قواعد الإثبات في المواد الجنائية عامة .

( جلد ١١ / ١٥٨ ط ١٣٣٩ رقم ١٥٨٩ سنة ١٣٤٢ ق )

١٣٦ - إن نظام وجلس الجيش بموافقة المتهمين ومراقبتهم إلى التكتلات التي اختلوا السرقة منها ، ذلك ليس فيه ما يبيد أنه خلق الجريمة أو حرض عليها .

( جلد ١١ / ١٥٧ ط ١٣٣٩ رقم ١٥٧٧ سنة ١٣٤٢ ق )

١٣٧ - إن القانون ينطبق في الشخص الذي يجر في مثل الشيء المسروق أو الصانع في معنى الفقرة الثانية من المادة ٩٧٧ من القانون المدني ، أن يجر فيه حقيقة ، ولا يكفي أن يظهر البائع يظهر البائع يظهر البائع أو يعتد المشتري أنه يتعامل مع تاجر .

( جلد ١١ / ١٥٥ ط ١٣٣٥ رقم ١٥٥٠ سنة ١٣٤٢ ق )

أو حل دراب الخجل أو أي إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلبت اليهم الأشياء المذكورة بسفهم السابقة ، من قبل السرقة وإسقاطها حكما على الرغم من وجود المال المختلس في يد من اختلعه عند وقوع فعل الاختلاس منه .

( جلد ٢٨ / ٧٨ ط ١٤٨٧ رقم ١٤٨٧ سنة ١٣٤٢ ق )

١٣٨ - إنه وإن كان صحيحا أن اختلاس الشيء بعد تسلمه بمقتضى عقد اتين يكون جريمة خيانة الأمانة لا سرقة إلا أن القانون قد غافل ذلك فأدخل بنص صريح ( المادة ٣١٧ / ٤٨ ) في جريمة السرقة فعل الاختلاس الذي يقع من المشتري بنقل الأشياء في العربة أو المراكب أو حل دراب الخجل أو من أي إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباع هؤلاء إذا سلبت اليهم الأشياء المذكورة بسفهم السابقة . وهذا يقتضي اعتبار الاختلاس الذي يقع من هؤلاء سرقة ولكن في حدود النص المقرر لهذا الاستثناء فقط .

( جلد ٢٨ / ٧٨ ط ١٤٨٧ رقم ١٤٨٧ سنة ١٣٤٢ ق )

### الفصل الخامس

#### مسائل متنوعة

١٣٩ - استناد الحكم في تعذيب العقوبة على متهم بالسرقة إلى ظهور سرقة أشياء أخرى لم تتحققا المحكمة ولم يكن أمرها معروضا عليها ، استناد غير جائز ولكنه لا يبطل الحكم إذا كان قد استند في التشديد إلى أمر آخر أو كانت العقوبة التي وقتها المحكمة تملك هي توقيعها نظرا إلى استئناف التوبة لفة العقوبة .

( جلد ٢٨ / ٧٨ ط ١٤٨٧ رقم ١٤٨٧ سنة ١٣٤٢ ق )

١٤٠ - إنه وإن كان الخلاف واقعا بين الحاكم والشراخ فيما إذا كان المدان الذي يتنقل من مدينه ليكون دائما على دينه التائب يند سارعا أم لا يند فلا خلاف إذا كان المختلس لا دين له وإنما يدعى هذا الدين الحصول على فائدة غير شرعية مقابل رده الشيء المختلس .

( جلد ٢٨ / ٧٨ ط ١٣٣٤ رقم ١٣٣٤ سنة ١٣٤٢ ق )

١٤١ - إذا كان السند المصنف حصول سرقة

# سكر

( د . موبن قراعد أرقام ٨٦ - ٩٥ )

## سلاح

رقم القاعة

٢ - ١	الفصل الأول : أركان جريمة احراز سلاح بدون ترخيص . . . . .
٣	الفصل الثاني : القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ . . . . .
٩ - ٤	الفصل الثالث : القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ . . . . .
١٢ - ١٠	الفصل الرابع : القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ . . . . .
١٤ - ١٣	الفصل الخامس : مسائل متنوعة . . . . .

موجز القواعد .

### الفصل الأول

#### اركان جريمة احراز سلاح بدون ترخيص

- توفر الاحراز بمجرد الاستيلاء على السلاح إلاكان الباحث عليه ولو كان لأمر عارض - ١
- تحقق القصد الجنائي بمجرد حمل السلاح عن علم وإدراكه - ٢ .

### الفصل الثاني

#### القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧

- عدم سرية القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ على رجال القوة العمومية ولو تمسك السلاح الذي يحملونه - ٣

### الفصل الثالث

#### القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩

- اعتبار من ينشئ أجل الترخيس للممنوح له دون أن يقدم طلباً لتجديده في للمباد حازراً لسلاح بنير ترخيص - ٥ و ٤
- سرية الترخيس لمدة سنة من تاريخ منحه وانقضاءه من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة - ٦ و ٧
- اتخاذ الاجراءات لاصصدار رخصة جديدة بعد انتهاء مفعول الترخيس وعدم تجديده في للوعد للقرور لا يؤثر على قيام الجريمة - ٨
- عقوبة احراز السلاح بنير ترخيص - ٩
- ( و . أيضاً : عقوبة قاعدة ٤٤ )

### الفصل الرابع

#### القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤

- مراد الشارع من نص المادة ٣١ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ - ١٠
- عدم سرية الانشاء للشار اليه في القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ على الأشخاص الذين وجدوا قبل سريانه حازرين أو محززين لأسلحة أو ذخائر بنير ترخيص - ١١ و ١٢

موجز القواعد (ج):

## الفصل الخامس

## مسائل متنوعة

- عدم ضبط السلاح لا يمنع من مساءلة اللص بالذات المحكمة قد اقتضت بأنه كان يحرز. - ١٣
- وجوب مصادرة السلاح ولو لم يكن علوفاً للمتهم - ١٤
- (ر. أيضاً: اثبات قاعدة ١١٧ وتعدد الجرائم بقاعدتان ٣ و ٦ ونقض قاعدة ١٣٢ وتلبس قاعدة ٣٠ وسحب قاعدة ٢٣١ وسرقة بقاعدتان ١١٢ و ١١٣ وقانون قاعدة ٤٨ ومصادرة قاعدة ٥ ونقض قاعدة ٢٧٩)

القواعد القانونية:

## الفصل الثالث

القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩

ع — إنه بمقتضى المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والمادة الثامنة من قرار وزير الداخلية الصادر في ٨ أبريل سنة ١٩٥١ بمقتضى السلطة المخولة له في المادة ١٦ من القانون المذكور لا يصح أن يحرز أحد سلاحاً بغير ترخيص ساري المفعول، والترخيص لا يثبت ساري المفعول إلا في مدى ستة من تاريخ منحه وهو ينقضي من تلقاء نفسه بانقضاء هذه المدة دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة ما لم يجدد لمدة أخرى. أما القول بوجوب إصدار قرار بسحب الرخصة وإعلان صاحب الشأن به فلهذا عند ما ترى جهة الإدارة سحب ترخيص ساري المفعول قبل نهاية مدته أو رفض طلب قدم لها فعلاً بتجديده. وإن لم يثنى أجل الترخيص الممنوح له دون أن يقدم طلباً لتجديده فإنه يعتبر سائراً لسلاح بغير ترخيص.

(جريدة ١٥٢/١٠ طين رقم ٤٧٠ سنة ١٩٤٩ ق ٣)

هـ — إن القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ قد حظى بتفسير ترخيص إحراز الأسلحة النارية أو حيازتها أو الاتجار بها أو صنعها أو استيرادها ونص على أمور مختلفة ليس من بينها النص على الكيفية التي يتجدد بها الرخصة، ثم نص في الفقرة الثانية من المادة ١٦ منه على أنه لوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القانون كل فيما يخصه وقد أصدر الوزير قراره في هذا الشأن بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٤، وبين من أحكامه أنصوص هذا القرار أنه نظم الوسائل التي يتجدد بها الرخصة ولكنه لم يصرح على ولا القانون الجراء على عدم التجديد في ذاته أو التأخر عن تقديم الطلب في الميدان الذي حددته القرار، بل إن القرار على العكس

## الفصل الأول

أركان جريمة إحراز السلاح بدون ترخيص

١ — يقصد بالإحراز (في جريمة إحراز سلاح بدون ترخيص) مجرد الاستيلاء على السلاح أياً كان الباعث عليه، ولو كان لغير مراض.

(جريدة ١٥٤/١١ طين رقم ١٠٦٦ سنة ١٩٤٤ ق ٣)

٢ — إن جريمة إحراز الأسلحة لا تتطلب سوى التقص الجناي العام، الذي يتحقق بمجرد حمل السلاح من محل وإدراكه،

(جريدة ١٥٢/١١ طين رقم ٩٨ سنة ١٩٤٩ ق ٣)

## الفصل الثاني

القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧

٣ — إن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ لا يسرى على رجال القوة العمومية الذين منهم مشايخ البلاد وذلك بناء على الفقرة الثانية من المادة الأولى من ذلك القانون، فغوا أركان السلاح الموجود عند أحد أفراد القوة العمومية واحداً أو أكثر فإن القانون المذكور لا يسرى عليهم ومغالته لا تؤدي إلى عقابهم بمقتضاه ولا يدارس ذلك مشورا للداخلية رقم ٢٠ سنة ١٩٢٣ إذ لا نص فيه على عقوبة من حمل منهم زيادة على سلاح واحد بلا رخصة بل هو يحظر عليهم حمل أكثر من سلاح واحد في عائلته لا يعاقب جنائياً بل يعاقب إدارياً إن كانت هناك عقوبة إدارية مفروضة على المخالفة.

(جريدة ١٥٢/١١ طين ١٣٨٨ - سترام ٤ ق)

به أو حصل لأحد على شيء منه . ثم نصت في فقرتها الثانية على ما يأتي : « فإنما كل الجنان من الأشخاص المنصوص عليهم في الفقرات الخمس الأولى من المادة السادسة يكون العقاب السجن » . ولما كان الشارع عند ما فرض العقوبة الجرمية المنصوص عليها في الفقرة الأولى قد عين حدا الأدنى وجهه لا يتقل عن ستة أشهر بحيث لا يجوز للقاضي أن يزل عنه ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ثامنة المذكورة إنما تحيل على الجريمة التي تحدث عنها الشارع في الفقرة الأولى وحين عقوبتها وكل ما جات به لا يعدو تنظيظ العقاب إذا توافرت في الجنان الشروط المنصوص عليها فيها ، فهي إذن لم تأت بحكم جديد ولا يمكن فصلها عن الفقرة الأولى ومن ثم فلا يجوز لمساس بالحد الأدنى الذي فرضته الفقرة الأولى وإن فنى كانت النيابة العمومية قد رعت المصوى على المانع لأنه أحرز سلاحا ناريا غير مشفى من دون أن يكون حاصلا على ترخيص بيعه في ذلك وحالة كونه سبق الحكم عليه بقبوة جنائية في جريمة اعتداء على النفس قضت المحكمة بحبه ثلاثة أشهر والمصادرة صليفا للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أعطى في تطبيق التانون .

( جلة ١٩٥٢/١٠/٢٠ طين رقم ١٣٣ سنة ١٩٥٢ )

### الفصل الرابع

التانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

٩٠ - مراد الشارع من نص المادة ٣١ من التانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ هو دفع العقاب من غير قيد ولا شرط عن يحملون أو يحملون أسلحة أو ذخائر على صورة تحالف التانون في فترة الاعفاء ، وذلك لتبسيط الفرصة لهم إما بتدبيرها لهم الجوليس وإما بالاختيار عما لديهم منها لاستصدار ترخيص بها ، فيبقى العقاب منتظما ما بقيت فترة الاعفاء ، وينتفي على ذلك عدم جواز معاقبة من يوجد حائرا أو محرزا سلاحا أو ذخيرة بغير ترخيص خلال هذه الفترة ولو كان عتقا لها .

( جلة ١٩٥٢/١١/٢١ طين رقم ٧٠٠ سنة ١٩٥٢ )

٩١ - إن الاعفاء من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من التانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يولييه سنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، لا يستفيد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا

من ذلك قد ألبح الذير أو المحافظ الجاوز عن التأخر في طلب التجديد إذا قدم الطالب أعتدرا يقبلها ، كما أوجب إعطاء الطالب برقم طلبه وأعطاه مهلة شهر ينصرف فيه في السلاح ، وهذا بما يقتصر مجال البحث في أحوال عدم تجديد الترخيص على توافر عناصر جرمية لإحراز السلاح دون ترخيص وغو ما لا يمكن إسناده إلا بعد انقضاء الترخيص .

( جلة ١٩٥٤/٥/١٤ طين رقم ٣٨ سنة ١٩٥٤ )

٩٢ - إن المادة الأولى من التانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت على أنه « من غير ترخيص من وزير الداخلية أو من ينوب عنه لإحراز الأسلحة النارية بجميع أنواعها وحيازتها » . ونصت المادة الثانية على أنه « يبرر مفعول الترخيص من تاريخ منحه لمدة ستة أشهر وتجديده ، ونصت المادة الثامنة من قرار ٨ أبريل سنة ١٩٥١ الذي أصدره وزير الداخلية بموجب السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٦ من التانون سابق الذكر على أنه « يقدم طلب الترخيص قبل نهاية مدته شهر على الأقل إلى الجهة المعنية بها » . ويبين من ذلك أن الشارع قصد الإيجاز أحد سلاسل بغير ترخيص ساري المفعول وهو لا يمتنع كذلك إلا في مدى ستة من تاريخ منحه ، ويتقضى من تلقاء نفسه باقتضاء هذه المدة .

( جلة ١٩٥٢/١١/٢١ طين رقم ١١٣٦ سنة ١٩٥٢ )

٩٣ - إن أحكام التانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ تحظر إحراز الأسلحة وحيازتها بغير ترخيص وتحصل هذا الترخيص ساريا لمدة ستة أسابيع وما لم يجدد لمدة أخرى فإنه يتقضى من تلقاء نفسه باقتضاء هذه المدة دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك من جهة الإدارة .

( جلة ١٩٥٢/٧/١٤ طين رقم ٤ سنة ١٩٥٢ )

٩٤ - إنه إذا جرمية إحراز السلاح بدون رخصة ، تم بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموصلة للقرار . ولو اتفقت التهم بعد ذلك لدى جهة الإدارة بالإجراءات لاستصدار رخصة جديدة .

( جلة ١٩٥٢/١٤/١٤ طين رقم ١٠٨ سنة ١٩٥٢ )

٩٥ - إن المادة الثامنة من التانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤١ ، بشأن الأسلحة والذخائر ما قد نصت في فقرتها الأولى على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز خمس سنوات كل من وجد حائرا أو محرزا بالذات أو بالواسطة بغير ترخيص سلاحا ناريا غير ما ورد ذكره في الجدول (ب) الملحق بهذا التانون ، وكذلك كل من استورد شيئا من ذلك أمرسته أو أتاحه

### الفصل الخامس

#### مسائل متنوعة

١٣ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى منها بنص خاص جاز إيجابها بصفة الطرق ومنها البنية وقرآن الأحوال ، وإذا كانت جريمة إصرار بتدبير لا يمتلئ استثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ، وللمحكمة كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي دليل تلتصق إليه ، فإذا هي أقامت قضاها بثبوت هذه الجريمة صلب ما استخلصته وأطاعت إليه من شهادة الشهود فلا تكون قد عاينت التماسون في شيء ، ولا يمنع من المسألة واستحقاق العقاب عدم ضبط السلاح ما دام القاضي قد اقتنع من الأدلة التي أوردتها أن المتهم يكن يبرز السلاح وأنه من النوع المعين بالقانون :

( جلسة ١٩٥٢/١/١٤ طعن رقم ١١١١ سنة ٢١ ق )

١٤ - إن المادة ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الخاص بالسلسلة والدعائر توجب الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما فسدت عليه من أنه إذا كانت الأشياء المضبوطة من التي يحد منها أو استعملها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً للتهمة . فإذا كان الحكم قد قضى بإلغاء عقوبة مصادرة البندقة المحكوم بها إندسيا بناء على ما قاله مرتب أن البندقية ليست مملوكة للتهمة الذي ضبطت معه وأن العقوبة لا تتعداه إلى شخص ما لكنها فانه يكون غلطاً متيناً تقضه فيما قضى به من التاء المصادرة .

( جلسة ١٩٥٤/٢/٢٤ طعن رقم ١١٣٣ سنة ٣٣ ق )

القانون حائرين أو محرجين أسلحة نارية أو دعائر معاقبة على حيازتها أو إخراجها بتبرير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ ، وقد أفصح الفاعر من هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ (أ) التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعدام من العقاب المشار إليه في هذه المادة لا يبرى على كل من تم ضبطه حائراً أو محرجاً لأسلحة نارية أو دعائر بتبرير ترخيص قبل بدء سريان هذا القانون ، وهو نص يقتضي للتشريع السابق ، كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية .

( جلسة ١٩٥٤/٢/١٥ طعن رقم ١١٤٩ سنة ٢٤ ق )

١٥ - إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن الإعدام من العقاب المشار إليه في المادة ٣١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٨ من يوليو سنة ١٩٥٤ في شسأن الأسلحة والدعائر لا يستبعد منه الأشخاص الذين وجدوا قبل سريان هذا القانون حائرين أو محرجين لأسلحة نارية أو دعائر معاقبة على حيازتها أو إخراجها بتبرير ترخيص طبقاً للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ وأن الفاعر أفصح من هذا المعنى حين نص صراحة في الفقرة الثانية من المادة ٣١ التي أضيفت إلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٤ على أن الإعدام من العقاب المشار إليه في هذه المادة صلب كل من تم ضبطه قبل بدء سريان هذا القانون - وهذا نص يقتضي للتشريع السابق كما أوضحت ذلك مذكرته الإيضاحية - وإنه فإذا كانت الجريمة المستندة إلى المظنون ختمه قد وقعت قبل صدور القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بقضيه براءته منها على أساس أنه يستبعد من الإعدام المراد في هذا القانون الأخير فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يتبين منه قسوته .

( جلسة ١٩٥٥/١/٢٤ طعن رقم ١٤٤ سنة ٢٥ ق )

## سوابق

## موجز القواعد :

- جواز الاستدلال بسوابق اللهم على ميه للاجرام - ١  
( ر . أيضاً : باب النود ومتردون ومشتبه فيهم قواعد ٣٥ و ٢٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ )

## القواعد القانونية :

لتشديد العقوبة عليه في المرد يصح الاستدلال بما على  
ميه للاجرام فقط .  
( جلسة ١٠/١٠/١٩٨٨ طين رقم ٧٤٩ - سنة ١٨ ق )

## سوابق

- ١ - إنه كما يصح الاستدلال إلى سوابق الختم

## سيارات

## موجز القواعد :

- استنتاج حصول السرعة موضوعي - ١  
— وجوب مراعاة مقتضى الحال دائماً دون التقيد بالسرعة التي تحدث عنها لائحة السيارات - ٢ و ٣  
— مواخذة اللهم يقتضي إحكام المادة ٢٨ من لائحة السيارات إذا لم يلتزم السير على بين الطريق - ٤  
— الإجراءات حي من قبل السيارات للعدة لاستعمال الزواحي - ٥  
( ر . أيضاً : تزوير قاعدة ١٧٤ ووصف التهمة قاعدة ٥ )

## القواعد القانونية :

## سيارات

- ١ - الإسراع في السير بدون تنبيه يعتبر مخالفة  
يقتضي المادتين ٢٨ و ٥٣ من لائحة السيارات الصادر  
في ١٦ يولييه سنة ١٩١٣ . وهكذا الموضوع أن تستنتج  
حصول هذه السرعة ولا رقابة لأحد عليها ما دامت لم  
تعارض في استنتاجها مع ما يقبله العقل ولم تخالف  
الوقائع الناتجة في الدعوى .  
( جلسة ١١/١٢/١٩٨١ طين رقم ٥ - سنة ٧ ق )

- ٢ - إن السرعة التي تحدث عنها لائحة السيارات  
هي السرعة التي يجب ألا تتجاوز في الظروف العادية .  
ولكن مراعاة مقتضى الحال واجبة دائماً . فلذا كانت  
الحال تستلزم التقليل من تلك السرعة كان ذلك متعيناً ،  
( جلسة ١٨٤٣/٢/١ طين رقم ٧٤٩ - سنة ١٣ ق )

- ٣ - إن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من لائحة

السيارات الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٦ من  
يولييه سنة ١٩١٣ نص على أنه لا يجوز سوق السيارات  
بسرعة أو بكيفية يتجهم عنها بحسب ظروف الأحوال  
خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته . وإذا كانت  
الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على أنه في  
كل الأحوال لا يجوز أن تزيد السرعة على ثلاثين كيلومترا  
في الساعة فانه من البديهي أن ذلك يكون مقبلاً أيضاً  
بالقيد الوارد في الفقرة الأولى وهو تخاض وجرى  
خطر على حياة الجمهور أو ممتلكاته . وإذا كان  
قاضي الموضوع قد أثبت بما أوردته من ظروف الدعوى  
وقائماً أن السرعة التي كان يسير بها السائق كانت  
السيب في وقوع الحادث ، فانه لا يكون قد أخطأ ولو  
كان قد ثبت لديه أن السائق كان سائراً بسرعة تقل عن  
الثلاثين كيلومترا الواردة في اللائحة .  
( جلسة ١٧٤١/١/٧٤ طين رقم ٩٧٣ - سنة ١٤ ق )

هذا التعريف الذي نصت عليه المادة الأولى من هذه اللائحة لجميع السيارات المدة لآى استعمال صناعى أو زراعى كالمحاريك وغيرها بصريح نص المادة ٣٥ من اللائحة المعدلة بالقرار الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠، لما كان ذلك وكانت الإجراءات هى من قبيل السيارات المدة للاستعمال الزراعى فانها تخضع لهذه اللائحة وتسمى عليها أحكامها ومن هذه الأحكام وجوب وضع جهاز فتنية فيها عملا بالمادة ١٥ منها ما دامت معدة للسيارة فى الطرق العمومية .

( جلة ١٩٣١/٥/١٠ من رقم ١٣٣ سنة ٢١ ق )

٤ - إنه وإن كانت لائحة السيارات لم تنص على أنه يجب على سائق السيارة أن يلبس السور على يمين الطريق فإن العرف جرى على ذلك واستقر نظام المرور عليه بحيث إذا ماخولف هذا العرف حتى على المخالف أن يؤخذ بمقتضى المادة ٢٨ من لائحة السيارات التي تحظر قيادة السيارات بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور وتلكاها .

( جلة ١٩٣٨/١٢/١ من رقم ١٣١١ سنة ١٨ ق )

٥ - لما كانت لائحة السيارات الصادرة فى ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ تنطبق على كل مركبة ذات محرك ميكانيكى معدة للسيارة فى الطرقات العمومية ويدخل فى



«ش»



## شركات

### موجز القواعد :

- إمكان قيام شركة ذلية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما يتضمنه ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركاء بعضهم مع بعض أو في معاملتهم مع الغير - ١
- جواز إثبات التريك في شركة تجارية فعلية وجودها في الماضي بكافة الطرق - ٢
- إثبات قيام شركة للحاماة خاضع للقواعد المقررة للإثبات في المواد التجارية بصفة عامة - ٣
- نطاق سريان أحكام القانون رقم ١٣٨ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الشركات المساهمة - ٤ (د. إيشا : اختصاص قاعدة ٣)

### القواعد القانونية :

١ - إنه وإن كان الأصل فيما عدا شركة الحاماة أن الشركات لا تكون صيغة إلا طبقاً للأوضاع التي نص عليها القانون وأن شركة الحاماة ثبتت بتقدير الدائرة والمحاضرات فإن هذه الأحكام القانونية لا تمنع من إمكان قيام شركة فعلية بين اثنين أو أكثر وترتيب ما يتضمنه ذلك من النتائج سواء في علاقة الشركاء بعضهم مع بعض أم في معاملتهم مع الغير .

(جلد ١١/٥/١٩٣٦ طين رقم ١٤٠٧ سنة ٦٦ ق)

٢ - للشريك في شركة تجارية (Société de fait) أن يطالب بحقوقه الناتجة من أعمالها وأن يثبت من أجل ذلك وجودها في الماضي بكافة طرق الإثبات القانونية بما في ذلك الترائن والبيئة .

(جلد ١١/٥/١٩٣٦ طين رقم ١٤٠٧ سنة ٦٦ ق)

٣ - إذا كانت المحكمة في دعوى مقامة من التياية على متهم بأنه سرق ثوب قلن كان قد سلم إليه بصفة أمياً لتقل قد استظهرت ، من الاعتبارات التي ذكرتها في حكمها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما استخلصت منها ، وجود شركة بين المتهم والمتهم عليه ( المسمى بالمحق المدني ) للتجار في منوعات ، وأن هذه الشركة بسبب كونها أنشئت لنرض غير مشروع لم يجردها بالكتة ولم يعلم بها سوى عدد محدود من الناس ، ولذلك أنهيت - في سبيل تحقيق دفع التهم في التهمة الموجهة إليه - إثبات قيام هذه الشركة بالبيئة والترائن واتت إلى التفتد براءة التهم بناء على أن الالتزام

بينه وبين المدهي بالمحق المدني هو التزام مدني بمحتملتي بعمل الشركة المذكورة ، فهذا منها صحيح ولا خلافه فيه لقانون ، إذ الاستفادة من مجموع نصوص القانون التجاري في باب الشركات ، ومن مقارنة هذه النصوص بعضها ببعض ، أن المخرج لم يرد وضع قيد عامة لإثبات شركة الحاماة ، كما فعل بالنسبة إلى غيرها من الشركات ، بل إنه تركها خاضعة في هذا الخصوص لقواعد القروة للإثبات في المواد التجارية بصفة عامة .

(جلد ١١/٥/١٩٣٦ طين رقم ١٤٠٧ سنة ٦٦ ق)

٤ - إن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ فوض بعض الأحكام المنظمة للشركات المساهمة في مصر ثم نص في المادة الخامسة على سريان بعض هذه الأحكام على ما يوجد في مصر من فروع أروكالات أو مكاتب الشركات المساهمة الملتأ في الخارج ، فلذا كان الظاهر من الحكم المطعون فيه أن الشركة على الإتهام ولزب انفتت في بعض عناصرها مع الشركات المساهمة إلا أنها تختلف عنها في بعض المسائل من حيث الأيزيد عدد أعضائها على اثنين وعدم طرح أسهمها في السوق للاكتتاب العام ، وقصر تداول الأسهم على الشركة أو قيده بموافقتهم ، وإذا كانت هذه المسائل هي من الشروط الجوهرية لصحة تكوين هــذا النوع من الشركات حسب القانون الإعلوي ، وكانت هذه الشروط تتنافر مع الطبيعة الغالبة للشركات المساهمة كما يجرها للتفريع المصري ، فإنه لا يمكن القول بأن المخرج إذ بحثت عن الشركات المساهمة في القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ قد قصد إلى أن تجري أحكامه على هذا النوع من الشركات ، وإن كان الحكم الذي

يتقاضونه من أجور ومرتبات طبقاً للبادئين ١/٥ - ٢ - ٤ - ٧ و ١٢ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون .  
( جـ ١٩٧٢/٧٠ ط ١ من رقم ١٦١٢ سنة ٢١ في )

يقضى بإدانة مدير شركة من هذا النوع وشركه و ج مومي وشركاه ، فرع تابع لشركة موسى حافسون لان تمت بغير رول ، لكونه لم يستوف النسبة المقررة قانوناً في عدد المصريين المستعدين بذلك للشركة وفيما

## شروع

### موجر القواعد :

- متى يعتبر التهم هارعا في ارتكاب جريمة - ١ و ٢
- تحدد ما إذا كان عدول الجاني عن اتعاب جريمته إرادياً أم خارجياً عن إرادته موضوعي - ٣
- تحديد العوامل التي أدت إلى وقف الفعل الجنائي أو خيئة أثره موضوعي - ٤
- متى تعتبر الجريمة مستحيلة - ٥ و ٦
- عدم بيان الحكم بإدانة التهم في جريمة الشروع ما يفيد توافر البدء في التنفيذ وقصد ارتكابها قصور - ٧  
( ر . أيضاً : ما ورد بهذا الخصوص في كل جريمة على حدة )

### القواعد القانونية :

١ - إن الشروع في صرف المادة ٤٤ من قانون العقوبات الأهل هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو عاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ، فلا يشترط نصب هذا التعريف لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكورة فكرن للمادى الجرمية بل يكفي لاختيار أنه شرح في ارتكاب جريمة أن يبدأ في تنفيذ فعل ما سبق مباشرة حل تنفيذ الزكن المادى لها ومود إليه حيا ، وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي باشره الجاني من الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وإن يكون بذاته مؤديا حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة ما دام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوما وثابتا .

( جـ ١٩٤٤/٤/٢٩ ط ١ من رقم ١٦١١ سنة ٢١ )

٢ - أن المادة ٤٤ من قانون العقوبات قد عرفت الشروع بأنه ، البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو عاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها ، وهذا النص وإن كان لا يوجد فيه ما يرجح ، لتحقيق الشروع ، أن يبدأ الفاعل في

تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة إلا أنه يقتضى أن يكون الفعل الذي بدىء في تنفيذه من شأنه أن يؤدي فوراً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة . وإن كان اصداد المتهم للمادة السامة ، ودعاها بها إلى حظيرة الموائش التي قصد سبها ، ثم محاولته فتح باب الحظيرة ، ذلك لا يمكن اعتباره شروعا في قتل تلك الموائش لأنه لا يؤدي فوراً ومباشرة إلى تسميمها وإنما هو لا يبدو أن يكون من قبيل الاعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها ولو وضعت نية المتهم فيها .

( جـ ١٩٤٢/٥/٣١ ط ١ من رقم ١٣٢٢ سنة ٢١ )

٣ - إن تقدير كون الأسباب التي من أجلها لم تتم الجريمة إرادية أم خارجة عن إرادة الجاني أو أمر متعلق بالوقائع يتصل فيه قاضى الموضوع بغير رقابة عليه من محكمة النقض . فإذا كان التائب بالحكم أن الجاني حرم حل قتل الجنى عليه وهو تائب فوضع كية من مادة السبروت على فراشه ثم أشعل ورقة بقصد إلقاءها على الفراش لإشعال النار فيه واستيقظ الجنى عليه حل أثر ذلك فأطلق الجاني النار وهرب وتعدت محكمة الموضوع أن عدول الجاني عن اتعاب جريمته لم يكن إداريا بل كان سبب خارج عن إرادته وهو استيقاظ الجنى عليه

٦ - إن الجريمة لا تعتبر في عداد الجرائم المستحيلة إلا إذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا ، كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة لئلا لذلك . أما إذا كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها ولكن لم تحقق الجريمة بسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني ، فانه لا يصح القول بالاستحالة . فإذا كان التائب بالحكم أن المثمة وضمت مادة سامة ( سلفات النحاس ) في طعام قدمت للسجن عليها لنا كنه قاصدة بذلك قلنا فاسترايت الجنى عليها في الطعام (رؤيتها لولا غير حاض به فاستنت عن تناوله واحتفظت بجزء منه ، ودل التحليل على أن به سببا لهذا يكن لتحقيق جريمة الشروع في القتل . أما كون كية السم التي وجدت بالجرح الذي أجرى تحليله مشبهة فلا يصح أن يستخلص منه استحالة الجريمة إذ هذا الجزء ليس هو كل الطعام الذي وضعت فيه المثمة المم السجنى عليها .

( جلد ٥/١٥/١٩١٤ مطن رقم ١٠٢٢ سنة ١٤ ق )

٧ - يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يتضمن بيان أركان الجريمة المنسوبة إلى المتهم والدليل على تورطها في حقه . فإذا كان الحكم قد أدين المتهم في جريمة الشروع في سرقة لإطار من سيارة ولم يخل في ذلك إلا أنه حاول أن يركب سيارة النقل من الخلف وكان بها إطاره فانه يكون مسببا لذهو لم يأت بها فييد توافر اليده في التثبيد وقصد السرقة وهما من الأركان التي لا تقوم جريمة الشروع في السرقة إلا بها .

( جلد ١/٦/١٩٤٥ مطن رقم ٢١٧٦ سنة ١٧ ق )

وغنية الجاني من منبته متلبسا بجريته فذلك تقدير موضوعي مقبول عقلا ولا يعقب عليه تحكة النقض .

( جلد ١٧/١٩٣٩ مطن رقم ٨٨٨٨ سنة ٥ ق )

٨ - إن تقدير العوامل التي أدت الى وقف الفعل الجاني أو خيبة أثره متعلق بالوقائع ولا وثابة فيه تحكة النقض على القاضي الموضوع فإذا كانت المحكة قد استخلصت من القرائن وسائر أدلة الثبوت في الدعوى أن المتهم وزميلة أطلقا على الجنى عليهما عتة أعية نارية بقصد قتلها ولكن قصدهما خاب فظرف خارج عن إرادتهما ، وهو عدم إحكام الرماية ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا يعقب عليها فيه .

( جلد ٤/١٩٤٥ مطن رقم ١٠٢٤ سنة ١٥ ق )

٩ - لا تعتبر الجريمة مستحيلة إلا إذا لم يكن في الامكان تحقيقها مطلقا كان تكون الوسيلة التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالمره لما أدعت له . أما إذا كانت الوسيلة بطبيعتها تصلح لذلك ولكن الجريمة لم تحقق لسبب ظرف آخر خارج عن إرادة الجاني فلا يصح القول باستحالة الجريمة فتن يجب أن المتهم وضع مادة سلفات النحاس في الماء الممد لترب غريبه متمسدا فيه بها ولم يتم له قصده ، فان فعله هذا يكون شروفا في قتل بالسم . وذلك لأن سلفات النحاس من المواد السامة التي قد تحدث الوفاة . أما مجرد كونها بها يتبد حدوث الوفاة بها لما تصده من ق. يطردنها من جوف من شربها ، فلا يفيد استحالة ارتكاب الجريمة بها لاه ظرف خارج عن إرادة الجاني قد يحول دون انماها .

( جلد ١٢/١٩٣٨ مطن رقم ٣٣ سنة ٩ ق )

## شريك

( د . اشتراك )

## شفووية المرافعة

( د . إجراءات قواعد أرقام ٨٥ - ١٥٣ )

## شهادة الزور

رغم القاعدة

الفصل الأول : أركان جريمة شهادة الزور

٦ - ١	الفرع الأول : الشهادة
١١ - ٧	الفرع الثاني : تحديد الحقيقة
١٦ - ١٢	الفرع الثالث : الضرر
١٩ - ١٧	الفرع الرابع : القصد الجنائي
٢٨ - ٢٠	الفصل الثاني : مسائل متنوعة

موجز القواعد :

### الفصل الأول

أركان جريمة شهادة الزور

الفرع الأول : الشهادة

- متى تعتبر الشهادة شهادة زور معاقبا عليها - ١ - ٣
- الأقوال التي تصدر من المتهم على خلاف الحقيقة في مجلس القضاء لا تعد شهادة زور - ٤
- تحقق جريمة شهادة الزور بالنسبة للشريك في الجريمة التي قانونا من العقوبة إذا كذب في شهادته بعد حلف اليمين - ٥
- عدم تحقق الجريمة إلا إذا كانت الشهادة قد حصلت في مجلس القضاء - ٦

الفرع الثاني : تفسير الحقيقة

- تحقق الجريمة ولو قصد الشاهد تزيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ما دام من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى - ٧ - ٩
- مناهة الشهادة التي يسأل الشاهد عن الكذب فيها إلمام القضاء - ١٠
- عدم جواز تمكيد الشاهد في إحدى رواياته اعتيادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك - ١١

## موجز القواعد (تابع) :

## الفرع الثالث : القصد

- تحقق الجريمة ولو لم يكن لدى الشاهد نية الإيقاع بأنهم ١٢
- تحقق الجريمة ما دامت الشهادة من شأنها أن تؤثر في الحكم ولو لم يصدق ذلك بالفعل ١٣
- لا تأثير لمدول شاهد الزور عن شهادته بعد ائصال باب الرافعة في القضية التي عهد فيها ١٤
- عديم تحقيق الجريمة إذا عدل الشاهد في الجلسة عن أقواله الكاذبة بعد توجيه تهمة شهادة الزور وقبل ائصال باب الرافعة في الدعوى ١٥ و ١٦

## الفرع الرابع : القصد الجنائي

- توفر القصد الجنائي بكذب الشاهد عن علم واردة لفظل القضاء بقطع النظر عن الباعث ١٧ و ١٨
- عدم تحقق الحكم بالإدانة عن القصد الجنائي باستتلالا لا يفي ما علم توافقه مستفاداً مما أورده ١٩

## الفصل الثاني

## مسائل شعبة

- البيانات الواجب ذكرها في الحكم بالإدانة على شاهد الزور ٢٠ - ٢٢
- سلطة القاضي الجنائي في الدعوى للرفوعة أمله بشهادة الزور ٢٣
- سلطة المحكمة في الحكم في جريمة شهادة الزور ولو لم ترفع بها الدعوى من النيابة العمومية ٢٥ و ٢٤
- سلطة المحكمة في تأجيل الحكم في دعوى شهادة الزور للجلسة الممدة للحكم في الدعوى الأصلية ٢٦
- منط تطبيق المادة ٢٣٤ تحقيق جنائيات الخاصة بالناء الحكم الصادر على شاهد الزور ٢٧
- لاصارض في الحكم الاستئنافي الذي يبد الحكم الابتدائي فيما يتعلق بإدانة التهم وبثمة الشهود من تهمة شهادة الزور ٢٨ - ( ر . أيضاً : آيات قواعد ٢٢٠ و ٤٨٠ و ٥١١ واستئناف قاعدة ١١٦ وإعانة الجنائي على القرار قاعدة ٣ وحقاق قواعد ٨٠ و ٩٩ و ١٢٨ و ١٣٧ وقض قاعدة ١٤٠ و ١٤٣ )

## القواعد القانونية :

## التفصيل الاول

## أركان الجريمة

## الفرع الاول

## الشهادة

١ - إذا قرر الشاهد - منهم أو عليه - ما يتأثر الحقيقة بانكار الحق أو تأييد الباطل ، وكان ذلك منه بقصد تحليل القضاء ، فلان ما يقرره من ذلك هو شهادة زور .

( جلة ١١٧٢/١٠ طين رقم ١١٢٢ سة ١٣٧ )

٢ - إن ما يتطلبه القانون كعسافية على شهادة الزور هو أن يقرر الشاهد أمام المحكة بعد حلفه العيين أفرالا يلم أنها تخالف الحقيقة بقصد تحليل القضاء . ومن غير المتصور القول بأنه يشترط أن يكون الشاهد منهما يدار بأقواله الكاذبة لتهمة عن نفسه بلان الذي

هذا حاله هو الذي تكون مساءله كمشاهد زور على نظر أما الذي يقرر الكذب اضرادا بغيره أو لتحقيق مصلحة لغيره فهو الشاهد الذي يدان على شهادة الزور .

( جلة ١١٤٢/٧ طين رقم ١٢٩٣ سة ١٣٧ )

٣ - أن الشاهد إذا قرر ، بعد حلف العيين ، لثمه أو عليه ، ما يتأثر الحقيقة بانكار الحق أو تأييد الباطل ، وكان ذلك منه بقصد تحليل القضاء ، فلان ما يقرره من ذلك هو شهادة زور معاقب عليها قانوناً .

( جلة ١١٤٣/١١ طين رقم ١٨ سة ١٤١ )

٤ - الأقوال التي تصدر على خلاف الحقيقة من المتهم في مجلس القضاء لا تعد شهادة زور ، لأنه لا يحلف العيين ، ولأن أقواله هذه تتفق بدعوى خاصة به . ولكن هذا الحكم لا يسرى على من يعطي بصفته شاهداً ويقرر بالجلسة ، بعد حلف العيين القانوني ، ما اعتاقت الحقيقة ليدرا عن نفسه مسئلية جنائية إن تكن موضوع المحاكمة وذلك لأن القانون لا يميز في شهادة الزور بين شاهد وآخر ، ولأن المحلف يتعنى قول الحق دائماً

٩ - يمكن لإدانة المتهم في شهادة الزور أن تثبت المحكمة أنه كذب ولو في وامة واحدة مما شهد به .  
( جلة ١٣٧/١٢/١٩٨١ ملن رقم ٤٨٠ سنة ١٩٨١ ق )

١٠ - الأصل أن الشهادة التي يسأل القاض عن الكذب فيها أمام القضاء هي التي تكون لما في ذاتها قوة الإقناع لا بتأنيها على عيار الشاهد وقيته من جهة وإمكان تحميمها والتحقق من صحتها من جهة أخرى أما الشهادة التي لا ترجع إلا إلى مجرد التسامع والشهرة فلا تعد شهادة على المعنى المقصود في القانون لاستحالة التحقق من صحتها ولا يرد على ذلك بما للشهادة بالتسامع من اعتبار في بعض الحالات الاستثنائية ، فإن هذا ليس من شأنه أن يفرض طمينة ما قيل من سبل الرواية ويرفعه إلى مرتبة الشهادة التي قصده القانون العقاب على الكذب فيها . وإن كان فإذا كانت الأقوال التي أدلى بها القاض ليست إلا إتياء بما يدعى أنه اصل للعلية بالتسامع فالكذب فيها غير معاقب عليه .  
( جلة ١٣٧/٢/١٩٨٠ ملن رقم ١٩٣ سنة ١٩٨٠ ق )

١١ - لا يصح تكذيب القاض في إحدى رواياته اعتدادا بل رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لأن كلا الراويين مصدرهما واحد له اعتبار ذاتي واحد . ولأن ما يقوله الفحص الواحد كذبا في حالة وما يقرده صدقا في حالة إنما يرجع إلى ما تتمثل به نفسه من العوامل التي تلاعبه في كل حالة بما يحتم منه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت منه إلا بناء على ظروف ترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى . وإذا كان مثول القاض أمام هيئة المحكمة في جلسة المحاكمة بين رغبة الموقب وجلاله ونفسية المكان محرطا بالاضطرابات العديدة المألوفة التي وحدها القانون الحصول منه على الحقيقة الخالصة ذلك فيه ما من شأنه أن يشعره بظم مسؤوليته فيما يدلى به في آخر فرصة تسمح فيها أقواله بما يصح منه في البطل أن يفترض أنه وهو في هذه الحال يكون أدلى إلى أن تغلب عليه النزعة إلى الحق فيؤزره ولا يتأدى في الحث يمينه إذا كان قد سطحا من قبل - إذ كان ذلك كذلك فإن اعتبار روايته الأولى - عند اختلاف روايته - هي الصحيحة لا لشيء إلا لكونها هي الأولى لا يكون له ما يقتضيه بل لعل شهادته أمام المحكمة تكون هي الأولى بهذا الاعتبار . وإن كان أداة القاض في جريمة شهادة الزور لجرد أدب روايته أمام المحكمة قد عاقلت ما قاله في التحقيقات الأولية لا تكون مقامه على أساس

ولو كان الحالف مصلحة شخصية في قول الزور له .  
شبهة من نفسه .

( جلة ١٣٧/١١/١٩٨١ ملن رقم ١٥٤ سنة ١٩٨١ ق )  
٥ - إن التفرع في الجريمة المعنى قانونا من العقوبة على مدى الشهادة وحسن إيمان على أمانتها يجب عليه أن يؤديها مطابقة الحقيقة . فأنما هو لم يفرض واجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توفرت أركانها لأن إعفاءه من العقوبة يجعله في مركز لا تتعرض فيه مصلحة الشخصية مع ما يجب عليه من أداء الشهادة على حقيقتها .

( جلة ١٣٧/١١/١٩٨١ ملن رقم ١١٢ سنة ١٩٨١ ق )  
٦ - إذا كانت الشهادة للشبهة الملتزم لم تحصل أمام القضاء كما يتطلبه القانون في جريمة شهادة الزور المتعلقة على المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات ، فإن الواقعة لا تتوفر فيها العناصر القانونية لجريمة شهادة الزور ، وتكون المحكمة إذ حاقته عليها قد أعطت في تطبيق القانون ويضمن قضا المحكم والقضاء ببراءة .  
( جلة ١٣٧/١٢/١٩٨٣ ملن رقم ١١٦ سنة ١٩٨٣ ق )

### الفرع الثاني

#### تغيير الحقيقة

٧ - لا يلزم اعتبار الشهادة شهادة زور أن تكون مكذوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي لاختيارها كذلك أن يعتمد القاض تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة وبهذا التغيير الجزئي تتحقق عناصر الجرم وهذه الماهية أمارة سوء القصد .

( جلة ١٣٧/١٠/١٩٨٢ ملن رقم ١٦١٠ سنة ١٩٨٢ ق )  
٨ - إنه وإن كان لا يلزم في جريمة شهادة الزور أن تكون الشهادة مكذوبة من أولها إلى آخرها بل يكفي تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة ، إلا أنه يفترض أن يكون الكذب حاصلًا في بعض وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى التي سمع القاض فيها ، مدينة كانت أو جنائية . فإذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى وليس من شأنها أن تغير أحدا أو تضره ، فلا عقاب . وإن كان كانت المحكمة قد رأت في حدود سلطتها أن جنسية المرفق المدعى تغيير الحقيقة في شأنها لا أهمية لها في موضوع الدعوى الفرعية التي أدبت فيها الشهادة ، فلها تكون على حق إذا هي اعتبرت أن الكذب في هذه الواقعة لا عقاب عليه كشهادة زور .

( جلة ١٣٧/١٢/١٩٨١ ملن رقم ١٢٤٨ سنة ١٩٨١ ق )



شهادة الزور إليه ما دام باب المرافعة لم يفتل . وفي هذه الحالة لا تصح معاقبته على شهادة الزور .

(جلسة ١٩١٧/١٢ طن رقم ١٢٠ سنة ١٦ في)

١٦٦ — إذا كان الشاهد قد عدل في الجلسة عما سبق له أن أجهده من الأموال الكاذبة إلى ما قرره في شهادة الأولى وجاء عدوله به بدتوجيه حجة شهادة الزور وقبل قبل باب المرافعة في الدعوى فإن إداته على جريمة شهادة الزور لا تكون محمية في القانون .<sup>١</sup>

(جلسة ١٩١٥/٣ طن رقم ٣٠ سنة ٢٥ في)

### الفرع الرابع

#### ١ — قصد الجنائي

١٧ — القصد الجنائي في شهادة الزور هو قلب الحقائق أو إغفالها عن قصد وسوء نية . ويشتر هذا القصد متوافراً متى كذب الشاهد ليعتدل القضاء بما كذب فيه .

(جلسة ١٩١٧/١٢ طن رقم ١٥٤ سنة ٢٦ في)

١٨ — يمكن لفرع القصد الجنائي في شهادة الزور أن يكذب الشاهد عن طر وإرادة فيسعد إلى تغيير الحقيقة بقصد تعطيل القضاء بقطع النظر عن الباطل .

(جلسة ١٩١٧/١٢ طن رقم ١٩٦ سنة ١٧ في)

١٩ — إن القانون لا يتطلب في جريمة شهادة الزور قصدًا جنائياً عاصياً ، بل يكفي لفرع القصد الجنائي فيها أن يكون الشاهد قد قصد تغيير الحقيقة بقصد تعطيل القضاء ، وليس يشتر الحسك عدم تحمده من هذا القصد استقلالاً مادام توافره مستقلاً بما أوردته المحاكم .

(جلسة ١٩١٥/٢ طن رقم ٣٣٤ سنة ٢٠ في)

### القسم الثاني

#### مسائل متنوعة

٢٠ — الحكم على شاهد الزور يجب أن يبين فيه موضوع الدعوى التي أدبت الشهادة فيها وموضوع هذه الشهادة وما غاير الحقيقة منها وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى والضرر الذي ترتب عليها أو المحتمل ترتبه عليها وأن الشاهد تصد قلب الحقائق أو إغفالها عن قصد وسوء نية فلذا هو لم يبين ذلك كان ناقصاً في بيان أركان الجريمة تقيماً يمنع منه على محكمة التقصيص إكمال مراقبة صحة تطبيق القانون ويضمن إذن قتمته .

(جلسة ١٩٢٢/٢ طن رقم ١٦٧ سنة ٢٦ في)

صحيح من شأنه أن حد ذاته أن يرى إليها . وغرضاً واجباً من سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يضع أمام الشاهد الجبال ليقرر الحق وألا يتعد بأقواله الأولى التي سبق له إبدائها في الحقيقتات إلى حشد ترميمه العقوبة الجنائية إذا هو عدل عنها وذلك حتى لا يتنقل في وجه الباب إذا ما عاوده ضميره إلى الرجوع إلى الحق والاعتلاع عما كان عليه من باطل - الأسر الذي دماء ثقاتون قسه إذ لم يعاقب على شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن الباطل وقرر الحق في أية مرحلة كانت عليها الدعوى حتى تمام نظرها أمام المحكمة .

(جلسة ١٩١٥/١٠ طن رقم ١٣٦١ سنة ١٥ في)

### الفرع الثالث

#### الضرر

٢١ — لا يشترط توافرنا لعقاب على شهادة الزور أن تكون لدى الشاهد نية الإيحاء بالتمهم الذي شهد عليه ، بل يكفي في ذلك أن يكون من شأن الشهادة أن تسبب ضرراً ، يعاقب برى أو تبرئة جرم .

(جلسة ١٩١٧/١٢ طن رقم ١٥٤ سنة ٢٦ في)

٢٢ — يكفي في جريمة شهادة الزور أن تكون الضرر من شأنها أن تؤثر في الحكم لصالح المتهم أو ضدّه ولو لم يتحقق ذلك بالفعل . وإن قلنا بمنع من قيام هذه الجريمة كون المحكمة قد أدانت المتهم الذي أدبت الشهادة زوراً خلصته .

(جلسة ١٩١٧/١٢ طن رقم ١٤١٥ سنة ١٧ في)

٢٣ — من المقرر قانوناً توقيع عقوبة شهادة الزور أن يقع الشاهد معصراً على ما أدل به من أقوال في ضده . ومعنى الإصرار هنا أن لا يسل الشاهد من أقواله حتى نهاية إجراءات الدعوى وإقبال باب المرافعة فيها . ومتى أقل باب المرافعة تكون جريمة شهادة الزور قد تمت فعلا وعدول الشاهد بهد إقبال باب المرافعة من أقواله التي قررها لا تأخير له على حله الجريمة فلذا كان التاميم بالحكم ويستمر الجلسة أن المتهم لم يعدل عن أقواله التي قررها بصفتها شاهداً أمام المحكمة حتى إقبال باب المرافعة في التفتية فعده من شهادته بعد ذلك عند محاكمته على جريمة شهادة الزور لا يجديها قسماً .

(جلسة ١٩٢٥/١١ طن رقم ١١٢٢ سنة ٢٥ في)

٢٤ — الشاهد أن يعدل في الجلسة عما سبق له إبدائه من الأقوال الكاذبة ولو كان ذلك منه بدتوجيه

٣٤ - جريمة شهادة الزور هي من المرائم التي تقع في الجلسة والتي يجب المحاكم فيها وفقاً للمادة ٣٣٧ من قانون تحقيق الجنايات في نفس الجلسة . فمن حق المحكمة المحاكم فيها من تلقاها نفسها ولو لم ترفع الدعوى بها من النيابة العمومية .

(جلسة ١٣٦/١٣ طين رقم ١٨٨ سنة ١٩٦٦)

٣٥ - لثبابة وللحكمة بمقتضى القانون أن توجه في الجلسة تهمة شهادة الزور إلى كل من ترى أنه لا يقول الصدق من الشهود ، ولا يصح عنه ذلك من وسائل التهديد أو الضغط على الشاهد .

(جلسة ١٤٦/١٧ طين رقم ١٣٠ سنة ١٩٦٦)

٣٦ - إن القانون إذ أجاز المحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن ما يقع من الخسائر والمخالفات في الجلسة ، لا يمكن أن يكون قد قصدل ضرورة إثبات الدعوى بالنسبة إلى شهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته ، بل إن ارتباط هذه التهمة بالدعوى الأصلية يقتضي بقاء هذا الحق للحكمة مادامت الرافعة مستمرة . وإن كان قد كانت الدعوى بشهادة الزور قد أثبتت على المتهم أثناء استمرار المرافعة في الدعوى الأصلية ، وصدر الحكم فيها مع الدعوى الأصلية في وقت واحد ، فقد تحقق ما يقصده القانون من التورية ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم في دعوى شهادة الزور قد أجعل صدوره لجلسة المحكمة الحكم في الدعوى الأصلية .

(جلسة ١٥٥/١١ طين رقم ٢٤٤ سنة ١٩٦٦)

٣٧ - إن المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات إذ نصت على أنه يجوز أيضا طلب إلقاء الحكم إذا حكم على متهم بجناية قتل ثم وجد المنيق قتلها ، أو إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاتبات بسبب تزوير في شهادته بشرط أن يرى في هذه الحالة الأخيرة تهمة التنقض والإبرام ، أن شهادة الزور قد أثرت على فكر القضاء ، - إذ نصت على ذلك فقد أضافت أنه لا يصح التمسك بها لاثبات الجنايات إلا إذا كان الشاهد قد حكم عليه فعلا بسبب تزويره في الشهادة . كما دام الشاهد لم يحكم عليه بالقتل فلا يصح التمسك بها لإثبات الحكم . كما أنه لا يجوز أن تطالب محكمة التنقض بإدراج الفصل في طعن أمامها حتى يقول القضاء الموضوعي كلمته في شأن صحة شهادة هذا الشاهد أو كذبها فيها .

(جلسة ١٥٤/٥/١٩ طين رقم ١٧٢١ سنة ١٩٦٤)

٣٨ - إذا كان الظاهر من الحكم الابتدائي أنه أخذ في ثبوت التهمة على المتهم بشهادة الخفي عليه وأنحى

٣٩ - إذا كان الفصل الذي أثبت الحكم الابتدائي على المتهم مغاير له أو أنه شهد كسكذبا أمام محكمة الجنايات بأن فلانا المتهم في جريمة قتل ، كالموجودا بفندق أسبوط في وقت وقوع جناية القتل التي وقعت بتأحية الدولة ، إذ ثبت من شهادة الشهود الذين سمعوا أمام محكمة الجنايات أنه كان موجودا في بلدة السموة في ذلك اليوم وارتكب القتل ، كما أثبت عليه أنه قصد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء . وأن ذلك من شأنه إحداث ضرر إذ قد يرتفع عليه إغلات الجاني من العقاب ثم أداته في جريمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء وهي الجريمة التي وقعت بها الدعوى عليه ، ثم عند استئناف هذا الحكم رأت المحكمة الاستئنافية أن ما وقع من التهم يكون جريمة شهادة الزور المتصوص عليها في المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات كما يكون جريمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء المتصوص عليها في المادة ٢٤٤ فرجعت إليه تهمة شهادة الزور ، ثم قضت بإدائته في السجن مع تطبيق المادة ٣٣٧ ع وأيدت الحكم الابتدائي لأسبابها بالنسبة للموضوع ، فلما أوردته المحكمة الابتدائية في صدره جريمة إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء يكفي لتسدير إدائته في جريمة شهادة الزور .

(جلسة ١٤٤/١٠/٢ طين رقم ١٤٣٧ سنة ١٩٤٤)

٣٢ - إذا أضافت المحكمة شاهداً في شهادة الزور معتمدة في ذلك على أن أقواله في الجلسة قد جلدت مخالفة لما جاء بالمحضر الذي حرره معاون الزراعة ووقعه هو بمسعة تخشع دون أن تقدم ما أثاره الدافع عنه من أنه في الواقع كان يعمل حفيقة ماتضمنه المحضر الذي وقعته لأن حكمها هنا يكون معيباً لتصوره من بيان حال الشاهد فعلا بالحقيقة وتعتمد تغييرها في شهادته أمام المحكمة لصلصة التهم في الدعوى التي شهد فيها ، وهو ما يجب توافره للعقاب على جريمة شهادة الزور .

(جلسة ١٥٦/١٤ طين رقم ٩٩ سنة ١٩٦٦)

٣٣ - إن من سلطة القاضي الجنائي في الدعوى المرفوعة أمامه بمسهادة الزور أن يبحث في الشهادة ويقتدرها كما يرى ولو كان هو في تقديره لما يخالف الجاهل التي أدبت أمامها . إذ القول بغير ذلك يؤول إلى تعزيت الناس التي يقتضي بمعاينة شهود الزور ولو كانت جرماتهم لم تتكشف إلا بعد الفصل في الدعوى التي أدبت الشهادة فيها .

(جلسة ١٥٤/١٢/١٩ طين رقم ١٦٣٣ سنة ١٩٦٤)

من تهمة شهادة الزور لما رآه من أن أفرادهم أمام المحكمة لا يخرج في جوهرهما عما قرووه في التحقيق الابتدائي فلا تمارض في هذا الحكم بين براءة الشهود وإدانة المتهم .  
( جلد ١٩٨/٢٠ طعن رقم ٢١٠٣ - ١٧ ق )

ورأى في شهادتهما ما يثبت كذلك أن الشهود الآخرين الذين أشهدهم المبنى عليه وأخوه وأولاد الخدات وعرفوا الجاني ولكنهم توأما وأمه ولم يشهدوا الحقيقة فأثبتت بشهادة الزور ، ثم جادت المحكمة الاستئنافية فأثبتت الحكم الابتدائي فيما يتعلق بإدانة المتهم وبرأت الشهود

## شهود

( ر . اثبات قواعد ارقام ٢٢٥ - ٤٧٦ )

## شيك

موجز القواعد :

- الشيك في حكم المادة ٣٣٧ عقوبات - ١ - ١٤
  - توفر القصد الجنائي بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وقاه - ١٥ - ١٩
  - كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وقاه كاف ويمكن التصرف فيه تتحقق به الجريمة - ٢٠
  - عدم تقديم الشيك في الجباد للمعين في المادة ١٩١ من القانون التجارى لا يترتب عليه زوال صفته - ٢١
  - الشيك المحسوب وقاه لمن لا يملك صاحبه من القسب اذا لم يكن له رصيد مقابل - ٢٢
  - قضائى المعلن دونه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة - ٢٣
  - وقاه للمتهم بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة مادام هو لم يسترده من صاحبه - ٢٤
  - تحقق الجريمة ولو كان للسيد على علم بأن الشيك ليس له مقابل وقاه - ٢٥
  - تحقق الجريمة بمجرد صدور الأمر من الساحب الى المحسوب عليه بعدم الدفع ولو كان هناك سبب مشروع - ٢٦
  - عدم بيان الحكم بالإدانة أن الورقة التي أصدرها للمتهم هي شيك قصور - ٢٧
- ( ر . أيضاً : دعوى مدنية قاعدة ٩٠ )

القواعد القانونية :

على إصداره ، وذلك لأنها لا تكون أداة وقاه وإنما هي أداة ائتمان ولأنها في ذاتها تحمل ما يعول دون التماثل بها بنهر صفتها هذه .

( جلد ١٩٨/١٧١ طعن رقم ١٨٦٧ - ١١ ق )

٢ - إن إفراغ الدفع متى كان مستوفيا لجميع الشروط الشكلية التي يطلب القانون توافرها في الشيك يمنة الصحيح فهو يعد شيكا بالمعنى المنصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ولو كان تاريخ إصداره قد أعسر وأثبت فيه على غير الواقع ما دام هو بذاته ، حسب الثابت فيه ، مستحقا للأداء بمجرد الاطلاع ،

١ - إن الشيك الذى يقصد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات المماثلة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستحق الدفع لا يملك فيها إنما هو الفيك بمقتضى الصحيح أى الذى يكون أداة وقاه . توفى به الدون في المعاملات كما توفى بالقرود تماما ، مما يقتضاه أن يكون مستحق الرقعة لدى الاطلاع دائما ، فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ ما عدا أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر وكانت تحمل هذين التاريخين فلا يصح عدّها شيكا معاينا

رصيد ، فإن مجرد مصدر هذا الشيك بمقتضى إياه وقت تحريره لم يكن به تاريخ - ذلك يكون خطأ في القانون فإن إعطاء الشيك الصادر لمصلته بتاريخ يفيد أن مصدره قد فرض المستفيد في وضع التاريخ - قبل تقديمه إلى المسحوب عليه .

( جلة ١٨٥٧/١٠ طن رقم ٦٨ سنة ٣٢ ق )

٨ - قد استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف منه في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء مستحق الأداء لدى الاطلاع دائماً ويبنى على استعمال النقود في المعاملات ، وليس أداة ائتمان يطالب بقيمتها في تاريخ غير الذي أعطيت فيه . وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخاً واحداً فإنه يعتبر صادراً في ذلك التاريخ المثبت فيه ، وأن سوء التوبة في هذه الجريمة يتحقق بمجرد علم الساحب بأنه وقت إصداره الشيك لم يكن له مقابل وفاء وقابل السحب . فلو كان الشيك يحصل تاريخاً واحداً فهو يقع تحت حكم المادة ٣٣٧ المذكورة ولا يقبل من صاحبه القول بأنه صدر في حقيقة الأمر في تاريخ سابق .

( جلة ١٩٥٢/١٠ طن رقم ٨٨٩ سنة ٢٢ ق )

٩ - متى كان الحكم قد أجهت أن الشيك قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري الورقة يجري النقود ، فإنه يعد شيكاً بالمعنى المقصود في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون تاريخه قد أجهت على غير الواقع ما دام أنه هو بناءه يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه - ذلك بأن الشرع إنما أراد أن يكون الشيك ورقة مطلقة لتداول وفي حمايتها حماية لجمهور والمعاملات .

( جلة ١٩٥٢/١٢ طن رقم ١١٨٨ سنة ٣٢ ق )

١٠ - إذا كانت الورقة التي أدركها الساعن باعتبارها شيكاً لا يدل مظهرها على أنها شيك بالمعنى المعروف قانوناً ، إذ هي صيغت في صورة خطاب إلى مدير البنك مشفوع بشارات التوقيع وتعدل عبارتها على أنها أصدرت في يوم سابق على تاريخ استحقاقها مما لا يجعلها أمراً بالبيع مستحق الأداء لدى الاطلاع - فإن الحكم إذ اعتبرها شيكاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وبجسنت تقصته وتجربة الساعن .

( جلة ١٩٥٣/١٦ طن رقم ٦٨٨ سنة ٣٣ ق )

١١ - إذا كان الشيك موضوع الدعوى قد استوفى الشكل الذي يتطلبه القانون لكي يجري الورقة

شأن النقود التي يرقى بها التماس ما عليهم ، وليس فيه ما ينفي المظهر عليه بأنه في حقيقة لم يكن إلا أداة ائتمان وإذن لأصدار مثل هذا الإقراض من غير أن يكون له رصيد قائم معاقب عليه قانوناً .

( جلة ١٩٤٧/٢ طن رقم ٥٢٢ سنة ١٢ ق )

٣ - إن الشيك الذي تقدمه المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات للمعاقبة على إصداره إذا لم يكن له رصيد مستكمل للترابط المبنية فيها إنما هو الشيك بمعناه الصحيح على اعتبار أنه أداة وفاء ترقى به الديون في المعاملات كما ترقى بالنقود تماماً مما يقتضي أن يكون مستحق الوفاء لدى الاطلاع عليه فإذا كانت الورقة قد صدرت في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع في تاريخ آخر فلا يمكن صحتها بشيكاً بالمعنى المقصود . وذلك لأنها ليست إلا أداة ائتمان .

( جلة ١٩٤٤/١٠ طن رقم ٢٥٤ سنة ١٤ ق )

٤ - متى كان الشيك بحسب التاريخ المكتوب فيه قابلاً للصرف من وقت تحريره فإنه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع ، ولا يخفى الساحب أن يتأخر في ذلك بتقديم الدليل على أنه إنما أصدره في تاريخ سابق .

( جلة ١٩٤٧/١١ طن رقم ١٣٨٦ سنة ١٧ ق )

٥ - متى كانت الواقعة هي أن الشيك على الدعوى بحسب ظاهره شيك بالمعنى القانوني ، وأن التاريخ الذي يصدره واحد بالنسبة إلى إصداره واستحقاقه فإنه لا يمسد التهم أن يثبت أن تحريره إنما كان في تاريخ سابق ، فطلبه تحقيق ذلك لا يكون مستأصلاً رداً صريحا .

( جلة ١٩٨٨/١ طن رقم ٣٣٠ سنة ١٨ ق )

٦ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعنة أعطت شيكاً كرامتها لا يحمل إلا تاريخاً واحداً ، وكان لا يتقبلها رصيد الوفاء قابل السحب في تاريخ الإصدار ، فإنه الواقعة معاقب عليها بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر في ذلك ما تعميته الطاعنة من أن الشيكين قد أصدرتا في تاريخ غير التاريخ المثبت لهما أو أنه حصل اتفاق بينهما وبين المجني عليها على استبدال الدين المستحق لهما وسداده على أشخاص .

( جلة ١٩٥١/١٢ طن رقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق )

٧ - إذا كان التماس بالحكم أن الشيك موضوع الدعوى كان به تاريخ قبل تقديمه للمسحوب عليه ، وأنه وقت تقديمه اليك المسحوب عليه لم يكن يقابل

١٧ - متى بين الحكم واثمة العوى بما يقتضى فيه أركان الجريمة التى إبان التهم بها واستخلص من الآلة التى ذكرها علم التهم وقت إصداره الشيك بنعم وجود رصيده له بالتيك يكنى الغرقة . بما يقتضى به ركن سوء التنية المتخصص عليه فى القانون - فكل جعل من التهم حول حسن نية فى إصدار الشيك لا يكون مقبولا .

(جلىة ١٠/١٠/١٩٥١ ملن رقم ٨٧٨ سنة ٢١ ق)

١٨ - إنا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن المحقق أثبت فى محضره أنه انتقل إلى المحكمة التجارية وأطلع على أوراق القضية رقم كذا فوجد أن الشيك (عل الشكوى) عبارة عن ورقة بضاعة بصورة شيك على بنك مصر بمبلغ كذا لأمر فلانة بتاريخ كذا . وأنه قد نأشر عليه فى نفس التاريخ بالرجوع إلى الساحب وأن المحقق أوفى بمحضره صورة مطابقة للأصل من هذه الورقة ، وكان الطاعن لا يدعى فى طعنه أنه نازع أمام محكمة المروض فى هذه الصورة ، ولكن وأحدا منها أن الورقة لا تحمل غير تاريخ وأحدا تاريخ الاستحقاق وأن الجنى عليه قدسها البنك فى نفس التاريخ فأعجبت إليه ، فهذا يكنى لتوافر أركان الجريمة ومن بينها قصد الجنان الذى يكنى فيه أن يسبى التهم الشيك للجنى عليه وهو علم بأنه لا يقا به رصيده قائم وقابل السحب .

(جلىة ١٠/١٠/١٩٥١ ملن رقم ١١١٤ سنة ٢١ ق)

١٩ - إن سوء النية فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مسند الشيك بنعم وجود مقابل وفاء له فى تاريخ إصداره . وإن كان فلا حجة بما يقوله الطاعن من عدم استطاعته إيداع قيمة الشيك بسبب الحسك بإشهاد الخلاء إذ كان حين علمه أن يكون هذا المقابل موجودا بالفعل وقعه تصريده .

(جلىة ١٠/١٢/١٩٥٧ ملن رقم ١١٠٨ سنة ٢٢ ق)

٢٠ - إن القانون إذ نص فى الفصل الأول من المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات على عقاب وكل من أعطى سوء نية شيكا لا يقا به رصيده قائم وقابل السحب قد نبى فى عبارة صريحة . لا لبس فيها ولا غموض عن إصدار كل شيك لا يوجد له قبل إصداره مقابل وفاء كمال ويمكن التصرف فيه . ولم يفرط لإزالة العقاب بمن عفا عنه نية هذا إذ لا مجرد علمه بأن الشيك الذى أصدره لم يكن له وقت إعطائه من أسس مقابل وفاء . مستكمل تلك الصفات . هذا هو مفهوم

مجرى التفرقة فإنه بعد شيكا بالمعنى المقصود فى حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون تاريخه قد أثبت على خلاف الواقع ما دام أنه هو بدهاء يدل على أنه مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه .

(جلىة ١٠/١٢/١٩٥٤ ملن رقم ٧٢ سنة ٢٤ ق)

٢٢ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الشيك فى حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك بعينه المعروف به فى القانون التجارى من أنه أداة دفع وفاء مستحق الأداء بمجرد الإطلاع دائما ، ويشترط استعمال التفرقة فى المعاملات وليس أداة إكثان يطالب بقبضتها فى تاريخ غير الذى أعطيت فيه ، وأنه متى كان الشيك يحمل تاريخا واحدا فإنه يعتبر صادرا فى ذلك التاريخ لتكثيف فيه .

(جلىة ١٠/١٢/١٩٥٤ ملن رقم ١١٢٠ سنة ٢٤ ق)

٢٣ - العبارة فى تعريف الشيك أنه أداة وفاء قابلة للسحب هى بالتاريخ الذى يصحله ، فإذا حرر شخص عدة شيكات تصرف فى تواريخ مختلفة وكان كل من هذه الشيكات لا يحمل إلا تاريخا واحدا فإن ذلك لا يغير من طبيعة الشيك كما هو معرف به فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

(جلىة ١٠/١٢/١٩٥٤ ملن رقم ٣٨٨ سنة ٢٥ ق)

٢٤ - إن مراد الفاعل من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقا به رصيده قائم وقابل السحب هو حياية هذه الورقة فى التداول بين المجهور وحياية قبولها فى المعاملات على أساس أنها تسمى فيها مجرى التفرقة وإن فلا حجة بما يقوله التهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأنيها لعدائيه مادامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التى تحصل منها أداة وفاء فى نظر القانون .

(جلىة ١٠/١٢/١٩٥٤ ملن رقم ٣٨١ سنة ٢٥ ق)

٢٥ - إن سوء التنية المخروط فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد مقابل وقابل السحب يقتضى بمجرد علم صاحب الشيك أنه وقت تحريره ليس له مقابل وفاء .

(جلىة ١٠/١٢/١٩٥٨ ملن رقم ٧٣٠ سنة ٢٤ ق)

٢٦ - إن ركن قصد الجنان فى جريمة إعطاء شيك لا يقا به رصيده قائم وقابل السحب يتوافر لدى الجنان إعطائه الشيك وهو يعلم بأنه ليس له رصيده قائم وقابل السحب .

(جلىة ١٠/١٥/١٩٥١ ملن رقم ١٢٤١ سنة ٢٠ ق)

ظاهر الشيك ، كما لا يجوز الاحتداد في هذا الصدد بتاريخ التحويل . كما أن تقاضي الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة .

( جلسة ١٩٨٠/١١/٧ ملن رقم ١٠٠٧ س ٢٠ ق )

٣٤ — وفاة المتهم بقيمة الشيك قبيل تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في الجريمة ما دام هو لم يسرده من صاحبه .

( جلسة ١٩٨٤/١٧/٢ ملن رقم ٧٥ س ٢٤ ق )

٣٥ — إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق متى أصدر الساحب الشيك وهو يعلم وقت تحريره بأنه ليس له مقابل . وفي قابل السحب وقد قصد المشرع بالعقاب حل هذا الجريمة حابة الشيك باعتبار إساءة . وفي تحريري العقود في المعاملات فهو مستحق الأداء لدى الإطلاح دائماً . ولهذا فلا يؤثر في قيام الجريمة بالنسبة إلى الساحب أن يكون المسحوب له على علم بحقيقة الواقع . فأننا قضت المحكمة ببراءة المتهم استناداً إلى أنه كان يأمل لأسباب مقبولة في وجود هذا الرصيد عند تقديم الشيك لسره وأن المني عليها كانت تمل وقت قبولها الشيك بأنه لا يقابله رصيد ما نفق به الجريمة إذ لا يكون مخالفاً عليها . فانه يكون قد أنسطأ .

( جلسة ١٩٨٢/٢/١١ ملن رقم ١٢٠١ س ٢١ ق )

٣٦ — إن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتحقق بمجرد صدور الأمر من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع المبلغ حتى ولو كان هناك سبب مشروع .

( جلسة ١٩٨٢/٤/٨ ملن رقم ٨٢ س ٢٢ ق )

٣٧ — إن المسادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تنطبق إلا على الشيكات دون غيرها من الأوراق التجارية أو السندات . ولذلك فإنه يجب لسلامة الحكم الصادر بالقوة بحله المادة أن يتضمن أن الورقة التي أصدرها المتهم هي شيك ، فإذا هو اكتفى بالقول بأن المتهم حرر إذنين على البنك حرين على ورق حاسي ، مما لا يفيد أن الورقتين المذكورتين مستوفيتان لشروط الشيك كما هو معرف به في القانون ، فإنه يكون قاصر البيان واجباً قضه .

( جلسة ١٩٨٦/١١/٢ ملن رقم ٧٣٣ س ١٦ ق )

مبارة نص القانون . وهو الذي استقر عليه القضاء . وفيه القانون الفرنسي الذي قل عنه هذا النص . وهو كذلك الذي يفتي مع طبيعة الشيك والعرض الذي أمده مما كان له اعتبار في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الذي فرض رسم دفعة على الشيك أقل من سائر الأوراق التجارية ولم يكن ذلك إلا لأنه أدلة دفع وفاء . تنفي عن استعمال النقود وتستحق الأداء لدى الإطلاح دائماً وليس أداة ائتمان تمكن المطالبة بقيمة في عصر التاريخ الذي أصدرت وأعطيت فيه بالفضل . ومتى كان هذا مقراً كان القول بأن القانون لا يوجب وجود مقابل الشيك إلا عند استحقاقه أقوى وقت موعده ، لا في وقت إصداره ، وأن البقرة إذن في سوء التقصد هي العلم بوجود المقابل وقت الاستحقاق أو الدفع فقط . هذا القول كله مخالف لصرح النص الذي صدر به القانون فلا يمكن أية سال التحويل عليه .

( جلسة ١٩٨٠/٢/١١ ملن رقم ٢٠٢ س ١٠ ق )

٣٨ — إنه وإن كانت المادة ١٩١ من القانون التجاري تنص على أن الأوراق المضممة أمراً بالدفع — ومنها الشيك — يجب تقديمها لسرف في اليماد المعين في المادة المذكورة إلا أن حكم تقديم الشيك في هذا اليماد لا يترتب عليه زوال صفته ، ولا يغول الساحب استرداد مقابل الوفاء ، وإنما يغوله فقط أن يثبت — كما تقول المادة ١٩٣ من القانون المذكور — أن مقابل الوفاء كان موجوداً ولم يستعمل في منفعة .

( جلسة ١٩٨٦/١١/٢ ملن رقم ١٢٨١ س ١٧ ق )

٣٩ — الشيك المسحوب وفاء . إذن قد لا يفتي صاحبه من العقاب إذا لم يكن له رصيد مقابل ، فإن المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تنطبق كل من سحب شيكاً ليس له مقابل وفاء . مهما كانت حقيقة المبلغ المحرر به . أما الدفع بأن الشيك قد سحب وفاء . إذن فتر فلا يستدعي إلا عند المطالبة بقيمة .

( جلسة ١٩٨٤/٢/١١ ملن رقم ٤٣ س ١٨ ق )

٤٠ — متى كان التايت أن الورقة التي أعطاهما للمتهم للمني عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذلك تاريخ السحب ، فهي تشدشكاً ولا يجوز الدفع بأن القيمة غير ذلك ولا إثبات ما يخالف

## شيوعية

( ر : تحريض على بعض طائفة من الناس وتحريض على قلب نظام الحكم وتفتيش لأعضاء ٣٣ وطو  
قواعد ١٥ و ١٦ و ١٧ )







«ص - ض»



## صاوبن

( ر : إيات قاعدة ٧٥ وعلامات تجارية قواعد ٣ و ٤ و ١١ و غش قاعدة ٥٠ و غش قاعدة ٥٩٨ )

## صحافة

موجز القواعد :

- مسئولية رئيس التحرير عن جرائم النشر - ١
- شرط انقضاء رئيس التحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تم بالنشر في الجريدة - ٢
- تعريف الجريدة للعقاب على اصدها بدون اختصار طبعاً لقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٦ - ٣
- أساس للمسؤولية عن الجريمة للنصوص عليها في المادة ١٩٦ ع - ٤
- سلطة محكمة التفتيش في تقدير مراهي الصيغ التي يحاكم عليها الناشر - ٥ - ٧
- ( ر : أيضاً : انتخاب قاعدة ٢٢ ودعوى مدنية قاعدة ١٨٠ وسب وقذف قواعد ٩ و ١٢ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ ونشر أخبار كاذبة قاعدة ١ و غش قاعدة ٦٥٢ )

القواعد القانونية :

١ - رئيس التحرير المسئول جنائياً طبقاً لأحكام قانون العقوبات والمسئول إذاً باطناً لأحكام قانون المطبوعات يجب أصلاً أن يكون رئيساً فعلياً أي أنه يجب أن يباشر التحرير بنفسه أو يشرف عليه أو يكون في استطاعته هذا الإشراف وإعاقه مع شخص آخر على القيام بوظيفة رئيس التحرير لا بد أنه هذه المسؤولية بعد أن أخذها على نفسه رسمياً بقيامه بالإجراءات التي يقتضيها قانون المطبوعات وإلا أصبح في استطاعة كل رئيس تحرير أن يتخلل عن مسئلة المسؤولية بإرادته . ومسئولية رئيس التحرير الجنائية مبنية على إغراض قانوني بأنه المخلع على كل ما نشر في الجريدة وأنه قد نشره التي تنجم عن النشر ولم يطلع فعلاً . وهو لا يستطيع دفع تلك المسؤولية بإيات أنه كان وقت النشر غائبا عن مكان الإدارة أو أنه وكل إلى غيره القيام بأعمال التحرير أو أنه لم يطلع على أصل المادة المنشورة أو أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لمراجعتها . ويظهر من ذلك أن المسؤولية الجنائية في جرائم النشر أمت على خلاف المبادئ العامة التي تخص بأن الإنسان لا يكون مسئولاً إلا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه

قام به فعلاً فهي إذن مسئولية استثنائية رتبها القانون لتسهيل الإيات في جرائم النشر متى كان الأمر كذلك فلا يجوز التوسع في هذا الاستثناء أو القياس عليه ويجب قصر تلك المسؤولية الجزائية على من نص القانون عليهم بنجائها . ففي وجود رئيس التحرير بحسب ما تقدم بيانه أصبح هو وحده المسئول جنائياً بهذا الوصف من كل ما ينشر في الجريدة التي يرأس تحريرها ولا يجوز أن تمتد هذه المسؤولية الجزائية إلى غيره عن يقومون بالتحرير أو يتولون رئاسة فعلاً . على أن هؤلاء المحررين لا يكونون بمنزلة من المقاب على ما تنطرحه أيديهم بل هم مسئولون أيضاً غير أن مسئوليتهم مخصصة للقواعد العامة في المسؤولية الجنائية فيجب لادانتهم أن يثبت من ثورات أنهم حردوا فعلاً المقال موضوع الإيهام أو أنهم اشتركوا في تحريره اشتراكاً يفتح تحميصاً لنصوص قانون العقوبات .

( جلسة ١٧٢١/٣/٥ طين رقم ٣٧٨ سنة ٤ )

٢ - إن القانون قد أوجب في العقد الأخير من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات لإعفاء رئيس التحرير الجريدة من المسؤولية الجنائية عن الجريمة التي تم بالنشر في الجريدة توافر شرطين : أحدهما أن يرشد

٥ - لحكمة التقص والإبرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها تاتشر من ناحية أن لها بمقتضى القانون تصحيح الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبته في الحكم . وما دامت العبارات المنشورة هي بينها الواقعة الثابتة في الحكم صح لحكمة التقص تقدير علاقتها بالقانون من حيث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها وذلك لا يكون إلا بتبين منحها واستظهار مراميها .

(جلسة ١٣٣٢/٧/٢٧ طين رقم ١١١٦ سنة ٢٣ ق)

٦ - إن القضاء قد استقر على أن لحكمة التقص والإبرام في جرائم النشر حق تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها التاتشر لأنه وإن عد ذلك في الجرائم الأخرى عملاً في الموضوع إلا أنه في جرائم النشر وما شابهها يأتي بحمل حكمة التقص من ناحية أن لها بمقتضى القانون تعديل الخطأ في التطبيق على الواقعة بحسب ما هي مثبته في الحكم .

(جلسة ١٣٣٢/٧/١٤ طين رقم ٣١ سنة ٢٢ ق)

٧ - متى أثبت حكم ما صادر في جريمة نشر أن المتهم نشر فعلاً العبارات التي يؤاخذ بسببها وكانت هذه العبارات هي هي نفس الواقعة المعروضة إلى المتهم والمثبته بالحكم ولاستطيع بحكمة التقص أن تفصل فيما إذا كان قانون العقوبات يتناولها أو لا يتناولها وهل طبق عليها تطبيقاً صحيحاً أم لا - لا تستطيع ذلك إلا إذا خصتها وتمرفت ما فيها من الدلالات القوية وما لها من المرامي القوية أو البعيدة . ومن أجل ذلك لحكمة التقص دائماً حق لحسن تلك العبارات للفرص لتقديم وتقديرها في علاقتها مع القانون التقدير الذي تراه مهما يكن رأى حكمة الموضوع في دلالتها وعلاقتها هذه الدلالة بالقانون . أما فنقول بأن البحث في وقوع أساءه لخاصة إلى الجني عليه أو عدم وجوده هو مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع لفصلاً نهائياً لا معضد عليه لحكمة التقص فنقول غير مقبول .

(جلسة ١٣٣٢/٧/٢٤ طين رقم ١١١٨ سنة ٢٣ ق)

أثناء التحقيق من مرتكب الجريمة ويقدم كل ما لديه من المعلومات والأوراق لإثبات مصروفه والآخر أن يثبت أيضاً أنه لم يقدم بالنشر لعرض نفسه لحفاة وظيفته في الجريمة أو لعرض جسم آخر . فإذا لم يقدم بتحقيق هذين الشرطين أو قام بتحقيق واحد منهما فقط دون الآخر فلا تزول عنه المسؤولية .

(جلسة ١٣٣٢/٧/٢٣ طين رقم ١٣٣٧ سنة ٢٦ ق)

٣ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ تصر على أنه يقصد بكلمة جريمة كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة . فإذا كانت واقعة المعصية هي أن المتهم أصدر نشرة دينية في أوقات غير منتظمة وكان ما أصدره منها نماذج أعداد في عدة عشر شهراً وأنه لم ينظر المدعية بصدرها فمماقتة الحكمة على أنه أصدر جريمة بدون أن ينظر عنها الجهة المختصة فلا تكون قد عانت القانون .

(جلسة ١٣٣٢/٧/٢٧ طين رقم ٣١٧ سنة ٢٢ ق)

٤ - إن القانون إذ نص في المادة ١٩٦ عقوبات على عقاب المستوردين والمطابعين ثم البائعين والموزعين والمشتريين ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن في وسعهم معرفة مشتلات الكتابة والرسوم وغيرها ما استعمل في ارتكاب الجريمة إذا كانت الكتابة ونحوها قد نشرت في الخارج أو كان غير ممكن معرفة مرتكب الجريمة فإن نفسه هذا محله فقط - حسباً هو واضح به - مصافية واحد أو أكثر من هؤلاء على أساس اعتباره فاعلاً أصلياً في الجريمة . ولا علاقة له بعقاب من منهم - كانت ما كانت مرتبته - يكون تقاسم في الجريمة بارتكابه الفعل الذي اتخذ منه وصفه مستورداً أو مطابعاً أو بائناً أو موزعاً أو مشترياً متى كان حالاً بما حرمه الزورة التي تحمل الجريمة فإن ما يقع منه على هذا النحو مستوجب لعقابه لا على أساس أنه فاعل أصلي بل على أساس أنه شريك بطريق المساعدة في الجريمة التي قصد إليها والتي وقعت بنسبة على فعله .

(جلسة ١٣١٠/٧/٢٦ طين رقم ٣٥٧ سنة ١٠ ق)

## صيدلة

### موجز القواعد

- متى تحقق جريمة مزاوله مهنة الصيدلة بدون ترخيص - ١
- عدم اشتراط التكرار أو الدلومة للاقاب على عقاقير ممارسة مهنة الصيدلة - ٢ و ٣
- لا تعارض بين منح الحكم ببراءة المتهم من تهمة اختراعه مواد سامة بدون ترخيص والحكم بإدائته لزاو له مهنة الصيدلة - ٤
- العلم صاحب ترخيص الصيدلة تولى حركة البيع بنفسه ولا يتمتع عن بيع الأدوية مقابل دفع الأثمان المعتادة - ٥
- منط تطبيق الأمر السرى رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ يوليو سنة ١٩٤٢ - ٦
- وجوب تنفيذ الصيدلي أمر التكليف طبقاً للأمر السرى رقم ٢٩٦ رغم للمارضة فيه - ٧ و ٨
- تنفيذ أمر التكليف فوراً لا يتمتع من تقديم طلب للمارضة - ٩
- معاقبة المتهم بتسليم بتهمة الامتناع عن البيع دون بيان صفته التي تحول حق البيع الصيدلي - قصور - ١٠
- ( ر . أيضاً : تسخير جبري قاعدتان ١٦ و ٢٠ وعقوبة ماعدة ٧٩ )

### القواعد القانونية :

يكن حازراً على بكالوريوس من كلية الطب المصرية ومقيماً اسمه بوزارة الصحة العمومية ، وبمعتبر مزاوله لمهنة الصيدلة بصحبه أو تركيب أى دواء أو عقار أو مادة تستعمل من الباطن أو الظاهر لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض والفساد منها . . ومفاد هذا النص أن الجريمة تتحقق بالتركيب أى حمل من أحوال الصيدلة المنسوبة عنها ولو مرة واحدة ، فلا يشترط التكرار والدلومة ، وإنما كل ذلك كذلك ، وكانت المادة ١٠٨ من القانون المذكور صريحة في إيجاب الحكم بالإغلاق في جريمة مزاوله مهنة الصيدلة بلا حق ، فإن الحكم بإدانة المتهم بمهنة ممارسة مهنة الصيدلة بدون حق مع كون المتهم لم يثبت عليه أنه ركب الدواء إلا مرة واحدة والنقض بإغلاق الصيدلية نهائياً - ذلك لا مخالفة له لقانون .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ طعن رقم ١٨٢٧ سنة ١٧ ق )

٤ - لا تعارض بين سبق الحكم ببراءة المتهم من تهمة اختراعه مواد سامة بدون ترخيص والحكم بإدائته لزاو له مهنة الصيدلة بأن جبر أدوية بدون ترخيص في عتقه الخاص ، فإن جبر الدواء يصح وقوعه بمواد لم تحصل له به المتهم إلا وقت ارتكابه فعل التجسس .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ طعن رقم ٢٠٩٤ سنة ١٧ ق )

٥ - إن القانون رقم ١٩٤١ الخاص بالصيدلة والاختبار بالمواد السامة يوجب على صاحب

١ - إن المادة الأولى من القانون رقم ١٩٤١ تنص في الفقرة الأولى على أنه : لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالملك المصرية بأية صفة كانت ما لم يكن حازراً على بكالوريوس من كلية الطب المصرية ومقيماً اسمه بوزارة الصحة العمومية ، وينص في الفقرة الثانية على أنه ، يعتبر مزاوله لمهنة الصيدلة بصحبه أو تركيب أى دواء أو عقار أو مادة تستعمل من الباطن أو الظاهر لوقاية الإنسان أو الحيوان من الأمراض والفساد منها . - ينص على هذا وذلك تكون قد دلت في جملة على أن جريمة مزاوله هذه المهنة تتم ولو بعمل واحد من أحوال الصيدلة ، ولا يشترط فيها تكرار تلك الأعمال فمن يثبت عليه أنه جبر ولو بتركيب طية واحدة ، ولم يكن ممن توافرت فيهم الشروط لمزاوله مهنة الصيدلة فإنه يكون قد تعاطى هذه المهنة بنهر حق وتطبيق على ذلك المادة الأولى من القانون المذكور ،

( جلسة ١٨/١٢/١٩٤١ طعن رقم ١٥١٣ سنة ١٤ ق )

٢ - لا يشترط للاقاب على عقاقير ممارسة مهنة الصيدلة تكرار الفعل ، والحكم بالإغلاق واجب في هذه الجريمة ولو كانت المخالفة حاصلة لأول مرة .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ طعن رقم ٢٠٩٤ سنة ١٧ ق )

٣ - إن المادة الأولى من القانون رقم ١٩٤١ تنص على أنه : لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة الصيدلة بالملك المصرية بأية صفة كانت ما لم

الأمر العسكري المشار إليه ، فيحق عقابه لعدم تنفيذ  
أمر التكليف .

( جلة ١٩٤٧/١٣ طين رقم ٦٨٧ سنة ١٩٤٦ ق )

٨ - مادام الطاعن بصفة كونه صيدليا حاصلا  
على دبلوم الصيدلة مرصحا له في مزاولة الصيدلة بالمسكة  
المصرية لم يملك الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة  
١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكري رقم  
٢٩٦ الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر  
التكليف الخاصة بالأطباء والصيداء فلم يقدم معارضة  
في أمر التكليف الصادر له من وزارة الصحة لشغل وظيفة  
غالية بوزارة الصحة العمومية في الميدان إلى رئيس  
مجلس الوزراء ويسدى فيها أوجه تظلمه ، ومادام  
أمر التكليف واجب تنفيذ فوراً رغم المعارضة فيه  
وفقاً للمادة الثالثة من الأمر العسكري المشار إليه فإنه  
يحق عقابه لعدم تنفيذ أمر التكليف .

( جلة ١٩٥٠/١ طين رقم ١١١١ سنة ١٩٥٠ ق )

٩ - إن المادة الثالثة من الأمر العسكري رقم  
٥١٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل للأمر رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢  
قد نصت على وجوب تنفيذ أمر التكليف أو قرار  
الاحالة فوراً وأن ذلك لا يمنع من تقديم طلب  
المعارضة إلى رئيس الوزراء طبقاً للقانون رقم ١٠٨  
لسنة ١٩٤٥ ، فلذا كان المتهم قد صدر إليه بصفته  
صيدلياً أمر من وزارة الصحة بتكليفه بالاشتغال بمستشفى  
معين فامتنع عن تنفيذ هذا الأمر بدعوى أنه سبق له  
أن تقدماً لمدة سنتين وأن الزور لا يملك التكليف  
بأكثر من ذلك وأنه قد عارض في الأمر الجدي بيطبقاً  
القانون فإن ادعائه في عدم تنفيذه ذلك الأمر تكون  
محسنة إذا كان عليه أن يقوم بتنفيذه من قوره .

( جلة ١٩٥٠/١ طين رقم ١٣٧ سنة ١٩٥٠ ق )

التخصص أن يحول حركة البيع بنفسه في المحل  
والا يمتنع عن بيع الأدوية مقابل دفع الأمان المعتادة  
فلذا كان الحكم قد رأى صاحب القرون من جهة الانتفاع  
عن البيع وأدان فيها أمر لم يبين صفته التي تخوله حق  
البيع في هذا القرون فإنه يكون قاصر البيان .

( جلة ١٩٤٨/٦ طين رقم ١ - ١٨٠ ق )

٩ - إن مناط تطبيق الأمر العسكري رقم ٢٩٦  
الصادر في ٩ يولييه سنة ١٩٤٢ ، الذي نص للمرسوم  
بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل به ، على  
الصيداء هو أن يكونوا من المرخص لهم في مزاولة المهنة  
في مصر ولم تمنح سنان على تاريخ حصولهم على دمجهم  
المهنية . فلذا كان الطاعن الذي توافر فيه شروط تطبيق  
هذا الأمر لم يملك الطريق الذي رسمه القانون رقم  
١٠٨ لسنة ١٩٤٥ بتقديم معارضة في أمر التكليف  
إلى رئيس مجلس الوزراء ، فإن أمر التكليف يكون  
واجب التنفيذ فوراً وفقاً للمادة الثالثة من الأمر  
العسكري المذكور .

( جلة ١٩٥٧/١ طين رقم ٨١ سنة ١٩٥٧ ق )

٧ - مادام الصيدل الحاصل على دبلوم الصيدلة  
والمرخص له في مزاولة الصيدلة بالملكة المصرية لم يملك  
الطريق الذي رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار  
العمل بالأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من  
يولييه سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر التكليف الخاصة بالأطباء  
والصيداء ، فلم يقدم معارضة في أمر التكليف الصادر  
إليه من وزير الصحة لشغل وظيفة غالية بوزارة الصحة  
العمومية في الميدان الجديد إلى رئيس مجلس الوزراء ويسدى  
فيها أوجه تظلمه ، ومادام أن أمر التكليف واجب  
التنفيذ فوراً رغم المعارضة فيه وفقاً للمادة الثالثة من

## ضبطية قضائية

رقم التاعدة

٥ - ١

١٢ - ٦

١٣

٢٠ - ١٤

الفصل الأول : مأمور الضبطية القضائية

الفصل الثاني : اختصاصاته

الفرع الأول : البحث عن الجرائم ومركبتها

الفرع الثاني : تبليغ النيابة

الفرع الثالث : محضر جمع الاعلانات

### الفصل الأول

#### مأموري الضبطية القضائية

- مفتش صحة الديرة معتبر بمقتضى الأمر الأعلى الصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٣ من مأموري الضبطية القضائية فيما يخص المخالفات التي تتعلق بالأعمال للشرطة - ١
- ضباط مكتب الحدود لهم صفة مأموري الضبط القضائي في كافة أنحاء الأراضي المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ سنة ١٩٥١ - ٢ - ٤
- عدم منح ضباط مكاتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي إلا في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ - ٥
- ( ر - أيضاً : مقتضى قواعد ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٢ و ٧٥ و ١٢٨ و ١٣٢ و ١٩٤ و ١٩٨ و مجلس قاعدتان ٢٧ و ٤٥ وتكون قاعدة ١١٢ )

### الفصل الثاني

#### اختصاصاته

#### الفرع الأول : البحث عن الجرائم ومركبها

- الزام مأمور الضبط القضائي بالتأكد ما يلزم من الاحتياطات لاكتشاف الجرائم وضبط التبعين - ٦
- سلطة مأمور الضبط القضائي في اتخاذ الإجراءات التي من شأنها اكتشاف الجريمة مادام لم تقع منه تعريض على ارتكابها - ٧ و ٨
- قيام النيابة العمومية بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قسود مأموري الضبطية القضائية عن القيام إلى جانبها بجميع التحريات - ٩
- سلطة التحري وجمع الاستدلالات ليست مفصولة على رجال الضبطية القضائية أنفسهم بل خولها القانون لرؤسهم أيضاً - ١٠ و ١١
- قيام مأمور الضبط القضائي بالتحري عن الجريمة وجمع الاستدلالات لا يحول دون ندمه من النيابة العامة للقيام بالتحقيق أو وضع الضبوطات في حوزة من ١٢
- ( ر - أيضاً : إثبات قاعدة ٩٣ وتزوير قاعدتان ١٥١ و ١٧٣ وتعديل قاعدة ١ ومقتضى قواعد ٤٢ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٥٩ و ١٦٤ )

#### الفرع الثاني : تبليغ النيابة

- عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ إليه لا يترتب عليه بطلان إجراءاته في الدعوى - ١٣

#### الفرع الثالث : محضر جمع الاستدلالات

- عدم الزام حضور كاتب مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات للشرطة في التحري ما يجب تحريره - ١٤
- عدم اشتراط تحرر مأمور الضبط القضائي محضر جمع الاستدلالات يده بل أن يستعين في تحريره بغيره - ١٥
- إغفال توقيع الشاهد على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه اهدار قيمته - ١٦
- عدم تحرر مأمور الضبط القضائي محضراً بكل ما يجريه من إجراءات قبل حصره والنيابة لا يترتب عليه بطلانها - ١٧
- تكليف مساعد مأمور الضبط القضائي بإجراء التحريات وجمع الاستدلالات يحيز له تحرر محضر بما أجراه في هذا الشأن - ١٨
- عدم الزام من أجرى التحقيق المتصل لغيره عن تحرر محضر الإجراءات وجمع الاستدلالات - ١٩
- جواز أخذ القاضي بما هو مدون في محضر البوليس في مواد المخالفات والجنح بشرط النظر عما إذا كان تحريها من مأموري الضبطية القضائية أو لم يكن - ٢٠
- ( ر - أيضاً : إثبات قواعد ٤١ و ٤٥ و ٥٢ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ و ١٢٣ و ١٣٨ و ٢١٠ و ٢١٥ و ٢١٩ وأمر حفظ قاعدتان ١٤ و ١٥ وتحقيق قاعدة ٢٧ وتزوير قواعد ٣٦ و ١٩١ و ١٦٨ و ١٧٣ وتعديل قاعدة ١ )





قبل أن يمتنع صفة الضبطية القضائية في ٧٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ فإن تفتيشه يكون باطلاً وكذلك الدليل المستمدة .

( جلة ١٩٥٣/١٢/٢١ ملن رقم ١٠٨ سنة ١٩٥٣ )

## الفصل الثاني

### اختصاصاته

#### الفرع الأول

##### البحث عن الجرائم ومركبتها

٦ - ما يدخل في اختصاص مأورد الضبطية القضائية أن يتنصلا ما يلزم من الإحصائيات لاكتشاف الجرائم وضبط المتهمين فيها . فإن عليهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنابات د أن يستصلوا على جميع الإحصائيات ويمروا جميع التبرعات اللازمة لتسهيل الواقع التي يصير تبليها اليوم . وعليهم أيضا أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتتمكن من ثبوت الواقع الجنائية . . الخ ، فإذا كانت واقعة المعصية أن أحد المتهمين المقيم في بيروت اتفق مع أحد جنود السلاح القلي الانجليزى على أن ينقل له عنذرا إلى القطر المعصية نظير مبلغ معين ، فتطالع هذا الجندي بالقبول ولكنه أبلغ الأمر إلى البوليس الحربي الانجليزى بقم التحقيقات ، ثم ذهب ومنه جنديان من هذا القسم إلى منزل المتهم ، فسلمه هذه القضية فيها المند وقالة خطابات وعندئذ من الجنديان على المتهم ومن معه وحل الجندي ثم أفرج عن الجندي ليم التحفظ حسب الاتفاق فاستقل سيارة تابعة الجيش الانجليزى إلى القاهرة ، ولا وصلها أرسلته السلطة الانجليزية إلى مفتش مكتب المخبرات السامة بالله تفصيل الأمر وعرض عليه الخطابات ، فقبضها وأخذ صورها الفوتوغرافية ثم أعاد أفضالها وسلمها إليه . وكان ذلك بحضور جنابك من بوليس المخبرات فبدأ في التحقق وأثبت مخلص أقوال الجندي البريطاني وصور الخطابات في محضره واستولى على الحقيبة وأودعها خواته واتفق مع الجندي على أن يعود إليه ليستلم الحقيبة وبسطها للبرسل إليه ، ثم عرض المحضر على نيابة المخبرات فأذنت في تدقيق المتهمين وتنازلهم ، ثم استقل الجندي سيارة من المحافظة وسلم الحقيبة والخطابات إلى مؤلة الجمين ، وإذا ذلك هجوم رجل البوليس الذين كانوا مترقبين الأمر على المنزل فقبضوا ثم قفوا منازل المتهمين . . في هذه

وأصبحت بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه وقرار وزير الداخلية الصادر تفديلا له مكتأة على وجه قانون صحيح ، ويكون بلج ضباطها ، سواء منهم من كانوا بها من قبل أو من يلقون بها بعد ذلك صفة مأورد الضبط القضائية ، إذ أسبغها عليهم القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ بإضافة مادة جديدة هي المادة ٤٧ مكررة إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ إلى تنص على اعتبار مدير ووكيل وضباط إدارة مكافة المخدرات من رجال الضبط الجنائي فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون . وأصبحت لم هذه الصفة باعتبارها نوعية شاملة غير مقيدة بمكان على ما يمتنع من المذكورة الانحصائية لمشرع القانون المشار إليه ، ولا يؤثر على ذلك ألا يكون وزير الداخلية قد أصدر قرارا بإنشاء فروع هذه الإدارة في أغسطس سنة ١٩٥٢ ما دام جميع ضباطها كانت صفة مأورد الضبط القضائية في كافة أنحاء البلاد المصرية منذ صدور القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١ ومادام الضابط يقول إن الضابط الذي يشر اجراءات الضبط كان من ضباطها وقت اجراءه .

( جلة ١٩٥٣/١٠/١٥ ملن رقم ٢٢٢٨ سنة ١٩٥٣ )

٥ - إن المرسوم الصادر في ٢٠ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بإنشاء وزارة الشؤون الانجليزية قد نص في مادته الأولى على أد الوزارة المذكورة تقوم على الشؤون والمصالح التي صحتها ومنها بوليس الآداب . ولما كانت نيابة بوليس الآداب لوزارة الشؤون الانجليزية تقطع الصلة بين ضباطها وبين المحافظات والمديرات التي كانوا يقيمونها قبل إلحاقهم بمكاتب الآداب كما يخرجهم من هذا هيئات البوليس التي حصرتها المادة الأولى من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٤ . ولما كانت القرارات الصادران من وزير الداخلية في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٠ تنفيذاً لكتاتين المتبادلين بينه وبين وزارة الشؤون الانجليزية في ١٠ من مايو سنة ١٩٤٠ و٢٣ من مايو ١٩٤٠ بتبعية مكاتب الآداب لوزارة الداخلية وتنظيمها والإنراف عليها بمرفأها لا تأثير لها على ما نص عليه المرسوم من تبعية مكاتب الآداب لوزارة الشؤون الانجليزية إذ أن المرسوم لا يُلغى ولا يندل إلا بمرسوم مثله أو بقانون . ولما كان ضباط مكاتب الآداب لم يمنحوا هذه الصفة ( مأورد الضبط القضائية ) إلا في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، فإنه من كان جناب مكتب ضابط الآداب قد قام بالتفتيش واقعة المعصية

في ذات الوقت الذي تباشر فيه عملها . وكل ما في الأمر أن الحاضر الواجبة على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بمشهم ترسل إلى النيابة لتكون متحصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ماترى وجوب تحقيقه معها . والمحكمة أن تستند في الحكم إلى ماورد بهذه الحاضر مادامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالحجيلة .  
( جلة ١٣٧/٢٢ طين رقم ٨٨ سنة ١٩٢٦ ق )

٥ - إن التفتيش الذي يجره القانون على رجال الحجيلة القضائية هو التفتيش الذي يكون في إجراءاته اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن أما التفتيش الذي يقوم به رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة ولا يقتضي إجرأؤه التعرض لحرية الأفراد أو حرمة مساكنهم فلا جلال فيه . وبمعنى الاستعداد به كدليل في الدعوى . فإذا كان التفتيش بالحكم أن عسكري البوليس لم يقتض شخص التهم ولا منزله بل كلفه رفع سلة كانت معه فرفضها فلما اقرب منها اشتم رائحة الأفيون تلبس منها . ثم ظهرت له الورقة التي تحوى هذا القدر . قال ذلك يكون منه التهم في حالة تلبس بجرمة إحرار الخدر توجب على العسكري . وقد مايتها . استناد للمهم أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو تسليمه لأحد مأموري الحجيلة القضائية . كما هو صريح نص المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات . ولا يقال إن مافله العسكري هو من قبيل التفتيش الممنوع . كلا بل هو من قبيل التعرّض عن وجود الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق . وسلطة التعرّض وجمع الاستدلالات ليست مقصورة على رجال الحجيلة القضائية انقسم بل غرلها القانون لمؤوسهم أيضا كما هو صريح نص المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات . ورجال البوليس المسلح هم من مؤوس رجال الحجيلة القضائية من رجال البوليس . فلم يله الصفة الحق في إجراء التحريات وجمع الاستدلالات . ثم انه ليس بصحيح القول بأن رجال البوليس ليس من حقهم إجراء التحريات إلا عن الوقائع التي تبلغ اليهم لأن المادة العشرة تبين لهم أيضا إجراء التحريات عن الوقائع التي يملون بها « بأية كيفية كانت » مما يفيد تخويلهم حق التعرّض عن الوقائع التي يشاهدونها بأقسام ولو لم تبلغ اليهم من غيرهم .

( جلة ١٣٧/٢١ طين رقم ٢٨١ سنة ١٩٢٦ ق )

الواقعة لا اعتراض على ما اتفقه البوليس من الإجراءات لضبط المتهمين ما دامت هذه الإجراءات لم تكن بقصد التعرّض على ارتكاب الجريمة بل كانت لاكتشافها . وكذلك الاغراض على استصدار إذن النيابة بالفتيش مع وجود الحقية مودعة في الخافطة فإن الأذن بهذا التفتيش له ما بوجه إذ هو لم يكن مقصورا على الحقية وقد يغفر التفتيش عن وجود مواد غميرة أخرى غير ما في الحقية أو عن وجود أوراق أو غيرهم تأسد على ظهور حقيقة

( جلة ١٣٧/٢٢ طين رقم ٢٠٥ سنة ١٩٢٦ ق )

٧ - ما دام التفتيش أن التهم هو الذي قدم بإدراته عتارا الأوراق المقلدة إلى الشخص الذي دفعه مفتش المباحث للاتصال به وشراء تلك الأوراق . فانه لا يقبل من التهم في تقرير مسئولية أن يملن بأن ما لعه القتل هو عمل غافق للنظام العام والآداب . إذ الإجراءات التي اتفدها مفتش المباحث لم يكن من شأنها التعرّض على ارتكاب الجريمة بل اكتشافها . وهذا من صميم اختصاصات مأموري الحجيلة القضائية .  
( جلة ١٣٧/٢٢ طين رقم ١٣٢ سنة ١٩٢٤ ق )

٨ - لا تريب على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من التعرّض عن الجرائم بقصد اكتشافها ما دام . يقع منهم تعريض على ارتكابها . وإن كان كل الحكم قد تعرض لنطاق التهم القائم على أن جريمة جلب المواد الخدرة إلى التمل المصري لم تقع إلا بتعريض من ضابط حرس الجازك . ورد عليه بما استظهره من واقع التعرّض من أن التهم هو الذي استغل كفره إلى العناط وعرض عليه المساعدة في توزيع المخدرات التي يملها من الخارج على الباغرة التي يمل حلافا بها . فظاهرا لعلنا بل بالقبول وأبلغ الأمر إلى رؤسائهم رجال مكتب المخدرات . فإن ما ينماد الطاعن لا يسكون له محل .

( جلة ١٣٧/١ طين رقم ١١٨٨ سنة ١٩٢٦ ق )

٩ - انه من الواجبات المفروضة قانونا على رجال الضبط القضائية وعلى مؤوسهم أن ينحسروا على جميع الاعتصاات وأن يجرؤا جميع التحريات اللازمة لتسويل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم والتي يملون بها بأية كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية لتسكن من ثبوت تلك الوقائع . وقيام النيابة العمومية بإجراء التحنقيق بنفسها لا يقتضى تقود هؤلاء المأمورين عن القيام على جانبها بهذه الواجبات

۱۱ - إن جمع الاستدلالات الموصلة إلى التحقيق ليس مقصوراً على رجال الضبط القضائية بل إن القانون يحول ذلك لاسعدهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنابات .

( جلد ۱/۱۷/۱۹۰۱ ملن رقم ۴۴۰ س ۲۶ ق )

۱۲ - إن قيام مأمور الضبط القضائي بأخص واجبات وظيفته وهو التحرى عن المجرمة وجمع الاستدلالات التي تخدم التحقيق ، لا يحول دون تحديه من النيابة العامة لقيام بالتحقيق وصف كونه محاماً أمحال التحقيق التي يجوز لها أن تكلفه بإجرائها . كما يجوز لها أن تعهد اليه في وضع الضبوطات في حوزة منقول .

( جلد ۱/۱۰/۱۹۰۵ ملن رقم ۲۰۳۳ س ۲۴ ق )

### الفرع الثاني

#### تبلغ النيابة

۱۳ - إن عدم قيام الوكيل بتبليغ النيابة فوراً عن الجرائم التي تبلغ اليه ، كقتضى المادة ۵ من قانون تحقيق الجنابات ، لا يترتب عليه بطلان إجراءاته في الدعوى ، بل كل ما فيه أنه يعرض الموظف للمسئولية الإدارية عن إعماله .

( جلد ۱/۱۱/۱۹۳۱ ملن رقم ۱۸۷۷ س ۶ ق )

### الفرع الثالث

#### معرض جمع الاستدلالات

۱۴ - إن القانون - على خلاف ما أوجبه بالنسبة للنيابة وقاضي التحقيق - لم يوجب أن يصغر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات الموصلة به كاتب التحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤذى ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المسؤول وحده عن صحة ماذون بمحضره ومادام هو يوقع عليها إقراراً منه بصحتها فلا يهم به ذلك إن كان حريصاً بقله مباشرة أو بواسطة الاستماع بألة ميكانيكية أو يد اجنبية لأن صدم مباشرة تحريره يحفظ بده لا يؤثر في اعتبار أنها محررة في حضره ونحت بصرة .

( جلد ۲/۱۳/۱۳۳۹ ملن رقم ۶۸۱ س ۹ ق )

۱۵ - إن القانون - على خلاف ما أوجبه

بالنسبة للنيابة قراض التحقيق - لم يوجب أن يصغر مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات الموصلة به ، كاتب التحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤذى ذلك أن مأمور الضبط القضائي هو المسؤول وحده عن صحة ماذون بمحضره ومادام هو يوقع عليها إقراراً منه بصحتها فلا يهم به ذلك إن كان قد حرر المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره .

( جلد ۲/۲/۱۹۰۲ ملن رقم ۱۱۱۹ س ۲۶ ق )

۱۶ - إن عدم توقيع الصاعد على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه إبطال لبت كنهه كمنع من عناصر الإثبات وإنما ينقص كل ما يقتضيه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع . ذلك لأن قانون الإجراءات الجنائية وإن كان قد أوجب في المادة ۲۴ منه أن تكون المحاضر التي يصورها رجال ضبط القضائي مشتملة على توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا إلا أنه لم يربط الإعلان على إبطال ذلك .

( جلد ۱/۱۰/۱۹۰۵ ملن رقم ۱۴۱ س ۷۴ ق )

۱۷ - إن القانون وإن كان يوجب أن يحضر مأمور الضبطية القضائية محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات قبل حضور النيابة إلا أن إعماله ذلك ليس إلا لفرض تنظيم العمل وحسن سيره ، فلا بطلان إذا لم يحضر محضر .

( جلد ۱/۱۸/۱۹۱۶ ملن رقم ۵۱۱ س ۱۹ ق )

۱۸ - الجايش من مروض مأموري الضبطية القضائية يساعد في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم ، فإدام قد كلف بأجراء التحريات وجمع الاستدلالات الموصلة إلى الحقيقة فإنه يكون له - ا - ق في تحرر محضر بما أجراه في هذا الشأن محلاً للمادة العاشرة من قانون تحقيق الجنابات .

( جلد ۲/۲۶/۱۹۰۲ ملن رقم ۱۸۱ س ۲۲ ق )

۱۹ - إن القانون لا يمتنع على الضابط الذي أجرى التحقيق التخل لنفيه عن تحرر محضر الإجراءات وجمع الاستدلالات .

( جلد ۱/۱۹/۱۹۰۵ ملن رقم ۱۱۷۳ س ۷۴ ق )

۲۰ - مادام القانون لا يشترط في مواد الجمع والمخالفات إجراء أى تحقيق قبل إلحاقه فإنه يجوز للقاضي أن يأخذ بما هو مدون في محضر الوكيل على اعتبار أنها من أوراق الدعوى المقدمة للمحكمة والتي يتناولها الدفاع وتدور عليها المناقشة في الجلسة . وذلك بغض النظر عما إذا كلف الذي حريصاً من مأموري

الشكل فقط ، فإن ذلك يصح اعتباره تسليماً منه بصحة ماورد فيها . ويرر استناد الحكم إليها .  
( جلسة ١٧/١٥ / ١٩٤١ طين ولم ١١٠ سنة ١٢ في )

الضريبة القضائية أو لم يكن . وإذا كان الدفاع لم يتناول بالبحث مادون في تلك الأوراق - ولم يطلب سماع الشهود الذين سئلوا فيها مكتفياً بالظن عليها من جهة

## ضرائب

رقم القاعدة

الفصل الأول : الضريبة على رؤوس الأموال المتقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل ١ - ١٨

الفصل الثاني : ضريبة النعمة . . . . . ١٩ - ٢٥

الفصل الثالث : مسائل متنوعة . . . . . ٢٦

موجز القواعد :

### الفصل الأول

الضريبة على رؤوس الأموال المتقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل

- خضوع أجرة العقار الرهن رهن حيازة لضريبة الإيراد ١
- التزام المول بدفع قيمة الضريبة المستحقة عليه في مباد لا يتجاوز آخر فبراير من كل عام وفقاً لأحكام الرسوم
- فانون ١٠٥ سنة ١٩٤٥ - ٢
- للقصد عبارة « ما لم يدفع من الضريبة » الواردة في م ٨٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ٣
- الحكم بالموضات الخزانة لا يتر من قبل الفتويات البحتة التي يجوز إيقاف تنفيذها - ٤
- عدم إعتراض تدخل مصلحة الضرائب وثبوت الضرر للقضاء بالإفادة أو التحويل - ٥
- استعمال طرق احتيالية للتخلص من أداء الضريبة جريمة مستمرة تبقى ما دام مرتكبها يخفي تلك البالغ - ٦
- جريمة عسدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة تتجدد باستمرار للمول للتواصل عن تنفيذ ما يأمر
- به القانون - ٧ و ٨
- جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع القوائد المستحقة للتم قبل مدينه هي جريمة مستمرة - ٩
- الامتناع عن تقديم الإقرار عن الأرباح بغير من حيث التقدم وحده قائمة بطلانها لا يدخل فيها غيرها من الجرائم
- المادة ١١، تقع من اللهم عن سنوات أخرى - ١٠
- الجرامات النسبية للشار إليها في المادة ٨٥ « معلة » من رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أنا تنسب إلى ما لم يدفع من الضريبة
- في اليماء للقر - ١١
- عسدم استظهار المعد وسوء القصد عند الحكم بزيادة ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة طبقاً للأمر العسكري
- رقم ٣٦١ - قصور - ١٢
- عدم استظهار الحكم بإدانة للهم في جريمة عدم تسديده ضريبة الأرباح في اليماء ، التاريخ الذي لم يحصل منه الوفاء
- بالضريبة حتى حلوله - قصور - ١٣
- عدم تعيين الحكم مقدار ما لم يدفع من الضريبة أو تقديره ان لم يكن مقدراً مع يان توفر نية للهم في العرب من
- دفع الضريبة للشفقة - قصور - ١٤ و ١٥
- استناد الحكم في قتائه بتحديد الضريبة إلى تقدير مصلحة الضرائب بمقولة إنه أصبح نهائياً بدم الظن فيه ، يقع باطلا
- إذا كان الواقع أن للمول قد عارض في هذا التقدير ولم يحصل في ممارسته - ١٦

## موجز القواعد (تابع):

- وجوب استظهار الحكم إن البالغ التي تصد التهم اختافها كان مقصوداً بها التخلف عن أداء الضريبة أو كانت بمحض نية عن سوء تقدير - ١٧
- الحكم بإدانة التهم في جرمية الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات لمكتب الضرائب دون إيراد الدليل على أن هذه الدفاتر كانت في حيازته بأية صورة من الصور - قصور - ١٨

### الفصل الثاني

#### ضريبة الممنعة

- شرط استحقاق الممنعة على الإعلانات طبقاً لنص م ١٠ من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٣٩ الخاص بقرار رسم الممنعة - ١٩
- ماهية التوضيحات للتصوير عليها في م ٢٣ من ق ٤٤ سنة ١٩٣٩ - ٢٠
- الحكم على التهم بقتضى المادة ٢٠ من ق ٤٤ سنة ١٩٣٩ بموجب على القاضي الحكم ولو من تلقاء نفسه بالتوضيحات للذكورة في م ٢٣ - ٢١ و ٢٢
- أداء الرسوم للسحق كلها أو بعضها قبل دفع الدعوى السومية لا يمنع من الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير المؤداة الواردة في المادة ٢١ من ق رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ الخاص برسوم السنة - ٢٣
- عدم سرعان المادة ٢٠ ج على طلب مصلحة الضرائب دفع الدعوى عن جرمية الامتناع عن تسديد رسم الممنعة في المبدأ - ٢٤
- العقوبة الواجبة التطبيق في جرمية عرض قدامات غير مدموغة بغتم مصلحة الإنتاج ليس - ٢٥ ( ر. أيضاً عقوبة قاعدة ٥٢ )

### الفصل الثالث

#### مسائل متنوعة

- نطاق تطبيق حكم اللادين ١ و ٢ من ق ٢٤ سنة ١٩٤١ الخاص بالإعانات الممنوحة للقوات البريطانية - ٢٦ ( ر. أيضاً : عقوبة قاعدة ٦٤ ونقش قاعدة ٥٢٣ )

## القواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة

#### والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل

- ١ - إن أجرة العقار المرهون ومن حيازة ليسع إلا لأمانة لقرض المضمون هذا الرهن . فن الواجب دفع الضريبة عنها باعتبارها من الإيرادات الخاضعة للضريبة .

( جلته ١٩٣٩/١١/١٤٣ ملن رقم ٢٠٠٤ لسنة ١٣ )

- ٢ - إن الرسوم بتأثير رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ الصادر في ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٥ قد تفضي باستمرار العمل بأحكام بعض الأوامر العسكرية ومنها الأوامر رقم ٣٦١ و ٣٦٢ . وحكم هذين الأمرين أن الممول ملزم بتقديم جميع البيانات والبرائيات والقرارات والأوراق التي يقتضي القانون تقديمها في المبدأ للملصوح

عليه في الأمر رقم ٣٦١ وهو ٣١ من يناير ، وأمر عليه أيضاً أن يدفع الغرامة ما يكون مستحقاً عليه على أساس البيانات والأرقام المقدمة منه من ضريبة عادية أو استثنائية في مجاز لا يتجاوز آخر فبراير . واستمر هذا الحكم معناه التقيد . جازن التاريخين في كل عام . وإن للحكم الذي يدين المتهم بأنه حتى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ لم يبلغ إلى خزانة المحسنة قيمة الضريبة المستحق على أرباحه من سنة ١٩٤٦ في المبدأ بالتطبيق للأمرين المذكورين سائق الذكر يكون صحيحاً .

( جلته ١٩٤٨/١٢/٢٠ ملن رقم ١١٨١ لسنة ١٨ )

- ٣ - إن عبارة د مال يدفع من الضريبة ، الواردة في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ لا تحمل على ظاهر لفظها وإنما ترد إلى معنى شبيهاً في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم ، وقد فسدت المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥ بقرار رسم تمتع على أنه عبارة على الجوانب المتقدم ذكرها

اختلفت بعض عباراته واتحدت بعض الأحكام في بعض الأحوال إلا أن المشرع لم يقصد الخروج بالزيادة أو التحويل عن كونه جزءاً يلزم الغرامة بل إنه ما زال يطلب عليه معنى المقولة وإن خالفه التحويل. وإن كان ما يثيره الطاعن من وجوب تدخل مصلحة الضرائب ونزول الضرر لا يكون له محل، ولا يغير من هذا النظر ما ورد بهذا القانون من دفع الدعوى والمصلحة في التصديقات أو طريقة التنفيذ بها إذ أن هذا التنظيم لا يمس كونها جزءاً وإن كان قد تضمن التحويل في ناسية.

(جلسة ١٩٨٧/٣/١١ من رقم ١٩٥ سنة ٢١ ق)

٦ - متى كانت الواقعة المسندة إلى المتهم هي أنه باعتباره من عمول ضريبة الأرباح التجارية والصناعية - صاحب شركة الأفلام المصرية - أخفى مبالغ تسرى عليها الضريبة بأن لم يدون وإقرار أدبائه من سنة ١٩٤٣ مبلغ كذا... نتيجة من تأجيله استوديو نحاس فيلم، وكان السبب المنطوق على هذه الواقعة هو الفقرة الثالثة من المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي يقول: «وبما في العقوبة والزيادة المشار إليها بالفقرة السابقة كل من استعمل طرقاً احتيالية للتخفيض من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة». فان هذه الجريمة تكون جريمة مستمرة. وتبقى كذلك مادام مرتكبها يخفي تلك المبالغ، إذ ما دام القانون قد جعل إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة جريمة معاقبة عليها، فإن هذه الجريمة تكون من حالة تفرع وتستمع ما لها الإخفاء المتعدد قائماً ويكون الحكم إذ قضى يسقط الدعوى العمومية ببعض ثلاث سنوات من وقت ونوعه على أساس أن الجريمة وقتية تم وتنتهي من وقت تقديم البلاغ للسلطات قد أخطأ في تطبيق القانون.

(جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ من رقم ٤٥٤ سنة ٢١ ق)

٧ - جرى قضاء هذه المحكمة بأن جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة تتجدد باستأناف الممول المتواصل من تعميم ما يأمر به القانون.

(جلسة ١٩٨٤/٥/١٢ من رقم ٢٦٨ سنة ٢٣ ق)

٨ - إن قضاء محكمة التمييز قد استقر على أن جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح هي جريمة مستمرة. تخلل قائمة ما يثبت حالة الاستمرار التي تنهيا

بحسب القاضى يدفع . . . . . والتوصيات لغزاة ولا يقل مقدار التحويل على ثلاثة أمثال الرسوم المقررة ولا يزيد على عشرة أضعافها، ونصت المادة ٢٥ من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ يفرض «تسليم المبلغ على الترتك على أن الزيادة تتناول الرسوم التي تعدد انهم الخصاص منه، وعلى مثل ذلك نصت المادة ١٠ من مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ الخاص برسوم الإنتاج والاستهلاك على أوراق اللعب والمادة ١٤ من مرسوم ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسوم الإنتاج على التكمول، فبمادة ٢٣ مالم يدفع من الضريبة، فضلاً عن هذا الجزء منها الذي كان حصة للضريبة على الدولة - بنسب عاقله الدول القانون، وإن كان الحكم الذي يقضى بالزام الممول بدفع مبلغ مساو للضريبة التي تأخر في سدادها عن القيام بمحدد بالقانون لا يكون غشياً.

ولا يغير من ذلك أن القانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ نوضف ما يجب القضاء به علاوة على الغرامة أو الحبس المخصوص عليها في المادة ٨٥ بأنه تعريض قضى بذلك على الدراج الذي كان قد أثير حول طبيعة تلك زيادة في حدود نفوس القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على هي صورة بحيث أمم من قبل التحويل.

(جلسة ١٩٨١/٣/١٩ من رقم ١٨٧ سنة ٢٠ ق)

٩ - إن الأمرين المذكورين ٣٦١ و ٣٦٢ قد جعلاً زيادة مالم يدفع من الضريبة المستحقة على الأرباح على وضع واحد من نوعه أمثال مالم يدفع. وحسب هذين الأمرين عام لا يستثنى منه إلا الخلفه التي يثبت الممول فيها أم ما وقع منه من خطأ في البيانات التي يقدمها. . . . . البغ لم يزل من عدم، مما يجب معه أن يكون هناك دليل على عدم التعمد. ولا يكفي فيه انعدام الدليل عليه، أو عبارة أخرى التعمد مفروض مالم يثبت العكس. وإن كان لأذى الحكم الذي طبق على الممول المذكور هذين الأمرين زيادة نقل عن ثلاثة الاستثناء بمقتضى زعم لم يثبت لبعده أنه تعدد أو استحال لأنه يكون قد أسلفاً. ثم إذا هو فضلاً عن ذلك قد قضى بإيقاف تنفيذ الحكم الزيادة لأنه يكون غشياً أيضاً إذ أن الإيعام لا يكون إلا في التعريفات البينة، والحكم بالزيادة لا يمكن أن يمتد من هذا القبيل لأنه جزءاً بلزام الغرامة أو الحبس يتضمن التحويل وإن غلب عليه معنى العقوبة.

(جلسة ١٩٨٨/٥/١٨ من رقم ٣٦٨ سنة ٢٤ ق)

١٠ - إن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وإن

يمكن في جميع الأحوال ما تقتضاه أن يعنى به كل حكم يصدر بالإدانة ، وصاروة ، ما لم يدفع من الضريبة ، الواردة في تلك المادة لا تحمل على ظاهر فقط وإنما ترد على معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المتعلقة بالضرائب والرسوم . وهي - مبرودة في هذا المعنى - يراد بها هذا الجزء من الضريبة التي كن صراحة للضمان على الدولة بسبب مخالفة الممول القانون .

ثم إنه ، مع ملاحظة الظروف التي ، صدر فيها الأمر العسكري رقم ١٦٢ الذي جعل الضريبة على مخالفة أشد بكثير من العقوبة المتصورة عليها في المادة ٨٥ سابقة الذكر وجعل الزيادة على وضع واحد هو ثلاثة أمثال ما لم يدفع من الضريبة ، بين أن الأمر العسكري المذكور لا يتناول في الواقع من الأموال إلا ما صدر به الممول المتخلص من الضريبة وتضمن فيه الحرب من أدائها ، أما ما اضطر على مجرد الإهمال بخلافه من سوء التصرف بابق على حكم المادة ٨٥ لا يؤخذ فيه الممول إلا في حدود ما فرضه هذه المادة - وإن فني الحكم بالزيادة التي فرضها الأمر العسكري المشار إليه يكون وهذا بغير سوء التصرف لدى المقيم وتكون هذه الزيادة وهذا بغير ما حمل التهمة على المتخلص من الضريبة - وإن كانت هذه الزيادة بوضعها هذا يتطلب عليها معنى العقوبة ، وكان القاضي الجنائي لا يجوز له أن يقضى بعقوبة ما ولا إذا تبين مقدارها وبأنه في حكمه ، فإن التصديق بزيادة ما لم يدفع من الضريبة إلى ثلاثة أمثاله بغير تحديد المقيد لا يجوز كما أنه لا يجوز مع التصديق العقاب بزيادة ثلاثة الأمثال عليها للأمر العسكري بغير استظهار العهد وسوء العهد .

( جلسة ١١/١٢/١٩٤٣ طين رقم ٢٦٨ سنة ١٧ ق )

١٣ - إذا أذانت المحكمة التهمة في تهمة أه لم يند حرية الأرباح التجارية في المبدأ القانوني رغم تسليمه للتبعية بذلك على أساس الحقيقتات التي تمتحون أن تبين بوجه استلزاما عليه هذه الحقيقتات ، وكذلك على أساس استقراء التهمة بأنه لم يعرف الضريبة دون أن توجد من مضمون ما قاله بصد التواريخ التي لم يحصل منه الوفاء بالضريبة حتى حاله ما يصح معه هذه تسليما به بالارتكاب الإجرامية بجميع عناصرها القانونية لحكمها يكون قاصر البيان وأرجاها مقتضى .

( جلسة ٢٨/٤/١٩٧٧ طين رقم ١١١١ سنة ١٧ ق )

١٤ - يجب لكل يقضى بزيادة ما لم يدفع من الضريبة أن بين الحكم مقدار ما لم يدفع أو قدره

إرادة التهمة أو كتمثل في تمجدها وما يقى حق الخوازة في المطالبة بالضريبة المستحقة قائما ، ولا تبدأ مسدة سقوطها إلا من تاريخ التي تنتهي فيه حالة الاستمرار . ( جلسة ٢٦/٦/١٩٥٠ طين رقم ٢٨٢ سنة ٢٤ ق )

٩ - جريمة عدم أداء قيمة الضرائب على مجموع القوائد المستحقة لتتهم قبل مدينه هي جريمة مستمرة لا تبدأ الدعوى العمومية فيها في السقوط إلا من آخر عمل من أعمال الاستمرار .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠ طين رقم ١٣٣٢ سنة ٢٤ ق )

١٥ - الاستناع من تقديم الاقرار عن الأرباح يعتبر من حيث التامم وحده فأنه بذاتها لا يدخل فيها غيرها من الجرائم المماثلة التي تقع من الممول عن سنوات أخرى .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠ طين رقم ٢٦٨ سنة ٢٤ ق )

١٦ - إن المبررات النسبية المشار إليها في المادة ٨٥ معاملة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إنما تنسب إلى ما لم يدفع من الضريبة في المبدأ المقرر .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠ طين رقم ٢٨٢ سنة ٢٤ ق )

١٧ - إن المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المتحركة والأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل قد نصت في الفقرة الأولى منها على أن مخالفة أحكام المواد المشار إليها فيها يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على اثني قرش وزيادة ما لم يدفع في الضريبة بمقدار لا يقل عن ٢٥ / منه ولا يزيد على ثلاثة أمثاله ونصت في فقرتها الثانية والثالثة بأن مخالفة أحكام المواد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ أو استنابا لغير احتيازية تقتضى من أداء الضريبة يعاقب عليه بغرامة لا تزيد

على مخرج جنبا مع الزيادة المذكورة . والظاهر من الأعمال التحضيرية لهذه المادة أن المشرع إذ جعل هذه الزيادة من الضريبة إنما قصد أن يفسح مجال الاختيار والتقدير أمام القاضي لكل يوقع من تلك الزيادة ما يراه على حسب حظ التهمة من الأفعال أو السوء وقلة المطلوب منه أو كثره ويبلغ الخط الذي تعرضت له حقوق الدولة الخ ، على أن العرض مع كونه ملزما بأن يحكم بالزيادة المذكورة باعتبارها جزءا . يلازم القرامة بغض النظر عن طبيعتها لا يجوز له بل لا يستطيع أن يقضى بها إلا بعد أن يستبين من التحقيق مقدار ما لم يدفعه التهمة من الضريبة ، وهذا في مقدمه دائما لأن تحديد مقدار الضريبة الواجبة وما دفع منه وما لم يدفع

يصدد ماذكرة تقرير الخبير من المبلغ الزائد على القواجب تخصيصه للاكراميات لا أن تأخذ في ذلك بما قالته المحكمة المدنية في حكمها كأنها قضية ممثلة .

( جلة ١٩٢٩/٤ طين رقم ١٣٨٠ سنة ١٨ ق )

١٨ - متى كان الحكم قد أسس قضاءه بإدانة المصانع في جريمة الامتناع عن تقديم الدفاتر والمستندات الخاصة بنشاط عملها التجاري لدى مكتب الضرائب لتقدير الضريبة المستحقة ، هل مجرد ما قاله من قيلم التضامن بينه وبين شريكه المصانع الأول دون أن يورد الدليل على أن هذه الدفاتر والمستندات كانت في حيازته بأية صورة من الصور التي تحصله مسترلاً عن عدم تقديمها فإنه يكون قاصراً قصوراً يبيحه بما يستوجب نقضه .

( جلة ١٩٣٢/١٠ طين رقم ١٢٨٧ سنة ٢٢ ق )

### الفصل الثاني

#### ضريبة الممعة

١٩ - إن كل ما تقتضيه المادة ١٠ من الجدول الثالث الملحق بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ لاستئذان الممعة من الإعلانات هو أن تكون الإعلانات ما يوزع باليد . فكل حكم قد أقيمت ذلك على الممعة بناءً على اعتبارات أوردتها ، ولم يكن الممعة قد سدد رسم الممعة المستحق ، فإنه يكون مستعاضاً للمعاقب .

( جلة ١٩٢٨/١٢ طين رقم ٧٥٥ سنة ١٨ ق )

٢٠ - أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتقرير رسم الممعة إذ نص في المادة ٢٠ منه على معاقبة كل من يخالف أحكامه بالغرامة ، وإذ أوجب في المادة ٢٢ على قضاة أن يحكم على جميع من اشتركوا في المخالفة علانية في الغرامة بدفع قيمة الرسوم المستوفى والتصويبات المترتبة على أقل مقدار الترخيص عن ثلاثة أمثال الرسوم المقررة ولا يزيد على عشرة أمثاله إنما قصد أن يخالفه أي حكم من أحكامه هو والجدول الملحق به تستوجب حتماً الحكم على المخالف بدفع الرسم والتصويبات مقدرة في دائرة الحدود المذكورة . وذلك في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخواجة في الدعوى وبغير حاجة لاثبات أي ضرر من وقع عليها . وما ذلك إلا لأن التصويبات في هذا المقام ليست — كما هو مفهوم القبط في لغة القاترين — مقابل ضرر نشأ عن الجرم بل هي في الحقيقة والواقع ينشأ عنها جزاء جنائي رأى المصالح من الضروري أن يكفل به الترامة في الجرائم الخاصة بالقانون المذكور . هو والقانون الأخرى التي

لأن لم يكن مقدراً مع بيان توفر تية الممعة في المروب من دلم الضريبة المستحقة وإلا كان الحكم قاصراً قصوراً يبيحه بما يوجب نقضه .

( جلة ١٩٢٨/١١ طين رقم ١١٩٠ سنة ١٨ ق )

١٥ - المصانع — لكي يقتضى زيادة ما لم يدفع من الضريبة — أن يبين مقدار ما لم يدفع ، ويقدره لأن لم يكن مقدراً . فإذا كان المصانع قد قدم إقراراً عن أرباحه ولم يدفع للخرافة في المبدأ القانوني ما استحق عليه من ضريبة على أساس البيانات والأرقام المقدمة منه في هذا الإقرار ، وكان الإقرار اللاحق الذي يصح تقديمه مصححاً لبياناته عن أرباحه — هل ما يظن من طعنه — قد قدم بعد المبدأ المحدد بالقانون ، فإنه يكون مأخوذاً بالإقرار الأول ويكون عليه أن يدفع للخرافة ما استحق عليه من الضرائب هل وفق البيانات الواردة فيه عن أرباحه ، ولا يكون له جديوى من إثارة المناقشة حول هذا الإقرار اللاحق .

( جلة ١٩٣١/١١ طين رقم ٨٧٨ سنة ٢١ ق )

١٦ - إذا كانت المحكمة قد بليت قضاءها بتحديد الضريبة الواجبة على ما أوردته في حكمها من أن تقدر مصلحة الضرائب التي استخدمت لم يضمن فيه أمام القضاء فأصبح ثابتاً ، وكان الواقع أن الممول قد طرأ في هذا التقدير ولم يحصل في موارثته بعد ، فلن الحكم يكون باطلاً لهذا الحسا .

( جلة ١٩٢٩/٢ طين رقم ١٣٧ سنة ١٩ ق )

١٧ - إذا كانت المحكمة حين أدانت الممعة بذكره بيانات غير صحيحة عن أرباحه في الإقرارات المقدمة منه لمصلحة الضرائب ، قد ذكرت وأضفت بعضى عسلة في أن الممعة لم يدرج ضمن أرباحه مبلغاً معيناً باعتباره « اكراميات » وحسب الشركات ، ثم قالت أنه مع التسليم بأن لشكر تاجر أن ينقص مبلغاً لهذا الغرض فإن المبلغ الذي خصمه أزيد مما ينبغي فيجب قصره حسباً ذكر الخبير المدين لمصلحة الحساب في الدعوى المدنية على ١/١٠ فما زاد على ذلك يعتبر غشياً له وبالتالي متعسماً بالقرارات غير صحيحة بما رقت تحت طائلة المساءلة الجنائية ، فلما منها صدور في الحكم يبيحه بما يوجب نقضه. إذ ما دام الحكم قد سلم بمبدأ الاكراميات أخذ رأى الخبير في صدقها فقد كان عليه أن يقتضى ما لذا كانت هذه الباقية متعسماً ومقصوداً بها التخصيص من أداء الضريبة عن المبلغ المقرر أو أن المباشرة كانت صسنية عن سوء تقدير . كما كان على المحكمة أن تقول كلها هي



بحكم تقاضي ، علاوة على الجوازات المقدم ذكرها ، بلغ ثلاثة أمثال الرسوم المقررة . وإذا كان هذا القانون لم يوجب لحق الجرمية المفاد إليها تفرق قصد غاص بل هي تم بمجرد عدم دفع الرسم في الحالات التي فيها ولكن حين حدد عقوبة مرتكبها لم يفرق في هذا الشأن بين ساقى القرامة والجوازات الإضائية ، بما مفاده أنه كلما أذن بولها وحقت عليه القرامة حقت عليه أيضاً تلك الجزاءات ، لأن التفرقة بين الحاليين لمجرد نصت القانون الرسوم التي لم تدفع بأنها مهربة لا يكون لها من سند يبررها .

( جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٠ طعن رقم ١٣٧٧ لسنة ١٨ ق )

٢٣ — جرى قضاء هذه المحكمة بأن عبارة الحكم بثلاثة أمثال الرسوم غير الزائدة ، الواردة في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص برسوم البعثة لا تحمل على ظاهرها لفظاً وإنما ترد إلى معنى مثيلاتها في القوانين الأخرى المنسقة بالضرائب والرسوم ، فلهذا الزيادة التي يحكم بها هي من قبيل التبريس السوية في مقابل ما حاص عليها من الضريبة أو ما كان عرضة للصياح عليها بسبب عاقلة للممول القانون ، ومن ثم فإنه يكون في غير محله القول بأن هذه الزيادة لا يحكم بها إلا إذا كانت الرسوم المستحقة لم تزد كلها أو بعضها إلى حين دفع الدعوى العمومية .

( جلسة ١٩٥١/١/١٣ طعن رقم ٥٠ سنة ٢٤ ق )

٢٤ — متى كان الحكم إذ قضى برفض البعص بصدق قبول الدعوى لحق ثلاثة أشهر على علم مصلحة الضرائب برفع الجزية دون التقدم بالتسوية لقيامة العمومية أمام قضاء على أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ الخاص بقرار رسم البعثة إذ طلقت دفع الدعوى العمومية أو اتخاذ إجراءات فيها على طلب مصلحة الضرائب ، إنما تهدف إلى حماية مصلحة الخزنة العامة والتي تمثل في التبرير على المصلحة في اقتضاء حرقها من الممولين بالخصم لا حكم قانون البعثة مع قيام حسن النقام بينها وبينهم ، وأن هذه الحالات تنابر الحالات المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لأن الأولى تنس الجزية فيها السالم العلم بينما تنس الثانية سالم الحق عليه الشخصي ، ووجب الحكم على ذلك أن جريمة الانتعاض عن تسديد رسم البعثة في المبدأ تظل قائمة وبق حقه رفع الدعوى فيها ثانياً ما دام أنها لم تسقط بعض البعثة المقررة قانوناً في المادة ١٥ من قانون الإجراءات

على شاكلته . وهذا هو ما يقتضيه نص القانون على الوجه المتقدم وهو الذي يوجب الأعمال التصديرية والمناخات التي جرت في الإعلان عند وضعها قانوناً مبرجة في الدلالة على أن هذه التبريزات ليست — مجرد تصنيفات مدنية حسب بل هي أيضاً جزاءات تأديبية لها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع القرامة ابتغاء تحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها في الردع والجزر وإذن في الحسب أن تكونت المحكمة بالحكم على المقيم في جريمة استهلاك دراجة من غير وضع لوحة عليها تحمل على تسديد رسم البعثة بالقرامة دون الزامه في ذات الوقت بالتبريزات للشارع إليها في المادة ٢٣ من القانون السابق الذكر .

( جلسة ١٩٨١/٥/١٢ طعن رقم ١٤٥٨ سنة ١١ ق )

٢٥ — إن المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ الخاص بقرار رسم البعثة إذ نصت على أنه : « علاوة على الجوازات المقدم ذكرها بحكم تقاضي بضع قيمة الرسوم المستحقة والتبريزات المقررة . . . الخ . » قد أوجبت على القاضي كل أوقع عقوبة القرامة على المقيم بمقتضى المادة ٢٣-٢٣ هذا القانون على الجزية التي وقعت منه أن يحكم — ولو من نقاء نفسه — بالتبريزات المذكورة بلا قيد ولا شرط سوى مراعاة حدودها الواردة في النص . لأن التبريزات في معنى هذا القانون ليست مجرد تصنيفات مدنية صرفاً بل هي أيضاً جزاءات لها خصائص العقوبات من جهة أنها تلحق الجاني مع عقوبة القرامة ابتغاء تحقيق الغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها في الردع والجزر فهي مبرجة من القرامة والتصنيفات ملحوظ فيها غرضان : تأديبي الجاني على ما وقع منه عاقلاً للقانون وتبريس الضرر الذي تسبب في حصوله برصد ما يتحصل منها لحساب مصلحة الضرائب على وجه التخصيص . ولذلك فهي في صدد علاوة التبرية العمومية بها تعد من قبيل العقوبات فلا يشترط لإيقاضها أن يتدخل من يصح الضرر ويقيم نفسه مدنياً في الدعوى وهي كسوقية متروكة للقاضي تقديرها في الحدود التي رسمها له القانون على مقتضى ما يراه من ظروف كل دعوى .

( جلسة ١٩٨٠/١١/٢٠ طعن رقم ٢٦١ سنة ١١ ق )

٢٦ — إن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ صرف في المادة ٢١ منه على مدعية كل من قبل روة لم يسند ضاراً رسم البعثة المقرر بمقتضى هذا القانون بقرامة مع أداء الرسوم المستحقة ، ثم نص في المادة ٢٣ على أن

الجنانية - فإن ماقرره هذا الحكم هو صحيح في القانون،  
(جدة ١٩٥٤/١/٢٣ ملن رقم ٥٠ سنة ٢٤ ق)

٢٥ - اثبت المادة ١٣ من الرسوم الصادر في  
٢٧ يونيو سنة ١٩٤٥ الخاضع رسم لإنتاج الاستهلاك  
على التصاحات قضى بأن يأمر القاضي دائماً بإصدار  
التصاحات . وطلاوة على المصادرة تظل الرسوم مستحقة  
بأكملها عن البضائع المصادرة . وإذن في كانت التفتوى  
قد أقيمت على المنهم لأنه عرض البيع فصاحات لهم  
معرفة يتم مصلحة الإنتاج السال على مصاد الرسم ،  
وكان الحكم قد دان المنهم وأغلقت القضاء بالرسوم  
المستحقة ، لأنه يكون قد عاقب القانون ، أما التوبيخ  
فقد جعله القانون جوازيًا .  
(جدة ١٩٥٧/١/١ ملن رقم ٨٣٤ سنة ٢٦ ق)

### فصل الثالث

#### مسائل متنوعة

٢٦ - الذي يؤخذ من الجميع بين نص المادة التاسعة  
من معاهدة الصداقة والتجارة بين مصر وبريطانيا

الطبي المقنونة في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ ونص  
كل من المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٢٤  
لسنة ١٩٤١ الخاص بالاقتضات المستوحاة القوات  
البريطانية في مصر ورجال البعثة العسكرية البريطانية  
في المسائل المالية ، الذي يؤخذ من الجميع بين هذه  
النصوص أنه يقتضيه لكي يعتبر الشخص فرداً من أفراد  
القوات البريطانية في معنى المعاهدة أن يكون عاصماً  
لقوانين العسكرية في المملكة المتحدة أو الممتلكات  
البريطانية ويكون مقبلاً مع القوات البريطانية في مصر  
وإلا كان مدنياً إذا كان كذلك فيعترض لاعتباره  
ملحقاً بمؤلاء الأفراد مدني وحسباً أن يكون برطاني  
الجنسية فرق تخويله صفة العاصم أو حله جوازيًا عداً  
لصفت صادر عن ملك إصداره . وإذن فالحكم الذي  
نق عن منهم أنه من أفراد القوات البريطانية لا أنه  
من أنه طيب مصري ملحق بلك القوات وأوجب  
بالتالي خصومه لقوانين الضرائب وهي إقليمية يكون  
قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً .  
(جدة ١٩٥٥/١/٢٣ ملن رقم ١٣٢٢ سنة ٢٤ ق)

## ضرب

### رقم التساعدة

رقم التساعدة	الفصل الأول : الركن المادي
٨ - ١	الفرع الأول : ضرب بسيط
٤٠ - ٩	الفرع الثاني : ضرب نشأت عن عامة
٦٦ - ٤١	الفرع الثالث : ضرب أغنى للموت
	الفصل الثاني : ركن العمد
٨٨ - ٦٧	الفرع الأول : التصد الجنائي
١٠٠ - ٨٩	الفرع الثاني : التصد الاحتمالي
١٠٦ - ١٠١	الفصل الثالث : التصد للتيقن
١١١ - ١٠٧	الفصل الرابع : التوافق على التصد والإيلاء

## الفصل الأول

### الركن الثاني

#### الفرع الأول : ضرب بسيط

- حصول الضرب كاف لتوفر الجريمة ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً - ١ و ٢
- توفر جريمة الضرب بخلع اللهم التبر مريض له في مزاوله مهنة الطب خرسين للجن عليه ميت له ودما بالكل - ٣
- عدم ذكر المحكم نوع الآلة التي استعملها للثمن في الضرب لا يبيح - ٤
- عدم بيان المحكم بالإداة في جريمة ضرب بسيط موانع الاعتداء ولا درجة جسامتها لا يبيح - ٥ و ٦
- وفاة الجنى عليه قبل مضي عشرين يوما من تاريخ الاعتداء عليه لا يمنع من مسائلة للثمن بالمدة ٢٤١ ع - ٨
- ( راجع أيضاً : أسباب الإباحة وموانع العقاب قواعد ١٩ و ٢٣ و ١٠٧ وحكم قاعدتان ١٣٥ و ٣٠٤ وخبر قاعدة ٢٧ ودعوى مدنية قواعد ١٠٢ و ٤ و ١١٠ و ١٢٣ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٤٩ و ١٩٩ و ٢١٣ و ٢٠٣ و ٢٤٥ ودفع قاعدتان ٧٥ و ٩٠ وسبق اسرار قاعدة ٢٠ وحض قاعدتان ١٥٢ و ٥١٧ ووصف التهمة قاعدتان ١١١ و ١٣١ )

#### الفرع الثاني : ضرب تشككته عاهة

- تعريض العاهة - ٩ و ١٠
- للتصديق ببراءة يستعمل برؤاها - ١١ و ١٢
- عدم اختراق تحديد نسبة مئوية معينة لتقص الذي يتطلب القانون لتكوين العاهة - ١٣ و ١٥
- عدم تقدير العاهة بنسبة مئوية لا يؤثر على قيامها - ١٦ و ٢٠
- اعتبار تعدد جزء من عظم بقوة الجليجة عاهة - ٢١ و ٢٥
- استئصال طحال الجنى عليه بعد نزقه من ضربة أحدثها للثمن يكون جنابة عاهة مستديرة - ٢٦
- مسؤولية الضارين عن العاهة متى كانت نتيجة للضرب الذي ارتكبوها عليه وأحدثوه بالجنى عليه - ٢٧
- توفر ظرف سبق الإصرار في حق الضارين يوجب مساءلتهم جميعاً عن العاهة - ٢٨
- عدم ثغري المحكم مسؤولة كل ضارب في إحداث العاهة يبيح متى اتنى سبق الإصرار أو الاغثاق على الضرب - ٢٩ و ٣٠
- عدم تحدث المحكم عن حقيقة علاقة العاهة بالضربة التي أحدثها للثمن ومبلغ هذه العلاقة . قصور - ٣١ و ٣٥
- عدم جواز القول بقيام العاهة مع احتمال فضاء الجنى عليه منها بعملية جراحية دقيقة إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت على الجنى عليه ورفضها - ٢٦ و ٣٧
- اكتفاء المحكم بالإداة في جريمة العاهة بالقول بأن الجنى عليه شهد في التحقيق بأن للثمن محدثها مع أن له روايتين متعارضتين . قصور - ٣٨
- عدم بيان مدى العاهة في المحكم لا يؤثر في سلاته - ٣٩ و ٤٠
- ( راجع أيضاً : إثبات قاعدة ٨٠ وإجراءات قاعدة ١٧٥ وأسباب الإباحة وموانع العقاب قاعدتان ١٠٩ و ١١٣ واشتراك قاعدتان ٧٨ و ٥١ وحكم قاعدة ١٢٤ وخبر قاعدة ٢٥ ودعوى مدنية قواعد ١٠٢ و ١٠٩ و ١٢٩ و ١٣٩ و ٢٥٤ ودفع قواعد ١٤ و ١٥ و ٦٥ وسبق اسرار قاعدتان ٢٠ و ٢١ وضرب قواعد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٧ و ١٠٢ و ١٠٣ وقاضي الإحالة قاعدة ٢٠ ومسؤولية جنابة قاعدة ٦ وحض قاعدتان ١٥٣ و ١٥٦ ووصف التهمة قواعد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٨٩ و ١٠٤ )

#### الفرع الثالث ضرب الخفي إلى الموت

- مسؤولية الضارب عن جريمة الضرب الخفي إلى الموت مادام الضرب هو السبب الأول للحركة لموايل أخرى تلاوت بطريق مباشر أو غير مباشر على أحداث أولها - ٤١ و ٤٧

- مسؤولة الضارب عن جرعة الضرب للضرب الى اللوث ما دامت ضربته قد ساهمت في الوفاة بطريق مباشر أو غير مباشر - ٤٨ - ٥٣
- تحقق مسؤولة الضاربين عن جرعة الضرب للضرب الى اللوث متى ثبت اغلاقهم على ضرب الجاني عليه دون حاجة الى تعيين الالامة التي ساهمت في احداث الوفاة - ٥٤ - ٥٥
- عدم تعيين الحكم من التبينين المحدث للاصابة التي أدت الى الوفاة لا يبيح ملامق قد أثبت أنهم ارتكبوا جرعتهم عن سبق اصرار وزعم - ٥٦ - ٥٨
- عدم بيان الحكم أن الالامة التي أحدثها لهم قد ساهمت في الوفاة يعد أن استبعد ظرف سبق الإصرار ولم يتم الدليل على حصول اطلاق بينهم على اقران الجرعة - قصور - ٥٩ - ٦٦
- (راجع أيضاً : أسباب الالامة وموانع الضارب قواعد ٧٠ و ٤٤ و ١٤٥ و اشتراك قواعد ٧٩ و ٣٠ و ٥٣ و ٢٣٤ و ٣٦ قاعدة ٢٨٣ ودعوى مدنية قواعد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٢٧ و ١٢٨ و سبق اصرار قواعد ٢٠ و ٣٧ و ٣٦ و ١٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥

- من يتوافتر القصد الجاني في جريمة الضرب المصد - ٦٧ - ٦٩  
عدم قصد الجاني الجرح وإتيانه فلا لا يترتب عليه عادة حصول الجرح ثم نشأ عن هذا القتل جرح بسبب  
سوء العلاج أو بسبب آخر فانه لا يعتبر حدثاً لهذا الجرح عن عمد وإرادة - ٧٠  
عدم تأثير البواعث في تحقق القصد الجاني - ٧١  
الحظ في شخص الجاني عليه لا يثير من قصد التهم ولا من مادية القتل الجاني الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا  
القصد - ٧٢ - ٧٥  
وفاء للصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح لا يؤثر في قيام الجريمة - ٧٦ و ٧٧  
مسؤولية الحلال الذي يجرى لنفسه عملية حتى تحت الجسد جائناً عن جريمة أحداث الجرح المصد وهم رخصة  
الجرامة المضرة التي - ٥ - ٧٨  
مسؤولية الشخص الذي لا يعيه قانون مينة الطب مما يحدثه من جرح سواء تحقق المرض الذي قصده بفضاء  
الجني عليه أو لم يتحقق - ٧٩  
عدم اشتراط قصد جاني خاص في جريمة الضرب لنفسه في أمانة - ٨٠  
عدم اعتبار المذهب علناً في جرائم الضرب وإن كان يتنافى مع سبق الإصرار - ٨١  
البلغ وحده لا يفيده بلاته إن قلناه قلنا قصد به إلقاء المنفعة في جسمه - ٨٢  
ذكر الحكم بأن التهم ضرب الجاني عليه يفيد حتماً أن القتل الإيجابي الذي وقع من التهم قد صدر عن  
عمد منه - ٨٣ و ٨٤  
عدم تحدد الحكم من قصد الجاني على استقلال إيمانه ملام مفهومها من جريمة - ٨٥ - ٨٨  
(راجع أيضاً : أسباب الإلحاق وموانع العقاب قاعدتان ٢١ و ٤٨ )

- مسئولية الضارب عن النتائج المتحققة لشدة ولو لم يقصدها مأخوذاً في ذلك بقصد الاحتمال - ٨٩ و ٩٠
- مسئولية الضارب عن الطاعة ولو لم يكن قد قصدها ما دام هو قد تصد بحد الضرب - ٩١ و ٩٥
- مسئولية الضارب عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الإصابة التي أحسنها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتمني في العلاج - ٩٦ و ٩٧

موجز القواعد ١٦٢) :

- عدم مشورية الضارب عن نتيجة الضربة إذا تمتد الجني عليه تسوي مركز التهم فأصل قصداً أو وقع منه خطأ جميع مواءمة تلك القطة - ٩٨
- مسالة السربك عن الضربة التي نشأت عنها الماعة ولو لم يكن يعضدها عند وقوع فعل الاشتراك - ٩٩ و ١٠٠ (راجع أيضاً : ضرب قواعد ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨)

#### الفصل الثالث

##### التقدير للثقتين

- عدم جواز مسالة التهم بأحداث الماعة عن ضربات أخرى لم ترفع بها الدعوى السومية إذا برأه المحكمة من تهمة الماعة - ١٠١
- متى لا يجوز أخذ التهم بالتقدير للثقتين - ١٠٢
- متى يتبين أخذ كل منهم بالتقدير للثقتين في - منه من الضرب - ١٠٣
- الأصل في التقدير للثقتين هو أخذ التهم على مقتضى المادة ٢٤٢ ع - ١٠٤
- مؤاخنة المحكمة التهم في الماعة بالمادة ٢٤١ ع دون أن بين أن عجز الجني عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على شهرين يوماً كان نالفاً عن باقي الإصابات السنوية إلى التهم . قصور - ١٠٥ و ١٠٦
- (راجع أيضاً : ضرب قاعدة ٥ ووصف التهمة قواعد ٦٠ و ١٠٢ و ١٠٣)

#### الفصل الرابع

##### التوافق على التعدي والإيذاء

- متى يتحقق التوافق على التعدي والإيذاء - ١٠٧
- شروط التقارب بمقتضى المادة ٢٤٣ ع - ١٠٨
- عدم جواز مؤاخنة من توافقوا على التعدي على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل المحصر - ١٠٩
- وجوب التدليل في الحكم بمقتضى المادة ٢٤٣ ع على توفر جميع أركان هذه المادة - ١١٠
- عدم بيان الحكم من أحدى من التهمين للتجسرين بإقالات على الجني عليه لا يجيه متى تحققت أركان الجريمة للنصوص عليها في م ٢٤٢ ع - ١١١

القواعد القانونية :

#### الفصل الأول

##### الركن المادي

#### الضرب الأول

##### الضرب البسيط

- ١ - يمكن تطبيق المادة ٢٠٦ عقوبات أن يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار أصلاً . (جلسة ١٦/١٩/١٩٣٢ طعن رقم ١٦٥-٣٦٥ سنة ١٩٣٢)
- ٢ - لا يشترط في فعل التعدي الذي يقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث جرماً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يكفي أن يعد الفعل ضرباً ولو كان ساعلاً باليد مرة واحدة . (جلسة ١٦/١٩/١٩٣٢ طعن رقم ١٠٣-٢١ سنة ١٩٣٢)

٣ - إذا كانت الواقعة التي أوجبها الحكم هي أن المتهم وهو غير مرخص له في مزاولة مهنة الطب خلج ضرسين الجني عليه فسيب له بذلك وربما باليد الأيمن فهذه جريمة أحداث جرح بمادة ١٢٤٢ من قانون العقوبات لا إصابة خطأ .

(جلسة ٢١/٨/١٩٥٢ طعن رقم ١١٨٣ سنة ١٩٥٢)

٤ - لا شيء في القانون يوجب عكس الموضح أن تذكر في حكمها نوع الآلة التي استعملها المتهم في الضرب .

(جلسة ١٠/٣١/١٩٣٢ طعن رقم ٢١٠٢-٢ سنة ١٩٣٢)

٥ - ليست المحكمة عند تطبيقها المادة ٢٠٦ ع ملزمة أن تبين مواقع الإصابات ولا أثرها ولا درجة جسامتها فإذا كانت تهمة الخطر وعلمها هي جناية ضرب أفضى إلى موت عما يقع تحت نص المادة ٢٠٦ ع ولت

الواردة في المادة الخامسة ما ، يحقق وجودها بقدر أحد الأعضاء أو أحد أجزائه ، وبكل ما من شأنه قص قرة أحد الأعضاء أو أحد الأجزاء أو تقليل قرة متفاوت الطبيعة . وكذلك لم يحدد القانون لينة معينة للذات الذى يبنى وقوفه تكوينها ، بل ترك الأمر في ذلك لقدر قاضي الموضوع بيت فيه بما يأنه من حالة المصالح وما يستخلصه من تقرير الطبيب . متى أثبت الحكم أن منفعة أحد الأعضاء أو وظيفة فقدت ، ولو قلنا جزئيا ، بصفة مستديرة فنلك كلف لئلا .

(جلسة ١٩٢٨/٥/٢٢ طن رقم ١٧٧٢ سنة ١٩٢٨ ق)

٩٥ - إن المادة ، على حسب المتفاد من الأشلة التي طرحتها المادة ٢٥٠ من قانون المقررات ، هي فقد أحد أعضاء الجسم أو أحد أجزائه أو فقدت مقصده أو تقليلها بصفة مستديرة فاعلة تني منفصل لئلا من سلايات أحد أصابع اليد تعتبر فاعلة من كانت تقلل بصفة مستديرة من منفعة الأصبع واليد .

(جلسة ١٩٢٧/١٢/٢٨ طن رقم ١٩٠ سنة ١٩٢٧ ق)

٩٦ - إن عبارة « يستعمل برؤما » التي وردت بالمادة ٢٥٠ بقوات تقديم بعد عبارة « فاعلة مستديرة » إنما هي لفظة وتكرار للشيء بزيادة ، إذ استلزام العبارة يلزم عنها حيا استعمال برؤما . فتنى قيل « إن العبارة مستديرة » كان معنى ذلك أنها باقية على الفاعل والاستمرار مستعمل برؤما وتقتضى منها . على أن تلك العبارة لا وجود لها بالنص الفرنسي للباء إذ اقتصر لي على عبارة مستديرة « permanente » فإذا قرر الحكم أخذاً بقول الطبيب الشرعي أن العبارة مستديرة ولم يرد على ذلك وطبق المادة ٢٥٠ كان حكما صحيحا غير مقصر في تعريف وقائع الموضوع وبيانها .

(جلسة ١٩٣١/١١/٩ طن رقم ١٠ سنة ١٩٣١ ق)

٩٧ - إن المادة ٢٥٠ إذا كانت أدرجت عبارة « فاعلة مستديرة » بعبارة « يستعمل برؤما » فذلك ليس إلا نكدا كيداً لئلا تستلزام الظاهر من العبارة الأولى . وإن لهذا اكتفى الحكم عند تطبيق هذه المادة بذكر العبارة الأولى وحسبها دون الثانية فذلك لا يتصل به أقل إخلال

(جلسة ١٩٣٠/٧/٢٣ طن رقم ٣٠٦ سنة ١٩٣٠ ق)

٩٨ - إن القانون في المادة ٢٥٠ يقدم لم يفرط أن يكون المعنى العادي على النص المصالح بنسبة

لنبا أن جميع المتهمين المستند اليهم هذه التهمة خربوا الجني عليه ولكننا لم نثبت من التحقيقات التي تمت في المعرى من من هؤلاء المتهمين هو الذي أحدث الإصابة التي سببت الرقعة حتى تمت معاقبته بموجب المادة ٢٥٠ وقدمت فاستندت تلك المادة مكتفية بمقايمة المتهمين جميعا بمقتضى المادة ٢٥٠ مع فإنه فضلا عن أن تصرف المحكمة هذا في مصلحة المتهمين ، لوجه هؤلاء المتهمين في أن ينمو حل حكما أنه لم يحدد لإصابات التي حوكل كل من الطاعنين من أجلها إذ الاعتناء بالضرر وما كان بيضا ضليلا تاركا أثرا أم غير تارك فإنه يقع تحت نص المادة ٢٥٠ .

(جلسة ١٩٣١/٧/٢٣ طن رقم ١٠٠ سنة ١٩٣١ ق)

٩٩ - لا ينطرد في الحكم بمقتضى المادة ٢٤٢ من قانون المقررات أن يبين فيه درجة جسامه الإصابات التي زلت بالجنى عليه إذ أن مجرد الاعتناء بالضرر يقع تحت هذا النص ولو كان بيضا لم ينفذ عنه أى أثر وإذا طبقت المحكمة هذه المادة على المتهمين باعتبار أن كلا منهم خرب الجني عليه فإنها لا تكون مارة . بأن تبين من منهم الذى أحدث كل إصابة بما شؤده به ، إذ يمكن أن تكون قد أثبتت أن كل واحد منهم قد وقع منه ضرب عليه .

(جلسة ١٩٢٧/١٠/٢٧ طن رقم ١٨١٨ سنة ١٩٢٧ ق)

١٠٠ - ليس من الواجب في الحكم بالإدانة في جرعة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ ع أن يبين مواقع الإصابات ولا درجة جسامتها . لأن الضرب مهما كان ضليلا ، تاركا أثرا أو غير تارك يقع تحت نص المادة المذكورة .

(جلسة ١٩٢٨/٥/١٠ طن رقم ٣٨٨ سنة ١٩٢٨ ق)

١٠١ - إذا كان الحكم قد أثبت وفاة الجني عليه قبل مضي عشرين يوما من تاريخ وقوع جريمة الضرب المستند إلى التهم ومع ذلك اعتبر هذه الجريمة منطوقة على المادة ٢٥٠ من قانون المقررات « قديم » استنادا لأن الضربات التي وقعت على الجني عليه كانت تقتضى علاجها ومجده عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما كما جلد بالكشف الطبي فلا جناح على المحكمة في ذلك .

(جلسة ١٩٣٠/٧/٢٣ طن رقم ١٢٨٠ سنة ١٩٣٠ ق)

### الفرع الثاني

حرب نشأت عنه مائة

٩ - إن القانون لم يرد فيه تعريف للمادة المستديرة ، ولكننا ، بحسب المتفاد من الأشلة

معينة بل الأمر في ذلك متروك تقديره لقاضي الموضوع .  
يقتضى ما يستبينه من حالة المصاب وما يتخلصه من  
تقرير الطبيب عنه .

( جلد ١٢٢/٢٢ طين رقم ٨٧٢ سنة ١٣٠٥ ق )

١٤ - إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة  
لتنقص الواجب توافره لتكوين العامة ، بل جله نص  
المادة ٢٤ عقوبات عاما مطلقا ، إذ أنه بعد أن عُد  
معظم النتائج الحظرة الناشئة عن الحرب والتي تستوجب  
تعديد العقوبة أضاف إليها هذه العبارة : « أو أى عامة  
مستتعة يستحيل برؤما » . فيكن إذن لتكوين العامة  
أن يثبت أن نسبة أجدالاً عضاء قد فقدت بصفة مستتعة  
ولو قلما جزئيا مهما يكن مقدار هذا الفقد .

( جلد ١١١/١٠/١١ طين رقم ١٥١١ سنة ١٣١٤ ق )

١٥ - إن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة  
لتنقص الذى يطالبه لتكوين العامة بل يمكن لتخص  
وجودها أن يثبت أن منفعه الضرر الذى تخلف به قد  
فقدت بصفة مستتعة ولو قلما جزئيا مهما يكن مقدار  
هذا الفقد . وإذا كان الحكم قد أثبت أنه تخلف من  
الضرر الذى أحده الطاعن بيد الجنى عليه عامة مستتعة  
يستحيل برؤما في إغاة في حركة نبي الإصميع الواسل  
للكف الأيسر ما يقلل من كفاهه على العمل بحوال  
١/٣ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

( جلد ١٢٢/٢٢ طين رقم ٤٨ سنة ١٣١٣ ق )

١٦ - لا يؤثر في قيام العامة في ذاتها كونها لم  
يمكن تقديرها بلبية مئوية . فالعامة في العينين مثلا  
تثبت بمجرد فقد إحصاء العين المصابة مهما كان مقدار  
قبل أن يكف . ولأننا التقدير يلزم فقط لتبين جسامه  
العامة ويبلغ الضرر الذى لحق الجنى عليه من جراءها .  
فإذا قرر الطبيب الشرعى أنه لم يمكنه تقرير العامة  
بلبية مئوية لعدم معرفته قوة إحصاء الجنى عليه قبل  
الإصابة ، فإن هذا لا يضمن من إدانة المتهم في جناية  
إحداث العامة إذا كان الحكم قد بين - بناء على الكشف  
الطبي وسائر الأدلة المقتضى في الدعوى - أن عين الجنى عليه  
قبل الواقعة كانت بلا شك تبصر ، وأنها بسبب الضرر الذى  
وقع من المتهم قد فقدت الإحصاء قلما .

( جلد ١٢٤/١/٨ طين رقم ١٣١ سنة ١٣٠٥ ق )

١٧ - من كان لا يثبت أن العين كانت تبصر ثم  
تناقص أبصارها فإن فقد ما كانت تبصره أو معظمه  
يضمن في القانون عامة مستتعة ولو لم يفسر تحديد  
قوة الأبصار قبل الإصابة .

( جلد ١٢٢/٢٢ طين رقم ١٣٣ سنة ١٣١١ ق )

١٨ - ما دام الطاعن لم يضح في مراعاته أن  
الجنى عليها لم تكن مبصرة من قبل الإصابة المنسوب  
إليه إحصائها فيجب المحكمة أن تذكر الدليل على حصول  
الإصابة والعامة . وإذا كان الطبيب الشرعى لم يذكر  
في تقريره أن الجنى عليها لم تكن مبصرة قبل الإصابة  
بل ذكر أنه لا يستطيع تقدير مدى العامة فهذا لا يعزل  
بركن من أركان الجريمة .

( جلد ١٠٨/١٠/٨ طين رقم ٣٨٨ سنة ١٣١١ ق )

١٩ - إن تقدير نسبة العامة المستتعة بوجه  
التقريب وصلاً هذه النسبة لا يفيان عنها هذه الصفة .  
( جلد ١٢٢/٢٢ طين رقم ١٥١٠ سنة ١٣١٣ ق )

٢٠ - إن عدم إمكان تحديد قوة إحصاء العين  
قبل الإصابة لا يؤثر في قيام جريمة العامة المستتعة .  
وإن كان الحكم قد أشار إلى طرى التقارير الطبية  
ببيان إصابة عين الجنى عليه ، كما ذكر أدلة أخرى  
ساقفة استخلصا من التحقيق واضحة الدلالة على أن  
تلك العين كانت تبصر قبل الحادث ثم فقدت معظم  
إحصاءها بسبب الإصابة التي أحدها بها الطاعن ، فإن  
الجلس حول معرفة مدى قوة إحصاء العين قبل الإصابة  
لا يكون له عمل .

( جلد ١٢٢/١٠/١٢ طين رقم ١٥١١ سنة ١٣١٣ ق )

٢١ - يمكن لاعتبار الواقعة جنائية حرم  
أحدث عامة مستتعة أن توضح المحكمة في حكمها  
ما أثبتته الكشف الطبي الذى نوقع على الجنى عليه  
بالمستشفى الذى يبالغ فيه من أنه علقه على أثر  
الإصابة عملية تربة أزيل فيها العظم في دائرة قطرها  
خمسة عشر سنتيمترا وما بينه كذلك تقرير الطبيب  
الشرعى من أن المذكور شفى مع فقد جزء من عظم  
التيبة يمرض حياته للخطر حيث يقتل من مقاومته  
لضربات الجمرية والإصابات الخارجية ويعرضه  
لإصابات المنع مستقبلا وأن فعله الحالى يعتبر عامة  
مستتعة .

( جلد ١٢٢/١١/٢٢ طين رقم ١٤٠٥ سنة ١٣١٣ ق )

٢٢ - يمكن في بيان العامة المستتعة أن يثبت  
الحكم ، استنادا إلى تقرير الطبيب ، أن الضرر الذى  
أحده الجنائي قد نفا عنه فقد جزء من عظم قبة رأس  
الجنى عليه وأن هذا يضمن من قوة مقاومته الطبيعية  
ويعرضه على وجه الاستمرار للخطر ، ومن كان التلك  
في قيام هذا كله وقد الحكم متنفيا فلا يقتل من وجود

العامة ما يصح الجاني من احتمال عدم تحقق الخطر الذي أشار إليه الحكم .

( جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٢ طين رقم ٥٣ سنة ٩٠ ق )

٢٣ - لما كانت العامة المستندة للشار إليها في المادة ٢٤ من قانون العقوبات تحقق وجود ما يفقد أحد الأعضاء أو جزء منه ، فإن المحكمة حين اعتبرت فقد جزء من عظم قوة الجمجمة حادثة تكون قد طبقت القانون خليطاً صحيحاً .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/١٧ طين رقم ١٠١٢ سنة ٦١ ق )

٢٤ - إذا كان الحكم قد استأنس دوام العامة من عدم وقوع ملء الفقد العظمي ببلعج عظمي ، وإن كان من المحتمل أن يلا ببلعج لبق ، وذلك بناء على رأي الطبيب الشرعي الذي أشار الحكم إلى تقريره - لذلك استخلص سائق ، ولا يصح أن يجاب به الحكم .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٢ طين رقم ٢٨١ سنة ٦٣ ق )

٢٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن تخلف العامة المستندة بالحق عليه قد أثبت بما أورده التقرير الطبي الأخير ما يفرضه وأعيد لحس المصاب المذكور في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢ تبين أنه شق من إصابة رأسه وتحتقت فيه من جرحها عامة مستندة هي فقد جزء كبير من عظام الرأس أعلى يمار الجبسي والجدارية اليسرى في مساحة مستطيلة الشكل تقريباً بأبعاد ٢٥ سم ونصف سم وهذا الفقد لا ينظر ملؤه مستقبلاً بالحكم وقد بلا ببلعج لبق ، وهذا فقد المنح في تلك المنطقة وقاية الطبيعة من العظم ... الخ ، فهذه العبارة التي نقلها الحكم من تقرير الطبيب الذي لحس الجرح عليه بعد أن تم شفؤه وحادثة الدلالة على تخلف عامة مستندة بالمصاب ، وإذا كان الطبيب قد أورد ذلك بأنه لا ينظر ملء الفقد بالعظم فهو زيادة في الاحتياط في التصديق على المشتبه . وبإدغام الطبيب قد قرر أنه لا ينظر في المشتبه ملء الفقد بالعظم ولا يدعي الطاعن أن مثله قد ملء فله حين الأخذ بما رأه الطبيب من أن العامة مستندة ، ويكون تخلف المحكمة لاداة ١/٢٤ من قانون العقوبات هو التطبيق الصحيح لقانون على الواقعة .

( جلسة ١٩٥٣/١٢/١٠ طين رقم ٨٣٦ سنة ٦٣ ق )

٢٦ - إن استعمال عدال الجني عليه بحدوته من حدة أحدتها الممهم يكون جنائية عامة مستندة .

( جلسة ١٩٥١/٣/٢٣ طين رقم ٩٦٩ سنة ٦١ ق )

٢٧ - متى كانت المشككة قد أثبتت في حكمها أن

المتهمين ترهبوا للجني عليه في الطريق وانظروا عودته حتى إذا ما أقرب منهم أنهاروا عليه ضرباً فأخذوا به إصابات نخلت عنها عامة مستندة ، فإن ما تحدث عنه المحكمة في شأن تردهم له يفيد حصول الاتفاق بينهم على ضربه ويكون كل منهم متسولاً عن العامة بوصف كونها نتيجة للضرب الذي اتفقوا عليه وأحدثوه بالجني عليه سواء في ذلك ما وقع منه أو من زملائه .

( جلسة ١٩٥٧/١٢/٢٠ طين رقم ٩٧ سنة ٦٢ ق )

٢٨ - متى كان الحكم قد أثبت ثمرات طرف سبق الإصرار في حق جميع المتهمين بالضرب الذي أحدث بالجني عليه إصابات نشأت عن إحداهما عامة ، مستنداً في ذلك إلى أسباب ذكرها من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، فانه لا يكون قد أخطأ بساءاتهم جميعاً عن العامة لأنه مع قيام طرف سبق الإصرار عند المتهمين جميعاً يكون كل منهم متسولاً لاحتواء وقع منه لحس بل أيضاً مما يقع من باقي المتهمين منه . وإذا كان الحكم في تنقيصه الآخر للمادة قد ساء عن ذكر سبق الإصرار فذلك لا يؤثر في سلامته ، إذ هذا منه لا يبدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في حقيقة مراده .

( جلسة ١٩٥٧/١٢/١٩ طين رقم ١٣١٠ سنة ٦٢ ق )

٢٩ - إذا كان الثابت من الكشف الطبي أن العامة المستندة نشأت عن إحدى الإصابات التي وجدت بالجني عليه ولكن لا يوجد بالرفعة الثانية بالحكم ما يدل على الحدث لهذه الإصابات التي نشأت عنها العامة فليست العامة إلى التهمين جميعاً لا يصح لأنه يجب في جرائم المناجرات ما خلا حالة التجمهر المخصوص عليها في المذمة ٥٧٠٧ وفيه وحالته لتصبح إصراراً أن تكون مشرعية كل ضارب من الوجهة الجنائية مقصورة على فعله الشخصي بحيث لا يصحل وزد غيره من باقي متدربين فعله فعلى الحكم مشرعية كل ضارب في إحداث العامة المستندة بسببه وبوجوب قطعته .

( جلسة ١٩٥٤/١٢/٢ طين رقم ٩٠٣ سنة ٦٤ ق )

٣٠ - إذا كان الحكم قد أضاف المتهمين في الضرب الذي نشأت عنه عامة بالجني عليه وعاقب كلا منهما بالسجن دون أن يبين أن كليهما أحدث من الإصابات مساهم في تخلف العامة وذلك مع غلوه بما يدل على سبق إصرارهما على مقارعة جريمة الضرب أو اتفاقهما على مقارعتها قبل وقوعها ، فذلك يكون قصوراً منه في البيان مستوجباً لقطعته ، إذ أنه مع عدم قيام سبق



بها وانقضت عليها مشترطية التهم من العامة ، فحكم  
هذا يكون ناقصاً متنبأً بقضه .

( جلسة ٢/٧/ ١٩٥٠ مـ رقم ١٧ سنة ٢٠٠ )

٣٤ - إذا كان الحكم بإدانة المتهم في العامة التي  
حدثت بالجنح عليه وهي قتل المحل لم يورد التدليل على  
استناد العامة إليه إلا ما قلناه عن التقرير الطبي عن الكشف  
على الجنى عليه ولكن هذا التقرير وإن أثبت استئصال  
محلل الجنى عليه وما ترتب على ذلك من العامة  
لم يستظهر الصلة بين تحقق المحلل الذي أدى إلى استئصاله  
وبين الضرب الذي أثبت الحكم وقرعه فإنه يكره  
حكماً تأسراً في بيان رابطة السببية بين الفعل الذي أدان  
المتهم به وبين النتيجة التي ترتب القانون العقاب على  
لفظها عن ذلك الفعل .

( ج ٥ ١٩٥٠ مـ رقم ٢٢٦ سنة ٢٠٠ )

٣٥ - إذا كان الثابت بالحكم أن رأس الجنى  
عليه جرح أصابع وكانت المحكمة قد نصت براءة أحد  
التهمين من تهمة إحداث الجرح الذي سبب عامة السمع  
فذلك في صلب الجنى عليه فيما يسهل إليه وأدانت التهم  
الآخر في إحداث الأصابع التي أجبرت للجنى عليه من  
أجلها تربية ، الأمر الذي قد يستغاض منه أنطاعة السمع  
حدثت من جرح وأن عامة التهمة حدثت من جرح  
آخر ، ولكن ما قلناه الحكم عن الكشف الطبي وإن ط  
على وجود جرحين بالمجدارية التي للجنى عليه إلا أنه  
لا يؤيد الحكم أن كلا من الجرحين قد تسببت منه  
عامة ، فإن هذا الحكم يكون ضمراً لقضائه بإدانة ذلك  
للتهم دون أن يستقصى حقيقة الواقع في مصدر كل  
الضامتين أو كل جرحاً واحداً أم الجرحين .

( جلسة ١٧/١٢/ ١٩٥١ مـ رقم ١٧٥ سنة ٢٠١ )

٣٦ - إن القول بقبام العامة مع احتمال خفاء  
الجنح عليه منها بعملية جراحية دقيقة يجرى له لا يكون  
صحياً في القانون إلا إذا كانت هذه العملية قد عرضت  
على الجنى عليه ورفضها بناء على تقديره أن فيها تعريضاً  
لحياته للخطر . فإذا أدانت المحكمة تهماً في تهمة إعدامه  
عامة بالجنى عليه مع قول الطبيب الشرعي أن هذه العامة  
يمكن أن تضمن أن تفنى بإجراء عملية جراحية دقيقة  
لها ، دون أن تتحدث في حكمها عن عدم رضاء الجنى عليه  
وبإجراء العملية ، فذلك يكون قصوراً في حكمها به بما  
يستوجب نقضه ، إذ أن الجنى عليه لو قبل العملية  
ونجست وانهت بجرمته فإن إدانة التهم على أساس العامة

الإصرار بين التهمين أو قيام الاتفاق بينهما لا يصح أن  
يأكل كل منهما إلا على الأمل التي أدركتها .

( جلده ١٩٥٠ مـ رقم ١٠٩٣ سنة ٢٠٠ )

٣٧ - إذا كان الحكم بين أدان التهم في جنابة  
الضرب الذي نشأت عنه العامة قد ذكر أن الطبيب فر  
أن ثقب طيلة الأذن المكون العامة وإساق ويجوز  
حصوله من إصابة أخرى أو من قلع الأذن بشدة إذ  
يمكن ذلك قلع الطيلة ، ثم ذكر أن الطبيب الشرعي  
فرده أن العامة ناتجة بطريقة غير مباشرة من الإصابة  
موضوع القضية ، ثم انتهى إلى معاقبة التهم على  
أساس أنه هو الذي أحدث الضربة التي نشأت عنها  
العامة دون أن يتحدث عن حقيقة علاقة العامة بالضربة  
التي أحدثها وميل هذه العلاقة بما يرفع الاحتمال الذي  
أشار إليه الطبيب ، فهذا الحكم يكون ناقصاً الذي  
( جلسة ١٧/١٢/ ١٩٤٧ مـ رقم ٥٥ سنة ٢٠٠ )

٣٨ - إذا كان الدفاع عن التهم بإحداث عامة  
الجنح عليه في تهمته قد تسلك بأنه لم يضرب الجنى عليه  
على تهمته فلا تصح ساء له من هذه العامة ، وكانت المحكمة  
لم تثبت على التهم إلا أنه ضرب الجنى عليه على أنه  
ومع ذلك ما يجه من أجل إصابة الجنى بقوله إن لآف  
بجوار العين وإن إصابة العين حصلت نتيجة طليعية  
لإصابة الأذن ، فلهذا الإداة لا تكون مقامة على  
أساس كاف ، وبخصوصاً إذا كان الكشف الطبي الذي  
وقع على الجنى عليه يقول إن إصابة الأذن فقط لا تسبب  
فقد إصباح العين إلا إذا حصلت مضاعفات أو كانت  
مصحوبة بإصابات بالحجاج ... الخ ما كان يجب أن  
تتم المحكمة بيده وتحقيقه في سبل بيان الواقعة .

( جلسة ١٩٤٧/١٢ مـ رقم ١٣٣ سنة ١٧ )

٣٩ - إذا أدانت المحكمة التهم في أحداث عامة  
ورأس الجنى عليه مستندة في ذلك إلى قول الجنى  
عليه ولأن الكشف الطبي وكان الثابت بالكشف الطبي  
أنه وجد بالجنى عليه أصابعاً كان أحدهما كدم رضى تهمته  
فردة الرأس والأخرى كدم رضى باين الجبهة مع  
أكيمور شديد يخفى العين اليسرى والشمسة وإن  
الطبيب يرجح أن الضارب قد ضرب على رأسه من حين  
وكان الجنى عليه على ما أورده الحكم من أقواله - لم  
يحدد موضع ضربة التهم من رأسه والتقرير الطبي لم  
يبن أن كل ضربة أصابت الجنى عليه وميل اتصالها  
بالعامة ولم تقيم المحكمة الدليل على مساهمة كل من  
الضامتين في إحداث العامة تلك المساهمة التي قالت هي

٤ - يمكن أن تبين المحكمة الدليل على إحداث التهم للإصابة وحمل حدوث المعاملة نتيجة لذلك الإصابة أما مدى جسامتها العامة فليس ركناً من أركان الجريمة .  
(جلسة ١٩٥٤/٥/٢٢ ملن رقم ٢٢٦ سنة ٧٤ ق)

### الفرع الثالث

#### حرب أقصى إلى الموت

٤١ - متى ثبت أن الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الأول للحرك لعمول أخرى أخرى تعارفت بطريق مباشر أو غير مباشر - هل إحداثها للمجنى عليه كالضرب بالتيغ أو إعمال العلاج بالمتهمة مستل من كافة النتائج التي ترتبت على فعله وما عوُذ في ذلك بقصد الاحتياط ولو لم يتوقع هذه النتائج لأنه كان يجب عليه قانوناً أن يتوقعها .

(جلسة ١٩٥٣/١١/٢٠ ملن رقم ٢٠٨٨ سنة ٧٣ ق)

٤٢ - ما دام التلصص من المحكم أن السبب الرئيسي في وفاة المجنى عليه هو الإصابة التي أحدثها به الباني . فهذا الباني مستل من جريمة الضرب المفضي إلى الموت ولو كان المجنى عليه به من الأمراض ما ساعد أيضاً على الوفاة .

(جلسة ١٩٥٣/١١/١٩ ملن رقم ٢١١٣ سنة ٧٣ ق)

٤٣ - يجب - في جريمة الضرب - أن يحصل التهم المستولي من كل ما كان في مقدوره أو ما يكون من واجبه ، أن يتوقع حصوله من النتائج . فإذا كانت لفعة المتهم هي العامل الأول في إحداث النتيجة التي وقعت ولم تكن لفعة لولا تلك لفعة فإنه يسأل عنها ولو كانت هناك عوامل أخرى ساعدت عليها كضرب صفة المجنى عليه أو وجود أمراض به أو إهماله في العلاج من كل جهراً ولأن لفعة كانت الواقعة هي أن التهم أحدث بالمجنى عليه جرحاً بعميقه وجرحاً بوضوح آخر من جسمه وظهر أثناء علاجه بالمستشفى تسوس في عظامه الجدارية والصندية اليمنى فاستولت بعضها ، ثم حصل له تجمع صديدي بأعلى الرأس فتملأ له فتحة ، وبعد أن مكث بالمستشفى ١٢ يوماً خرج منها ليترلاء طبيب خاص ، ثم توفي بعد خروجه بأيام ، وكانت وفاته نتيجة الانصاف العفن الناشئ . من الجرح وإن كان قد ساعد على حدوثها تركه بدون علاج منذ أسبوع وساعة قبله والرتين والكبد والطحال ، لأن المحكمة لا تكون قد أعطت إذا هي حلت التهم المستولية عن وفاته .  
(جلسة ١٩٥٢/٢/٢١ ملن رقم ١٣١٦ سنة ٧٢ ق)

لا تكون صحيحة بل يكون من التبعين معانيه على جملة إحداث الضرب فقط .

(جلسة ١٩٥٢/١/١٩ ملن رقم ٦١١ سنة ٧٢ ق)

٣٧ - إذا كانت المحكمة قد أسست إثبات التهم في إحداث عامة على أن المعاملة حدثت واستقرت وأن الجراحة التي أشار إليها الطبيب لم تمتص لا ينتظر أن تنفي قيام المعاملة فكل ما يثيره هذا التهم في صدمتهولية المجنى عليه من حدوث المعاملة لفرضه إجراء الجراحة لا يكون له محل .

(جلسة ١٩٥٢/١/١٠ ملن رقم ١٠٦ سنة ٧٢ ق)

٣٨ - إذا تكن التلصص في التحقيقات التي أجريت في الدعوى وفي محضر الجلسة أن المجنى عليه له روايتان إحداها أن زبداً التهم هو الذي ضربه على رأسه الضربة التي تلصصت بها المعاملة ، والأخرى ، وهي التي استقر عليها في محضر النيابة ، أن تكرراً التهم هو الذي أحدث تلك الإصابة ، وكان الدفاع مزيد قد لفت نظر المحكمة إلى تناقض هاتين الروايتين بوضع ذلك استندت المحكمة في إثبات التهمين الاتيين على رواية المجنى عليه في التحقيقات ، فهذا الحكم يكون صحيحاً ، إذ كان يتعين على المحكمة في سبيل إثبات زبد بالضرب الذي تلصصت به العامة أن تبين أي تحقيق تضمن الدليل الذي استندت إليه في حكمها أمر تحقيق البر ليس أم تحقيق النيابة ، أما وهي لم تقبل واكتفت بقولها إن المجنى عليه شهادته في التحقيق بأنه هو عدى إصابة الرأس في حين أن له رواية غائقة قلما في التحقيق أيضاً ، فهذا منها تصور في الحكم يستوجب نقضه .

وإذا كانت المحكمة ، مع تبريرها بأن المجنى عليه - مع علمه بأن المتهمين هما اللذان ضرباه وأنه وأما وتحقيق منها - قد شهد زوراً لمصلحتها بقصد تخطيها من التهمة فقال إنها كما مقتضى إقرار بقضاياها ، قد حكمت له عليها بالتعويضات المدنية التي عليها وكيه في الجلسة التي صدرت فيها هذه الأقرال ، لأنها تكون قد أخطأت أيضاً ، إذ هذه الأقرال هي تتألف صريح من المفرد ذاته من المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه من سبق أن اتهمها بإحداثه .

(جلسة ١٩٥٢/١/١٩ ملن رقم ٣١٤ سنة ٧٢ ق)

٣٩ - لفت بيان مدى العامة أو عدم ياته في الحكم لا يؤثر في سلامته ما دام أنه قد بين واقعة الدعوى وأثبت على التهم أنه أحدث لك العامة .

(جلسة ١٩٥٢/١/١٠ ملن رقم ٣٣١ سنة ٧٢ ق)

٤٩ — مادام الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردناها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مراتب عليها أن تلاك من التمييز ضد حرب الجنى عليه في رأسه ، وإن الوفاة نشأت عن الإصابات التي سببها الضرب الذي وقع من كل منهم ، فإن تلاك منهم يكون مستثلاً عن جناية الضرب المقضى إلى الموت .

(جلسة ١٠/٥/١٩٤٥ ملن رقم ٧٤٥ سنة ١٣ )

٥ — مادام الطاعن سار في طعنه بأن الضربة التي وقعت منه والضربة التي أوقعتها زميله بالجنى عليه كانا ، مجتمعين ، السبب في الوفاة ، فإنه يكون قد سام في إحداثها بما يبرر سادله عن جناية الضرب المقضى إلى الموت

(جلسة ١٧/١٢/١٩٤٥ ملن رقم ٣٧ سنة ١٦ )

٥١ — إذا كانت الواقعة التي أوجبها الحكم هي أن المتهم ضرب الجنى عليه بشفرة ضربة في رأسه ، وأن آخرين قد يكتفون ضربه في رأسه أيضاً ، وأنه تبين من الدليل الذي أنه وجد بالزأس ثلاث إصابات وأن الوفاة نتجت عنها بجمعة ، فهذا المتهم يكون قد ارتكب جناية الضرب المقضى إلى الموت إذا قد وقع منه فعل الضرب والضربة التي أوقعتها سامت في وفاة الضرب .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ ملن رقم ٩٢٠ سنة ١٧ )

٥٣ — إذا كان الحكم قد أثبت أن تلاك من المتهمين قد ضرب الجنى عليه في رأسه بقطعة من الخشب بضرعة واحدة ، وأن الضربتين ساهمتا معاً في إحداث الوفاة فهذان المتهمان يكون كل منهما قد ارتكب جناية الضرب المقضى إلى الموت .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٣ ملن رقم ١١٩٩ سنة ٢٢ )

٥٣ — متى كان الحكم قد اعتبر الطاعن قاعلين في جريمة الضرب المقضى إلى الموت على أساس أن الضربة التي أحدثها كل منهما برأس الجنى عليه قد ساهمت في إحداث الوفاة ، فإنه يكون قد بنى مستوريتها على أساس قانوني صحيح .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٣ ملن رقم ١٠٤٠ سنة ٢٣ )

٥٤ — متى كان الطاعن قد سار في طعنه بأنها سارا إلى مكان الحادث متفقين على الاعتناء على الجنى عليه ، فإن ذلك يكفي لبراءتهما عن الضرب الذي دينا بسامته كل منهما فيه وعن وفاة الجنى عليه نتيجة إصابته التي أحدثها ما به تقيدها تلك الاعاق فيهما ، ولا يكون لهما جدوى عما يشيران من الجهل في ظرف سبق الإصرار الذي أثبت عليه الحكم ، ذلك أن العقوبة

٤٤ — من يرتكب فعل الضرب محضاً يجب قانوناً أن تحمل المسؤولية عن النتائج المحتمل ترتبها على الإصابة التي أحدثها ، إذ هو كان عليه أن يترقبها وقت ارتكابه فعله . فإذا كان الحكم قد سادل المتهم من وفاة الجنى عليه بناء على ما ثبت لدى المحكمة ، للاحتيانات التي أوردتها في حكمها ، من أن وفاة الجنى عليه إنما نتجت عن تقيح الجرح ووصول عدواه إلى المنع ، بما هو من المضاعفات المروقة في مثل الإصابات التي أحدثها به المتهم ، فذلك منها صحيح . ولا ينبغي منه أن يكون هناك إعمال في علاج الجنى عليه مادامت فعلة المتهم كانت هي العامل الأول الذي لولاه لما حصلت الوفاة .

(جلسة ١٠/١/١٩٤٥ ملن رقم ٥ سنة ١٥ )

٤٥ — متى كانت المحكمة قد أثبتت أن الضرب الذي أوقعه المتهم بالجنى عليه كان سبب الوفاة وأن حالة الجنى عليه المرضية إنما ساعدت على ذلك فإن سادله لثمة من الوفاة كسبب الضرب الذي وقع منه تكون صحيحة .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٨ ملن رقم ٦٢٣٥ سنة ١٨ )

٤٦ — في جريمة الضرب المقضى إلى الموت يكون المتهم مستثلاً مادامت الوفاة قد نشأت عن الإصابات التي أحدثها ولو عن طريق غير مباشر ، كالتراسخ في العلاج أو الإهمال فيه ، ما لم يثبت أن ذلك كان متمسداً بجسم المسؤولية .

(جلسة ١٨/١٢/١٩٤٧ ملن رقم ٩٠٥ سنة ١٩ )

٤٧ — إذا كان الحكم قد أثبت أن جثب المتهم الحقيقية من يد الجنى عليها بشفرة هو الذي أوقعتها من إتهام فاصيت بجرم ، وأصبحت آتاء علاجها بالتهاب دوى حدث بسبب رقاها على ظهرها أثناء مدة العلاج واتجه بوقاها فإن ما أوجبته المحكمة من ذلك يتوافر ظرف الإكراه في حماية البرقة كما يجب على المتهم مستثلاً عن حماية إحداث جرح عدوى أضى إلى الموت للجنى عليها .

(جلسة ٧/٨/١٩٥٣ ملن رقم ٨١١ سنة ٢٣ )

٤٨ — إذا وقع ضرب من شخصين أو أكثر وتوفي المصاب بسبب هذا الضرب وظهر أثر وفاته فثبت من مجموع الضربات التي وقعت عليه عدل حارب مستثلاً عن جناية الضرب الذي أضى إلى الموت لسماحة ضربه في الوفاة سواء أ كانت هذه الساممة بطريق مباشر أو غير مباشر .

(جلسة ١٨/١١/١٩٥٨ ملن رقم ١٧ سنة ٢٩ )

بناء على التقارير الطبية قد أُلغى التبعة على مقتدات من شأنها في ذاتها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن هذا الحكم يكون قد جدد سلباً من هذه الناحية ، ولا يصح أن ينسب عليه أنه لم يرد على ما أوردته منهم من ذلك .

( جلسة ١٩٤٥/١٢/٢١ طعن رقم ١٢٥ سنة ١٩٤٦ ق )

٦٠ - إذا كانت المحكمة قد أدانت واحداً من المتهمين الذين اشتركوا في حرب الجنى عليه بجرمة الحرب المقتضى إلى الموت على أساس ما حصل من مناقشة الطبيب الذي أجرى الصفة التشريعية وقدم تقريره عنها من أن كل إصابة من إصابات رأس الجنى عليه كالية وحسب لإحداث وفاته ، وكفى الثابت في هذا التقرير وفي محضر مناقشة مقدمه أمام النيابة وفي تقرير الطبيب الشرعي أن الوفاة نشأت عن كسور الجمجمة وتحوط الطحال وما صحبه من نزيف ، وكفى المقدم من مناقشة الطبيب المشار إليها أنه نال جراحات حذوت كسور الجمجمة من أية ضربة من ضربات الرأس ، فإن المحكمة تكون قد أعمت هذه الإدانة على سبيل خاطيء ما دام أنه لا يمكن نسبة إحداث الإصابة المميتة إلى المحكوم عليه .

( جلسة ١٩٤٩/٧/٢٧ طعن رقم ٣٣٣ سنة ١٩٤٩ ق )

٦١ - الأصل ألا يبال شخص بصفته فاعلاً أصلياً في جريمة الحرب المقتضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذي أحدث الضربة أو الضربات المقتضية إلى الوفاة أو التي ساهمت في ذلك أو إذا كان قد اتفق مع آخرين على حرب الجنى عليهم بأمر معهم الحرب فعلاً تنفيذاً للفرض الاجرائي الذي اتفق معهم على مفارقه . وفي هذا الحالة الأخيرة يستوى أن يكون هو محدث الضربات التي سببت الوفاة أو أن يكون قد أحدثها غيره عن اهتقار منه . وعلى هذا فإنه إذا كان الحكم قد خلا ما يشك أن الإصابة أو الإصابات التي وقعت من متهمة كانت هي السبب في وفاة الجنى عليه أو أنها ساهمت فيها أو أنه اتفق مع المتهم الآخر على حرب الجنى عليه وكفى كل ما قاله هو أن هذا المتهم حرب الجنى عليه على رأسه كما ضربه الآخر على الرأس أيضاً وأن ضربات الرأس جميعاً ساهمت في إحداث الوفاة مثبته في ذلك إلى التقرير الطبي الشرعي عن الكشف على الجنى عليه مع أن ما أوردته من هذا التقرير لا يؤدي بناءً على تلك النتيجة التي انتهى إليها ما به يكون ممياً بما يستوجب قضه .

( جلسة ١٩٤٩/١٢/٢١ طعن رقم ١٣٤٨ سنة ١٩٤٩ ق )

المروعة عليهما تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمة مجردة عن ذلك الطرف .

( جلسة ١٩٤١/١/١٠ طعن رقم ١٨١ سنة ١٩٤٢ ق )

٥٥ - ما دامت المحكمة قد استخلصت استخلاصاً سائفاً وفي منطق سليم من الوقائع التي تناولها المدعى أن المتهمين اهتقروا فعلاً بينهم حمل حرب الجنى عليه وباشركل منهم فعل الحرب تنفيذاً لهذا الاتفاق فإن ما استخلصت المحكمة من ذلك يتحقق به مسئوليتهم جميعاً عن جريمة الحرب المقتضى إلى الموت بصفتهم فاعلين أصليين دون حاجة إلى تعيين من أحدث منهم الإصابة أو الإصابات التي ساهمت في إحداث الوفاة ودون حاجة إلى تقرير ظرف سبق الإصرار .

( جلسة ١٩٤٥/١٢/٢١ طعن رقم ١٢٤٨ سنة ١٩٤٦ ق )

٥٦ - إن توأمة ظرف سبق الإصرار لدى متهمين عدة في جريمة يحمل كل منهم مسئولاً عن فعل الأخيرها . فإذا أدانت المحكمة المتهمين في جريمة ضرب البعض إلى الموت على الرغم من عدم تعيين من أحدث منهم الإصابة المميتة ، فلا مخالفة في ذلك لقانون متى كانت ثابت بالحكم أنها الجريمة وقتت بناءً على إصرار سائقي بين المتهمين .

( جلسة ١٩٣٧/٥/١٠ طعن رقم ١٢٧٩ سنة ١٩٣٧ ق )

٥٧ - متى كان الاعتداء الذي أفضى إلى موت الجنى دليلاً ولبد سبق الإصرار عند المتهمين الاثنين فتلك يقتضي اختيار من منهما لم يحدث الضربة التي أفضت إلى الموت شريكاً بالاتفاق والمساعدة مع من أحدث تلك الضربة يسأل عن الجريمة التي وقعت بصرف النظر عما أركبه هو من الإيذاء وعما إذا كانت الوفاة نتيجة عضته - للحرب الذي أحدثه أو لم تكن وبصرف النظر عن توأمة شروط المادة ٤٣ في حقه أو حول توأمةهما .

( جلسة ١٩٤١/٢/٢١ طعن رقم ٦٧٨ سنة ١٩٤١ ق )

٥٨ - إن مسألة متهمين معاً عن جريمة الحرب المقتضى إلى الموت تكون صحيحة في القانون بناءً على تعيين من منهما أحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة ما دام أن الحكم قد أثبت اتهاماً ارتكبا جرمتهما عن سبق إصرار .

وقرصد .

( جلسة ١٩٤٥/٢/٢١ طعن رقم ٣٣٠ سنة ١٩٤٦ ق )

٥٩ - ما دام الطاعن لم يفسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الإصابة التي أحدثها بالجنى عليه لا شأن لها في إحداث الوفاة ، وما دام الحكم حين ساءله عن وفاة الجنى عليه باعتبارها نشأت عن الإصابة

بالحق عليه متعدة سام بعضها فى إحداث الرقة والبعض الآخر لم يسام فيها ، وكان الحكم الذى اعتبر المتهمين كلبها قاعين فى جريمة ضرب الجنى عليه ضرباً أفضى إلى موته دون تحقق أحد الشرطين السابق ذكرهما ولا توافر العناصر التى تجعل أحد المتهمين شريكاً فى جريمة الآخر — فهذا الحكم يكون تأسراً فى بيان الأسباب التى أقم عليها :

( جلد ١٠٢/١ ط١٩٥٢ ط١٩٥٨ سنة ٢٢ ق )

٦٦ — إذا كانت المحكمة قد قالت فى موضع من حكمها إن وفاة الجنى عليه نأت عن إصابته وإحاده ثم قصت طرف سبق الإصرار عن المتهمين ولم تقم الدليل على حصول اتفاق بينهما على إقرار الحادث ثم أسست مسؤوليتهما معاً على أنهما كانتا متضامتين على ضرب الجنى عليه بمحورهما قصد مشترك ، فلو هذا لا يصح فى القانون أن يجعل كلا من المتهمين فاعلاً فى الجريمة مع شريكاً مع التاعل فيها ، ويكون هذا الحكم باسراً بما يبينه ويستوجب نقضه .

( جلد ١٠٤/١ ط١٩٥٢ ط١٩٥٨ سنة ٢٢ ق )

### الفصل الثاني

ركن العدد

### الفرع الأول

التقصيد الجنائى

٦٧ — وإقرار التقصيد الجنائى فى جريمة الضرب أو الجرح الممد من ارتكب الجنائى قبل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يرتب عليه المساس بسلامة جسم الشخص المصاب أو صمحه ولا عبرة بالبراءة .

( جلد ١٠٢/٢ ط١٩٣١ ط١٩٣٨ سنة ٢٢ ق )

٦٨ — إن التقصيد الجنائى فى جريمة الضرب الممد يتحقق متى ارتكب الجنائى قبل الضرب عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يرتب عليه المساس بسلامة جسم الملقى عليه أو صمحه .

( جلد ١٠٢/٢ ط١٩٥٢ ط١٩٥٨ سنة ٢٢ ق )

٦٩ — ركن التقصيد الجنائى فى جرائم الضرب الممد محورها يتحقق بارتكاب الجنائى قبل الضرب عن علم بأن فعله يرتب عليه المساس بسلامة جسم الملقى عليه .

( جلد ١٠٤/٢ ط١٩٥٥ ط١٩٣٦ سنة ٢٥ ق )

٧٠ — إن التقصيد الجنائى فى جرائم الضرب أو الجرح البسيط وجرائم الضرب الملقى إلى الرقة أم

٦٢ — متى كان الحكم الذى أدان المتهمين فى جريمة الضرب الملقى إلى الموت وعاقبهم بالمسادة ١٠٢/٢ - ٢٠ قانون العقوبات قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض لإصابات الجنى عليه فقال إنها أكثر من واحدة صاحبت كلها فى وقته ، وغرض لسبق الإصرار فأورد الأدلة على تفرقه لدى المتهمين وكان ما ذكره من ذلك من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإنه يكون سليماً ويكون ما يوجه إليه من ملن فى صدد تحميله واقعة الدعوى أو شهادة الشهود أو ما استدل به كل منهم أو قيام طرف سبق الإصرار لا يفرج عن كونه مجزئاً فى أدلة الدعوى بما لا شأن بحكمة القضاة .

( جلد ١٠٢/٢ ط١٩٣١ ط١٩٣٨ سنة ٢٢ ق )

٦٣ — إذا كان الحكم قد أدان متهمين بالضرب الذى نشأت عنه وفاة الجنى عليه على أساس أن كلا منهما ضرب الجنى عليه على رأسه ، وكان الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن رأس الجنى عليه أصابته ولم يبين المحكمة ما إذا كانت كلا الأصابتين قد ساهمتا فى موت الجنى عليه أو أن إصابة واحدة فقط هى التى نشأت عنها تلك النتيجة وذلك مع أنها استبعدت طرف سبق الإصرار فألها لا تكون قد بنت أساس مساهمتها معاً فى النتيجة التى حدثت ويكون الحكم تأسراً بالأسباب متيناً فنصه .

( جلد ١٠٢/٢ ط١٩٣١ ط١٩٣٨ سنة ٢٢ ق )

٦٤ — إذا كان الحكم المطلق فيه لا يقوم على أن هناك اتفاقاً بين الطاعين على مقاومة الضرب وكانت المحكمة لم تعد الضربات التى وقعت من كل من المتهمين ولكن ما أورده عن الكشف الطبي لا يثبت أن جميع الضربات التى أحدثتها قد ساهمت فى إحداث الرقة ومع ذلك سادل المتهمين كلبها عن الحادث قائم بكون معيها متيناً فنصه .

( جلد ١٠٢/٢ ط١٩٣١ ط١٩٣٨ سنة ٢٢ ق )

٦٥ — إن الجنائى لا يسأل بصفته فاعلاً فى جريمة الضرب الملقى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أضحت إلى الرقة أو ساهمت فى ذلك أو أنه يكون قد اتفق مع غيره على الضرب ثم باشر معه الضرب تنفيذاً لفرض الإجماع الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضربة أو الضربات التى سببت الرقة بل كان غيره عن اتفق معهم هو الذى أحسها . وإن كان كاتب الإصابات التى وجدت

عليه لا يتخير من قصده ولا من مائة الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/١٠ طين رقم ١٧٠١ سنة ١٠ ق)

٧٤ - إذا اتوى المتهم لإذابة شخص معين خطأ وأصاب شخصاً آخر ، سواء أكان ذلك لعدم إحكامه تدبيد الضربة أم كان لجهله حقيقة ذات شخص ضربه فإنه يحاسب على أنه أحدث الإصابة عن عمد كما لو كانت ضربة بد أصابت من قصد إلى إصابته . وإذا لم يجره المتهم ضربة واحدة إلى امرأة وإصابة بها هي وإبنتها الصغيرة التي كانت تحملها ولم يكن مقصوده بالإيذاء - ذلك عمده مشتملاً عن إصابة البنت وعن مضاعفات الإصابة على أساس أنها متعمدة .

(جلسة ١٩٤٦/١١/١٨ طين رقم ٢٤٣ سنة ١٦ ق)

٧٥ - متى كان الجنائي قد ارتكب فعل الضرب متعمداً لإصابة شخص معين فهو مشتمل عن الضرب العمد سواء أصاب من اتوى ضربه أم أصاب غيره فإن الخطأ الحاصل في شخص الجنائي عليه لا قيمة له في توافر أركان الجريمة .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/١٤ طين رقم ١٦٠٠ سنة ١٩ ق)

٧٦ - إن المادة ٨٠ من قانون العقوبات ونديمه لا تنطبق إلا إذا كان الجرح قد حدث عن غير قصد ولا قصد ، كما لو أصاب قائد سيارة شخصاً بسبب مسهه بسيارته على البساط أو بسرعة تجاوز المقر بالواقع .

أما إذا كان الجرح قد حصل عن عمد من المتهم فإذابة ٢٠٦ هي التي تنطبق عليه . فالجرح الذي يحدثه حلاق بمنع الجنائي عليه بإجرائه له عملية إزالة الشعر غير المرخص له بإجرائها يكون جريمة الجرح العمد ولا ينطبق على القصد الجنائي وحده الجنائي عليه وإجراء العملية أو ابتداء المتهم شفاؤه ، فإذن ذلك متعلق بالجرائم التي لا تأخير لها في القصد الجنائي الذي يشق بمجرده تمتد لإحداث الجرح .

(جلسة ١٩٣٧/١/٤ طين رقم ٣٣٠ سنة ٢٧ ق)

٧٧ - إن جريمة إحداث الضرب أو الجرح تتم قانوناً بارتكاب فعل الضرب أو الجرح عن إرادة الجنائي وعلمه أن هذا الفعل يقرب عليه الماس بسلامة جسم الملقى عليه أو مسمته وإذابة فلا يؤثر في قيام هذه الجريمة وحده المصاب بما وقع عليه من ضرب أو جرح .

(جلسة ١٩٣٩/١٢/١٣ طين رقم ١٣٧٧ سنة ٩ ق)

إلى العادة المستندية يتحقق متى تمتد الجنائي فعل الضرب أو إحداث الجرح وهو يعلم أن هذا الفعل يقرب عليه الماس بسلامة جسم الجنائي عليه أو مسمته . ولا عبرة بعد ذلك بالبرصاء على ارتكاب ذلك الفعل ولو كانت شرعية ، فإذا ثبت من الواقع أن الجنائي لم يمتد الجرح وأنه أتى فعلاً لا يقرب عليه عادة حصول الجرح ثم حاً عن هذا الفعل جرح بسبب سوء العلاج أو بسبب آخر فلا يمكن اعتباره عمدًا لهذا الجرح عن عمد وإرادته وكل ما تصح نسبته إليه في هذه الحالة هو أنه تسبب بخلقه في إحداث هذا الجرح وإذا كان الجنائي قد كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن الجنائي عليه شمر بالم عهد التبول فتصدل إلى مدول المتهم الذي كان يمدل تمورجياً بمبادرة أحد الأطباء قول هذا المتهم علاج الجنائي عليه بأن أدخل بقله قسطرة ولكن هذا الفعل قد أساء إلى الجنائي عليه وتفاقمت حالته إلى أن تروى ظهر من الكشف التشريحي أنه مصاب بمرحجن بالمشاة وبمقدم القيل نتيجة لإلاج قسطرة معدنية يسرى التبول بطريقة غير فنية وقد نشأ عن هذه الجرح تسمم حوى من أدى إلى الوفاة فلهذه الواقعة لا تكون الجريمة خصوصاً منها بإذابة ٥٠٠ مع نديمه وهي جريمة إحداث جرح عمد لم يقصد به القتل ولكنه أفضى إلى الموت وإن هي تكون جريمة القتل الخطأ وحدها ينطبق على المادة ٢٠٢ ج .

(جلسة ١٩٣٤/١/٢٧ طين رقم ١٣١٥ سنة ٥ ق)

٧٨ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة الضرب بمجرد ارتداء الجنائي أقراف العمل المبكون للجريمة وهو إحداث فعل الضرب ذاته ، ولا تأخير في ذلك البرصاء المناقبة إلى ارتكاب الجريمة فتح التسليم بأن الجنائي عليه قد أساء إجابتي لإحداث الضرب فلا تأخير لهذا الاستفزاز على قيام الجريمة التي ارتكبت تصف هذا العامل .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/١٤ طين رقم ٥٢ سنة ٩ ق)

٧٩ - إذا أراد شخص أن يضرب زبداً فأصاب عموداً لذلك لا يفي توفر ركن العمد في الجريمة التي وقعت على عمود إاد البصر بالنية لا بتسبب الجنائي عليه .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٣ طين رقم ٣٢٢ سنة ٦ ق)

٨٠ - إذا روى زبداً عموداً يصح قصداً إصابته فأخطأه إلى إزمية وأصابته بكرأ الذي كان يجر مضادة بجواره فإن مستولية زبداً عن إصابة بكر هي مشتملية من فعله التي تمتد ارتكابه لأن الخطأ في شخص الجنائي

الحكمة عند قضائها في القصر قد اتضحت بأن المتهم بذل العنبر الذي وقع منه كان يقصد إلقاء الجنى عليه.

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٠ م. رقم ١٣٣٩ سنة ١٣٠١ ق)

٨١ - القنصل في سائر أسرار القتل والجرح والضرب شهر معتبر عسراً وإن كان يثنى مع سبق الإصرار.

(جلسة ٢٥/١٠/١٩٣٢ م. رقم ١٥٠٢ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٢ - يجب يقتضى القانون لمساءلة المتهم من العامة أن يكون قد أحدث حرباً بالجنى عليه بحيث عنه العامة، وأن يكون الضرب قد حصل عن عمد منه، أى أن يكون قد قصد بالقتل الذي وقع منه على الجنى عليه إزالته في جسمه. فإذا كان الحكم قد سأل الطاعن عن نية العامة، لا من الدافع مباشرة بل من الظروف التي وقع فيها الفعل، وذلك دون أن يحدث عن حقيقة قصد الطاعن من دفع الجنى عليه فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان متنبهاً بقصد إزالته الدافع وحده لا ينبغي بداهة أن قاعده كان يقصد به إزالته الدافع في جسمه، ومن الجائز عقلًا إن إزالته الذي أصاب الجنى عليه على أثر دفعه لا يكن ملحوظاً عند المتهم.

(جلسة ١٧/١٢/١٩٤٠ م. رقم ١٥٩٢ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٣ - يمكن لإثبات توافر ركن القصد الجنائي أن يكون المدعى في ارتكاب العمل مفهوماً من عبارات الحكم، فتقدير الحكم بأن المتهم ضرب الجنى عليه يفيد حتماً أن القتل الإجباري الذي وقع من المتهم قد صدر عن عمد منه.

(جلسة ٢٥/١٠/١٩٣٧ م. رقم ١٦٠٤ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٤ - متى أثبت الحكم على المتهم أنه عمد إزالته الجنى عليه حين انقطع قلبه من الحديث وهو في حالة راسية فاحتمل بها جرمًا فثبات عنه طاعة مستترة فإنه يكون قد بين ركن العمد في الجريمة التي أدانته من أجلها بما كلفاً.

(جلسة ١٧/١٢/١٩٤٠ م. رقم ١٦٣٦ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٥ - إن جريمة الضرب لا تتطلب توافر قصد جنائي خاص بل يكفي لتوفر القصد الجنائي فيها قصد الضرب. وإن فلا حاجة بالحكمة إلى أن يتحدث في حكمها عن هذا القصد على استقلال.

(جلسة ١٣/١٢/١٩٤٠ م. رقم ١٦٣٠ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٦ - القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر تافراً متى ارتكب الجنائي الفعل عن إرادة ولم بأن هذا الفعل يقترب عليه المساس بإسلامة

٧٨ - إن القصد الجنائي في جريمة الضرب أو الجرح يتوافر تافراً متى ارتكب الجنائي فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم منه بأن هذا الفعل يقترب عليه المساس بإسلامة جسم الشخص الذي أوقع عليه هذا الفعل أو سمته. ومتى توافر القصد على هذا المعنى فلا تؤثر فيه الواعظ التي حلت الجنى والموافق التي حققت له إلى ارتكاب فعله مهما كانت شريفة مجبهاً الشفقة وإبتناء الخير للصاب، ولا تكون الفعل لم يقع إلا تلبية لطلب المصاب أو بعد رضاء منه. ولا يؤثر أيضاً في قيام هذا القصد أن يكون من وقع منه فعل الجرح أو الضرب مرغصاً له قانوناً في مزاولة مهنة الطب أو مباشرة فرح من فروعه، بل أنه إذا كانت الرخصة الثانوية لا تأميناها في قيام القصد الجنائي بل ولا في وقوع الجريمة، فإنها باعتبارها من أسباب الإباحة المتضمنة عليها في القانون ترفع عن المرخص لهم المشيئة المترتبة على الجريمة التي وسمت. وإذا كانت أسباب الإباحة قد جلت استثناء القواعد العامة التي توجب معاقبة كل شخص على ما يقع منه من جرائم، فإنه يجب عدم التوسع فيها حتى لا ينتج بها إلا من قصرنا القانون عليهم. فالقصاص الذي يجري لشخص عليه حتى تمت الجرم بإل جانيها من جريمة إحداهن الجرح العمد ودم رخصة الجراحة العنصرية التي يده، إذ هي على حسب القانون الذي أعطيت على مقتضاه لا تبيح له إجمار هذا الفعل.

(جلسة ١٣/١٠/١٩٣٧ م. رقم ١٦٥٢ سنة ١٣٠٢ ق)

٧٩ - إن كل شخص لا يصحبه قانون مهنة الطب ولا يقتضيه بسبب الإباحة، يحدث جرمًا بآخر وهو عالم بأن هذا الجرح يؤلم الجرح، يمسك من الجرح العمد وما يترتب عنه من حالة أو موت، سواء تحقق الغرض الذي قصد به القضاء الجنى عليه أو لم يتحقق.

(جلسة ١٨/١٢/١٩٤٠ م. رقم ١٦٥٠ سنة ١٣٠٢ ق)

٨٠ - إنه وإن كانت جنابة الضرب الذي أفضى إلى العامة تتطلب توافراً أن يكون الجنائي قد قصد بقتله إزالته الجنى عليه في جسمه إلا أنه لا يتعطل لصحة الحكم بالإدانة فيها ما يقتصر في الجرائم التي يكون وحسب العمد فيها قوامه نية إجرام خاصة كالقتل العمد الذي يجب فيه أن يصد الجنائي إزهاق روح الجنى عليه لا مجرد إيقاع الآثي به الأمر الذي يقتضى من الحكمة أن تقرر لهذا الركن في حكمها بمقتضى عاملاً به وإنما يكفي أن يكون مستغداً من الحكم في جنته أن

المجروح نفسه . ومن ثبوت عليه جريمة إحداث الجرح العمد ، تحمل قانوناً مشبوهة تخطيط العقاب على حسب نتيجة الجرح : لدى أحد مصادرها . كما لو حال علاج المجرم عليه أو تخلفت منه مضاعفة مستترة أو مات بسبب الإصابة ، ولو كان لم يقصد هذه النتيجة ، مأخوذاً في ذلك بقصد الاحتمال إذ كان يجب عليه وهو عمدت الجرح أن يتوقع إمكان حصول النتائج التي قد ترتب على فعله التي فصلها . ولا يهم في ذلك أن كانت تلك النتائج قد ترتبت مباشرة أو غير مباشرة على فعله مادام هذا الفعل هو السبب الأول الحركي لوقوع كل الأخرى التي سببت النتائج المذكورة .

هل أن جريمة الجرح العمد وارتب كانت تتوافر عناصرها ولو كان حدث الجرح طيباً أو جرحاً يعامل للمجرم للمرض وشفاؤه متى ثبت أنه أتى القتل المادي بأحداث الجرح وهو عالم أن فعله يمس سلامة جسم مريضه إلا أن المشبوهة الجنائية في هذه الجريمة تأتي من الطبيب أو الجراح لا لعدم توافر القصد الجنائي له بل لسبب قانوني آخر هو إرادة التفريط الذي غرول الألباء ، يقتضي القوانين والفوائح التي وضعتها لتنظيم مزاول مهنة الطب حتى تعرض لأجسام الغير ولو بإجراء عمليات جراحية مهما بلغت جسامتها . أما من يحدث جرحاً بآخر وعالم أن هذا الجرح يؤدي للمجروح ولا يحمله قانون مهنة الطب ولا يحميه بسبب الإباحة فإنه يسأل عن الجرح العمد وتناجيه من موت أو هامة سواء تحقق القرض الذي قصده بشماه المجرم عليه أو لم يحقق وإن كان الخلاق البهر مرخص له في مباشرة الجراحة الصغرى إذا أجرى عملية غثان وتبقيت عنها وفاة الحساب فمعه يعتبر جرحاً عمداً لم يقصد منه القتل ولكنه أضى إلى الوفاة طبقاً للمادة ٢٠٠ ع .

( جلد ١٢/١٠٠٠ طن رقم ٩٨ سنة ٨ ق )

٩٠ - متى ثبت أن الضرب الذي وقع حرم المتهم هو السبب الأول للحرك لبراسل أخرى تعاونته . ولأن توجهت على إحداث وفاة المجرم عليه سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر ، فالتميم مشمول جنائياً عن كافة النتائج التي ترتبت على فعله ما حوذاً في ذلك بالقصد الاحتمال إذ كان عليه أن يترقب كل هذه النتائج البائرة المحصول .

( جلد ١٢/١٠٠٠ طن رقم ٩٩٢ سنة ٨ ق )

٩١ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم أتى على المجرم عليه ميتاً من الحديد انفس في :

جسم المجرم عليه أو صحت ولا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم بل يكفي أن يكون مذبوحاً من عباراته ، فإذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهم ضرب المجرم عليه فذلك يفيد حتماً أن الفعل الإيجاب الذي وقع منه قد صدر عن عمد .

( جلد ١٢/١٠٠٠ طن رقم ١٥٨٩ سنة ١١ ق )

٨٧ - إن جريمة الضرب لا تقتضي قصداً جنائياً حاسماً يبين على المحكمة الحدث عنه إذ أن فعل الضرب يتضمن بذاه العمد . وإن فالظن على الحكم الذي أذن المتهم في جريمة الضرب بأنه لم يذكر أن الضرب حصل عمداً هو طعن لا وجه له .

( جلد ١٢/١٠٠٠ طن رقم ٩١ سنة ٢٠ ق )

٨٨ - إن القصد الجنائي في جرائم الضرب يشترط متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادته على أن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجرم عليه أو بصحة ولا يلزم التحدث عنه بصراحة ، بل يكفي أن يكون مذبوحاً من عبارات الحكم وظروف الواقعة .

( جلد ١٢/١٠٠٠ طن رقم ١٤٠١ سنة ٢٢ ق )

### الفرع الثاني

#### القصد الاحتمال

٨٩ - إن القانون لم يمس على دكن العمد في مزاد الضرب أو الجرح بل اعتبرهما من الجرائم العمدية التي يمكن فيها القصد الجنائي العام الذي يفترضه القانون من غير نص عليه .

وإذا كان التفريط في جريمة الضرب أو الجرح المقصود إلى الموت قد نص على العمد . خلافاً لما فعل في المواد الأخرى الخاصة بالضرب أو الجرح ، فذلك لما أزداه من وجوب التفرقة بين جريمة الجرح أو الضرب المقصود إلى الموت وبين جريمة القتل العمد . ولكن ليس معنى هذا النص أن هذه الجريمة تكتسب جنائية عامة بل بالقصد الجنائي فيها يتوافر قانوناً متى ارتكب الجاني فعل الضرب أو الجرح عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المقتضض المصاب أو صحت . ولا حصة بالبراءات والفوائح التي تحمل على ارتكاب فعل الجرح مهما كانت شريفة ، بل متى تحقق فعل الجرح ، وثبت علم المفاعل بأن في فعله مساساً بجسم المصاب ، لحقت الجريمة ولو كان من أوقع فعل الجرح وأتراه مدفوعاً إليه بجمال الختان والدفعته ، بقصد مجرد فعل التحسر ، أو ملياً طلب



لتصميم مشرئيه ، فانه يكون مشرئاً جنائياً من  
الوقفة .

( جلة ١٢٠٠/١٢/١٢٢ طن رقم ٢٢ سنة ١٢٢٠ )

٩٧ — ما دام الشايب أن إصابة الرأس التي  
أحدثها الطاعن بالمجنى عليه قد أكتاها بتجريح عنق طلب  
اجراء عمل جراحي ووقف جزء من عظام الرأس اتس  
بفقد في عظم الجمجمة . بما يتبرر بامة يستحيل برؤها ،  
فان الطاعن يكون مشرئاً من هذه البامة ولو أنه  
وجدت لل جانب الاصابة عوامل أخرى تناولت  
بطريق مباشر أو غير مباشر حل احداًها .

( جلة ١٢٠٠/١٢/١٢٠١ طن رقم ١٩٠ ، سنة ٢١ )

٩٨ — أن احكام القانون في تغليظ العقوبة على  
التمهم بسبب نتيجة فعله انما لخط فيها قيام حسن النية  
لدى المجنى عليه ومراعاة في حق نفسه ما يجب على  
الفحص المادي مراعاة . فلذا كان المجنى عليه قد  
تمدد تسوي من مكر التمهم فأصل قصد ، أو كان قد  
وقع منه خطأ جسيم سوا نتيجة تلك الفعلة ، فتعبد  
لا تصح مساءلة المتهم عما وصلت اليه حال المجنى عليه  
بسبب ذلك ، واذا كان المجنى عليه في الضرب أو  
نحوه مطالباً بتحمل المداواة المعتادة للمعزوة ، فانه إذا  
رفضها فلا يزال المتهم محاسباً بقتل ذلك ، لأن  
رفضه لا يكون له ما يبرره ، ولكنه لا يصح أن يلزم  
بتحمل عمية جراحية يكون من شأنها أن تعرض  
حياته للخطر أو تهدد له الأمان مبرحة ، وإذا  
رفض ذلك لان رفضه لا يكون ملحوظاً فيه عنده أمر  
التمهم ، في هذه الحالة يجب أن يحصل التهم نتيجة  
باعتبار أنه كان عليه وقت ارتكاب فعله أن يترفعها  
بما يلازمها من الظروف ،

( جلة ١٢٠٠/١٠/١٢٢٠ طن رقم ١٣٢٠ سنة ١٠ )

٩٩ — إن حكم القانون في جرائم الضرب أن من  
تمدد ضرب شخص يكون مشرئاً من النتائج . فحتمة  
لهذا الفعل ولو لم يكن قد قصد ، فالضرب يحصل  
بمقدار مدة العلاج أو تخلف بامة عند المجنى عليه أو  
وفاته من الضرب . وشريك في الضرب يكون مثله  
مشرئاً من كل هذه النتائج لأن القصد الجنائي الذي  
يقتضيه القانون في جريمتها ليس إلا انتواء الضرب .

( جلة ١٢٠٠/١٠/١٢٢٠ طن رقم ٦٣٣ سنة ١٠ )

١٠٠ — يحدث الضربة التي نفاذ عنها البامة  
لا يزال عن البامة على أساسه تعدد على أساسها  
نتيجة عتمة لفعل الضرب الذي وقع منه وسكن الشريك في

رأسه فاحت بها إصابة تخلفت عنها بامة ثان مساوية  
من البامة ولو لم يكن قد قصد ما تكون محبة مادام  
هو قد قصد مجرد الضرب وما دامت البامة كانت من  
ناتجه للعتمة .

( جلة ١٢٠٠/١٠/١٢٢٠ طن رقم ١٨٨٠ سنة ١٠ )

٩٢ — إن القانون لا يشترط للعاقبة عن البامة  
أن يكون المتهم قد اتى إحداها ، وإنما يشترط فقط  
أن يكون قد تمتد الضرب الذي نفاذ عنه البامة ،  
فيحاسب عليها على أساس أنها من النتائج للعتمة لفعل  
الضرب الذي تمتد ، وإذا لم يكن الحكم صريحاً في  
أن الضرب وقع عمداً فإن الضارب يكون مشرئاً عن  
البامة ولو لم يكن قد روى إليها ،

( جلة ١٢٠٠/١٠/١٢٢٠ طن رقم ١٢٧٠ سنة ١٢ )

٩٣ — أن تعدد الضرب يكفي لمساءلة الضارب  
من البامة التي تحدث عنه ولو لم يكن قد قصد إليها .  
ولذلك على أساس أنها نتيجة عتمة لفعل الضرب كان  
عليه أن يترقبها .

( جلة ١٢٠٠/١٠/١٢٢٠ طن رقم ١٢٢٠ سنة ١٣ )

٩٤ — ما دامت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن  
التمهم ضرب المجنى عليه ببطرأة في أدنه فسقط على  
الأرض مباشرة بسببها ونتج من هذا السقوط اصطدام  
رأسه بالأرض فانقطع شريان به أدى إلى الضغط على  
المنخ وأصابته بالشلل مما اقتضى اجراء عملية الترتبة  
لقلم مشرئاً من هذه النتيجة .

( جلة ١٢٠٠/١٠/١٢٢٠ طن رقم ١٢٠٠ سنة ٢١ )

٩٥ — أن كل فعل مادي يقع على جسم الإنسان  
عمداً بقصد الإيذاء بعد ضرباً ورساق عليه للمادة  
٢٤٠ من قانون العقوبات متى تخلفت عنه بامة يستحيل  
برؤها ، فلذا كانت الواقعة هي أن المتهم دفع المجنى  
عليه بيده لوقفت على الأرض وأصيبت بحسك في  
عظم الفخذ ، تخلفت عنه بامة مستترة فانه يحق عقابه  
باعتنى المادة المذكورة .

( جلة ١٢٠٠/١٠/١٢٢٠ طن رقم ١١٤٠ سنة ٢٢ )

٩٦ — أن المتهم يكون مشرئاً جنائياً من جميع  
النتائج المحصل حصولها عن الاصابة التي أحدثها ولو  
كانت عن طريق غير مباشر كالقراشي في العلاج أو  
الإحتمال فيه فان هذه النتائج بما يجب أن يدخل في قدره  
وقت ارتكاب فعله . وإذا لم تكن التهم لا يتنازع في  
أن الواقعة نسبت عن الريف الناشئ عن الاصابة ،  
ولا يدعي أن الأخير في أصناف المجنى عليه كمن اعتد

نشأت عنه العامة ، واستخلصت المحكمة من التقرير الطبي أن ليس هذه الذراع إلا إصابة واحدة هي التي نشأت عنها العامة ، ثم قالت إنه لم يجر لها معرفة من المتهمين الاثنين هو الذي أحدثها ، فإن براءة كاهيا تكون متعينة ويكون رفض دعوى التوضيح قبلها واجبا ، ولا يصح في هذه الحالة القول بأخذها بالقدر المتيقن ، فإن ذلك عليه أن يكون كل منها قد وقع منه ضرب ولكن لا تعرف ، على سبيل التحقيق ، الضربة التي أحدثها .

( جله ١٩١٢/١١/٢٠ طن رقم ٢٢٥٢ سنة ١٢ )

٩٠٣ - متى كان التاميم من تقرير الطبيب الذي كشف على الجاني عليه أن به عدة إصابات في رأسه من الجهة اليسرى . وأن العامة التي تخلفت منه لم تتلف من كل هذه الإصابات ، وكان لا يوجد بالواقع أكثر من الحكم ما يدل على من أحدث الإصابة التي نشأت منها العامة ، فإن إدانة واحد يبينه من المتهمين بإحداثها لا تكون صحيحة ما دام لا يوجد بين المتهمين بالضرب اتفاق عليه ، بل المتهم هو أخذ كل منهم بالقدر المتيقن في حقه من الضرب ومعاقبه بالمادة ٢٤٢ فقرة أول من قانون العقوبات .

( جله ١٩١٢/٢/٤ طن رقم ١٢١ سنة ١٢ )

٩٠٤ - إذا كان التاميم بالقرار الطبي أنه وجد بالجاني عليه إصابات متعددة في مواضع مختلفة من جسده ومن هذه الإصابات ثمانية جروح قلبية رأسه هي التي تخلف عن إحداثها طاعة مستديرة ، ولم تره كاهية مساهلة المتهمين بهذه الضربات عن العامة وأعلنتها بالقدر المتيقن في حق كل منها وهو أنه أحدث بالضرب ضرا أعجزه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، فإنها تكون قد أعطت إذ كان يجب عليها أن تسألها على مقتضى المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات .

( جله ١٩٠٢/٥/٢٠ طن رقم ١٨٩ سنة ١٢ )

٩٠٥ - إذا كانت المحكمة قد قالت في حكمها إنه من المتعدد تبين على الضربة التي أحدثها المتهم سبعين بالجاني عليه لتعدد المتهمين وتعدد الإصابات ، ومع ذلك تأييد هذا التهم على أساس أن الإصابة التي أحدثها بالجاني عليه استوجبت علاجه مدة تزيد على العشرين يوما ، فذلك مع ما هو ثابت من تفاوت في جسامه الإصابات ، يكون خطأ ، ويجب توضيح الأمور في نصابها بتعديل العقوبة المحكوم بها على هذا التهم طبقا للبلاد ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات .

( جله ١٩١٢/٢/١١ طن رقم ٣٣٣ سنة ١٦ )

ذلك لا يختلف عن حكم الفاعل . فترى أئمت الحكم على المتهمين اشتراكهما مع آخر بالاتفاق والمساعدة في جناية العامة المختلفة برأس الجاني عليهما وأنها على هذا الأساس لأجلها يكونان مسئولين عن العامة حتى ولو كان لم يقع منهما أي ضرب على الجاني عليه ، بل ما يكونان مسئولين عنها كذلك ولو كانا لم يقتصداهما عند وقوع فعل الاشتراك منهما .

( جله ١٩١٢/٢/١٥ طن رقم ٤٤٢ سنة ١٢ )

### الفصل الثالث

#### القدر المتيقن

٩٠٦ - إذا رفضت الدعوى العمومية على شخص بأنه هو وأقر أحدثها جرعا برأس ثالث سبب له طاعة مستديرة ، وقررت المحكمة صراحة في حكمها أن العامة المستديرة التي أصابت الجاني عليه هي نتيجة جرح لم يحدث إلا من ضربة واحدة لا تحتمل تعدد الفاعلين وأنها لم تنبئ إلى معرفة من الذي أحدث هذا الجرح من بين أشخاص متعددين أنهمم الجاني عليه بإحداثها ، وأنها لذلك لا تستطيع إدانة أحد يبينه في جناية العامة المستديرة ، كان من الحق عليها أن تفتي ببراءة التهم من تهمة إحداث العامة . أما أن تتزعم من هذه الجنايات المستديرة جنة ضرب منطوقة على المادة ٢٠٦ عتوبات وقدره فعليا للتهم على زعم أنها أحدثت بالجاني عليه جرعا مع أنه لم يبينه أحد بأي جرعا آخر ، ولم ترفع عليه الدعوى العمومية إلا لإحداثه الجرح الذي سبب العامة المستديرة ، ذلك الجرح الذي لم يثبت أنه هو عذبه ، ثم تفتي لهذا الجاني عليه بتوضيح على التهم فذلك تصرف لا يقره القانون ، بل الذي يحتمه القانون هو القضاء ببراءة التهم من تهمة إحداث العامة ، ورفض الدعوى المدنية قبله ، لعدم وجود أساس ثابت لها .

فلذا كان هذا التهم مستند إليه تهمة أخرى ، هي ضربه شخصا آخر ، وكانت المحكمة قد ضمت هذه التهمة إلى التهمة التي ارتضاها وهي عاطلة ورفضت فيها مما يفتري واحدة ، تبين على عكس التقصيص صحيح هذا الخطأ ، فيجوز مقابلة التهم عن جنة الضرب متتابعة مع هذه التهمة وحسما .

( جله ١٩١٢/١/٢١ طن رقم ٢٦٧ سنة ١٢ )

٩٠٧ - إذا كانت الدعوى قد رفضت على المتهمين بأنها ضربا الجاني عليه بالجاني على فرائعه الجاني ضربا

٩٠٩ - توافق اللجنة هو توافد غواطرم على ارتكاب فعل معين يتوهم كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم - على حدة - قد أصر على ما توافدت الخواطر عليه . وهو لا يستوجب - وأخذاً سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل المحصر ، كالتأنيب فيما نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات . أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمحاكمة المتهم عن فعل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالمتن المحدد في القانون . وإن كان قد أدانت المحكمة المتهمين جميعاً عن الواقعة التي حدثت للمتهم على أساس مجرد توافقهم عن ضربه فلها أن تكون قد أخطأت ، ولا تصح الإدانة إلا إذا ثبت للمحكمة - بنقض النظر من سبق الإصرار - أنه كان هناك اتفاق بينهم على الضرب .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٢٨ ملن رقم ٣٢٧ سنة ١٩٤٧ ق)

٩١٠ - إن المادة ٢٠٧ عقوبات لا تقتضي اشتراك في التجهيز المتصور عليه فيها ولو لم يحصل منه شخصاً أي استثناء على أحد من المتهمين طمأنينة من الواجب إذن أن يدل الحكم على توفر جميع أركان هذه المادة كما تستلزم محكمة القضاء أن تضمن أن القانون قد طبق تطبيقاً صحيحاً . وإن كان ذلك ما كان عليه الحكم هو أن الذين اشتركوا في التجهيز والاعتداء كانوا أربعة فقط وأن ثلاثة منهم اشتركوا في الضرب ولم يرد بالحكم دليل على حصول الضرب من الرابع بحيث لم يكن في الاستعانة أن يملك الحكم بتقريباً لولا تطبيق المادة ٢٠٧ على هذا البيان الذي لا يكفي وحده لتطبيق المادة ٢٠٧ عقوبات بحمل الحكم مستوجب القضاء بالتبعية بجرم المحكوم عليهم وليس فقط بالتبعية لذلك الطامع الذي لم يرد بالحكم دليل على اشتراكه فعلاً في الضرب وكان هو وحده صاحب المصلحة الظاهرة في الطعن ، ذلك لأن ارتباط التوافق المشرى العادة واتصال بعضها ببعض ما يستوجب عدم تجزئة الحكم وخصوصاً أن المادة المطبقة هي المادة ٢٠٧ ح التي تقتضي لإمكان الحكم بما توافر شروط خاصة من حيث عدد المتهمين الخ .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٦ ملن رقم ٩٥ سنة ١٩٤٧ ق)

٩١١ - إذا كان الحكم قد أوجب وجود التجهيز جميعاً (وم استعصر من محم) في مكان الحادث واختارهم في التجهيز والعصبة التي توافق على التمدد

٩٠٦ - إذا قدم المتهمان إلى المحاكمة ، أحدهما بتهمة إعدامات حربية تسببت عنه فاعله بالجنح عليه ، والآخر بتهمة بجنة الضرب ، وكان الثابت أنه وجد بالجنح عليه ثلاث إصابات ، قرأت المحكمة أن تهمة العادة غير ثابتة على المتهم بها وأخذته هو ولتمهم الآخر بتهمة أنها ضرباً الجاني عليه ضرباً مجرداً عن أعماله الشخصية مسندة تزيد على العشرين يوماً عن الإصابتين الآخرين ، وما بينهما بالجلسة لمدة سنتين ، دون أن تبين أن جرم الجنح عليه عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً كان ناشئاً عن كل من الإصابتين ، فهنا منها قصور يجب حكماً بما يستوجب عقوبة .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٢ ملن رقم ١٩٠ سنة ١٩٤٧ ق)

### الفصل الرابع

التوافق على الصلح والإيلاء.

٩٠٧ - إن المادة ٢٠٧ عقوبات لا تقتضي إلا أن يكون الضرب أو المجرم حصل بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر من صبية أو مجرمين مؤتمن من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على الصلح والإيلاء . فالتوافق على الصلح هو المجرم الذي يمدد عليه عقوبة التشديد الذي أوردته المشرع يرضه هذه المادة التي أورد بها العقاب على الفكرة الإجرامية المتخذة التي تقا عند صفة من المتحدث في وقت واحد وتقتصر ظروفها من توافق شروط الاشتراك ببناء القانوني وشروط سبق الإصرار . وهذه المسكرة الإجرامية قد تحقق في الصور من غير أن يند الجنحة من قبل آلات الضرب بل قد توجد بمجرد اجتماع المتحدثين ووصول يد واحد منهم أو أكثر إلى آلة من آلات الضرب مع اتحاد الجميع في فكرة الاعتداء .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٠ ملن رقم ١٩٢ سنة ١٩٤٧ ق)

٩٠٨ - لا يقتضي العقاب يقتضي المادة ٢٠٧ ح عقوب (المادة المادة ٢٠٣ جديد) أن يكون لدى المتهمين سبق إصرار على الضرب أو بينهم اتفاق عليه بل يكفي مجرد توافقهم على إيقاع الآتي بالجنح عليه . فإذا أدانت المحكمة المتهمين الذين ضربوا الجاني عليه بالمادة المذكورة على أساس أنهم قد توافدت غواطرم على الإصرار ، وانتهت أجهاداً ذاتياً نحو الجريمة فإنها تكون قد طبقت القانون على الوجه الصحيح .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٢ ملن رقم ١٩٤ سنة ١٩٤٧ ق)

تحققت ، وليس من الضروري بعد ذلك أن يبين الحكم  
من اعتلى من المتهمين للنجمين بالذات على المجني عليه .  
( جلد ٢٢ / ١١ / ١٩٨٤ طين وتم سنة ١١٨٨ ق . )

والإبقاء ، وتسمى بعضهم بالضرب على المجني عليه  
بالصوت التي كانوا ينادونها بأن أركان الجريمة المنصوص  
عنها في المادة ٢٤٣ من قانون العقوبات تكون قد

## ضرب أفضى إلى موت

( د : ضرب قواعد أرقام ٤١ - ٦٦ )

## ضرب نشأت عنه عاهه

( د : ضرب قواعد ٩ - ٤ )

« ط - ظ »



## طرق

( ر : استثنائ قاعدة ١٥١ )

---

## طعن في الاعراض

( ر : سب وقلب قواعد أرقام ١٢٤ - ١٣١ )

---

## طفل

( ر : خالف قاعدة ١٤ )

---

## ظروف مخففة

( ر : عقوبة القواعد من ٢٩ إلى ٤٩ )

---

## ظروف مشددة

( ر : الظروف للشدة لكل جرعة على حدة )

---





«ع-غ»



## عاهرات

( ر : عاهرة )

## عاهة مستدعة

( ر : شرب قواعد أرقام ٩ - ٤٠ )

## عزب

موجز القواعد :

— نطالق تطبيق م ١٠ من قى رقم ١١٨ سنة ١٩٥٠ - ١

القواعد القانونية :

١ - إن المادة ١٠ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ تنص على أن كل تعديل فى مبادئ العربة يجب أن يحصل المالك على ترخيص به من مجلس المديرية فإذا هو أقاله بنهر ترخيص ولم يكن مستوفيا للشروط والاعتمادات المبينة فى المواد ٣ و ٤ و ٥ جاز للجلس أن يقرر عدمه إلا إذا قام المالك بتنفيذ الشروط التى يعتمها له المجلس فى المراسيد التى يحددها له ، فإذا كان الحكم الذى أداها الطاهر فى جريمة إحداث تعديل

فى مبادئ عربة بنهر ترخيص من مجلس المديرية تطبيقا للبادة السابعة الذكر ، وطالبه من أجل ذلك بالقرابة وإزالة الأعمال المخالفة فى طرف ستة ، وذلك دون أن يبين هذه الأعمال المخالفة التى تخص عليه بإزالتها ووجه عائلتها للشروط والاعتمادات المبينة فى المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا القانون وعلى اتخاذ مجلس المديرية قرارا فى هذا الشأن حسب القانون ووضع الشروط اللازمة وحشد مبادا لتنفيذها - فأبى يكون قاصرا لبيان عما يعنيه ويستوجب قضاة .

( جلسة ١٩٥٣/١/١٣ طين رقم ١٧٠ سنة ٢٢ ق )

## عفو

### رقم التاعنة

١	الفصل الأول : العفو عن العقوبة
	الفصل الثاني : العفو الشامل
٤ - ٢	الفرع الأول : الرسوم بقانون الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨
٥	الفرع الثاني : المرسوم بقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٥٢
	الفرع الثالث : المرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢
٧ - ٦	( أ ) نطاق تطبيقه
١٨ - ٨	( ب ) الجرائم التي لا يشملها
٢٣ - ١٩	( ج ) الجرائم المستثناة
٢٩ - ٢٤	( د ) إجراءاته

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول

##### العفو عن العقوبة

— متى يجوز الاتجاه إلى ولي الأمر للعفو عن العقوبة - ١

#### الفصل الثاني

##### العفو الشامل

الفرع الأول : مرسوم بقانون العفو الشامل الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨

— نطاق تطبيقه - ٢ و ٣

— سرعان أحكامه على الجرائم التي تقع لمناسبة انتخاب عضولجلس للدرية مادامت الجريمة وقعت في الفترة المحددة فيه - ٤

الفرع الثاني : المرسوم بقانون رقم ١٢٢ سنة ١٩٥٢

— وجوب الحكم بالإبراء في الجرائم التي يسرى عليها - ٥

الفرع الثالث : المرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢

٤ - نطاق تطبيقه

— ماعية الجريمة السياسية التي ينطبق عليها - ٦

— أساس الارتباط الذي يؤدي إلى الإفادة به - ٧

#### ب - الجرائم التي لا يشملها

— الجريمة السياسية التي تقع بالتتابع لجريمة أصلية غير سياسية - ٨

— وقوع الجريمة لحصومة قديمة بين المني عليه وللقم - ٩

— الجريمة التي يرتكبها الموظف المختص بالقضايا السياسية ولو كان هذه المخالف عن الحكومة القائمة - ١٠

— الجريمة التي ترتكب لفرض ديني بحسب أو اجتماعي - ١١ و ١٢

**موجز القواعد (ج):**

- الجرمية التي ترتب بد ظهور نتيجة الانتخابات بدافع من الأمانة والرغبة في التشفق والانتقام - ١٣ و ١٤
- جرائم الشيعية - ١٥ - ١٧
- الجرائم التي لا يكون الباحث على ارتكابها أو القرض منها سياسي بحث - ١٨
- ج - الجرائم المستثناة
- الجرائم المنصوص عليها في م ٣/١ من الرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ٥٢ سواء أكانت سياسية أم غير سياسية. فاعلة بنفسها أم مرتبطة بغيرها - ١٩ و ٢٠
- مناط الاستثناء الوارد في م ٣/١ من الرسوم بقانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ - ٢١
- جرائم استئجار القدرات المنصوص عليها في م ٢٥٨ ع والتي استبدلت بها م ١٠٢ ع بموجب القانون ٥٠ سنة ١٩٤٩ - ٢٢ و ٢٣

**د - إجراءات**

- إجراءات رفع النظم - ٢٤ - ٢٨
- إجراءات نظر الملحق والفصل فيه أمام محكمة النقض - ٢٩

**القواعد القانونية :**

**المفصل الأول**

**المفهوم عن العقوبة**

١ - الإنجاء إلى ولي الأمر المفهوم عن العقوبة المحكوم بها هو الرعية الأخيرة المحكوم عليه النظم من هذه العقوبة وإفلاس إصفاة منها كلها أو بعضها أو إيداعها بتقوية أخف منها فبعضه إذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل الطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية ، ولكن إذا كان القاضى المفهوم قد حصل وعقد المفهوم فعلا بإبدال العقوبة المحكوم بها بتقوية أخرى قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة ، فإن صدور هذا المفهوم يفرج الأمر من يد القضاء بما تكون به محكمة النقض غير مستطيلة المعنى في نظر المحصى ويصين عليها التقرير بعدم جواز نظر الملحق .

(جلبه ١١/١٩/١٣٣٧ ملحق رقم ١ سنة ٨ ق)

**المفصل الثاني**

**المفهوم الشامل**

**المفهوم الأول**

المرسوم بقانون الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨

٢ - إن المادة الثانية من قانون المفهوم الشامل الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ تقتضي لمرافق أحكام

هذا القانون على الجرائم المبيحة بها أن تكون تلك الجرائم قد وقعت بمناسبة الانتخابات ، أى أن يكون الانتخاب هو السبب المباشر في ارتكابها ، أما إذا كان سببها غير ذلك كأن يكون بين الجاني والمجنى عليه حفيظة قديمة بسبب لخلاف في الانتخابات فلا يبرى هذا القانون .

(جلبه ٢/٢٨/١٩٣٨ ملحق رقم ٩٤ سنة ٨ ق)

٣ - إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ لا يمنع من جرائم القذف والسب إلا إذا كانت مقترنة بإحدى الجرائم الواردة في المادة الأولى منه ، أو إلا إذا رفضت بمناسبة الانتخاب ، أو إلا إذا كان السب موجهاً إلى الموظفين العموميين ومن في حكمهم بسبب وظائفهم .

(جلبه ١٢/١٢/١٩٣٨ ملحق رقم ١٣ سنة ٩ ق)

٤ - إن المرسوم بقانون بالمفهوم الشامل من بعض الجرائم الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٨ نص في المادة الثانية منه على المفهوم عموماً شاملاً مما ارتكب في الفترة بين ٩ مايو سنة ١٩٣٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ من الجرائم الواردة فيها ، ومنها جنحة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات القديم متى وقعت بمناسبة الانتخابات في السنة المظلم ذكرها ، بلجنة الضرب الواقعة في الفترة المحددة في ذلك القانون لمناصفة انتخاب عضو لمجلس المديرية - وهو انتخاب عام تقع فيه أحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب - تدخل في متناول النص المذكور متى كان الانتخاب قد حصل هو أيضاً في الفترة المذكورة .

(جلبه ١/١٩/١٩٣٨ ملحق رقم ١٣٨ سنة ٨ ق)

## الفرع الثاني

المرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢

٥ - إزاء بعد العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٢ الذي يقضى بالمعفو ضمناً شاملاً عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ من قانون العقوبات والتي تكون قد ارتكبت قبل العمل به يتعين برادة كل متهم ارتكب جريمة عيب من هذا القبيل .

( جله ١٩٥٢/٢/٢٠ طين رقم ٣٢٥ له ٢٢ ق )

## الفرع الثالث

المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢

١ - نطاق تطبيقه

٦ - إن القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الصادر بالموافق على الجرائم السياسية قد عرف الجريمة السياسية بأنها هي التي تكون قد ارتكبت بسبب أو غرض سياسي ، والمذكورة التشريعية لهذا القانون قد أوضحت على بقرها أن هذا النوع من الجرائم ، الإجماع فيه ليس لم تدفع إليه أياً من ولم يحركه غرض شخصي . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بتى قضائه بقبول التظلم وإدراج اسم المظنون عنه بكشف من شغلهم العفو طبقاً لقانون السابف الذكر على ما جله حكم محكمة الجنايات العسكرية العليا الصادر عنه من أن الحادث الذي وقع من المظلم إنما كان رد فعل لما ارتكبه قوات الاحتلال في منطقة القتال في اليوم السابق مباشرة على اليوم الذي ارتكب فيه الحادث ( إلتلاف عتور مجوز ) من اعتداءات استشهد من جرائها كثير من جنود الأمن المصريين الذين كانوا يقومون بالقتال عن النفس وعن أرض الوطن بما أثار سخط المصريين جميعاً ، ولا شك أن هذا الباعث هو سياسي ولم يثبت أن المظلم كان يرضى شهوة في نفسه أو يرى إلى مقم شخصي - لهذا الحكم يكون على صواب فيما قضى به من بقبول التظلم .

( جله ١٩٥٢/٢/٢٠ طين رقم ٤ له ٢٣ ق )

٧ - إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إذ نصت على أن تأخذ حكم الجريمة السياسية كل جريمة أخرى اقترن بها أو قدمت أو تلتها ، وكان القصد منها

التأهب لتفعلها أو تسببها أو ارتكابها باقمل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب أو التوصل من العقوبة أو إهوانهم أو إخفاء أدلة الجريمة ، فهي قد حدثت أساس الارتباط الذي يؤدي إلى الإفادة من قانون العفو الشامل تحديداً لا يحتمل التوسع ولا التباس إذ أوجبت أن ترتبط تلك الجريمة برابطة الزمنية مع الجريمة السياسية وأن يكون القصد منها إما التهديد لارتكاب الجريمة السياسية أو المساعدة على ارتكابها أو مساعدة مرتكبها على الإخفاء من وجه العدالة أو إخفاء أدلة الجريمة السياسية ، وإذن فإذا كانت الجريمة المسند إلى الطاعن ارتكابها جريمة تعذيب الإخوان المسلمين ، لا ترتبط بالجرائم السياسية التي ارتكبها أولئك المتهمون لارابطة الزمنية ولا بالقصد من ارتكابها على مساعدة قانون العفو الشامل فهي لا ينطبق عليها حكم الفقرة السابقة .

( جله ١٩٥٢/٢/٢٠ طين رقم ٢٩ له ٢٣ ق )

ب - الجرائم التي لا تشملها

٨ - إنا كانت الجرائم التي أدان فيها الطاعن هي تخريب مرمى مستشفى فصر البني ومستشفى عواد الأول على التوقف عن العمل بقصد تعطيل سير العمل في مصلحة ذات منفعة عامة وتخريبه هؤلاء الممرضين على التجمع في الطريق العام وعدم التفرق بناء على طلب رجل السلطة ووقوع جرائم ، إلتاف ونعت نتيجة هذا التخريب ، وكانت قد وقعت بطريق نتيجة هذه الجرائم التي ليست لها صبغة سياسية جريمة سب رئيس الوزراء - فإن الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون العفو الشامل رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ التي تحدث عن الجرائم المرتبطة بالجريمة السياسية لا تكون مطابقة على الواقعة .

( جله ١٩٥٢/٢/٢٠ طين رقم ٢١ له ٢٣ ق )

٩ - حتى كان الاعتداء الذي وقع من الطاعن على الجيش عليه لا يرجع لسبب أو لغرض سياسي وإنما وقع لحصومة عديمة بينهما وكان الحكم قد نقي حصول تخريب وقال إن المتهمين تجمعوا عرضاً على مقربة من منزل أحدم بمناسبة عيد الأضحى ولم يكن تجمعهم في ذلك المكان لغرض غير مشروع أو بقصد ارتكاب جريمة وكان الطاعن لم يستعمل سقته في التظلم وفق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو الشامل - فلا على ما يثيره الطاعن من انطباق قانون:

من أن يبنى عن الجنائيات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي .. وكانت الجرائم التي ارتكبت لفرض ديني أو اجتماعي تخرج عن ملك الحسدود ، فإنه لا يمكن اعتبارها جريمة سياسية ، كما عرفها الشارع في الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

( جلة ١٦/١١/١٩٥٢ ملن رقم ١٩ سنة ٢٣ ق )

٩٣ - متى كان الحكم قد استعصى من عناصر الضرر أن الأسباب الجامعة للجرائم المستندة للطاعتين والفرض الذي قصدوا إلى تحقيقه منها لم يكن سياسياً وأنهم لم يقدموا عليها بعد ظهور نتيجة الانتخاب إلا بدوافع من الأناية والرغبة في التقاضي والافتقار ، وكان ما أوردته في شأن ذلك سامناً ومقبولاً في العقل والمنطق ... فإنه يكون قد طبق الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالعفو الشامل تطبيقاً صحيحاً .

( جلة ٧/٧/١٩٥٣ ملن رقم ٢٠ سنة ٢٣ ق )

٩٤ - متى كان الحكم قد استعصى من عناصر الضرر أن الخلف الذي حذر الطاعن على ارتكاب الجريمة موضوع التظلم والفرض الذي استند إليه من ارتكابها لم يكن سياسياً ، وإنما أقام على ارتكابها مدفوعاً بمراميل الأناية والتشفي والافتقار من خصوم فريقه بعد انتهاء عملية الانتخاب وظهور نتيجتها ... فإنه لا مقبف لفرض نظر الطاعن من عدم إدراج اسمه في كشور العفو الشامل الصادر به الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ .

( جلة ٧/٧/١٩٥٣ ملن رقم ١٠ سنة ٢٣ ق )

٩٥ - إن الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بشأن العفو عن الجرائم السياسية التي وقعت في اللغة بين ٢٦ أغسطس و ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قد نص في مادته الأولى على أن د يني عفواً شاملاً عن الجنائيات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية البلاد وذلك في اللغة بين ٢٦ أغسطس سنة ٣٦ و ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . . وبينت المذكرة الإيضاحية المقدم بها مشروع الرسوم بقانون المذكور ما مية الجرائم التي هدفها الرسوم بقانون للشرط بالعفوفات وإنها لا تناول إلا ما اتصل بالفتور الداخلية السياسية البلاد ، ويلاحظ أن هذا التحديد كان كافياً لاستبعاد الجرائم الضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج إلا أنه

العفو عليه . أما ما ينداه على المحكة من أنها أخلت في تأويل القانون المذكور حين اعتبرت جرائم الشروع في القتل من الجرائم المشتأة التي لا يشملها العفو أسرة بجرائم القتل فإن هذا الخطأ في التأويل لم يكن له أثر في الحكم ما دام الثابت أن الجريمة على أية حال لا ينطبق عليها القانون لأنها لم ترتكب لفرض أو لسبب سياسي .

( جلة ١٠/٥/١٩٥٤ ملن رقم ٤٤٣ سنة ٢٤ ق )

٩٥ - إن كون الطاعن يشتغل بالبوليس السياسي وحصر اختصاصه في القضايا السياسية ليس من شأنه أن يضي على وظيفته أية صفة سياسية أو يطبع تصرفاته بالطابع السياسي ، ولا ينهيه من ذلك أن يكون هذا الموظف قد هدف إلى الإفلاق عن الحكومة للقائمة ، إذ الحكومات مهما تغيرت أوضاعها السياسية بتغير الاحزاب التي تولى الحكم لا ينهيه بها كون الموظف ولو كان مخصصاً لمكافة الجريمة السياسية ، فإنه ما وقعت منه جريمة متصلة بهذه فلا يمكن وصف هذه الجريمة بأنها سياسية .

( جلة ٧/٧/١٩٥٣ ملن رقم ٢٩ سنة ٢٣ ق )

٩٦ - إن الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد جرى في المادة الأولى منه صل . أن يبنى عفواً شاملاً عن الجنائيات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لفرض أو لسبب سياسي وتكون متعلقة بالفتور الداخلية البلاد وذلك في اللغة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . وأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اعترفت بها أو قدمتها أو تابها وكان القصد منها التأهب لفعلياً أو تسهيلها أو ارتكابها بالعدل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب والتخص من العقوبة أو إزراءهم أو إخفاء أمة الجريمة . . . . . وإذا كان مؤدى هذا النص أن الجرائم التي ارتكبت لسبب أو لفرض سياسي هي التي تستهف أفراساً سياسية أو تقوم على سبب سياسي ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن الجريمة المستندة للطاعتين (تظلم حاة) لم ترتكب تحقيقاً لهذه الأغراض بل ارتكبت لتحقيق فرض ديني يهي وأسس قضاءه على ذلك بفرض النظر ... لا يكون قد أخل في شيء .

( جلة ١٦/١١/١٩٥٣ ملن رقم ٣٣ سنة ٢٣ ق )

٩٧ - لما كان القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ قد حدد معنى الجريمة السياسية التي هدف إلى شرفها بالعفو بما نص عليه تحديداً واضحاً في مادته الأولى

المرسوم بقانون إلى الغرض منه فيما قاله من أن حكمة لا يتناول إلا ما له اتصال بالمشورن السياسية الداخلية البلاد فإن هذا التحديد الذي نص عليه الفاعر، ثم صفه باستثناء الجرائم المضرة أمن الدولة من جهة الخارج فيه تعيين لحدود الجريمة السياسية التي قصد شتمها بالغزو فإذا كانت التهمة المستندة إلى الطاعن تتجاوز هذه الحدود إلى مجال آخر هو العمل على قلب النظم الاجتماعية والاقتصادية والنضال على طبقة أو طبقات اجتماعية وتسيير طبقة على سائر الطبقات فإن قانون الغزو لا يشملها .

(جلسة ١٩٥٣/٧/٨ ملن رقم ٢٨ سنة ١٣٣٢ ق)

١٨ — إن المشرع قد حدد معنى الجريمة السياسية التي هدف المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ إلى شتمها بالغزو فقال إنها التي تكون قد ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وإذن فكل الحكم إذا كان المظنون منه جريمة العنف قد أثبت عليه أنه نشر بمجلة المراسد الطليعية التي يرأس تحريرها صورة برقية كان قد بعث بها إلى رئيس مجلس الوزراء قلق فيها في حق وزير الصحة وقتئذ، ووضعت ذلك الوزارة، أسند إليها فيها ارتكاب جرائم الرشوة والتهريب الفاسقة مع روجات الأطماع من أجل ترقيتهم ونفسها بأنهم مدان عيلا بمستوى الأخلاق والبراعة وصحة الحكم إلى الحضيض — فإنه لا يمكن عد هذه الجريمة من قبيل الجرائم السياسية التي عنانها ذلك المرسوم بقانون، لأنها تخرج عن الحدود التي وضعا لها، إذ أن القتل الموجه للوزير ووكيل الوزارة تضمن إسناده ارتكاب جرائم عقلية، ولعلنا للسعي عليهما بالمرتب بمستوى الأخلاق، وما دام لا يبين أن جريمة القتل قد ارتكبت في حقهما لسبب أو لغرض سياسي، ولا يمكن اعتبارهما سياسية أن يكون المظنون حده قد أشار في البرقية التي تضمنت عبارات القتل إلى صحة الحكم ما دام الباعث عنده أو الغرض الذي أدى إليه منها لم يتكفى ذاته سياسيا بالمعنى الذي قصد إليه قانون الغزو، إذ ليس في ظروف الواقعة كما أثبتا الحكم الموضوعي ما يدل على أن القتل وجه إلى الوزير السابق التليل من مركزه السياسي أو أن المظنون حده كان يسعى إلى هدف سياسي .

(جلسة ١٩٥٣/٨/١ ملن رقم ٥٠ سنة ١٣٣٢ ق)

١٩ — الجرائم المنشأة

١٩ — إن المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ يحد أن نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على أن «بني عفوا شاملا عن الجنائيات والفروع وتكون متعلقة بالمشورن

مع ذلك نص عليها صراحة زيادة في الإيضاح . وبين من هذا أن الشارع حدد معنى سياسة الجريمة التي قصد أن يمنع الغزو لتركبها، فقال إنها هي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي، وفيما بأن تكون متعلقة بالمشورن الداخلية للبلاد . وإذن فهي كان الحكم المظنون بأنه قد قال إن جرائم الشيوعية « المتسوية إلى المهمل » لا تقتصر على الاعتداء على النظم السياسية للدولة بل تتناول الأنظمة الاجتماعية ولها أهداف أخرى وأنها لذلك ليست من الجرائم السياسية التي قصد المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ الغزو عنها — قاله يكون قد أحاط وجه السداد .

(جلسة ١٩٥٣/٧/٧ ملن رقم ٢٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٢٠ — إن قضاء محكمة التفتيش قد استقر على أن الشارع قد حدد في المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ ولمذكرة الانجائية معنى الجريمة السياسية التي قصد أن يمنع الغزو لتركبها بأنها هي التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وفيما بأن تكون متعلقة بالمشورن الداخلية للبلاد، وذلك لعل معية رآها هي إسدال الستار على الصالحات الداخل وأثاره باعتبار أن الإجماع في هذا النوع من الجرائم نسي لا يستهدف الجاني فيه إضلال غرض نفسي أو يندفع إليه يباحث من — إلا أنه . وإن في كان الثالث أن الطاعن دين بأنه : أولا — انضم إلى جمعية بمصر ترمي إلى سيطرة طيفة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طيفة اجتماعية وغلب نظم الدولة الأساسية البنية الاجتماعية، وكان استهداف القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المدروسة ملحوظا في ذلك — ثانيا — ووجع للملكية المصرية لتغيير مبادئ السطور الأساسية والنظم الأساسية البنية الاجتماعية وكان استهداف القوة والارهاب والوسائل الأخرى غير المدروسة ملحوظا في ذلك فإن الحكم المظنون فيه إذ قال إن هاتين الجريمةين ليستا من الجرائم السياسية التي قصد المرسوم السالف الذكر الغزو عنها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

(جلسة ١٩٥٣/٧/١١ ملن رقم ٦٢ سنة ١٣٣٢ ق)

٢١ — إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٣ إذ نصت على أن «بني عفوا شاملا عن الجنائيات والفروع والشروع فهما التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالمشورن الداخلية للبلاد، وإذا أشارت المذكرة الإيضاحية لهذا



لا يمكن تجزئة الواقعة وفصل الدافع إليها عن السبب الذي أدركت من أجله الجريمة الأولى، وقد ولعت هذه الجريمة في أعقابها واتخذت لجنة الانتخاب بالذات مسرعا لها. فإن الحكم إذ نص في تطبيق المفرد الفاسل على المظالم لأن الاستثناء الوارد في القوانين لا يبرى عليه ولأن الجريمة التي تارها قد وقعت لسبب سياسي يكون صحيحا في القانون.

(جلسة ١٩٥٢/١٠ طين رقم ٣٣ سنة ١٩٥٢)

٣٣ - إن الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ نص على ألا يشمل المفرد الجرائم المخصوص عليها في المواد ٧٧ - ٨٥ و ٢٢٠ - ٢٣٥ ومن ٢٣٥ - ٢٥٢ من ٢٥٨ - قانون العقوبات . ولئن كان كائن الطاعن قد دى غيايبا بمقتضى المادة ٢٥٨ / ٢ من قانون العقوبات . وكان القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٤٩ الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٤٩ ولئن كان قد نص على إلغاء المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات إلا أنه قد استبقى الجريمة التي كانت تعاقب عليها تلك المادة لأن الجريمة موضوع المظالم تقع تحت طائلة المادة ٢٥٨ / ٢ على الرغم من إلغاء تلك المادة واستبدال المادة ١٠٢ بها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ رفض نظم الطاعن قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ذلك لأن المادة ١٠٢ فقرة ٥ فيها تضمنت من حد لحرة المضادة في استعمال الحق المخول لهم بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات من شأنها أن تجعل المادة ٢٥٨ / ٢ التي كان معمولاً بها وقت ارتكاب الجريمة أصح لقطاع من المادة ١٠٢ ج ويجعل من المصن تطبيقا لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات تطبيقا المادة ٢٥٨ دون غيرها على الطاعن ، على أنه حتى ينض النظر من هذا فان الطاعن لا يستفيد من النص في القانون رقم ٢٤١ سنة ١٩٥٢ على استثناء الجريمة المخصوص عنها في المادة ٢٥٨ - دون ذكر المادة ١٠٢ ذلك لأن المشرع نص على استثناء الجريمة بوضعها وأركانها المبنية في المادة ٢٥٨ وهذه الجريمة لم تلغ إطلاقا ، بل بقيت ، وغاية ما في الأمر أن القانون رقم ٥٠٥ سنة ١٩٤٩ رأى تمييز موضوعها بين مواد القانون لفرض المصن في المذكرة التفسيرية فنقلها من مكانها بعد المادة ٢٥٧ حيث كانت إلى الباب الذي جمع فيه جرائم المفرقات بعد المادة ١٠٢ من نص القوانين.

(جلسة ١٩٥٢/١٠ طين رقم سنة ٢٢ ق)

فيها التي أدركت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشؤون الداخلية البلاد ، وذلك في اللغة بين ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولي سنة ١٩٥٢ ، نص في الفقرة الثانية على أن « تأخذ حكم الجريمة السابقة كل جريمة أخرى اقترنت بها أو تفرقت عنها أو تفرقت عنها وكان قصد منها التأليب لعلها » قد نص في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها على أن « لا يشمل المفرد الجرائم المخصوص عليها في المواد من ٧٧ - ٨٥ ومن ٢٣٥ - ٢٥٢ من ٢٥٨ إلى ٢٥٢ من ٢٥٨ من قانون العقوبات ، ولما كان نص هذه الفقرة الأخيرة قد جلد طائعا شاملا ، فقد أفاد ذلك أن الجرائم المنشئة فيها ومن بينها الجريمة المخصوص عليها في المادة ٢٥٨ من قانون العقوبات لا يشملها المفرد إطلاقا سواء أكانت سياسية أم غير سياسية فأنه بنفسها أم مرتبطة بينهما .

(جلسة ١٩٥٢/٧ طين رقم ١٤ سنة ١٩٥٢)

٣٠ - إن جرائم القتل هي نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ من الجرائم التي لا يشملها المفرد .

(جلسة ١٩٥٢/٧ طين رقم ١٠ سنة ١٩٥٢)

٣٩ - الأصل ألا يسأل الإنسان إلا عن الجرائم التي يقارنها بنفسه سواء أكان يوصفه فاعلا أصليا لها أم شريكا للمعامل الأصل فيها بطريقة من طرق الاشتراك المحددة في القانون ، وإذ نص الفاعل في قانون الجبرم على مساءلة المتجسرين عن الجرائم التي تقع تنفيذاً لغرض المقصود من التجسس كشركا فيها متى كانوا طائعين بهذا الغرض ، لم يرد الخروج على تلك القاعدة الأساسية في المسؤولية الجنائية ، أو تقيدها فراعسد الاشتراك كما هي معروفة قانوناً ، وإنما أراد في الحدود التي رسمها بنظر العقاب على المتجسرين متى وقع في أثناء التجسس ، وتنفيذ الغرض المقصود منه جرائم أخرى وذلك بجوارتهم عن التجسس بل لغويات المقررة لتلك الجرائم ، ولئن كان المظالم لا يحكم عليه في جريمة قتل ما استثناء المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . وإنما حكم عليه في جريمة تجسس بالحقبة المقررة للجريمة التل المصن التي وقعت في أثناءه ، وكان مناط الاستثناء الوارد بقانون المفرد أنها هو بالجريمة التي يقارنها الجاني لا بالعقوبة التي توقع عليه ، وكانت جرائم التجسس في شتى صورها غير مستثناة من المفرد ، متى كان ذلك وكانت الجريمة التي دى بها المظالم ، وإن وقعت انضماماً منهم لتجريمهم الذي حل أولاً ، إلا أنه

فإنه يكون من التبيين قضى الحكم الصادر بإدائه  
والتضاء براءته .

(جلسة ١٧٧/٢/٢٨٨ طين رقم ٢٧٤ - ٢٧٥)

٣٥ - إنه لما كان الترميم بقانون رقم ٢٤١  
ل سنة ١٩٥٢ الصادر بالعفو الشامل عن الجرائم التي  
ارتكبت لليب أو لفرض سياسي في مدة بين ٢٦ من  
أغسطس سنة ١٩٣٩ و ٢٣ من يولي سنة ١٩٥٢ قد  
نقض في المادة الثانية منه على أن يملن النائب العام في  
طرف شهر من تاريخ العمل به كشفا في الجريدة الرسمية  
بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم أو التهمين  
الذين لم تزل قضايهم في دور التحقيق أو أمام المحاكم ،  
كما نرى على أنه في خلال الشهر التالي يجرى لمن يرى أنه  
أغفل إدراج اسمه بغير حق أن ينظر منه إلى النائب العام  
— لما كان ذلك وكال الطاعن قد نظر إلى النائب العام  
من عدم إدراج اسمه في كشف من شملهم العفو ، وأنه  
قرر قبول تظله شكلا واعتبار الجريدة المستندة إليه مما  
يشمل العفو ، فإنه يبين قضى الحكم بالنسبة إلى العقوبة  
المحكوم بها عليه والتضاء براءته منها .

(جلسة ١٧٧/١٢/١٩١ طين رقم ٢٧١ - ٢٧٢)

٣٦ - إن المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١  
ل سنة ١٩٥٢ بالعفو الشامل عن الجرائم السياسية تنص  
على أنه في طرف شهر من تاريخ العمل بهذا القانون  
يملن النائب العام كشفا في الجريدة الرسمية بأسماء من  
شملهم العفو من المحكوم عليهم أو التهمين الذين لم تزل  
قضايهم في دور التحقيق أمام المحاكم وفي الشهر التالي يجرى  
ل من يرى أنه أغفل إدراج اسمه بغير حق أن ينظر منه إلى  
النائب العام بترتيب في نظم كتاب المحكمة الابتدائية التي يقيم  
في دائرتها ، ولذا رأى النائب العام أن التظلم في غير محله  
أسأله في خلال أسبوعين من تاريخ التقرير إلى إحدى  
دوائر محاكم الجبايات بالقاهرة إلى يمينها رئيس المحكمة  
وتنص المادة الرابعة من هذا القانون على وجوب العمل  
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر في الجريدة  
١٤٢٢ مكرور غير اعتيادي من الوقائع المصرية الصادر  
بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، وبين من هذا النص  
أن القانون إذ أطلق عبارة الشهر التالي دون أن يبينها  
بأنها الشهر التالي لإعلان الكشف المشار إليه فإن مقاد ذلك  
أن يكون هو الشهر التالي للشهر الأول أي ما كان اليوم من  
الشهر الأول الذي يملن فيه النائب العام كشف من شملهم  
العفو في الجريدة الرسمية . وإن كان الحكم المطعون  
فيه قد بين تضاده بعدم قبول تظلم الطاعن شكلا لرفعه بعد

٣٣ - لما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قبل  
أن ينص في مادته الرابعة على إلغاء المادة ٢٥٨ من  
قانون العقوبات قد استبقى في مادته الأولى نصها ووجهه  
فيما يخص المادة الجديدة من المادة ١٠٢ ققرة ج ، وقد  
ينص المذكور بالإحصائية القانون حكمه إلغاء المادة ٢٥٨  
واستبدال المادة ١٠٢ بما هالك إنه د رضى انياحا  
لأصول الصياغة التشريعية وعلى سبل التيسير أن ينظم  
بمخرج ملك الأحكام بأبواب يكون موضعها الباب  
الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات  
وهو الخاص بالجرائم المضرة بالحكومة من جهة  
والخاص بغيرها المادة ١٠٢ من قانون العقوبات مباشرة ،  
— لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة الأولى  
من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ تنص على ألا  
يعمل العفو الجرائم المخصوص عنها في المواد ٢٥٢ إلى  
٢٥٨ من قانون العقوبات ، وكانت الجريمة موضوع  
هذا النظر وإن كانت معالفا عليها الآن بالمادة ١٠٢ ج  
بدلا من المادة ٢٥٨ للمادة إلا أن المشرع إنما عدلت من  
جرائم وفرو مع الإشارة إليها بأرقام للفراد ، وكان من  
بين الجرائم التي تنص الفقرة اثالث المشار إليها على  
استثنائها من العفو جريمة استعمال المفرقات وهذه  
الجريمة لم تلغ إطلاقا ، وغاية ما في الأمر أن القانون  
رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ قد غير موضعها بين مواد القانون  
مع استبقائها بوصفها وأركانها — فإن القضاء بإدراج  
اسم المتهم بهذه الجريمة في كشوف العفو طبقا للرسوم  
بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ يكون مبنيا على الخطأ  
في تطبيق القانون .

(جلسة ١٧٧/٢/١٩٢ طين رقم ٢٧٦ - ٢٧٣)

د - إجراءات

٣٤ - إن الرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢  
بالعفو الشامل عن الجرائم التي ارتكبت لليب أو  
لفرض سياسي في المدة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٩ إلى  
٢٧ يولي سنة ١٩٥٢ قد نص في المادة الثانية منه على  
أن يملن النائب العام في طرف شهر من تاريخ العمل به  
كشفا في الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من  
المحكوم عليهم أو التهمين الذين لم تزل قضايهم في دور  
التحقيق أو أمام المحكمة . وادى من كان يبين من لاطلاع  
على قرار النائب العام بتقيد ذلك المرسوم وعلى  
الكشف المراهق له أن اسم الطاعن أدرج فيه بوصف  
كونه من شملهم العفو بالنسبة إلى الجريمة موضوع تظنه ،

المبدأ على اعتبار أن الضرر الذي يحق للخاص التظلم فيه من عدم إدراج اسم في الكشف المعلن في الجريدة الرسمية بناء على طلب النائب العام يبدأ من تاريخ هذا الإعلان ، فإنه يكون قد أول القانون تأويلاً عارضاً .  
( جلسة ١٣/٧/١٩٥٣ ملن رقم ٣٣ ق )

٢٧ - إن مؤدى النص في المادة الثانية من القانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ على ميعاد شهر من تاريخ العمل بهذا القانون لينشر النائب العام في الجريدة الرسمية كشفاً بأسماء من تخليهم المفو من المحكوم عليهم أو المتهمين ، وتحتيد الضرر الناتج للتظلم عن يرى أنه أشمل إدراج اسمه بتبرحق في كشف المفو الشامل ، حتى إذا رأى أن التظلم في مفرعه وقعه في خلال أسبوعين إلى محكمة الجنائيات - مؤدى هذا هو اختصاص الحاكم بالنظر في التظلمات التي ترفع في الموايد التي حددتها القانون التي خولها هذا الاختصاص ، فإذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعنين قدسوا تظلمهم إلى النائب العام من عدم إدراج أسمائهم في كشف المفو الشامل بعد اقتضاء ميعاد الضر الذي حدده القانون لتظلمهم ، وبناء على ذلك قضى بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد -  
فانه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .  
( جلسة ١٣/٧/١٩٥٣ ملن رقم ٣٥ - ٣٣ ق )

٢٨ - متى كان التائب بالحكم المظنون فيه أن الطاعن لم يرفع التظلم إلا في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ،

أى بعد فوات الأجل المخصوص عليه في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ اقتصد لتقديم التظلمات ، والذي ياتى في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وكان الطاعن نفسه يعلم في طمت بأنه غير محق في تظلمه محكمة الجنائيات ، وأنه إنما قصد رفع التظلم إلى النائب العام أن يجب به أن يعمل على طلب الحكم باقتضاء الدعوى المسموية ضد نظرها أمام محكمة المروض - فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى بعدم قبول التظلم شكلاً لرفعه بعد الميعاد الماترى ، لا يكون قد اخطأ القانون في شيء .

( جلسة ١٣/٧/١٩٥٣ ملن رقم ١١ - ٣٣ ق )

٢٩ - إن المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ بالقوة الشامل تصح على أن يتبع في نظر المظنون والفصل فيها إجراءات الطعن بالتقص في المواد الجنائية ، ونص المادة ٤٢٤ قانون الإجراءات الجنائية على وجوب التقرير بالظنون وتقديم أسبابه في ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم وإلا سقط الحق فيه . وإذن في كل الحكم قد صدر حذوياً من محكمة الجنائيات بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض في ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ولكن لم يقدم أسباباً لطعن به ذلك ، فإن الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً .

( جلسة ١٣/٧/١٩٥٣ ملن رقم ٦ - ٣٣ ق )

## عقوبة

### رقم التسامد

#### الفصل الأول : قسم العقوبات

٨ - ١	• • • • •	الفرع الأول : العقوبات الأملية
١١ - ٩	• • • • •	الفرع الثاني : العقوبات للأبدية
١٥ - ٩٢	• • • • •	الفرع الثالث : العقوبات النجدة والتكيلة

## رقم القاعدة

الفصل الثاني : تطبيق العقوبة	
الفرع الأول : تقديرها	٢٥ - ١٦
الفرع الثاني : أسباب التخفيف أو الزيادة	
( أ ) الأخذ القانوني	٢٨ - ٢٦
( ب ) الظروف الخفيفة	٤٩ - ٢٩
الفصل الثالث : وقف التنفيذ	٧٦ - ٥٠
الفصل الرابع : جيب العقوبات	٧٧
الفصل الخامس : أثر العقوبة	٧٩ - ٧٨
الفصل السادس : سقوط العقوبة	٨١ - ٨٠

موجز القواعد :

## الفصل الأول

## تقسيم العقوبات

## الفرع الأول : العقوبات الأصلية

- عدم اشتراط توفر أدلة خاصة لتوقيع عقوبة الإعدام - ١
- أخذ رأي اللق في عقوبة الإعدام لا يلزم الأخذ بقتضى الفتوى - ٣ و ٢
- عدم نص الحكم القاضي بالإعدام على ذكر طريقة ذلك الإعدام لا يبيح - ٤
- طريقة الإعدام في القانون المصري هي الإعدام شنقاً - ٥
- يمثل النيابة ذو صفة في التقرر بأن الإجراءات التي تمت عليها م ١٤٧٠ أ ج قد تمت - ٦
- عدم جواز إقصاء مدة الأفعال الشاقة عن ثلاث سنين إلا في الأحوال الخسومية المنصوص عليها قانوناً - ٧
- المجلس مع الشغل أحد من المجلس للطلق ولو أضيفت إليه غرامة - ٨
- ( راجع أيضاً : إثبات قاعدة ٩٦ وقتل محمد قاعدتان ١٤٨ و ١٤٩ ومتكردون ومشتبه فيهم قاعدتان ١٥ و ٢٥ ومجرمون أحداث قاعدة ١٢ ومراقبة قاعدتان ١ و ٦ )

## الفرع الثاني : العقوبات التأديبية

- الإرسال للإصلاحية وسيلة مآدب أخف وتقام من عقوبة الحبس - ٩
- الجزاءات التي أوجب القانون توقيعها على الأحداث هي عقوبات حقيقية وإن لم تذكر بالمواد ١٠ ع وما بعدها البينة لأنواع العقوبات الأصلية والتأديبية - ١٠
- سلطة محكمة الموضوع في عدم إجابة طلب تسليم السنير إلى والده بدلاً من توقيع عقوبة أخرى كما يصح توقيعها عليه قانوناً - ١١
- ( راجع أيضاً استئناف قاعدتان ١٤٧ و ١٤٨ ومجرمون أحداث قاعدة ٨ وقض قاعدتان ٢٤٣ و ٢٦٥ )

## الفرع الثالث : العقوبات التيجية والتكديلية

- العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٤٢ من قانون المخابرات رقم ٢١ سنة ٢٨ هي عقوبة تيمية - ١٢
- توقيع العقوبة للقررة لجريرة الأكد عملاً بنص م ٢٢٢ لا يمنع من توقيع مائة يكون مقررراً لجريرة الأكد من عقوبة تكييلية - ٣ و ١٤
- متى تبين الحكم بالزلة كمقوبة تكييلية - ١٥
- ( راجع أيضاً : استئناف قاعدة ١٥٩ وتعمد الجرائم قاعدة ٢١ ومتكردون ومشتبه فيهم قاعدة ٢٢ ومراقبة قاعدة ١ )

موجز القواعد (تابع):**الفصل الثاني****تطبيق العقوبة****الفرع الأول : تنفيذها**

- سلطة محكمة الموضوع في تحديد العقوبة في حدود النص القانوني - ١٦ - ١٨
- سلطة المحكمة في توقيع أقصى العقوبة دون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك - ١٩
- عدم التزام المحكمة ببيان علة التفرقة في العقوبة بين محكوم عليه وغيره من المحكوم عليهم - ٢٠
- عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التي دعته إلى التشديد أو التخفيف - ٢١
- عدم التزام المحكمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقفت القوة بالقدر الذي ارتأته - ٢٢ - ٢٥
- ( راجع أيضاً : اتفاق جنائي قاعدتان ٩ و ١٠ ، واختلاس أشياء مهيوزة قاع ٨٧ ، وإخفاء أشياء مسروقة قاعدتان ٩٣ و ٩٦ ، واستئناف قواعد ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ ، وإتياك جريمة سلك التهرب قاعدة ١٤ ، وبلاغ كاذب قاعدة ٥٤ ، وتسمير جبري قاعدة ٨ ، وتعدد الجرائم قاعدة ٢٩ ، وتحويل قواعد ٢٦ و ٧٤ و ٧٩ ، وتنظيم قواعد ١١ و ١٢ و ١٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٤ ، ودعارة قاعدة ٢٣ ، وبيع مملوكة خارج السلطة قاعدة ٩ ، وسب وقذف قاعدتان ١١٧ و ١١٨ ، وسرقة قاعدة ٣١ ، وسلاح قاعدة ٩ ، وضرائب قاعدة ٢٥ ، وعزب قاعدة ١ ، وغش قواعد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٦ ، وقطن قاعدة ٢ ، ومسؤولية جنائية قاعدة ٢ ، وقضن قواعد ٢٨٢ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ )

**الفرع الثاني : أسباب التخفيف أو الزيادة****أ - الإعداد القانوني**

- الأعداد القانونية استثناء لا يُلحس عليه - ٢٦
- الاستعزاز ليس من الأعداد القانونية التي يجب التحدث فيها في الحكم عند التمسك بها - ٢٧
- اللقب لا يعتبر عدلاً حقيقياً إلا في حالة الزواج الذي يخفى، زوجة حال لمسها بالزنا فتُقبل هي ومن يرتبها - ٢٨
- ( راجع أيضاً : تجنيس الجنائية قواعد ١ و ٢ و ٣ ، وقاضي الإحالة قواعد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ ، وقتل عمسدة قاعدة ١٤٦ ، ومجرمون أحداث قاعدة ١٠ )

**ب - الظروف المظنة**

- جواز اتخاذ صغر السن ظرفاً قضائياً حقيقياً ولو كانت قد جاوزت الحد الذي يعتبر القانون فيه صغر السن عنداً قانونياً - ٢٩
- الزاعة بالتهمين وتخفيف العقوبة متروكة لمحكمة الموضوع - ٣٠ - ٣٣
- مدلول عبارة « إذا اضطرت أحوال الجرمية رأفة القضاة » التي وردت ذكرها في م ١٧ ع - ٣٤
- استعمال الزاعة لا يثبت إلا على الحقائق للشبهة من الوقائع الثابتة وقت الحكم - ٣٥
- تستبعد ظروف الزاعة وموجباتها مرجحة إلى ذات الزاعة الجنائية التي وصلت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفها به المحكمة - ٣٦ - ٣٨
- الحالة التي يجوز فيها للمحكوم عليه التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة عند تحديد ظروف الزاعة بالنسبة له - ٣٩
- التزام المحكمة بالزوال بالعقوبة في حدود المادة ١٧ ع عند تطبيقها - ٤٠
- ظن المحكمة خطأ أنها علمت منهم بالزاعة حسب تخوله لها م ١٧ ع لا يكسب للهم حقاً في تخفيف العقوبة - ٤١
- تجيد محكمة الجلس في قضائها في الجالية المنسوبة بالحدود للرسمية للظروف المخفضة في م ١٧ ع - ٤٢ و ٤٣
- التزام الحدود للرسمية في م ١٧ ع عند استعمال الزاعة - ٤٤
- استعمال الزاعة مع الصغر عملاً نص م ٧٧ ع متروك للقاضي - ٤٥
- إزاله المحكمة حكم ثلاثة م ١٧ ع دون الإعادة إليها لا يوجب الحكم - ٤٦
- عدم التزام المحكمة ببيان موجبات الزاعة - ٤٧
- طلب استعمال الزاعة لا يقتضي من المحكمة ودأ - ٤٨ و ٤٩

## موجز القواعد (٤) :

(راجع أيضاً : أسباب الإبادة وموانع العقاب قاعدة ٧١ واشتراك قواعد ٣٥ و ٣٦ و ٥٥ وتجنيد الجنابة قواعد ١ و ٢ و ٣ و ٥ وحكم قاعدة ٥٧ وقاضى الإحالة قواعد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ ونقل وإصابة خطأ قاعدة ٥٣ وقضن قواعد ١٨٤ و ١٨٦ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٣٠ و ٢٨٠ و ٢٩٩ و ٣٠٠)

(و. أيضاً : فى تطبيق العقوبة قانون قواعد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ وقطن قاعدة ٣ ومكتسرون ومشتبه فيهم قواعد ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٥٩ و ٦٠ ومجرمون أحداث ١ و ١٠ و ١١ و ١٤ وعلات محمية قاعدة ٦ ومراقبة قاعدة ٨ ومقررات قاعدة ٨ وقضن قاعدة ٥٢٤)

## الفصل الثالث

## وقف التنفيذ

- وقف التنفيذ من سلطة محكمة للوضع وحدها - ٥٠ - ٥٣
- الحكم السابق مانع من إيقاف التنفيذ طبقاً لنص م ٥٢ ع قديم - ٥٤ - ٥٦
- شرط الحكم بوقف التنفيذ طبقاً لنص م ٥٣ ع قديم - ٥٧
- جواز وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم المأذون الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ - ٥٨
- وجوب التزام القاضى المجدود الذى وضعا القانون للحكم بوقف التنفيذ - ٥٩ و ٦٠
- سلطة المحكمة عند الحكم بمتوئى الحبس والفرامة مما أن تأمر بوقف تنفيذ احدهما أو كليهما - ٦١ و ٦٢
- وقف التنفيذ لا يكون إلا بالنسبة للعقوبات البينة - ٦٣ و ٦٤
- عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس إلا اذا كانت لمدة لا تزيد على سنة - ٦٥ و ٦٦
- عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة للقضى بها لحاقلة أحكام القانون ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٦٧
- عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة للقضى بها لحاقلة أحكام القرارات التى تصدر بإعلان الأسماء - ٦٨
- عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة للقضى بها لحاقلة أحكام الرسوم بجانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ أو القرارات الصادرة بتنفيذها - ٦٩
- وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣٥ سنة ١٩٥٣ - ٧٠ - ٧٧
- التزام المحكمة الاستئنافية بالنس فى حكمها على مبدأ مدة وقف التنفيذ اذا أغفل الحكم الابتدائى ذلك - ٧٣
- التزام المحكمة بيان الأسباب التى تستد النيا فى الحكم بوقف التنفيذ - ٧٤ - ٧٦
- (راجع أيضاً : استئناف قواعد ١٣٥ و ١٥٨ و ٢١٢ وإعادة اعتبار قاعدتان ٣ و ٤ وحكم قاعدة ٥٨ وعود قاعدة ١٤ ومصادرة قاعدة ٢ وقضن قاعدة ٦٦٧)

## الفصل الرابع

## جب العقوبات

- جب العقوبة متروكة للسلطة للنوط بها تنفيذ الأحكام ولا غان للمحاكم - ٧٧

## الفصل الخامس

## الامر بالعقوبة

- اغلاق الحل الذى وقتت فيه الحاقلة من التدابير الوقائية التى لا يحول دون توقيها أن تمدى آثارها الى الغير - ٧٨ و ٧٩

## الفصل السادس

## سقوط العقوبة

- متى بدأ للدة للقررة لسقوط العقوبة فى مواد الجنائية والجنج والمخالفات ٨٠ و ٨١
- (راجع أيضاً : حكم قاعدة ٢٢ ودموى جنائية قواعد ٢٣ و ٢٢ و ٢٣ وقانون قاعدة ٢٤)
- (و. أيضاً : فى عقوبة جبرية قاعدة ١٠)

## التواعد القانونية :

## الفصل الاول

## تصميم العقوبات

## القرار الاول

## العقوبات الأصلية

١ - لا يعترض قانوننا لتوقيع عقوبة الاعدام توافر أدلة غامضة ، بل ان شأنا في ذلك شأن باقي العقوبات ، يوقعها القاضي متى اطمأن إلى صحة الأدلة والقرائن المقدمة له ، إذ هو حر في تكوين اعتقاده ، وليس مقيدا بدليل خاص ، كما أنه غير مقيد بغتوى المفتي في القضايا التي يحكم فيها بالاعدام .

( جلسة ١٩٣٤/١/٢٣ من رقم ١٠٠ سنة ٢٤ ق )

٢ - إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأي المفتي في عقوبة الاعدام قبل توقيعه إنما قصد أن يكون القاضي على بينة ما إذا كانت أحكام الشريعة تهيئ الحكم بالاعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها القسرى قبل الحكم بحدس العقوبة دون أن يكون ملوماً بالأخذ بمقتضى القسرى ، فليس المقصود إذن من الاستفتاء تصرف رأى المفتي في تكيف الفعل المسند إلى الجاني ووصفه القانوني .

( جلسة ١٩٣٤/١/٢٣ من رقم ٣٢٤ سنة ٢٤ ق )

٣ - إن كل ما أوجبته المادة ٤٩ من قانون تفكيك حاكم الجنائيات هو أن تأخذ المحكمة رأي المفتي قبل إصدار الحكم بالاعدام ولكنها غير مقيدة بهذا الرأي إذ أجل لها القانون أن تحكم بوجه إذا ما ظلت المبدأ من غير أن يبدى . فني ما انحلت المحكمة هذا الاجراء كان حكما سليما لا مطن عليه . وذلك النص لا يجعل لأحكام الاعدام طريقا خاصا في الإثبات غير الطرق المرسومة لتغيرها من الأحكام .

( جلسة ١٩٤١/٥/٢١ من رقم ٣٠٥ سنة ٢١ ق )

٤ - لا ييبب الحكم الباطل بالاعدام عدم نصح على ذكر طريقة ذلك الاعدام . أما كون الاعدام يكون تنفيذه بالقتل كما تضمنت به المادة ١٣ عقوبات وقديم ، أو بأي طريقة أخرى ، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ، ولا شأن فيه لسلطة الحكم .

( جلسة ١٩٣٤/١٢/١٢ من رقم ٢٢١ سنة ٢٤ ق )

٥ - ليس في قانون العقوبات المصري سوى طريقة واحدة للاعدام وهي الاعدام شنقا . فيمكن أن ينص في الحكم على نوع العقوبة التي أرادت المحكمة تطبيقها أما طريقة تنفيذ تلك العقوبة فأمسرا بمقتضى الحكم والمرجع فيه إلى النصوص الخاصة ببيان المعنى القانوني لكل عقوبة من العقوبات وطريقة تنفيذ كل منها .

( جلسة ١٩٣٤/١/٢٩ من رقم ١٣٣١ سنة ٢٤ ق )

٦ - إن مثل ثنائية توصفة في التقرير بأن الاجراءات التي نصت عليها المادة ٤٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد تمت لأن النيابة العامة هي صاحبة الشأن في تنفيذ حكم الاعدام ولا تسطيع اجراء التنفيذ دون اتعاها .

( جلسة ١٩٥٥/١/١٠ من رقم ٩١٨ سنة ٢٥ ق )

٧ - لما كانت جريمة السرقة بالاكراه معاقبة عليها طبقا للمادة ٣١٤ فقرة أول من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وكانت المدة الثانية من المادة ١٤ من قانون العقوبات تنجز بانه لا يجوز أن تنقص مدة الأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال المحصورة بالنصوص عليها قانونا ، فإن الحكم إذ عاقب المتهمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنين يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وبتمين تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون .

( جلسة ١٩٥٢/١/١٧ من رقم ١٣٣٨ سنة ٢٣ ق )

٨ - إن عقاب السرقة في المادة ١٧٤ ع قديم . المحبس مع الفصل . أما التهديد لفقرته في المادة ٢٩٦ المحبس إطلاقا ويبرز أن ترواد عليه فرامة لاتجاوز مائة جنيه ولا شك ان المحبس مع الفصل أشد من المحبس المطلق ولو أضيفت إليه غرامة .

( جلسة ١٩٣٣/٥/١٥ من رقم ١٦١١ سنة ٢٣ ق )

## الفرع الثاني

## العقوبات التأديبية

٩ - لا يقبل من معكوم عليه لإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يعلن أمام محكمة التنفيذ في هذا الحكم بوجه أنه قد سره بأقل من حقيقته ، وأدخله بذلك . بغير حق في ذمرة من تمنح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سره بإشادة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم

## الفرع الثالث

## العقوبات التبعية والتكليفية

٩٢ - إن العقوبة المنصوص عليها بالمادة (٩٢) من قانون المصادرات رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ إن هي إلا عقوبة تبعية تطبق حينما مع العقوبة الأصلية عند قيام متعصليها . فلذا طلبت لثبابة لأول مرة أمام المحاكم الاستثنائية تطبيق هذه المادة وطريقتها المحسنة دون لفت نظر الدفاع إلى هذا الطلب الجديد فإن هذا لا يعتبر إخلالا بحق الدفاع . ذلك بأن هذا الطلب لم يتضمن في الواقع تهمة جديدة ولا وصفا جديدا للثبابة الأصلية وقد كان من واجب محكمة الدرجة الأولى أن ترضى من تلقاء نفسها بذلك العقوبة التبعية ولو لم تطلبها النيابة . ولا شك في أن هذا الحق بذل إلى المحكمة الاستثنائية بمجرد استئناف النيابة للحكم الابتدائي .

( جلسة ١٩٣٤/٢١/١٧٧ طعن رقم ١١٧٧ سنة ١٣٥٤ )

٩٣ - لأمانح قانونا من الجمع بين عقوبة جنابة الزور وبين الترامة التبعية في جنابة الاختلاس عند تطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات التي توجب توقيع العقوبة المقررة للجريمة الأصلية فقط ، وذلك لأن العقوبة المقصودة بالمادة ٣٢ المذكورة هي العقوبة الأصلية فقط .

( جلسة ١٩٧٧/٢/١١ طعن رقم ٢١٨ سنة ١٣٥٤ )

٩٤ - العقوبات التكليفية هي في الواقع أمرها عقوبات توجبه مراعى فيها طبيعة الجريمة . ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لها برتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى ، ولا يجوز أن تجب العقوبات التكليفية كما تجب العقوبة الأصلية التابعة هي لما بل يظل واجباً لحكمها مع عقوبة الجريمة الأشد .

ولذا كان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يجمع التصلب والنش بضمي علالة على العقوبات الأصلية المقررة فيه بعقوبة تكليفية اختصتها طبيعة الجرائم الواردة به ، فانه إذا كان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أخذ المحكم المظنون فيه بأسبابه أن المتهم عائد في حكم القانون المذكور يكون من المتيقن القضاء على المتهم علالة على عقوبة الجريمة الأشد بالعقوبة التكليفية المنصوص عليها فيه .

( جلسة ١٩٥٧/١/٨ طعن رقم ١١٧٧ سنة ١٣٧١ )

٩٥ - إن المادة ٢٧ من قانون العقوبات تعص على أن دكل موظف ارتكب جنابة بما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسبع عشر من

هذه الشبهة إلى محكة المروض في أي حود من أودر المحاكم ، ولم ترض أسامها على التذير الذي كادته من تلقاء نفسها علاجكم للمادة ٩٨ عقوبات ، وعلى كل حال فإنه لا فائدة له من هذا الطلب ، لأن الإرسال للإصلاحية وسيلة لأدب أخف ونصاً من عقوبة الحبس التي طلب تطبيقها عليه كما أنها أرسم من الحبس أثراً ، إذ هي مهما تكن مدمتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

( جلسة ١٩٣٧/١١/٢٨ طعن رقم ٢٩٩ سنة ١٣٥٤ )

٩٥ - المحكم الصادر بموجب المادة ٦١ عقوبات يجوز العلم فيه بطريق التفتيش من الصغير الذي عومل بمتعضي هذه المادة . وليس من الصواب القول بأن ما رتبته هذه المادة من الجوازات لا يستر عقوبة والغنى الحق ، فلا يجوز العلم فيها بطريق التفتيش - ليس من الصواب القول بذلك ، إذ هذه الجوازات وإن كانت لم تذكر بالمراد وما يلحقها من قانون العقوبات البنية لأنواع العقوبات الأصلية والتبعية ، إلا أنها في الواقع عقوبات حقيقية نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى لصفحت خاص من الجناة ، ثم الأحداث ، وتوقيعها تخرب عليه حقوق اللجن عليه وواجبات والزامات على والى الصغير أو وصيه في حالة التسليم على أنه إذا كان المسؤول عن الحقوق المدنية والمضي بها يستعبدان العلم بطريق التفتيش فحسباً يتلقى بذلك المحقوق في دعوى الجنابة أو البينة المقامة على الصغير الذي عومل بمتعضي المادة ٦١ عقوبات ، فكيف لا يكون لهذا الصغير أن يعلم هو أيضاً بهذا الطريق سواء بنفسه أو بواسطة وليه أو وصيه .

( جلسة ١٩٣٧/١/١٦ طعن رقم ٨٥٠ سنة ١٣٥٤ )

٩٦ - عند تعدد العقوبات التي يجرى القانون الحكم بها على المتهم يكون أمر العقوبة التي توقع عليه بالتصلي متروكاً لسلطة المحكمة حسباً نراه عتقفاً للصلصة بناء على ظروف كل دعوى وأحوالها . ولذلك فإن المحكمة غير ملزمة بأن تجيب والد الصغير أو وليه - مهما كانت حالة المتهم وظروفه - إلى طلبه تسليمه إليه بدلاً من توقيع عقوبة أخرى بما يصح قانوناً توقيعها عليه . وإنه فلا يجوز مجازاتها في ذلك من طريق العلم بالتفتيش وإن كانت هذه المجادلة جائزة بطرق العلم الاحتياطية على أساس متأنقة وتأنق الفتوى ،

( جلسة ١٩٦٢/١/١٦ طعن رقم ٥٢٨ سنة ١٣٥٤ )



الكتاب الثاني من هذا القانون يعمل بأمره حكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بأمره مثلا تنقص عن حذف من المحبس المحكوم بها عليه . وما دام استأثر القضاة أدات المحكمة المتهم هي جناية اختلاس أموال أميرية وعاقبته عليها ، تطبيقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون من التمييز الحكم عليه أيضا بالعقوبة التكميلية المتصور عليها في المادة ٢٧ سالف الذكر ، وهي العمل من الوظيفة مدة لا تنقص عن حذف مدة الحبس التي حكم بها عليه .

(جسدة ١١٢/١١٠ من رقم ٤٦٣ سنة ٢٧ ق)

## الفصل الثاني

### تطبيق المقوبة

## الفرع الأول

### تقديرها

١٦ — محكمة الموضوع ، ما لم تفرج في تقدير المقوبة عن النص القانوني ، لأسال حاسبا من موجبات الشدة ولا من موجبات التخفيف .

(جسدة ١١٢/١٠٢ من رقم ٢٤٢١ سنة ٢٧ ق)

١٧ — إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بمقوبة واحدة من فعلين داخليين في جريمة واحدة على اعتبار انهما وقتا تفتينا قصد واحد في زمان ومكان واحد على معنى عليه واحد ثم استبدلت المحكمة الاستئنافية أحد هذين الفعلين واستبدلت العقوبة التي قدرها الحكم الابتدائي فإن استبعاد أحد ذلك الفعلين لا يؤثر في كيان الجريمة المركبة وليس من شأنه أن يقتل من العقاب المقرر لها في القانون . أما ما يستجبه هنا الاستبعاد من إسكان النظر في تضييع مقدار المقوبة للمتهم بها ابتدائيا ، فإن ذلك من اختصاص قاضي الموضوع ، وما دام هو قد رأى - وهو على بينة من حقيقة ما وقع - تناسب المقوبة التي قضى بها مع الفعل الذي ثبت ارتكابه فلا يقتل المعلن على قضاءه لأن ما عمله يدخل في حدود سلطته . فإذا أدين المتهم ابتدائيا في جريمة سرقة فترد ومضافا استأثر وحده الحكم ثم أيدت المحكمة الاستئنافية عليه المقوبة مع قصر الهمه - أخذنا بطلب النيابة - على سرقة التفود فقط فلا معلن على ذلك .

(جسدة ١١٢/١١٢ من رقم ٢٢٤١ سنة ٢٨ ق)

١٨ — من المقرر أن تقدير المقوبة هو من اختصاص قاضي الموضوع في الحدود المقررة في القانون ، فلا يصح التي على الحكم بأنه قد فرقت بين التمييز في المقوبة التي أرفقها على كل منهم .

(جسدة ١١٢/١٠٠ من رقم ٣٥٥ سنة ٢٠ ق)

١٩ — المحكمة توفيق العقوبة إذا كانت ذات حد واحد كمقوبة الإعدام ، أو أشخاصا إذا كانت ذات حدين ، بدون أن تكون ملزمة ببيان موجب ذلك . وكل ما هي ملزمة به إنما هو مجرد الإشارة إلى النص المبيح . ولها أيضا ، إذا هي أرادت استعمال الازالة والذلل عن درجة المقوبة المتصور عليها إلى درجة أخف منها ، أن تفعل دون أن تكون ملزمة وجوبا ببيان موجب هذا المنول عن المتصور عليه إلى ما هو أخف منه .

(جسدة ١١٢/١٠٢ من رقم ٢٤٢١ سنة ٢٧ ق)

٢٠ — لا يبرهن على المحكمة إذا هي لم تبين حلة التفرقة في المقوبة بين محكوم عليه وغيره من المحكوم عليهم لأن تقدير ما يستجبه كل منهم من العقاب مما يرجع إلى سلطة محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

(جسدة ١١٢/١٠٠ من رقم ٢٠٨٢ سنة ٢٧ ق)

٢١ — تقدير المقوبة راجع إلى سلطة محكمة الموضوع بشرط منازعة وليس عليها قانونا أن تبين الأسباب التي دعت إلى التمييز أو التخفيف .

(جسدة ١١٢/١٠٢ من رقم ١١٩١ سنة ٢٤ ق)

٢٢ — إن القانون في تقرير المقوبات لم يجر على قاعدة أن يكون عقاب الفاعل الأصل أشد من عقاب الشريك ، بل إنه ترك إلى المحكمة تقدير المقوبة التي يستحقها كل منهما في الحدود التي قررها لكل من يسام في الجريمة فاعلا كان أو شريكا ولا رقابة في ذلك لحكمة النقض ما دامت المقوبة المحكوم بها خاصة في حدود النص القانوني المطبق على الواقعة . وإذا فاضحة إذا أرفقت على الشريك عقوبة أشد من مقوبة الفاعل فإنها غير ملزمة بتبديل ذلك .

(جسدة ١١٢/١٠٠ من رقم ١١٢٩ سنة ٢٠ ق)

٢٣ — إن تقدير المقوبة في حدودها المقررة في النص من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، وهي في ذلك غير ملزمة بأن تبين الأسباب التي رأت من أجلها أن توقع على المتهم المقوبة بالتقدير الذي أرفقته . فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أيدت المقوبة المنصوص بها

## ب - الظروف المثيرة

- ٢٩ - يصح للقاضي أن يستدل من صغر سن المتهم ظرفاً قضائياً عتفاً ولو كانت تلك السن قد حلتزمت الحد الذي يستر القانون فيه صغر السن علماً قانونياً .  
( جلة ١٨/١٩٢٣ طين رقم ١٩١ سنة ٤ ق )
- ٣٠ - إن طلب الرأفة لا يصلح أن يكون أساساً للطن بطريق القرض إذ هذا الطلب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها ولحكمه للموضوع وحدها حتى إجابته إذا رأت له حلاً .  
( جلة ١٧/١٩٣٤ طين رقم ٥٥ سنة ٤ ق )
- ٣١ - إن القانون إذ أجل القضاء الرأفة بالتمهين وتخفيف العقوبة الواردة بالنص إذا اكتضت ذلك أحوال الجريمة القائمة من أجلها الدعوى قد ترك الأمر في ذلك للقضاء يشدونه على حسب ما يرون من ظروف الدعوى وملابساتها . ومن ثم لا يكون للتمهين أن يثير جدلاً حول ذلك أمام محكمة القرض .  
( جلة ١٧/١٩٣٧ طين رقم ٧٦ سنة ٤ ق )
- ٣٢ - إن تقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكول لماضي الموضوع دون مقب عليه في ذلك .  
( جلة ١٧/١٩٣٧ طين رقم ١٠٣١ سنة ٤ ق )
- ٣٣ - إذا كانت المحكمة قد طبقت في حق المتهم المواد ٤٠، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٣٣٠، ٣٣٢ من قانون العقوبات لاشتراكه في قتل عمد مع سبق الإصرار وشروع فيه . وساء له عن الجريمة الأشد وهي الانتزاع في القتل العمد ثم أخذه بالرأفة تطبيقاً للسادة ١٧ المخار إليها وعاقبته بالانفعال الشاقة المؤبد ، فقد دلت بذلك على أن العقوبة التي أنزلها بالتمهين هي العقوبة التي أرتأتها متناسبة لوقاعة الجناية التي قتلها بما أحاط بها من ملابسات .  
( جلة ١٣/١٩٥١ طين رقم ١٥٥٥ سنة ٢٤ ق )
- ٣٤ - إن عبارة أحوال الجريمة التي تقتضي رأفة القضاء والتي ورد ذكرها في المادة ١٧ ع لا تنصب فقط على مجرد وقائع الدعوى وإنما تتناول بلا شك كل ما تعلق بمبادئ العمل الإجرائي من حيث هو وما تعلق بشخص المجرم الذي ارتكب هذا العمل وشخص من وقعت عليه الجريمة وكذا كل ما أحاط بذلك العمل ومركبه والمعنى عليه من الملابسات والظروف بلا استثناء . وهو ما اصطلاح على تسميته (Circumstances objectives et Circonstances subjectives)

إيضاحاً ، فإن قضاءها بذلك يتضمن أنها لم ترفأ أجهاد الباع ما يدور إلى تعديلها .

( جلة ١٥/١٩٥٠ طين رقم ١٨٨ سنة ١٥ ق )

٢٤ - إن تقدير العقوبة التي يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع في حدود ما هو مقرر بالقانون للجرمة التي ثبتت عليه ، وليست المحكمة ملزمة بأن تبين الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقتل الذي أرتأه .  
( جلة ١٢/١٩٥٠ طين رقم ٤٨٠ سنة ٢٠ ق )

٢٥ - إن تقدير العقوبة في المسعود المقررة بالقانون للجرمة وإعمال الظروف التي تراها المحكمة معددة أو عتفاً هو ما يدخل في سلطتها الموضوعية وهي غير مكلفة ببيان الأسباب التي أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذي رآه .  
( جلة ١٦/١٩٥٢ طين رقم ١٤٢٩ سنة ٢٦ ق )

## الفرع الثاني

## أسباب التخفيف أو الرأفة

## ١ - الأعداء القانونية

٣٦ - الأعداء القانونية استثناء لا يقاس عليه وطول الزوج في قتل الزوجة خاص بمخالفة مفاجأة الزوجة تخلياً بالزنا ، فلا يكتفي ثبوت الزنا بعد وقوعه بمدة مذكورة .  
( جلة ٢١/١٩٥٨ طين رقم ١٢٣١ سنة ١٨ ق )

٣٧ - الاستعزاز ليس من الأعداء القانونية التي يجب على القاضي أن يتحدث عنها عند التمسك بها ، أو أن يراعي مقتضاها عند ثبوت قيامها في حق المتهم .  
( جلة ٢١/١٩٥٦ طين رقم ٩٣٠ سنة ١٦ ق )

٣٨ - إن القانون المصري لا يعتبر القنص علماً عتفاً إلا في حالة عامة هي حالة الزوج الذي يفتاح زوجته حال تلبسها بالزنا قتلها هي ومن يذني بها . أما القنص في سائر أحوال القتل والجرح والضرب فتفيد معتبراً علماً وإن كان يقتضي مع سبق الإصرار . فالجاني الذي يشارك في القتل مسبقاً بما أحاط به القنص والانفعال يعدم مرتكباً لجناية القتل عمداً من غير سبق إصرار بخلاف ما إذا كان قد أقدم على القتل وهو طاعن البال بعد أن زال عنه تأثير القنص فلا يعدم مرتكباً لجرمة القتل عمداً مع سبق الإصرار .  
( جلة ٢١/١٩٥٣ طين رقم ١٠٠٢ سنة ١٣ ق )

عليه بالبيان كانا متفقين على قتل ، وأنها لم يرتكبا ما ارتكبا إلا تنقينا قصد جنائي مشترك بينهما . فإن معاقتيهما باعتبارهما فاعلين لقتل لا شريكين فيه تكون صحيحة متفقة مع تعريف الفاعل الجرمية على ما جاءت به الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ع ذلك ولو كانت الواقعة لم تنفأ إلا عن فعل أحدهما ، ولم يكن لما وقع من زميله دخل فيها ، ما دام ما وقع منه شروفا في القتل ، ومع ذلك فلا مصلحة لحذين التجهين من التمسك بأنها لم يكرتا إلا شريكين لجبرل من بينهما في جنابة القتل ما دامت المحكمة حين أداتها برصف كونها فاعلين وقالت إنها تأخذها بالرقا لم ترفع عليها إلا عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ، فان قدر ظروف الواقعة وموجباتها مرجحه إلى ذات الواقعة الجنائية التي وقعت لا إلى الوصف القانوني الذي وصفها المحكمة به ، وقد كان في وسع المحكمة أن تولد بالمعقوبة إلى أقل ما تولد إليه على مقتضى الجبرل الواردة في المادة ١٧ ع لو أنها وجدت أن هالك ما يرد ذلك ، وما دامت هي لم تعمل فيستوى من جهة العقاب أن يعد المتجهين شريكين أو فاعلين إذ الخلاف في الوصف لم يكن له من تأخير .

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٧ ملن رقم ١٣٢ سنة ١٣٢٢)

٣٨ - لا بد من الطعن بما يشبه من جبرل ما يدعيه من خطأ الحكم في اختياره لأغلاصا لا شريكا في جريمة القتل المعتمد مع سبق الإصرار ما دامت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي ترضى بها عليه مقررة في القانون للاشتراك في الجريمة للمدكورة ، ولا يخبر من ذلك أن تحسكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الواقعة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبتت لدى المحكمة وقرعها بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها الذل بالعقوبة إلى أكثر ما تولد إليه لا منها من ذلك اعتبارا ما الطعن فأعلا أصليا فهي إذ لم تعمل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أتيها الحكم .

(جلسة ١٩٤٥/٥/١٧ ملن رقم ١٧٠ سنة ١٣٢٥)

٣٩ - إن حكمنا للوضع إنما تقدر ظروف الواقعة بالنسبة الواقعة الجنائية التي ثبتت لديها قبل المتهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفها به ، فلذا وصف المحكمة المتهم في جنابة قتل عند اقترن بظرف

أي الظروف المادية والظروف الشخصية . وعمله المجرمه المكونة من تلك الملايات والظروف والتي ليس لها الصلابة بآثارها لاصحرا (Indéfinissables) هي التي ترك لخلق تقدير القاضي أن يأخذ منها ما يراه هو موجبا لرقا .

(جلسة ١٩٣٤/٨/٨ ملن رقم ١٩١ سنة ١٣٢٤)

٣٥ - إن استعمال الرقا لا يبنى إلا على الحقائق المستندة من الواقع التي تثبت لدى المحكمة وقت الحكم ولا يجوز أن يبنى على واقعة مستنبطه .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٥ ملن رقم ٤٣ سنة ١٣٢٨)

٣٦ - إذا كان الظاهر من الواقعة الثانية بالحكم أن أحد المتهمين ارتكب وحده الفعل المكون للجريمة باطلاه عيارين تاريخين على المبنى عليه أوديا بجيبه وأن الآخر إنما صيحه وقت ارتكابه هذا الفعل لند أذره ومساعدته دون أن يرتكب أي فعل من الأفعال المخلعة في الجريمة . فإن كلا من المتهمين يعتبر شريكا للآخر في جنابة القتل ، وذلك لند معرفة من منهما الذي يشارك القتل . ولكن إذا أعطت المحكمة فاعلتي المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وحسكت عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فإن هذا الخطأ لا يتوجب قض حكمنا لأن المعقوبة التي وقعتها على كل منهما مقررة لجنابة الاشتراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . ولا يخبر من هذا النظر القول بأن المحكمة أخلت بالمتن من بالرقا ، وأنها كانت عند تقدير المعقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته الواقعة . وذلك لأن المحكمة إنما تقدر ظروف الواقعة بالنسبة الواقعة الجنائية التي تبين وقرعها بالنسبة للوصف القانوني الذي تمليه الواقعة . فلو أنها كانت رأت أن تلك الظروف تقتضي الذل بالمعقوبة إلى أكثر ما تولد إليه لأمسها من ذلك الوصف الذي وصفته بها . أما وهي لم تولد إلى الحد الأدنى ، فلها تكون قد رأت تناسب المعقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أتيها بصرف النظر عن وصفها القانوني .

(جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٢ ملن رقم ١٩٨ سنة ١٣٢٩)

٣٧ - إذا كان الواضح من الحكم أن المحكمة استخلصت في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن ترضى إلى ما دونه عليها . أن كلا من المتهمين أطلق في وقت واحد وفي حضرة الآخر . على المبنى عليه مقتضا نازرا بقصد قتل ، وكان المخذاد من الواقعة . كما هيئها المحكمة - أهيأ حين أمارا المبنى

٤ - إذا كانت المحكمة قد عثت خطأ أنها عاملت المتهمين بالرأفة حسباً بخلافها للمادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يوجب الطاعنين حقاً في تخفيض العقوبة إعمالاً لهذه المادة في حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال في حرج من التزول بالعقوبة من التمسد الذي قضت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة المنقضى بها هي التي وأنها مناسبة للواقعة وهي حرة من أي قيد .

(جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ طين رقم ٢٥٦ سنة ٢٤٤٢)

٤٣ - إن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥، وإن أجل لقاضي الإحالة أن يحيل إلى محكمة الجناح بعض الجنايات لتوقيع عقوبة الجناحة فيها إلا أنه ليس من شأن هذه الإحالة أن تغير طبيعة الجناية وتخضعها بطبع الأحكام الخاصة بالجناح بل هي تبقى جناية على أصليها . وينبغي على ذلك أن يحكم الجناح بحسب كون المحكمة الجنايات - مقيدة في قضائهما بالحدود المرسومة للظروف الخفيفة في المادة ١٧ من قانون العقوبات ، فلا تستطيع إذن أن تزدل بعقوبة الجناح إلى أقل من ثلاثة شهور . فإذا هي تزل عن ذلك فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويضمن نقض حكمها والقضاء بحسب العقوبة ثلاثة شهور .

(جلسة ١٩٢٨/٥/٢ طين رقم ١٣١٥ سنة ٨٠)

٤٣ - إن قانون الإجراءات الجنائية إذا أجل بالمادتين ١٥٨ / ٢ و ١٧٩ / ٢ إحالة بعض الجنايات إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أنها قد اضررت بأحد الأعداء القانونية أو بظروف مخيفة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود المنع لم يقصد إلى تغيير طبيعة الجريمة من جنائية إلى جنسية وإنما أراد تخفيف العبء عن حاكم الجنايات بإعطائها من نظر بعض الجنايات التي تقتضي أحوالها - استثناء الزاغة ، ومن مقتضى ذلك أن إحالة الجنايات إلى المحكمة الجزئية لفصل فيها على أساس عقوبة الجريمة وإن كان يوجب عليها أن تصح في الفصل فيها الإجراءات المقررة في مواد البينج عملاً بالمادة ٣٠٦ / ٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه لا يترتب عليه أن تنقذ الجنايات طبيعتها ومقوماتها أو ألا تنظم - محكمة البينج في قضائهما بالحدود المبينة في المادة ١٧ من قانون العقوبات عند التزول بالعقوبة وإذا حكم القاضي بقضي الجناح لمدة قتل عن ثلاثة شهور في جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو

قانوني معقد بأنه فاعل أصل فيها ، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات أو وقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بدلاً من عقوبة الأعدام المقررة قانوناً لحسنه الجنائية ، وكان الوصف الصحيح للفعل الجنائي الذي وقع منه هو مجرد الاشتراك في هذه الجنائية المعاقبة عليه قانوناً بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤقتة ، فلا يصح طلب نقض هذا الحكم بمقولة أن المحكمة ، إذ قضت بالعقوبة التي أوقعتها ، كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي أوتاه ، وأن ذلك يستلزم إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح ، ذلك لأن المحكمة كمن في وسعها - لو كانت قد أرادت أن تزل بالعقوبة إلى أكثر مما تزل إليه - أن تزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقاً للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تفعل فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلاً مع الرافعة التي ثبتت لديها بصرف النظر عن وصفها القانوني ، أما إذا كانت المحكمة قد تزلت فعلاً بالعقوبة إلى أقل حد يصح لها القانون بالتزول إليه ففي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - يصح القول بإمكان قيام التمسك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة ، وتحقيق بذلك مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الرافعة التي قارنها .

(جلسة ١٩٣٩/١٣/٢ طين رقم ١١١٧ سنة ٨٠)

٤ - إن نص المادة ١٧ من قانون العقوبات وإن كان يحيل التزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح هذا النص التزول إليها جوازياً إلا أنه يبين على المحكمة إذا ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملة طيفاً للمادة ١٧ المذكورة ، ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة باعتبار أنها حلت بنسب القانون على العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة ، فإذا أدانت المحكمة المتهم في جنائية الاختلاس وذكرت في حكمها أنها رأت معاملته طيفاً للمادة ١٧ ح ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن المقررة لهذه الجنائية بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات ، فإنها تكون قد أخطأت إذ كان عليها أن تزل - تطبيقاً للمادة ١٧ ع - بعقوبة السجن إلى الحبس الذي لا يجرز أن تنقص مدته عن ثلاثة شهور ، والمحكمة التي في هذه الصورة أن تصلح هذا الخطأ وتحكم بعقوبة الحبس لمدة التي تقدرها .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢١ طين رقم ١٤٥٤ سنة ١٠٠٠)

السجن يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .  
(جلسة ١٩٥٥/٢/٢٧ من رقم ٢٧٥٥ سنة ٢٤ ق)

٤٤ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ تنص في فقرتها الثالثة على أنه يضاف بالأشغال الشاقة المؤقتة على حياة أو إضرار السلاح الناري إذا كان السلاح من الأنواع المبنية في البندول (ب) الملقى بالقانون ومنها البنادق التي تطلق برصاص فلذا كان الحكم قد دان المتهم لإضراره سلاحاً نارياً يطلق الرصاص بدون ترخيص وعاقبه بالحبس لمدة ثلاثة أشهر تطبيقاً للواد ١٧ و ٣/٩ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ و ١٧ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد ما نقض القانون إذ أن المادة ١٧ من قانون العقوبات إذ أعلنت عند استعمال الرأفة أن تستبدل بمقبرة الأشغال الشاقة عقوبة السجن أو الحبس قد اشترطت أن لا تنقص مدة الحبس عن ستة أشهر .  
(جلسة ١٩٥٢/٣/٢١ من رقم ١٢٠٦ سنة ٢٤ ق)

٤٥ - إن المادة ٧٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة ، وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظه موجبات الرأفة إن وجدت ، فإن كانت تلك العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنوات ، وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن - إن هذه المادة إذ نصت على ما تقدم قلنا لم توجه على النصادة خمسة عامة معلقة ، عند تقدير العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن نصها ملاحظة موجبات الرأفة ، بل إنها جعلت بيد القاضي زمام استعمال الرأفة بدليل قهراً مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت ، ولو كان صحيحاً القول بوجود استعمال الرأفة مع الصغير في جميع الأحوال لما كانت عقوبة الإعدام بيد تطبيق المادة ١٧ ، من بين العقوبات التي تنص المادة ٧٢ بإبدالها بمقبرة السجن .  
(جلسة ١٩٥٢/٣/٢١ من رقم ١٢٠٦ سنة ٢٤ ق)

٤٦ - إزاله المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يوجب حكمها ما دام العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون وما دام تقدير العقوبة هو من المحلات محكمة الموضوع

دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالنظر إلى رأيه .

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤ من رقم ٥٧٤ سنة ٢٥ ق)

٤٧ - إذا أراد القاضي استعمال الرأفة والترحيل عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانوناً إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزماً ببيان موجب ذلك بل كل ما يطلب منه عندئذ هو مجرد القول بأن هناك ظروفًا عطفية والإشارة إلى النص الذي يستند إليه في تقدير العقوبة . ذلك بأن الرأفة شعور بالحق تثيره في نفس القاضي حال مختلف لا يستطيع أحداً أن يصددها حتى يصورها بالقلم أو باللسان . ولهذا لم يكلف القانون القاضي وما كان يستطيع تكليفه بأنها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يملك عليه دليل .

(جلسة ١٩٥٢/١/٨ من رقم ١٩١ سنة ٤٤ ق)

٤٨ - إن طلب استعمال الرأفة لا يقتضي من المحكمة رداً .

(جلسة ١٩٥١/١/١٥ من رقم ١٢٢٢ سنة ٢٥ ق)

٤٩ - إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على طلب معاملة المتهم بالرأفة .

(جلسة ١٩٥١/١/٢٠ من رقم ٢٥٧ سنة ٢٤ ق)

### الفصل الثالث

#### وقف التنفيذ

٥٠ - الحكم بإيقاف التنفيذ أمر موضوعي يحدث داخل تحت سلطان قاضي الموضوع وتقديره ، يفرضه من وراء مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وسواء كل منهم شخصياً وعلى حدة .

(جلسة ١٩٥٤/٩/١ من رقم ١٢٣٤ سنة ٢٤ ق)

٥١ - إن تقدير العقوبة بما في ذلك وقف التنفيذ من سلطة محكمة الموضوع وحدها فإدما هي لم تخرج بالعقوبة عن الحد المقرر بنص القانون فلا رقابة عليها وإذا كانت المحكمة قد أفتت بوقف التنفيذ المقضي إجتماعياً لما أرتأه من أن عدم وجود البرايق وحده لا يصلح مبرراً له فلا مقب عليها في ذلك .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٠ من رقم ١٢٣٨ سنة ٢٤ ق)

٥٢ - المقررات في القاضي الإطلاعة بأحكام القانون ، ووقف التنفيذ ، عند جواز ذلك قانوناً ومن المحلات القاضي إن شاء أمر به وإن شاء لم يأمر . وإن فني كان الراعي في الدعوى إن القاضي ملق قانوناً

وأما عرحت عليها ولقتت نظرها إليها فبكر اللهم من سوابق فإن عكمة التقض لا تنطبق الأساس بالحكم المعلنون فيه ولا إسناد أى خطأ بالسلكة الاستثنائية .  
( جلة ١٢٠٤/٢٠ طين رقم ٢١ سنة ٤ ق )

٥٧ - إن القانون وإن نص في المادة ٥٣ ع على أن الحكم الموقوف تنفيذه يعتبر كالم لم يكن متى وفى المحكوم عليه بالشروط المخصوص منها في تلك المادة فإنه جعل ذلك الحكم أثراً بائياً على مر الزمن إذ قال في آخر المادة المذكورة ، ومع ذلك فإنه يكون ما هنا من الأمر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه ، وقد برى أن في هذا الص ما يتعارض مع صدر المادة ولا يتفق مع اختيار الحكم كأن لم يكن على أن الواقع أن الذى يعتبر كالم يكرز إنما هو ما سلق من الحكم يعتبر بالحس فقط وذلك ظهر من النص الفرنسى للمادة إذ هو يبر من الحكم ( condamnation ) ما والتقى عليه أرب الحكم بقى أثره فيما هذا ذلك . فلذا كان الحكم قد نضى بالترامه صلاوة على المحبس فلان هذه الفرامة تنفذ وتبقى نافذة وكذلك لا يؤثر معنى المحس السنين فيما ترتب لغيره من الحقوق بمنتهى الحكم كالترويضات والرد والمصاريف وغيرها . . .  
( جلة ١٢٣٤/٢٠ طين رقم ٥٥ سنة ٤ ق )

٥٨ - القانون لم يحظر وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للثيم المأبد أو الذى سبق الحكم له بوقف التنفيذ بل أبطل ذلك وإذن فلا تريب على المحكمة إذا ما قالت إن الثيم قائم ثم أمرت بوقف تنفيذ العقوبة التى أوقفتها عليه على الرغم من سبق الحكم له بوقف التنفيذ .  
( جلة ١٢٨٢/٢٠ طين رقم ٥٢١ سنة ١٣ ق )

٥٩ - إن الحكم بوقف التنفيذ لا يمكن إلا لتحقيق مصلحة اجتماعية أى اصلاح حال المحكوم عليه ، وتعميد السبل لعدم عودته إلى ارتكاب الجرائم . ولذلك نصت المادة ٥٥ من قانون العقوبات على أن شروط وقف التنفيذ فيما يتعلق بالجاني هى أن يكون له من أخلاقه أو ماله أو سته أو الظروف التى ارتكب فيها الجريمة ما يثبت على الاعتقاد بأنه إن يعود إلى علة القانون . فلذا رأى القاضى من الظروف المختصة أن الجاني الذى ارتكب جنائياً أو جنحة سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم . بل لا الحكم بوقف تنفيذ العقوبة التى قضى بها عليه بشرط أن يبين أسباب ذلك أما إذا رأى أنه غير قابل للإصلاح فيجب عليه إلا

لاحقاً أصلح اللهم دون استعمال حق وقف التنفيذ المنصوص عليه في القانون القديم ، فلا يجوز لهذا اللهم أن ينش على هذا الحكم أن المحكمة - باعتبار القانون الثلاثى - أصلح له فدانها أن القانون السابق يمين وقف التنفيذ .

( جلة ١٢٥٢/٢٠ طين رقم ١١٠١ سنة ٢١ ق )  
٥٣ - وقف تنفيذ العقوبة أو تخوله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة وهذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً للجريمة التى ثبتت على المتهم من سلطة عكمة الموضوع بحيث لا تلام ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة عليه بالقتد الذى أراه .

( جلة ١٢٠٥/٢٠ طين رقم ٢٥٠ سنة ٢٥ ق )  
٥٤ - إن المادة ٥٢ ع لم تشترط أن يكون الحكم السابق المانع من إيقاف التنفيذ قد صدر في مدة معينة قبل المحاكمة الجديدة بل نصها في هذا الصدد أى مطلقاً من كل قيد زمنى ودلاً بذلك على أنه مهما قدمت السابقة في الزمن فلها مبررة للنسج من إيقاف التنفيذ .  
( جلة ١٢٣٢/٢٠ طين رقم ٢٨٠ سنة ٢٥ ق )

٥٥ - إن المادة ٥٢ ع إذ اشترطت في أمر إيقاف التنفيذ أن تبين المحكمة أسباب أمرها به فقد جعلت من واجبها أن تتحرى وتحقق ما إذا لم تكن الملة قائمة . فلذا كانت المحكمة بمجرد أن وجدت أن أساس سابقة المتهم الواردة بصحتها هو حكم قضاىي قيد وقتت عند هذا الحد ولم تعتبر السابقة وأمرت بإيقاف التنفيذ قائلة إنه لم يتقدم لها ما يثبت أن هذا الحكم أصبح نهائياً وقتت على المتهم وكان الواقع أن ذلك الحكم القضاىي الراد بصحة المتهم قد أصبح نهائياً فلن وقوف المحكمة عند حد كون الحكم قضاىي وعدم تحريها ما إذا كان أصبح نهائياً ما هنا من الأمر بإيقاف تنفيذ أم غير نهائى ، ذلك تصرف غلطى من جانبها رتبين على عكمة التقض صحيح الحكم بإيجاب التنفيذ .  
( جلة ١٢٣٣/٢٠ طين رقم ١٢٨٨ سنة ٢٣ ق )

٥٦ - بما قضى الحكم الابتدائى بإيقاف التنفيذ وقرو أن للهم لساوبق له ولدى المحكمة الاستثنائية طلبت النيابة تأييد الحكم فأيدته طبعته النيابة بطريق التقض في الحكم لقضائه بإيقاف التنفيذ مع أن اللهم سابقة ولم تسع النيابة في تقرير أسباب الطعن المقدم منها للمحكمة التقض أن صحيفة سوابق المتهم كانت مجردة فعلا بمثل الصورى تحت نظر المحكمة الاستثنائية

مقبرة الحبس دون الثرامة فإنها لا تكون قد أعطت في تطبيق القانون .

(جريدة ١٠/١٠/١٩٥٠ طين رقم ٩٨٨ سنة ١٣٠٠)

٦٣ - إن وقف التنفيذ لا يكون - بحسب صريح النصوص التي وضعت له في القانون - إلا بالنسبة إلى العقوبات . فهو إذن لا يجوز في التوقيضات ولا في سائر أحوال الرد . لأن الرد يصبح صوره لم يبرح العقاب أو الزجر وإنما قصد بإعادة الحلة إلى ما كانت عليه قبل الجريمة ومتى كان ذلك كذلك ، وكانت إزالة المباني التي تتهم عصابة للقانون هي من قبيل إعادة الشيء إلى أصله وإزالة أثر اللهفة ، فإن الحكم بوقف تنفيذها يكون مخالفاً للقانون .

(جريدة ١٢/١٢/١٩٥٠ طين رقم ١٢٢٢ سنة ١٤٠٠)

٦٤ - إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات حين نصت على جواز وقف تنفيذ العقوبة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالثرامة أو الحبس إنما ضمت العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، سواء أكانت هذه العقوبات أصلية أم تبعية ، أما الجزاءات الأخرى التي وإن كان فيها معنى العقوبة ، ليست عقوبات بحتة ، فلا يجوز الحكم بوقف التنفيذ فيها .

ولما كانت لزيادة المنصوص عليها في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والامر من العسكريين في ٣٦١ و ٣٦٢ ليست من قبيل العقوبات الجنائية بالمعنى الحقيقي ، لأن فيها معنى التوقيض مما لحق الخسارة العامة من الضرر بسبب ارتكاب جريمة ضريبية . فإنه يكون من غير الجواز وقف تنفيذ الحكم الصادر بها .

(جريدة ١٠/١٠/١٩٤٨ طين رقم ٤١٦ سنة ١٤٠٠)

٦٥ - إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات لا تجبر الحكم بوقف تنفيذ مقبرة الحبس إلا إذا كانت لمة لا تزيد على ستة ، فإذا كان الحكم قد قضى بوقف تنفيذ مقبرة الحبس لمدة ستين ، فإنه يكون قد أخطأ ، وهذا الخطأ يستوجب إعادة النظر أمام محكمة المراجع في العقوبة التي يحكم بها ، ولا يجوز أن يقتضى تصحيحه من محكمة النقض ، إذ أن إرفاق التنفيذ منصر تجب مراعاته في تقدير العقوبة على كل حال .

(جريدة ١٢/١٢/١٩٤٨ طين رقم ١٢٤٤ سنة ١٤٠٠)

٦٦ - إذا كان الحكم قد قضى بحبس المتهم ستة وثلاثين سنة مع وقف التنفيذ فإنه يكون قد أخطأ فيما امر به من وقف التنفيذ . إذ المادة ٥٥ عقوبات لا تجبر

وقف تنفيذ العقوبة . ولا يجوز له أن يخرج عن الشروط التي وضعتها القانون للحكم بوقف التنفيذ بل يجب عليه أن يلتزم حدودها ، فالحكم الذي يعلق وقف تنفيذ العقوبة على شرط أن يعيد المتهم الطفل المختطف إلى والديه المخالفة له بكون قد عاقب القانون من ناحية تجاوزه سلطة بخصه من عنده شرعاً لوقف التنفيذ لم ينص عليه القانون ولا يمت بمسألة ما إلى القرض الذي قصد الشارع تحقيقه من وقف التنفيذ ، فضلاً عن مخالفة لما يجب على القاضي أن يراعيه ، عند الحكم بوقف التنفيذ ، من النظر إلى ظروف البصر كما هي مروعة على المحكمة وعدم بناء قضاءه بذلك على واقعة مستقبلية (جريدة ١٢/١٢/١٩٣٨ طين رقم ٤٢٣ سنة ١٣٩٠)

٦٥ - ما دام القانون قد حدد مدة معينة لوقف التنفيذ فلا يملك القاضي أن يفسد فيها بالزيادة أو بالنقص . فلا يجوز أن يحكم بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تتبدى من يوم صدور الحكم على ألا ينفذ مقتضى هذا الحكم إلا إذا أعاد المحكوم عليه الطفل إلى حاضنته ، فإن هذا يقتضى أن تكون مدة الوقف أقل من خمس سنين ، لأن المدة المقررة في القانون هي خمس سنوات تتبدى من تاريخ صدور الحكم نهائياً .

(جريدة ١٢/١٢/١٩٣٨ طين رقم ٤٢٣ سنة ١٣٩٠)

٦٦ - إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه يجوز للحكمة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالثرامة أو الحبس مدة لا تزيد على ستة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة ... الخ ، قد غفلت المحكمة عند الحكم بتوقيض الحبس والثرامة مما أن تأمر بوقف تنفيذ احداً ما أو كليهما ، وليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ بأن تأمر به بالنسبة لهما ما .

(جريدة ١٢/١٢/١٩٣٧ طين رقم ٨٣٣ سنة ١٣٩٠)

٦٧ - إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات قد رخصت للحكمة عند الحكم في جنائية أو جنحة بالثرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على ستة أن تأمر في نفس الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إذا ما رأت من أخلاق المحكوم عليه ما يخشى أو ساء الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يمت على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . وظهر من نص هذه المادة أن ليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لتفويض الحبس والثرامة . وإذن فإذا كانت المحكمة قد رأت أن تحصل وقف التنفيذ مقصوداً على

ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، وإن كان الحكم المطعون فيه الذي صدر في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ أى بعد صدور هذا القانون قد حدد مدة وقف تنفيذ العقوبة بمس سنوات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يبين منه قضيته بالنسبة إلى مدة وقف تنفيذ العقوبة بمصلها ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم المطعون فيه .  
( جلد ١١/٢/٨ ١٩٥٤ طين رقم ٢١١٦ سنة ٢٤ ق )

٧٦ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ونص فيه على أن يعمل به من تاريخ نشره قد استبدلت بالفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات النص الآتي : « ويصدر الأمر بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات ، فإنه يكون مخالفًا للقانون ، ويدين بتصحيح هذا الخطأ بمثل مدة وقف التنفيذ ثلاث سنوات من يوم صدوره الحكم المطعون فيه .  
( جلد ١١/٢/٨ ١٩٥٤ طين رقم ٨٢ سنة ٢٤ ق )

٧٧ - إن مدة وقف تنفيذ العقوبة قد عدلت بمقتضى القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جرى به العمل من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ من خمس سنوات إلى ثلاث . فيجوز إعمالاً لمصرح هذا القانون واعتباره القانون الأصلح بينهم طبقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات المتضمنة بمثل هذه المدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم المطعون فيه .  
( جلد ١١/٢/٨ ١٩٥٤ طين رقم ٢٢٦ سنة ٢٤ ق )

٧٨ - إن القانون إذ نص في المادة ٥٦ عقوبات على صدور الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائياً ، قد أراد أمراً : أولها أن يكون مبدأ مدة وقف التنفيذ من اليوم الذي يصبح فيه نهائياً . والثاني أن الحكم يجب أن يصرح فيه بأن مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون ذلك بمثابة إنذار صريح للمحكوم عليه . وإن كان الحكم الابتدائي لم يصرح فيه بذلك فإنه يجب على المحكمة الاستئنافية أن تصرح به في حكمها ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده . ولا يكون في ذلك منها تسوية لمصلحة المدعى مادام بدد مدة الإيقاف

الحكم بوقف التنفيذ إلا إذا كانت مدة عقوبة الحبس لا تزيد على سنة .

وإذا كان وقف التنفيذ من العناصر التي تلحقها المحكمة عند تقدير العقوبة لم يكن كون الخطأ الحاصل فيه خطأ في القانون يتصل في الوقت ذاته بتقدير العقوبة اتصالاً تاماً يستوجب إعادة النظر فيها . وإن فلا يصح أن نكتفي بحكمة التقدير بتصحيح الخطأ من ناحية الأمر بوقف التنفيذ وحده .  
( جلد ١١/٢/٨ ١٩٥٤ طين رقم ٨٧ سنة ١٩ ق )

٧٧ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه « لا تطبق أحكام المادة ٥٥ من قانون العقوبات بوقف عقوبة الزمانة في الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون ، وإن كان الحكم قد دان المتهم بأنه « خلع الجني عليه المتداخلة معه على شراء نصف كيلوغرام زبادي بأن وضع بها أجزاء أخرى من اللحم قتل منها في الجريدة ، وقضى بتفريجه ٥٠٠ قرش طبقاً للادنين ١ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأمر بوقف تنفيذ هذه العقوبة عليه عملاً بالادنين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .  
( جلد ١١/٢/٨ ١٩٥٤ طين رقم ١٣١٠ سنة ٢٤ ق )

٦٨ - إن المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٠ تنص فيما تنص عليه على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة على من يخالف أحكام القرارات التي تصدر بإعلان الأسعار أو المادة ١٣ من المرسوم المذكور . فالمحكوم بوقف تنفيذ العقوبة على بائع متجول لم يخل من أسرار صناعته يكون مخالفاً في تطبيق القانون .  
( جلد ١١/٢/٨ ١٩٥٤ طين رقم ١١٠٥ سنة ٢٤ ق )

٦٩ - لا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة المحكوم بها لمخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٣ بتحديد المساحات التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ وذلك طبقاً لمادة الثانية عشر من المرسوم بقانون المشار إليه .  
( جلد ١١/٢/٨ ١٩٥٥ طين رقم ٣٢٩ سنة ٢٥ ق )

٧٠ - إن القانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الذي جرى به العمل ابتداء من ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ قضى بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٥٦ من قانون العقوبات بأن « يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة



## الفصل الخامس

### أثر العقوبة

٧٨ - إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون علوكا لمن وجبت معاقبته على الفعل الذي ارتكبت فيه . ولا يمتنع على ذلك بأن العقاب شخصي ، لأن الإغلاق ليس عقوبة من العقوبات الواجب توقيفها على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو في حقيقته من التدابير الرقابية التي لا يجوز دون توصفها أن تكون آثارها قد تمتد إلى الغير . كذلك لا يمتنع بوجوب اختصاص المالك في الإيعاز عند الحكم بالإغلاق من كل هذا الحكم كصدور على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه . (جلسة ١٩٤١/١٢/٢٢ طعن رقم ٧٨٢ سنة ١٢)

٧٩ - إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون علوكا لمن نصب معاقبته على الفعل الذي ارتكبت فيه . ولا يمتنع على ذلك بأن العقاب شخصي ، لأن الإغلاق ليس عقوبة بما يجب توقيفها على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو في حقيقته من التدابير الرقابية التي لا يجوز دون توقيفها أن تكون آثارها ممتدة إلى الغير . ولا يجب احصاء المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق من كل هذا الحكم كصدور على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه . وإن كان الحكم بإغلاق الصيدية من أجل أن موظفا لدى صاحب الصيدية قد داول فيها منه الصيدية دون حق من حكم صحيح . (جلسة ١٩٤٠/١١/٢٠ طعن رقم ١٧٢ سنة ٢٠)

## الفصل السادس

### سقوط العقوبة

٨٠ - إن قانون تحقيق الجسديات يفرق بين الجانيات من جهة وبين الجنب والمخالفات من جهة أخرى فيما يتعلق بسقوط العقوبة المنص بها على اللص . ففي الجنب والمخالفات إذا كان الحكم الصادر بالعقوبة حضوريا ونهائيا فإن مدة التظلم تسمى من تاريخ صدور ذلك الحكم النهائي . وإذا كان الحكم حضوريا أو ابتدائيا أي قابلا للاستئناف فإنه عند التقادم تسمى

لا يكون إلا من هذا التاريخ ولو لم يكن منصوحا على ذلك في الحكم . ولا يؤثر في هذا أن الحكم قد صار قديما ذلك نهائيا بالنسبة للجناية باعضاء . معاد الاستئناف المقرر لها . وذلك لأنه وإن كان انتهايا بالنسبة لها لأول بالاستئناف المرفوع عنه من المتهم قابلا للتعديل أمام المحكمة الاستئنافية .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٢٨ طعن رقم ١٥٦١ سنة ٤١)

٧٤ - المحكمة ملزمة قانونا ببيان الأسباب التي تستند إليها في الحكم بوقف التنفيذ لكنها غير ملزمة ببيان الأسباب التي تدعوها إلى إلغاء وقف التنفيذ إذا بدا لها ذلك .

(جلسة ١٩٣٧/١/١٣ طعن رقم ١١٣٢ سنة ٣٦)

٧٥ - إن وقف تنفيذ العقوبة أمر متعلق بتقديرها ، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا الحرية من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تقوم ببيان الأسباب التي من أجلها أرفقت على الملم العقوبة بالتدبير الذي ارتأته ، وإن كان القاضي على الحكم أنه أغفل طلب وقف التنفيذ ولم يرد عليه لا يكون له عمل .

(جلسة ١٩٤٠/١٠/٢٣ طعن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٠)

٧٦ - إذا كانت المحكمة قد مرحت في أسباب الحكم بأنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملا للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية الجزئية على الحكم ولكنها فضت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها ، فهذا الحكم يكون متدخلا منينا قصه .

(جلسة ١٩٤٠/١١/٢٧ طعن رقم ١٠٣٣ سنة ٢٠)

## التفصيل الرابع

### جيب العقوبات

٧٧ - إن تنفيذ مقتضى القانون في الأحوال التي ينص فيها بأن يجب عقوبة غيرها من العقوبات متروكة للسلطة المتروطة بها تنفيذ الأحكام ولا شأن للمحاكم به . فإذا حكم على متهم بإرساله إلى المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الإضرار ، وبعد الإزاح عنه صدر عليه حكم بجرمه زور ارتكبها قبل الحكم عليه بإرساله إلى المحل الخاص فلا يثبت منه أن يضمن في هذا الحكم الصادر في جريمة الزور بمتوقلة إن تأخر صدوره قد فرت عليه عدم تنفيذ عقوبة الجيب المحكوم بها عليه لئلا لأن عقوبة الإضرار تنبها قانونا .

(جلسة ١٩٣٦/٧/١٩ طعن رقم ١٢٤٤ سنة ٣٦)

فيه (المادة ٢٨١ تحقيق جنایات) فالبادئ التي رسمها القانون للأحكام التنبؤية في الجنایات من جهة علاقتها بزمان سقوط العقوبة والصعوى العمومية بالمقام تعالفا ما رسمه من ذلك للأحكام التنبؤية الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات. وبما لا يفوت التنبؤ إليه في هذا المقدم أن كافة الأحكام التنبؤية الصادرة من محاكم الجنایات سواء أكانت في جنایات أو جنح يبرى عليها حكم سقوط العقوبة لا حكم سقوط الدعوى العمومية وذلك بمقتضى نص المادة ٥٢ من قانون تفكيك محاكم الجنایات وما تحصيل إليه من أحكام قانون تحقيق الجنایات.

(جلسه ١٩٣٧/٥/٢٢ طين ١٣١٦ ر ٥٢)

٨١ - لن المادة ٢٨١ من قانون تحقيق الجنایات إذ نصت على أنه إذا سقطت العقوبة بالمدة الطويلة صار الحكم الصادر بها قطعيا ولا يجوز في أى حال من الأحوال للمحكوم عليه شيئا الذي سقطت عقوبته بمعنى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر فيجبه وإعادة النظر فيه. وإذا لم تقرر - كما هو المستند من عبارة نصها بالفرضية - بين المحكوم عليه غيايا في مواد الجنایات (Par contumace) وبين المحكوم عليه غيايا في مواد الجنح والفحش لتنتسب (Par default) فقد دلت بجلاء على أن المدة المقررة لسقوط العقوبة تنبئ - من الوقت الذي يكون فيه قتيابة أن تنفذ العقوبة على اعتبار أن الحكم الصادر بها لم يصد في ذاته وبحسب مظهره قابلا للعلم فيه من المحكوم عليه بأي طريق من الطرق. وفي هذه الحالة لا يصح القول بريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية ما دامت التنبؤ يكون إزاء حكم هو في نظرهما - بناء على ما تم في الدعوى من إجراءات تأييد التنفيذ وليس أمامها إلا المبادأة إلى تنفيذها - وكون مدة سقوط الحق في تنفيذ العقوبة هي التي تسرى في هذه الحالة لا يصح الاعتراض عليه بالصوداكي يكون فيها عند المحكوم عليه أسباب عامة تحول العلم في الحكم فإن هذه الأسباب الخافية يطمئنها على التنبؤ لكونها متفقة بالمعنى عليه وحده - دون غيره الثابت في تاريخها والتسليم بها وعليه إقامة الدليل على صحة أساسها، لا يصح أن يكون من شأنها وقت صيرورة الحكم نهائيا وعلم إجراءات أداء هذه التنبؤ على أن تلك المدة لم يفتأ أن تلتزم هذه الصود الاستثنائية إذ هي على تقدير احتمال حصول العلم من

من تاريخ اعتقاد معاد الاستئناف؛ وأما إذا كان الحكم الصادر بالعقوبة في مواد الجنح والمخالفات غيايا فإن كان قد أعلن للمحكوم عليه وكان صادرا من محكمة ثانية فلا تنبئ مدة التقادم إلا من وقتئذ تصبح المعارضة غير مقبولة وإن كان صادرا من محكمة الدرجة الأولى فلا تسرى مدة التقادم إلا من حصد اعتقاد معادى المعارضة والاستئناف معا. أما إذا كان الحكم التنبؤي لم يعلن للمحكوم عليه فإن مفهوم القانون أن لا عقوبة نهائية في هذه الصورة يمكن القول بمسؤوليتها بالتقادم. بل إن صدور الحكم التنبؤي لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية ونود تقتضى من تاريخه مدة التقادم اللازمة لسقوط الحق في إقامة تلك الدعوى. أما في مواد الجنایات فالتقادم لا يفرق بين الحكم المحضوري والحكم التنبؤي بل جعل العقوبة القضي بها في أهما غير خاصة إلا للحكم واحد هو حكم سقوطها بالتقادم كما سوى بينهما فيما يتعلق بهذا مدة هذا التقادم إذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم وينبئ على ذلك أنه إذا حضر المحكوم عليه غيايا أو قبض عليه بعد المدة التي نص عليها القانون في المادة ٢٧٩ لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية في مواد الجنایات فليس له أن يشك بمعنى هذه المدة الأخيرة منصوصا أنه لم يبق من سائل إلى محاكمة مادام الحكم التنبؤي لم يعلن إليه. ليس له ذلك ولا على احتجاجه بما ينص به القانون في الأحوال المشابهة في مواد الجنح والمخالفات من اعتبار الحكم التنبؤي الذي لم يعلن مجرد إجراء ما يقطع سريان المدة اللازمة لرفع الدعوى العمومية دون أن يكون مبدأ لتقادم الحصر بسقوط العقوبة فإن حكم القانون في هذا الصدد يختلف في مواد الجنایات عنه في مواد الجنح والمخالفات كما سلف القول. على أن القانون يقتضى في مواد الجنایات بصريح النص في المادة ٢٢٤ تحقيق جنایات بأنه إذا حضر المحكوم عليه غيايا أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمعنى المدة يطل حيا الحكم الصادر في تاريخه السابق صدوره وتمادى محاكمته من جديد أى ولو كانت المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية قد انقضت إذ لا عبرة بها في هذا المقام. فإذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد انقضت فإن الحكم التنبؤي يصبح نهائيا بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غيايا التي سقطت عقوبته بمعنى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر فيجبه وإعادة النظر

يكون المحكوم عليه في الحكم الصادر منه في أثناء مدة سقوط العقوبة قد أوردت في نصها حكماً يحظر هذا الطعن بسد اقتضاء المدة التي تسقط بها العقوبة ولم ترفى أمر سقوط الدعوى بمعنى المدة ما يقتضى منها في هذا الصدد أن نعرض له . ثم إن الطعن في أثناء مدة سقوط العقوبة إنما أجبر على سبيل الاستثناء من القواعد العامة وغيره يقتضى أن مدة سقوط الدعوى تعود سريانها الأولى ومدة سقوط العقوبة بصرف النظر عنها بطبيعة الحال . - وهذا هو عين المقرر للأحكام الخائية في مواد الجنائيات بقرآن أنه عام مطلق في الجنائيات واستثنى في مواد الجمع والمخالفات بمعنى أن الحكم الجنائي إذا كان في جنابة فإنه يستلزم دائماً وحسباً بالنقض على المحكوم عليه قبل سقوط العقوبة أما إذا كان في جنحة أو في مخالفة فإنه يعتبر تائيداً بفترات ميعاد المراجعة والاستئناف محسوباً من اليوم المقرر لذلك في نص القانون ولكن

(جلسة ١٤/٤/١٩٤٦ طعن وتم ٣٩١ سنة ١٤ في)

## علامات تجارية

### موجز القواعد :

- ينعى بضاعة على أنها من صنع معين في حين أنها ليست من صنعه ومعناها يكون جريمة تقليد لعلامة هذا الصنع - ١
- استثنى للصرح تقليد علامات الصانع التي توضع على منتجاتهم من حكم المادة ١٧٦ ع قديم لقابلية المادة ٢٠٨ ع جديد - ٢
- الجزاءات التي نصت عليها ٣٣ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ - ٣
- الصيرة في تقليد العلامة التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف - ٤
- ينعى للهم صابوناً من صنعه وعليه بيانات غير مطابقة للصفة منطب عليه بمقتضى القانون ٥٧ سنة ١٩٣٩ - ٥
- ينعى صابون عليه رقم ١ مضاف إليه جسر يتوافر به أركان الجريمة للتعرض عليها في اللادتين ٢٧ و ٣٤ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ بـتجاره ضرراً من ضرور القس التجاري - ٦
- عدم احتياط وضع البيان التجاري للتدليس على المنتجات ذاتها لتنفق الجريمة - ٧
- معاقبة من استعمل علامة تجارية بما يحظر تسجيلها وفقاً للمادة ٥ من ق ٥٧ سنة ١٩٣٩ بأحكام المادة ٢/٣ من القانون المذكور - ٨
- معاقبة منقلد العلامة التجارية بصرف النظر عن تسجيل أو عدم تسجيل العلامات التجارية لشركة التي استعمل هو الرسوم والاشكال والعلامات التي تصرف بها بخاصها - ٩
- ملكية العلامة التجارية هي لمن سبق له أن استخدمها قبل غيره والتسجيل لا ينتهي للملكية بل يقررها وهو لا يسبغ منشأ الحق للملكية إلا إذا استخدمت العلامة بصفة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخ التسجيل على أن يبق لمن له الأسبقية في استعمال العلامة حق وضع اليد عليها - ١٠

## موجز القواعد (١١) :

- استعمال التهم زجيات فارغة تحمل علامة أو ياتاً تجارياً بجبتيها بجاه غازیة إما كان نوعها أو لونها وعرضها للبيع أو حيازتها مع علمه بأن هذه العلامة مملوكة لآخر ومن حق استعملها مسوئياً لملأه طبقاً للقانون رقم ٥٧ سنة ١٩٢٩ - ١١ و ١٢
- تحقق جرعة عدم مطابقة البيان التجاري للحقيقة بالإعلان في الصحف عن سابون بابتاره مصنوعاً من زيت الزيتون الخالص في حين أنه ليس كذلك - ١٣
- جرعة تقليد أو تزوير العلامة التجارية بطبيعتها جرعة وقبة بنض النظر عن الاستعمال الذي هو بطبيعتها جرعة مستمرة - ١٤
- ( ر . أ ) أيضاً : إثبات قاعدة ٣ و ٥٦ و استئناف قاعدة ٢٣٩ )

## القواعد القانونية :

١ - الجريمة الموصوف فيها في المادة ٣٠٢ ع تستلزم هنا حصول الضرر في جنس الصناعة . وجنس الصناعة هو مجموع صفاتها وغواصها الى غلاظها قديمها تجديداً يبره دور المران من الكافة ولا يمتثلون فيه عادة . وهذه الصفات ترجع إما الى الاطعم التي نبتت في الصناعة أصلاً إذا كانت عا يزرع ، أو تنمأ فيه وتنتاسل أصلاً إذا كانت من الحيوانات ، أو الهبة التي تصنع فيه أصلاً إذا كانت من المصنوعات . فالصناعة الى ليس لها غراض طبيعية أو صفات صناعية تتفردها ومضمون بانها بل هي تركيب قابل للضرر والذوق حسب منهجية صاحب ( عكسها مصنع من المصانع ) لا يمكن أن يقع فيها عثر الجلس الذي عت المادة ٣٠٢ ع . فمن يبيع جناعة وطب سجاير على أنها من صنع مصنع كذا ثم اصح أنها ليست من صنع هذا المصنع وإن المصنف الموجود بها ردى . فلا صواب عليه لأن جرمة هي جرمة تقليد لعل هذا المصنع التي نص عليها في المادة ٣٠٥ ع الموقوف العمل بها لأن الفذراع لم ينص الا لاثبات نوع خصيص علامات المصانع ( لاصحابها . ) ( جلسة ١٢٣١/١٢/٢١ من رقم ٥٥٠ - ٢٠ )

٢ - إنه وإن كان ظاهر نص المادة ١٧٦ من قانون العقوبات انقسم ( المقابلة للمادة ٢٠٨ من قانون العقوبات المائل ) يتناول تقليد علامات الماروقية ( المصنع ) أي العلامات التي يمدعا أصحاب المصانع ويضدوا على مصنوعاتهم لتتيزمها في السوق مما عانها من مصنوعات غيرهم ليضمن اليها الراغبون في الشراء ، إلا أن مقارنة نصوص القانون في هذا الشأن تدل على أن الشرع قصد الى اخراج هذه العلامات من حصوص هذا النص . ذلك لأنه أورد بعده نصاً عاماً هو المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات لتقديم ( المقابلة للمادة ٣٥٠

من القانون الحالي ) الدقاب على جرمة تقليد علامات الفاروقية بالذات ، وفرض لها عقوبة مخففة ، وانعطف لتوقيفها أن يكون حق أصحاب تلك العلامات في التفرد دون سواهم باستعمالها على متبنيهم مقروا بواقع توضع لفظ المسكبة الصناعية . وذلك لما ارتأه من أن طبعه هذا الحق وما له فيه النظر اقتراده الاقتصادية من حرية المنافسة التجارية الى أقصى حد يمكن إعلان عدم ضيق هذه الحرية بفرص مقربات جنانية على التقليد الذي يقع من المنافسين في التجارة والصناعة إلا بالقدر الذي سه وفي الحد الذي انتهى رسمياً بلما النص عا يوجب القول بأن هذا النص الخاص وحده هو الذي قصد به الى حماية علامات الفاروقية ، لأن علة وجوده وصرامة صياغته ، وإبراده في قانون واحد مع المادة ١٧٦ عقوبات - كل ذلك يقتطع في الدلالة على أن الشرع استثنى تقليد العلامات المذكورة من حكم المادة ١٧٦ عقوبات وغصبا لصاحبه في المادة ٣٠٥ عقوبات . ( جلسة ١٩٣٨/١١/٢١ من رقم ٢٣٠ - ٤ )

٣ - تنص المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أربع جرائم عامة بالعلامة التجارية وهي جرمة التقليد والذور ، وجرمة الاستعمال ، وموردنا والفقرة الأولى من المادة . وجرمة وضع علامة على كة الغير على منتجاته بسوء نية وجرمة بيع منتجات أو عرضها عليها علامة مزورة أو مقلدة . وكل من هذه الجرائم الأربع مستقلة بذاتها ولها بذاتها الخاصة . ( جلسة ١٩٤٤/٥/٤ من رقم ١٣٧٢ - ٣٢ )

٤ - البقرة في تقليد العلامة التجارية هي بأوجه الشبه لا بأوجه الاختلاف ، ما دامت أوجه الشبه من شأنها أن تؤدي الى الخطأ بين الملائتين ، وخاصة إذا ماروحي أن جمهور المستهلكين لهذه البقرة عن قوتهم ملاحظة الفروق الحقيقة بين الملائتين . ( جلسة ١٩٤٤/٥/٤ من رقم ١٣٧٢ - ٣٢ )

١٠ - إن ملكية العلامة التجارية هي لمن سبق له أن استخدمها قبل غيره ، والتسجيل لا ينشئ الملكية

٨ - إن الشارع حين أورد بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ النصوص الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية إنما لمصالح الجماعة التجارية المتضمنة مع مراعاة جهود المستثمرين ، الأمر الذي اقتضاه أن ينشئ نظاما عاما لتسجيل العلامات التجارية ، قد فرض في

بالعقوبة على التهم ما دامت الدعوى الجنائية والمدنية قد رفعتا معا أمام المحكمة الجنائية ما دام المدعي الملقى اللقب قد استمر في السير في دعواه المدنية ولأن أساس التعويض عن كل فعل خارجي المادتان ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدني ولو كان الفعل الصادر يكون جرمية بمقتضى قانون العقوبات .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٢٩ ملحق رقم ١٩٢٩ س ١٩ )

٩٢ - إن مجرد استعمال التهم زججات فارقة تحصل علامة أو براءة تجاريا تبشيرا ببراءة غريبة أيا كان نوعها أو لو أنها وعرضها للبيع أو حيازتها مع علم أنه هذه العلامة ملوكة لآخر ( لشركة الكوكاكولا المسجلة ) ومن حق استعمالها يكون مستوجبا للعقاب طبقا لقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الذي قصد الفاعر منه تنظيم المنافسة وحصرها في حدودها المشروعة حماية الصوامع المختلفة للمنتجين بالتجارة والإنتاج ومجهود المستهلكين من كل تحليل في شأن ما يمرض عليه من منتجات .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٢٩ ملحق رقم ١٢٠٢ س ١٩ )

٩٣ - إن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ عاص بالبيانات التجارية وجوب مطابقتها للحقيقة ، فإذا كان الحكم قد دان الطاعن بتطبيقا لهذا القانون لإعلانه في الصحف عن صنف معين من الصابون قال إنه مصنوع من زيت بلدة الزيتون الخاص في حين أنه مصنوع من زيت بلدة الزيتون المضاف إليه بعض الزيت الأخرى فإنه لا يكون غشقا ، ولا حيرة بما يقوله الطاعن من أن هذا الزيت هو المنصر الرئيسي في تركيب هذا الصابون وأن العناصر الأخرى غير رئيسية ما دام البائع التجاري قد ذكر أن الصابون مصنوع من زيت بلدة الزيتون ( الخاص ) وهو ما لا يطابق الحقيقة ، ولا حيرة كذلك بمطابقة صيغة هذا الصابون للبروت المنصوص عليها في القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون إذ لا يجوز الخطأ بين قانون وآخر مع اختلاف الفرض من وضعها وتباين مجال التطبيق ؛ لئلا لكل منها .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٢٩ ملحق رقم ١٠ س ٢٤ )

٩٤ - جريمة تقليد أو تزوير العلامة التجارية بطبيعتها جرمية وقتية تم بمجرد تقليد العلامة بغض النظر عن الاستعمال الذي يأتي لاحقا لها ، والتي هو بطبيعته جرمية مستمرة .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٢٩ ملحق رقم ٣٢ س ٢٢ )

بل يقررها ، وهو لا يصبح مكشفا لحق الملكية إلا إذا استخدمت العلامة بمسقة ظاهرة مستمرة خمس سنوات من تاريخ التسجيل على أن يبقى لمن له الأسبقية في استخدام العلامة حق وضع اليد عليها . وإذا كانا الفترة الأولى من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ يجرى فيها معاقبة كل من زور علامة تم تسجيلها طبقا لقانون أو قلدها بطريقة تدعو إلى تحليل الجمهور وكل من استعمل بسوء القصد علامة مزورة أو مقلدة ، وكان لا يتصور عقلا أن يعتبر واضع اليد على العلامة الساجدة ولو لم يطلب تسجيلها مستعملا لعلامة لاحقة فإن المخاطة على هذا الفعل لا تكون مضمونة .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٢٩ ملحق رقم ٣٥٤ س ١٩ )

٩٥ - إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة هي أن التهم استعمل زججات فارقة تحمل علامة شركة الكوكاكولا المسجلة وعلى الاسم محمدا بالافندي العربية والافندي في مكيل الإجابة في تبشيرا ببراءة غريبة من منتجات مصنعها الخاص وحازها بقصد البيع وكانت المحكمة مع تسليها بأن ما أورده عن الاسم وقصده على الزججات وما إلى ذلك يعتبر علامة تجارية في حكم القانون وبأن التهم استعمالها مع علم صاحب الحق فيها قد قصد رفض الدعوى المدنية القائمة من هذه الشركة قولاً منها بافندام الجريمة وعدم توافر الخطأ بالتسليم فيها تكون قد أخطأت إذ أن مجرد استعمال الزججات وتبشيرها ببراءة غريبة أيا كان نوعها أو لو أنها أو عرض الترابيع فيها أو حيازتها بقصد البيع وهي تحمل علامة تجارية على اسمها ملوكة لآخر ومن حق استعمالها ذلك يدخل في نطاق تطبيق الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الذي قصد الفاعر منه تنظيم المنافسة وحصرها في حدودها المشروعة حماية الصوامع المختلفة للمنتجين بالتجارة والإنتاج ومجهود المستهلكين .

ولا يمنع من قض هذا الحكم صيرورة الحكم الجنائي نهائيا بعدم الطعن فيه إذ من المقرر أن الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية لا يجوز قرة للمحكوم فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية . وذلك لأن المحكمة وهي في صدد التمسك في طلب التعويض عن الضرر الذي به أن تعرض لإثبات واقعة الجريمة ولا يحول دون ذلك علم إمكان الحكم لأي سبب من الأسباب

## علانية الجلسات

( د : إجراءات أفراد أرقام ٢٧ - ٢٥ )

## عمل

موجز القواعد .

- مناطق القاب بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم - ١
- المقصود بكلمة « المحل » الواردة في م ١٣ من ق ٦٤ سنة ١٩٣٦ إنما هو المحل الرئيسي وحده - ٢
- المقصود بكلمة « القاب » التي وردت في الأمرين رقمي ٥٤٨ سنة ١٩٤٤ و ٩٩ سنة ١٩٥٠ - ٣
- متى يحق القاب لخاتمة أحكام القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ - ٤
- المقصود بعبارة « حوادث السبل » الواردة في م ٤ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ - ٥
- مناطق حق السبل في الحصول على تمويض عن إصابته طبقاً لمس ٣ من القانون رقم ٨٩ سنة ١٩٥٠ - ٦
- ( ر . أيضاً استئناف قاعدة ١٦ وإعانة غلاء اللجنة فاعمة ١ وخص قاعدة ٥٣٣ )

القواعد الثانوية :

١ - إن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ بشأن التوفيق والتحكيم في المنازعات بين المالكين والأعمال قد نظم ضمن ما ينظم من نزاع بين المالك وأصحاب الأعمال إما بمحسمة في مكتب العمل ودنيا باتفاق بين الطرفين يثبت في محضر تصح له قوة قرارات هيئة التحكيم أو برفع أمره إلى لجنة التحكيم أو هيبة بالأوتناع التي تفرمها القانون . فلذا كان الحكم الذي عاقب المتهم بالتطبيق لأحكام هذا القانون لم يبين الواقعة التي أدان المتهم فيها يا نا لا يتحقق فيه قيام نزاع بين المالك وأصحاب الآله بال صا حسمه بإحدى الطريقتين المشار إليها فيه لأنه يكون قاصراً .

( جلسة ١١/١١/١٩٤٧ طين رقم ٢٥ سنة ٣٢ )

٢ - إن المادة ٢ من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ تنص على أنه « يجب أن تهرج جميع السجلات والنقاز والمحررات التي يكون لمتدوق الحكومة . . حق التفتيش والاطلاع عليها بمقتضى القوانين أو اللوائح . . . » وقد أسأل القرار الصادر في أول يونيو سنة ١٩٤٧ الصادر بشأن تطبيق هذا القانون إلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد هذه السجلات التي يكون لمتدوق

الحكومة حق التفتيش عليها وبالرجوع إلى هذا القانون يتبين أن المادة ٩٣ منه تنص على أنه « يجب أن يعد في كل محل سجل تدرج فيه أسماء الميالك وتاريخ إلحاقهم بالعمل . . . وسجل ثان لتقدير الأجروا يام أشتهلهم . . . وسجل ثالث تكون فيه الإصابات . . . وأنه بمسعداد هذه السجلات على حسب ما تقرر مصلحة العمل كما يجب تقديمها لمفتشها كلاً طلبوا ذلك » ثم نص فيها على أنه « يجوز أن تقوم بمجموعة كشوف دفع لأجور مقام السجل المسد لدفع الأجور » . ومنى كان الأمر كذلك وكفى المقصود بكلمة « دفع » الوارد بالمادة ١٣ من القانون إنما هو المحل الرئيسي وحده وذلك دليل ما ورد بأخر المادة المذكورة من جواز قيام مجموعة كشوف دفع الأجور مقام السجل وبدليل ما ورد بالمذكرة الإيضاحية المرافقة لقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٧ عن المراد بالمادة ٢ من هذا القانون وما جاء بالمذكرة التفسيرية الخاصة بقانون إصابات الميالك بالنسبة للسجلات والتي يبين منها المحكمة التي استند فيها المشرع منها وأنها عا يتحقق بتحرير سجل عام بالصفة العربية يكون في مركز الشركة الرئيسي فلا يمكن أن ينصرف النص بعد هذا إلى كل فرع أو عمل . . . وإن في كانت الواقعة اثباته بالحكم أن المتهم لم يبرز سجلا

الجناية ، ومن تلقاء نفسها بالإلزام الخلف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها . وإن لم يكن كان المعك قد أزم الماعين بفرق العلاوة لمستحقها من العمال التابعين له تطبيقاً لحكم المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ فانه لا يكون قد أخطأ .

( جلة ١٩٥٣/٢/١٠ طين رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ )

ج - المحكمة الجنائية ملزمة بنص المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يترتب عليها الفصل في الدعوى الجنائية . وإن لم يكن كانت المحكمة قد قضت بإدانة المتهم وهو مدير شركة من جهة رفعة وامتناعه عن دفع قيمة التعويض المستحق لعمال يعمل عنده وأصحاب أثناء العمل ويجب تأديته وتخلف عنه طاعة مستتمة فانه في ذلك . إنه لا يمكن اعتقاده بظهور الباعثة للعامل حتى يؤخذ المتهم بتهمة الامتناع عن دفع التعويض بل يجب أن يثبت أولاً مدى هذه الطاعة ومقدار التعويض ، وأن ثبوت الحق في التعويض ومقداره ومدى الالتزام به من المسائل التي لا يجوز أن يسبق القضاء الجزائي فيها . القضاء المدني ... الخ . فانه تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ذلك بأن القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ قد قرر مبدأ التعويض في حالة وفاة العامل أو ثبوت الطاعة أثناء العمل أو يجب تأديته وبين مقداره وأوجب المطالبة به خلال ستمين ثبوت الطاعة أو الرقعة بتقرير طبي وشفع ذلك بموجب دفع التعويض خلال شهرين من ثبوت الرقعة أو الطاعة عند استكمال هذه العناصر ، فإن امتنع المشورل عن دفعه حتى عليه العقاب .

( جلة ١٩٥٣/٢/١٠ طين رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٣ )

هـ - المقصود بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ من انه لا يجوز لعمال فنيا يتلقى محروقات العمل أن يتسكك ضد رب العمل بأحكام أي قانون آخر ما لم يكن الحديث قد نشأ عن خطأ جسم من جانب رب العمل ، هو تلك المحروقات التي هي من صميم عناصر العمل أو التي نشأت عنه قضاء وقدر ولا تصل إلى درجة المحروقات الزائدة تحت طاعة قانون العقوبات . سواء كانت من عمد أو من خطأ وإعمالاً أما هذه فتخرج من نطاق النص سابق الذكر كما تخرج من نطاقه نفس حوادث العمل بعمتهاا المتقدم متى كانت ناشئة من خطأ جسم من جانب رب العمل ولو كانت لا ترتبط بهذا الخطأ بدرجة الشبهة بالعمي

بأحد فروع شركة فدائه المحكمة ، فانهما تكون قد عالت القانون لأن الرقعة غير معاقب عليها .

( جلة ١٩٥٣/٢/١٠ طين رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ )

٣ - إن الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ قد نص في المادة السابعة منه على أنه ، يتولى إثبات الجرائم التي تقع بالتألف لأحكام هذا الأمر مقتضى مصلحة العمل والموظفون الذين يلتزمهم وزير الشؤون الاجتماعية لهذا الغرض ويكون لهم في هذا الصدد صفة الضبطية القضائية وكذلك يكون لهم في سبيل مراقبة تنفيذ أحكام هذا الأمر الاطلاع على السجلات والدفاتر وسراصة البيانات الواردة فيها ، كما نص الأمر في المادة الثامنة على أن ، كل مخالفة لأحكام هذا الأمر والتفترقات المتقدمة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً وتقتضى المحكمة فضلاً عن ذلك ومن تلقاء نفسها بالإلزام الخلف بدفع فرق الأجر أو العلاوة لمستحقها . ولما عدل الأمر العسكري المذكور بالأمر رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٤ نص في المادة السادسة منه على أنه ، تطبيقاً لما يملأ في إبان الجرائم التي تتم بالخالف لأحكام هذا الأمر وفي العقاب عليها أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر رقم ٣٥٨ وتسمى الأحكام لاخرى المفروضة في الأمر رقم ٣٥٨ والتي لا تتعارض مع نصوص هذا الأمر . وقد ظل الأمران سابقا الذكر معمولاً بهما بمقتضى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ حيث جاء المادة الأولى فقرة ج منه أن يستمر العمل بالأحكام الواردة في هذين الأمرين ثم عدل الأمر رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٤ بالأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وانفاداً فراعده بعضاً معدلاً والآخر مكلل الأحكام الواردة بالأمرين سابق الذكر إلا أنه نص في المادة السابعة منه على نص حرفي أص المادة السادسة من الأمر رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٤٤ السابقة لإبداءة إليه بحد صريحاً وبوجوب تطبيق أحكام المادتين ٧ و ٨ من الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ . ولما كانت عبارة العقاب التي وردت في الأمرين اللاحقين للأمر المذكور لا تصلح بمعنى العقوبة بالمعنى الضيق الوارد بقانون العقوبات بل بل إن الصارح إذ صير بكلمة العقاب فقد انفاد الجواز الذي نص عليه الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في المادتين السابعة والثامنة منه والتي أحالت إلى المادة السابعة من الأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ وقد جاء حكم المادة الثامنة صريحاً في وجوب تعاقب المحكمة علاوة على ذلك ، أي علاوة على العقوبة



بما مفاده أن يكون العمل هو مصدر الإصابة سواء من ناحية الأخطار التي تصاحبه أو التي قد تنشأ عنه وقت القيام به وهو ما يتحقق به قصد الشارع من تقرير نظام لتوزيع العمل يركز على مسئولية رب العمل عن عاقل العمل دون أن يراعى في قيام هذه المسئولية عنصره الفصل غير المشروع ، الذي تسبق إليه المسئولية المقررة في القانون للمنى .  
( جلسة ١٣/١٢/١٩٥٥ طين رقم ٧٩ سنة ٢٥ ق )

الذي يندرجه قانون العقوبات للإصابة الخطأ أو القتل الخطأ .

( جلسة ١٣/١٢/١٩٥٥ طين رقم ٧٩ سنة ٢٥ ق )

٦ - أن مناط الحق الذي نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ في الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابة العامل طبقاً لقواعد المقررة في البابين الثالث والرابع من هذا القانون هو أن يكون العامل قد أصيب به بسبب العمل وفي أثناء تأديته

## عود

### موجز القواعد :

- الإرسال إلى اصلاحية الأحداث مهما تكن مدته لا يترأسها لأحكام البود - ١
- اعتبار للتم عائداً وفقاً لـ ٤٨/٢ ع «قديم» بوجوب دل المحكمة الاستثنائية القضاء بعدم الاختصاص ولو اكتشفت النيابة بطلب التشديد - ٢
- اعتبار للتم عائداً طبقاً للمادة ٥٠ ع . «قديم» وإن كانت سوابقه التي قضى فيها بحجه سنة قد سقطت ما دامت ساقطة الأخيرة لا تزال قائمة - ٣
- عدم سريان حكم م ٥٠ ع قديم على التهم الا اذا كانت الجريمة الأخيرة التي ارتكبها جريمة تامة لا مجرد مشروع - ٤
- عدم سريان حكم م ٥٠ ع قديم على التهم لا يمنع من تطبيق المادة الأولى من ق رقم ٥ سنة ١٩٠٨ الخاص بالجرائم المتتالية الإجرام اذا توافرت شروطها - ٥
- شرط اعتبار للتم عائداً أن تكون الجريمة السابقة صدر فيها حكم نهائي قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة للتم من أجلها - ٦
- سبق توقيع عقوبة الجناية على التهم يصح عائداً مهما طال أمد الحكم عليه بها - ٧
- شرط اعتبار للتم عائداً في حكم المادة ٥١ ع - ٨ و ٩
- جواز تطبيق أحكام المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ على التهم الذي يرتكب جريمة اختلاس المحبوزات للتصوص عليها في م ٣٤٢ ع - ١٠ و ١١
- نكث الزورر الوارد في م ٥١ ع . ينسحب على جريمة تخليد الأختام للتصوص عليها في م ٢٠٦ ع - ١٢
- اعتبار للتم عائداً في حكم م ٥١ ع بوجوب على قاضي الإحالة أن يأمر بإحالة هذا التهم إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى بإختيارها جناية - ١٣
- جواز وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للتمم المالك - ١٤
- تخطيط العقاب على المالك جوازي للمحكمة - ١٥
- عدم اجبار للتم عائداً متى كان الحكم السابق غير نهائي ولم تقدم النيابة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق - ١٦
- عدم ذكر تاريخ الحكم السابق على المالك لا يبيح معاناه قد قضى عليه فيها بقوة الجناية - ١٧
- اجمال الحكم سوابق للتم وعدم مطالبة حياتها لا يبيح معاناه المحكمة لم توقع عليه العقوبة للتلفئة - ١٨
- قول الحكم «أنه بأخذ للتم الذي رد اختياره بغيره من الشدة في حدود العقوبة المقررة للجريمة لسبق الحكم عليه في جريمة مماثلة دون أن ينده عائداً لا يبيح - ١٩

## موجز القواعد (٥٦)

— توقيع العقوبة للتلقة على المائد دون بيان الأحكام السابق صدور عاهلية والعقوبات المحكوم بها. — ٢٠  
( ر. ) أيضاً : اختصاصاً بقاعدتان ٢٠ و ٤٣ واختلاس أشياء مبيعة قاعدة ٨٦ وإستئناف قواعد ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٤٨ و ١٥٣ و ٢٦٢ وإعلان قاعدة ٥ وحكم قاعدة ٢٥ وعقوبة قواعد ١٤ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٨ وعش قواعد ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ وقاضى الإحالة قاعدة ٢١ ومعتشدون ومشتبه فيهم قواعد ١٨ و ١٩ و ٢٥ و ٣١ و ٣٢ و ٤٦ و ٥٢ و ٥٦ و ٥٨ و ٦١ و ٦٢ ومواد خندرة قاعدة ٦٠ و ٦١ ونقض قواعد ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٦٣٦ و وصف التهمة قاعدة ( ٦٨ )

## القواعد القانونية :

## صود

١ — لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يعلن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بصره أنه قد سته بأقل من حقيقته وأدله بذلك بنبر حق في زمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٩١ عقوبات . لا يقل طمته ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سته بمصادة ميلاد رسمية إذا كان لم يبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أى دور من أدوار المحاكمة ، ولم يشرع أمامها على التقدير الذى قدده من تقاضا نفسها عملاً بحكم المادة ٦٨ عقوبات . وصل كل حال فإنه لا قائمة لمن هذا الطعن ، لأن الإرسال إلى الإصلاحية وسيلة تأديب أخف وقها من عقوبة الحبس التى يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس أفرأ ، الذى مهما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لإحكام الرد كما هو الشأن في عقوبة الحبس.  
( جلد ١١/١٨ من رقم ٣٩١ سنة ٣٠ ق )

٢ — إذا كان التهم سوابق تجعلها عاهلة وفقاً لنص المادة ٤٨قرة ثالثة وكانت صحيفة سوابقه موجودة بملف النصى عند نظرهما أمام المحكمة الاستئنافية فيتميز في هذه الحالة القضاء بعدم الاختصاص ولو كانت النيابة اكتشف أمام المحكمة الاستئنافية بطلب تنفيذ العقوبة ذلك بأن الحكم بعدم الاختصاص واجب تقضى به المادة ١٨٩ من قانون تحقيق الجنائيات وعلى المحكمة أن تحكم به من تقاضا نفسها ولو لم تطلب النيابة ما دامت صحيفة السوابق موجودة بملف النصى خصوصاً إذا كان التقاضى للملخص قد اطلع عليها ونه المحكمة إلى ذلك في تقريره .

( جلد ١١/٢٧ من رقم ٢ سنة ٤ ق )

٣ — لا خطأ في اعتبار الشخص عاهلاً طبقاً للمادة ٥٥ وإن كانت سوابقه التى قضى فيها بحبه سنة قد سقطت ما دامت سابقتها الأخيرة لا تزال قائمة فإن

هذه السابقة الأخيرة تكفى لاعتباره عاهلاً . متى كان عاهلاً فيكفى أن يكون سبق الحكم عليه في أى زمن معنى عقوبات متينة الحرية يتحقق معها هى والسابقة التى اعتبر بها عاهلاً ما يستلزمه القانون لتطبيق المادة ٥٠ ع .

( جلد ١٠/١٥ من رقم ١٣٣ سنة ٢ ق )

٤ — إن نص المادة ( ٥٠ ) من قانون العقوبات صريح في أن المائد في الجرائم الميئة بها لا يستحق عقوبة الأشغال العالة المنصوص عليها إلا إذا كانت الجريمة الأخيرة التى ارتكبها جريمة تامة لا مجرد شروع ، فإن كانت الجريمة الأخيرة شروطاً في إحدى الجرائم الميئة تلك المادة امتنع تطبيقها وأمكن عندئذ تطبيق المادة الأولى من القانون رقم ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتعدين على الإجراء إذا تورفت شروطها .

( جلد ١١/١٦ من رقم ١٣٤ سنة ٣ ق )  
٥ — إنه وإن كان حكم المادة ( ٥٠ ) من قانون العقوبات لا يتناول حالات الشروع في الجرائم الميئة بها إلا أن المادة الأولى من القانون رقم ١٩٠٨ الخاص بالمجرمين المتعدين على الإجراء صريحة في اعتبار وقائع الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ عقوبات متى كان مرتكبها عاهلاً في حكم هذه المادة .

( جلد ١١/٢٢ من رقم ١٣٥ سنة ٢ ق )

٦ — يجب في العود أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائياً قبل وقوع الجريمة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها . فإذا كانت الجريمة المرفوعة بها النصى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر المتهم عاهلاً وتضى بعدم اختصاصها بنظر النصى على أساس أن الرافعة يميز الحكم فيها بعقوبة الجنابة .

ولا يمنع من تقضى الحكم الصادر بذلك كون النصى لم يفصل في موضوعاً بيد ما دام هذا الحكم من شأنه أن يبنى المحصورة فيها أمام محكمة الحكم لأن

والعرض من العقاب عليها هو إيجاب إجرام أضرار هذه السلطة. إلا أن هذا لا يمنع من أنها تعتبر في الوقت ذاته تعدياً على حقوق الأفراد. وأن من الأغراض التي ترعاها الشارع في العقاب عليها ضمان حصول من تعلقت حقوقهم بالشيء المحجوز على حقوقهم وهذا يتحقق التماثل بين جرمين السرقة وغشابة الأمانة من جهة وبين جريمة اختلاس المحجوزات من جهة أخرى.

وإذا كانت جريمة اختلاس المحجوزات المتصوص عليها في المادة ٣٤٢ ح مائة لجرمة غشابة الأمانة وبالتالي مائة لجرمين السرقة والنصب، فإن الاختلاس يجوز في حالة العود أن تُفقد عليه العقوبة ويصح أن تطبق عليه أحكام المبراد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ ح م ق توافرت شروطها.

(جس ١١٣/١١/٢٩ ملن رقم ١٦ سنة ١٤)

٩١ - إنه وإن كانت المادة ٣٤٢ ح م تنص على أن الاختلاس الواقع من المالك المدين حراماً على أسيائه المحجوز عليها يبرر في حكم غشابة الأمانة، بل نصت على أنه يعاقب عليه بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة، إلا أن هذا لا يثبت أن هذا الاختلاس جريمة مائة لجرمة الأمانة، وذلك لما جرى عليه القانون من النص على عقابه في باب غشابة الأمانة، وينص العقوبات المقررة لها، بعد أن نص في باب السرقة على أن الاختلاس الواقع من غير المالك يعتبر في حكم السرقة مراعياً في ذلك طبيعة كل من هاتين الجريمةين والعناصر التي يتبين بها كل منهما - ما جرى عليه القانون من ذلك فيد أنه أراد أن يأخذ الاختلاس حكم الجريمة التي نُسب إليها لا اتفاق العناصر المكونة له مع عناصرها. ولا يمكن أن يكون الشارع قد أراد أن تُفقد عقوبة الاختلاس في حالة العود إذا كانت الأمانة للمحجوزة في حيازة غيره ولا تُفقد إذا كانت في حيازة هو. لأن القتل، وإن اختلف وصفه القانوني وأحد في المالحين.

(جس ١١٣/١١/٢٩ ملن رقم ١٦ سنة ١٤)

٩٢ - المادة ٥١ من قانون العقوبات إذ أوردت جريمة التزوير في عداد الجرائم المائة لجرمة غشابة الأمانة في ذلك عاماً لانحصار فيه، ولقد التزوير الواردة فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الاختتام المتصوص عليها في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذي سوى في الحكم والعقوبة فيها وبين تزوير المحررات، وإن كان ذلك الحكم قد نصي بعدم اعتبار

الواقعة باعتبارها جريمة ولا شبهة الجنائية فيها من اختصاص محكمة الجلس وحسباً.

(جس ١١٣/١١/٢٩ ملن رقم ١٦ سنة ١٤)

٩٣ - من كان قد سبق الحكم على المتهم بجرمة أكثر من عقوبة مقيدة للحرية في سرقات ونصب، وكانت آخرها بالأشغال الشاقة، فإنه يكون عاماً في حكم المادة ٥١ من قانون العقوبات، ويكون الحكم بإرساله إلى المحل الخاص ليسجن فيه حتى يأمر وزير العدل بالإفراج عنه طبقاً للمادة ٥٢ من القانون المذكور حصياً، وذلك مهما كان تاريخ الحكم عليه بالأشغال الشاقة، لأن سبق توقيع هذه العقوبة عليه يجعله عاماً مهما طال أمد الحكم عليه بها.

(جس ١١٣/١١/٢٩ ملن رقم ١٦ سنة ١٤)

٩٤ - يشترط لاعتبار المتهم عاماً في حكم المادة ٥١ عقوبات، أولاً، أن يكون عاماً بمعنى القواعد العامة الزائدة في المادة ٤٩ د ثانياً، أن يكون قد سبق الحكم عليه بتوقيع مقيدتين للحرية كإحدى لمدة سنة على الأقل أو ثلاث سنوات مقيدة للحرية كإحدى لمدة سنة على الأقل في سرقات أو في إحدى الجرائم التي يثبتها المادة ٥١ المذكورة، وذلك بصرف النظر عن تاريخ صدور تلك الأحكام، ثالثاً، أن ترتكب جريمة مائة مما نص عليه فيها. فن توافر فيه هذه الشروط يعتبر عاماً طبقاً لهذه المادة ولو كانت العقوبة الأخيرة المقررة بما عليه، والتي اعتبر عاماً من أجلها، ليست في سرقة أو في جريمة أخرى مائة لها، إذ أن هذه الملائقة ليست ضرورية في حالة العود طبقاً للمادة ٤٩/٢ عقوبات.

(جس ١١٣/١١/٢٩ ملن رقم ١٦ سنة ١٤)

٩٥ - إذا كان يبين من الاطلاع على مفسر ما بين المتهم سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة وبرامة لإحراز عتد ثم قبل معنى خمس سنوات على اقتضاء هذه العقوبة وتحت منه جنسة شروح في سرقة فإنه يكون عاماً طبقاً لفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات، وإذا كان هذا المتهم قد سبق الحكم عليه بتوقيع عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروح فيها إحداها بالحبس مع الشغل لمدة سنيين. فهذا يتحقق به الشرط الثاني لطلاق المادة ٥١ من قانون العقوبات.

(جس ١١٣/١١/٢٩ ملن رقم ١٦ سنة ١٤)

٩٦ - إنه وإن كانت جريمة اختلاس المحجوزات تعتبر في كل الأحوال - على ما به في تعليقات الحنفية - اعتماداً على السلطة العامة - جنسية كانت أو إدارية،

جرية تقليد الاعتظام من الجرائم حدتها المادة ٥١  
سابقة الذكر لأنه يكون قد انطأ في تطبيق القانون  
وفي تأويله .

( جلد ١٧٢/١٧٠٥ طرد رقم ٣١ سنة ٢٠٥ ق )

١٣ - إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق المتهم  
أنه سبق الحكم عليه بالحبس لمدة سنة بتاريخ ٢١ سبتمبر  
سنة ١٩٣٨ من أجل جريمة دخول في منزل بقصد  
ارتكاب جريمة قتل ، وكانت جريمة السرقة المألوفة  
عاشه من أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢  
أي قبل مدعي خمس سنين تاريخ اقتضاء تلك العقوبة  
فانه يكون حائلاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع .  
ولذا كان الثابت بالصحيفة المذكورة أن المتهم سبق  
الحكم عليه أيضاً بتسعة سنوات مقيدة للعقوبة في سرقات  
وشروع فيها وغشياً أمامة اثنان منها بالحبس لمدة سنة  
كما يكون معه دائماً من حكم المادة ٥١ ع ، فانه إذا كان  
المدعى طليقاً لمدة ثلاثة عمو الحكم عليه بقتله ما هو يقتضى  
المادة ٥٢ من قانون العقوبات بسبب الجريمة الجنائية يكون  
من الواجب على قاضي الإحالة أن يأمر بالإحالة هذا المتهم  
إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتباره جانيه فلذا  
هو لم يفعل فإن الأمر الصادر منه باعتباره الواقعة جنسية  
يكون غلطاً مشتبهاً قسطن .

( جلد ١٧٣/٥١٠ طرد رقم ١١٧١ سنة ١٣٣ ق )

١٤ - إن القانون لا يوجب على القاضي أن  
يطلب الضابط يقتضى مواد المرد على المتهم الصادر ،  
بل ترك أمر ذلك لتقدير المحكمة على حسب ظروف  
كل دعوى وملاساتها . وكذلك لم يحظر القانون  
وقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهم المأه أو الذي سبق  
الحكم له بوقف التنفيذ بل أجاز ذلك . وإذا كان فلا  
تريب على المحكم إذا هي قالت إن المتهم حائلاً ، ومع  
ذلك لم تطبق عليه مواد المرد ، ثم أمرت بوقف تنفيذ  
العقوبة التي أوقفها عليه على الرغم من سبق الحكم له  
بوقف التنفيذ .

( جلد ١٧٣/١٠٤ طرد رقم ٣١ سنة ١٣٣ ق )

١٥ - إن المواد ٤٩ و ٥١ و ٥٢ من قانون  
العقوبات لا توجب على محكمة الموضوع القضاء بالعقوبة  
المنظمة المتخصص عليها فيها ، بل هي تجعل ذلك جوازياً  
لها إن شابت حكمت بها وإن شابت حكمت بالعقوبة  
البدنية .

( جلد ١٧٣/١٠٤ طرد رقم ٣١ سنة ٢٠٥ ق )

١٦ - إذا كانت صحيفة السوابق التي قسطنها

التياء في الدعوى بين منها أن الحكم الذي تسند إليه  
في اختيار للمتهم حائلاً ، ولم تقدم التبيات  
إلى المحكمة ما يخالف هذا الظاهر من الأوراق لم يطلب  
تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض فإن المحكمة لا تكون  
قد غابت القانون إذا هي لم تعتبر المتهم حائلاً بناء على  
الأوراق الموجودة في الدعوى .

( جلد ١٧٢/٧٠٥ طرد رقم ٣٣ سنة ٢١ ق )

١٧ - إذا كانت السابقة التي أورد بها الطاعن  
في جنائيه ، وحكم عليه فيها بسبب الجريمة مثل هذه  
السابقة لا تسقط بعض المدة ولا يجم إذن ذكر تاريخها  
في الحكم لأن مرتكبها يعتبر حائلاً طبقاً للفقرة الأولى  
من المادة ٤٩ ع منها تراخي الزمن بين الحكم الصادر  
بها والجريمة الجديدة .

( جلد ١٧٣/١٠٤ طرد رقم ١١٧١ سنة ٢١ ق )

١٨ - إذا كانت حالة المتهم بسبب تطبق على  
المادة الأولى من قانون المجرمين المتأخرين على الإجماع  
ولكن المحكمة مع ذلك رأت الاكتفاء بتوقيع العقوبة  
الواردة في المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات عليهم ، فلهذا  
وأجملت سوابقه ولم تمنعها ، لذلك لا يجب الحكم  
( جلد ١٧٣/١٠٣ طرد رقم ١١٧١ سنة ٢١ ق )

١٩ - إذا كانت المحكمة حين تحدث عن سبق  
الحكم على المتهم في جريمة مماثلة لم تعد دائماً ولم تتعامله  
بمقتضى أحكام المرد . كما هو معرف به في القانون ،  
بل قالت فقط إنها تأخذ به من الفقرة من حدود  
العقوبة المقررة للجريمة التي وقعت منه والمؤكد إليها  
هي تقديرها بالنسبة إليه ، فهذا سليم منها ولو كان للمتهم  
قد سبق رد اختياره إليه .

( جلد ١٧٣/١٠٤ طرد رقم ١١٧١ سنة ٢١ ق )

٢٠ - يجب لسلامة الحكم القاضي بمحاكمة المتهم  
على أساس أنه حائلاً أن يبين الأحكام السابق صدرها  
عليه والعقوبات المحكوم بها لكي تتسكن محكمة التمييز  
من القيام بوظيفتها من مراقبة صحة تطبيق القانون ، ولذا  
كان الحكم قد غلط العقاب على المتهم على أساس أنه  
حائلاً دون أن يشير إلى شيء مما ذكر ، فإنه يكون غلط  
البيان مشتبهاً قسطن .

( جلد ١٧٣/١٠٤ طرد رقم ٣٣ سنة ١٦٦ ق )

٢١ - إذا كانت المحكمة قد قضت بوضع المتهم  
الذي أداته في جريمة إخفاء أشياء مسروقة تحت مراقبة  
البوليس اختياراً بأنه حائلاً على أساس أنه ظاهراً من  
تذكرة سوابقه أنه سبق الحكم عليه من مدة طويلة

ولامع شهادة ميلاده الدالة على أنه كان وقت وقوع تلك السابقة في العاشرة من عمره ، فهذا يكون قصورا في التقصيب يستوجب نقض الحكم .  
( جلسة ١٢٤٧/٢/٢٤ ملن رقم ٩٢١ سنة ١٢٧٢ ق )

بالأنغال العاقبة لارتكابه جناية سرقة وقتل ، وذلك دون أن تساه من هذه السابقة أو تبين مجان الدليل المنتفع أو الرسمى على أنها له ، في حين أن نسفا إليه لا تنتم مع التقدير الذي قدرت به المحكمة سنة في الحكم

## عيب في الذات الملكية

### موجز القواعد :

- التصود باليب في حق الذات الملكية - ١ و ٢
- فقد أعمال الحكومة إلى حشد توجيه اليوم إلى الملك معاقب عليه بالبلدة ١٨٠ ع ولو كان مسوتا في قالب الإيجال والإيكار - ٣
- سلطة قاضي الموضوع في استخلاص العلانية - ٤
- جهز لهم عبارات اليب في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع من كانوا موجودين فيه كاف لتوفر العلانية في جريمة العيب - ٥
- تحقق التصد الجاني في جريمة اليب بمجرد الجهر بالأفراط للكونة قليب مع إدراك متناها - ٦ و ٧
- حصول اليب بالفعل غير كاف لتعق الجريمة بل يجب أن يكون الجاني قد قصد إلى اليب وبتمده - ٨

### القواعد القانونية :

محطة بسياج من المناظر يأتى كل ما يحس أنه فيه مسا بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يندى بالقلب لشار الناس قضا أو سيا أو إمامة .

( جلسة ١٢٥١/٢/٢٦ ملن رقم ١٨٩٠ سنة ١٢٧٢ ق )

٣ - لا شك في أن فقد أعمال الحكومة حتى مقرر ، إلا أنه لا يجب البتة أن يصل لحد توجيه اليوم إلى ذلك في صدد العمل الذي استوجب التقصد أو حتى إلى مجرد القاء مشرطه عليه ولو كان هذا أوداك مسوتا في قالب الإيجال والإيكار ، بل ذلك معاقب عليه بالبلدة ١٨٠ من قانون العقوبات ، فإن زاد حتى تضمن سبيا كانا ما كان في حق الذات الملكية كان واجبا العقاب عليه بالمادة ١٧٩ . ذلك لأن الملك لا يكون محل مسالة أيباً .

واشتراك الملك في حقيقة الواقع على أى وجه من الوجوه في أعمال الحكومة ليس من شأنه أن يؤثر في حرية النقد المقررة ، بل هذه الحرية مكفولة على القوام ولكن على لا يزوج باسم الملك ، فإن فقد أعمال الحكومة لا يشبه ولا يمكن أن يجهل إلا لى المشوئين ضها بحكم الدستور .

( جلسة ١٢٤٧/٢/٢٤ ملن رقم ٢٣٩ سنة ١٢٧٢ ق )

١ - إن الفاعر إذ نص في المادة ١٧٩ من قانون العقوبات على عقاب كل من عاب في حق الملك الملكية قد قصد أن يتناول بالعقاب كل قول أو فعل أو كتاب أو رسم أو غيره من طرق التثيل يكون فيه مسا بها نصرياً أو تليحسا من قريب أو من بعيد مباشرة أو غير مباشرة تلك الذات المصورة التي هي محكم كونها رمز الوطن المقدس محوطة بسياج من ألقاب يأتى بكل ما يحس أن فيه مسا بها ولو لم يبلغ مبلغ ما يندى بالقلب لشار الناس قضا أو سيا أو إمامة . فمن وقع الفعل المكون للعيب على أية صورة من تلك الصور وكان الجاني قد قصد توجيه وهو عالم به إلى شخص ملك فقد حق عليه العقاب .

( جلسة ١٢٣٩/١٢/٢٥ ملن رقم ١٢٦٠ سنة ١٢٩٢ ق )

٢ - إن جريمة العيب في حق الذات الملكية تتحقق بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التثيل يكون فيه مسا بها نصرياً أو تليحسا من قريب أو من بعيد ، مباشرة أو غير مباشرة ، بتلك الذات المصورة التي هي محكم كونها رمز الوطن المقدس

بما مع عليه حتى يمتنأ لها من إشفائه فذلك منها  
سائق .

( جلة ١٧/٥/١٩١٧ طن رقم ٧٤ سنة ١٧ ق )

٧ - التقصد الجنائي في جريمة العيب في حق  
الذات الملكية يقتضي مجرد الجهر بالألفاظ المكونة  
العيب مع إدراك معناها .

( جلة ٢٦/٣/١٩٠١ طن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق )

٨ - لا يكفي في جريمة العيب حصول عيب  
بالعمل بل يجب أيضا أن يكون الجاني قد قصد إلى  
العيب وتعمده . فإذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدر  
التقصي لا يكفي لقول بأن ما وقع من التهم إنما كان  
التنيل من أصحاب الصور التي تعلقها لا خيال أن يكون  
تقصيها - على ما قد يستفاد من منطق الحكم نفسه -  
انقضاء من الصعود على أثر الخلاف والسلب والزيادة  
التي قالت بمصوغها بينه وبينهم دون أن يرد بمخاطره  
المساس بأصحاب الصور ، وخصوصا بعد أن بدأ من  
المحكمة ، وهي تتحدث عما تمسك به الدلائل أثناء  
المحاكمة ، من اقتراض استبعادها واقعة مهمة استلقت  
اليها في الوقت ذاته على تعمد العيب ، وهي واقعة وطه  
الصور بالتقصين وهي ملقاة على الأرض ، فهذا الحكم  
يكون مشوباً بالتقصير .

( جلة ١٧/٣/١٩١٧ طن رقم ٣٥٥ سنة ١٩ ق )

٩ - إن قانون العقوبات لم يبين طرق الملاينة  
في المادة ١٧١ بيان حصر وتحديد ، فللقاضى الموضوع  
أن يستخلص الملاينة من كل ما يفيد بها من ملاييسات  
وطررف . وإذن فإذا كانت المحكمة قد حصلت قيام  
الملاينة من أن التهم ألقى خطابه الذي تضمن العيب في  
جمع من الناس ( أعضاء اتحاد غريحي الجامعة ) ولم تر  
في الرابطة التي تربطهم بعضهم ببعض ما يبنى وصف  
الملاينة من هذا الخطاب ، فهذا التهم من جانبها سائق  
وتحصيها في حدود سلطتها .

( جلة ١٧/٥/١٩١٧ طن رقم ٧٤ سنة ١٧ ق )

١٠ - يكفي لتوفر الملاينة في جريمة العيب في حق  
الذات الملكية أن تثبت المحكمة أن التهم قد جهر ببيارات  
العيب في مكان مفتوح للجمهور وعلى مسمع من كانوا  
موجودين فيه .

( جلة ٢٦/٣/١٩٠١ طن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ ق )

١١ - إذا كانت البيارات المستندة إلى التهم هي  
قوله : نريد محكمة نقول أنها أنت بأمر الشعب لا بأمر  
الملك ، نريد ملكاً يستمر بالشعب والشعب يستمر به . وما  
هذا الملك إلا الفاروق لو بعثت عنه بعض بطانة  
واستخلصت المحكمة تراثر التقصد الجنائي لدى التهم  
في جريمة العيب التي تكون من هذه البيارات من جهره

## غرامة

( ر . أيضاً : اختلاس أموال أميرية قواعد ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٧ واستئناف قاعدتان ١٥١ و ٢٧٤ وتعمد  
الجرم قاعده ٢٠ ورشوة قاعده ٢٦ وسب وقذف قاعدتان ١١٧ و ١١٨ وضرائب قواعد ٣ و ٤ و ٥ و ١١ و ١٢ و  
٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ وعقوبة قواعد ١٣ و ٦١ و ٦٢ و ٦٤ وغش قاعده ٢٦ وقطن قاعدتان ٣ و ١٥ وكسوف  
قاعده ١٥ )

## غرفة الاتهام

موجز القواعد :

- حلول غرفة الاتهام على قاضى الإحالة بالنسبة للقضايا التي تم تحقيقاتها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية - ١
- حضور التهم أمام غرفة الاتهام غير لازم كشرط لنظر الدعوى بمشوروه أمام محكمة الجبايات - ٢
- حق التهم الذي يمن للمضور أمام غرفة الاتهام هو أن يقدم مذكرة بطلانها - ٣

موجز القواعد (١٤) :

- نظر الاشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام تحكمه للدتان ٥٢٤ و ٥٢٥ أ - ج - ٤
- متى تحيل غرفة الاتهام الدعوى إلى محكمة الجنايات - ٥
- غرفة الاتهام هي سلطة من سلطات التحقيق ولا يشترط أن تصدر قراراتها في جلسة عليه - ٦
- سلطة غرفة الاتهام في اجراء تحريك تشكيل عند احالة الدعوى اليها - ٧
- سلطة غرفة الاتهام في تجميس الأثة وتقدرها وللوزارة بين جانب الإثبات والنفي - ٨ - ١١
- متى يجب التهم وفقاً لحكم ١٨٢ أ - ج - ١٢
- الترام سلطة الإحالة سواء أ كان قاضي التحقيق أم غرفة الاتهام إحالة الواقعة إلى محكمة الجنايات مادام قد سبق لمحكمة الجلس أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها - ١٣ و ١٤
- متى يجوز الطعن في قرار غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - ١٥ - ١٧
- ( ر . و ) أيضاً : اختصاص قاعدة ٣٢ وإعادة النظر قاعدة ١ واعلان قاعدة ٨ ونقض قواعد ١٢٢ و ١٣٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ )

القواعد القانونية :

١ - ما دام التهم قد أعلن بقرار الاتهام بمثابة التهود في ظل القانون القديم ، فذلك مفاده أن القضية قد تم تحقيقها قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية وإذا كانت غرفة الاتهام بمقتضى هذا القانون قد حلت محل قاضي إحالة فأصبح هي وحدها المختصة بنظر القضية ، فلها إذا ثروت إحالة هذه القضية إلى محكمة الجنايات لا يكون ثمة خطأ في هذه الإجراءات ، بل تكون الإجراءات قد تمت صحيحة وفقاً للقانون .  
( جلسة ١٩٥٢/٣/١٩ من رقم ١٣٨١ سنة ١٩٥٢ )

٢ - قانون الإجراءات الجنائية لا يوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ منه من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهمة بجناية إلى محكمة الجنايات في ضيقه ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .  
( جلسة ١٩٥٢/١٢/١١ من رقم ١٤١ سنة ١٩٥٢ )

٣ - إنه وإن كانت المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت إعلان الخصوم لتدعيم مذكراتهم والحضور أمام غرفة الاتهام في ظرف ثلاثة أيام إلا أن المادة ١٧٣ قد نصت على أن غرفة الاتهام تصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضاء والإصلاح على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الاعتصامات التي ترى لزوم طلبها منهم ، مما مفاده أن كل ما خوفه قانون التهم الذي يعلن الحضور أمام غرفة الاتهام هو أن يقدم مذكرة دفاعه لهذه الغرفة ، وإن

فمن كان أساس الطعن هو الاخلال بمقتضى القانون في استيفاء دفاعه أمام غرفة الاتهام ليطال في إجراءات الحضور أمامها نفاً عنه حرمانه من تقديم مذكرة دفاعه وكانت محكمة الجنايات إذ تقدم لها بهذا النفع منحه أجلًا لاستيفاء دفاعه ، وكان القانون لا يغفل للتمتع الطعن في أرواس غرفة الاتهام الصادرة بإحالة على محكمة الجنايات ، ولا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه في المادة ١٩١ من قانون الإجراءات الجنائية من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهمة بجناية إلى محكمة الجنايات في ضيقه ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة ، متى كان ذلك فإن الخطأ في إجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم .

( جلسة ١٩٥٢/٢/١٩ من رقم ٣٨٥ سنة ١٩٥٢ )

ج - إن المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان الخصوم أمام محكمة الجلس والمخالفات لمقتضى أحكام من جنحة أو مخالفة منسوبة إليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر إشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام بل تطبق المادة ٥٢٤ و ٥٢٥ من القانون المشار اليه وهما اللتان تعدتا من هذا الموضوع بذاته ، ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصول الاعلان قبل الجلسة ببعاد معين وكان الطعن قد أعلن بالجلسة التي حدثت لنظر الاشكال وتكلم القاض عنه في موضوع الإشكال ولم يطلب ميعاداً لتخصيه دفاعه ، فإن الإعلان - إذا كان ثمة إعلان دول وفقاً للمادة ٢٦ من قانون

٧- إن المشرع ترك لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ١١٠ من قانون الإجراءات الجنائية سلطة التصديق فيمن يرى لزوما لباع أغواله من الشهود الذين يطلب الخصوم منهم ومن لا يرى فيصايمهم قائمة ، كما عول في المراء ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ لقراءة الاتهام بتقدير ما إذا كان هناك عمل لإجراء تحقيق تكميل عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أو عند النظر في مد الحبس الاحتياطي أو في الاستئناف التي يرسلها الخصوم أو في الأوامر الصادرة لها بالإحالة من قاضي التحقيق . وإذن فاقضى على أمر غرفة الاتهام الصادر بتأييد أمر قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، بأنه عالف القانون إذ لم يجب الطاعن إلى مباح الشهود في طلب مقدم منه لقاضي التحقيق وفي استئناف أمام غرفة الاتهام ، لا يكون مقبولا . ( جلة ١٩٥٢/٢ طعن رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٥٢ )

٨- إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت في فقرتها الأولى على أنه ، وإذا رأت غرفة الاتهام عند إحالة لدعوى إليها طبقا للمادة ١٥٨ أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على التهم وترجمت إليها إدانته فأمر بإحالتها إلى محكمة الجبايات ، وإذا لم يجد إدانته فأمر بإحالتها إلى محكمة الجبايات ، وإذا نصت في فقرتها الأخيرة على أنه ، وإذا رأت غرفة الاتهام أن الواقعة لا يساقب عليها القانون وكانت الدلائل غير كافية تصدر أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، قد أفادت أن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجبايات إلا إذا تبين أن الفصل المنشد إلى التهم يكون جريمة يساقب عليها اقتناضون وأن الدلائل كافية على التهم وترجمت فيها إدانته ، ولما كان لفكرة الاتهام بناء على ذلك أن قصص واقعة الدعوى لتبين ما إذا كانت تطرئ على جريمة توافرت عناصرها أم كان القانون لا يعاقب عليها أو يبيحها لبس من أسباب الإباحة ، ولما كلف حق الطاعن الشرعي بسحب صفة الجريمة عن الفصل وبيع الفصل بعد إذا كان مقصودا به دفع فعل يخرب أو يحدث منه الموت إذا كان لهذا النوع أسباب مقفلة . لما كان ذلك فإن غرفة الاتهام إذا أمرت بأن لا وجه لإقامة الدعوى على التهم بالذات الواقعة التمثل لقيام حالة الدفاع تشرع في تكونه تجاوزت سلطتها التي منحها لها القانون في إصدار الآراء والنظر فيما إذا كانت الواقعة يساقب عليها القانون أو لا يساقب .

( جلة ١٩٥٢/١/٢٧ طعن رقم ٧٧٧ سنة ٢٢ في وطن رقم ٧٨٨ سنة ٢٢ في )

المراعات المدنية ولا يكون حضور الطاعن بخصمه واجبا ما دام غايته قد حضر وسمعت أقواله وهو يمثل الطاعن تحقيق ذلك مع ذوى الشأن الذين يوجب القانون مباح أقوالهم وما دامت لفكرة لم تر عسلا لإصدار المشتكى بنفسه لباع إحضاراته ولا يثير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه المادة إنما تهدف إلى أن يكون الخصوم تحت تصرف الترقه لتسمع لرضائهم إذا رأت عملا لذلك .

( جلة ١٩٥٢/١/١٠ طعن رقم ٩٨ سنة ٢٥ في )

٩- إن غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجبايات سواء كان ذلك عند إحالة الدعوى إليها من قاضي التحقيق أو عند نظرها الاستئناف المرفوع أمامها من الأمر الصادر منه بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على التهم وترجمت فيها إدانته ، وبناء على ذلك يكون عليها أن تحصى واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها ثم تصدر أمرا بها على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير مناقب عليها ، ولما فصيل ذلك أن تأخذ برأي في إحدى في الدعوى دون رأى آخر ، إذا أقر مرجعه إلى المحسنا إلى الدليل المطروح أمامها ، وليس عليها أن تجري من التحقيق إلا ما ترى من إجراءات ، وإذا ما انتهت في حدود سلطتها هذه التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهم فيها وأصدرت بناء على ذلك أمرا بتأييد الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى فلا يجوز بحدتها في ذلك .

( جلة ١٩٥٢/٢/٢٢ طعن رقم ١١١٤ سنة ٢٢ في )

١٠- إن قانون الإجراءات الجنائية قد خص غرفة الاتهام بأصليين التارك عشر والأربع عشر من الباب الثالث الخامس بالتحقيق ، وتحت في أولها من تفصيلها ومقد جليتها واختصاصها والأوامر التي تصدرها وفي ثانيها عن الطعن في تلك الأوامر ، وواضح من ذلك أن غرفة الاتهام هي سلطة من سلطات التحقيق وقد صير الشارعها صادرة من قرارات بأنها أوامر ، ومن ثم فإن المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الواردة في باب الأحكام لا تنرى عليها وإنما تنرى عليها المادة ١٧٢ من ذلك القانون ، وإذن فاقضى على قرارها بصدره في جلسة غير علنية لا يكون له عمل .

( جلة ١٩٥٢/١/١٠ طعن رقم ١١١٤ سنة ٢٢ في )



٩ - إن المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الأولى على أن غرة الاتهام إذا رأت عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على التهم ، وترجمت لديها أداته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجبايات وتنص في فقرتها الأخيرة على أنها إذا رأت أن الواقعة لا يداقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . وهذا النص ناطقان في أن غرة الاتهام إنما تنبئ أمرها بإحالة الدعوى إلى محكمة الجبايات مصل موارثها للالة وأنها ترى من هذه الموازنة دسجان أداته التهم .

( جلد ١٠/١٠٢٢ طن رقم ١١٠٧ سنة ٢٢ ق )

١٠ - إن غرة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجبايات طبقاً لنص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا ثبتت أن الواقعة جنائية ، وأن الدلائل كافية على التهم وترجمت لديها أداته ، ولذلك فإن عليها أن تضمن واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها وتصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقبة عليها ، ولها وهي بسبيل ذلك أن تتول على قول لصادق وإن يكن حدتها دون قول آخر صدر عنه إذ الأمر مرجعه إلى المشائنا إلى الدليل المطروح أمامها ، ولذا هي انتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الدلائل في الدعوى لا تكفي لإدانة المتهمين فيها وأصدرت بناء على ذلك أمراً بتأيد الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى - فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها .

( جلد ١٠/١٠٢٢ طن رقم ٨٣٠ سنة ٢٢ ق )

١١ - إن قضاء محكمة التمييز قد يشتر على أن لغرض الاتهام - سواء عند إحالة الدعوى عليها من قاضي التحقيق أو لتبائية العامة ، أو عند نظرها الاستئناف المرفوع إليها عن أمر قاضي التحقيق أو التبائية العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى - إن تضمن الواقعة المطروحة أمامها والأدلة الممنعة إليها وتصدر أمرها بناء على ما تراه من كفاية الدلائل أو عدم كفايتها أو أن الواقعة غير معاقبة عليها أو لا جريمة فيها .

( جلد ١٠/١٠٢٢ طن رقم ٢٠١٧ سنة ٢٤ ق )

١٢ - إن المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات

الجنائية لا توجب العلم إلا إذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق ومانع التقنين مما .  
( جلد ١١/١٠٢٢ طن رقم ٢٠١٦ سنة ٢٤ ق )

١٣ - إذا كانت الدعوى قد رفعت أولاً على المظنون منه بتهمة الضرب المبطقة على المادة ٢٤٤/١ من قانون العقوبات وأثناء سير الدعوى تخلفت بالمعنى عليه جامعة مستدعية ففضت محكمة الجلسع بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها وبعد تحقيقها إحالة القاضي المذكور إلى محكمة الجلسع للمصل فيها على أساس عقوبة الجلسع ولم تظن التبائية في هذا القرار ، ثم أصدرت محكمة الجلسع حكماً يقضى بمعاينة المتهم بالمجلس ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ ، فلتأخذ التبائية هذا الحكم عالة لاعتادة إحالة الدعوى إلى محكمة الجبايات طبقاً للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية فضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المساق وعدم جواز نظر الدعوى ، لأن هذا الحكم يكون صحيحاً في القانون لأن مؤدى المادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية إنه يتعين على سلطة الإحالة سواء كان قاضي التحقيق أم غرة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجبايات مادام قد سبق لمحكمة الجلسع أن فضت بعدم اختصاصها بنظرها ولا يرد على ذلك بأنه كان على المحكمة الاستئنافية بوصفها غرة اتهام أن تحيل الدعوى على محكمة الجبايات وفقاً للمادة ١٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية . ذلك بأن هذه المادة إنما تطبق في الحالة التي تعرض فيها الواقعة على المحكمة الاستئنافية لأول مرة لا بعد أن يكون قد صدر حكم نهائي بعدم اختصاص محكمة الجلسع بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ويؤيد ذلك المادة ٣٠٦ من قانون الإجراءات خرولت المحكمة الجزئية - إذا رأت أن الفعل جنائي وأنه من الجبايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها إليها طبقاً للمادة ٦١٨ سولنا بطل الحكم بعدم اختصاص أن تصدر قراراً بنظرها والمحكم فيها ويؤيد ذلك أنها إذا حكمت بعدم الاختصاص لم تر محل الحكم في الواقعة على أساس عقوبة الجلسع وتزيد أن المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية خرولتها أن تحكم بعدم الاختصاص حتى في الحالة التي يحيل قاضي التحقيق فيها الواقعة إليها الحكم فيها على أساس عقوبة الجلسع ، ولا على تخنية آلات المظنون منه من العقاب لأن التبائية العامة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات

الدعوى إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .  
( جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ ملن رقم ١١١٤ سنة ١٩٥٣ ق )

١٧ - إن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن الذي خوله المادة ١٩٣ النائب العمومي وللجني عليه ، وللحق المحقق المدنية في فراد غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وتنص المادة ١٧٩ من نفس القانون على أنه إذا رأت غرفة الاحكام عند إحالة الدعوى إليها أن الواقعة جنائية الدلائل كافية على أن اتهم وترجمت لديها إذاته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنابات ، وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى — إذ نصت على ذلك قانوناً تكون قد أضفت على غرفة الاتهام سلطة تجميع الأدلة وتديرها والموازنة بين جانب الاتبات والتي دون أن تكون سلطتها في المرافعة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .  
( جلسة ١٩٥٣/٣/١٣ ملن رقم ١١٣٣ سنة ١٩٥٣ ق )

الجنائية أن ترفع طلباً بتعيين الجهة المختصة إلى محكمة النقض إذا تناقض قرار غرفة الاتهام مع الحكم الملغى فيه .  
( جلسة ١٩٥٥/٤/١٢ ملن رقم ٢٤ سنة ١٩٥٥ ق )

١٨ - إذا قررت غرفة الاتهام إحالة الدعوى إلى محكمة الجلسات المحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة بعد سبق الحكم فيها نهائياً من محكمة الجلسات بعدم الاختصاص لأها جنائية ، ومع تقريرها على أن الواقعة جنائية ، فلها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذا كان واجباً عليها طبقاً للمادة ١٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية إحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات .

( جلسة ١٩٥٥/١٠/١٠ ملن رقم ٥٧٥ سنة ١٩٥٥ ق )  
( جلسة ١٩٥٥/١١/١٨ ملن رقم ٢٣٦ سنة ١٩٥٥ ق )  
( جلسة ١٩٥٥/٣/١٤ ملن رقم ٩٣٣ سنة ١٩٥٥ ق )

١٩ - إن المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية لا تميز الطعن في أوامر غرفة الاتهام إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .  
( جلسة ١٩٥٣/٢/١٠ ملن رقم ١١٠٧ سنة ١٩٥٣ ق )

٢٠ - إن القانون لا يميز للدعوى بالمحقوق المدنية أن يطن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة

## غرفة المشورة

( د : كافي حالة تواعد ٢٩ و ٣٠ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ ونقض قاعدة ٥٧٠ )

## غش

### رقم القاعدة

### الفصل الأول : جرائم الغش

الفرع الأول :	الغش الذي كان منصوباً عليه في المادتين ٣٠٢ و ٣٤٧ ع	١ - ٨
الفرع الثاني :	القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١	٩ - ٩٦
الفصل الثاني :	غش الموازين	٩٧ - ١٠١
الفصل الثالث :	البيعان	١٠٢ - ١٠٣

موجز التواعد :

### النصل الاول

#### جرائم الغش

الفرع الاول: الغش الذي كان متوصفا عليه في المادة ٣٠٢ ع « قديم » والمادة ٣٤٧ ع قبل الثأني

- الغش للمقلب عليه بالمادة ٣٠٢ ع قديم هو الذي يحصل في جنس البضاعة - ١
  - عدم تحقق الجريمة للتصوص عليها في م ٣٠٢ ع قديم الا اذا تمت صفقة البيع - ٢
  - متى تحقق جريمة غش الحبل بإضافة ماء اليه طبقاً لحكم م ٣٠٢ ع - ٣
  - تحقق الجريمة للتصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع على الشئ الذي يحصل في للأكولات والمشروبات والأدوية بغير الطرق البينة في م ٢٦٦ ع - ٤
  - ماهية الغش للتصوص عليه في الجرائم الثلاث المذكورة في المادة ٣٤٧ ع قبل الثأني بالقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٥
  - متى يكون الغرض من البيع شروعا في الغش معاقباً عليه بمقتضى م ٣٤٧/٣ ع - ٦
  - علم للمتم بسداد الطعام للبيع أو المدد للبيع ركن من أركان الجريمة للمقلب عليها بالمادة ٣٤٧ ع - ٧
  - عدم بيان كية للمادة للضاعة أو نسبها في الحكم لا يبيح متى أثبتت المحكمة توافر أركان جريمة غش الأغذية - ٨
- ( راجع أيضاً : علامات تجارية قاعدة ١ )

الفرع الثاني : القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١

- اعتبار زيادة الحموضة في السمن خسداً للشرى في صفات المبيع الجوهرية لا غشاً في حكم المادة ٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٩
- متى تقوم جريمة الحدية للتصوص عليها في م ٣/١ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ١٠
- متى تكون الحدية في القيمة التجارية أو الثمن معاقباً عليها بمقتضى قانون ليع الغش والتقليد - ١١
- الجمع في رتبة الطعن للتحقق عليها بين المتعاقدين تكون في القانون خدماً ، أما الخلط برب أو دوى وعدم التناسق والتمسك بالمادة فانها تعتبر خدماً في طبيعة وصفت الطعن الأساسية وفي العناصر الماخطة في تركية - ١٢
- وحوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة خدع للشرى علمه بالشئ الحاصل في البضاعة وإرادته ادخال هذا الغش على التسدد معه - ١٣ - ١٦
- قلة مقدار نسبة الدم في اللبن لا يصح عندها غشاً اذا لم يكن مرجحاً الى فعل من أفعال التثوير وقع عليه - ١٨ و ١٧
- متى تحقق جريمة غش اللبن - ١٩ و ٢٠
- عدم تحقق جريمة عرض لبن مشفوش للبيع الا اذا ثبت أن للتم هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون عالماً بالغش - ٢١ و ٢٢
- اعتبار مجرد وجود ممن فسد في الحبل الذي يبيع للتم فيه أصناف البقالة عرضاً للبيع - ٢٣
- مجرد تخليف الزبد في معمل لا يعد عرضاً للبيع متى كان هناك عمل آخر أعد لبيع الزبد فيه - ٢٤
- عرض بودة خرة منشفة للبيع قلة نسبة ثاقل أكسيد الكربون بها لا عقاب عليه مادام لم يصدور مرسوم بتحديد نسبة مينة لانسرها وفقاً لنس م ٥ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٢٥
- تحقق الجريمة للتصوص عليها في م ٢/٧ بمرض للتم مباهاة غازية غير مألولة للاستهلاك الآدبي لأن بها رواسب معدنية غريبة - ٢٦
- توفر جريمة التصرع في الجرائم للتصوص عليها في القانون ٤٨ سنة ١٩٤١ ولو بمرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد أو إبرم - ٢٧
- متى تحقق جريمة تزيف البضاعة أو غشها للتصوص عليها في م ٢ من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٢٨
- نطق بتطبيق القانون رقم ٥١ سنة ١٩٣٤ والقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ على جريمة خلط القطن - ٢٩
- تحقق الجريمة للتصوص عليها في م ٢ بمرض للتم متنا طيميا مخلوطاً بدم سنا على أنه ممن طيبس - ٣٠
- تعيين المادة الثرية التي استعملت في الغش غير لازم إلا عندما تكون من المواد المشارة بالصحة التي يستدعي أمهاها تليظ العقاب على الوجه اللين بالققرة الأخيرة من م ٢ - ٣١

## موجز القواعد (تام):

- معاقبة التهم ببيع خل فسد طبقاً لنص م ٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولو كان مزيج القصاد إلى وجود الرواسب التي رأى الرسوم الصادر في ٥١/١٧/٣٩ التي منها بنس صريح - ٣٢
- وجود زناحة وارتضاع المحرمة بالسكاكو يؤدي إلى اعتباره فاسد - آ ولو لم يترتب على القصاد ضرر بالصحة - ٣٣
- تناول الحظر الوارد في م ٥ من الرسوم الصادر في ٤٦/٥/٥ تنفيذاً لقاعدتين ٦٤٥ م من ق ٤٨ سنة ١٩٤١ للواد للوثة سواء تلويث للواد النهائية أو للواد التي تلاسها - ٣٤
- بيع الأغذية المضبوطة وإبداع منها الخرافة لا يمنع من الحكم بمصادرتها - ٣٥
- تحقق المخالفة للتصوص عليها في م ٧ متى بين من تحليل القمل للعرض لبيع أنه خليط من القفل وقشور القفل الحالية من الباب - ٣٦
- معاقبة التهم التي ثبت عدم علمه بقساد الشيء الذي وجد في حيازته على مقتضى م ٧ - ٣٧
- التصوص الخاصة بأخذ العينات ومبدأ التحليل وإعلان صاحب الشأن بتبعية لا يترتب على عقابها بطلان من أي نوع كان - ٣٨ - ٤٧
- متى يجب على منفذ الأغذية الرجوع إلى القاضي لاستصدار أمر منه لمأيد ضبط اللبن للنشوش - ٤٨
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة النش وإقامة العرض أو قصد البيع - ٤٩ و ٥٠
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش اللبن أن السهم قد انزعج من اللبن للعرض لبيع - ٥١
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة في جريمة غش الشراب مائة الرواسب التي وجدت به وأثرها عليه وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال - ٥٢ - ٥٥
- العلم بنش البضاعة للعرض لبيع - موضوع - ٥٦
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة وكن العلم بالنش علماً واقعياً - ٥٧ - ٦٧
- عدم بيان الحكم الدليل الذي استخلص منه ثبوت العلم بالنش - قصور - ٦٨ - ٧١
- استناد المحكمة في ثبوت علم التهم بالنش على أن له مصلحة من ذلك النش - قصور - ٧٢ - ٨٢
- استناد المحكمة في ثبوت علم التهم بالنش بما يتقدم من واقع الأدلة المضممة في الدعوى - قصور - ٨٣ - ٨٥
- عدم الرد على دفاع التهم بعدم علمه بالنش بما يتقدم من واقع الأدلة المضممة في الدعوى - قصور - ٨٦
- عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع التهم بأنه اشترى اللبن المضبوط لنفسه لا لتجارة - قصور - ٨٧
- عدم رد الحكم على دفاع التهم في قضايا غش الحليب الثلاثة للسنة إليه باعتبار أنها واقعة واحدة - قصور - ٨٨
- وجود التهم بين الجرائم الواردة في م ٢٤٧ ع الثلاثة وبين الجرائم الواردة في ق ٤٨ سنة ١٩٤١ - ٨٩ و ٩٠
- الجرائم الثلاثة في الصود طبقاً لنص م ١٠ - ٩١ - ٩٣
- جريمة ذبح لحوم خارج الساحة ليست بمخالفة لجريمة النش - ٩٤
- القوة الواجبة التطبيق في حالة الصود - ٩٥ و ٩٦
- ( راجع أيضاً : تعدد الجرائم قائمة ٢١ ودفاع قاعدتان ٦٣ و ٧١ وعقوبة قاعدتان ١٤ و ٦٧ وقاض قاعدة ١٣ وقانون قاعدتان ١١ و ١٢ ومتشردون ومشتبه فيهم قاعدة ٤٢ ونش قواعد ١٩١ و ٤٧ و ٥٦ )

## الفصل الثاني

## لوائح

- متى تتحقق الجريمة للتصوص عليها في م ١٣ من ق ٣٠ سنة ١٩٣٩ - ٩٧
- عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع التهم بأن عدم ضبط اللزبان إنما كان نتيجة خلل اعتراه بسبب هله بجرعة مفتش الموازين فتنه - قصور - ٩٨
- عدم تمتد الحكم بالإدانة في جريمة احرارز قباي غير مضبوط عن مقدار العجز الذي وجد فيه - قصور - ٩٩
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة - لم التهم بأن المزان غير مضبوط - ١٠٠
- اقرار التهم بأن المزان غير مدموع لا يبيد العلم بأنه مزور وغير مضبوط - ١٠١
- ( راجع أيضاً : تحقيق قاعدة ٢٠ ونش قاعدتان ١٦٧ و ٢٩٥ ووصف النتيجة قاعدة ٨٣ )

## الفصل الثالث

### الغش

- العقوبة الواجبة التطبيق على مخالفة القرار الوزاري رقم ٩١ الصادر في ١١/٧/٢٠١١ بوضع نظام خطط السخان - ١٠٢  
— وجوب مصادرة السخان المنشوش أو المخلوط بأية نسبة كانت ولو يرى المتهم لعدم توافر القصد الجنائي لديه - ١٠٣

### القواعد القانونية :

يظهر ذلك الغش كان الأمر شروعا فقط في ارتكاب الجريمة ولم يتم عمل العقاب لأن الشروع في الجنح لا عقاب عليه إلا بنص صريح ولا نص على العقاب في المادة سابقة الذكر .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٣٥ طن رقم ١٥ سنة ١٩٣٦ )

٣ — الخلل بحسب الأصل إنما يستخرج بطريقة التعمير من التبيذ ونشاء الحب كالآرد والقمير والددة وغيرها بدون أن يدخل في استخراجها حتى الخليلك . لكن هذا الخلل يتكون في الخل من عملية التعمير فالتأثير بنية لا قتل من ٤ / ١ . ولا شك أن الخل المجهز بهذه الطريقة يصنع خلا مشفوا معالفا على غشه بمقتضى المادة ٣٠٢ ح ٢ إذا أخيف إليه شيء من الماء . أما تحمير الخل صناعيا بإضافة الماء إلى حاض الخليلك فهو وإن كان وسيلة تقليدية للخل الطبيعي الناتج من التعمير إلا أنه ليس في قانون العقوبات مانع من تحمير الخل بهذه الطريقة وبهذه الصورة على أنه خل صناعي . ولكن يجب مع ذلك أن يكون هذا الخل الصناعي مشتملا على نسبة من الحامض المذكور كافية لاختياره خلا يمكن أن يمدد الخل الطبيعي . فإن كان الخل المجهز بهذه الطريقة لا يبرى إلا نسبة ضئيلة من الحامض المذكور تتفق معها يبرت الخل المتعارف عليها لدى الجمهور اعتبر خلا مشفوا تطبيق على المادة ٣٠٢ المذكورة . وتقدير النسبة اللازمة لاختيار الخل الصناعي خلا صالحا للاستهلاك المتعارف عليه متروك أمره لتقدير القاضي للموضوع بفضل فيه على الأساس المتعمد بالحكم الذي لم يبين نوع الخل الضبوط هل هو طبيعي أم صناعي ولم يبين نسبة حاض الخليلك فيه مكتفيا بقوله إنها أقل من ٤ / ١ . ومع ذلك يقطع بعدم وجود غش في هذا الخل يكون حكا ناقص البيان متينا تقضه .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٣٦ طن رقم ٨٧٧ سنة ١٩٣٦ )

٤ — إن المادة ٣٤٧ طن رقم ٨٧٧ سنة ١٩٣٦ في وجوب العقاب على الغش الذي يحصل في المأكولات والمشروبات والأدوية بتغير الطرق البيئية بالمادة ٢٦٦ فهي تعاقب على كل غش يحصل بإضافة مواد غير صالحة

## الفصل الأول

### جرائم الغش

### النوع الأول

الغش الذي كان متوصفا عليه في المادتين

٣٠٢ ، ٣٤٧ عقوبات

١ — الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٠٢ ح ٢ تنسزم متى حصول الغش في جنس البضاعة وجلس البضاعة هو مجموع صفاتها وخواصها التي تميزها فتميزها جليا يسهل ذور المران من الكلفة ولا يخطرون فيه مائة . وهذه الصفات ترجع إما إلى الاتم التي تميز في البضاعة أصلا إذا كانت بما يزرع ، أو تنفأ فيه وتناسل أصلا إذا كانت من الحيوانات ، أو الجهة التي تصنع فيها أصلا إذا كانت من المصنوعات ، والبضاعة التي ليس لها غراض طبيعية أو صفات صناعية تفرده بها ومعظم ثباتها ، بل هي تركيب قابل للتغير والتتبع حسب مقيته صاحبه ( كدخان مصنع من المصانع ) لا يمكن أن يقع فيها غش الجنس الذي منه المادة ٣٠٢ ح ٢ فن يبيع بضاعة ( حلب سجاير ) على أنها من صنع مصنع كلما ثم اعترض أنها ليست من صنع هذا المصنع وأن الهدف الموجود بها دوى فلا عقاب عليه ، لأن جرمه هو جرمه تقليدا لآلة هذا المصنع التي نص عليها في المادة ٣٠٢ ح ٢ للوقوف العمل بها لأن الدافع لم يمنع لأن نوعه تنميص علامات المصنع لأصحابها .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٣١ طن رقم ٥٠٠ سنة ١٩٣٢ )

٢ — إن الصورة الواردة بصل المادة ٣٠٢ ح ٢ لا تحقق ويصعب العقاب للمنصوص عليه في هذه المادة واجبها إلا إذا تمت للجنس عليه صفة المشتري وذلك يتم صفة البيع لأن القانون لا يساقب في هذه إلا من يشت المشتري ، فإذا ظهر الغش أثناء الاجراءات التي يتوقف عليها تمام الصفقة واستكمال تمام الصفقة

بالصحة متى حصل الغش بليسة الاستفادة اضراراً بالمشتري .

ولأن فلا عمل لأن بين الحكم - عند تطبيقه المادة ٣٤٧ - أن المادة التي أحاطها المتهم الى القضاء المشتوش هي من المواد المضرة بالصحة بل هذا البيان إنما يكون ضرورياً عند تطبيق المادة ٣٦٦ لاشتراطها أن يكون الغش بهواد مضرة بالصحة .

( جلد ١٣ / ٣ / ١٣٧ ط ١٣٧٤ م ١٣٤ سنة ١٣٩٤ )

٥ - إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي استبدل بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ كانت تنص على ثلاث جرائم : ( الأولى ) غش المشتري في جنس البضاعة أيًا كانت . ( والثانية ) غش الأضرحة والمالكولات والأدوية الممنعة البيع أو بيع الأضرحة والمالكولات والأدوية المشتوشة أو الفاسدة أو المتفحفة أو مرضها البيع ( والثالثة ) غش البائع أو المشتري أو الترويج في غشه في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها .

وهذه المادة وإن كانت قد استعملت في نصها المردن كلمة « غش » ، في الجرائم الثلاث المذكورة إلا أن الغش في كل جريمة له معنى خاص . ففي الجريمة الأولى يقع الغش على المشتري لا على ذات البضاعة ، فيمكن أن يتخبر البائع المشتري ويربمه بأن المبيع من الجنس الذي يريد شراؤه مع كونه من جنس آخر ، ولو كان المبيع ذاته بضاعة لم يدخلها غش بإضافة عناصر غشية إلى عناصرها الأصلية . أما في الجريمة الثانية فيقع الغش على ذات الشيء إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بانتزاع عناصر أو أكثر من عناصره الأصلية ، وفي الجريمة الثالثة يقع الغش من البائع على المشتري أو من المشتري على البائع في مقدار الشيء المقتضى تسليمه بناء على العقد وذلك بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة . وإن لم يدام الحكم قد أثبت على المتهم بالآلة التي أوردتها أنه عرض البيع متساوياً مدفوشاً بإضافة جرم من زيت بذرة القطن وجوز من زيت جوز الهند إلى جزء من السنن الثقي ، فإن هذا يستكون مرجحاً في أن الغش إنما وقع على ذات السنن المدل البيع بإضافة عناصر غريبة إليه - ويمكن في إدانة المتهم ، بناء على نص القانون ، أن يكون قد عرض السنن البيع مع علمه بحقيقة أمره ، ولا يشترط أن يكون قد باعه أو شرع في بيعه .

( جلد ١٣ / ٤ / ١٣٧ ط ١٣٧٤ م ٣٩٩ سنة ١٣٩٤ )

٦ - إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات التي ألغيت واستبدلت بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤١ إذ نصت في الفقرة الأخيرة على عقاب كل من « غش البائع أو المشتري أو شرع في أن يتخبر في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها » إلخ ، فقد صرحنا بأن القانون لا يقاب قسط على الغش في مقدار البضاعة المقتضى تسليمها ، بل يقاب كذلك على الترويج في الغش . ولما كان عرض البضاعة في السوق البيع بعد بلها بالمال زيادة وزناً إضراراً بمن يشتريها بعد ، طبقاً للمادة ٤٥ من قانون العقوبات بهذا في تنفيذ الغش لأنه يؤدي إليه فوراً ومباشرة ولو لم يتعين مشتر بالذات . إذ ما دام يمكن العقاب على الغش التام أن يكون قد وقع على أي مقدار فإنه يمكن في البند في تنفيذه أن يقع على أي مقدار من شأنه أن يكون المقصود به غش أي شخص يمكن أن يقدم قسراً . .. لا يمكن ذلك لأن العرض البيع يكون شروفاً في الغش معامياً عليه بمقتضى المادة المذكورة .

( جلد ١٣ / ٤ / ١٣٧ ط ١٣٧٤ م ٣٩٩ سنة ١٣٩٤ )

٧ - إن علم المتهم بفساد الطعام المبيع ، أو المدل البيع ، وكن من أركان الجريمة المانعة عليها بالمادة ٣٤٧ ج قالاً اكتفى الحكم في بيان هذا الزك قوله إنه ، لا يمكن في علم المتهم بما تعلق للمصنوع بفساد ، لمصلحة لا يتضمن دليلاً على قيام هذا العلم ، ويكون الحكم قاصراً معيماً .

( جلد ١٣ / ٤ / ١٣٧ ط ١٣٧٤ م ٣٩٩ سنة ١٣٩٤ )

٨ - ليس من الضروري في جريمة غش الأعدية أن تبين في الحكم النسبة المئوية لما أُضيف إلى المالكولات والمشروبات والأدوية من العناصر الأجنبية عنها إذ يمكن للعقاب أن يثبت أرب القضاء لم يقع على حاله الأصلية وأنه أدخل عليه بنية الغش تغيير أثر في شيء من صفاته . فحق أثبت الحكم أن المتهم عرض البيع للقضاء المدين به وأن هذا التواء مدفوش بالمادة الغريبة عنه المبيته هي أيضاً ، وأن المتهم يعلم بهذا الغش فحق ذلك ما يمكن لآليات توافرها عناصر الجريمة دون حاجة لبيان كية المادة المضاعفة أو نسبته .

( جلد ١٣ / ٤ / ١٣٧ ط ١٣٧٤ م ٣٩٩ سنة ١٣٩٤ )

### الفصل الثاني

القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١

٩ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم باع شيئاً تزيد حوصته على القدر المفقط عليه مع من تعاقد معه من المشتري ، فلها أن تعتبر غشاً في حكم المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، إذ

« أى جامع ، بدكيه كياً تخاريا ، ومن الصفات الجوهرية للجامع المكبوسة على هذا النحو أن تكون متناسقة الطبقات وأن تكون كل باقة من بالات المجموعة متماثلة مع باقى بالات تلك المجموعة عالية من عيب التركيب — كما هو منصوص عليه في لائحة بورصة ميناء البصل وكما يقره العرف التجاري ، وأن عدم التناقص في القطن المبيع قد بلغ حداً كبيراً حتى أصبح من المعتاد تحديد رتبة له ، وأن المتهم ارتكب التبعة الحادة وأن القطن المبيع لا يتفق مع العينات التي بيع على أساسها ، وأن هذا كله وقع عمداً من المتهم لكي يتخلص من قطن ردي لا يستطيع بيعه في السوق ، ولكي يحصل على فرق الثمن بين الرتبة التي باع على أساسها وبين رتبة القطن الذي باعه فعلاً — متى كان ذلك على هذا الحكم يكون قد أثبت على المتهم ارتكابه جريمة خلع المشتري في حقيقة طبيعة الصناعة وصفاتها الجوهرية وما تحتويه من عناصر زائفة ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون هذا الحكم قد وصف الواقعة بأنها خلع في نظرة الصناعة وحقيقتها وذاتها .

( جلة ١٩٥٠/٧/١٤ ملن رقم ١٥٠١ سنة ١٩٤١ ق )

١٣ - [لهما كانت جريمة خلع المشتري هي من الجرائم المعدية التي يجب توافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو عليه بالمش الحاصل في الصناعة ، وإرادته إدخال هذا النش على المتاعفة ، فإن الحكم إذا كان لم يحدث مطلقاً عن توافر ذلك الزكن المصوي وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضا على اعتبار أن اللين في ذاته مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك النش وكيفية حصوله ، ودون أن يستظهر على الطاعن بوقوعه يكون تاسر امبياتمتينا تقنه .

( جلة ١٩٥٠/١١/٢٧ ملن رقم ١١٠٧ سنة ٢٠ ق )

١٤ - إن جريمة خلع المشتري المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ هي من الجرائم المعدية التي يفترض توافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم وهو عليه بالمش الحاصل في الصناعة ، وأنه تعدل إدخال هذا النش على المتاعف معه . وإن في كل الحكم لم يحدث عن هذا الزكن من أركان الجريمة مع لزوم استظهاره بقول قيام مشولية الطاعن عنها ، وكان الحكم أيضا لم يحدث مطلقاً عن علم الطاعن بالمش حتى يمكن تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور على الواقعة ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يبييه ويستوجب تقنه .

( جلة ١٩٥٣/١١/١٧ ملن رقم ١٢٢٢ سنة ٣٣ ق )

رئاسة المحنة ليست من عمل المتهم وإنما هي ناتجة عن تفاعل المواد التي يتكون منها السمن ، بل هي تعتبر خطا المشتري في صفات المبيع الجوهرية وما يحتويه من عناصر زائفة — الأمر للمقاب عليه بالمادة الأولى من القانون المذكور — لكن خطا الحكم في ذلك هو خطا في نسبة الجريمة لا يقتضي تقنه ولحكمه التفتش أن تصححه .

( جلة ١٩٤٩/٤/١٨ ملن رقم ٥٥٣ سنة ١٩٤١ ق )

١٥ - إن تأويل القانون على الوجه الصحيح هو أنه يمكن إتيان جريمة الخدعة بالنش على ما في الفقرة ٣ من المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أن يكون الخطأ الذي وقع البائع المشتري إليه متعاقا بطبيعة الصناعة أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الخاصة في تركيبها أحد الأسباب المضافة إلى إتمام الصفقة ولا يلزم أن يكون هذا الخطأ هو السبب الأساسي للعقد . وما يقدم هذا النظر أن الشارع عني بالمش في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه صلي وجوب أن يكون النوع أو الأصل أو المصدر — إذا حصلت الخدعة في واحد منها — سببا أساسيا في التعاقد في حين أنه لم يتقدم ما ورد في الفقرات الثلاث الأولى بهذا النيد .

( جلة ١٩٥٠/٧/١٤ ملن رقم ١٥٠١ سنة ١٩٤١ ق )

١٦ - انه وإن كان لا عقاب بمقتضى نصوص قانون قع النش والتدليس على الخدعة في القيمة التجارية أو الثمن ، إلا أن ذلك لا يكون إلا حيث يكون كذب البائع فيما يمتنع بآئن وحده مجرداً عن الخدعة فيما يتعلق بمقومات النش المبيع التي هي المشرع بذكرها في المادة الأولى من قانون قع النش . أما اذا وقعت الخدعة في شيء من ذلك فإن الخداع في الثمن أو في القيمة التجارية لا يكون إلا مجرد أثر تخديمية للمقاب عليها .

( جلة ١٩٥٠/٧/١٤ ملن رقم ١٥٠١ سنة ١٩٤١ ق )

١٧ - أن الخدع في رتبة القطن المتفق عليها بين المتاعدين تكون في القانون خدعا في حقيقة ، أما الخطأ يرتب أوطى وعدم التناقص والبيعة الخادعة قلها تعتبر خطا في طبيعة وصفات القطن الأساسية والجوهرية وما يحتويه من عناصر زائفة ، وخطا كذلك في العناصر الخاصة في تركيبه . كما هي معرفه به في القانون في كل الحكم قد أثبت أن البيع امقعد بين المتهم وبين المشتري على رتبة معينة وهي رتبة جود إلى قول جود وأنت القطن المبيع قد حصل التناقص في بيته ودفع البائع ثمنه أيضا المشتري . وأن هذا القطن قد بيع لوات

الأيان تختلف قلة وكثرة إلى حد أنه في حالة القلة قد لا يتضح بالبن الاضناع المرسى فقد حرص الفارح في المادة الخامسة من القانون الخاص ببيع اثني والتدليس على معالجة هذه الحالة ، فيما يتفق بالبن وبنيوه ، عن طريق استصدار مرسوم تحدد فيه النسبة التي لا يرسح بيع المادة ما لم تكن مشددة عليها . وإذن فن الخطأ اعتبار البن مشغشاً استناداً إلى مجردة نسبة البسم فيه دون تعرض لهذه النسبة وبیان أنها لا ترجع إلى عامل من العوامل الربية .

(جدة ١٩٤٨/١١/٢٢ ملن رقم ١٨٧٤ سنة ١٩٤٨ ق)

١٨ - إن غش البن بالمغنى المقصود بالمادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لا يقتضي إلا بفعل يحدث تشبيهاً في البن وذلك بإضافة مادة أخرى إليه أو بترج جزء من البسم الذي فيه مهما كان مقدار هذا الجزء الذي اترج . وإذن فإن كانت المحكمة قد دانت للمتهم في جريمة عرصة البيع لبنا مشغشاً بترج ٣٩٪ من البسم الأدنى البسم مع حله بذلك مستندة في ذلك إلى مجردة مقدار البسم من البن المضبوط من الحد الأدنى المقرر في اللائحة الصادرة بها قرار وزير الداخلية في ١٨ من مايو سنة ١٩٢٥ ، فإن حكمها يكون خاطئاً ، إذ أن قلة البسم وحدها لا يجب صلها غشاً إذا لم يكن مرجحاً إلى فعل من أفعال التغير .

(جدة ١٩٤٨/١١/٢٢ ملن رقم ١٢٢٢ سنة ١٩٤٨ ق)

١٩ - إن ادّعاء صم من البن تحت ذريعة غش البن بغض النظر عن نسبة البسم فيه ، فإن أثبتت المحكمة على المتهم أنه اترج دسماً من البن الذي باعه فلا يجدي في دفع التهمة عنه ما يشبهه من البسم الأدنى البسم أو ظهر نتيجة حتى في لبن الحيران الراسخاً تشبيهاً بسبب الغش .

(جدة ١٩٤٨/١١/٢٢ ملن رقم ٨٨ سنة ١٩٤٨ ق)

٢٠ - إن غش الأشياء المأبى عليه بالمادة الثانية من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ يستلزم أن يقع على الشيء ذاته تغير بفعل إيجابي إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بإتزان عنصر من عناصره . وقد نصت المادة الخامسة من هذا القانون على استصدار مرسوم تحدد فيه نسبة العناصر التي لا يجوز عرض الأفراد المشار إليها فيها للبيع أو بيعها إلا إذا كانت مشددة عليها . فإذا كان الحكم إذ أدان المتهم ببش البن المروص تحليفاً نص المادة الثانية لم يستند في ذلك إلا إلى قلة البسم فيه ولم يبين أن الغش وقع بائزاع البسم منه أو بإضافة مادة غريبة إليه ، وكانت الإدانة على

١٥ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - التي دين المتهم بمقتضاها - تنص على معاقبة كل من خبج أو شرح في أن يخدع المتعاقده معه بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور التي عتدتها ومنها حقيقة البضاعة أو طينتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتجره من عناصر تافهة ، وعلى العموم العناصر الداخلة في تركيبها ، ومؤدى هذا النص أن يكون المتعاقده حالاً بالنقص أو بالنش الذي أدخله أو يحاول إدخاله على المتعاقده الآخر طعناً حقيقياً واقعياً يرد وصف المشرع لقوله بأنه « خبج أو شرح في أن يخدع » فإذا كان دفاع المتهم يقوم على أنه قد أدخل بصبغ الجبن في ماله الخاصة بهيئة عنه ودون إشراف منه عليها وأن يورد الجبن نيابة عنه للمتعاقد الآخر معه ، وكان ما قاله الحكم تدليل على ثبوت علم الطاعن بالنش الموجود في الجبن قد بني على الافتراض والتخمين ولم يدعمه بوقائع معينة تؤدي إلى إثبات العلم الواقعي ، فإن الحكم يكون قسراً واجهاً قضاه .

(جدة ١٩٤٨/١١/٢٢ ملن رقم ٩٠ سنة ١٩٤٨ ق)

١٦ - إن جريمة خدع المشتري المتصور عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن بيع النش والتدليس هي جريمة عدية يشترط لقيامها ثبوت النقص الهائي ، وهو علم المتهم بالنش الحاصل في الشيء المشتق على يده وأنه قصد إدخال هذا النش على المشتري . وإذن فلا بد أن الحكم قد قال : إن التاجر ملوم بحكم مهنته أن يضمن حالة بضائعه التي يتضمنها في عمله أو التي يصعد بتوردها الغير ، وأن تكون متضمنة مع حقيقتها وذلك فالتاجر ملوم باعتاد ما يلزم الحش من صحة صفات بضائعه ومعرفة حقيقتها معرفة تامة وذلك قبل أن يسلها للعمور أو لعميله . . . وأنه يمكن قيام جريمة النش تسلم بضائعه مخلفة عن البضائع التي اتفق عليها . فإن هذا الذي ذكره الحكم لا يؤدي إلى ثبوت علم المتهم بالنش ومن ثم يكون الحكم قسراً قصوراً قضاه ويستوجب نقضه .

(جدة ١٩٤٨/١١/٢٢ ملن رقم ١١٢٥ سنة ١٩٤٨ ق)

١٧ - غش البن لا يقتضي إلا بفعل يحدث في البن تشبيهاً سواداً لأن ذلك بترج بعض البسم الذي فيه لم يكن بإضافة مادة أخرى إليه ، مهما كان مقدار ما تزج أو ما أخيف . وإذن فقلة مقدار نسبة البسم في البن لا يصح عدوها غشاً إذا لم يكن مرجحاً إلى فعل من أفعال التغير وقع عليه . ولما كانت نسبة البسم في



عند البضاعة أو مقدارها أو كليهما إلى آخر ما جلد في النص، والآخرى، وهي المصوص عليها في المادة الثانية، تكون بفعل غش يقع في الشيء نفسه، وهذا لا يقتضي إلا إذا أدخلت على عناصره المكتوبة ٤ عناصر أخرى أو اقترعت بعض تلك العناصر بالافلا يدخل في هذا النوع من النش أن تكون المادة قد ركبت بنسب مختلفة ككل عنصر من عناصرها مادامت هذه المادة هي هي، ولذلك نص القانون المذكور في المادة (٥) على أنه إذا أريد العقاب في هذه الأحوال وجب استصدار مرسوم بتحديد الحد الأدنى لنسبة العناصر التي ترقى أهميتها، وأورد العقاب على مخالفة هذا التحديد.

فإن اتهم بأنه عرض البيرة مخمرة مشفوشة بأن وجدت نسبة ثاني أكسيد الكبريت بها نحو ٥ ٪ بدلاً من ١٢ ٪ مع طعم بلك لا مضطرب عليه لا يقتضي المادة الأولى لعدم وجود مشق أراد أن يشترى هذه البيرة مخمرة على نسبة مئوية من ثاني أكسيد الكبريت لخدمة البائع أو شرع في خدمه بأن قدم له مسحوراً يتحيز على أقل من النسبة المطلوبة، ولا يقتضي المادة الثانية لأن المادة موضوع الدعوى هي بيرة مخمرة ومعرضة على أنها كذبة، ولم يصدر مرسوم بتحديد نسبة مئوية لعناصرها.

(جلسة ١٢/١١/١٩٤٩ ملن رقم ١٩١١ سنة ١٨ ق)

٢٦ - ملادامت الزاوية كامي ثابة بالحكم هي أن المتهم عرض البيع مياهما غارية غيد صالحة للاستهلاك الأدنى نظراً لأن بها رواسب معدنية غريبة مما فاده أنها حارة يصحح الإنسان قاته يكره من الواجب لتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ على المتهم بها، ويكون أدنى الترامة الواجب الحكم بها ذو عشرة جنيهات ونسب معاذرة مسله الجياه عملاً بفقرة العقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات.

(جلسة ١٩٥٠/٩/١٩٥٠ ملن رقم ٤٤٤ سنة ٢٠ ق)

٢٧ - يمكن أن توار عناصر الجرائم المصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حتى يكون الجاني مستحقاً للعقاب بنفس الظن عماد يترقبها من التزامات بين المتهمين في حالة تجدهم المتشابه أو ما يكون لأحد الطرفين من حقوق مترتبة بمقتضى القانون المدني أو التجارى. إذ العقاب على تلك الجرائم يهدف

أساساً نة الدسم تطبيقاً لنص المادة الخامسة لإيصح القضاء بها مادام الرسوم المتوء عنه فيها بتحديد هذه النسبة إلى مصدر وكان لا يصح الاستناد إلى النسبة المقررة بلائحه، إلا أن المصادق بها قرار وزير الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ لأنه لا يجوز الأحذ بالقياس في مواد العقاب - فلهذا الحكم يكون مبنياً على خطأ في القانون.

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥١ ملن رقم ١٣٤ سنة ٢١ ق)

٢٨ - لا يصح في صدد إثبات العلم بنش البضاعة، لبن، الأخذ بالأفراض والتخمين، كما أنه لا يمكن في مسألة التهم جنائياً عن غش اللبن أن يكون هو المتعاقد أصلاً على تربيته بل لا بد أن يثبت أن قد دخلا في وقوع من التمثال إليه وأن العمل كان بالاتفاق بينهما.

(جلسة ١٢/١١/١٩٥١ ملن رقم ٣٨٥ سنة ٢١ ق)

٢٩ - لا يمكن لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مفسوش البيع مع طعم يشبه أن يثبت أنه هو الملامم بتوريد اللبن، بل لا بد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل النفس أو أن يصحكون ورد اللبن مع طعم يشبه طعماً واقعياً.

(جلسة ١٢/٧/١٩٥٢ ملن رقم ٢١٥ سنة ٢٢ ق)

٣٠ - أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، فيما نصت، على د عقاب كل من طرح أو عرض البيع أو باع شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحيلجات الزراعية أو الطبيعية مع طعم يشبه أو فساداً، فلي أئتم الحكم أن التهم عرض البيع سبباً صناعياً زخفاً مرتفعة درجة حوصت. فلهذا الفساد في السن المروض معاقب عليه بمقتضى المادة المذكورة. ويصبر عرضاً للبيع بمجرد وجود السن في الحبل الذى يبيع المتهم فيه أصناف البضالة.

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٢ ملن رقم ٢١٤ سنة ٢٤ ق)

٣١ - إن مجرد تخفيف الزيد في معدل صناعته لا يصح في القانون عدم عرضاً للبيع متى كان هناك عمل أكثر أعد لبيع الزيد فيه.

(جلسة ١٢/١٠/١٩٤٦ ملن رقم ١٨٦ سنة ١٨ ق)

٣٢ - أن قانون قع التبليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، يضاف إلى السادتين ٢٠١ على جريمتين مختلفتين احداهما، وهي المصوص عليها في المادة الأولى، تكون بفعل غش يقع من أحد طرفي عقد حل آخر فيجب فيها أن يكون هناك متعاقدان وإن صدق أحدهما الآخر أو يصرح في أن يصدعه بأية طريقة من الطرق في

مع عرف مينا البصل) ثم طبقت على هذه الرافعة المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قائما بتكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا .

(جلسة ١٤/٧/١٩٥٠ طين رقم ١٤٠١ سنة ١٩٤١ ق)

٢٩ - أن الملاحظة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانه ، أما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن الفعل الذي ينص عليه الآخر فإن الملاحظة بينهما تمتنع ، ويمتنع بالتبع الإشكال في تطبيقها لا يطبق كل من القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه . وكان كل من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يبالغ واقعة مستقلة عن الأخرى إذ الأول يماثل على مجرد خط التعلق ولو كان في حيازة مالكه . أو كان لم يصدر بشأنه أية معاملة ، أو كان قد حصل الخلل قبل أن يباع أو يجرى البيع ، أي إتهام يماثل على عمل تخشعي بالنسبة لجريمة الخدعة أو بالاقبى لجريمة الغش المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك بملاحظة من الفاعل في حيازة حصول التعلق بسبب كونه الحصول الرهني في البلاد ، وتزانيا منه لنسب غش في ذلك الحصول قبل وقوعه ، والثاني القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - كما بين من نصوصه - يعاقب على خلع المذنب أو الشروع في خدعه ، وعلى غش البضاعة والمعاملات على الوجه المبين به - كان لا يرجعه بين القانونين وحدة في الواقعة التي يماثلها كل منهما ، وذلك لا يمنع بالبضاعة أن يكون الفعل الواحد مكونا أحيانا للجريمة المنصوص عليها في كل منهما كأن تم جريمة الخدعة أو غش البضاعة بواسطة خلط أصناف التعلق وفي هذه الحالة يوجد اعتماد المذنب المنصوص عليه في المادة ٣٣ من قانون العقوبات وعندئذ يجب توقيع العقوبة الأشد وهي المنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ولأننا كنا في الواقعة كما أثبتنا الحكم توافر فيها جميع العناصر القانونية للجريمتين المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق هذا القانون عليهما .

(جلسة ١٤/٧/١٩٥٠ طين رقم ١٤٠١ سنة ١٩٤١ ق)

٣٠ - متى كان المذنب إلى التهم أنه مرض البيع سببا طبيعيا عفوفا بمن سبب على أنه سبب

به الفاعل لا إلى تحقيق مصلحة خاصة بمحقق القانون الذي وغيره من القوانين الخاصة وإنما يجب إلى ما هو أسنى وهو تحقيق مصلحة عامة هي التي شرع القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لحمايتها ، وهي منع الغش فيما يتصل في الناس . يدل على صحة هذا النظر أن المادة تنص على عقاب الشروع في تلك الجرائم ولو بمرض البضاعة للبيع دون أن يكون هناك عقد أبرم . (جلسة ١٤/٧/١٩٥٠ طين رقم ١٤٠١ سنة ١٩٤١ ق)

٢٨ - إن تزيف البضاعة أو غشها المنصوص عليه في المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، كما يتحقق ببضاعة مادة غريبة اليها أو بانزعاق شيء من عناصرها الثلاثة يتحقق أيضا باغناء البضاعة تحت مظهر خارج من شأنه غش المشتري ، ويتحقق كذلك الخلط أو بالإضافة بمادة مغيرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكنها من صنف أقل جودة ، يقصد الإيهام بأن هذا الخلط خاص لا شائبة فيه ، أو يقصد اخفاء رداءة البضاعة وإظهارها في صورة أجود مما هي عليه في الحقيقة ، والغش أو التزيف بالخلط لا يتطلب أيما احتيا أن يكون الشيء المخلط في البضاعة من طبيعته أخرى تغاير طبيعتها بل قد يكون من ذات الطبيعة ولكنه يختلف عنها في مجرد الجودة . على أنه لا يشترط في القانون أن تتميز طبيعة البضاعة بعد الخلط أو الإضافة بل يكفي أن تكون قد ذهبت ، والتزيف يستفاد من كل خلط ينطوي على الغش يقصد الإضرار بالمشتري ، كما ينشأ من ادخال محصول من صنف أقل جودة بلبنة الغش في محصول جيد من ذات البصل أو الطبيعة إذا كان هذا الخلط من شأنه أن يجعل الشيء بعد خلطه أقل صلاحية للاستعمال الذي أعد له بصورة ملموسة أو يقلل من قيمته كقوله ملحوظة أو يفسده كما نحن أقل من نسبة المعروف . وإن كانا كانت الواقعة ثابتة بالمحكم هي أن الطاعن ليس يتخلص من قطن من رتب والمطل خلطه بقطن من رتب أعلى حتى يصل إلى تصرف القطن الرطب الذي يوجد اتفاق على شرائه ، وأن الحالات التي حوت هذا الخلط أصبح القطن فيها غير متجانس لا يمكن اصطوره رتبة معينة من الرتب المروقة في سوق القطن ، فاستخلصت المحكمة من أدلة سابقة أوردتها أن طرح هذا القطن في السوق يعتبر غشا لأنه يتغير على المذنب اكتشاف عبوه وأن مثل هذا القطن لا يجوز تصديره أو إعادة تداوله في السوق بدون أن يوضح بطلانه ( أقبال غير متماثلة جهزت بطريقة لا تتفق

طبيعى ، فإنه يكون قد نسب إليه أنه ارتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ وهو عرضه للبيع متنا طبيعياً مغشوشاً .  
(جلسة ١٩٥١/٤/٣٣ طين رقم ٣١٥ سنة ٢١ ق )

٣١ - يمكن التحقق من أن يضاف إلى الشيء مادة غريبة وأن يكون من شأن إضافتها إليه أن تحدث به تغييراً ينعكس من طبيعته أو يفقده بعض خواصه . ولا يتم تبين المادة الثرية التي استعملت في الشيء إلا عند ما تكون من المواد الصادرة بالصفة التي يستدعي أمرها تنفيذ العقاب على الوجه المبني في الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ أما عند تطبيق الفقرة الأولى من تلك المادة فلا يلزم .  
(جلسة ١٩٥١/١٠/٨ طين رقم ٨٤٤ سنة ٢١ ق )

٣٢ - إن ما ورد في المرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ من وجوب غلو الخلل من الرواسب على وجه التخصيص لا يمنع بصفة عامة وتطبيقاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ معافاة من يبيع شيئاً من أغذية الإنسان وهو عالم بنفذه أو يفسده ولو كان مرجع هذا الفساد إلى وجود تلك الرواسب التي رأى القانون الجديد أن يبيى عنها بعض مبيع .  
(جلسة ١٩٥٢/١/١١ طين رقم ٢٥٥ سنة ٣٣ ق )

٣٣ - وجود زائفة وارتضاع في الموحدة بالكأكور يرضى إلى اعتباره نفساً فإذا أثبت الحكم علم التهم الذي عرضه للبيع بذلك توافرت جريمة النفس ولو لم يترتب على الفساد ضرر بالصفة .  
(جلسة ١٩٥٥/٦/١١ طين رقم ٦٨ سنة ٢٥ ق )

٣٤ - إن المادة الخامسة من المرسوم الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٤٦ تنفيذاً للادنين ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تنص على أنه لا يجوز استهلاك المواد للزينة غير الموجهة على عيوبها البيات المنصوص عليها في المادتين ٣ ، ٤ فلو أن المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها حتى ولو كانت هذه المواد للزينة متخلخلة من المواد المدرجة في الجدولين المنصوص عليهما في المادة الأولى ، وتنص المادة الثالثة من هذا المرسوم على عدم جواز الاتجار في المواد للزينة التي تصنع على الوجه واللحمة للزينة المواد الغذائية والمدرجة بالجدولين المشار إليهما في المادة الأولى إلا بعد تسجيلها في وزارة الصحة العمومية ، ولا تسجل تلك المواد إلا إذا توفرت فيها والشروط

المادة في المادة الثانية ، ثم يثبت شروط اشتغال طلب التسجيل على عدة بيانات منها بيانات تصنيفية عن تركيب المواد الملوثة ، ثم أوجبت أرفاق عينات من البطاقات التي تستعمل في عرض المادة الملوثة للبيع ، وأوجبت أن يكون على هذه البطاقات بيانات منها الاسم العلمي الكيميائي أو التباقي للمادة الملوثة واسمها التجاري ، وإذا كانت المادة الملوثة مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة ، ثم أوجبت الفقرة الأخيرة منها لصق ملصق ملصق على العبوات بدون رقم التسجيل وتاريخه ، وأوجبت المادة الرابعة أن يحون على غلافات المواد الملوثة المستوردة بيانات تلك المواد ، وطريقة استهلاكها ، والأغراض التي تستعمل فيها ، وإذا كانت من المواد المدرجة في الجدولين المشار إليهما في المادة الأولى والمادة للزينة المواد الغذائية ، وجب ملصق على ذلك أيضاً عن بيانات منها الاسم العلمي أو الكيميائي أو التباقي للمادة الملوثة واسمها التجاري وإذا كانت مركبة من عناصر مختلفة ، وجب بيان كل عنصر بالتفصيل على البطاقة . وإذن فمن كان الحكم قد أثبت على الطعن أنه عرض للبيع مادة ملوثة للزينة الغذائية غير مبين عليها تركيبها العلمي والكيميائي ، وفاته على ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من أن المادة التي ضبطت منه لم تكن هي معنة للزينة فتر البيض ولا تفصل إلى داخله ، محدود بما نصت عليه المادة الخامسة بالسلب الإشارة إليها صراحة من أن الخطر يتناول المواد الملوثة سواء دخلت المواد الغذائية أو المواد التي تلامسها إذ أن تفر البيض هو من المواد التي تلامس المادة الغذائية فيه .  
(جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٠ طين رقم ١١٣٠ سنة ٢٢ ق )

٣٥ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقتضى في المادة السابعة منه بأن ( تعتبر الجرائم التي ترتكب ضد أحكام المواد الثانية والثالثة والخامسة عقوبات إذا كان المتهم حسن النية ، على أنه يجب أن يقتضى الحكم بمصادرة المواد أو العقاقير أو إلحاحها التي تكون جسم الجريمة ) . ومفاد هذا أن الشارع قد افترض أن كل نفس على حتم يعترف بجريمة من الجرائم الباحية في نطاق المواد المشار إليها ومن بينها المادة الثانية التي تنص على عقاب من « غش أو شرح أو أن ينش شيئاً من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من المحاصيل الزراعية أو الطيبة معداً للبيع أو من طرح أو عرض للبيع أو يباع شيئاً من هبتم

بداهة أنه إذا قضى بالمصادرة فالمحكم بما ينصب على الثمن المتحصل من بينها .

(جلسة ١٩٠٠/٧/١٤ من رقم ١٤٠١ سنة ١٩٠٤ ق)

٣٦ - متى أثبت المحكم أن الطاعن عرض البيع فقلنا تبين من تحليله أنه غليظ أنه القفل وتصور الفصل الحالية من القباب فإنه يكون قد أثبت عليه ارتكاب المخالفة المتوصو عليها في المادة السابقة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

(جلسة ١٩٠٣/٧/١٠ من رقم ١١٦١ سنة ١٩٢٢ ق)

٣٧ - متى أثبت المحكم الطاعن فيه أن الكاكر الذي وجد في حيازته الطاعن يندفع لارتفاع درجة الحرقة فيه ، وأن طبعه يشاهد غير متوفر فإن معاقبته من هذه الواقعة على مقتضى المواد ٣ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يكون صحيحا في القانون ولا غطا فيه .

(جلسة ١٩٠٣/٧/١٢ من رقم ١٢٥٠ سنة ١٩٢٢ ق)

٣٨ - لأن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع الغش والتدليس إذا نصت على وجوب أخذ خمس مبيعات على الأقل من المادة المضبوطة بقصد تحليلها ، إنما قصدت إلى مجرد التحوط لما عسى أن تدعى إليه الضرورة من تكرار التحليل . ولأن في المطامع المتحركة إلى أن القيمة المضبوطة ... ولو كانت واحدة - هي التي صار تحليلها ، وأطمانت كذلك إلى نتيجة هذا التحليل ، فلا محل للغش عليها إذا ما هي حكمت في المعنى بناء على ذلك .

(جلسة ١٩٠٣/٧/١٢ من رقم ١٣٣٩ سنة ١٩٢٢ ق)

٣٩ - لأن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والتش حين تحدث في المادة ١١ منه عن المواطنين الذين يمينون بقرار وزاري لاثبات مخالفات أحكامه ، وإذا نص في المادة ١٢ التالية لما حل أنه ، وإذا وجدت لدى المواطنين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب تخرجه تحملهم على الاعتقاد أنهم قد غفلوا لأحكام هذا القانون جارهم منطب المواد المشتبه فيها بصفة وثيقة ، وفي هذه الحالة يدعى أصحاب الشأن المعزوز وتزعم خمس مبيعات على الأقل بقصد تحليلها تسم إيمانها على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات المبيعات والمواد التي أحدثتها ، إذ نص على ذلك فإنه لم يقصد - جريا على مساهمة القضاء - في البلاد الأخذ عنها هذا النص - أن يرتب أي بطلان على عدم اتحاج

المواد أو العقاقير أو المحاصلات مع حله بنشأ أو بشادما - تكون مصادرة الأشياء المضبوطة والمتحصلة من هذه الجرائم وجوبية تطبيقا لفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات التي تطبق على الجنابات والجنح دون المخالفات ، ولما كان الشارع يعاقب المتهم حسن النية الذي تقع منه غشاة في حدود المواد ٣ و ٣٠ و ٥ من ذلك القانون بقسوبة المخالفة ، فقد عني بالنص على وجوب المصادرة في هذه الحالة أيضا لعدم جواز إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، يدعم هذا الظاهر أنه من غير المستلزام أن يقصر الشارع وجوب المصادرة بالنسبة للجرائم التي ترتكب بحسن نية - والتي تعتبر مجرد مخالفة ، ولا يجرها بصدد نفس تلك الجرائم إذا ارتكبها المتهم بسوء نية بما يدخل منه في عداد الجنح ، على أن قصد الشارع واضح في هذا المعنى من مذكره الإيضاحية عن المادة السابقة من القانون التي تنص على أن تطبق أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة من المرسوم لإثبات سوء نية المتهم وقد لا يفرغ لإثبات هذا الزك ، فيثبت المتهم من العقاب بالرغم مما يسيبه إعماله من الضرر على صحة الأفراد . - وعلى الخالفين يجب اعتبار مجرد وجود الأشياء المشروشة أو الفاسدة بين يديه مخالفة ولا يسكن اعتباره أكثر من ذلك . غير أن اعتبار تلك الحالة مخالفة لا يرفع الأدنى من تلك المواد المشروشة أو الفاسدة ، فإن أحكام المصادرة التي وردت في القسم العام من قانون العقوبات لا تتناولها إذا كانت ماصرة على الجنابات أو الجنح ، فذلك نص على المصادرة استثناء من القواعد العامة ، ولأن في كل من المحكم قد أدان المتهم بمقتضى المادة الثانية من قانون قمع الغش على اعتبار أنه ياع قضا مغشوشا ؛ ونص بالمصادرة الرجوعية فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ولا يفتقر في ذلك أن تكون الألفاظ قد وصفت وأوردت تحتها خزانة المحكمة ما دام المحكم بالمصادرة هو في الواقع وحقيقة الأمر لإقراره التعطيل الذي أقرت به النيابة بصفحتها بسط التحقيق وحسنا من القاضي بأن استيلاء الدولة بواسطة النيابة على التعطيل موضوع المدعى تم صحيحا في الحدود التي يرد فيها القانون فهو يعطيل على يوم التعطيل ، هذا فضلا عن أن قانون تحقيق الجنابات يدير النيابة العمومية في المادة ٣٢ منه مع التمه المضبوط ما يتم بمرور الزمن أو يستلزم حظه تفننت تسرق قيمته وإدخاله منه ما مقتضاه

أكثر من أن ينظم ويوحد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين لم يكونوا قبل ذلك يتمتعون القانون العام من رجال الضبط القضائي ولا لهم في العادة شأن بإجراء التحقيقات الجنائية . ولم يكن من غرض الشارع في الواقع وحقيقة الأمر أن ينضغ علاقات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل إنه تركها خاضعة للقواعد العامة بحيث إذا اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستند من تحليل البيانات التي تؤخذ ولم يساوره ريب في أية ناحية من نواحيه خصوصاً من جهة أخذ البينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أوقع حكمه على هذا الأساس بغض النظر عن عدد البيانات التي أخذت وعن الطريقة التي أخذت بها وبلا اعتبار لما يشهده الشارع من الغشيم في هذا الخصوص . أما إذا وقع في نفسه أي شك فإنه بطبيعة الحال لا يقيم وزناً للبيانات ولا التحليل .

وثانياً أنه لم يقصد بالثال أن يقول أن وكل اليوم تعيين الموظفين المذكورين أو وضع لوائح الإجراءات الخاصة بأخذ البيانات أكثر ما أراده هو حل التوراثية . فإذا لم في الواقع أو القرارات التي يصدرها تنفيذاً لقوانين المذكورين قد ضلوا عنها بطلاناً في الإجراءات من أي نوع كان مالم يلاحظ يكون قد تجاوزوا السلطة التي أهدم بها القانون ذاته بخلق حالات بطلان لم يردها الشارع وعلى خلاف الافتراض السائد منه لم يعملوا في ذات الوقت على تحليل أحكام القانون الذي يعتمدون عليه والقاضي في هذه الحالة لا يكون في رسمه وهو فصل في الدعوى إلا أن يعمل القانون ويصدر اللائحة أو القرار الذي وصف بأنه مدون لتنفيذه أو بناء على نص من نصومه ، وذلك في الناحية التي حصلت فيها المخالفة . واذاً فالقرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المذكور ينص في المادة الخامسة على أنه ( يجب أن تم تحليل البيانات وأن يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل في ميعاد لا يتجاوز شهرين من تاريخ تحرير المحضر فإذا أظهر التحليل عدم وجود عاقلة أو تقضي المحاضر المقرر دون أن يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل اعتبرت إجراءات أخذ البينة كأن لم تكن ويجب رد البينة المحفوظة لدى محرر المحضر إلى صاحبها ) هذا النص الذي مقتضاها بطلان إجراءات أخذ البينة إذا لم يعلن صاحب الشأن نتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه يكون

إجراء بينه من الإجراءات الواردة به . بل إن غرضه لم يكن إلا مجرد تنظيم وتوحيد الإجراءات التي تتخذ بمعرفة موظفين ليسوا في الأصل ، يتمتعون القانون العام ، من رجال الضبط القضائية ولأننا لم بإجراء التحقيقات الجنائية ، ولم يكن من غرضه أن يخضع علاقات أحكام هذا القانون إلى قواعد إثبات خاصة بها بل هو تركها خاضعة للقواعد العامة . ففي اطمأن القاضي إلى صحة الدليل المستند من التحليل ولم يساوره الشك في أية ناحية من نواحيه ، خصوصاً من جهة أخذ البينة أو من جهة عملية التحليل ذاتها أصدر حكمه على هذا الأساس ، بغض النظر عن عدد البيانات التي أخذت ، وبلا اعتبار لما يشهده الشارع من الغشيم . أما إذا وقع في نفسه أي شك فهو بطبيعة الحال لا يقيم في نفسه أي وزن للبيانات ولا التحليل . ( بند ١١/٦ / ١٩٤٤ مكرر رقم ١٠٧٠ سنة ١٤٠٤ )

ج - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بفتح الداس والنشر إذ نص في المادة ١١ منه على أن « بنية المخالفات لأحكام هذا القانون وأحكام القواعد الصادرة بتنفيذه ولأحكام المراسم المنصوص عليها في المابن الخامسة والسادسة الموظفون المبيئون خصيصاً لذلك بقرار من وزيرى . ويستمر هؤلاء من مأموري الضبط القضائية ويجوز لهم أن يدخلوا . . . . . ولم يلق في أن يأخذوا عينات من تلك المواد وفقاً لما تقرره اللوائح من الإجراءات . وإذ نص في المادة ١٢ على أنه « إذا وجدت لدى الموظفين المشار إليهم في المادة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون يلازم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة وفي هذه الحالة يصر أصحاب الشأن الحضور وتؤخذ خمس عينات على الأقل قصد تحليلها تسلل اثنان منها لأصحاب الشأن ويجوز لهم العملية عشر يمتوى على جميع البيانات اللازمة لتثبت من ذات البيانات والمواد التي أخذت منها ومع عدم الإخلال بحق المتهم في طلب الإفراج عن الضماعة المضمومة من القاضي الجرمي أو قضى التحقيق بحسب الأحوال يفرج عنها بحكم القانون إذا لم يصدر أمر من القاضي بتأيد عملية الضبط . في خلال البينة الأيام التالية ليوم الضبط . - إذ نص على ذلك فقد دل بجملة على أنه ( أولاً ) لم يقصد جبراً على ما سار عليه القضاء في البلاد لتأخروا عنها هذا النص - أن يرتب أي بطلان على عدم اتباع أي إجراء من تلك الإجراءات الواردة به بل إن غرضه لم يكن

لا يحتوى على جميع البيانات اللازمة للثبوت من ذات البيانات والمواد التي أخذت منها .

( جلد ١٨٨/٣/٢٠ من رقم ١٨ سنة ١٩٤١ ق )

٤٣ - إن عدم إخطار المتهم بصنع صابون رقم ١ مضاف اليه مواد محظورة إصاهاً بنتيجة التحليل - ذلك لا يترتب عليه بطلان ، إذ الأمر في ذلك يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع .

( جلد ١٨٨/١/٨ من رقم ١١٨ سنة ٢١ ق )

٤٤ - إن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات من الصنف فأما إذا قصدت هذا الإجراء - تصرح لما عسى أن تنحصر اليه الضرورة من تكرار التحليل - ويرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع متى اطمأنت إلى أن العينة المضطربة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها وأعطت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا تخرب عليها أي من قصت في الدعوى بناء على ذلك . أما ما نصت عليه المادة الخاصة من القرار الوزاري رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة من بطلان إجراءات أخذ العينة إذا لم يكن صاحب الشأن بنتيجة التحليل في الأجل المحدد فيه فهو لا يقيده الحاكم لأن هذا القرار بهذا النص قد تجاوز السلطة التي أعطتها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له .

( جلد ١٨٨/٣/١١ من رقم ٧٢ سنة ٢٢ ق )

٤٥ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إذا نص في المادة الثانية عشرة منه على « أنه إذا وجدت لدى الموظفين المعارضين في المسألة السابقة أسباب قوية تجعلهم على الاعتقاد بأن هناك مخالفة لأحكام هذا القانون جاز لهم ضبط المواد المشتبه فيها بصفة مؤقتة ، وتؤخذ خمس عينات على الأقل بقصد تحليلها ، فقد دل بذلك على أنه إنما قصد تنظيم الإجراءات من طريق إرشادات موجبة إلى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي بمقتضى القانون العام ، ولم يربط البطلان على عدم إنباع أي إجراء من الإجراءات الواردة به ، ولم يكن من غرض الشارع أن يفضح أحكام هذا القانون إلى قواعده إثبات علمية بها وإن قصص الحكم بالإدانة بناء على أي دليل يقدم في الدعوى متى اقتنع القاضي بصدقه .

( جلد ١٨٨/٣/٢٤ من رقم ١٧٧ سنة ٢٢ ق )

قد خرج من مراد القانون رقم ٤٨ المذكور . وإنك لا يصح الحكم أن متبصره وتبقى عليه قضاء : إذ لا شك في أن القاضي إذا كان أداء قانون لم يأت ببطلان ولم يقصد اليه ولائحة وضمت لتنفيذ هذا القانون أو تنفيذاً له وتعارضت معه بأن نصت على البطلان يكون عليه أن يعمل القانون لأنه بالبداية هو الأول بالأنباع . فقد اشترط الدستور المادة ٣٧ في الفوائح التي يضعها الملك لتنفيذ القوانين ألا يكون فيها تعديل أو تعطيل لها أو إضعاف من تنفيذها . ولا ريب في أنه يجب من باب أولى أن يلزم القرار الوزاري الذي يصدر بناء على نص في القانون الحدود المرسومة له في التفويض الصادر في شأنه من السلطة التشريعية . . . فلذا تجاوزها فإنه لا يكون صحيحاً ولا متبصراً فيما تجاوز فيه تلك الحدود .

( جلد ١٨٨/٣/١٥ من رقم ٦٩ سنة ٢٥ ق )

٤٦ - إن تعيين موظفين علم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم النفس والتدليس المعاقب عليها بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ليس معناه بالبداهة عدم إمكان دفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الرقعة بحرفة أحد هؤلاء الموظفين ، والنص في هذا القانون أثر في الفوائح والقرارات المخلفة له على إجراءات من ذلك التقييد ليس معناه ، ولا يمكن أن يكون معناه ، جعل مخالفة لفروعه عاصمة لنظام عام بما من جهة الإثبات مادام لا يوجد نص صريح يقضي بذلك ، وإن دفع الحكم بالإدانة بناء على أي دليل يقدم في الدعوى ، ولو كان قولاً لأحد أفراد الناس ، متى اقتنع القاضي بصدقه في حق المتهم وكذلك الحال بالنسبة إلى أخذ العينات وإلى مصاد التحليل أو إعلان صاحب الشأن بنتيجته ، فإن النصوص الخاصة بذلك لا يترتب على مخالفتها بطلان من أي نوع كان ، لأن الفرض منها لا يستلزم أن يكون ترتيباً لفصل وترجيحاً للإجراءات بنية تنظيمها وضبطها عن طريق إرشادات موجبة إلى موظفين ليسوا من مأموري الضبط القضائي الأصليين المتحدث عنهم في قانون تحقيق الجنائيات .

( جلد ١٨٨/٣/٦٣ من رقم ١٨١ سنة ١٦ ق )

٤٧ - متى كان الحكم قد أسس قضاءه وإدانة المتهم في جريمة مرصه لبناً مكتوشاً للبيع على المخالفات إلى المحكمة من أن العينة المضطربة هي التي صار تحليلها ومن نتيجة هذا التحليل فلا عمل لأن ينسب عليه أثر البينة التي أخذت واحدة أو أن المحضر الذي حور

أسبابه قد أثبت أن الصابون على النعوى ضبط لدى المتهم ، دون أن يتحدث من واقع الأدلة القائمة في الدعوى عن واقعة عرضه أو طرحه للبيع أو حيازته بقصد البيع . فإنه يكون ناقص البيان واجباً قضاة .  
(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٠ طعن رقم ٣٧٤ من ١٩ ق)

٥٩ - إنه لما كان غش الأشياء للمقابل عليه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بمنزلة أن يقع على الشيء ، فإنه قسراً ، إما بإضافة مادة غريبة إليه وإما بإخراج عنصر من عناصره فإنه يجب لسلامة الحكم الذي بمقابل حل غش الثمن أن يستظهر أن المسم قد أقرع من الثمن المعروض للبيع ولا كان محتالاً .  
(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ طعن رقم ١١٦٦ من ١٨ ق)

٥٢ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة عرضه للبيع مياماً غاذية مشفوعة مع طه بذلك قد بين واقعة الدعوى في قوله إنه يمتنع أن المتهم كان يعرض المياه الغازية للبيع وأنه ثبت من التفتيش أنها غير مقبولة لوجود رواسب بها فإنه يكون قاصراً إذا المحكمة لم تستظهر ما يثبت عليه الرواسب التي وجدت بالمياه الغازية المضبوطة ولم تبين السبب في وجودها وأثرها في المشروب ولم يتحدث عن الغش الذي انتهت إلى بتره مع لزوم استظهار ذلك القول بقيام الجريمة .  
(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٠ طعن رقم ١٢٠ من ١٩ ق)

٥٣ - إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت على حل عقاب كل من عرض للبيع شيئاً من أغذية الإنسان مع علمه بنفسه أو فسادته . فإنه إذا كانت المحكمة لم تستظهر في حكمها مادية الرواسب التي قالت بوجودها بالمياه الغازية على النعوى وسببها وأثرها على هذه المياه المعروضة للبيع وصحة عدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك ، كان حكمها قاصراً بقصورها بعبه بما يتوجب قضاة ، إذ أن استظهار ذلك كله لازم لإسكان القول بوقوع ارتكاب جريمة غش الشراب .  
(جلسة ١٩٥٠/١٢/١١ طعن رقم ١٣٣٨ من ٢٠ ق)

٥٤ - إذا كان الحكم قد دان المتهم في جريمة بيعه وعرضه للبيع حلوى مشفوعة بإضافة مواد ملوثة ضارة بالصحة إليها مع علمه بذلك فسكننا في ذلك إلى ضبط زجاجة بها مادة ملوثة داخل دولاب بمسكن المتهم لم يبين المتهم مصدرها ، دون أن يستظهر أن المتهم قد استخدم تلك المادة الملوثة في صنع الحلوى ، ونوع النش

٥٦ - إن ما صدق إليه الشارع من التصرف في المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ على أخذ خمس عينات من المادة المضبوطة بقصد تحليلها هو التحرز لما صن أن يصح إليه الضرورة من تكرار التحليل ، ويرجع الأمر في ذلك إلى تقدير محكمة الموضوع ، فحق المطالبة إلى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هي التي صار تحليلها وأطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل فلا شرب عليها لأن من قصت في الدعوى بناء على ذلك .

(جلسة ١٩٤٩/١٠/١٠ طعن رقم ١٠٠٢ من ٢٤ ق)

٥٧ - إن القرار الإداري رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٣ الصادر من وزير التجارة والصناعة فيما نص عليه في مادته الخامسة من بطلان إجراءات أخذ العينة ، إذا لم يعلن صاحب الشأن بآلية التحليل في الأجل المحدد فيه قد تجاوز السلطة المخولة له بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي صدر تنفيذاً له فهو لا يقيد المحاكم ويحق لها أن تقدر أدلة الدعوى حسباً تطمين في إليه دون ثبات هذا الجراء الذي جـ. مشرباً بتجاوز السلطة اللازمة لتقريره .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢٠ طعن رقم ٧٠٥٣ من ٢٤ ق)

٥٨ - إن جرح مفتش الأغذية إلى التماسي لاستصدار أمر منه تأييد ضبط العين للتحشوش لا عمل له إلا أن يكون الضبط واقعاً على ما يتجاوز عقوبات العينات لما يكون في ذلك من حبس للناس عن التصرف أما العينات فلا تدخل فيه .

(جلسة ١٩٤٨/٢/٢٠ طعن رقم ٦٥ من ١٨ ق)

٥٩ - إذا كان المتهم قد تمة عرضه للبيع مادة غذائية غير سالحة للاستهلاك (غلاصة عصر العالم) قد تمسك في قضاة أمام المحكمة الاستئنافية بأن العيب المضبوطة إليه كانت موجودة في المكتتب في انتظار الرد من صاحبها ولم تكن معروضة للبيع في الظل ومع ذلك أدانته المحكمة واقتصرت في حكمها على القول بأن العيب كانت معروضة للبيع دون أن تورد الاعتبارات التي استخلصت منها ذلك ، فإن حكمها يكون ناقصاً البيان في صدمها مدفع به التهم فيما يخص برواقعة العرض أو قصد البيع .

(جلسة ١٩٤٩/١/٢١ طعن رقم ٢٣ من ١٧ ق)

٥٠ - إذا كان الحكم الابتدائي الذي أدان المتهم في تمة عرض صابون غير مطابق للوصفات للمعروض عليها قانوناً للبيع والذي أخذه الحكم المظنون فيه

النفس الحصول من وراء ذلك على أكبر ربح يمكن ومن سواقه في هذا الشأن ، قد ذلك يكن .

(جلسة ١٩٥١/١/١٩ من رقم ١٩٠ سنة ١٤٢٢ ق)

٦٥ - إذا كان الحكم حين استل حل لهم بنش المثل الذي مرهه البيع قد قال ، إنه يوصف كره بآجر مثل لا بد قد وقف على نفسه ، لأن هذا النفس قد وقع بإحالة مادة غريبة إليه وهي زيت جوز الهند الذي لا يفتق في خصائصه مع المثل ، بل إن المحكمة ترى من وقائع الدعوى وظروفا أنه لا بد أن يكون هو الذي باشره بالطريقة التي ذكرت وذلك قبل يوم ضبطه ، وأن القرائن المقدمة بالبراءة غير صحيحة الخ . . . فان ذلك يكن في صدد بيان العلم بالنفس . أما قول القلم إن المحكمة أعطت حين ذكرت من صدها أن ثمن الزيت أقل من ثمن المثل إذ أن في هذا قضاء من القاضي بطله . أما قوله هذا فلا عمل له ، لأن ما قالت به المحكمة هو من قبيل المعلومات العامة المفروضة في كل شخص أن يكون ملها بما لا تخم منه المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه . وقد كان يكون القلم وجه لقوله لو أنه كان قد تم دليلا لا محتمل أي شك حل أن المحكمة أعطت فيها قاته .

(جلسة ١٩٤١/١١/١٦ من رقم ١٥٧٣ سنة ١٤٢٢ ق)

٦٦ - إذا كان القلم في جريمة بيع بر مغشوش يترج نسبة من المواد البضعية منه وإضافة ماء إليه قد دلع للثمة عن نفسه بأن الألبان المغشوشة لم تفحص بمصنعه بل أخذت العينات منها صند وصحوا إلى الزبائن مما مفاده أن القلم يكون قد وقع من عمال التوزيع ، فادعاه المحكمة واكتفت في ردعها حل هذا البقاع بقرطها إلى غير جدوى وأنه كان عليه أن يتخذ الإجراءات لمنع مثل هذه الممارسات ، فهذا من قصور في التمسك . إذ كل ما قاته في صدد تفهيد هذا البقاع إنما يقوم على مجرد عدم اتخاذ القلم إجراءات لمنع المخالفة وهذا لا يفتق عن بيان العلم بالنفس وهو أمر واجب لإمكان العقاب طبقا لقانونه .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٩ من رقم ٤٠٥ سنة ٢٠ ق)

٦٧ - إن جريمة بيع قول مغشوش وإضافة بعض الشوائب إليه لا تنرم إلا بتوافر ركن علم الجاني بالنفس علما واقفيا . فلذا كان الحكم قد اقتصر على قيام العلم من التزام القلم بتوريد القول من غير أن يقيم الدليل على تحقق هذا العلم في الواقع ولم يحقق دفاع القلم من أن شخصا آخر فبه هو الذي قام بتوريد هذا القول دون

إضافة المادة لآخرة وأثره في الإضرار بالصحة . فإنه يكون قاصرا واقفيا تقصنه .

(جلسة ١٩٥١/١/١٩ من رقم ٨١٤ سنة ٢٠ ق)

٥٥ - إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تتطلب علم القلم بفساد المادة التي يرضعها للبيع علما واقفيا لا مغفرا ، فإذا كان الحكم المطعون فيه حين أدان القاضي في جريمة عرض مياه غازية للبيع حالة كونها غير صالحة للاستهلاك الأدنى مع طله بذلك لم يستظهر هذا العلم الواقعي بعدم صلاحية تلك المياه للاستهلاك بل دلت على عدم الصلاحية بما ظهر من التحليل البكتيريولوجي من وجود كمية من البكتيريا أكثر من المسموح به ودون أن يستظهر ما عليه هذه البكتيريا وسبب زيادتها عن النسبة التي قال بها أنه مسموح بها . ولم يبين المصدر الذي استند إليه في هذا التأكيد ، فهذا منه قصور يستوجب تقصنه .

(جلسة ١٩٥٣/٥/١٤ من رقم ٢٥٤ سنة ٢٣ ق)

٥٦ - العلم بنش البضاعة المروجة للبيع هو ما تفعل فيه بحكمة الموضوع ، فلي استنتجه من وقائع الدعوى استنادا سليا لاشأن بحكمة القلم منها .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/١٣ من رقم ٢١٢٠ سنة ١٤ ق)

٥٧ - إذا كان الحكم قد أدان القلم في جريمة بيع لبن مغشوش ولم يورد ذلك من الأسباب إلا قوله إنه تبين من التحقيقات أنه قد تم السقوط فينا تبين أنه مغشوش بإضافة القلم منه وقال إنه اشتراه من شخص عينه . فإنه يكون قاصرا في بيان الأسباب ، إذ هو لم يشر إلى إلمامه بالتحقيقات التي اعتمد عليها ، كما لم يحدد أصلا من حل القلم بنش القلم مع أن هذا العلم من العناصر القانونية للجريمة .

(جلسة ١٩٤١/١٠/١٠ من رقم ٢٥٧ سنة ١٤ ق)

٥٨ - إذا كانت المحكمة قد استكتجت علم القلم بفساد العوم التي يباعها ما ثبت لديها من أنه ذبح الجمل خارج السلخانة وفي يوم تنوع الذبح فيه ، وأنه يحترف المازادة من عهد بعيد ولا يتصور أن يفتق قصاد القوم . فلا شرب عليها . إذ هذه كلها قرائن من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الحقيقة التي قالت بها .

(جلسة ١٩٤١/١٠/٢ من رقم ١٢٨ سنة ١٤ ق)

٥٩ - إذا كان الحكم قد ذكر ، في صدد بيان ركن علم القلم بنش اللبن الذي باعته قوله ، أن علم القلم بالنفس مستفاد من أنه يبيع اللبن ، ومن زيادة كمية الحام المضاف ومن أنه صاحب الصلابة في إجراء هذا



أن يدل بحقيقة أمره — فإنه يكون قاصراً متيناً  
نقصه .

(جلسة ١٠١/١٠/١٠٠٠ ملن رقم ٣٣٠-٢١٢)

٣٣ — إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهمين بأنهما غشاً الفئ المرد منهما لأحد المشتبهات بإضافة الماء إليه مع طهيها بذلك ، لم تستظهر دكن العلم بالنفس لدى أحدهما ولم تحدد من الأدلة على ثبوته قبل الآخر إلا قولها بأن هذا النفس كان وليد عمل إيجابي منه . ولم تقل عن دفاعه بأنهما صله بالعين لتنازله عن عقد التوريد إلى التهم الأولى إلا أن هذا الاتفاق الخاص بينهما لا أثر له في نفي المستورية عن المختار عن عقد التوريد مما لا يصلح لمصادته جنائياً عن هذه الجريمة التي لا يكون أن يكون هو المصادف أصلاً بل لابد من أن يثبت أن له دخلاً فيما وقع من المتنازل إليه وأن العمل الذي وقع به النفس كان بالاتفاق فيما بينهما — فهذا الحكم يكون قاصراً متيناً نقصه .

(جلسة ١١٠/١١/١٠٠٠ ملن رقم ٣٣٣-٢١٢)

٣٤ — إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة بيعه وعرهه البيع مباحة فذلكه لأسنة لوجود رواسب غريبة بها مع علمه بذلك واقصر على القول بأنه قد ثبت التحليل أن ليلاء الذرية فأسنة و دون أن يبين ما عية هذا الفساد وأن الطاعن كان طالاً به — فإنه يكون قاصراً التيان متيناً نقصه .

(جلسة ١١٧/١٢/١٠٠٠ ملن رقم ١١٠١-٢١٢)

٣٥ — إذا كان الحكم المظنون فيه قد قال في صدد التبريل على توفر دكن علم المتهم بالنفس ، وحيث إن الحكم المشتبه في محله للإسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتضيف إليها أن علم المتهم بالنفس واضح من ارتفاع نسبة الوس في القول وهو من الظواهر التي لا تخفى على العين المجردة للإنسان العادي ، ومن باب أولى يكون علم المتهم بها مؤكداً وهو تاجر يتعامل في المواد الغذائية ، وكان الثابت بالحكم أن نسبة الشوائب والوس في القول موضوع التهمة هي ستة وربع في المائة ، وأن النسبة المسموح بها حسب العقد الذي وردت تفصيلاً له هي خمسة في المائة ، وكان حكم محكمة أول درجة قد اقتصر في التحدث عن الطاعن على العبارة الآتية : وحيث إنه بالنسبة للتهم الأولى ( الطاعن ) فإعتباره مودداً غير مشمول بما يورده ، — متى كان ذلك فإن ما أورده الحكم المظنون فيه دليلاً على توفر دكن العلم ، لا يتوافر فيه الدليل على

أن الطاعن هو الذي ارتكب فعل النفس ، ولا أنه إذا ورد القول كان يعلم بفساده ، مما يجعل الحكم قاصراً التيان واجباً نقصه .

(جلسة ١٠٣/١٢/١٠٠٠ ملن رقم ١٢٢٢-٢١٢)

٣٦ — متى كان الحكم الصادر بإدانة المتهم بعرض زيت قسود للبيع مع علمه بذلك قد استظهر دكن العلم بالنفس بقوله : إنه ثبت من التحليل الكيميائي أن العينة عالية الخروضة جداً وروضة . وفسادها عن هذا الزججه لا يخفى على الرجل العادي ، والمتهم صاحب السيرة ويعلم متى ما تناولها من فساد . — فإنها أورده الحكم من شأنه أن يؤدي إلى علم المتهم بالنفس .

(جلسة ١٠٣/٢/١٠٠٠ ملن رقم ١٣٢٢-٢١٢)

٣٧ — إذا كان الحكم حين أدان المتهم بجريمة عرض جبن مفشوش للبيع مع علمه بنفشه قد استند إلى أنه صاحب المحل المسئول عن المالحقات التي تقع في محله وإنه لم يقدم الدليل على علمه به بالنفس ، لأن الحكم يكون قاصراً متيناً نقصه ، لأن ما استند إليه لا يصلح أساساً لمصادته جنائياً بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل النفس أو أن يكون عرض الجبن للبيع مع علمه بنفشه طارواً واقفاً .

(جلسة ١١٠/١٢/١٠٠٠ ملن رقم ٨١٨-٢١٢)

٣٨ — إذا كان الحكم قد أدان المتهم في وثيقة أنه عرض البيع زيت صمم مفشوش مع علمه بنفشه ولم يقل في ذلك إلا أن التهمة ثابتة قبل التبريل مما هو ثابت بالحضر الصحي من أنه أشبه تنقيش عمل المتهم أعطت هيئة من الزيت وانتهج من نتيجة التحليل أنها تحتوي على ما يقرب من ١٠٪ زيت بذر القطن . وعقابه ينطبق على المادتين المفاليتين وعمل المضافة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لوجود سوابق مماثلة آخرها سنة ١٩٤١ . الخ . فإن هذا الحكم يكون قاصراً متيناً نقصه إذ هو لم يثبت بتأنا من دليل يثبت العلم بالنفس مع أن هذا الحكم من أركان الجريمة يجب أن يذكر في الحكم الدليل الذي استندت إليه المحكمة في القول به .

(جلسة ١١٤/١/١٠٠٠ ملن رقم ١٥٤-٢١٢)

٣٩ — إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمة عرضه البيع لينا مفشوشاً مع علمه بذلك على الرغم من تمسكه في دفاعه أمامها بأن عمله في المحل لا يخصص الأعمال الكتابية ولا شأن له في بيع اللبن ، ولم تقل في حكمها عن علم المتهم بالنفس سوى أن هذا العلم مفروض

استغناء في التجارة بمصلحة قادراً على تمييز ذلك النش ،  
وذلك من غير أن يبيّن ما إذا كان النش الحاصل  
قد نشأ عنه تمييز في رخصة الزيت أو في مذهبه يمكن  
للإنسان إدراكه بالحواس الطبيعية حتى يصح بناءً على  
ذلك ما قاله من أن النش قد أمكنه تمييزه ، فهذا الحكم  
يكون قد جله قاصراً في بيان الأسباب .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٢٠ طرد رقم ١٩٨١ سنة ١٤١٢ ق )

٧٤ - إذا كان الحكم قد استند في بيان علم المتهم  
بفساد المشتريات المعروضة للبيع بوجود ميكروبات  
التلوث بها إلى مجرد القول بأنه ، يمكن عارضة لصناعة  
ما يمرض في علم ومراعاة عليها ، لا يفتي عليه ما يصيبها  
من فساد بسبب ما يضاف إليها من ألياف ، فإنه يكون  
قاصر البيان ، إذ أن ما ذكره في ذلك لا يكفي بقاءه في  
مثل هذه الصورة لأن تستخلص منه الحقيقة القانونية  
التي قال بها .

(جلسة ١٩٤١/١٠/٧ طرد رقم ١٢٩٩ سنة ١٤١٢ ق )

٧٥ - إذا كان الدفاع عن المتهم يبيح حين  
مشغوش ب ميكروب بيسلي كولي بكثرة تجعله غير  
صالح للأكل ، قد أشار في مراعاته إلى أن هذا الميكروب  
موجود في معدة الإنسان وفي كل كائن حي وأنه يتواجد  
في اللبن ، ومع ذلك أداته المحكمة في هذه التهمة ما لا  
في صدد تفرار ركن العلم لديه إن ذلك مستفاد من  
مزاولة لمصلحة الجبن في معمله ، الأمر الذي يجعله  
ذا مران كاف في معرفة الحديث من الطبيب فضلاً عن أن  
مصلحته من النش ظاهرة - فذلك منها قصور ، إذ أن  
القول بالعلم بالنش بناءً على مجرد الزاولة والمران  
لا يكفي في تمييزه ، وللقول بأن قسّم مصلته من النش  
لا يصح ما لم يتم الدليل على قيام تلك المصلحة بالفعل .

(جلسة ١٩٤٠/٥/١٠ طرد رقم ٣٩٢ سنة ١٣٩٩ ق )

٧٦ - إذا كانت المحكمة حين عرضت لسم  
الطامن ، تاجر زيت ، بنش زيت القطن الذي عرضته  
البيع بعد إضافة زيت القطن إليه قد اكتصرت على قولها  
أن هذا العلم مستفاد من كون النش تاجر زيت فهو  
يعرف الزيوت المختلفة من أوائها وداخياتها كما يعرف  
المنطوط منها وغير المنطوط ، وأن الخطأ لا يستفيد منه  
أحد سواء ، ولم يبين ما إذا كان النش الذي وقع قد  
نشأ عنه تمييز في لون الزيت أو راحته حتى يمكن  
القول بإدراك المتهم لما ذكره من غيرهِ الاستفادة  
من مجرد تمييزه في الزيت - فهذا قصور بسبب الحكم  
بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤١/١١/١٩ طرد رقم ١٠٨٦ سنة ١٤٠١ ق )

فيه إدراك بالألبان وإتجاهه فيها ، فهذا منها يكون  
محصوراً ، إذ أن ما ذكره في صدد إثبات علمه بالنش  
لا يصلح دليلاً على ما دفع به من إضفاء علمه .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٧ طرد رقم ٣٧ سنة ١٣٩٧ ق )

٧٥ - يجب لئلا الحكم بالإدانة في جريمة  
عرض ابن مشغوش لبيع أن تبين المحكمة فيه علم المتهم  
بالنش وتورد الدليل الذي استخلصت منه ثبوت هذا  
العلم ، لاذا هي اكتفت في ذلك بقولها إن علم المتهم  
بالنش مستفاد من ظروف الدعوى دون أن تذكر  
علمه بالطرف ووجه استدلالها بما تعرف مبلغ دلالتها  
في إثبات الحقيقة القانونية التي قالت بها ، فإن حكمها  
يكون قاصر البيان متيناً نقضه .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/١٦ طرد رقم ١٣٣٣ سنة ١٣٩٧ ق )

٧٦ - لا يمكن العلم بالنش وكنا من أركان جريمة  
بيع المضاعف مع علم المتهم بنشائه فإنه يجب على المحكمة  
أن يبين في حكمها الدليل الذي استندت إليه في القول  
بثبوته ، فإذا هي أدانت المتهم في جريمة بيع لفصل  
مشغوش إضافة عناصر غريبة إليه دون أن تبين الأدلة  
التي أضحت عليها في القول بأن النش هو الذي قام  
بإضافة العناصر الغريبة أو أنه كان يعلم بأمرها - فإن  
حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/١٥ طرد رقم ١٣٤٠ سنة ١٣٩٧ ق )

٧٧ - إذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة  
اعتندت في ثبوت علم المتهم بنش السمن الذي باعه  
بإضافة السمن إليه على مجرد حكومه من التاجر الذين  
لا يفتي عليهم معرفة إدخال السمن على السمن بطريقة  
شبه وتلوته ومع ذلك لم يبين الحكم ببيان وجود تمييز  
في راحة السمن أو في طعمه بما يستطیع تاجر السمن أن  
أن يميزه بخواصه الطبيعية حتى يمكن القول بأنه - وهو  
تاجر - لم يفتي عليه ما في السمن من مادة غريبة  
هذا يستدعي عليه بطلان حصول النش ، فذلك يستوجب نقضاً  
في الحكم بسببه ويوجب نقضه .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٣١ طرد رقم ٣١ سنة ١٣٩٦ ق )

٧٨ - إذا كان الظاهر من الحكم أنه إذا أدان  
المتهم في جريمة عرض زيت سم مشغوش لبيع مع  
علمه بنفسه قد قال : « أن النش ثابت من تقرير الممثل  
الكيان الذي أثبت غش الزيت للمنطوط بإضافة زيت  
بنوة القطن إليه بنسبة ١٥٪ » وإن علم المتهم بالنش  
مستفاد من كونه تاجراً يعرف زيت بنوة القطن من  
زيت السمسم راحته وبذوقه ، وإن مراعاة المكسب من

جرية حش حين قد استندت في إثبات حله بالنش على غيره ونشر خاصة البين دون أن يمرض لما دلل عليه من أنه اشترى هذا البين في صفائح مقفلة واستقصى مبلغ حصة هذا الباع وتأثيره في التهمة ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متلويا على الإخلال بحق التهم في الباع .

(جلبه ١٩٠٤/١/١١ ملن رقم ٧١٥٤ سنة ٧٣ ق)

٨٢ - إذا كُتب الحكم إذا مرض لم الطاعن بالنش قال ، وحيث إن الحاضر عن التهم قرر بجلية اليوم أن دكن البلم غير متوفر لدى التهم وهو قطع مرخود بأن التهم يمارس تجارة المرحمة ، وحيث إليها القفل ومواد أخرى ملوثة لا تقاه المواد المتكورة بالقانون فهو على علم بهذه المواد وبذلك يكون دكن البلم متوارا لديه ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعن تأخر بقالة لا ملوثة ولم يبين الحكم كيف غلب على أن الطاعن هو الذي أحاط بنفسه المواد الملوثة إلى القفل الآخر ولم يرد على شهادة مقدمة منه دالة على شراءه المادة الملوثة بمرز يد على سعر القفل الآخر ، فإن الحكم يكون قاصرا في البيان قصورا يبيح لنا استصحاب تقضه .

(جلبه ١٩٠٤/٢/٢١ ملن رقم ٣٧٢٧ سنة ٧٥ ق)

٨٣ - إذا قالت المحكمة بثبوت علم التهم بأن البين الذي عرضه للبيع منشوش بناء على أنه مصلحة في ذلك النش فهذا لا يكفي لأن تحصل عليه الإداة . إذ القول بذلك ليس من شأنه أن حد ذاته أن يؤدي إلى ثبوت تلك الحقيقة القانونية ، لأن التهم لم تكن تثبت أنه هو الذي حش البين حتى يصح في حقه القول بأنه فعل فعله لتحقيق مصلحة له ، بل تثبت هي عرض البين منشوش للبيع ، وهذه التهمة يصح في العقل أن تكون المصلحة المبتناة منها لا للتهم بها بل لتثيرة على حسابه هو ، وهذا لا يجوز منه القول على الإطلاق ، ومن باب الافتراض ، بأن التهم مصلحة من وراء ينش البين منشوشا ما دام لم يتم الدليل حصيل قيام تلك المصلحة بالفعل .

(جلبه ١٩٠٤/٢/٢١ ملن رقم ٧١٥٤ سنة ٧٥ ق)

٨٤ - إن القول على الإطلاق وبصفة عامة بأن كل متهم تورط لابد يعلم بالنش الذي قد يكون في البضاعة التي يوردها ولو لم تكن من مثله بل جاء به من غيره دون أن يتصل بها مباشرة - هذا القول لا يستند إلى أي أساس من القانون ولا يتفق وحكم المثلين فإن

٧٧ - إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في عرض خل منشوش للبيع ولم تبين حكمها ما إذا كان النش الذي أشارت إليه قد نشأ عنه تثير في الرأفة أو في الملاقاة يمكن إدراكه بالمحارس الطبيعية حتى كان يصح ما قاله منه من أنه لا ينبغي على عرف منه ، فإن حكمها يكون قاصرا متنبها تقضه .

(جلبه ١٩٠٧/١/٧ ملن رقم ١٧٨٨ سنة ٧٦ ق)

٧٨ - إذا كان الحكم الذي أدان التهم بمرض خل أحر البيع حالة كونه قاسدا قد اكتفى في إثبات علم التهم بالنش بقوله إنه لا شك يعلم أن الخل منشوش خبرته وكثرة تجاربه في تجارة الخل دون أن يبين ما إذا كان فساد الخل بوجود الرواسب التي أبان منها التحليل من الممكن التهم إدراكه بحواسه الطبيعية حتى يمكن القول ببله به خبرته وتجاربه ، فإنه يكون حكما قاصرا متنبها تقضه .

(جلبه ١٩٠٧/٢/٢١ ملن رقم ١٨٥٠ سنة ٧٣ ق)

٧٩ - إذا كان الحكم الملعون فيه قد أدان التهم بجرية عرضه للبيع مياها غازية منشوشة وضارة بصحة الانسان مع حله بذلك مستندا في إثبات حله بوجود الرواسب فيها على تقرير التحليل وحل خبرته وتخصصه في صناعة المياه الغازية ، دون أن يبين مادية هذه الرواسب وما إذا كان يمكن الطاعن أن يدركها بحواسه الطبيعية حتى يصح القول في حقه إنه يستطيع خبرته وتخصصه في الصناعة إدراك وجودها ، فإنه يكون قاصرا من بيان توافر عناصر الجريمة متنبها تقضه .

(جلبه ١٩٠٣/٢/٢١ ملن رقم ٣٣١١ سنة ٧٢ ق)

٨٥ - متى كان الحكم إذا دان الطاعن بجرية بيعه مبيتا منشوشا بترد ٧٣٥٥ ٪ من دمه ، مع حله بنشه قد قال في بيان دكن حله بالنش ، وعلم المحبين (ومن بينهم الطاعن) بالنش مستفاد من أحزاهم بيع البين ومن كونهم أصحاب المصلحة في حدمه بقصد تحقيق ربح غير مشروع ، وكان دفاع الطاعن قد قام على أنه يشتري البين من منهم آخر حتى ياداه وهذا الأخير هو وحده الذي يمد في مصنفه ، فإن ما قاله الحكم في إثبات علم الطاعن بالنش لا يكفي في تثبت هذا الباع وإثبات حله علما واقعا بترد كمية النشم التي زعمت منه .

(جلبه ١٩٠٤/٢/٢١ ملن رقم ٨٠ سنة ٧٤ ق)

٨٦ - متى كانت المحكمة إذا أدانت التهم في

الغش وأوقعت عليه عقوبة في كل قضية كان حكمها يكون معيباً بالتقصير متيناً فقط .

( جلد ١٥٠٠ / ١٣ ط ١٩٥٠ م رقم ٣٣٣ سنة ٢٠ ق )

٨٩ - إن المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات وإن كانت قد القيت بمقتضى المادة ١٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ إلا أن هذا القانون قد تناول بالعقاب ما كانت تنص عليه تلك المادة المانحة . وإن كان المانحة موجودة بين الجرائم الواردة في كل منهما وإن انحلت العقوبة .

( جلد ١٩٤٢ / ٢٩ ط ١٩٤٢ م رقم ٣٢٤ سنة ١٣ ق )

٩٠ - إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش إذ نص في المادة ١٠ على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٩ و ١٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العمد الحكم على المتهم بقسوة الحبس ونشر الحكم أو اعتصومته بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية ولما ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوازن والمقاييس والمكاييل وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر عاص بقع الغش والتدليس ، متدانة في العمد ، قد أورد : ( أولاً ) أن يعامل المتهم بمقتضى أحكام المادة ٥٠ من قانون العقوبات في حالة العمد بمقتضى القانون العام كما عرفته المادة ٩٤ عقوبات ، فيجوز أن يضاعف عليه قدر العقوبة المقررة في القانون الجزية ( ثانياً ) أن يعامل أيضاً ، في جميع أحوال العمد العام كذلك بمقتضى الحكم الخاص الوارد في المادة ١٠ المشار إليها فيقتضى عليه وجوباً بمقتضى الحبس ونشر الحكم أو لصدقه .

والمراد بتأجيل الجرائم في المحصور الذي تحدث عنه هذه المادة في حالة العمد طبقاً للقرة الثالثة من المادة ٩٩ عقوبات أن تكون الجزية السابقة ، قد لهدية الجزية ، حقيقة لرحمة العناصر القانونية : لمحة لكل منهما ، أو حكماً فائلاً لغير من مقارنة كل منهما من ناحية الحصول على مال الغير بارتكاب الغش والتدليس في البيع والشراء وسائر المعاملات لا يترك طريق الكسب الحلال . وإن كان كانت عناصر الجزية السابقة هي عين عناصر الجزية الحالية فإن المانحة تكون موجودة ولو كان القانون الذي عوقب المتهم بمقتضاه في الأولى قد ألغى وقت وقوع الثانية واستبدل به قانون آخر قرر الجزية عقوبة أشد . فإن تقرير

الغش قد يكون بطريقة أو كيفية لا يمكن معها للإنسان كلاً من كان ، أن يجره بحسه أو بشيوره ، وإن كان فلا يحس اعتبار مثل هذا القول بغير من غير بيان نسبة الغش وطريقة البيع - دليلاً كافياً لأن تمام عليه أية حقيقة من الحقائق القانونية .

( جلد ١٩٤٥ / ١٠ ط ١٩٤٥ م رقم ١٣٣٧ سنة ١٥ ق )

٨٥ - متى كان دفاع المتهم يبيع جهن ، مغشوش قد قام على أنه اشترى الجين في صفائح مثققة من متهم آخر قضى بأدائه ، وكان الحكم قد قال في إثبات حله بالغش إنه هو المتصد بالتوريد وإنه يعلم بالغش لأنه تاجر بينهم الغش ولا ينفقه ادعاءه بشراء الجين من آخر لأنه صاحب الصلصة في دفع الفرق بين ثمن الجين المغشوش من الجين غير المغشوش - بأن ما قاله الحكم لا يمكن لتفنيده دفاع المتهم وإثبات حله على واقعي هذا الغش .

( جلد ١٩٤٢ / ٢٩ ط ١٩٤٢ م رقم ١٢٦٦ سنة ١٢ ق )

٨٦ - إذا أدانت المحكمة الإبتائية المتهم في تجزئة يسه بنأ مغشوشاً بإضافة مواد تشويه غريبة إليه بنسبة ٢٥ ٪ مع حله بذلك ، ثم مع تسلك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأن غش الجين يقع منه قبل وقوعه عليه من الطمان في أثناء عملية الطحن وأنه لم يكن في مقدوره كشف هذا الغش عند رد الب إلى به بد طبعه ، فإنها أيدت الحكم الابتدائي دون أن تعني بالرد على هذا الدفاع بما يفنده من واقع الأدلة المتقدمة في الدعوى ، لحكمها بذلك يكون قصراً قصوراً يسببه بما يوجب تقضيه .

( جلد ١٩٤٧ / ٢١ ط ١٩٤٧ م رقم ٧٧٧ سنة ١٧ ق )

٨٧ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه اشترى الجين المضبوط لنفسه لا للتجارة ، ولكن المحكمة أدانته على أساس أنه عرض هذا الجين للبيع مع حله بأنه مغشوش دون أن تسأل المبلغ أو تفتش ودون أن يبين له دليل على العرض الذي قالت به ، فإن حكمها يكون مغشوشاً بالتقصير الميطل ( جلد ١٩٤٧ / ٢١ ط ١٩٤٧ م رقم ٥١ سنة ١٧ ق )

٨٨ - إذا رفعت ثلاث قضايا في وقت واحد على متهم واحد بأن في كل قضية باع خلا مغشوشاً لمتهم آخر عزته بدوره لبيع مع حله بأنه ، قدفع المتهم بأنه لم يبيع لولا الآخرين بل كان يسه لزيد وزيد هو الذي باع إلى كل منهم وطالب الحكم في التقاضي جميعاً على أساس أنها واقعة واحدة ، فلم تعرض المحكمة لهذا

والكابل، وكذلك الجرائم المتصوص عليها في أي قانون آخر يخص بقمع النش والتدليس متناهية في العدد. وقد صدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ مبدلاً للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وأضاف إلى المادة ١٢ مكررة ونصها « يعاقب بالحبس الذي لا يزيد على سنة وبغرامة من خمسة جنيهات إلى مائة جنيه أو إحدىاهما كل من حال دون تأدية الموظف المشار إليهم في المادة السابقة أعمال وظائفهم سواء بمنهم من دخول المصانع أو الحصول على عينات أو أية طريقة أخرى ». وإن فن كانت هذه الجريمة الأخيرة هي التي دين بها المتهم، وكان بين من صحيفة سوابقه أنه سبق الحكم عليه حكماً نهائياً بتعزيمه عمداً قرش في جريمة غش لبن، فإن المتهم يكون حاداً طبقاً للمادة العاشرة من قانون النش والتدليس وكان لوأما على المحاكمه. وقد كانت صحيفة سوابق المتهم تصح لظرفها. أن تنقض بقرينة الحبس ونشر الحكم أو لصقه تخليفاً للفترة الأولى من المادة العاشرة آفة الذكر. أما وهي لم تقبل وانقضت كل معاقبة المتهم بالفرامة عليها تكون قد أعطت في تطبيق القانون.

(جلسة ١٩٥٣/٤/١٤ طين رقم ١٣٤ سنة ٢٢ ق)

٩٤ — جريمة ذبح لحوم خارج السلطنة ليست مائة جريمة النش وإن كان ذلك الحكم قد اعتبر المتهم بالجريمة الثانية حاداً لسبق الحكم عليه في الجريمة الأولى فإنه يكون قد أعطى في تطبيق القانون.

(جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٤ طين رقم ١٣٣ سنة ٢٥ ق)

٩٥ — إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالفرامة لنش لبن في ٧ أكتوبر سنة ١٩٤١ وأعلن بهذا الحكم ولم يعارض فيه وأصبح الحكم نهائياً ثم تمتع أنه في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ عرض للبيع لبناً منشوريا مع حله بذلك فإنه يكون حاداً طبقاً لنص المادة ١٢/١٩ من قانون العقوبات، ويجب — طبقاً للفترة الأولى من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ — الحكم عليه بقرينة الحبس ونشر الحكم أو لصقه. فإذا ما قضى المحكم بالفرامة فقط فإنه يصحكون قد خالف القانون.

(جلسة ١٩٥٧/٧/٢٧ طين رقم ٨٢ سنة ٢٢ ق)

٩٦ — إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه غيابياً بالفرامة في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ لارتكابه جريمة غش لبن ثم دفع لفرامة المحكوم بها وأصبح الحكم نهائياً، ثم ارتكب في ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٠ جريمة عرض

هذه العقوبة الأخيرة كان معلوماً للتمم وقت مقارعة جريمته، وكان عليه، وأمامه هذه العقوبة المثلثة، أن يراود بينها وبين قسلة. فلذا ما اختار لعله وقارفاً كان مستحقاً ذلك العقوبة.

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٦ طين رقم ٣١ سنة ٢٢ ق)

٩٧ — إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع النش والتدليس تنجرى بأنه مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للحكم على المتهم بقرينة الحبس ونشر الحكم أو لصقه، وتعتبر الجرائم المتصوص عليها في هذا القانون والجرائم المتصوص عليها في قانون الملامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوزارين والمفاهيس والكابل، وكذلك الجرائم المتصوص عليها في أي قانون آخر خاص بقمع النش والتدليس متناهية في العدد. وإن لاه يكون لوأما على المحكمة أن تنقض بقرينة الحبس ونشر الحكم ولصقه تخليفاً للفترة السالمة الذكر على المتهم في جريمة غش لبن الذي سبق الحكم عليه في جريمة غش مكبال، فلذا هي تقتصر على معاقبة بالفرامة عليها تكون قد أعطت في تطبيق القانون.

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٦ طين رقم ١٣٥ سنة ٢٠ ق)

٩٢ — إذا كان الثابت أن المتهم قد قضى عليه غيابياً بالفرامة والمصادرة في جريمة غش مكبال محملاً بالجراد ٤ و ٥ و ١٣ من مائة و ٣٠ لسنة ١٩٢٩ ونفذ عليه هذا الحكم وصار نهائياً، ثم ارتكب بذلك جريمة عرض لبن منشوريا مع حله بذلك، فإنه يكون حاداً في حكم المادة ١٢/١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، وإذا كانت الفترة الأولى من المادة المذكورة تعزيب في حالة العود الحكم على المتهم بقرينة الحبس ونشر الحكم أو لصقه، فإن الحكم الذي يعاقب هذا المتهم بالفرامة يكون عتلاً للقانون.

(جلسة ١٩٥١/٧/٢٦ طين رقم ١٨٦ سنة ٢٠ ق)

٩٣ — إن المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع النش والتدليس تنجرى بما يأتي مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات يجب في حالة العود للحكم على المتهم بقرينة الحبس ونشر الحكم أو لصقه. وتعتبر الجرائم المتصوص عليها في هذا القانون والجرائم المتصوص عليها في قانون الملامات والبيانات التجارية والمادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ للوزارين والمفاهيس

الصير يدخل في نطاق الفرق المسموح به قانوناً أو يريد عليه فإنه يكون قد قصر في بيان الرافعة الجنائية التي أدانته فيها . ولا يخفى عن ذلك قول الحكم إن التهم وزان حمى ، وأنه لا بد يعلم بالصير في ميزانه ، فإن الصير قد يكون مشيلاً بحيث لا يدركه الإنسان ، وزانا كان أو غير وزان .

(جريدة ١٨٢/١٤ طين رقم ١٤٠١ سنة ١٣ ق)

١٠٠ - إذا كان الحكم حين أدان التهم في جريمة أنه وجد عنده بنير مبرد ميزان قياسي غير مضبوط لم يصرح لكيفية ضبط الميزان لدى التهم وظروفه ، ولم يتحدث مطلقاً عن مقدار الخلل الذي وجد في الميزان تصرف ما إذا كان يدخل في نطاق الفرق المسموح به قانوناً أو يريد عليه ثم في صدد إثبات علم التهم بأن الميزان غير مضبوط قد اعتشد على أنه ، بوصف كونه وزاناً عمومياً ، لا بد أن يكون حالاً بصيغة أمر الميزان الذي يستعمله في حرفه ، فإنه يكون حكماً قاصراً متى ما قلناه إذ هو فضلاً عن أنه لم يبين الرافعة الجنائية التي أدان التهم من أجلها قد أسس علم التهم بأن الميزان غير مضبوط على فرض ما يصح الاستفهام في حق كل صاحب حرفة يستعمل الموازين فيها مع أنه إذا كان لابد للخلل في الميزان مشيلاً بحيث لا يمكن إدراكها إلا بسيلة المعايرة فلا تصح الموازنة إلا على أساس علم التهم حقيقة بهذا الخلل مادام القانون ليس فيه نص يفرض هذا العلم في حقه .

(جريدة ١٨٢/١٤ طين رقم ١٤٠٠ سنة ١٣ ق)

١٠١ - لما كان الواجب التحقق أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ أن يثبت علم الجاني بأن الميزان غير مضبوط ، وكانت المحكمة قد اعتضدت في صدد إثبات هذا العلم على ما قاله من إفراوه ، وكان ما أوردته من هذا الإقرار إنما يقع على عدم دفع الميزان ولا يثبت العلم بأن الموازين مزورة وغير مضبوطة . فإن حكماً يكون قاصراً موجباً قضاة .

(جريدة ١٨٢/١٢ طين رقم ١٣٧٧ سنة ٢٠ ق)

### الفصل الثالث

الدخان

١٠٢ - إن القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ لم ينص على عقوبة من يتغلب أحكام القرار الوزاري الذي يصدر بتنظيم صناعة الدخان ، ولم يحول الوزاري

لبن منقوش البيع ، فإنه يكون يحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عاملاً علينا لفترة الثالثة من المادة ٤٤ من قانون العقوبات وتبين الحكم عليه مع عقوبة الحبس - بنشر الحكم .

(جريدة ١٨٢/١٣ طين رقم ٢٠٨ سنة ٣٢ ق)

### الفصل الثاني

غش الموازين

٩٧ - إن المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ إذ نصت على عقاب كل من وجد عنده موازين أو مقاييس أو مكيال مزورة أو غير ذلك من الآلات غير المضبوطة التي تكون مصعدة الوزن أو القياس أو التكيل مع علمه بذلك قد اقتصرت في صياغة صريحة ألا يكون هناك مبرد مشروع ، لحياة التهم لما وجد لديه . وإن فلا يكن لصحة الإدانة بناء على هذه المادة أن يكون الحكم قد بين أن ما وجد لدى التهم من الموازين لم يكن مضبوطاً وأنه كان يعلم بذلك . بل يجب أن يبين أيضاً أن حيازة التهم للموازين التي يعلم أنها غير مضبوطة لم يكن لها عنده من صوغ مقبول . ولذا كان هذا البيان لازماً لصحة الإدانة بصفة عامة - كما هو مقتضى النص - فإنه يكون أذاً إن كان التهم قد تمسك أمام المحكمة بأنه تاجر حديدي قديم وأن ما وجد لديه من الموازين غير المضبوطة إنما كان على سبيل بيعه حديثاً مع الحداثة الأخرى الموجودة بحل تجارته ، وأنه لم يكن يجرها لاستخدامها موازين في التعامل .

(جريدة ١٨٢/٢/٣٣ طين رقم ٩٠٣ سنة ١٢ ق)

٩٨ - يجب أن يكون رد الحكم على ما يتسك به التهم من دفع عقاباً معتدلاً فإن كان التهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الميزان الذي اتهم بوجوده مزوراً عنه كان مضبوطاً ومسايراً من قبل ، وأن عدم الضبط الذي يؤخذ عليه إنما كان نتيجة خلل اختفى الميزان بسبب ثقله . وهو تقبل الوزن كغير المحجم - من عمل وجوده إلى الخارج بواسطة مغشش الموازين أستاذ التحقيق ، فإنه يجب على المحكمة أن تعرض في ردعها على هذا الدفع لسهولة نقل الميزان في ذاتها وعلى الخلل قد نتج عنها أم هو كان موجوداً من قبل .

(جريدة ١٨٢/٢/٣٣ طين رقم ٩٠٣ سنة ١٢ ق)

٩٩ - إذا أدانت المحكمة التهم في جريمة اصراره قايماً غير مضبوط دون أن يتحدث عن مقدار الغش الذي وجد فيه حتى يتمكن مرة ما إذا كان هذا

حتى وضع العقوبة بل كل ما نوله هو وضع الشروط التي يصح معها غلط الدخان . وإن كان غشقة القرار الوزاري رقم ٩١ الصادر في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٣ يوضع نظام غلط الدخان لا يمكن العقاب عليها إلا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٩٥ من قانون العقوبات ومعنى ما جاء في المادة ١٥ من هذا القرار من قرأها . فضلا عن معاقبة المخالف بأحكام القانونين المشار إليهما فيه ، لا يخرج عن كونه تنجيبا لقائمين على تنفيذ القانون بأن ما نص عليه فيها من جزاء سحب الرخصة لا يمنع من مواصلة المخالف على ما قد يكون وقع منه من جرائم أخرى يعاقب عليها بمقتضى القانونين المذكورين ولم يقصد به تقرير عقوبة على مخالفة القرار المذكور .

لذا كانت الزاوية المهيئة بالحكم هي أن التهم لم يغلط قطرة الجمارك الموجود مصنفه في دائرتها على عملية تمصيل الدخان في المياد القانونية ومجانبة المحكة على ذلك بغيره خمسة جنهيات وبمصادرة الدخان قاتنا تكون قد أعطت وتبين معاقبة هذا التهم بفرامة قهرها خمسة وعشرون قرشا .

( جلد ١٩٣٧/٥/٢ طين رقم ٣٣٥٨ سنة ١٨ ق )

٩٥٣ - إن القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٣ قد

نص على أن الدخان المخلوط هو الدخان الذي يخلط به أو يمس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت ، وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على عقاب من يجرّد دخانا منشوشا أو مخلوطا بالحليب والفرامه أو ياحدى هاتين المقتوبتين فضلا عن مصادرة الدخان موضوع الجريمة . بما يبين منه أن الفاعل لم يحدد نسبة الخلط ، وسوى في توافر الزكن المادى الجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة ، وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقبا عليها . وإن كان كل الحكم المخلوط فيه قد صدر بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي برأ الطاعن لعدم توافر قصد الجنى لديه وأثبت في الوقت ذاته أن الدخان مخلوط بمسواد متضمنة ، ونقص بمصادره ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات تنص على أنه : إذا كانت الأشياء المذكورة التي يحد منها أو استعملها أو حيازتها أو يبيعها أو يمسها بالبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ، ولو لم تمكن تلك الأعياء ملكا للتهم ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

( جلد ١٩٣٧/١١/١٢ طين رقم ١٣٨١ سنة ٣٣ ق )

## غيبوبة

( د : أسباب الإيابة وموانع العقاب قواعد أرقام ١٠ - ١٨ )





« ف - ق »



## فاعل

( ر : اشتراك القواعد من ١٤ إلى ٥٠ )

## فعل فاضح

- الفعل الفاضح هو كل فعل ماضى يحدث في المرء حياة العين أو الأذن ولا يعتبر القول مهما بلغت درجة بلاءه .
- فضلا فاضحا - ١
- القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح - ٢
- ( ر : أجنباً : سب وقذف قاعدة ٢٢ وحكم عرض قاعدة ١ )

### القواعد القانونية :

منطبق على المادتين ٣٠٦ و ١٧١ من قانون العقوبات .  
( جلسة ١٦/١/١٩٥٣ ملن رقم ٤٤٠ سنة ١٣٣١ ق )

٢ - يمكن قانوناً لتوافر القصد الجنائي في جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياة أن يكون المضمم حالاً بأن فعله من شأنها أن تحدث الحياة . فمن يدخل دكان حلاق ويبرول في الحوض الموجود به ، فيعرض نفسه بغير مقتضى للاظهار بمحاكة المتأففة الحياء ، يتوافر في حقه قصد الجنائي في تلك الجريمة .  
( جلسة ٣٠/٥/١٩٤٣ ملن رقم ٧٥٧ سنة ١٣٢٢ ق )

١ - يشترط لتوافر جريمة الفعل الفاضح المخل بالحياة وقوع فعل ماضى يحدث في المرء حياة العين أو الأذن . أما مجرد الأفعال مهما بلغت من درجة البذاءة والفضح فلا تعتبر إلا سباً . وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر أن ما وقع من الطعن من قوله بصوت مسموح لسيدتين يمتصهما ، تصرفوا انكم طراف نصيراً تروح أي سيدتين ، جريمة فعل فاضح على الحياة فإنه يكون قد أخطأ والوصف القانوني الصحيح لهذه الواقعة أنها سب

## فك أختام

### موجو القواعد :

- ملية الأختام التي يعاقب على كسرهما بالمادة ١٢٨ ع قديم وما بعدها - ١
- عدم اعتبار فتح باب للكان للنقل تنفيذاً لحكم قضائي بمثابة فك للأختام التي وضعتها سلطة التنفيذ ما دامت الأختام سليمة - ٢

### القواعد القانونية :

لاي انسان للمساح بها حق ولو كان يوصم أن لاحق لها في وضع تلك الأختام .

( جلسة ١٨/١/١٩٣١ ملن رقم ٣١٨ سنة ٤٨ ق )

٢ - متى كانت محكمة الموضوع لم تعتبر فتح باب المكان المخلل تنفيذاً للحكم القضائي بمثابة فك للأختام التي وضعتها عليه سلطة التنفيذ فإنها لا تكون قد أخطأت إذ أن القانون لا يعاقب إلا على فك الأختام فقط . وما دامت هي سليمة لم تفسد فلا جريمة .  
( جلسة ١٧/١/١٩٣١ ملن رقم ٤٠٠ سنة ٤٨ ق )

١ - فك الأختام التي يعاقب على كسرهما بالمادة ١٢٨ ع قديم وما بعدها هي الأختام التي تضعها السلطة الحكومية عملاً بقرار قانوني أو قياماً بأمر قضائي أو بما تراه هي وإبائها عليها المحافظة على الأمان أو الأوراق أو الوثائق الأخرى ، ومتى كانت الأختام قد وضعت بمعرفة السلطة الحكومية قضائية كانت أو إدارية فلا يجوز

## قاس

رقم القاعدة	
١ - ٤	الفصل الأول : ولاية
	الفصل الثاني :
٥ - ٩	الفرع الأول : صلاحية
١٠ - ٢١	الفرع الثاني : ما لا يعتبر إيداء رأى
٢٢ - ٢٥	الفصل الثالث : دعه

موجز القواعد :

### الفصل الأول

#### ولاية القاضي

- قبل القاضي لا يزال عنه ولاية القضاء في المحكمة للنقل منها ، إلا إذا أبلغ إليه الرسوم من وزارة العدل بصفة رسمية - ١
- صدور مرسوم بتعيين وكيل النيابة قضياً لا يزال عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه - ٢ و ٣
- زوال ولاية القاضي بالاستقالة لا يتم إلا بقبولها وإخطاره بذلك - ٤
- ( ر . أيضاً : حكم قاعدة ١٠٤ )

### الفصل الثاني

#### الفرع الأول : صلاحية

- عدم بطلان الحكم إذا كان الهاى حقيق القاضي لم يحضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام حقيقه ولم يثبت اتصال الهاى بالقضية وقت أن تولى أخوه نظرها - ٥
- عدم جواز تولى القاضي في الدعوى الواحدة سلطة الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع - ٦
- رفع الدعوى على التهم لهااته ورئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى للطروحة عليه لا يمنه من مباحها - ٧
- عدم جواز نسبة أمور إلى القاضي أمام محكمة النفس دون تقديم دليل على قيام سبب من الأسباب التي تجعله غير صالح لنظر الدعوى - ٨
- استصدار المامى المخرج في نظر الدعوى لا يعتبر سبباً لعدم صلاحية - ٩
- ( ر . أيضاً : إجراءات قواعد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ )

#### الفرع الثاني : ما لا يعتبر إيداء رأى

- حضور القاضي في إحدى الجلسات التي نظرت فيها الدعوى لا يمنه من القضاء في دعوى أخرى متفرعة عنها - ١٠
- إثبات القاضي أثناء نظر الدعوى المدنية وجود تصليح ظاهر في أحد اللستندات المقدمة فيها لا يمنه من القضاء في الدعوى الجنائية بترؤس السند - ١١ و ١٢
- استناد القاضي إلى دليل يرجع إلى رأى يقول به العلم أو يحى به العرف لا يعتبر قضاء من القاضي بملحه - ١٣
- تأجيل القاضي قضية إلى جلسة أخرى لأى سبب من الأسباب لا يدل بذاته أنه كونه لنفسه رأياً فيها - ١٤
- البض على التهم أنشاء محاكمة قبل الفصل في الدعوى للقادة مسدده لا يدل على أن المحكمة كوفت رأياً في الدعوى - ١٥ و ١٦

( ر . أيضاً : في فائض اجراءات قاعدة ٢٣ )

( جلد ۱ / ۱ / ۱۹۷۷ طین رقم ۴۰ سبت ۱۷ ق )

اشترك هذا القاضي في الفصل في الدعوى ولم يردده طبقاً للقانون إذا كان لديه وجه لذلك وكان ثابت فوق هذا أن على المتهم قرأ أنه ليس لديه أي اعتراض على أن ينظر هذا القاضي وليس له بعد ذلك أن يرفع هذا الأمر إلى محكمة التفتيش مباشرة بدعوى أن هذه المسألة هي من النظام العام إذ أن له قانوناً أن يقبل قضاء القاضي فيها كان قد أبدى من رأي في الدعوى ولا علاقة لهذه المسألة بالنظام العام .

(جلسة ١٧/١٧/١٩٣٧ ملن رقم ٧٨٨ سنة ١٩٣٦ ق)

١١ - إن مجرد إثبات القاضي أثناء نظر الدعوى الدينية وجود تصلح ظاهر في أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأياً يمتنع من القضاء في موضوع الدعوى الجنائية بضرورة هذا المستند ، إذ هذه الملاحظة في ذاتها ليس صحتها أن من أثبتها مقلنع بأن التغير الذي شاهده يصحكون تزويراً معافياً عليه ، وأن متهماً مبنياً هو الذي ارتكبه ، بل هو لا يبدو أن يكون إلزاماً لرافعة مادية صرف :

(جلسة ١٧/١٧/١٩٣٧ ملن رقم ١٢٠٥ سنة ١٩٣٧ ق)

١٢ - إن القاضي الذي نظر الدعوى المدنية ولا حظ فيها وجود التصلح في الإصل المعلن فيه بالضرورة إذا نظر الدعوى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائية فهذا لا يصلح سبباً لظن في الحكم ما دام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون .

(جلسة ١٧/١٧/١٩٣٧ ملن رقم ١٣٠٥ سنة ١٩٣٧ ق)

١٣ - إذا أدانت المحكمة المتهم في تهمة عرضة جديداً متشوشاً لبيع مع طه بطلب وقالت فيما قاله في حكمها إن الجنب كلما طال به الزمن قصت كمية الماء فيه وذاقت نسبة الخمس ، فهذا القول منها لا يمتد قضاء من القاضي بهله . إذ هذا محله أن يكون علم القاضي منصباً على واقعة معينة لا على دليل يرجع إلى رأي يقول به العلم أو يجري به العرف .

(جلسة ١٧/١٧/١٩٣٧ ملن رقم ٨٨٥ سنة ١٩٣٦ ق)

١٤ - إن مجرد تقرير القاضي في المحاكم الابتدائية تأجيل قضية إلى جلسة أخرى لأي سبب من الأسباب لا يدل بحد ذاته على أنه كون لشدة رأياً فيها بعد درسا وإنه قد لا يكون من شأنه أن يحرم عليه الفصل في القضية بالاستئناف .

(جلسة ١٧/١٧/١٩٣٧ ملن رقم ١٣٧٨ سنة ١٩٣٧ ق)

١٥ - التفتيش على المتهم أثناء محاكمة قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بحد ذاته على أن المحكمة كرتت

٦ - لا يجوز للقاضي أن يتولى في الدعوى الواحدة سلطة قاضي الإحالة وسلطة الحكم في الموضوع ، فإن هو فعل فإن حكمه يكون باطلاً .

(جلسة ١٧/١٧/١٩٣٧ ملن رقم ٧٤٠٧ سنة ١٩٣٨ ق)

٧ - إن المادة ٣١٣ من قانون المرافعات في فقرتها الثانية إذ نصت على أن « يكون القاضي غير صالح للحكم في الدعوى إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته ، إنما قصد بالخصومة الزواج القائم أمام القضاء ، ويقترب لهذه الخصومة أن تكون قائمة فعلاً وقت نظر القاضي للدعوى المطروحة أمامه . فإذا كانت الدعوى الصورية قد رفعت على التهم لإحالة رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى للطروحة عليه ، فإن قيام دعوى الإحالة المذكورة لا يمتد حينئذ ما دام من سمحه الدعوى أو بسببها من أسباب عدم صلاحية لنظرها ولا يكون ثمة ميل لشك من نظر الدعوى إلا طريق الرد .

(جلسة ١٧/١٧/١٩٣٧ ملن رقم ١٨٩٥ سنة ١٩٣٦ ق)

٨ - إذا كان ماجد يوجه الظن من أمور ينبغي الطاعن إلى قاض من الهيئة التي أصدرت الحكم قد سبق قولاً مرسلًا ولم يقدم الطاعن دليلاً على قيام سبب من الأسباب التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى وكان لم يسلط سبيل الرد الذي رسمه القانون - فإن ذلك الذي أثاره لا يقبل أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٧/١٧/١٩٣٧ ملن رقم ١٣٠٧ سنة ١٩٣٧ ق)

٩ - إن أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى قد ودرت في المواد ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية و ٣١٣ من قانون المرافعات و ١٨ من قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها حالة استعمال المخرج من نظر الدعوى .

(جلسة ١٧/١٧/١٩٥٥ ملن رقم ٢٠١٦ سنة ١٩٥٤ ق)

### الفرع الثاني

مالا يمتد إنداء رأي

١٠ - مجرد حضور القاضي في إحدى الجلسات التي نظرت فيها الدعوى لا يدل فعلاً على أنه أبدى رأياً فيها يمتنع من القضاء في دعوى أخرى متفرعة عنها فإذا حضر أحد القضاة إحدى الجلسات التي نظرت فيها دعوى مدنية بالطالعية بقيمة سند ادعى تزويره فذلك لا يمتنع من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير ، على أنه إذا كان المتهم لم يمتد أمام المحكمة على

في الدعوى رأياً نهائياً عنه ، إذ هو إجراء تحفظي يرمز به في الأخسوال التي يجردها القانون ، لا يتم قانوناً على الأمر به أن يقتضي من تلقا نفسه من الفصل في الدعوى .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ طين رقم ١٤٨٩ سنة ٥ ق)

٩٦ - - إذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب التهم لإعلان شاعده أمرت بالتعريض عليه وجهه فلا يصح أن يرضى عليها أنها بذلك قد كوتت رأياً في الدعوى قبل إكمال تحقيقها ، فإن التعريض الذي أمرت به لا يندو أن يحسكون إجراء تخفيليا على يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/١٧ طين رقم ١٤٨٩ سنة ٥ ق)

٩٧ - - إن قول القاضي في الجلسة إنه لا فائدة من الاعتقال لحمايته مكان الحادث رداً على طلب اعتقال المحكمة لإجراء هذه الحماية ، ثم رفض الحماية بعد ذلك - هذا لا يدل بناء على أن القاضي قد أجدى رأياً يضمنه من القضاء في موضوع الدعوى ، إذ أنه ليس فيه ما يندب . إن ثاقته كرون رأياً مستقراً في مصلحة التهم أو عدم مصلحته ، فإذا كان القاضي لم يرفه ما يوجب تحيه من الفصل في الدعوى ، وكان الدفاع من جانبه لم يجره سلباً يصح معه رده ، فلا يكون التهم أن يشد ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢١ طين رقم ١٤٨٩ سنة ٥ ق)

٩٨ - - مجرد مناقشة القاضي ضمن التباية المترافع في طلبه تعديل وصف التهمة لا يستبر إيداء رأي في الدعوى . فإذا كان التايب بمسخر الجلسة أن وكيل التباية المترافع لا ترفض في طلبه تعديل وصف التهمة من حرب أقصى إلى الموت إلى جنة ضرب بسيط عدل عن مسندا الطلب ورجع إلى الوصف الأول ، فلذلك لا يدل على أن من قام بهذه المناقشة من أعضاء المحكمة قد استقر على رأي معين في الدعوى يستمه من الاشتراك في الحكم فيها .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢٥ طين رقم ١٤٨٩ سنة ٥ ق)

٩٩ - - إن ما قد يدور في الجلسة في أثناء نظر الدعوى من مناقشة حول مسألة من المسائل المرفوعة بين الخصوم أو عايميم ويندبس المحكمة ، حتى ولو كان الرئيس في كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث باسم المحكمة كلها - ذلك لا يصح عنه أنه رأى المحكمة التأني في وجهه نظر معينة ، إذ المفروض أن الرأي

النهائي إنما يكون في الحكم الذي لا يكون إلا بناء على المناقشة بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها . (جلسة ١٩٤٦/١٢/٢١ طين رقم ١٤٨٩ سنة ٥ ق)

١٠٠ - - إن مجرد نظر القاضي للمرافعة التي رفعت من التهم في الأمر الصادر بحبه احتياطياً ورفضها - ذلك ليس من شأنه أن يستمه من الحكم عليه بعد ذلك في الدعوى ذاتها ، فإن الفصل في المرافعة لا يلزم له ، بمقتضى القانون - ، من القاضي ، والتحقيق في مرحلته الأولى ، الرأي المستقر الذي يصرح معه إذا ما رأى العدول عنه بعد استكمال الدعوى ، وهي في دور المحاكمة كل عناصرها إيجاباً وتالياً .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢١ طين رقم ١٤٨٩ سنة ٥ ق)

١٠١ - - إن إسام القاضي قبل نظر الدعوى : بالجلسة بما تم فيها من واقع التحقيقات الأولية المرفوعة على بساط البحث أمامها بالجلسة لا يصح عنه تكراراً لرأى معين استقر عليه بصد إداة التهم ، بل إن ما ينتهي إليه من تلك التحقيقات لا يكون بمقتضى وظيفة وطبيعة عمله كقاض أكثر من فكرة أولية مؤقتة قابلة للتغير والتبدل على حسب ما يبينه في الجلسة من التحقيقات التي تم أمامه .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢١ طين رقم ١٤٨٩ سنة ٥ ق)

### الفصل الثالث

رده

١٠٢ - - المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم في طلب رد قاضي المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المرفوعة إليها . وذلك لأن القانون يقتضي بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، فإن كانت هذه المحكمة تتكون من مجلة درائر فالأمانة المختصة تكررت هي المقدمة إليها القضية ، الأصلية . وإذا كان المطالب زده قاضي محكمة جوية فالفصل في رده يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع هو لها مشكلة جوية . جتج وعذ لقات سناعة والمحكمة التي تصدره لا يكون قابلاً للاستئناف لمصدره من محكمة لا يوجد قولها أية هيئة تستأنف إليها أسكانها .

(جلسة ١٩٤٦/١٢/٢١ طين رقم ١٤٨٩ سنة ٥ ق)

١٠٣ - - إن رد القاضي عن المحكمة في الدعوى إجراء وصيه قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

بالمادة ٢٢٩ منه فليس يمكن التحقق هذا الاجراء مجرد  
إبداء الطاعن رغبته في رد أحد أعضاء المحكمة واثبات  
ذلك بمختصر الجلسة .

(جلسة ١١٥١/٢/٣٦ طين رقم ١٨٨٨ سنة ٢٠ ق)

٢٤ - إن المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة  
دون المحاكم المدنية بالحكم في طلب رد القاضى عن نظر  
دعوى جنائية ، لأن القانون يقضى بأن المحكمة التي  
تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية  
الأصلية ، وإذا كانت تفصل جملة دوائر فالمائرة المختصة  
هي التي قدمت إليها القضية الأصلية ، وأن الأحكام  
الصادرة في طلبيات رد القضاة في المواد الجنائية على اعتبار  
أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بصحة تشكيل  
المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالاً عن  
الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك  
على أساس أنها ولو كانت منتهية للنصومة في دعوى الرد  
إلا أنها لا تنهى النصومة في الدعوى الأصلية التي ترفع  
الرد عنها . وقد أكد قانون الإجراءات الجنائية ذلك  
بما نص عليه في المادة ٥٠٠ ، فيقرة أول من أنه ، لا يجوز  
قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام  
التعريفية أو التعدينية الصادرة في مسائل فرعية ، بما يؤكد

أن المقصود بالفصل في موضوع الدعوى هو الفصل في  
موضوع الدعوى الأصلية لا موضوع الدعاوى المتفرقة  
عنها . وكذلك بما نص عليه في المادة ٢٢٩ ، فيقرة أول  
من أنه لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة  
قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتبى عليها منع السير  
في الدعوى ، فالمقصود بهذا النص هو حين المقصود  
بنص المادة ٥٠٠ ، فيقرة أول من أن الغرض هو منع  
الطعن بالاستئناف أو النقض في الأحكام التعريفية  
والتعدينية ، وكذلك الأحكام الصادرة في دعاوى فرعية  
إلا مع الحكم الصادر في الدعوى الأصلية ، كما أن  
المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع  
والتي يلغى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت تلك  
المادة الطعن فيها بطريق النقض على حدة إنما هي  
الأحكام التي يلغى عليها منع السير في الدعوى  
الأصلية.

(جلسة ١١٥٤/١/٩ طين رقم ٢٢٣٣ سنة ٢٣ ق)

٢٥ - إن رد القاضى عن الحكم هو بطبيعته حق  
خاص للنصم نفسه ، وليس لحماية أن ينوب عنه فيه  
إلا بتوكيل خاص .

(جلسة ١٢٠١/٢/٢٦ طين رقم ١٨٩٥ سنة ٢٠ ق)

## قاضى الإحالة

رقم القاعدة

١ -	الفصل الأول : مسائل عامة
٦ - ١٧	الفصل الثاني : سلطة قاضى الإحالة
	الفصل الثالث : قراراته
١٨ - ٢١	الفرع الأول : الإحالة
٢٢ - ٢٧	الفرع الثاني : التمتيع
٢٨	الفصل الرابع : حجية قراراته
٢٩ - ٣٨	الفصل الخامس : الطعن فيها



## الفصل الأول

## مسائل عامة

- عدم اتصال محكمة الجنايات اتصالاً قانونياً بجنبة الجناية ما لم يصدر فيها قاضي الإحالة أمراً بإسالتها عليها - ١
- صدور حكم نهائي من المحكمة الاستئنافية بتكليف محكمة الجنب بنظر الدعوى لأنها جنبة يمنع من تقديم اللتم لقاضي الإحالة - ٢
- وجوب عرض كل جنبة على قاضي الإحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات - ٣
- قصد الشارع من نظام قاضي الإحالة أنما هو أن للتم بجنابة لا يقدم إلى محكمة الجنايات إلا عن طريق قاضي الإحالة - ٤
- صدور قرار قاضي الإحالة بتجسس جنابة لا يمنع المحكمة الجزئية التي سبق أن أصدرت حكمها بدم الاختصاص من إعادة نظرها - ٥

## الفصل الثاني

## سلطة قاضي الإحالة

- سلطة قاضي الإحالة فيما يقع من الجنب في الجلسة التي يسبقها - ٦
- وجوب تقديم المحكوم عليه غائباً في حنة من محكمة الجنايات عند حضوره قاضي الإحالة إذا لم يكن سبق حضوره لديه ولقاضي الإحالة أن يصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى قبله أو بإحالة إلى النيابة لتقديره لمحكمة الجنب دون إعادته إلى محكمة الجنايات ما دامت الجنبة قد انفصلت فلا عن الجنبة السابق الحكم فيها إعمالاً لنص القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ للعدل المادة ٢٢٤ من ق ت ج - ٧
- عدم جواز إحالة القضية إلى محكمة الجنب على أساس أنها جنبة بعد أن قضت فيها نهائياً بدم اختصاصها - ٨ - ١٠
- التزام قاضي الإحالة بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات متى حكمت محكمة الجنب نهائياً بدم الاختصاص لأن الواقعة جنابة - ١١
- حق قاضي الإحالة في إحالة القضية إلى محكمة الجنب على أساس القانون الصادر في ١٩/١٠/١٩٢٥ رغم صدور حكم نهائي بدم الاختصاص من محكمة الجنب - ١٢
- الإحالة التي يلزم فيها قاضي الإحالة بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات لفصل فيها بطريق الحسيرة بين الجنابة والجنبة - ١٣ - ١٥
- عدم جواز إحالة القضية إلى محكمة الجنب إذا رأى قاضي الإحالة عمالة للتم بطريق الخيرة بين الجنابة والجنبة - ١٦
- حق قاضي الإحالة في تعديل الوصف إذا رأى في الدعوى توافر العناصر الواقعة للبررة له - ١٧

## الفصل الثالث

## قراراته

## الفرع الأول : الإحالة

- نطاق حق قاضي الإحالة في الأمر بإحالة للتم إلى محكمة الجنايات ليحكم بطريق الحسيرة عن عادة واحدة من الماهتين - ١٨
- التزام قاضي الإحالة بإحالة للتم الماتد في حكم اللادة ٥١ عقوبات إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى باعتبارها جنابة وبالتالي فإن الأمر الصادر منه باعتبارها جنبة يكون خاطئاً - ١٩
- ( ر . أ أيضاً : دفاع قاعدة ٣١٨ وعود قاعدة ١٣ )

## الفرع الثاني : التجسس

- إحالة الدعوى إلى محكمة الجنب باعتبارها جنابة مقترنة بطرف عتفة ليست حجة على محكمة الجنب تأملها باعتبار الواقعة جنابة - ٢٠
- إحالة الدعوى من قاضي الإحالة إلى القاضي الجزئي لا يمنع الأخير من تميز وصف التهمة للتمة للقمة إليه بغير رجوع في ذلك إلى قاضي الإحالة - ٢١

## موجز القواعد (تابع):

- عدم جواز إحالة الجريمة التي لا يسبها العمد أو التلف الخفيف عما تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ١٩٨ عقوبات على القاضي الجزئي - ٢٢
- عدم جواز إشراج الجريمة التي اقترنت بمذنب قانوني أو ينظر عقف عن نوعها والمحكم بإزالتها إلى مصاف الجنب بل لا أن يحيل هذه الجنابة إلى عسكرة الجنب باعتبارها جنابة - ٢٣ و ٢٤
- قرار قاضي الاحالة بإحالة نظر الجنابة إلى القاضي الجزئي يكسب للتمسحاً بإحالة إلى عسكرة الجنب لتطبيق عقوبة الجنبه عليه - ٢٥
- سلطة قاضي الاحالة في تخصيص الجنابات إلى عسكرة الجنب طبقاً لقانون ١٩٢٥/١٠/١٩ مفيدة بأن يكون أقصى العقوبة المقررة في القانون للجنابة الأشغال الشاقة المؤقتة - ٢٦
- اعتبار الأمر الصادر من قاضي الاحالة الذي قال فيه إن الواقعة المقدمة اليه جنحة وإعادتها للجنابة لتدريجها إلى عسكرة الجنب أمراً بالتجنيس متى أثبت الأمر أن التمسح كان في حالة من حالات الدفاع الشرعي وتجاوز حدوده بنية سليمة - ٢٧

## الفصل الرابع

## حجية قراراته

- أثر قرار قاضي الاحالة - ٢٨

## الفصل الخامس

## الظعن فيها

- عدم جواز الظعن في قرارات قاضي الاحالة أمام محكمة التقض إلا لحظاً في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ولا يكون إلا من النائب العمومي - ٢٩
- عدم قبول الظعن في قرار غرفة للشورة بطريق التقض والإبرام إلا من النائب العمومي وحده ولنفس السبب الذي يباح له من أجله الظعن في أوامر قاضي الاحالة - ٣٠
- ما أجازته المادة ٢٢٩ ت. ج. للتمسح إنما هو الظعن في الاجراءات السابقة على امتداد جلسة المحاكمة أي التي تحصل في الفترة من بعد صدور أمر الاحالة إلى يوم جلسة المحاكمة - ٣١
- عدم جواز الظعن في قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى أمام محكمة التقض متى كان مبنياً على عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع - ٣٢
- عدم جواز الظعن بطريق التقض في قرار قاضي الاحالة القاضي بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى التسبب المرفوعة أمام المحكمة التزعية - ٣٣
- ظعن النيابة في أمر قاضي الاحالة بإحالة جريمة شروع في قتل إلى محكمة الجنب مباشرة للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه يكون دائماً أمام غرفة المشورة سسواء أكان هذا الظعن لحظاً في تطبيق القانون أم لحظاً في تقدير الوقائع - ٣٤
- الظعن في قرار قاضي الاحالة لحظاً في التطبيق القانوني على الواقعة يكون بطريق التقض - ٣٥
- خولت المادة ١٣ من قانون تشكيل عاكم الجنابات قنائب العمومي حق الظعن بطريق المعارضة أمام هيئة أودة المشورة في كل الأحوال التي يرى أن قاضي الاحالة قد أخطأ بتقدير وقائع الدعوى وأدلة الثبوت فيها في الأمر الذي أصدره بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو لإعادة القضية للجنابة لاجراء الامم عنها قانوناً - ٣٦
- الأمر الصادر بالاحالة لا يجوز الظعن فيه أمام المحكمة المالأة اليها الدعوى - ٣٧
- عدم جواز المعارضة في الأمر الذي يصدره قاضي الاحالة بإحالة بعض الجنابات إلى محكمة الجنب إلا من النائب العمومي دون غيره - ٣٨

(ج. أ. أيضاً: قضى قواعد ١٢١ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠)

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

## مسائل عامة

١ - المادة ١٢ د.ب. من قانون تشكيل محاكم الجنابات والمادة ٢٢٤ للمدة من قانون تحقيق الجنابات صريحان في أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم على محكمة الجنابات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الاحالة وقبض عليه قبل المحكم في قضية من محكمة الجنابات فيكون الإجراء كالوكانت القضية لم تقدم لقاضي الاحالة وأن من يحكم عليه غيابياً من محكمة الجنابات ولم يكن سبق حضوره أمام قاضي الاحالة يكون الإجراء بدءاً كالوكانت القضية لم تقدم قبل إلى هذا القاضي ، وهذا النص في المادتين لا يمنع عملاً للملك في أن ضبط المتهم الذي أحاله غيابياً قاضي الاحالة إلى محكمة الجنابات يعطل كل الإجراءات التي حصلت في حقه ابتداء من قرار الاحالة التباين وتصبح هذه الإجراءات كأنها في حكم العدم . فإذا نظرت محكمة الجنابات موضوع القضية وقضت فيها مستندة على تناول المتهم من هذه المرحلتين الإجراءات بصفة أن نظام قاضي الاحالة ومنح لمصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنه كل هذا المthem كأه حال من غير أمر بالاحالة إذ الأمر الصادر في غيبه لا يوجد قانوناً له . وهذا لا يقره القانون إذ المادة التاسعة وما بعدها من قانون تشكيل محاكم الجنابات تنص بأن كل قضية جنائية سقطت التباينة ينظرها قاضي الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنابات ويصدر فيها أمراً بإحالتها عليها متى وجب مسرعة لذلك . فالمرم هذا الاجراء وريق قانوناً فلا تعتبر محكمة الجنابات متصلة بالدهوى اتصالاً قانونياً .

ومثل ذلك التهم الذي قدم مباشرة إلى محكمة الجنابات إذا قضت تلك المحكمة ببراءته لا يجوز له أن يدفع بأنه اكتسب هذه البراءة حقاً لأن الحق لا يبرر مكسباً له حرمة إلا إذا كان ملك هذا الحق ذا أهمية لتسليكه ومحكمة الجنابات لم تحصل بالدهوى اتصالاً قانونياً بمحكمة في حل من نظرها .

( جلة ١٦ / ١٧٢ / ١٧٢٢ طين ريم ١٦٩١ سنة ٢ )

٢ - قدمت التباينة متهمين إلى قاضي الاحالة بتهمة شروعهما في قتل وقاضي الاحالة أصدر قراراً بأن الواقعة جنحة منطبعة على المادة ٢٠٥ ع وإبادة

الأوراق التباينة لاجراء شئونها فيها . قدمت التباينة الدهوى لمحكمة الجزائية ولكنها طلبت أمامها الحكم بعدم الاختصاص - قضت هذه المحكمة غيابياً بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنابة شروخ في قتل وإبادة الأوراق التباينة العمومية لاجراء شئونها فيها فعارض المتهمان في هذا الحكم والمحكمة أيدته فأرسلت أحدهما المحكم وقضت عمدة المنح الاستثنائية بالامه واعتبار الواقعة جنحة منطبعة على المادة ٢٠٥ ع وإبادة الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى لفصل فيها على هذا الأساس وصار الحكم الابتدائي الصادر بعدم الاختصاص اتهامياً بالنسبة للمتهم الآخر وللسكن التباينة قدمت المتهمين معاً لقاضي الاحالة ف رأى أنه إذا صرودة الحكم الصادر من المحكمة الجزائية بعدم الاختصاص نهائياً بالنسبة للمتهم الذي لم يستأنف لايحه إلا إحالة القضية بالنسبة له على محكمة الجنابات بطريق الخبرة ونعمه التهم الآخر الذي حكم اتهامياً - باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له - ومحكمة الجنابات حكمت باعتذار ما وقع من المتهمين جنحة ضرب مع سبق الاصرار منطبعة على المادة ٢٠٦ ع / ٢ فطن المحكم عليها بطريق التفتش . ومحكمة التفتش رأته أن قرار قاضي الاحالة الثاني غير قانوني فيها يتعلق بالتهم الذي صدر حكم المحكمة الاستثنائية نهائياً باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له وإبادة القضية إلى المحكمة الجزائية لفصل فيها إذ ما كان يصح تقديم مثل هذا المthem لقاضي الاحالة صاعدت المحكمة الاستثنائية حكمت نهائياً حكماً لا معلن فيه بتكليف محكمة المنح بنظر دعواه لأنها جنحة . أما بالنسبة للمتهم الأول فالقرار لا شك صحيح لأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص صار نهائياً بالنسبة له فالسبل الوحيدة هي تقديمه لقاضي الاحالة لتحويله إلى محكمة الجنابات بطريق الخبرة . وقضت بأنه مهما يكن خطأ الاجراءات الأولى في هذه الدهوى لما دامت محكمة الجنابات قد اصبحت الواقعة بالنسبة للباطنين معاً جنحة بالمادة ٢٠٦ عقوبات لا جنابة كما طلبت التباينة ولا جنحة بالمادة ٢٠٦ ع / ٢ كما قالته المحكمة الاستثنائية فلا يكون ثمة أساس قانوني لظمن التهم الأولى في حكمها ولا مصلحة للمتهم الثاني في طعنه .

( جلة ١١ / ١٧٢ / ١٧٢٢ طين ريم ٢٠٧٠ سنة ٤ )

٣ - إن لظن دهوى الجنابة لدى قاضي الاحالة هو مرحلة ذات شأن في المحاكمة الجنائية والإحلال بها يعتبر إخلالاً بإجراء جرمي في الدهوى ماس بالنظام

عقفة طبقا المادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجنيح بعض الجنائيات ، فإن قضاء المحكمة الجزئية الذي كان قد صدر قبل ذلك بعدم الاختصاص — لأن الواقعة جنائية — لا ينمينا من نظر الدعوى لعدم تعارضه مع الوصف الذي أحيلت به القضية إليها من جديد ، ولأن قرار الاحالة قد أسبق عليها ولاية جديدة مستمدة من القانون سالف الذكر .

( جلسة ١١/٢/١٩٣٠ ملن رقم ١٠٢٢ سنة ٢٤ ق )

### الفصل الثاني

#### سلطة قاضي الاحالة

٦ — لقاضي الاحالة سلطة الحكم فيما يقع من الجنب في الجلسة التي يفتتحها .

( جلسة ٥/٢/١٩٢٢ ملن رقم ١٢٠١ سنة ٢٤ ق )

٧ — إن نص القانون رقم ٧ لسنة ١٩١٤ الملحق للمادة ٢٢٤ من قانون تحقيق الجنائيات هو نص عام ، فالمحكم عليه فيما بدأ في الجلسة يصبحند حضوره قاضي الاحالة ، إذا لم يكن سبق حضوره فيه ، وقاضي الاحالة يستطيع بعد إعادة النظر في القضية وسماع ما يراه من الإيضاحات أن يصدر قراراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى فيه ، كما لا مانع منه من إحالة إلى النيابة لتقديمه لمحكمة الجنب دون إعادة إلى محكمة الجنائيات ، مادامت اللجنة انقضت فعلا عن الجنائية السابق الحكم فيها ، وما دام أن إحالة اللجنة لمحكمة الجنائيات هي في الأصل جوازية عرقه ولقاضي أن لا يأمر بها مهما يكن وجه الارتباط قوياً ، وما دام قراره الأول قد سقط بقوة القانون وأصبح هو حراً في الأخذ بأصل الجواز المقرر له وعدم الأخذ به .

( جلسة ١٦/١٢/١٩٢٢ ملن رقم ٢٢٣٦ سنة ٢٤ ق )

٨ — إن الواضح جلياً من نص المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات هو أن قاضي الاحالة لا يحكم بعد الحكم نهائياً من محكمة الجنب بعدم الاختصاص أن يعيد لها القضية ثانية للحكم فيها على أساس أنها جنينة بعد أن تخلصت من ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وإنما أجزأه الظاهر إذا بدأ له هذا الرأي أن يثبته في قراره ويحيل الدعوى إلى محكمة الجنائيات المختصة للحكم فيها بطريق الجزئية .

( جلسة ١٦/١/١٩٣١ ملن رقم ٣٧٠ سنة ٢٤ ق )

العام . فكل جنائية يجب أن ينظرها قاضي الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنائيات حتى ولو كانت هذه الجنائية مرتبطة بجنائية أخرى سبق أن قضاها قاضي الاحالة إلى المحكمة لا مجرد لتبعية المسمومة أن ترفع الدعوى أمام محكمة الجنائيات رأساً بجنائية جديدة على شخص مقدم ، فلك المحكمة بجنائية أخرى اعتياداً قبل أن تلك الجنائية الجديدة مرتبطة بالجنائية الأخرى المنظورة أمام المحكمة فعلا لأن هذا الارتباط لا يمكن بحال أن يتخذ شفعياً في عتاق القانون بتدخل مرحلة قاضي الاحالة . فلذا قبلت المحكمة سماع الدعوى برغم هذا العتوق في الاجراءات كرس حكمها بأغلا فيما يتعلق بالتهمة الجديدة .

( جلسة ١٢/٢/١٩٣٠ ملن رقم ١٢٣٨ سنة ٢٤ ق )

٩ — إن قانون تشكيل محاكم الجنائيات حين غول محكمة الجنائيات في المادة ٣٣٠ إصلاح كل خطأ مادي أو تدارك كل سهو في عبارة الاتهام بما يكون في أمر الاحالة ، وفي المادة ٣٣١ تعديل أو تجديد التهمة الميئة في أمر الاحالة إذا انقضت الحال ذلك بشرط ألا ترجع على التهم أصلاً لم يفسلها التحقيق ، وفي المادة ٤٠ تعديل وصف الأعمال الميئة في أمر الاحالة بنهر سبق تعديل في التهمة ، والحكم على التهم ولو بدون سبق تعديل في التهمة بشأن كل جريمة زلت إليها الجريمة الموجهة عليه في أمر الاحالة ، — حين غولها كل ذلك في الحدود التي يثبتها وبالكروغظ التي أوردتها يكون قد قصد إصلاح محكمة الجنائيات سلطة واسعة في تصحيح كل ما يكون في أوامر الاحالة من أخطاء من أي نوع كان حتى لا يفلت جان أو يضار برى . ولأن غاية يكون على المحكمة — مادام التهم قد أحيل إليها من قاضي الاحالة لما حكمه من جنائية فلت القاضي أن يثبتها في أمر الاحالة — أن تبين هي التهم عند بدء المحاكمة التهمة التي تكون منها هذه الجنائية ثم تصحح في ، في حدود القانون ، المجال ليستد ويحصر فقطع عنها ، فإن كل ما قصد الصادر من نظام قاضي الاحالة إنما هو أن المتهم بجنائية لا يقيم إلى محكمة الجنائيات إلا على طريق قاضي الاحالة ، فيعد سلوك هذا الطريق تنظر المحكمة الدعوى غير مقيدة بأمر الاحالة وما جـل فيه .

( جلسة ١٦/١/١٩٢٢ ملن رقم ٨٢ سنة ٢٤ ق )

١٠ — إذا كان قرار قاضي الاحالة قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنائيات الملغى ، لإسالة القضية المسجلة الجزئية ، على أساس أن الواقعة جنائية اقترنت بطرووف

لذا ما رأى أن السوابق لا تحمل الواقعة جنائية — أن يوجه إلى المتهم في أمر الإحالة تهمة الجنحة بطريق الخيرية مع الجنائية وأن يحيل القضية إلى محكمة الجنائيات لتفصل فيها على هذا الأساس .

( جلسة ١٩٣٨/٤/١ طردت ١٣٣٥ سنة ٨ ق )

١٢ — إذا قدم إلى قاضي الاحالة قضية جنائية بعد صدور حكم نهائي فيها بدم اختصاص محكمة الجنح بنظرها لأن الواقعة جنائية فيجب عليه — إذا رأى هو أيضاً أن الواقعة جنائية — أن يحيل القضية إلى محكمة الجنائيات ، أو إلى محكمة الجنح على أساس القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما إذا لم يرفى الأفعال المستندة إلى المتهم إلا جنحة أو مخالفة فانه يحيل عليه دائماً أن يحيل القضية إلى محكمة الجنائيات ، غير أنه يجوز له أن يوجه إلى المتهم في أمر الاحالة الجنحة أو المخالفة التي ارتآها بطريق الخيرية مع الجنائية . وذلك تنفيذاً للقضى صريح نص المادتين ١٤٨ و ١٨٩ من قانون تحقيق الجنائيات .

( جلسة ١٩٣٨/٢/١٢ طردت ٥٥ سنة ٩ ق )

١٣ — إن القدرتين الثانية والثالثة من المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات صريحان في أنه إذا حكمت محكمة الجنح بدم اختصاصها على اعتبار أن الواقعة جنائية وأصبح هذا الحكم نهائياً ثم تمسكت القضية بعد ذلك لقاضي الاحالة لم يرفى فيها إلا أنها مجرد جنحة فانه يجب عليه أن يحيلها إلى محكمة الجنائيات لتفصل فيها بطريق الخيرية بين الجنائية والجنحة . وإن فيجب على قاضي الاحالة إذا ما أحيلت إليه قضية مسكوم فيها بدم الاختصاص على اعتبار أن سوابق المتهم تجعل الواقعة جنائية ورأى هو أن السوابق لا تحمل الواقعة جنائية أن يحيلها إلى محكمة الجنائيات بطريق الخيرية . لذا هو اسلمها إلى النيابة على أنها جنحة كل قرار خاطئاً وصحيحاً تقضه

( جلسة ١٩٤٠/٣/١٨ طردت ٧٧-٧٠ سنة ١٠ ق )

١٤ — البقرة فيما يخص به الأحكام والأوامر هي بها ينطبق به للقاضي فيوجه الخصوم بجلس القضاء عقب نظر الدعوى . وذلك يجب ألا يحول على الأسباب التي يوجهها القاضي في الحكم أو الأمر الذي يصدره إلا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضوعاً للنظر والدراسة له ، لأن حقوق الخصوم إنما تتحقق حينما المتطرق ولا تتحدد إلا به هو دون غيره فلا يمكن قانراً أن تأثر بشئ بما قد يوجهه القاضي في الحكم أو في الأمر بعد نظره بما انتهى إليه في النزاع الذي

٩ — إن قاضي الاحالة لا يملك ، بعد الحكم نهائياً من محكمة الجنح بدم اختصاصها بنظر الدعوى على اعتبار أن الواقعة جنائية ، أن يأمر بإعادة القضية إلى المحكمة فيها على أساس أنها جنحة ، وذلك لأنها قد تخلت عن ولاية الحكم فيها بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه . ولكن القانون قد أجله — إذا رأى أن الواقعة جنحة — أن يثبت رأيه هذا في الأمر الذي يصدره بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنائيات المختصة على صورة توجيهه الجنحة مع الجنائية إلى المتهم بطريق الخيرية .

( جلسة ١٩٣٧/٢/٢٤ طردت ١٣٣٦ سنة ٧ ق )

١٥ — متى حكمت محكمة الجنح بدم اختصاصها بنظر القضية المروجة فيها لأن الواقعة جنائية برأى أصبح حكماً نهائياً ، فكل النيابة أن تقدم هذه القضية إلى قاضي الاحالة . فان رأى هو أيضاً أن الواقعة جنائية أصدر أمراً بإحالتها إلى محكمة الجنائيات ، وأن رأى أنها جنائية مقترنة بأحد الأخطاء المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات أو بطريق مخفية من شأنها تجرير عقوبة الجنحة أصدر أمراً بإحالة القضية إلى القاضي المحقق الخاص للمحك فيها على أساس عقوبة الجنحة ، وذلك في غير الأحوال المستثناة بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . أما إذا اخطف قاضي الاحالة مع محكمة الجنح لم يرفى الأفعال المستندة إلى المتهم إلا شبهة الجنحة أو المخالفة فيجب عليه قانوناً أن — يحيل القضية إلى محكمة الجنائيات ذات الاختصاص الأوسع لتفصل فيها بطريق الخيرية بين الجنائية التي رأتها محكمة الجنح وبين الجنحة أو المخالفة التي رأتها هو ، ولكن لا يجرده قانوناً في هذه المسورة أن يحيل القضية إلى محكمة الجنح لتفصل فيها بطريق الخيرية بين الجنائية والجنحة فانما هو فعل وقدم المتهم إلى المحكمة الجزئية لتقضي بدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها منها فنها لا تكون له أخطاء . وإنما كان يجب على النيابة أن تخضع في قرار قاضي الاحالة لطريق التقضي حتى كان يمكن تقضي قراره هذا ووضع الأمور في نصابها ، أما وهي لم تفعل فقد سلك الطريق أمامها لغير في الدعوى

( جلسة ١٩٣٨/٢/٢٤ طردت ٧٧-٧٤ سنة ٨ ق )

١٦ — متى حكمت محكمة الجنح بدم الاختصاص لأن الواقعة جنسية بسبب سوابق المتهم وصار هذا الحكم نهائياً وكسمة القضية لقاضي الاحالة فيجب عليه بمقتضى المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنائيات —

أصبح نهائياً - أن يحيل القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة هؤلاء البيض بطريق الحرية بين الجنائية المستند إليهم في تقرير الاتهام المقدم إليهم من النيابة وبين الجنينة التي انتهى إليها وأركانها هو . وذلك عملاً بالمادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات . قلنا هو لم يفعل وأحال القضية إلى محكمة الجنابات على أساس الجنينة . وحسبما قلنا قراره يكون منطوقاً منحيماً تقضه .

(جلسة ١١/١٠/١٩٥١ ملن رقم ١٠٢ سنة ٢١ ق)

١٦ - لا يجوز لقاضي الإحالة إذا رأى محاكمة المتهم بطريق الحرية بين الجنابة والجنينة أن يحيله إلى محكمة الجنح لأن محكمة الجنح لا اختصاص لها بتوقيع عقوبة الجنابة . وإنما يجب عليه في هذه الحالة أن تكون الإحالة إلى محكمة الجنابات لأنها هي التي تملك توقيع عقوبة الجنحة أو الجنابة . وهذا هو ما تقتضيه المادتان ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات و٢٣ من قانون تفكيك محاكم الجنابات .

(جلسة ٢٨/٣/١٩٤٠ ملن رقم ٦٦٢ سنة ١٠ ق)

١٧ - إذا أصدر قاضي الإحالة واقعة هناك العرض للقتلة اليه من النيابة على أنها وقعت بالإكراه جنينة لاكتفاء القوة فيها في حين أنه كان له أن يعثرها جنابة على أساس التائب بالأوراد من أن المتهم والمجني عليه عاقدان عند شخص واحد فلا يحسن لنيابة أن تتنحى عليه ذلك ما دام الأمر الذي أسندوه لم يعرض لهذا الموضوع باليحد وما دام التعديل في الوصف من حقه هو يجره إذا رأى في الدعوى توافر العناصر الواقعية المبررة له : وما دافس - لنيابة لم تطلب منه هذا التعديل .

(جلسة ٢٥/٣/١٩٤٠ ملن رقم ٧٠٠ سنة ١٠ ق)

### الفصل الثالث

#### قراراته

### الفرع الأول

#### الإحالة

١٨ - إذا وجد لدى قاضي الإحالة شك في نسبة أية عاقد من الماعتين المتطقتين برأس المجني عليه إلى العترة التي رأى أن المتهم أحدثها وأنه فقات ضنها واسعة من الاثنين فيها يتفرع أن يأمر بإحالة المتهم إلى محكمة الجنابات ليحاكم بطريق الحرية من عاقد والماعتين . وعندئذ لا يكون ثمة على القول

كل منطوقاً عليه إذ يكون حقه في الفصل في الدعوى قد انتهى .

١٩ - قلنا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم أمام المحكمة المركزية بتهمة أنه ضرب المجني عليه وأحدث به الإصابات الموضحة في المصنف وقضت للمحكمة بصدور اختصاصها لا يثبت لها من أن الحادثة جنابة لتخلف عاقد بين المجني عليه من إحدى إصاباتة ثم قدمت القضية لقاضي الإحالة بتهمة أنه - أحبط المجني عليه المذكور الإصابات الموضحة بالقرار الطبي الفرعي بأن ضربه يسكين في وجهه مما نقض عنه عاقد متعدياً بالعين ، فأصدر قاضي الإحالة فيها أمراً باختيار الواقعة جنينة بالمادة ٢٤٢ / ١ عقوبات وإعادة القضية لنيابة التصرف فيها على هذا الاعتبار ومع أنه تحسنت في أسباب هذا الأمر من إصابة العين ، وبين أوجه الفلك في صحة نسبتها إلى المتهم فإنه لم يقرر في منطوق الأمر الذي أصدره أن لاوجه لإقامة الدعوى على المتهم بالنسبة لإصابة العين بل جله هذا الأمر صريحاً في منطوقه باختيار الواقعة للقتلة بشتيها - أي الإصابات التي شوهت بالرأس والإصابات التي شوهت بالعين - جنينة لا جنابة فإنه عند الفصل في الطعن المرفوع من النيابة من هذا الأمر لا يبعد بها جأه جله الأسباب مع صراحة ما ورد في المنطوق وبذلك يعتبر القاضي مخلفاً في إصدار الأمر على هذه الصورة إذ خادماً هو لم يقرر بأن لاوجه لإقامة الدعوى بالنسبة لإصابة العين كل الواجب عليه قانوناً ، مع صدور الحكم من محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنابة أن يصدر أمره بالإحالة إلى محكمة الجنابات لمحاكمة المتهم إما على أساس وقوع جنابة منه كما زادت محكمة الجنح وإما على أساس الحرية بين الجنابة وبين ما أدركه هو من أن ما وقع من المتهم ليس إلا جنينة أو عاقلة .

(جلسة ١٧/٢/١٩٤٠ ملن رقم ١٢٣ سنة ١١ ق)

٢٠ - إذا أحيل متهمون إلى قاضي الإحالة بعضهم بتهمة الضرب القضي إلى الموت وبعضهم بالضرب البسيط ، فستبعد مسألة الأولين من الرقعة وبذلك استقرت تهمة إحداث الضرب ذاته بقطع النظر عن بليته ، وكانت هذه التهمة من بين ما أتهموا به واتخذ قرار الاتهام . فإنه يكون واجباً عليه - وهو لم يجد في الأفعال التي انتهى إليها إلا الجنينة عاقلاً بذلك يحكم محكمة الجنح الصادر بعدم الاختصاص والتي

## الفرع الثاني

١٩٠ - إذا كان الظاهر من صحيفة سوابق المتهم أنه سبق الحكم بالحبس لمدة ستة أشهر في ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٨ من أجل جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وكانت جريمة السرقة المتوالية عما حاكمه من أجلها قد وقعت في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٢ في أول قبيل عشرين خمس من تاريخ اعتقاله ، تلك العقوبة فلا يكون قائما طبقا لفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع . وإذا كان الثابت بالصحيفة المذكورة أن المتهم سبق الحكم عليه أيضا بسبع عقوبات مقيدة الحرية في سرقات فشرع فيها وخيانة أمانة إختار منها بالحبس لمدة لما يكون معه قائما في حكم المادة ٤٩ ع فانه إذ ذلك المادي طبقا لهذه المادة يجوز الحكم عليه بمقتضاها بمقتضى المادة ٥٢ من قانون العقوبات بقربوة الحياة ويكون من الواجب على قاضي الإحالة أن يأمر بإعادة هذا المتهم إلى المحكمة المختصة بنظر التوسى باعتباره

الإحالة الرجوع فيه لأنه استندت سلطته بشأنه كما لا يجوز للمحكمة التي أحيلت إليها الدعوى بموجب هذا القرار أن تقضي بعدم اختصاصها .

( جلسة ١١/٧/١٣٤٤ من رقم ١١٨٩ سنة ١٣٤٤ )

٣٦ - إن سلطة قاضي الأحالة في تقديم الجنائيات إلى محكمة الجنب طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مقيّدة بأن يكون أقصى العقوبة المقررة في القانون الجنائي الأشغال الشاقة المؤقتة . فإذا كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة ، امتنع على قاضي الأحالة أن يقدمها إلى محكمة الجنب ويجب عليه إسالتها إلى محكمة الجنائيات ، لأن الخيار بين العقوبتين المقررتين في القانون الجنائي الواحدة من عمل المحكمة المنوط بها توقيع العقوبة هذا يستلزم بقاء الاختصاص بنظر مثل هذه الجنائيات لمحكمة الجنائيات .

( جلسة ٢٦/٣/١٣٤٤ من رقم ١٣١ سنة ١٣٤٤ )

٣٧ - إذا كان الظاهر مما ورد في أمر قاضي الأحالة به بشأن ترميز الدلائل الشرعية وأثبت إن المتهم كان في حالة من حاله لكنه تجاوز بنية تسليم الحدود المرسومة له في القانون ، وبعد أن بين أن المادة التي يجب معاملة المتهم بمقتضاها هي المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، قد قال إن الواقعة المقيدة إليه جنحة ، وأنه لذلك يبيد القضية إلى النيابة لنفسها إلى محكمة الجنب لتفصل فيها . فإنه يكون في حقيقة الواقع قد قصد بهذا الأمر إحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي للمحكّم فيها على أساس أن العقوبة الواجب توقيعها هي عقوبة الجنحة طبقاً للقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . يحصل بعض الصعوبات جنحاً ولم يكن قصد القضاء باعتبار الواقعة جنحة كما يتبادر بما قاله متجزئاً في التصريح ، وإن كانه يضمن أن يمد هذا الأمر في القانون أمرًا يحصل جنحة جنحة لا أمرًا باعتبار جنحة جنحة ، وإن ترتب عليه بالتالي كل الأحكام القانونية التي يجب أن ترتب على الأوامر التي تصدر على مقتضى القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ .

( جلسة ١٨/١٢/١٣٤٢ من رقم ١٣٣ سنة ١٣٤٢ )

### الفصل الرابع

#### حجية قراره

٣٨ - ليس لقرار قاضي الإحالة من القوة إلا بالتقدير الوارد في نصه . فلذا نص فيه أن لوجه لإقامة الدعوى على ثلاثة أشخاص بمقتضى النيابة إلى قاضي

متوافرة وكل ما في الأمر أنها كانت مقررة بعدم قانوني أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجاني فليس لقاضي الأحالة أن يخرج الجريمة بعد إقرارها بذلك العذر أو الظروف المخففة عن نوعها ويحكم بإرسالها إلى مصاف الجنح ويسيطر بناء على ذلك السهر الذي ألح به المانون أن يعطيه الحرية التي يرى أنها يليقها ويحكم العناصر المكورة لما لا تخرج عن أن تكون جنحة أو مخالفة بل كل ما له حسب قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يحيل هذه الجنائيات التي لا يسا عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجنب باعتبارها جنائيات لتحكم فيها المحكمة المذكورة على هذا الاعتبار .

( جلسة ٢٠/٧/١٣٤٢ من رقم ١١٨٩ سنة ١٣٤٢ )

٣٩ - إن طرف صفر من المتهم ليس إلزاماً قانونياً غنياً للعقاب ولكنه لا يؤثر في الاختصاص فإذا كانت التهمة المندبة إلى المتهم هي إحصاءه بالجاني عليه جرحاً لثبات عنه عامة مستديرة لأن صفر سنة لا يثير هذه التهمة من جنائيات إلى جنحة ، ولا يمنع بالتالي محكمة الجنائيات من نظرها وإن قاضي الأحالة ، إذا ما قدم إليه منهم صفراً ، أن يعتبر الجنائيات المقدم بها إليه جنحة ويحيلها إلى النيابة لإجراء شؤنها فيها ، بل عليه . إذا رأى أن تفصل محكمة الجنب لا محكمة الجنائيات في أمر المتهم - أن يحيل الدعوى إليها محلاً بالمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ التي تقول له حق إحالة المتهم بجنائيات في هذه الحالة إلى القاضي الجزئي لأن الجريمة في ذاتها جنحة ، بل لتوقيع عقوبة الجنحة مع اعتبارها جنائيات .

( جلسة ٢٧/٧/١٣٤٢ من رقم ٩٥٨ سنة ١٣٤٢ )

٤٠ - إن قرار قاضي الإحالة بإحالة نظر الجنائيات إلى القاضي الجزئي متى رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعداد المنصوص عليها في المادتين ٦٠ و ٦١ ج أو بطرف مخفف من شأنها يجرى تطبيق عقوبة الجنحة طبقاً للمادة الأولى من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ هذا القرار له قوة التمهيد المحكوم فيه لأنه يكسب للمتهم حقاً وإحالة إلى محكمة الجنب لتطبيق عقوبة الجنحة عليه . وقد رسم القانون طريقة الطعن فيه فأجل النائب السوي وحده الطعن فيه بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية مستندة بحجة غرقة مشورة بتقرير يمدد في كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام كاملة من تاريخ القرار . فلذا لم يعلن فيه النائب السوي بقائمة المذكورة يصبح نهائياً ولا يجوز لقاضي



هذا العلم إلا من النائب العمومي وحده ولنفس السبب الذي يباح له من أجله العلم في أرواس قاضي الاحالة أما المحضي المثلث فلا يقبل منه العلم فيها .

( جلد ١٤ / ١٧ / ١٧٩١ طبع رقم ٨٨٧ سنة ١٢٠٢ )

٣٦ - إن المادة ٢٣٦ بتحقيق جنابات تمنع صراحة من العلم في أمر الاحالة أي من تناوله بالمناخفة من جهة ما قرره من وجوب عناية للمتهم على التهمة التي يستند اليه في صدق هذا الأمر ، فليس للمتهم أن يقطع لاقية ولا فيما تقدمه من إجراءات التحقيق بل له فقط أن يتناول موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة ويتناقص في ثبوتها وعدم ثبوتها وفي تكريه إجراءات قانونية وعدم تكريهه . وللمعلم عليه في كل ذلك هو ما يديه سلطة الاتهام لدى المحكمة من أوجه الاتيات نفسها من التحقيق فإذا كان في التحقيق الابتدائي خلال قانوني واعتصمت عليه سلطة الاتهام في الاتيات فلا أن يلبه إلى هذا الحقل وهي تقدر بما ترى على أن كل ما أجلاه للمادة ٢٣٦ للمحكمة أو إنما هو العلم في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة التي التي تحصل في الفترة من بعد صدور أمر الاحالة إلى يوم جلسة المحاكمة وهي في المادة ليست سوى الإجراءات الخاصة بتكليف المتهم بالحضور . ومع ذلك فإن أوجه الإعلان الذي يقع فيها ليس من النظام العام بل الدعوى تستقطب إن لم يحصل سماح شفهية أول شاعده أو قبل المرافعة إن لم يكن هناك شهود .

( جلد ١٠ / ٧ / ١٩٢٣ طبع رقم ١٠٩٨ سنة ١٣٠٢ )

٣٧ - إن قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لادانة الدعوى مبنيا على عدم ثبوت التهمة من جهة الموضوع لا من جهة القانون فقط ففي هذه الصورة لا يصح العلم في هذا القرار لدى محكمة التنص بل يكون العلم فيه لدى غرفة المدورة صلا بالمادة ١٢ من قانون تفكيك عاك الجنابات .

( جلد ٢٦ / ١٩٣٣ طبع رقم ١٨٦٥ سنة ١٣٠٢ )

٣٨ - إن المادة ١٣ من قانون تفكيك عاك الجنابات لا تجوز للنائب العمومي العلم بطريق التنص والارام في الأوامر الصادرة من قاضي الاحالة إلا في حالتين ( أولا ) حالة ما إن كان الأمر صادرا بعدم وجود وجه لادانة للدعوى ( وثانيا ) حالة ما إذا كان الأمر صادرا بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأعمال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها بمنحة أو مخالفة

الإحالة مع رابع قوة ذلك القرار منحصرة في أن هؤلاء الثلاثة الأشخاص بأعيانهم لم يكونوا هم الذين تارغوا الجريمة بشتراك الرابع معهم ولكن ليست له أية قوة في إقامة أن هذا الرابع هو وحده الذي تارغوا الجريمة دون سواه فلهذا الجنابات مطلق الحرية في تمرير حقيقة الواقعة كيف حصلت وما إذا كان مع هذا الرابع أشخاص آخرون غير من أخرجهم قاضي الاحالة ولو كان هؤلاء الآخرون مجرمين لم تعرف ذواتهم ولا أسماءهم ، ومضى تقتضت المحكمة وبمسود هؤلاء المجرمين فلما بالبداهة أن تعتبر وجودهم حاصلا مقربا عليه ما يقتضيه نص القانون الخاص بخلاف تعدد المجرمين .

( جلد ١٢ / ٩ / ١٩٣٣ طبع رقم ١٦٩٣ سنة ١٣٠٢ )

### الفصل الخامس

#### العلم فيها

٣٩ - إن المادة ١٣ من قانون تفكيك عاك الجنابات صريحة في أن العلم في قرارات قاضي الاحالة أمام محكمة التنص لا يجوز إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ولا يكون إلا من النائب العمومي وإذا صح بطريق القياس اعتبار الأوامر الصادرة من غرفة المدورة بحسب المادة ١٢ د ج من القانون المذكور فاقية العلم فيها أيضا بطريق التنص فلا يمكن أن يكون ذلك إلا في صورة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ولا يكون حق العلم إلا للنائب العام وحده . أما المحضي بالحق الذي فلا يجوز له أن يعلم في هذه الأوامر أمام محكمة التنص .

( جلد ١١ / ١١ / ١٩٣٣ طبع رقم ٢٠١١ سنة ١٣٠٢ )

٤٠ - إن القانون لم ينص على جواز العلم في قرار غرفة المدورة بطريق التنص والارام . وإنما نص في المادة ١٢ من قانون تفكيك عاك الجنابات على جواز هذا العلم في قرار قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لادانة الدعوى أو الصادر بإعادة القضية إلى النيابة لأن الأعمال المسندة إلى المتهم لا تخرج عن كونها بمنحة أو مخالفة . ولم يبح ذلك العلم إلا للنائب العمومي على أنه يكون مبنيا على أعمال قرار الاحالة صلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، فلذا صح قياسا على ذلك اعتبار قرارات غرفة المدورة الصادرة طبقا لحكم المادة ١٢ د ج من القانون المذكور فاقية العلم بطريق التنص والارام فلا يجوز أن يقبل

الجناية على أساس علم كفاية الدليل على توافره مع استبعاد الفعل الأصلي يتضمن في الحقيقة والواقع أنه إنما رأى قياً يختص بهذا الظرف أن لا وجه لأقامة الدعوى .

(جلسة ١٩٤٠/٢/١٨ طعن رقم ٣٨٨ سنة ١٠ ق)

٣٧ - الأمر الصادر بالإحالة لا يجوز بمحكم المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنايات الطعن فيه أمام المحكمة المختصة فيها الدعوى . وما ذاك إلا لأن هذا الأمر ليس من شأنه أن يلزم المحكمة بشيء ما جاء فيه بل إن لها ولو من نفعها نفسها أن تصحح كل ما يقع فيه من خطأ ولتتبعه أن ينسحب إلى ذلك بما له من حق إبداء كل اعتراض في صدد معاقبته ولو كان متعلقاً بوصف التهمة المرفوعة بها الدعوى . وإذا كانت المحكمة لم تتدارك الخطأ من شأنه أو بناء على طلب المتهم فإن حكمها ذاته - لا أمر الإحالة - هو الذي يجب أن يوجه إليه الطعن . وإن كان ذلك مؤدى وجه الطعن أن المصالح لا يهدد سوى الطعن في أمر الإحالة بشأن وصف الأفعال المنسوبة إليه فيه ولكن الحكم الذي صدر في الدعوى ليس فيه أي خطأ من علة النتيجة فلا يقبل الطعن .

(جلسة ١٩٤٠/١/٢١ طعن رقم ١٢٢٢ سنة ١٠ ق)

٣٨ - إن الأمر الذي يصدره قاضي الإحالة طبقاً لبادة الأولى من القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بإحالة بعض الجنايات إلى محكمة الجنب إذا ما أقررت بأحكام قانونية أو ظروف مخففة لا يجوز - بمقتضى المادة الثانية من هذا القانون - المعارضة فيه إلا من النائب العمومي دون غيره . فإذا هو لم يفعل فإن الأمر يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ولو كان قد وقع فيه خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وذلك لأن القانون المذكور في التفرقة الأخيرة من المادة الخامسة ينص على أن كل الجنب عن أن يحكم به من الخصائص في هذه الجنايات ما لم يكن قد استجبت وقائع لم يتناولها التحقيق تهمته إلى جناية أشد . وفي هذا ما يدل على أن أمر الإحالة يكسب المنهم الحق في ألا توقع عليه مقربة الجناية وفي أن يحاسبهم أمام محكمة الجنب .

(جلسة ١٩٤١/١/٦ طعن رقم ٣٩٢ سنة ١١ ق)

ويستتر أن يكون الطعن في المالحين مبنيًا على حصول خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله . وإن فلا يجوز الطعن بطريق القس في قرار قاضي الإحالة القاضي بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى السلب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .

(جلسة ١٩٣٤/٢/١٩ طعن رقم ٥٣٣ - ٤٤ ق)

٣٩ - طعن النيابة في أمر قاضي الإحالة بإحالة جريمة شروح في قتل إلى محكمة الجنب مباشرة للمصل فيها على أساس عضوية اللجنة يكون دائماً أمام غرفة المشورة طبقاً لبادة الثانية من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ سواء أكان هذا الطعن خطأ في تطبيق القانون أم خطأ في تقدير الوقائع .

فإذا كان هذا الأمر مبنيًا على استبعاد نية القتل لدى التهم لأسباب موضوعية متعقبة بتقدير الأدلة بما يفيد أن قاضي الإحالة قد اعتبر الواقعة جنحة ، لا جناية مقترنة بسلخ قانوني أو ظرف متعقبة ، فالتبعية أيضاً أن تطعن في هذا اقرار أمام غرفة المشورة طبقاً لبادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

(جلسة ١٩٣٧/١٢/٢٠ طعن رقم ٩٨ سنة ٨ ق)

٣٥ - متى كان خطأ قاضي الإحالة والاعمال في التطبيق القانوني على الواقعة التي أتمها في قراره ، لا في تقديره لأداة الدعوى ، فالطعن في القرار يكون بطريق التفتيش .

(جلسة ١٩٣٨/١/٢٤ طعن رقم ٢٨٢ سنة ٨ ق)

٣٦ - إن المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات تنص عليها النائب العمومي حتى الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية متعقبة بحيث أودع مشورة في كل أمر صادر من قاضي الإحالة بأن لاوجه لإقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة إنما خور ذلك في كل الأحوال التي يرى أن قاضي الإحالة قد أعطى تقدير وقائع الدعوى وأداة التبرير فيها في الأمر الذي أصدره بأن لاوجه لأقامة الدعوى أو لإقامة التفتيش إلى النيابة لأجراء اللام منها قانوناً لأن الواقعة ليست إلا جنحة أو مخافة ، ولم يقصد منها قصر على الحق على حالة الأمر بأن لاوجه لأقامة الدعوى فقط خصوصاً وأن استبعاد القاضي لظرف من ظروف

## قاضي التحقيق

- اختصاص قاضي تحقيق الجهة التي استعملت فيها الورقة الرسمية للزورة بالتحقيق مادام التحقيق لم يوصل إلى معرفة مكان وقوع الزور - ١
- يدم مصاد استئناف الأوراق الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى - ٢
- ( ر - أيضاً : اختصاص قاعدة ٤٥ وقانون قاعدة ٢٣ )

### القواعد القانونية :

جرمة الاستعمال جنحة أو صبة أن محل إقامة المجهين في جنابة الزور - التي لم يعرف مكان وقوعها - تقع تضي تحقيق المحلة .

( جلسة ١٩٥٢/١١ طين رقم ١ سنة ٢٢ ق )

٢ - إن قانون الإجراءات الجنائية إذ نص في المادة ١٦٥ على أن استئناف الأوراق الصادرة من قاضي التحقيق بأن لاوجه لأقامة الدعوى يحصل بتقرير في ذم الكتاب في مصاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال ، قد أضاف بذلك أن هذا الميعاد بالنسبة للنصوم الذين لم يصدر الأمر في مواجهمهم لا يسرى إلا من تاريخ إعلائته لهم إعلاناً رسمياً ، ولا يكتفي في ذلك مجرد العلم بالأمر .

( جلسة ١٩٥٥/٤ طين رقم ١١ سنة ٢٥ ق )

١ - إذا كان بين من الاطلاع على مذكرة النيابة التي قدمتها لقاضي التحقيق طلب السهر في التحقيق في شكوى معينة أن موضوع هذه الشكوى وتحقيق النيابة فيما كان هو تزوير محضر حصر تركه واستعماله بتقديره المحكمة المسببة ، ببلاء ، وكذا الواقعتين جنائيات فإذا كان قاضي تحقيق المحلة ، قد رأى أن التحقيق الجنائي لم يوصل لمعرفة مكان ارتكاب جنابة الزور وأن جنابة الاستعمال قد وقعت في جهة أخرى عالشة معه في اختصاص قاضي تحقيق هذه الجهة بتحقيق هذه الجنابة الأخيرة - فإنه لا يكون له محل لأن بكل هذا القاضي من إجراء التحقيق بصحة غير صحيحة وهي أن

## قانون

### رقم القاعدة

٣ - ١	.....	المصل الأول : عقابه .
٩ - ٤	.....	المصل الثاني : مستورية القوانين .
١٥ - ١٠	.....	المصل الثالث : تعدد القوانين .
٤٧ - ١٦	.....	المصل الرابع : سريان القانون من حيث الزمان .
٥٠ - ٤٨	.....	المصل الخامس : القوانين المؤقتة .

## الفصل الأول

## نفاذه

- إصدار القانون لا يستناد إلا من التتري في الجريدة الرسمية - ١
- نشر القانون بالجريدة الرسمية كلف لنفاذه في حق الكلفة - ٢
- العلم بالقانون وبكل ما يدخل عليه من تعديل مفروض على كل إنسان - ٣
- ( ر . أيضاً : استئناف قواعد ٥٦ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ١٢٦ وتسير جري قواعد ٣ و ٥ و ٦ و ٧ وتكون قاعدة ١١٣ وتنظيم قواعد ٦ و ٧ و ٨ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ ومستولية جنائية قاعدة ٨ ومواد عشرة قاعدة ٦٨ )

## الفصل الثاني

## مستورية القوانين

- حكم المراسم التي تصدر طبقاً للمادة ٤١ من دستور سنة ١٩٢٣ - ٤ - ٨
- مستورية للرسم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ - ٩
- ( ر . أيضاً : اختصاص قاعدة ١٧ وتجهيز قاعدة ١ )

## الفصل الثالث

## تفسير القوانين

- قاعدة عدم جواز التوسع في تفسير نصوص القانون الجنائي والقبس عليها لا يمنع القاضي من الرجوع إلى الوثائق التشريعية والأعمال التحضيرية لتحديد قصد الشارع - ١٠
- عدم جواز الرجوع إلى القانون العام « قانون الإجراءات » ما دامت هناك نصوص خاصة لتنظيم الإجراءات في القانون الخاص « ق ٨ » سنة ١٩٤١ - ١١
- متى يجوز للقائمة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام - ١٢
- لا لعل للإلتجاء إلى قانون المرافعات إلا لصد خص أو الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون الإجراءات الجنائية - ١٣ - ١٥

## الفصل الرابع

## سريان القانون من حيث الزمان

- كل إجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر صحيحاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يبدله - ١٦ - ٢٣
- خضوع أحكام التبية وسقوط العقوبة التي استبقاها قانون تفكيك محاكم الجنايات لهذا القانون - ٢٤
- اعتبار يوم ١٥/١٠/١٩٥١ موعداً لتطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما هو أصح للمتهم من نصوصه - ٢٥ و ٢٦
- العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها إلا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم نهائياً في الدعوى قانون أصح للمتهم - ٢٧ - ٢٩
- عدم سريان أحكام المادة ٥٤ إلا بالنسبة للسائل للوضعية دون الإجراءات و تطبيقات « - ٣٠ - ٤٧
- ( ر . أيضاً : اختصاص قاعدة ١٨ واختلاس أشياء محبوزة لقاعدتان ٩٩ و ١٠١ واستئناف قاعدة ١١٠ ومعرض على قلب نظام الحكم قاعدة ٤ وتكون قواعد ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ وتنظيم قاعدة ٩ وخطف قاعدة ٦ ودعارة قاعدتان ٢٢ و ٢٤ ودعوى جنائية قواعد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣٠ ومتفردون ومقتبه فهم قاعدة ٤٣ ومواد عشرة قاعدتان ٦٩ و ٧١ وقض قاعدتان ٦٨٤ و ٦٨٦ )

## الفصل الخامس

## القوانين المؤقتة

- الفرق بين القوانين المؤقتة والقوانين الاستثنائية - ٤٨
- القرار رقم ١٤٨ سنة ١٩٥٣ الصادر من وزير التورن هو قرار مؤقت - ٤٩

موجز القواعد (أ) :

— للرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ بتجديد للساحة التي ترد قطعاً في السنوات من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٥ الزراعية هو قانون مؤقت - ٥٠  
( ر . أيضاً : قطن قاعدة ٤ )

القواعد الثانوية :

الفصل الأول

قائه

١ — إن الدستور قد نص في المادة ٢٢٦ على أن تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري باستثناء من جانب الملك ، ويستأذ هذا الإصدار من قهرها في الجريدة الرسمية النخ ، فالإصدار لا يستأذ إلا من النشر ، ومهما قيل من نتائج حكم السلطة التنفيذية في تعطيل النشر فإن الحاكم لا يستطيع أن يطبق قانوناً لم يشرع به الدستور يقضى بأن الإصدار إنما يستأذ من النشر ، وإذن فالقاضي يمسك من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذي لم يشرع به الجريدة الرسمية لا يقبل ، إذ مادام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول بأنه صدر وبالتالي لا يمكن إعمال أحكامه .

( جلة ١٩٥١/٢٢٠ ملن رقم ٤٨١ سنة ٢٠ )

٢ — إن القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقرار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٤٨ قد صدق من وزير القوانين في حدود السلطة المخولة له بالمادة الأولى من الرسوم بتأويل رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ونشر بالجريدة الرسمية ، ولذا فإنه يكون نافذ المفعول في حواله ، ولا يسوغ للفاعن الدليم بالجهل به لعدم إعلانه الشغلين بشؤون القوانين .

( جلة ١٩٤٦/٢٢١ ملن رقم ١٠١٣ سنة ٢٠ )

٣ — ألم بالقوانين ويكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض على كل إنسان حلالاً بحكم المادة الأولى من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وليس على النيابة إذا أرادت دفع التهمى الموصية على شخص إلا أن تلتزم برقم المادة التي تريد أن تطلب حاكمه بمتنعاً ما وليس عليها فوق هذا أن تلتزم لا بنص تلك المادة ولا بما أدخل عليها من تعديل إذاً ذلك ما يمهده القانون داخل في حكم كالمات كالتس كما أن المحكمة التي تتولى محاكمة المتهم ليست مكلفة قانوناً بأن تلتزم بقدره ضد المحاكمة إلى ما أدخل من التعديلات على المادة التي تطلب النيابة تطبيقها على مادام أنه بذلك مفروضاً بحكم القانون .

( جلة ١٩٤٢/٥/٢٢ ملن رقم ١٦٨٦ سنة ٢٠ )

الفصل الثاني

دستورية القوانين

٤ — المادة ٤١ من الدستور عرّكت السلطة التنفيذية بتجديد موجبات الإسراع في اتخاذ التدابير التي لا تخضع للتأخير ، وإذا استعملت هذه السلطة هذا الحق المفعول لها ، ثم عرضت المرسوم على البرلمان في أول اجتماع له وهو صاحب الحق في إسقاطه بنص إقراره من أحد جلسيه ، فإنه لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل في تقدير تلك الموجبات .

( جلة ١٩٥١/١/١٦ ملن رقم ١٨٧٧ سنة ٢٠ )

٥ — إن المادة ٤١ من الدستور إذ نصت على أنه : إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تخضع للتأخير . فذلك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون عارضة للدستور ، ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير محدد وعرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له ، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون ، — فلماذا ينصرف هذا النص إلى معنى واحد هو أن هذه المراسم إذا عرضت على البرلمان في أول اجتماع له ، فإنه تظل نافذة المفعول إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم إقرارها ، ولا يؤثر في هذا النظر أن يكون قد أقتضى على صدور المرسوم عدة سنوات صدقت فيها قرارات مختلفة للبرلمان دون أن يصدر من أي من جلسيه قرار في شأنه مادام الدستور لا يضطر صدور قرار بتأييد المراسم التي تصدرها السلطة التنفيذية بالتطبيق لنص المادة ٤١ من الدستور ، وإنما هو يقتضى باستمرار نقادها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم موافقة عليها .

( جلة ١٩٥٢/٢/٤ ملن رقم ١٩٧٧ سنة ٢١ )

٦ — إذا كان المرسوم بقانون قد صدر بتدوير انعقاد البرلمان وصار عرّكه على البرلمان في حوزة تأتالية لصودره فإنه لا يكون باطلاً شكلاً لأن المادة ٤١ من الدستور لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان للاجتماع غير محدد لعرض المراسم التي تصدرها السلطة التنفيذية

السابق الذكر لا يمس حرية الرأي ولا تتجاوز تنظيم  
ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود  
التي تضمن عدم المساس بحريات غيره .

١٠٤٦/١٧/١٩٥١/١ طين رقم ١٣٩٤ سنة ٢٠ ق

### الفصل الثالث

#### تفسير القوانين

١٠ — إن كان من المقرر أنه لا حقبة إلا  
يتمس بحرف العمل المخالف عليه وبين المقربة المروضة  
له بما يقتضاه عدم التوسع في تفسير نصوص القانون  
الجنائي وعدم الأخذ فيه بطريق التيسل إلا أن ذلك  
ليس معناه أن القاضي يمنع من الرجوع إلى قواعد  
التفسيرية والأعمال التحضيرية لتحديد المعنى الصحيح  
للألفاظ التي ورد بها النص حسب مقصده واضع القانون  
والمقروض في هذا المقام هو إمام السكاك بالقانون  
بمعناه الذي قصده الفاعر ما دامت عبارة النص تحمل  
هذا المعنى ولا تتعارض معه .

( جلسة ١٩٥١/٤/١٩٥١ طين رقم ٩٧٧ سنة ١١ ق )

١١ — من المقرر في تفسير القانون أنه لا مرجع  
إلى القانون العام ( قانون الاجراءات الجنائية ) ما دلم  
أنه توجد نصوص خاصة لنظام الاجراءات في القانون  
الخاص ( وهو قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ) ومن ثم  
لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الاجراءات  
الجنائية وبأن ضبط الأشياء ووضعها في إحراز في صدد  
قانون النش .

( جلسة ١٩٥١/١٠/١٩٥١ طين رقم ١٠٢٢ سنة ١١ ق )

١٢ — إن الفاضلة بين تطبيق قانون خاص  
وقانون عام إنما تكون عند وحدة الفعل المنصوص عليه  
في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر هذا الفعل وأركانه  
أما إذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف عن  
الفعل الذي ينص عليه الآخر فإن المزاغة بينهما تمنع  
ويمنع بالتبع الاتكال في تطبيقهما لا تطبيق كل من  
القانونين على الواقعة المنصوص عليها فيه . ولما كان كل  
من القانونين رقم ٥١ لسنة ١٩٣٤ ورقم ٤٨ لسنة  
١٩٤١ يتناول واقعة مستقلة عن الأخرى ، إذ الأول  
يتناول على مجرد غلط التعلق ولو كان في حيازة مالكه  
أو كان لم يصدر بناءً على معاملة ، أو كان قد حصل  
الخط قبل أن يقع أو يمرض البيع ، أي أنه يتناول  
عمل على تحضيره بالنسبة لجرمة التفتيش أو بالنسبة  
لجرمة نقض المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية

بين دعوى الانتقاد كما فصلت حين رتب زوال قسوة  
القانون عن المراسم التي لا تعرض على البرلمان في أول  
انتقاد له أو على عدم إقرارها من أحد المجلسين ولأن  
البرلمان إسقاطها بمجرد عدم إقرارها من أحد مجلسيه .  
( جلسة ١٩٥٢/٢/١٩٥٢ طين رقم ٥١٨ سنة ٢١ ق )

١٣ — إن المادة ٤١ من الدستور وإن أوجبت  
دعوة البرلمان لاجتماع غير طارى لنصوص عليه المراسم  
التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دعوى الانتقاد بالاستناد  
إليها ، لم ترتب إعلان جواز عمل مخالف ذلك ، كما فصلت  
بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسم على البرلمان  
في أول انعقاد لمرحلة عدم إقرارها من أحد المجلسين .  
( جلسة ١٩٥٢/١/١٩٥٢ طين رقم ٩٠٢ سنة ٢٢ ق )

١٤ — إن الفاعل بعدم دستورية المرسوم بقانون  
رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالأخواب والوقوف  
عن العمل لمستودع في غاية البرلمان وعدم تفرغ الشرط  
التي تتطلبها المادة ٤١ من الدستور مردود بما استقر عليه  
قضاء محكمة النقض من أن السلطة التنفيذية حتى إصدار  
مراسم لها قوة القانون في غاية البرلمان إذا احتسب بموجب  
انتقاد ضامير لا لتحمل التأخير ، وكل ما اشترطته المادة  
٤١ من الدستور ألا تكون تلك المراسم عامة للمستور  
وأن تعرض على البرلمان فإن لم تعرض عليه أو عرضت  
ولم يقرها أي المجلسين ، ذال ما كان لها من قوة القانون  
ولما كان المرسوم بقانون آتف الذكر صدر من الجهة  
الخاصة بإصداره حسب المادة ٤١ من الدستور ثم عرض  
على البرلمان في أول اجتماع له ولم يصدر أحد مجلسي  
البرلمان قراراً بعدم الموافقة عليه ، فإن هذا النقص يكون  
على غير أساس .

( جلسة ١٩٥١/٥/١٩٥١ طين رقم ٩١٤ سنة ٢٢ ق )

١٥ — إن القول بطلان المرسوم بقانون رقم  
١١٧ سنة ١٩٤٦ لمسأله بما كلفه الدستور من حرية  
الرأي والمقتدلة لا وجه له . إذ المادة ١٤ من الدستور  
حين نصت على أن حرية الرأي مكفولة قد اعتبرت  
ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالنقل أو الكتابة أو  
بالصور أو بغير ذلك يكون في حدود القانون ، فإن  
حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر  
الحريات لا يمكن قياسها بالنسبة إلى جميع الأفراد إلا  
في حدود احترام كل منهم لحريات غيره . ولذا فإن من  
شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يبين  
تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استئصال حسنة  
الحريات الاعتداء على حريات الغير . وأحكام المرسوم

### الفصل الرابع

#### مريانه من حيث الزمان

١٦ - إن كل إجراء يتم في دعوى على مقتضى قانون معين ينتهز جميعاً ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يبدله .

(جلسة ١٩٥١/٢/٦ طين رقم ١٣٣٥ سنة ٢٠٠٢ ق)

١٧ - إذا كانت المادة التي حكم على المتهم من أجلها قد وقعت في ظل قانون تحقيق الجنابات القديم ، وكان المتهم لا يتنازع أن إجراءات التحقيق قد تمت بحسبة طبقاً للقانون المعمول به وقت حصولها ، فلا يقتل المتهم عليها بخلافها لأحكام قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طين رقم ١٤٦١ سنة ٢٠٢١ ق)

١٨ - متى كانت إجراءات التحري والتحليل قد تمت بحسبة بالتطبيق لأحكام قانون تحقيق الجنابات الذي كان سارياً وقت حصولها فانه يتم اعتبارها كذلك بغض النظر عما استخدمه قانون الإجراءات الجنائية من نصوص في شأنها .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٩ طين رقم ٣٣٨ سنة ٢٠٢١ ق)

١٩ - ليس في قانون الإجراءات الجنائية ولا في غيره ما يقتضي بإبطال إجراء تم وإتته جميعاً وفق أحكام التشريع الذي حصل الإجراء في ظله ، وإن كان ذلك إذ التفتيش الصادر من النيابة قد صدر مطابقاً لأحكام قانون تحقيق الجنابات ، وكانت إجراءات القبض والتحري على وفق أحكامه - فانه يكون صحيحاً قدماً منتجاً أثره .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١١ طين رقم ٩٢٧ سنة ٢٠٢٢ ق)

٢٠ - من المقرر قانوناً أن الإجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون قائم يظل صحيحاً وباعتدالاً لأحكام هذا القانون . فإذا كان التفتيش الذي يسكن منه العاقد قد أجرى قبل نشر قانون الإجراءات الجنائية فان قانون تحقيق الجنابات يكون هو الراجح التطبيق عليه .

(جلسة ١٩٥٢/٩/١٤ طين رقم ٢٢٢ سنة ٢٠٢٣ ق)

٢١ - ليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقتضي بإعلان إجراء تم وإتته جميعاً وفقاً لأحكام التشريع الذي حصل في ظله . والمشرع لم يقصد من إباحة سريان قانون الإجراءات الجنائية على القضايا التي لم يتم الفصل فيها إلا أن يبقى في كل ما يستجد فيها من الإجراءات أحكام القانون الجديد ولو كان الحادث

من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، وذلك بمالئة من الفاعر في حياة حصول القتل بصفة كونه الموصول الرئيسي في البلاد ، وتوغيها منه تلخ القتل في ذلك الحصول قبل وقوعه ، والثاني ( القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ) كما بين من نصوصه - بإتباع على عدم التفرق أو التفرق في عهده ، وحصل غش الجناعة والمخاض على الوجه المبين به - كان لا يوجد بين القانونين وحدة في الرافعة التي يبالها كل منهما . وذلك لا يمنع بالبداهة أن يكون القتل الواحد مكرراً أحياناً لجرمة المخصوص عليها في كل منهما كان تم جرمة الخبيثة أو غش الجناعة بواسطة غش أصناف القتل وفي هذه الحالة يوجد التعدد المعنوي المخصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وهذا يجب توقيع العقوبة الأشد وهي المخصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . وإذا كانا كانت الرافعة - كما ألتها الحكم - تتوافر في جميع العناصر القانونية لجرمتين المخصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فانه لا يكون قد أعطى في تطبيق هذا القانون عليها .

(جلسة ١٩٥٠/١/١٤ طين رقم ١٤٠١ سنة ٢٠٢١ ق)

٢٢ - لا يصح الاستناد في طلب قضى حكم جنائي إلى ما ورد في قانون المرافعات في صدره حكم وإذاع صدره فان قانون المرافعات لا يلجأ إليه في خصوص الأحكام الجنائية إلا لصد قص أو الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنابات ، ولا عمل لذلك في صدر أمور استقر قضاء محكمة التفتيش على تفسير أحكام قانون تحقيق الجنابات في شأنها .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٩ طين رقم ٩٨ سنة ٢٠٢٢ ق)

٢٣ - إن الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لا يكون لها عمل إلا عند غلو قانون الإجراءات ذاته من التواعد التطبيقية .

(جلسة ١٩٥٢/١١/١٠ طين رقم ١٠٥٢ سنة ٢٠٢١ ق)

٢٤ - إن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الراجحة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الفعالي المدنية التي ترفع بطريق التبعة أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لصد قص .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢٩ طين رقم ٤١٣ سنة ٢٠٢١ ق)

ويؤثر به ، لا أن القانون الجديد هو الذي يجب أن ينضج لذلك الحكم القديم ويؤثر به .

( جلد ١٩/١١ ص ٣٩٦ ق ٢ )

٢٥ - إنه بالرجوع إلى المادة الخامسة من قانون العقوبات بين أنها يجب أن تنص في قهرتها الأول على أنه

« يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها » ، فالتا تنص في قهرتها الثانية على أنه « إذا

صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه نهائياً ، قانون أصل للتهمة ، فهو الذى يتبع دون غيره » ، والفرق

واضح بين عبارة « العمل بالقانون » ، وعبارة « صدور القانون » . أما المحكمة في التفرقة بين المائلين فهي

واضحة أيضاً . ذلك بأن الأصل في القوانين — حسبما نص عليه الدستور في المادة ٢٩ — أن تكون نافذة

باصدارها من جانب الملك وأن الدستور إذا كان قد أعقب هذا النص بأن تنفيذ القوانين في كل جهة من

جهات القطر يكون من تاريخ العلم بصدورها وأن هذا العلم يكون مفترقاً بينى ثلاثين يوماً من تاريخ نشرها — فإن هذا إنما أملاء حرص واضح الدستور .

على عدم جواز أخذ الناس بالقانون ما لم يكونوا قد علموا بصدورها سواء أكان هذا العلم حقيقياً أم مفترقاً

ولذا فانه يجب على السلطة التنفيذية أن تضل في القوانين مواعيد

موايد قاطعاً إما بقصر مياد الثلاثين يوماً أو مله أو لأجلالة سرياتها على ما وقع فيها من حوادث فانه قد

حرص في المادة السادسة منه على أن يحرم العقاب إلا على الأعمال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليه .

وإذا فن كان قانون الإجراءات الجنائية الذي نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ على

أن يعمل به — حسب نص المادة الثانية من قانون إصداره — بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره قد نص

في المادة ١٥ منه على أن النصوص الجنائية في مواد المجمع تتضمن معنى ثلاث سنين من وقوع الجريمة ، وليس

في المادة ١٧ على أنه « لا يجوز في أية حال أن تطول مدة المدة المقررة لاقتضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع

لأكثر من نصفها » — لما كان ذلك وكان قد اقتضى أكثر من أربع سنوات ونصف يوم ١٥ أكتوبر

سنة ١٩٥١ فالتا تكون قد سقطت معنى المدة إجمالاً لفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات

باعتبار أن المادة ١٧ المشار إليها قانون أصل للتهمة صدر ونشر فيجب إتباعه دون غيره ، ولا يمكن أن يكون للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر بتعديل

وقع قبل ابتداء سريانه . وإذاً قلنا كان إذن التفتيش قد صدر من النيابة على وفق أحكام قانون تحقيق

الجنايات الذي كان قائماً وقتئذ فإنه يكون إذاً صحيحاً ولا يصح لخص عليه بما جاء في قانون الإجراءات

التي صدر بعد ذلك .

( جلد ١٩/١١ ص ٤٨٨ سنة ٢٢ )

٢٢ - متى كانت الدعوى العمومية بجرمة العنف قد وقعت على الطاعن في ظل قانون تحقيق الجنايات

اللفظي الذي لم يكن يتطلب لرخصاً تقديم شكوى من الجنى عليه ، فلا يكون ثمة وجه للتسك في صدر دفع

هذه الدعوى بما استحدثه قانون الإجراءات من قيود لرخص إذاً أن الاجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون

معمول به يبق صحيحاً .

( جلد ١٩/٢٢ ص ١٧٥ سنة ٢٢ )

٢٣ - متى كان الحاصل في الدعوى أن النيابة العامة بعد أن أتت التحقيق فيها في ظل قانون تحقيق

الجنايات قررت تقديمها إلى حضرة قاضي الاحالة ، وليكنها لم تكن لقد أعطت حتى صدور قانون

الإجراءات الجنائية في ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٥١ . فأحالتها بعد ذلك إلى حضرة قاضي التحقيق الذي أحالها

بدوره إلى غرفة الاتهام ، متى كان ذلك ، وكان التحقيق الذي أجريه النيابة في الدعوى قد تم في ظل قانون يجمعه

تحقيقاً فحقاً صحيحاً يجري عن يملك لإجراء وليس مجرد عنصر استدلالات ينفي على قاضي التحقيق إجراء

تحقيق جديد بشأنها وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يرد فيه ولا في غيره ما يقتضى بإبطال إجراء تم

وانتهى صحيحاً وفق أحكام التشريع الذي حصل هذا الاجراء — قلنا — لأن المجمع الذي يشهده الطاعن يعلنان

إجراءات التحقيق لا يكون مقبولا .

( جلد ١٩/١٧ ص ١٤٣ سنة ٢٢ )

٢٤ - إنه لا جاء قانون تفكيك عاكم الجنايات مفيداً أن أحكام تلك المحاكم نهائية لا استئناف لها

ولامتداحة فيها ، ومرضها لها في نظر المجمع المرتبه بالجنايات إذا أحيلت إليها ، مع إقامته أحكام التية على

حالتها ، وأحكام سقوط العقوبة على حالها ، فإن مأمورية القاضي تتصرف في قيم هذه الأحكام بحسب

ما أصبحت عليه حالة القانون وتوجيهها التوجيه للفتق منه ، بحيث إذا شذ منها حكم ما أمر به القانون الجديد

فهذا الحكم هو الذي يجب أن ينضج للقانون الجديد



٣٥ - إن أحكام المادة ٥ من قانون العقوبات لا تنسرى إلا بالنسبة للسائل الموجهة دون الإجراءات. (جريدة ١٣٨٢/٧/٤ طعن رقم ١٧٢٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٣٦ - إذا كان الفعل الذي وقع من المتهم يتعلق على كلا نص المادة ١٥١ من قانون العقوبات القديم والجديد فيعين معاملة بالقوة الواردة في النص القديم لأنها هي الأخف كما يقتضيه مفهوم المادة الخامسة من قانون العقوبات.

(جريدة ١٣٨٢/٧/١٦ طعن رقم ١٧٢٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٣٧ - إذا كانت النيابة قد رفضت الدعوى على المتهم بأنه لم يورد نصيب الحكومة من محصول القمح عن سنة ١٩٤٧ في اليماد، قضى بحسبه، فاستأنف قضاة المحكمة الاستئنافية بقرعة خمسة جنهيات، فطعنوا النيابة في هذا الحكم بحرفلة أن القانون يوجب الاقلال للفرامة عن عشرة جنهيات، ثم صدر قرار من وزير التجارة بعدم أجل تسليم القمح فإن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك ويضمن القضاة براءة. (جريدة ١٣٨٢/٥/١٠ طعن رقم ٧٨٧ سنة ١٣٨٢ ق)

٣٨ - إنه لا يمكن إقرار الواردى رقم ٧١٠ لسنة ١٩٤٦ الصادر من وزير التجارة والصناعة قد عدل العقوبة المقررة عليها في المادة ٥ من القانون الواردى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الصادر من وزير التورن لجمعية الفرامة التي لا تزيد على خمسين جنهيا، كل من التضمن تصحيح العقوبة المقررة من الجريمة التي كان يجرى عليها حكم المراد ١ و٥٦ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و٤ فقرة ثانية و٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على وفق ذلك القرار الذي صدق ما دام أنه قد صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى.

(جريدة ١٣٨٧/٢/١٠ طعن رقم ٤٢٥ سنة ١٣٧٢ ق)

٣٩ - ما دامت الأموال المكونة للجريمة التي أدين بها الملاحق قد أصبحت غير معاقبة عليها فانه ينبغي من ذلك طبقا للبيان الخامسة من قانون العقوبات وتضمن قبول الطعن والقضاء براءة بما نسب اليه.

(جريدة ١٣٨٧/١١/٨ طعن رقم ٩٠٦ سنة ١٣٧٢ ق)

٤٠ - إذا كانت النيابة قد رفضت الدعوى على المتهم لاستخاذه عن بيع سلع مسخرة فأداته المحكمة في هذه الجريمة عملا بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥، وكان الوزير - بعد صدور هذا الحكم الذي طعن فيه المتهم - تفهنا لنص المادة ٢ من القانون

المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية والذي ينص بأن لا تبدأ مدة العقوبة المسارة إليها فيها بالنسبة للجرائم التي وقعت قبل تاريخ العمل به إلا من - هذا التاريخ - تأخير على الواقعة مادامت الدعوى الجنائية كانت قد سقطت فعلا في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١. (جريدة ١٣٨٧/٢/٢ طعن رقم ١٣٨٦ سنة ١٣٧٢ ق)

٤١ - قد استقر قضاء هذه المحكمة على جعل يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ الذي نشر فيه قانون الإجراءات الجنائية موعدا لتطبيق هذا القانون فيما هو أصح للتميم من نصوصه. فإذا كانت واقعة الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه قد مضى عليها أكثر من أربع سنوات ونصف سنة من وقت وقوعها إلى يوم ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٥١ - قبله الدعوى تكون قد انقضت بمضي المدة وبمضي برامة الطاعن منها.

(جريدة ١٣٨٧/٣/٢ طعن رقم ٣٣٢ سنة ١٣٧٢ ق)

٤٢ - العقاب على الجرائم يكون بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها، إلا إذا صدر - بعد وقوع الفعل وقبل الحكم النهائي في الدعوى، قانون أصح للتميم فانه هو الذي يتبع دون غيره.

(جريدة ١٣٨٨/٢/١٤ طعن رقم ٩٢٨ سنة ١٣٨٢ ق)

٤٣ - طبقا لمصرح نص المادة ٥ من قانون العقوبات، ووفقا للقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التي تضمن بأن لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها وبأن أحكام القوانين لا تنسرى إلا على ما يقع من تاريخ تولاها ولا يقترب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص فانه إذا تعلق قانونان ولم يكن الثاني أصح للتميم يجب دائما تطبيق الأول على الأفعال التي وقعت قبل انقائه. وذلك لاشتغال تطبيق الثاني على واقعة سبق صدورها، ولأن الفارق ينص في القانون الثاني على انقائه القانون الأول لم يقصد بالبيان أن يشمل هذا الإلغاء عدم العقاب على الأفعال التي عاقب عليها أيضا في القانون الثاني.

(جريدة ١٣٨٧/٧/٦ طعن رقم ١٣٩١ سنة ١٣٧٢ ق)

٤٤ - مما يوجب على الجريمة بمقتضى القانون التي كان معمولا به وقت ارتكابها ما دام القانون الجديد لم يعدل من أحكامه في صحتها.

(جريدة ١٣٨٥/١٢/٢ طعن رقم ١٤٢٨ سنة ١٣٥٥ ق)

يحمل عقوبة جريمة حيازة صاحب الخبز العمومي دنة غائصة للوصفات المطلوبة قانونا للترامة التي لا تقل من مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنبا، متبعا بذلك عقوبة الحبس التي كانت مقررة لها ونص في هذا القرار على العمل به من تاريخ نشره، وقد نشر بالجرعة الرسمية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠، فإن الحكم الصادر بعقوبة الحبس والترامة بعد هذا التاريخ يكون خطأ في تطبيق القانون.

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ ملن رقم ١١٢٠ سنة ١٩٥٠)

٣٩ - إذا قدم صاحب متجر للأكلة يفتتح القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ والمرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ لعدم اعلانها عن أسعار الفسائل والمحروم المبرصحة للبيع في متجرهما وعدم إعلانها الجدول الخاص بأسعار هذه السلع. وقيل الحكم عليها نهائيا صدر الرسوم بقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٥٠ الذي أقر أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ ودل بالعقوبة المقررة لجريمة عدم الإعلان عن أسعار السلع بجلها الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والترامة التي لا تقل من خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنبا أو إحدى هاتين العقوبتين بعد أن كانت هذه العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والترامة من خمسين جنبا إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين، لأن ما أقره هذان التجاران يعتبر جريمة واحدة على علم الإعلان عن الأسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزاري رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠. ويكون من المنهين توقيع عقوبة واحدة عليها. فلما كان الحكم الذي صدر عليها قد قضى بترامة قدرها خمسون جنبا من كل خمسة تطبيقا للقانون المنقح، وإذا كانت تلك الترامة هي الحد الأدنى الذي لم تكن تطعيمة المحكمة أن تتجاوز عنه وهي في حكم القانون الجديد الحد الأدنى، فإنه يكون من المنهين عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقرر محكمة القضاء مبلغ الترامة الذي يحكم به في حدود النص الجديد.

وإذا كانت المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى أن أحد من المتهمين قد ضبط حالسا في متجر الآخر يعرض غاللا للبيع دون أن يعلن عن أسعارها بالطريق القانوني، فإنه لا يرفع عنه المسؤولية ما يشبه من اقتطاع صلة بالتص الذي رقمته فيه المحكمة.

(جلسة ١٩٥١/٤/١٠ ملن رقم ١٠٢ سنة ٢١ في)

المذكور الذي غرضه أن يخلط سلما من الجدول أو يضيف إليه سلما أخرى - قد أصدر قرارا يخلط السمل (عمل جريمة التهم) من السلع المسعرة والمعددة الوج فإن المهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل صدوره الحكم نهائيا، لأنه هو القانون الأصلح له. ولا يؤثر في هذا أن الوزير بما له من سلطة غرضه إياها القانون قد أصدر قرارا آخر بعد ذلك وقيل الحكم النهائي يقضي بإعادة هذه السلعة إلى الجدول، إذ لا يضار التهم به مادامت الرأفة كانت غير معاقبة عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الخلف وقرار الإعادة.

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ ملن رقم ٥٧٣ سنة ٢٠)

٣٩ - إن العقاب المقرر بمقتضى المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ لا يمس إلا إذا كان الانتفاع من البيع متعلقا بسلعة مسعرة طبقا للمادة الثانية من هذا المرسوم، فإذا كانت المادة على الدعوى قد حذفت من جدول التسعير أقرسي بقرار صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى فإنه يكون من الواجب أن تقضى المحكمة ببراءة التهم طبقا للمادة ٥ من قانون العقوبات.

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ ملن رقم ١١٣٤ سنة ٢٠ في)

٣٧ - إن الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضي بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقيل الحكم فيه نهائيا قانون أصح للتهم فهو الذي يقع دون غيره. وإذا فن الخطأ في تطبيق القانون الحكم على متهم بتجريمه خمسين جنبا لعدم إعلانه عن سعر السلعة المبرصحة بجله خلا بالرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ الذي ينص على عقوبة الحبس الذي لا تقل مدته من ثلاثة أشهر وترامة من خمسين جنبا إلى مائة أو على إحدى هاتين العقوبتين. وذلك بعد سريان القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ الذي أقر تلك الرسوم بقانون وخضع العقوبة على الجريمة المستندة إلى هذا التهم إلى عقوبة الحبس لا تزيد على ثلاثة أشهر والترامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد من خمسين جنبا أو إحدى هاتين العقوبتين، إذ هذا القانون الأخير قد أصبح هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى باعتباره القانون الأصلح للتهم.

(جلسة ١٩٥١/٣/٢٦ ملن رقم ١٨٠٨ سنة ٢٠ في)

٣٨ - إنه لا يمكن وزير القوم قد أصدر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠

٤ - إذا عوقب المتهم من أجل تأخره في توريد نصيب المتكسبة من القسح من سنة ١٩٥٠ ثم صدر قرار بعد أجل التوريد قبل صدور الحكم النهائي لأن المتهم يجب أن يستفيد من ذلك وتصبح جريمة غير قائمة .

(جلسة ١١/١٢/١٩٥١ رقم طين ١٠٥٣ سنة ٧١٦ ق)

٥ - إذا صدر بعد وقوع القتل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون الأصلح للتميم فهو الذي يتبع دون غيره، وإذا لم يدم أن القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القسح المقرر توريده من سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ يحال أجل توريد حصة المحكمة المقررة فيه بموجب القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٩ و٤٤ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ وكانت واقعة عدم تسليم القسح المقرر قد حصلت في ٥ من فبراير سنة ١٩٥١ فلهذا الواقعة لا يكون معقبا عليها . وإذا كان الطاعن قد طعن في الحكم الذي أمأه في هذه الواقعة بمقره إنه إذا أمأه بأنه لم يورد القسح المطلوب في الميعاد جاء بإحلال غفائت لقانون . فهذا الوجه يتسع لذلك السبب الذي شاب الحكم ويتعين من أجل ذلك نقض الحكم والقضاء بإعادة التميم .

(جلسة ١٠/١١/١٩٥١ رقم طين ١٢٧٧ سنة ٧٢ ق)

٦ - إن القرار الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٢ والذي نشر بالجريدة الرسمية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وأوجب المادة الأخيرة منه العمل به منذ تاريخ نشره قد نص في المادة الأولى منه على أن يتخصص السكر الذي تنتجه الشركة العامة لصناعة السكر والتكرير المصرية للاستهلاك الذاتي ويقتصر عليه سريان أحكام القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٥ ، كما أنه ألغى القرارات ٥٨ لسنة ١٩٤٥ و١٦٥ لسنة ١٩٤٩ و١٦٧ و١٠٠ لسنة ١٩٥١ و٢٠ لسنة ١٩٥٢ . وإذا كان الطاعن قد حكم عليه بمقربة لأنه يوصف صاحب مصنع حلوى لم يقيم بإظهار مراقبة التوفيق في الميعاد المقرر ما تسلمه من السكر وتاريخ استلامه ومقدار ما استعمله منه في صناعاته الكيميائية المتبقية لديه ، وكانت هذه الواقعة قد وقعت قبل العمل بقرار ٢٨ أغسطس سالف الذكر فإنه تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات يتعين نقض الحكم القاضي بحسنه العقوبات والقضاء بمرلة الطاعن .

(جلسة ١١/١٢/١٩٥١ رقم طين ٣٣٣ سنة ٧٢ ق)

٧ - إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

الخاص بتدوين التسمير الجبري قد صدر نهائياً من التوقيت ، وقد ألحق به جدول المواد والصلاح التي يجري عليها حكم التسمير الجبري وغرول وذير التسميرة والصناعة حتى تعديل هذا الجدول بالخلف أو الإضافة بقرار صدر منه . فإذا كان قد صدر من الوزير قرار بإضافة سلة إلى هذا الجدول وخلا هذا القرار أيضا من تحديد وقت ينتهي فيه قتاده ، ثم صدر قرار آخر بعد ذلك بحذف هذه السلة من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون سابق الذكر ، فإن إجراء مقتضى هذا الإلغاء في حق متهم وتجريمه عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات - ذلك تطبيقاً صحيحاً للقانون . ولا يتجسد في ذلك أن يكون قرار المديرية أو المحافظة بتحديد الأسماء أسبوعياً فيه معنى التوقيت لأن توقيت السر لا يعني توقيت القانون نفسه الذي صدرت التسعيرة استناداً إلى أوصافه .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٥١ رقم طين ١٠٦٥ سنة ٧٢ ق)

٨ - إذا لم تكن القرار رقم ٨٧ لسنة ١٩٥١ قد نص على أن القسح المقرر توريده من سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٥٠ يحال أجل توريد حصة المحكمة المقررة فيه بموجب القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٩١ لسنة ١٩٥٠ إلى آخر أبريل سنة ١٩٥١ ، فإن الواقعة المستندة إلى الطاعن من عدم توريده القسح المطلوب منه من موسم سنة ١٩٤٩ لتأخر يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تصبح غير معاقبة عليها - لما كان ذلك وكان القرار المشار إليه قد صدر بعد وقوع القتل وقبل الحكم فيه نهائياً وهو القانون الأصلح للتميم فهو الذي يتبع دون غيره ، ويتعين لذلك نقض الحكم القاضي بمقتاب التميم وتجريمه عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

(جلسة ١٨/١٢/١٩٥١ رقم طين ٦١٠ سنة ٧٢ ق)

٩ - إن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ لنتهم مركزاً أو وحماً يكون أصح له من القانون القديم ، ولما كان قرار وزارة التوفيق رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ الذي يقضى بتخفيض وزن الزغيف ، والذي يستند إليه المتهم بيمين خبز أقل من الوزن القانوني في وجوب الحكم ببراءة تطبيقاً للمادة الخامسة من قانون العقوبات ، وإن كان يختلف في أحكامه عن القرار رقم ١٦٦ لسنة ١٩٤٥ الذي كان معمولاً به وقت ارتكاب الجريمة من ناحية تخفيض وزن الزغيف وتثنيته . مما جفاهه عن الزغيف القديم ،

فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في التصوي أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، قد أكدت أن حكمها عاص بالقوانين المؤقتة ، أي التي تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ، فإنه هي التي يبطل العمل بها باقضاء هذه الفترة بنهر حاشية المصدر قانون يلائمتها أما القوانين الاستثنائية التي تصدر في حالات الطوارئ ، ولا يكون منصوباً فيها على مدة معينة لسيارتها فإنها لا تدخل في حكم هذه النص لأن إبطال العمل بها يقتضي صدور قانون يلائمتها . هذا هو المستفاد من عبارة النص ، وهو أيضاً المستفاد من عبارة المادة السادسة من مشروع قانون العقوبات المقترحات التي نقل عنها هذا النص ومن المناسبات التي اقتضت وضع هذه المادة ذلك ، وهو هو بينه الذي يستخلص من عبارة المادة الثانية من قانون العقوبات الإطلاعي الصادر في سنة ١٩٣٠ والمشار إليه في المذكرة الإيضاحية لقانون العقوبات المصري ، فقد ذكرت المادة صراحة أن حكمها يشارل سائرين حالة القوانين المؤقتة وحالة قوانين الطوارئ ، ولم تقتصر على النص على القوانين المؤقتة كما فعل القانون المصري ، وجاء في التعليقات عليها شرح معنى كل نوع من هذين النوعين من القوانين بما يتفق وما سبقت الإشارة إليه .

وعلى ذلك فالأوامر العسكرية التي تصدر لمناحية الأحكام العرفية غير معدة بصفة معينة ولا جازراً لإبطال العمل بها إلا بناء على قانون يصدر يلائمتها . لا يمكن اعتبارها من القوانين المؤقتة بالمعنى الذي تقصده الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات . وإن قللهم يستفيد من إلغاء هذه الأوامر في أية حال كانت عليها التصوي أمام جهات الحكم فيها . وبناء على هذا قللهم بإحراز سلاح لتصبح معاقبة بمقتضى تلك الأوامر المقتضى على تلبية معاقبة على مقتضى أحكام القانون العام .

(جلسه ١٩٤٧/١/٢٨ طين رقم ١٥٣ سنة ١٦ ق)

٤٩ - القرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ الصادر من وزير القرون في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ والذي يقتضى بأن تستولى الحكومة لدى الزراع على كمية من الأرض الصغير من محصول سنة ١٩٥٣ في ميعاد لا يتعدى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ لم يصدر قرار لاحق يلائمتها وهو بطيئته موقوف بصفة معينة هي سنة ١٩٥١ ولذلك فإنه وفقاً لفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لا يتأثر باقضاء هذه المدة ، كما لا يتأثر من باب أولى بصحور أو عدم صحور قرارين السنوات

إلا أن الواضح من ذلك القرار ومن البيانات التي أرسلتها وزارة القرون السامي لدى محكمة التفتيش أن تخفيض وزن الرغيف لم يقصد به رواية جانب أصحاب الحار ولا يترتب عليه التغيير عليهم أو التخفيض من أصنافهم المادية أو زيادة أرباحهم . وإنما دخلت الوزارة بأصداره إلى تحقيق اعتبارات اقتصادية بحته كصل سياسة الحكومة ، فلا تتأثر بهذا التعديل في الوزن مصلحة لأصحاب الحار بل يظل الوضع بالنسبة إليهم ثابتاً لا يتغير سواء أكلن هذا التعديل بالزيادة أو التخفيض ، لما كان ذلك فإن القرار الجديد الذي قضى بتخفيض وزن الرغيف على هذه الصورة السالف ذكرها لا يقتضي به معنى الشانون الأصابع للطن ، ويكون القرار القديم هو الذي يسرى على واقعة التصوي دون غيره تطبيقاً لفقرة الأولى من المادة الخامسة .

(جلسه ١٩٥٣/١٠/١٩ طين رقم ٨٥٩ سنة ٢٣ ق)

٤٦ - من كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بأنه في ٣١ من مارس سنة ١٩٥٣ باعتباره من حازي محصول سنة ١٩٥٣ لم يورد نصيب الحكومة المحلوب منه في التمس . وكانت وزارة القرون قد أصدرت قراراً في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بحد أجل تسليم الحصة المذكورة حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٣ وبذلك فقد دفع التسليم عن عدم التوريد في التاريخ المنسوب الطاعن ارتكاب الجريمة فيه - فإنه يتعين عملاً بالمادة ٧/٥ من قانون العقوبات نقض الحكم وبراءة الطاعن .

(جلسه ١٩٥٤/٥/٢٤ طين رقم ٦٥٩ سنة ٢٤ ق)

٤٧ - جدول التسميرة الذي يرفع سعر السلة لا يعتبر قانوناً أصلاً للتم له بل يبلغ التسميرة ولكنه يعتبر تطبيقاً للأمر التي تعرض بها السلع المسمرة ومن مقتضيات الأحوال وتغير ظروف العرض والطلب في زمان ومكان محددين

(جلسه ١٩٥٥/١/٢٥ طين رقم ١٢٢ سنة ٢٥ ق)

### الفصل الخامس

#### القوانين المؤقتة

٤٨ - إن الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات بنسباً على أنه في حالة قيام إجراءات التصوي أو صدور حكم بالافتاء فيها ولكن ذلك من قبل وقع جازماً لقانون ينهى عن ارتكابه في فترة محددة ،

من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ويصل العمل بها إلى قضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بالغائها ، وقد صدر بمقتضى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المقتضى العسكري ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة المشار إليها أعلاه في السلكين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٥ الزراعيةين . وهذا الوقت لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما ، ويلزم من ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على الخلفات التي وقعت في ذلك .

( جلسة ١٩٥٤/١٢/٢٧ عن رقم ١٥٠١ س ٢٤ ق )

التالية أو يصدر قرار من نوحه بالنسبة لمحصل سنة ١٩٥٤ ثم إلغائه .

( جلسة ١٩٥٤/١٠/١٠ عن رقم ٥٥٧ س ٢٥ ق )

٥٠ - المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع غنماً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ لراعية ، إذ نص في الفقرة (١) من المادة الرابعة منه على أن لا يجوز لأي شخص أن يردع الغنم في السنوات الثلاث المذكورة في أرض زرعته محصلاً شترها فيه . البسمه د القلب ، في السنة الزراعية نفسها ، فقد أُنشد بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة

## قبض

### رقم المادة

٣ - ١	الفصل الأول : أمر الضبط والاحتجاز .
٤	الفصل الثاني : الأحوال التي يجوز فيها القبض
١١ - ٥	الفرع الأول : التفتيش .
١٤ - ١٢	الفرع الثاني : وجود قرآن قوية
١٥	الفرع الثالث : التفتيش
٢٢ - ١٦	الفرع الثالث : القبض المباح لأفراد الناس .
٢٥ - ٢٣	الفصل الثالث : ما لا يعتبر قبضاً .
	الفصل الرابع : القبض الباطل

### موجز القواعد :

#### الفصل الأول

##### أمر الضبط والاحتجاز

- ١ - شرط إصدار أمر الضبط والاحتجاز وسلطة محكمة للوضوح في تحديد -
- ٢ - الطلب الوجهة إلى المركز من وكيل النيابة لسؤال اللتم وعمل فيش وتنبيه له لا يجزأ أمر بالقبض ولا بالاحتجاز -
- ٣ - عدم اشتراط الكتابة في التكليف بالقبض -
- ( ر - أيضاً : تفتيش قاعدة ١١٦ ودعوى جنائية قاعدة ٤١ )

موجز القواعد (عام):**الفصل الثاني****الأحوال التي يجوز فيها القبض****الفرع الأول : التلبس**

— لرجال السلطة العامة في الجرائم التلبس بها أن يحضروا التهم ويسلموه إلى أقرب مأسور من مأموري الضبط القضائي - ٤

( ر . أيضاً : تختص قاعدة ١٣٩ وتلبس قواعد ٣٠ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ و ٥١ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٧ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٩ و ٨٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ وقتل حيوان قاعدة ١ )

**الفرع الثاني : وجود قرائن قوية**

— لرجال الضبط القضائية يختص م ١٥ ت . ج للقابلة للمادة ١٣٤ . ج . القبض على التهم إذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جناية منه - ٥ - ٩

— تقدير الدلائل ومبلغ كدائها متروك لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وعكسة للوضع - ١٠

— مجرد التبليغ عن جرم لا يكفي للقبض على التهم وتغشيه - ١١

**الفرع الثالث : التفتيش**

— الأمر بفتح مته يستجيب القبض عليه في حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش - ١٢ - ١٤

**الفرع الرابع : القبض المباح لأفراد الناس**

— متى يكون القبض مباحاً قانوناً لأفراد الناس - ١٥

**الفصل الثالث****ملا يعتبر قبضاً**

— الاستيغاف لا يدل إلى مرتبة القبض - ١٦ - ١٨

— وضع التهم نفسه موضعاً عموماً بالشبهات والريب يسمح لرجل الضبطية القضائية الذي داهمه في هذا الوضع أن يتوقفه ليرفع أمره - ١٩ - ٢٢

( ر . أيضاً : تختص قاعدة ١٨٥ وتلبس قواعد ٣١ و ٦٤ و ٨١ وخدمة عسكرية قاعدة ٨ )

**الفصل الرابع****القبض الباطل**

— عدم جواز الاستعفاء بالدليل للسند من قبض باطل قانوناً - ٢٣ و ٢٤

— عدم جواز دفع التهم وطلان القبض متى كان الدليل على ثبوت الواقعة منه ليس مصدره القبض - ٢٥

( ر . أيضاً : إثبات قاعدة ١٦٢ وأسباب الإبطاء وموانع الضاب قاعدتان ٦٦ و ١١٢ وتغشيه قواعد ٩٨ و ١٦٥ و ٢٠٦ و ٢٢٧ وتلبس قواعد ١٠٤ و ١٠٧ و ١١٠ و ١١٤ ودفاع قاعدة ١٣٤ وتفتش قواعد ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٣٩٧ )

القواعد القانونية :**الفصل الأول****إمر الضبط والإحضار**

١ — إنه وإن كان يجب أن يكون أمر الضبط والإحضار مبنياً على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم

إلا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالتبليغ العمومية التي من اختصاصها إصدار هذا الأمر . وإذا تفرغ عن القبض إجراء آخر كفتح المشبوه عليه ، واتخذ من نتيجة التفتيش دليل لإثبات في الدعوى المرفوعة عليه ، فيكون محكماً للموضوع مراقبة تقدير التبليغ لكفاية الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها . فإذا تبين لها أن هذه الدلائل لم تكن كافية لجعلها أن تستبعد الدليل

منه . وتقدر كفاية تلك القرائن مذكور لرجل الضبطية ما دام من شأنها أن تسوغ ما رتب عليها .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ طين رقم ١٨٨٧ سنة ٧ ق)

٦ - إن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات خولت مأمور الضبطية القضائية في حالات معينة هذا حالات التلبس القبض على المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه . ومن هذه الحالات وجود قرائن دالة على الدلائل هو من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه إلى نفسه بشرط أن يكون ما ارتكبن عليه منها يؤدي إلى صحة الاتهام .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ طين رقم ١٨٨٧ سنة ٧ ق)

٧ - إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تبيح لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في جرائم الاتجار في المواد المخدرة أو حياضها وأرستها لها وإن كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أتيها على المتهم ما يفيد أنه كانت هناك مشاهدة ضابط البوليس له في الطريق خارجا من المنزل المذكور بقبضته ودلائل كافية على حياضه مخفيا ، فإن ذلك يبيح للكونستابل يوصف كونه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض عليه ، وبذلك أن يفقده طبقا لما تقتضيه المادة ٤٦ من ذلك القانون .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ طين رقم ١٨٨٧ سنة ٧ ق)

٨ - إن القانون لا يبيح لمأموري الضبطية القضائية القبض على المتهم وتفتيشه في حالة التلبس فقط بل أجل ذلك فلم عند وجود الدلائل الكافية على اتهامه يلحى الجرائم المتصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ طين رقم ١٨٨٧ سنة ٧ ق)

٩ - إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات صحتها الصريح حصرا بهذه المادة ومنها الجنايات ، ونمضى هذا ، أن القبض جاز لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجريمة متلبسا بها ، أو في غير حالة التلبس متى كان تحت دلائل كافية على اتهامه .

(جلسة ١٩٨٠/٧/٦ طين رقم ٤١٣ سنة ٥ ق)

١٠ - إن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي التي تقابل المادة ١٥ من قانون تحقيق

المستند من التفتيش ، ورأينا في هذا متعلق بالموضوع ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة التفتيش .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ طين رقم ١٥٨٨ سنة ١١ ق)

٢ - إن الطلب الموجه إلى المراكز ومكاتب أندية لوسائل المتهم وحصل فيض وتمجيده لا يعتبر أمرا بالقبض ، ولا بالإحضار ، ولا يصح الاستناد إليه في تبرير صحة القبض والتفتيش بخاتمة ذلك لنص المادة ٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/١٣ طين رقم ١١٩٩ سنة ١٩٨٤ ق)

٣ - إن القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوبا .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠ طين رقم ١٢١٣ سنة ٢٤ ق)

### الفصل الثاني

#### الأحوال التي يجوز فيها القبض

#### الفرع الأول

##### التلبس

٤ - إذا كان المتهم قد قبض عليه أثناء تملكه بالأجزاء الخارجية لعمية السكك الحديدية حاولا تسلقا إلى سطحها ، وهي مخالفة متصوص عليها في المادتين الرابعة والخامسة من قرار ٤ من مارس سنة ١٩٢٦ الخاص بنظام السكك الحديدية ، فإن هذا القبض يكون قد تم صحيحا طبقا لفقرة الثانية من المادة ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية التي تبيح لرجال السلطة العامة في الجرائم المتلبس بها ، أن يحضروا المتهم ويصلوه إلى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ، إذا لم تمكن معرفة شخصيته وإن كانا كان الحكم قد عول على هذا القبض وعلى ما تلاه من ثم رخصة الأفيون تبين من يجب المتهم واختاره متلبسا بإحراز هذه المادة وأداه تأسيسا على هذا الدليل ، فإنه يكون حكا سلبا لا مخالفة فيه لأحكام القانون .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ طين رقم ٤٤ سنة ٢٥ ق)

#### الفرع الثاني

##### وجود قرائن قوية

٥ - لرجل الضبطية القضائية ، يقتضى المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات ، أن يقبض على المتهم ويفقده إذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جريمة .

الطريق في وقت واحد ، ويكون القبض الذي وقع قد حصل بالقصد اللازم لتنفيذ أمر التفتيش فلا غبار عليه .

( جلد ١٩/٧/١٩٧٢ ط ١ رقم ١٥٨٨ سنة ٢١ ق )

١٣ - إن الأمر بتفتيش منهم يستتبع القبض عليه في حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش .

( جلد ١١/١١/١٩٥٥ ط ١ رقم ١٩٦٣ سنة ٢٤ ق )

١٤ - إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الملاحق بقصد القبض على منهم آخر صدر إذن التغطية بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من التغطية بتفتيشه أن يتقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش ، وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله ، وكان دخوله مقصوداً على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه . فإن دخوله يكون صحيحاً ، فإذا ما شاهد الملاحق يلقى عنراً ، كان له تبعاً لتقيام حالة التلبس أن يقبض عليه ويفتشه .

( جلد ١٩/٣/١٩٥٥ ط ١ رقم ١٠ سنة ٢٥ ق )

### الفرع الرابع

القبض المباح لأفراد الناس

١٥ - إذا كان الظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عندما قبضوا على الجاني عليهم يدعوى أنهم ارتكبوا جرائم تعزيرية لم يكن قصد من ذلك إلا إيقاظ المال منها ، فإنه لا يفيد هؤلاء المتهمين قولهم إن ارتكاب الجاني الجرائم التعزيرية يبيح لهم القبض عليها . ذلك لأنه يفرض وقوع تلك الجرائم منها فإن القبض المباح قانوناً هو الذي يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية .

( جلد ١٥/١٠/١٩٥١ ط ١ رقم ٤٨١ سنة ٢١ ق )

### القسم الثالث

مالا يعتبر قبضاً

١٦ - إذا كانت الواقعة الخارجة بالحكم هي أن الحفيظ تائب المتهمين راكبين دراجات قراهم أمرهم ما يحل من أحدهم من أنه من يجبرون في المخابرات فاستقرهم فاني واحد منهم على الفور كباً به مائة عمده فأمسك به الحفيظ وفر الباقون فليس في ذلك ما يمكن حدة من إجراءات القبض أو التفتيش قبل ظهور

الجنابات الملقى قد غرقت الأمور الضبط القضائية في أحوال معينة حدثها غير أحوال التلبس بالجنتح ، وتوسعت فيها عما كانت تنص عليه المادة ١٥٥ السابق ذكرها ، ومن تلك الأحوال الجنتح المنصوص عليها في قانون المخابرات غرقت للامور المذكور حتى إجراء القبض على المتهم الجاحظ الذي توجد دلائل كافية على اتهامه فيها ، وتقدير تلك الدلائل ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائية على أن يكون تقديره هذا غاصاً لرقابة سلطات التحقيق وعكدة الموضوع . وإذن ففي كل الحكم قد استخلص من وقائع الدعوى في منطق سليم كفاية الدلائل التي ارتكن اليها رجل الضبط القضائية في إجراء القبض على الملاحق وتفتيشه ونقض بناء على ذلك برفض التلمس بطلان القبض وصحة التفتيش فإنه لا يكون هناك وجه للنقض عليه .

( جلد ٣٠/٣/١٩٥٣ ط ١ رقم ٨٤ سنة ٢٢ ق )

١٧ - مجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم وتفتيشه بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريرات مما اشتمل عليه الإبلاغ ، فإذا أسفرت هذه التحريات من توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه ، فتعدّد يسوغ له في الحالات المبيحة في المادة ١٥ أن يقبض على المتهم ويفتشه .

( جلد ٢٠/١٧/١٩٣٢ ط ١ رقم ٢٤ سنة ٢٧ ق )

### الفرع الثالث

التفتيش

١٨ - إذا كان الثابت بالحكم أن معاون المباحث تنفذ لأمر التغطية بتفتيش المتهم وخوفاً من صودته من طريق آخر قد احتاط للأمر فتم قوته قسمين أحدهما تمت رياسة مراقبة أول الطريق وقسم ثان لمراقبة مدخل الطريق الآخر وكلف الكونستابل الذي على رأس قوة هذا القسم إذا شاهد المتهم أن يبطه ، لحضر المتهم من هذه الجهة فخطبه الكونستابل وقاده إلى قسم البوليس وأسرع للمعاون إلى هناك حيث وجدته وسأله عما إذا كان من متحررات فأجابته على الفور بالإيجاب وأخرج من حجرة لقائه من الورق فبين أن بداخلها حفيظ ، فذلك مناه أن ضبط المتهم وتوصيله إلى مركز البوليس لإمكان قبضه تنفيذ الأمر الصادر من التغطية بتفتيشه لتسديد المسائل التي كان يحتل حضوره منها واستحالة وجود الضابط المأخوذ في التفتيش على رأس



وألقيا بقائتي قبل الامساك بما كان ذلك يوافي منه من المظاهر الخارجية ما يفي به بذاؤه عن وقوع جريمة ، وركن لاختيار حالة التلبس فأقمة ويصبح رجال السلطة العامة إحضار المتهمين وتسليمهما إلى أقرب مأمور من مأموري التبض القضائي .

( جلد ١٠/٢١٠ ط ١٦٠ سنة ٢٥ ق )

٢٢ - إذا مر مأمور التبض القضائي ليلا بمنازة التسم للبحث عن المشتبه فيهم لكثرة حوادث السرقات فأعصر بشخص يسير في الطريق وهو يثقت الخلف على صورة تبث على الرية في أمرة ثم حاول أن يتواري عن نظر الضابط ، نحن لهذا الأخير أن يستوقعه ليتحرى عن شخصيه ووسائل تمويهه لأن ظروف الأحوال تثير احتياذ هذا الإجراء فإذا تخلى الشخص المذكور بذاؤه عن أثر ذلك من بعض المخدر الذي يحمله في جيبه بألقائه على الأرض فإن هذا التسلل لا يندب نتيجة لإجراء غير مشروع من جانب الضابط ولا يقبل من المتهم التمسك من تبثه لإحراز المخدر بمقتولة بجلالان الاستيقاف ويستوى نتيجة لذلك ظهور المخدر من الورقة التي ألقاها المتهم على الأرض وعدم ظهوره منها مادام التسلل ضحا باختياره .

( جلد ١١/١٢٠ ط ١٦٩ سنة ٢٥ ق )

### التبض الرابع

#### التبض الباطل

٢٣ - إذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه في حالة تلبس ، بل يفيد أنه لم يلق المخدر الذي كان معه إلا عند محاولة رجال البوليس التبض عليه فتنبهه فلا يجوز الاستفاد عليه بالمخدر المضبوط ، فإن ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة التبض عليه بغير حق .

( جلد ١١/١٢١ ط ١٦٩ سنة ٢٥ ق )

٢٤ - متى كان التبض على المتهم لفتنته باطلا لحصوله في غير الأحوال التي يجوز فيها قافرة لإجراء التبض والتفتيش كان الدليل المستفاد منه أن ما هو نتيجة مباشرة له كإلقاء المتهم عند التبض عليه بما قصد تفتيته من أجله باطلا كذلك . إذا قلنا بأن تبضه بأن كل ما يفي على الإجراء الباطل باطل ، فالذا كان الواضح مما اتجه الحكم أن كوننا بل البوليس قبض على المتهم

المخدر فإن مجرد الاستيقاف من جانب المخبر لا يند قبضا والشور عسلي المخيش لم يكن نتيجة أي فتشش .

( جلد ١٠/٢١١ ط ١٦٠ سنة ٢٥ ق )

١٧ - لرب مجرد استيقاف التدورية الليلية لأشخاص سائرين على الأقدام في الليل في مكان غير معهود فيه ذلك لا يند قبضا ، وتزاور هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال التدورية لهم ومعاينتهم لإراهم باتون شيئا على الأرض تبين أنه أتيون ، ذلك يسوغ لإذنتهم في إحراز هذه المادة ، إذ أن شور رجال التدورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض أو فتشش بل كان بعد أن ألقاها المتهمون وهم يحاولون الفرار .

( جلد ١٠/٢١٠ ط ١٦٩ سنة ٢٥ ق )

١٨ - إذا قام المخرون في غيبة الضابط المأمون له بالتفتيش باصطحاب المشمة في سيارة عامة وبغيرها إتهام السيارة وحاول دون نزول المشمة مع باقي الركاب إلى حين حضور الضابط المذكور ، فهذا الإجراء الذي اقلوه أن هو إلا صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرق إلى مرتبة التبض .

( جلد ١١/١٢٠ ط ١٦٩ سنة ٢٥ ق )

١٩ - متى كان المتهم قد وضع نفسه موضعاً محوفاً بالفتيات والريب . فهذا يسبح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده في هذا الوضع أن يستوقعه ليصرف أمره ويكشف عن الوضع الذي وضع هو نفسه فيه طواعية واختيارا .

( جلد ١٠/١٢١ ط ١٦٠ سنة ٢٥ ق )

٢٠ - إذا كان الثابت بالحكم أن مأمور التبض القضائي كان مكلفا بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه إليه الاتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين ، فإن هذا المأمور إذا استوفت الطاعن منها رآه مراقتا للمتهم المكلف هو بتفتيته يكون فحل من ذلك ، إذ هو أن يحصرى عن شخصية ذلك المراقب وصلته بالمتهم . فالذا كان هذا المراقب مجرد أن طلب إليه أن يقف قد يادر إلى إحراز مخدر من جيبه وألقاه على الأرض فلا يكون له أن يتصل من تبثه إحرازه المخدر بمقتولة بجلالان الاستيقاف .

( جلد ١٠/٢١٠ ط ١٦٩ سنة ٢٥ ق )

٢١ - إذا كان التماس قد وضعنا تقسيمها في وضع بدو الرية ، فإن من حق رجال البوليس أن يستوقعوها ليتبينوا حقيقة أمرها فالذا غاب ذلك

دام التقيض قد وقع باطلا فيكون الحصول على المواد المخدرة باطلا كذلك .

( جلسة ١٧٢/٢٧٧ طعن رقم ٢٦٥ - ٩٠ ق )

٢٥ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان قد تخلى عن المخدر وسارل السرار قبل التقيض عليه فأضحى بذلك هذا المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة صده ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد التقيض ، فإن الحكم يكون سليماً ويكون الطعن يطلان التقيض على غير أساس .

( جلسة ١٧٢/٢٧٧ طعن رقم ١٧٠ - ٢٢ ق )

بناءً - على بلاغ من مجهول بأنه يتجر في المواد المخدرة وذلك بغية أن يحصل على إذن من النيابة بأجراء هذا التقيض ولم يكن المتهم متلبساً بالجريمة إذ لم يساعد معه شيء من المواد المخدرة قبل حصول التقيض ، فإن التقيض عليه يكون قد وقع باطلا لخالفه للقانون الذي ين بالمالئة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الحالات التي يجوز فيها لرجل الضبطية القضائية التقيض على المتهمين . والتمام هذا المتهم وقت التقيض عليه بالمالئة المخدرة التي كان يحملها خفية المشور عليها معه عند التفتيش لا يصح الاستناد به عليه لأنه لم يكن إلا نتيجة حتمية لتقيض عليه وما

## قبض وحبس بدون وجه حق

موجز التواعد :

- القبض على شخص أو حيزه أو حيزه بدون أمر ، معاقب عليه في كندا للمادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ ع - ١
- البرية في توفر ركن التهديد بالقتل هي بما يصدر من الجاني نفسه لا بما يفعله الجاني عليه ولو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد - ٢
- التهديد باقتل المصوص عليه في م ٢٨٢ ع يجب أن يتفق بقول أو فعل موجه للمقبض عليه شخصياً - ٣
- جواز توفر جريمة الصروع في جنابة التقيض للقرن بالتهديد بالقتل - ٤
- تحقيق الجريمة للمصوص عليها في م ٢/٢٨٢ ع سواء أكان التهديد بالقتل حصل وقت القبض أو أثناء الحبس أو الحجز - ٥ و ٦
- ( ر . أيضاً : نفس قاعدتان ٢٠٢ و ٤٩٣ )

القواعد القانونية :

على شخص هو إساءة من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ، وكأب حبس الشخص أو حيزه مضاع حرماته من حريته فترة من الزمن ، وكانت هذه الأفعال تترك في عنصر زائد هو حرمان الشخص من حريته وقتاً طالاً وقصراً ، فإنه يتبين القول بأن الشارع يمتنع كل ضمن حرية الشخص في التحرك - سواء عد ذلك قبضاً أو حبساً أو حيزاً - معاقب عليه في كندا للمادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فتوقع عقوبة الحبس في الحالة المبينة في المادة الأولى وعقوبة الجنابة في الأحوال المبينة في المادة الثانية بفقرتها . والقول بغير ذلك يتجافى مع المنطق . فإنه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة الثانية تطبيق العقوبة في حالة القبض فقط مع أنه أخف من الحجز والحبس .

( جلسة ١٧٤/٥/٨ طعن رقم ١٠٠٩ - ١٤ ق )

١ - إن المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من قبض على أي شخص أو حيزه أو حيزه بدون أمر أحد المحكم المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح . أما المادة ٢٨٢ تنص في الفقرة الأولى على أنه إذا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص تزاماً بدون وجه حق بـ ذي مستخفى الحكومة أو نصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً ضرورياً ملجئاً صغوره من طرف الحكومة فإنه يعاقب بالسجن كما تنص في الفقرة الثانية على أنه يحكم في جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بدون وجه حق وعلده بالقتل أو عذبه بالتهديدات البدنية . ولما كان القبض

ولذا بالقرار ، وكان مع بعضهم أسلحة ومع بعض سكين وصفي وأنهم حملوا هذه الأسلحة بقتل الجنى عليه ، الأمر المستفاد من استعمال أحدهم السلاح الذى كان بحمله إذ حذب به الشاهد فلاناً عند اعتراضه على خطف الجنى عليه واستخافه وأطلق هذا المتهم بالقتل حياراً نارياً على الشاهد المذكور أسابه فى كفه .

(جلسة ١٦/٩/١٩٠٧ ملن رقم ٨٠١ سنة ١٩٠٦ ق )

٤ - من الجرائم ما لا يصور الدروع فيها لأنها لا يمكن أن تقع الا تامة ، وليس من هذا القبيل جناية القبض للمقترب بالتهديد بالقتل ، إذ هي تكون من عدة افعال تنتهى باتهامها ، فلذا ما وقع فعل من الاعمال التي تعتبر بدءاً فى تنفيذها ثم اوقفت تماماً أو غاب اثرها لأسباب لا تدخل لإرادة القاصد فيها وقدت جريمة الشروع فى هذه الجناية .

(جلسة ٢٠/٥/١٩٠٧ ملن رقم ٢٠-٢٠ سنة ٢٠ ق )

٥ - ان الجريمة المخصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات تحقق سواء اكان التهديد بالقتل حصل فى وقت القبض او اثناء الحبس او الحجز ، فلا يشترط ان يكون التهديد بالقتل او التعذيب تالياً لقبض .

(جلسة ٢٠/٥/١٩٠٧ ملن رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق )

٦ - الطرف المفسد المخصوص عليه فى المادة ٢٨٢ - ٣ من قانون العقوبات وهو التهديد بالقتل يتحقق متى كان وقعه صاحباً القبض ولا يشترط ان يكون تالياً له .

(جلسة ١٦/٩/١٩٠٧ ملن رقم ٢٠ سنة ٢٠ ق )

٣ - البصرة فى تورفركن التهديد بالقتل فى جريمة القبض والحبس بنفسه حتى ليست بما يقع فى نفس الجنى عليه من اعتقاده ان الجاني قد يقتله ولو كانت ظروف الحال تبرر عنه هذا الاعتقاد والخوف من القتل ، وإنما البصرة فى ذلك هي بأن يصرح الجاني نفسه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل . فلذا اعتبر الحكم هذا الركن قائماً على أساس أن الجناة كانوا يحصلون أسلحة نارية شاهرين ايهاها وبعضهم كان يستحم الجنى عليهما فى السور بدفعهما بالبنية ، فإنه يكون قد أخطأ إذ ذلك لا يعد تهديداً ، إلا أن هذا الخطأ لا يقتضى نقض الحكم ما دامت المحكمة قد أدانته للمتهمين بمجرى السرعة بالاكراه والقبض والحبس ، واعتبرت ما مرتبطين إحداهما بالآخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وعاقبتهم بعقوبة واحدة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجناية السرعة . كذلك لا تقتضى إذا أؤتمت المحكمة للمتهمين بالصوريات المدعى لأن أساس الحكم بذلك نية يتحقق بنية القبض هو الواقعة المادية الثابتة التي لا يجادل المهيمون فى صدقها إلا من حيث وصفها القانونى .

(جلسة ١٢/٤/١٩١٢ ملن رقم ١٨٠ سنة ١٩٠٦ ق )

٣ - إنه لما كان القانون يقتضى لاعتبار القبض مقترناً بالتهديد بالقتل معنوياً بجناية المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات - أن يكون تهديداً بالقتل قد وقع بقول أو فعل موجه للمعرض عليه شخصياً ، فإنه لا يكفي لإدانة المتهم فى هذه الجريمة أن تقول المحكمة فى حكمها إن المتهمين قبضوا على الجنى عليه واقتادوه قسراً وحملوه عنوة واعتادوا إلى زراعة ندة مجاورة وأخذوه

## قتل حيوان بدون مقتض أو الإضرار به

- معنى للتفنى المخصوص عنه فى المادة ٣٥٥ ع - ١ و ٢
- القصد بالحيوانات الشئنة التوه عنها فى ٣٥٧ ع - ٣
- متى يعتبر فعل قتلهم شروعا فى قتل مغبة بالسم - ٤
- عدم تصور الشروع فى جريمة الإضرار بالحيوان ضرراً كبيراً - ٥
- سلطة محكمة الموضوع فى تقدير التفنى ورقابة محكمة النقض - ٦
- عدم تحدث الحكم عن عدم التفنى فى جريمة قتل الحيوان أو الإضرار به - قصور - ٧
- ( ر . أيضاً : قاعدة ٢ )

## القواعد الثمانية :

١ - إذا كان المستفيد مما أوجبه الحكم أن المتهم كان متلباً بجرم حتى حمل السلاح بدون رخصة وإعانة ضابط البوليس بالقول أتاباً تأديته وتطبيقه ، فهذه الحالة تسوغ قانوناً للضابط أن يقبض على المتهم ويجرده من سلاحه وأن يستعمل القوة الضرورية لذلك . فلذا ما حاول المتهم الحرب لقتل الضابط كان للضابط أن يعطله . فلذا اضطر في سبيل ذلك إلى إطلاق النار على القصر التي استعان بها المتهم على الفرار قصداً لتعطيلها عن العدو فتحققا بأنه لا يكون متجاوزاً حقه ؛ والقفل الذي وقع منه لا يكون جريمة .

( جلد ١٤٠/١٢٧٧ من رقم ٢١٢ سنة ١٣٢٧ ق )

٢ - إن معنى المتعنى المخصوص منه في المادة ٣٥٥ عقوبات هو الضرورة التي تلحق الإنسان في الإضرار بالحريون . ومن ثم فكلما كان في الإمكان أن يتجنب خطر الحريون بأية وسيلة غير ارتكاب جريمة عليه فإن المتعنى يكون متعمداً . وإذا كان كذلك ثابتاً بالحكم أن المتهم أحدث ضرراً يلحقاً بغيره لأنه وجهه في ذراعه ولم تر المحسنة في ذلك متعنياً فترفع المسؤولية الجنائية عن المتهم لأنه كان في وسعه أن يرد الحرف من ذراعه من غير أن يوقع به أي شيء فإن المحسنة لا تكون خطية ولا يحس العلم على حكمها من هذه الناحية .

( جلد ١٢٧/١٢٧٤ من رقم ١٢٤ سنة ١٣١٦ ق )

٣ - الحيوانات المستأنسة المتروكة عنها في المدة ٣٥٧ عقوبات هي التي تكون في حوزة الإنسان وتعيش في كنفه ويصحبها بالخدمة والرعاية . فالقردة وهي نادرة لسبب ذلك تحمل في عداد هذه الحيوانات عند ما توافر فيها هذه الصفات . وإذا فالقردة إذا كان في حوزة صاحب برباط ويروضه على ما يبغي من الألعاب يكون كنه من غير متعنى معاقباً عليه بهذه المادة .

( جلد ١٢٨/١٢٤١ من رقم ١٢٨٨ سنة ١٣١١ ق )

٤ - إن المادة ٥ من قانون العقوبات قد حرفت الشروع بأنه البعد في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جناية إذا أوقف أو غلب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة القاتل فيها . وهذا النص وإن كان لا يوجد فيما يوجب ، لتحقيق الشروع ، أن يبدأ القاتل في تنفيذ ذات الفعل المكون للجريمة إلا أنه يقتضي أن يكون

الفعل الذي يندى في تنفيذه من شأنه أن يؤدي فوراً ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة ، وإن كان إضداد المتهم لإذاعة السامة ، وحقابهها إلى خطورة المراض التي تصدها ، ثم حاولته خصم باب الخطيرة ، ذلك لا يمكن اعتباره شروفاً في كل تلك المراض لأنه لا يؤدي فوراً ومباشرة إلى تسميمها وإنما هو لا بد أن يكون من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب القانون عليها ولو وضحت نية المتهم فيها .

( جلد ١٤٢/١٤٤٣ من رقم ١٣٢٣ ق )

٥ - لأنه لما كانت جريمة الإضرار بالحريون ضرراً كبيراً لا يصدر الشروع في ارتكابها لأن من أركبها المادية تحقق نتيجة الفعل وهي وقوع هذا الضرر الكبير ، فإن الحكم إذا احتراز الواقعة الثانية ، وهي جريد المتهم حاراً بناس على ظهره من الخلف ، شروفاً في تلك الجريمة يكون قد أخطأ في تأويل القانون وفي تطبيقه .

( جلد ١٤٢/١٤٠١ من رقم ٣٨٦ - ٢٠ ق )

٦ - إن عدم المتعنى المخصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٣١ من قانون العقوبات والذي هو ركن من أركان جريمة قتل الحريون إنما هو فقدان الضرورة الملجئة لهذا القتل ، فمجرد حقيقة من الحقائق القانونية تستخلص من وقائع وظروف تكون متبعة لها وإذا كان تافه الموضح عندما يدعي أمامه بوجود المتعنى ويطلب إليه الفصل فيه - مختصاً وحده بإثبات هذه الوقائع والظروف ولا رقابة عليه في إثباتها أو قبحها فإن اعتبارها لإثبات مقتضية للقتل أو غير مقتضية له أمر يقع تحت رقابة محكمة النقض ، إذ يشترط في الضرورة الملجئة للقتل أن يكون الحريون المقتول قد كان خطراً على نفس إنسان أو ماله وأن تكون قيمة ذلك الحريون ليست شيئاً مذكراً بجانب الضرر الذي حصل اقتاؤه بقتله وأن يكون الخطر الذي استوجب القتل قد كان خطراً حقيقياً وقت القتل وما كان يمكن اقتاؤه بوسيلة أخرى . فلذا كان التام في الحكم أنه د على أثر دخول المدة في ذراعه المتهم قد حاربها بالعضا فأصابها ، فهذا القتل لم يكن له متعنى وشروط الضرورة الملجئة لم تتوافر في الدعوى .

( جلد ١٣١/١٣٣٧ من رقم ٢٠٢ - ٢٠ ق )

٧ - إذا كان المحسنة قد ذكر ما يفي إلى احتمال قيام خطر قانوني عند التهم دون أن يبنى بالنتيجة منه

ر بما كان له مقتض ، والقانون يقتضي لإمكان مساءلة  
التمم أن يكون قتل الحيوان أو الاضرار به مقترراً  
كثيراً من غير مقتض .  
( جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤ طعن رقم ٣٨٦ سنة ١٩٥٠ ق )

ما ينشئ قيامه فانه يكون تاصرياً واجباً تقتضه . مثال  
ذلك قول المحكمة في حكمها : أن التهم كان ينشئ الاضرار  
بالخار لولا ابتعاده عن حماره ، دون أن يبين الظروف  
التي استبطلت منها ذلك بما قد يفيد أن ضرب التهم الحمار

## قتل وأصابة خطأ

رقم القاعنة

٨ - ١	الفصل الأول : فعل القتل أو الجرح
٥٢ - ٩	الفصل الثاني : الخطأ
٦٠ - ٥٣	الفصل الثالث : الخطأ المشترك
٨٠ - ٦١	الفصل الرابع : رابعة السببية

موجز القواعد :

### الفصل الاول

#### فعل القتل أو الجرح

- عدم نية الحكم بوصف الإصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوفاة . قصور - ١ - ٧
- عدم بيان الحكم الإصابات التي حدثت بالجن عليه وشأوه من الإشارة إلى القرار المطعون إلى ما أدت إليه . قصور - ٨

### الفصل الثاني

#### خطأ

- نص م ٢٤٤ ع ٠ عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صوره ودرجاته - ٩
- عدم مراعاة الواجبات خطأ قائم بذاته ترتب عليه مسؤولية الخالف عما ينشأ من الحوادث بسببه - ١٠
- اعتبار كل صورة من صور الخطأ الواردة في اللادتين ٢٤٤ و ٢٣٨ خطأ قائماً بذاته ترتب عليه مسؤولية فاعله ولو لم يقع خطأ آخر - ١١ - ١٣
- توفّر الخطأ بالإجمال في المحافظة على الضائر سواء أكان اللهمل هو والد الضلل أم لم يكن - ١٤
- توفّر الخطأ بإعمال صاحب البناء في مياته مع إعلاؤه بوجود خلل فيه حتى سقط على من فيه ولو كان الخلل راجعاً إلى عيب في السفن التي يملكها - ١٥
- توفّر الخطأ بترك حارس المسكة الحديدية عمله وإبقائه الجبل متوقفاً حيث كان ينبغي أن يفتله - ١٦
- توفّر الخطأ بإعمال مقتضى الصحة في إتباع التعليمات الصادرة لأمثاله سواء أكانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك - ١٧
- توفّر الخطأ بأغراف سائق عربة خفيفة إلى اليسار رغبة منه في أن يقدم عربة أمامه دون تصير واحتياط - ١٨
- توفّر الخطأ بعدم التزام سائق السيارة السريع على يمين الطريق - ١٩

## موجز القواعد (٦٦) :

- توفر الخطأ ترك الكساري الاكب على سلم السيارة - ٧٠
- عاقلة العرف الذي يقضي بالزام سائق السيارة السير على البين تتحقق به عاقلة لائحة السيارات - ٧١.
- تجاوز قائد السيارة حد السرعة الذي يمكنه من إيقاف سيارته وضادى الاصطدام بالسيارة التي تقدمه يتحقق به ركن الخطأ - ٧٢ و ٧٣
- صدم ارباع لائحة السكة الحديد فيا توجيه من أسبقية المرور للقطارات ووجوب التثبت من خلو الطريق من القطارات يتوفر به ركن الخطأ - ٧٤
- جدير الخطأ للتوجب لمشوية مركبه جنائيا أو مدنيا موضوعي - ٧٥
- عدم بيان الحكم وجه الخطأ الذي وقع من المتهم فكلان سينا فيا أصحاب الجنى عليه - قصور - ٧٦ - ٤١
- عدم إيراد الحكم الدليل على نوع الخطأ للركب قصور - ٤٢ - ٤٩
- عدم ذكر الحكم اللائحة أو النص القانوني الذي خالفه المتهم لا يبيح - ٥٠
- إثبات الحكم بصورة من صور الخطأ الذي تسبب عن قتل الجنى عليه كاف لاقالته دون حاجة الى بحث صور الخطأ الأخرى - ٥١ و ٥٢
- ( ر . أيضا : استئناف قاعدتان ٧٢٩ و ٢٣٣ وحكم قاعدتان ١١٥ و ١٦٠ ودفاع قواعد ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ٢٩٨ و ٣١٢ و وصف التهمة قاعدتان ٣٧ و ٨٨ )

## الفصل الثالث

## الخطأ المشترك

- جواز وقوع الحادث بناء على خطئين من شخصين مختلفين أو أكثر - ٥٣ و ٥٤
- الخطأ المشترك يفرض قيامه لا يفي للثمة من التسوية - ٥٥ - ٥٨
- مساهمة الجنى عليه في الخطأ لا تسقط مسئولية للثمة - ٥٩ و ٦٠

## الفصل الثاني

## رابطة السببية

- انعدام رابطة السببية يعدم الجريمة معها - ٦١ - ٦٥
- رابطة السببية الواجب توافرها في جرمي القتل والجرح بدون عمد - ٦٦ - ٦٩
- قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وعدم قيامها - موضوعي - ٧٠
- انقضاء الحكم بيان توافر رابطة السببية - قصور - ٧١ - ٧٣
- عدم الرد على ما تمسك به للثمة من انعدام رابطة السببية المباشرة - قصور - ٧٤ و ٧٥
- استخلاص المحكمة من وقائع الدعوى انه لولا الخطأ للركب لا وقع الضرر كلف لتوفر رابطة السببية - ٧٦
- ( ر . أيضا : إثبات قاعدة ٦٦ وحمل قاعدة ٥ )
- ( راجع أيضا : في قتل خطأ حكم قواعد ٢٠٦ و ٢٢٣ و ٢٢٤ ودعوى مدنية قواعد ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٩٥ و ١٤١ و ١٦١ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٠٧ و ٢٠٨ ودفع قواعد ١٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ وضرب قاعدتان ٣ و ٧٠ وقض قاعدة ٥٢٠ و وصف التهمة قاعدتان ٥٠ و ٨٩ )

الجريمة التي دارت بها الطامع بما يبيحه ويستوجب تقضه .

( جنة ١٠٢٢/١٠/٢٠ طعن رقم ١٢٩٦ سنة ٢٣ ق )

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة القتل الخطأ وبين الخطأ الذي وقع منه وانفذ من توفره دليلاً على ثبوت التهمة بمتابعتها القانونية في حقه دون أن يبين الإصابات التي حدثت بشكل من الجنى عليهم وسبب وقائهم أو يشير إلى التقدير الطبية الموضحة لما ولا أدت إليه - فإن إدانة المتهم على اعتبار أن وفاة الجنى عليهم قد حدثت نتيجة الخطأ الواقع منه لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا البيان قاصراً قاصراً متعيناً تقضه .

( جنة ١٠٢٢/١٠/٢٠ طعن رقم ٧٣٤ سنة ٢٤ ق )

٦ - إذا كان الحكم إذ انتهى في تحصيله لواقعة الدعوى أن المتهم صدم الجنى عليه بسيارته ، لم يبين الإصابات التي لحقت بهذا الأخير من أثر الصدمة ولا كيف نفثت الرقعة من تلك الإصابات ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يبيحه ويستوجب تقضه .

( جنة ١٠٢٢/١٠/٢٠ طعن رقم ١١٣٣ سنة ٢٤ ق )

٧ - إذا كان الحكم الذي انتهى إلى إدانة المتهم ومبايعته من جريمة التنسّل والاصابة بالخطأ ، لم يذكر شيئاً من بيان الإصابات التي أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهى إلى أن هذه الإصابات هي التي سببت وفاة الجنى عليه الأول ، فإنه يكون حكماً قاصراً متعيناً تقضه .

( جنة ١٠٢٢/١٠/٢٠ طعن رقم ١٦٧ سنة ٢٥ ق )

٨ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم بجريمة القتل والاصابة بالخطأ لم يبين الإصابات التي حدثت بكل من الجنى عليهم ، ووجه غالياً من الإشارة إلى التقرير الطبي المكتب لما ولا أدت إليه فإن هذه الأداة على اعتبار أن الإصابات إنما حدثت نتيجة الخطأ الواقع من المتهم لا تكون قائمة على أساس ويكون الحكم قاصراً متعيناً تقضه .

( جنة ١٠٢٢/١٠/٢٠ طعن رقم ٥٢ سنة ٢٢ ق )

### التفصيل للثاني

#### الخطأ

٩ - أن القانون قد نص في المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا يعمد بأن كان ذلك ناشئاً من رهوة أو عن عدم

### القول الأول

#### قتل القتل أو المجرم

١ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ لم يشير إلى الكشف الطبي المتوقع على الجنى عليه ، ولم يبين بوصف الإصابة التي حدثت وأثرها وعلاقتها بالوقعة ، فإنه يكون قاصراً قاصراً متعيناً تقضه .

( جنة ١٠٢٢/١٠/٢٠ طعن رقم ١٤٤٨ سنة ١٧ ق )

٢ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ بناء على ما قائله من أنه ثبت لما من مناقفة الطبيب الذي كشف على الجنى عليها ومناقفة الدفاع له أن سبب الوفاة يرجع - كما جلد بالكشف الطبي المتوقع عليها - إلى إصابته بكسر بأهل علم الفخذ الأيمن وأن هذه الإصابة تتفق مع ما شهد به شاهد الحادث الخ ، وكان ثابت بمحض الجلسة على لسان الدفاع أن مناقفة الطبيب المعار إليه قد انحصرت على بيان سبب الإصابة التي شوهدت بالجنى عليها ولم تتناول سبب وقتلها ، وكانت المحكمة لم تذكر مضمون الكشف الطبي الذي أشارت إليه في الحكم ، فإن إدانة المتهم على أساس أن الإصابة التي تسبب في إحداثها هي التي نفثت منها الوفاة لا تكون قائمة على أساس كاف .

( جنة ١٠٢٢/١٠/٢٠ طعن رقم ٩٣٣ سنة ١٧ ق )

٣ - إذا كان الحكم الذي أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد بين الواقعة بما يفيد أن الطامع صدم الجنى عليه فسيبب هذه الصدمة وقائه دون أن يذكر شيئاً من بيان الإصابات التي أحدثتها التصادم ونوعها وكيف انتهى الحكم إلى أن هذه الإصابات هي التي سببت الوفاة ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يستوجب تقضه .

( جنة ١٠٢٢/١٠/٢٠ طعن رقم ٢٥٧ سنة ٣٣ ق )

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين دان المتهم بجريمة القتل الخطأ تأسيها على أنه صدم الجنى عليها بالرهوة التي كانت يتوهمها لم يذكر شيئاً من ماهية الإصابات التي قال إنها حدثت بالجنى عليها وأودت بحياتها ، فإنه يكون قد خلا من بيان الصلة بين وفاة الجنى عليها وبين الحادث الذي قال أنه وقع خلف الطامع ولا فإنه يكون قد جاء قاصراً عن بيان توافر أركان

على عدة أخطاء. أخرى يمكن كل منها بذاته لتراكم ركن الخطأ كما هو معرف به في القانون - فلا يجدي أن يجادل في أن التباينة لم تسند إليه السرعة في القيادة حين رفضت الدعوى العمومية عليه ،

(جلسة ١٩٥١/٣/٢٦ ملن رقم ١٣٨ سنة ٢١ ق)

١٣ - إن الفارق إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اعتبر بركل صورة من هذه الصور خطأ قائماً بذاته يترتب عليه مسئولية قاعله ولو لم يقع منه خطأ آخر .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٦ ملن رقم ١١٣٣ سنة ٢٤ ق)

١٤ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم كان معه طفل لا يتجاوز الستين من العمر فأهل الحراسة عليه إذ تركه بمفرده بجوار موقد غاز مشعل على ماء فسقط عليه الماء. لحدثت منه حروق أودت بحياته ، ولأن هذا المتهم يصح عقابه على جريمة القتل الخطأ على أساس أن التصور الذي ثبت عليه يستوجب ذلك سواء أكلن هو والد الطفل أم لم يكن .

(جلسة ١٩٤١/١١/٣ ملن رقم ١٠٩١ سنة ١١ ق)

١٥ - إذا كان صاحب البناء مع إخطاله بوجود خلل فيسبب يخطئ أن يؤدي إلى سقوطه المفاجيء ، قد أحمل في صياحه حتى سقط على من فيه ، فلا يخل مسئولية من ذلك أن يكون الخلل راجعاً إلى عيب في السفل الغير ملحوك له . فإنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن كانوا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطة وتزلمه تيمت .

(جلسة ١٩٤٠/٢/١٩ ملن رقم ٢٨ سنة ١٥ ق)

١٦ - إنه إذا صح أن حملة السكك الحديدية غير مكلفة في الأصل بأن تقيم حراساً على الجارات لمنع الخطر من قطاراتها عن يعبرون خطوط السكك الحديدية ، إلا أنها متى أقامت بالفضل حراساً لإيقافها كلما كان هناك خطر من اجتيازها ، وأصبح ذلك «معيّداً للناس» فقد حق لهم أن يصرخوا على ما أوجبته على نفسها من ذلك وأن يعتبروا ترك الجارات مفتوحة لمرافق السكك بالمرور . فإذا أمارك الحارس عمله وأبقى الجارات مفتوحة سحرت كان ينبغي أن يقفله فعمله هنا لأعمال الملقى الوارد في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات تكون المصلحة مشتملة عما ينشأ عنه من الضرر والضرر على ما نصت به المادة ١٥٢ من القانون المدني.

احتياطاً ويحرمز أو من إهمال أو من عدم انتباه أو من عدم مراعاة الواجبات . . . وهذا النص ولو أنه ظاهر فيه معنى الضرر والتقصير إلا أنه ، في الحقيقة والواقع ضمن عام تشمل عبارته الخطأ بجميع صورته ودرجته ، فكل خطأ مهما كانت جسامة ، يدخل في متناولها ، ومتى كانت هذا مقراً فإن الخطأ الذي يستوجب المساءلة الجنائية بمقتضى المادة ٢٤٤ المذكورة ، لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدني ما دام الخطأ ، مهما كان بسيطاً ، يكتفي قانوناً لتحقيق كل من المشرتلين . وإذا كان التخطأ في ذاته هو الأساس في العالين ، فإن براءة المتهم في الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتماً رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا التخطأ المسمى . ولذلك فإن الحكم ، متى نفي التخطأ عن المتهم وقضى له بالإبراء للأسباب التي بينا ، يكون في ذات الوقت قد نفي الأساس القائمة عليه الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة في حاجة لأن تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسباباً خاصة بها .

(جلسة ١٩٤٣/٣/٢٨ ملن رقم ٦٧٧ سنة ١٣ ق)

١٧ - إن قانون العقوبات إذ عدد صور الخطأ في المادة ٢٣٨ قد اعتبر عدم مراعاة الواجبات خطأ قائماً بذاته يترتب عليه مسئولية الخطأ فضلاً عن الحوادث بسببه ولو لم يقع منه أي خطأ آخر .

(جلسة ١٩٤١/٥/٢٢ ملن رقم ٢٢٣ سنة ١٤ ق)

١٨ - إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم العقاب الجاني بمقتضاها توافر جميع عناصر الخطأ الزايمت بها بل هي تقتضي بالعقاب ولو توافر عنصر براغم من هذه العناصر متى اطمأن المحكة إلى ثبوته فإن لنفي كان الحكم قد أقيمت تفرغ عنصرى عدم الاحتياط والأعمال في حق المتهم فلا يجدي الجدل فيما أقيمت من أن عدم مراعاة المتهم لقوانين والواجبات كان له أثره المباشر في إتمام حصول الحادث إذ أن ذلك قد جله زيادة في التبان ولو يكن بطبيعة دليلاً يؤتمر سقوطه من حساب الأدلة على سلامة حكمها .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٧ ملن رقم ١٣٠ سنة ٢٠ ق)

١٩ - إن جريمة القتل الخطأ تحقق في القانون بغير ما لأي نوع من أنواع الخطأ المتيقن به متى كان هو غفلة البصر الحاصل . فإذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم بولم تعتمد في هذه الأدلة على السرعة وحسباً بل



السيارات لم تكن على هذا النظام فليس معنى ذلك أن سائق السيارة معنى من الموضوع له . على أن مخالفة سائق السيارة لهذا النظام إن لم تختر مخالفة لائحة معينة فإنها تعتبر صم احتياط في السير نظرًا لهما من متعارف من أن الجهة اليسرى من الطريق يجب إنخراطه لمن يكون قادما من الطريق المعكس . وهذا فنقد من النظام كاف لمساءلة سائق السيارة عما يقع منه من الحوادث الجنائية نتيجة عدم احتياطة ، وذلك عملا بمسك الدتين ٢٠٢ و ٢٠٨ وقنوات . ونسبة الموضوع أن تستخرج حصول هذه المخالفة من أية قرينة في الدعوى كقرينة وجود الجهة ملقاة بيد الحادثة في وسط الطريق . وليس للتميم أن ينظر إلى عكسة التفتيش بما تراء عكسة الموضوع في ذلك لضعفه فيما تعلقه من حرية استئصال أدلة من ظروف الدعوى .

( جلد ١١/٢٢ طين رقم ١٤ سنة ١٣٤٦ ق )

٢٠ - ما دام القانون صريحاً في التنبه من ترك الناس يركبون على سلاسل السيارات . وما دام التميم ( وهو كساري ) لا يتسكك في دفعه بأن تسير السيارة وعلى سلسلها بعض الركاب إنما يرجع إلى سبب غيري لم يكن في طائفة منه أية وسيلة من الوسائل ، فإنه لا ينفى المبررة منه أن يكون قول دفعه عدم استجابة البوليس إلى طلب الشركة صاحبة السيارة مساعدتها في إزالة الركاب الزائدين على العدد المقرر ركوبه فيها .

( جلد ١٥/٢٤ طين رقم ١٣٢٤ سنة ١٣٤٢ ق )

٢١ - لا جدوى من القول بأنه لا توجد لوائح تقضى بأن يقدم سائق السيارة السير على العين في اجتياز الميادين ويؤخر سولها ، فإن العرف جرى بأن يقدم سائق السيارات الجانب الأيمن من الطريق دائماً . ومخالفة هذا العرف تخضع به مخالفة لائحة السيارات إذ هذه اللائحة تنص على أنه لا يجوز سرق السيارات بسرعة أو بكيفية يختم فيها بسبب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته .

( جلد ١٦/٢٦ طين رقم ٢٩١ سنة ١٣٤٨ ق )

٢٢ - إذا كان المسك قد أخذ التميم في جريمة الإساءة خطأ على تجاوز الحد الذي يمكنه من ارتكاف سيارته وتجاوز الاضطراب بالسيارة التي تقتضيه ، فلا محل للتنبه عليه أن القانون لم يقر سرعة معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث حتى تصح مساءلة من تجاوزه .

( جلد ١٦/٢٦ طين رقم ١٤٢ سنة ١٣٤٦ ق )

٢٣ - متى كلف الحكم قد أسس خطأ التميم

ولا على هذا فتدعى بأن على الجمهور أن يتحاشى لنفسه ، ولا تتحدى بعض لائحة المسك الجديد على أنه لا يجوز اجتياز خطوط المسك الحديدية بالعامات السطحية ( المرافقات ) حومية كانت أو خصوصية أو ترك الحياطات تحتلها عند اقتراب مرور القطارات أو القطارات أو عربات المصلحة - لا على ذلك متى كانت الواقعة الثانية بالحكم لا تهدد أن سائق السيارة التي كان بها المتجنح عليهم قد حاول المرور من الخاز مع حله بالخطر ، ولقد كان يكون مثل هذا الفاعل شأن لو لم يكن هناك للجواز حراس معينون لحراسه .

( جلد ١١/١٠ طين رقم ١١٦٨ سنة ١٣٤٦ ق )

١٧ - إن المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات لا تستلزم توافر جميع مظاهر الخطأ الواردة بها . وإن فني كان المسك قد أثبت توافر عنصر الإهمال في حق التميم ومقتضى صحة ، بعدم اتبائه ما يقتضى به منشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذي ينص بإرسال المقودرين إلى مستشفى الكلب ، ولوقوعه في خطأ يتعين على كل طبيب أن يذكره ويراعيه بعض النظر من تعليمات وزارة الصحة - فإن ما يشبه القاعن من عدم العمل بهذا المنور لصموده قبل انتدافه بالخطأ لا يكون له أساس ، ذلك أن الطبيب الذي يعمل مقتضى الصحة يجب عليه أن يترك بكتابة التعليمات الصادرة لأشالة وينفذها سواء أ كانت قد صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك .

( جلد ١٦/٢٣ طين رقم ١١٤٢ سنة ١٣٤٢ ق )

١٨ - إذا جاز لسائق عربى خلفية أن يخرق إلى اليسار رغبة منه في أن يضم عربى أمامه فإن هذا الجواز مشروط فيه طبيعياً أن يحصل مع التميم والاحتياط وتقدر العواقب كإلا يحدث من وراءه تصادم يردى بمياة شخص آخر . فإذا ما أخذ السائق خبره كان تصرفه مشرباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون ولو أنه في الأصل مريض له يقتضى الواجب في الانحراف إلى اليسار رغبة في أن يضم ما أمامه من العربات لأن هذا الترخيص المنصوص عليه في اللوائح مشروط فيه بنس تلك اللوائح ألا يترتب عليه ضرر لغيره

( جلد ١٦/٢٣ طين رقم ١١٤٢ سنة ١٣٤٢ ق )

١٩ - السير على العين هو نظام عام مقرر في مصر ومتعارف عليه في كافة أنحاء القطر ، وقد نصت عليه لائحة مرات الركوب الصادرة في ٢٦ يوليو سنة ١٨٩٦ في المادة ١٥ منها : ولذا كانت لائحة

يفترض أن هذا التصادم لم يكن في حالة تحرك وأنه مادام لم يثبت إلا أن التصادم كان ناجمًا عن تحرك يمشي على رجل في الطريق المده له فإن الخطأ ليس خطأ لا يمتنع له ذلك ونصوصاً إذا لوحظ أن التصادم - كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديدية الصادر بها قرار وزير المواصلات في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جعل للقطارات حق الأسبقية في المرور وفرض على كل من يريد أن يعبر السكة الحديدية أو انحرافات أن يثبت أولاً من خلو الطريق الذي يفترضه ولا يعد مرتكباً لخطأ مخالفته معقياً عليها .

(جدة ١٩٢٥/١/٣٩ ملن رقم ٣٨ سنة ١٠ ق)

٢٥ - أن تقدر الخطأ المستوجب لمشولية مرتكبه جنائياً أو مدنياً بما يتعلق بموضوع الدعوى .  
فلذا استخلصت المحكمة بما أوضحت من الأدلة أن التهم أخطأ ، أو عاقب ما تراعى عليه الناس أثناء انور في الطرقات ، بأن ساربيارة مسرماً فوق شرط الترام فوقع منه الحادث الذي سئل عنه ، فلا يقبل منه أن يجادل في ذلك لدى محكمة التقص .

(جلب ١٩٢٥/٣/١٦ ملن رقم ٣٣ سنة ١٣ ق)

٣٦ - الحكم الصادر بالقوة ، حقيقة لاداة ٢٠٨ من قانون العقوبات ، يجب أن تذكر فيه وقائع الحادثة ، وكيفية حصولها ، وكنه الإهمال وعدم الاحتياط لمفسو إلى انهم ، وما كان عليه موقف كل من المعني عليه وانهم ، حين وقوع الحادثة . فلذا خلا الحكم من ذكر هذه البيانات تبين تقصه .

(حل ١٩٢٥/١١/٢٨ ملن رقم ٤١٣ سنة ٤ ق)

٢٧ - أساس المشولية الجنائية طبقاً للمادة ٢٠٢ هو الإهمال أو ما جرى مجراه فحين ذلك في الحكم أمراً من منه . فلذا طيفت المحكمة هذه المادة على شخص لأنه قام بإجراء عملية ختان للبلاد وبأشر الفيار على الجرح بنفسه حيناً وبواسطة صبي حيناً آخر ولكن هذا التلام توفى عقب ذلك ولم تعرض المحكمة في حكمها لبيان أهمية الإهمال الذي وقع من ذلك الشخص فكان سبباً فياً أصاب المعني له وأودى بحياته بل ولم تذكر في الحكم أنه أهمل فعلاً بل تنفذ لما تمسكه به هذا الشخص من أن له الحق في إجراء عملية الختان بموجب ترخيص رسمي يده كال هذا الحكم قصور في بيان الوقائع مبطل له وموجب تقصه .

(جدة ١٩٢٥/٢/٣٦ ملن رقم ٣٦٦ سنة ٤ ق)

٢٨ - إذ لم يبين الحكم الصادر لإدانة في جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذي وقع من التهم فإنه يكون

بالإصابة الخطأ على إصراره فلا يؤثر في قيام هذا الخطأ أن يكون الطاعن قد انحرف إلى يساره أولاً بمينه ، كما أنه في حدود تقدير محكمة الموضوع أن تفصل فيما إذا كان انحراف التهم إلى اليسار من شأنه أن يؤدي أولاً يؤدي إلى مفاداة الحادث وهل أخطأ بهذا الانحراف أو لم يخطئ .

(جدة ١٩٢٥/٣/١٦ ملن رقم ١١٧١ سنة ٢٩ ق)

٢٩ - إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين (سائق سيارة وسائق قطار) هي أخطأ تسلياً بفرضه ولا تعتمد في قتل أحد ركاب السيارة وإصابة الباقيين بأن تال الأول سيارته بسرعة ينجم عنها الخطر ولم يثبت لمرور القطار ولم يثبت لإشارة جندي المرور وقد اتفق قطار الداتا بسرعة دون أن يبه إشارة بالصفارة تصادمت السيارة مع القطار وتسبب من ذلك القتل والإصابة ثم برأت المحكمة الأول وأدانت الثاني وكان كلما جله بحكمها من أسباب لغيره هو ما استخلصت من أنه لم يكن مسرماً السرعة الخطرة وأنه يفرض إمكانية رؤية القطار قلماً فهذا ما كان لجنه من متابعة السير طالما أن علامة التحذير عند التلاقح لم تكن ظاهرة له وتحرك القطار خافياً عليه وأنه وإن كان رأى جندي المرور يهده إليه فإنه ما كان عليه أن يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوله عند كسك المرور للفتيش عليه فلذا هو كان قد تابع سيره على نيه أن ينف كما قال عنده السكك الواقع بعد المزلتان للفتيش عليه تلبية للأمر كما فهمه فإنه لا يعتبر مخالفاً لإشارة المرور لهذا الحكم يكون خاطئاً لأن كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سبباً لبراءة بل هو

تقدم من الإدانة ما يصح من الدليل على الخطأ الذي يقوم على عدم الاتباه والإهمال فإن المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الاستدلال بالمعنى الذي سار عليه الحكم من أن التهم لم يبال ولم يدرك بالمثل بل يفهم بالمثل بل هو مقام عدم احتياط وتعمد وعدم اتباه وترو وعلم مراعاة الواقع ، وكفى فيه كما هو مقتضى القانون في هذا المصد أن يكون التهم في الظروف التي كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له أثره في الحادث . فزوية مثلاً السكة الحديدية هو لا يثبت منه أن يقول أنه لم يرها - معترضة طريقه كانت توجب عليه ألا يقدم على عبور المزلتان قبل أن يمد يصره ذات العين وذات الشبال على طريق السكة الحديدية ويقتبص هو من خلوها من القطارات . فلذا كان قد شاهد عليها بالمثل فعلاً والحكم لم ينف ذلك عنه فلا يحق أن

متعباً تقضه . إذ يجب في هذه الجريمة أن يقع من المتهم خطأ ما نص عليه في المادة ٢٣٨ ج ، وأن تتوفر علاقة السبب بين الخطأ والوقوع .

( جلة ١٣١٢/٧١٢ طعن رقم ١٢٨٩ سنة ١٤ ق )

٢٩ - متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التي أوردها أن المتهم هو الذي صدم الجني عليه بالسيارة التي يقودها تقسب في قلبه من غير قصد ولا تعمد ، بأن قام بعد وقوعه أمام المنزل الذي كان يتصد به حركة التفاف لجاية إذ خرج بسيارته فجأة دون أن يلمح بزمارة المارة الجانب الأيسر من الطريق صدم الجني عليه وقد كان من كسب من وصف الطريق ، وأنه كذلك عجل بالزول من مقعده ودفع جثة الجني عليه من تحت العجلات وأردتها بعيداً ، فهذا ما يكفي لبيان الخطأ الذي وقع من المتهم وتثبيت عنه وفاة الجني عليه بحسب أدلته في جريمة القتل الخطأ .

( جلة ١٣١٢/١٧٢ طعن رقم ١١١ سنة ١٥ ق )

٣٠ - يجب تافتنا لصحة الحكم في جريمة الإصابت الخطأ أن يذكر الخطأ الذي وقع من المتهم وكان سبباً في حصول الإصابة ، ثم يرد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها وقوعه ، وإلا فانه يكون مشوباً بالتقصير ويمن تقضه .

( جلة ١٣١٢/١٧٢ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٥ ق )

٣١ - إن اجتياز سيارة ما يكون أماساً في الطريق لا يصح في القتل عنه إذ أنه خطأ مستوجباً للتعطيل مادام لم يقع في ظروف وملابسات تقسم عدم الإقدام عليه ، كقصر عرض الطريق أو إضغال السكة بسيارات أخرى قادمة من الاتجاه المعاد أو عدم استطاعة سائق السيارة التثبت بصره من غلو الطريق أمامه أو غير ذلك ، إذ منسج الاجتياز على الإطلاق وعنده دائماً من حالات الخطأ أن شأنه أن يثل حركة المرور في الطريق دون مقصود ، وهذا ما تتأذى به مصالح الناس فضلاً عن عاقبته للأربوب نزولاً على حكم الضرورة . ولذلك فانه إذا أدانت المحكمة المتهم في تمة قتل الجني عليه خطأ دون أن تثبت عليه أنه حين لجوز السيارة التي كانت تسير أمام سيارته في الطريق لم يلمح المارة بالإمارة كاجله في وصف الواقعة التي طلبت مما كنه من اجلها ، أو ثبت ما يبره عن مجاوزته تلك السيارة خطأ بحسب عليه ، ودون أن تبين كيف كانت المجاوزة سبباً في قتل الجني عليه على الرغم من تمسك المتهم في دفاعه بأن الحادث وقع قضاء وقدر لأن الجني عليه ، وهو غلام ،

خرج من بين يصر الطريق أمام السيارة وهي تسير سراً متخافاً فاصطدم بجانبها دون أن يراه السائق الذي كان دائم اتنيه بزمارة ، وعلى الرغم من أن الماعينة التي أجريت قودبه - إذا أدانت المحكمة المتهم مع كل ذلك فإن حكمها يكون ناقص البيان واجبا تقضه .

( جلة ١٣١٢/٧١٢ طعن رقم ٨٨٣ سنة ١٦ ق )

٣٢ - إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم ( قائم سيارة ) في جريمة القتل الخطأ قد غضت النظر عن السرعة في السير كمنفية في بيان خطئه بقولها إنه استرسل في السير بسيارته حتى صدم الجني عليه أثناء عبوره الطريق أمامه فإن حكمها يكون ناقصاً إذ كان يتعين عليه لإظهار وجه الخطأ أن تبين كيف كان في مكانة المتهم في الظروف التي ذكرها أن يتصل بحيث يضاهي الحادث .

( جلة ١٣١٢/٧١٢ طعن رقم ١٣٧٤ سنة ١٧ ق )

٣٣ - إذا كان الحكم الاستثنائي الذي أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ لم يعرض للأدلة التي بث عليها عمكة الدرجة الأولى حكمها بإبراء من أن الحادث وقع فجأة إثر انفصال جملة السيارة التي كان يقودها المتهم وقتله السيطرة عليها ، فإنه يكون ناقصاً متعباً تقضه ، وكان يجب لسلاته أن يتناول هذا السبب الذي أسست عليه عمكة الدرجة الأولى قضاها وقيم الدليل على أنه غير صحيح ، وأن الانحراف المقامي الذي وقع من السيارة قبل انفصال جملة القيادة إنما وقع إثر خطأ أو تقصير من جانب المتهم ما دام أنه ليس هناك تلازم حتى بين السرعة والانحراف .

( جلة ١٣١٢/٧١١ طعن رقم ١١٧٨ سنة ١٧ ق )

٣٤ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم ( سائق تزام ) في جريمة القتل الخطأ بناء على ما ناله من أنه كان يتردد التزام وإماله وصمم احتياط ولم ينفذ عند اللحظة أي يتعمد عليه الوقوف عندما لم يتخذ العيطة والحذر عند عبور الطريق الذي كانت تسير به السيارة التي اصطدم بها ، فإنه لا يكون قد تبين وجه الخطأ بأننا كما نأخذ أن يذكر قفاً الإمال وعدم الاحتياط وعدم الحذر كما لم يبين علاقة عدم الوقوف بالخطأ بوقوع الحادث ، وهذا كان ناقصاً قصوراً يستوجب تقضه .

( جلة ١٣١٢/٧١٢ طعن رقم ٢٠٣١ سنة ١٧ ق )

٣٥ - إذا كان الحكم قد أدان متهمين بالقتل الخطأ متسبباً قضاء على قوله إنما تبادلاً الإمسك

يحتسب رؤيتها قبل ذلك ، وكل ذلك جوهري في استظهار خطأ المتهم وتبليغ راجلة السببية بينه وبين الحادث ، فهذا قصور في البيان يستوجب نقض الحكم (جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠ طعن رقم ١٩٥٠ سنة ٢٠٠٠ ق)

٣٩ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ مقتصرًا في بيان ركن الخطأ على قوله لقرئت سيارة قتل مجمة أفضأ مسرعة ويبدو مرورها بين أنها صلت المصاب ، فانه يكون حكمًا قاصرًا عن إثبات الخطأ في حق المتهم ويضمن لذلك نقضه .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٠ طعن رقم ١٩٥٠ سنة ٢٠٠٠ ق)

٤٠ - متى كان الحكم إذ قضى ببراءة المتهم بالقتل الخطأ ورفض الدعوى المدنية قد حول في ذلك حل أقوال الشاهد من أن الترام كان يسير سيرًا ياديا وكان المتهم يستعمل جهاز إلكتروني طول الطريق وقت حصول الحادث وأنه لم يكن في استطاعته أن يتفاداه لأن المصاب ظهر فجأة على بعد ثلاثة أمتار ، وإلى أن باقى الشهود لم يطمروا في أقرانهم بذلك المصفران المتهم لم يستعمل جهاز التنبيه ثم قال أنه حل فرض الأخذ بالرأية الأخرى من أنه عندما بدأ الضالمة الجنى عليه يزل إلى الشارع كفت المسافة بينه وبين الترام عمدة عشر مترًا فانه ما يقتدى مع طابع الأرياء أن يتوقع المتهم أن كل من يزل من الرصيف يريد عبور الشارع من جهة لأخرى ... وأن من حقه أن يعول على أن الترام من واجب المشاة ألا يسرروا التفتضان وقت اقتراب الترام وأن يسرروا الطريق من الأماكن التي أصدت لذلك وأن يتجسروا مواقع أقدامهم عند عبورهم ، متى كان ذلك لأن ما قاله الحكم من ذلك ما ينافى في العقل وفي القانون .

(جلسة ١٩٥١/٤/١٩ طعن رقم ١٩٥١ سنة ٢٠٠٠ ق)

٤١ - إذا كان الحكم قد نصت عن خطأ المتهم في قوله أنه ثابت من قيادته بمرسة شهد بها الشاهدان في مكان ضيق وصدمة احتياضه بالتقابل كما يفرضه الواجب في مكان ضيق لا يسمح بالسيارات بمرسة وعرضه لا يريد على عنة خطرات ، بل ما قاله الحكم من ذلك كلف في بيان توافر ركن الخطأ .

(جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٥١ سنة ٢٠٠٠ ق)

٤٢ - إذا كان الحكم الايضاح الذي قضى ببراءة المتهم في جريمة قتل خطأ قد بنى على أن الجنى عليه هو المتسبب في الحادث الذي راح ضحيته ، وعلى أنه لم يثبت طريق الجرم أن الترام الذي كان يقوده المتهم هو

بمنس عشو بالرماس وعيشا به ، فانطلق منه حيار أصاب الجنى عليه قتله دون أن يبين من منهما التسبب في اختلال العيار . فهذا من قصور في البيان مستوجب النقض ، إذ أن مجرد الغيب بالمسلس لا يكون له شأن في القتل إلا إذا كان هو الذي أدى إلى اختلال العيار ، ومقتضى هذا أن يبين الحكم من من المتهمين الذين كانا يبعثان بالمسدس هو الذي تسبب بفعله في خروج العيار (جلسة ١٩٥١/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٥١ سنة ٢٠٠٠ ق)

٣٩ - إذا كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى في قوله أن الجنى عليه أصيب من سيارة كان يقودها المتهم وأن هذا الخطأ لأنه لم يستعمل زمامة السيارة التي كان يقودها ولم يصحب حسابًا لضيق الطريق الذي كان يسير فيه فينبط لهذا الظرف الحذر اللازم ، ثم أدان المتهم دون أن يبين الظروف والملازمات التي وقع فيها الحادث ووجه الإهمال الذي وقع من المتهم وواقعة زوهر كان في مقدور المتهم رؤية الجنى عليه أمامه حتى كانا ، بأنه بالزمامة أو يمس على مفاداة يسيراته ، فانه يكون قاصر البيان وأجبا نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٤٩ سنة ١٩٤٩ ق)

٣٧ - إن جريمة القتل الخطأ حسبها هي مرة به في المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات تقتضى لاداة المتهم أن يبين الحكم الخطأ الذي ارتكبه المتهم وراية السببية بين هذا الخطأ المرتكب وبين الفعل العنصر الذي وقع بحيث لا يصور وقوع الضرر إلا نتيجة لذلك الخطأ . فإذا كان مؤدى ما ذكره الحكم في زبدي إداة المتهم في جريمة القتل الخطأ هو أن المتهم قد انصرف بالسيارة التي كان يقودها فصمت الجنى عليه الذي كان سائرًا في الطريق لتسبب عن ذلك وقاته ، فهذا الحكم لا يكون قد نص استظهار الخطأ الذي ارتكبه المتهم ولا صلاته هذا الخطأ بوقعة الجنى عليه فيكون ذلك نصيا متنبيا نقضه .

(جلسة ١٩٤٩/١٢/٢٤ طعن رقم ١٩٤٩ سنة ١٩٤٩ ق)

٣٨ - متى كان الحكم الذي أدان المتهم ( ) قائم سيارته في جريمة القتل الخطأ لآتين من وجهة النظر التي انتهت إليها المحكمة في كيفية وقوع الحادث وعلى الأخص ما إذا كانت مصادمة الجنى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبها حتى يحد تحديد وجه الاممال الذي وقع من المتهم ، ولم يبين كذلك الأساس الذي اعتمد عليه في القول بأن المتهم لم يستعمل فرامل السيارة إلا قبل إزاحة الجنى عليها بقرين ، وأنه كان

أقرض خطاء ولم يحمله لمرءة مبلغ ثلثه في حصول الحادث وفي مسؤولية المتهم .

( جله ١٧/١٢/١٢٠٠ طن رقم ١٦٠٠ سنة ١٣٠٢ ق )

٤٥ - إذا كان الثابت أن الخطأ من القصور لم ير الحادث وقت وقوعه ولا كيف أصيب الجنى عليه ، وكل ما قالوه هو أنهم حين سمعوا الصياح رأوا سيارة مسرعة ولما ذهبوا إلى حيث وجدوا الجنى عليه ميتاً علم أولهم ( قلان ) من مجرول أن السيارة التي صدمته الجنى عليه هي رقم كذا ، فإن إدانة قائم هذه السيارة بمقتولين خطأ ثابت من أن سيارة مرتبطة بهذه وبسبب هذه السرعة صدم الجنى عليه ولم يتمكن من مفاداة لا تكون مستنتة إلى أصل صحيح ، إذ ليس في شهادة هؤلاء القصور ما يصور الحسالة التي كان عليها المتهم والجنى عليه وقت وقوع الحادث .

( جله ١٧/١٢/١٢٠٠ طن رقم ١٤٨٢ سنة ١٣٠٢ ق )

٤٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أدان القاطنين الأول لأنه بصفته كساري القرية الخلفية ألقى زمارته مع أنه كان في موضع يستطيع معه رؤية الجنى عليه وهو لا يزال بهم بالزور من القاطنة التي لم يكن يعمل فيها ولأن زمارته كانت السبب المباشر لحركه الطاعن الثاني « سائق الترام ، بالترام ، والثاني لأنه سار بالترام دون أن يلاحظ كساري القاطنة زمارته كما تقتضي بذلك تعليقات شركة الترام ، ولم يكن هذا الحكم قد بين مدى مسؤولية كساري القرية بما يوجد في صفة أخرى غير تلك التي عبد الله بالمثل فيها من واقع تعليقات تلك الشركة - فإنه يكون قاصر البيان متيناً قضيته .

( جله ١٧/١٢/١٢٠١ طن رقم ٧٠٠ سنة ١٣٠٢ ق )

٤٧ - إذا كلف الحكم الذي أدان المتهم في جريمة القتل الخطأ قد استغل خطأ التهم بإسراجه في قيادة السيارة بقوله إن التهم قد قرر أنه رأى الجنى عليها أول مرة في ساحة أريفة أمتار وهي ساحة كانت كائنة لتفاحي الحادث بالانحراف إلى جانب الطريق الخلل لو لم يكن مسرعا ، وكان ما ساحة الحكم في شأن ساحة الأريفة الأمتار لا يكفي لبيان ركن الخطأ مادام لم يستظهر من السرعة التي كان يجب حل المتهم إلا بزيادة ولم يبين كيف كانت هذه المسافة في الظروف التي وقع بها الحادث كائنة لخطابه وما هي السرعة التي تكون فيها هذه المسافة كائنة لذلك - فهذا من الحكم قصور يصح بما يستوجب قضيته .

( جله ١٧/١٢/١٢٠٣ طن رقم ٥١١ سنة ١٣٠٢ ق )

الذي دفع الجنى عليه ، ثم جله الحكم الاستثنائي فأثبت خطأ أيضا على الجنى عليه أنه خطأ ، ولكنه مع ذلك أدان التهم الثلاثة من القاصد ، الذي كانت أقواله في التحقيق عقب الحادث هي هذا هذا الحكم في الإثبات إنه لم يكن صادقا فيما قرره أمام المحكمة من أنه لم يعرف أن الترام الذي صدم الجنى عليه هو الذي كان يقوده التهم ، وذلك دون أن يبين سنداً لثباته ولا دليل على ذلك المرة التي يذكرها التهم نفسه وفيها الحكم إليه ، فإن هذا يكون قصورا في التسيب . ونحوهما إذا كان كل كلام هذا القاصد في التحقيق هو أنه قد حصل صل رقم الترام من طريق غيره وأنه لم يرتفع عما لا يخفى أن مقامه كبير وذن في الإدانة التي لا يصح أن تقام إلا على الجرم واليقين . وعلى الأخص إذا كان في البصر من الآلة ما هو بحسب ظاهره في صالح التهم .

( جله ١٧/١٢/١٢٠٤ طن رقم ١٦٠٢ سنة ١٣٠٢ ق )

٤٨ - يجب سلامة الحكم بالإدانة في جريمة المرح الخطأ أن يبين ، فضلا عن مؤدى الآلة التي اعتد عليها في ثبوت الواقعة المذكورة للقرية ، نوع الخطأ المرتكب ، ويبين واقعه ، ويورد الدليل عليها وإذا لزم أن يكون قاصرا متيناً قضيته .

( جله ١٧/١٢/١٢٠٤ طن رقم ١٠٨ سنة ١٣٠٢ ق )

٤٩ - إذا كان الحكم يبين منه أن المحكمة لم تأخذ بمراة التهم « قائم سيارة الجيش » بقوله إنها تخالف ما قرره الضابط الذي كان يركب بجواره وما قاله سائق السيارة الملاك التي اصطدم بها وما ظهر من المعايير من أن هذه السيارة كانت تسير أمام سيارة الجيش وفي نفس اتجاهها ، وفي مسؤولية التهم حل أن يجازيه مفاداة السيارة الملاك التي كانت تسير أمامه في منفرد الشارعين عند مكان الحادثة كانت مجازة منه بضمحل هو وحده مسؤولتها ، وأنه يجب قبل من خطأ سائق السيارة الملاك في انصرافه إلى إيسار دفع روقه سيارة الجيش لتقادمه خلفه فلا شك في أنه ( أي التهم ) لو كان يخطأ لما اصطدم بالسيارة المذكورة ولو كان يسير بسرعة معتدلة لما ارتطم بالحاظ الذي اختل من ذلك ولا تخفست السيارة ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان إذ هو لم يورد مضمون ما شهد به سائق السيارة للملاك ولا ما شهد به الضابط ولا ما أثبتته المعايير ، كما لم يبين مدى تخلف قائم السيارة الملاك الذي

توافر صورة واحدة منها . وإن لم يكن الحكم قد أثبت أن المتهم كان يتقود السيارة التي صدمت الجاني عليه بسرعة وحين استحال آلة التنبيه ، فلا يجوز من المجادلة في صدور الخطأ الأخرى التي تحدث عنها الحكم المذكور .

( جلد ١٩٥٤/١٦ ط١ من رقم ٧٢-٩ سنة ٧٣ )

### الفصل الثالث

#### الخطأ المشترك

٥٣ - يصح في القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ من شخصين مختلفين ، ولا يسوغ في هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهما يبنى المسؤولية عن الآخر . وإن فلا تناقض إذا ما أذنت المحكمة المتهم بناء على الخطأ الذي وقع منه ثم جملة بإزالة بناء على ما وقع من والدة الجاني عليه من خطأ ساهم في وقوع الحادث .

( جلد ١٩٥٤/١٧ ط١ من رقم ٧١٣ سنة ٧٢ )

٥٤ - يصح في القانون أن يكون الخطأ مشتركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر .

( جلد ١٩٥٥/١٢ ط١ من رقم ٧٥٥ سنة ٧٥ )

٥٥ - لا قول الطاعن الذي أدعى في جريمة القتل خطأ أن المرافعة التي وقع الحادث حين كان يتقارر المردود منه لم يكن عنده مخير - بفرضه - لا يبنى مسؤوليته .

( جلد ١٩٥٥/١٠ ط١ من رقم ٥٦٥ سنة ٧٥ )

٥٦ - لا يصحى المتهم في جريمة القتل الخطأ محاولته اشترائك منهم آخر في الخطأ الذي اتفق عليه وتوقع الحادث ، إذ الخطأ المشترك يفرض قيامه لا يظل الطاعن من المسؤولية .

( جلد ١٩٥٤/١٧ ط١ من رقم ٧٥٥ سنة ٧٢ )

٥٧ - تصح مساءلة شخصين في وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشترك بينهما .

( جلد ١٩٥٥/٧ ط١ من رقم ٢٤٣٤ سنة ٧٤ )

٥٨ - إن الخطأ المشترك يفرض قيامه لا يظل المتهم من المسؤولية .

( جلد ١٩٥٥/٧ ط١ من رقم ٤٣٣ سنة ٧٥ )

٥٩ - إن القانون لا يفرض لقيام جرائم الإصابات غير العمدية إلا أن يكون الضرر ناشئاً عن خطأ ارتكب ويكون هو السبب فيه ولو كان ثمة عوامل أخرى من شأنها أن تساعد على حدوثه فلذا كان

٤٨ - إذا كان كل ما أتيه الحكم من خطأ الطاعن هو أنه لم يستعمل آلة التنبيه ولم يتبه لتداء والدة الجاني عليه إذ حاولت فتح نظره لوجود أذى العطل وصحة بطلان السيادة الخلقية من الجهة التي ، ثم استدلل بما ظهر من المعايير من وجود آثار احتكاك بالمحيط بارتفاع نصف متر وهو المكان الذي وقع به الحادث ، فهذا الذي أتيه الحكم غير كاف في بيان واقعة الدهوى بما يوضح منه ركن الخطأ من الطاعن ومكان الجاني عليه قبل الحادث وهل كان في استطاعة الطاعن أن يراه قبل اصطدامه بمحور السيارة ، ولذلك فإنه يكون قد شابه قصور يسيه بما يتوجب تقضيه .

( جلد ١٩٥٥/٥ ط١ من رقم ٦٣ سنة ٧٣ )

٤٩ - متى كان الحكم إذ قضى بإدانة المتهمين في جريمة القتل الخطأ قد أقام قصده على أساس أن كسارى كل هربة من هربات الترام مسئول عما يحصل في العربة الأخرى غير التي عهد إليه العمل فيها دون أن يبين أساس هذه المسؤولية ومداهما وهل هناك تعلمات من إدارة الترام في هذا الصدد تبطل المتهمين مسئولين عن قتل العريتين فإنه يكون قد انطوى على قصور يسيه .

( جلد ١٩٥٤/٥ ط١ من رقم ٤٦٦ سنة ٧٤ )

٥٠ - ما دام ثابت أن قرار المديرية في شأن قيادة السيارات موافق وأجروها بالبنود التي وقع فيه حادث القتل الخطأ بحسبهم الجاني عليه بسيارة يرضى ويوجب قيادة السيارات في هذا البنود بسرعة لا تزيد على ثمانية كيلو مترات في الساعة ، وما دام هذا القرار قد حصل نثره بالجرم الرسمية ، فإن قول الحكم إن المعايير التي أجرتها المحكمة تؤكد اسراع السيارة مع ملاحظة أن السيد في المدعى لا يصح أن يزيد مجال من الأحوال على عشرين كيلو متراً في الساعة ، ذلك لاختلاف فيه ولا يصح التمسك عليه أنه لم يذكر للثلاثة أو النص القانوني الذي استند إليه في ذلك .

( جلد ١٩٥٥/٥ ط١ من رقم ٣٩٩ سنة ٧٥ )

٥١ - إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم من وجهه الخطأ الذي تسبب عنه قتل الجاني عليه الأول وإصابة الآخرين ما يكفي وجهه لإلحاقه فإنه لا محل للبحث في شأن صدور الخطأ الأخرى .

( جلد ١٩٥٣/١١ ط١ من رقم ١٣٥٣ سنة ٧٣ )

٥٢ - لا تستلزم المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات العقاب أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه القتل بجميع صورته التي أودت ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن

٦٣ - متى كان الحكم قد اجتمع ان التهم كان يسير بسيارته بسرعة غير طادية ملتزمًا في سيرة الطريق الطبيعي المباح له السير فيه ، وهو الجانب الأيمن من الميدان الذي وقعت فيه الحادثة بالنسبة الى من يكون سائرا في اتجاهه ، وأن الجنى عليه هو الذى انتفع في سيرة وهو يعبر الشارع ، دون ان يتحقق من خلوه من السيارات ، ودون ان يلاحظ السيارة وهى مقبلة ، فاصطدم بقمعها وسقط تحتها ، ثم نثر بناء على ذلك مسؤولية التهم عن هذا الحادث ، فليس بما يبيحه ان يكون بما ذكره ردا على ما اعترض به النفع ان سير التهم في الجانب الأيسر من الطريق لاي سبب من الأسباب لا يصح عسلا مادام لم يتجاوز الطريق الايمن المهد للسائرين في اتجاه واحد .

( جلسة ١٩٤٠/١٠/٨ طعن رقم ١١٤ سنة ١٥ ق )

٦٣ - متى كانت الواقعة ، كما هو ظاهر من بيانات الحكم ، أن الجنى عليه كان راكبا بسيارة فوق بالات القطن المحملة بها ثم وقفت اقترابا من كوبرى كانت تمر من تحته فشمسه الكوبرى فتوق ، فهنا يدل على أن الجنى عليه هو الذى تسبب بإمالة وقصره في حق نفسه ليا وقع له إذ هو لو كان منتبها إلى الطريق الذى تسير فيه السيارة وظل جالسا في مكانه بها لما أصيب بأذى ومن الخطأ معاقبة السائق بمقولة إنه ساق في وقوع الحادث إذ سمح للجنى عليه أن يركب فوق بالات القطن وأنه كن عليه أن يسه بحيث يكون في مأمن من الضرر ، فإن هذا من جلب السائق لم يكن له دخل في وقوع الحادث .

( ج ١٩٤٧/١/٢٨ طعن رقم ١٩٠ سنة ١٦ ق )

٦٤ - إذا كان الحكم قد قال باحتيال وقصور الحادث الذى أدى إلى وفاة الجنى عليه من جماعى سلم هرة الترام بسبب حيب فيه تحت قفصه في أثر ذكره عليه ، فإن ذلك وحده يرد ما قضى به من برائة سائق الترام ، ولو كان الحكم قد أخطأ فيما ذهب اليه من تقريرات في خصوص وجوب الوقوف في المحطة الاختيارية أو الاستمرار في السير إلى غير ذلك ، إذ الحادث على هذه الصورة يكون قتيبة ليعيب ذاتي في سلم الترام مما لا دل للسائق فيه . ويعبر قيام هذا الاحتمال وعدم استعانة المحكمة بقبيل كفى للتعاضد بالبرائة ، إذ التهم يجب أن يرضى من كل شك في صحتها لا يستعاضد وقته .

( جلسة ١٩٤٧/١/٢٨ طعن رقم ١٩٨ سنة ١٦ ق )

الظاهر بما أورده الحكم أن راجلة السبيل بين خطأ سائق السيارة وبين الحادث متوافرة إذ هو قد سار بسيارته غير عظام ولا متحرز وعاطفا الرابع بسيره إلى اليمين أكثر مما يستلزمه حسن قيادة السيارة ، فوقع الحادث ، فلا يبنى مسئولته أن يكون الجنى عليه قد ساعد على ذلك أيضا بأن انتفع إلى جهة السيارة فحط بالقرب من دولبيا .

( ج ١٩٤٧/١/٢٨ طعن رقم ١٩١ سنة ١٤ ق )

٦٥ - ما دامت المحكمة قد أوردت في حكمها بإدانة التهم في الإساءة خطأ الأدلة على ثبوت الواقعة واستظهرت راجلة السبيل بين ما وقع منه من الخطأ وبين إساءة الجنى عليه ، فإن اشارتها في حكمها إلى مساهمة الجنى عليه في الخطأ لا تنسقط مسؤولية التهم .

( جلسة ١٩٤٠/١٢/٢ طعن رقم ١٩٤ سنة ٢٠ ق )

## الفصل الرابع

### راجلة السبيل

٦٦ - أنه لا يكتفى للإدانة بجرمة القتل الخطأ ان يثبت وقوع القتل وبحصول خطأ من المكون عليه بل يجب أيضا أن يكون الخطأ متصلا بالقتل اتصال السبب بالسبب بحيث لا يصور وقوع القتل بتبؤجزد هذا الخطأ . وينبغي على ذلك أنه اذا انتمعت راجلة السبيل ، وأمكن تصور حدوث القتل ولو لم يقع الخطأ انتمعت الجرمية معها لعدم توافر أحد العناصر القانونية المشكوة لها . فإذا كان الحكم قد اعتبر الطاعن مسئولاً جنائيا عن جرمة القتل الخطأ لأنه ترك سيارته في الطريق العام مع شخص آخر يعمل معه ، وأن هذا الشخص الآخر دفع العربى بقوة جسمه إلى الخلف بغير احتياط قتل الجنى عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في ذلك لانعدام راجلة السبيل بين عمل التهم وبين قتل الجنى عليه ، لأن ترك التهم بسيارته في الطريق العام بحرسا تابع له ليس له أية علاقة أو صلة بالخطأ الذى تسبب منه القتل والذى وقع من اتباع وحده .

على أن إغلاء التهم ( صاحب السيارة ) من المسؤولية الجنائية لا يخله من المسؤولية المدنية بل إن مسئولته مدنيا توافر جميع عناصرها القانونية متى ألجبت الحكم ان التابع كان يعمل عند الطاعن ولحسابه وقت ان تسبب بقتله في قتل الجنى عليه .

( جلسة ١٩٣٨/١٠/٢٨ طعن رقم ١٩٠ سنة ٨ ق )

فإذا كان الحكم قد أسراده التهم على تسيبه في الحادث عطفته في قيادة سيارته إذ أسرع بها أسراماً دائماً ، ولم يصد إلى التبدية أو الوقوف لما شاهد الفتاة أمامه ، بل اندفع بالسيارة بقوة فصد أحد الجنين عليهم ، ثم ، نادى في نفس السرعة بالسيارة إلى الجنين فاختل توازنهما فاقبلت على الأرض بعد أن سقط بعض ركابها وأصيبوا ، فهنا الذي أتته المحكمة ما يدل على أن التهم قد أخطأ في قيادة السيارة ، وأنه لو لا خطؤه لما وقع الحادث ، وإن فلا يكون تهمه على ما يثيره من أن الإسراع الذي أتته عليه المحكمة ليس هو السبب المباشر للحادث ، بل السبب هو انحراف سيارة فتدعى لإصابة الفتاة التي اعترضت السيارة .

( جلة ١٢/١٢٤٦/١٢٤٦ ط ١٣٠٤ ص ١٤ ق )

٦٩ - إذا كان الاتياب الذي سبب الوفاة قد نتج عن الإصابة التي أحدثها التهم بالجنح عليه فسادة التهم من الواقعة واجبة ، ولا يرفع مسئوليت أن الجنح عليه أو ذويه رفضوا أن يتبرأوا وأن هذا التبرك يمكن جعله معه نجاته ، إذ لا يجوز له ، وهو المحدث للإصابة ، أن يلجأ إلى سبب الجنح عليه ، وهو فصل بين سببه وبين حيلته جرميه عظيمة الخطر فضلاً عما تسيبه من الآلام المبرحة

( جلة ١٢/١٢٤٦/١٢٤٦ ط ١٣٠٤ ص ١٦ ق ) .

٧٠ - إن قيام رابطة السببية بين الخطأ والضرر وصمم قيامها من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع بتبرم مقبب أمام حكمه مؤسسا على أساسه مقبولة مستمدة من وقائع الدعوى . فإذا كانت المحكمة قد أوردت رداً سليماً على أن قيادة التهم السيارة المعنية بالخطأ الذي يقول عنه طاعان لا يقطع صلة هو بالحادث الذي ساء عطفته في وقوعه - فلا يقبل الجدل في ذلك أمام محكمةئناف .

( جلة ١٢/١٢٤٦/١٢٤٦ ط ١٣٠٤ ص ٢٢ ق )

٧١ - أن رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة أحداث الجرح بدون قصد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ ، وإذا فني الحكم وجود رابطة السببية بين خطأ التهم ( وهو سائق سيارة ) وانضمام الذي وقع دون أن يبين كيفية إمكان تصور وقوع الحادث بدون ارتكاب التهم لمخالفة المرور المنسوبة إليه ، فإن هذا يكون قصوراً يجب الحكم عليها جرمياً بمنزلة .

( جلة ١٢/١٢٤٦/١٢٤٦ ط ١٣٠٤ ص ٨ ق )

٦٥ - إن جريمة القتل الخطأ أو الإصابة الخطأ لا تقوم قانوناً إلا إذا كان وقوع القتل أو الجرح متصلاً بعصرون الخطأ من التهم اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يصور حدوث القتل أو الجرح لو لم يقع الخطأ ، فإذا انضمت رابطة السببية انضمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المذكورة لها ، وإن فلا كانت أوجه الخطأ المستندة إلى التهم الثاني ( مهتم تنظيم ) مقصورة على أنه أرسل إخطاراً إلى التهمة الأولى بأنه عليها فيه بإزالة حاملين من حواشي البناء الموقوف المشمول بنظارتها ، لظروته حالتهما لم يحرك ساكناً بعد ذلك وقصر في رفع تقرير إلى رئيسه عن المعالجة التي أجراها الخطأ فما ينبع من إجراءات ولم يسمح إلى استكمال الخطأ من باقي أجزاء البناء من بعد معاهدة الحلال في حاملين تصرف على ما كان يجالون داخل من تآكل واضراب ، وكان هذا التصور من جانب التهم الأول ليس هو العامل الذي أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو سافر في وقوعه وكان لتهدم الحائط أسراً حاصلين هذا التصور نتيجة حتمية لعدم البناء وإعمال التهمة الثانية في إصلاحه وترميمه وعدم تحملاً في منع إخطاره عن المأثرة ، فإن قصور التهم الأولى لا يستحق رابطة السببية اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية وباللأن فإن الجريمة المنسوبة إلى التهم المذكورة تكون متصلة لعدم توافر ركن من أركانها .

( جلة ١٢/١٢٤٦/١٢٤٦ ط ١٣٠٤ ص ٢٤ ق )

٦٦ - إن رابطة السببية الواجب توافرها في جريمة أحداث الجرح بدون قصد بين الخطأ المرتكب والضرر الواقع هي علاقة السبب بالمسبب بحيث لا يمكن أن يصور وقوع الضرر من غير وقوع الخطأ .

( جلة ١٢/١٢٤٦/١٢٤٦ ط ١٣٠٤ ص ٨ ق )

٦٧ - إن القانون يستلزم توقيع العقاب في جرائم الإصابات غير العبدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الخطأ الذي وقع من التهم والإصابة التي حدثت بالجنح عليه .

( جلة ١٢/١٢٤٦/١٢٤٦ ط ١٣٠٤ ص ١٣ ق )

٦٨ - يكفي لقيام رابطة السببية في جرائم القتل والجرح الخطأ المتخصص عليها في الحادثين ٢٤٤٧٣٨ من قانون العقوبات أن يكون القتل أو الجرح نسبياً عن خطأ ما هو مبين في تلك المسادتين ، سواء أ كانت السببية مباشرة أم غير مباشرة ، ما دام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لو لا وقوع الخطأ -



٧٢ - أن القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ أن يكون خطأ المتهم هو السبب في وفاة الجني عليه بحيث لا يتصور أن تحت الوفاة لولا وقوع الخطأ . فإذا كان ما أورده الحكم ، مع صراحته في أن المتهم كان مسرعا بسيارته ولم يكن يتفحص في البوق ، لا يفهم منه كيف أن السرعة وعدم التفحص كانا سببا في إصابة الجني عليه وهو جالس في عرض الطريق العام الذي حصلت فيه الواقعة في الظروف والملابسات التي وقعت فيها ، فانه يكون قد أغفل بيان توافر رابطة السببية ويضيق قضيته لتصوره .

(جلسة ١١/١١/١٩٤٢ طين رقم ٣٦١ سنة ١٣ في)

٧٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئا من حصول إصابات بالجني عليه نفات من التصادم بالسيارة التي كان يتوهمها المتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة تلك الإصابات فانه يمكن قد أغفل الاستدلال على ركن جوهري من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع ولهذا تصور يمينه .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤١ طين رقم ١٧٣ سنة ١٣ في)

٧٤ - إن القانون يستلزم ترويج العقاب في جرائم الإصابات غير العمدية أن تكون هناك صلة مباشرة بين الفعل الذي وقع من المتهم والإصابة التي حدثت بالجني عليه . وإذا كان ذلك كان الضاع من المتهم قد تسك بالعدم رابطة السببية المباشرة بين ما وقع منه وإصابة الجني عليه ، فانه يجب على المحكمة ، إذا لم تر الأخذ بهذا الضاع ، أن تضمن حكمها الرد عليه بما يشته ، والألاكن الحكم قاصرا .

(جلسة ١١/١١/١٩٤٢ طين رقم ١٧٥ سنة ١٣ في)

٧٥ - إذا كانت واقعة الإهمال التي وقعت بها الدعوى على المتهم هي أنه لم ينتبه إلى وجود الجني عليه على القضبان الحديدية أثناء قيادة القطار ، فانه إذا كان الجني عليه قد قصر في حق نفسه قصصا جسيما بتره على القضبان التي هي معدة لسير القطارات عليها وكان ذلك - مخالفة للأدب بل العقول - لا يمكن أن يرد على بال أي سائق ، وكان لا يوجد من واجب يقتضي بأن يستمر السائق طوال سير القطار في إطلاق زماره ولو لم يكن تمت بصرته في طريقه أشخاص أو أشياء - إذ كان ذلك كذلك فإن المحكمة إذا أدانت هذا السائق في هذه الظروف ويكون واجبا عليها ، خصوصا وقد تسك المتهم أمامها في صد عدم إطلاق

الصفارة بأن اللائحة العمومية للسكة الحديدية لا ترومه بإطلاقها ، أن تحدث في غير ما غرض من رابطة السببية بين عدم إطلاق الزمارة وبين إصابة الجني عليه ، فبين كيف كان واجبا عليه وقت الحادث أن يطلق الزمارة ، وكيف كان عدم إطلاقها سببا في وقوعه وأنه لو كان أطلقها فانه الجني عليه من توبه الذي كان مستغترا فيه واستطلاع النجاة قبل أن يضاجه القطار ويصديه ، فإذا هي لم تقم فإن حكمها يكون قاصرا لبيان متعبا قضيته .

(جلسة ١٣/١٣/١٩٤٥ طين رقم ٧٧٤ سنة ١٥ في)

٧٦ - إن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب الجني عليه يمكن إثباتها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر .

(جلسة ١٥/١٥/١٩٥٠ طين رقم ٢٣٦ سنة ٢٠ في)

٧٧ - متى كان الحكم الذي أدان المتهم في الإصابات الخطأ قد ذكر فيها ذكره من واقعة الدعوى أن المتهم أخطأ في عدم إطلاق آلة التنبيه في حين أن الضباب كان متصفا بما كان يضمن معه أن مجرد وينفذ المحطة وخصوصا رأى الجني عليه على بعد عشرة أمتار منه فكان لزاما عليه أن يبه ويصيح من سيرة فانه يكون قد بين ركن الخطأ بياضا كليا . أما رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذي أصاب الجني عليه فيمكن توافرها أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لمسا وقع الضرر ، ومتى كان ما أورده الحكم من أدلة على ذلك من شأنه أن يرضى إلى مرتبة عليها ، فذلك يتضمن براءة الرد على أسباب البراءة التي أحصلت بها محكمة الدرجة الأولى .

(جلسة ١٥/١٥/١٩٥٠ طين رقم ٢٣٦ سنة ٢٠ في)

٧٨ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المجهن (سائق سيارتين) في قتل الجني عليه خطأ . فانه في حكمها - بناء على ما أورده من أدلة - بوقوع الخطأ من كل منهما ، فذلك معناه بالبداهة أن الخطأ المنسب إلى كل واحد منهما قد ساهم مباشرة في حصول الحادث ولا يتبل الطعن في هذا الحكم بمقولة انه لم يبين أي الخطأ كان السبب في وقوع الحادث .

(جلسة ٢٢/٢/١٩٥٠ طين رقم ١٥١٠ سنة ٢٠ في)

٧٩ - بحسب المحكمة أن تبين أن المتهم الذي أدانت في جريمة القتل الخطأ قد أخطأ وأن علاقة

وهو شاذح ويحيى وكان عليه أن يترك حتى يتحقق من  
خطر الطريق ولكنه اندفع مسرعاً ودون أن يطلق أمانة  
التنبيه ، كما أثبت الحكم الإصابات التي حدثت بالجنيح  
عليها نتيجة الاصطدام وأن الرقعة قد نشأت عنها -  
فإنه يكون له بين راجعة السببية بين خطأ الطائر  
والضرر الذي حدث .  
( جلسة ١٠/٨ / ١٩٥١ مطن رقم ٤٣٣ سنة ٢٩ ق )  
( جلسة ١٦/٧ / ١٩٥١ مطن رقم ٥٢ سنة ٢٩ ق )

السببية بين خطئه ووقوع الحادث قائمة وأن تميم الدليل  
على ذلك .

( جلسة ١٠/٨ / ١٩٥١ مطن رقم ٤٣٣ سنة ٢٩ ق )

٨٠ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن  
الطائر كان يقود سيارته في طريق ممنوع السير فيه ولم  
يتخذ أى احتياطات حين أقبل على مفارق شارع شيليون

## قتل عمد

رقم التساعده

١	الفصل الأول : الركن المادى
٢	الفرع الأول : الجريمة التامة
١٠ - ١١	الفرع الثانى : الشروع
١٧ - ١٨	الفرع الثالث : القاصد
٢٤ - ٢٥	الفرع الرابع : تسبب الأحكام بالنسبة إلى الركن المادى
٢٤ - ٢٥	الفصل الثانى : الركن المعنوى
٢٥ - ٢٦	الفرع الأول : نية القتل
٢٦ - ٢٧	الفرع الثانى : القصد غير المحدد
٢٧ - ٢٨	الفرع الثالث : الخطأ في شخصية الجني عليه
٢٨	الفرع الرابع : الاستفزاز
٢٩ - ٣٠	الفرع الخامس : سلطة عمكة الموضح ورقعة عمكة التنقض
٣٠ - ٣١	الفرع السادس : تسبب الأحكام بالنسبة إلى الركن المعنوى
٣١ - ٣٢	الفصل الثالث : الظروف المخففة
٣٢ - ٣٣	الفرع الأول : جريمة القتل بالم
٣٣ - ٣٤	الفرع الثانى : القتل المقترن
٣٤ - ٣٥	الفرع الثالث : سبق الإصرار والترصد « حالة »
٣٥ - ٣٦	الفصل الرابع : الظروف المخففة
٣٦ - ٣٧	الفصل الخامس : مسائل منوعة

موجز التواعد :

**الفصل الأول**

**الركن ثلاثي**

**الفرع الأول : الجريمة التامة**

— متى يكون ترك الشخص في مكان منزول بعد ضربه جريمة قتل - ١

**الفرع الثاني : الشروع فيه**

- يتوفر الشروع في جريمة القتل العمد :-
- بإطلاق الجاني لندقية يمتد سلاحها مع أيها غير صالحة - ٢
- وضع مادة سقات التحاس لشخص في لاء - ٣
- إطلاق النار من ساقطة بيده وإصابة الجاني عليه إصابة غير قاتلة - ٤
- إطلاق الرصاص على سيارة بسرعة في سيرها - ٥
- إطلاق النار بقصد قتل شخص معين فأصابه وآخر معه بجمل لتهم مشغولاً عن جنابة الشروع في قتل الجاني عليها - ٦
- إطلاق عمدة أعية نارية على رجال القوة وقتل أحدهم وعسدم إصابة الآخرين بكون جنابة قتل تامة وجنابة شروع في قتل - ٧
- إطلاق النار على الجاني عليه بقصد إزهاق روحه - ٨
- اللادة بسلاح الجاني عليه بما أسابه من جروح قصد بها الجاني قتله ، وإتقاده من الموت نتيجة خارجة عن إرادة الجاني - ٩ و ١٠
- ( راجع أيضاً : شروع قاتلان ٢ و ٤ ووصف التهمة قواعد ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ )

**الفرع الثالث : اللاتعي**

- يعتبر فاعلاً أصباً في جريمة القتل العمد :-
- من أن عملاً مادياً من الأعمال للكوة لها والداخلة في تنفيذها - ١١
- من ضرب هو وآخرين الجاني عليه ملخات ضربه قد ساهمت في الوفاة ولو كانت ليست بنفسها قاتلة - ١٢
- أخاف المتهمين على اغتيال الجاني عليه وساهمتها في تنفيذ الجريمة ولا يبر من ذلك أن تكون إحدى القترتين هي التي أجمدت الوفاة - ١٣ و ١٦
- مجرد توافقي للمتهمين على القتل لا يربب تضامناً بينهم في التسوية الجنائية - ١٧
- ( راجع أيضاً : اشتراك قواعد ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ )

**الفرع الرابع : تسبب الأحكام بالتسبب للركن ثلاثي**

- استظهار الحكم أن الموت كان نتيجة فعل كل من المتهمين واعتباره كلاً منهم فاعلاً أصباً. صبح - ١٨
- عسدم بيان السبب الذي حال دون أتمام الجريمة في تهمة الشروع في القتل لأهمية له ما دام سياق الحكم يهيم منه هذا السبب - ١٩
- عدم إلزام الحكم ببيان الجروح الواقعة في مقتل والجروح الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً - ٢٠
- تزيد الحكم في ذكر القروض المنصه ونفي أثرها لا يبر من حقيقة ما أثبتت من أن التهم هو الذي أطلق القذوف الذي أحدث الإصابة القاتلة - ٢١
- عسدم تبين التهمة التي أحدثت الوفاة لا يجب الحكم متى أورد أن الوفاة نتجت من الإصابات للتدعية الجسدية التي هضمت للتح - ٢٢ و ٢٣

## موجز القواعد (تابع) :

- قصور المحكم اذا دان عدة متهمين بالقتل الممد دون ثبوت قيام اذات سابق بينهم متى انتهى الى استبعاد ظرف سبق الإصرار وحصول الإصابة من عيار واحد - ٢٤ (راجع أيضاً : إثبات قاعدة ١١٢ وحكم قاعدة ٢٨٤ )

## الفصل الثاني

## الركن المعنوي

## الفرع الأول : نية القتل

- عدم أهمية نوع الآلة للتمسك متى توافرت نية القتل - ٢٥
- جواز توافر نية القتل إثر مشادة وقية - ٢٦
- استعمال للدي والطارى في القتل كاف لثبوت نية القتل ولو لم يصب هذه الأسلحة - ٢٧
- توفر نية القتل في حق الفاعل يبعد توفره فيمن امتلك معه في القتل الصمد مع علمه به - ٢٨
- نية القتل وسبق الإصرار ركن وظرف مستقلان وعدم توافر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر - ٢٩
- استعمال آلة غير قاتلة بطبيعتها لا ينفي نية القتل ما دامت هذه الآلة تحدث القتل - ٣٠
- إصابة الجنى عليه في غير مقتل لا تنفي معه قانوناً توفر نية القتل - ٣١
- جوار انشاء نية القتل لدى الجانى ولو استعمل آلة قاتلة بطبيعتها أصابت من الجنى عليه مقتلاً - ٢٢
- ( راجع أيضاً : أسباب الإلابة وموانع العقاب قواعد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٦٣ واشتراك قواعد ٦٨ و ٧٢ و ٧٣ وحكم قاعدة ٢٣٩ وهن قاعدة ٥٢٥ ووصف النتيجة لقاعدتان ٤٦ و ٤٧ )

## الفرع الثاني : القصد غير المحدد

- توفر القصد غير المحدد إذا دبر الجانى الاعتداء على من يفترض عمله كالنكاح من كان - ٣٣
- الفرع الثالث : الخطأ في شدة عية المجنى عليه
- خطأ الجانى في شخص من يمسد الاعتداء عليه لا تأثير له في إثبات الإجرامية التي كانت لديه وقت ارتكاب فعله - ٣٤ - ٣٧
- ( راجع أيضاً : سبق إصرار قاعدتان ١١ و ١٢ وقتل عمد قاعدتان ٩٩ و ٩٩ )

## الفرع الرابع : الاستنزاف

- الاستنزاف لا ينفي نية القتل - ٣٨

## الفرع الخامس : سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض

- توفر القصد الجنائى من المسائل الموضوعية التي يفرضها قاضي الموضوع - ٣٩ - ٤٣
- نية القتل مسألة موضوعية ولا رقابة لمحكمة النقض عليها إلا اذا كان القتل لا يصور إمكان دلالة هذه الأسباب عليها - ٤٤

## الفرع السادس : تمهيب الاحكام بالنسبة للركن المعنوي

- وجوب تحديث الحكم عن توفر نية القتل لدى التهم استطلا، واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه - ٤٥ - ٥٩
- أمثلة لكفاية استظهار الحكم نية القتل - ٦٠ - ٩٥
- أمثلة قصور الحكم في استظهار نية القتل - ٩٦ - ١١٣
- ( راجع أيضاً : حكم قاعدة ٢٦٥ ودفع قاعدة ٣٠٧ وهن قاعدتان ١٩٠ و ١٩١ )

موجز القواعد (١٧٠) :

الفصل الثالث

القتل العمد

الفرع الأول : جريمة القتل بالسم

- توفر جريمة القتل بالسم متى كانت اللادة للسم حاملة بطبيعتها لإحداث النتيجة للبتاة - ١١٤
- وضع الزئبق في أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسم - ١١٥
- وجوب ثبوت عمدة للوشع من أن الجاني في جريمة القتل بالسم كان في عمله متولياً القضاء على حياة المني عليه - ١١٦ و ١١٧
- ( راجع أيضاً : إثبات قاعدتان ١٠٦ و ٥٢١ وشروع قاعدتان ٥ و ٦ وقتل عمد قاعدة ٣ )

الفرع الثاني : القتل للقتل

- اداة المحكمة للتم للامتناع في جناية قتل اقترنت بجناية أخرى لا يلزمها أن تعرض لمقوية كل من الجريمتين - ١١٨
- تناول الشرط الأخير من اللادة ١٩٨ ع « قديم » حالة ما اذا وقعت الجناية أو الجنبه من شخص واحد - ١١٩
- كون فعل القتل الذي كان اللهم مصرراً عليه هو الذي مكنت من سرقة المني عليه بحمله مرتكباً لجنايتي القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقة باكره - ١٢٠
- ارتكاب اللهم جناية الشروع في قتل المني عليه وارتكابه جناية سرقة ليسلا يستلزم استبعاد ظرف الإكراه في جريمة السرقة باعتبار أن الفعل للكون له هو بذاته فعل الشروع في القتل - ١٢١
- خطأ تطبيق م ٧/٢٢٤ ع على أساس أن القتل اقترنت به سرقة باكره متى كان الاكراه هو للكون لفعل القتل - ١٢٢
- توفر أكثر من ظرف مشدد واحد في جناية القتل العمد لا يمنع من تطبيق اللادة ٢/١٩٨ ع « قديم » وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف للشد للصوص عليه فيه - ١٢٣
- عدم جواز تطبيق المقوية للفظه للصوص عليها في اللادة ٧/٢٢٤ ع على الابن الذي يقتل أباه لسرقة ماله - ١٢٤
- وقع المعوى بجناية الشروع في القتل للقتل بجناية الشروع في السرقة يشتمل حتماً رفضاً بجناية الشروع في السرقة - ١٢٥
- جواز اعتبار اللهم شريكاً مع مجهول في ارتكاب جريمة القتل للقتل سبق الإصرار وتطبيق الفقرة الثالثة من اللادة ٧٢٤ ع . في ذات الوقت - ١٢٦
- استثناء الحالات للشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من اللادة ٢٢٤ ع عا تهبه القانون في اللادة ٣٢ ع - ١٢٧
- لا عمل للتمس في منطوق الحكم على الجريمة للفترة اذ البيرة بالجريمة الأصلية التي اقترنت بها - ١٢٨
- معنى الاقتران - ١٢٩ - ١٢٢
- المقصود بالارتباط - ١٣٣
- لزوم استقلال الجريمة للفترة أو للربطة عن جناية القتل وتميزها عنها - ١٣٤ - ١٣٨
- أمثلة للقتل للقتل - ١٣٩ و ١٤٠
- توفر رابطة الزمنية من شأن فاضى للوضوع - ١٤١
- تطبيق الفقرة الأخيرة من اللادة ١٩٨ ع يوجب عناية الحكم ببيان الواقعة ياداً صريحاً يكشف عنه غرض اللهم من ارتكاب جريمة القتل والقصد منها - ١٤٢ - ١٤٤
- ارتكاب الزوج جريمة قتل الزوجة وسرقة مصوغاتها لا يبرر تطبيق المقوية للفظه إذا كان ارتكاب كل من الجريمتين مقصوداً لتمامه - ١٤٥
- ( ر . أيضاً : إجراءات قاعدة ١٧٤ وحكم قاعدة ٤٦ ووصف التهمة قواعد ٧٣ و ١٠٦ و ١٢٤ و ١٢٨ )
- الفرع الثالث : سبق الإصرار والترصد
- ( ر : سبق إصرار وترصد وتضي قواعد ١٨٣ و ١٨٤ و ٢٩٢ ووصف التهمة قاعدتان ٨٧ و ١٠٧ )

— عدم اعتبار الضبط عندهما في جريمة القتل إلا في حالة الزوج الذي يخافه زوجته حال تبليسا بالزنا - ١٤٦

— عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام — ١٤٧

— عدم بيان الحكم رأي للفق لا يجيه - ١٤٩ —

— عدم اشتراط ثبوت موت المجرم عليه بدليل معا

— عدم اشتراط ثبوت موت المجنى عليه بدليل معين للإدانة بالقتل — ١٥٠

— الاغراق على ارتكاب جريمة سرقة كاف لمساءلة الشريك عن حادثه القتل التي ارتكبت باعتبارها نتيجة

محتملة للأولى - ١٥١

( راجع . أيضاً : إثبات قواعد ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٧ و ١١٨ و ٤٠٢ و ٥٢٧ واختصاص قاعدة ٢٥ وأسباب

الإباحة وموانع النكاح قواعد ٤٣ و ٤٧ و ٥٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٥ و ٨٧ و ١١٥ و ١٤٦ واشترك قاعدتان ٥٧

و ٦٣ وتمد الجرائم قاعدتان ١ و ٦٠ وتلبس قاعدتان ٥ و ٤٠ وحكم قواعد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٩ و ٢٢٠

١٢٣١ و ١٢٤٢ و ١٢٦٠ و ١٢٧٦ و حير قواعد ٩ و ٢٢ و ٢٤ و ٥٥ ودعوى مدني قواعد ٩٨ و ١٠٦ و ١٢٣

٢٦ و ٢٨ وقاض، الإجلة قاعدة ٣٠ ومصلحة خالصة قاعدة ٥ و ٩ وقاض، قواعد ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٧

ووصف النجعة قواعد ٥٢ و ٥٧ و ٦٢ و ٦٦ و ١١٤ و ١١٥ )

ووصف التهمة قواعد ٥٢ و ٥٧ و ٦٢ و ٦٦ و ٦٩ و ١١٤ و ١١٥ )

## الفصل الاول

## الفرع الاول

١ - إن تعيين شخص عن الحركة بضربه ضرباً مبرحاً ، وتركه في مكان منحدل محروماً من وسائل الحياة يعتبر قتلأ حمداً متى ائقن ذلك بنية القتل وكانت الوفاة نتيجة مباشرة لتلك الأفعال .

( جلد ۲۸ / ۱۲ / ۱۹۳۷ طین رقم ۲۱۰۶ سنة ۱۳۶ )

## الفصل الثاني

الشروع

٢- إذا تمديد شخص قتل شخص آخر فستعلا  
لذلك ببنية وهو يعتقد صلاحيتها لإخراج مقلوبها  
إذا بها غير صالحة لإخراج ذلك المقلوب فإن الحادة

تكون شروعا في قتل وقف الفعل فيه أو غاب أثره  
 لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل فهو شروع معاقب  
 عليه قانونا. أما القول بأن هناك استحالة في تنفيذ  
 الجريمة لعدم صلاحية الآلة وأن وجود هذه الاستحالة  
 يمنع منه القول بالشروع فلا يؤخذ به في حصد هذه  
 القاعدة إذ عبارة المادة ٥٤ عقوبات عامة تشملها.

(جلد ۱۶/۵/۱۹۳۲ طین رقم ۱۸۱۴ سنہ ۷۷ ق)

٣- إن كون الجريمة مستتعة معناه ألا يكون  
في الإمكان تحقق تلك الجريمة مطلقاً كأن تكون الوسيلة  
التي استخدمت في ارتكابها غير صالحة بالرغم لتحقيق  
الغرض ولكنه لم يتحقق لظرف آخر فلا يصح القول  
بإتمام الجريمة في هذه الحالة. فإذا وضع منتهج  
الماء الذي شرب منه المجرم على مائدة مائه بطيخين  
شأننا أن نبحث الوقة إذا أخذت بكيات كبيرة ( وهي  
في هذه القضية مادة سفلات الخناس ) ولم يمت المجرم  
فهذا الفعل يعتبر شروما في قتل إذا اقرن بنية القتل  
والعمد. ولا يصح اعتبار هذا الفعل من قبيل الجريمة  
المستتعة على أساس أن المادة الخسوخية في القتل لا تحتل  
الوقت إلا إذا أخذت بكيات كبيرة وأن طعمها اللاذع

فأرداه قتلا ولم تصب الأجرة الأخرى أحدًا لطرف خارجة من إرادة المتهمين ، فهنا مغالاة أن عمدة أفعال متبردة وقت ، أحدها يكون جناية قتل تامة والأخرى تكون جناية شروع في قتل وذلك بالنسبة إلى كل من المتهمين .

( جلة ١١٢/١٢٢ طن رقم ١١٢٨ سنة ١٤ )

٨ - متى كان الحكم قد أُنشئ على الملاحين أنهما أطلقا على المجنى عليه العيارات بقصد إزهاق دوحه . وأن ذلك منهما كان تنفيذ الجريمة التي اتفقا على مقارنتها وبقصد الوصول إلى نتيجة التي أرادها ، أي أنها قصدت بما اقترفا ارتكاب الجريمة كاملة . فإن هذا يكفي لقيام التبرع في القتل ولا يكون هناك على لما يشهد الملاحان من جعل حول السلب الذي من أجله علب أثر الجريمة ، وما إذا كان هو مدركه المجنى عليه باللاج كما قل أو عدم إحكام الرماية كما يقول الملاحان إذ أنها لا يدعيان أن عدم تمام الجريمة يرجع إلى صدوقهما باختيارهما عن إتمامها وأنهما تمسكا بذلك أمام محكمة الموضوع .

( جلة ١١٢/١٢٢ طن رقم ١١٢١ سنة ١٤ )

٩ - إذا تحقق لمحكمة الموضوع أن المبادأة بجلاج المجنى عليه ما أصابه من جروح قصد بها الجاني قتله قد أُنشئ من مغالب الموت تلك نتيجة خارجية عن إرادة الجاني عليه أنه فيها أراد الإقترافه . ولا ريب في أن ما ارتكبه يكون شروعاً في قتل .

( جلة ١١٢/١٢٢ طن رقم ١١٢٤ سنة ١٤ )

١٠ - إذا كانت الجريمة التي أدين فيها المتهم شروعاً في قتل بطريق إحداث إصابة بالمجنى عليه فلا يغير من وصفها هذا كل ما يطرأ على الإصابة من تغير . وإن كان خطأ في الحكم الذي يصدر بالإدانة على أساس هذا الوصف يثير الوقوف على نتيجة علاج المجنى عليه من إصابته .

( جلة ١١٢/١٢٢ طن رقم ١١٠٥ سنة ١٤ )

### الصرح الثالث

#### القصاص

١١ - يعتبر فاعلاً أصلياً في الجريمة كل من أُنشئ عملاً مادياً من الأعمال المكتوبة لها والمخالفة في تنفيذها . فإذا ظلت المحكمة في حكمها على توافر طرف سبق الإصرار لدى المتهمين على قتل المجنى عليه ، ثم أُنشئ أن قصد أحدهما من ضربه المجنى عليه بأصابعه على ساعد الأيسر إنما كان لإيقاعها المقاومة للتمتع الآخر

بفتح الشارب من تناول كمية كبيرة منها وأن التي التي تعدّه يعتبر ملطماً فان هذه ظروف خارجية عن إرادة الفاعل حالت دون إتمام الجريمة .

( جلة ١١٢/١٢٢ طن رقم ١١٢٧ سنة ١٤ )

١٢ - مادام الحكم قد أُنشئ على المتهم أنه أطلق العيارات النارية على المجنى عليه بقصد قتله وأنه أصابه قتلاً ولكن العيارات لم تقتله لأنه أعطى في تقدير المسألة بينه وبين المجنى عليه الذي أُنشئ قتله بحيث إن قوة المقنونات التي أطلقها ضمنت بسبب طول المسافة فلم تحدث أصابة قتله ، فإن ذلك لا يفيده أن الجريمة مستحيلة بل هو يفيد أنها جريمة شروع في قتل عاب لسبب خارج عن إرادة الجاني ، لأنه لو لم يحصل في تقدير المسافة لما كان هناك ما يحول دون وقوع جريمة القتل التي قصدوا ، وليس هذا شأن الجريمة المستحيلة التي تتميز عن الشروع للعقاب عليه بأن ما قصد الفاعل إلى تحقيقه لا يمكن أن يتم مادياً بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها بالمرء أو بسبب انقضاء الهدف الذي قصد أن يسيئه به .

( جلة ١١٢/١٢٢ طن رقم ١١٢٧ سنة ١٤ )

١٣ - إذا كان السلاح صالحاً بطبيعته لإحداث النتيجة التي قصدوا التمتع من استعماله وهي قتل المجنى عليه فإن عدم تحقق هذا المقصد : إذاً كان لأسباب خارجية عن إرادة المتهم - لا يكون به الفعل جريمة مستحيلة بل هو جريمة خاتمة . فإطلاق الرصاص على سيارة بقصد قتل من فيها ، وعدم تمام هذه الجريمة بسبب أن السيارة كانت مسرعة في سيرها ومعلقة بترافعها من شروع في قتل بحسب نص المادة ٤٤ من قانون العقوبات .

( جلة ١١٢/١٢٢ طن رقم ١١٢٨ سنة ١٤ )

١٤ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالمحكمة هي أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل شخص معين فأصابه وأصاب آخر من عائلته يكون مسئولاً عن جناية الشروع في قتل المجنى عليها الاثنين مادام العيار الذي أصابها كان مقصوداً به القتل . ولا يهم إذن عدم تحدث الحكم عن توافر نية القتل في الجريمة بالنسبة للمجنى عليه الآخر .

( جلة ١١٢/١٢٢ طن رقم ١١٢٨ سنة ١٤ )

١٥ - متى كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن المتهم وأخاه أطلقا على رجل القوة عمدة أجرة تارة بقصد قتلهم فأصاب أحدهما الأجرة وأخاً منهم

١٦۔ ما دام الحکم قد اثبت أن المتهم قد اعتقل على اغتيال المجنی علیه وأن کلاً منهما قد ساءم في تنفيذ الجريمة ، فإن مساءلتها معاً عن جريمة القتل العمد تکرر . صحیحة ، ولا یغیر من ذلك أن تكون إحدى الضرتین هي التي أحدثت الوفاة .  
( جلد ١/١٠٢/١٤٠٣ طردم ١٤ س ٢٢ ق )

١٧۔ مجرد توافق المتهمین على القتل لا یرتب في صحیح القانون تعاضلاً بينهم في المسئولیة الجنائیة ، بل یجعل کلاً منهم مسئولاً عن نتيجة الفعل الذی ارتکبه .  
( جلد ١٢/١٢٠٥ طردم ١٤ س ٢٠ ق )

### الفرع الرابع

#### تسلیب الأحکام

بالنسبة إلى الرکن المأی

١٨۔ إذا بین الحکم الصادر في جريمة القتل العمد بغير سبق لإصرار ما یفهم منه أنه الموت كان نتيجة فعل کل من المتهمین فیکون هذا الحکم قد أصاب إذا هو اعتبر کلاً من هذين المتهمین فاعلاً أصلياً . ولا یصح الطعن في هذا الحکم بزم أنه لم یبین ما هو مستدل إلى کل من المتهمین على حدته من الأفعال الذی جعلته مسئولاً على انفراد عن جريمة القتل العمد ما دام الفعل الذی فاعله کل منهما على انفراد کلاً من شأنه أن یحدث الموت .

( جلد ٢/١٣٢/١٤١٨ طردم ١٤ س ٢ ق )

١٩۔ لا لأهمية لصمم بیان السبب الذی حال دون إتمام الجريمة في تهمه الشروع في القتل ما دام سیاق الحکم یفهم منه هذا السبب .

( جلد ١٢/١٣٢/١٤٢١ طردم ١٤ س ٢ ق )

٢٠۔ متى ثبت لمحكمة الموضوع أن المتهم ضرب المجنی علیه بکسین عدة ضربات تأسداً متعدياً فله وأن الوفاة حصلت من أکثر بعض هذه الضربات وتسبب عنها فهذا التهم یکون قاتلاً وحقاً یطبق حقاً على المادة ١٩٨ فقرة أول من قانون العقوبات الذی لا تتطلب سوي ارتکاب فعل عسلی المجنی علیه یؤدی بعلیته إلى وفاته بقیة قتله سواء أ كانت الوفاة حصلت من جرح وقع في مقتل أم من جرح وقع في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومن بین الحکم جريمة القتل من توجب نية القتل والطعن بآلة قاتلة وحديث الوفاة من العیاض فلا یحییهم علم

الذی ضربها الضربة القاتلة ، ثم عدت المتهمین کلهمیا فاعلین أصليین في جناة القتل ، فانها تكون قد أصابت ولو أن الضربات الذی أوقعتها أحد المتهمین لم تكن قاتلة بذاتها .

( جلد ١/١٢/١٣٣ طردم ١٤ س ٢٨٨ ق )

١٢۔ متى كان الثابت بالحکم أن کلاً من المتهمین قد ضرب القاتل ، وأن ضربه ساهمت في الوفاة ، کان کل منهم مسئولاً عن الوفاة ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة . فإذا کان کل منهم قد قصد القتل فإنه ید مستولاً عن جناة القتل العمد ولو لم یکن فیه وبين ذلک اتفاق على القتل .

( جلد ١/١٢/١٣٨ طردم ١٤ س ٨ ق )

١٣۔ إذا کان الحکم قد أداّن المتهمین بجناة القتل على أساس أنها هما اللذان ضربا المجنی بقصد قتله فأحدثا به الإصابات الذی شوهت برأسه فإنه لا یؤثر فیما انتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم یکن له دخل في الوفاة إذ ما دام کل من المتهمین کان متربطاً بالقتل مع الآخر وبأثر فعل الاعتداء في سبیل تنفيذ مقصداه المشترك فإنه یعتبر فاعلاً في القتل ولو كانت الوفاة لم تنفذ من فعله بل من فعله فصلة لعیسه .

( جلد ١/١٢/١٤٠٥ طردم ١٤ س ١٠ ق )

١٤۔ إذا کان الحکم في بیانه الأفعال الذی صدرت من المتهمین قد ذکر أنها انتفضا لجأه ، کل بالعصا الذی کان یحملها ، على المجنی علیه فضراره على رأسه وجسمه ، فلما حاول الحرب تفتیاه ، وظل هو یقلوبها ولكنها استمرأ بضرباته إلى أن سقط على الأرض وجثة ماضية ، ثم انتهى الحکم إلى أن ذلك کان من المتهمین عن عمد وسبق لإصرار ، فإنه یكون بذلك قد اثبت أن کلاً منهما قد ارتکب عملاً من الأعمال الذی ارتکب القتل بها وتكون مساهلها کفاعلیین صحیحة .

( جلد ١/١٢/١٤١٧ طردم ١٤ س ١٢ ق )

١٥۔ متى كانت المحكمة قد استخلصت من الأدلة الذی أوردتها في الحکم أن المتهمین کانتا متفقین على قتل المجنی علیه وأن کلاً منهما أطلق علیه العیاض لقتله تنفیذاً لتقصد المتفق علیه ، فإن معاقبتها باعتبار کل منهما فاعلاً للقتل تكون صحیحة ولو كانت الوفاة لم تقع إلا من عیار واحد .

( جلد ١/١٢/١٤١٧ طردم ١٤ س ١٢ ق )



بيان الجروح الواقعة في مثل والجروح الواقعة في غير مثل ما دام أنه بينهما جميعاً ونسب حدوثها إلى المقيم .

( جلد ١٢ / ١٣٢ / ١٣٢١ طبع درم ١٨٩٩ سنة ٤ ق )

٢٦ - إذا كان المستفاد بما أُجبه الحكم أن المحكة قطعت في أمر إطلاق أحد المتهمين الذي عينه الميار الثاني الذي أصاب مؤخرة رأس المني عليه ونشأت عنه وفاته ، وبعد أن أوردت الأدلة على ذلك ، ثالت بضرورة استبعاد كل فرض أو احتمال آخر ، فإنها إذا كانت مع ذلك قد تربطت فسافت في حكمها ، حل سيل الجدل ، المفروض المحتملة وقت أمراً على ما أرتأه في حقيقة التهمة ، فهذا منها لا يمكن أن يغير من الحقيقة التي أختبأ في الحكم على وجه التبيين من أن هذا التهم هو الذي أطلق المقتول الذي أحدث الإصابة القاتلة .

( جلد ١٢ / ١٣٠ / ١٩١١ طبع درم ١٩٢٥ سنة ١٤ ق )

٢٢ - متى أورد الحكم قتلا عن التقرير الطبي أن وفاة المني عليه سببها ضرب دموي وتمتدك بالبلع وصدمه عصبية نتيجة الإصابات المتعددة الجسيمة التي هجمت المني ، ثم أثبت أن التهم هو وآخر قد أحدثت تلك الإصابات بالمني عليه بينة قله وأنها مما كانا بينهما بصرى غليظة حل رأسه ، فهذا التهم يكون مشلولاً عن وفاة المني عليه مهما كانت الضربة التي أحدثها به . وإذن فعدم إمكان تعيين هذه الضربة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

( جلد ١٢ / ١٢٧ / ١٩٢٧ طبع درم ٥١ سنة ١٦ ق )

٢٣ - إذا كان الحكم المظنون فيه قد أثبت قلا عن التقرير الطبي أن وفاة المني عليه قد نشأت عن كسور مكسفة ومنخفضة بظلم الجسيمة في مساحة كبيرة جداً وما فيها من أمراض ضاغية ، كما أثبت الحكم أيضاً أن المراضين أحدثوا بالمني عليه تلك الإصابات بنية لإهلاك روحه وأنها مما لهما لا حل رأس المني عليه ضرباً بالصبي اللطيفة بوحشية وقسوة غير معروفة . فلان حل تعدد القتل فإن كلا المراضين يكون مشلولاً عن جرمية القتل لعدم بعض النظر عن الضربة التي أحدثها ما دام الحكم قد أثبت أن كلا منهما قد ساهم في ارتكاب الأفعال التي أحدثت الوفاة . وإذن فعدم إمكان تعيين من منها هو الذي أحدث الضربة أو الضربات التي سببت الوفاة ليس من شأنه أن يعيب الحكم .

( جلد ١٢ / ١٢٤ / ١٩٢٤ طبع درم ٥٢ سنة ٢٤ ق )

٢٤ - إذا كان الحكم قد أثبت أن إصابة المني عليه هي من عيار ناري واحد ، واستبعد ظرف سبق الإصرار ، ومع ذلك أذن عدة متهمين بالقتل لعدم دون أن يقول بوجود اتفاق سابق بينهم على القتل فإنه يكون ناقص البيان واجب النقض .

( جلد ١٢ / ١٢٨ / ١٩٢٨ طبع درم ١٥٥٥ سنة ١٨ ق )

## الفصل الثاني

### الركن المعنوي

### الفرع الاول

#### نيسة القتل

٢٥ - متى استبانة محكة الموضوع من أدلة الدعوى وطرفها أن التهم كان متبرئاً فيما صدر منه من الاعتداء قتل المني عليه بفعل مادي موصول لذلك فلا هم إذن نوع الآلة المستعملة مطواة كانت أم غير ذلك ما دام القتل من شأنه تحقيق النتيجة المبتغاة .

( جلد ١٢ / ١٣٢ / ١٩٢٤ طبع درم ٣٥٥ سنة ٤ ق )

٢٦ - لا مانع قانوناً من إصابته نية القتل إنما نشأت لدى الماني إثر مفادة وقتية . فإذا ما استخلصت محكة الموضوع هذه التهمة مع قيام هذا القتل فلا شريب عليها في ذلك .

( جلد ١٢ / ١٣٧ / ١٩٢٧ طبع درم ٧٥٠ سنة ٢ ق )

٢٧ - ما دامت المحكة قد حصلت من وقائع الدعوى والأدلة المعروضة عليها ومن الكشف الطبي أن المتهمين استعملوا في إصابة المني عليهم المسدس والمطاري فلها أن تعتمد على ذلك في ثبوت نية القتل ولو كانت هذه الأسلحة لم تضبط في التحقيق .

( جلد ١٢ / ١٢٤ / ١٩٢٨ طبع درم ١٨٤ سنة ٨ ق )

٢٨ - متى أثبت الحكم تفرقة نية القتل في حق الفاعل فذلك يفيد تورفها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل لعدم مع حله به .

( جلد ١٢ / ١٢٢ / ١٩٢٧ طبع درم ٢٢٢٥ سنة ١٨ ق )

٢٩ - لأن سبق الإصرار ونية القتل ركطان الجنائية مستقلتان ، فلم تفر أحداهما لا يستتبع عدم تورف الآخر .

( جلد ١٢ / ١٢١ / ١٩٢١ طبع درم ١٢٩ سنة ٢١ ق )

٣٠ - متى كان الحكم قد تحدث عن نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة وتعمد المراضين إحداث إصابات قاتلة ، فإنه لا يتحد في ذلك أن يكون

المقصودة . ومن ثم لا تكون الواقعة قتلًا خطأ بل هي ضرب أفضى إلى الموت .

( جلد ١ : ١١/١٠٩٤ طين رقم ١٩٠٤ سنة ١١ ق )

٣٥ - متى كان المتهم قد تمتد القتل فإنه يعتبر قاتلاً عمداً ولو كان المختزل شخصاً غير الذى تمتد كلة وذلك لأنه اكترى القتل وتمعله فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص القاتل .

( جلد ١٨ : ٥/١٩٤٢ طين رقم ١٤٠٣ ص ١٢ ق )

٣٦ - يمكن العقاب على القتل العمد أن يكون المتهم قد قصد بالفعل الذى قاربه إزهاق روح إنسان ولو كان القتل الذى اتراه قد أصاب غير المقصود ، سواء أكان ذلك ناشئاً عن الخطأ في شخص من وقع عليه الفعل أو عن الخطأ في توجيه الفعل ، فإن جمع العناصر القانونية لجناية تكون متوافرة في الحالتين كما لو وقع الفعل على ذات المقصود كلة .

( جلد ١٨ : ٥/١٩٤٣ طين رقم ١١٦٦ سنة ١٣ ق )

٣٧ - متى كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم أطلق عياراً نارياً بقصد قتل زوجته فأخطأها وأصاب امرأة أخرى كانت معها ، فإنه يكون مسئولاً جنائياً عن الشروع في قتل زوجته وفي قتل المصابة وذلك لأنه اكترى القتل وتمعله ، فهو مسئول عنه بغض النظر عن شخص المبنى عليها .

( جلد ١٠ : ٤/١٩٤٤ طين رقم ٣٨١ سنة ١٤ ق )

### الفرع الرابع

#### الاستنزاف

٣٨ - الاستنزاف ذاته لا ينفى نية القتل .

( جلد ١٢ : ٣/١٩٤٧ طين رقم ٢٦٦ سنة ١٦ ق )

### الفرع الخامس

سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض

٣٩ - إن مسألة توافر قصد الجنائي من المسائل التي يقدمها قاضي الموضوع بحسب ما يراه من ظروف الدعوى .

( جلد ٢٨ : ٣/١٩٣٧ طين رقم ١٥٩٦ سنة ٢٢ ق )

٤٠ - إن البحث في ثبوت نية القتل لدى الجنائي من سلطة قاضي الموضوع . وهو متى اقتنع ببلوغها وأورد دليل اقتناعه كان تقديره في ذلك نتيجة من رقابة محكمة النقض . فإذا استخلصت المحكمة ثبوت هذه النية من الآلة المستعملة في الجريمة ومواضع الإصابات وظروف الحادثة وكلها عناصر سالحة لثبوت عليها ذلك ،

التمهيد عن استعمال القتل آلة غير قاتلة جليتها وهي صاعقة غليظة ، ما دامت هذه الآلة تحدث القتل ، ومادام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة إصابة رضية يجوز أن تكون من الضرب بصفة .

( جلد ١ : ١٠/١٩٣٧ طين رقم ١٠١٤ سنة ٢٤ ق )

٣١ - إن إصابة المبنى عليه في غير مقتل ، لا تنفي معه قانوناً توفر نية القتل .

( جلد ١١ : ١/١٩٥٥ طين رقم ١٢١٨ سنة ٢٤ ق )

٣٣ - يصح في العقل أن تكون نية القتل عند الجنائي منتبئة ولو كان قد استعمل في إحداث الجرح بالمبنى عليه قصداً ، آلة قاتلة جليتها ( مسدساً ) وكان للقتول قد أصاب من جسمه مقتلاً من مسافة قريبة ، إذ النية أمر داخلي يشمره الجنائي ويظهره في نفسه ويستظهره القاضى عن طريق بحث الوقائع المحروسة أمامه وتقصى ظروف الدعوى وملابساتها ، وتقدير قيام هذه النية أو عدم قيامها موضوع بحث متروك أمره إليه دون معقب متى كانت الوقائع والظروف التي يبا وأسس رأيه عليها من شأنها أن تدعى عقلاً لى النتيجة التي رهبا عليها .

( جلد ١٠ : ٥/١٩٥٥ طين رقم ١٦٩ سنة ٢٥ ق )

### الفرع الثاني

القصد غير المحدد

٣٣ - ثنية الميعة على الاعتداء يصح أن تكون إبهام محسوسة ( indéterminée ) ويمكن فيها أن يدبر الجنائي الاعتداء على من يرضى عمله كاتماً من كان ذلك للمرضى .

( جلد ١١ : ١/١٩٣١ طين رقم ٣٧ سنة ٢٢ ق )

### الفرع الثالث

الخطأ في شخصية المبنى عليه

٣٤ - إن خطأ الجنائي في شخص من تمتد الاعتداء عليه لا يغيره في النية الإجرامية التي كانت لديه وقت ارتكابه فعله . ولذا فإذا كان المتهم لم يمتد بالضربات التي أوقها إلا إصابة زوجته ، ولكن بعض هذه الضربات أصاب ابنته التي كانت تحملها فتوفيت بسبب ذلك ، فإن هذا لا ينفى عنه وصف القصد في الضربات التي أصابها ولو أنها لم تكن هي

للاستقلال للعدل لدى محكمة النقض فيما أرتأته المحكمة .  
(جلد ١٢٣/١٣٨٤ ط ١ رقم ٣٣٤ سنة ١٣٤٥ هـ )

١٩ - استخلاص ترافرية القتل لدى الجاني أمر موضوعي ثبت فيه محكمة الموضوع بلا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض إلا إذا كانت المقدمات التي هوأ عليها لإثبات ترافره هذه التبة لا توحى صفلا إلى ثبوتها . فلذا كانت مؤدية إليه فلا يضمن في الحكم أمهل بمن بالتحدث من دليل معين هو وجود حشيفة بين الجاني والمخني عليه قصور إلى القتل ، لأن هذا لا يستلزمه إلا بيان الباعث على ارتكاب الجريمة وهو مهما اختلف فلا تأثير له قانونا في كيانها . كذلك لا يحدى المقيم بالقتل تمسكه بأن الأداة المضمومة لا تحدث مثل الإصاغة التي وجد أثرها بالمخني عليه ، لأن ذلك فضلا عن كونه تراخا موضوعيا فإنه غير منتج مادامت المحكمة قد اقتضت من وقائع الدعوى وأدلتها بأنه هو الذي أحدث الإصابات بالمخني عليه وبأنه أحسها بألة حادة دون أن تقول إن هذه الألة هي التي ضطبت أثناء التحقيق .  
(جلد ١٢٣/١٦٩٤ ط ١ رقم ٩٩ سنة ١٣٩٤ هـ )

٢٠ - إن تفرقة القتل أمر موضوعي لمحكمة الموضوع القول القتل فيه من غير معتب .  
(جلد ١٢٣/١٦٩٤ ط ١ رقم ١٣٩٤ سنة ١٣٩٤ هـ )

٢١ - إن توافر نية القتل أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع من غير معتب مادامت قد أوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها .  
(جلد ١٢٣/١٧٤٤ ط ١ رقم ٦١٧ سنة ١٣٤٤ هـ )

٢٢ - نية القتل مسألة موضوعية يحق لقاضي الموضوع تقديرها بحسب ما يقوم لديه من الدلائل ومن قرر أنها حاصلة للأسباب التي ينشأ في حكمه فلا رقابة لمحكمة النقض عليه إلا إذا كان العقل لا يصور إمكان دلائل هذه الأسباب عليها أو إذا كان فيها استتبع المحكمة في هذا الشأن من وقائع الدعوى أو ظروفها شطط أو مجافاة للوقائع .  
(جلد ١٢٣/١٧٤٤ ط ١ رقم ١٣٩٤ سنة ١٣٩٤ هـ )

### فقرع السادس

تسبب الأحكام بالنسبة إلى الركن المعنوي

٢٣ - في جريمة القتل العمد يجب أن تستظهر المحكمة في حكمها أن الجاني اتزى إزهاق روح المخني عليه وأن عدل في ذلك بالأدلة المؤدية إلى توافر هذه التبة . وذلك لأن الأفعال التي تقع من الجاني في جرائم القتل العمد والنزب المفضي إلى الموت والقتل الخطأ

تتخذ من مظهرها الخارجي ، وإنما الذي يميز جريمة من هذه الجرائم عن الأخرى هي التبة التي صفتها مقارن الجريمة عند ارتكاب القتل المكون لها . فحق كانت الجريمة المروعة على المحكمة جريمة كل عد وجب على المحكمة أن تتحقق من ترافره هذا المدد وأن تدلل عليه بالتدليل الكافي حتى لا يكون هناك على ذلك في أن الموت هو نتيجة جريمة ضرب أنفى إلى الموت أو إصاغة خطأ ، وحتى يثير المحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

(جلد ١٢٣/١٧٩٤ ط ١ رقم ٩٣٣ سنة ١٣٩٤ هـ )

٢٤ - إنه لما كانت جناية القتل العمد تتميز في القانون عن غيرها من جرائم القتل على النفس بضمير خاص هو ارتداء الجاني ، وهو يرتكب القتل الجاني ، إزهاق روح المخني عليه . ولما كان هذا العمد ذا طابع خاص يختلف عن قصد الجنائي العام الذي يعطيه القانون في سائر الجرائم ، وكان أيضا بعلية أمرا داخليا يطمحه الجاني ويضميره في نفسه فلا يستطاع تفرقة إلا بظواهر خارجية من شأنها أن تكشف عن قصد الجنائي وتظهر لذلك كمن من الواجب أن يبقى الحكم النقاضي بإدانة متهم في هذه الجناية صناية خاصة باستظهار هذا العمد ولرأى الأدلة التي تثبت ترافره . فلذا أغفل ذلك كان فاصرا قصورا بعبه عيبا موجبا لرفضه .

(جلد ١٢٣/١٧٤٤ ط ١ رقم ٦١٦ سنة ١٣٩٤ هـ )

٢٥ - إن قصد إزهاق الروح هو العمد الذي تتميز به قانونا بجناية القتل العمد عن غيرها من جرائم القتل على النفس . وهذا العمد يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يعطيه القانون في الجرائم الأخرى ، لذلك كمن لزاما على المحكمة التي تقضي بإدانة متهم في جريمة قتل عمد أن تنفي في حكمها باستظهار نية القتل وتورد العناصر التي استخلصتها منها . ولا يمكن في هذا المدد أن تكون الإصاغة جلوت أو مقتل من المخني عليه إذا كان الحكم بين أن الجاني تعمد إصاغة المخني عليه في هذا القتل ، وأنه كان يقصد بذلك إزهاق روحه .

(جلد ١٢٣/١٧٤٤ ط ١ رقم ٩٠٩ سنة ١٣٩٤ هـ )

٢٦ - إن جريمة القتل العمد تستلزم قانونا توافر قصد جنائي خاص بها هو الذي يميزها عن غيرها من جرائم الاعتداء على النفس التي لا تبلغ مبلغها في الجسامة وإن فلذا أذان الحكم متهما في جناية الشروع في القتل العمد ، ولم يحدت بصفة عاجلة في جلاء ووضوح عن

توافرية التل ليد ، وبين في ذات الوقت الأساسيد  
التي اعتشد عليها فيما انتهى اليه من أنه كان ينوي قتل  
الجنى عليه ، فإنه يكون قد قصر في بيان الأسباب التي  
أقيم عليها .

(جلد ٥/١٤٦ ط ١٢٢٦ سنة ١٢٧٢ ق )

٤٩ - أنه لما كانت جناية القتل المعد تميز  
قانوناً عن غيرها من جرائم القتل على النفس بمنصر  
عاص هو اتواء الجنائي ، وهو يرتكب الفعل الجنائي ،  
قتل الجنى عليه وإزهاق روحه ولما كان لهذا المنصر  
طابع خاص يختلف عن المنصر الجنائي العام الذي يطلبه  
القانون في سائر الجرائم - لما كان ذلك وجب  
يعنى عناية خاصة في الحكم القاضي بالاداة من أجل  
هذه الجنائية باستظهار هذا المنصر وإيراد الأدلة التي  
تثبت توافره . فلذا كانت المحكمة لم تبين في حكمها  
موضع الإصابة من جسم الجنى عليه منقصة عن القول  
بأن أصابه كانت من مذكوف محو بالرماس الصغير  
أطلق على مسافة تزيد على خمسة أمتار ، فلما تكون قد  
اغفلت بيان توافرية القتل لدى المتهم وبين  
قصر حكمها .

(جلد ٥/١٥٠ ط ١٢٢٦ ط ١٢٢٦ سنة ١٣٧٢ ق )

٥٠ - أنه لما كانت جناية القتل المعد تميز  
قانوناً عن غيرها من جرائم القتل على النفس بمنصر  
عاص هو أن قصد الجنائي من ارتكابه الفعل الجنائي  
لإزهاق روح الجنى عليه ولما كان هذا المنصر ذا طابع  
خاص يختلف عن قصد الجنائي العام الذي يطلبه  
القانون في سائر الجرائم وكان هو بطبيعته أمراً يبطئ  
الجنائي ويضمره في نفسه ، فإن الحكم الذي يقضى بإدانة  
مهم في هذه الجنائية يجب أن يعنى بالتحقق من استقلال  
واستظهار وإيراد الأدلة التي تحمل عليه وتكشف عنه ،  
وبدعى أنه لكي تصل تلك الأدلة أسساً تبنى على النتيجة  
التي يطلب القانون تحقيقها يجب أن تبين بياضاً يوضحها  
ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى ولا يكتفى  
بمجرد أمور دين إستاندا إلى أصولها إلا أن يكون ذلك  
بالاحالة على ما سبق بياض عنها في الحكم .

فلذا كان يبين من الحكم أن ما استندت إليه المحكمة في  
التدليل على نية القتل لدى المتهم أنه صوب مسنده قهر  
الجنى عليه وقيل منه ، من غير أن تبين الأصل  
الذي يرجع إليه هذا الدليل . مع أنه لم يسبق له ذكر  
شيء من واقعة التصويب فيما ساقه قبل ذلك من بيان

واقعة الدعوى فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً  
يستوجب نقضه .

(جلد ٥/١٧ ط ١٢٥٠ ط ١٢٥٦ سنة ١٢٧٢ ق )

٥١ - أنه لما كانت جريمة القتل المعد تميز  
قانوناً عن غيرها من جرائم القتل على النفس بمنصر  
عاص هو اتواء الجنائي ، وهو يرتكب الفعل الجنائي ،  
قتل الجنى عليه وإزهاق روحه ولما كان لهذا المنصر طابع  
خاص يختلف عن قصد الجنائي العام الذي يطلبه القانون  
في سائر الجرائم ، لما كان ذلك كان من الواجب أن يعنى  
الحكم بالاداة في هذه الجريمة عناية خاصة باستظهار  
هذا المنصر وإيراد الأدلة التي تثبت توافره . فلذا كان  
الحكم قد اكتفى في الاستدلال على قيام نية القتل على  
قوله في موضع « إنه ثبت أن المتهم هو الذي أطلق  
العبارة التارئة على الجنى عليه حامداً قنطه » ، وقوله في  
موضع آخر « إن المتهم لم يكن مبيحاً التنية على قتل الجنى  
عليه بل كان يقصد اغتالاف زداة شخص آخر فلما طلب  
من الجنى عليه الإرشاد عن الحقل وتباطأ ولدت نية  
القتل في هذه اللحظة تنقيطاً منه ومن تباطئه قنطه » ،  
فلما الحكم يكون قاصر البيان متميماً نقضه .

(جلد ٥/١٥٠ ط ١٢٢٦ ط ١٢٢٦ سنة ١٣٧٢ ق )

٥٢ - أنه لما كانت جريمة القتل المعد تميز عن  
غيرها من جرائم القتل على النفس بمنصر عاص هو  
اتواء الجنائي عند مقارفة جرمه قتل الجنى عليه وإزهاق  
روحه ، وكان هذا المنصر ذا طابع خاص يختلف عن  
المنصر الجنائي العام ، وكان على المحكمة أن تعنى عناية  
خاصة في الحكم بإدانة متهم في هذه الجنائية باستظهار هذا  
المنصر وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره . ولا يكتفى في ذلك  
أن يقول الحكم إن المتهم قد استعمل في اعتدائه سلاحاً  
نارياً فلن يجرى استعمال هذا السلاح لا يثبت حتى أنه  
كان يقصد من ذلك إزهاق روح الجنى عليه .

(جلد ٥/١٥٠ ط ١٢٢٦ ط ١٢٢٦ سنة ١٣٧٢ ق )

٥٣ - من الواجب على المحكمة أن تبحث  
مراعاة في حكمها بالاداة من أجل جريمة القتل المعد  
عن نية القتل وتبين الأدلة التي استخلصت منها ثبوتها  
فإن خلا الحكم من ذلك كان قاصراً قصوراً  
ويستوجب نقضه .

(جلد ٥/١٥١ ط ١٢٢٦ ط ١٢٢٦ سنة ١٣٧٢ ق )

٥٤ - يجب على محكمة الموضوع في قضايا القتل  
المعد أن تقيم الدليل على أن المتهم كان يقصد قتل الجنى  
عليه أى إزهاق روحه ولاكتفى بأن تثبت عليه الفعل

ثالثة ، ومعالجة الجنى عليه بعصرة واحدة قوية في قلبه أصابه بدمق التامور والقلب وقصدت عليه وكان قاصدا بذلك لإذحاق روح الجنى عليه لامتناعه عن تقديم ذرة للثمن أو دفع ثمنها له ، فإن ذلك لا يفيد سوى مجرد قصد للثمن ارتكباب القتل المادى وهو ضربة بسكين ووقوع ذلك الفعل في قلب الجنى عليه وترتب الوفاة عليه ، ولا قيمة لما عقب به المحسكة من أن الجانى كان يقصد لإذحاق روح الجنى عليه فإن ذلك إنما هو القصد الخاص المبالغ استظهاره بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى رأت المحسكة أنها عمل عليه وتكشف عنه متى كان ذلك فإن التسكم يكون معنياً بالتقصير مما يستوجب قصته .

( جلة ١٩٤٢/٢/١٨٤ طن رقم ٢٢٢٣ س ٣٤ ق )

٥٩ - القانون يطلّب في جنابة القتل الممد توافر قصد القتل وهو قصد عاص يستلزم فرق أن يكون القاتل أقر ضلّا من شأنه إحداث الموت ، أن يتروى لإذحاق روح الجنى عليه ولا يجزى عن هذه التية الخاصة أن يسدّر الفعل الجانى من جنابة القتل عن مجرد الممد ، أو استعمال سلاح قاتل بطيعة ، ومن الواجب أن يتحدث المحكم عن هذه التية الخاصة وإن يستظهر توافرها من العناصر التى تكشف قيامها في نفس القاتل ، وإذن فلذا كل ما قاله المحكم في صدر توافر هذه التية هو « أنها مستفاد من نوع السلاح الذى استعمله الممدم فهو من شأنه أن يرهق الأرواح وأعد لهذا الغرض » فإن هذا البيان يكون قاصراً قصوراً يعيب المحكم بما يستوجب قصته .

( جلة ١٩٥٥/١٢/١٩٥ طن رقم ٢٢٩ س ٤٥ ق )

٦٥ - إذا استجست المحسكة نية القتل من معاينة والكريك ، الذى استعمل في ضرب الجنى عليه ومن موضع الإصابة وجسامتها وشدة الضرر ومن باقى ظروف الحادثة التى استعرضتها في حكمها فلا يعيب حكمها أن يكون قد أوضحت مع ذلك ما يفيد أن الممدم ارتكب فعله تحت تأثير القصد ولا أنه لم يرد على دفع الممدم بأنه كان يعمل « الكريك » الذى استعمله في القتل بخصنى صناعته ، إذ لا تناقض بين قيام نية القتل عند الممدم وبين كونه ارتكب فعله تحت تأثير القصد ، لأن القصد يمد سبق الإصرار فقط ولأن وجود الكريك يمد الممدم لا ينعض الممدم عند اعتقاده من أن نوى القتل في الحال وينفذ نية بما في يده .

( جلة ١٩٤٢/٢/١٨٤ طن رقم ٢٢٢٣ س ٣٤ ق )

المادى الذى تممّد ارتكابه وإلا كان حكمها معنياً واجباً قصته .

( جلة ١٩٤٢/٢/١٩٥ طن رقم ١٨٨٤ س ٢٠ ق )

٥٥ - إن جريمة القتل تتميز عن باقى جرائم الاعتداء على النفس بضرورة توفر قصد جنى عاص لنى الممدم هو أن توافر الاعتداء على الجنى عليه وإذحاق روحه . فلذا لم يتم المحسكة الأدلة على ثبوت هذا القصد لدى الممدم كان حكمها قاصراً متعينا قصته .

( جلة ١٩٤٢/٢/١٩٥ طن رقم ١٣١١ س ٢١ ق )

٥٦ - إنه لا كان تممّد لإذحاق الروح هو العنصر الذى تتميز به نية الجانى في جريمة القتل الممد بحيث لا يكتفى لقيامها بالقصد العام الذى يطلّبه القانون في جرائم التنس على النفس ، فانه يكون لزاماً على المحسكة حين تقضى بإدانة الممدم في جريمة القتل الممد أن تبنى في حكمها باستظهار تلك التية لديه وقت مقارنته الجرمية وأن تورد العناصر التى استخلصت منها هذه التية .

( جلة ١٩٤٢/١٢/١٨٤ طن رقم ٩٤٩ س ٢٢ ق )

٥٧ - إن تممّد لإذحاق الروح هو العنصر الذى تتميز به في القانون نية الجانى في جريمة القتل الممد بحيث لا يكتفى لقيامها بالقصد العام الذى يطلّبه القانون في غيرها من جرائم الاعتداء على النفس ، ومن المتعين على المحسكة إذ قضى بإدانة الممدم في تلك الجريمة أن تستظهر في حكمها قيام تلك التية لديه وقت مقارنتها وأن تورد العناصر التى استخلصت منها قيامها . وإذن ففى كل الحكم المضمون فيه رقم إداة القاتل ومن ممة بجريمة القتل الممد ، قد أغفل المتحدث عن نية القتل إغفالا تاماً ، فانه يكون قاصراً البيان معنياً بما يستحق تقصته .

( جلة ١٩٤٢/١٢/١٩٥ طن رقم ١٩٢٣ س ٢٣ ق )

٥٨ - إن القصد الجانى في جريمة القتل الممد يتميز عن القصد الجانى العام فى سائر جرائم التنس على النفس بمضمّر عاص هو أن يقصد الجانى من ارتكابه الفعل الجانى لإذحاق روح الجنى عليه ، وهذا العنصر بطيعة أمر داخلى في نفس الجانى ويجب لصحة الحكم بإدانة مدم في هذه الجريمة أن تبنى المحسكة بالتحديث عنه استقلالاً ، وإيراد الأدلة التى تكون قد استخلصت منها أن الجانى حين ارتكب الفعل المادى المسند اليه ، قد كان في الواقع يقصد به لإذحاق روح الجنى عليه وإذن ففى كل الحكم المضمون فيه حين تمرض لاثبات نية القتل قال : إن القصد الجانى متوفر من استعمال آلة

حتى إذا ما رأوا سياراتهم قائمة عليهم أطلقوا عليهم عدة أصيرة تصدين عليهم ، فذلك فيه ما يكفي لبيان نية القتل لدى المتهمين والعناصر التي استخلصت منها هذه النتيجة .

( جلة ١٧٤١/١٧ ط ٣٥٢ رقم ١٤ سنة ١٤ )

٦٧ - لا يشهد في صحة الأدلة على توافر نية القتل أن يكون من بينها خطورة الإصابة التي أحدثها المتهم ، ما دامت المحكمة قد رأت أن هذه الخطورة إنما كانت ناشئة مباشرة عن الفعل المادي الذي تمتد المتهم لإحداثه ولم تنفأ عن مامل آخر . كما أنه لا جناح على المحكمة إذا رأت علم توافر نية القتل في اعتداء وقع من المعلن على شخص آخر بسبب أن أثر المجرم التي أحدثها به كانت أقل جسامه .

( جلة ١٧٤١/١٧ ط ٧٥٠ رقم ١٤ سنة ١٤ )

٦٨ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت قيام نية القتل لدى المتهم من نوع الآلة التي استخدمها ومن موضع الإصابة وشدةها ، وكانت الأدلة التي استندت عليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، فلا شأن المحكمة بالنقص بها ، وإن كان لا يدل على حقيقة الموضوع إذا هي استخلصت توافر هذه النية من استعمال المتهم منجاة كبيرة وتصويبها إلى الجنى عليه في مقتل بطلته إزاء بها في ظهره طعنة نفست إلى التجويف الصدري .

( جلة ١٧٤٦/٥ ط ٦٩٤ رقم ١٦ سنة ١٤ )

٦٩ - يكفي في بيان نية القتل أن يقول المحكم إنها متوافرة لدى المتهم من استعمال مطرأة ، وهي لاشك آلة قاتلة ، وطلعه الجنى عليه بها في مقتل بما يؤكد أنه قصد إزهاق روحه وقد أحدث به الإصابة الموصوفة بالقرع المظلي الثرس وهي إصابة خطيرة .

( جلة ١٧٤٦/١٨ ط ١٧٤ رقم ١٧٨ سنة ١٤ )

٧٠ - يكفي في التبدل على توافر نية القتل قول المحكم إنه دله من مطالعة تقرير الصفة التشريعية أن المصاب قد أصيب بجراح في الخ و أنه قد بقيتية هذا التقرير أن الكسر الشرعي المتخلف والجرح الطعن بالمنطقة الجدارية والصدفية التي حدثتا نتيجة الطعن بالطرأة وقد استلزمته هذه الحالة إجراء عملية رفع العظام المتخلفة في مساحة قطرها بوصة من العظم الجداري الصدفي الأيمن وقد حصل عراج في الفص الصدفي الأيمن مكان الإصابة وتسبب المراج في إحداث الوفاة التي هي نتيجة مباشرة لاصابة للرأس وأن نية القتل

٦٩ - لا حرج على المحكمة في أن تستخلص نية القتل من نوع الآلة التي استعملها الجاني في الجريمة ومن إقدامه على طعن الجنى عليه في موضع خطير ملتهمة شديدة ، لأن ذكر هذين الأمرين مما كلف في إثبات قيام نية القتل لدى الجاني .

( جلة ١٧٣٢/١٠ ط ١٣٥ رقم ٢٤ سنة ١٤ )

٦٢ - ذكر لفظ العمد ليس ضروريا في الحكم متى كان العمد مفهوما من عبارته .

( جلة ١٧٣٢/١٧ ط ٣١١ رقم ٣ سنة ١٤ )

٦٣ - إن توافر نية القتل أو عدم توافرها في ظرف خاص أمر متعلق بالموضوع ومتى فصلت فيه المحكمة برأى وكان هذا الرأي لا يتناقض مع الواقع فهو نهائى ولا رقابة لمحنة النقض عليه . فإذا استخلص الحكم توافر نية القتل لدى المتهم من استعمال آلة قاتلة ( سكيناً مثلاً ) وطلعه الجنى عليه الأول بها عدة طعنات في مقتل من جسمه وعماوله مرتين طعنه بها في بطنه ثم مرر عماره طعن الجنى عليه الثاني بها في رأسه فليس فيها استتبع في هذا الشأن شطط ولا مجازاة لقرع .

( جلة ١٧٣٢/١٧ ط ١٨١٠ رقم ٣ سنة ١٤ )

٦٤ - إن القول بتوافر نية القتل في جريمة الشروع في قتل عدو هو مسألة موضوعية تتصاها محكة الموضوع من أدلة البصر وظروفا . ويمكن لإثبات نية القتل أن تقول المحكمة في حكمها ( إن نية القتل العمد واضحة بجلاء لدى المتهم من استعمال آلة قاتلة وهي شاطر ساد قاطع وضربه الجنى عليها في الرأس ومواقع أخرى من جسمها . قصد قتلها فأصابها بذلك الإصابات الموصوفة آنفاً ( في الحكم ) وقد غلب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو إسقاط الجنى عليها بالعلاج الفع ،

( جلة ١٧٣٢/١٧ ط ٦٩٨ رقم ٤ سنة ١٤ )

٦٥ - إن جنابة القتل العمد تمنع عن غيرها من جرائم القتل على النفس بغير خاص يختلف عن القصد الجنائي في سائر الجرائم . وهذا التصريح هو اتواء الجاني إزهاق روح الجنى عليه . ولذلك يجب دائماً عند الحكم بالإدانة استظهار هذا التصريح صراحة مع إيراد الإدلة على توافره وذلك على السواء فاعلا أصلياً كان المحكوم عليه أو شريكاً .

( جلة ١٧٤٠/١٠ ط ١١٣٩ رقم ١٠ سنة ١٤ )

٦٦ - متى أثبت المحكم أن المتهمين قد أعطوا البتائق والنفخه وترجموا بها في طريق الجنى عليهم

المتهمين بالشروع في القتل . قول الحكم : إن نية القتل المدنية ثابتة قبلها من استعمال كل منها ببنديعة عضوة بمقلوبات وهي آلة فائقة بليتها وتصويب كل منها البنديعة نحو المجرى عليه وإطلاقها عليه عقب المشاهدة فأصاب مقلوب كل منها المجرى عليه أصابه كالتقتضى على حياته لولا قتله إلى المستثنى وإسمائه بالعلاج .

( جلسة ١٠/١٠/١٩٥٠ ملن رقم ١١٤ سنة ٢٠ ق )

٧٥ - يمكن التذليل على توافر نية القتل لدى المتهم قول المحكمة في حكمها ، « إن نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حادة مدنية في الاعتداء على المجرى عليه وضربها في مقتل في مقابل التلبس بالزرع اليسرى ويشكل جسيم القسرية تنور في جسم المجرى عليه إلى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الزرع وشريان القلب . »

( جلسة ١١/١٠/١٩٥٠ ملن رقم ١٠٩٤ سنة ٢٠ ق )

٧٦ - إذا كانت المحكمة قد استندت في ثبوت نية القتل لدى المتهم إلى أنه أطلق عيارين ناريتين على المجرى عليه فأصيب في يده ، وأنه لولا أن اختفى خلف الحافة التي كان ركبها لقتل عليه بدليل أن الأضحية قد أصابت من الحافة مقتلاً فقتلت ، فليس مما يؤثر في سلامة الحكم من هذه النتائج أن يكون قد أخطأ في قوله إن الحافة ققت حالة كونها قد شفيت من إصابتها إذ هذا لم يكن ليؤثر على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من إصابة الحافة بقطع النظر عن نتيجة هذه الإصابة .

( جلسة ١٢/١٠/١٩٥٠ ملن رقم ١٢٨٢ سنة ٢٠ ق )

٧٧ - متى كان الحكم قد تحققت عن قصد الجنائي الخاص الواجب توافره في جريمة القتل التعدد فأورد الألة التي عرّض إلى ثبوت هذه النتيجة في حق الطاعن سواء بالنسبة لجناية القتل أو لجنايته الشروع فيه التي تقدمتها والتي اعتبرها طرقة مفسدة لها ثم تعرض لنطاق المتهم فقتله في مناطق سلم للاختصاصات التي أوردتها فلا يقتضيه أن يكون في تعرضه لبعضها آثاراً وانقطاع قد أورد فروضاً واحتياطاتها استخلاصاً من ظروف العمري بولايستها ما دام أن ما ذكره من ذلك لا يمكن أن يغير الحقيقة التي أعنيها على وجه اليقين من أن قطع الطاعن غير صحيح .

( جلسة ١٩/١٠/١٩٥١ ملن رقم ١٣٣ سنة ٢٠ ق )

٧٨ - يمكن في التذليل على توافر نية القتل قول المحكمة إنها متوافرة لدى المتهم من أنه « لما أشهد الشهادتين

ثابتة من استعمال المتهم سلاحاً قاتلاً بطبيعت لأن فصل المرأة إلى استعمالها طوله سبعة سنتيمترات كما أن اللقطة كانت في مقتل وبعث شديد أدى إلى كسر مضاعف لقطع الرأس كما وصف التقرير الطبي الشرعي ، وقد استبان من مطالعة التقارير الطبية الشرعية سافة الذكر أن اللقطة كانت نتيجة للاصابة التي أحدثها للمتهم بالمجرى عليه . ولا يؤثر في سلامة الحكم من هذه النتيجة ما جاء به قبل ذلك من قوله « إنه بان المحكمة من مطالعة أوراق القضية أن المجرى عليه بعد أن تحسنت حاله بعد الإصابة خرج من المستشفى وسافر لمصر فضايق عمرة رجل الصحة لاشتباهم في أنه مصاب بالكوليرا وتقل لستثنى الحيات ومنه إلى مستشفى الملك ثم منه إلى المجموعة الصحية حيث توفي بعد ما أصيب بالشلل . »

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ ملن رقم ١٣٣٢ سنة ١٩ ق )

٧٩ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت توافر نية القتل لدى المتهمين من إعدادهما وحملهما سلاحاً قاتلاً بطبيعت ( بنادق مازود ) وإطلاق هذه الأضحية على المجرى عليهما وإصابة أحدهما عدة أصابات في مقتل ( في الظهر وفي أسفل يسار مؤخر العنق وفي أهل بين العنق وفي الجانب الأيمن الوجه وفي الرأس ) وإصابة الآخر في مقدم حية الركبة فذلك يكفي .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠ ملن رقم ١٣٣٢ سنة ١٩ ق )

٧٢ - ما دامت المحكمة قد تحدثت عن نية القتل استقلاً في حق كل من المتهمين مستظهرة أن كلا منهم جبيناً أطلق العيار على المجرى عليه كان يقصد بذلك إزهاق روحه فهذا يكفي لسلامة الحكم في هذا الخصوص . ثم إذا هي قد أقامت الدليل على أن المجرى عليه لم يسقط إلا على أثر العيار الثاني الذي أطلق عليه من أحد المتهمين وعلى أن القدر المتهمين بالقتل المجرى فعاليتهما على الشروع في القتل دون اعتبار للإصابة التي وقعت وسببت القتل فلها لا تكون قد أخطأت .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠ ملن رقم ١٣٥٥ سنة ٢٠ ق )

٧٣ - إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل فقال إنها مستفادة من استعمال المتهم في صدواته على المجرى عليه آلة حادة وطعن إياه بها عدة طعنات في مواضع عدة من جسمه إحداها وهي إصابة البطن فتبر في مقتل ونخلة وهذا القول من شأنه أن يرضى إلى ما رتب عليه ، ولا يكون بالحكم قصور في بيان توافر هذه النية .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠ ملن رقم ٣١٢ سنة ٢٠ ق )

٧٤ - يمكن في إثبات توافر نية القتل لدى

الآلة التي استعملت في القتل كانتهما مطواة أو منجلا ما دام أنه قد قطع باعتداه المصمم على المجنى عليه آلة قاطعة بنية قتله وما دام ما قتله من نوع تلك الآلة كان استخلاصا سائغا له أصله في أقوال الفهود وسنده في تقرير الطبيب الشرعي .

( جله ١٩٨١/١٢/١٧ طين روم ١٩٩٠ سنة ٢١ ق )

٨٣ - إذا كان الحكم قد استخلص نية القتل بما ذكره من أن التهم استعمل آلة من شأنها إحداث الموت ( سكيناً ) وطعن بها المجنى عليه عمداً في مقتل من جسمه وهو جريح الأيسر طعنة شديدة قتلت إلى التجويف البطني ما يدل على أنه اختوى القتل وإزهاق الروح وقد أدت الإصابة إلى الوفاة - فهذا استخلاص سائغ توافره لدى الطاعن نية القتل كما هي معروفة في القانون .

( جله ١٩٨٣/١٢/٢٨ طين روم ١٩٩٠ سنة ٢٣ ق )

٨٤ - متى كان الحكم المعلوم فيه ، إذ تعرض لنية القتل عند الطاعن قد قال دلتها توافرت لديه ، إذ تستقفا المحكمة من استعماله في الاعتداء على المجنى عليه آلة من شأنها إحداث القتل وإحداها بها إصابة جسيمة وفي مقتل تروى إلى إزهاق روح المجنى عليه نظراً لدرجة خطورتها وتمازها إلى التجويف الصدري لولا تدارك المجنى عليه بالعلاج . . وكان يبين من ذلك أن الحكم قد استدل على نية القتل باستعمال الطاعن تلك الآلة ومن تعمد إصابة المجنى عليه بها في مقتل إصابة جسيمة واستخلص من ذلك أنه قصد إزهاق روحه وهو استخلاص سليم لا يجب فيه ، متى كان ذلك ، فإن الحكم لا يكون قاصراً .

( جله ١٩٨٤/٧/٢٢ طين روم ١٩٩٨ سنة ٢٣ ق )

٨٥ - إذا كان الحكم قد تصدت من نية القتل واستظهرها من ظروف الواقعة بقوله إن اتهام المتهمم على إطلاق عبار تروى على المجنى عليه من بتدنية مصرة بالرماس وهو سلاح قاتل بطبيعت وأصابة المجنى عليه بهذا القتلوف الثاني يقطع بأنه قد تعمد - فإن ما قتله الحكم يكن للتدليل على توافر هذه النية .

( جله ١٩٨٤/٤/١ طين روم ١٩٩٢ سنة ٢٤ ق )

٨٦ - إذا كان الحكم المعلوم فيه حين تحدث عن نية القتل قال د أن نية القتل ثابتة من أضرار التهم في قدم التحقيق من أنه بدأ بإطلاق النار على المجنى عليه ومن أنه صوب إلى المجنى عليه بطبيعة عصفرة بالرماس وهي سلاح قاتل بطبيعت استمر يطلقها عليه حتى أفرغها فأصيب المجنى عليه بثلاثة أسهم منها

بينه وبين المجنى عليها تركها وركب دراجته وعاد ومعه السكين المضبوطة وطمعها بها في عنقها تلك الطعنة القوية التي قطعت الجذع والأشعة والأوعية الدموية ووصلت إلى الفقرة العنقية الخامسة وأحدثت بها كسرا تشكون نية القتل ثابتة من الآلة المستعملة أي السكين وهي قاطعة بطبيعتها وثابتة من موضع الطعنة في العنق وهو مقتل .

( جله ١٩٨١/٣/١٩ طين روم ١٩٩٢ سنة ٢٠ ق )

٧٩ - يمكن لاستظهار نية القتل أن تقول المحكمة إنها ثابتة قبل التهم ثبوتاً قاطعاً من ظروف الحادث ومن أنه استعمل سلاحاً نارياً وأطلق منه مغلولين صوب المجنى عليه بقصد إزهاق روحه .

( جله ١٩٨١/٤/٦ طين روم ٦٠ سنة ٢١ ق )

٨٠ - إذا كان الحكم قد استدل على نية القتل لدى التهم بالنسبة إلى مجنى عليه بأداة من شأنها أن تروى للمبارتب عليها في صدقته من هذه النية لدى التهم بالنسبة إلى مجنى عليه آخر قد نفي هذه النية عنه مستتباً بذلك لما قتله من جرح من وجود ضحية تعمر إلى الشروع في قتله وأنه وإن كان اعتدى عليه بنفس الآلة إلا أنه فعل ذلك عند ما وقف المجنى عليه المذكور في طريقه لئيمه من الاعتداء على المجنى عليه الأول وأنه طعنه طعنة واحدة وخفيفة قصد بها أن يخيفه ويخيفه من طريقه ، فهذا استخلاص سائغ ولا يندفع فيه كون الآلة التي استعملت في الاعتداء على المجنى عليها كليهما واحدة .

( جله ١٩٨١/٥/٢٦ طين روم ١٩٩٦ سنة ٢١ ق )

٨١ - إنه وإن كان صحيحاً أن مجرد استعمال سلاح قاتل وإصابة المجنى عليه في مقتل وإن نشأ من ذلك جرح خطير لا يكفي لثبوت نية القتل لدى الجاني إلا أن عمل ذلك أن يكون من المختل معه حصول الإصابة من غير قصد أو بقصد آخر غير قصد القتل وإزهاق الروح ، فإذا كان واضحاً أن المحكمة استخلصت أن المتهمم قد قصدت إزهاق روح المجنى عليها وإزهاق روحها من قصد ضربها بآلة قاطعة وطمعها بها بقوة في مقتل طعناً أحدث جرحاً خطيراً ، فذلك يكون استخلاصاً سائغاً وبإناكافيا في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمم . وليس من شأن مجرد قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني أن يثبته حرية المحكمة في استخلاص قصد من كافة ظروف الدعوى .

( جله ١٩٨١/١١/٦ طين روم ١٩٩٠ سنة ٢١ ق )

٨٢ - لا يندفع في سلامة الحكم أن يقول إن



حصل قبيل الغروب يحمل كل منهم سلاحاً نارياً ممياً بالخفية وأخيراً يقتلون مقتولاًها على خصوصهم قاصدين لإحراق أرواحهم قات من مات وأصيب الآخرون بالإصابات الموصولة بالقتير الطلي والقي كلفت تولى بحياتهم لولا مداركتهم بالعلاج وكلف البالغ على ذلك الشجار قتانه الذي حدث بين ... وبين ... والذى حرك قديم كرامين المقد والغضب المرازات القديمة فأخذوا على قتلهم غير ما بين نتيجة أعمالهم أو مقدرين لما يترتب عليها من مسئوليات . - فإن ما قاله الحكم كلف لإثبات توافر نية القتل عند الطاعن .

( جلد ١٧١/٧١٦ طين رقم ٦٥ سنة ٢٤ ق )

٩٩ - إذا كان الحكم قد تضمنت عن نية القتل واستظهرها في قوله « وحيث إنه عن نية القتل فالتابع عما تقدم أن التهم تغير لارتكاب الجريمة وقتاً كان الجنى عليه في ثانياً وجنم قومه حتى يدل حركته إذا ما استيقظ وطمة ثلاث طعنات بآله قاله هي سكين وفي إحدى هذه الطعنات أخذ التهم سكينه في جدار الصدر الأيسر للجنى عليه فوق حلة التلى الأيسر تماماً فتفلت الطعنة إلى تجويف الصدر الأيسر وأصابت متلا من الجنى عليه وذلك يدل على أن التهم قصد لإحراق روح الجنى عليه فترافق في حقه القصد الجنائي الخاص . - فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق ، أما مجرد عدم قول الجنى عليه إن نية الطاعن كانت منصرفة إلى القتل أو قوله إنه لا يعرف قصد الجاني فإنه ليس من شأنه أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص ذلك القصد من كافة ظروف الدعوى .

( جلد ١٧٦/٧١٦ طين رقم ٥٥٦ سنة ٢٤ ق )

٩٢ - إذا كان الحكم قد استظهر نية القتل بقوله « وحيث إنه عن نية القتل فالتابع عما تقدم أن التهم تغير لارتكاب الجريمة وقتاً كان الجنى عليه في ثانياً وجنم قومه حتى يدل حركته إذا ما استيقظ وطمة ثلاث طعنات بآله قاله هي سكين وفي إحدى هذه الطعنات أخذ التهم سكينه في جدار الصدر الأيسر للجنى عليه فوق حلة التلى الأيسر تماماً فتفلت الطعنة إلى تجويف الصدر الأيسر وأصابت متلا من الجنى عليه وذلك يدل على أن التهم قصد لإحراق روح الجنى عليه فترافق في حقه القصد الجنائي الخاص . - فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق ، أما مجرد عدم قول الجنى عليه إن نية الطاعن كانت منصرفة إلى القتل أو قوله إنه لا يعرف قصد الجاني فإنه ليس من شأنه أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص ذلك القصد من كافة ظروف الدعوى .

( جلد ١٧٦/٧١٦ طين رقم ١٣٣ سنة ٢٤ ق )

٩٣ - يمكن استظهار نية القتل لدى المتهمين قول الحكم إنها تامة « ومن استعملها سلاحاً قاتلاً بطيعة ( بنات خرطوش ) ومن تصويها في مقتل من الجنى عليها ( يلبتها ) وإصابتها فصولاً في تلك المواضع الإصابات الخطرة التي كانت سبباً في وفاة أولها . ( جلد ١٧٠/١٠ طين رقم ٩٥١ سنة ٢٤ ق )

ولايه ببيان رابع والمخاطب ببيانين ، ولا شك أن تصد إطلاق الأضحية على الجنى عليه وإصابة بعضها بقتل مع ملاحظة ظروف الحادث بما يشعل برؤا نية الإجهاد عليه وإزهاق روحه ، ومن ثم فلا عمل لاختيار الحادث قتلاً خطأ . - فإن ما قاله الحكم من ذلك وأسس عليه افتناع المحكمة بقيام نية القتل لدى المتهم كلف في انقل للاستقلال على ثبوتها .

( جلد ١٧٤/٥١٤ طين رقم ٩٣ سنة ٢٤ ق )

٨٧ - إذا كانت المحكمة قد قالت بشأن نية القتل ، « إنها تامة لدى الطاعنين من أن كلا منهما استعمل سلاحاً نارياً قتلاً وأنها أطلقت النار من سلاحهما بقصد الإجهاد عليها أخذاً بالتأثر الذي أبعثت إليه فيما أوردته من مؤدى شهادة زوجة الجنى عليه ، فإن هذا البيان مجرد في التبدليل على قصد القتل لدى الطاعنين .

( جلد ١٧٤/٥١٤ طين رقم ٢٥٦ سنة ٢٤ ق )

٨٨ - إذا كان الحكم قال في التبدليل على توافر نية القتل « إن نية القتل متوافرة لدى المتهم من استعماله سلاحاً قاتلاً بطيعة وهي البندقية المصنوعة التي عمرها بالخفية وأطلق منها ثلاث مقذوفات نارية على الجنى عليه فاصلا كتفه فأصابه الأخير منها بضربة الأيمن وغلب أثر الجرحه لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركه الجنى عليه بالعلاج . فإن هذا الذي قاله الحكم يكفي رداً على ما يشره الطاعن من انعدام نية القتل . ( جلد ١٧٢/١٧٤ طين رقم ٦١٧ سنة ٢٤ ق )

٨٩ - إذا كان الحكم قد تعرض لنية القتل عند الطاعنين واستخلص ثبوتها من استعمال السلاح الحاد اللدب الذي من شأنه أحداث القتل وما يفيد قصد إصابة الجنى عليها به وبغيره في مقاتل من جسمها وإصابات جسمية متعددة ومن السبب الذي دفع الطاعنين لارتكاب الجريمة وهو خدعهم على غريهم وحرمانهم من الانتقام بالساقية وما حدث بين القرعنين منذ أسويين بسبب النزاع عليها . - فإن ما قاله الحكم من ذلك سائق ومن شأنه أن يؤدي إلى ثبوت نية القتل عند الطاعنين .

( جلد ١٧٤/١٧٤ طين رقم ٣٢٤ سنة ٢٤ ق )

٩٥ - إذا كان الحكم قد دلل على توافر نية القتل عند الطاعن بقوله « وحيث إن نية القتل تامة تماماً قبل المتهمين ثبوتاً لا يشتمل تلك من خروجهم من الآخرين من أظلمهم وأظلمهم من منازلهم على أثر الضجار الذي

الأيسر ، وأن الجاه المقتوف في جسم المصاب كان من أسفل إلى أعلى لأنه كان عند أصابعه من الجرح الأيمن من جسمه إلى الأمام ، فهذا الذي جاهد به الحكم ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من أن تصويب العيار كان نحو الجنى عليه إلى الرأس وهو مقتل الأيسر الذي بنت عليه قوماً بتوافر نية القتل ، إذا أنه متى كان المجرى عليه ثانياً الجرح الأعلى من جسمه - كما أثبت حكم قتل من الكشف البلى - فإن اتجاه الإصابة وهو حل هذا الوضع من أسفل إلى أعلى لا يثبت أن تصويب العيار كان إلى الرأس . ولهذا يكون الحكم قاصراً قصوراً يعينه .

(جلسة ١٩٤٦/٥/٢٧ ط ٢٢٢ رقم ٢٣٨١ سنة ١٤ ق)

٩٩ - إذا اعتدت المحكمة في إثبات نية القتل لدى المتهم على أنه استعمل آلة قاتلة بطبيعتها ، وهي بندقية أطلقها عمداً فأصاب الجنى عليها في مقتل ، في رأسها ، فإنه يكون قد جاهد قاصراً في بيان الأسباب التي استند إليها في إثبات توافر نية القتل لديه . وذلك لأن طائفة مقتوف من سلاح ناري لا يكفي وحده في إثبات أن مطلقه كان يقصد به القتل ولو كان قد أطلقه عن قصد ، وإصابة إنسان في مقتل لا يصح أن يستنتج منها نية القتل إلا إذا كان مطلق العيار قد وجهه إلى ما أصيب وصوبه إلى جسمه في الموضع الذي يعد مقتلاً ، وخصوصاً إذا كان الثابت بالحكم أن العيار كان موجهاً إلى شخص آخر غير من أصيب به ، كما لو أطلق المتهم عياراً نارياً بقصد قتل زوجته فاختلطاً وأصاب امرأة أخرى كانت معها .

(جلسة ١٩٤٦/٤/١٠ ط ٢٢٢ رقم ٣٨١ سنة ١٤ ق)

١٠٠ - إذا كان الحكم في بيانه واقعة الفحري قد أثبت أن الحادث وقع في وضع التبار وأن المسافة بين المتهم وبين من أصابها العيار الذي أطلقه لم تكن بعيدة وأن أمثابتاً كانت في الباعد وأن العيارات التي أطلقها وهو يمكن الحادث كانت متعددة وأرب تلك العيارات كلها ما عدا ذلك الذي سبب الإصابة كانت في الهواء وأن هذا الحكم كان يجهل له دليل له يحصل سلاحاً لم يستعمله ، وأل فخره الذي حمله على ارتكاب فعله يضره إياه وتفتت منه لم تصله أية إصابة وأن ساعد الجنى عليها كان مرفوعاً إلى أعلى وقت أن صادف المقتوف ومع ما أثبت من كل ذلك قد انتهى إلى القول بقيام نية قتل الجنى عليها لدى المتهم على أساس أن قد استطاعه لو لم يكن متروك القتل أن يطلق بندقية إلى أعلى لتخريف

٩٤ - إذا كان الحكم قد عرض لنية القتل فقال بأنها ثابتة لدى المتهم من السلاح المستعمل في الحادث (بندقية) وهو سلاح ناري قاتل ومن تصويب المتهم إياه نحو الجنى عليهم وهو راكض على ركبتيه وإصابته أحدهم في ركبتيه التبرير أثناء محاولة الانبساط على الأرض كالتأيت بالقرى العليا الشرعى ومن تمدد الأصعدة النارية التي أطلقها المتهم من البندقية صوب الجنى عليهم وذلك فضلاً عن سبب الحادث كما سبق الذكر ، فإن هذه العناصر التي استخلص الحكم منها توافر نية القتل لدى الطائفة من شأنها أن تؤدي إلى ثبوتها .

(جلسة ١٩٤٦/١٠/١٩ ط ٢٢٢ رقم ١٠١٦ سنة ١٤ ق)

٩٥ - يعتبر الحكم قد استظهر نية القتل ودل على توافرها إذا قال : إن نية القتل ظاهرة من استخدام المتهم للآلة (مطارة) وقد أصاب بها الجنى عليه إصابة جسيمة وفي مقتل وأوقف أثر الإصابة بتدرك الجنى عليه بالعلاج .

(جلسة ١٩٥٠/٣/١٩ ط ٢٢٢ رقم ١٨ سنة ٢٥ ق)

٩٦ - إن بيان وزن العدد في جرائم الشروع في القتل أمر واجب ، وإغفاله يقتضي تقصير الحكم .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/١٢ ط ٢٢٢ رقم ٨٧٨ سنة ٢٤ ق)

٩٧ - إذا ظلت المحكمة حل توافر نية القتل للعمد لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (هي آلة نارية) وتصويبها نحو الجنى عليه إلى مقتل من جسمه ، ثم ذكرت في الوقت نفسه أن - المجرمة لم تم لبس عاريج من إرادة التبرم هو اقتراج ساقى المحسنى عليه صدته عند إطلاق العيار عليه بما جعل المقتوف يصيب جلياً به فقط دون جسمه ، ولم يبين الموضع الذي اعتبرته مقتلاً ، فإنها تكون قد استنتجت نية القتل من واقعة غير مثبتة ، إذ من الممكن أن يكون المتهم قد أطلق العيار نحو ساقى الجنى عليه . ومع عدم بيان المحكمة في هذه الحالة عدم اعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلاً تكون محكمة النقض عاجزة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة بالحكم تطبيقاً سليماً ، وهذا يقتضى نقضه .

(جلسة ١٩٣٧/١/١٧ ط ٢٢٢ رقم ١٩٥٠ سنة ٢٤ ق)

٩٨ - إذا كانت المحكمة في استدلالها على توافر نية القتل لدى المتهم لم تعتمد إلا ما قاله من استعمال آلة قاتلة وتصويبها نحو الجنى عليه في الرأس وهو مقتل ، وكان ما أثبت الحكم قتلاً عن الكشف البلى هو أن العيار أصاب الجنى عليه بالوجه الخلفي والكشف

فإذا فسد منطلق لا يصح أساساً الحقيقة القانونية التي أطلقها المحكم عليه لأنه يؤدي إلى تعريضها .

(جـ ١٠/١٠٠ ص ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ق ١)

٩٠٩ - إذا كان التهم في جريمة الشروع في القتل قد تمسك بأنه لم يكن يقصد بالطلقة العيارات النارية التي أطلقها قلاً ، بل كان قصده فقط نفس المتاجرة التي كانت قائمة بأرباب المتاجرين ، وأن الغنى عليه الذي لم تكن له علاقة بالمتاجرين كز وأقفا على جزء مرتفع من الأرض فأصيب وجده فعوا دون قصد ولا قصد يقتلوا إحدى تلك الأجرة التي أطلقت في الهواء ، ثم أداته المحكمة في هذه الجريمة مستقلة هل ثبتت نية القتل لديه بقولها أنه أطلق على الجنى عليه صاراً أصابه في مقتل ، دون أن تورط ، فيما أوردته ، أي دليل على أنه صوب سلاحه إلى شخص الجنى عليه قصداً وأطلق المقتول عليه بالذات ، بل كل ما تارة في ذلك هو أنه أطلق المقتول نحو فريق من المتاجرين ، بما لا يثبت تحديد مداهم ولا يثبت لعدم تعيين النية المذكورة أو للشار إليه ، وذلك مع أن الجنى عليه وجده هو الذي أصيب في الحادث من تلك المقتولات ورغم تعدد العيارات ونزعة عدد أفراد الفريق الذي أطلقت نحوه ، فإن حكمها يكون قاصر البيان متعيناً تقتضيه .

(جـ ١٠/١٠٠ ص ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ق ١٦)

٩٠٤ - إذا كانت المحكمة حين تعددت عن نية القتل لم تقل إلا أنها تامة من استعمال التهم مسلماً صالحاً للاستعمال وهو آفة تامة بليتها وهو يقتلوا ناري ثم تعقيب المسلس على هذه الصورة إلى الجنى عليه وإلحاقه على قصده الأخير وهو جزء واقع في منطقة خطيرة من جسم الإنسان يرتب عليه قتل الجنى عليه ، لذلك لا يكتفي في إثبات هذه النية ، إذ أن استعمال آفة تامة لا يكتفي وحده لأن يتخذ دليلاً على نية القتل ، إذ يجوز أن يكون التقصد منه مجرد الإيذاء ، وإطلاق المسلس على قصده الجنى عليه لا يثبت دليلاً على وجود هذه النية ، لأن العند ليس بمقتل .

(جـ ١٠/١٠٣ ص ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ق ١٦)

٩٠٣ - إذا كان كل ما ذكره المحكم في إثبات نية القتل لدى التهم بجناية تقتل السعد هو قوله : « دان هذه النية متفرقة من تحديه أول الأمر على فلان فلان منه شهد الحادث عن الاستمرار في الاعتداء عليه ذهب فوراً إلى جرحه التقريب وأحضر يده بفتح وأطلق منها

مقلوباً عليه بقصد أصابه أو أصابه ابن عمه غلب أنه نفي الموجدون استمراره في التعدي فأمسك بعضهم بمسورة البندقية ولكنه ظل يحسبها من مؤخرتها وروى على ذاتها وأطلق منها مقلوباً آخر بجرحه فأصاب ابن عمه الذي كان واقفاً بجوارده ، فإن هذا الحكم يكره قاصراً لأنه لم يورد ما يفيد أن التهم حين أطلق كل حيار كان يقصد إزهاق روح من وجهه إليه وقصد أصابه به .

(جـ ١٠/١١١ ص ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ق ١٦)

٩٠٤ - جريمة القتل العمد تتطلب نية خاصة لدى التهم بها ، وهذه النية يجب بمقتضى القانون أن يثبت قيامها حقيقة وقولاً ، ولا يكتفي أية حالاً بارتضاها فإذا كانت المحكمة قد استدللت على تواتر نية القتل لدى التهم بظروف الحادث واستعملت آفة تامة يوطئ به بها الجنى عليه في مقتل معرضة عن حالة السكر التي تمسك الدفاع عنه بقيامها منه ، بمقتضى أنه تعامل المخ باختباره فيكون مسئولاً قانوناً عن فعله ، فإن حكمها يكون معيباً .

(جـ ١٠/١٢٣ ص ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ق ١٧)

٩٠٥ - إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت ما جلد بتقرير الكشف الطبي الازل من أن الغنى عليه أصيب برصعة بالبارود من المصارف أن أصابه هي حروق نارية فوق الحاجب الأخير ونش باره هي متشبه بالزفة ومقدم الصدر ، وما جلد بتقرير الطبيب الشرعي الذي أعاد الكشف عليه من أن آثار الإصابات ومن أنه ليس ثمة ما يمكن منه الجرم بأن العيار الذي أصابه كان معه را بالبارود فقط ومن الجاز أن كان به نقطة رصاص واحدة ، وأن العيار للموصوف يجرز أن يحدث وفاة أحوال - إذا كانت بعد ذكرها ذلك أنه قالت أن الذي تورده الطبيب الشرعي به فيه ما نفى العلم من أن البارود كان بنفسه لإحداث الموت وعلى الأخص إذا أصاب العنق ، ثم انتهت إلى القول بأن نية القتل تامة على التهم من استعمال ذلك السلاح وتحويله إلى الجنى عليه وإطلاقه عليه وأصابه به في موضع من جسمه هو مقتل - فذلك لا يكتفي بقتل بثبوت تورط هذه النية في حق التهم ويكون حكمها قاصراً قصوراً يسيب بما يوجب تعهده .

(جـ ١٠/١٢٣ ص ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ق ١٨)

٩٠٦ - إذا رقت الدعوى على عدة متهمين يقتلهم الجنى عليه مع سبق الإصرار بأن فلانهم أعدم بضره سيف أصابت رأسه ففرق على الأرض وتناول

يحدث عادة من آلة راصة - متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر الاستدلال بما يبيح ويستوجب نقضه .  
(جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٠ طين رقم ١٩٤ سنة ٢٣ ق)

١١١ - متى كان الحكم المعلن فيه إذ حل لهم مسئولية الاشتراك في القتل المدد قد انقصر على القول بأن إسهال الطاعن بالمجنى عليه كان بقصد تمكين للتم الأول الذي كان قلما خلفه من ضرب المجنى عليه فوقت جريمة القتل نتيجة عملة لهذه المساعدة دون أن يبين الوقائع التي استخلص منها أن ما فعله من إسهال المجنى عليه على ذلك النحو قد قصد به تمكين للتم الأول من ارتكاب الجريمة وأن ذلك كان مساعدة منه له على ارتكابها ولم يكن من قبيل الاعتداء الضمني منه عليه القصور لذلك - متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان متينا نقضه .

(جلسة ١٩٥٤/١/٢٩ طين رقم ٢١٤٣ سنة ٢٣ ق)

١١٢ - لما كان الحكم إذ استخلص نية القتل عند التهم قد استند إلى استعمال آلة حادة قائمة بطبيعتها وطمعته بها المجنى عليه في مقتل وأن العلقة كانت هدفة إذ تقلت إلى التحويل البروتيني ، وكان هذا الذي قرره الحكم وإن أدى إلى ثبوت نية القتل عند من يكون محظوظا بصفوره وإدراكه إلا أنه لا تستحق في هذه النية عند من يكون قاصر القصور ما حلت جريمة القتل المدد تتطلب لتوافر أركانها قصدا خاصا لا يسمح إقترانه ولا أن يقال بتوافره إلا عند من يثبت أن قصده من الاعتداء على جسم المجنى عليه كان منصرفا عن شعوره وإدراكه إلى إزهاق روحه ، وكان الحكم قد أثبت على لسان المجنى عليه وأحد الشهود أن التهم كان مخلوطة بارتكاب الجريمة دون أن يبين ما إذا كانت المحكمة قد حققت الأمر وهل كان للتم فاقد الشعور والاختيار بسبب حالة السكر أم لا - لما كان ذلك ، فإن هذا الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٤/٥/٢١ طين رقم ٥٩٠ سنة ٢٤ ق)

١١٣ - إذا كان الحكم إذ تعرض لبيان نية القتل عند الباعثين قال أنها متوافرة من حيازة السلاح الذي استعمل وهو بندقية ومن تكرار إطلاق النار منه على المجنى عليه دون أن يبين كيف استدل على أن الطاعن الأول كان يطلق النار على المجنى عليه تكرارا مع ما أثبت (في موضع سابق) من أن العيارين الأول والثاني لم يسيباه وأن ما أسماه من العيار الثالث هو رشق واحد أصابه في عنقه ثم سقط ودون أن

جليه الباقون بالضرب ، فأدانت المحكمة هذا التهم في جريمة القتل المدد ويرأت الباعثين ، وقتت عنه سبق الإصرار أو الاتفاق مع الآخرين على القتل ولم تقدم الدليل على أنه هو الذي أحدث باقي إصابات الرأس التي ساهمت في الوفاة ، فإن استنادا به ذلك في تورف نية القتل لديه إلى تعدد الإصابات بالرأس وتعدد الكمور بها ، جعل حكما قاصرا متعتنا نقضه .  
(جلسة ١٩٥٠/١٦/٢٩ طين رقم ١٢٧٧ سنة ٢٩ ق)

١٠٧ - إذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد اثبات نية القتل قبل التهمين هو انهما كانا مدفوعين بعامل الأتقام ولم يقع من الاعتداء على أحدهما ، فهذا القول المرسل بغير دليل يستند إليه لا يكفي ، ويكون الحكم قاصرا قصورا يبيح .  
(جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ طين رقم ٦ سنة ٢٠ ق)

١٠٨ - إذا كان الحكم إذ تعرض للتدليل على ثبوت نية القتل لدى المتهمين قد اكتفى بقوله أنها وثابة ثبوتاً تالفا من الإصابات المتعددة الفتاة التي لحقت بالمجنى عليه ، فقد بلغت في مجموعها خمسا وأحد عشر جرحا في الجبهة وتشتكا في الخنق ونفقات منها الوفاة في الحال - فانه يكون قاصرا ، لأن هذا الذي قاله لا يؤيد بذاك إلى ثبوت قصد القتل .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٩ طين رقم ١٠٢٥ سنة ٢٠ ق)

١٠٩ - إذا كان الحكم حين يتحدث عن نية القتل قد قال ، أنها مستفادة من ملاحظة التهم للمجنى عليه ، وتعيينه إياه بإطلاق النار عليه أن لم يقف ، فلما لم يصف إليه بالوقوف وظل في جريه أطلق عليه المقتول حامدا من البندقية التي كان يحملها والتي لا تستعمل لتبريد القتل فأصابه في مقتل لولا أن أسف بال علاج . ولا كان مجرد ملاحظة شخص لآخر وتعيينه بإطلاق النار عليه أن لم يقف ثم إطلاق النار عليه من بندقية معمرة بالرشد قد يحصل دون أن يكون قصد الجاني قد انصرف إلى قتل المجنى عليه وإزهاق روحه ، فإن الحكم يكون قاصر البيان معيبا بما يستوجب نقضه .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٣ طين رقم ١٣٩١ سنة ٢٣ ق)

١١٠ - متى كان الحكم قد اتخذ ضمن ما احتج عليه في ثبوت نية القتل لدى الطاعن على موضع الإصابة الرمية من جسم المجنى عليه باعتباره ناشئة عن العيار الناري الذي أطلقه على المجنى عليه ، وكان الحكم لا يبين كيف حصل لتلك الرمية التي أثبت وجوده بسند المجنى عليه من العيار الناري الذي أطلقه الطاعن مع كون طيبة العيار الناري أن يحدث إصابة نارية لأرضية وأن الجرح الرضي

عهد العمل شروفاً في قتل لم يتم لسبب خارج عن إرادة القاتل ووجب العقاب على ذلك لأن وجود الجروح في الأذن أو عدم وجودها هو ظرف مرضي لا يدخل له فيه . ولا على القول باستقالة الجريمة ما دام أن للمادة المستعملة تصلح في بعض الحالات لتحقيق القرض المقصود منها .

( جلسة ١٩٣٠/١/٨ ملن رقم ٨١٦ سنة ٥ ق )

١١٦ — إن جريمة القتل بالتسميم هي كجريمة القتل بأية وسيلة أخرى يجب أن تثبت فيها محكمة الموضوع من أن الجاني كان في حله متورباً اقتضاء على حياة الجاني عليه لذا سكت المحكم عن إيراد هذه التوبة كان مشوباً بالقصور بما يبيحه ويوجب قضاة .

( جلسة ١٩٣٠/١/٢٠ ملن رقم ٢٢٠ سنة ٦ ق )

١١٧ — إننا كان الظاهر ما أورده المحكم أنه اعتمد في ادانة المتهمين بجناية القتل بالسلم على ما أفضى به الجاني عليه قبل وفاته ولما ذكره ولك معاونة البروليس من أنهما كانا يتظاهرا مع أخيهما الذي أدين أيضاً في هذه الجريمة أمام مزملهم ، وأنهما كانا يقتسمان معه الأكل من الحلوى التي قدسها أخوهما إليه ، دون أن يبين أن وجود المتهمين عند مزملهم وقت الحادث إنما كان في انتظار حضور الجاني عليه قتلهم ، ودون أن يذكر شيئاً مما قيل من أن المتهم أفضى به إلى معاونة البروليس . بل كان الذي ذكره في معرض بيان الأدلة هو أن معاونة البروليس أثبت في محضره أن الجاني عليه قرر أمامه أنه قتل جالس مع المتهمين أمام مزملهم دخل فلان ( متهم ) وأحضر قطة من الحلوى وأكاد منها جميعاً . فهذا المحكم يكون مشوباً بالقصور وبالتناقض واجباً قضاة .

( جلسة ١٩٣٠/٢/٢٠ ملن رقم ١٢٦ سنة ١٦ ق )

### القرع الثاني

#### القتل المتفرن

١١٨ — من اقتضت محكمة الموضوع بأن ما وقع من المتهم كان اشتراكاً في قتل اقترنت به جناية أخرى وطلبت المادتين ١٩٨ فقرة ثانية و ١٩٩ ع وأوقعت بالمتهمين جميعاً عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بوصف أنهم شركاء مجهول من بينهم في جناية القتل المتفرن بالجناية الأخرى فليس عليها بعد ذلك أن تعرض لعقوبة

يصح منى اتساع دائرة الإحصاء من بندية تطلق الرش وكان ضارباً على بعد كبير . وهل لا يصيب رشها إلا هذا كانت مصوبة إليه . فإن المحكم إذ استخلص نية القتل ما أورده ما تقدم يكون قاصر البيان ويتبين بذلك لقضاه .

( جلسة ١٩٣٠/١/١٩ ملن رقم ١٠١٩ سنة ٧٤ ق )

### الفصل الثالث

#### الظروف المشددة

### القرع الأول

#### جريمة القتل بالسلم

١١٩ — من كانت المادة المستعملة للتسميم سالحة بطبيعتها لإحداث النتيجة المبتغاة فلا عمل للأخذ بنظرية الجريمة المستعملة . لأن مقتضى القول بهذه النظرية ألا يكون في الإمكان تحقق الجريمة مطلقاً لانعدام النية التي ارتكبت من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استعملت لارتكابها . أما كون هذه المادة ( حمض القضيعة مادة سلفات كبريت ) لا تصلح للتسميم إلا إذا أغلقت بكيفية جيدة وكوثرها يتبدد استعمالها في حالات التسميم الجاني لخواصها الظاهرة فهذا كله لا يغيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هي ظروف خارجة عن إرادة القاتل . فمن يمنع مثل هذه المادة في شراب ويقدمه الآخر يعتبر فعله — إذا ثبت اقترافه بنية القتل — من طراد الجريمة الخافية لا الجريمة المستعملة لأنه مع صلاحية لإحداث الجريمة المبتغاة قد علب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة القاتل فيها كما تقول المادة ٤٤ ع . فإذا لم يثبت أن القاتل كلّف ينوي القتل ولكنه أعطى هذه المادة عمداً علماً بضورها فأثبت في صحة الجاني عليه ( اضطرراً ) ولو وقتياً أصير هذا الفعل جريمة إعطاء مواد ضارة منطوية على المادة ٢٢٨ ع . فإذا لم يثبت لا هذا ولا ذلك انضمت في هذا الفعل الجريمة بكتابة صورها .

( جلسة ١٩٣٠/١/٢٢ ملن رقم ١٢٧ سنة ٧٤ ق )

١٢٥ — وضع الزيتسقي في أحد شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسلم مادامت تلك المادة المستعملة تودي في بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها كسكورة ما إذا كان بالأذن جريح يمكن أن ينفذ منها السلم إلى داخل الجسم فلذا لم تصب الرقعة

كل من المجرمين إذ لادخل لهما في العقوبة الواجب تطبيقاً في هذه الحالة .

(جلسة ١٣٤١/١٢/١٧ ملزم رقم ٢٠٠٥ سنة ٤ ق )

١٩٩ - ولو أن ظاهر عبارة القتل الأخير من المادة ١٩٨ ح ٢ يفيد أن النص يشير إلى حالة حصول المجرمين من شخصين مختلفين إلا أنه لا نزاع في أن النص يتناول أيضاً حالة ما إذا وقعت الجريمة أو الجريمة من شخص واحد .

(جلسة ١٣٤٥/٤/٢٢ ملزم رقم ٨٩٥ سنة ٥ ق )

١٤٠ - إذا كان المستفاد من التأييد بالحكم أن فعل القتل الذي كان لهم مصراً عليه هو الذي مكّنهم من السرعة من التي عليه فلا غبار على الحكم إذا اعتبرتهم مرتكباً لجنايئ القتل العمد مع سبق الإصرار والسرعة باكره .

(جلسة ١٣٤٨/١٠/٢٤ ملزم رقم ١٥٨٩ سنة ٥ ق )

١٤١ - إذا كان التأييد بالحكم أن المتهمين ارتكبوا جريمة الشروع في قتل الجاني عليه بإطلاق أفعية نارية أصابته ، وأنهم في الوقت نفسه ارتكبوا جريمة سرقة أشتمت ليلاً ، فليس اليمين أن يصيروا الحكم بدم أن ما وقع منهم لا يكون إلا جريمة واحدة هي جريمة السرقة بالأكرام المتوارى بالأصابع النارية التي أحدثوها بالجاني عليه ، لأن المحكمة ، وقد استبعدت ظرف الأكرام ولم تحاسب عليه في جريمة السرقة على أساس أن العمل الممكن له يكون في الوقت ذاته فصل الشروع في القتل الذي أداهم فيه . لا تكون قد أخطأت في اعتبار الضامتين اللتين أثبتتهما على المتهمين مستفيدين لهما كذلك في الواقع .

(جلسة ١٣٤٨/١٠/٢٦ ملزم رقم ١٦١٠ سنة ٥ ق )

١٤٢ - إذا كان التأييد بالحكم أن لهما وآخرين معه قتلوا الجاني عليه بطريق الحق وسرتوا منها قتلها وبقي موصغاتها واستنبا ، وقضت المحكمة بجمالية هذا التهم بالأفعال الشائقة المؤيدة طبقاً لمادة ٢٢٤قرة ثانية عقوبات على أساس أن القتل اقترنت به جريمة سرقة باكره باعتبار أن الأكرام هو فعل القتل ، فأنها تكون قد أخطأت . لأن هذه السرقة وإن كان يصح في القانون ومعناها بأنها باكره إذا ما نظر إليها مستقلة عن جريمة القتل العمد إلا أنه إذا نظر إليها معها ، كما هو الواجب ، فإن فعل الاعتداء الذي يكون جريمة تقتل يكون هو الذي يكون في ذات الوقت ركن الأكرام في السرقة ولا كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات صريحة في أن

القتل الواحد إذا صح في القانون وصفه بجدة أو صاف فلا يصح أن يقع على مرتكبه إلا عقوبة واحدة هي للسرقة للسرقة التي عقابها أهد ، ولما كان هذا متضاداً أن القتل الواحد لا يصح أن يحاسب عليه عقوبة واحدة . فأنه متى كان القتل يكون جريمة لها عقوبة خاصة بها ، ويكون في ذات الوقت ظرفاً مقدداً لجريمة أخرى ، يجب عند توقيع العقاب على التهم أن لا يكون لهذا القتل من اعتبار في المجرمين للسنتين ٤٩٥ إلا بالنسبة للجريمة الأحدث عقوبة ، فإذا ما كانت هذه الجريمة هي التي يسكنها القتل عدت الأخرى فيما يخص توقيع العقوبة كأنها مجردة عن الظرف للسرقة . ثم إن القانون في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ المذكورة إذ غلظ عقوبة القتل العمد متى ارتكبت معه جريمة أخرى إنما أراد بدلاها أن تكون الجريمة الأخرى مكونة من فعل مستقل مستمر عن فعل القتل ، ومقتضى هذا أن لا تكون الجريمة الأخرى مشتركة مع جريمة القتل في أي عنصر من عناصرها ولا في أي ظرف من ظروفها البصرية قانوناً عاملاً مقدداً للعقاب ، فإذا كان القانون لا يمتدحها جريمة الأبناء على ظرف مسدد ، وكان هذا الظرف هو هو للسكون لجريمة القتل العمد ، وجب عند توقيع العقاب على التهم أن لا ينظر إليها إلا مجردة عن هذا الظرف ، وإن كان فالقوة التي كان يجب توقيعها على التهم هي العقوبة المقررة في الشق الأخير من تلك الفقرة على أساس أن القتل وقع لتسهيل جريمة سرقة باكره واجب في مقام توقيع العقاب على التهم فيها اعتبارها مجردة عن ظرف الأكرام أي جريمة سرقة على أنه وإن كانت العقوبة التي نص عليها القانون ، في الشطر الأول ، لقتل الذي وقضت سمه جريمة أخرى تختلف عن العقوبة التي نص عليها في الشطر الأخير ، أذى الإعدام في الأول ، والإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة في الأخير إلا أنه لا كان الحكم لم يقض على الطاعن إلا بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على أساس مذهب إليه من أن القتل الذي قاربه قد اقترنت بجريمة ، ولما كانت هذه العقوبة مقررة أيضاً لجريمة القتل المرتبطة بجريمة ، فإن مصلحة التهم في الفصل الخطأ الذي وقع فيه الحكم على الوجه المخدم تكون متبعية . ولا يصح من هذا النظر أن الحكم قد أخذ الطاعن بالرأفة وعامة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، فإن المحكمة إنما تجد ظروف الرأفة بالنسبة للثبات الواقعة الجنائية التابعة على التهم بالنسبة لوصف القانوني الذي وصفها به ، فلو أنها كانت رأت أن الواقعة

الثالثة من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات عليه في ذات الوقت على أساس أنه وبإق من أذا تهم المحكة بأفروا جريمة القتل مع سبق الاصرار لتسهيل المرة . وإذا كانت المحكة قد قدرت أن عقوبة الاعدام هي الواجبة التطبيق في واقعة الدعوى على هذا التهم أيضا فلا معتب عليها في ذلك . إذ أن عقوبة الاعدام جازو ترفيها على التريك سواء في جريمة القتل العمد المقتتر يسبق الاصرار أو في جريمة القتل المرتكب لتسهيل المرة . (جلسة ١٢٤/٢٤٤ من رقم ٢٨١ سنة ٢٠ ق)

١٢٧ - إن قانون العقوبات إذ تعرض للحالات المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٢٤ لم يجر على ما نهج في المادة ٢٢ من اعتبار الجرائم التي تعلق من قبل واحد وتكون مرتبطة ارتباطا يعطى غير قاية لتتبع جريمة واحدة والحكم فيها بالعقوبة المقررة لأشدها ، بل خرج على قواعد وحيدة الجرائم وارتابها ، وأوجب في تلك الحالات بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لأشدها أن يحكم بعقوبة واحدة ولكننا تزيد من الحد الأقصى المقرر لأشدها ، وذلك بما نص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٢٢٤ من أنه إذا كان القصد من ارتكاب جريمة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا تعدد أو التأهب لقتل جسدة أو لتسهيل أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب أو التخلف من العقوبة فيجزم بالأعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة . (جلسة ١٢٤/٤٤٤ من رقم ٢٨٢ سنة ٢٢ ق)

١٢٨ - لا عمل لتصف من منطوق الحكم على الجريمة المقترة إذ البيرة بالجريمة الأصلية التي اقترنت بها ، ذلك بأن الجريمة الأولى هي ظرف مشدد للجريمة الثانية ، وإن كانت تسرد استقلالها متى أقدمت هذه الأخيرة لعدم ثبوتها أو لبيب أغرو في هذه الحالة وحدها يتبين الحكم في موضوعها استقلالاً . (جلسة ١٢٤/٥٠٦ من رقم ٢٨٣ سنة ٢٠ ق)

١٢٩ - لا يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ ع أن يكون قد مضى بين جريمة القتل عمدا والجناية الأخرى التي تقدمتها أو اقترنت بها أو تها قدر معين من الزمن بذلك أن من الصور التي ذكرها القانون صورة ما إذا اقترنت جريمة القتل بجناية أخرى فظهر أن معنى الاقتران هو المصاحبة الزمنية ولا

في الظروف التي رقت فيها تقتضي الزول بالقسوة الى أكثر مما زلت اليه لسانها منها من ذلك ، الوصف الذي وصفنا به . ومما يفتى لم يضل فاتها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي تقتض بها مع الواقعة التي أتت بها بصرف النظر عن وصفها القانوني ولذلك فلا يقلل من لقيمته طنة في حكمها بقاء على هذا الخطأ . (جلسة ١٢٤/١١٧٢ من رقم ١٢٧ سنة ١٢ ق)

١٣٣ - إن ترافق أكثر من ظرف مشدد واحد في جريمة القتل العمد لا يمنع من تطبيق المادة ١٩٨ فقرة ثانية عقوبات قديم وتوقيع عقوبة واحدة على مقتضى الظرف المشدد المتصور عليه فيها . فإذا وقعت من متبين جريمة قتل مع سبق الاصرار والترصد تها جريمة قتل أخرى وقعت متبهما من غير سبق اصرار ولا ترصد للظرف في تطبيق القانون توقيع عقوبة عن كل واقعة من الواقعتين على أساس أنها ظرفا جريمتين مستقلتين فالتساقا عقوبة عن كل منهما . (جلسة ١٢٤/١٩٦ من رقم ١٩٠ سنة ٢٠ ق)

١٣٤ - إن القانون حين نص في المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات على تليظ عقوبة جناية القتل إذا قدمت أو اقترنت به أو تله جناية أخرى التي قد قدر أن الجاني ارتكب جريمتين لكل منها عقوبتها بالنسبة اليه فقرر لهما معاً عقوبة واحدة مغلطة يطوى فيها عقابا من الجريمتين . ومقتضى ذلك أنه إذا كانت الجناية الأخرى لا عقاب عليها لبيب عاص بالثيم فإن التليظ لا يكون له من مبرد . وإن كان فلا قل الاين إياه لمرقة منه فلا يصح الحكم بالعقوبة المغلطة عليه . إذ الحكم عليه بهذه العقوبة معناه أنه قد صوب أيضاً على المرة في حين أن القانون لا يعاقب عليها . (جلسة ١٢٤/٢١٦ من رقم ٢٨٢ سنة ٢٠ ق)

١٣٥ - إن وقع الدعوى بجناية التروع في القتل العمد المقتتر بجناية اشروع في المرة يصطن حين ردها بجناية التروع في المرة . فإذ لم تثبت جناية التروع في القتل كان للحكمة أن تدعين في حكمها التهم بجناية التروع في المرة . (جلسة ١٢٤/٢٢١ من رقم ٢٨٣ سنة ٢٠ ق)

١٣٦ - ليس في القانون ما ينفي أن يكون القتل المرتكب قد حصل الاصرار عليه لتسهيل المرة وإذا فلا مانع من اعتبار التهم شريكا مع مجبور في ارتكاب جريمة القتل المقتتر يسبق الاصرار وتطبيق الفقرة

أشكال متعددة تميزها بعضها عن بعض القدر الذي تكون به كل منها جريمة .

(جلسة ١٣٧٨/٣/٢٧ ملن رقم ٤٤ سنة ٢٥ ق)

١٣٣ - أن الرابطة التي يجب توافرها طبقاً للمادة ١٩٨ ع في الحالة الواردة بشرطها الأخير تنحصر في أن يكون القتل قد وقع بقصد المساعدة على الحرب بد ارتكاب جريمة أو بقصد التخلص من عقوبة .

(جلسة ١٣٨٥/٤/٢٢ ملن رقم ٨٥ سنة ٥ ق)

١٣٤ - يشترط لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات التي تقتضي بقوة الإعدام أن تكون الجريمة المقررة أو المرتبطة مستقلة عن جناية القتل ومتميزة عنها . وإذا لم يسلح تطبيق على من يطلق عياراً واحداً بقصد القتل فيصيب به شخصين ، إذ أن ما وقع من الجاني هو فعل واحد أحسد كون جريمتين ؛ والقانون يوجب في هذه الصورة تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويكتفى بتوقيع العقوبة الأشد .

(جلسة ١٣٧٣/٤/٥ ملن رقم ٩٢ سنة ٧ ق)

١٣٥ - أن كلما تشترط المادة ٢٢٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات هو ألا تكون الجانيان ناشئين عن فعل واحد كقيام تاري يطلق عمداً فيقتل شخصين أو قنبلة تلقى قصباً أكثر من شخص ، وإذا وحده الفعل تكون جريمتان مأنفة من أطباقها . أما إذا تعدد الفعل ؛ كما إذا أطلق الجاني قاصداً للقتل صياربين على شخصين فأصاب كلا منهما بعميل ، كانت تلك الفقرة الثانية هي المطبقة ما دامت قد توافرت الرابطة الزمنية بين هاتين الجانيتين . ولا يشترط لتطبيقها معنى قرينة محددة من الزمن بين الجانيتين بل بالعكس ، فإن هذه الفقرة في نفسها على تطبيق العقاب متى كانت جناية القتل المعد قد تعددت أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ما يلائم إعطائها ولو لم يكن قد فصل بين الفعلين فصل زمني نحوس لتحقق معنى الاقتران في هذه الصورة على أشده .

(جلسة ١٣٧٩/١٠/٣٣ ملن رقم ١٣٢٢ سنة ٩ ق)

١٣٦ - أن الشرع الأول من الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات يتناول بصفة على تطبيق العقاب في جناية القتل المعد متى « تعددت أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى » . جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني علاوة على فعل القتل أي فعل مستقل متميز عنه تكون في ذاته جناية أخرى مرتبطة مع جناية القتل

تتطلب أن يكون بين الجانيتين أي تارق زمني على الإطلاق .

(جلسة ١٣٨٤/١٠/٣ ملن رقم ١٣٣٦ سنة ٤ ق)

١٣٧ - أن كل ما يشترطه القانون لتطبيق البطر الأول من الفقرة الثانية للمادة ١٩٨ من قانون العقوبات هو أن يكون بين جريمة القتل والجناية الأخرى رابطة الزمنية بأن تكون أحدهما قد قدمت الأخرى أو اقترنت بها أو تلتها ، ولا يلزم أن يكون بينهما رابطة أخرى كالصاحبة المرض أو السبب .

(جلسة ١٣٨٤/٤/١٨ ملن رقم ٩١ سنة ٨ ق)

١٣٨ - أن الفقرة الثانية من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات إذ نصت على تطبيق العقاب في جناية القتل الصداقاً فهدمتها أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ، فإنها لا تتطلب سوى أن تجمع بين الجريمتين رابطة الزمنية ، وأن تكون الجريمة الأخرى التي قاربها للتم مع القتل جناية ، وإذا فلا يشترط أن يكون بين الجانيتين رابطة أخرى كالصاحبة المرض أو القرض . كما لا يشترط أن تكون الجناية الأخرى من نوع آخر غير القتل ، إذ النص إنما ذكر « جناية أخرى » لا « جناية من نوع آخر » . فيصحب أن تكون الجناية المقررة بالفعل جناية قتل أيضاً . ولكن لكي يصدق على هذه الجناية وصف أنها جناية أخرى يشترط أن يكون الفعل المسكون لها مستقلاً عن فعل القتل ، بحيث إنه إذا لم يكن هناك سوى فعل واحد يصح وصفه في القانون بوصفين مختلفين ، أو كان هناك فعلان أو عدة أفعال لا يمكن أن تكون في القانون الجريمة واحدة ، فلا ينطبق ذلك النص . أما إذا صدرت الأفعال وكان كل منها يكون جريمة ، فإنه يجب تطبيق النص لذلك متى كانت إحدى الجرائم قتلًا ، والأخرى جناية كانتا ما كان نوعاً . وذلك ينشأ نظرهما قد يكون هناك من ارتباط أو اتحاد في الفرض . وبناء على ذلك فإن إطلاق اللطم عياراً قارباً بقصد القتل أصاب به شخصاً ثم إطلاقه عياراً ثانياً أصاب به شخصاً آخر - ذلك يقع تحت حكم الفقرة الثانية للذكورة ، لأنه يكون من فعلين مستقلين ، متميزين أحدهما عن الآخر ، وكل منهما يكون جناية .

(جلسة ١٣٨٢/١١/٢ ملن رقم ١٨٩٩ سنة ١٢ ق)

١٣٩ - أن القانون لا يشترط أن يكون قد مضى بين جناية القتل الممد والجناية الأخرى التي اقترنت بها فترة معينة من الزمن ملامت الجانيتين قد تبتعا عن



القتل لم يقع إلا بعد فعل الجناية الأخرى أو أن يكون التالى لم يقع إلا بعد أن تم القتل الأول .

( جـ ١٤٠/٢٠٠ طعن رقم ٩٨٠ سنة ١٤٠٥ ق )

١٣٩ - إذا كان ثابتاً بالحكم أن المتهم وقتل على سطح منزل حاملًا بندقية موجهاً لجمع الحاشية في الحارة بالحاجة التي كان واقعاً فيها الجنى عليه وأطلق نيراناً عابرين ناريين متتابعين أصاب أحدهما الجنى عليه فأحدث به الإصابات التي تسببت عنها وفاته وأصاب الآخر شخصاً آخرين فأحدثت به الإصابات الميئة بالكشف الجلىي فإن هذا المهم يذكر أنه ارتكب فعلين مستقلين كل فعل منهما يكون جريمة مستقلة وقد تحسكون حالتان البريتان مرتبطين إحداها بالأخرى لوحدة القصد بما يدخل تحت حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ولكن فضلاً لا ينشئ وجوب تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ على هاتين الجريمةين على أساس أن جناية القتل اقترنت بجناية أخرى هي جريمة الشروع فيه لأن حكم هذه الفقرة جاء على سبيل الاستثناء وخالفاً لقواعد العامة تصيب مراعاة تطبيقها دون غيرها من النصوص الأخرى .

( جـ ١٣٩/١٠٠ طعن رقم ١٣٧٥ سنة ١٤٠٥ ق )

١٤٠ - إذا كان المتهم قد اتى بقتل الجنى عليها فأطلق عياراً نارياً على كل منها أوداه قتيلاً فإنه يكون مرتكباً لجنايتين على أساس ارتكابه فعلين مستقلين كل منهما يمكن تكميلاً لتكوين جريمة القتل وتطبيق عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ج .

( جـ ١٤٠/١٧ طعن رقم ١٢١١ سنة ١٤١١ ق )

١٤١ - إذا كان مفهوم ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات من تعديب عقوبة القتل العمداً إذا تدمت أو اقترنت به أو نتج عنها جناية أخرى أن تكون الجنايات قد ارتكبت في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ، وكان تقدير ذلك من شأن تاضي الموضوع ، فإن الحكم متى تضمن توافراً واجبة الزمنية فلا يجوز إعادة البطل في ذلك أمام محكمة التمييز .

( جـ ١٤١/١٣ طعن رقم ١٢٧٨ سنة ١٤١٨ ق )

١٤٢ - يجب تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ عقوبات أن يضى الحكم بيان الواقعة بياناً صريحاً يتكشف منه غرض المتهم من ارتكابه جريمة القتل هل كان لتأهب للسرقة أو لتسهيله وإن لم يتم ، أو كان لتتم ارتكابه بالفعل أم أن السرقة كانت متعدياً

برابطة الزمنية ولو كانت الانفصال وقت أثناء مشاجرة واحدة ، بل ولو كانت لم ترتكب إلا لمرضى واحد أو بناء على تصميم جاني واحد أو تحت تأثير ثورة إجرامية واحدة ، إذ العبرة هي بتعدد الأفعال وتبعضها ينشأ عن نفس بالقد الذي يعتبر به كل منها مكوناً لجريمة مستقلة . فإذا أثبت الحكم على المتهم ارتكابه فعل القتل على شخص شرع في قتل شخص آخر وأوقع به القصاص طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ ج ماله يكون قد طبق القانون على الوجه الصحيح .

( جـ ١٣٩/١٠٠ طعن رقم ١٢١٦ سنة ١٤١١ ق )

١٣٧ - أن كل ماشرطه الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات هو أن تكون الجناية الأخرى مستقلة عن جناية القتل ولا يكونها فعل واحد . وإذن فلا يجب أن يكون قد مضى بين وقوع كل من الجنايتين فترة محددة من الزمن على أن هذه الفقرة صريحة في تليظ العاصب عندما تكون الجناية الثانية مقررة بالأولى وهذا يدل على أنه يجب ألا يكون بين الجنايتين زمن مذكور .

( جـ ١٣٧/٤/٢٠ طعن رقم ١١٢٤ سنة ١٤١٢ ق )

١٣٨ - إن الشق الأول من للقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ينص على تليظ العاصب في جناية القتل العمداً إذا تدمت أو اقترنت بها أو تلتها جناية أخرى ، يتناول جميع الأحوال التي يرتكب فيها الجاني ، علاوة على القتل المسكون لجناية القتل ، أى فعل آخر مستقل عنه متميز عنه ويكون بناءً لجناية من أى نوع كان ترتبط مع القتل رابطة الزمنية ولو كان لم يقع في ذات الوقت الذي وقع فيه الآخر . وذلك مهما كان الغرض من كل منها أو الباعث على فعله ، إذ العبرة في ذلك ليست بتعدد الأفعال وتبعضها ينشأ عن نفس بالقد الذي يكون به كل منها جناية مستقلة ، ويوقعها في وقت واحد أو في فترة من الزمن قصيرة بحيث يصح القول بأنها - لغزوب الأوقات التي وقعت فيها - مرتبطة ببعضها ببعض من جهة الظروف الزمنية . فإذا كان ثابتاً بالحكم أن جناية الشروع في السرقة وقعت أولاً ثم أعقبها على الفور جناية الشروع في القتل ، فإن معاقبة المتهم بمقتضى المراءد ٤٩ و ٢٣٤ ققرة ثانية تكون صحيحة . إذ لا يتم في هذا الخصوص - ما دام لم يمتد بين الفعلين زمن مذكور - أن يكون فعل

من المروقات لم يضب، ومع ذلك لم يبين كيف كان من اليسود للثمن أن يخفي ما سرقة، وكان رده صل دفع الثمن في هذا الخصوص مبيهاً على فروض وقريرات لا تصلح سنفاً في مقام الادانة، فهذا الحكم يكون ثانياً قرره عن السرقة، وبما أضفه من الرد على دفع للثمن له صكه بالواقعة المروقة على المحكة قاصراً قصوراً يعنيه بما يوجب قضاة.

(جدة ١٩٠٠/١٢ طن ولم ١٣٢١ سنة ١٩ ق)

١٤٥ - إن المادة ٢٠٤/٢ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة المخصوص عليها فيما أن يقع القتل لأحد المقاصد المبيها، وهي التهايب لقتل جنسه أو تسليها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الحرب أو التخص من العتوية، وإذن فإذا كان بين من الحكم الذي طبق هذه المادة أن المحكة استنصت من صيانة التهديد التي صدرت من المتهم أنه قد فعل زوج الجنى عليها أو ترى الحاق الأذى به بالكيفية التي رما، وأنه قد نفذ وصيده قتل ووجت وسرق موصفاً، بما يفيد أن قتل الزوجة كان مقصوداً لانه، وأن سرقة المصوغات كانت مقصودة لالتيا، وأن القتل والسرقة كليهما كانا من الأذى الذي أتى المتهم الحاقه بزوج الجنى عليها، فهذا الحكم يكون قاصراً لعدم بيان أن جريمة القتل التي أوقع من أجلها العقوبة المخلطة الواردة تلك المادة قد ارتكبت لأحد المقاصد المبيها فيها، ولا يغير من هذا ما قاله المحكة من أن المتهم وذميه يتا ثانياً على سرقة الجنى عليها ولما ذهب لتنفيذ ما اتواياه اعتراضهما الجنى عليها فقتلها مغلماً - فإن ذلك لا يفيد حتى أن القتل كان بينه وبين السرقة راجعة السببية إذ يحتمل أن يكون اعتراض الجنى عليها لها هو الذي حيا لها القرعة لتنفيذ وعيد المتهم.

(جدة ١٩٠١/١١ طن ولم ١٣٢١ سنة ١٩ ق)

### الفصل الرابع

#### الظروف المجددة

١٤٦ - إن القانون المصري لا يشر الضبط عدلاً عققاً إلا في حالة عامة هي حالة الزوج الذي يفتاحه - ووجتته حال تلبسها بالزنا قتلها هي ومن يرى بها.

(جدة ١٩٠٢/١٠ طن ولم ١٣٠٢ سنة ١٣ ق)

شرح فيها قبل القتل وكان القصد منه تمكين المتهم من الحرب. إذ أن ثبوت القتل، لأحد المقاصد المذكورة شرط أساسى لاستحقاق العقوبة المخلطة المخصوص عليها بالفترة المذكورة بحيث لو لم يتوافر هذا التبرط بل كانت جريمة القتل وقعت لفرض آخر غير المخصوص عليه واقرنت بها أو تلبسها جنحة السرقة، وليس بين الجريمةين سوى مجرد الارتباط الزمنى، فإن الفقرة المذكورة لا تنطبق.

(جدة ١٩٠٢/١١ طن ولم ١٣٢٨ سنة ٢ ق)

١٤٣ - ما دام المحكة قد عاقب المتهم على الاشتراك في الشروع في القتل على أساس أن القتل كان نتيجة حملة لاضافة مع آخرين على ارتكاب السرقة بطريقها التي وقعت فيها، لا على أساس الاطلاق على القتل مباشرة، فلا يقبل النص عليه أنه لم يتم الدليل على اتفاق المتهمين على القتل.

(جدة ١٩٨٩/١ طن ولم ١٣٣٥ سنة ١٨ ق)

١٤٤ - إذا كان الحكم حين أدان المتهم بالقتل المقترب بالسرقة وطبق عليه المادة ٢٣٤/٢ قد حدد الأشياء التي أمنت للمتهم سرقتها بأنها تقود المصروف الشهري ومصوغات، وكان قصد أخذ في بيان هذه المصوغات يكشف مقدم من ابن الجنى عليها الذي قرر أنه هو نفسه لا يعرف شيئاً منها وأحاله في بيانها إلى شقيقاته الثلاث لم يسمع لمن قول لا في التحقيقات ولا بالجلسة ولم يبين الحكم سبب إغفال سماعين، وكان ما أورده من أقوال لياق الشهود في صد الاستدلال على حصول السرقة ليس إلا غصاً بما قيل من سرقة التفرد والتقليل لثامه من المصوغات، ولم يكن بالحكم ما يبين أن تلك المصوغات لم تكن توجد في الخزانة المذهبية ولا في غيرها من أماكن المفظ التي أتيت وجرحها في غرفة الجنى عليها وذكر أنها كانت تعمل مفتاحاً، وكانت شهادة ابن الجنى عليها التي اعتمد عليها في السرقة متعولة عن النص، ومع استسك القطع ببيع من قلقت منه هذه الشهادة فإن المحكة لم تسعه وكان سماعه ممكناً - إذا كان ذلك وكان الحكم قد قطع بأن المتهم لم يرتكبه دار الجنى عليها من وقت وجرح الجريمة حين القبض عليه وأن شخصاً آخر يفهمه لم يدخلها، كما أتيت أن جميع معالم القتل قد كشفت أسرها بإرشاد الخادم لآخر المرافق له والذي كان شاهد لرؤية الوحيد عليه وأن هذا الخادم لم يذكر شيئاً عن السرقة، وأن شيئاً

### الفصل الخامس

#### مسائل منوعة

١٤٧ - إن حقبة الأشغال الشاقة المؤبدة قد شرعت على وجه الاستثناء للشريك في جريمة القتل المستوجب لعقوبة الإعدام ، وشرحتها جلدت في باب غير باب الشروع لاعتبارات لصيقة بنفس عقوبة الإعدام وهي أن لا تكون تلك العقوبة القاسية قضاء عتلا على الشريك . أما عقوبة الشريك في جريمة الشروع في اقتل فلأن سيل موارثها يكون باستعراض عقوبة القاتل الأصل فيها ثم قياسها عليها تطبيقاً للقاعدة العامة الثالثة وهي من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها .

( جلد ١١/١٢ ص ٣٠٤ سنة ١٩٣١ ق ١ )

١٤٨ - إن القانون إذ أوجب على المحكمة أخذ رأى الملقى في عقوبة الإعدام قبل توقيها إنما قصد أن يكون للقاضي حل بينة ما إذا كانت أحكام الشريعة تحيى الحكم بالإعدام في الواقعة الجنائية المطلوب فيها التتوى قبل الحكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزماً بالأخذ بمقتضى الفتوى . فليس المقصود إذن من الاستفتاء تعرف رأى الملقى في تكييف الفعل المسند إلى الجاني ووصفه القانون .

( جلد ١١/١٢ ص ٣٣٤ سنة ١٩٣١ ق ٨ )

١٤٩ - لا يوجد في القانون ما يوجب على المحكمة عند الحكم بالإعدام بعد أخذ رأى الملقى أن تبين هذا الرأى في حكمها . وكل ما أوجبه المادة ٩٤ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات هو أن تأخذ المحكمة برأيه قبل إصدار هذا الحكم .

( جلد ١١/٢٦ ص ١٤٨ سنة ١٩٣١ ق ١ )

١٥٠ - لا يلزم في الإمالة بالقتل أن يكون موت الجاني عليه قد ثبت بدليل معين عن طريق الكشف على جثته وتبريحها . فإن القانون نفسه قد جعل من

أسباب إعادة النظر في الأحكام الجنائية أن يوجد الدعي كله سبياً بعد الحكم على التهم ( المادة ٧٣٤ تحقيق ) . ( جلد ١١/٢٨ ص ١٦٦ سنة ١٩٣١ ق ١٨ )

١٥١ - الاتفاق على ارتكاب جريمة ما كالتمويه بحسب المادة ٣٤ من قانون العقوبات لتحصيل كل من المتخفين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي وقعت بالفعل غير تلك التي اتفق على ارتكابها من كانت الجريمة التي وقعت نتيجة عملة لذلك الاتفاق الذي تم على ارتكاب الجريمة الأخرى . ذلك بأن الشريك مفروض عليه قانوناً أن يتوقع كافة النتائج التي يحتمل حصولها وبمحكم الجرمى المادى للأمر أن نتج من الجريمة التي اتفق مع شركائه على ارتكابها . فلذا اتفق شخص مع آخرين على سرقة منزل شخص معين فإن القانون يفرض بحكم المادة ٣٤ ع حل هذا الشخص وحل غيره من الشركاء أن يتوقعوا أن يستيقظ الضئى عليه عند دخولهم منزله فيقوم دغاط من ماله فيحاول القصوص اسكانه خسية الانفصاح فلذا صبروا عن إسكانه فتصرا على حياته ليأمنوا شره . تلك حقائق متصلة تصل أحرارها بأولها اتصال العلة بالمطلوب لكل من كانت له في أول الحوادث وهي حادثة السرقة بحسب القانون مشرولا بصفته شريكاً عن الحادثة الأخيرة وهي حادثة القتل باعتبارها نتيجة عملة الأولى وإن لم يكن في الاستطاعة مؤاخذه ذلك الشخص على اعتبار أنه شريك في القتل بآلة مباشرة لعدم قيام الدليل على ذلك ، فإن وجوده في مكان جريمة السرقة كاف وحده لمؤاخذه قانوناً بقصده الاختيال فيما يتعلق بجريمة القتل على اعتبار أنه كان يجب عليه أن يتوقع كل ما حصل إن لم يكن توفقه فعلا ومشتورليه في القتل بآلة احتيالية تمتدق ولو ثبت أنه لم يمكن يحمل سكيناً أو مساطوراً أو أية أداة أخرى .

( جلد ١١/٢٨ ص ١٦٦ سنة ١٩٣١ ق ١٨ )

## قدر متيقن

( ر . دعوى مدنية قاعدة ١٠٤ وضرب ١٠١ - ١٠٦ )

---

## قذف

( ر . سب وقذف )

---

## قرائن

( ر . اثبات قواعد أرقام ٤٧٧ - ٥٤٨ )

---

## قصد احتمالي

( ر . ضرب قواعد أرقام ٨٩ - ١٠٠ )

---

## قصد غير محدد

( ر . قتل عمد قاعدة ٣٣ )

---

## قضاء مستعجل

### موجز القواعد :

- تقدير مئة الاستعمال للسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية التي تخضع م ٣٣ من الرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء بألغيا في كل محكمة هو بما يدخل في سلطة اللجنة المذكورة - ١
- سلطة القاضي للمستعجل في تحديد مبلغ الجدل في المنازعة - ٢

### القواعد القانونية :

- ١ - إن تقدير مئة الاستعمال للسائل التي تنظرها لجنة الشئون الوقتية التي تخضع المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء بألغيا في كل محكمة ، هو بما يدخل في سلطة اللجنة المذكورة .  
( مجلة ١٩٥٥/٤١٧ و ١٩٥٥/٣٦ و ١٩٥٥/٣٦ السائل رقم ٨٣٣ سنة ٢٥ و ١٣٨ سنة ٢٥ في )

- ٢ - لقاضي المستعجل ان يتناول مؤقتاً في نطاق الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجدل في المنازعة لا للفصل في الموضوع ذاته بل لينصل فيما يبدو له أنه وجبه الصواب في الاجراء المطلوب .  
( مجلة ١٩٥٥/١٢/٣٦ ضمن رقم ٦٧٣ سنة ٢٥ في )

## قطن

### موجز القواعد :

- زراعة القطن على محصول هتوي معاقب عليه وفقاً لأحكام القانون رقم ٦١ سنة ٤١ ولو كانت الزراعة في أرض مسموح زراعتها قطناً - ١
- العقوبة الواجبة التطبيق في جريمة زرع القطن في أرض كانت مزرعة قولا - ٢
- نطاق التعديل الذي أدخل على الرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ٥٢ بموجب الرسوم بقانون رقم ١٥٥ سنة ١٩٥٣ - ٣
- للرسوم بقانون رقم ٢٠٣ سنة ٥٢ هو قانون مؤتمت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من م ٥٥ ع - ٤
- التصرف للعاقب عليه وفقاً للقانون رقم ١٥٢ سنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم إنتاج بلدة القطن وقرار وزير الزراعة هو التصرف للقرن بالتسليم الفعلي لا مجرد التناقد على البيع - ٥
- ( ر - أيضاً : حكم قاعدة ٢٨٥ ودفع قاعدة ١٨٠ وعقوبة قاعدة ٦٩ وغش قواعد ١٢ و ٢٨ و ٢٩ وقانون قاعدة ١٢ و ٥٠ وقض قاعدة ٦٠٣ )

### القواعد القانونية :

- شئى لا عقاب عليها إلا إذا كانت الزراعة في أرض غير مسموح زراعتها قطناً .  
( مجلة ١٩٥٧/٢/١٤ ضمن رقم ١٣٧ سنة ١٩ في )

- ٢ - إنه لما كانت المادة ١٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد ألغيت وحل محلها المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٠٧ التي نصت على أن الزراعة

- ١ - إن المادة الرابعة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤١ قد جاء في مسدح حظر زراعة قطن في أرض زرع محصولاً شترياً ما نصه : د ويرى هذا الحظر حتى حل المساحات التي تجوز زراعتها قطناً ، فلا عمل مع هذا القول بأن زراعة القطن على محصول

بذلك أنه قانون مؤقت من نوع ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون المقربات لأن أحكامه تبقى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ويظل العمل بها باقتضاء هذه المدة بينما حاجة إلى صدور قانون يُلغِيها . وقد صدر بهذا القانون رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون المتقدم الذكر ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة (١) من المادة الرابعة المشار إليها آخراً والسنين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعيتين ، وهذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابعة عليها ، ويُلغى من ذلك وجوب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التي وقعت في ظله .

( جلة ١١٤/١٢ ص ١٠٤ طين رقم ١٠٥١ سنة ٧٤ ق )

هـ - إن قرار وزير الزراعة الصادر بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ تنفيذاً لقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم إنتاج بلدة القطن المصدرة للتجارة وتداولها والاتجار فيها .د . أوجب في مادته الأولى د حل من يرغب في الحصول على بلدة التناوير تقديم طلب بذلك على استئجار عاصه ، ونص في المادة الثانية على أنه د لا تصرف التناوير المطلوبة بالاستثمارات المذكورة إلا إذا ائتمنها مصلون الزراعة وخضعت غنائم مكتب الزراعة المختص بعد التحقق من مصداقية بيانات الواردة بها . . كما نص في المادة الرابعة عشرة على د أن تحفظ الاستئجار التي حصل بموجبها صرف بلدة التناوير لدى الجهة التي أجرت الصرف و يستفيد من هذه التصور أن التصرف لكي يكون معاقبا عليه طبقا لقانون آتد الذكر يجب أن يكون مقترنا بالتسليم الفعلي لا بمجرد التعاقد على البيع .

( جلة ١١٥/٧ ص ١١٤ طين رقم ١١٤ سنة ٧٥ ق )

الواردة بها لا تقل عن عشرين جنيهاً ، وكانت هذه المادة تعمل العقاب على المخالفين المخصوص عليها بالمادتين ١ و٤ من القانون الأول ١ وهما زراعة القطن في أكثر من المساحة المسموح بها قانوناً وحظر زراعة القطن في أرض ذرعت محصولاً شتوياً ( بأن الحسكة تكون غطلة إذا ما قُضت بغرامة قتل عن عشرين جنيهاً على مخالفة ذرع القطن في أرض كانت مزروعة فولاً .

( جلة ١١٤/٧ ص ١٠٤ طين رقم ١٦٥ سنة ٧٥ ق )

٣ - إن التعديل الذي أدخل على المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بموجب المرسوم بقانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٣ انحصر على المادتين ٩ ، ١٠ من المرسوم الأول وتناول استبدال غرامة بتفويض التخليع والمصادرة الواردة بهما . ولم يتعرض للمادة الثانية عشرة التي تنص على العقوبة الأصلية ، ومفاد ذلك وجوب الحكم بالغرامة المذكورة بوصفها غرامة تعويضية نظير ترك المحصول لزراعته دون مصادره لجانب الحكومة بما يقتضيه وجوب أن يحكم أيضاً بالعقوبة الأصلية المخصوص عليها في المادة ١٢ من القانون التي لم يتناولها التعديل .

( جلة ١١٤/٧ ص ١٠٤ طين رقم ١١٣٥ سنة ٧٤ ق )

٤ - إن المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتعديل المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية ، إذ نص في الفقرة (١) من المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأي شخص أن يزرع القطن في السنوات الثلاث المذكورة في أرض ذرعت محصولاً شتوياً غير البرسيم والقمح ، في السنة الزراعية نفسها ، فقد أفاد

## قرار

### موجو القواعد :

- توازن الجزية المنصوص عليها في م ٣٥٢ ع ولو لم يكن الحل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار - ١
- متى يتم التوازي أما كن خاصة لا يهاب على إسب القمار فيها ٢ - ٢
- تناول م ٣٥٢ ع باللقاب كل من اشترك في إدارة الحل وعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه ولو لم يكن له دخل في فتحه وتأسيسه - ٣ و ٤
- سلطة محكمة الموضوع في تحديد أن اللعبة هي من ألعاب القمار - ٥
- ( د . أيضاً : محلات عمومية قراء - ١ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٤ )

### القواعد القانونية :

١ - إنه لا يشترط في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون الحل قد أعد خصيصاً لألعاب القمار ، أو أن يكون القرض الاصل من فتحه هو استغلاله في هذه الألعاب ، بل يكفي أن يكون مفتوحاً للاعبين يستولون اللعب في الأوقات التي يحدونها فيها بينهم ، ولو كان تخصصه لقرض آخر كقسي أو مطعم أو فندق ، بل ولو كان صاحبه لا يعني أية فائدة مادية من وراء اللعب .  
( جلسة ١٩٨١/٣/٦ طين رقم ١٧٧ سنة ١٤ ق )

٢ - إن التوازي وإن كانت بحسب الأصل أما كن خاصة لا يهاب على لعب القمار فيها ، كما هي الحال بالنسبة للسائر ، إلا أنه يشترط أن يكون دافعاً مقصوداً على أعضائها عطفوا على الجمهور ، ولا يتقبل فيها عنصر إلا بشروط معينة معينة في القانون المعمول بها . أما الأما كن التي تفتح أبوابها لكل من يريد اللعب من الجمهور ، أو تكون التقيود والشروط الممنوعة للتبول فيها صورية فهي معمول بها ، فأنها تعد من الأما كن المفتوحة لألعاب القمار بالمعنى المقصود في المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات . وإذا استخلصت المحكمة في منطق سليم ، ما تبيته من التحقيقات من وجود شخص غير مقيد اسمه في هذا أعضاء النادي يلعب القمار به وسبق تردد عليه لهذا الغرض دون أن يكون مصوراً فيه ، أن هذا الحل قد

فتح لألعاب القمار وأعد لفتح من شاء من الناس بلا قيد ولا شرط ، فتقديرها هذا بما تقتضيه به بلا معقب من محكمة النقض .

( جلسة ١٩٨١/٣/٦ طين رقم ١٧٧ سنة ١٤ ق )

٣ - إن قانون العقوبات إذ نص في المادة ٣٥٢ منه على عقاب كل من فتح محلاً لألعاب القمار ومن قول أعمال الصيرفية فيه إنما أراد أن ينال بالعقاب كل من يشترك في إدارة الحل ويعمل على تسهيل اللعب للراغبين فيه بتقديم ما يلزم له ، سواء في ذلك حيازة الحل ومديره ولو لم يكن لهم دخل في فتحه وتأسيسه . وهذا لا يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك العامة على من يماونونهم من موظفين ومرؤوسين وغيرهم .

( جلسة ١٩٨١/٣/٦ طين رقم ١٧٧ سنة ١٤ ق )

٤ - ما دامت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن النادي محل الدعوى لم يفتح إلا لألعاب القمار ، وما دام التهم معترفاً بإدارة النادي ، فهو مسئول ولو كان غيره هو رئيس النادي .

( جلسة ١٩٨١/٤/٢٨ طين رقم ٢٣٨٨ سنة ١٧ ق )

٥ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت أن لعبة « البصرة » قرار على أساس أن مهارة اللاعبين في الرفع إنما تنبع في الحل الثاني بالنسبة إلى ما يصادفهم من الحظ ، وذكرت الاشارات التي اعتمدت عليها في ذلك ، فهذا حسبها يكون حكماً سليماً .

( جلسة ١٩٨١/١١/٢٠ طين رقم ٢٧٣٢ سنة ١٨ ق )

## قمح

( ر : مخون القواعد من ٧٩ إلى ٨٥ )

## قوة الأمر المقضى

( ر : إثبات القواعد من ٤٦٧ إلى ٥٧٠ )



«ك»



## كحول

رقم القاعدة

الفصل الأول : المرسوم بقانون الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ . . . . ٩ - ١

الفصل الثاني : المرسوم بقانون الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ . . . . ١٥ - ١٠

موجز القواعد :

### الفصل الأول

المرسوم بقانون الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤

- متى يجب توفر قصد التظهير لوجوب إخطار مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج ١ - ٢
- حظر نقل للواد الكحولية من مكان إلى آخر بدون ترخيص قاصر على منتجات البضاعة المحلية - ٣
- الحظر الذي نصت عليه المادة ٣ خاص بالكحول المحول دون البادى - ٤ و ٥
- تخفيف لون الكحول المحول بالترشيح مقابل عليه بالنظر الأول من م ٢/٢ دون شطرها الثانى - ٦
- متى يحكم بالرسوم والتوضيحات ٢ - ٧
- التوضيحات للتصوص عليها في الرسوم لما خصائص القوت من جهة كونها تلحق الجانى مع الترامة وبمك بها في جميع الأحوال - ٨
- نطاق المصادرة للتصوص عليها في م ١٣ - ٩
- ( ر . أيضاً : مصادرة قاعدة: ١ )

### الفصل الثاني

المرسوم بقانون الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧

- الرخصة التي توجب م ٨ استصدارها من وزير المالية هي غير الرخصة التي تصدر من وزير الداخلية وفقاً للأمر العالي الصادر في ١٩٠٤/٨/٢٨ - ١٠
- حظر نقل الكحول من مكان إلى آخر بدون ترخيص يشمل الكحول العرف والموائل الكحولية الأخرى - ١١
- حظر نقل الكحول من مكان إلى آخر بدون ترخيص قاصر على منتجات البضاعة دون للسود المستوردة من الخارج - ١٢
- عدم استظهار الحرك بالإدابة في جرعة نقل مواد كحولية أنها مستوردة من الخارج أو أنها من البضاعة المحلية - قصور - ١٣
- حصول اللزم على تصريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة لإجراء عملية من العمليات التي نص عليها في م ٦ لا يفقه من إخطار مصلحة الإنتاج - ١٤
- التوضيحات للتصوص عليها في الرسوم لما خصائص القوت من جهة كونها تلحق الجانى مع الترامة وبمك بها في جميع الأحوال بلا ضرورة لنحول الخرافة في المسمى - ١٥
- ( راجع أيضاً : في باب كحول تخفيف قاعدة ١٩٨ )

## القواعد القانونية :

## الفصل الأول

المرسوم بقانون الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤

١- إن الفقرة الأولى من المادة ٤ من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول حياً تحدثت عن العمليات التي أوجب على كل من رغب بقصد التطهير في إجراء أي منها أن يحضر مقدماً مصلحة الجمارك أو إدارة رسم الإنتاج إما أرادت عمليات تقطع الحبوب أو المراد الحقيقية أو التزوية وعمليات تخمير المراد السكرية فقط . أما ما عدا ذلك من العمليات المذكورة فيها وهي العمليات الكسرية الأخرى التي ينتج عنها الكحول مباشرة أو غير مباشرة و العمليات الخاصة بصنع أو إعادة تطهير العرق والأرواح أو لسوائل الكحولية من أي نوع ، سواء أكان ذلك على البارد أو بالتخمر أو بتخفيف العرق والأرواح أم بأية طريقة أخرى ، فلا يتطلب القانون فيلجوب الاخطار . وذلك لأن هذه العمليات ، بحسب ما عرفت المادة نفسها ، وأوجب فيها الاخطار ولو في غير حالات التطهير ، بما يقتضي القول بأن قصد التطهير الواردة في صدر المادة لا يمكن أن يكون منسجماً على هذه العمليات وإنما يلبس فقط على أعادها . وإذن تخمير البلبع أو تقطع الحبوب لا يجب فيه الاخطار إلا إذا كان مقترناً بقصد التطهير . ولا تصح الموازنة على صمم الاخطار في هذه الحالات بله أن من يباشر عملية التخمر أو التخمير يعتبر أيضاً أنه في ذات الوقت أجرى عملية كسرية لإنتاج الكحول . وذلك لأن القانون بأخصاصه عمليات التخمر والتنعيم بحكم عاين إنما قصد بذلك إخراجها من الحسك العام الذي يبرى على سائر العمليات الكسرية بدليل وصفه هذه العمليات بالعمليات الكسرية ، والأخرى ، وإنما تصح الموازنة إذا كان من أجرى التخمر أو التنعيم من غير أن يكون من قصد التطهير قد وقع منه ما يمكن صده في الوقت نفسه . قياساً منه بصنع سوائل كحولية ، لأن الإخطار في هذه الحالة لا يكون واجباً لأن مجرد التخمر أو التنعيم بل من عمل آخر هو القيام بصنع السوائل الكحولية ، الأمر الذي لا يصح القول به بناء على مجرد التخمر أو التنعيم ، بل لا بد فيه من ثبوت تمييز من يريد القيام مباشرة أعمال مادة معينة يصح معها في حقه أن يوصف

بأنه من المشتغلين بصنع السوائل الكحولية من مواد أخرى كالعمل بوسائل مختلفة على ترشيح السائل الناتج من التخمر أو التنعيم ليفرز السائل عن المواد الأخرى حتى يحصل من ذلك على السائل الكحولي .

( جلد ٦٢/٧٢١ ملن رقم ١٣٦١ سنة ١١ ق )

٢- إن المادة ٤ من المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بخصوص رسم الإنتاج على الكحول لا تشترط للقباب على القيام بصنع السوائل الكحولية بتغير اخطار سابق أن يكون التخمير قد قصد إلى التطهير ، بدلياً أنها تقول في نصها « وفي القيام بصنع أو إعادة تطهير أرواح أو سواء كحولية من أي نوع سواء كان ذلك على البارد أو بالتخمر ، وإذن في ثبوت أن التخمير قد قام بصنع سوائل كحولية دون أن يحضر مقدماً مصلحة الجمارك لهذا يكفي لقباقه .

( جلد ٦٢/٧٢٢ ملن رقم ١٣٦٤ سنة ١٢ ق )

٣- إن المستفاد من المادة الأولى من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بشأن رسم الإنتاج أنه عاين فقط محاصلات الأعمال الحصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهي التي تقرر رسم إنتاجها يقتضى المرسوم الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ . وما يؤكد ذلك أن مرسوم آخر صدر في تاريخ هذا المرسوم الأخير بتحويل رسم إنتاج على المنتجات المستوردة من الخارج نص فيه على أن هذا الرسم يحصل مع رسوم الجمارك ويكون عاضداً للشروط التي تحصل فيها هذه الرسوم وللميزادات الخاصة بها . ومن ثم يكون ما جاد بالمادة العاشرة منه بشأن نقل المراد الكحولية من مكان إلى آخر قاصراً على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة . فلذا ما أثبت المتمم أن ما قلناه هو من المنتجات الواردة من الخارج فلا تصح معافاته يقتضى هذا المرسوم من نقلها بدون ترخيص كما لا يصح لإزامه أيضاً بأن يدفع عنها أي رسم . وإذن فلذا أدانت المحكمة التهم لثقله من غير ترخيص عاين كونياً كامهياً ، وكانت الواقعة الأصلية ، وأنه لم يحصل تطهيره داخل القطر المصري ، فإنها تكون قد انحطت في تطبيق القانون وتبين نقص حكمها وتجربة التهم .

( جلد ٦٢/٧٢٢ ملن رقم ١٣٦٤ سنة ١٢ ق )

٤- إن المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ يرسم الإنتاج على الكحول صريحاً

٧ - أن المستفاد من مجموع نصوص المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول أن الرسوم والتعويضات الواردة ذكرها فيه لا يصح الحكم بها إذا كان الفعل الذي وقع لا يكون إلا عاقلة لحكم المادة الثامنة منه التي تحظر صناعة أى جهاز يمكن استعماله لتقطير أو تكرير أو تحويل الكحول أو حيالته قبل أن يقدم إخطار بذلك لإدارة رسم الإنتاج . إذا ان الأفعال التي تكون هذه المخالفة لا عمل بذاتها على أن كحولا فطرحت يكون من الممكن أن تقدر عليه رسوم ، ثم تقدر التعويضات وهي لا تحسب إلا بنسبة الرسوم . وإذا كان كانت البعوى لم ترفع على المتهم إلا عن حيالته أجهزة تقطير بلا إخطار على خلاف القانون ، ولا علاقة لها بكحول فطر ، فلا يكون محم على الحكم على المتهم برسم أو تعويض .

( جلسة ١٩٣٤/١٢/١٢ طين رقم ٣٣٢٤ - سنة ١٢ ق )

٨ - إن التعويضات المنصوص عليها في المرسوم بقانون الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ليست تعويضات مدنية حسب بل هي أيضا إجراءات تأديبية رأى الفاعر أن يكمل بها الغرامة المنصوص عنها في المرسوم الخاصة بهذا القانون والقوانين الأخرى التي على شاكلته ، فلما خصص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع الغرامة وتحميها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الخواقة في البعوى ، ولا حاجة للى إثبات أن ضررا معين وقع عليها ، وإذا فلا يصح التمسك على المحكمة بأنها قضت بالتعويضات دون أن تدخل بمصلحة الإنتاج في البعوى .

( جلسة ١٩٣٤/٢/١ طين رقم ٦٤٤ - سنة ١٣ ق )

٩ - إن المادة ١٣ من المرسوم بقانون الخاص برسم الإنتاج على الكحول الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ قضى بمصادرة المنتجات المشار إليها بالمادة ١١ منه ، كما قضى بمصادرة كل ما يصبط في حيازة عائلتها من مواد أولية أو من منتجات أو أدوات . الخ . وإذا فلا تشرب على المحكمة إذا ما قضت بتطبيقا للادة المذكورة . بمصادرة زنايل البليغ ان وجوده يزيل المتهم بإختيارها مواد أولية للكحول .

( جلسة ١٩٣٤/٢/١ طين رقم ٦٤٤ - سنة ١٣ ق )

في أن الحظر الذي نصت عليه خاص بالكحول المحول ( Dénaturé ) . فإذا كان المستفاد من الحكم أن الكحول على البعوى لم يكن كحولا عولا بل كحولا عاديا خفف بإضافة بعض المواد اليه ليستسهل التهم فيها يقتضى ذلك ، فهذه الواقعة لا عقاب عليها .

( جلسة ١٩٣٤/١٢/١٨ طين رقم ١٥١٤ - سنة ١٤ ق )

٥ - إن المادة الثالثة من مرسوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ قد نصت في البطل الأول من فقرتها الثانية على حظر نزع كل أو بعض المواد المحولة من الكحول المحول . فإذا كان الثابت فيها أنه عملية ترشح الكحول المحول خلال القسم التثابي أو القسم الجيراني - وهي الطريقة التي اتبها المتهم في الكحول المستعمل بمصنعه - فقدته جزوا من مواد التحول ، فإن هذا المهم سيكون قد استعمل وسائل كيميائية في نزع المواد المحولة من كية الكحول المستعملة كلف من نتيجة إنتاج كحول لم يدفع عنه رسم إنتاج ، ويكون عليه أن يؤدي عن ذلك ما تستحقه مصلحة الإنتاج من رسوم وتعويض .

( جلسة ١٩٣٤/١٢/١٨ طين رقم ٣٣٣ - سنة ٢١ ق )

٦ - أنه بين من نص البقرة الثانية من المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ أن البطل الأول منها يحظر بصفة عامة مقلقة نزع المواد المحولة من الكحول المحول ، والبطل الثاني إنما يتعلق بحظر التأثير على الكحول في الزائفة العلم دون القرن عن طريق إضافة مواد اليه ، فإذا كان الفعل المسند الى المتهم هو أنه خفف لون الكحول المحول بالترشيح فلما يقع تحت طائلة البطل الأول تلك البقرة دون شرطها الثاني . وإذا كان الحكم قد أسس قضائه بمرارة المتهم على أن البقرة الثانية بطلها من المرسوم لم تنص على اللون وأنه لو كان المشرع عند وضعه المرسوم المذكور قصد حظر التأثير على اللون لإضافة الى النص كما فعل في مرسوم ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ عند ما لاحظ هذا النص وإن مرسوم سنة ١٩٣٤ إنما يحظر التقطير والخمجان إنما رشحا الكحول باردا بواسطة القسم فضلا عن أن تحليلا كيميائيا لم يحصل لمرة ما إذا كان الكحول قد حول لتغير لونه - فانه يكون قد أخطأ لاستدلاله على ذلك النظر دون إجراء التحليل الذي أشار الى لزومه تحقيقا لوجه البعوى .

( جلسة ١٩٤٠/٥/٣ طين رقم ٤٠٧ - سنة ٢٠ ق )

## التفصيل الثاني

الرسوم بقانون الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧

٩٥ - إن المادة ٨ من المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ الخاصة برسم الإنتاج والاستهلاك على الكحول إنما تحدث من رخصة استحدثها هذا القانون وأوجب استصدارها من وزير المالية علاوة على الرخصة التي تصدر من وزارة الداخلية وفقا للأمر المالي الصادر في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٠٤ ، وذلك بالنسبة إلى المحال التي يرخص لها في تطهير الكحول بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٧ .

( جلد ٧/٢٨ ، ط١٠٠ ط١٢ رقم ٢٠٠ )

٩٦ - إن المظهر الوارد على قتل الكحول من بد إلى آخر المخصوص عليه في المادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ كما يشمل الكحول الصرف يشمل أيضا السوائل الكحولية الأخرى ، وذلك متى كانت كمية الكحول الصرف فيها زبد مقدارها على خمسة لترات ، وإن في كانت الكمية التي نقلها المقيم من القاهرة إلى السويس هي مائة صفيحة بكل منها ١٨ لترا من الكحول الخول نسبة الكحول الصافي فيها ٩٠٪ ، فإنه يكون من المئين عليه أن يحصل من الجهة المختصة على إذن نقلها .

( جلد ١٤/٢٤ ، ط١٠٠ ط١٢ رقم ١٨٥ سنة ١٩٣٢ )

٩٧ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ الذي حل محل المرسوم الملغى الصادر في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ هو - أسوة بالمرسوم السابق عليه - خاص برسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بشأن رسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ وقد صدرت تنفيذيا لها للرئيس الصادرة بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٣٠ و٩ من سبتمبر سنة ١٩٣٤ و٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ وعلى ذلك يكون ماورد بالمادة ١٣ من هذا المرسوم الأخير الصادر في سنة ١٩٤٧ بشأن نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصودا على منتجات الصناعة دون المواد المستوردة من الخارج . وإن في كان الثابت بالحكم أن المواد الكحولية التي نقلها المقيم من

الاسكندرية إلى القاهرة هي من صناديق من «البراند» المستورد من الخارج ، فإن الحكم إذ قضى ببراءة المئين يكون صحيحا لاختلافه فيه القانون .

( جلد ١٠/١٢ ، ط١٠٠ ط١٢ رقم ٢٣٠ )

٩٨ - أن المرسوم الصادر في يوليو سنة ١٩٤٧ هو - أسوة بالمرسوم السابق عليه الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ الذي حل محله - خاص برسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ بشأن رسم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية الذي ألغى وحل محله القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٢ وقد صدرت تنفيذيا لها للرئيس الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ و٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ و٧ يوليو سنة ١٩٤٧ . وإن في حاله بالادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ يوليو سنة ١٩٤٧ بخصوص نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصودا على منتجات الصناعة المحلية دون المواد المستوردة من الخارج .

وعلى ذلك إذا كانت المحكمة لم تستطع في حكمها أن كانت الخور على التهمة المروضة عليها مستوردة من الخارج - كما دافع الطاعن بذلك أمامها - أو أنها من الصناعة المحلية ، واكتفت بقولها إن نص المادة ١٣ من المرسوم عام يشمل التوعين فهذا مما ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ويكون حكما قاصرا في البيان متعينا قضاه .

( جلد ١٠/١٥ ، ط١٠٠ ط١٢ رقم ١٢٠٠ )

٩٩ - نص المادة السادسة من المرسوم الصادر في ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ على أنه « يجب على كل من يرغب في إجراء عملية من العمليات الآتية أن يبلغ عنها أقرب مكتب للإنتاج قبل الشروع فيها بثمان أيام على الأقل وألا يبدأ في «العملية قبل الحصول على ترخيص في ذلك » ، كما تنص في الفقرة ب منها على عملية صنع أو إعادة تطهير أو تخفيف أو قسمة سوائل كحولية من أى نوع وبأية طريقة ولو كانت هذه السوائل خالصة رسم الإنتاج .

وقد أراد الشارع بذلك أن يمكن رجال مصلحة الإنتاج من مراقبة صنع وتعبئة هذه السوائل وإلزام القائمين بهذه العملية بإخطار تلك المصلحة والحصول منها على ترخيص بها حتي ولو كانت هذه السوائل خالصة

تأديبة رأى الشارع أن يكمل بها القرامة المتصوص عليها في الجرائم الخاصة بهذا القانون فلها خصائص العقوبات من جهة كونها تلحق الجاني مع القرامة ويحكم بها في كل الأحوال بلا ضرورة لدخول الجزاء في الدعوى .

( جلسة ١٩٤٧/٦/١٥ من رقم ٣٣٢ سنة ٢٠ ق )

إنتاج ، ومفاد ذلك أن الشارع قد انشأ بنفس المادة السابقة حكماً قائماً بذاته لا يخله كون المتهم قد حصل على تصريح من إحدى الجهات التابعة لوزارة الصحة .  
( جلسة ١٩٤٧/٦/١٥ من رقم ٤٣ سنة ٢٤ ق )

١٥ - التعديلات المتصوص عليها في قانون رسم الإنتاج الصادر به مرسوم ٧ من يوليو سنة ١٩٤٧ ليست تعديلات مدنية لحسب بل هي أيضاً إجراءات





“ ”



(د. تنظیم)

اعتبار قرار وزير الحفاية الصادر في ١٦/٢/١٩٢٤ للبلد في ٣١/٨/١٩٣٢ والحاسي بشمول إندار التشديد بالتفاق للوقت خارج عن حدود السلطة الممنوحة ٤ - ٦

## موجز القواعد (٤١)

## الفرع الثالث : الاشتباه

- عدم قابلية إنذار الاعتباه المقوط بمضى ثلاثة خلافا لإنذار التشدد الذي يكون نافذاً لمدة ٣ سنوات من تاريخ صدوره - ٧ - ١٠
- متى أصبح إنذار الانبهاه نهائياً اعتبر فيما يتعلق بموضوعه حائزاً لقوة الشيء المحكوم به - ١١
- ( راجع أيضاً : إعادة اعتبار قاعدة ٢ )

## الفرع الرابع : العود للاشتباه

- المرة فيما إذا كان لتطبيق الفترة الأخيرة من المادة التاسعة محل هي بما تحسده محكمة الموضوع من حيث جدية الأسباب التي يتسده عليها الب ليس في طلب الرقابة أو عدم جديتها ، وحكمها في ذلك موضوعي - ١٢ و ١٣
- عدم اشتراط صدور أي حكم لتطبيق الفترة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ بل يكفي وجود أسباب جدية تؤيد ظنون البوليس عن ميوله للشبهة - ١٤
- الرقابة التي يقضى بها طبقاً للمادة التاسعة من قانون للتشدد وللشبهة في أحوالهم هي الرقابة الخاصة وهي ليست عقوبة تيمية بل هي عقوبة أصلية قائمة بذاتها - ١٥
- الرقابة الخاصة المنصوص عليها في المادة التاسعة من قانون التشدد ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع الرقابة - ١٦
- أحوال تطبيق المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ - ١٧ - ٢١
- انطباق الفترة الأخيرة من المادة التاسعة على من كان سبب لإنذاره الاعتباه على الانبهاه في المهدرات وكانت إساءة الظنون في به ذلك راجعة إلى الاعتباه على الانبهاه في المهادرات أيضاً - ٢٢
- نفس الفترة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ علم يشمل كل صور الاعتداء على النفس فيدخل فيه الضرب البسيط أو التمدى على رجال حفظ - ٢٣
- اعتبار انذار مشبوها بسبب الاعتداء على النفس مخالفاً للإنذار إذا ما اعتدى على المال - ٢٤
- اعتبار الرقابة المنصوص عليها في المادة التاسعة عقوبة أصلية في جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنذار المتهم مشبوها ثم مخالفة مقتضى الانذار - ٢٥
- ( راجع أيضاً : نفس قاعدة ٥٣٠ )

## المصل الثاني

## احكام الرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥

## الفرع الاول : التشدد والعود اليه

- متى تعتبر الأتقى في حالة تشدد - ٢٦ - ٢٨
- حق محكمة النفس في تصحيح صيغة إنذار التشدد كما وردت بالحكم من إنذار التهم بأن يسلك سلوكاً مستقبلاً إلى إنذاره بأن يغير من أحوال معيشته التي تجبه في حالة تشدد - ٢٩
- العقوبة الواجبة التطبيق على من سبق الحكم بإنذاره مقترداً إذا عاد إلى حالة التشدد - ٣٠
- لا تأثير لكون الأحكام التي أسست عليها حالة العود للتشدد صادرة قبل القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد استبقى صفة الجرمية للأفعال الصادرة بشأنها تلك الأحكام - ٣١
- العقوبة الواجبة التطبيق على من سبق الحكم بوضعه تحت المراقبة للتشدد إذا عاد لحالة التشدد - ٣٢
- متى توافر جريمة العود للتشدد - ٣٣
- ( راجع أيضاً : مراقبة قاعدة ١١ ووصف للتهمة قاعدة ١٤ )

## الفرع الثاني : الاشتباه والعود اليه

- متى توافر حالة الاشتباه - ٣٤ - ٤١
- جرائم التدليس والتفنن المنصوص عليها في ق ٤٨ سنة ١٩٤١ لا تعتبر صفة عامة مطلقة لاعتداء على المال - ٤٢

موجز القواعد (تابع) :

- إرشادة للتم للندر مشبوها تحت ظل القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٣ بمدة سريان الإنذار التصوص عليها في الرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ - ٤٣
- حق النيابة في استئناف الحكم الصادر بالبراءة لعدم ثبوت تهمة الاشتباه - ٤٤
- الصبرة في إثبات المود للاشتباه بناء على أحكام الإدانة هي تاريخ وقوع الجرائم لا بأيام الحكم فيها - ٤٥
- الراد بما ذكرته الفقرة الثانية من ثلاثة السابعة من عبارة « حلة المود » ليس هو المود بالنسبة الوارد في ثلاثة ٤٩ عقوبات - ٤٦
- الحكم الصادر بناء على القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٣ يبقى له أثره عند تطبيق الرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ إذا أنه استأنف مئة الجريدة الفصل - ٤٧
- شروط توافق جرة المود للاشتباه - ٤٨ - ٥٧
- وجوب تطبيق ثلاثة ٢٢ على جرة الاشتباه أو المود إليه والجريدة التي اعتبر بسببها طالباً للاشتباه - ٥٨
- القوة الواجبة التطبيق في جرة المود للاشتباه - ٥٩ و ٦٠
- ( راجع أيضاً : إثبات قاعدة ٤٩٨ واستئناف قواعد ٨٩ و ١٥٠ و ١٦٦ و ٢٥٠ و ٢٧١ ومراقبة قاعدة ٨ )
- الفرع الثالث : الإثبات المنصوص عليها في للرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥
- ماهية - ٦١ و ٦٢

الفرع الرابع : العنصر في الإنذار

- عدم جواز العنصر في الحكم الصادر بالإنذار إنما يكون على الأحكام التي يصح فيها الحكم ب - ٦٣ - ٦٦
- المظاهر من مجموع نصوص الرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥ أنه إنما أراد بمنع جواز العنصر في الإنذار أن يجعل تقدير المحكمة التي أصدرته نهائياً من ناحية الواقع والظروف التي ين عليها قطع - ٦٧ - ٦٩
- الحكم الصادر بالإنذار من محكمة الدرجة الأولى لا يلحق فيه إلا بالاستئناف أما العنصر بالنقض فلا يكون إلا في الحكم الذي تصدره المحكمة الاستئنافية - ٧٠ و ٧١
- ( راجع أيضاً : نفس قاعدة ٦٠٤ )

الفرع الخامس : تسبب الاحكام بالنسبة الى الاشتباه والتشدد

- عدم بحث الحكم واقعة الترويع في السرة التي اعتبر للتم بسببها عائداً للاشتباه ومبلغ جدية الاتهام فيها . قصور - ٧٢
- عدم بيان الحكم الذي دان التهمين في جرة التشدد لاخذهم وسيلة غير مشروعة لتفتيش أنهم كانوا يحضرون تسو أجنديات لممارسة العبارة بالزرل الذي منوطاً فيه . قصور - ٧٣
- عدم بيان الحكم الذي عاقب التهمة في جرة المود للتشدد واقعة عودها للتشدد وتكررها . قصور - ٧٤

القواعد القانونية :

الفصل الاول

أحكام القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٣

الفرع الأول

مبادئ عامة

- ١ - الاشتباه هو صفة ينشأ الإنذار في نفس قابلة له قبولاً يقع تحت تقدير حفظ النظام ، بخلاف التشدد فإنه حالة مادية يتردها الإنذار تقريراً عملياً

لاقتراحه من الواقع الذي لا غير لحفظ النظام فيه .  
وصلة الاشتباه هي خطر المشتبه فيه على الأمن العام .  
أما صلة التشدد فمخالفة حسن الأخلاق أو مخالفة القانون مخالفة هي في ذاتها مشقة لا خطر فيها حصل الأمن العام .

( مجلة ١٩٧٢/١٧/٣٦ طن رقم ٦١٤ سنة ٣ )

- ٢ - إن القانون لم يجعل لاتذار الاشتباه أحدًا ينتهي فيه أثره ، بل جاء نصه دالاً بأنه على عدم تقيد الانذار بمدة ما وأوجب عقاب المتنذر إذا خالف مقتضى الانذار في أي وقت كان . ولا تصح الموازنة بين لاتذار الاشتباه ولاتذار التشدد والقول بأن الأول يسبق يعني

### الفرع الثاني

#### التشدد

٥ - ترويض القدرة يعتبر وسيلة لتعيش مشروعة وهو ليس استبداداً مستورا ولا هو من قبيل الشدة فصاحب هذه الصناعة ليس من ينطبق عليهم نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ .

(جلسة ١١٨/١٩٤٤/١٢ من رقم ٣٣٣ سنة ٤ ق)

٦ - إن ما جاء بالمادة الخامسة من قرار وزير المحفانية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المعدل في ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٣ من أن الإنذار الذي يوجهه البوليس إلى شخص يمتد في أنه من المتكردين هو دفع جهاز العنق فيه إنذار مشمول بالإنفاذ المؤقت - ما جاء بها من ذلك إنما هو من الأحكام الأصلية التي لا يقررها ولا يوجبها إلا قانون خاص يصدر بها . أما وزير المحفانية فلا يملك تقريرها ولا إيجابها خروج ذلك عن حدود السلطة المخولة له بمقتضى النقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون التشدد والمادة ٣٣ منه . وإن جرمية التشدد لا تعتبر واقعة إلا إذا لم يغير الشخص أحواله بحيث يمتد الحافة للقانون في مدى عشرين يوما من تاريخ صدور الإنذار تأتيا فإذا تكرر شخص الإنذار البوليس في ٣١ من يناير سنة ١٩٣٥ مثلا ثم طعن فيه بتاريخ ٢ فبراير سنة ١٩٣٥ فأيدته النيابة العامة في ٢٦ فبراير نفسه ثم قدمت الشخص للملأ القضاء فحكمت بوصف أنه في ٧ مارس سنة ١٩٣٥ وجد بحالة "شدد" رغم إنذاره لهذا الشخص الذي لم يعمل إلا ثمانية أيام من تاريخ تأييد الإنذار حلالا لما ينص به القانون من تحديد تلك المهلة بعشرين يوما لا تضع إدانة والحكم الذي يعاقبه على اعتبار أنه متكرد يكون حكما مخالفا للقانون متينا تقضه .

(جلسة ١١٨/١٩٣٧/١٢ من رقم ٤٢ سنة ٦ ق)

### الفرع الثالث

#### الاشتباه

٧ - إن القانون لم يجعل لانذار الاشتباه أمدا ينقض فيه أثره ، بل إن المادة الثالثة إذ نصت على أنه "إذا حدث بعد إنذار البوليس أن حكم مرة أخرى بالأداة على الشخص المشتبه فيه أو ... يطلب تطبيق المراقبة الخاصة عليه ، بدون أن تبين مدى البعدية ،

الزمن كالمحال بالنسبة لثاني غير صحيح لاختلاف طبيعة الأمرين إذ أن الاشتباه صفة خفية تعبر بأن صاحبها قد وقع منه أمور يستدل منها على أنه نفسا مبالاة للأجرام وأنه بهذه النفسية خطر على المجتمع . وليس من شأن هذه الصفة أن تلحق الشخص بمجرد وجوده في إحدى حالات الاشتباه الواردة في القوانين ، بل يجب لذلك أن يرى رجال الضبط أنه خطر على الأمن العام فيثبتوا عليه هذه الصفة بانذار يوجهونه إليه . ومعنى ذلك أن الاشتباه حالة ينشأ إنذار البوليس ، خلافا للتشدد فإنه فعل مادي يقع من الشخص ، ويوجب على البوليس انذارا لميلكف من متابعيه . ولذا فقد حدد القانون أمدا لإنذار التشدد ، أما لإنذار الاشتباه فقد أود القانون عدم توقيته .

(جلسة ١١٨/١٩٣٨/٤ من رقم ١٣٨٥ سنة ٤ ق)

٨ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشدد بين الأشخاص المشتبه فيهم قد أورد جميع الأحكام الخاصة بمراقبة البوليس أيا كانت الجهة التي قصت بها ، ومنها كان السبب الذي استرجعها . ولذلك يكون حكم المادة ١٠ منه التي نصت على أن أحكامه لا تنرى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة حكما عاما يتناول أحكام مراقبة البوليس المقررة في قانون العقوبات أيضا ، وذلك يقتضى تخصيص محسوم للتصوير التي أوردتها هذا القانون من عقوبة المراقبة القضائية باستثناء النساء من والأطفال الذين لم يبلغوا السن المذكورة .

(جلسة ١١٨/١٩٣٧/١٣ من رقم ٢٥٠ سنة ٩ ق)

٩ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشدد بين الأشخاص المشتبه فيهم بعد أن أورد حالات التشدد والاشتباه وغيرهما أوردته وبين أحكام هذه الحالات نص في المادة ٣١ منه على أن هذه الأحكام لا تنرى على النساء ولا على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس عشرة سنة كاملة . ومقتضى هذا النص أن جريمة التشدد وغيرهما من الجرائم الواردة في ذلك القانون لا تحقق أيدا بالنسبة لمن تناولهم هذا الاستثناء الصريح . فالحكم الذي يدين في جريمة التشدد منها قتل سته من خمس عشرة سنة يكون خاطئا ويتعين نقضه والقضاء ببراءة المتهم من هذه التهمة .

(جلسة ١١٨/١٩٣٩/١٠ من رقم ١٩٠ سنة ٩ ق)

### الفصل الرابع

#### العودة للاشتباه

١٣ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تشير إلى حالة الأحوال للذكورة في المادة الثانية منه ، والفقرة الأخيرة من المادة التاسعة المذكورة تشير بنوع خاص إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنهم اشترى منهم لأسباب جديّة الاعتقاد على الاعتداء على النفس أو المال أو الاعتقاد على التهديد بذلك الخ . ونص الفقرة لا يشمل فقط الجرائم الخفية بالامن العام محصورة في أنواع مخصوصة كالخطف أو السطو مثلا ، بل هو نص عام يشمل كل صور الاعتداء الواقع على النفس أو المال ، فالعرب البسيط مثلا يدخل في بلا نزاع ، على أنه لما كانت حكمة هذا النص هي رغبة الامن العام ما غفل به كمن من الواجب تحوير الاحوال التي يصح أن يطبق عليها ، كيلا يدخل فيه من صور الاعتداء ما لا إخلال فيه بالامن العام وما ينير الحق عن حمار اعتبار متاعها خلا لأن يورس بحكم الاشتباه . والمعلول في ذلك على حكمة من يكل إليه القانون سلطة الإنذار . والبررة فيما إذا كان لتطبيق الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة على من بدأ تقدمه بحكمة الموضوع من حيث جديّة الأسباب التي يستند عليها البوليس في طلب المراقبة أو عدم جديتها ، وحكما في ذلك موضوعي لا رقابة عليه لحكمة التنقض ، ما لم تخرج حكمة الموضوع عن العقول في فهم الأسباب الجديّة .

(جلسة ١٩٢٣/١٩/١٩ طين رقم ٣٥ سنة ٣ ق)

١٤ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمشردين والاشتباه المشتبه فيهم تص على أنه إذا حدث بعد إقرار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص المشتبه فيه أو قدم حله بلاح جديد عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولا وثانيا من المادة الثانية أو عن شروعه في ارتكاب إحدى تلك الجرائم أو إذا وجد مرة أخرى في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة أو إذا كان لدى البوليس من الأسباب الجديّة ما يؤيد ظنّه من ميله المشتبه فيه وأعماله الجنائيّة فليطلب تطبيق المادة الخامسة عليه طبقا لاحكام الباب التالي . فلذا أضمت المحكمة صفه ما وجد لدى البوليس من الأسباب الجديّة التي

تقد أدلت أنها بعديّة مطلقة لا حد لها ، وأن إنذار الاشتباه غير قابل للسقوط بمعنى أي مدة كانت ، بل هو يلحق بالشخص صفة استعداده للاجرام وكونه خطرا على الامن العام لفسا لا يحصر الزمن ، بحيث إذا وقع في سبب من أسباب تطبيق المراقبة ، في أي وقت كان بعد هذا الانذار وجب اعتباره وتطبيقها . (جلسة ١٩٢٣/١٩/١٩ طين رقم ٣٥ سنة ٣ ق)

٨ - إن المادة التاسعة من قانون المشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمعنى المدة . (جلسة ١٩٢٣/١٩/١٩ طين رقم ٣٥ سنة ٣ ق)

٩ - إن المادة التاسعة من قانون المشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه بل جاء نصها عاما دالا بنفسه على عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمعنى المدة خلا لا إنذار التتدر الذي نصت المادة السادسة من القانون المذكور على أن لا يكون نافذ للفعول إلا لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صدوره . (جلسة ١٩٢٣/١٩/١٩ طين رقم ٣٥ سنة ٣ ق)

١٠ - إن المادة التاسعة من قانون المشردين والأشخاص المشتبه فيهم لم تحدد مدة معينة لسقوط إنذار الاشتباه كما فصلت بالنسبة لإنذار التتدر ، بل لقد جاء نصها عاما مقيدا بنائه عدم قابلية هذا الإنذار للسقوط بمعنى المدة . (جلسة ١٩٢٣/١٩/١٩ طين رقم ٣٥ سنة ٣ ق)

١١ - إن إنذار الاشتباه متى أعلن من البوليس للشك فيه وأصبح نهائيا بعدم الطعن فيه أو باستنفاد الطرق المقررة للطعن اعتبر نهائيا يمتنع بموضوعه وفيما صدر من أجله من أورا للتحقيق سائرا قوة الشيء المحكوم به . فلا يجوز لأية هيئة اليتم من جديد فيها راء رجل السلطة العامة وفيما قرووه في شأن حالة من صدر اليه الانذار بمقتضى ما لم من حكمة خولم لزما القانون واقتضهم بها . ولذلك فلا يجوز من بعد لشك فيه إنارة الجدل لمحل الأسباب التي صدر البوليس لفرجه لإنذار الاشتباه اليه . (جلسة ١٩٢٣/١٩/١٩ طين رقم ٣٥ سنة ٣ ق)

أسباب جديّة الاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتداء على التّهدية بالاعتداء على النفس أو على المال أو الاعتداء على الاشتغال كوسيلة لإعاقة الأشخاص المخطّرين أو الأعيان المروعة ، وذلك على اعتبار أن نص هذه الفقرة الخاصة عام يشمل كل مورد الاعتداء على النفس والمال لأشخاص الذين يشمل قطع الجرائم الخفة بالأمن العام محصورة في أنواع معينة كالخطف والسطو ، ( ثانياً ) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة السادسة من المادة الثانية المذكورة بأنهم اعتادوا الاتجار بطريقة غير مشروعة بالمواد السامة أو بالمخدرات . . . وتتناول تلك الفقرة أيضاً غير هؤلاء . وأولئك على الإخلاق بلفظها العام الشامل كل من لا يتعدى عن مسالك الشبهة الجنائية فيسقط البوليس بما يقتضيه ما يؤيد ظنونه من ميوله وأعماله الجنائية .

( جلسة ١٩٢٣/١٠/١٦ ملن رقم ١٦٧٧ سنة ١٩٢٣ )

١٨ - إن المادة الثامنة من قانون المشردين والمشتبه فيهم قد فرقت بين حالتين . حالة صدور حكم على المشتبه فيه في جرائم معينة أو تقديم بلاغ جديد ضده عن ارتكابه جريمة من تلك الجرائم أو وجوده في إحدى الحالات الخاصة المبينة بالمادة المذكورة ، والحالة التي يكون فيها لدى البوليس من الأسباب الجديّة ما يؤيد ظنونه من ميول المشتبه فيه وأعماله الجنائية . لمقتضى هذه المادة تحقق جريمة العود إلى الاشتباه في الحالة الأولى بمجرد صدور الحكم على المشتبه فيه أو تقديم البلاغ في حقه عن إحدى الجرائم التي أوردتها على سبيل المحصر . أما في الثانية فلا تحقق بمجرد صدور حكم أو تقديم بلاغ أو شهادة شهود أو غير ذلك بل يجب أن يطلب البوليس اعتبار المقيم حائلاً للاشتباه على أساس ما تجمع لديه من الأسباب الجديّة المؤيدة لظنونه من ميوله وأعماله الجنائية . فالبوليس في هذه الحالة هو الذي يقدّر حالة المشتبه وميوله وهو الذي يطلب أن يصح بمراقبته على هذا الأساس وللمحكمة تقدير جديّة الأسباب التي يبني عليها البوليس ظنونه . وإنّما إذا رفضت البصوى على المتهم بأنه عاد إلى الاشتباه على أساس مجرد صدور حكم بنبأته في جريمة الاتجار في مواد مخدرة - تلك الجريمة التي لم يرد ذكرها مع الجرائم الواردة في الحالة الأولى - فذلك المحكمة الاستئنافية وصف التهمة لفصل في الحالة الثانية بقولها أنه وجد لدى البوليس أسباب جديّة تؤيد ظنونه من ميول المشتبه فيه ، ولم تبين مع ذلك إن كان ماثلاً عن

أدبت ظنونه عن ميول المتهم وأعماله الجنائية وطبق على المواد ٢ و٩ و١٠ من القانون المتقدم الذكر فهذا الاعتداء باعتبار كونه تقديرًا موضوعيًا داخل في حدود سلطة لاهني المزدوج ولا رقابة شكة التقض عليه . ( جلسة ١٩٢٥/١/١٥ ملن رقم ١٦٧٧ سنة ١٩٢٥ )

١٩ - لا يشرط تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ صدور أي حكم سواء أكان ابتدائيًا أم استئنافيًا ، بل يكفي بحسب نص هذه المادة أن يوجد من « الأسباب الجديّة » ما يؤيد ظنون البوليس عن ميول المشتبه وأعماله الجنائية ( جلسة ١٩٢٣/١٢/٢٧ ملن رقم ٢٦٦ سنة ١٩٢٣ )

٢٥ - إن المراقبة التي يقضى بها طبقاً للمادة الثامنة من قانون المشردين والمشتبه في أحوالهم هي المراقبة الخاصة المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة السادسة من ذلك القانون ، وهي ليست عقوبة تبيح بل هي عقوبة أصلية قائمة بذاتها تترتب على مخالفة موجب الإنذار مخالفة من المتصور عليه بالمادة الثامنة . فإذا سعت محكمة الموضوع عن الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه فسلا تستطيع محكمة التقض والأبرام إصلاح سبوح محكمة الموضوع بتطبيق القانون وإنما سبيل إصلاح سبوح المحكمة أن تعيد التباية التقض إليها بأعلان جديد يطلب منها فيه الفصل في تهمة مخالفة موجب إنذار الاشتباه التي سعت عن الفصل فيها . ( جلسة ١٩٢٣/١٢/٢٧ ملن رقم ٨٢٨ سنة ١٩٢٣ )

٢٦ - المراقبة الخاصة المتصور عليها في المادة الثامنة من قانون التفرد ليست في الواقع إلا نوعاً من أنواع المراقبة فإذا قضى الحكم المستأنف بالمراقبة العادية حين كان يجب أن يقضى بالمراقبة الخاصة طبقاً للمادة الثامنة المذكورة لم تتأفد التباية فالواجب على المحكمة الاستئنافية ما دامت ترى أن تهمة مخالفة المتهم لموجب إنذار الاشتباه ثابتة أن تقضى بتأييد الحكم المستأنف لا أن تقضى ببراءته على أساس أن العقوبة التي أوقفها الحكم المستأنف هي عقوبه فيه مقررة قانوناً .

( جلسة ١٩٢٣/٣/٢٧ ملن رقم ١٠٣٣ سنة ١٩٢٣ )

٢٧ - إن المادة الثامنة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ تخير في الواقع إلى كافة الأحوال الواردة في المادة الثانية من هذا القانون ، والفقرة الأخيرة منها تفيد بنوع خاص : ( أولاً ) إلى الأشخاص الذين عبرت عنهم الفقرة الخامسة من المادة الثانية بأنه اشتهر عنهم



المعوى التي أقيمت بناء على هذا البلاغ قوله لا سند له في القانون ولا في من موجب يقتضيه .  
( جلة ١٢/١٧ ص ١٨٥ رقم ١٨٢ سنة ١٥ ق )

٢٢ - إن الشبهة إنما كان سبب إنذاره الاعتداء على الأتجار في المحدرات وكانت إساءة الظنون فيه بعد ذلك راجعة إلى الاعتداء على الأتجار في للواد المحددة أيضاً فإن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة للتقدمة الذكر تطبق عليه .

( جلة ١٢/١٦ ص ١٨٩ رقم ١٧٧ سنة ١٥ ق )

٢٣ - إن الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشردين وللشبهة قيم تشمل جميع الأشخاص المشردين في الفقرة الخامسة من المادة الثانية أي الأشخاص الذين اشتهر عنهم بالأسباب جديفة الاعتداء على النفس . . . الخ . وحسب هذه الفقرة عام يشمل كل صور الاعتداء على النفس وإن لم يبلغ حد اغتيال الحياة فيدخل فيه القرب البسيط أو التمدي على رجال الحفظ ، وإذن فالشبهة الذي تقع منه أية هاتين الجزئيتين تنطبق عليه للرأية الخاصة .  
( جلة ١٢/١٥ ص ١٨٦ رقم ٢٦٦ سنة ١١ ق )

٢٤ - يمكن قانوناً القول بخفاضة إندثار الاعتشاء أن يكون الإنذار قد وجه بناء على أي موجب من اللوجيات البينة في المادة ٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ثم يخالف للشبهة للدر متخاضة بوقوعه في أي سبب من الأسباب الواردة بالمادة ٩ ولو كان مسمى موجب الإنذار يختلف عن مسمى سبب الخفاضة فإن القانون قد اعبر للوجيات التي ذكرها في المادة ٢ هي والأسباب التي ذكرها في المادة ٩ كلها متينة إلى وصف واحد ، بالنسبة إلى من تتوافر في حقهم كلها أو بعضها ، هو الذي حرص على أن يصل على وجوب الأتداء عنه تخفيضاً لصلصة الجلماعة . وإذن فلا أذكر للشبهة بسبب الاعتداء على النفس فهو مخالف للإندثار إذا ما اعتدى على اللال . لأن الاعتداء ، على النفس كان أو على اللال باعتباره وليد آفة الزرع إلى الإجرام ، هو الذي أراد الشارع ، إجتاه لغير المجتمع ، أن يصد عن اللال نحوه أو عن التوجه إليه .

( جلة ١٢/١٥ ص ١٨٤ رقم ١٨٩ سنة ١١ ق )

٢٥ - إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشردين والمشردين إنما تخفى بالحكم بالرأية على أنها عقوبة أصلية من جريمة قائمة بذاتها هي سبق إندثار للمتهم مشبوها ثم مخالفت مقتضى

البوليس له أصل في التحقيق أم لا فإن هذا منها يعبر قصوراً مستوجبا لتفرض حكماً .  
( جلة ١٢/١٧ ص ١٨٩ رقم ١٧٧ سنة ١٥ ق )

١٩ - أنه لما كانت جريمة العود إلى الاشتباه تتحقق ، على مقتضى الفصل الأخير من المادة ٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، يطلب البوليس اختيار المتهم قد عاد إلى حالة الاشتباه بمخالفة مقتضى القانون السابق توجيهه إليه ، على أساس ما تجمع لديه من الأسباب الجديفة التي تزيد ظنونه من أعمال المتهمة وميله إلى الجنائية نحو ما هو مطلوب منه في النص الاعتداء منه لتكسب خلق حوله ظنونا أو شبهات تهديد ولو من بعيد اتصاله به ، وذلك دون حاجة إلى صدور حكم جنائي عليه أو تقديم بلاغ ضده من واقعة معينة بالذات ، لما كان ذلك كذلك أنه يمكن لسلطة الحكم في قوله بتحقيق تلك الجريمة أن يكون قد أثبت أن المتهم قد أخذ مشربها ثم ارتكب بعد ذلك جريمة سرقة حكم عليه فيها من المحكمة العسكرية .  
( جلة ١٢/١٦ ص ١٨٤ رقم ١٨٩ سنة ١١ ق )

٢٠ - أنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ خاصة بالشبهة فيهم الذين يجوز توجيه الإنذار إليهم ، والمادة التاسعة خاصة بتوقيع العقوبة على من يخالف مقتضى الإنذار ، فإنه إذا كان الحكم قد قضى بوضع للشبهة في تحت الرأية بناء على أنه حدث بعد إنذاره أن قدم ضده بلاغ عن ارتكاب جريمة سرقة ، لا يكون ثمة وجه لقضى على هذا الحكم بأنه أخيراً بمقولة إن الفقرة الثانية من المادة الثانية للذكورة تستلزم أن تكون البينة قد تولت أكثر من مرة المادة المعوى التي يحكم فيها بالبراءة .  
( جلة ١٢/١٧ ص ١٨٥ رقم ١٨٩ سنة ١٥ ق )

٢١ - إن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ حين قال في المادة التاسعة : إذا حدث بعد إندثار البوليس أن حكم مرة أخرى بالإدانة على الشخص للشبهة في أو قدم ضده بلاغ جسدي عن ارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين أولاً وثانياً . . . الخ . فقد دل على أن البلاغ للشار إليه في المادة كافٍ لحكم بوضع ذلك الشخص تحت الرأية الخاصة ولو كان هذا البلاغ قد اتى امره بالحفظ أو بالبراءة . وكل ما في الأمر أنه يجب أن يكون هذا البلاغ جلياً . والقول بعدم جواز طلب الرأية بدعوى مشتقة بسبب الفصل بالبراءة في

صناعة أو وسيلة إرتزاق إلى هي مجرد استعانة من جانب الآخر بسلطة الخلق بوضعها الطبيعي على أوضاع ملبها إلى الراحة والتبليط واستمراتها التكلل بالتعلق بأذيال رجل أو رجل إبتناء المال فهي صورة مشتركة من صور اعتياد المرأة في معاشها على سواها إلا أنها فعل ليس معاقبا عليه لذاته ولا باعتباره قفوداً عن العمل والسعي ، ولذلك فلا يمكن بيده وحده أخذ المرأة التي تسقط فيه بأحكام التشدد .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٧ ملن رقم ٤٤٤ سنة ١٧ ق )

٢٧ - إذا كان الحكم قد أذن لإسراء بالتشدد اعتياداً على ما قاله من ضابطا مع رجل في حالة مربية ينزل ينزل للصناعة السرية وتسليمها بأصناف الرجل بها في ذلك اليوم فقط بتأخير صاحبة المنزل ، وكان المستند من الحكم أن هذه المرأة تنزل في معاشها على مساعدة مالية يمد بها لها أخوها ومطلقاً شهرياً ، لاعل ما تحصل عليه من طريق الصناعة ، فإنه يكون قد أخطأ إذ الواقعة المذكورة لا تعاقب عليها .

(ج ١٨/٩٨ ملن رقم ٣٣٩ سنة ١٨ ق )

٢٨ - إنه لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنهت أن تكون الوسيلة التي يؤسس عليها القضاء بالتشدد مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى مما عده النص ، فإنه لا يصح إعادة المطلب بالتشدد إذا كان ما وقع منها هو أنها ساكنة رجلاً معيناً في منزل واحد واتصلت به وتكفل بالنفقة عليها .

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٠ ملن رقم ١٩٠٥ سنة ١٨ ق )

٢٩ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت على المتهم بأنه وجد صناعة تشدد بأن لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش تقضي ابتدائياً بوضعها تحت مراقبة الجيرلس لمدة ستة أشهر تطبيقاً للواد ١ و ٢/١ و ٤ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فاستأنف ثم قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل ذلك الحكم والاكتفاء بانذاره بأن يسلك سلوكاً مستقيماً - فإن المحكمة يحكمها هذا تكون قد استعملت الرخصة التي خولها القانون لها في المادة الثالثة من المرسوم بقانون سالف الذكر من الاكتفاء . بانذار المتهم بأن يفرض أحوال معيشة التي يتجمل في حالة تشدد ، إلا أن صيغة الانذار كما جلت بالحكم لم تكن هي التي ينص عليها القانون في تلك المادة ، ويكون من المتعين تصحيح هذا

الانذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقديم بلاغ جدي منه إلى . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن هذه المراقبة هي عقوبة تكميلية يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توقع عن الجريمة المرتكبة . بل بالعكس لا يستقيم القول بذلك مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبه في الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك فيها حكم آخر بالإدانة . ثم إن نص هذه المادة يستلزم أنه الحكم الصادر من محكمة عسكرية في جريمة سرقة يكفي في تطبيقها ما جلت محكمة الجلس قد رأت فيه دليلاً كافياً على أن المتهم قارف السرقة .

(جلسة ١٩٤٥/١/١٩ ملن رقم ٢٩١ سنة ١٥ ق )

### الفصل الثاني

أحكام المرسوم بقانون ٩٨ سنة ١٩٤٥

#### الفرع الأول

التشدد والعود إليه

٣٠ - التشدد معناه العود عن العمل والانصراف عن أرباب السعي الجائز لاكتساب الرزق . وهذا المعنى لا يقتضي بالنسبة إلى الإناث لأنهن ، ولو سكن كبريات محميات الإبدان ، لسن مطالبات بالكتسب والسعي إذ تقتضين تلام بهولتهن أو ذوى قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون . ولا يمتنع من هذا النظر ما قضت به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام التشدد تنسرى على النساء إذا ما اتخذن وسيلة غير مشروعة للتعيش . فإن هذا لا يراد به إلزام النساء قانوناً بما ألزم به الرجال ، لأن من جهته وجوب السعي والعمل في ذاته ولأن من جهة كون السعي أو العمل مما ينسب به صاحبه إلى ، به أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفي حاجته وتكفي التامش بطله ، بل المراد به الضرب على أيدي النسوة الثلاث يرتفع من الجريمة ويتخللها وسيلة للتعيش فالولئك أجرى عليهم القانون أحكام التشدد من انذار ومراقبة وحبس ، لا لأنهن حيال على سواهن فلذا تهم بالنسبة إلى الإناث كافة ، بل لأنهن إذ يشككين من مخالفة لقانون بالسرقة أو التهرب من السعي أو غير ذلك مما هو من هذا القبيل يتأذى بمسكنهن الأمن والنظام حتى . وإذا كانت إباحة المرأة نفسها لمن يطلبها أسراً لا يمكن حده حرمة أو

بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات . وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على خمس سنوات ، وإن كان المتهم كان الكاثب جسيمة سابقا للتمم التي كانت تحت نظر المحكمة الاستئنافية للطروحة أمامها الدعوى بناء على الاستئناف للرفع من النيابة أن التهم سبق الحكم عليه بالحبس مدة ستة شهور والوضع تحت مراقبة البوليس مدة ستة أشهر ، وكان التهم قد وجد متصفا قبل مضي خمس سنين من تاريخ انتهاء عمله العقوبة ، فإنه يشترط عاصفا في حكم السادة ٤٩قرة ثمانية من قانون الشواهد بما يستوجب عقابه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

( جلة ١٩٥٧/١/٨ طين رقم ١٢٤ سنة ١٩٤٥ )

### الفرع الثاني

الاشتباه والسود اليه

٣٤ - إن الشايع إنما أراد بالمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن يوسع في سلطة القاضي بد أن قل اليه ما كان قد عديده في القانون السابق للبوليس والنيابة من سلطة الإنذار وتقرر حالة الامتياز ، وذلك زيادة منه في تحرير الضمانات للفتامين . فان احلاق لئادة الحاسنة من المرسوم المذكور من القيود المتعلقة بالمدة ونوع الجزية ، تلك القيود التي كانت مقررة في لئادة الثانية من القانون السابق عليه ، لا تعليل إلا اطمئنان الشرع بعد وضحه زمام الامور في يد القاضي وتركه لتدبره . وإن كانا ما استقرأ القاضي من حال الشخص وسوابقه ما يشتمل على الجسالة الخطيرة والاشباه الإجرائي اللذين يميلان من صاحبها مشبوها بغير شرع عيب بمراقبته أو اكتفى بإنذاره تيمنا بدرجة خطورته ، وان استبان أنه بغير الحكم عليه أكثر من مرة لم يندمج في زمرة الأشخاص الخطرين ، أو امتنع ، ولكن ألتق واستلزم بعد غشائه للامنية ، ألتى سببه ، كما هو الشأن فيمن يجد مشبوها بناء على الاشتباه ، لأن الاشتباه والسوابق قسبان يتعامسان ابراز حالة واحدة ومضادان في الاستدلال على وجودها .

( جلة ١٩١٧/١/١٢ طين رقم ١٤٥ سنة ١٩٤٥ )

٣٥ - لايجاز على المحكمة أن هي استعانت في عد التهم مشتبها فيه بشراهد من صحيفة سوابقه ولو

الحال بالحكم بانذار التهم بأن يجر أحوال معيشته التي تجعله في حالة تنرد .

( جلة ١٩٧١/١/٢ طين رقم ٤٨ سنة ١٩٣٧ )

٣٥ - إذا كان الكاثب بالحكم أن التهم مع سبق الحكم بانهاده مشفردا له حد إلى حالة التنرد في خلال الثلاث السنوات التالية للانذار فتكون العقوبة الواجبة هي المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي المراقبة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنوات كما هو صريح النص الوارد بالمادة ٣ ، ويكون الحكم قد أعطل إذا قضى بالحبس والمراقبة لمدة ستة شهور بالفقرة الثانية من المادة الثالثة لأن حكم هذه الفقرة محله على ما هو مستفاد من مجموع نصوص القانون المشار اليه - أن يكون المتهم سبق الحكم عليه بالمراقبة للتنرد سواء أكانت هذه المراقبة قد حكم بها ابتداء طبقا للفقرة الأولى من المادة ٢ أم حكم بها طبقا للفقرة ٢ من المادة ٣ .

( جلة ١٩٤٩/٢/٢٨ طين رقم ١٢٤ سنة ١٩٤٩ )

٣٦ - إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن العقوبة على التنرد في حالة العود هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة ، فالحكم الذي يستثنى بانذار التهم في هذه الحالة يكون مخالفا للقانون . ولا تأثير في هذا الشأن لكون الأحكام التي أسست عليها حالة العود صادرة قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد أسبق صفة الجزية للأفعال المصادرة بغيرها تلك الأحكام كما كانت ما يقرب عليه بقاء آثارها .

( جلة ١٩٥٠/١/١٢ طين رقم ١٠١٤ سنة ١٩٥٠ )

٣٣ - إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه في حالة العود للتنرد تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على خمس سنوات . فإذا قضى بالحكم على عائد للتنرد بالحبس ثلاثة أشهر ويوضع تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد أعطل إذا نزل بعقوبة المراقبة عن الحد الأدنى للقرار في القانون .

( جلة ١٩٥١/١/٢ طين رقم ٨٧٨ سنة ١٩٥١ )

٣٣ - إن لئادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أنه لا يعاقب على التنرد

ولا أهمية لكون المتهم لم يحكم عليه إلا مرة واحدة في جلسة عدد ، مادام القانون قد ذكر جرمي السرة والاعتجار بالفتنات بصدد تكوين حالة الاشتباه ولم ينص على وجوب أن تكون الجرائم التي ذكرها من نوع واحد بالنسبة إلى المتهم الواحد .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٧ ملن رقم ٢١٥ سنة ١٧ ق )

٣٨ - إذا كانت المحكمة قد اعتدت في إدانة المتهم بوجوبه في حالة اشتباه على ما شهد به الشهود من سوء سيره ولم تعتمد على سوابقه - سواء منها ما سبق القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أو ما لحقه - إلا على اعتبار أنها قريبة قربة ما شهد به شهود الإثبات ، فلا جناح عليها في ذلك .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٨ ملن رقم ٣٥٥ سنة ١٨ ق )

٣٩ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم بوجوبه في حالة اشتباه على أساس أنه اشتره عنه لاسباب مقبولة الاعتداء على المال والاعتجار بالمواد المخدرة مستندة في ثبوت ذلك إلى شهادة رجل الجلفظ وإلى ما استظهره من صحيفة سوابقه ومن قضية إحرار عذر يرى منها ليطالن في إجراءات التفتيش فلا شرب عليها في ذلك .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٤٨ ملن رقم ٣٧٠ سنة ١٨ ق )

٤٠ - إن المتهم الذي حاكم على أنه يصد مشبوها ولو أنه إنما حاكم على الحالة القائمة به لاعتل سوابقه ، إلا أن صحيفة السوابق قد تكشف عن هذه الحالة وتدل عليها ، ولا جناح على القاضي إن هو إستان في بحثه بتواضع منها وإن كان عليه - وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة وعما سبقه على اتجابه الحاضر - أن يبين في حكم الادلة التي تربط ذلك الماضي الذي كشفت عنه السوابق بهذا الحاضر الذي يحاسب عليه . ولا يقال في هذه الحالة إن المتهم يحاسب على الماضي .

( جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠ ملن رقم ٣١٣ سنة ٢١ ق )

٤١ - متى كان الحكم قد استند في إدانة المتهم بجريمة الاشتباه إلى ما ثبت من صحيفة سوابقه من أنه حكم عليه بتاريخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ في جريمة تبديد وفي ٩ من مايو سنة ١٩٤٣ لسرة ، وحكم عليه بتاريخ ٦ من فبراير سنة ١٩٤٦ في جناية شروع في قتل ، وما ثبت من صحيفة سوابقه المعلومة للجوريس من أنه حكم عليه مرتين في ضرب ، كما استند الحكم أيضا إلى شهادة شيخ البلد من أن المتهم أتم بقتل ابنه ( ابن الشاهد ) وقدم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة من قبله .

كانت قبل العمل بالمرسوم يتأتون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشدين والمتشبه فيهم ، إذ المقصود هو مجرد الاستدلال على توافر الاعتداء والاعتبار المعنى قيامهما عند المحاكمة . وذلك لا يجد بسطاً لأثار هذا المرسوم على وقائع سابقة على صدوره ، لأن المتهم في الواقع وحقيقة الأمر لا يحاكم من سوابقه الماضية وإنما يحاكم عن الحالة القائمة به وقتئذ . على أنه يكون على القاضي ، وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة وعما سبقه على اتجابه الحاضر ، أن يورد في حكمه من الأدلة والاعتبارات ما يربط ذلك الماضي بهذا الحاضر والإساغ التي عليه بأنه إنما يحاسب المتهم على الماضي . وإنه فإذا كان الحكم الذي اعتبر المتهم مشتبهاً فيه قد خلا من بيان تواريخ الأحكام السابقة التي اعتد عليها والأدلة التي استخلص منها حقيقة اتجابه المتهم عند وقوع التصرف عليه في ظل المرسوم يتأتون السابق الذكر فإنه يكون مبيهاً بالتقصير .

( جل ١٢/١٢/١٩٤٧ ملن رقم ١٨٢٩ سنة ١٦ ق )

٣٦ - إن السوابق لا تفتي اتجابه الحفل الذي هو معنى الاشتباه والذي يريد الفارح الاحتياط منه لصلصة الجناحة بل هي تكشف عن وجوده وتدل عليه فهي والفترة بمنة سواء . وإنه فيمكن الاعتدال على الأحكام المتكررة السائرة على المتهم قبل العمل بالمرسوم يتأتون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشدين والمتشبه فيهم لأخذ هذا القانون متى كانت هذه الأحكام قريبة الزمن نسبياً أو كانت من جهة الجسامة أو الخطورة أو التعاقب أو التماس أو التناقل بين تكتي في إقناع القاضي بأن صاحبها ملاذ خطرأ يجب التصرف منه ، ولا يجد ذلك بسطاً لأثار هذا القانون على وقائع سبقت صدوره .

( جل ١٢/١٢/١٩٤٧ ملن رقم ٨٠٤ سنة ١٧ ق )

٣٧ - إن المادة الخامسة من المرسوم يتأتون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه يصد مشتبهاً فيه كل شخص حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم التي ذكرتها ومن بينها السرة والاعتجار بالمواد المخدرة أو تقديمه لفتنة ، كما نصت المادة ٦ على أن يماقب المشتبه فيه بوضع تحت مراقبة البوليس . فلذا كان الحكم قد أتمت أنه سبق الحكم على المتهم بالمجلس مرتين لإحداهما في سرقة والاخرى في جناية عذر وأن العدة شهد عليه بأن اعتاد الاعتجار في الفتنات ، فلذا من شأنه أن يؤدي إلى ثبوت حالة الاشتباه التي أدعى بها .



الصادر بالإلقاء لم يستبق النص على عقاب القتل . أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة القتل كما هو الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبق له أثره . وإذا كان نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ على الناحية انقذارات الاختباء وسكوتهما عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس التطبيقاً لهذه القاعدة فإنه من كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاختباء ثم حكم عليه في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ بحمسه سنة مع التفتل لأنه ارتكب جريمة سرقة كان حملها المتهم قد عاد إلى حالة الاختباء بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاختباء الثانية في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٢ طن رقم ١٠٦ سنة ٢١ ق)

٥ - ان القانون يوجب ثلاثة لاداة في جريمة العود للاختباء أن يعين الحكم سندده الذي يرد القول بأن المشتبه فيه وقع منه فعل من شأنه تأييد حالة الاختباء . فإذا كان المتهم بهذه الجريمة قد دفع التهمة بأن الجناية التي هي سند الاتهام لم يتم التصرف فيها بعد ، وكان كل مقالده الحكم في صدد ادانته هو أن الاتهام الموجه اليه في الجناية المذكورة اتهام جدي قيد الدعوى ضده ، فإن حملها الحكم يكون قاصر البيان واجباً بنفسه . إذ أن قول المحكمة إن الاتهام جدي قيد الدعوى ضد المتهم لا يمكن أن يكون كافياً ، لا من ناحية الرد على دفاع المتهم ، ولا من ناحية بيان الواقعة المسكوتة بالجريمة التي ادانته فيها ، فإن قيد القضية ضد المتهم بمسألة التوبة لا يحد جدية الاتهام إذ قد شهد قضية ضدتهم ثم تنهى بالحفظ لعدم الصحة أو لعدم وجود جناية ، ثم إن القيد ليس إلا مجرد اجراء اداري لرصد القضايا في الجداول الخاصة بها .

(جلسة ١٩٤٩/٣/٢ طن رقم ٣١٠ سنة ١٩ ق)

٦ - إن مدة الثلاث السنوات المتصور عليها في المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما وضعت لحالة عامة هي حالة اختيار القاضي الحكم بانذار المشتبه فيه بدلاً من توقيع عقوبة المراقبة ابتداء طبقاً للفقرة الأولى من المادة السادسة ، وهي حالة لا شأن لها بحالة العود إلى الاختباء المتصور عنها في الفقرة الثانية من تلك المادة والتي جعل القانون عقابها الحبس والمراقبة معاً ، وتحكمها قواعد العود الواردة في

مع التفتل في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٨ لسنة وقست منه بعد هذا القانون فإنه يكون قد ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاختباء ، وبشأن ذلك عقابه بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون المذكور .

(جلسة ١٩٤٩/٧/٢ طن رقم ٦٣٣ سنة ١٩ ق)

٤٨ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلقاء لم يستبق النص على عقاب القتل ، أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة الفعل ، كما هو الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ٤٥ ، فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبق له أثره . ونص المادة ١٢ من المرسوم بقانون المذكور على إلغاء انقذارات التفرّد وسكوتهما عن الأحكام الصادرة بناء على القانون القديم ليس إلا تطبيقاً لهذه القاعدة .

وإذا كان لهذا كالتأثير أن المتهم سبق الحكم عليه (في ٣/٤/١٩٤٢) بوضعه تحت مراقبة البوليس للاختباء ثم حكم عليه (في ٢/٣/١٩٤٧) بالحبس لارتكابه جريمة سرقة ، فإنه يكون قد عاد إلى الاختباء بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاختباء الثانية في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت المراقبة .

(جلسة ١٩٤٩/١٣/٢ طن رقم ٨٠٢ سنة ١٩ ق)

٤٩ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون الصادر بالإلقاء لم يستبق النص على عقاب القتل ، أما إذا كان قد استبق صفة الجريمة للقتل كما هو الحال في المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم الصادر بناء على القانون القديم يبق له أثره . فإذا كان الثابت أن المتهم سبق الحكم عليه في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ بوضعه تحت مراقبة البوليس للاختباء ثم حكم عليه في ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ بحمسه سنة أشهر مع التفتل لارتكابه جريمة سرقة فإنه بذلك يكون قد عاد إلى حالة الاختباء بأن ارتكب عملاً من شأنه تأييد حالة الاختباء الثانية في حقه بالحكم السابق صدوره عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس .

(جلسة ١٩٥٠/٥/٢ طن رقم ٤٠٢ سنة ٢٠ ق)

٥٠ - إن آثار الأحكام الصادرة بناء على قانون معين لا تنقضي بإلغاء هذا القانون إلا إذا كان القانون

الثانية من المادة السابعة أن يطبق في حقه حكم الفقرة الأولى من المادة السادسة ومعايته بوضعه تحت مراقبة البوليس المدع المخصصة بها - أمما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة السادسة غير خاص بوضع من حكمه طبقا للفقرة الأولى منها بالمراقبة - وهذا العود وإن كان يكفي لتحققه أن يرتكب المحكوم عليه بالمراقبة أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه وفقا لما جله في الفقرة الثانية من المادة السابعة إلا أنه يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات مدام قد سبق الحكم على المعاند بمقوبة المراقبة التي جعلها القانون عاقبة لعقوبة الحبس ، ومدة السوء لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة أقل من ستة هي خمس سنين من تاريخ الحكم عليه وذلك طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ومن شأن ذلك أن تكون مدة العود إلى حالة الاشتباه بالنسبة إلى المتهم الذي سبق الحكم عليه بالمراقبة لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه هي خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه بالمراقبة بحيث إذا وقع منه في خلال الخمس سنوات المذكورة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه فإنه يكون دائما طبقا للفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ .

( جلد ١٠/١٤٨ ط١٩٥٤ ط١٩٥٤ سنة ٢٤ ق )

٥٥ - إن الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالمشردين والمشتبه فيهم قد نصت على أنه إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث سنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابعة . لما كان ذلك فإن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى على المشتبه فيه تطبيقا لهذه الفقرة وتأسيسا على اتهامه في جريمة هو أن تبين ما إذا كان قد وقع منه فعل يزيد حالة الاشتباه من عدمه دون الفصل في موضوع التهمة الأخرى . فإذا كانت المحكمة قد حسمت نفسها عن البحث في التهمة المستندة إلى التهم عقوبة إن الجنسية المتخذة أساسا لها لما يفضل فيها بعد بالثبوت أو عدمه من المحكمة المختصة بنظرها ، فلها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ،

( جلد ١٠/٢١٩ ط١٩٥٤ ط١٩٥٤ سنة ٢٢ ق )

الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ويتعضا يعتبر دائما من حكم عليه بالحبس مدة ستة أو أكثر ويثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنوات من تاريخ إقضاء هذه العقوبة . فإذا كان المتهم قد حكم بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة للاشتباه بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٤ ، وهذه العقوبة تعتبر بمقتضى المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ عاقبة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات ، وكان المتهم قد اتهم بجريمة التروع في التزل التي قامت على أساسها جنحة الاشتباه التالية في ١٧ يناير سنة ١٩٤٩ قبل مضي خمس سنين من انقضاء العقوبة السابقة فإنه يكون دائما طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات متبينا عقابه بالحبس والمراقبة مما تطبيقا للمادة ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ .

( جلد ١٩/٢١٩ ط١٩٥٤ ط١٩٥٤ سنة ٢١ ق )

٥٣ - إذا كانت النيابة العمومية قد رفعت الدعوى على المتهم لأنه عاد لحالة الاشتباه بأن اتهم في قضية سرقة حالة كونه سبق الحكم عليه باعتباره مشردا ، وكان بين من أسباب الحكم أن المحكمة قد أمرت بتم قضية السرقة استكمال تحقيق الدعوى ولكنها لم تترك حتى يفند هذا الأمر بل قضت فيها بالبراءة على أساس خلل الملف مما يدل على إرادة المتهم في التغطية التي أمرت بضمها ولم تمنع أو على أن اتهامه فيها كان اتهاما جديا وعلى أساس حفظ حق النيابة في الرجوع إلى الدعوى بعد ذلك إذا ما أثبت الدليل الجسدي عليها عاقلة بذلك ما تقتضيه المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز هذا الرجوع - لحكمها بذلك يكون مبيها - على خطأ في تطبيق القانون ويجب تنقعه .

( جلد ١١/١١١ ط١٩٥٢ ط١٩٥٢ سنة ٢٢ ق )

٥٤ - إن مدة الثلاث السنوات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ لا تعتبر مدة العود إلى الجريمة وإنما مدتها القانون لمن سبق الحكم عليه باعتباره بأن يسلك سلوكا مستقبيا طبقا للفقرة الأولى من المادة السابعة بدلا من توقيع عقوبة المراقبة . فإذا وقع منه خلافا أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه امتنع على التقاض أن يحكم بإغلاقه مرة أخرى ويجب عليه طبقا للفقرة

علا من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه غير مقيدة بصير  
الالتزام الأخير المبنى على ذلك الفعل باعتباره مكونا لجرمة  
أخرى إلا بما تقتضيه المادة ٣٢ من قانون العقوبات  
من عدم تعدد العقوبة ووجوب توقيع عقوبة واحدة  
عن الجرمين عما يقتضى إحالة الدعوى إلى المحكمة  
المنظورة أمامها الدعوى عن الجريمة التي ارتكبها بعد  
الحكم عليه بالمرافقة إن لم يكن قد فصل فيها أو مراعاة  
حكم تلك المادة عند توقيع العقوبة إن كان قد حكم  
بالحبس في تلك الدعوى<sup>(١)</sup>.

(جلسة ١٩٥٢/٥/٢٧ من رقم ٤٤١ سنة ٢٣ ق)

٥٩ - إن جريمة العود للاشتباه تقع تحت نص  
الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون  
رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الحد الأدنى لعقوبة  
المرافقة مدة سنة. ولئن يكون الحكم قد أخطأ إذ قضى  
بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة  
أشهر، ويصين لذلك تقضه وتصحيحه بالنسبة إلى  
العقوبة.

(جلسة ١٩٥٠/١١/٧ من رقم ١٠٨ سنة ٢٠ ق)

٦٠ - إذا تبين للحكمة الاستثنائية أن المتهم  
بعد الحكم عليه نهائيا يرضعه تحت مراقبة البوليس  
لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه قد ارتكب جرمين  
مرة وشروع فيها، بما يحصل عائدا لحالة الاشتباه فإن  
ذلك يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة  
الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨  
لسنة ١٩٤٥ وهي عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة  
البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين  
بعد تفتيه المتهم إلى الوصف القانوني الصحيح طبقا  
للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

(جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٧ من رقم ٣٢ سنة ٢٥ ق)

### الفرع الثالث

#### المرافقة المنصوص عليها فيه

٦١ - إن المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨  
لسنة ١٩٤٥ صريحة في أن المراقبة التي تعتبر بمثابة

(١) انتهت محكمة النقض في الطعون أرقام ٨٤٠ و ٨٤١ و  
٨٤٢ سنة ٢٥ في المصادرة بجملة ٣ أبريل سنة ٥٦ واصلون  
أرقام ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ سنة ٢٦ في المصادرة بجملة ٢٣ أبريل  
سنة ٥٦ إلى أن لا عمل لسريان حكم للمصادرة ٢٣ ج على جريمة  
الاختفاء والجرمة أو الجرائم الأخرى التي يرتكبها للمتنهيه فيه  
وهذه أختنا فضاها السابغ سنة ١٩٢٢.

٦٢ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥  
الخاص بالمتشدين والمتشبه فيهم قد حدد في المادة  
الخامسة منه من يحدد مشكبه فيهم، ثم نص في الفقرة  
الأولى من المادة السادسة على عقاب المشتبه فيه عن تطبيق  
علمهم إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة الخامسة  
ونص في الفقرة الثانية منها على أنه في حالة العود  
تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس  
مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين، ثم إنه  
في الفقرة الأولى من المادة السابعة أجاز للقاضي بدلا  
من توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من  
المادة السادسة أن يصدر حكما غير قابل للعلن بإصدار  
المشتبه فيه بأن يسلك سلوكا مستتبها، ونص في الفقرة  
الثانية على أنه: وإذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من  
شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث سنوات  
التالية للحكم، وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في  
الفقرة الأولى من المادة السابعة، واستقرأ هذه  
المنصوص يبين أن العود للشار إليه فيها هو أن يقع من  
المشتبه فيه بعد الحكم عليه في الاشتباه فعل من شأنه  
تأييد حالة الاشتباه.

(جلسة ١٩٥٢/١٢/٢٣ من رقم ١١٢ سنة ٢٢ ق)

٦٣ - في حالة رفع الدعوى العمومية على المشتبه  
فيه طبقا لفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم  
بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشدين  
والمشتبه فيهم، إذا ثبت للحكمة أنه سبق الحكم عليه  
بالمرافقة لجرمة اشتباه ثم اتهم بعد ذلك في جريمة فإن  
القاضي ما يطلب من المحكمة هو أن تبين ما إذا كان  
الفعل الذي وقع منه أختما يؤكد حالة الاشتباه من  
عدمه دون توقف على فصل المحكمة فيه فإذا هي حجت  
نفسها عن البحث في التهمة المرفوعة بها الدعوى والتي  
أسفنها التاية إلى التهم بمقولة إن الجرمة المتخذة أساسا  
لها لا يفضل فيها بعد باثبات أو عدمه فإنها تكون قد  
أعطت في تطبيق القانون ما يصين معه تقض الحكم.

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ من رقم ٣٦ سنة ٢٥ ق)

٥٨ - إن جريمة العود إلى حالة الاشتباه تحقق  
إذا وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت  
مراقبة البوليس عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فيه،  
ولما كان ذلك العمل قد تحقق وقرعه بعض التظلمين  
نصين الاتهام الموجه إلى المتهم بناء عليه بارتكابه إحدى  
الجرائم، فإنه يصين على المحكمة المرفوعة إليها تمة العود  
إلى حالة الاشتباه أن تبين ما إذا كان المتهم قد أتى



لا يكون قابلاً للعلن بالقبض ، وذلك أيضاً بنص الفقرة الأولى من المادة المذكورة .

( جلة ١٩٤٦/١١/١٢ طين رقم ١٨٣١ سنة ١٦ ق )

٦٤ - إذا كان المتهم - على ما بين من صحيفة سوابقه - قد سبق إقراره بأن يسلك سلوكاً مستهياً في ظل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، وقضت محكمة الدرجة الأولى بالإدانة ، فإنه سيكون على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بقول الاستئناف المرفوع من النيابة عن هذا الحكم وتزول في الموضوع ، إذ أن الحكم الوارد بالفقرة الأولى من المادة السابقة من المرسوم بقانون سابق الذكر بعدم قبول الطعن في الأحكام الصادرة بالإقرار مقصور على من لم يكن سبق إقراره ، أما الأحكام التي تصدر على المشتبه فيه بعد سبق إقراره فتجبر عليها القواعد العامة ويصح استئنافها .

( جلة ١٩٤٦/١٢/١٢ طين رقم ٢٠٨١ سنة ١٧ ق )

٦٥ - متى كانت النيابة العامة قد قدمت التهمة للحاكم على أساس أنه وقع منها ما يوجب حالة التتبع رغم سبق الحكم بالإفلام مذكورة ، وطلبت تطبيق الفقرة الثانية من المادة الثالثة بالنسبة لما يوجب موقوفتها فإن الحكم بالإدانة بأن تنير أحوال مبيهاً التي تجعلها في حالة تشدد يكون مخالفاً للقانون ، ومنى استأنفت النيابة هذا الحكم لتوقيع عقوبة المراقبة ، فإن الاستئناف يكون مقبولا إذ أن ما قضت عليه الفقرة الأولى من المادة الثالثة من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإقرار إنما عليه عندما يكون للحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإقرار أو عقوبة المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢ فقرة أول ، أما حيث يوجب القانون توقيع عقوبة المراقبة تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣ ، فالأحكام التي تصدر على خلاف ذلك تكون مخالفة للقانون ويكون استئنافها جازاً .

( جلة ١٩٤٦/١٢/١٢ طين رقم ١٥٠٨ سنة ١٧ ق )

٦٦ - إن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بالإقرار إنما على الأحكام التي يصح فيها الحكم به أي عند ما يكون للحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإقرار أو توقيع عقوبة المراقبة ، أما الأحوال التي يجب فيها توقيع عقوبة المراقبة والمجلس على المشتبه فيه العامة فلا يشملها المذم وتجبر عليها القواعد العامة ويصح استئنافها .

( جلة ١٩٤٥/١٦/٢٢ طين رقم ٢٩٩١ سنة ٢٥ ق )

لعقوبة المجلس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات إنما هي المراقبة التي يحكم بها تطبيقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون فلا تصرف إلى المراقبة التي يقضى بها طبقاً لأحكام قانون العقوبات . وإن كان ذلك أنهم قد حكم عليه بالمجلس والمراقبة لمرقة ، وكانت هذه المراقبة قد قضى بها عليه تطبيقاً للمادة ٣٧٠ من قانون العقوبات التي تجبر وضع المحكوم عليهم بالمجلس لمرقة تحت مراقبة البوليس في حالة العود ، فإن هذه المراقبة لا تعتبر عانة لعقوبة المجلس في حكم المادة ١٠ من المرسوم بقانون سابق الذكر . ويكون من الخطأ أن تحسب بداية السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات بعد اقتضاء المراقبة ، إذ القانون يوجب حساباً مباشرة بعد اقتضاء عقوبة المجلس وحدها . وإن كان قد مضى بين اقتضاء عقوبة المجلس وبين الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها أكثر من خمس سنوات فلا يكون المتهم عانداً في حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات .

( جلة ١٩٥١/١١/١٢ طين رقم ٣٩٦٦ سنة ٢١ ق )

٦٧ - إن المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إذ نص في الفقرة الثانية من المادة السادسة على أن تكون عقوبة التنبه فيه في حالة العود هي المجلس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على خمس سنوات قد جعل عقوبة المراقبة عقوبة تمكيلية ، بما يقتضاه أن يبدأ تنفيذها بعد انتهاء العقوبة الأصلية وهي المجلس . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى منظره بحسب التهم ستة أشهر مع الحقل ويوضحه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة واحدة تبدأ من اليوم ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن أمره في منظره بأن مدة المراقبة تبدأ من يوم صدوره وترتب عليه ألا يتعد من عقوبة المراقبة بمقدار عقوبة المجلس المحكوم بها . ويتعين تصحيح هذا الحكم بحسب مبدأ المراقبة من اليوم التالي لعقوبة المجلس .

( جلة ١٩٤٦/١٢/١٢ طين رقم ٣٠٠٠ سنة ٣٣ ق )

## الفرع الرابع

### الطعن في الإقرار

٦٨ - الحكم القاضي بالإقرار يخص طبقاً المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المجلس والمشردين والمشتبه فيهم بأن يسلك سلوكاً مستهياً

٧٠ - الطعن بالاستئناف والطعن بالنقض في الأحكام الصادرة بالإنداز عملاً بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاصة بالمُشرعين ولشئيه قيمتها واحد من ناحية جوازها في الحدود التي تنسحب بها المادة المذكورة ، وفيما عدا ذلك تنبع القواعد العامة . وإن كان للحكم الصادر بالإنداز من محكمة درجة الأولى لا يطعن فيه إلا بالاستئناف ، أما الطعن بالنقض فلا يكون إلا في الحكم الذي تصدره المحكمة الاستئنافية .

( جلد - ١٠/١٠٨ ط ٧٢ - ١٨ ق )

٧١ - المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن الحكم الصادر بأنداز المشتبه فيه بأن يسلك سلوكاً مستقبياً غير قابل للطعن ، وهذا المرسوم بقانون المذكور هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد استثنائية ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا المعنى من المادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا من المادة الرابعة من قانون الإصدار ، لأن النص العام لا يُلغى ضمنياً النص الخاص ، فالتشريع الخاص ، ومن ثم فإن الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإنداز متهم بأنداز يسلك سلوكاً مستقبياً لا يكون غير جائز .

( جلد - ٣/١٩٥ ط ٣١ سنة ٢٥ ق )

### الفصل الخامس

تسليط الأحكام بالقسبة إلى التشدد والاشتباه

٧٢ - إن الفقرة الثانية من المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ نصت على أنه إذا وقع في المشتبه فيه أي عمل من شأنه تأكيد حالة الاشتباه فيه في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة . . . وإن كان المتهم قد حكم بإندازه مشهوراً ثم اتهم في خلال الثلاث السنوات التالية للحكم بالتروع في المرة فإذ لا يكون على المحكمة أن تبطل هذه الواقعة حتى إذا ما ثبتت جدية الإتهام فيها أمانت المتهم بالاشتباه وأوقعت عليه العقوبة المقررة أما إذا لم يتم عمل وقضت براءته فإن حكماً يكون معيماً واجباً قضيته .

( جلد - ١٤/١٩٤ ط ١٨٥ سنة ١٨ ق )

٦٧ - إن ما ورد بالمادة ١/٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من نص جواز الطعن في الحكم الصادر بالإنداز على الأحكام التي يصح فيها القضاء بالإنداز ، أي عندما يكون للحكمة الخيار بين توقيع عقوبة الإعدام أو توقيع عقوبة المراقبة ، أما الأحوال التي يكون واجباً توقيع المراقبة فيها فالأحكام التي تصدر فيها بالإنداز لا يسلبها هذا النص . وإن كان إذا كانت النتيجة قد قدمت التهمة للحاكم على أساس أنه من المشبوهين المُتنبئين طبقاً للمادة ١١ من المرسوم بقانون المذكور إذ كان مرافقاً عسكرياً عند القائد الأحكام العرفية ، وطليت تطبيق المادة ٢/٧ بالنسبة إليه بسبب ما وقع منه ، لحكمت المحكمة بإندازه فهذا الحكم يكون عاماً لقانون ويصح استئنافه من النتيجة لتوقيع عقوبة المراقبة الواجبة .

( جلد - ٣/١٩٨ ط ٥ - ١٨ ق )

٦٨ - إن الذي يبين من مراجعة نص المادتين ٧٠ و ٧١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن العقوبة المقررة للشئيه غير العامة هي وضعت تحت مراقبة البرليس ، وأنه يجوز للقاضي بدلاً من توقيع هذه العقوبة - أن يمسد أمراً بإندازه بأن يسلك سلوكاً مستقبياً . فرفع النتيجة الدعوى على اشتبه فيه يكون لتوقيع عقوبة المراقبة عليه لا لإندازه ، إذ الإنداز غير لفظي . فإذا قضى في الدعوى بالبراءة كان لنتيجة أن تستأنف الحكم ويبقى حق المحكمة على حاله فتتضح المحكمة الاستئنافية بالمراقبة المطلوبة أو بالإنداز إذا وأنها كالتالي . وإذا كان قد صدر الحكم بالإنداز من محكمة الدرجة الأولى في هذه الدعوى فلا يجوز الطعن فيه لا من ناحية ولا من المحكوم عليه ، لأن الظاهر من مجموع نصوص القانون أنه إنما أراد يمدد لجنة الطعن في الإنداز أن يميل بتقدير المحكمة التي أصدرته نهائياً من ناحية الوقائع والظروف التي هي عليها فقط .

( جلد - ٣/١٩٨ ط ٢٨٢ سنة ١٨ ق )

٦٩ - إذا كانت التهمة المستندة إلى التهمة هي أنه وجد في حالة اشتباه ... لا أنه عاد إلى حالة الاشتباه بعد إندازه - وكان لا يوجد في الدعوى ما يقتضي توقيع عقوبة أخرى عليه غير الإنداز ، فالحكم فيها بالإنداز لا يجوز استئنافه .

( جلد - ٣/١٩٤ ط ١٨٥ سنة ١٩ ق )

٧٣ - إذا كان الحكم الذي أداها المتهمين في جريمة القتل لا يتواءم وسيلة غير مشروعة للتعيش لم يبين أنهم كانوا يحضرون نوبة أجنيتات لأزمة الفطرية بالمثل الذي ضبطوا فيه بل اقتصر على استعادة حالة القتل من وجود رجل مع إحدى المتبقيات بالمثل وهي من أصحاب ( أى أصحاب القتل ) مما لا يمكن أن يشهد بأنه أنهم يشيخون مما يكسبونه من عمل أصدوه وأداؤه على خلاف القانون ، فهذا الحكم يكون قاصر اليان متيناً تقضه .

( جلسة ١٧٩/١/٢٤ طين رقم ٢٧ سنة ١٩٤٥ ق )

٧٤ - إن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد هزمت القتل بأنه د يحد

مكتشرون طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا يند كذلك من كان صاحب حرة أو صناعة حين لا يجد عملاً . وتضمن المادة الرابعة منه على صدم سريان أحكام هذا القانون على النساء إلا إذا اتفقت للتعيش وسيلة غير مشروعة . وإذا كان الحكم قد اقتصر في بيان واقعة العود للقتل التي طالب التهمة من أجلها على قوله إنه حكم عليها يوم كذا بترامة تخمين قرعاً لضبطها تخمض على التفتق والتجور دون أن يبين بيان واقعة عودها للقتل وتاريخها فإنه يكون قاصراً قصوراً يبيحه ويستوجب تقضه .

( جلسة ١٧٥/٢/٢٤ طين رقم ١٠٠٤ سنة ٢١ )

## مجالس حسبية

١ : إنبات قاعدة ١٥٤ و ١٥٥ واستئناف قاعدة ١٤٦ وخيانة أمانة قاعدة ١٠٤ ودعوى مدنيّة قاعدة ٩١ ونقض قاعدة ٤٣٨ وولاية شرعية قاعدة ١ )

## مجالس عسكرية

١ : إنبات قاعدة ٤٩٣ ونقض قاعدة ١٤٩ )

## مجرمون أحداث

موجز القواعد :

- البقرة في سن للتم في باب المجرمين الأحداث هي يتداولها وقت ارتكاب الجريمة - ١
- وجوب احتساب سن للتم على موجب التقويم البيلاوي - ٢
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير سن للتم - ٣ - ٧
- عدم جواز تحديد مدة بقاء المتهم الحدث في الإصلاحية - ٨
- عدم احتياط توجيه إنبال تشرّد لحدث تطبيق أحكام القانون رقم ٢ سنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث المكتشرون - ٩

موجز القواعد (١٤م):

- تقدير العقوبة على الحدوث غير مقيد بالحدود الواردة في ١٧م ع - ١٠  
 — عديم جواز معاقبة المتهم الذي يزيد عمره على ١٥ سنة ولم يبلغ ١٧ سنة كاملة بقوة الإعدام أو الأشغال الشاقة - ١١ - ١٤  
 ( ر - ) أيضاً : اختصاص قواعد ٢٩ و ٣٠ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٣ وأسباب الإجابة وموانع العقاب قاعدة ٢ واستئناف قاعدتان ١٤٧ و ١٤٨ ودعوى مدنية قواعد ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٩ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ وعقوبة قواعد ٩ و ١٠ و ٥٥ و عسود قاعدة ١ وقاضي الإحالة قاعدة ٢٤ وقضن قواعد ٢٤٣ و ٣٠٥ و ٤٨٧ و ٥٣٤ و ٥٧٦ و ٦٦٥ )

القواعد القانونية :

١ - العبرة في سن المتهم في باب المجرمين الأحداث هي عندئذها وقت ارتكاب الجريمة ، لا وقت الحكم فيها فإذا كانت سن المتهم بحسب ما قدره المحكمة في حدود سلطتها وقت الحكم أقل من سبع عشرة سنة يوم مقارنته للجريمة ومع ذلك حكمت عليه المحكمة بالأشغال الشاقة ، فلما تكون قد أخطأت ، إذ المادة ٧٢ من قانون العقوبات صريحة في أنه لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة القارئة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ، ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

( جلد ١١/١١/١١٢١ طن رقم ١٨٥٥ سنة ١٦ )

٢ - إن قانون العقوبات لم ينص على التقييم الذي تصبب من المتهم على موجه فيجب إذن — أخذاً بما فيه مصلحة للثمن — احتسابها على موجب التقييم العيالي . فإذا كانت حسب هذا التقييم لم تبلغ الخاصة عشرة وقت ارتكاب الجريمة ، وطبقت المحكمة المادة ٦٦ عقوبات على المتهم باعتباره متجاوزاً عنه السن على حسب التقييم الجبري تعين قضا المحكم ومعاملة المتهم بالمادتين ٦٠ و ٦١ عقوبات .

( جلد ١١/١١/١٣٦٦ طن رقم ٢٢٥٤ سنة ٦٦ )

٣ - لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث أن يعلن أمام محكمة التقض في هذا الحكم بزم أنه قد سته بأقل من حقيقته ، وأدخله بذلك بغير حق في ذمة من تصح معاملته بمقتضى المادة ٦١ عقوبات — لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سنه بإثبات ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه الشهادة إلى محكمة الموضوع في أي دوزمن أدوار المحاكمة ، ولم يترش

أمامها على التقدير الذي قدره من ثقتا نفسها عملاً بحكم المادة ٦٨ عقوبات . وعلى كل حال فإنه لا تالفة له من هذا الطعن ، لأن الإرسال للإصلاحية وسيلة تأديب أخف وقفاً من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرفع من الحبس أحرأ ، إذ هي منها تكون منتها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام العود كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

( جلد ١١/١١/١٣٧٢ طن رقم ٣٩٨ سنة ٣ )

٤ - مادام المتهم قد ارتضى تقدير سنة التثبيت بمحضر الجلسة ولم يترش عليه ولم يحاول أمام محكمة الموضوع إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي أو بغير ذلك فإن هذا التقدير يصح نهائياً لتلقه بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع نهائياً باعتبارها السن ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها إزاء عملاً بحكم المادة ٦٧ ع وليس للثمن بعد ذلك أن يعلن في ذلك التقدير لأول مرة أمام محكمة التقض .

( جلد ١٤/١٤/١٣٣٤ طن رقم ١١٩١ سنة ٤ )

٥ - تقدير سن للثمن أمر موضوعي يصل فيه القاضي بناء على الأوراق الرسمية أو على رأى أرباب القن أو بحسب تقريره الشخصي . لهذا ترك للثمن أو لى أمره لمحكمة الموضوع تقرير السن ولم يترش على هذا التقدير لاف دور المحاكمة الابتدائية ولا في دور المحاكمة الاستئنافية ولم يقدم للمحكمة ما يده من أوراق رسمية تثبت خلاف ما قدرته هي قائلين أنه أن يراض في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة التقض .

( جلد ١٣/١٣/١٩٣٥ طن رقم ١١٣٢ سنة ٥ )

٦ - تقدير سن للثمن من لسان الموضوعية التي لا يجوز إثارة الجدل بشأنها أمام محكمة التقض .

( جلد ١٢/١٢/١٣٣٥ طن رقم ١٠٤ سنة ٩ )

إذ كان لما أن تقدم العقوبة غير مقيدة بتلك الحدود لأن القانون في المادة ٦٦ ع يوجب بالنسبة إلى الحدث إبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة الحبس التي لا تخضع لحكم المادة ١٧ ع .  
(جريدة ١٩٤٧/٢/٢٧ طين رقم ١١٠ سنة ١٩٤٧)

٩١ - إذا بين الحكم أولاً أن موقوف من المتهمين يطبق على نص التفرقة الأولى من المادة ١٩٨ ع ثم أشار إلى سن أحد المتهمين قائلاً إنه يجب معاملته بالمادة ٦٦ ع والحكم عليه بالسجن بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة وحكم عليه أخيراً بالسجن عشر سنوات لأن هذا الحكم لم يقدح من مقتضى المادة ٦٦ ع ولم يخلط . فطبق القانون .  
(جريدة ١٩٤٧/٢/٢٧ طين رقم ١١٤٨ سنة ١٩٤٧)

٩٢ - إن المادة ٧٧ من قانون العقوبات تنص فيما تنص عليه على أنه لا يصح بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة على المتهم الذي يزيد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . فإذا كانت المحكمة قد حكمت على المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، وكان محضر جلسة المحاكمة الحاصلة في سنة ١٩٤٤ قد ذكر فيه مع اسم المتهم في التصرف به أن سنة سبع عشرة سنة ، ولم يكن الحكم متضمناً بياناً آخر عرّف سنة ما يحتل منه أن المتهم حين ارتكابه الجادة في سنة ١٩٤٢ لم تكن سنة قد بلغت سبع عشرة سنة ، ثم ظهر من المستخرج الرسمي للقدم في العلم أنه في الواقع لم يكن وقت ارتكابه الجريمة قد بلغ هذه السن ، فإنه يتعين تعديل العقوبة المحكوم بها على المتهم بما يتفق وحكم القانون .  
(جريدة ١٩٤٧/٢/٢٧ طين رقم ١٠٥ سنة ١٩٤٧)

٩٣ - إن نص المادة ٧٧ من قانون العقوبات صرح به أن القانون إنما يوجب بمعاملة المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة على مقتضاها إذا كانت العقوبة الواجب تطبيقها - مع ملاحظة موجبات الرأفة أن وجدت - هي الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدية . وإذاً فإذا كانت العقوبة الموقعة على المتهم الذي قتل سنة من سبع عشرة سنة هي السجن فلا يجوز له أن يتسلك بموجب معاملته تلك المادة .  
(جريدة ١٩٥٠/٢/٢٧ طين رقم ٣٠٥ سنة ٢٠٠٠)

٩٤ - إذا كان الظاهر من محضر الجلسة ومن الحكم المنطوق فيه أنه قد ذكر مع اسم الطاعن في

٧ - إن تقدير من التهم مسألة موضوعية يجبها القاضي على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية أو ما يديه له أهل القن أو ما يراه هو بنفسه . فإذا ما ارضى التهم سنة القدرة في محضر الجلسة ، ولم يقدم للمحكمة ما يثبت خلاف هذا التقدير ، وأخذت المحكمة به ، فليس له أن يطن فيه أمام محكمة النقض ولو استند إلى مستخرج رسمي يقدمه لها بتاريخ ميلاده الحقيقي أو إلى أية ورقة رسمية أخرى لم يسبق تقديمها إلى محكمة للوضوح  
(جريدة ١٩٣٨/١٠/٢٤ طين رقم ١٨١٤ سنة ١٩٣٨)

٨ - إن النص الجديد للمادة ٦٤ عقوبات (للملة بالمانون رقم ٢٧ سنة ١٩٣١) إذا كان قد جعل أقصى مدة يبق فيها الصغير في مدرسة إصلاحية أو محل آخر من هذا النوع خمس سنين كما كان بالمللة للملة ذاته حذف الحد الأدنى وصارت مدة قضاء الصغير بالإصلاحية غير متعلقة برأي القاضي بل منطقة برأي وزير الحفانية الذي يجوز له أن يأمر بالإفراج عنه في أي وقت أراد مهما قلت مدة وجوده بها عن سنين وهو الحد الأدنى في المللة للملة . وبهذا أصبح كل تحديد للمدة في حكم القاضي اختياراً على حق وزير الحفانية وصالحاً لقانون . وبما أن هذا النص الجديد أصح للمتهمين من النص للأن في الواجب المل به في القضايا التي لم يكن فيها إلا بد وجوب المل به حتى ولو كانت حواذتها ونست قبل هذا الوجوب . وإذاً فالحكم الذي حدد مدة قضاء التهم في الإصلاحية يتعين حذف هذا التحديد منه تطبيقاً لقانون  
(جريدة ١٩٣١/١١/٩ طين رقم ٢٣٣ سنة ١٩٣١)

٩ - لا يشترط تطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالأحداث للتفردين ، على حدث أن يوجه إليه إنداء تشدد ، بل إن قصوص هذا القانون صريحة في عدم اشتراط هذه الشرط . ثم إن القانون لم يفسد تمديداً لقانون التفرد ولم يشر إلى نص من قصوصه ، بل إنه قانون خاص من تقويم الأحداث الذين يوجهون في ظروف خاصة ، ويكتفي بموجب تحقق قيام هذه الظروف في حدث حتى يؤخذ بحكمه .  
(جريدة ١٩٣٧/١٢/٢٧ طين رقم ٤٦٤ سنة ١٩٣٧)

١٠ - إذا كانت المحكمة قد عدلت للمتهم في جنابة من المجرمين الأحداث اعتباراً بأنه لم يبلغ الخمس عشرة سنة كاملة ، وصرحت بأنها تعامله بالمادة ١٧ من قانون العقوبات بما أحضره إلى قديم عقوبة الحبس في الحدود الواردة بالمادة المذكورة ، فلأنها تكون قد أعطت

بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .  
(جلسة ١٩٥٢/١٧/١٠٤ طن رقم ١٠٠٤ سنة ٢٢ ق)

التعريف به أن عمره ست عشرة سنة ومع ذلك قضت المحكمة عليه بمقوية الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين ، فإنه يكون من المستحسن تعديل هذه العقوبة بما يتفق وحكم المادة ٧٢ من القانون التي تقول إنه لا يحكم

## محال خطرة ومقلقة للراحة ومضرة بالصحة

موجز القواعد :

- ١ - إدراج مصانع الكلوينا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٤٠/٥/٢٥ -
- ٢ - متى يعتبر المحل من محال بيع المشروبات ١ - ٢ .
- ٣ - الترخيص بإدارة محل لترض به من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة لا يبيح إدارته لترض آخر -
- ٤ - الترخيص الصادر بإدارة محل بقالة لا يثنى عن الحصول على ترخيص خاص بمستودع البقالة بالجلفة -
- ( ر . أيضاً : تفتيش قاعدة ١٩٠ وهض قاعدة ٥٩٩ )

القواعد القانونية :

إدارته لترض آخر يدخله في عداد المحلات الأخرى الواردة بالجدول المرافق للإمحة الملحق بالقانون الخاص بهذه المحلات ، فلذا كان لدى المتهم ترخيص ببيع ومداول البقن فإن ذلك لا يثنى عن الحصول على رخصة أخرى لبيع المشروبات .  
(جلسة ١٩٥٢/١١/٤ طن رقم ٩٠٧ سنة ٢٢ ق)

٤ - إن محلات البقالة ومستودعات البقالة بالجلفة قد نص عليها في القسم الثالث من الجدول الملحق بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة تحت النوع المرموز به بحرف ( أ ) وإذ كان كل من هذين النوعين قد ورد بالجدول على حدة مستقلاً عن الآخر ولذا بداه ، فقد دل ذلك على أن القانون قد أوجب لإدارة كل نوع منهما رخصة خاصة بحيث لا يثنى الترخيص الصادر بإدارة أحد النوعين عن وجوب الحصول على ترخيص خاص بالنوع الآخر .  
(جلسة ١٩٥٢/١١/١٣ طن رقم ٢١٥ سنة ٢٢ ق)

١ - إن القرار الوزاري الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٤٠ قد أدرج مصانع الكلوينا ضمن المحال الخطرة والمقلقة للراحة كما مقتضاها الحصول في شأنها على ترخيص سابق وفقاً لقانون ، ويجرد حيازة أدوات التقطير - وضها الأنايب - بدون رخصة معطى عليه قانوناً .  
(جلسة ١٩٤٠/١٢/١٠ طن رقم ١٨٨٣ سنة ١٥ ق)

٢ - يكفي لاعتبار المحل من محال بيع للمشروبات هذا الماء الغازية والمشروبات الكحولية والمخمرة أن يثبت الحكم أنه أعد لبيع القهوة والشاي للمتروكين عليه أو للمصلات الجاهزة ، إذ لا عبيرة بصنف الشراب أو متغيره أو الحالة التي يقدم عليها مادام من المشروبات هذا الماء الغازية والمشروبات الكحولية والمخمرة .  
(جلسة ١٩٥٢/١١/٤ طن رقم ٩٠٧ سنة ٢٢ ق)

٣ - إن الترخيص لإدارة محل لترض يستتبعه من المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة لا يبيح

## محاكم عسكرية

### موجز القواعد :

— اعتبار القضية منظورة أمام المحكمة العسكرية بإعلان التهم بقرار الاتهام لها كنه أمام المحكمة العسكرية العليا - ١ و ٢ ( و . أيضاً : إثبات قاعدة ٩٩ واختصاص قواعد ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ وإعادة اعتبار قاعدة ٥ ومتشددون ومقتبه فيهم قاعدة ٢٥ ومراقبة قاعدة ٦ وهنق قواعد ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ )

### القواعد القانونية :

١ — إن القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ الصادر بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٥٠ قد نص في المادة الخامسة منه على أنه : تعال الجرائم المنظورة أمام المحاكم العسكرية عند العمل بهذا القانون - بالحالة التي تكون عليها إلى المحاكم العادية المختصة لتأدية نظرها والمحكمات بها وفقاً للأحكام المقررة في قانون العقوبات وتحقيق الجنايات والأوامر العسكرية المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون وتلعب الإجراءات المتدوس عليها في قانون تحقيق الجنايات في شأن الجرائم العسكرية التي لم يكن المتهم فيها قد فعلوا إلى المحاكم العسكرية وفي القضايا العسكرية التي يقرر مجلس الوزراء إعادة المحاكمة فيها . فإذا كان الحكم المعلنون فيه عملاً بهذا النص قد رفض الدفع اعتمد من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات دون تقديمها إلى قاضي الإحالة ، بناء على أن رئيس النيابة العسكرية كان قد أصدر قراره بتقديم التهم إلى المحكمة العسكرية العليا بالمراد المبينة

بقرار الاتهام وأن التهم قد أعلن جعلها لقرار قبل صدور القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ السابق الذكر ، وأنه يصدر القرار المذكور وإعلانه تحضر القضية منظورة أمام المحكمة العسكرية وإن لم تكن قد حدثت جلسة معينة لنظرها شأنها في ذلك شأن القضايا التي تكون قد عرضت على قاضي الإحالة وأصدر قراره بإحالتها إلى محاكم الجنايات دون تحديد جلسة لها ، فإن هذا الذي قاله الحكم هو صحيح حكم القانون في هذا الدفع . ( جلسة ١٩٨١/٢٦ من رقم ١٧٢٢ سنة ٢٠ )

٢ — إن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ ( بإسالة القضايا التي كانت تنظرها المحاكم العسكرية إلى المحاكم العادية ) قد أوجبت إحالة القضايا إلى المحاكم بالحالة التي تكون عليها عند العمل بذلك القانون . فإذا كان الطاعن يسلّم بأنه كان قد أعلن بقرار اتهام ليحاكم أمام المحكمة العسكرية العليا فإن إسالة القضية إلى محكمة الجنايات ( دون تقديمها إلى قاضي الإحالة ) تكون حاصلة طبقاً لما يقضي به القانون سالف الذكر . ( جلسة ١٩٨١/٢ من رقم ٢٢٥ سنة ٢١ )

## محام

### موجز القواعد :

— المأمون للقبولون للرافضة أمام حاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية هم المخصون دون غيرهم بالرافضة أمام محكمة الجنايات - ١  
— سلطة المأمون الواردة ذكرها في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٣٩ - ٢ ( و . أيضاً : إثبات قاعدة ٥٠٥ وإجراءات قاعدة ٥٣ واستئناف قواعد ٦٢ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ واختصاص قاعدة ٦ وحكم قاعدة ٣٠٩ ودفع قواعد من ١ إلى ٥٦ ومعارضة قواعد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٧ و ٣٥ و ٣٦ وهنق قواعد ٦٦ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ )

## قواعد القانونية :

١ - نصت المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية على أن المحامين للقبولين للرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصين دون غيرهم بالرافعة أمام محكمة الجنايات ، فإذا كان المحامي الذي يأثر الدفاع عن المتهم لم يقبل للرافعة أمام المحاكم الابتدائية لفصل عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العام من تاريخ سابق . فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت بالخطأ .

( جلسة ١٩٤٦/٧/١٩ طين دم رقم ٧٦٦ سنة ١٩٤٦ )

٢ - إن حصانة المحامي الوارد ذكرها في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٣٩ لم تقرر حمايته في كل ما يقع منه بالجلسة على الإطلاق بل الفرض من تقرير تلك الحصانة على سبيل الاستثناء إنما هو حماية

المحامي أثناء تأدية واجبه كحام حتى لا يشترأ أثناء قيامه بهذا الواجب أنه حدود الحرية ، فهذه هي أمالة التي لا يكون للقاضي أن يحكم فيها على المحامي بالجلسة لما يقع منه وإنما مجرد محضراً عما يقع ويحيله إلى النيابة لتقدم المحامي بتأ على هذا المحضر إلى قاض آخر في المعاد الوارد في ذلك النص . ومؤدى هذا أن الدعوى العمومية تعتبر مرفوعة للقضاء بمقتضى الأمر الصادر بالإحالة من القاضي الذي وقعت أمامه الجريمة فيكون بمنزلة إذن على النيابة أن تجري فيها تحقيقاً ، شأنها في ذلك الشأن في سائر القضايا بعد أن ترفع فعلاً للمحاكم . أما إذا كان المحامي لم يكن يتردى واجبه فلا تكون ثمرة حصانة بل يكون المحاكم أن تعامله بمقتضى الأحكام العامة فتحكم عليه فوراً بالجلسة أو تحيله إلى النيابة لتجري شئونها نحوه .

( جلسة ١٩٤٠/١١/٢٥ طين دم رقم ١٤ سنة ١٩٤٠ )

## محضر الجلسة

( و إجراءات قواعد أرقام ٤١ - ١٨ )

## محضر تحقيق

( و تحقيق قواعد أرقام ١ - ١٥ )

## محضر جمع الاستدلالات

( و محبلة قضائية قواعد أرقام ١٤ - ٢٠ )



[illegible]

٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٥٤ و ٦٣ و ٦٤ و ٨١ و ١٤١ ومكترون ومشتبه فيهم قاعدتان ١٢ و ١٣ ومجموع  
أحداث قواعد ١ و ٥ و ٦ و ٧ ومثولية جنائية قاعدة ٢ ومولد عشرة قواعد ٥١ و ٥٨ و ٧٣ و ثمن قواعد  
٢٠٦ و ١٢٢ و ٤٢٣ ومن ٤٧٠ إلى ٥٣١ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٩ وهناك عرض قواعد ٣٠  
و ٣٦ و ٣٨ و وصف التهمة قواعد ٩ و ١٠ و ١٧ )

## مجلات عمومية

### موجز القواعد :

- مناطق القنابل بالنسبة إلى المادي الذي يشتهر بالجور وللب التبار بدون ترخيص - ١
- عدم كفاية الإخطار في حالة فتح محل مكان آخر سبق المحكم بإغلاقه - ٢
- البرة في المحال العمومية ليست بالأسماء التي تعلى لها ، ولكن بمقتبة الواقع في أمورها - ٣
- سريان أحكام القانون رقم ٣٨ سنة ١٩١٨ على جميع المحال التي ينطبق عليها العريف الواردة به ولو كانت تدار أيضاً لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص - ٤ و ٦
- صحة الحكم بخلق المحل العمومي الذي قدمت الآخر في جانب منه بعد البناء - ٧
- مثولية صاحب المحل العمومي عن كل عاقبة تقع من الترخيص فيه - ٨
- يعتبر عملاً عمومياً فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ :-  
المحل للمدبيع الحماير بالقطاع - ٩ و ١٠
- المحل للمدبيع القنالة - ١١
- المحل للمدبيع الحزن - ١٢
- المحل للمدبيع الملاحة - ١٣
- المحل للمدبيعاً - ١٤
- إعداد عمل القنالة لكي يشرب الناس فيه الماء بالتعزلة يحل منه عملاً عمومياً - ١٥ و ١٦
- إزاحة مبانٍ مقهى وإعادة بنائها بعد ذلك من غير إخطار الجهات المختصة بهذا التغير لا تعزب عنه - ١٧
- سكوت صاحب المحل عن التظلم من تحديد مصلحة السياحة للأجرة بغير قبوله من السرا أو الأجر الذي حددته  
وتبين عليه الزامه - ١٨
- عدم بيان المحكم لإذانة التهم لمخالته أحكام م ١٩ من ٣٨ سنة ١٩٤١ نوع الآية التي ثبت حصولها وكيفية وأن  
لاحظ لها التصيب الأوفر - قصور - ١٩ و ٢٢
- عدم رد المحكم على دفاع التهم بإدارة عمل عام بدون ترخيص بأن البرفيه عمل العمومي عمل خاص داخل ناد محص  
طرفة أعضائه ، قصور - ٢٣
- إداة المهم دون رد عمل دفاعه بأنه غير مسئول عن جرعة السلاح بسبب التبار في مقراه لتبانه بسبب الرض - قصور - ٢٤  
( و - أيضاً : إثبات قاعدة ٥٠٠ و مقتضى قواعد ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٩ و تليس قاعدة ١٠٤ وقار  
قعدتان ٢ ومولد عشرة قاعدة ٥٦ )

١ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى الحال التي تسمى عليها أحكامه بأنها (١) الأماكن المخصصة ليس للأكرات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل (٢) المخصص للمعدة لإيراد الجمهور، وإذ نص في المادة ٤ على أنه: «فيما يتفق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعد المحال التي ينشأها الجمهور محال عمومية» - إذ نص القانون على هذا بعد أن أورد ذلك التعريف فقد دل على أنه إذا كان المكان قد أعد لعب القمار بحيث ينشئه الناس لهذا الغرض فلا يميز بينهم وكان لا ينطبق عليه تعريف الحال العمومية كما جلت في المادة الأولى لعدم إعداده للأكل أو الشرب أو التجمّع، فإنه لا يعد من الحال العمومية إلا فيما يخص أحكام المواد ١٨ و ٢٨ المذكورة. ولا كانت العقوبة المقررة بالمواد ١٩ و ٢٥ و ٢٨ ققرة الأخيرة ٢٨ لعب القمار في الحال العمومية هي الحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة شهور والغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى حاتين العقوبتين وإغلاق المكان لمدة لا تزيد على شهرين، ثم لما كان المكان الذي يخدم لعب القمار فقط لا يفرض على من ينشئه إخطار جهة الإدارة عنه وعن الفرض المخصص له. لأن لعب القمار ممنوع أصلاً في الحال العمومية فلا يمكن أن يكون على ترخيص صريح أو ضمني - في كانت تسمح للحال بالاختطاف عنه مقدماً، ولأن هذا الإخطار، يمتنع المادة الرابعة، خاص بالمحل الوارد ذكرها في المادة الأولى - لما كان ذلك كذلك فإن فتح ناد يشتهل الجمهور لعب القمار بدون ترخيص لا يمكن حده مخالفاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١، ولا يكون إذن محل مخالفة صاحبها من جهة لأنه ينشئ إخطار سابق وكل ما يمكن أن يعاقب عليه هو تركه الناس يلعبون القمار في محل أعد خصيصاً لذلك، الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٩ من القانون المذكور.

(جريدة ١٩٤١/١٩/١٢ طين رقم ١٠٤ سنة ١٣ ق)

٢ - إن المادة الرابعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالحال العمومية قد نصت على أن: «الاختطاف لا يكفي في ذاته فتح محل مسكن آخر سبق الحكم بإغلاقه» بل أنه يجب في هذه الحالة الحصول على ترخيص من المحافظ أو المدير.

(جريدة ١٩٤١/١٩/١٢ طين رقم ٢٤٩ سنة ١٥ ق)

٣ - المدة في الحال العمومية ليست بالإجماع التي تنطبق لها، ولكن حقيقة الواقع من أسرها، ففي ثمة لرجاء، الطبيعة القضائية أن محلاً من الحال التي يسميها المشوكون عنها محال خاصة هو - حقيقة الواقع محل عمومي كان لم أن يشتهل لرافقة ما يجري به. فلذا توارثت لدى البرليس الأدلة على أن المكان الذي يديره المتهم ليس نادياً خاصاً وإنما هو محل عمومي يشتهل الجمهور بلا تفرق ولا تمييز بينهم لعب القمار، وأن ما قاله المتهم عنه من أنه ناد خاص لم يكن إلا لالتفات ما تقتضيه حقيقة من خصوه لم لعبة البرليس فإن دعوى البرليس فيه يكرن جازاً ولو لم يكن هناك إذن من النيابة.

(جريدة ١٩٤١/١٩/٢٥ طين رقم ٣٨٨ سنة ١٧ ق)

٤ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية، إذ عرف في المادة الأولى الحال التي تسمى عليها أحكامه بأنها الأماكن المخصصة ليس للأكرات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل والأماكن المخصصة لإيراد الجمهور، قد قصد أن تسمى أحكامه على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت تدار أيضاً لأغراض أخرى ترخيص أو غير ترخيص. فلذا كان الثالث في الحكم أن المحل محل الدعوى كان، موافقاً وكرن ركناً تقدم الحق فيه للবাদ فهو بذلك محل عمومي في حكم المادة الأولى المذكورة.

(جريدة ١٩٤١/١٩/٢٥ طين رقم ٣٠٠ سنة ١٨ ق)

٥ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن الحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى الحال التي تسمى عليها أحكامه بأنها الأماكن المخصصة ليس للأكرات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل والأماكن المخصصة لإيراد الجمهور، قد قصد أن تسمى أحكامه على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا التعريف ولو كانت تدار لأغراض أخرى ترخيص أو غير ترخيص.

(جريدة ١٩٤١/١٩/٢٥ طين رقم ٩٤ سنة ٢٠ ق)

٦ - إنه لما كان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحلات العامة إذ تحدث في مادته الأولى من هذه المحال بأنها الأماكن المخصصة ليس للأكرات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل قد قصد أن تسمى أحكامه على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا الوصف ولو كانت تدار أيضاً لأغراض أخرى ترخيص أو غير ترخيص.

فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم أعد عمله إحصاءاً جعل منه علاً عمومياً لكي يشرّب الناس فيه الخمر بالتجربة دون أن يضطر منه أو يحصل على ترخيص بإدارته ، فانه يجب — عملاً بالمادة ٢٧ من القانون المذكور — اغلاق المحل دون النص على توقيعه ، وإذن فإذا كان الحكم قد قضى بالإغلاق لمدة شهرين فانه يكون قد عاقب القانون .

(جلبه ١٩٥٧/٢/٢٦ ملن رقم ١٩٧٢ سنة ٢١ ق)

٧ — إذا كان المحل العمومي به مجلس الموسيقى والرقص واللقاء قدمت الخمر في جانب منه بعد الميلاد القانون وحكم بطلانه ، فلا يشرّب على المحكمة في ذلك إذ المحل كله هو وحدة لا يمكن تميزها بصد الخافقة التي وقعت فيه .

(جلبه ١٩٤٨/٥/١٨ ملن رقم ٦٦٠ سنة ١٨ ق)

٨ — إن صاحب المحل العمومي مسئول بمقتضى نصوص القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ عن كل مخالفة تقع من المستخدمين فيه ولو كان هو وقت المخالفة قائماً فيه .

(جلبه ١٩٤٨/٧/٢٠ ملن رقم ١٢٣٢ سنة ١٨ ق)

٩ — إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الاستقبال في المحال العمومية إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه ، فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة ، تعتبر المحال التي ينشأها الجهور من المحال العمومية ، كالمحل المد لبيع المشايير بالقتاضي مما يجري عليه حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

(جلبه ١٩٤٩/١/٤ ملن رقم ١٢٨ سنة ١٨ ق)

١٠ — إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي ينشأها الجهور من المحال العمومية ، وكان عمل المتهم المد لبيع التبغ والمخدرات من هذا القبيل ، فإن حيازة صاحبه راديو فيه دون رخصة تكون معاقباً عليها .

(جلبه ١٩٥٧/٥/٨ ملن رقم ٣٠٧ سنة ٢١ ق)

١١ — إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد

حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي ينشأها الجهور من المحال العمومية ، وكان عمل المتهم المد لبيع البقالة — من هذا القبيل ، إذ يمكنه ليكون المحل عاماً أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس ، فلن حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمجهه بدون رخصة تكون معاقباً عليها .

(جلبه ١٩٥١/٤/٢٦ ملن رقم ٢٧٧ سنة ٢١ ق)

١٢ — إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي ينشأها الجهور من المحال العمومية ، وكان عمل المتهم المد لبيع الخمر من هذا القبيل إذ يمكنه ليكون المحل عاماً أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس ، فلن حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمجهه بدون رخصة تكون معاقباً عليها .

(جلبه ١٩٥١/٤/٢٦ ملن رقم ٣١٩ سنة ٢١ ق)

١٣ — إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي ينشأها الجهور من المحال العمومية ، وكان عمل المتهم المد لبيع د العلكة من هذا القبيل إذ يمكنه ليكون المحل عاماً أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس ، فلن حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمجهه بدون رخصة تكون معاقباً عليها .

(جلبه ١٩٥١/٤/٢٦ ملن رقم ٢٩٥ سنة ٢١ ق)

١٤ — إن المادة ٢٨ من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الاستقبال في المحال العمومية إلا بترخيص خاص ، وقد نصت المادة ٤٤ من القانون المذكور على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة تعتبر المحال التي ينشأها الجهور من المحال العمومية ، وإذن فالمحل المد عتقاً مما يجري عليه

التي حدث في المحل الذي يدبره ليس من قبيل ما نص عليه من المادتين المذكورتين .

(جلسة ١٩١٩/٦/٢٣ من رقم ٧١٨١ سنة ١٩١٨ ق)

١٨ - لمصلحة السياحة - طبقا لقرار الورداني رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٤٩ - أن تحدد أجرة كل غرفة بالفنادق والبنسوبات والبيوت المرفوعة وما يانها من الأماكن المخصصة لإيواء الجمهور - دون أي تفرقة بين أي مكان منها والآخر - بما في ذلك نمن الطعام أو غيره ، وعلى أساس أن التفرقة لفنص واحد أو لفنصين عند الاكتفاء وليوم واحد أو أسبوع أو شهر واحد وأن يكون هذا التحديد كما تراه المصلحة المذكورة ، على أن يكون لصاحب المحل الذي يفتقر من هذا التحديد أن ينظر منه وفقا للقواعد المبينة بالمواد ساقفة الذكر فإذا هو سكت عن النظر في الموعد المقرر له اعتبر قابلا للسعر أو الأجر الذي حددته المصلحة أو أقرت لتحديدته وتعين عليه التزامه وإلا اعتبر مخالفا لأحكام القرار وحسب له العقاب .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٣ من رقم ١٢٨٨ سنة ١٩٥١ ق)

١٩ - إنه لا تكن القوانين رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الألعاب التي نهى عنها في المحال العمومية على اعتبار أنها من أصناف القمار ، ولكن يجب قانونا في هذه الألعاب أن يكون الربح فيها موكولا لحفظ أكثر منه للهادء ، فإنه يجب لسلطة الحكم بالإحالة يقتضى هذا القانون أن تبين المحكمة فيه نوع المصعب الذي تمت حصوله ، فإن تكن من غير الألعاب المذكورة في النص كان عليها فوق ذلك أن تبين ما يفيد توافر الشرط السابق ذكره ، وإلا تكن سكتها قاصر البيان متبينا قمتنه .

(جلسة ١٩٤١/٢/٢٣ من رقم ٤٠٧ سنة ١٩٤٠ ق)

٢٠ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية قد ذكر في المادة ١٩ على سبيل التمثيل بعض الأصناف التي نهى عنها في المحال المذكورة باعتبارها من ألعاب القمار ، وإن كان الواجب قانونا في هذه الألعاب أن يكون الربح فيها موكولا لحفظ أكثر منه إلى الهامرة ، فإنه يكون من اللازم الإحالة بموجب هذه المادة أن تبين الحكم المصعب الذي تمت حصوله ، فإن تكن من غير الألعاب المذكورة في النص لم ين بين أيضا ما يفيد توافر الشرط السابق ذكره فيها . وإن تكن قاصر الحكم على القول بأن المصعب

حكم هذه المادة إذ هو ما يمكن دفعه به غير تميز بين الناس .

(جلسة ١٩١٩/٦/٢٣ من رقم ٣٩٦ سنة ١٩١٩ ق)

٢٥ - متى كان الحكم قد أضاف التهم بإدارة محل عمومي لبيع المشروبات الروحية بدون الحصول على رخصة من الجهات المختصة ، وموافقه يقتضى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية ، قائلا - بناء على الأداة والاعتبارات التي أوردتها - إنه أجد على إصدارها يجعل منه عملا عموميا لكن يثرب الناس فيه آخر بالهجرة ، فالتى عليه بأنه أخطأ إذ اعتبر المحل عموميا يتناول فيه الناس آخر غير تميز بينهم مع أنه ليس إلا محل بقاء وقعت فيه مخالفة لشرط الرخصة ببيع آخر في خلسة باقتطاع ليعض الأشخاص المختارين - هذا يكون جهلا موضوعيا لأشأن المحكمة للفتنص به .

(جلسة ١٩٤٩/٢/٢٣ من رقم ١١٩ سنة ١٩٤٩ ق)

٢٦ - إذا كان الحكم قد أتمت في حق التهم أنه قد باع آخر بالهجرة في عدة التي يدبره البقاعة لجلس من ذلك عملا عاما إدارة قبل الحصول على رخصة من الجهات المختصة ، وموافقه على ذلك طبقا القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة ، ثم راء من تهمة بيع آخر غير رخصة اعتبارا على أن قد به ترخيصا ببيع المحور وهو ما لا تنفي به التهمة الأولى التي تقوم على أنه جعل من محل عملا عاما يتناول رواده آخر في قبل أن ينظر الجهة المختصة بذلك طبقا للقانون فإن هذا لدى انتهى إليه الحكم لا تعارض فيه .

(جلسة ١٩٤٤/١١/١٥ من رقم ١٠٩٥ سنة ١٩٤٤ ق)

٢٧ - إن المادة السابقة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية إنما تنص على المشغل للمحل العمومي ، وتوجب المادة ثمانية على المشغل التبليغ عن نقل المحل من مكان إلى آخر أو عن كل تغيير (ولو تكن وقتيا) في نوع المحل أو الغرض المخصص له ) يملأ على البيانات الواردة في الإخطار الأول ، وإن كانا كانت واقعة العمومي هو أن التهم كان مرصحا له في إدارة متهوى ثم أزيلت مبالغه وأعيد بناءه بعد ذلك من غير أن ينظر الجهات المختصة بهذا التبغير فلا عتساب عليها ، إذ التهم قد فتع المحل العمومي أول الأمر بعد الإخطار منه بالصفة الواردة في المادتين ٥ و ٥٥ من القانون المشار إليه ، والتبغير

٣٣ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم في إدانة عام قبل الحصول على ترخيص وكان المتهم قد دافع عن نفسه بأن الولي يعمل الدعوى على خاص في داخل التناهي ويخصص لخدمة أعضاء التناهي ، وكان الحكم قد قال إن الباني من الولي الخاصة وأن الولي جزء من مفتاحه ومبانيه وطالب المتهم باعتباره مستغلا جزءا منه لحسابه الخاص ، وذلك دون أن يبين الآلة التي استخلص منها أن هذا المار من التناهي كان مباحا للتردد عليه من غير أعضاء الباني فإنه يكون قاصر البيا متينا تقضه .

( جلسة ١٩٥١/١٢/١٦ طن رقم ١١٣٣ سنة ٢١ ق )

٣٤ - إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وإن كان قد نص في المادة ٣٩ منه على أن « يكون مسئول العمل العموي ومدبره ومباشري أعماله مسئولين معا عن مخالفة أحكام هذا القانون » إلا أن المشرع لم يقصد بذلك مخالفة قواعد النضام المسئولية بسبب القوة القاهرة وحرمان المتهم من إثبات العكس ، وإذن فلذا دفع المتهم بأنه غير مسئول عن جريمة السباح بسبب التناهي في مقواه ، لذية وقت ارتكابها بسبب المرض ، كان على المحكمة أن تحقق دفاعه وقبول كلفها فيه ، فإذا هي لم تفعل ، وأسست قضائها بإدانته دل مجرد المسئولية المقررة ، فإن حكمها يكون ميبيا متينا تقضه .

( جلسة ١٩٥٥/٦/٢ طن رقم ٢٩٤ سنة ٢٥ ق )

إنما كل من التوقع المحظور فإنه يكون قاصرا واجبا تقضه .

( جلسة ١٩٤٧/١٠/١٦ طن رقم ٤٢٩ سنة ١٧ ق )

٣٥ - إن المادة ١٩ من قانون المحال العموية قد نصت على أنه لا يجوز في المحال العموية أن يترك أحدا بأب التناهي على اختلاف أنواعه كسب أو الكراهة ولعبة أو السكك الحديدية إلى آخره ، وما شابه ذلك من أنواع اللعب . وإذا كانت لعبة أو الكوسى طير ، ليست مما سماه النص فإنه يجب لمقالب عليها باعتبارها من ألعاب التناهي أن تكون مثل الألعاب المسببة من ناحية أن الرمح فيها يكون موكولا لحظ اللاعبين أكثر منه لممارستها كما هو مفهوم معنى كلمة التناهي . فلذا كان الحكم الذي طالب على هذه اللعبة قد خلا من بيان كيفية ممارستها والحظ فيها التصيب الأوفر ، فإنه يكون قاصرا للبيان متينا تقضه .

( جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طن رقم ١٩٢١ سنة ١٨ ق )

٣٦ - إذا كان الحكم الذي عاقب المتهم على سماحه لعب الباري في مقواه لم يقل إلا أن ضابط المباحث دخل المقهى فوجد بعض من فيه يلعبون لعبة « البليغ » دون أن يبين أن هذه اللعبة من ألعاب التناهي التي يرجع الكسب فيها إلى حظ اللاعبين أكثر مما يرجع إلى ممارسهم فلذا تصور يجب الحكم ويستوجب تقضه .

( جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦ طن رقم ١٢٤٢ سنة ١٨ ق )

## مراقبة

### موجز التواضع :

- المراقبة المنصوص عليها في قانون المنتسدين والشبه فيهم هي عقوبة أصلية بخلاف المراقبة العادية إذ إنها عقوبة تكميلية لا غناء فيها عن العقوبة الأصلية - ١
- المراقبة المنصوص عليها في قانون المنتسدين والشبه فيهم هي عقوبة مؤقتة يجب أن يحدد الحكم مدتها وتاريخ بدئها - ٢ - ٥
- المراقبة المنصوص عليها في م ٩ من ق ٢٤ سنة ١٩٢٣ هي عقوبة أصلية عن جريمة قائمة بذاتها - ٦
- جواز زيادة مدة المراقبة في جريمة السوء للاشتباه على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي اعتبر بصيها قائما للاشتباه - ٧
- الحد الأدنى لمراقبة الولي المقرر في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ - ٨
- وجوب تعيين بدء المراقبة إذا رأى الحكم تطبيق م ٣٣١ ج - بقضيتها - ٩
- الترخيص الذي وضعت من أجله م ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ - ١٠

## موجز القواعد (ج) :

- عدم استثناء النساء من أحكام الرسوم بقانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٥ - ١١  
 — متى يجوز الحكم بالمراقبة طلياً ، م. ٣٢٠ ع - ١٢  
 ( ر. ) أيضاً : استئناف قاعدة ٢٥٦ وإطاعة اختبار قاعدة ٦ ومتكردون ومشتبه فيهم قواعد ١٥ و ١٦ و ٢١ و ٢٥ و ٣٢ و ٥٤ و ٦١ و ٦٢ وهن قاعدة ١٥٠ )

## القواعد القانونية :

١ - إن المراد من عبارة « المراقبة الخاصة الواردة في المادة التاسعة ، من قانون المبتكرين والمشتبه فيهم من حين المراد من المراقبة المنصوص عنها في الفقرة الرابعة ، من المادة السادسة من القانون ذاته أي المراقبة التي يوضع فيها الشخص في جهة يمينها وزير الداخلية لا المراقبة العادية . « و « فرض من وصف هذه المراقبة بكلمة « الخاصة » هو تمييزها عن المراقبة العادية ، التي يترك فيها للحكم عليه اختيار الجهة التي ينزى الإتهام ، فيها مدة المراقبة . والمراقبة المنصوص عليها في فقرة السادتين هي عقوبة أصلية ، ينفي الحكم بها عن الحكم بالحبس كمعقوبة أصلية . « الحكم بالمراقبة كمعقوبة تكميلية . بخلاف المراقبة العادية التي عقوبة تكميلية لانها فيها عن العقوبة الأصلية .

( جلة ١٩٣٦/٣٠ طن رقم ١٠١٢ سنة ١٩٣٦ )

٢ - من واجب القاضي أن يحدد مدة العقوبة التي يقضى بها إلا إذا قضى القانون بخلاف ذلك وليس في القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالمتكردين والمشتبه فيهم نص من هذا القبيل ، وإن قلنا كان الحكم بالإقامة قد يعنى بوضع المتهم تحت مراقبة الجوريس إبد القضاء مدة الحبس في الجهة التي يمينها وزير الداخلية في الديار المصرية ولم يبين أجل لهذه المراقبة فأسأف المتهم وحده فلا يكون للحكمة الاستثنائية أن تزيد هذا الحكم خشية أن يكون في تصحيحها إزاء تحديد مدة المراقبة إساءة لمركز المتهم الذي استأنف الحكم دون التيا به لإحتيال وأن وزير الداخلية قد يرى إتهامه تحت المراقبة مدة أقل من المدة التي تقدمها هي . لا يكون للحكمة الاستثنائية ذلك بل يجب عليها أن تصحح الحكم بتحديد مدة المراقبة لأخصاصها هي دون سواها بذلك .

( جلة ١٩٣٧/١٧ طن رقم ١٣٥٠ سنة ١٩٣٦ )

٣ - المراقبة الخاصة التي يقضى بها تطبيقاً للمادة التاسعة من قانون المتكردين والمشتبه فيهم هي المراقبة

التي تكون في مكان يمينه وزير الداخلية يجب أن يحدد لها أجل معين لا يزيد على ثلاث سنوات قياساً على ما تقتضيه به الفقرة الرابعة من المادة السادسة من القانون المذكور .

( جلة ١٩٣٦/٤ طن رقم ١٢٣٢ سنة ١٩٣٦ )

٤ - يجب على القاضي - بحسب الأصل - أن يحدد في الحكم الذي يصدره مدة كل عقوبة يرتفعها ما لم يقض القانون بترك تحديد مدة العقوبة لسلطة أخرى على مقتضى الأوضاع والحدود التي رسمها . والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتكردين والمشتبه فيهم غلب من أي نص يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التي فرضها بالمادة التاسعة منه غير محدودة المدى وأن يترك تحديد مدة لسلطة أخرى بل للاستخدام من يجوز نصحه بأنها هي يمينها المراقبة التي تحدث عنها بالفقرة الأخيرة من المادة السادسة وقال إنها تعد مائة لعقوبة الحبس فيا يعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقق الجنائيات ، وأن مكان تنفيذها على المحكوم عليه يمين يقرر من وزير الداخلية وأن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ومن ثم تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة شأنها في ذلك شأن عقوبة الحبس ووجب بالتالي أن يحدد الحكم الذي يقضى به مقدار مدتها في الحدود القانونية وأن يمين وفقاً للمادة ٢٤ من القانون السابق الذكر اليوم الذي يبدأ تنفيذه منه فالحكم الذي يقضى بوضع المتهم تحت المراقبة الخاصة المنصوص عليها في القانون المذكور ينبر أن يحدد مدة هذه المراقبة ولا البرم الذي يبدأ في تنفيذه ، يكون مخالفاً للقانون ، ولحكمته القضاء تصحيحه بتحديد مدة المراقبة الخاصة وتعيين اليوم الذي تبدأ فيه .

( جلة ١٩٣٧/٦ طن رقم ٣٣٧ سنة ١٩٣٦ )

٥ - أنه بحسب الأصل يلزم أن يحدد في الحكم مدة العقوبة التي يقضى بها على المتهم ، فيجب على القاضي أن يبين في جميع الأحوال مقدار كل عقوبة يقضى بتوقيعها على المحكوم عليه ، وذلك كما لم يرد نص صريح

الاشتباه هي عقوبة أصلية يجوز الحكم بها ولو لم يكن قد حكم على المصنوع بالعقوبة في الجريمة التي حد مشبوهاً من أجلها ، يكون القول بأن مدة هذه المراقبة لا يجوز أن تزيد على مدة العقوبة المحكوم بها في الجريمة التي وقست من المصنوع لا أساس له .

(جلسة ١٢٩/١/١٩٤٥ طين رقم ٣٩١ سنة ١٩٥٠ ق)

٨ — إن الحد الأدنى لمراقبة البروليس المقرر في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو مدة ستة . فلذا كان الحكم تطبيقاً للمادتين ٥ و ٦ من المرسوم بقانون المذكور قد قضى بوضع المتهم تحت المراقبة لمدة ستة أشهر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٢٩/١/١٩٤٥ طين رقم ٣٩١ سنة ١٩٥٠ ق)

٩ — إذا كان هذا الحكم إذ رأى تطبيق المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات يقتضيها يصل هذا المتهم قد حكم عليه بالمراقبة الخاصة المخصوص عليها في المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ولم يبين تاريخ بدء المراقبة فانه يكون قد أخطأ إذ أن المراقبة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٦ إنما هي المراقبة العامة المشار إليها في الفقرة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، ومقتضى ما نصت عليه المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ التي لا يزال العمل بها صارياً من أن مدة المراقبة تبدأ من اليوم المحدد في الحكم وجوب تجديد بدء المراقبة التي تقضى بها المحكمة . وذلك لكيلا يؤدي إغفال هذا التحديد إلى عدم تنفيذ عقوبة المراقبة التي تقضى بها الحكم وتقويت ما قصد إليه الشارع من تهرورها .

(جلسة ١٢٩/١/١٩٤٥ طين رقم ١١٣٧ سنة ٢١ ق)

١٠ — إن المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ وضمت لفرض رقابة فعليه على الموصوعين تحت المراقبة كيلا يتبع منهم ما يخالف القانون أثناء الليل . فلذا كان ثابت أن المراقب إنما ترك بدهم مؤتمناً لفعل طارئة . فثبت ثم ذهب إلى مقر البروليس في الجهة التي قصدها وقسم قسمة إليه لتفتيش حكم المادة المذكورة عليه وبقى فيه تحت المراقبة الفعلية طول الليل بعد أن أبلغ مكتب البروليس بمرافق الضال ، فإن إتيانه على اعتبار أنه غاف تلك الساعة لا تكون متعقبة والفرض الذي من أجله فرض العقاب ، والحكم الذي يقضى بالإدانة يكون خطئاً .

(جلسة ١٢٩/١/١٩٤٥ طين رقم ٣٩١ سنة ١٩٥٠ ق)

في القانون يحد من هذا الواجب ، ويكل أمر تجديد العقوبة لسلطة أخرى وفقاً للاوضاع والحدود التي رسمها ، وما أن القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمقتربين والمشببه فيهم خلوصاً يفيد أنه أراد أن تكون عقوبة المراقبة الخاصة التي أوردتها المادة التاسعة منه غير محددة المدة ، أو أن تحديد مدتها من شأن سلطة أخرى غير السجاء التي تقتضيها ، بل إن نصوصه في مجملها تدل على أن هذه المراقبة هي بعينها المراقبة التي ذكرت بالمرقة الأخيرة من المادة السادسة ونص على أنها تعد عاقبة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنابات ، وأن مكان تنفيذها على المحكوم عليه بما يبين بقرار من وزير الداخلية ، وأن مدتها لا تزيد على ثلاث سنوات ، فذلك يقتضي أن تكون المراقبة الخاصة عقوبة مؤقتة كمعقوبة الحبس ، ويستلزم أن يحدد الحكم الذي يصدرها مقدار مدتها في الحدود القانونية المقررة لها . وشأن المشبه فيه بالنسبة لهذه المراقبة شأن المتشدد سواء بسواء .

(جلسة ١٢٩/١/١٩٤٥ طين رقم ١١٣٧ سنة ١٩٥٠ ق)

١١ — إن المادة التاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمقتربين والمشببهين إنما يقتضي بالحكم بالمراقبة على أنها عقوبة أصلية من جريمة قائمة بذاتها هي سبق إنداء المتهم مشبوهاً ثم عاقبته مقتضى الإنذار سواء بالحكم عليه في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون أو بتقديم بلاغ بجديته إليه . وليس في القانون ما يفيد من قريب أو من بعيد أن هذه المراقبة هي عقوبة تكميلية يجب أن يكون الحكم بها مع عقوبة أخرى توضع من الجريمة المرتكبة بل بالعكس لاستقيم القول بذلك مع وجوب الحكم بالمراقبة على المشبوهين الأحوال الأخرى التي لا يكون هناك فيها حكم آخر بالإدانة . ثم أن نص هذه المادة يستفاد منه أن الحكم الصادر من محكمة عسكرية في جريمة نسوة يكون في تطبيقها ، مادامت محكمة الجلسه قد رأت فيه دليلاً كافياً على أن المتهم تكرر الرقة .

(جلسة ١٢٩/١/١٩٤٥ طين رقم ٣٩١ سنة ١٩٥٠ ق)

١٢ — إن الشارع في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ لم ينص في جرائم التردد والاشتباه ، كما فعل في المادة ١٠ من قانون العقوبات بالنسبة لمن حكم عليهم بالأشغال المؤقتة أو السجن لجناية من الجنابات الواردة فيها ، على أن تكون مدة المراقبة مساوية لمدة العقوبة الأصلية ، ولذلك ، ولأن نصوبة المراقبة في جريمة التردد إلى



١١ - أنه وإن كان المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لم ينص صراحة على إلغاء المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ إلا أنه لا يمكن قد نص في المادة الرابعة منه على عدم سريل أحكام التشرذ على النساء إلا إذا اتخذن للتشيز وسيلة غير مشروعة وكانت المادة الخامسة منه الخاصة بالاشتياؤه قد جلد نصها عاماً مطلقاً دون تمييز بين الرجال والنساء ، ثم جاء القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ الذي نظم الوضع تحت مراقبة البوليس فاستثنى من هذه المراقبة من تقل سنهم من خمس عشرة سنة دون تمييز في الجنس ، فإنه يبين من مقارنة هذه للتصوص أن المشرع حين نص في المادة ١٢ من المرسوم بالقانون الأول ولادة ١٩ من الثاني على النساء كل ما يخالف أحكامها من نصوص القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ قد أراد إلغاء ما نصت المادة ٣١ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ من استثناء النساء من أحكامه .

(جلسة ١٩٢٣/١/١٥ طين رقم ١١٣٨ سنة ٢١ ق)

١٢ - إن نص المادة ٢٧٧ من قانون العقوبات صريح في أنه يقتصر لجواز الحكم بالمراقبة الواردة فيها أن يكون المتهم عاصماً ارتكب جريمة سرقة تأمة استجقت توقيع عقوبة الحبس عليه . فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها شروعا في سرقة فلا يجوز الحكم بالمراقبة لأن النص لم يتكلم عن الشروع ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها .

(جلسة ١٩٢٣/١/٣ طين رقم ٥٧ سنة ٨ ق)

١٣ - إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات تقتط لى يحكم بعقوبة المراقبة التي نصت عليها أن يكون المحكوم عليه عاصماً وحكم عليه بالحبس في جريمة سرقة تأمة . وغضلاً عن أن هذه المادة واضحة في ذلك فإن القانون يصفه عامة لا يسوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها ، ثم إن النص على عقوبة الشروع في السرقة إنما جاء في المادة ٣٢١ بعد النص على عقوبة المراقبة المذكورة . ولئن قلنا كان ما وقع من المتهمة ليس إلا مجرد شروع في سرقة فلا يجوز الحكم عليه بهذه المراقبة .

(جلسة ١٩٢٣/٧/٢٢ طين رقم ١٢٨ سنة ١٢ ق)

١٤ - إن المادة ٣٢٠ من قانون العقوبات نصت على أن المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة العود أن يعملوا تحت مراقبة البوليس مدة ستة على الأقل أو سنتين على الأكثر . وهذا النص صريح في أنه يجب لجواز الحكم بالمراقبة ، أن يكون المحكوم عليه ارتكب جريمة سرقة تأمة وأن يحكم عليه من أجل هذه السرقة بالحبس ، وأن يكون عاصماً . فإذا كانت الجريمة التي ارتكبها المتهم جريمة شروع في سرقة ، فلا يجوز الحكم عليه بالمراقبة لخالف ذلك نص صريح هذا النص ، ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى بين الجريمة التامة والشروع فيها من جهة العقوبة ، كما أنه في جرائم السرقات بالذات نص على عقوبة خاصة للشروع فيها .

(جلسة ١٩٢٣/٧/١٢ طين رقم ٧٠ سنة ٩ ق)

## مزدوعات

(وإتلاف قواعد أولهم ٤ - ١٠)

## مسئولية جنائية

### موجز التواعد :

- الاتفاق الحاصل بعد وقوع الجريمة للتخلص من نتائجها لا يؤثر فيها ١
- تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة، وموكل لتقدير محكمة الموضوع ٢
- مسؤولية المتهمين جنائياً عن الجريمة بالرغم من اشتراك البوليس معهم في الأعمال المسببة لارتكابها بقصد اكتشافها ٣
- حسن النية لا تؤثر في المسؤولية عن الجريمة رغم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة القضاء ٤
- مجرد تولد الجوارح على إطلاق شخصين التارقي وقت الحادث لا يربط في القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية بينهما ٥
- توافق الجناة لا يستوجب مؤامرتهم على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل المحصر ٦
- عدم التضافر بين المسؤولية الإدارية والمسؤولية الجنائية ٧
- الجهل بقانون الضراب لا يصلح عذراً في نفي المسؤولية عن المتهمة ٨
- مجرد توافق المتهمين على القتل لا يربط في صحيح القانون تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية ٩
- ( ر . أيضاً : إخلال أعياء محبوزة قاعدة ١٥٥ وأسباب الإبادة وموانع العقاب قواعد ١٠ و ١١ و ١٧ واشتراك قاعدة ٥٩ وخيانة أمانة قاعدة ١٠٠ ودعارة قاعدتان ٣ و ٤ ودعوى مدنية قاعدتان ٦٧ و ١٩٤ وسرقة قاعدة ٩٦ وصافقة قاعدتان ١ و ٢ وضرب قواعد ٣٠ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥١ و ٥٤ و ٦٦ و ٧٠ و ٩٦ و ٩٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ وإصابة خطأ قواعد ٢٥ و ٢٧ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ وتوحد قواعد ١٢ و ١٧ و ٢٢ و ٢٣ وقدر قعدة ٤ ومجلات صومية قاعدة ٨ ومواد خذرة قاعدة ٧٧ ونصب قاعدة ٦١ وقضى قاعدة ٤٨٩ )

### التواعد القانونية .

وهم توافر أركانها هو من كليات القانون التي تخضع لرقابة محكمة القضاء ، وهو معنى لا يختلف معوماته باختلاف الجرائم ويكفي أن يكون الشارع قد منحه وأوشد إلى مناصره في نفس معين أو مناسبة معينة ليستفيد القاضي من ذلك القاعدة العامة الواجبة الاتباع في مناسبة أخرى .

( جلة ١١/١١/١٩١٧ ملن ولم ١٥١٠ سنة ١٦ ق )

٥- إذا كان الحكم حين اعتبر زينا مسئولاً عن فعل القتل الذي تم تنفيذه يبد بجرم بين تفرق الاتفاق بينهما على هذا الفعل ، بل كان كل ما قاله في هذا الشأن لا يدل على أكثر من مجرد توافر الخواطر على إطلاق الاتيين التارقي وقت الحادث ، الأمر الذي لا يربط في القانون تضامناً في المسؤولية الجنائية بينهما بل يعمل فعل من أطلق السيارة ولم يسب مجرد شروح في القتل للمعد من توافرت أركانه القانونية ، ثم كان قد قال بتوافر نية القتل لدى المتهمين من تصريهما بالإسلة على المجنى عليه في مواضع من الجسم من مقال ، مما لا يصح بطبيعة الحال أن يتصرف إلى السيار الذي لم يسب ، فهذا الحكم يكون ناصراً للبيان قصوراً بهيمة

١- إذا وقعت الجريمة قبلاً فلا يؤثر فيها أي اتفاق يكون له حصل بعد وقوعها للتخلص من نتائجها .

( جلة ١١/١٤/١٩٣٢ ملن ولم ١٩ سنة ٣ ق )

٢- إن تحديد المسؤولية الجنائية لكل من المتهمين في جريمة واحدة وتوزيع العقوبات عليهم بلسية ذلك أمر موكل لتقدير محكمة الموضوع لا نال عنه حساباً ولا شأن محكمة القضاء به .

( جلة ١١/٢٩/١٩٣١ ملن ولم ١٣٧٨ سنة ٤ ق )

٣- متى كان الثابت من الحكم للمطعون فيه أن المتهمين هم الذين ارتكبوا الجريمة بأنفسهم بخلاف عاشرين طالين بأن ما وقع منهم هو جريمة معاقب عليها قانوناً ، ولم يكن تدخل البوليس معهم نصرياً لهم على ارتكابها ، بل كان مجرد وسيلة لاكتشافها يبد أن اتفقوا هم وحدهم على ارتكابها ، فزلاء المتهمين مسئولون جنائياً عن هذه الجريمة بالرغم من تسال البوليس واشتراكه معهم في الأعمال المسببة لارتكابها .

( جلة ١١/١١/١٩٣٧ ملن ولم ١٨٩٧ سنة ٦ ق )

٤- إن حسن النية لا تؤثر في المسؤولية عن الجريمة

النظر عن سبق الإصرار - أنه كلن هناك اتفاق بينهم على الضرب .

( جلة ١٩٤٩/٧/٢٨ طين رقم ٣٤٧ سنة ١٩٤٩ )

٧ - لا تاتفر إلتفاتين المسئولية الإدارية والمسئولية الجنائية فقد يكون القتل مخالفة إدارية يعاقب عليها قانون العقوبات ولا أثر يرب على النيابة إذا ما أقامت الدعوى العمومية قبل انتهم لمحاكمة على ما أسند اليه من قتل يكون في نفس الوقت مخالفة إدارية .

( جلة ١٩٥٥/٧/١٤ طين رقم ٢٤٢٠ سنة ١٩٥٤ )

٨ - الجمل بقانون التعرأب لا يصلح عدوا في تقي المسئولية عن المتهم .

( جلة ١٩٥٥/٤/١٢ طين رقم ١٣٢٧ سنة ١٩٥٤ )

٩ - مجرد توافق المتهمين على القتل لا يربب في صحيح القانون قضائنا بينهم في المسئولية الجنائية ، بل يحمل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة القتل الذي ارتكبه .

( جلة ١٩٥٥/٧/١٢ طين رقم ٦٩١ سنة ١٩٥٥ )

١٠ - ما يوجب تقصنه . وتقضى هذا الحكم بالنسبة إلى زيد يقتضى تقصنه بالنسبة إلى بكر ( الطاعن الثاني ) الوحدة الواقعة للمتهمين بها ما يستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما .

( جلة ١٩٥٥/١١/٢٢ طين رقم ١٢٠٨ سنة ١٩٥٤ )

١١ - توافق الجناة هو توافق خوارطم على ارتكاب فعل معين يتو به كل واحد منهم في نفسه مستقلاً عن الآخرين دون أن يكون بينهم اتفاق سابق ولو كان كل منهم - على حدة - قد أصدر عمل توازعت الخوارطم عليه . وهو لا يستوجب مواخلة سائر من توافقوا على فعل ارتكبه بعضهم إلا في الأحوال المبينة في القانون على سبيل المحصر كأننا نأفيا نصت عليه المادة ٢٤٣ عقوبات . أما في غير تلك الأحوال فإنه يجب لمباية المتهم من قتل ارتكبه غيره أن يكون فاعلاً فيه أو شريكاً بالحق الممنع في القانون . وإن كان إذا أدانت المحكمة المتهمين جميعاً عن الواقعة التي حدثت للحق عليه على أساس مجرد توافقه على حربه فإنها تكون قد أخطأت ولا تصح الإداة إلا إذا ثبت للمحكمة - بنقض

## مسئولية مدنية

( ر : دعوى مدنية )

## مصادر

موجز القواعد .

- نطاق الحكم بالمصادرة بالتطبيق لأحكام م ١٣ من الرسوم بقانون الصادر في ٣٤/٩/٩١ الخاص برسم الإنتاج على الكحول - ١
- المصادرة بحكم طبيعتها لا يجوز أن يتاولها وقف التثبيد - ٢
- الأشياء الواجب مصادرتها بالتطبيق لأحكام م ٤٥ من ق ٢١ سنة ١٩٢٨ الخاص بالقيودات - ٣
- وجوب مصادرة الأشياء المتعلقة بالمهية في جريمة مزاوله مهية الطب بدون ترخيص - ٤
- وجوب الحكم بمصادرة السلاح المنبوط بدون ترخيص ولو لم يكن مملوكاً لغيره - ٥
- عدم منبط الإتياء على قبة القصل في الدعوى لا يميز القضاء بمصادرتها طبقاً لمس م ٣٠٠ - ٦
- ( ر : أيضاً : اختصاص قاعة ٢٦ وتسمير جبري قاعدة ٢٦ وسلاح قاعة ١٤ وشفي قواعد ٢٦ و ٣٥ و ١٠٣ و كحول قاعدة ٩ وتقضى قواعد ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٥٨٢ )

## القواعد القانونية :

٩ - إن المادة ١٣ من المرسوم الخاص برسم الإنتاج على الكحول الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تقضي بمصادرة المنتجات الخارجة إليها بالمادة ١١ منه ، كما تقضي بمصادرة كل ما يمتدح في حيازة مخالفتها من مواد أولية أو منتجات أو أدوات الخ . . . وإذا فلا تبره على المسكنة إذا ما هي قضت ، تطبيقاً للادة المذكورة ، بمصادرة زناويل البلع الموجودة بتزله المتم بأختيارها مواد أولية للكحول .  
( جلسة ١٨٤٢/٢/١ طن رقم ٦١٤ سنة ١٣ ق )

٢ - المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعة لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ ، إذ هي عقوبة لا يقضى بها - بحسب القاعدة العامة الواردة بالمادة ٢٠ من قانون العقوبات - إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . والقول بإيقاف تنفيذ المصادرة يقتضي حتى القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند خاتمة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه . وهذا ما لا يمكن التسليم به ويجب تذيير الفاعر عنه .  
( جلسة ١٩٤٩/٢/١ طن رقم ١٢٢ سنة ١٩ ق )

٣ - إن القضاء بمصادرة السيارة التي تقل فيها الحفدر والمضبوطة في الطريق العام تطبيقاً للادة ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ غلطاً في تطبيق القانون . ذلك لأن تسلسل المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ من القانون المذكور والسياق الذي استلزم إليه الفاعر يدل بوضوح على أنه حين تحدث في المادة ٤٥ من وجوب مصادرة الجواهر المخدرة ، وكذلك الأدوات التي تضبط والمخلات التي ارتكبت فيها الجريمة إنما هي تلك المخلات التي أوردتها في المادة ٤٤ التي ألتبس فيها بعبء بالقانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يولية سنة ١٩٤١

بأن الحال العمومية . وقد أورد ذلك النص في صراحة أن المقصود هو المخلات العمومية أو بيوت العمارات أو أرى سائوت ( ككل ) بدخه الجمهور .  
( جلسة ١٩٨١/٣/١ طن رقم ١٣٨ سنة ٢٠ ق )

٤ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب مصادرة جميع الأشياء المشتقة بالمهنة سواء أكانت تستخدم في ذات المهنة أكانت لازمة لها كأثاث العيادة وإذاً فإذا حوّل منهم بالمادة ١/٢٤٢ ع ١/٤ وهو غير مخصص له في موازاة مهنة الطب خلع خرسين اللجنى عليه فسبب له بذلك وربما بالملك وقضى بمصادرة ما عند التهم من قرواب وحيس فإن الحكم بالمصادرة يكون في محله .  
( جلسة ١٩٨٢/٢/١ طن رقم ١١٨٣ سنة ٢١ ق )

٥ - المادة ١٢ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩١٩ الخاص بالأسلحة والذخائر توجب الحكم بالمصادرة كما توجب ذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما قصت عليه من أنه إذا كانت الأشياء المضبوطة من التي يبد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذات وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملصكا بالتهمة . فإذا كان الحكم قد قضى بإلناء عقوبة مصادرة البشقية المحكوم بها إجرائياً بناء على ما قاله من أن البشقية ليست مملوكة للتهمة الذي ضبطت معه وأن البشقية لا تنسب إلى شخص ما لنها ، فإنه يكون غلطاً متعيناً عقضه فيما قضى به من إلناء المصادرة .  
( جلسة ١٩٤٤/٢/١ طن رقم ٢١٣٣ سنة ٢٣ ق )

٦ - إذا كان التامم من الحكم أن الخمر التي حكم بمصادرتها لم تضبط على ذمة الفصل في الدعوى ، فإن القضاء بالمصادرة يكون قد وقع على خلاف ما يقتضي به المادة ٣٠ من قانون العقوبات .  
( جلسة ١٩٨٥/٢/١ طن رقم ٢٤٠٠ سنة ٢٤ ق )

## مصاريف الدعوى

### موجز القواعد :

- انسحاب قرار لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض على الكفالة للنصوص عليها في م ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض - ١
- عدم حكم محكمة أول درجة بمصاريف الدعوى المدنية إجرائياً لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تحكم بالمصاريف الاستئنافية على من خسر دعواه - ٢
- طريقة المعارضة في تقدير المصروفات وفقاً لحكم المادة ١٧ من ق رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم - ٣
- نموية رسوم المحكوم عليه في التعويض المدنية والجنائية طبقاً للقاعدة العامة الواردة في م ١٨ من ق رقم ٩٣ سنة ١٩٤٤ - ٤

### القواعد القانونية :

١ - القرار الذي تصدره لجنة المساعدة القضائية بإعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض يلحق أيضاً على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون إنشاء محكمة النقض ، ولا يمنع من ذلك عدم ذكر الكفالة بالذات ضمن صنف الأعباء المالية التي نصت المادة ٥٣ من الأمر السال الصادر في ٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ على إعفاء الفقراء منها ، فإنه فضلاً عن أن الكفالة لم يكن لها وجود في ذلك الوقت ، فالأحوال التي عدتها تلك المادة وأجازت بفائها الإعفاء لم تذكر على سبيل المحصر ، وإنما ذكرت على سبيل المثال . وهي على تنوعها ، تدل على أن فرض الشارع إنما هو عدم تكبيد التقدير دفع أى مبلغ كان بما يتنازله إجراءات الدعوى لحين الفصل فيها .

( جلسة ١٧٢٧/١٨/٢٨ طين رقم ١٧١٢ سنة ٢٠ ق )

٢ - إذا كان الحكم الابتدائي لم يقض بإلزام واحد من المتهمين بقية من التعويض المدني ، ولم يلزم المتهم الآخر بالمصاريف حين ألزمه وحده بالتعويض ثم جاء الحكم الاستئنافي بإيد الحكم الابتدائي والأمر للمتهمين الاثنين بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، فإنه يكون قد أعطى فيما قضى به من الزام المتهم الذي لم يلزم بتعويض بالمصاريف ، أما المتهم الذي حكم بإلزامه وحده بالتعويض ولم يحكم عليه إجرائياً بالمصاريف ، فالمحكم عليه بالمصاريف الاستئنافية ليس فيه أية عاقلة للقانون ، لأنه إذا كانت محكمة المرحل الابتدائية لم تحكم بمصاريف الدعوى المدنية إجرائياً فذلك

لا يمنع المحكمة الاستئنافية من أن تحكم بالمصاريف الاستئنافية على من خسر دعواه أمامها .

( جلسة ١٨٨٨/٤/١ طين رقم ١٧١٢ سنة ١٧ ق )

٣ - إنه وإن كانت المادة ١١٧ من قانون المرافعات قد نصت على جواز المعارضة في تقدير المصروفات بمجرد التقرير بها في قرار كتاب المحكمة ، مما لا يمنع جواز حصولها بمرئنة كالمقرر الساذية ، إلا أن المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام المحاكم لم تميز دفع هذه المعارضة إلا بطريقتين : - الأولى - أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير ، والثاني بقرار في ظل الكتاب في ثمانية الأيام التالية لتاريخ إعلان الأمر ، ومن ثم تكون المعارضة المرفوعة بمرئنة غير مقبولة .

( جلسة ١٨٨٨/٥/١٠ طين رقم ٩١١ سنة ١٧ ق )

٤ - إنه إذا كان القانون لم يوجب إداء رسم إذا ما طعن المحكوم عليه وكان علمته عاماً يشمل التعويض الجنائية والمدنية ، فإنه إذا رفض طعنه وحكم بإلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، لا تدعى بمصلحة المصاريف إلا طبقاً للقواعد العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تنص بمرئان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها إذا أن حكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن يجرى على حاله لعدم النص على ذلك فلا يبق سوى الحكم الصام الخاص بالقوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية .

( جلسة ١٩٠١/٥/٢٩ طين رقم ١٣٦ سنة ٢٠ ق )

## معارضة

رقم القاعنة

الفصل الأول : إجراءات المعارضة	
الفرع الأول : ميعاد المعارضة	١ - ٨
الفرع الثاني : التوكيل في المعارضة	٩ - ١٣
الفرع الثالث : إعلان المعارض بجللة المعارضة	١٤ - ٢٨
الفصل الثاني : أحكام يجوز أو لا يجوز المعارضة فيها	٢٩ - ٣١
الفصل الثالث : أثر المعارضة	٣٢ - ٣٣
الفصل الرابع : سلطة المحكمة	
الفرع الأول : بالنسبة إلى الشكل	٣٤ - ٥٤
الفرع الثاني : بالنسبة إلى الموضوع	٥٥ - ٥٦
الفرع الثالث : بالنسبة إلى العقوبة	٦٥ - ٦٩

موجز القواعد :

### الفصل الأول

#### إجراءات المعارضة

##### الفرع الأول : ميعاد المعارضة

- للبياد للقرر لرفع للمعارضة في الحكم التباي هو من الأمور للتسلية بالنظام العام - ١
- وجوب مراعاة مواعيد التساقعة مع ميعاد للمعارضة في الحكم التباي - ٢
- وجوب إعلان الحكم التباي ليدأ ميعاد للمعارضة فيه - ٣
- عدم سريان ميعاد للمعارضة إذا لم يتسلم الحكم عليه شخصياً الإعلان وتسلمه غيره ممن يجوز لهم قانوناً تسلمه بالنيابة عنه إلا من تاريخ علمه هو بهذا الإعلان - ٤ و ٥
- إعلان المحكوم عليه بالحكم التباي بالكيفية التي قررها القانون قرينة قاطعة على علمه صدور الحكم ذاته الذي أعلن به - ٦
- العبرة في تحديد مستل الإعلآن هي بما ورد في الإعلان ذاته - ٧
- الإعلان الباطل لا يبدأ به سريان ميعاد للمعارضة - ٨
- ( راجع أيضاً : استئناف قاعنة ٤٣ )

##### الفرع الثاني : التوكيل في المعارضة

- التص في التوكيل صفة عامة على المعارضة في الأحكام يحول للوكيل حق المعارضة عن اللوكل - ٩ و ١٠
- للمحامي اللوكل أن يبيب عنه في التقرير بالمعارضة زميلا ٤ - ١١
- معارضة المحامي بناء على توكيل صحيح تمنع المحكوم عليه من عمل معارضة أخرى بنفسه - ١٢
- علم المحامي الذي وكل لسلل المعارضة يوم الجلسة لا يجيد حتا علم اللوكل الذي لم يكن حاضراً وقت التقرير وتحديد اليوم - ١٣

##### الفرع الثالث : إعلان المعارض بجللة المعارضة

- وجوب إعلان المحكوم عليه بالجلسة التي تحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه لشخصه أو في صله - ١٤

## موجز القواعد (ب)

- إخبار الممرض بصفة رسمية بجلسة المعارضة على أية صورة ينشئ عن التكليف بالحضور - ١٥
- تأجيل نظر المعارضة إنذاراً أو لمرض التهم بوجوب إعلان الممرض إعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة - ١٦ و ١٧
- عدم جواز إعلان الممرض بجلسة المعارضة في مواجهة النيابة - ١٨ و ١٩
- عدم جواز إعلان الممرض بجلسة المعارضة في مواجهة جهة الإنذارة - ٢٠
- انتهاء أمر إعلان الممرض بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبه - ٢١
- عدم إعلان الممرض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة لا يغير الحكم باعتبارها كأن لم تكن - ٢٢ و ٢٣
- إعلان الممرض بجلسة المعارضة في مواجهة النيابة لا يترتب عليه بطلان الإعلان ذاته وإنما يترتب عليه بطلان الحكم - ٢٤ و ٢٦
- عدم جواز الدفع بطلان إجراءات المحاكمة بسبب عدم تكليف الممرض بالحضور تكليفاً صحيحاً إذا حضر ولم يمسك بالبطان قبل المرافعة - ٢٧
- عدم ثبات الحكم القاضي باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ببيان علم الممرض باليوم الذي حدد لنظر المعارضة - قصور - ٢٨
- ( راجع أيضاً : استئناف قواعد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٥ وإعلان قاعدة ١٠ وفضن قاعدة ٢٥٨ )

## الفصل الثاني

## الحكم يجوز ألا يجوز المعارضة فيها

- وصف الحكم خطأ بأنه ضروري ليس من شأنه أن يكون مانعاً من المعارضة فيه - ٢٩
- للمارضة من اللعي بالحقوق للندنية لا تزيل في اللواد الجنائية كافة - ٣٠
- عدم جواز المعارضة من اللعي بالحقوق للندنية في الأحكام التباينة الصادرة من محكمة الدرجة الثانية - ٣١
- ( راجع أيضاً : إجراءات قاعدتان ١٧٢ و ١٧٦ وحكم قواعد ١٢ و ٢٣ و ٢٤ وقانون قاعدة ٢٤ وفضن قاعدتان ٣٨ و ٦١٤ )

## الفصل الثالث

## أثر المعارضة

- اعتبار الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة - ٣٢
- شأن المعارضة في الحكم التبايني إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة إلى المارض - ٣٣
- ( راجع أيضاً : استئناف قاعدة ٣١٢ وحكم قواعد ١ و ٢ و ٤ و ٢١ و ١٨٨ )

## الفصل الرابع

## سلطة المحكمة

## الفرع الأول : بالنسبة إلى التشكل

- حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره إلا في الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة - ٣٤
- حضور الماضي في جللة المعارضة عن التهم بجمعة تستوجب الحكم بالحبس لا ينشئ عن حضور التهم - ٣٥
- عدم حضور المارض المحكوم عليه غيائياً بالحبس في الجلسة التالية التي أبلت بها الدعوى بناء على طلب الماضي الذي حضر عنه بوجوب القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن - ٣٦ و ٣٧
- بطلان الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا كان تحلف المارض راجعاً إلى سبب قهرى - ٣٨ و ٣٨
- عدم اعتبار تحلف المارض بسبب تطل الولاية التي استغلها قوة القاهرة - ٣٩
- قبول للمحكمة حذر المارض لمرته بوجوب حلفاً تأجيل القضية إلى ما بعد الفترة اللازمة لشغاله ولجنة بالشهادة الطبية التي قدمها محاميه - ٤٠

## موجز القواعد (تابع) :

- عدم رد الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن على ما دفع به محامى المتهم من أن عدلأ قهراً منه من الحضور .
- تصوّر - ٥١ - ٥٤
- ( راجع أيضاً : استئناف قواعد ٢٣ و ٢٤ و ٧٤ و ١٤٣ و ١٤٤ و دفع قاعدة ٢٣٠ و نفس قاعدة ٤٨٣ )

## الفرع الثاني : بالنسبة الى الموضوع

- تخلف للمارض بعد حضوره عدة جلسات يوجب على المحكمة أن تضى في موضوع دعواه - ٥٥ - ٦٢
- بطلان الحكم الصادر في موضوع للمارضة بالتأييد دون إعلان للمارض إعلاناً صحيحاً حقيقياً - ٦٣
- عدم حضور للمارض للحكم عليه غيائياً بالمجلس مع وقف التنفيذ في الجلسة التالية التي أجلت إليها الدعوى جاء على طلب المحامى الذى حضر عنه يوجب التصل في موضوع للمارضة - ٦٤

## الفرع الثالث : بالنسبة الى العقوبة

- المعارضة إجراء شرع لمصلحة للحكوم عليه ولا يحس أن يضار به إن لم يفسد منه سواء في الدعوى الجنائية أو المدنية - ٦٥ - ٦٧
- قصر مراعاة مصلحة للمارض من معارضة على العقوبة دون الأسباب أو الوقائع أو القانون - ٦٨
- للمارضة في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً لا يميز المحكمة أن تعرض للقوة إلا إذا زادت أن الحكم للمارض فيه خاطئ - وألته - ٦٩
- ( راجع أيضاً : في المعارضة إثبات قاعدة ٢٦٠ واستئناف قواعد ٢٧٥ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ )

## القواعد القانونية :

## الفصل الاول

## اجراءات المعارضة

## الفرع الاول

## مبدأ المعارضة

١ - المبدأ المقرر لرفع المعارضة في الحكم التباين هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، فعل المحكمة أن تتصل في شكل المعارضة ، وذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ما دامت هي لم تعرض له من قبل . وإن قلنا كانت المحكمة الاستئنافية ، عند نظرها المعارضة في الحكم التباين الصادر منها ، قد قررت بعد سماع المرافعة في موضوع الدعوى سماع شهود من غير أن تكون قد فصلت في أمر المعارضة من حيث الفصل ، فتقررها جميع الشهود لا يضر فصلا في قبولها شكلاً ولا يمتنها قانوناً من الحكم بعد ذلك بعدم قبول المعارضة لعدم رفضها في المبدأ القانوني .

( جلة ١٣٧/١/١١ من رقم ٣١٩ سنة ١٩٦٦ )

٢ - لأن القانون صريح في وجوب مراعاة مواهب المسافة في مبدأ المعارضة في الحكم التباين . وإن قلنا

كان الحكم الذى قضى بعدم قبول المعارضة لتقديمها بعد المبدأ مع تمسك للمارض بعدم عمل لقائه من قلم كتاب المحكمة الواجب تحرير التقرير بالمعارضة فيه لم يقل في ذلك إلا أن الفترة التي انقضت بين تاريخ الإعلان وتاريخ التقرير بالمعارضة طويلة بحيث كان في استطاعته الحضور للتقرير في المبدأ ، فهذا الحكم يكون قاصر البيان إذ هو لم يبين المكان الذى أعلن فيه المعارض بالحكم التباين ولم يذكر المسافة التي بينه وبين قلم كتاب المحكمة الواجب التقرير فيه بالمعارضة .

( جلة ١٣٧/١/١٠ من رقم ١١٦٦ سنة ١٩٦٦ )

٣ - إن القول بأن هناك قاعدة تضى بإعلان الأحكام التباينية حتى يبدأ ميماد الوطن فيها قول غير صحيح على إطلاقه لأنه لا توجد في القوانين الجنائية قاعدة عامة واردة بهذا التصر استللالاً ، وإنما القانون ، إذ نص على أن مبدأ المعارضة يكون ثلاث أيام من تاريخ إعلان الحكم التباين ( المراءد ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٨٧ ) ، فقد استفيد أن الحكم التباين واجب إعلانه ليبدأ مبدأ المعارضة فيه . وواضح أن الأمير منحصر في الحكم التباين الصادر لأول مرة والمجاز المعارضة فيه . أما الأحكام التباينية التي تصدر في المعارضة فلا



يوجد في القانون أية قاعدة تقضى بإعلانها لئلا  
مواضيع الفاضل الجديد بشأنها .

(جلسة ١٧٢٢/١١/٢٨ ملن رقم ١٠٢ سنة ١٩٢٤ ق)

ج - يجب لريان ميعاد المعارضة في الاحكام  
التبائية من تاريخ إعلانها أن يحصل الإعلان لشخص  
المحكوم عليه . فإذا لم يتسلم هو شخصيا الإعلان وتسلمه  
غيره من يجوز لهم قانونا تسلمه بالتبائية عنه في مكانه  
فلا يسرى الميعاد إلا من تاريخ علمه هو بهذا الإعلان .  
والأصل أن هذا الإعلان يعتبر قريبة على العلم إلى أن  
يثبت المحكوم عليه أن الإعلان لم يصله فعلا . أما إذا  
أنكر المعلن صفة من تسلم عنه الإعلان ليدل على عدم  
علمه به فيكون على التباية أن تثبت هي صفة من تسلم  
الإعلان وأنه من يجوز لهم قانونا تسلمه بالتبائية عن  
المحكوم عليه . فإذا دفع المتهم بأنه لم يعلن شخصيا  
بالحكم التباياني ولا يعرف الشخص الذي تسلم الإعلان  
من المحضر فتمت المحككة بعدم قبول معارضة شكلا  
بناء على أن الحكم التباياني المعارض فيه قد أعلن إليه في  
شخص تايه المقيم معه ولم تحصل المعارضة فيه إلا بعد  
الميعاد القانوني ، فهذا الذي على عليه الحكم لا يعتبر دما  
على دفاع المحكوم عليه ، وكان واجبا على المحككة أن  
تحقق هذا الدفاع الجوهري الفصل في صحة إعلان الحكم  
إذ لو صحت أن من تسلم الإعلان لم يكن تابيا للمحكوم  
عليه فلا يعتبر هذا الإعلان قريبة على علمه ويظل ميعاد  
المعارضة مفتوحا .

(جلسة ١٧٢٢/١٢/١٩ ملن رقم ٩٨ سنة ١٩٢٤ ق)

هـ - إن المادة ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية  
تقضى بأن تقبل المعارضة في الأحكام التبايائية الصادرة  
في المخالفات والمجتم من المتهم في ظرف ثلاثة الأيام  
اللاحقة لإعلانه بالحكم التباياني . فإذا كان إعلان الحكم لم  
يصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فبا  
يخص بالمعقوبة المحكوم بها يبدأ من وقت علمه  
بمصول الإعلان ، وإلا كانت المعارضة جائرة حتى  
نقطة الدعوى بمعنى اللطف . وإذا كان كان الحكم  
المعلنون فيه ، مع ما جاء له من أن الإعلان لم يصل  
لشخص الطاعن ، قد انقضى على البحث فيما إذا كان  
الإعلان قد تم في موطنه ، أم في غير موطنه ولم يستظهر  
ما إذا كان الطاعن قد علم بمصول هذا الإعلان ، وتاريخ  
هذا العلم الذي يبدأ منه ميعاد المعارضة بالنسبة إليه  
طبقا لقانون . فإن الحكم يكون قاصرا واجبا ضمنه .

(جلسة ١٧٢٢/١٣/١٩ ملن رقم ١٠٢ سنة ١٩٢٤ ق)

٦ - إنه لما كان نص المادة ١٣٣ من قانون  
تحقيق الجنايات صريحا في أن المعارضة يجب أن تحصل  
في ظرف الثلاثة الأيام التالية لإعلان الحكم عليه  
بالحكم التباياني الصادر ضده وفي أن هذا الإعلان يصح  
أن يكون مخلص على التوزيع الذي يقره وزير العدل ،  
فإن المعارضة التي ترلع بعد هذا الميعاد لا تكون مقبولة  
أبدا ولو تبين أن المعارض اعتقد خطأ أن إعلانه بالحكم  
التباياني الذي يمارض فيه خاص بحكم آخر لم ير أن  
يمارض فيه أو سبق له أن عارض فيه . وذلك لأن  
القانون قد جعل من إعلان المحكوم عليه بالحكم التباياني  
بالكيفية التي قررناها قريبة قاطعة على علمه به صدور الحكم  
التباياني ذاته الذي أعلن به .

(جلسة ١٧٢٢/٣/١٩ ملن رقم ٩٨ سنة ١٩٢٤ ق)

٧ - إذا كانت التبايائية قد دخلت بعدم قبول  
المعارضة شكلا لأنها بعد الميعاد . وكان المحكوم عليه  
قد رد على ذلك بأنه لم يعلن بالحكم التباياني ، إذ أن  
إعلان الحكم لم يسلم له شخصيا أو في علم بل المحضر  
المكلف بالإعلان أنه في أصل ورقته أن الصورة  
سلت إلى والد المحكوم عليه لتبائيه ، مع أن والده توفي  
من أكثر من عشر سنوات ، وقدم الشهادة الفادحة على  
هذه الورقة ، وعلى الرغم من ذلك نصت المحككة بعدم  
قبول المعارضة بناء على أن المحضر قال أمامها أنه سلم  
الصورة لم المحكوم عليه ووافقته على ذلك شيخ البلد  
الذي كان مراقبا له ، فإن هذا الحكم يكون مبنيا ،  
لأن المعبرة هي بما ورد في الإعلان ذاته ولأن المحككة  
عندما تعرضت لنطاق الحكم عليه لم تتناول ما أتت به  
المحضر بأصل ورقة الإعلان متعقبا بما أتت به ومن  
سلفه الورقة . ولم تبين أثر الشهادة للقسم من المحكوم  
عليه عامة بوقاؤه والده في البيانات التي ذكرها المحضر  
في الإعلان .

(جلسة ١٧٢٢/١١/١٩ ملن رقم ١٠٢ سنة ١٩٢٤ ق)

٨ - الأصل في إعلان الحكم التباياني أن يكون لنفس  
المحكوم عليه أو في موطنه فإذا لم يوجد فيه فيسلم  
الإعلان إلى وكيله أو عاذه أو لمن يكون مقبلا معه من  
أقربائه أو أصدائه طبقا لنص المادة ١١ و ١٢ من  
قانون للمرافعات وفي هذه الحالة الأخيرة لا يسرى ميعاد  
المعارضة إلا من يوم علم المحكوم عليه بهذا الإعلان .  
وإذا كان كان المتهم قد أعلن في عمل الجبارة عن أعماله  
لا تتعلق بإدارة أعمال تجارة وكان هذا العمل لا يدور في  
حكم القانون موطنا إلا بالنسبة للإدارة الأعمال المنسقة

٩٢ - إن رفع الحماى المعارضة بناء على تركيز صحيح من المحكوم عليه تم الفصل فيها - ذلك من شأنه أن يمنع المحكوم عليه من عمل معارضة أخرى بنفسه.

(جلسه ١٩٤٧/١٦ طن رقم ٢٩٠ سنة ١٩٤٧ ق)

٩٣ - إن القهوم من المادتين ١٣٣ و ١٣٤ من قانون تحقيق الجنائيات، أن الدعوى تكون مقدمة إلى المحكمة للفصل في المعارضة المرفوعة في الحكم التقياني الصادر فيها بناء على تقرير المعارضة من المحكوم عليه غيباً، وذلك من غير حاجة إلى التكليف بالحضور الذى ترفع به الدعوى أمام المحاكم، ولكن ذلك لا يثنى عن وجوب إعلام المارض باليوم الذى يحدد لتظر معارضته، لانه، وإن كان القانون قد نص على تحديد اليوم الذى تنظر فيه المعارضة بعد التقرير بها مما يثنى عن الإعلام، قد جرى العمل على خلاف حكم هذا النص، فصار قلم الكتاب يحدد جلسات المعارضة على مقتضى ما يسمح به عمل المحكمة ووقتها. وهذا يوجب بطبيعة الحال إخطار المارض بطريقة رسمية باليوم الذى يحدد، ويصح أن يكون ذلك بحجرة السكاتب وفتح التقرير بالمعارضة مع إنبائه بورقه في مواجهة المارض. وإذن فلا كان الثابت أن غائباً تقدم من المحكوم عليه قلم الكتاب وقرر المعارضة بتوكيل عنه في الحكم الصادر عنه غيباً لا يحفظ الكتاب لتظر المعارضة جلسة، وأثبت ذلك بالتقرير. وإن أحداً لم يحضر الجلسة لحكم باعتبار المعارضة كلها لم تكن دون بحث فيها إذا كان المحكوم عليه نفسه قد أخطأ يوم الجلسة ودون أن تنقض المحكمة عليه به ولو عن طريق وكيله إذ علم الحماى الذى وكل لعمل المعارضة لا يقيد حتماً على الموكل الذى لم يكن حاضراً وقت التقرير وتحديد اليوم، فلما الحكم يكون قاصراً قصوراً يمينه ويستوجب تنقذه.

(جلسه ١٩٤٨/٤/٢٠ طن رقم ٥٨، سنة ١٩٤٨ ق)

### الفرع الثالث

إعلان المارض بجلسة المعارضة

٩٤ - إن إعلان التهم في التباية لا يسمح أن يبقى عليه إلا الحكم الذى يصدر غيباً ويسكن قابلاً للمعارضة فيه، وإذا كان الحكم الذى يصدر في المعارضة في غيبة المارض لا يبرز المعارضة فيه فإنه يجب أن يكون إعلان المحكوم عليه بالجلسة التى تحدد لتظر

جلسه التجارة وحدها، فإن إعلان الحكم التقياني بالمجر يكون قد وقع مائلاً.  
(جلسه ١٩٥٧/٢/١٣ طن رقم ١٨٦ سنة ١٩٥٧ ق)

### الفرع الثاني

التركيز في المعارضة

٩٥ - إن القانون إذ أجلا التهم أن يوكل من يشاء من المهنيين أو غيرهم في أن يعلن نيابة عنه بأى طريق من طرق الطعن والحكم الصادر عليه، لم يوجب لقبول الطعن بهذه الكيفية أن يكون التوكيد عاصاً منصباً على قضية معينة بالذات، فإنه يمكن وفقاً لقواعد العامة المنفردة في عقد الركاثة المأذنة ٥١٧ من القانون الحالى، أن يكون التركيز عاماً في نوع طريق الطعن ليكون معتبراً بدون نص في كل الدعوى التى يحصل فيها الطعن بهذا الطريق المعلن. وإذن يمكن لتحويل تركيز حتى المعارضة من الموكل أن يكون التركيز قد نص فيه بصيغة عامة في المعارضة في الأحكام، ولو كان لم يبين فيه أحكاماً أو قضايا معينة، بغض النظر عن الوصف الذى وصف به التركيز ووص الآجاء الأخرى التى تضمنها.

(جلسه ١٩٤٧/١٦ طن رقم ١٩٨، سنة ١٩٤٧ ق)

٩٥ - إنه لا كان القانون ليس فيه ما يوجب لتحويل الحماى في المواد الجنائية الطعن في الحكم بالباية عن المحكوم في الدعوى أن يكون ذلك تركيزاً خاصاً معين فيه الحكم المألوف الطعن عليه والقضية الصادر فيها ذلك الحكم فإنه يمكن أن يكون التركيز قد نص فيه بصيغة عامة على نوع طريق الطعن لتحويل التركيز الطعن من الموكل بهذا الطريق في جميع الأحكام الصادرة في القضايا الخاصة به وإن لم يكن مفاداً إليه فيه. وإذن للحكم الذى يقضى ببيان المعارضة على أسس أن التركيز الذى يد الحماى لم يفعله انتزاعاً بها إذ هو ليس تركيزاً عاماً معيناً فيه الحكم والقضية التى صدر فيها هذا الحكم يكون معيناً متيناً بضنه.

(جلسه ١٩٤٧/١١/٢٠ طن رقم ٢٢٠ سنة ١٩٤٧ ق)

٩٦ - ليس من الضروري أن يحصل التقرير بالمعارضة في الحكم التقياني من الحماى الموكل في ذلك، بل إن لمنا الحماى أن يطلب عنه في التقرير بالمعارضة ذملاً ما دام له أن يوكل عنه أحد زملائه في إجراء العمل على التركيز.

(جلسه ١٩٤٧/١٦ طن رقم ٣٩٠ سنة ١٩٤٧ ق)

١٩ - لا يصح في القانون الحكم في قضية المتهم في المعارضة المرفوعة منه إلا إذا كان قد أعلن بالجلسة لنفسه أو في عمل إقامته ، إلا الإعلان الثانية لا يصح أن يبنى عليه حكم إلا الحكم الثاني الذي يكون قابلاً للمعارضة

(جلسه ١٩٤٩/٤/١١ ملن رقم ١٧٧ سنة ١٩٤٧ ق ١١)

٢٠ - إذا كان الطاعن بعد أن عارض وحضر عدة جلسات تغيب فأمرت المحكمة بأجهايل الدعوى وإعلانه بالجلسة التي حدثتها ولكن ورقة الإعلان لحضور الجلسة التي صدر عليها الحكم الطعون فيه رفض المعارضة لم تعان لفحص الطاعن ولا في عمل إقامته ، وإنما أعلنت لجهة الإدارة لأنه لا يصح أن يبنى على هذا الإعلان الحكم في المعارضة ويكون الحكم المقرب عليه باطلاً .

(جلسه ١٩٥٠/٧/٢٠ ملن رقم ١٧٣ سنة ١٩٤٩ ق ٢٢)

٢١ - إن إعلام المعارض بواسطة قلم الكاتب وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التي حدثت أولاً لظن المعارضة ينتهي أثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في قضية . فإذا كان المعارض لم يحضر أول جلسة ، ثم أجلت الدعوى عدة مرات لإخلائه فلا يصح الحكم مع ذلك باعتبار معارضته كأنها لم تكن بقره (١) لم يحضر رغم التخليه عليه قانوناً ، فإن هذا القول لا يكون مستنداً إلى أساس صحيح .

(جلسه ١٩٤٨/٢/٢٣ ملن رقم ٣٧٨ سنة ١٩٤٨ ق ١٨)

٢٢ - لا يصح الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا إذا كُتب تخفيف المعارض عن الحضور للجلسة لا يرجع إلى عدم مقبول . فإذا كان المصموم عليه لم حن بالجلسة المجددة لنظر المعارضة المرفوعة منه ، ومع ذلك رفضت المحكمة باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، فإن حكمها يكون باطلاً للاخلال بحق القاع .

(جلسه ١٩٤٢/٧/٢٧ ملن رقم ١٧٨ سنة ١٩٤٢ ق ١٧)

٢٣ - من المقرر قانوناً أنه يجب إعلان المتهم بالمحضر إعلاناً قانونياً بالجلسة أو التخليه عليه شخصياً بحضوره . وإذا كان القانون أن المتهم قرر بالمعارضة في الحكم الاستثنائي التبرفي بواسطة عاهيه وجهه وكلائه . وذكره بالتقرير بالمعارضة أنه حده لتنظرها يوم كذا ولم يذكر شيء في خاتمة التكليف بالمحضر في الجلسة المجددة ، وتبين من محضر الجلسة المعارضة في ذلك اليوم أن المتهم لم يحضر ولم يحضر

للمعارضة المرفوعة منه لنفسه أو في عمله . وإذا ظلم المصاد باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بناء على إعلان المعارض ومواجهة التبرية العمومية يكون باطلاً لا يتناحه على إعلان باطلاً .

(جلسه ١٩٤٧/٥/١٢ ملن رقم ١٣٥٩ سنة ١٩٤٧ ق ١٧)

٢٤ - متى كان الحكم عليه قد قرر المعارضة في الحكم الثاني وأخير بالجلسة التي تنظر فيها الدعوى ، فإن هذا يعتبر إعلاناً صحيحاً بيوم الجلسة ، ولا ضرورة معه لإعلانه على يد محضر .

(جلسه ١٩٤٨/٢/١ ملن رقم ٣٠٦ سنة ١٩٤٨ ق ١٨)

٢٦ - إن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنابات قد نصت على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستثنائية بمبدأ ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المائدة فإن لم يكن ثانياً علق الدعوى أنه حصل تكليف المتهم بالحضور للجلسة التي حدثت لنظر المعارضة بعد تأجيلها إدارياً بسبب العطلة ، وأن هذا التكليف حصل في المواد القانونية فإن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون صحيحاً مشتبهاً بقره .

(جلسه ١٩٥٠/٧/٢٠ ملن رقم ١٨١ سنة ١٩٤٩ ق ٢٠)

٢٧ - إذا لم يحضر المتهم المحكوم عليه فيأبياً بالمجلس الجلسة المجددة لنظر معارضته وحضرته عام في هذه الجلسة وطلب التأجيل لمرات فأجاء المحكمة وأجلت القضية لجلسة أخرى وجب إعلان المعارض إعلاناً قانونياً بالجلسة المذكورة .

(جلسه ١٩٥٠/٤/١٤ ملن رقم ٢٠٤٤ سنة ١٩٤٤ ق ١٨)

١٨ - لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم المحكوم عليه فيأبياً من غير أن يكون قد أتيح له المقام من نفسه . ولذلك فإنه يجب قانوناً أن يكون تسليم إعلان طلبات التكليف بالمحضر في هذه الحالة إلى شخص المألوف إعلاناً فإنه لم يوجد صحيح لإعلانه حصل إقامته في مواجهة أحد الكائين منه من أفراد أو عديم ، ويعتبر الإسماعان في هذه الحالة الأخيرة مجرد قرينة على أن ورثه قد وصلت إلى الشخص المراد بإعلانه ، ويكون له أن يدحض هذه قرينة بإثبات عدم وصول الورقة إليه ، ولا يجرى بأية حال أن يجب حصول الإعلام الثانية . وإذا كان المعارض لم يعلن بالجلسة لنفسه أو في عمله إقامته وإنما أعلن الثانية فإن الإعلان لا تكون له قيمة ويكون الحكم الثاني المقرب عليه باطلاً .

(جلسه ١٩٤١/١٢/٨ ملن رقم ٨٠ سنة ١٩٤٢ ق ١٧)

منه أحد ، فإن الحكم بأجراء معارضة كأنها لم تكن يكون نقاشاً بطلان في الإجراءات يستوجب قضي الحكم (جلد ١٠/١٠٠ ص ٩٦ رقم ٥٠ سنة ٢٠)

٢٤ - إعلان التهم لحضور جلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم التائي لا يصح أن يكون في مواجهة التأيية المصوية . ولكن هذا لا يقرب عليه بطلان الإعلان ذاته وإنما يربط عليه بطلان الحكم الذي يصدر بناء عليه .

(جلد ١٠/١٠٠ ص ١٤٥ ط ١٩١١ سنة ١٥)

٢٥ - إذا كان المحكوم عليه قد أعلن لجلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم "تأيي الاستئناف في مواجهة التأيية المصوية ، فهذا الإعلان لا يصلح في القانون أساساً لإصدار حكم صحيح عليه في المعارضة ، والحكم الذي يصدر بناء عليه يكون باطلاً .

(جلد ١٠/١٠٠ ص ١٤٨ رقم ١٠٨ سنة ٢٠)

٢٦ - إن إعلان المعارض التأيية لا يصلح في القانون أساساً لإصدار حكم صحيح عليه في المعارضة . وحل ذلك يكون باطلاً الحكم الذي يصدر بناء على مثل هذا الإعلان .

(جلد ١٠/١١٣ ص ١٢٧ ط ١٩١١ سنة ٢٢)

٢٧ - حل المعارض أن يحضر الجلسة التي يمينها له كاتب المحكمة في تقرير المعارضة من غير حاجة إلى تكليف بالحضور حل بدخضه ، لأن تقرير المعارضة نفسه يتنازع هذا التكليف ، على أنه لا يقبل انفساك بطلان إجراءات المحاكمة بسبب عدم تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليناً صحيحاً ما دام الثابت في محضر الجلسة أنه حضر ولم يتسلك بالبطلان فيسأل المعارضة في الدعوى .

(جلد ١٠/١١٣ ص ١٢٧ ط ١٩١١ سنة ١٦)

٢٨ - إذا كان الحكم القاضي بأجراء المعارضة كأنها لم تكن لم يذكر من الأسباب إلا قوله إن المعارض لم يحضر الجلسة المحددة لنظر معارضته ، ومن بين بيان أنه باليوم الذي حدد ، فإنه يكون ناقراً واجياً فتنه ، إذ هذا البيان لازم لسلالة الحكم .

(جلد ١٠/١١٣ ص ١٢٨ ط ١٩١١ رقم ١١٣ سنة ٢١)

### الفصل الثاني

أحكام مجوز أو لا مجوز المعارضة فيها

٢٩ - إنه وإن كان نصيباً أن المعرى المدنية

المرفوعة أمام المحاكم الجنائية تباً المعرى المصوية تأخذ حكم هذه المعرى فيها يختص بالإجراءات فستكون عارضة لأحكام قانون محق في الجانيات لا لأحكام قانون المرافعات المدنية ، وتكون صحيحاً كذلك أنه إذا لم يكن المدعي بالمحقق المدنية سائراً في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة فإن الحكم الصادر برض دعواه يعتبر أنه صدر في غيبه ولو كان قد حضر جلسات سابقة . وإن كان هذا وذلك صحيحين إلا أن وصف المحكمة ذلك الحكم بأنه حضوري لا يصح بأية حال أن يتخذ منه المدعي سبباً للطعن عليه . فإن الحكم إذا كان بناءه قابلاً للمعارضة فيه من أحد الخصوم نظراً للمحكمة التي أصدرته في وصفه بأنه حضوري ليس من شأنه قانوناً أن يكون مانعاً من المعارضة فيه إذ العبرة في وصف الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره المحكمة ضناً ، وإن كان في ذاته غير قابل لأن يطعن فيه بهذا الطريق فإن وصفه لا يمكن أن يكون عل شركي ، لأنه ليس من شأنه الإضرار بأحد . هذا ولما كانت المادة ١٢٣ من قانون تحقيق الجانيات الواردة في الباب الخاص بمحاكم المرافعات بعد أن يثبت كيفية التقرير بالمعارضة في الأحكام التأيية وما يقرب عليها الخ . قد نصت على علم قبول المعارضة من المدعي بالمحقق المدنية ، ثم لما كانت المادة ١٢٣ و ١٢٧ الواردة في باب محاكم الجنح قد نصت على أن المعارضة تقبل في مواد الجنح حل حسب ما هو مقرر في المادة ١٢٣ المذكورة وقد جله النص فيها عاماً مطلقاً بما يفيد أن الإحالة مسجلة على جميع أجزاء المادة الحال عليها بما في ذلك عدم قبول المعارضة من المدعي بالمحقق المدنية ، ثم لما كانت المادة ١٢٧ الواردة في باب محاكم الجنح أيضاً قد نصت على أن معيار الاستئناف يقتضى من يرم صدور الحكم إلا في حالة صدوره غيباً فلا يقتضى ، فيما يتعلق بالنهم ، إلا من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة بما يفيد أن الفاعل إنما أراد بهذا التقييد علم قبول المعارضة من المدعي بالمحقق المدنية في مواد الجنح أيضاً ، ولما كانت الأحكام التأيية في مواد الجنائيات لا تخضع بالنسبة للتمهين لأحكام المعارضة ، وكان خلق قانون تحقيق الجنائيات في باب محاكم الجنائيات من أي نص ينظم المعارضة أساساً في الأحكام التأيية يؤخذ منه أن المدعي بالمحقق المدنية ليس له هو الآخر أن يمارس في الأحكام التأيية الصادرة من هذه المحاكم - سبباً - كل ذلك كان واجياً القول بأن المعارضة من المدعي

نظام توزيع القضايا على الجلسات وهذا وإن كان يمارض مع مقتضى النصوص المتضمنة إلا أن المعارض لا يوجد له إلا فيما يخص تعيين يوم الجلسة وهذا لا يجب له في القانون تكليف بالحضور مآذات الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة كما من القول بل يكفى فيه إخبار المتهم به بصيغة رسمية على أية صورة كما يحصل عند تأجيل القضايا في الجلسات بإعلان من القاضي . وإن في إخطار المعارض كتابة وقت تقريره المعارضة باليوم الذي عين لئلا يمارض حينها سمحت به الظروف ذلك كلف في إثباته على يوم الجلسة . (جريدة ١٩٤٥/١٩ ط ١٢٨ رقم ٧٢٨ ص ٥١٥)

٣٣ - إن من شأن المعارضة في الحكم النهائي - بمقتضى المادة ١٠٤ - من قانون الإجراءات الجنائية - إعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة إلى المعارض ، وإن كان دام الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية الجبرية وبحقوقيه أساس الدعوى المدنية المرفوعة من المتهم طلبه وأشار إلى نص القانون الذي حكم بحرمه ، فإن ما يثار من ذلك في خصوص إعلان الحكم النهائي والنسحاب أثر هذا الإعلان إلى الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

(جريدة ١٩٤٥/١٩ ط ١٢٨ رقم ٣٣٩ ص ٣٢٢)

### الفصل الرابع

#### سلطة المحكمة

### الفرع الأول

بالنسبة إلى الشكل

٣٤ - إن حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره إلا في الجلسة الأولى المخصصة لمناقشة المعارضة إذ هذا الحكم هو من قبيل الجزاء والأحكام الجزائية . لا تخضع التوسع في تفسير مدعاه ، وإثباتها للمعارض الذي يتخلف عن حضور الجلسة الأولى هو وحده الذي يحكم باعتباره معارضة كأن لم تكن ، إلا إذا أثبت أن قوة ظاهرة حالت دون حضوره في تلك الجلسة . ومحل نظر هذا العذر وقدره يكون عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن أو عند الطعن فيه بطريق التماس .

(جريدة ١٩٤٥/١٩ ط ١٢٨ رقم ٥٣٢ ص ٥٢١)

بالحقوق المدنية لا قبل في المواد الجنائية كافة . هذا هو قصد المذاهب اللادى في النصوص المتضمن ذكرها ، وقد أصبح منه مجمل قانون تحقيق الجنائيات المخطط الصادر في سنة ١٩٣٧ الذي نص في المادة ٢٠٩ على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ومن كان ذلك مقررا فاته - كما سلف - لا يهدى المدعى بالحقوق المدنية بمسكه بأن لحكم الصادر برضه دعواه كان يجب وصفه بأنه نهائي .

(جريدة ١٩٤٥/١٩ ط ١٢٨ رقم ٣٣٨ ص ٥٣٢)

٣٥ - المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية لأهليل في المواد الجنائية كافة .

(جريدة ١٩٣٧/٢٢ ط ١٢٨ رقم ١٣٢ ص ١٣٢)

٣٦ - لا يجوز المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية في الأحكام النهائية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية . (جريدة ١٩٣٧/٢٢ ط ١٢٨ رقم ١٦٠ ص ٢٠٠)

### الفصل الثالث

#### أثر المعارضة

٣٧ - أنه وإن كان الأصل أن دفع الدعوى إلى المحكمة إنما يكون بتشكيل المتهم بالحضور ، وذلك بطريقة إعلانه على يد أحد المحضرين ، إلا أن قانون تحقيق الجنائيات قد خرج عن هذا الأصل بالنسبة إلى الحكم عليه غيابيا في مواد المخالفات والمجتمعات إذا هو مارض في الحكم . وذلك بما نص عليه في المادة ١٣٣ الخاصة بالأحكام الصادرة غيابيا في مواد المخالفات من أن المعارضة تحصل ، بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة وتسلم التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظرها فيها ، وما نص عليه في المادة ١٣٣ الخاصة بالمعارضة في الأحكام الصادرة في مواد المجتمع من قبول المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة ١٣٣ المذكورة ومنه أنها - تسلم ضمنيا بتشكيل بالحضور في أول جلسة يمكن تكليفه بالحضور فيها ، فإن التمس على أن المعارضة تسلم ضمنيا بتشكيل بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها مفاده أن المذاهب رأى أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة وأن المعارض بناء على ذلك ويشر ساحة إلى إعلان يكون مكلما بالحضور مباشرة في مواد المخالفات أو المجتمع حسب الأحوال . إلا أن العمل قد جرى على أن يحدد نظر المعارضات جلسات ، على خلافها هو مشار إليه في النصوص القانونية وذلك بالنظر لا يتعنيه

المعارضة واجبا إلى سبب قهرى ، فالمحكم باعتبار معارضة كائنها لم تكن . بالاطلا ويضمن تقضيه .  
فلذا كان المعارض عموما على ذمة قضية أخرى ،  
وطلب إلى مأمور السجن أن يرخص له في حضور الجلسة  
المحددة لتنظر معارضة ، ولم يحصل على هذا الترخيص  
قبل هذه الجلسة فلم يتمكن من حضورها ، وقضى مع ذلك  
باعتبار معارضة كائنها لم تكن فإن الحكم بذلك يكون  
بالاطلا .

(جلسة ١٣٣٧/٧/١٥ طين رقم ٧٩٩ سنة ١٣٣٧ ق)

٤٩ - يجب لصحة الحكم باعتبار المعارض كائنها  
لم تكن أن لا يكون عدم حضور المعارض واجبا لسبب  
قهرى ، والحبس لاشك من الأسباب القهرية .

(جلسة ١٣٤٦/١/٢٨ طين رقم ٨٨٦ سنة ١٩٤٦ ق)

٤٢ - مادام عدم حضور المتهم (جندى بالجنس)  
الجلسة التي نظرت فيها المعارضة المرفوعة منه في الحكم  
النتائي الصادر بإدانته يرجع إلى أن جهة الرقابة لم  
تسمح له بترك مقر عمله لاقتضار وراء الكوروا في ذلك  
الوقت فهذا عذر قهرى لا يبرز معه القضاء في ذمة  
المتهم بتأييد الحكم المعارض فيه  
(جلف ١٣٤٨/٧/٢٣ طين رقم ٣٢٨ سنة ١٩٤٨ ق)

٤٣ - متى كان الثابت أن المتهم كان معتقلا في  
السجن في اليوم الذي صدر فيه الحكم باعتبار المعارضة  
المرفوعة منه كائنها لم تكن فهذا الحكم يكون غير  
صحيح ، إذ لا يصح في القانون الحكم باعتبار المعارضة  
كائنها لم تكن إذا كان عدم حضور المعارض العلة  
التي حدثت لتنظر معارضة فيها واجبا لعذر قهرى ،  
ووجود الطاعن في السجن هو لاشك من هذا القليل  
هذا وما دام أنه لم يثبت على المتهم رسميا بصور هذا  
الحكم قبل طعنه عليه وتبين أنه لم يثر طعنه به ماذ  
للى الطعن عليه فطعنه يكون مقبولا شكلا وموضوعا .  
(جلسة ١٣٤٩/١/٤ طين رقم ٥١١ سنة ١٩٤٩ ق)

٤٤ - إذا تبين أن المتهم كان محبوسا على ذمة  
قضية أخرى في يوم صدور الحكم الذي قضى باعتباره  
معارضة سكان لم تكن فإن حما كته تكون قد وقعت  
بالطلا لأن تخلفه عن حضور الجلسة كان لعذر قهرى .  
(جلسة ١٣٥١/٧/٢/١٩ طين رقم ١٥٦١ سنة ١٩٥١ ق)

٤٥ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق  
أن الطاعن قد قرر بالمعارضة في الحكم الصادر عليه  
شائيا وأجل نظر معارضة بالجلسة ، وفرايسة ١٩٥٢  
لإيجانه ، ثم جاد بقرره مرة أخرى بالمعارضة في ذات

٣٥ - إذا كان المعارض متبها بجنحة تستوجب  
العقوبة بالحبس ولم يحضر لحكمت المحكمة باعتبار  
معارضة كأن لم تكن كان حكمها صحيحا ولو حضر  
الحامى عنه وطلب التأجيل لفرقت طلبة ، لأن حضور  
الحامى في مثل هذه الحصرى لا يثبت عن حضور المتهم  
وعدم التأجيل هو من سلطة المحكمة .

(جلسة ١٣٤٧/١/٢٥ طين رقم ٥٢٦ ق)

٣٦ - إن حضور عمام في الجلسة الأولى المحددة  
لتنظر المعارضة عن المعارض المحكوم عليه بالحبس في  
جنحة مستوجبة لهذه العقوبة لا يقوم مقام حضور  
المعارض شخصيا . فلذا غاب المعارض عن الجلسة  
الأولى وحضر عنه عمام طلب التأجيل لمرحة فأجابته  
المحكمة إلى طلبة وأجلت القضية لجلسة أخرى أعلن لها  
المعارض فلم يحضر أيضا فان المحكمة لا تستطيع في هذه  
الجلسة أن تقضى في مرسوم المعارضة وإنما لها أن تقضى  
باعتبار المعارضة كائنها لم تكن .

(جلسة ١٣٥٠/٥/٢٢ طين رقم ١٢١١ سنة ١٩٥٠ ق)

٣٧ - المحكوم عليه غيابيا بالحبس يجب ، على  
مقتضى القانون ، أن يكون حاضرا في الجلسة المحددة  
لتنظر معارضة يستصم ، ولا يكون له أن يذنب عنه  
غيره . فلذا حضر عنه عمام في هذه الجلسة فإنه هو يكون  
في الواقع لم يحضرها . فلذا أجلت المعارضة إلى جلسة  
ثانية ولم يحضرها أيضا مع تكليفه بالحضور تفصيلا  
لقرار المحكمة في الجلسة الأولى فإنه يصح في هذه الجلسة  
الثانية الحكم باعتبار معارضة كائنها لم تكن .

(جلسة ١٣٥٠/٤/٢٠ طين رقم ٦٨٩ سنة ١٩٥٠ ق)

٣٨ - إذا كان المتهم لم يحضر الجلسة التي حدثت  
لتنظر معارضة تقضى المحكمة باعتبار المعارضة كائنها  
لم تكن وكان الثابت أنه لم يختلف عن حضور الجلسة  
إلا لذب قهرى لم يكن له به قبل ، وأنه أرسل إشارة  
برقية إلى المحكمة طالبا التأجيل لهذا السبب ، فان هذا  
الحكم يكون في الواقع وحقيقة الأمر صحيحا واجبا  
تقضيه .

(جلسة ١٣٥٠/٧/٥ طين رقم ٣١٦ سنة ١٩٥٠ ق)

٣٩ - إذا ثبت أن عدم حضور المتهم في اليوم  
كان محدا أظفر معارضة كان لسبب خارج عن إرادته  
وهو وجوده في السجن فالمحكم باعتبار معارضة كأن  
لم يتمكن يكرن في غير محله ويضمن تقضيه .

(جلسة ١٣٣٧/٧/٣ طين رقم ٤٦٦ سنة ١٩٣٧ ق)

٤٠ - إذا كان عدم حضور المعارض جلسة

المحكمة لا يصح في القانون اختياره نتيجة قوة ظاهرة .  
فلذا ما حكمت المحكمة باختيار معارضة كأمها لم تكن  
صح حكمها .

(جلسة ١٩٥١/١٠/١٠ طعن رقم ٨١٣ سنة ٢١ ق)

٥ هـ - متى كان بين من الاطالع على حاضر  
جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يحضر جلسة  
٩ من فبراير سنة ١٩٥٢ التي كانت معدة لنظر معارضة  
في الحكم النهائي وحضر للمانع عنه وأخير برحه وعدم  
الحكمة تأييداً لذلك شهادة مرضية فأجلت المحكمة  
الحصري لجلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٢ لمرض الطاعن  
وفي هذه الجلسة لم يحضر الطاعن أيضاً فقضت باختيار  
المعارضة كأن لم تكن ، وكان بين من الاطالع على  
الشهادة المرضية التي أقرت المحكمة بعضها مع المقررات  
أنها مؤثرة في ٦ من فبراير سنة ١٩٥١ وثابت بها  
مرض الطاعن بزيادة شبيهة حادة ، وأنه يحتاج لمدة  
عشرة أيام من ذلك التاريخ للعلاج ، وكانت المحكمة  
بعد أن قبلت طعن الطاعن في التخلف عن الحضور أمامها  
لمرضه الثابت بذلك الشهادة وأجلت الحصري لجلسة ١٦  
من فبراير سنة ١٩٥١ عادت فقضت في ذلك التاريخ  
باختيار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المعارض عن  
الحضور مع أن طعنه بالمرض الذي سبق للمحكمة أن  
قدّره كان ما يزال قائماً بحسب الشهادة المرضية التي  
قبلتها ، إذ أن اليوم الذي أجلت إليه الحصري وقضى  
فيه باختيار المعارضة كأن لم تكن يدخل في المدة المقررة  
بالشهادة لتخلف المعارض عن الحضور - لما كثر  
ذلك ، فإن المحكمة إذ قضت باختيار المعارضة كأن لم  
تكن يكون قضاؤها مبني على إعلان في إجراءات  
المحاكمة أثر في حكمها .

(جلسة ١٩٥١/١/١٢ طعن رقم ١٣٣٨ سنة ٢٣ ق)

٥٩ هـ - إذا كانت المحكمة في حكمها باختيار  
المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها لم تكن قد ردت على  
ما دفع به بحاميه من أنه كثر محجوزاً في بلدته حينها  
بسبب وباء الكوليرا بقولها إن هذا الدفع مرفوع  
بأن المتهم قد أعلن بالحكم النهائي بمدينة الإسكندرية  
فإن حكمها يسكن قاصراً ، إذ أن ما قاله ليس من  
شأن أن يثبت أن المتهم كان في مكتبته حضور جلسة  
المعارضة لأن إعلانه بالحكم النهائي بالإسكندرية ، عند  
وجوده بها لأي سبب من الأسباب ، لا يفيد أنه يقيم  
بها وأنه لم ينتقل بعد إلى البلدة التي قال إنه كان  
محجوزاً بها .

(جلسة ١٩٥١/١٢/١٢ طعن رقم ٢٢٢٢ سنة ٢٧ ق)

الحكم ، مع أنه ما كان يجوز له أن يقرر مرة ثانية  
بالمعارضة فيه ، إلا أنه قد حدثت لنظر هذه المعارضة  
الأخيرة جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وبجأت المعارضة  
الأولى لغات الجلسة وفيها سحسور الحكم المطعون فيه  
باختيار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان بين من كتاب  
النياحة أن الطاعن كان في ذلك اليوم محبوساً بالحسن  
تفصيلاً للحكم الصادر عليه في قضية أخرى ، فإن الحكم  
باختيار معارضة كأمها لم تكن يكون باطلاً ويكون  
طعنه مقبولاً شكلاً ما دام أنه لم يمتن بذلك الحكم ولم  
يؤت عليه رسمياً بصوره قبل تقريره باللعن .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١٢ طعن رقم ١١٥٦ سنة ٢٢ ق)

٦٩ هـ - إذا ثبت أن المعارض لم يتمكن من حضور  
الجلسة المعدة لنظر معارضة لأنه كان مسجوناً فإن الحكم  
الصادر باختيار معارضة كأن لم تكن يكون قد  
جاء باطلاً .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/١٢ طعن رقم ١٣٣٨ سنة ٢٤ ق)

٧٧ هـ - لا يصح الحكم باختيار المعارضة كأنها  
لم تكن إلا إذا كان تخلف المعارض عن الحضور بالجلسة  
جائداً بدون عذر . فإذا كان الحكم عليه الذي اطل  
قائراً بالجلسة المعدة لنظر المعارضة المرفوعة منه لم  
يحضر فقضت المحكمة باختيار معارضة كأنها لم تكن ،  
وبين أنه كان مريضاً بالمشق يوم الجلسة لم يستطع  
حضورها ، فإن الحكم باختيار معارضة كأنها لم تكن  
يكون - مع قيام هذا المفروض القهري الذي حال دون  
حضوره - قد حرره من استم له حق في التنازع . ولا  
يؤثر في ذلك عدم وقوع المحكمة وقت أن أصدرت  
الحكم ، على عمل العذر القهري حتى كان يتسنى لها تقديره  
والتحقق من صحته ، لأن اللتمم - وقد استحال عليه  
الحضور أمامها - لم يكن في مقدوره إيداعه لها .  
وإن لم يصح التسكك به لأول مرة لدى محكمة التفتيش  
وإحالة وجهها لتفتيش الحكم .

(جلسة ١٩٥٨/١٢/٥ طعن رقم ٢٦ سنة ٢٩ ق)

٨٨ هـ - إذا كان المعارض قد استحال عليه لبس  
خارج عن إرادته حضور جلسة المعارضة لكونه ملحقاً  
بالجنس وبسبب فرض إجراءات الحبس الصلي على  
مركز التعذيب التي كان به - فإن الحكم باختيار  
معارضة كأنها لم تكن يكون غير صحيح .

(جلسة ١٩٥١/١٠/١٥ طعن رقم ٨٥٥ سنة ٢١ ق)

٩٩ هـ - إن تخلف المعارض عن حضور جلسة  
المعارضة بسبب تسقط السيارة التي استعملها إلى مقر

### الفرع الثاني

#### بالنسبة إلى المدعى

٥٥ - إن المادة ١٣٣ بتحقيق جنابات إذا كانت رتبته الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن بطريقة مطلقة على المعارض الذي لم يحضر فإن العلة الأساسية في ذلك هي أن الفاعل أراد ترتيب جوار على من لا يهتم بمعارضته ويتبعها قضى بحرمته من أن يعاد لحسن قضيه براسطة المحكمة إلى أداته غيايا . وتقيم القاعدة على هذا الأساس يصل سالة المعارض الذي يحضر عدة جلسات ثم يتخلف في الجلسة الأخيرة على نقل لا ياتي مع فكرة الجوار ، بل يتعين معه التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا ، فالمعارض الذي حضر جلسة أو جلسات واستفتح دفاعه وأتمه أو استفتح ولم يمه أول لم يستفتح مطلقا . يكون على المحكمة بأن تحضى في موضوع دعواه على حالها التي هي بها .

(جلسه ١٥/١٢/١٩٣٧ طن دم ٥٣٢ سنة ٢٠ ق)  
٥٦ - إن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن (أي بدون تعرض للموضوع) عملا بالمادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنابات هو جوار يجب ألا يسبب إلا المعارض المتخلف من الجلسة الأولى المعارضة لا المعارض الذي يحضر مرة أو أكثر ثم يتخلف بعد ذلك .

(جلسه ١٠/١٢/١٩٣٧ طن دم ٢٠٩ سنة ٣ ق)  
٥٧ - لا يجوز قانونا الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حدثت لتظر مدعوته ، أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب بعد ذلك فلا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، بل يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تفصل في موضوعها .

(جلسه ٢٧/١٢/١٩٤٧ طن دم ١١٨٨ سنة ١٢ ق)  
٥٨ - إن الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، عملا بالمادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنابات ، هو إجراء يجب ألا يسبب سوى من لا يهتم لمعارضته ليتسبب في الجلسة الأولى التي حدثت لتظرها . أما المعارض الذي يحضر جلسة أو أكثر من جلسات المعارضة فيجب ألا يحرم من إعادة لحسن موضوع قضيه بمرة المحكمة التي أداته غيايا . وإن كان حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وكان المعارض قد حضر قبل ذلك أمام المحكمة فلتعين طلب في إحيائها التأجيل للإشهاد بمن

٥٩ - إذا كان يحضر جلسة المحاكمة نظر المعارضة المرفوعة من المتهم بين منه أن على المتهم فهم برفية ، وتبين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن من بينها ، فية تسجل تاريخ جلسة المعارضة ومؤشر عليها من المحكمة ومذلية باسم المتهم ولها يقول إنه مريض ويتأخر التأجيل ، ومع ذلك حكّت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فانها تكرر قد أنقضت إذ كان لزاما عليها وقد تقدم المدفع من المتهم إليها بما يفيد قيام مدعى عدم الحضور أمامها أن تنفي بالرد على ذلك بالتقرير أو بالرفض ، وإذا هي لم تسجل لتلك يحضر ماسا بحق المتهم في الدفاع يستوجب قضي الحكم .

(جلسه ١١/١٢/١٩٤٠ طن دم ٢١٩ سنة ٢٠ ق)

٦٠ - إذا كانت المحكمة في قضائها باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها لم تكن قد أسست بقضائها اختاره من حضور جلسة المعارضة على أن مرض الروماتيزم المفضل لا يمنعه من الحضور وذلك فإن أن بين وجه استدعاء فيما قاله ولا في إيجابها عليه بالحضور بحول كما ذكرت في حكمها - قال حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

(جلسه ١٨/١٢/١٩٤٠ طن دم ١٢٩٩ سنة ٢٠ ق)

٦١ - إن شهادة المزدية التي تقدم في دعوى وإن كانت لا تخرج من كرمها دليلا من أدلة الدعوى مخصص لتقدير عمدة الموضوع كإثبات الأدلة ، إلا أنه متى اجتمعت أصحكة الأسباب التي من أجلها رفضت التحويل على تلك الشهادة ، يكون لمحكمة التفتين أن ترأب بإ إذا بكت من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي تريها ، الحكم عليها . فإذا كانت المحكمة قد اطرحت لشهادة الطبية التي جاء فيها أن الطاعن ضده حالة إغماء من يول سكرى وضغط عام وأنه أجرى له الأساليب اللازمة ويزده واحة ثامة باعتراف لمدة سبعة أيام ، وذلك ؛ وفيه إن الطاعن قد أسكن شخصيا بالحكم في نفس اليوم الذي تفرزت فيه الشهادة وأن حالة الإغماء لا يمكن أن تستغرق جميع الأيام ثلاثة المقررة للمعارضة في حين أنها لم تستغرق ما إذا كان الإعلان قد حصل قبل الإغماء أو بعده ، ولم تبين مصدر قولها إن حالة الإغماء لا يمكن أن تمتد لأكثر من ثلاثة أيام - حكمها هنا يكون قاصر البيان متبينا قضيته .

(جلسه ١٧/١٢/١٩٤٧ طن دم ٨٧٢ سنة ١٤ ق)



قضايا لنسما وأجلت القضية في الثانية لتفقد القرار السابق مسدود بسبب هذه القضايا ، فلذا الحكم يكون خاطئاً .

(جلسة ١٩٤٧/٥/٢٥ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٥٩ - متى حضر المعارض أول جلسة نظرت معارضة فإنه يكون على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى بعد ذلك . ولو تغلف عن الحضور في الجلسات التالية وكان لم يرد أي دفاع في الجلسة التي حضرها .

(جلسة ١٩٤٧/٥/٢٥ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٦٠ - لا يجوز تأخيراً الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند غياب المعارض في أول جلسة حدثت نظراً لمعارضة . أما إذا حضر هذه الجلسة ثم غاب في جلسة أو جلسات تالية فلا يجوز الحكم باعتبار معارضة كأنها لم تكن . بل يجب على المحكمة أن تفصل في الموضوع .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/١٠ من رقم ١٢٦١ سنة ١٣٠٢ ق)

٦١ - الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لا يجوز إلا عند تغلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدث لفصل في معارضة ، أما إذا حضر هذه الجلسة فإنه يكون متبناً على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تغلف عن الحضور في جلسات أخرى . وإن كان كذلك المعارض قد حضر الجلسة الأولى التي حدثت لمعارضة ثم أجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها لحكم المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، لأن هذا الحكم يكون قد أخطأ .

(جلسة ١٩٤٧/٥/٢٥ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٦٢ - لأنه لما كان لا يجوز بمقتضى القانون الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن إلا عند تغلف المعارض عن الحضور في أول جلسة حدثت نظراً لمعارضة ، وكان حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة يوجب على المحكمة أن تنظر في موضوع الدعوى وتفصل فيه بناء على الأدلة القائمة أمامها ولولم يكن المعارض حاضراً فإن الحكم إذ قضى باعتبار المعارضة المرفوعة من المزمع كأنها لم تكن مع سبق حذوره بعض جلسات هذه المعارضة يكون قد أخطأ خطأ يوجب نقضه .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١٠ من رقم ٢٠٦ سنة ١٣٠٢ ق)

٦٣ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكماً حياً في المعارضة المرفوعة من المزمع بتأييد الحكم

المعارض فيه دون أن تسمع شعوباً ولا مراعاة ولا حقاً ، ودون أن يطلع المعارض على أخطائه جميعاً حقيقياً ، فلن يحكمها بكونها باطلاً ، ويظل معه الحكم الاستثنائي الذي أبدته لبقائهم على حرمان المزمع من إحدى درجات التقاضي .

(جلسة ١٩٤٧/٥/٢٥ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٦٤ - إن المادة ١٦١ من قانون تحقيق الجنايات إنما توجب على المزمع فعل جريمة الحضور بنفسه . إذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس ، وأجازت له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكيله عنه ، فإذا كان الحكم الاستثنائي القائل بالمعارض فيه قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المزمع ، وكان هذا المزمع قد أناب عنه وكيله حضر جلسة المعارضة وطلب التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة إلى طلبه وتأجيل النظر الدعوى إلى جلسة أخرى - فلذا إذا نقضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس أن المزمع تغلف عن الحضور فتكون قد أعطت تطبيق القانون (جلسة ١٩٤٧/٥/١٣ من رقم ٢٦٦ سنة ١٣٠٢ ق)

### الفرع الثالث

#### بالنسبة إلى المرفوعة

٦٥ - المعارضة لإجراءه من القانون «بما أن الحق المحكوم عليه فيياً في جميع دفعاته أمام المحكمة - ومن المقرر لها رفضاً أن المعارضة وإن أمانت نظر الدعوى من جديد إلا أنها ، وهي إجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه ، لا يجب أن يشار به إن لم يقد منه . وقد نصت المادة ١٦٤ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ عراضاً على ذلك .

(جلسة ١٩٤٧/٥/١٣ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٦٦ - من المقرر أن المزمع لا يشار بالمعارضة المرفوعة منه . وإن كان الحكم قد قضى بتعديل الحكم المعارض فيه بتقديده العقوبة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(جلسة ١٩٤٧/٥/٢٥ من رقم ١٢٨ سنة ١٣٠٢ ق)

٦٧ - إن المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه لا يجوز بأية حال أن يشار للمعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهذا الحكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تابعاً لمادة ٢٦٦ من هذا القانون . وإن في كانت الدعوى العمومية قد رفضت على الطاعن لأنه لم يهب

الحكم التباين على مثل التهم حضوريا بالنسبة إليه .  
(جلسة ١٩٨٣/١/٦ طين رقم ١١٦٨ سنة ١٩٨٢ ق)  
٦٨ - إن المحكمة التي تنظر في الممارسة لا تكون مطالبة قاترا برمجة مصلحة المعارض من معارضة إلا في حدود ما يجي . في المطلوب فيما يخص بالعقوبة المحكوم بها فقط . فكل ما تجر به في هذه الحدود من تصحيح الحكم التباين ، سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون ، لا يصح عده مخالفا لما تقتضيه الممارسة ، ما دامت المحكمة لم تنير في العقوبة بما يصح منه القول بأن الممارسة أضررت بالمعارض وانقلبت وبالا عليه ، وما دامت المحكمة تراعى فيما تجر به مقتضيات حقوق الدفاع كما هي معرفة في القانون .

(جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ طين رقم ١٣٧٢ سنة ١٩٨٤ ق)  
٦٩ - إذا كان الحكم المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون متبينا عليها ضد الممارسة أن تحصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فإن رأت أن قضاءه صحيح وقضت عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطئ . ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى . وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تعرض العقوبة لتفتت تفنيها أو تصلا في مصلحة المعارض ، أما إذا هي أمرت بوقف التنفيذ متومة أن الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى فإن حكمها يكون باطلا متبينا تقضه . ويتمين مع تقض الحكم إعادة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتنظر الممارسة فيه من جديد .

(جلسة ١٩٨٣/١/٦ طين رقم ١١٦٨ سنة ١٩٨٢ ق)

إعماله في إسباب الجني عليه ، وكانت المحكمة قد قضت عليه غيايبا بالعقوبة وإلزام والده بصفته وليا طبيعيا عليه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ١٥٠ جنها دون أن تنص على أنه تعويض مؤقت ، وعند نظر الممارسة المقدمة من الطاعن قرر المدعي بالحق المدني أن ليس له طلبات قبل الولد الطبيعي لوالده صفة ، وطلب لإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ جنه على سبيل التعويض ، قضت المحكمة في الممارسة برضاها وتأييد الحكم التباين فيما قضى به من عقوبة وبإثبات تسارول المدعي المدني عن عاصمة الولد الطبيعي على الطاعن ، وإلزام الأخير بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ٣٠٠ جنه على سبيل التعويض ، وردت على دفاع الطاعن بعدم جواز طلب تعويض يريد على ماسبق الحكم به بأن الدعوى المرفوعة عليه دعوى مبدئية مقطوعة الصفة بالدعوى الأولى ، ثم تأيد هذا الحكم إستئنافا بالحكم المعلن فيه ، متى كان الحكم قد قضى بذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن والد الطاعن قصد انخضم في الدعوى وقضى عليه غيايبا بالتعويض بصفته وليا على إبنه المتهم أى يوصف كونه مثله وتأييد لضرر منه لا باعتباره مشغولا مدنيا عما يقع منه ، فالسك على غيايبا بتلك الصفة إنما ينصرف إلى الخصم الأصلي في الدعوى وهو المتهم الذي طارض في الحكم . ويكون تسارول المدعي عن عاصمة الأب لوالده صفته لا يثير من الوضع القانوني ولا يسهل الدعوى على الإبن مبتدأة ، ولأن الممارسة لا تعيد الدعوى لتطرحها من جديد إلا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضده وهو المدعي بالحق المدني الذي صدر

## معاناة

(ج : تحقيق قواعد رقم ٢٦ - ٢٨ ودفاع قواعد رقم ٢٨٨ - ٢١٣ )

## مفرقات

رقم القضاة

٧ - ١	رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ والمادة ٣١٣ ج. جديد	مكررة قديم المعلقة بالقانون
٨	الفصل الثاني : القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩	

موجز القواعد :

## الفصل الاول

الجريمة المنصوص عليها في م ٣١٧ ج مكررة قديم المعلقة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ والمادة ٣١٣ ج جديد

- تحقق الجريمة بمجرد إحراز المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث له - ١ و ٢
- تحقق القصد الجنائي بمجرد علم المبرز أن المادة مفرقة أو بما يدخل في تركيب المفرقات - ٣
- المفرقات المحرمة هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المتحركة - ٤
- عدم اختيار الكمية الضئيلة من البارود من قبيل المفرقات إلا إذا ثبت أن هذا البارود القليل قد أعد لأن يدخل في تركيب مفرق ما - ٥ و ٧

## الفصل الثاني

القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩

— إحراز المفرقات إذا كان مقصوداً به مجرد استعمالها كخليفة للأسلحة النارية معاقب عليه بقوة الجنبه - ٨

القواعد القانونية :

## الفصل الاول

الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ ج مكررة قديم المعلقة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ والمادة ٣١٣ ج عقوبات جديد .

١ - إن المادة ٣١٧ المكررة المعلقة بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ تعاقب على إحراز المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث لهذا الإحراز إلا ما كان منه بريئة أو بموجب قانون . والقصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الإحراز . وهذا القصد يتحقق بمجرد علم المبرز أن المادة مفرقة أو بما يدخل في تركيب المفرقات .

( جلطة ١٩٣٤/٧/١٩ سنة ٤ ق )

٢ - إن المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات والتي تعدلت بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٣٢ تعاقب على إحراز المفرقات في كافة صورته وألوانه مهما كان الباعث على هذا الإحراز مهما كان ما كان منه

برخصة أو بموجب قانون وإذا كانت هذه الجريمة من الجرائم للعديد فإن القصد الجنائي فيها يقوم على تعمد الفاعل مخالفة ما ينهى عنه القانون بصرف النظر عن البراءة التي تكون دافعه إلى ارتكابه ما ارتكبه منها إذ الباعث لا يؤثر في كيانها وإنما قد يصح أن يكون له دخل في تقدير العقوبة ليس غير .

( جلطة ١٩٣٤/١/٣٠ ملن رقم ١٠١٧ سنة ٤ ق )

٣ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المفرقات بدون رخصة أو بموجب قانون شرعي يتحقق دائماً متى ثبت علم المبرز بأن ما يبرزه مفرق . ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نية في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف .

( جلطة ١٩٣٤/١/١٤ ملن رقم ٢٠٠٩ سنة ٤ ق )

٤ - المفرقات المحرمة التي تشير إليها المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات هي التي من شأنها أن تستعمل لتدمير الأموال الثابتة أو المتحركة . فطلب الأطفال ( الصواريخ ) لا تدخل في صلبه المفرقات التي يتناولها حكم المادة المذكورة .

( جلطة ١٩٣٤/١/١٨ ملن رقم ٢٠١١ سنة ٤ ق )

ظروف الدعوى المبنية بالحكم لا تدل - على إنها قد أعدت لذلك .

( جلسة ١٠/٢٩/١٩٤٩ ملحق رقم ١٢٠٢ سنة ٤٢ )

٦ - بارود الصيد لا يعتبر مفرقاً في حكم المادة ٣١٧ المكررة ع إلا إذا كان القنار المضبوط منه كمية كبيرة بحرق كثيراً ما يستعمل عادة في الصيد بحيث إذا أشعل هذا القنار وحده في مكان مغلق لا يسمع لقنارات التي يتحول إليها عقب الإشعال فإنه يحدث الفرفة أما إذا كان القنار المضبوط خالياً لا يتحدث فرفة إذا ما أشعل وحده ولا يترتب على أشعاله ضرر التعريب والتجيب والالتفاف وهو مناطق الغابات في مادة ٣١٧ المكررة المذكورة فلا يعتبر محرره عن يتناولهم حكم هذه المادة ،

( جلسة ١٢/١٤/١٩٤٥ ملحق رقم ٢٠٥٩ سنة ٤٢ )

٧ - إن البارود لا يعتبر من المفرقات الواردة ذكرها في المادة ٣١٣ من قانون العقوبات إلا إذا كان بكمية كبيرة وفي حين مطلق لا يقدم للقنارات التي يتحول إليها عقب الإشعال . فإذا كانت كمية كبيرة ليس من شأنها أن تحدث ضراً هذه النتيجة لأنه لا يعد من تلك المفرقات . فلذا ضبط بارود زنت ١٠٠٠ حراماً في كيس داخل قفة بقطار السكة الحديد فلا يمكن حمله مفرقاً لأنه يصعب كيمه والظرف الموجود فيه لا يمكن - إذا ما أشعل - أن يحدث الفرفة ذات الخطر المعنى في المادة المذكورة ،

( جلسة ١٢/١٤/١٩٤٥ ملحق رقم ٣٧٧ سنة ٤٢ )

### الفصل الثالث

القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩

٨ - إن المادة ١٠٢ (أ) من قانون العقوبات الخاصة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ نصت على أنه د يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو ساعها أو صنعها أو استوردتها قبل الحصول على ترخيص بذلك ، ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصنع بتجديدها قرار من وزير الداخلية ، وكذلك الأجزاء والأدوات والآلات التي تستخدم في صنعها أو لانتاجها ، ثم نصت المادة ١٠٢ (ب) على أنه د يعاقب بالإعتمام كل من استعمل مفرقات بنية ارتكاب الجريمة المخصوص عليها في المادة ١٠٧ أو يفرض ارتكابه كل سياسي أو تخريب الجبالى والممتلكات المصدة للصالح العامة أو

٥ - تطبيق المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات يجب التمييز بين حالة صنع أو استيراد أو إحراز القنابل أو الديناميت أو المفرقات بصفة عامة وبين حالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد الممنعة لأن تدخل في تركيب المفرقات كمثل الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو لانتاجها ففي الحالة الأولى يعنى العقاب من ضبط المفرق ولم يكن عند صانعه أو مستورده أو محرره رخصة به ولم يكن لديه مسوغ شرعي لصلته أو استيراده أو إحرازه ولا يمتنع - ترخيص العقاب إثبات بنية الممنع في استعمال المفرق في الإحرام بل يكفي مجرد وجود المفرق مادياً مع تجريبه . علم المتهم بأنه مفرق . والمقصود من عبارة مسوغ شرعي ، هو أن يكون لدى المتهم أسباب مقبولة غير محرمة بغيره إحراز المفرق أو صنعه أو استيراده . أما في الحالة الثانية ( حالة صنع أو استيراد أو إحراز المواد الممنعة لأن تدخل في تركيب المفرقات والأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستخدم لصنعها أو لانتاجها ) فإن هذه المواد والأجهزة والآلات والأدوات تعتبر في حكم المفرقات ويعاقب صانعيها ومحرروها واستورديها وبما المادة ٣١٧ المكررة من قانون العقوبات إذا ظهر من وقائع الدعوى وظروها أن هذه الأشياء أعدت لأن تدخل في تركيب المفرقات . وهذا امر متروك لتقدير قاضى الموضوع . وبناء على ذلك يمكن أن يعتبر د بارود الصيد ، مفرقات بما يدخل في حكم تلك المادة . ولكن إذا كان المضبوط من هذه المادة كمية صغيرة بما يستعمل عادة في الصيد فلا يمكن مبدئياً أن يعد من قبيل المفرقات لأن هذه الكمية الصغيرة لا تحدث الفرفة إذا ما أشعلت وحدها ولا يترتب على أشعاليها ضرر التعريب والتجيب والالتفاف الذى هو مناط العقاب في المادة المذكورة إلا أنه نظر إلى أن القليل من البارود يمكن أن يدخل في تركيب المفرقات ليجب توقيع العقاب على حاله طبقاً للقرة الثانية من المادة ٣١٧ المكررة عقوبات أن يثبت من الوقائع أن هذا البارود القليل قد أعد لأن يدخل في تركيب مفرق ما . فلذا كان التثبيت بالحكم أن كمية البارود المضبوط لدى المتهم غير كافية لتستعمل في مل . آخر أمراً فلا يمكن اعتبارها مفرقاً في حكم القرة الأولى من المادة ٣١٧ المكررة كما لا يمكن اعتبار المتهم محرراً للمادة تدخل في تركيب المفرقات مادامت

إن إحرار المفرقات المعاقب عليه بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ هو التي من شأنه أن يحدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم ، وأن إحرار تلك المواد إذا كان مقصودا به مجرد استغلالها كسلخية للأسلحة النارية فإنه يكون معاقبا عليه بقوة اللجنة وعلى تاضي الموضوع أن يستظهر من الظروف والأدلة القائمة في البصرى ما إذا كانت الواقعة مما تطبق عليه أحكام المادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات أو المادة الماشرة من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ . ولأن فن الحكم المطعون فيه قد قال إن البرود الذي ضبط كان حيالة الطاعن كان الفرض من إجراده تعبئة الفرد المضبوط ، وهو ما كان يقتضى من المحكمة معاقبة الطاعن باعتباره أنه أحرز ذخيرة ما يستعمل في الأسلحة النارية إلا أنها أذانت الطاعن بقوة الجنائية على أساس أن المادة ١٠٢ (١) تعاقب كل الإحرار في جميع صوره وأيا سكان الفرض منه بقوة الجنائية ، فإن حكمها يكبر مبنيا على البطلان في تأويل القانون .

( جلسة ١١/١١/١٩٥٢ طين رقم ٥٢ سنة ٢٣ ق )

للوحدات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المخصصة لارتداد الجمهور وجد بالنظر الإيجابية أن الشارع استهدف هذا التعديل وتوسيع نطاق تطبيق المواد ٥٨ و ٥٨ و ٣٦٣ من قانون العقوبات بحيث تناول كل الصور التي تهدد الأمن العام وسلامة الدولة وحياة الأفراد وأموالهم ، ووضعت من ذلك ومن وضع المواد المضافة بهذا القانون بعد الباب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الباخل ، أن المقصود بمحاربة المفرقات هو حيالة المواد التي من شأنها أن تستعمل في غرض من الأغراض الإجرامية التي ينها الشارع في المادة ١٠٢ (ب) ، ولما كان القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الذي صدر بعد إضافة المادة ١٠٢ (١) ل مواد قانون العقوبات قد نص في مادته الماشرة على أنه يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من عرر ذخائر مما يستعمل في الأسلحة النارية بالمخافة لأحكام المادة الخامسة ، وكان المستفاد من نصوص التفسيرين ومن تفاوت العقاب الذي فرضه الشارع لكل من الجريتين وما أفصحت عنه المذكرة الإيجابية سابقة الذكر.

## مقاصه

موجز التواعد :

نعم عدم جواز الحكم بوقوع الواقعة إذا كان أحد الدينين غير خال من الزناح - ١

لم يصف . ولما أن تحكم بالدين الخال من الزناح وتغفط الحق لطالب المقاصة في دفع دعوى بما يكون له على خصمه .

( جلسة ٢٣/٢/١٩٤٢ طين رقم ١٦٦ سنة ١٢ ق )

التواعد القانونية :

١- لا يجوز المحكمة إذا كان أحد الدينين غير خال من الزناح أن تقر وقوع المقاصة ما دام هذا الدين

## ملاريا

### موجز القواعد :

- كل عمل يرى رجال الصحة المتدربون لمراقبة تنفيذ أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ للمعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ أنه مسبب لثوالة الجوض وكل إجراء يرون القيام به لمنع الثوالة معتبر في نظر هذا القانون - ١
- انطباق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ للمعدل بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٤٦ على الأماكن والمدن والقرى التي يصدر قرار من وزير الصحة بمرئياته عليها - ٢
- اعتبار القرارات الصادرة بتحديد الأماكن التي تسمى عليها نصوص القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ قاعة بعد صدور القانون ٧٨ سنة ١٩٤٦ دون حاجة إلى قرار جديد - ٣
- عدم بيان المسكن لإدانة التهم على جريمة عدم تنفيذ الاضطرابات اللازمة لمنع انتشار مرض الملاريا الأعمال والأوصاف التي قال بأن التهم خاطئة - قصور - ٤

### القواعد القانونية :

١ - إن القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ قد قصد بصفة عامة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع توالد الجوض الناقل لحي الملاريا وكل ما جاء فيه من مسيات توالد الجوض لم يرد على سبيل المحصر بل على سبيل التثليل وقد ترك الجهة الصحية الأمر في اعتبار بعض الأعمال مسببة لثوالة الجوض ثم هو لم يبين على سبيل المحصر الأعمال والاحتياطات التي يفرض على الأشخاص إتباعها لمنع تلك المسيات ولا الاحتياطات التي يفرضها ، فتشكو الصحة على المخالفين فكل عمل يرى رجال الصحة المتدربون لمراقبة تنفيذ أحكامه أنه مسبب لثوالة الجوض وكل إجراء يرون القيام به لمنع هذا الثوالة معتبر في نظر هذا القانون .

(جس ١٨٩/١٢/١٣ طن رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٦)

٢ - إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ للمعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حي الملاريا ورفض في المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية أن يبين بقرار يصدر الأماكن والمدن والقرى التي تسمى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها سكان لا أساس لهم بأن هذا القانون لا ينطبق على من لم ينفذ الاضطرابات اللازمة قانوناً لمنع انتشار هذا المرض بمدينة (الأسكنديرية) التي صدر قرار واداري

ببيان تلك النصوص عليها قولاً بأن هذه المدينة لم تكن موبوءة ، كذلك لا يؤيد القول باقتناعه هذه هوال من صدور القرار الوزاري المشار إليه مادام هذا القرار قائماً لم يبلغ بقرار آخر .

(جس ١٨٩/١٢/١٣ طن رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٦)

٣ - إنه لما كان المشرع قد أراد من إصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ للمعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ على ما هو ظاهر من عنوانه ونصوصه - اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حي الملاريا ورفض في المادة الأولى منه لوزير الصحة العمومية أن يبين بقرار يصدره ، الأماكن والمدن والقرى التي تسمى عليها نصوص هذا القانون كلها أو بعضها ، وكانت مدينة منبوه قد صدر بشأنها قرار وزاري ببيان تلك النصوص عليها ، فإن الزعم بعدم مريان أحكام ذلك القانون على واقعة القصرى بمقولة إنه لم يصدر قرار جديد بأنطائه على مدينة منبوه بمنصوص القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ ، هذا الزعم لا أساس له ، ذلك بأن هذا القانون إنما جله معدلاً لبعض أحكام القانون الأول دون مساس بالفعل الذي حرمه القانون فلم يكن هناك ما يستوجب صدور قرارات جديدة تحمل على القرارات السابقة بصورها لأن القرارات المشار إليها لا تزال قائمة .

(جس ١٨٩/١٢/١٣ طن رقم ٨٥٩ سنة ١٩٤٦)

٤ - يجب لسلطة الحكم الذي يعاقب على جريمة

هو حق بمقتضاه ، وإلا فإنه يكون حكماً معيياً متعياً  
تقضى .  
(جـ ١٨/١٨٨/١٨٨٨ من رقم ٧٠ سنة ١٨ ق ١)

عدم تنفيذ الاشتراطات اللازمة لمنع انتشار مرض (حى  
لللاديا) أن بين الأفعال والأوامر التي قال بأن المقيم  
عالمها حتى تمكن معرفة مدى اتساعها بالقانون الذي

## مهن طبية

### موجز القواعد :

- الطبيب الجراح لا يند مرتكباً لجريمة الجرح الصد -
- عدم إخطار النيابة العامة للدين الطبي بما بينهم به أعضاءها من الجنائات والجنح لا يترتب عليه بطلان - ٢
- نطاق المصادرة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٥ - ٣
- لا عيب إذا كان الحكم الذي أدان الطبيب لاجتارحه بالطعم الواقع من مرض الكوليرا قد رد على دفاع المتهم رداً سائماً - ٤
- ( ر . أ ) أيضاً : تخفيض قاعدة ١٣٤ وضرب قواعد ٧٦ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٩ ومصادرة قاعدة ٤ ومواد مخدرة قواعد ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ وضرب قاعدة ٢٧ )

### القواعد القانونية :

ما عند التفتيش من قوائم وجب شأن الحكم بالمصادرة  
يكون في محله .

(جـ ١٨/٢/١٨٨٨ من رقم ١١٨٣ سنة ٢٩ ق ١)

٤ - إذا كان الحكم قد أدان المتهم (طبيباً)  
باجتارحه بالطعم الواقع من مرض الكوليرا بأن أجرى  
الحقن به نظير أجر في حياته الخاصة قد أقام ذلك على  
أن دفع المبلغ إليه من المبنى عليه كان مدفوعاً عندهما  
قبل إجراء الحقن إذ المبنى عليه ذهب إليه من قبضه  
شخص قال هو ضمه أنه أوصاه بأخذ أجر من يرسلهم  
إليه ، وأنه كان متخذاً وسائل الحذر والتعويض إذ  
استنهم من المبنى عليه عن سبب حضوره إليه وعن  
أمره مع تفرسه في وجهه ومراقبه الطريق من وقت  
لآخر وإغلاقه باب العيادة رغم وجود روادها ، مما  
لم يجبره حادثة الأطباء ، فلن هذا يكون رداً سائماً لما  
دافع به الطبيب من أنه لم يطلب ولم يشترط أجر مقابل  
الحقن ، وأن مادته إلى المبنى عليه بعد إجراء الحقن  
لم يكن إلا من قبل الاعتراف بالجميل فلا عقاب عليه .

(جـ ١٨/٧/١٨٨٨ من رقم ٣٧٧ سنة ١٨ ق ١)

١ - الطبيب الجراح لا يند مرتكباً لجريمة  
الجرح عمداً لأن قانون مهنة - اعتياداً على شهادته  
الدراسة - قد رخص له في إجراء العمليات الجراحية  
بأجسام المرضى ، وهذا الترخيص وحده ترفع  
مستوليت الجنائات على فعل الجرح .

(جـ ١٨/١٠/١٨٨٨ من رقم ١٢٨٧ سنة ٢٩ ق ٢)

٢ - القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ حين أوجب  
على النيابة إخطار النيابة الطبية للدين الطبي بما بينهم به  
أعضاءها من الجنائات والجنح لم يربط على عقاب ذلك  
بطلاناً .

(جـ ١٨/١١/١٨٨٨ من رقم ١٨٨٧ سنة ١٤ ق ١)

٣ - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٥ يوجب  
مصادرة جميع الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء أكانت  
تستعمل في ذات المهنة أو كانت لازمة لها كآلات العيادة  
ولأنه فإذا عرقت مهنتهم بالمادة ١/٢٤٢ ع لأنه وهو غير  
مرخص له في مواصلة مهنة الطب خلع خرسين للجنح  
عليه فسبب له بذلك وربما بالتفك وقضى بمصادرة

## مواد مخدرة

### رقم القاعدة

٩ - ١	الفصل الأول : جريمة إحراز المخدر أحيائياً
٣٠ - ١٠	الفرع الأول : مادة مخدرة
٥٢ - ٣١	الفرع الثاني : الحيازة والإحراز
٦١ - ٥٣	الفرع الثالث : القصد الجنائي
٦١ - ٥٣	الفرع الرابع : العقوبة
٦٤ - ٦٢	الفصل الثاني : جريمة شراء المخدر أو بيعه
٧٦ - ٦٥	الفصل الثالث : زراعة الحشيش ولتحشيش
٨٥ - ٧٧	الفصل الرابع : اتصال الإطباء والصيادلة بالمواد المخدرة ومدى إلمامهم وقبولهم
٩٣ - ٨٦	الفصل الخامس : مسائل متنوعة

موجز التواضع :

### الفصل الأول

#### جريمة إحراز المخدر أو حيازته

##### الفرع الأول : مادة مخدرة

- الأتيون ليس شيئاً آخر سوى المادة التي يفرزها نبات الحشيش - ١
- ماهية التنب العندي « الحشيش » - ٢
- محل تطبيق القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ هو عندما توجد الرؤوس الزهرة أو الثمرات من البقان الإنثى نبات القنب العندي بيد إجراء عملية تجفيف الرؤوس تحويلها إلى جوهر الحشيش - ٣
- ما عدا الرؤوس المجففة المزهرة أو الثمرة من البقان الإنثى نبات الحشيش لا يعتبر من المواد المخدرة في حكم القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ - ٥ و ٤
- متى تعتبر الأمزجة والمركبات أو المستحضرات الرمية أو غير الرمية المخدرة على مسؤوليتهم من المواد المخدرة - ٦ و ٧
- عدم التزام الحكم بالإدانة ببيان نسبة المخدر في الحشيش المضبوط - ٨
- عدم مبرر الحكم في جريمة إحراز الحشيش لحبس الشجيرات وتجفيف الرؤوس التي عليها - قصود - ٩
- ( راجع أيضاً : تنديد الجرائم قاعدة ٢٧ )

##### الفرع الثاني : الحيازة والإحراز

- المقصود بالحيازة والإحراز في قانون المخدرات - ١٠ - ١٨
- عدم تطبيق القانون حداً أدنى لكمية الملة المقدرة للمحرزة - ١٩
- ضبط الجوهر المخدر ليس دكاً لازماً لتوافر جريمة إحرازه أو حليته - ٢٠ - ٢٣
- توفر العقاب على كل اتصال بالمخدر مباشرة كان أو بالواسطة - ٢٤
- اعتبار الشخص محرراً للمخدر إذا وجد في مكان هو في حيازته إلا إذا أثبت عدم علمه بوجود المخدر عنده وأقام الدليل على ذلك - ٢٥
- مجرد زراعة الحشيش غير كاف لإدانة الزراع بتهمة إحراز المخدر إلا إذا ثبت أنه هو الذي قام بتجريحه - ٢٦



## موجز القواعد (٦):

- كفاية استناد الحكم بالإدانة في جريمة إحراز المخدر إلى اعتراف التهم بأنه تعلم بده قطعة الأفيون من آخر - ٢٧
- قضاء الحكم بالبراءة بناء على بطلان التبعيض على التهم دون التعرض لاعترافه بجوازته لمصلحة المخدر - قصور - ٢٨
- وجوب استظهار الحكم وكن الإحراز في جريمة إحراز الجواهر المخدرة - ٢٩
- خطأ الحكم في مكان ضبط المخدر من الممكن أن يأنير له ما دامت المحكمة قد اقتضت بأن التهمة هي صاحبة المخدر الضبوط يمكنها وأنه كان في حيازتها - ٣٠

## الفرع الثالث : القصد الجنائي

- توفر القصد الجنائي بمجرد إحراز التهم المادة المخدرة وهو يعلم أنها غشوة صرف النظر عن الباعث لهذا الإحراز - ٣١ - ٣٦
- توفر القصد الجنائي ولو كان إحراز الزوجة المادة المخدرة بقصد إختفاء جريمة زوجها - ٣٧
- صحة استدلال المحكمة على توافر القصد الجنائي بحساسة السكبة للضبوط وقول الشاهد إنه رأى التهم يبيع الأرض ليخرجها - ٣٨
- وجوب استظهار الحكم بالإدانة ما يفيد علم التهم بأن اللادة التي يحرزها هي من المواد المخدرة - ٣٩ - ٤١
- عدم بيان الحكم القصد من الإحراز لايه ما دامت المحكمة قد طبقت العقوبة للتلطع - ٤٢
- إثبات الحكم واقعة الاتجار بأداة تزوي إلى ثبوتها كافي للادانة في جريمة الاتجار بالمخدر ولو لم يضبط المخدر مع التهم أو في عمله - ٤٣
- عدم رد الحكم بالإدانة على دفاع التهم بأنه لم يكن يعلم ما بداخل الصرة التي ضبط بها المخدر - قصور - ٤٤
- عدم جواز افتراض الحكم علم التهم بأن اللادة التي يحرزها هي من المواد المخدرة بل يجب أن يثبت هذا العلم ثبوتاً قضيياً - ٤٥ و ٤٦
- عدم التزام المحكمة بالبحث عن ركن العلم إذا كان ما أورده الحكم كافيّاً في الدلالة على أن التهم كان يعلم بأن ما يحرزه مخدر - ٤٧
- صحة الإثبات الذي يخص به القصد من الإحراز يقع على عاتق التهم دائماً - ٤٨ و ٤٩
- الاتجار في الجواهر المخدرة واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها - ٥٠ و ٥١
- إدانة التهم بجريمة إحراز المخدر بقصد التملص استناداً إلى أنه وجد في القهبر مع التهم الأولى التي ضبطت محرراً للمخدر - قصور - ٥٢
- (راجع أيضاً : أسباب الإيذاء وموانع العقاب قاعدة ٧ وإعانة الجنائي على القرار قواعد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ وحكم قاعدتان ٢٥٠ و ٢٥١ )

## الفرع الرابع : العقوبة

- ثبوت إحراز المادة المخدرة كاف لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في م ٣٥ من ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ - ٥٣ و ٥٤
- عقوبة إحراز الجواهر المخدرة هي سجنها بقوة المقررة عليها - ٥٥
- مناط تطبيق عقوبة وقف الجنائي عن معاملته أو صناعته أو تجارته - ٥٦
- عقاب زارع الأفيون يخضع القانون الصادر في سنة ١٩٢٦ والأمم التالي الصادر في ١٠/٣/١٩٨٤ لامتنع من عقابه باعتباره محرراً للأفيون - ٥٧
- سلطة القاضي في تقدير حالة كل منهم من جهة استحقاقه لعقوبة الحبس أو الإرسال إلى إصلاحية خاصة لمدة معينة - ٥٨
- لا يعمل تطبيق العقوبة المخففة إلا إذا ثبت أن الحيلولة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التملص أو الاستعمال الشخصي - ٥٩
- شرط التودد للمنصوص عليه في م ٣٩ من ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ - ٦٠ و ٦١
- (راجع أيضاً : اختصاص قاعدة ٢٦ ووصف التهمة قاعدة ٧٤ )

## موجز القواعد (٤١٦) :

## الفصل الثاني

## جريمة شراء المخدر بغيره

- عام جريمة شراء المخدر بمجرد التناقد دون حاجة إلى تسليم المخدر إلى المشتري - ٦٢
- تسلم التهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه يكون جرمي شراء مخدر وإعرازه - ٦٣
- تقديم متهم مخدر لأخر لتسليمه يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة ج من م ٣٣ من المرسوم رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ ينسوي في ذلك أن يكون التصدد هو الاتجار أو التماهي أو الاستهلاك الشخصي - ٦٤

## الفصل الثالث

## زراعة الحشيش والفضفاش

- تحقق جريمة زراعة الحشيش ولو لم تكن الشجيرات لائق نبات الحشيش - ٦٥
- اختصاص اللجنة الجزئية بالحكم في مخالفة زرع نبات الحشيش لا يمنع من تقديم التهم مرة أخرى للمحاكمة الجنائية باعتباره محرراً - ٦٦
- لا عقاب يقتضي قانون المخدرات إذا كانت شجيرات القنب العندی المتروكة لا تزال في دور الزهر الذي تتكون خلاله مادة الحشيش وإنما يصح العقاب عليها يقتضي قانون زراعة الحشيش - ٦٧
- ضبط شجيرات الحشيش بعد أن جرى العمل بالقانون رقم ٤٧ سنة ١٩٤٤ يوجب تطبيق أحكام هذا القانون بقوانينه السابقة - ٦٨ و ٦٩
- إصدار مسروق إوراق نبات الحشيش مطابق عليه بالقانون رقم ٤٢ سنة ١٩٤٤ لا بالقانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ - ٧٠
- زراعة التهم نبات الفضفاش في ظل القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ واستمرار إعرازه لهذا النبات في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد يوجب تطبيق أحكامه - ٧١
- إجراءات إعدام زراعة الحشيش لا شأن لها بالمحاكمة الجنائية ولا يخل بأسلوبها للقررة في القانون - ٧٢
- سلطة محكمة الموضوع في تقدير أن زراعة الفضفاش وحيازته كان بقصد إنتاجه وبه - ٧٣
- إتمام المحاكمة في طول نبات الحشيش على تقدير الكونستابل المخالف لا هو ثابت في تقرير العمل الكيماوي ودون تجري حقيقة الأمر، قصور - ٧٤
- إدانة التهم في جريمة زرع حشيش دون رد على دفاعه من أنه لا ياشتر زراعة الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها، قصور - ٧٥
- عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة زراعة الحشيش علم التهم بأن ما محرزه مخدر، قصور - ٧٦
- (راجع أيضا : إبيات قاعدتان ١٠٢ و ٤٩١ وتبليص قاعدة ٢٨ ودفاع قاعدة ٦٤ وتحض قواعد ١٨٢ و ٢٩٤ و ٤٤٤ و ٥٢٨)

## الفصل الرابع

## المعامل الطبية والصيدانية بالمواد المخدرة وعلى أبحاثه وقبوسه

- خضوع الطبيب الذي يسه استعمال حقنه في وصف المخدرات لأحكام القانون العام بنض النظر عن مسئولية الإدارة - ٧٧ و ٧٨
- القيد الوارد في م ٢٦ من ق رقم ٢١ سنة ٢٨ عام ينطبق على الأطباء - ٧٩ و ٨٠
- توقيع العقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٥ من ق رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ على كل سيدلي لم يقيد في دفتر الحساس للذكور باللائحة ١٨ أو أقالا الوارد والمصرف من المواد المخدرة - ٨١
- حيازة الطبيب للمخدر بدون ترخيص من وزارة الصحة معاقب عليها ولو قبدها في دفتر قيد للمواد المخدرة - ٨٢
- عدم جواز احتفاظ الطبيب التبر مرخص له في حيازة المواد المخدرة بما يبق له بعد علاج من صرف المخدر بأسمائهم لاستعماله في معالجة غيرهم - ٨٣

مواد المخدرات (١٤١م):

— إقرار القصد الجنائي بمجرد إخلال الطبيب بما يوجب القانون من إسكان دقتر خاص للوارد والمصرف من المواد المخدرة - ٨٥ و ٨٤  
(راجع أيضاً : اختلاس أموال أميرية قاعدة ١٤)

الفصل الخامس

مسائل متنوعة .

— حمل التهم للمخدّر وهو عالم بماهية كلف للإدانة ولو كان البوليس في سبيل إثبات التهمة عليه هو الذي يلمه المبحر بواسطة مندوب من قبله - ٨٦  
— إقرار المخدرات من الجرائم المشتركة - ٨٧ و ٨٨  
— جريمة إقرار نبات الحشيش من الجرائم المشتركة - ٨٩  
— تظاهر محمد البوليس بأنه يريد شراء مخدّر من التهم وتوصله بهذه الطريقة إلى كشف الجريمة لا يجر تحريضاً عليها - ٩٠  
— تظاهر رجال البوليس بتسوية التهم على جلب المخدّر لا تأخير له في ثبوت جريمة جلب المخدرات وإحرازها قبل التهم - ٩١ و ٩٢  
— ضبط المخدّر مع التهم على مرتكبين هو واقعة واحدة وقت في وقت واحد وإن اختلفت في وقت الضبط - ٩٣  
( راجع : أيضاً : إثبات قواعد ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٨ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦١ و ٥٢٣ وتحت قاعدة ١٧ وتحت قواعد ٢٨ و ٢٩ و ٤٤ و ١٨٢ و تلبس قواعد ١٠ و ١٦ و ١٨ و ٢٢ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٥٠ و ٥٢ و ٥٦ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و حكم قواعد ٤٧ و ١٣٠ و ١٧٤ و ٢٤٣ و ٢٧٤ و ٣٠١ وتبش قاعدة ٧ ومصادرة قاعدة ٣ وقض قاعدة ٤٤٣ )

القواعد القانونية :

الفصل الأول

جريمة إقرار المخدّر أو حيازة

الفرع الأول

مادة مخدرة

١ - إن الآتيون ليس شيئاً آخر سوى المادة التي يزرعها نبات الحشيش ويحصل عليها عادة بطريقة تعديس يلهه . أما سكان هذا الإقليم فخرجوا رطباً لا جليداً فهذا لا يضمن في أنه مخدّر عظيم وكل ما فيه أن به مائة صغار بعد قليل .

( جلد ١٦/١٩٣٢/١٩٣٢ طين رقم ٨٧ سنة ٣ ق )

٢ - لانتب المندى ( الحشيش ) الوارد ذكره في الفقرة السابعة من المادة الأولى من قانون المواد المخدرة إنما هو التسمم المخفف المزمع أو المسمرة من السيقان الإثبات لنبات الكنباس سانيا

( Cannabis Sativa ) الذي لم تستخرج مادته الصغيفة أيا كان الاسم الذي يعرف به في التجارة :

( جلد ٢٢/١٩٢٧ طين رقم ١٢٧ سنة ١٢ ق )

٣ - أن قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ أورد في المادة الأولى لانتب المندى ( الحشيش ) ضمن الجواهر المخدرة مواد مخدرة دون أن يذكر تعريفاً لهذه الكلمة . ولكن لا كان هذا القانون قد صدر في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد أن كانت الحكومة في ١٦ من مارس سنة ١٩٢٩ قد قبلت الاتفاق الدولي الذي انتهى إليه مؤتمر الآفيون المنعقد في مدينة جنيف في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ ، كان مفاد هذا - كما سبق أن أنارت هذه المحكمة - أن الصالح إذا أراد ضد وضعه هذا القانون أن يستند ما تضمنه من اتفاقية جنيف من تعريف لانتب المندى إذ قالت : « يطلق اسم لانتب المندى على الزؤوس المخفف ( Séchés ) المزمع أو المسمرة من السيقان الإثبات لنبات الكنباس سانيا ( Cannabis Sativa ) الذي لم تستخرج مادته الصغيفة أيا كان الاسم الذي يعرف به في التجارة » . هذا ولما

صدق في ١٤ أبريل سنة ١٩٢٨ بعد الاتفاق المذكور وبمبدأ الضم لمصر إليه ، وهذا فيه كما في غيره من الأنساب ما يفيد أن الشارع في قانون المحدثات أراد ، في صدد القنب الهندي ، أن يلتزم التعريف الوارد عنه في ذلك الاتفاق .. إذ كان ذلك كذلك فإن ما عدا الزروس المجففة المدعمة أو المشمرة من السيقان الأناث لذلك النبات لا يخرج من المواد المخرقة في حكم القانون المذكور ، بحيث يماثل على إحرازه .. الخ بالعقوبات المتعلقة المنصوص عليها فيه . وذلك حتى لا يتوهم في الواقع التمسك المحدث . ووجه التفرقة هو التزاوعا الصريح في وضع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٤ بشأن منتج زراعة الحشيش ( القنب الهندي ) في مصر .

( جلة ١٧/١٢/١٧٤١ ملن رقم ٢٦ سنة ١٤٠٢ )

٥ - إن أوراق نبات القنب وسقائه وإن كانت تحتوي على مادة الحشيش إلا أن كمية فيها ضئيلة بحيث أن الشارع لم ير أن يسلحها من الجواهر التي يماثل عليها في قانون المحدثات . فإذا كان مصدر النبات أن ما في البرشامات المضبوطة لدى التميم إنما هو أوراق نبات القنب الهندي لا تخضر لونه فإنه يكون على المحكمة أن تحقق هذا القطع لمعرفة حقيقة المادة المشتبه فيها ، هل هي من أوراق نبات القنب وسقائه فيقتضي التميم بالبراءة ، أم أن الحشيش الذي وجد بها لم يكن إلا من الزروس المجففة أو المدعمة . لأن هذا النبات يقتضي لونه . أما أن تكتفى بقرعها إن ما وجد بالبرشامات هو حشيش ، مع أن الحشيش إذا كان من الأوراق والسيقان فلا عقاب عليه ، فذلك منها تصور يوجب الحكم .

( جلة ١٨/٥/١٧٤٧ ملن رقم ٨٧٧ سنة ١٢٠٢ )

٦ - إن الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة لا تعتبر الأرمجة والمركبات أو المستحضرات الرمية أو غير الرمية المحتوية على مورفين من المواد المخدرة المطبقة عليها أحكام هذا القانون إلا إذا كانت نسبة المورفين فيها اثنين في الألف على الأقل . وهذا يقتضي أن يبين المحكم القاضي بالقرع على إحراز مركب من هذه المركبات نسبة المورفين في المركب ، وإلا كان ناقص البيان واجبا تقضه .

( جلة ١٧/٧/١٧٤٧ ملن رقم ١٢٧٠ سنة ١٢٠٢ )

٧ - عملا على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الانحياز بالمخدرات ، واستعماله في عينه ،

كان القانون المذكور لا هو ولا القانون السابقان لم يدر ٨ مايو سنة ١٩٢٢ و ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ ، مع أنها صادرة كلها بشأن المواد المخدرة ومن ضمنها الحشيش ، لم يشر أي منها إلى إلغاء الأمر المالي الصادر في ١٠ من مارس سنة ١٨٨٤ الخاص بزراعة الحشيش فإنه لهذا وحل ضوء التعريف سابق الذكر ، يكون محل تطبيق أحكام قانون المحدثات هو عند ما توجد الزروس المدعمة أو المشمرة من السيقان الأناث لنبات القنب الهندي بعد إجراء عملية تجفيف الزروس لتحويلها إلى جوهر الحشيش ولا كانت عبارة التعريف تضمن أن المادة المسماة التي تحتوي عليها الزروس هي جوهر الحشيش ذاته ، فإنه يبين ، تبعا لذلك ، أن تطبيق أحكام قانون المحدثات أيضا كلها وجدت المادة الصينية بأية طريقة كان استخراجها ، كما يحصل في بعض البلايا التي تخرج نبات القنب الهندي إذ يمر المال في الزراعة ويهيم أردية من المطاط تنضج بها المادة الصينية ثم تتزع بعد ذلك للاستعمال . فاذ لم يصل الأمر إلى الزراعة إلى هذا الحد ، فإن الأمر المالي السابق ذكره يكون هو الواجب تطبيق . وهذا التحديد الصحيح لطائفة قانون المحدثات هو الذي حدا للشارع على إصدار قانون آخر يمتنع زراعة الحشيش في مصر ويحدد في عقوبتها .

وإذا كان كانت شجيرات الحشيش وقت حطها بعد التميم قائمة وسط زراعته ، ولم يكن قد أجرى تجفيفها فلا تصح معاملته باعتقاي أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

( جلة ١٠/١٠/١٧٤١ ملن رقم ١٠٦ سنة ١٢٠٢ )

٨ - إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بين في المادة الأولى الجواهر المخدرة مواد معددة ، وذكر من الحشيش ( القنب الهندي ) الحشيش بجميع مستحضراته ومشتقاته بأي اسم تعرض به في التجارة ، ولم يذكر غير ذلك . وإذا كان مؤثر الأفيون الذي أتمت بمدة تجفيف قد انتهى إلى اتفاق دول في ١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ انضمت إليه الحكومة المصرية في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٦ جله في المادة الأولى منه أن المصدقين اتفقوا على قبول تعاريف بعض المواد المخدرة منها القنب الهندي الذي ذكره عنه ، ويطلق اسم القنب الهندي على الزروس المجففة المدعمة أو المشمرة من السيقان لنبات الكنايس سابقا الذي لم يستخرج مادته الصينية ، أي ما كان الاسم الذي يعرف به في التجارة ، وإذا كان قانون المحدثات

خسائر أخرى عُلج من الإضرار الذي هو الأليم فاحتجاره كملك صحيح .

( جلد ١٧/١٢٧٢ من رقم ٨٧٧ سنة ٣ ق )

١١ — إن الحيازة في الشطر الثاني من الترة السادسة من المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة مناهضة وضع اليد على الجواهر المخدرة على سبيل الملك والاختصاص (Possession) ولا يشترط فيها الاستيلاء للأي بل يعتبر الشخص حائزاً ولو كان المهرز للجواهر شخصاً آخر نائباً عنه . وأما الإحراز (Detention) فلهذا مجرد الاستيلاء ملاباً على الجواهر المخدرة لأي باعث كان كصفته على ذمة صاحبه أو شفه للجهة التي يريد أو تسليمه إن أراد أو إخفاؤه عن أمين الرقابة أو السعي في إخلائه حتى لا يضبط إلى غير ذلك من الروايات .

( جلد ١٧/١٧٤٤ من رقم ٣٦١ سنة ٤ ق )

١٢ — التصود بالحيازة في المادة ٣٤ من قانون المواد المخدرة هو وضع اليد على المخدر على سبيل التملك والاختصاص وليس يشترط فيها الاستيلاء للأي بل يعتبر الشخص حائزاً ولو كان المهرز للمخدر شخصاً آخر نائباً عنه . فإذا ضبط مخدوم زوجته وتحققت بحكمة الموضوع أن الزوج هو الذي لحظ المخدر وجب احتجاز الزوج حائزاً له أسرة بالزوجة وحق عليها الضرب .

( جلد ١٧/١٧٤٤ من رقم ١٧٩٥ سنة ٥ ق )

١٣ — إن المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ تعاقب على الحيازة (Possession) وعلى الإحراز (Detention) . والحيازة لا يشترط فيها وضع يد الحائز ملاباً على الجواهر المخدرة كما هو الشأن في الإحراز ، بل يعتبر الشخص حائزاً ولو كان الجواهر تحت يد شخص آخر نائب عنه . . فإذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن التهم سلم للمخدر إلى أحد المهرزات وكلفه قه إلى جهة معينة لإخفاها به . اعتبر التهم حائزاً للمخدر الذي ضبط مع الحفيظ ، وحق عليه الضرب بمقتضى المادة ٣٥ السابقة الذكر .

( جلد ١٧/١٧٣١ من رقم ٢٥٠ سنة ٤ ق )

١٤ — إذا استنقلت المحكمة من وقائع الدعوى والأدلة التي أوردتها أن للمخدر الذي ضبط في دولاب التهمة قد دس فيه الشخص الذي بلغ عن إحرازها هذا المخدر فاعتبرته هو المهرز وأداته ورايت التهمة فلا تريب عليها في ذلك ملاباً هذا الاستخلاص سائلاً .

( جلد ١٧/١٧٤٤ من رقم ١٧٣٣ سنة ٦ ق )

المادة الأولى المواد التي جعلها علا للضرب على موجب تبنيهم ، ومنها الموردين وجميع أملاحة ومشتقاته والمستحضرات التي تحتوي على نسبة معينة من منه والكوكايين وأملاحة ، فإن الحكم يكون تأسر للبيان بإيجاباً تقتضه : إن أقال بإحراز التهم لنادق سلفات الموردين وكلويدات الكوكايين عتبط كل منهما بمواد أخرى وعاقبة على اعتبار أنهما من المواد المخدرة دون أن يثنى ببيان ما يرد معاقبة من ناحية عدم ما أحرزه هذا عن خاصه القانون بالضرب على الصورة التي جلد بها النص .

( جلد ١٧/١٧٣١ من رقم ١١٤٥ سنة ١٨ ق )

١٥ — إن المادة الأولى من قانون المخدرات قد نصت في بعض فقراتها على ضرورة وجود نسبة معينة للمخدر ولكسبتها لم تنص على نسبة في الفقرات الأخرى ومنها الفقرة الخاصة بالمحشيش وإذاً فلا تصح مطالبة المحكمة ببيان أية نسبة له في حكمها .

( جلد ١٧/١٧٣١ من رقم ١١٢٦ سنة ١٧ ق )

١٦ — إنه لا كالتب القنب الهندي (الحشيش) المقصود في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمواد المخدرة هو الروس المنجفة الدرهم أو المشرية من السيقان الإناث إيات الكشائس سائفاً ، كان الحكم الذي يدين التهم في إحراز الحشيش وعاقبة بمقتضى القانون المذكور ، مكتفياً بقوله إنه ذرع بغيره وله تين من لحصا عند اكتشافها أنها نبات حشيش كامل النمو في حالة إزهار ، تأسر للبيان لعدم تعرضه لجنس الصغيرات وتجهيف الرؤوس التي عليها . إذ جون ذلك لا يعرف . ما إذا كانت الواقعة عتاقب عليها القانون المذكر أو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع ذراعة الحشيش .

( جلد ١٧/١٧٣٣ من رقم ٢٦٦ سنة ١٧ ق )

### الفرع الثاني

#### الحيازة والإحراز

١٧ — إن القانون يرمز لإحراز المخدرات ومنها الأميونات وهو لم يفرق بين وسائل الحصول عليها وإحرازها فتعبر أن يكون المهرز قد انتقل إليه المخدر من غيره من الناس أو صنعه هو بنفسه إن كان من تاجر الزرع كالحشيش والأميون . فمن اعتبر محرراً للأميون فاعباً على أنه ذرع بغيره ولم تضيف وأثمرت

احراز الخنصر الذي لم يخطب عنه بنقله الخنصر أو إخفاؤه في المنزل الذي خطب فيه فإن عقابه حل أنه محرز لا عاقلة فيه لقانون .

( جلة ١٩٤٧/٣١ طن رقم ١٣٧٤ سنة ١٣ )

٣٣ - لا يلزم ثبوت ركن الاحراز أن يخطب المادة الخنصرة مع التهم بل يكفي أن ثبت أن المادة كانت معه بأي دليل يكون من شأنه أن يؤدي إلى ذلك فيكون كان الحكم قد عني بإيراد الأدلة التي من شأنها أن تؤدي إلى أن التهم ( الذي هو عرق ) قد دس الآفيون التهم الآخر ( الذي لم يعاقب ) فذلك يفيد أن تلك التهم قد أحرز الآفيون قبل وضعه في المكان الذي خطب فيه ، وبذلك يتوافر ركن الاحراز في حقه .

( جلة ١٩٤٤/١٤ طن رقم ١٢٩٩ سنة ١٤ )

٣٤ - إن القانون صريح في العقاب حل كل اتصال بالخنصر مباشرة كان أو بالواسطة . فلنا كان للثابت بالحكم أن التهم قبل التماسي من المجرمة بنية تدخين الخنصر الذي لها ، فإن حل المجرمة والحفيش فيها ، كاتماً من كل حالها ، يكون حاصل الحساب واجباً قانوناً مساهلة عنه كما لو كان حاصله منه .

( جلة ١٩٤٥/٢ طن رقم ١١٣٢ سنة ١٥ )

٣٥ - يكفي لإثبات وجود الشيء في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يتجر هذا الشخص محرزاً لهذا الشيء . فمن وجد في مكانه حفيش يتجر محرزاً له بجره وجوده في مكانه ، أما إقامة الدليل بهد هذا الوجود حل حل التهم نفسه بأن الحفيش موجود عنه فكيف بالاستمجال ، إنما له هو بهد ثبوت احرازه بهذه التهمة أن يفضي بدم العلم بوجود الحفيش عنه وبغير الدليل حل ذلك وليس هذا من قبيل لإثبات الشيء . بل إنه يستطيع الاتيان بأدعاء أثبت أنه هو الذي وضع الحفيش عنه في غرفة منه أو بتدريجه .

( جلة ١٩٣٧/١٢ طن رقم ٧ سنة ٣ )

٣٦ - لا يكفي لإدانة التهم بجرمة احراز مادة مخدرة ( آفيون ) خضخاش ) أن يثبت لدى المحكمة أنه هو الزارع للخضخاش ، وأن هذا الخضخاش وجد بجره ، بل يجب أن يثبت فيها أيضاً أن التهم هو الذي قام بهذا التصريح سوا . بنفسه أم باقتراكه مع غيره .

( جلة ١٩٣٨/١١ طن رقم ١٢٩١ سنة ٨ )

٣٧ - متى أثبت الحكم على التهم اعتراجه بأنه تسلل بيده قطعة من الآفيون من آخرها يكون قد أفضى

١٥ - يكفي لاعتبار التهم محرزاً أن يكون سلطانه ميسوفاً على الخنصر ولو لم يكن في حيازه للادية . فلنا كان الثابت أن من ضبط معه الخنصر إنما هو مستخدم عند التهم ويوزع الخنصر لحسابه ، فذلك يكفي في إثبات حيازة التهم للخنصر .

( جلة ١٩٤٩/١١/٨ طن رقم ٩٠٥ سنة ١٩ )

١٦ - لا يفتقر لاعتبار الشخص حازراً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً مادياً للادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون قد وضع يده على الجهر الخنصر على سبيل التملك والاختصاص ولو كان المحرز للخنصر شخصاً آخر تابعاً عنه وذلك تطبيقاً للمعنى المقصود قانوناً في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة .

( جلة ١٩٤٠/٧/٢٧ طن رقم ١٨٨ سنة ٢٠ )

١٧ - الإحراز هو مجرد الاستيلاء على الجهر الخنصر استيلاء مادياً يقتضي النظر عن الباعث على الإحراز يستوي في ذلك أن يكون الباعث هو معانة الخنصر تمهيداً لشرائه أو أي أمر آخر طال فترة الإحراز أو قصرت ( جلة ١٩٤٥/٤/١١ طن رقم ٨٦ سنة ٢٥ )

١٨ - احراز المخدرة جرمية معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه وإذ إن فلا يفيد التهمة القول بأن حيازتها للخنصر كانت عارضة لحساب زوجها .

( جلة ١٩٤٥/٥/٢١ طن رقم ١٤١ سنة ٢٥ )

١٩ - العقوبة واجبة على محرز المادة المخدرة مهما كانت الكمية التي محرزها شريطة إذ القانون لم يبين حداً أدنى للكمية المخرطة .

( جلة ١٩٣٧/١/٦ طن رقم ٤٠٠ سنة ٢٦ )

٢٠ - ضبط الجهر الخنصر ليس ركناً لازماً لتوافر جريمة إحرازه أو جلته ، بل يكفي لإثبات الركن المادي ، وهو الإحراز ، في أي جريمة من هاتين الجريمة أن يثبت بأي دليل كان أنه وقع فعلاً ولم يخطب الجهر الخنصر .

( جلة ١٩٣٧/١١/٩ طن رقم ١٨٧٧ سنة ٢٦ )

٢١ - لا يلزم توافر ركن الحيازة بالتسبة للتهم أن يخطب المادة المخدرة معه . فلنا أثبت الحكم أن الحفيش الذي وجد عنده التهم وضبط مع اثنين من المترددين عليه هو لصاحبه واعتبره لذلك حازراً للمادة المخدرة ، فذلك صحيح .

( جلة ١٩٣٧/١١/٢٢ طن رقم ١٢٧٨ سنة ٢٦ )

٢٢ - متى استلصص الحكم في منطق سليم من الأدلة التي أوردتها أن التهم خالغ بنفسه في واقعة

عليه إضرار الخضر . وهذا يكفي ليربر عقابه دون حاجة للبحث فيما يتم من أمر هذا الخضر فيه .

(جلسة ١٩٢/٧/٢٥ طين رقم ٤٠١ سنة ١٦ ق)

٢٨ - إذا كان الحكم في معرض بيان واقعة الفحوى قد ذكر أن التهم اعترف بيميناته لعلية الخضر مدعياً أنه عثر عليها بالطريق ، ونحن نقض بالبراءة بناء على بطلان القبض على المتهم لم يتعرض لهذه الأقوال ويبلغ كفايتها وحدها في الإثبات ، فهذا يكون قصوراً مستوجباً نقضه .

(جلسة ١٩٩/٧/٢٨ طين رقم ٤٠١ سنة ١٩ ق)

٢٩ - إذا كان الحكم المعلن فيه قد استظهر أن الإضرار بجريمة إضرار الجواهر الخضرية قوله ، إن المحكمة ترى أن التهمة ثابتة على المتهم الذي ضبط الخضر تحت سريره فوعد وقد حاول الدفاع أن يشكك في صحة إضرار المتهم للخضر بقوله إنه قدس عليه من زوجته أو ولده بته أو آخرين ولم يدع التهم شيئاً من ذلك عندما سئل في التحقيق بل ذكر أن ولده يشبه يمينان وحدهما ولا شأن لهما بيمينته ، وترى المحكمة أن التهم هو الحازر لحجته وما فيها والمقيم بها مع زوجته والمستول عنها ولم يتم أي دليل أو قرينة على أن المواد الخضرية حست عليه بل إن تحريات ضابط المباحث وما انتهى إليه تحقيق المحكمة بجلسة اليوم تدل على أنه عثر الخضر طام به ، . فإن هذا القول يتوفر فيه ركن الإضرار في هذه الجريمة .

(جلسة ١٩٥/٧/١٤ طين رقم ٣٣٣ سنة ٢٤ ق)

٣٠ - إذا كانت المحكمة قد اقتضت بيمين حاكم أن المتهم هي صاحبة الخضر المضبوط بمسكنها وأنه كان في حياتها ، وأوردت على ثبوت الواقعة في حقها أدلة من شأنها أن تدل على ما انتهت إليه ، فإن مكان ضبط الخضر من الممكن لا يبين من تلك الحقيقة .

(جلسة ١٩٥/٧/١٧ طين رقم ٦٤٦ سنة ٢٥ ق)

### الفرع الثالث

#### التقصد الجنائي

٣١ - التقصد الجنائي في جريمة إضرار المواد الخضرية إما هو علم الخضر بأن المادة خضرية ، فيوفر ركن الإضرار مع علم الخضر بأن المادة التي يجرعها هي مادة خضرية فقد استشكلت الجريمة أركانها القانونية وحس العقاب . ولاعبارة مطلقة بالابصاح على الإضرار .

فلذا تقسم شخص بنفسه إلى البوليس ومعناته خضرية تقصداً دخول السجن لخلاف غير بينه وبين والدهي مثلاً كانت الجريمة مستوفية أركانها وحس عليه العقاب ، ولاصاح تبرئة بيمينه أنه لم يتوفر لديه أي قصد إضرار لأن القانون إنما أراد بأحكامه التي فصلها في المادتين ٣٥ و ٣٦ منه العقاب على الإضرار مهما كانت وسيلة أو سببه أو مصدره أو الغاية منه . وقد نص في هاتين المادتين على صورتي الإضرار وأسايبه ووسائله وغاياته ، وقطعة الارتكاز فيها كلها هي الإضرار فهو الذي ينشئ القانون بمحاو به وإعداد السبل دونه ولو كان مجرداً عن كل غرض (أو على الأقل ولو لم يلم القرض منه) ما لم يكن غرضين قانوني .

(جلسة ١٩٣١/٧/٢٨ طين رقم ٤٤٤ سنة ٢١ ق)

٣٢ - إن كل ما يطلبه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ في إضرار الخضر من جهة التقصد الجنائي هو علم الخضر بأن المادة خضرية دون نظر إلى البصاح له على هذا الإضرار . وهذا هو المعنى للمضاد من عبارة القطر الثاني من الفقرة السادسة من المادة ٣٥ من هذا القانون وهي التي تكلمت في حالات الاستيلاء على الخضر بلا أي قيد وذكرت من هذه الحالات مجرد الإضرار أي الاستيلاء المادي أي كان القرض منه أو المانع إليه ، (جلسة ١٩٣٤/٤/٣٠ طين رقم ١١٢٩ سنة ٣ ق)

٣٣ - إن التقصد الجنائي في جريمة إضرار الجواهر الخضرية هو علم الشخص بأن ما يجرعه هو من المواد الخضرية المحظورة إضرارها ، فلذا كان الثابت بالحكم أن المتهم تقدم لمركز البوليس وقدم الضابط قطعة من الحشيش معترفاً بأنه أحرزها وأنه فعل ذلك رغبة منه في القبض عليه وحسبه لحلاف مائل بينه وبين أخيه فالتقصد الجنائي يكون متوافراً في هذه الحالة . ولا يفتقد إلى البصاح على ارتكاب الجريمة وهو غرض المعلن من الوصول إلى الحشيش .

(جلسة ١٩٣٣/١/٦ طين رقم ٤٠٠ سنة ٢٦ ق)

٣٤ - يكفي لتوافر التقصد الجنائي في جريمة إضرار المواد الخضرية أن يكون المتهم عالماً بأن ما يجرعه هو من المواد الخضرية المحظورة إضرارها دون نظر إلى البصاح له على الإضرار ، فلذا كان المتهم إنما أحرز الخضر ليدخل السجن فذلك لا يفي به من العقاب .

(جلسة ١٩٤٨/٧/٢ طين رقم ٣٣٠١ سنة ١٧ ق)

٣٥ - يكفي لتوافر التقصد الجنائي في جريمة إضرار المواد الخضرية أن يكون المتهم عالماً بأن ما يجرعه هو

لا يثبت وجود الحشيش . وإغفال هذا البيان يوجب الحكم بوجوب نقضه .

( جلة ١٤/١١/١٩٢٧ طين رقم ١١٨٨ سنة ٤ ق )

٤ - متى كان الحكم قد استخلص استخلاصاً سابقاً من الظروف والأدلة التي أوردتها أن المتهم كان على اتفاق سابق مع أخيه على جلب المواد المخدرة ، وأنه حين تسلل الطيردين المرسلين إليه منه كان يعلم بأهميتها ويؤمن مواد مخدرة . فثبت جريمة الإحراز بمكون متوافرة الأركان في حقه . ولا يمنع من ذلك التفتيش عليه قبيل أن يتمكن من فتح الطيردين ويتم قراءة الكتب الواردة بشأنها .

( جلة ١٤/١١/١٩٢٧ طين رقم ١٠٩٩ سنة ٤ ق )

٤١ - إذا كان الحكم قد أمان المتهم في جريمة إحراز مخدرات بناء على ما اعترف به من أن المادية التي ضبطت معه قد حذر عليها فوضفها في جيبه . فثبت أن يعرف أنها حشيش ، فهذا لا يوجب عليه أن يكون يجب على المحكمة مع تقرير المتهم عدم دله بأن ما ضبطت معه مخدرات أن تثبت عليه هذا العلم .

( جلة ١٤/١١/١٩٢٧ طين رقم ١٣٣١ سنة ٤ ق )

٤٢ - إن الفقرة ٦ ب من المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تقتضي أن يكون الإحراز المعلق عليه بموجبها مقصوداً به الاتجار . فثبت الإحراز بكلية ما لم يكن التعامل أو الاستهلاك المقصود . فثبتت مخزونات المادة ٣٦ من لوائح التطبيق . وإذا حكم على المتهم تطبيقاً للمادة ٣٥ المذكورة ولم يذكر بالحكم أن المقصد من الإحراز هو التعامل أو الاستهلاك الشخصي فإن ذلك لا يوجب الحكم لأن هذا البيان لا يكون لازماً إلا عند تطبيق النص الاستثنائي الواردة في المادة ٣٦ .

( جلة ١٤/١١/١٩٢٧ طين رقم ١٠٨٠ سنة ٤ ق )

٤٣ - لا يشترط لإدانة في جريمة الاتجار بالمخدرات أن يضبط المقدم مع المتهم أروق مخدرة ، بل يكفي أن يثبت الحكم واقعة الاتجار بأدلة توضح إلى ثبوتها . وتكون الأدلة صحيحة ولو كان المخدرات حصل بالاتجار فيه لم يضبط عند أحد .

( جلة ١٤/١١/١٩٢٧ طين رقم ١٠٩١ سنة ٤ ق )

٤٤ - إذا كانت واقعة التصريح أن معارون للبوليس ذهب لتفتيش منزل المتهم على أثر ما حصل له من طلع من أنه يتبرع في الجلسة المرفوعة من الجنتين فاضط الأوباش التي كان معه من زوجة المتهم فدخلت من المنزل محاولة دخول منزل أحد الجنتين . وينتج

مطل أن أسد الإحراز أو قصر - هو من المواد المخدرة المختلطة إحرازها دون نظر إلى الباعث على الإحراز . ( جلة ١٤/١١/١٩٢٧ طين رقم ١٣٣١ سنة ٤ ق )

٣٦ - إن مجرد إحراز المتهم للمادة المخدرة وهو يعلم بأنها مخدرة يتوافر معه قصد الجنائي لدى المتهم بصرف النظر عن الباعث لهذا الإحراز سواء كان عرضياً طارئاً أم أصلياً ، فلا أهمية له .

( جلة ١٤/١١/١٩٢٧ طين رقم ١١١٣ سنة ٤ ق )

٣٧ - قصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة يتوفر متى ثبت علم المخبر بأن المادة مخدرة ، كما وجد إحراز حادي وثبت علم المخبر بأن المادة هي من المواد المخدرة فقد استوفت الجرائم أركانها وحقق القابض ومثل هذا الإحراز معاقب عليه بالفقرة السادسة من المادة (٢٥) من قانون ٢١ مارس سنة ١٩٢٨ . فلا شرط ولا قيد . وعليه فإن هذه المادة تطبق على التزوجة التي تجر مادة مخدرة ولو بقصد إضفاء أثر جريمة زوجياً لأنه لا فرق بين أن يكون الإحراز طارئاً أو غير طارئ طالما أنه أكيد أو قسري ، فإن القانون لم يميز بين المل والبروات الخاصة على إحراز تلك المواد فيما عدا أحوال إباحة الاستهلاك التي ذكرها على سبيل الحصر وليس هناك من علم التزوجة إذا كانت زوجياً في هذا الصدد .

( جلة ١٤/١١/١٩٢٧ طين رقم ١٣٣١ سنة ٤ ق )

٣٨ - يكفي في بيان توافر قصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة أن تستدل المحكمة عليه بحسامة التكتية المصنوعة وتقول شاهداً وأما المتهم فينبغي في الإثبات متى ظهرت له الصرة المخدرة على الشخص فأحضرها هو بنفسه مكاناً آخر وبمستأجر من هذه الشهادة أن المتهم كان يحسب حقيقة الصرة وأن يبعث عنها ويخبره عليها وهله . من مكانها إلى مكان آخر إنما كان يأخذها من ذلك المكان كما يند .

( جلة ١٤/١١/١٩٢٧ طين رقم ١٣٣١ سنة ٤ ق )

٣٩ - إن القصد الجنائي في جرائم إحراز المخدرات لا يشترط إلا العلم المخبر بوجود المخدرات ويجب أن يظهر من الحكم القاضي بالإدانة في تلك الجرائم ما يثبت توافرها للمتهم فلذا اعترف المتهم بأنه صنع للمزول المخدرات منه ولكنه مع اعترافه هذا قرر أنه خال من المخدرات فمن التفتيش على مخدرة للموضوع أن تبين سبب اقتناعه بملء بوجود حشيش في المادة المخدرة خصوصاً إذا كان بعض التحليلات التي أجريت على حسنة المادة



ضبط في قطر عاص بها دليل وجود مصافها فيه  
ودليل احتفاظها بفتحها وعلى ما قلناه من أنه سواء  
أمكن الخسر للثمن الأول الذي قضى وراءه أم لواقعة  
الرجعة فإن الذي لا شك فيه أن أحدهما قد مكنته صفة  
بالطاعة من إيداع الخسر عندها وأنها هي التي تولت  
حفظه في خزانة حليها وتقربها ظاهراً ، فهذا  
تصور في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

(جلسة ١٠٠٠/١٠/١٠ طين رقم ١٨٠ سنة ٢١ ق)

٤٧ - إذا كان ما أورده الحكم كافياً في الدلالة  
على أن المتهم كان يعلم بأن ما يجرده فإن المحكمة  
لا تكون مكلفة بعد ذلك بالتحدث استقلالاً عن ركن  
المعلم بحقيقة المادة المضيطة لكشف عما  
حكما من توافر هذا الركن عند المخبر .

(جلسة ١٠٠٠/١٢/١٩ طين رقم ٨٠٤ سنة ٢٠ ق)

٤٨ - إن الظاهر من مقارنة عبارة نصوص مواد  
قانون المخدرات ومن المناقشات التي دارت بشأنها في  
مجلس الشيوخ والبرلمان أن الفارق أراد أن يحصل مجرد  
الاحراز متوجهاً أصلاً العقوبة المعلقة الواردة بالمادة  
٣٥ ما لم يثبت التهم - لكي يتفنع بالعقاب المخفف  
الوارد بالمادة ٣٦ - أن الإحراز لم يكن إلا بقصد التعاطي  
أو الاستعمال الشخصي . وإن نسب التهم الذي  
يخص به القصد من الاحراز يقع على عاتق المتهم دائماً  
(جلسة ١٠٠٠/١٢/١٩ طين رقم ٣٣ سنة ١٠ ق)

٤٩ - أن المادة ٣٥ من قانون المخدرات لا تقتصر  
أن يكون الاحراز للتصوير عليه فيها مقصوداً به  
التجارة . فكل إحراز يعاقب عليه بموجبها إلا إذا  
ثبت أنه كان بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وفي  
هذا الحالة يكون للثمن أن يتفنع بالعقاب المخفف الوارد  
بالمادة ٣٦ ، وصبه الإثبات في تخصيص القصد من  
الإحراز يقع دائماً على عاتق المتهم . فإذا كان التهم لم  
يقدم المحكمة أي دليل على أن إحراره للمخبر كان بقصد  
التعاطي أو الاستعمال الشخصي فلا يكون له أن ينفي  
عليها لأنها طبق عليه المادة ٣٥ دون أن تذكر أن  
الإحراز كان بقصد التجارة (٢) .

(جلسة ١٠٠٠/١٢/١٩ طين رقم ١٢٧٧ سنة ١٢ ق)

(١) أصبحت محكمة النقض في الطعن رقم ١١٠١ سنة  
٢٦ ق بجلية ١٥ يناير سنة ١٩٥٧ إلى أن المخرج أورده في  
الافتاء رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ - لا يفسر بأنه يتخذ منها التهم  
لأنه العلم الدليل على أن إحراره للمخبر إنما كان بقصد التعاطي  
أو الاستعمال الشخصي أو أن ثبت ذلك للمسكن من ظروف  
الدعوى ومعارها ويجب في هذه الحالة أن تشمل الحكم من  
٣٤ من الرسوم بتاتون سابق الذكر

حرة فيها حشيش ، وعند المحاكمة تمسكت بالرجعة في  
دفعها بأنها لم تكن تعلم ما بداخل العبوة المنسوبة إليها  
علاوة إختلافها ، ومع ذلك فإن المحكمة - أذا تفتت في  
جريمة إحرار المخدر ، ولم تقل في ذلك إلا أنها (الرجعة)  
اعتبرت في التوبة بأن زوجها سلمها المادة المضيطة  
طالاً إليها أن تلقى بها ، فهذا تصور في الحكم . إذ  
القصد الجنائي في جريمة إحرار المواد المخدرة وإن كان  
يصح استسلامه في الظروف العادية من قول قاضي  
الموضوع بثبوت الواقعة التي يعاقب عليها إلا أنه في  
مثل ظروف هذه الدعوى ، كما هي الواردة في الحكم ،  
مثل سحب على المحكمة - وقد تمسكت التهمة بصمم عليها  
بأن ما كانت تتحمله وقت اتهام البوليس القتل هو  
مادة مخدرة - أن ترد على هذا الدفع وتبين في غير  
ما غرض أنها كانت لا بد تعلم بحقيقة ما تحويه العبوة  
المضيطة معها ، لا خيال أن لا تكون اتصلت بها إلا  
في ذلك الوقت وأنها كانت تعتقد ، تقديراً من عندها  
أو بناء على إشارة زوجها ، أن السرة لم يكن بها غير  
ما يجرى البوليس البحث عنه . أما والمحكمة لم تقبل  
ذلك بحيث لا يستحسن استخلاص هذا العلم من كل  
ما أورده فإن حكماً يكون قاصراً .

(جلسة ١٠٠٠/١٢/١٩ طين رقم ٢ سنة ١٢ ق)

٥٠ - يشترط للعقاب على جريمة إحرار  
المخدر أن يثبت علم المتهم بأن المادة التي يجردها هي  
من المواد المخدرة ليجب أن يبين الحكم القاضي بالإدانة  
في هذه الجريمة ما يفيد قيام هذا العلم ، وإن كان  
للمتهم قد تسلك في دفاعه بأنه لا يعلم أن الصبغات  
والأوراق التي حشيت عنده هي من المواد المخدرة فإنه  
يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن  
تتم ما يريد انتزاعاً بعبء بأن ما يجرده مخدر . أما  
قولاً بأن العلم مفروض لديه وأنه ليس له أن ينفي أنه  
لا يعلم بأن المادة مخدرة فلا سند له من القانون  
ولا يمكن إقراره ، فإن القصد الجنائي وإن كان الجريمة  
فيجب أن يكون ثبوته فعلياً ، ولا يصح افتراضه افتراضاً  
قد لا يتفق والحقيقة في واقعة الدعوى .

(جلسة ١٠٠٠/١٢/١٩ طين رقم ٢٣١ سنة ١٢ ق)

٥١ - إن القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر  
لا يشترط إلا تحقيق الحيازة للمادة وعلى الجنائي أن  
ما يجرده هو من المواد المخدرة المتميزة قانوناً . فإذا  
كان الحكم قد اقتصر في الاستدلال على توافر جريمة  
الإحراز في حق الطاعة على ما ذكره من أن المخبر

الإيقام به ، وهذا بالبداهة غير التعاطي أو الاستبال الذي سيكون المحرز فيه تحت تأثير عامل شخصي رأى الشارع عنه ما يقتضي التصفيف في التعذيب ، فإنه لا يكون قد أخطأ إذا ما أوقع على هذا المتهم العقوبة الواردة في المادة ٣٥ .

( جلسة ١٩٤٦/١٠ طين ولم ١٠٠١ سنة ١٦ ق )

٥٥ - إن عقوبة إسرار الجواهر المخدرة هي بعينها العقوبة المقررة لطبها وكذا العقوبتين واردة بمادة واحدة هي المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . فلذا تم المزمع إلى المحكمة بتهمة جيب مواد مخدرة ، ورأت المحكمة أن الواقعة الواردة عنه على جميع أحوار التحقيق وهي : تسلم المشتبه من بعض شركائه وأخفاؤه في ملايبه ووضعه في سيارته ، إنما هي إسرار لا جيب . فاعطت هذا الوصف ، فلها بذلك لا تكون قد أخطت بحق النطاق ، لأن جلب المشتبه وإسراؤه هما من نوع واحد ، ولأن المحاكم تسلم عليه واقعة جديدة بل هي أعطت الواقعة المسندة إليه في التحقيق وصفها لقانون الصحيح

( جلسة ١٩٤٦/١١ طين ولم ١٨٩٧ سنة ٦ ق )

٥٦ - إن المادة ٤٢ من قانون المواد المخدرة الخاصة بعقوبة وقف الجاني عن تعاطي مهته أو صناعته أو تجارته صريحة أن أن هذه العقوبة لا توقع إلا إذا كانت الواقعة المانعة عليها تكون إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون المذكور . فلذا كانت الواقعة التي أدان فيها المتهم هي إسراره مخدراً بقصد الاستعمال الشخصي المانعة عليه بالمادة ٣٦ فلا يجوز توقيع عقوبة المادة ٤٢ عليه بتعطيل دعوته في إدارة مهته له .

( جلسة ١٩٤٦/١١ طين ولم ٨٠ سنة ٩ ق )

٥٧ - إن عقاب من يوزع الأفيون أو الحشيش يقتضي القانون الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ والامر المال الصادر في ١ مارس سنة ١٨٨٤ لا يمنع من عقابه على اعتباره مخدراً للأفيون والحشيش إذا كان قد تسلم الزرع حتى تم وأتم وغشش كيدان المختصين هم ، حصل على مادي الأفيون والحشيش المانعة يقتضي القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ - على إسرارهها .

( جلسة ١٩٤٦/١٢ طين ولم ١٠٠ سنة ١١ ق )

٥٨ - إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات لا يخص بالفترة الثانية من المادة ٣٦ الفاضح في أن يحكم في جريمة إسرار الجواهر المخدرة

٥٩ - إذا كان الحكم قد استخلص قصد الاتجار في جريمة إسرار المخدرات عما قلناه وقد دلت كنية الحشيش المضبوطة ووجوده مجزاً إلى أجزاء عديدة وضبط المخلوط التي أعرجها الضابط من جيب سرواله والتي ظهر من التحليل وجود قطع صغيرة من الحشيش عليها فضلاً عما شهد به الضابط عن المعلومات التي وصلت إليه عنه - كل ذلك يدل على أن إسرار الحشيش كان للاتجار ولم يتم أي دليل على أنه لتعاطي أو للاستعمال الشخصي ، - لأن ما استخلصته المحكمة على هذا النحو يكون ساففاً سليماً في المنطق والقانون .

( جلسة ١٩٤٦/٧ طين ولم ٦٠٦ سنة ٢٤ ق )

٦٠ - أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها .

( جلسة ١٩٤٥/١٢ طين ولم ١١٥٦ سنة ٢٤ ق )

٦١ - إذا كان الحكم إذا دان المتهم بجريمة إسرار مواد مخدرة بقصد التعاطي قد اقتصر في بيان واقعة التعاطي على إيراد أدلة الخبث لما على القول بأنه وجد في المنيح مع المتهم الأول الذي ضبط مخدراً المخدرة وأنه هو صاحب المنيح الذي كان يحرر في الحشيش وهو ما لا يؤدي إلى ثبوت التهمة في حقه فإنه يكون حكماً قاصراً وبين مقتضاه .

( جلسة ١٩٤٥/١١ طين ولم ١٣٢ سنة ٢٥ ق )

## الفرع الرابع

### العقوبة

٦٢ - إن مجرد ثبوت إسرار المادة المخدرة يكفي لتحقيق الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المخدرات بلا حاجة للنسب على أن المتهم متعذر بالتعذر . ولا على مخالفة المحكمة على علم بها من نفاق نفسها في أن إسرار هذا المخدر كان للاستعمال الشخصي مما تقع الجريمة فيه تحت نص المادة ٣٦ من القانون المذكور ، مادام المتهم لم يدع ذلك فيها .

( جلسة ١٩٤٦/١٢ طين ولم ٢٠٢ سنة ٣ ق )

٦٣ - الأصل هو توقيع العقوبة الواردة في المادة ٣٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ على كل من يجره مجزراً مخدراً . أما المادة ٣٦ فتندرجت على سبيل الاستثناء في صدق حالة واحدة من حالات الإسرار هي التي يثبت فيها أن قصد منه إنما هو لتعاطي أو الاستعمال الشخصي . فلذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه أحرز المخدر بقصد وضعه في منزل شخص آخر

التعاطي أو الاستعمال الشخصي بإرسال المتهم إلى إصلاحية خاصة لمدة معينة بدلا من أن يوقع عليه عقوبة الحبس المتصوص عليها في الفقرة الأولى - إذ درخص له في ذلك لم يقصد أن يجعل له الخيار في أن يحكم على من تثبت فيه هذه الجريمة بأى من هاتين العقوبتين بلا قيد ولا شرط . بل إن المتهم من عبادة النص ذاتها أن كل عقوبة منها محسنة خاصة بها ويتم ارتفاعها - هي دون غيرها - فيها . وللتقدير الوارد في النص لا يراد منه في الواقع إلا أن يترك للقاضي الحرية في تقدير سالة كل منهم من جهة استحقاقه لهذه العقوبة أو لذلك . ومع قدر القاضي حالة المتهم فهل أساس ما يقدره من ذلك يجب عليه أن يوقع العقوبة المفردة في القانون لهذه الحالة .

فلذا رأى من واقع الدعوى المروضة عليه أن المتهم في حالة تستحق اللجوء والإصلاح وأمر بإرساله إلى المحسنة فلا يجوز التلمن على حكمه بمحاولة إن مصحة للمعتن على المخدرات إذ كانت لم تنشأ بعد لم يكن القاضي أن يختارها بل كان عليه أن يحكم بعقوبة الحبس ذلك بأن الحبس والإصلاحية أيضا - كما سبق - ملوطين متعادلتين يحكم القاضي بأيهما حسب حيثته في كل دعوى بغض النظر عن سالة كل منهم وظروفه بل أن كانا متساوية قرر ملاحظنا فيه غرض خاص . ( جلة ١٩٤١/١٩ رقم ٢٨٥ سنة ١١ ق )

٥٩ - لا يشترط لتوقيع العقوبة المفردة المتصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ أن يثبت اتهام المتهم في الجوارح المخدرة ، وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحراره لها ، وليس ثمة على تطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أنها الحيازة أو الإحرار لم يكن أيهما إلا يقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

( جلة ١٩٤١/١٩ رقم ٤٥٧ سنة ١١ ق )

٦٠ - إن المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بموضع نظام للاجتماع بالمخدرات واستعمالها إذا كان نصها أنه في حالة العود منه سبق الحكم بمقتضى هذا القانون على العائد يجب ألا تقل العقوبة عن ضعف هذا الأدنى المقرر للجريمة بمقتضى هذا القانون ، فهي لا تقتصر في هذا العود سوى أن يكون المتهم قد سبق الحكم عليه بمقتضى القانون المذكور ثم بعد ذلك عاد خالف أحكامه في أى نص من نصوصه .

وذلك لأن جميع الجرائم التي صرحها هذه النصوص ويشت عقوبتها إنما هي كلها من طبيعة واحدة ومنفعة من أصل واحد فهي لذلك متماثلة . ففى كانت النظم سابقة عن حكم صادر عليه بناء على القانون المذكور وقبل أن تنصى المدة القانونية اعترف جريمة إحرار عقدر فإن هذا المتهم يعتبر عامدا في حكم المائدة المذكورة ولو أن سابقته لم تكن عن إحرار عقدر أيضا .

( جلة ١٩٤٠/٢١ رقم ٢٩١ سنة ١٠ ق )

٦١ - إذا كان الثالث من صحيفة سوابق المتهم في إحرار عقدر أنه سبق الحكم عليه بالحبس مع التعلل في جريمة عالة ، وكان لم يمت بين تاريخ انتهاء عقوبة الحبس أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كانت لم تنفذ وبين تاريخ ارتكابه الجريمة التي يحاكم عليها خمس سنوات ، فإنه يكون عامدا في حكم المادة ٣٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

( جلة ١٩٤١/٢١ رقم ٣٤٥ سنة ١١ ق )

### الفصل الثاني

#### جريمة شراء المخدر أو بيعه

٦٢ - إن قانون المخدرات قد جعل من شراء المخدر جريمة أخرى معاقبا عليها بغير جريمة الإحرار ، وإذا كان لا يفتقر قانونا لانعدام البيع أو الشراء أن يحصل التسليم كانت هذه الجريمة ثم بمجرد التعاقد دون حاجة إلى تسليم المخدر للبشري ، إذ لو كان التسليم ملحوظا في هذه الحالة لتكانت الجريمة دائما جريمة إحرار ، ولما كان هناك من محل لنقص على العقاب على الشراء .

( جلة ١٩٤١/١٩ رقم ١٩٠ سنة ١١ ق )

٦٣ - أن تسليم المتهم المخدر بعد تمام الاتفاق على شرائه يكون جريمةين تأديتين ، فإن وصوله إليه بالقليل إلى المخدر يتسبب له زيادة على حيازته تأمة ، وارتفاعه جديدا من جهة على شرائه هوشارا . تام ولو كان قد استرد منه بعد ذلك بسبب عدم وجود الثمن معه وقتئذ أو بناء على التناهي المحكمة التي وضعا البوليس لضبط الواقعة والمتهم فيها متلبسا بجريمة .

( جلة ١٩٤٠/١٠ رقم ١٢٦ سنة ١٠ ق )

٦٤ - إذا قدم المتهم الاتيين لأخر تعاطي فإن هذه الواقعة تتحقق بها إحدى الحالات المتصوص عليها في الفقرة ج من المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ وهي حالات وجب القانونها

للكوكرة ، وبعد قبول حكومة مصر العمل بأحكامها ، ومع ذلك لم يشأ أن يعرف هذه المادة بتغير هذا الفن .  
وإذن فلذا كانت شجيرات القنب الهندي الضبوطة لا تزال في دور الزهر الذي تكون في خلاله مادة الحشيش فلا عقاب يحتضى قانون المخدرات للذكور على إسرائها ، وإنما يصح العقاب عليها يحتضى قانون زراعة الحشيش .

( جلسة ١٩٤١/٧/٢٣ ملن رقم ١٢٦٩ سنة ١٩٤١ ق )

٦٨ - إن الأمر البالى الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ قد ألقى بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٤ الذى جرى العمل به من يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٤ وهو تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . فلذا كانت شجيرات الحشيش قد منبذت في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٤ فانه يكون من التبين تطبيق أحكام هذا القانون بقواته النافذة . ولا يؤثر في ذلك أن تكون بذور شجيرات الحشيش قد وضعت في الأرض قبل العمل به ، لأن القوم من مجموع نخوصه أنه لا يعاقب على وضع بذور الحشيش في الأرض قط بل يعاقب أيضاً على كل ما يتخذ نحو البذر من إهمال التمهيد للثقلات اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلمه ، إذ ذلك كله يدخل في مدلول « الزراعة » التى نهي عنها .

( جلسة ١٩٤٠/٧/٢٣ ملن رقم ١٢٦٩ سنة ١٩٤٠ ق )

٦٩ - إن القانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بمنع زراعة الحشيش في مصر إن نص في المادة الأولى على أن « زراعة الحشيش ممنوعة في جميع أنحاء المملكة المصرية » . وإذ نص في المادة ( ٢ ) التالية لها على أن « كل عقاقلة لحكم المادة السابقة يعاقب بتركها الخ » . وإذ نص في المادة ( ٣ ) على « مائة » من ضبط حادراً أو محرراً لشجيرات حشيش منقولة ، أو لبذور الحشيش غير المحبوسة حساً بكفيل عدم انبثاقها ، أو لأوراق شجيرات الحشيش سواء أكانت غلوطة بمواد أخرى أم غير غلوطة بشيء » - إذ نص على ذلك فقد دل في غير ما غموض على أنه لم يقصد أن يهضم المحظر المتخصص عليه في المادة الأولى على مجرد وضع بذور الحشيش في الأرض ، بل قصد أن يتناول هذا المحظر أيضاً كل ما يتخذ نحو البذر من إهمال التمهيد للثقلات اللازمة للزرع إلى حين نضجه وقلمه . لأن وضع البذور إن هو إلا عمل بدائى لا يرقى شره إلا بدوام رعايته حتى ينبت ويثم سوائه وليس من المقبول أن يكون الشارع قصد العقاقلة على حيازة الشجيرات المنقولة

فيها توقيع العقوبة المخفلة بنقض النظر عن قصد مقدم المادة المخدرة من حيازتها أو إسرائها . إذ يستوى في ذلك أن يكون القصد هو الاتجار أو التماطي أو الاستعمال الشخصى .  
( جلسة ١٩٤٠/١٢/١٢ ملن رقم ١٢٦٩ سنة ١٩٤٠ ق )

### الفصل الثالث

#### زراعة الحشيش والخشخاش

٦٥ - إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وشجيرات القنب المقولة وأوراق شجيرات وبذوره ، قبل هذا الإطلاق على أنه لا يشترط للعقاب في هذه الجرائم أن تكون الشجيرات أو الأوراق لأش نبات الحشيش الخ . ما يشترط للعقاب على الجرائم الخاصة بالاتجار بمحور الحشيش وإسرائه في القانون رقم ٢ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الاتجار بالمخدرات واستعمالها . وإذن فالتمس الذى يعاقب بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجنبه أن يملن على الحكم بأن المحكمة لم تجيب على ما عليه من استعمال الخبير الذى أجرى التحليل لتألفته فيها إذا كانت المادة المخبولة من نبات الحشيش الآتى أم الذكر ، ولم ترد على هذا الطلب .

( جلسة ١٩٤٠/١٢/١٢ ملن رقم ٢١١٢ سنة ١٩٤٠ ق )

٦٦ - زرع نبات الحشيش مخالفة للقوة على هذه المخالفة عقوبة مالية . والحكم بها من اختصاص اللجنة الجزئية ، وهي تستحق بعينه زرع هذا النبات سواء ضيع وأمر أم كان لا يزال صغيراً غير متعم . وتقدم الزارع إلى اللجنة الجزئية ومما قبلها إليه بالفرامة من أجل الزراعة لا يمنع من تعديده مرة أخرى لمسكة الجنائية لما حكته جنائياً بختباره محرراً لما أعتبه هذا الزارع من الحشيش بعد نضجه .

( جلسة ١٩٣٩/١/٢٠ ملن رقم ٨٦١ سنة ١٩٣٩ ق )

٦٧ - القنب الهندي - كما عرفته الاخفاقية المولية التى اتى عليها مؤتمر الأقيون الذى انعقد بمدينة جنيف هو « الزؤوس المنقولة للزهره أو للثمرة من السيقان الإناث لنبات الكانبيس ساتيفا ( Cannabis Sativa ) الذى لم تستخرج مادته السمعية إلا كان الاسم الذى عرف به في التجارة » . وهذا الفن هو الذى كان ملحوظاً لدى الشارع المصرى عند وضعه قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . إذ هو قد وضه بسند إرمان الاخفاقية

تقتات ذلك بالطريق الإداري لا شارب له بالحكمة الجنائية ولا يعل بأسرها المقررة بالقانون . وإن كان فيه يكون في غير محل الدفع بطلان الإجراءات التأسيس على أن رجال مكتب المخدرات الذين لم تكن لهم صفة مأموري التبعية هم الذين قاموا بإعدام زراعة الحشيش المتنبهة ،

( جلسة ١٩٥٤/٧/٢١ طين رقم ٧٥٥ سنة ٢٤ ق )

٧٣ - إذا كانت المحكمة بما لها من سلطة التقدير قد استخلصت من الأدلة التي بينتها في حكمها أن الماعن وهو الزارع النبات قد أحرز المادّة المخدرة التي استخرجها منه بعد نضجه على دلفات وتبرعت لا دافع به من نقل قيامه بالتجريح واستخراج المادّة المخدرة واستناده ذلك إلى غيره من الآراء والزراطة وودت على ذلك بها بفنده ، كما استظهرت من المساحة المزروعة وحسنة عدد الشجيرات وانتمائها وما شهد به رئيس فريق إدارة مكلّة المخدرات الذي صدقه وحولت به ما شهد به من أن عددها يبلغ الآلاف - أن زراعة نبات الحشاش وحيازته كان بقصد إنتاجه وبيعه كما أن إحرار ما أتجه من مادّة الأفيون لم يكن بقصد الاستعمال البعس ، فلن ما استخلصت المحكمة على هذا النحو يكون سابقا سليا في المطلق والقانون

( جلسة ١٩٥٤/٧/٢٧ طين رقم ١١٠ سنة ٢٤ ق )

٧٤ - إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة التهم بزراعة نبات الحشيش في أرضه بناء على ما تبين من تقرير العدل السكياتي الذي أرسلت إليه الشجيرات للضيطة لتطليلها من أنه يتراوح طولها بين خمسة سنتيمترات وخمسة عشر سنتيمتراً ، وما قرره مهندس الزراعة الذي رأت الاستانة به في تحقيق دفاع التهم من أن زراعة الحشيش يكتمل نضجها في مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة وأنه ما دام النبات طوله من خمسة سنتيمترات إلى خمسة عشر سنتيمتراً فإن هذا يدل على أنه ذرع من مدة أقل من شهر ، مما استخلصت منه المحكمة أنه في الوقت الذي قدم فيه البلاغ ضد التهم لم تكن في الأرض زراعة حشيش ، ثم جاءت المحكمة الاستئنافية فألقت حكم البراءة وأدانت التهم قولاً بأنها بن درجة نحو أي نبات تختلف تباً لأية الأرض التي يقرس فيها ودرجة العناية بها وأن ما قرره مهندس الزراعة إنما ينصب على النبات الذي لا يتجاوز طوله ١٥ سنتيمتراً في حين أن الشجيرات المضبوطة بعضها بارتفاع ٢٥ سنتيمتراً ، فلها تكون قد أخطأت ، إذ هي حين لم تحول على أقوال المهندس الجير

وزك الحاضر للشجيرات القائمة على الأرض بإعقاب مع أن حيادته هذه أسوأ حالا وأوجب عقاباً . ثم إن قوله في المادّة الثابتة لكل عقابته إلخ ، يدل على أنه إنما قصد التنظر السابق ذكره ، إذ هذا القول يفيد أنه قدر أن الحظر الوارد في المادّة الأولى يتعدد صور المخالفة له ، والتعدد لا يكون إلا لتباين الأفعال التي تقع بها المخالفة مع وحدة الأرض منها جميعاً . ومتى كان ذلك كذلك كان من يمل على رعاية شجيرات الحشيش وإن العمل بهذا القانون مما يقضى المادّة الأولى منه ولو كان وضع بندهما قد جعل قبل صدوره ، وسواء أكان هو الذي وضع تلك البنود أم كان غيره هو الذي وضعها .

( جلسة ١٩٥٤/٧/٢٤ طين رقم ٧١٣ سنة ١٥ ق )

٧٥ - إذا كانت الدوى قد رفعت على التهم بأنه أحرز مسحوق أوران نبات الحشيش ، وطبقت معاقبته بالمادّة ٣ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٤ ، فأداته المحكمة بإحرار مادّة معدرة ( هي الحشيش ) وطبقت عليه القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فلها لا تكون قد جرت في حاكمته على أساس صحيح . إذ العقاب على ذرع الحشيش وحيازته شجيراته وأوراقها قد وضع له القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٤ . أما الحشيش البعس المصروف القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ فهو الرزوس المجففة المزهرة أو الثمرة من سيقان نبات الكنايس سابقاً الذي لم تستخرج مادته الصمغية .

( جلسة ١٩٥٤/٧/٢٠ طين رقم ٢٣٧٥ سنة ١٨ ق )

٧٦ - إذا كان الحكم قد أثبت أن التهم الذي ذرع نبات الحشيش ونبات الحشاش في ظل القانون ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، أحرز هذا النبات في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بالقانون الجديد رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وأصبح واستخرج وفصل من نبات الحشاش بعد نضجه مادّة الأفيون وأن التطليل ط على أن هذا النبات وجد مجزأ ومشرع بمجرأ الجروح على آثار مادّة ما كانت تبين أنها أفيون فإن الحكم إذ طبق الحياة ٣٣ من القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على صورة هذه الواقعة لا يكون قد أخطأ في شيء .

( جلسة ١٩٥٤/٧/٢٠ طين رقم ٢٠٦٤ سنة ٢٤ ق )

٧٧ - إن ما نصت عليه المادّة الرابعة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٤ الخالص بنبع زراعة الحشيش بشأن قيام رجال الإدارة بناء على طلب وزارة الزراعة بإعدام كل زراعة حشيش قائمة أو مقولة وتحصيل

في وصف المواد المخدرة كعلاج أو أخشاباً في عمله أو ارتكب في سيرة شغلها بسببته أو بشرته سواء أُنشئت عليه ذلك بحكم قضائي أم لا يجب مع بقائه عاضداً على الدوام وفي كل الأحوال لتطبيق نصوص القانون العام بصفت قانوناً جنائياً لا يملك تطبيقه سوى السلطة القضائية المختصة للمطالبة بتطبيق أحكام ذلك القانون على كافة مرتكبي الجرائم سواء أكانوا أطباء أم غير ذلك .

( جلد ١٦/١٧ ص ١٢٢ طين رقم ٦٢ سنة ١٩٢٦ )

٧٨ - الطبيب أن يصف المخدر للريض إذا كان ذلك لازماً لعلاج . وهذه الإجازة مرجحها سبب الإباحة المقتضى على حق الطبيب في مداواة مريضه بوصف الدواء ، مهما كان نوعه ، وبمباشرة إعطائه للريض . لكن هذا الحق بدول ويندم قانوناً بدول علة وانعدام أساسه . فالطبيب الذي يصر استئصال حنك في وصف المخدر فلا يرى من وراء ذلك إلى علاج طبي يصحح بل يكون قصده تسهيل تعاملات المخدرات للذمتين عليها يجرى عليه حكم القانون العام أسرة بشار الناس .

( جلد ١٦/١٧ ص ١٢٢ طين رقم ١٠٢٢ سنة ١٩٢٦ )

٧٩ - إن المادة ٢٦ من قانون المخدرات ( الخاصة بتقيد الزائد من الجواهر المخدرة والمصرف منها ) عامة النص فهي تنطبق على الأطباء كما تنطبق على الصيادلة وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم بمباشرة الجواهر المخدرة بمقتضى قانون المخدرات . والنقد إليه أنه في جريمة عدم إمسالك النظار المشار إليها في هذه المسألة مفترض وجوده بسبب عدم الإخلاص بصحتها ، وليس يشفع فيها الاحتراز بسبب أو لئلا ينشأ أو بأى قدر آخر دون الحوادث القهري .

( جلد ١٦/١٧ ص ١٢٢ طين رقم ٦٢ سنة ١٩٢٦ )

٨٠ - إن نص المادة ٢٦ من قانون الجواهر المخدرة رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ صريح في أن كل شخص مرخص له في حيازة الجواهر المخدرة يجب عليه أن يتقيد الزائد والمصرف من هذه الجواهر أو لا فلا في دفتر خاص يختم ويتم وزارة الصحة العمومية . ونظام من الأعمال التصديرية لقانون المخدرات أن هذا النص إنما وضع لتحقيق أغراض لا يمكن تحقيقها إلا إذا كان الدتر قوة دلييلة مستمدة من الطابع الرسمي الذي يطبع به ، مما لا ينعكس أى شك في أن الدتر يجب أن يكون رسمياً على الصورة التي جلدت في النص . وإن المرخص له إذا لم يسلك حسبما يقتضي بحق عليه

قد استندت في ذلك إلى اعتبارات قالت بها من هندس فيها كان من الممكن تحقيقها والوصول إلى حقيقة الأمر فيها عن طريق الإحصائين جرحها ذلك إلى أن تقدر للتجربيات عمراً غير الذى قدره المهندس ، كما أنها حين قالت بأن بعض التجربيات قد بلغ ارتفاعه ٢٥ سنتيمتراً قد اعتمدت على تقدير الكونستابل مع ما هو ثابت في تقرير المجلس الكيماوى - على ماورد في الحكم - من أن طول العجيرات يتراوح بين ١٥ ، ٥ سنتيمتراً ، وهذا وذلك مما يجب حكمها ، وخصوصاً أن المقام مقام إثبات يجب أن يبنى على اليقين لا راية يبردها الشك .

( جلد ١٦/١٧ ص ١٢٢ طين رقم ١٥٠٢ سنة ١٩٢٦ )

٧٥ - إذا كان المتهم في جريمة زرع حشيش في أرض مملوكة له وإحرازه قد تمسك بأنه لا ياتسّر زرع الأرض التي وجد بها الحشيش للزروع ولا يحرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه - لحسناته منه - لا يميز عجيرات الحشيش من غيرها ، فمصلحة المحكمة عقد الإيجار الذي استند إليه لما قالته من أنه أعده خصيصاً لهذه الجهة منه ، واعتبرت الجريفة لا مقفه به لحكمها يكون قاصراً ، إذ أن ما قالته إن صرح اعتباره متبجاً استبعاد عقد الإيجار لأنه غير مؤد إلى ما رتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريجين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وسريانه تجره مع العلم حقيقة أمره .

( جلد ١٦/١٧ ص ١٢٢ طين رقم ٢٠٩٣ سنة ١٩٢٦ )

٧٦ - إن اعتراف المتهم بضبط النبات في حيازته مع إنكار علمه بأنه مخدر لا يصلح أن يقيم عليه الحكم بإدانته في جريمة زراعة نبات الحشيش ، دون إيراد الأدلة على أنه كان يعلم أن ما أحزره مخدر وإلا كان الحكم قاصراً متبجاً قهراً .

( جلد ١٦/١٧ ص ١٢٢ طين رقم ١٤٠٢ سنة ١٩٢٦ )

### الفصل الرابع

اتصال الأطباء والصيادلة بالمواد المخدرة  
ومدى الإحاطة وقبوله

٧٧ - الطبيب الذي يصر استئصال حنك في وصف المخدرات فلا يرى من وراء وصفها إلى علاج طبي يصحح بل يقصد أن يسهل للذمتين تعاملات المخدر ينطبق عليه نص قانون المخدرات أسرة يفسره من عامة الأفراد . ولا يجدي به أن للأطباء قانوناً عاماً هو قانون مداواة مئة الطب فإنه لا مانع منج من واخنة الطبيب لإدراجه أمام جهة الرسمية المختصة في أماله استئصال حنك

إلا إذا كانت حيازته لهذه المواد الشرعية عن طريق وجود ترخيص لديه من وزارة الصحة . أما إذا لم يوجد لديه هذا الترخيص فتكون حيازته للبند غير مشروعة ومعاقبا عليها ، ولا ينطص من العقاب عليها قيده للبند في دفتر قيد المواد المخدرة .

( جلة ١٢٨/٥/١٦ ملن رقم ١٣٨ سنة ٨ ق )

٨٣ - الطبيب أن يحصل بالبند الذي وصفه لمرضى لضرورة العلاج . وهذه الإجازة تقوم في الواقع على أساس من لقانون العام وهو سبب الإجابة الجيبي صلل حق الطبيب من مراقبة مريض بوصف المواد ومباشرة إعطائه للريض . ولكن هذا الحق يزول ويتصلم قانونا يزول صله وانعدام أساسه . فهو وحده لا يفرض الطبيب ، بلحق ترخيص من وزارة الصحة . أن يحتفظ بالمخدر في صيدانه لأي سبب من الأسباب . ولأن الطبيب ، غير المرخص له من وزارة الصحة في حيازة المخدر ، ليس له أن يحتفظ بما يبق لديه بعد علاج من صرف المخدر بأنفسهم لاستعماله لعمالجه غيرهم . ولا أن يحتفظ بالمخدر نيابة من المريض الذي صرف باسمه . فهو إذا ضبط لديه مخدر كانت حيازته له غير شرعية معاقبا عليها .

( جلة ١٢٨/٥/١٦ ملن رقم ١٣٨ سنة ٨ ق )

٨٤ - إن إمسك الطبيب دقرا ميعوما بقتم مصلحة الصحة العمومية لتقيد الزارد والمصرف من المراد المخدرة واجب عليه لا يحبس عنه والعقاب على التفریط في هذا الواجب أمر لا مفر منه . وللتصد الجنائي في هذه الجريمة مفترض وجود مجرد الاخلال بما يوجب القانون من إمسك البند وليس يشفع في هذه الجريمة سهر أو نسيان أو أي حذر آخر دون الحادث القهري .

( جلة ١٢٨/٥/١٦ ملن رقم ١٣٧ سنة ٦ ق )

٨٥ - إن التصد الجنائي في جريمة عدم إمسك البند الخاصة للممار اليها في المادة ٣٥ . يمكن فيه - كما هي الحال في سائر الجرائم - العلم والإرادة . فمن تصد الجنائي ارتكاب الفعل المكون الجريمة حتى عليه العقاب حتى ولو كان لم يرم من وراء فعله إلى أن يسلل البند بحالته أحكام القانون في شأن المخدرات . فمن كان الحكم قد أوجب على المتهم أنه لم يتم بواجب التقيد في البند فلا مفر من عقابه ، ما دام أنه لم يخل بينه وبين القيام به قوة ظاهره .

( جلة ١٢٨/١٦/١٢ ملن رقم ١٤٧ سنة ١٤ ق )

العقاب طبقا المادة ٣٥/٤ من القانون المذكور ولا يخلع له إمسك أي دقتر من نوع آخر .

( جلة ١٢٨/٥/١٦ ملن رقم ١٣٨ سنة ٨ ق )

٨٦ - إن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بالمخدرات حين نص في المادة ١٨ على أن كافة الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو المنصرفة منها يجب قيدها أولا فأولا في دفتر خاص الوارد والمصرف تكون صفحاته مرقومة وعقومة بحتم وزارة الصحة العمومية . وحين نص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ على معاينة كل صيدلوكنا - لا يملك الدفاتر الخاصة المذكورة بالمواد ١٨ - أو يحوز أو يحوز جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الشائعة أو التي يجب أن تتح من القيد بالدفاتر المذكورة - حين نص على هذا وذلك إنما أراد أن توقع العقوبات للخطأ الفواحش بالمادة ٣٥ المذكورة على كل صيدل لم يقيد في البند الخاص المذكور أولا فأولا الوارد والمصرف من المواد المخدرة على حسب ما جاء في المادة ١٨ ، فإن إيجاب مسك الدفاتر لا يمكن أن يكون قد قصد به إلا تقيد بها على النحو الذي ينطصه القانون أما اعتبار عدم إمسك الدفاتر جنة ، وإعمال التبليغي عند إمسكها مخالفة ، فلذلك من شأنه عدم تحقيق الغرض المقدر بالنص ، سواء بالنسبة إلى الصيادلة أو إلى الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في تلك المواد أو في حيازتها ولا يمكن أن يكون الشارع قد قصد إليه في الظروف التي وضع فيها قانون المخدرات المذكور ، وإن قلنا كان الحكم قد أوجب على المتهم أنه أحمل البند المختوم بحتم وزارة الصحة لانتهاه للعمل فيه . ثم استعمل دقرا آخر غير مختوم أخذ يقيد فيه الجواهر المخدرة المنصرفة من صيدليته من أول يوله إلى ٧ أغسطس سنة ١٩٤٣ - فإن ادانته بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ تكون صحيحة . ولا يشفع له أنه كان يقيد المواد المخدرة في دفتر التناكر الطبية المختوم ، أو أنه كان يتردد على مكتب الصحة ليضع له الاختام على البند الذي أخذ يستعمله ، أو أنه لم يحصل منه أي تلاعب في المخدرات التي في صيدليته . وذلك لأن النص صريح في إيجاب القيد في دفتر الخاص .

( جلة ١٢٨/٥/١٦ ملن رقم ١٤٧ سنة ١٤ ق )

٨٧ - إن المادة ٢٦ من قانون الاتجار بالمخدرات لا تجب على الطبيب قيد المواد المخدرة في دفتر خاص

كان متصلا بالمندرات التي اهتم بالانجاز فيها ومخالفا في إصرارها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد البرليس ، فإنه لا يكون ثم وجه لا يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذي حررته على ارتكاب الجريمة وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المندرات من المتهم ، وتوصله هذه الطريقة إلى كشف الجريمة — ذلك لا يمكنه تعرضا على ارتكابها ، ولا يصح اقتفاده سببا لبطان لإجراءات التحقيق ، ما دام يقول المتهم ببيع المندرات لم يكن ملحوظا فيه سفة المرشد ، وكان يحصل لو أن من عرض الثراء كان من غير رجال البرليس .

( جلسة ١١/٢٠/١٩٤٤ طين رقم ١٢٩٩ سنة ١٤ ق )

٩١ — متى كانت المحكمة قد عيّنت في حكمها أن المتهمين هم الذين دبوا جلب المواد المندرة من خارج البلاد ، وأنهم حين حلوا برسولها نفروا للسلطان وقتلوا بالفعل إلى سيارة علم ، قالت ما يكون من استماتهم في ذلك ببعض رجال الجيش البريطاني حل طعن أن هؤلاء ميسطرونهم في الجريمة بتقبيل دخول هذه المواد إلى البلاد ، ولجأ هؤلاء سلطة البرليس ، وطلب هذه السلطة إليهم للتظاهر بتحويل المصارعة حتى تمكن من القبض على أفراد العصابة — ذلك ليس فيه ما يرفع مسئولية المتهمين عما وقع منهم من طواحية واختيار تنفيذ المقصود من العمل على جلب المندرات ثم وضع يدهم عليها إثر وصولها . ولا يصح القول بأن ذلك إنما وقع منهم بناء على تدخل من البرليس أو مجرد بيع منه .

( جلسة ١٢/٢٤/١٩٤٥ طين رقم ١١١٠ سنة ١٥ ق )

٩٢ — متى كان الحكم قد أثبت على الظاهر أن انتزاعه ومعه المندرات من السفينة التي جلبها عليها من خارج القنطر إلى القنابر الذي أوصله بها إلى القنطرة قد تم بمراديه وحسب القريب الذي كان قد أصبه من قبل فإن ما أخذه رجال البرليس من غصده لسكن ينزل في القنابر الذي أصبه بدلا من الذي كان ينتظره لا تأخير له في ثبوت جريمة جلب المندرات وإصرارها فيه ، إذ أن ما فعله رجال البرليس إنما كان في سبيل كشف الجريمة وضبطها دون تدخل في خلقها ولا في تحويل إرادة مرتكبها عن إتمام ما قصد مقارنته .

( جلسة ١٢/٢٤/١٩٤٥ طين رقم ٢٢٨ سنة ١٣ ق )

٩٣ — إذا كان المتهم قد ضبط بالقاهرة في مساء يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ومعه مواد عتده وفي اليوم التالي نقش منزله بالإسكندرية وعثر به على مواد

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

٨٦ — إن مجرد حمل المتهم للندرة ومراطماهية يكفي للإدانة حتى ولو كان البرليس في سبيل إثبات التهمة عليه هو الذي باع المندرة بواسطة مندوب من قبله . وذلك لأن قوله أعذ المندرة لنفسه مع عليه بحقيقته تحمليه جميع العناصر القانونية لجريمة الاحراز بصرف النظر عن التدبير السابق ما دام الاحراز قد وقع منه رضاه وعن عمدته .

( جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠ طين رقم ٩٢ سنة ١١ ق )

٨٧ — إن إصرار المندرات من الجرائم المشتركة فأكثفها يصح ما متلبسا بها ويوسف القبض على كل من له يد فيها فاعلا كان أو شريكا .

( جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠ طين رقم ٩٠ سنة ١١ ق )

٨٨ — إن جريمة إصرار المندرة هي من الجرائم المشتركة التي لا يبدأ سقوطها بمعنى المدة إلا من يوم خروج المندرة من حيازة الجاني ، فإذا دامت هذه الحيازة قائمة فإن ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك الحيازة .

( جلسة ١٦/١٢/١٩٤٠ طين رقم ١٨٣ سنة ٢٠ ق )

٨٩ — لما كانت زيادة نبات الخشخاش وإصراره في أي طور من أطوار نموه محرما بمقتضى المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ومما يقا عليه بمقتضى المادتين ٣٣ و ٣٤ من هذا القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد درضا جميعا على ما أبداه الدفاع عن المتهم من أن الحيازة لا تنصرف إلا إلى النبات بعد قطعه ، بأن هذه التفرقة لا سند لها من القانون الذي جاء خاليا من التخصيص ، وكان الثابت من الحكم أن نبات الخشخاش وجد مزروعا بكثرة في حقل المتهم وأنه هو الذي كان يباشر شئون هذه الزراعة بنفسه بعد صدور القانون رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٢ ولأن دزعه كان قبل ذلك — لما كان ذلك وكانت جريمة إصرار نبات الخشخاش التي وجهتها المحكمة إلى المتهم هي من الجرائم المشتركة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من إدانة المتهم يوسف أنه هو الذي دزع الخشخاش المضبوط وأنه مالكة وعمره هو تطبيق صحيح للقانون لا خطأ فيه .

( جلسة ٢٠/١٢/١٩٤١ طين رقم ٥٧٠ سنة ٢٤ ق )

٩٠ — إذا كان الظاهر بما أثبت الحكم أن المتهم



أن إحراز المقيم لما ضبط معه في القاهرة في يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٥٣ ، وما ضبط في الاسكندرية في اليوم التالي قد تم في وقت واحد ، وإن افرقا في وقت الضبط بسبب اختلاف المكان الذي ضبط فيه المخدر .  
( جلسة ١١/١١/١٩٥٥ طعن رقم ١١٥٥ سنة ٢٤ ق )

عندة فإن ما وقع من التهم من إحراز المخدر سواء ما ضبط معه بالقاهرة أم بالاسكندرية إنما هو واقعة واحدة وقعت في ظل القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ولا يؤثر على ذلك أن المخدر ضبط على مرحلتين إذ

## موازين

( رشن قواعد أرقام ٩٧ - ١٠١ )

## مواليد ووفيات

( د : انتخابات قاعدة ١٠ وتزوير قواعد ١٤١ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ ودعارة قاعدة ٤ )

## موظفون

( ر : اختلاس أموال أميرية واختلاس أوراق أميرية واستعمال قسوة وإشراك قاعدة ٣ وإهانة وبلاغ كاذب قاعدة ٦ وتعذيب قاعدتان ٤١ و ٤٢ وتزوير في أوراق رسمية وتمديد على الموظفين وحكم قاعدة ٢٤٢ وخير قاعدة ٥٢ ودعوى مباشرة قاعدة ١ ودعوى مدنية قواعد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٩٠ و ٢١١ و ٢٤٢ ودعوى وسب وقذف قواعد ١٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ وسلاح قاعدة ٣ وعقوبة قاعدة ١٥ وقتل وإصابة خطا قاعدة ١٧ ونصب قاعدتان ١٧ و ٣٦ )



«ن»



## نشر أخبار كاذبة

موجز القواعد :

— شروط تطبيق المادة ١٨٨ عقوبات ١—

القواعد القانونية .

نشر ما هو مكذوب، فإذا كان الحكم لم يرد شيئاً عن كذب الخبر، فإذا تولا من علم الصانع بكذبه فإنه يكون قاصراً لعدم استظهاره عناصر الخبر، ولأنه دان الصانع بها .  
( جلسة ١٩٥٧/٧/٢٠ طعن رقم ٤٥١ سنة ٢٧ ق )

١ — يجب لتطبيق المادة ١٨٨ من قانون العقوبات الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة مع سوء القصد أن يكون الخبر كاذباً وأن يكون ناصره ناشراً، فالأخبار الكاذبة مستعملة

## نصب

رغم القناعة

الفصل الأول : الاحتيال

٢٤ - ١	الفرع الأول : استعمال طرق احتيالية . . . . .
٣٨ - ٢٥	الفرع الثاني : اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة . . . . .
٤٨ - ٣٩	الفرع الثالث : التصرف في مال غير مملوك للتصرف ولا له حق التصرف فيه . . . . .
٥١ - ٤٩	الفصل الثاني : التسليم . . . . .
٥٥ - ٥٢	الفصل الثالث : الضرر . . . . .
٥٧ - ٥٦	الفصل الرابع : القصد الجنائي . . . . .
٦٥ - ٥٨	الفصل الخامس : مسائل منوعة . . . . .

موجز القواعد :

الفصل الأول

الاحتيال

الفرع الأول : استعمال طرق احتيالية

- الطرق الاحتيالية التي تستعمل مع الحق عليه يجب أن يكون قوامها الكذب . ١
- عدم باع أو بيع الطرق الاحتيالية إلا إذا اصطحب بأعمال خارجية أو عادية تحمل على الاعتقاد بصحته . ٣ و ٢
- الكذب المجرد من أنه مظهر خارجي يؤيده لا يتوفر به ركن الاحتيال . ٤
- تأييد مزاعم التهم بتدخل شخص آخر كلف لعدة من الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة النصب . ٥ و ٩
- تأييد مزاعم التهم بتدخل شخص آخر يجب أن يكون بحسب من الجاني وتديره وإرادته لا من تلقاء نفسه بغير طلب أو إغرائه وأن يكون هذا التأييد صادراً عن شخصه لا مجرد تزويد لأكاذيب الفاعل . ١٠

## موجز القواعد (تابع) :

- توفر ركن الاحتيال باستماتة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب ظاهرها يفيد أنها صادرة من الغير بنسب النظر عما إذا كان لهذا الغير وجود أم لا - ١١ - ١٤
- تظاهر التهم بأصالة الجاني والتناخيل معهم واستندلهم في أغراضه واتخاذ ذلك عذبه من كتابات وبحود يتوفر به ركن الاحتيال - ١٥ و ١٦
- استماتة التهم للوقوف بوظيفة العمومية من شأنه ان يبرز القواله ويخرجها عن دائرة الكذب المجرد إلى دائرة الكذب المؤيد بأعمال خارجية - ١٧
- مجرد استناد للوقوف إلى وظيفة في الحصول على المال لا يعتبر في ذاته كفائدة عامة نصيا - ١٨
- استماتة الطرق الاحتيالية يجب ان يكون لغرض معين من الأعراض التي بينها م ٣٣٦ ج على سبيل المحصر - ١٩
- مجرد تدعيم الشك الذي لا يقا به وسيد ظالم والاحتيلاد على قيمة هذا الشك ليس في ذاته نصبا بل يجب ان يكون مصحوبا بطرق احتيالية - ٢٠
- تحقق جريمة النصب باستيلاء التهم على مبلغ من النقود من الجاني عليه بتقديمه قطعة نحاسية مطلاة بفضة من الذهب وزعم انها فضية ورهنا إلى ضحانا لوفاء بدينق القرض - ٢١
- عدم بيان الحكم بالإدانة في جريمة النصب ان الظاهر الخارجية كانت للاستماتة في إيهام الجاني عليه . قصور - ٢٢
- عدم بيان الحكم بالإدانة ان الطرق الاحتيالية كانت موجبة لجمع الجاني عليه وغشه بقصد سلب ماله . قصور - ٢٣
- وجوب بيان الحكم بالإدانة طريقة الاحتيال التي استعملها للتهم لجمع الجاني عليه - ٢٤
- ( ر : ايضا اثبات قاعدة ٢٧ واستئناف قاعدة ٢٩٨ وخيانة امانة قاعدة ٣٨ ووصفه التهمة قاعدتان ٧٧ و ٧٨ )

## الفروع الثاني : المظالم اسم كاذب أو صفة غير صحيحة

- توفر ركن الاحتيال يسمى الجاني باسم كاذب دون حاجة إلى الاستماتة بأساليب احتيالية أخرى - ٢٥
- ضد التمس باسم كاذب يستلزم أن تحذف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تحمل الجاني عليه على صدق مدعى التهم - ٢٦
- عند إدعاء الصفة الكاذبة كاف وحسمه لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة إلى أعمال خارجية أو مظاهر احتيال أخرى تميز كذا الادعاء - ٢٧ - ٣١
- عدم إدعاء الوكالة كذا عن شخص يد اتخذاً لصفة كاذبة - ٣٢ - ٣٥
- إدعاء شخص أنه موظف كبير بأحد فروع الحكومة على حين أنه موظف صغير يد اضافة صفة غير صحيحة - ٣٦
- إلتحال شخص صفة الطبيب ليبالغ الرضى مقابل أعجاب يتقاضاها منهم لا يكفي لده مرتكباً جريمة النصب إلا إذا استعمل طرقاً احتيالية لجمعهم على الاعتقاد بأنه طبيب - ٣٧
- إدعاء التهم أنه ضابط مباحث وتهدده لمدعى عليه بطاقة شخصية أيد بها هذا الادعاء يد اتخذاً لصفة غير صحيحة - ٣٨

## الفروع الثالث : التصرف في مال غير مملوك للمتصرف ولا له حق التصرف فيه

- متى تتحقق جريمة النصب بالتصرف في مال ثابت ليس ملكاً للمتصرف - ٣٩
- مجرد التصرف في مال ثابت أو متقول ليس ملكاً للمتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب من ضروب الاحتيال - ٤٠
- تحقق جريمة النصب ببيع الابن الذي يسرق متاعاً لوالده لشخص حسن النية على أنه مالك لما باع - ٤١
- متى يكون البيع الثاني مكوّنًا لجريمة النصب - ٤٢
- وجوب وقف الدعوى المستعصية التي رفضت على التهم لصرفه في عقار للمرة الثانية حتى يتم الفصل نهائياً في الدعوى المدنية المرفوعة بشأن صفة البيع الأول - ٤٣
- تسهيل تبيح نزع الملكية لا يمنع الدين من التصرف في العقار المراد نزع ملكيته - ٤٤
- ونحن التمس القول ونحن حيازة لا يجوز للمائن المرتين أن يرهنه باسمه ضحانا لدين عليه - ٤٥

## موجز القواعد : (٥٦)

- تحقق جريمة الصب بطريق التصرف في ملك ليس المتصرف حق التصرف فيه ولو لم يكن للملك الحقيقي للمال معروفا - ٤٦
- عدم تحقق جريمة الصب بطريق التصرف في ملك ليس المتصرف حق التصرف فيه إذا كان للعتري واقفاً على الحقيقة - ٤٧ و ٤٨
- ( ر أيضاً : خيانة أمانة قاعدة ٣ وتنص قاعدة ٢١٧ )

## الفصل الثاني

### التسليم

- التسليم الذي لا يتخضع به الجاني عليه بنى وقوع الجريمة - ٤٩
- تحقق جريمة الصب بأخذ صفة كاذبة إذا كانت هذه الصفة هي التي خدمت الجاني عليه وحصلت على تسليم المال للتميم - ٥٠
- تسليم الجاني عليه للتميم المال تحت تأثير حاجته الملحة إلى التزود وتهديد لثقتهم بشكواه لا تحقق به جريمة الصب مادام للتميم لم يمتحن في سبيل تأكيد مزاعمه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمله على الاعتقاد بصحتها - ٥١
- عدم استظهار الحكم الصلة بين الطرق الاحتمالية التي استخدمها للتميم وبين تسليم المال له - تصور - ٥٢

## الفصل الثالث

### الضرر

- إمكانية وقوع الضرر كالتحقق لجريمة النصب - ٥٣ و ٥٤
- عدم استظهار الحكم وقوع الضرر لا يبيح مادام قد أثبت أن للتميم استولى على ثوبه عن طريق التصرف في مال ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه - ٥٥

## الفصل الرابع

### النصب الجنائي

- توفر القصد الجنائي بارتكاب الجريمة بقصد سلب مال الجاني عليه وحرمانه منه - ٥٦
- عدم توفر القصد الجنائي إذا كان أخذا الصفة للكاذبة لم يقصد به سلب مال الجاني عليه - ٥٧

## الفصل الخامس

### مسائل متنوعة

- اشتداد حكم الإضفاء الوارد في باب السرقة في م ٣١٢ حقوقيات إلى جريمة النصب - ٥٨ و ٥٩
- رد البائع الذي استولى عليه للتميم بطريق الاحتيال لا يحوو الجريمة بعد تأمها - ٦٠
- تنازل الجاني عليه في جريمة النصب لا يحوو الجريمة ولا يخل للتميم من المسؤولية الجنائية - ٦١
- عدم تحميل الوسيط أية مسؤولية عن وساطته في إنعام عمل مهما عاد عليه من وراء ذلك من الفائدة - ٦٢
- دفع البائع المحول به الضرر إلى مصلحة البريد هو بمثابة دفعه إلى شخص المحول - ٦٣
- ثبوت عدم جدية التهم وقت التعاقد للدعي به وأنه كان يحمل على سلب الجاني عليه ثروته تمنع من القول بأن الواقعة هي إخلال بقصد مدق - ٦٤
- إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الابتدائي الذي عاقب للتميم على تهمتي النصب والسرقة فيه بصفوة واحدة وقضاها بمرادته يعتبر فضلا منها في التمهين - ٦٥
- ( ر . أيضاً : دعوى مدنية قواعد ١٠ و ١٨ و ٤٩ ودفاع قاعدة ٦٩ ومراقبة قاعدة ٩ ووصف التهمة قواعد ٣٩ و ١١٢ و ١١٣ )

## الفرع الثاني : التواعد القانونية :

### الفصل الأول

#### الاحتيال

#### الفرع الأول

##### استعمال طرق احتيالية

١ - يجب من جريمة النصب أن تكون الطرق الاحتيالية التي استعملت مع الجنى عليه قوامها بالكذب. وإن كان إذا كانت المحكة قد اعتبرت ما وقع من التهمين نصبا بناء على أنهما توصلا إلى الاستيلاء على المال من الجنى عليها عن طريق زيارتهما باحتيال مهاجمة العصور لها وسلب أموالها ، والاستماعة في ذلك يذكر حادث معين من حوادث السرقة التي وقعت في الجهة ، وكانت قد قالت في حكمها ما يفيد أن الحادث المشار إليه وقع فعلا وأن الجنى عليها كانت تعلم بقرعته وقت أن ذكره لها المتهمان ، فلذلك لا يتنافر في الطرق الاحتيالية كما هي معرفة في القانون ،

(جس ١٤٦/١/١٣٧ طعن رقم ١٤٢٢ سنة ١٩٢٢ ق ١٦)

٢ - يبلغ الكذب مبلغ الطرق الاحتيالية إذا اصطبغ بأعمال خارجية أو مادية تحصل على الاعتقاد بصحة . فمكسرى البوليس الذي يتولى بعد تنبيهه سكا شرميا على مبلغ من المال من شخص بأيمانه بضرورة دفع رسم تنفيذ لهذا الحكم بحق عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات و قدس ، ، (جس ١٤٦/١/١٣٧ طعن رقم ٢٤١٩ سنة ١٩٢٢ ق ٢٢)

٣ - إن القانون في جريمة النصب باستعمال طرق احتيالية لإجرام الجنى عليه بوجود مشروع كاذب أو لإحداث الأمل بمصروف دمج ومضى يجب أن تكون هذه الطرق من شأنها توليد الاعتقاد في نفس الجنى عليه بصحة ما يدعيه المتهم ، وأما تكون الأكلاب التي صدرت من المتهم مؤيدة بأقوال أخرى أو مظاهر خارجية لأنها كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم - مستعينا ببعض السابرة - أومد الجنى عليهم بوضعيته أن يبيع لكل منهم المنزل للملوك له ولو الفته ولا يخفى ، وقدم إلى كل منهم مستندات الملكية والتزكيز الصادر إليه من شركائه ، وكان في كل مرة يحصل على مبلغ يدفع مقدما على سبيل العيرون ويعمر بالبيع فعلا ابتدائيا ثم ينتزع عن تحرير عقد نهائي قابل

للتسجيل ، فإن استمائه بسماز لإيجاد مشتر المنزل ، وتهديه مستندات الملكية وعقود لإيجار وسند الرقابة عن والده وتوليعه واحشار هؤلاء وتقريرهم بالموافقة على البيع - كل هذا لا يكون طرقا احتيالية بالمعنى القانوني ، فإن الواقع المتعلقة به صحيحة وعقود البيع الاثباتية الصادرة للجنى عليهم السابقين لا تعتبر مشروعات كاذبة بالنسبة للاثنين ، لأن المتهم كان يملك وقت كل عقد منها حق التصرف بسبب علم انتقال الملكية إلى أحد من المشتريين لعدم تسجيل العقود ، ثم إن المتهم إذا كان قد سبق التثنية على عدم تأمك أية صفقة فإن يته هذه لم تصد شخصه ولم يكن لها أى مظهر خارجي يدل عليها وقت التعاقد فلم يكن لها من تأثير في حل الجنى عليهم على دفع المبالغ التي استولى منهم عليها .

(جس ١٤٦/١/١٣٧ طعن رقم ١٣٧٧ سنة ١٩٢٢ ق ١١)

٤ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أرب التهم صادف الجنى عليها في الطريق العام بمرض عليها شراء بذكرين من تذاكر الملاهي باعتبار أنها صالحتان للاستمتاع مع أجهاس قاست إليها . وكان كل ما وقع من قبل سبيل التأثير لهما لشراء التذكرين لا يبدو الكذب البجرد من أى مظهر خارجي يؤيده ، فلا ضابط . وخصوصا إذا كانا قد كانا لم يحصل لهما أى تغيير بعد استيلائهما ، والمكان الذي حصل فيه بينهما لم يكن من شأنه أن يلقى في دوح المشتري ثقة خاصة في البائع .

(جس ١٤٦/١/١٣٧ طعن رقم ١١٥٥ سنة ١٩٢٥ ق ١٥)

٥ - إذا أخذ قرار قضى بالإحالة بالواقع التي تضمنها وصف التهمة المقدمة من النيابة بملامح تتعلق بجريمة النصب ومن هذه الواقع : أن المتهم الثاني أرب التهم الأول فيما أومد به الجنى عليه من أنه قلدر قد استرداد مواشيه المسروقة ، فلا يصح بعد هذا أن يصور القرار الواقعة على أنها مجرد وعد كاذب من المتهم الأول باستحضار المواشي لا يمكن وحده لتكوين جريمة النصب مادام لم يعطيه بأى نوع من طرق الاحتيال لحل الجنى عليه على تصديق هذا الادعاء . ذلك بأن هذا الوعد الصادر من المتهم الأول قد صيغ تركيد من التهم الثاني بصحة مزاعم المتهم الأول وأريد لها ادعاء من القدرة على رد المواشي المسروقة . ومثل هذا التوكيد يتبرر قانونا من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حل الجنى عليه على تصديق التهم فيما يرضه من الادعاءات وهذه الأعمال الخارجية يرقى كصنعب



المتم إلى مرتبة الطرق الاحتيالية التي تقوم عليها جريمة التمسب .

( جلة ١٣٥٠/٥/٢٠ ملحق رقم ١٧٨٨ سنة ١٣٠٤ ق )

٦ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم أن المتهم كان يحضر اقراصاً من مادة أخرى خلاف المادة التي تعمل منها اقراص « اسبرين باير » الحقيقية وأقل منها بكثير في الأثر وفي تكوين الألام والأوجاع ، ويضع هذه الاقراص في غلافات من الصفيح عليها علامة « باير » ويوزعها على المظهر بواسطة شخص آخر كان يقرر للتشرين أن المتهم وكيل شركة باير ، وتمكن المتهم بهذه الطرق والأساليب من بيع كمية كبيرة من الاسبرين الذي حضره ، واستولى على مبالغ بسبب ذلك فهذه الواقعة تحقق فيها جريمة التمسب بالمعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٩٢ عقوبات .

( جلة ١٣٧٢/٢/٢٢ ملحق رقم ١٨٧٢ سنة ١٣٠٤ ق )

٧ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المني عليه كانت بيده ورقة يا نصيب فلنصب عند ظهور نتيجة الصبح إلى أحد المشتغلين ببيع هذه الأوراق ليستلم منه عما إذا كانت ورقة رابعة أم لا ، فتناول البائع كدوساً وأخذ يقلب فيها ثم أخبره بأن ورقه ربح . ثماني قرشاً في حين أنها كانت قد ربحت مائتي جنيه ، ولكن مع هذا البائع شخص آخر نظاماً هو أيضاً وتكثرت بالكشف من رقم الورقة ثم أمد البائع في قوله أن الورقة ربحت مائتي قرشاً فلم يأخذ صاحب الورقة ورقه إلى البائع وأخذ منه خمسة وسبعين قرشاً ، وبعد ذلك حصل البائع لنفسه على القيمة الحقيقية التي ربحها الورقة ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جريمة التمسب ، لأن الطرق التي سلكها البائع لم تكن مجرد أكلاب بل هي من الطرق الاحتيالية ، إذ أنها اقترنت بمظاهر عادية هي تناول كدوس الأوراق الرابحة والتقليب فيها والاشارة بالتبرير في اقتلاع صاحب الورقة بصحة الواقعة المكذوبة حتى انقطع فلم الورقة إلى .

( جلة ١٣٧٢/٢/٢٢ ملحق رقم ١٨١٤ سنة ١٣٠٤ ق )

٨ - إذا راعى المتهم تشالاً من التحاس على أنه من الصعب وحصل من المرتين على مبلغ أعلى من قيمة التناول بكثير ، فركز الطرق الاحتيالية لا يتوافر في هذه الحالة إذا كان الأمر في ذلك لم يتجاوز حرصاً من المتهم الرامح وقبولاً من المني عليه المرتين . أما إذا كان العرض قد تفرد من جانب المتهم بتدخل شخص آخر أيد بمطاع فإن ذلك يكفي لعنه من الطرق الاحتيالية التي

تكون وكجريمة التمسب . ولا يؤثر في الأمر إذا كان الاثنان فاعلين في الجريمة مادام الأمر قد تم بتدبيرهما في بينهما واتفاق عليه .

( جلة ١٣٥٠/١١/٢٧ ملحق رقم ١٨٠٠ سنة ١٣٠٤ ق )

٩ - إذا كانت واقعة التصوي أن زيداً اتصل تليفونيا بالمجنى عليه وأبلغه أن لديه تاجراً عنه كمية من الورق يرغب في بيعها ويطلب مبلغ أربعة جنيهات ثمناً للطن الواحد منها ، وللم المجنى عليه بحاجة المظنية التي يلزمها الورق أنبأ أصحابها بذلك فقربوا وكفوه أتمام الصفقة . فاقبل زيد فأخبره بأنه على موافقة مع صاحب الورق وأن هذا يقتضيه أن يقبل كامل اثنى مئتي مائة ، فأعد هو نصف المبلغ واصطفيه زيد إلى منزل قال إنه لذلك الصاحب . وهناك تصدق مع هذا الصاحب في الأمر فتسلل بضع اثنى مئتي مائة إلى تصديقه الورق ، وطعان المجنى عليه إلى أن سيكتب له قبل ذلك ورقة بالبيع ، فخرج هذا لتدبير باقي اثنى ، ولما حاد به اليها واستترقى الصاحب من ذلك أخبره أنه ليس هو مالك الورق وإنما هو وسيط في البيع وأنه سيبيع عادمه ليستدى المالك أو يصير مفتاح المخزن ، وغادر التركة التي كانوا يجتمعون فيها ثم عاد قائلاً أنه أرسل الخادم فجلاً ، ولما استبط المجنى عليه الخادم استجابه هذا الوسيط وأركبه هو وزيداً في سيارة إلى منزل زعم أنه منزل صاحب الورق ، ثم دخل هو المنزل وخرج مدعياً أنه لم يجده وأنه سيبحث عنه في المكان الذي دله عليه أهل منزله ، وبعد أن نزل من السيارة إلى مكان ثم إلى آخر بدعى أنه يبحث عنه فيها عاد فوقف بالعربة أمام منزل قال إن فيه مكتب البائع . ثم طلب من زيد أخذ التتقدم من المجنى عليه ومرافقة بها حتى بلغاها معا البائع ثم رجعا لتسلم المجنى عليه حصة الورق من مكان وجوده ، فأعطى المجنى عليه زيداً طرقة به التتقدم فزول هذا من العربة ورائق الوسيط إلى المنزل ، وهناك تسلل منه المبلغ ثم هرب به بعد أن غافله وصعد في الحشد الكهربائي ثم خرج من باب آخر المنزل - فهذه الواقعة تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة التمسب بالنصب

الاحتيالية . أما القول بعدم تكامل أركان هذه الجريمة بناء على أن تدخل زيد لم يكن من شأنه تأييد مزاعم الوسيط بل كان مجرد تردد لتلك المزاعم ، وإنه من جهة أخرى لم يكن وليد اهتمام سائقي بينهما - أما القول بذلك فقد كان يصح لو لم تكن واقعة التصوي في غير التام التي يجتنب المحكمة - كما أثبتت بحكمها - تتوافر

سابقة على سنة ١٩٢٤ وقد رهن هذا المنزل بعد هذا التاريخ إلى شخص ما نظير مبلغ من المال قبض بضعة وأثنى أمر المجرم من المني عليه ولكن يتفق أوامر الاختصاص أيضاً على المني عليه استخرج شهادة من محكمة مصر الأهلية بنظر هذا المنزل من التصرفات والتسجيلات من السنة من سنة ١٩٢٤ لغاية سنة ١٩٢٢ ثم زور في هذه الشهادة بأن عا رقم (٤) من سنة ١٩٢٤ وكلة أريفة وجعلها رقم (١) وكلة (واحد) فصارت بذلك سنة ١٩٢١ فهنا الذي أثبت المحكم كلف لانتظار ما وقع منه طارئة احتيالية من شأنها إيهام المني عليه بوجود واقعة مزورة وهي أنه غير محصور عليه وأن المنزل حال من التصرفات العقارية وأنه توصل بذلك إلى الاستيلاء على مبلغ من المال مما يجب عليه العقاب بمقتضى المادة ٢٩٣ ج.

(جلسة ١٩٣٧/١٠ طين رقم ١٤٤٠ ص ٦٤)

١٢ - إن مجرد تقديم سند مزور إلى المحارس المعلن على أشياء معجزة، والوصول بذلك إلى الاستيلاء عليها منه، يكفي قانوناً لتحقيق وزن الاحتيال في جريمة النصب بإيهام المحارس بحسنه الطريقة بوجود واقعة مزورة. والقول بانضمام هذا الزكي استناداً إلى أن المحارس أرى وكان في مقدوره التحقق من صحة السند الذي قدم إليه ولو رجع إلى صاحب التوقيع على السند هو دفعه وضوحاً لا يصح عرضنه على محكمة القضاء.

(جلسة ١٩٣٧/١٠ طين رقم ٢٠٢ ص ٧)

١٣ - إنه وإن كانت جريمة النصب لا تتطلب مجرد الأموال والادوات الكاذبة مهما بالغ قائلها في تركيز ممتلكاتها حتى تأثر بها المني عليه، لأن القانون يوجب دائماً أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية تحصل المني عليه على الاستفادة بصحة إلا أنه يدخل في صداد الأعمال الخارجية التي يتطلب القانون توفرها ليكون الكذب من الطرق الاحتياطية المعاقب عليها استمالة الجاني في تدعيم مزاعمه بأوراق أو مكاتيب من كان ظاهرها يفيد أنها صادرة عن الغير بغض النظر عما إذا كان هذا الغير موجوداً أم لا. فإذا كانت الواقعة التي أئتمرها المحكم وادّعىها مكررة لجريمة النصب هي أن أئتمهم تقدم إلى داتته بسند مزور بمزور بتوقيع وتوقيع شخص آخر وأوعده بصحة هذا السند وأنه حرر أصله القين والهواند ليحل محل السند الأصلي الذي تحت يده هو وحصل منه بهذه الطريقة على السند الصحيح - فهذا المحكم لا يكون عتقاً لأن ما وقع من المني لم يكن مجرد

فيها الطرق الاحتياطية كما يتطلب القانون. قال الوسيط لم يتوصل للاستيلاء على مال المني عليه بمجرد الأكاذيب التي صدرت منه، بل إنه استعان بمظاهر عارجية خلقها ليديم بها أكاذيبه تلك المظاهر التي انتهت بأن التي في روعه على الصورة الواردة في الحكم إنه "إن يقبل الفتوى بنفسه بل أرى ليداً سيراقبه بها ويكتسبها معه صاحب الورق سند اتمام الصفقة مما كان له غير وما سبقه من المظاهر أثره في خضع المني عليه حتى صدقه - أما زيد فإنه مادام ثابت بالحكم أنه كان حراً لثبته في وقع منه غير ضائع في الجرم مع الوسيط فلا شبهة عليه فيه صل.

(جلسة ١٩٣٧/١٠ طين رقم ١٠٧١ ص ١٤)

١٤ - إن استمالة شخص آخر أو آخرين على أن يبدأ أقواله وادعاءاته المكتوبة للاستيلاء على مال الغير رفع كدبه إلى مصاف الطرق الاحتياطية الواجب تحقيقها في جريمة النصب. فالأيد شخصان كل منهما الآخر في أنه قادر على رد الأشياء المسروقة، وأكد كل منهما صحة مزاعم الآخر في القدرة على إعادة هذه الأشياء لصاحبها. بل هذا التوكيد وذلك تأييد يعتبران من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حل المني عليه على تصديق الشخص فيها وإيهامه من الادعاءات، وهذه الأعمال الخارجية يرقى الكذب إلى مرتبة الطرق الاحتياطية التي تقوم عليها الجريمة. ولا يميز من هذا النظم أن يكون الشخص فاعلين أصليين في النصب أو يكون أحدهما فاعلاً والآخر شريكاً أو أحدهما فاعلاً والآخر حسن النية، ولا أنه يقتصر دائماً وقوع الجريمة بهذه الطريقة أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسمي الجاني وتديره وإرادته. لا من نقاء نفسه بنهر طلب أو اتفاقاً كما يقتصر كذلك أن يكون زيد الشخص الآخر في الفاعل لادعاءات الفاعل تأييداً صادراً من شخصه من لاجرم ترديد لإكذب القائل. فلا ذلك يجب أن يبنى المحكم ببيان واقعة النصب وذكر ما صدر من كل من المتهمين فيها من قول أو فعل في حضرة المني عليه مما حله على التسليم في داله، فإذا هو دسر من هذا البيان كن في ذلك غشيت على محكمة النقص والإبرام لفتها في مراقبة تطبيق القانون على الواقعة، الثانية بأنهم يتبين ذلك قطعاً.

(جلسة ١٩٣٧/١٠ طين رقم ٢١١ ص ٨٢)

١٥ - إذا كانت الواقعة الثانية بالمحكم هي أن زيدا المنصور عليه له منزل عليه أوامر اختصاص مسجلة

عدم تحديده لأربع كل واقعة من وقائع الاحتيال التي وقعت على المبنى على ما دام أنه قد أثبت حدوثه بجرماً في خلال فترة حددها ولم تنص عليها المادة القانونية لسقوط الدعوى العمومية .

( جلد ١٢٠/١٢٠٢ طين رقم ١٠٠٠ سنة ١٣٠٧ ق )

١٧ - إن استقامة المتهم الموظف وظيفته العمومية من شأنه أن يبرز أقواله ويخرجها عن دائرة الكذب المحمّل دالّ دائرة الكذب القويّد بأعمال خارجية فلذا كان الحكم في إيراد واقعة الدعوى قد قال إن المتهم ، وهو تمودجي في المزل الطلي الذي نزل فيه أخوه المبنى طام ، قد توصل بهذه الصفة إلى الاستيلاء منها على مبلغ ٥٠ قرشاً على زعم انه ثمن الحقن اللازمة لعلاج أخيه ، فهذا القول يكفي لبيان الطرق الاحتيالية .

( جلد ١٠١/١٠١٥ طين رقم ١٣٣٨ سنة ١٣٠٥ ق )

١٨ - إذا كان استخدام الموظف وظيفته في الاستيلاء على مال الغير لا يستلزم نصاً إلا على أساس أن سوء استعماله الوظيفة على نحو ما وقع منه يثبت من الطرق الاحتيالية ، كما هي معرف بها في باب النصب ، وإنّ ذلك كانت المحسنة في إثبات الماهية في جريمة النصب قد جرت على قاعدة عامة هي أن مجرد استناد الموظف إلى وظيفته في الحصول على المال يثبت في ذاته نصاً ، فلذا تكون غشّة ويكون حكماً واجباً قضيته .

( جلد ١٢٠/١٢٠٢ طين رقم ٢١٤٩ سنة ١٣١٨ ق )

١٩ - إن القسافون قد نص على أن الطرق الاحتيالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإجماع بوجود مشروع كذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بمصوّل ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبيّنة على سبيل المحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، فادامت محكمة الموضع قد استخلصت في حدودها أن المشروع الذي عرضته التهم على المبنى عليه وحصل له المال هو مشروع حقيق جنسي فلان أركان جريمة النصب لا تكون متوافرة .

( جلد ١٢٠/١٢٠٢ طين رقم ١٣٦٥ سنة ١٣٢٤ ق )

٢٠ - مجرد تقديم الشيك الذي لا يقابله رصيد قائم ، والاستيلاء على قيمة هذا الشيك ليس في ذاته جريمة مماثلة لجلبها ، بل يجب أن يكون مصحوباً بطرق احتيالية بالحكم الذي يعاقب على ذلك بمادة النصب دون أن يبين الطرق الاحتيالية التي استعملها الجاني للوصول إلى فرضه هو حكم معيب متعين قضيته .

( جلد ١٢٠/١٢٠٢ طين رقم ١٣٩٨ سنة ١٣٢٧ ق )

كلّيب غير معاقب عليه بل هو من الطرق الاحتيالية المنكوبة بل جريمة النصب إذ الكذب الذي أثره على المبنى عليه حتى استولى منه على السند الصحيح كان مقروناً بعمل أكثر خارجي هو السند الذي تقدم به إليه على اعتبار أنه صحيح وكان التوقيع المنسوب لوصله عليه شاعداً له من غيره اتفق المبنى عليه بسند الواقعة المزورة .

( جلد ١٢٠/١٢٠٢ طين رقم ١٤٤٤ سنة ١٣٠٩ ق )

٢٤ - إذا كانت الواقعة الشاذة بالحكم أن التهم أوم المبنى عليه بأن من سلطه أن يبيته وظيفة في أحد البنوك ( البنك البلجيكي ) وأيد دعواه بأوراق تثبت باطلا بأنها صادرة من هذا البنك وإنه قد تمتعها أن يبين الموظف فيه ، فانضم المبنى عليه بذلك وسله المبلغ الذي طلبه منه ليكون تأميناً ، فهذا الواقعة تكون جريمة النصب ، لأن ما ادّعى التهم التأخير في المبنى عليه من التقدمة على تعيين الموظف بالبنك إنما كان غير صحيح ، والأوراق التي قدمها له ليصم بها منها ، إنما كانت مزورة ، وبهذا تحقق طريقة الاحتيال كما عرفها القانون .

( جلد ١٢٠/١٢٠٢ طين رقم ١٣٠٠ سنة ١٣٠٩ ق )

٢٥ - إن ركن الاحتيال في جريمة النصب لا يتوقف قط باستمارة الجاني في تأييد كاذبيه على المبنى عليه بأشده من آخرين أو بكعاقب مزورة بل هو يكون متواتراً كذلك إذا استعان الجاني بأي مظهر خارجي من شأنه أن يزيّد دواحه . فلذا تطاهر التهم بانعزاله بالجانب المتعاظم معهم واستخدامهم في اغراضه ، وانخذ لذلك عنه من كتابات ويصور ، ثم أخذ يثبت إلى بعضه ويرد على نفسه بأصوات غفلة ليلقي في روج المبنى عليهم أنه يتخاطب مع الجاني حتى حصل بذلك منهم على ما لهم بدعوى مساعدتهم في قضاء حاجاتهم فلما بعد من تكيا لجريمة النصب .

( جلد ١٢٠/١٢٠٢ طين رقم ١١١٤ سنة ١٣١٢ ق )

٢٦ - إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة هي أن التهم أوم المبنى عليه ودعوه بقدره على الاتصال بالجاني وإمكانه شفاء زورجه من العقم ، وأخذ يثبت أصواتاً مختلفة يسبها بأسماء الجاني في غرة مظلة يطلق فيها البنود ويقرأ التعلويد ، وتتمكن بهذا من ساب خمسة جنسيات على عدة دفعات ، فهذه لأعمال يتوافر بها ركن الطرق الاحتيالية المشار إليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وتتمسكون بذلك جريمة النصب متوافرة الأركان في حقه . ولا يجب هذا الحكم

هذا لم تعرض للخطاب المشار اليه والذي قالت إنه ترتب عليه الحصول على مال الاجني عليه هل كان حقيقياً أو مزوراً وهل رضى المتهم من تلافيه إلى سلب مال الاجني عليه أو لا فهناك قصور في بيان الواقعة يجب حكمها .

(جلسة ١٩٥٠/٢/٢١ ملن رقم ١٨٠٨ سنة ١٩٤٦ ق)

٢٤ - إن جريمة النصب لا توافر أركانها إلا إذا كان المجاني قد استعمل إحدى طرق الاحتيال المتصوص عليها في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات على سبيل المحصر . وإن فن التصور الذي يجب الحكم إثماته للمتهم في هذه الجريمة بمقولة : إن واقعة الدعوى تنطهر فيها ورد بصيغة المنع بالحق المدني وما شدد به بالجلسة من أن المتهم أوعمه أن فن استطلعت لإثباته للعمل بمصلحة البنك الجديد وأن المصلحة تقتطد لا يمكن التمييز وجوب دفع تأمين لخراستها عند إصابات العمل قدرة كذا وحل هذا الأساس استولى على المبلغ من المجني عليه . - إذ هذا القول ليس فيه بيان لطريقة الاحتيال التي استعملها المتهم لمخاع المجني عليه وحمله على تصديقه .

(جلسة ١٩٥١/٢/١ ملن رقم ١٨٧٧ سنة ٢٠٠ ق)

### الفرع الثاني

إنفاذ اسم كذاب أو صفة غير صحيحة

٢٥ - يكفي لتكون جريمة النصب أن يتسمى الشخص الذي يريد سلب مال الغير باسم كذاب يتوصل به إلى تحقيق غرضه دون حاجه إلى الاستماعة على إتمام جريمة بأساليب احتيالية أخرى .

(جلسة ١٩٣٧/٢/٢ ملن رقم ٥٢ سنة ٦ ق)

٢٦ - متى كانت الواقعة كما هي تارة بالحكم هي أن المتهم لم يتجاوز في فعله إنفاذ اسم كذاب دون أن يعمل على تثبيت اعتقاد المجني عليه بصدقه ما زعمه ، وأن المجني عليه انتفع بذلك لأول وهلة ، فإن ذلك لا يكون من التهم إلا مجرد كذب لا يتوافر معه المعنى المقصود قانوناً من انتفاذ الاسم الكذاب في باب النصب . ذلك لأن القانون وإن كان لا يقتضي أثر بصحب انتفاذ الاسم الكذاب طرق احتيالية بالمعنى الذي جله به نص مادة النصب ، إلا أنه يستلزم أن تحف به ظروف واعتبارات أخرى يكون من شأنها أن تجعل المجني عليه على تصديق مدعى التهم ، وتقدر

٢٧ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم استولى على مبلغ من المال من المجني عليه بأن قسماً له قسماً نحاسية مقلدة بقشرة من الذهب وأوعمه بأنها قطع ذهبية ودمعها إليه حيناً بالقرعة بالمبلغ سابق الذكر ، فهذه الواقعة يتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريتي النصب والنش ، ومادام القانون ينص على أنه إذا كثر الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد ، ومادام لا يوجد أى مبرر لقتول باسكتناه أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بتمتع النش والتليس من المحكم المتقدم المقرر في القانون العام ، فإنه يكون من الخطأ اعتبار هذه الواقعة خطأ تجارياً فقط .

(جلسة ١٩٤٨/٤/٢ ملن رقم ٤٠٩ سنة ١٨ ق)

٢٢ - إذا أدانت المحكمة متبناً في جريمة نصب ولم تبين بحكمها في واقعة الدعوى أن الاتصاف بالصفات الكاذبة وغيره ، بما عدته المحكمة طرقات احتيالية ، كان من جانب التهم مقصوداً به التأنيب في المجني عليه وخضع لما هو جائز من أن يكون المتهم قد اعتاد حقاً أو باطلاً أن يصف نفسه أو أن يصفه الناس بالأوصاف المشار إليها في مناسبات مختلفة لم تلاحظ فيها فكرة الإجماع كالم تبين أن عاداته من المظاهر الخارجية قد كانت للاستماعة به وإيهام المجني عليه ، فإن حكمها يكون معيباً بالنقصو متبناً قضه .

(جلسة ١٩٤٧/٢/١٩ ملن رقم ١٩٦ سنة ١٦ ق)

٢٣ - إذا ما كانت جريمة النصب لا تقوم إلا على الاحتيال وكان يقتطد أن تكون طرق الاحتيال التي يتبنا القانون في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات موجبة لفتح المجني عليه وغشه بقصد سلب ماله فإن اضطراب الحكم في بيان هذا الركن يكون قصوراً مستوجبا لقضه . وإن قلنا كانت المحكمة قد استتت إدانة التهم في النصب على أنه استعمل طرقات احتيالية من شأنها إيهام المجني عليه بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة - بأن أخرج من حبه خطأياً بخبره فيه مرسله بأن يرسل إليه مبلغاً معيناً من المال ليرسل إليه سناً وكلف شخصاً بقرائه في حضور المجني عليه وحصل سمعته ثم طلب إلى - المجني عليه أن يقدم له المبلغ المذكور ليرسله إلى مرسل الخطاب على أن يقاسمه الربع ثم ذكرت المحكمة في حكمها أن التهم ينش حقة في البدن وأن المجني عليه يعرف ذلك ومع

أساليب النش والختناع للمبر عنها في المادة المذكورة بالطرُق الاحتيالية .

( جلسة ١٩١٣/٨ طين رقم ٥١٢ سنة ١٣ ق )

٣٣ - اداء الوكالة كذبا عن شخص بمقتضى المادة لصفة كاذبة ولو أن بعض الأحكام جرت على أن اداء سالة قانونية أو علاقة تكسب قانونيا لا يكون صفة كاذبة إلا أن أغلب الأحكام قد استنتج بالذات اداء الوكالة وعينت على الأخص سالة من لذهب لزوجته آخر ويعدى كذبا أنه كلف بأخذ أشياء منها لتوصيلها اليه . فاذا ذهب شخص إلى امرأة وأدعى أنه موقد من قبل زوجها لأغراض معينة فاقصده وأعطه ليا ماهر هذا الشخص متخذاً لصفة غير صحيحة حتى عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .

( جلسة ١٩٣١/١٧/٨ طين رقم ١٤٠ سنة ٢ ق )

٣٣ - اداء الوكالة كذبا عن شخص بمقتضى المادة لصفة كاذبة فإذا توصل الجاني إلى الاستيلاء على مال الغير . بواسطة افتاد تلك الصفة وجب عقابه ولو لم يستعمل شيئا من الطرُق الاحتيالية .

( جلسة ١٩٣٠/٤/٨ طين رقم ٨٨ سنة ٥ ق )

٣٤ - من ادعى كذبا الوكالة عن شخص واستولى بذلك على مال فقد ارتكب الفعل المكون لجرمة النصب ، وجاز عقابه بمقتضى المادة ٢٩٣ عقوبات .

( جلسة ١٩٣٥/٢/٨ طين رقم ٨٩ سنة ٧ ق )

٣٥ - إن اداء المقيم كذبا الوكالة عن شخص آخر ، ثم استيلاءه على المال المبنى عليه توصيله إلى موكله المزعوم ، يند في القانون افتاد لصفة كاذبة . بالمبنى الوارد في المادة ٧٣٦ ج ، ويمكن وحده في تكوين ركن الاحتيال ولو لم يكن فيه استعمال لأساليب النش والختناع للمبر عنها بالطرُق الاحتيالية فإن النصب بمقتضى هذه المادة كما يحصل باستعمال طرُق الاحتيال من شأنها الإيهام بجهود مشروع كاذب البع . يحصل بافتاد صفة كاذبة ولو لم يكن مقرونا بطرُق احتيالية .

( جلسة ١٩١٢/١/٨ طين رقم ٣٢١ سنة ١٣ ق )

٣٦ - إن ما يدخل في دائرة اتمام الصفات السكاذبة للقوة عنها بالمادة ٢٩٣ ج اداء شخص أنه موظف كبير بأشغوره الحكومية على حين أنه موظف صغير لأن عبارة « موظف كبير » تحمل في ثناياها الإيهام بالثبوت وطول الكلمة ومعناه الرأى إلى غير ذلك من الصفات والمزايا التي لا يتيسر بها الموظف الصغير فادعاء كل ذلك يخرق حتى بعد انصافا بصفتها

هذه الظروف والاعتبارات من شأنها تقيض الموضوع .

( جلسة ١٩١٥/٢/٨ طين رقم ١٢٤٣ سنة ١٧ ق )

٣٧ - متى أثبت الحكم أن المتهم كان يحضر للمبنى عليهم ( تمهيد في بيع الفتيق ) يوصفه غترا باتتوين ، وكان يركب سيارة يطلق عليها ( بوكس فورد ) وهي في شكل السيارات التي يركبها عادة موظفو الحكومة الإداريون ، فهذا فيه ما يكفي لبيان الطرُق الاحتيالية . وعمل أنه إذا توصل الجاني إلى الاستيلاء على مال الغير عن طريق افتاد صفة كاذبة فقد وجب عقابه بمقتضى النصب ولو لم يصيب ذلك استعمال طرُق احتيالية .

( جلسة ١٩٤١/١/٨ طين رقم ١٣٧ سنة ١٤ ق )

٣٨ - إن افتاد صفة غير صحيحة هو من شروط الاحتيال الذي تتكون منه جريمة النصب ولو لم يكن مقربا بطرُق احتيالية أخرى فافتاد للمتهم صفة تاجر ، وجوده بناء على ذلك ، على جهازات الزادير التي استولى عليها ، فيه وحده ما يكفي لتكوين ركن الاحتيال الذي تتطلبه المادة ٣٣٦ ج لأن ذلك منه يعد افتادا لصفة غير صحيحة ، إذ المراد من الصفة غير الصحيحة هو التحال لقب أو وظيفة أو مهنة أو قرابة أو ما شاكل ذلك .

( جلسة ١٩٤١/٢/٨ طين رقم ١٤٠ سنة ١٤ ق )

٣٩ - إن مجرد افتاد صفة غير صحيحة يكفي وحده لقيام ركن الاحتيال المنصوص عليه في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات دون حاجة لأن تستعمل معه أساليب النش والختناع للمبر عنها بالطرُق الاحتيالية فاذا كان المتهم قد أخذ لنفسه صفة تاجر وسيطرتو وصل بذلك إلى الاستيلاء على المبنى عليه على مبلغ كمبرور من صفقة فانه يحق عقابه بالمادة ٣٣٦ ج .

( جلسة ١٩٢٠/٢/٨ طين رقم ٢٠٠ سنة ٥ ق )

٣٠ - إن اداء الصفة السكاذبة يكفي وحده لتوفر ركن الاحتيال دون حاجة إلى أفعال خارجية أو مظاهر احتيالية أخرى تبرز هذا الادعاء .

( جلسة ١٩٠٤/٥/٨ طين رقم ٤٢٢ سنة ١٣ ق )

٣١ - إنه لا كانت جريمة النصب بمقتضى المادة ٣٣٦ عقوبات تقع بافتاد الجاني إما كاذبا أو صفة غير صحيحة ولو لم يعم ذلك بأي مظهر خارجي ، فإن اذاعة المتهم في هذه الجريمة على أساس أنه لم يحصل على التتو من الجاني عليه إلا بافتاد صفة كاذبة ، تكون صحيحة ولو كان لم يقع منه ما يبرر في القانون من

حق التصرف فيه لا يتحقق إلا باجتماع شرطين ،  
( الأول ) أن يكون العقار المتصرف فيه غير ملوك  
للتصرف ( والثاني ) ألا يكون التصرف - حق التصرف  
في ذلك العقار . وإذن فلا نصار في وصف التهمة على  
القول بأن زيدا ارتكب نصبا بأن تصرف في عقار  
ليس له حق التصرف فيه لا يجهل من التهمة جريمة  
معاقبا عليها قانونا .

( جلده ١٩/٢/١٩٣٢ ملن رقم ١٩٢٦ سنة ٤ ق )

هـ - إن مجرد التصرف في مال ثابت أو منقول  
ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه هو ضرب  
من ضروب الاحتيال التي تحتل أي منها وحده جريمة  
النصب المخصوص عليها في المادة ٢٣٣ من قانون  
العقوبات .

( جلده ١٩/١٢/١٩٢٦ ملن رقم ١٢٧٥ سنة ١٩ ق )

٤١ - الآن الذي يبرق متاعا لوالده ثم يبيعه  
لشخص حسن النية هل أنه مالك لما باع إذا كان زوجو  
من المتاع عن السرقة يحكم المادة ٢٦٩ عقوبات فإن  
فعله الثانية وهي البيع الغير الحسن البية تعتبر نصبا  
معاقبا عليه بالمادة ٢٦٣ عقوبات باجتيار أنه باع ما  
لا يملك وتوصل لذلك إلى قبض مبلغ من المشتري  
الحسن النية على أنه ثمن المتاع المبيع له .

( جلده ٢٥/١/١٩٣٢ ملن رقم ١٢٧٣ سنة ٢ ق )

٤٢ - لاجل أن يكون البيع الثاني مكوّنا لجريمة  
النصب يجب أن تثبت أن هناك تسجيلا لما تم من  
التصرف مرة أخرى إذ جعلنا التسجيل وحده  
الحاصل طبق أحكام قانون التسجيل تزول أو تقيد  
حقوق البائع بحسب طبيعة التصرف موضوع التسجيل .  
( جلده ٢٠/١١/١٩٣٢ ملن رقم ٢٠٣٣ سنة ٣ ق )

٤٣ - إن الأحكام المقررة للحقوق المبنية أو  
المنشئة لما التي أوجب القانون تسجيلا لكن تكون  
حية قبل التبرع هي الأحكام النهائية أي التي تكون  
حائزة لقوة الشيء المقضي به بحسب النص الفرنسي  
Jugement passé en force de chose jugée  
تحويل الحكم الملغى فيه على تسجيل حكم يبرق قابل  
للطعن ( وفي هذه القضية تطعن فيه فلا يلزم بقر المارخا )  
ومصادر إثبات صحة التماسد الحاصل بين المتصادقين بهتضي  
عقد البيع الابتدائي وكذلك الحكم كذا في نقل الملكية  
وفي منح البائع من التصرف مرة أخرى هو في غير  
عمله وسأين لأوانه . وعلة ذلك أنه كما يجوز أن يقضى  
في النهاية بتأييده ويكون مفعوله من وقت تسجيله يجوز

غير صحيحة والاتصال بصفة غير صحيحة يكن  
وحده لتكوين ركن الاحتيال ولو لم يصطب باشتغال  
أي طرق احتيالية .

( جلده ١٩/٤/١٩٣٥ ملن رقم ٨٥٨٨ سنة ٥ ق )

٤٧ - إن القول بأن اختلاس شخص صفة الطبيب  
ليعالج المرضى مقابل أتعاب يتأخاها منهم لا يكتفى  
لعله مرتكباً بجريمة النصب على اعتبار أن ذلك  
لا يكون سوى جريمة مواولة مهة الطب بشرى  
ليس صحيحا على إطلاقه ، فإنه إذا استعمل للمتهم ،  
لكن يستولى على مال المرضى ، طرقتا احتيالية فخلهم  
على الاعتقاد بأنه طبيب بحيث لو لا ذلك لما فعلوه  
ليثول معالجتهم كانت المتأمر للقانونية لجريمة النصب  
متوافرة في حقه وإذن فإن إدارة للمتهم مستوصفا للعلاج  
وظهوره - وهو غير مرخص له بمواولة مهة الطب  
- أمام المرضى الذين يؤمنون المستوصف بغير طبيب  
واتصاله شخصية دكتور أجنبي وتكلمه بلهجة أجنبية  
للإمام بأنه هو ذلك الدكتور ، ثم اتصاله اسم دكتور  
آخر وارتدائه مغطا أيضا كما يرتدى الأطباء ،  
وترقيه الكشوف على المرضى بعبارة يعملها معه  
للإمام بأنه ينحصرهم ، واستماتته بأمرأة تستقبلهم  
وتقدم لهم إليه على أنه هو الدكتور - كل ذلك يمسح  
اعتباره من الطرق الإحتيالية ، إذ هو من شأنه أن  
يؤرم المرضى فيفسدون إليه أتعابا ما كانوا ليفعلوها إلا  
لاستفادهم بأنه حقيقة طبيب .

( جلده ٢٢/٧/١٩١٢ ملن رقم ١٨٨٠ سنة ١٢ ق )

٤٨ - متى كان الحكم قد أثبت على المتهم ادعاءه  
بأنه حاجظ محاك وتقدمه الجنى عليه بطاقة شخصية  
يؤيد بها هذا الادعاء ، الكاتب عما الخضع به الجنى عليه  
وسلله المبلغ الذي طالبه ، فإنه يكون قد بين بما فيه  
الكفاية ركن الاحتيال في جريمة النصب باقتفاء صفة  
غير صحيحة .

( جلده ٢٢/١/١٩٢١ ملن رقم ١٠٧٥ سنة ٢٠ ق )

### الفرد الثالث

التصرف في مال غير ملوك

للتصرف ولا له حق التصرف فيه

٤٩ - إن عدم النص في وصف التهمة عرب  
استيفاء الشرط التي تقوم عليها الجريمة كلف بذنهلم  
تلك الجريمة . لجريمة النصب . بطريق الاحتيال القائمة  
على التصرف في مال ثابت ليس ملكا للتصرف ولا له

إلا بأن يؤدى له قيمة الدين المطلوب منه لثامته هو  
والذى يتناول المرتين حين المرحون حتى السداد . ولم  
يبين المانور طريقة عاصمة لإثبات سوء نية المرتين  
المعاقد مع غير مالك بل ترك ذلك للقواعد العامة التى  
تتبع فى هذه الحالة الإثبات بكونه طريق الإثبات  
المانورية ، تلك هى الأحكام التى تنطبق القواعد القانونية  
العامة بشأن دهن المرتين لثامته المرحون لديه والتى  
تضمنها المادة ١٢ من لائحة لبيوت المالية للتسليف  
على رهونات .

( جلة ١٢٣٧/١٢ طن رقم ٣٦١ سنة ١٩٠٤ )

٤٦ - يكفى قيام جريمة التصب بطريقة التصرف  
فى الأموال الثابتة والمتحركة أن يكون للتصرف لا يملك  
التصرف الذى أجراه ، وأن يكون المال الذى تصرف  
فيه غير ملك له ، تصح الإداة ولو لم يكن المالك الحقيقى  
للمال الذى حصل فيه التصرف معروفا . فلذا كانت  
محكمة الموضوع قد عرضت للمستندات التى قدمها  
المهم لإثبات ملكيته لما باع ، وعصبتها واستخلصت منها  
ومن ظروف تصرفها وغير ذلك بما أشارت إليه فى  
حكمها استخلاصا لما شاته فيه من ، والأرض التى باعها  
انتم لم تكن ملكا له ولا داخلة فى حياته ، وأن كل  
ما أعله من المستندات لإثبات ملكيته لما صوري  
لا حقيقة له ، واستندت أيضا أن المزم كان يعلم عدم  
ملكيت لما باع ، وأنه قصد من ذلك سلب مال من  
اشترى منه ، فذلك الذى أنهى الحكم كالم فى بيان جريمة  
التصب التى أدان المزم فيها .

( جلة ١٢٣٧/١٢ طن رقم ٣٣٤ سنة ١٩٠٤ )

٤٧ - يشترط النفاق فى جريمة التصب بطريق  
التصرف فى ملك ليس بالتصرف حتى انصرف فيه أن  
يكون المزم قد حصل على المال بطريق الاحتيال لسلب  
الثروة . فلذا لم يكن هناك احتيال بل كفى تسليم المال  
عن حله من بيته بتحقيق الأمر فلا جريمة . وإذ فلذا  
اكتفى الحكم فى اداة بالقول بأن المزم تصرف  
بالبس مع أنه لا يملك فى البس إلا حصة صغيرة ولم  
يرود مع اشتراؤه المسمى مجزا عليه وهو لم يكن مديونا  
مضى فى الدعوى - الظروف التى لا تستلصق الصفة  
لمرة ما إذا كان هذا المشتري لم يدفع الثمن إلا عسوا  
معتقدا أن البائع مالك لما باع أو أنه دفعه وهو  
واقف على الحقيقة فلن تصوره هذا بغير محكة التقص  
من مراقبة تطبيق القانون على المزم الصحيح  
وتبين تقصه .

( جلة ١٢٣٧/١٢ طن رقم ٤٨ سنة ١٩٠٤ )

كذلك أن يقتضى مصلحة المعلن وبشر التصرف الثانى  
الحاصل منه تصرفا صحيحا لا غير عليه وتكون النتيجة  
والحالة هذه أن الحكم عليه بالعقوبة كان خطأ إذ هو  
لم يقتصر ما يستحق عليه النفاق . فلذا رجعت الدعوى  
المعمومة على شخص لاتهامه بالتصرف فى مال ثابت  
ليس ملكا له بأن باعته إلى شخص بمقد مسمى ورفع  
المشتري المذكور عند البائع دعوى لإثبات صحة التعاقد  
وحكمه فى غيابا . بذلك وسجل الحكم وبعد حصول  
التسجيل بلغ المهم الدين تمسك إلى شخص آخر بمقد  
مسجل فلا يجوز للمحكمة أن تعتبر التصرف الأول صحيحا  
بأنه نقل للملكية والتسجيل وأن تحكم فى الدعوى  
الجنائية على هذا الأساس بل الواجب عليها . فى مثل  
هذه الصورة أن تنقب الحكم فى الدعوى المعمومة حتى  
يتم الفصل نهائيا فى الدعوى المدنية الى هى أساسها  
والتى هى مرفوعة من قبل أمام المحكمة المدنية وعندئذ  
فقط يكون للمحكمة الجنائية حتى تقديم مرفوع من المزم  
على أساس صحيح ثابت .

( جلة ١٢٣٧/١٢ طن رقم ٢٠٣ سنة ١٩٠٤ )

٤٨ - إن قانون المرافعات الأمل لم ينص ( كما  
نص قانون المرافعات المتعلق فى المادة ٦٠٨ منه ) على  
أن تسجيل تلبية نزع الملكية يمنع المدين من التصرف  
فى العقار المراد نزع ملكيته . فلهذا المدين فى التصرف  
فى العقار المراد نزع ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل  
تلبية نزع الملكية . وعلى ذلك فن يلع لأمر أطيبا  
عسويا عليها وتمت إجراءات نزع الملكية لا يمكن  
أن يؤخذ على ذلك جنائيا وكل ما يمكن أن ينسب  
إليه هو أنه ارتكب تلبية مديونا لا يعاقب عليه إلا  
إذا أمكن أن تتوفر فى فعله ارتكاب جريمة أخرى من  
الجرمات التى يعاقب عليها قانون العقوبات .

( جلة ١٢٣٧/١٢ طن رقم ٣٨٦ سنة ١٩٠٤ )

٤٩ - إن التصرف فى الشيء المنقول رهنه دهن  
محررا لا يجوز إلا من مالك هذا الشيء فليس أن المانور المرتين  
لمنقول أن رهنه باسمه ضامنا لدين عليه فلن فعل فلا يصح  
بالدفع على المالك الحقيقى . غير أنه إذا كان هذا  
المرتين الأخير حسن نية وقت العقد أى معتقدا صحة  
ملكيت من تعاقد معه ، ففى هذه الحالة يكون على المالك  
الذى يطالب برد ملكه أن يرفى هذا المرتين بكل  
المسحق من المدين المضمون بالمرن وأما إذا كان رهنه  
التيه فلن الرهن لا يكسبه من المنقول قبل ملكه الشيء  
المرحون أكثر ما لديه الذى تعاقد معه فلا يلزم لذلك

٤٨ - إن جريمة النصب لا تقوم إلا على التضرر والأختيال. والطرق التي يفتها قانون العقوبات في المادة ٣٣٦ كوسائل الأختيال يجب أن تكون موجهة إلى الجنى عليه شخصه ونفسه، وإلا فلا جريمة. وإذن فلذا كان دفاع المتهم قوامه عدم توافر عنصر الأختيال في الفعل؛ لأن الجنى عليه حين توافقه معه كان يعلم أنه غير مالك لما توافقه معه عليه، فإن الحكم إذا أماته في جريمة النصب على أساس أن التصرف في مال لا يملكه المتهم التصرف فيه هو طريق من طرق النصب قائم بذاته لا يشترط فيه وجود طرق أختيالية - وهذا الحكم يكون قاصراً في بيان الأسباب التي أفضت إليها. إذ أن ما قاله لا ينضد رداً على الدفاع الذي تمسك به المتهم.

(جلبه ١١/١٧/١٩٤٤ طين رقم ١٣٩١ سنة ١٤ ق)

### التسليم الثاني

#### التسليم

٤٩ - التضرر المستوجب العقاب في جريمة النصب هو الذي ينتج عن الجنى عليه. فإذا كان الجنى عليه حالاً محققاً ما وقع عليه من أماليب كان هذا التلم بني وقوع الجريمة عليه بهذه الأماليب.

(جلبه ١١/١٧/١٩٣٨ طين رقم ٣٣٤٤ سنة ١٤ ق)

٥٠ - إن جريمة النصب بالتفاد صفة كاذبة لا تتحقق إلا إذا كانت هذه الصفة هي التي خصصها الجنى عليه وحصله على تسليم المال للنهم.

(جلبه ١١/١٧/١٩٣٧ طين رقم ٣٣٦٠ سنة ١٤ ق)

٥١ - إن جريمة النصب لا تتحقق بمجرد الأقوال والإحداثيات الكاذبة ولو كان قائلها قد بالغ في تركيد بعضها حتى نأثر بها الجنى عليه، بل يجب أن يكون الكذب قد أصطب بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تحمل الجنى عليه على الاعتقاد بصحته. فإذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المتهم أقرض الجنى عليه مائة قرش أعطاه منها مائة وخمسين واحجز الخمسين الثانية بأمانة عن مبلغ الباقي قرش لمدة شهر واحد وتسلم إلى الجنى عليه شيكاً على بنك مصر بمائة قرش مستحق الدفع في تاريخ معين، ولأمر ما رأى الجنى عليه أن يوقف صرف الشيك فتعلم، بلما ملتهم مهتداً متوجهاً بالخروج الأمر إلى الثانية فلم يزل به حتى فرضه بكتابة شيك آخر بثلاثة جنيهات عوضاً عن الشيك الأول، وعند عايله قبضه حصل أيضاً التوقف

عن الدفع، فأعاد المتهم الشيك عليه وكان في ظروف قاسية غارت قواه تحت ضغط الحاجة الملحة وتأثير الوحيد والتبذير بالتمكوى الثانية فرفض بما أومره به من أن يقرضه لثني عشر جنيهاً بثلاثة ثلاثة جنيهات حتى أن يكتسب منها الثلاثة الجنيهات قيمة الشيك الأخير. وفي أن يكون المبلغ بضمان زوجته، ورضى هو وزوجته أن يوقعا على كيبالة باستلامها مبلغ خمسة عشر جنيهاً، وقيل الجنى عليه أن يكتب للثمة خمسة شيكات كل منها بثلاثة جنيهات وقاد الخمسة عشر جنيهاً، وقيل الزوج وزوجه كل ما طلبه المتهم منها رخصاً لوعيدته وبدافع الحاجة واتقاء الضعيفة، وكان يلوح على بأنه سيعطيها مبلغ القرض عقب التوقيع على الأوراق فوراً، فلما وقعا على الأوراق ووضعا في جيبه أهربها أن المبلغ موجود في يده ثم أخذ يروخ ويهاطل ولم يحصل منه الجنى عليه على هذا المبلغ، فإن هذه الواقعة لا تنصب نصاً إلا الجنى عليه قبل التوقيع على السندات والشيكات التي سلمها للثمة نصت تأخير حاجته الملحة إلى القود وتبذير الثمن به يتفكره الثانية ولاعتقاده بأن القود موجودة في جيبه، وليس لها أوردته الحكم ما يدل على أن المتهم قد ابتعان في سبيل تأييد مراميه بأعمال مادية أو مظاهر خارجية تجعله على الاعتقاد بصحتها.

(جلبه ١١/٧٤/١٩٤٤ طين رقم ٤٧٣ سنة ١٤ ق)

٥٢ - إذا كان الحكم إذ كان المتهمين بجرمتي النصب والتزوير في تسليم المال فلا يمكن استظهار الصلة بين الطرقت الأختيالية التي استغناها وبين تسليم المال لها وكان إيراد هذا البيان الجوهري واجباً حتى يقتضى لشكك التضرر مراكبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الدعوى، فإن الحكم يكون مشوباً بالتقصير متجنباً تقصيره.

(جلبه ١١/١٩/١٩٥٥ طين رقم ٥٥٣ سنة ١٤ ق)

### التسليم الثالث

#### الضرر

٥٣ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن أحد المتهمين ذهب معه كتب إلى الجنى عليه في مقر عمله بالبنك وأومره بأنه مودع من قبل وزير الأوقاف ليبيع هذه الكتب إياه وقدم له بطاقة فيها ما يدل على أن له صفة برزاة الأوقاف، وعلى أثر ذلك غابط



التهمة ارتكب الجريمة بقصد سلب مال المجني عليه  
وحرمانه منه .

( جلد ۲۰ / ۱۱ / ۱۹۳۲ طين رقم ۷۰۶۱ - صفة ۳ ق )

٥٧ - إن المادة ٢٩٣ عناق من توصل لـ  
سب مال الغير باقتداء صفة صفة حمية فهي لا تطبق  
على من يتصل منه لويست له بقصد حل بائع على قبول  
قبضه على شيء مبيع وقد بعضه مبعولا ثم إعاد بعض  
الأسقاط ولكنه جاز في النهاية عن دفع بائعها لأن  
اقتداء المصلحة الكاذبة لم يقصد به دفع مال  
البيعي وإنما قصد به أخذ رضاء المالك بالمبيع  
بعضه منه وإذ لا قصد به أخذ رضاء المالك  
بالبائع والفتوى في هذه الحالة علاقة مدنية محضة وليس  
فيها حل جنائي .

(جلد ۶۳/۱/۱۳۴۱ طبعی و رقم ۷۹۹ سنه ۱۴۰۱ ق)

## الفصل الخامس

## مسائل متنوعة

٥٨ — المحققان إلغاء التصور عليه بالأمارة  
 فتوقفت وقديمه في باب السرعة هي أن الشارع رأى أن  
 ينظر ما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من عدوان  
 بينهم على مثال الذلعة الأغر وذلك حرصاً على رفع  
 الأسرة واستبعاد لصلوات الوفاة في كل أمة  
 وجرمتا النصب وخيانة الأمانة جرمتان غائتان لجرمة  
 السرعة وحكمة الإلغاء واحدة في كل الأحوال فيجب  
 أن يتحكم الإلغاء، التصور عنه في المادة ٢٩٩  
 فتوقفت في باب السرعة إلى تلك الجزع من (النصب  
 وخيانة الأمانة) وإن كان الفاعل الذي يقع في الاب  
 في مال أوسع اضرباً عليه لا الأخرى لا عقاب عليه .  
 أما من سلبه ما لا يكون استعماله المال حاصلًا بناء  
 على أمر من سلطة عامة مخصة كالجلبس الحسي بأن كان  
 الأب مجبراً عليه فعرضاً بقراءة الآية لا تكن مسلماً  
 له فإن أياً جده المصنف . إذ توسطت تلك اللطلة لا ينظر  
 صفة المال لا ملكية صاحبه لا وعلاوة السلب التي  
 في الاب وأما وعدها لم يتحقق ما انتهى إلى هذا المال .  
 (ج ١٧٧/١٧٧٢ في ١٣٣٢ في ٢ )

(جے ۱۷۳۲/۶/۱۷ طعن رقم ۱۷۳۲ سے ۴ ق)

٥٩ - إنه لما كان الإغناء من العقوبة الواردة  
 ذكره في باب السرقة في المادة ٣١٢ عقوبات  
 مخالفة على كيان الأسرة فإنه يكون من الواجب أن  
 يمتد حكم هذا الإغناء إلى جميع أفرادها التي تتفرع مع  
 الأسرة فما تقوم عليه من الحصول على مال التفرع

الهم الآخر الملقى عليه بالتلفين في شأن هذه الكتب ومواصلته بأمر وزير الأوقاف ، فهذه الواقعة تتوافر فيها أركان جرمه التعصب ، إذ أن التمهين عملا على الحصول على مال المصنف عليه بطريق إستراتيجية وأبعد من ذلك الآخر في الأذاتيب المكتوبة لها . وسلاية من تمهين أن الهم الذي تحدث تليفين في يؤكد في حديث أنه هو وزير الأوقاف مادام الثابت أنه تعتمد أن يكون حديث مع المصنف عليه على مودة بينهم منها أنه هو الوزير . كما لا يهمل من أن يكون الهم الذي حل إليه الكتب أن يتصل به في بادئ الأمر بل أقصبل يبيض الموظفين الذين يعملون معه ، إذ ما دام أن القصد كان توصيل الرسالة إلى المصنف عليه فلا يهم أن يكون ذلك مباشرة أو بالواسطة . وكذلك لأجل القول بعدم توافر فكر التعصب رغبة أن الكتب تسأوى الفن الذي طلب منها لأنه يمكن تشكيل الجرمية احتيال وتوقع ضرر والتعصب عند توقعه منا من محاولة تضليل المصنف عليه وحل على أن يستمرى كتباً ما لا يفتقرها لولا العلم الذي نرى عليه .

(جلد ۱۰/۳/۱۹۴۰ء طبع رقم ۲۱۹ سے ۱۰۷۱)

٥٤ - يَكْفِي لِتَحْقِيقِ جَرِيْمَةِ النَّصَبِ أَنْ يَكُونَ  
الضَّرَرُ عَمَلُ الرُّقُوعِ .  
( جُلُوسَةُ ١٠ / ١٢ / ١٩٤٥ طَبْعِي دَقِيقٌ ١٤٨٦ سَاعَةُ ١٥ ق )

(جلسة ١٠/١٢/١٩٤٥ طين رقم ١٤٨٦ سنة ١٥ ق)

٥- إن مجرد الاستيلاء على ثروة من طريق التصرف في مال ثابت أو متحول ليس ملكا للتصرف ولا له حق التصرف فيه بغير نصيب صائب عليه بمعنى المادة ١٩٣٣ مع بعض التنازل عما إذا كان الثمر المحاصل من هذا التصرف قد وقع فعلا على الطرف الآخر في التعاقب أو على صاحب الشيء الواقع فيه التصرف فإن رهن متحول ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ من المال استولى عليه من الرهن ينحق عليه العقاب بمقتضى المادة المذكورة ولولم يلحق الرهن ضرر فعلا بسبب انقضاء الزمن من صاحب هذا المتحول، (سجل ١٩٣٦/٤/١٩٣٦ رقم ١٤٢٨ ص ٦)

( جلد ۱۹۳۶/۶/۸ طعن رقم ۱۴۲۸ - ۶ ق )

## الفصل الرابع

القصد الجنائي

٥٦ - إذا عبر المحكم عن القصد الجنائي في جريمة النسب بعبارة « بقصد النسب » فهذا التعبير وإن كان يصح أن يكون موضع اعتقاد إلا أنه لا يصلح وجهاً للعائن على المحكم ما دام مراد المحكم ظاهراً وهو أن

أنه استولى على هذا المبلغ ولو كان المحرول إليه قد أوقع الحجر عليه تحت يد مصلحة البريد قبل أن يتسلمه المحرول منها .

(جـ ٦٢/٧٢/١٩٤٢ طن رقم ١٧٢٣ سنة ١٧ ق)

٦٤ - ما دامت المحكمة قد أثبتت أن المتهم لم يكن جليداً وقت التصاعد المدعى وأنه إنما كان يعمل على سلب المجني عليه ثروته ، فلا وجه لقول بأن هذه الواقعة هي إخلال بمقد مدق .

(جـ ٦٣/٥/١٩٤١ طن رقم ٦٦٥ سنة ١٩ ق)

٦٥ - إذا كان الواضع من الحكم الملعون فيه أن تربة التهم من تربة النصب قد أسست على افتراء الاحتيال وسلب مال الطاعن وكانت الوقائع المؤسسة عليها تهمه النصب هي بذاتها المؤسسة عليها تهمه التشروع في النصب وسكان الحكم الابتدائي إذ أدان المتهم في التهمين قد عاقبه دليماً بقوة واحدة ؛ فإن ولنا هذا الحكم وبرائة التهم تأسيساً على انتفاء الاحتيال في الوقائع المؤسسة على التهم والبيئة في صدر الحكم القاضي بالإلغاء - ذلك يكون فصلاً في كلتا التهمين .

(جـ ١٤/٤/١٩٥٣ طن رقم ١٣٦٥ سنة ٢٢ ق)

بنون حق . وإن غير يتناول مرتكب الجريمة الواردة في المادة ٣٣٦ ج .

(جـ ١٠/١٢/١٩٤١ طن رقم ١٠٩ سنة ١٢ ق)

٦٥ - ود المبلغ الذي استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال لا يمسو جريمة النصب بعد تأمرا وإنما يصح أن يكون سبباً لتخفيف العقاب فقط . وهذا أمر يرجع إلى تقدير محكمة الموضوع ولا يصح بحال أن يكون وجهاً للعلن في الحكم بطريق النقض .

(جـ ١٣٤١/٤/١٩٣٤ طن رقم ٢١ سنة ٤ ق)

٦٦ - إن تنازل المجني عليه في جريمة النصب لا يمسو تلك الجريمة ولا يخلل التهم من المشرعية الجنائية .

(جـ ١٤٤/٢/١٩٤٤ طن رقم ١٥٢ سنة ١٤ ق)

٦٧ - الوساطة بين متعاقدين ليست في حد ذاتها عملاً محرماً فلا يمكن تحميل الوسيط أية مسؤولية من وساطته في أنهم عمل معها عاد عليه من وراء ذلك من الفائدة .

(جـ ١٣٧/١٢/١٩٣٧ طن رقم ٤١ سنة ٨ ق)

٦٨ - إن داه المبلغ الأول به الطرد إلى مصلحة البريد بمثابة داه إلى شخص المحرول ، فيعتبر المحرول

## نقد

### موجز القواعد :

- ١ - الخطر الذي تناوله المادة ١ من ق . رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ . عام مطلق يشمل كل عملية في أوراق النقد الأجنبية تبطل بهذا النقد ١
- ٢ - مجرد عدم استيراد ثمن البضائع الصادرة في البلاد غير معاقب عليه بمقتضى الأمر رقم ٥٣ سنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ في كل الأحوال بل قصد للمعاقبة على تمتد عدم الاستيراد أو التهاون والتقصير فيه ٢
- ٣ - مناط التحريم الواردة في م ٢/١ من ق . ٨٠ سنة ١٩٤٧ للصل بالقانون رقم ١٥٧ سنة ١٩٥٠ هو أن تكون أوراق النقد المعسرة أو الأجنبية مستوردة من الخارج أو مصدرة إليه وأن يكون استيرادها أو تصديرها بغير الشروط والأوضاع التي قررها وزير المالية ٣
- ٤ - مجرد دخول شخص بمبلغ يزيد على عشرين جنيهاً في الدائرة الجركية على خلاف ما يقتضى به ق رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ لا يكفي وحده لقيام جريمة التشروع في تصدير الأوراق المضبوطة بل يجب توفر نية التصدير ٤
- ٥ - عدم اشتراط قصد خاص في جريمة أحد المسافرين إلى الخارج منه مصوغات أو هودا دون ترخيص - ٥
- ٦ - معلول عبارة « القيمة المالية » الواردة في م ١/١ من أكمس رقم ٢٤ سنة ١٩٤٨ - ٦

موجز القواعد (تابع) :

- عدم قيام جريمة عدم عرض اللتم للبيع على وزارة المالية ما فيه من حساب موجود بالخارج إلا إذا ثبت أن له بالغ مستحقة الوفاء وأنه علم باستحقاقها وانتعش عن عرضها في الليلة التي حصدتها القانون - ٧
- إدانة التهم بجريمة عدم عرضه للبيع بغير العرف الرسمي على وزارة المالية ما يجازيه من أدوار النقد الأجنبية دون بيان أنواع هذه الأوراق الأجنبية التي ضبطت منه - قصور - ٨
- (. أيضاً : استيراد قاعدة ١ وتصدير قاعدة ١ )

القواعد القانونية :

١ - إن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد نصت بصيغة عامة ملطقة حل حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي، وهذا الحظر يتناول كل عملية من أي نوع تحصل بهذا النقد . فالحاق التهم على بيع نقد أجنبي كان في متناول هذه معاقب عليه إذ هو يعتبر ولا شك عملية من هذا القبيل .

( جلة ١٠ / ١٩٤٧ طعن رقم ٥٩٩ سنة ١٩٤٧ )

٢ - إن الأمر العسكري رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٠ والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذي حل محله وإن أوجب استيراد ثمر الإنتاج المصدرة في موطن لا يتجاوز ستة أشهر إلا أن الظاهر من مجموع نصوصهما أنها لم تقتض الضاب على مجرد عدم استيراد القيمة في الميدان في كل الأحوال على الإطلاق ، بل تقتضي المعاقبة على عدم استيراد أو التهاون والتقصير فيه . فإذا كان المصدر قد قام من جانبه بإزالة علة المرجود في الخارج ومطالبة بالقيمة وبأن في ذلك ما يجب حل كل جلد في تنفيذ حكم القانون فلا تصح معاقبته بمجرد اقتضاء المعاد دون ورود القيمة .

يؤيد هذا النظر أن الأمر المذكور قد نص على إعفاء المصدر من المسؤولية من كل قد قدم أوراق التصدير ومشتقاتها لأن مصرف مخصص له يتولى هو عملية الاستيراد وما ذلك إلا لفائدة مثانة الأعمال والتصدير من جانب المصرف . ويؤكد ما جله بالأمر والله ثون المدكوكين من تحويل الزدبرحق تعبد للدة المقررة للاستيراد ، وإطالها ، وذلك لا يكون إلا بناء على تقدير أصلهاز تقدم تفتي معها مثانة التصد أو التقصير من جانب المصدر . وإذا فاقزل بأن المصدر لا يهني من المسؤولية إلا في حالة القوة القاهرة غير مبرح ، والحكم الذي يتيقننا على ذلك دون أن يبحث ويقتدر الأدبارات القائمة في الدعوى والتي قد تفي من المسؤولية على الأساس : التقدم يكون عطلا متعينا عنه .

( جلة ١٠ / ١٩٤٧ طعن رقم ١٧٨٨ سنة ١٩٤٨ )

٣ - إن الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ إذ نصت على أنه : يحظر استيراد أو تصدير أوراق النقد المصري أو الأجنبي على اختلاف أنواعها وكذلك الترافيس المالية والتكويرات وغير ذلك من القيم المتفرقة أيا كانت العملة المقومة بها إلا بالشروط والأوضاع التي يبينها وزير المالية بقرار منه ، إنما جعلت منوط الحريم أن تكون أوراق النقد المصري أو الأجنبي مستوردة من الخارج أو مصدرة إليه وأن يكون استيراد أو تصديرها يتبين الشروط والأوضاع التي يفرضها وزير المالية ، فإذا كانت الرقابة الثانية في الحكم المطعون فيه هي أنه ضبط مع الطاعن عند تفتيشه أثناء خروجه من المبرك أوراق من النقد المصري ، وكان دفاع الطاعن - حل ما بينه الحكم - قد قائم على أنه تاجر وأنه دخل إلى المبرك في الصباح ومعه نقود فتراصف صفقة جديدة من الماسة المنة للقيم داخل المبرك ولما لم يفتح شيئا عاد بتقوده ، وكان الحكم قد رد على هذا الدفاع بأنه لم يحصل في يوم الحادث بيع ولا شراء في المبرك وأنه لا جدو للطاعن في عدم الاعتراض عما يحمله من نقود ما دامت تريد حل المقر له حله وهو مشرون جنبها ودناه بناء على ذلك وحده بجريمة الترويج في استيراد أوراق النقد المصري المضبوطة معه دون أن يفتي . يبحث ما إذا كانت أوراق النقد المضبوطة هي في الواقع مستوردة من الخارج أم لا . وهذا الحكم يكون قلصاً عن بيان توافر أركان الجريمة التي دلل الطاعن بها ويدين لهذا السبب تقضه .

( جلة ١٠ / ١٩٥٣ طعن رقم ١٣٧٢ سنة ١٩٥٣ )

٤ - إن مجرد دخول شخص مبلغ يريد في مشرين جنبا في البائرة البركية - حل خلاف : ما يقتضيه القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - لا يكفي وجهه قيام أركان جريمة الترويج في تصدير أوراق .

لـ ١٩٤٧ ولم يلفه أو يبدل فيه ، بل يعتبر من جهة مكلالة ، إذ تناول بالخظر أن يأخذ المسافر معه قترداً وحى أو شغل من أوراق التقد المخصوص عليها في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، ومن جهة أخرى فإنه جله أجل يأت فيها نص عليه من حظر أن يأخذ المسافر معه « قيمة مالية ، بدلا من عبارة القمم المتقولة الواردة بـ ١٩٤٧ ، غير إذ استعمل عبارة « القيمة المالية » قد أجاد بذلك أن تكون عبارة واضحة لا لبس فيها ، فيدخل في مدلولها ودروس الأموال المتقولة بما يتدرج تحتها من قمم متقولة ومن ديون وما يمثلها من سندات إذنية أو كيبالات أو غير ذلك من الأوراق ذات القيمة المالية القابلة للتحويل في مصر أو الخارج ، وإن فن كل الحكم المعلنون فيه قد قضى بالبراءة بناء على أن السندات الإذنية ليست بمسا حظر ذلك الأمر على المسافر إلى الخارج أن يأخذه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القاع .

( جـ ١٢/٢/١٩٤٨ طين رقم ١١١٦ سنة ١٣٢٩ )

٧ - إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات التقد والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ للمدلة له قد نصا في الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة على أن يعرض كل شخص ما يحصل عليه لحسابه أو لحساب غيره من دخل مقوم بجملة أجنبية في مدى شهر من تاريخ إبلاغه بحسابه في الخارج أو تحويله إلى مصر ، فإذا كان المقيم قد تمسك أمام محكمة أول درجة في المذكرة التي قدمها إليها بدفعه ثم أحال إلى هذه المحكمة في مذكرته التي قدمها المحكمة الاستئنافية بأن التهمة المستندة إليه ، وحى أنه لم يعرض للبيع على وزارة المالية بصر الصرف الرسمى ماله من حساب موجود بالخارج بالحوالات لا تقوم إلا إذا ثبت أن له مبالغ مستحقة الرأه وأنه لم يستغنى عنها وأمنع من عرضها في المهلة التي حددها القانون ، ولكن الحكم المعلنون فيه أغفل هذا البطلان الجوهري لم يعرض له ولم يرد عليه ، فهذا الحكم يكون ناقصاً متيناً تقضه .

( جـ ١٢/١٠/١٩٥٢ طين رقم ١١٢٢ سنة ١٣٣١ )

٨ - إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات التقد قد أوجب في المادة الثالثة منه على كل شخص فرداً كان أو شخصاً متنوياً أن يعرض للبيع على وزارة المالية وبصر الصرف الرسمى ما يحصل عليه في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب غيره من يحصل مقوم بجملة أجنبية ، وكذلك كل

التقد المضبوطة ، فالمحك الذي يماثل عمل مجرد هذا الفعل دون أن يظهر نية التصدير يكون مشوباً بالتقصير متيناً تقضه .

( جـ ١٢/١٠/١٩٥٢ طين رقم ٩١ سنة ١٣٣٠ )

٩ - إن جريمة أخذ المسافر إلى الخارج معه مصوغات أو قترداً دون ترخيص تتحقق بأخذ المسافر معه شيئاً ما نص عليه الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذي امتد العمل به بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ سنة ١٩٥٢ الذي يستلزم ذلك الأمر لهذه الجرمية تصدياً عاماً .

( جـ ١٢/١٠/١٩٥٢ طين رقم ١١١٤ سنة ١٣٣٢ )

١٠ - إن الرقابة على عمليات التقد ينظمها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الصادر في ١٥ من مايو سنة ١٩٤٧ ( والمعدل بعد ذلك بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ وبالرسوم بقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٢ ) وقد حظرت المادة الأولى من ذلك القانون التعامل في أوراق التقد الأجنبي أو تحويل القمم من مصر أو إلها كما حظرت كل تمهيد مقوم بجملة أجنبية وكل مقامة متعربة على تحويل أو تسوية كلمة أو جرمية لتقد أجنبي وغير ذلك من عمليات التقد الأجنبي سواء أكانت حالة أم كانت لأجل إلا بالشروط والأوضاع التي تصد بقرار من وزير المالية وحظرت المادة الثانية منه استيراد أو تصدير أوراق التقد على اختلاف أنواعها وكذلك القوائم المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المتقولة أي كانت العملة المقومة بها إلا بالشروط والأوضاع التي يصدها وزير المالية ، وقد صدر قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ وتناول في المادة الخامسة منه كيفية تقديم الطلبات الخاصة بتصدير واستيراد أوراق التقد أو القيم المتقولة المخصوص عليها في المادة الثانية من القانون . ونصت المادة السادسة منه على جواز أن يحمل كل مسافر مبلغاً من ورق التقد أي كان نوعه لا يزيد على عشرين جنيهًا بلا ترخيص ، ثم صدر بعد ذلك الأمر العسكري رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٨ الذي امتد العمل به بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٣ وقد حظرت الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على المسافرين أن يأخذوا معهم بدون ترخيص قترداً أو قيمة مالية ، تزيد على التقد المسموح به في قرار وزير المالية رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ ، ولما كان هذا الأمر سائداً إلى جانب القانون رقم ٨٠

ما يدخل في ملكه أو حيازته من أوراق النقد الأجنبي كأمين للذات السالبة على أن يبين وزير المالية قراره من البلاد والعملاء التي تخضع لأحكام هذا القانون وله وقت تنفيذ هذه الأحكام بالنسبة إلى بلد معين أو عملة معينة أن يقرر ما يراه من الفوائد والتدابير التي يمكن تنظيم تجارة الأوراق سواء أكانت بائنة الصري أم كانت بائنة الأجل في وقت إصدار القانون.

الزاد رقم ٥١ لسنة ١٩٤٧ تنفيذاً لهذا القانون طبقاً من أوراق النقد الواجب عرضها للبيع على

نقد

تقاضا

رقم المادة	الموضوع
١ - ١١	الفصل الأول : إجراءات الطعن
١٢ - ١٩	الفرع الأول : التقرير ٩
٢٠ - ٤٤	الفرع الثاني : أسباب الطعن
٤٥ - ١١٢	الفرع الثالث : ميعاد الطعن
١١٣ - ١٢٨	(أ) ميعاد التقرير
١٢٩ - ١٣٣	(ب) ميعاد إيداع الأسباب
١٣٤ - ١٤٧	الفرع الرابع : من له حق الطعن
١٤٨ - ٢٣٠	الفرع الخامس : التركيز في الطعن
٢٣١ - ٢٩٦	الفصل الثاني : الخصوم في الطعن
٢٩٧ - ٣٠٠	الفصل الثالث : المصلحة في الطعن
٣٠١ - ٣٢٥	الفرع الأول : العقوبة المقررة
٣٢٦ - ٣٤٦	الفرع الثاني : الطعن
٣٤٧ - ٣٥٠	الفصل الرابع : حالات الطعن
٣٥١ - ٣٥٩	الفرع الأول : الطعن بمخافة القانون
٣٦٠ - ٣٦٩	الفرع الثاني : الطعن بوقوع بطلان في الحكم
٣٧٠ - ٣٧٩	(أ) ما يفسد سببا لبطلان الحكم
٣٨٠ - ٣٨٩	(ب) مالا يفسد سببا لبطلان الحكم

## رقم التاعدة

٣٤٨ - ٣٤٧	الفرع الثالث : الطعن يوقع بطلان في الإجراءات
٣٥٩ - ٣٤٩	(أ) ما يعتبر سبباً لبطلان الإجراءات
٢٨١ - ٢٩٠	(ب) ما لا يصلح سبباً لبطلان الإجراءات
٤٦٨ - ٣٨٧	الفصل الخامس : أساليب الطعن
٥٣١ - ٤٦٩	الفرع الأول : أسباب واردة على الحكم الابتدائي
٥٣٢	الفرع الثاني : ما يعتبر سبباً جديداً
٥٤٩ - ٥٣٣	الفرع الثالث : أسباب موضوعية
٦٠٤ - ٥٥٠	الفرع الرابع : أسباب متعلقة بالنظام العام
٦٧٢ - ٦٠٥	الفصل السادس : ما يجوز الطعن فيه من الأحكام
٦٧٢ - ٦٠٥	الفصل السابع : ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام
٦٧٥ - ٦٢٣	الفصل الثامن : الطعن في الأحكام النهائية
٦٥٦ - ٦٢٦	الفصل التاسع : نظر الطعن أمام المحكمة
٦٨٧ - ٦٥٧	الفصل العاشر : سلطة محكمة النقض
٦٨٦ - ٦٨٣	الفصل الحادي عشر : أثر الحكم في الطعن
٦٩١ - ٦٨٧	الفصل الثاني عشر : سقوط الطعن
٦٩٣ - ٦٩٢	الفصل الثالث عشر : الكفالة
	الفصل الرابع عشر : وقف التنفيذ

## موجز القواعد :

## الفصل الأول

## إجراءات الطعن

## الفرع الأول : التقرير بالطعن

- اعتبار العريضة المقدمة إلى لجنة المساعدة القضائية تقريراً بالطعن ويأخذ لأسبابه - ١
- عدم اعتبار العريضة المقدمة إلى لجنة المساعدة القضائية تقريراً بالطعن ولا يباها لأسبابه - ٢
- إبطال إدارة السجن أمر التقرير بالطعن لا يشار به الطاعن - ٣
- إبداء المحكوم عليه رغبته لكتاب السجن في رفع طعن عن الحكم وإبست ذلك كتابة على الأوراق بعد قانوناً تقريراً بالطعن - ٤
- التقرير بالطعن يكون في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم للطعون فيه - ٥
- إرسال المحكوم عليه إشارة ظرفية إلى رئيس النيابة يقول فيها إنه طعن بطريق النقض في الحكم الصادر عليه لا يعتبر تقريراً منه الطعن - ٦ و ٧
- امتناع الموظف للشئون عن الدعة للرد لإببات التقريرات عن قبول التقرير يكون له ما يبرره إذا كان الطعن غير جائز أصلاً ولا يسع محكمة النقض إلا أن تنزعه عليه - ٨
- عدم قيام الطعن إلا بكتابة تقرير في قلم الكتاب أو في السجن - ٩
- اعتبار تقرير الطعن وارداً على المحكمين الصادر باعتباره معارضة الطاعن كأن لم تكن والحكم التيساري للمعارض فيه الصادر في الموضوع متى كان التقرير قد تناولها - ١٠
- إبداء الطاعن « عسكري الجليز » كتابة في اللباد رغبته في الطعن بقراره من موقعه من قائد السكتية وقدم الأسباب بواسطة عاين في المعتاد وكانت إدارة الجليز لم تبث السجن الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة ليقدر بالطعن فإنه يكون في حلة عند قهرى - ١١

موجز القواعد (تابع):

الفرع الثاني : أسباب الطعن

- اعتبار تقرير الأسباب معيها في ذاته إذا كان الطاعن لاذنب له في عدم توقيعه على تقرير الأسباب التي قدم في اليراد - ١٢
- عدم تقديم الطاعن أسبابا لطعته وذكره في التقرير أن الحكم لم يختم في اليراد دون أن يقدم شهادة من قلم الكتائب مثبتة لذلك يحمل طعنه غير مسبب - ١٣
- تقرير أسباب الطعن غير الواقع عليه من الطاعن يكون لتوا لاقية له - ١٤ - ١٧
- عدم جواز الإحالة في الأسباب إلى طعن سبق تقديمه من متهم آخر - ١٨
- عدم قبول أوجه الطعن للتقدمة من زوج المحكوم عليها دون توكيل - ١٩

الفرع الثالث : ميعاد الطعن

(١) ميعاد التقرير

- بداية ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المرافعة - ٢٠ - ٢٤
- عدم وقف مريان ميعاد الطعن بطلب الإلغاء من المصاريف القضائية - ٢٥
- استحالة الطعن في اليراد لندى قهرى وجوب التقرير به في أول فرصة - ٢٦ - ٢٨
- بداية ميعاد الطعن في التهم المؤسسة على واقعة واحدة والمحكوم غيابيا في بنفسها بالبراءة أو بعدم قبول الدعوى - ٢٩
- عدم اعتبار وجود التهم في السجن عنفا يبرر تجاوز ميعاد الطعن وتقديم الأسباب - ٣٠
- قبول الطعن للتقرير به بد اليراد في أول فرصة بعد زوال العذر القهرى متى أظهر الطاعن رغبته في اليراد - ٣١
- قبول طعن لدعى للذنى الفروع منه بعد الاعتداد متى قرر به بمجرد علمه بالحكم غيابيا برفض دعواه وبغير إعلانه بالجلسة - ٣٢
- انتهاء ميعاد الطعن في حق المحكوم عليه يستتبع انتهاءه في حق من يصلون لصالحه - ٣٣
- بداية ميعاد الطعن في الحكم الاستثنائي الذى لا يقبل المرافعة - ٣٤
- وجوب ابتداء ميعاد الطعن في الحكم من اليوم الذى يثبت فيه رسميا علم الطاعن بصدوره - ٣٥
- تحديد حرية الطاعن لأصلح سبيل لتجاوز ميعاد الطعن - ٣٦
- ميعاد الطعن وإدعاء الأسباب في الحكم المحضورى - ٣٧
- ميعاد الطعن من النيابة في الحكم الصادر بعدم جواز استئنافها - ٣٨
- ميعاد الطعن في الحكم الذى لم توقع أسبابه في اليراد - ٣٩
- شرط امتداد ميعاد الطعن هو الحصول على شهادة بعدم ختم الحكم في الخاتمة أيام التاتية لصدوره - ٤٠
- اليراد الذى يمتد اليه ميعاد الطعن بسبب عدم ختم الحكم هو أرجون يوما وسقوط الحق بعده في جميع الأحوال - ٤١ - ٤٣
- بداية ميعاد الطعن في الحكم للؤسس على إعلان باطل - ٤٤

(ب) ميعاد إيداع الأسباب

- اعتبار تقديم الأسباب بعد اليراد بسبب خلع من إرادة الطاعن خلاصا في اليراد - ٤٥ - ٤٦
- وجوب تقديم الأسباب في ميعاد ١٨ يوما كاملة بعد صدور الحكم - ٤٧ - ٤٩
- العبرة في اعتبار الأسباب مقدمة في الميادى بتسليمها خلاصا قلم الكتاب - ٥٠ و ٥١
- عدم تأخير إيفال ختم الحكم في ميعاد الخاتمة أيام على صحت وأثره فقط فى امتداد ميعاد تقديم الأسباب - ٥٢ - ٥٧
- ميعاد الخاتمة أيام المحدد لإعطاء صاحب الشأن صورة من الحكم للطعون فيه هو ميعاد غير كامل - ٥٨
- عدم جواز الراش في تقديم أسباب الطعن إلى ما بعد أعضاء اليراد المحدد إعاداً على شهادة قلم الكتائب بعدم التحسكن من الحصول على صورة الحكم في ميعاد الخاتمة أيام - ٥٩ و ٦٠

- وجود القضية بكتيب النائب العام لا ينعف الطاعن في عدم تقديمه أسباب الطعن في اليباد - ٦١ و ٦٢
- إمتداد ميعاد تقديم الأسباب بسبب عدم ختم الحكم إلى عشرة أيام من تاريخ علم الطاعن رسمياً بالإيداع - ٦٣ و ٦٥
- عدم اعتبار مرض المحامي عنراً لتجاوز ميعاد تقديم الأسباب - ٦٦
- وجود الحكم عنوما ومودعا بلف الدعوى في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن الى قلم الكتاب لتحضير أوجه الطعن بوجوب تقديم أسباب الطعن في اليباد وعدم الأخذ في الطالبة بمدة أخرى لتقديم الأسباب فيها ولو كان الحكم لم يفتح إلا بعد مضي ميعاد الثانية أيام - ٦٧ و ٧٧
- عدم جواز نقض الحكم بتقديم شهادة بعدم ختمه في الثانية أيام والادعاء بأن أسبابه كتمت بعد ستة شهور من تاريخ صدوره متى إنضم الدليل على صحة هذا الإدعاء - ٧٨
- عدم جدوى الشهادة المأخوذة قبل مضي الثانية أيام في استناد ميعاد تقديم الأسباب - ٧٩ و ٨٢
- عدم جواز التمسك بغير الأسباب المقدمة في اليباد - ٨٤
- ابتداء ميعاد تقديم أسباب الطعن من تاريخ العلم الرسمي بصدور الحكم - ٨٥ و ٨٦
- تقديم أسباب الطعن لا يخفى عن المقرر به - ٨٧ و ٨٨
- وجوب تقديم أسباب الطعن التي لم تقدم في اليباد بمجرد زوال المانع - ٨٩ و ٩٠
- امتناع قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم عن قبول الأسباب المقدمة في اليباد والبادرة بإرسالها في ذات اليوم بالبريد إلى محكمة النقض بوجوب قبولها ولو وصلت بعد اليباد - ٩١
- وجوب صدور الشهادة التي يستدل بها على عدم ختم الحكم في اليباد من قلم كتاب المحكمة التي بها ملف الدعوى ما لم تكن ظروف الحال تبرر اعتبارها كاتبة صادقة من قلم كتاب المحكمة للوجود به للقب - ٩٢
- عدم اعتبار اعتقال الطاعن سبباً في تأخير تقديم الأسباب - ٩٣
- عدم قبول الطعن إذا لم يثبت الطاعن أن أسبابه قدمت في اليباد ولو عثر على تلك الأسباب بمسكتب أحد كتبة قلم المسكتب أثناء شيا به - ٩٤
- تقديم عاصي الطاعن الذي حصل على شهادة بعدم ختم الحكم في الميعاد أسبابه في اليباد - عدم أحقية عاصي آخر في طلب ميعاد آخر لتقديم أسباب أخرى - ٩٥
- ماهية الشهادة التي يصح الاستدلال بها على عدم ختم الحكم في اليباد - ٩٦ و ١٠٠
- عدم اعتبار تمثيل التهم بعدم استطاعته دخول دار المحكمة بسبب الإجراءات التي اتخذها البوليس عنراً في عدم تقديم أسباب الطعن في اليباد - ١٠١
- عدم الالتفات إلى الأسباب المقدمة بعد التوبة - ١٠٢ و ١٠٣
- عدم اعتبار التراخي في ختم الحكم في ميعاد الثانية أيام وحده سبباً لنقض الحكم - ١٠٤
- عدم إدعاء الأسباب في اليباد القانون لمدر قهرى وعدم إدعاءها بمجرد زوال المنذر يجعل الطعن غير مقبول شكلاً ولا مجرى الاختيار بسبب للرض وحده - ١٠٥
- عدم الاعتداد بالتأخير على هامش الحكم بالإخطار الحاصل لو كلف مكتب المحامي بل البيرة هي بإخطار المحامي أو الطاعن - ١٠٦
- عدم قبول الطعن في حالة الحصول على شهادة بعدم ختم الحكم في الثانية أيام ثم توقيع الطاعن على الحكم بعد ذلك بهله بالإيداع وعدم تقديم أسبابه في الميعاد - ١٠٧
- عدم أحقية الطاعن الذي حصل على الشهادة بالتطال بوجوب إخطاره بالإيداع في قلم الكتاب متى كان الإخطار قد حصل إلى صاحبه في مكتبه - ١٠٨
- قيام إقرار وكيل الطاعن بطله بالإيداع مقام إعلانه بهذا الإيداع - ١٠٩
- لا عبرة بالشهادة التي لا يحصل عليها الطاعن بنفسه أو بواسطة غيره ، بل حصل عليها شخص لم يبين صفته - ١١٠
- البيرة بالشهادة للمطاعن من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وعدم جواز الالتفات إلى الشهادة للمطاعن من محكمة أخرى ولو كانت هي محكمة الاستئناف التابع لها مستندارو محكمة الجنايات - ١١١ و ١١٢

(راجع أيضاً : حكم قاعدة ٩٥)



## موجز التواضع (تابع) :

## الفرع الرابع : من له حق الطعن

- لولى القاصر وهو وكيل جبرى عنه أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره في الأحكام التي تصدر على قاصره - ١١٣
- حق النيابة في الطعن في جميع الأحكام حتى ما كان منها صادراً بالقسوة - ١١٤
- حق التهم في الطعن في الحكم الاستثنائي الذي قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي لم يكن قد استأنه - ١١٥
- المقرر بالطعن يكون من المحكوم عليه شخصياً أو بمن يركله لهذا الغرض توكيلاً خاصاً - ١١٦ - ١٢٠
- قصر حق الطعن في أوامر قاضي الإحالة أمام محكمة النقض بسبب الخطأ في تطبيق القانون على النائب العموى وحده - ١٢١
- قصر حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على الجنب عليه دون ورثته - ١٢٢ و ١٢٣
- قصر حق الطعن بالنقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى من النيابة على النائب العام بنسبه أو الهامى العام في دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه - ١٢٤ - ١٢٧
- تنازل الطاعن عن دعواه المدنية لا يجعل له صفة لها يترفع طعنه بالنسبة إلى الدعوى العموية - ١٢٨ (راجع أيضاً : قاضي الإحالة لأعدائي ٢٩ و ٣٠)

## الفرع الخامس : التوكيل في الطعن

- لا عبرة بقرار الطعن الذي يتولاها عام غير مفوض في ذلك بتوكيل خاص إذ يكون صادراً بمن لا يملكه ولا تصححه الإجازة اللاحقة - ١٢٩ و ١٣٠
- لا عبرة بالتوكيل العام الذي يصدره الهامى للوكيل في الطعن لكانه ليقدر الطعن - ١٣١
- لا عبرة بقرار الطعن الذي يجره مأمور السجن بناء على مكالمة تليفونية جرت بينه وبين عام قال إنه وكيل المحكوم عليه - ١٣٢
- عدم تقديم وكيل الطاعن الذي قرر بالطعن نيابة عنه توكيله يجعل الطعن غير مقبول شكلاً - ١٣٣

## الفصل الثاني

## المقصود في الطعن

- استغاثة المحكوم عليه من الطعن للرفع من النيابة ولو لم يطعن في الحكم - ١٣٤ و ١٣٥
- استغاثة الطاعن الذي لم يقبل طعنه شكلاً من طعن الآخر متى كان الموضوع واحداً غير قابل للتجزئة - ١٣٦ - ١٣٩
- القضاء بإدانة تهمتين في جناية شروح في قتل وإدانة شاهد في جريمة شهادة الزور أصلاً هؤلاء التهمتين وطعنهما جميعاً في الحكم الصادر بعدم وقبول طعن المحكوم عليهم في جناية التزوير في القتل وعدم تقديم المحكوم عليه في جريمة شهادة الزور أسباباً لطعنه يوجب نقض الحكم بالنسبة له أيضاً - ١٤٠
- استغاثة الطاعنين من نقض الحكم بالنسبة لأحدهم متى كانت الأسباب التي هي عليها متعلقة بسبب في الحكم يصل بهم جميعاً - ١٤١
- استغاثة الطاعن الذي لم يقدم أسباباً لطعنه من نقض الحكم لعدم التوقيع عليه في مدة ثلاثين يوماً بالنسبة للطاعن الآخر متى كانت الواقعة التي دين فيها واحدة - ١٤٢
- استغاثة التهم الذي لم يقدم أسباباً لطعنه من تصحيح الحكم من ناحية العقوبة بالنسبة لباقي الطاعنين لوحدة الواقعة ولصوم السبب - ١٤٣
- استغاثة الطاعن الذي لم يقدم أسباباً لطعنه ما دام الالب الذي نقض الحكم من أجله يمس جميع الطاعنين - ١٤٤
- نقض الحكم لقصوره في بيان أركان السرية بالنسبة لطاقع يستفيد منه حتى لوحدته الجريمة الطاعن الآخر الذي أدرك معه باعتباره شريكاً ولو لم يقدم أسباباً لطعنه كما يستفيد منه الطاعن الذي دين في التزوير في إعطاء رشوة لجندي الجوليس لاختلاف سبيل الأولين - ١٤٥

## موجز القواعد (تابع) :

- قض الحكم لعدم بياحه مادة القانون التي توجب أحد لتهمةين بموجبها يستفيد منه التهم الآخر الذي لم يقدم لتهمة أسبابا ما دام أنه أرتبط واثق بين ما وقع من كل منهما - ١٤٦
- قض الحكم بالنسبة للطاعن لا يستوجب دفعه بالنسبة إلى الآخر متى كانت التهمة للسنة إلى أحدهما هي عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت إلى الثاني - ١٤٧
- ( راجع أيضاً : اتفاق جنائي قواعد ٨ و ٩ و ١٠ وإختلاس أشياء محبوزة قاعدة ٧٤ وأسباب الإباحة وموانع العقاب قاعدة ١٥٥ وحكم قواعد ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٦٣ ودعوى مدنية قاعدة ١٩٠ ودفاع قواعد ١٣ و ٢٨ و ٧٨ و ٩٧ و ٩٩ وضرب قاعدة ١١٠ ومسئولية جنائية قاعدة ٥ ووصف التهمة قاعدة ٤ )

### الفصل الثالث المصلحة في الطعن

## الفرع الأول : العقوبة المقررة

- انضمام مصلحة الطاعن من كانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق اللادة التي يقول بانطباقها عليه دون اللادة التي طبقها المحكمة - ١٤٨ - ١٩٣
- انضمام مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن عدم توافر أركان إحدى الجريمتين السنتين إليه ما دامت المحكمة طبقت اللادة ٣٣ . وكانت العقوبة التي قضى بها داخلة في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الأخرى - ١٩٤ - ٢١٦
- انضمام مصلحة الطاعن من احتياار ما وقع منه اشتراكا ما دامت العقوبة للقضى بها عليه باعتباره فاعلا مجردة - ٢١٧ - ٢٣٠

## الفرع الثاني :

- توافر المصلحة في الطعن إذا كانت العقوبة للقضى بها على التهم هي الجسوس لمدة ثلاثة أشهر في جنابة إحداث عاهة إذا ثبت له كسالة النقص أن الحكم واجب النقص من جهة ثبوت المصلحة - ٢٣١
- لا أهمية للطعن على الحكم بقوله إنه اعتمد على شهادة شاهسد لم يحلف الجين متى كان مبنياً على شهادة شاهدين آخرين - ٢٣٢
- انضمام مصلحة التهم من التي على الحكم بأنه استند إلى استعراق الكلب البوليسى في حين أنه لم يحرض عليه ما دام معترفاً بملكته للمضاد للضبوط - ٢٣٣
- عدم قبول الطعن إلا بما له مساس بمخص الطاعن - ٢٣٤ - ٢٣٩
- لا مصلحة للتهم في التي على الحكم بأنه استبعد خطأ تحقيقات أجراها البوليس أثناء نظر الدعوى ما دامت المحكمة قد تولت بنفسها إعادة التحقيق وظهر لها منه صحة الواقعة الواردة في المحضر الذي استبعدته - ٢٣٧
- عدم جواز الدفع بطلان إجراءات التحقيق ما دامت تلك الإجراءات ليس لها أية علاقة أو أى أثر بالحكم ولم يترتب عليها ضرر للطاعن في دفاعه - ٢٣٨
- لا مصلحة للتهم في الطعن بطلان الإجراءات المبسول رجال البوليس منزله بالحيلة ما دام هو الذي قدم اليهم اللادة المحددة بنفسه وبمضى إرادته - ٢٣٩
- انضمام مصلحة التهم من الطعن بأن المحكمة لم ترض للظروف الموضوعية بالأوراق التي قبلت على من الزوجة المجهى عليها ما دام الحكم قد استند إلى إقراره في التحقيقات واعترافه بالحيلة من أنه يعلم بأنها دون السن - ٢٤٠
- لا مصلحة من التي على الحكم لإغفاله التعرض لتهمة الاشتراك ما دام قد أثبت عدم قيام الجريمة في حق القاطل - ٢٤١ و ٢٤٢
- لا مصلحة في الطعن من المحكوم عليه بإرساله إلى إصلاحية الأحداث في هذا الحكم رغم أنه قد رسنه بأقل من حقيقتهما - ٢٤٣ و ٢٤٤
- انضمام مصلحة الطاعن في التي على الحكم بأنه لم يبين منه ما دام لا يدعى أنه من الأحداث - ٢٤٥ و ٢٤٦
- انضمام مصلحة التهم من التمسك بأن سنة تهل على ١٧ سنة ما دامت تزيد على خمس عشرة سنة وكانت العقوبة للقضى بها عليه هي السجن - ٢٤٧
- انضمام المصلحة في الطعن على الحكم باختصاص محكمة للركز طبقاً لقانون رقم ٨ سنة ١٩٠٤ بمقتضى السب ولو تضمن طعناً في الأعراف - ٢٤٨

## موجر الترواحد (١٤) :

- انعدام مصلحة مالك الأشياء المحبوزة في الوطن على الحكم بمحاكمة المتهم اشتراكاً مع الحارس في التبيد والوطن على صحة قيام الحراسة ما دام مسئولاً باختيار الواقعة اختلاصاً - ٢٤٩
- انعدام مصلحة المتهم في التمسك بأنه غير مكلف بنقل المحبوزات إلى السوق ما دام الحكم قد أقام إدانة المتهم على أساس أنه تصرف في الأشياء المحبوزة - ٢٥٠
- انعدام مصلحة المتهم من النسي على الحكم بأنه لم ينس على أنه كان في حالة دفاع شرعي متى عامله بالرأفة طبقاً للمادة ١٧ ع باعتباره متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي - ٢٥١
- انعدام مصلحة الطاعنين في الوطن بأن جريمة الإهانة الواردة عليها حكم م ١٥٩ ع قديم ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من م ٢٦١ ع - ٢٥٢
- انقضاء مصلحة المتهم فيما يثيره في شأن بطلان التفتيش مادامت المحكمة قد عولت على اعترافه في التحقيق - ٢٥٣ - ٢٥٦
- انقضاء المصلحة في الوطن بخطأ الحكم في فضائه بطلان إجراءات التفتيش مادامت براءة المتهم أثبتت أيضاً على سبق حفظ الدعوى الصومية قبله - ٢٥٧
- انقضاء مصلحة المتهم فيما يثيره بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على عنصر التحقيق الذي انتهى بصور الأمر بنتيجه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بالتفتيش مسبوفاً بتحقيق مقنوح - ٢٥٨
- انعدام مصلحة الطاعن من التذرع بطلان القبض ما دام مؤدى الوقائع أنه تحفل من الغفلة التي انضغ بعد القائها أنها تخفى على الحذر - ٢٥٩
- انقضاء مصلحة الطاعن من الوطن بطلان قبض وكيل البريد عليه متى كانت إدانته قد وجدت على وجود المادة المخدرة في الطرد الرسل منه إليه بطريق البريد وكان الحذر لم يضبط معه - ٢٦٠
- لا مصلحة للمتهم من الجدل فيما إذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض أو بصدده ما دام ههنا القبض صحيحاً في ذاته - ٢٦١ و ٢٦٢
- انعدام مصلحة المتهم في التنازع في توافر حالة التلبس ما دام الضابط الذي قام بالتفتيش كانت لديه من الدلائل الكافية ما يجزئ له قانوناً إجراء القبض والتفتيش - ٢٦٣
- عدم جواز الطعن في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون الخصوم - ٢٦٤
- ذكر الحكم واقعة غير صحيحة لايه مادامت الفقرة المستفادة منها ثانوية بحيث لو استبعدت لبق الحكم سليماً - ٢٦٥
- تعديل الحكم الابتدائي القاضي بالقوة على المتهم في جرمين الزور والاحتمال للأشياء التي بين عليها الحكم الابتدائي دون ذكر شيء بالنسبة للتعرض للدفن في الأسباب أو في المنطوق - انعدام مصلحة المتهم في الوطن في الحكم تأسيساً على أنها أخذت بأسباب الحكم الابتدائي دون بحث - ٢٦٦
- لا مصلحة للمتهم من النسي على المحكمة بأنها أسندت إليه وقائع لم تحملها النيابة من عناصر الاتهام متى كانت الوقائع الأخرى للسند إليه كافية وحدها للادانة بعد استبعاد تلك الوقائع وكانت القوة المحكوم بها لا تتجاوز الحد المقرر قانوناً للجريمة الثانية قبله - ٢٦٧
- لا عبرة بقول الطاعن إن المحكمة أخطأت في الدليل على أن الجريمة التي شرع فيها ثابت بسبب خارج عن إرادته ما دام الحكم قد أثبت أن عدم علم الجريمة لا يرجع إلى إرادته - ٢٦٨
- انقضاء المصلحة من النسي على الحكم بأنه اكتفى في تعيين مكان الجريمة بذكر المركز التابعة له الفقرة التي وقت فيها الجريمة ما دام لا يدعى أن ضرراً أصابه من ذلك - ٢٦٩
- انقضاء مصلحة الطاعن من تنسب الحكم باعتباره قرابين لم ينسأ في الجريمة الرسمية ما دام الحكم لم يماقه بمقتضى هذين القرارين - ٢٧٠
- انقضاء مصلحة من حكمه بما طلب من الوطن في الحكم - ٢٧١
- انقضاء مصلحة المتهم من النسي على الحكم بأن المحكمة الاستئنافية أضافت واقعة لم تكن واردة في الاتهام ما دامت لم تفقد القوة عليه بل قفت بتأييد الحكم الابتدائي - ١٧٣
- انقضاء مصلحة المتهم في جرمين زور واختلاس من النسي على الحكم بأنه دانه أيضاً بجريمة أخرى لا تتوفر عناصرها مادامت القوة المحكوم بها عليه تمثل في حدود القوة المقررة للجريتين اللتين أجهتها عليه - ٢٧٣

## موجز القواعد : (١٤٦)

- إثناء مصلحة المتهم من النسي على الحكم بما أجمعه من أقوال الشهود بشأن عدم استعمال القوة في ارتكاب جريمة هناك العرش مادام لم يذنه باستعمالها - ٢٧٤
- إثناء مصلحة المتهم من خطأ المحكمة في الاستناد لأن الجريمة المسندة إليه ( بيع مشروبات روجية بدون ترخيص ) وقتت في مستودع مخور لا في عل للبقالة ما دام المتهم مسئولاً في كلتا العائلتين عن الجريمة التي داتهت المحكمة بها - ٢٧٥
- لا مصلحة للمتهم من الطعن في الحكم لعدم فصله في الدعوى المدنية إقامة حدة من المدعي بالحقوق المدنية - ٢٧٦
- لا مصلحة للمتهم فيما يشيره بشأن تصور الحكم في بيان أسباب تخفيض التوبيخ ما دام هو الذي استفاد من تخفيضه - ٢٧٧
- إثناء مصلحة الطاعن من النسي على المحكمة بأنها أسندت إليه دفاعاً لم يقفه ما دامت لم تحول على هذا الدفاع في إدانته - ٢٧٨
- لا مصلحة للمتهم في جريمة إضرار سلاح في شأن ما يشيره من اختلاط الأسلحة المضبوطة بضما يرض ما دام الحكم قد أثبت أن البنادق المضبوطة كلها من البنادق المشفخة التي تطلق الرصاص وصلة للاستعمال - ٢٧٩
- عدم نقض الحكم لعدم يانه واقعة الاشتراك في جناية القرب المضى إلى الموت يانا كانيا متى كانت القوة التي نقض بها على الطاعن تدخل في نطاق القوة المقررة لجنحة القرب المرتبطة بها والتي من أجلها أيضاً إلا إذا كان هذا الحكم حامل للتمم بالرأفة وكانت القوة التي أوقعتها عليه هي أقصى القوة المقررة للجنحة المذكورة - ٢٨٠
- لا مصلحة للمتهمين من إثارة الجدل حول توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم ما دام الحكم الثابت من الحكم أنهم اغتصوا نيا بينهم على ضرب الجنح عليهم ويشتر كل منهم قبل القرب تنفيلاً لما اغتصوا عليه - ٢٨١
- إثناء مصلحة المتهم من التمسك بأن المحكمة أخذته بالثبته بناء على صحيفة سوابق ليست له ما دامت لم تتجاوز الحد الأقصى للقوة المقررة - ٢٨٢
- إنعدام مصلحة الطاعن في الطعن متى كان قاصراً على ما قضى به من مصادرة سيارة يقول الطاعن إنها ليست له - ٢٨٣ و ٢٨٤
- لا مصلحة للمتهم من الطعن على الحكم الذي داته على أساس أن الواقعة جنحة مع أنها في الواقع غير جنحة بنظرها بسبب سوابقه - ٢٨٥
- لا مصلحة للمتهم من النسي على الحكم بأنه داته خطأ باعتباره ظالماً ما دامت المحكمة لم تضاعف عليه القوة بسبب التور الذي قالت به - ٢٨٦ و ٢٨٧
- إثناء مصلحة الطاعن من القول بانطباق واقعة الدعوى على قانون آخر غير الذي طبقته المحكمة عليها ما دام القانون الذي عوقب بمقتضاه ينطبق على ما وقع منه - ٢٨٨
- إنعدام مصلحة للتم في الطعن على حكم محكمة الجنايات باعتبار الواقعة جنحة بالمادة ٢٠٦ ع لا جناية شروع في قتل كا طلبة النيابة ولا جنحة بالمادة ٢٠٥ ع كا قالت المحكمة الاستئنافية مهما كان من خطأ الإجراءات الأولى في الدعوى - ٢٨٩
- إنعدام السلطة في النسي على الحكم بما أسندته للمتهم أيضاً من إحداث إصابة رضية بالقتل مع أن الدعوى من ترفع إلا من أجل الإصابة الناتجة من البرار الثاري دون بيان مدى اتصال كل إصابة بمجهود الوفاة وذلك متى أورد الحكم ما يصل للمتهم مسئولاً عن القتل كفعل أصلي - ٢٩٠
- إثناء مصلحة المتهم من النسي على الحكم بدعوى القصور في بيان نية القتل بالنسبة لجريمة التروع في القتل ما دام يسر في طعنه بتورف نية واثبتها بالنسبة لجناية القتل التي أوقعت عليه المحكمة عقوبتها بوصفها أهد الجريتين للسنتين إليه - ٢٩١ و ٢٩٢
- إنعدام مصلحة للمتهم في التمسك بخطأ المحكمة في تحديد وقت تقديم الدليل على صحة ما قذف به وطريقة تقديمه ما دام لم يتسكك أمامها بإثبات صحة جميع الوقائع التي قذف بها الجنح عليه - ٢٩٣
- إنعدام مصلحة للمتهم الذي عوقب بالقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٤٤ المجلس بمطز زراعة الحشيش من النسي على الحكم بأن للحكمة لم تحيه إلى طلب استدعاء خير ليان ما إذا كانت لثالة المضبوطة من نبات الحشيش الأثني أم لا - ٢٩٤

## موجز القواعد (٤٦) :

- إنعدام مصلحة الصمدى للهم بمخاطبة قانون الموازين في القول بأن قانون مزاولة مهنة الصيلة لا يرضخ لغير مفتضى الصديقات في تخفيض الصديقات ما دام قانون الموازين اعتبر مفتضى إدارة الموازين من مأمورى القبطية القضائية فيما يتعلق بإثبات المخالفات لأحكام هذا القانون - ٢٩٥
- لا معنى لنظم للحكوم عليه من تعديل المحكمة الاستئنافية وصف التهمة بأن اعتبرتها إساءة خطأ بعد أن كانت هلمه التهمة إحداث عاهة مستدجة - ٢٩٦
- ( راجع أيضاً : إثبات قاعدتان ١٦٣ و ١٦٥ وإجراءات قاعدة ٥٤ )

## الفصل الرابع

## حالات الطعن

## الفرع الاول : الطعن بمخاللة القانون

- الملل عليه لتقول بوجود خطأ في تطبيق القانون إما هو بالوقائع التي يشنها قاضى الموضوع في حكمه لا بالوقائع التي ترد على السنة الحضور - ٢٩٧
- عدم الالتفات لوجه الطعن للصب على ركن من أركان الجريمة متى انتهت الآخر - ٢٩٨
- الخطأ في الوصف القانونى عند استعمال الرأفة لا تأثير له على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة لم تستطع بسبب هذا الخطأ الزول بالقوة أكثر مما نزلت اليه - ٢٩٩
- ظن المحكمة خطأ أنها علمت للهم بالرافعة بالمادة ١٧ ع لا يكسبه حقاً في تخفيض العقوبة - ٣٠٠
- ( راجع أيضاً : تعدد الجرائم قاعدتان ٣٨ و ٣٩ ودعارة قاعدة ١ )

## الفرع الثاني : الطعن بوقوع بطلان في الحكم

## (١) ما يعتبر سبباً لبطلان الحكم

- خلل الحكم من الأسباب - ٣٠١
- فصل المحكمة في واقعة لم تكن معروضة عليها - ٣٠٢ و ٣٠٣
- عدم فصل المحكمة في أحد الطلبات للمرونة عليها من أحد الحضور - ٣٠٤
- تجهول سن اللهم حيث لا تستطيع محكمة النقض القيام بوظائفها فيما يخص بمراجعة توقيع العقوبة - ٣٠٥
- الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن في حالة فقدان الحكم القياى إذا كان لا يتضمن من الأسباب أكثر من أن الحكم لم يحضر بهد تحريره بالمعارضة - ٣٠٦
- عدم التوقيع على الأحكام في مدة ثلاثين يوماً من تاريخ النطق بها - ٣٠٧
- إثبات الطاعن عدم حصول التوقيع على الحكم في ظرف ثلاثين يوماً من صدوره بكون شهادة عن قلم كتاب المحكمة دالة على ذلك - ٣٠٨ - ٣١٤
- صدور شهادة من قلم الكتاب بعدم التوقيع على الحكم في مدة ثمانية أيام لا تنفي لبطلان الحكم من شهادة أخرى تتضمن عدم التوقيع عليه بعد انقضاء ثلاثين يوماً - ٣١٥
- الشهادة المحررة في اليوم الثلاثين لا تكفي لإثبات عدم التوقيع على الحكم مادام يصح أن يكون الحكم قد أودع في خزانة اليوم بعد تحريره - ٣١٦ - ٣١٩
- لا صيرة بأشيرة قلم الكتاب بورد الحكم بحسد انتهاء الثلاثين يوماً إلا لا تنفي عن تقديم شهادة سلبية تثبت عدم التوقيع عليه - ٣٢٠ - ٣٢٢
- إعلان عاى الطاعن في تاريخ لاحق على مبادى الثلاثين يوماً لصدور الحكم بإيداعه لا يصلح بذاته دليلاً على عدم إيداع الحكم قبل هذا التاريخ - ٣٢٣ - ٣٢٥
- ( راجع أيضاً : استئناف قواعد ٣٢٤ و ٣٢٧ و ٣٣٢ واستأنع عن تسليم طفل محكوم بعقوبة بعقوبة قاعدة ١ وثورة قاعدة ٢٥ وحكم قواعد ٦٢ و ٧٥ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٣ و ٩٥ و ٩٦ و ١١٦ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ )

## موجز للتواضع :

## ب) ما لا يصلح سبباً لبطلان الحكم

- القضاء بالتوضيحي للمدعى للدفن من غير بيان أي سبب له مادام المقهور أن التوضيحي عن وفاة القاتل - ٣٢٦
- عدم صحة أحد الأسباب التي أخذ بها الحكم مادام الحكم صحيحاً لعدة أسباب وردت فيه - ٣٢٧
- تحويل الحكم على واقعة غير صحيحة متى كان مشتملاً على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها - ٣٢٨
- خلو الحكم من ذكر اللواد التي أخذ بها متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطلمت على اللواد التي طلبت التأييد تطبيقها - ٣٢٩
- عدم تلاوة أسباب الحكم مع منطوقة أو عدم وجود الحكم بأسبابه في ملف الدعوى إلى ما بعد فوات مهلة الطعن فيه - ٣٣٠
- اشتغال منطوق الحكم على عيب في تعيين للتم المحكوم عليه متى كانت أسباب هذا الحكم تكشف عن حقيقة للتم للتقصود - ٣٣١
- خلو الحكم الابتدائي من الأسباب وعدم التوقيع عليه من القاضي لوفاته متى كانت المحكمة الاستئنافية قد وضعت لهذا الحكم أسباباً يقوم عليها - ٣٣٢ و ٣٣٣
- خطأ الحكم في تأويل القانون إذا كان لم يذكره إلا من باب التبريد وعلى سبيل القرض الجلدى - ٣٣٤
- وقوع تناقض في بعض أسباب الحكم القانونية مادام منطوقة سليماً ومتفقاً مع القانون - ٣٣٥
- عدم عناية الحكم بتحديد تاريخ وقائع الجرمية صراحة مادام مقبوماً من سياقه أن هذه الوقائع وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور به - ٣٣٦
- زعم الطاعن أنه لم يجد الحكم في فلم الكتاب بعد مضي ثلاثين يوماً على صدوره مع تسليمه بأنه وقع عليه في خلال تلك المدة - ٣٣٧
- عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصلها في الدعوى إنما كان مجزئاً بعد تهن الحكم السابق صدوره فيها - ٣٣٨
- عدم إبداء الحكم الصادر من محكمة الجنايات قبل إكمال دور انعقادها التالي متى كان الإبداء قد تم قبل انقضاء ثلاثين يوماً - ٣٣٩
- إبداء الحكم فلم الكتاب موقفاً عليه في اليوم الثلاثين بعد انتهاء اللوظفين من مهامهم - ٣٤٠
- دعم القاضي قضاءه بالمعلومات العامة للقروض في الناس كافة أن يلموا بها - ٣٤١
- الخطأ في تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة في الحكم - ٣٤٢
- إغفال المحكمة الرد على المدعى بعدم جواز تحريك الدعوى العمومية لسبق حفظها إذا نكثت محكمة النقض من الفصل فيه على صورة لا تؤثر في الحكم المطعون فيه - ٣٤٣
- عدم ختم الحكم في الثانية أيام المدة بالقانون - ٣٤٤
- عدم توصل المحكمة إلى معرفة التاريخ الذي حدثت فيه الواقعة مادام لا تأثير له لا على ثبوت الواقعة ولا على الأدلة على ثبوتها - ٣٤٥
- عدم بيان الحكم أسباب الرأفة - ٣٤٦
- (راجع أيضاً : استئناف قاعدة ٣٢٨ وحكم قواعد ٦٣ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٩ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤

### موجز القواعد (تابع):

- شياخ محضر الجلسة بعد تمام الإجراءات وسدور الحكم - ٣٥٠
- عند قراءة محضر الجلسة ما دام اللتم لم يبين مطعنا على الإجراءات التي تمت في مواجهته - ٣٥١
- عدم إشارة الحكم إلى أن القضية قدمت إلى قاضي الإحالة ما دام الطاعن لا يدعى أن هذا الإجراء قد خولف في الواقع - ٣٥٢
- التي يحمل الجلسة سرية مراعاة « للأمين العام » متى كان لا يبدو التجوز في التصير مراداً به مراعاة النظام العام - ٣٥٣
- رفض طلب مبالغ جهود التي بعد التنازل عن مساعهم ثم طلب للتم مساعهم بعد الفراغ من نظر الدعوى - ٣٥٤
- عدم تلاوة شهادة الشاهد النائب بالجلسة متى كان الدفاع قد ناقش في مرافقته شهادته في التحقيق - ٣٥٥
- خلو محضر الجلسة من توقيع رئيس الجلسة مادام الحكم موقفاً عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته هو ومحضر الجلسة الأخير - ٣٥٦ و ٣٥٧
- إغفال إعلان للتم بالجلسة التي صدر فيها الحكم النهائي متى كان قد عارض فيه وقبلت مسامحته - ٣٥٨
- تدب المحكمة النيابة لإجراء اللعانة التي تمت بحضور محامي للتم دون اعتراض منه - ٣٥٩

### الفصل الخامس

#### أسباب الطعن

#### الفرع الأول : أسباب واردة على الحكم الابتدائي

- للطاعن اللوعة إلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى لا يصح عرضها لأول مرة على محكمة النقض - ٣٦٠ - ٣٧٦
- عدم قبول الطعن في الحكم الاستئنافي الصادر في شكل الاستئناف بعدم قبوله بأوجه خاصة بالموضوع - ٣٧٧
- عدم قبول أسباب الطعن التي لا ترمد على الأساس القائم عليه الحكم الطعون فيه - ٣٧٨
- عدم الاعتراض أمام محكمة الدرجة الثانية على ما أضافه محكمة أول درجة إلى الخطأ المنسوب إلى اللتم بالقتل الخطأ بما جاء بالمعاقبة والتجربة التي أجريت لا يجوز إلارتها أمام محكمة النقض - ٣٧٩
- عدم الإصرار على طلب التحقيق الذي رفضته محكمة أول درجة أمام محكمة الدرجة الثانية لأصلح وجهاً لطعن - ٣٨٠
- تمسك اللتم بعدم تمكنه من تقديم مذكرة بدفاعه أمام محكمة أول درجة - ٣٨١

#### الفرع الثاني : ما يعتبر سبباً جديداً

- قول اللتم لأول مرة أن الاعتراض للنسب إليه صدر عن إكرامه - ٣٨٢
- الاعتراض لأول مرة على طريقة تعيين الجدير أو على كفاءته الفنية - ٣٨٣
- الدفع لأول مرة بطلان قرار الخير لباشرته للأموارية في غيبة المحكوم - ٣٨٤
- طلب توقيع الكشف الطبي على المحكوم عليه ما دام لم يقدم أمام المحكمة بطلب إجراء هذا الكشف - ٣٨٥
- طلب تدبب غير لأول مرة لتحقيق وجه دفاع الطاعن - ٣٨٦ و ٣٨٧
- طلب دعوة الطبيب الشرعي وطبيب المستشفى لتفتيشهما في تقريرهما لأول مرة - ٣٨٨
- القول بعدم إعلان اللتم باسم أحد جهود الإثبات معلوم لم يعارض في مبالغ شهادته بالجلسة - ٣٨٩
- قول اللتم لأول مرة بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بشاهد استرق السمع أو بورقة مسروقة - ٣٩٠
- تمسك للتم لأول مرة بسباح جهود نفي أو طلب إرسال الورقة التي ضبط بها المتهور إلى التحليل - ٣٩١ - ٣٩٣
- الاعتراض لأول مرة على مبالغ الشهود أو على تعليمهم الجبين - ٣٩٤
- الاعتراض لأول مرة على تحقيق النيابة - ٣٩٥ و ٣٩٦
- الدفع لأول مرة بطلان القبض والقبض - ٣٩٧ - ٤٠٥
- الدفع بطلان إجراءات التحقيق الذي قام به ضابط البوليس - ٤٠٦
- الدفع لأول مرة بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة الموقوفة في الدعوى لا يزال قائماً - ٤٠٧ و ٤٠٨

## موجز التواعد (تابع) :

- المدفع لأول مرة بأن الذي أمر برفع الدعوى العمومية هو معاون النيابة - ٤٠٩
- المدفع لأول مرة بطلان النيابة التي أجرتها النيابة في غير حضور التتبع - ٤١٠
- المدفع لأول مرة بأن أحد قضاة المحكمة التي أصدرت الحكم كان من قبل دخوله القضاء عمالاً وكان وكيلًا عن المني عليه في الدعوى للطعون في حكمها - ٤١١
- الاعتراض لأول مرة على إجراءات الإحالة - ٤١٢
- التمسك لأول مرة بوقوع بطلان في صحيفة الدعوى - ٤١٣
- التمسك لأول مرة بطلب التحقيق في شأن العاهة التي يقول التتبع بوجودها في يده ولا يمكن معها أن يعمل بتدقيق - ٤١٤
- التمسك لأول مرة بأن صارع دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين - ٤١٥
- خطأ المحكمة في فن التحقيق دون اعتراض أمامها - ٤١٦
- قول للتتبع لأول مرة أنه كان مسجونًا عند صدور الحكم في المعارضة - ٤١٧
- القول بأن محكمة الموضوع استبقت الأمور وأبنت رأياً في التهمة قبل سماع مراقبة البتاع - ٤١٨
- المدفع يسدّد الاختصاص المحل متى كانت أسباب الحكم لا يستفاد منها ما تقتضي منه موجبات اختصاص المحكمة بنظر الدعوى - ٤١٩ و ٤٢٠
- طلب الحكم عليه ضم طعون عن قضايا من قبيل واحد دفع عن أحكامها طعونًا بطريق النقض ومعاملتها بالردة - ٣٢ عقوبات
- المدفع لأول مرة بعدم وجود ارتباط بين جنس التهمتين وبين البعض الآخر في ارتكاب فعل واحد بينه - ٤٢٢
- طلب الطاعن لأول مرة ضم دعاوى وجود ارتباط - ٤٢٣
- دفع التهم لأول مرة بأنه كان في حالة دفاع شرعي من كانت الواقعة لا تدل بنسبتها على قيام هذه الحالة أو ما يورسح قرابها - ٤٢٤ - ٤٢٧
- المدفع لأول مرة بأن التهم غير مسئول عن محله لأن به ضغفًا في قواء العقوبة - ٤٣٨ - ٤٣٩
- المدفع لأول مرة بأن التهم غير مسئول عما وقع منه من اعتداء على المني عليه طبقًا للعادة ٩٣ عقوبات - ٤٤٠ - ٤٤١
- تمسك التهم لأول مرة بوجوب معاملة بالردة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ - ٤٤٢
- تمسك التهم لأول مرة بأن المادة التي ضبعت عنده ليست من الحديثي كما هو معرف به في القانون - ٤٤٣
- تمسك التهم لأول مرة بأن عينات نبات الحديثي التي أخذت من الزراعة المضبوطة هي غير التي أرسلت لتحليل - ٤٤٤
- المدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى المباشرة - ٤٤٥
- الاعتراض لأول مرة على صفة المدعى بالحق للدعي - ٤٤٦
- الطعن لأول مرة في صفة هامي للدعي بالحق للدعي - ٤٤٧
- التمسك لأول مرة باعتبار الدعي بالحق للدعي تاركًا دعواه لعدم حضوره بغير عذر جد إعلانه لشخصه - ٤٤٨
- إثارة أساس طلب التوبيخ لأول مرة - ٤٤٩
- التمسك لأول مرة بعدم أهلية للدعي بالحق للدعي - ٤٥٠
- تمسك الطاعن بقصور الحكم في بيان وقائع هو إسكان استفادته منها مدام لم يطرح على المحكمة هذه الوقائع ويثبت صحتها - ٤٥١
- طلب الطاعن لأول مرة وقف الدعوى إلى أن يفصل في مسألة فرعية - ٤٥٢
- دفع الحارس بأنه ليس مازما بنقل المحبوزات إلى السوق اللين ليسا - ٤٥٣
- دفع التهم في اختلاس أشياء محبوزة بعدم علمه باليوم المحدد البيع - ٤٥٤ - ٤٥٧
- دفع الطاعن « عمدة » بأن الواقعة التي أدن فيها لاعتاب عليها لأن القبض للقول بأنه أهمل عمدًا في تنفيذها يمكن قبضًا صحيحًا وفقًا للقانون - ٤٥٨



### موجز القواعد (تابع) :

- دفع للتم لمرة مرة بأن التبر الذي حصل في الأوراق للرفوعة بها دعوى الزور مفضوح لا يخفى على أحد - ٤٥٩
- الدفع لأول مرة بدم جواز الإثبات بالبينة - ٤٦٠
- دفع للتم لأول مرة ببطئه في منطقة غير خاضعة لاحكام القانون العام - ٤٦١
- الدفع بأن الجرعة وقصت بناء على تحريض الرشد للطاعن وإضافه مع على ارتكابها مما يجعله شريكا في الجريمة ويطلب الإجراءات - ٤٦٢
- دفع للتم لأول مرة بأنه غير مسئول عن الأموال الاميرية المجهوز من أجلها - ٤٦٣
- طلب إعادة القضية إلى محكمة الموضوع ليتسنى له إثبات واقعة القذف للزوة اليه مادام قد استند كل ما لديه من دفاع - ٤٦٤
- دفع للتم بأن القذف الذي صدر منه كان بحسن نية متعلقا بوظيفة الجاني عليه ويطلب إثباته - ٤٦٥
- زعم للتم لأول مرة بقص في وصف التهمة للوجبة اليه - ٤٦٦
- إيداع للتم بأن المسكة أحدثت تغييرا في وصف التهمة عند توجيهها اليه دون اعتراض منه - ٤٦٧
- إيداع للتم بأن مسكة أول درجة عدلت وصف التهمة دون إثارة نفي بخصوصها أمام المسكة الاستثنائية - ٤٦٨
- ( راجع أيضا : أسباب الإباحة ومواقع العقاب قواعد ١٢ و ١٣ و ٩١ واستثنائ قاعدة ٥٧ وإعلان قواعد ١٧ و ١٩ و ٢٠ وتحقيق قاعدتان ٣٣ و ٣٧ ونخبتي قاعدتان ٢١٤ و ٢١٥ وخيانة الامانة قاعدة ٩٥ )
- الفرع الثالث : اسباب موضوعية
  - ليس للطاعن أن يثير أمام محكمة التقض دفاعا موضوعيا لم يطلب إلى المسكة الاستثنائية تحقيقه - ٤٦٩
  - بحث قيمة الأدلة وما أحاط بها من ظروف ، موضوعي - ٤٧٠ - ٤٧١
  - استظهار المسكة أن ذكر اسم غير اسم المتهم في بلاغ الحادث إنما كان بسبب خطأ حادي وقع فيه البلغ . موضوعي - ٤٧٧
  - تقدير اعترااف المتهم . موضوعي - ٤٧٨
  - استخلاص المسكة أن عدول الجاني عليه عن أقواله التي أهداها بالتحقيقات كان سببه حصول صلح بينه وبين للتم . موضوعي - ٤٧٩
  - تقدير كفاية الطور الذي يستند اليه المستأنف في عدم رفع استئنافه في اليراد . موضوعي - ٤٨٠ و ٤٨١
  - تقدير قيمة المنذر الذي يتذرع به للتم في تخلفه عن الحضور بجلسة المحاكمة . موضوعي - ٤٨٢ - ٤٨٣
  - جواز التقدم إلى محكمة القضا بالدليل الفاعل على من للتم التي تقل عن ١٥ سنة متى اعتبره المحكمة من الاحداث دون تنبيه إلى ذلك إذ لا يجوز بتقضي الواد ٦٤ ع وما يندبها إرساه إلى الإصلاحية - ٤٨٧
  - ارتباط جريمة بأخرى احتبار موضوعي - ٤٨٨
  - تقدير حالة التهم وقت ارتكابها الجريمة ومبلغ مسئولية عنها . موضوعي - ٤٨٩
  - تقدير الواقع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع العرضي أو انقضاء موضوعي - ٤٩٠ - ٤٩٢
  - بيان الحكم أن للتم كان يندب الجاني عليه بالتضديت البدنية التي ذكرها موضوعي - ٤٩٣
  - تقدير جماعة الضرر للتصوي عليه في المادة ٣١٠ ققرة أولى في قانون العقوبات . موضوعي - ٤٩٤
  - استخلاص الحكم وقوع مظاهرة من عدة أشخاص وسدور أمر لمتظاهرين بالتفرق . موضوعي - ٤٩٥
  - إيداع للتم بأن ضابط البوليس الذي أجرى تفتيش منزله بناء على إذن من النيابة لم يكن يعلم بهذا الإذن وقت إجرائه التفتيش . موضوعي - ٤٩٦
  - استخلاص المسكة بأن للتم ليس هو المقصود بالإذن الصادر من النيابة بالتفتيش . موضوعي - ٤٩٧
  - الإدعاء بحصول زور في أمر التفتيش الصادر من النيابة . موضوعي - ٤٩٨
  - إنكار حصول الضرر من الزور أو عدم إمكان ذلك . موضوعي - ٤٩٩
  - استنتاج المسكة اشتراك للتم في الزور استنتاجا حليا . موضوعي - ٥٠٠

## موجز القواعد (ج):

- تفسير سند التنازل وتعرف حدوده وحقيقته سنه . موضوعى - ٥٠١
- رفض التمييز على قدرات موضوعية . موضوعى - ٥٠٢
- تقييد التمييز موضوعى - ٥٠٣ و ٥٠٤
- إمكان وقوع الجريمة في الوقت القبول بوقوعها فيه أو عدم إمكان وقوعها . موضوعى - ٥٠٥
- تحديد الترخيص الذي وقعت فيه الجريمة . موضوعى - ٥٠٦ و ٥٠٩
- استخلاص المحكمة لمجموع للبالغ المختلة . موضوعى - ٥١٠
- دفاع التهم بمحصول الحاشية بينه وبين شريكه الجنى عليه عن مدة إدارته وتسلم هذا الأخير نصيبه في التلة . موضوعى - ٥١١
- استظهار المحكمة أن العلاقة بين التهم وبين الجنى عليه هي علاقة وكيل بموكل . موضوعى - ٥١٢
- استخلاص المحكمة حقيقة العقود للبرمة بين القرض والقترضين واستباتها أن هذه العقود لم تكن إلا ستاراً لربا فاحش . موضوعى - ٥١٣
- استبطان المحكمة وقوع الإكراه في جريمة السرقة من التحيقات . موضوعى - ٥١٤
- انتهاء المحكمة إلى أن الواقعة سرقة . موضوعى - ٥١٥
- استخلاص المحكمة على التهم بالسرقة . موضوعى - ٥١٦
- استناد المحكمة إصابت الجنى عليه إلى متهم بينه . موضوعى - ٥١٧ و ٥١٨
- السببية في القانون الجنائي مسألة موضوعية - ٥١٩ و ٥٢٠
- استخلاص المحكمة أن التهم هو الذى ضرب الجنى عليه بالصورة الواردة في حكمها . موضوعى - ٥٢١
- إثبات المحكمة سبب الإصابات التي وجدت بالجنى عليه . موضوعى - ٥٢٢
- استظهار الحكم تعدد التهم التهرب من أداء الضريبة للمستحق عليه . موضوعى - ٥٢٣
- تقييد ظروف الشدة أو الرأفة في حدود النص القانوني الذي يحاقب على الواقعة . موضوعى - ٥٢٤
- ثبوت توافر نية الخلل وظرف سبق الإصرار . موضوعى - ٥٢٥
- انتهاء المحكمة إلى القول بأن جناية الضلالتى أدين فيها المتهمون كانت نتيجة عمنة لانهاهم مع آخرين على السرقة . موضوعى - ٥٢٦
- تقدير ما إذا كانت المبرات التي تضمنتها مذكرة التهم بما يتضمنها مقام الدفاع عن حقه أم لا . موضوعى - ٥٢٧
- استخلاص المحكمة أن هجرات الحشيش التي ضبطت كانت صغيرة حضراء وليس بها مادة الحشيش . موضوعى - ٥٢٨
- حسن النية أو سوءها مسألة موضوعية - ٥٢٩
- تقييد جديده الاتهام الذى أسند إلى المشتبه فيه بعد توجيه إنذار الاعتقال إليه . موضوعى - ٥٣٠
- استخلاص المحكمة من وقائع دعوى الصب التي أوردتها في حكمها أن التهم لم يصدد بضمه إلا الوالد الذي دفع من ماله المبلغ المحول به الطرد لا ولده الذي كانت محرومة باسمه بالولاية . موضوعى - ٥٣١
- ( رابع أيضاً : اختصاص قاعده ٤٢ وتفسير قواعد ٣١٧ و ٣١٩ و ٣٢١ )

## الفروع الرابع : مسأله متعلقة بالنظام العام

- القول بأن ضمن أحكام قانون إصابات العمل متعلقة بالنظام العام لا يكون له محل إلا إذا كانت الواقعة كما أفتتها الحكم تثير إعمال النص المتصل بحكمه - ٥٣٢
- ( رابع أيضاً : اختصاص قواعد ٣٠ و ٣٨ و ٢٩ و ٤٠ و ٤١ )

## الفصل السادس

## ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

- الحكم الصادر باختصاص الحاكم الأهلية بولاية الطرد في دعوى - ٥٣٣
- الحكم الصادر بموجب المادة ٦١ عقوبات من النصير الذي عومل بمنتهى هذه المادة - ٥٣٤

## مرجع القواعد (٥) :

- أداء مبلغ التعويض إلى المضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ لا يفيد قبول المحكوم عليه لهذا الحكم قولا بتمه من الطعن فيه - ٥٣٥
- الحكم الصادر من محكمة الجنيح بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية إذا كان ينطبق به باب الفصل في موضوع الدعوى - ٥٣٦
- عدم جواز الطعن بطريق النقض إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي في الموضوع انتهت به المحسومة أمام المحكمة ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - ٥٣٧
- عدم جواز الطعن بطريق النقض في المخالفات إلا إذا كانت مخالفة مرتبطة تمام الارتباط بمنحه فانه يصح أن تكون عملا لظمن الذي يرتفع ضدها وعن الجنيحة معاً - ٥٣٨
- عدم جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنيح على اعتبار أن المتهم عائد - ٥٣٩ - ٥٤١
- جواز الطعن في الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة الجنيح على اعتبار أن المتهم عائد - ٥٤٢ و ٥٤٣
- الحكم الصادر بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة فيها شبهة الجنائية وكان بحسب البيانات الواردة فيه دالاً بنباهة على أن الواقعة التي تحدث عنها غائبة من شبهة الجنائية واعتبار هذا الطعن طلباً بتعيين المحكمة المختصة - ٥٤٤ و ٥٤٥
- البررة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي ينصها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام من وصف الواقعة كما وصف بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة فيها - ٥٤٦ و ٥٤٧
- الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المتأف وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد إذا كانت المحكمة الجزئية سوف تحكم ضدها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - ٥٤٨
- الحكم الصادر جنوياً ونهائياً بالنسبة للطاعن دون انتظار لفصل في المعارضة التي رفعها المتهم الآخر المحكوم عليه في جريمة أخرى غير التي دن بها الطاعن - ٥٤٩
- (راجع أيضاً: قاضي الإحالة المادة ٣٥)

## الفصل السابع

## ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

- الحكم التبريدي أو الصادر في دفع فرعي مستقلاً عن الحكم الصادر في الموضوع - ٥٥٠ - ٥٥٢
- الحكم القاضي بجواز قبول البينة على كذب البينين - ٥٥٣
- الحكم الذي تصدره المحكمة قبل فصلها في موضوع تهمة الاختلاس الموجهة إلى ناظر وقف بأنه بغير مشرولاً جنائياً عن تبديد أموال الوقف - ٥٥٤
- الحكم القاضي بصحة تفتيش منزل متهم - ٥٥٥ - ٥٥٧
- الحكم الصادر رفض دفع قرينة بسقوط الدعوى العمومية وبعدم وجود صفة المبلغ وقبول دفع يطلان تقرير الجدير الأول ونسب آخر لنقص الأوراق - ٥٥٨
- الحكم الذي يقضى قبل الفصل في الموضوع بجواز إثبات تلم ودية بالينة - ٥٥٩
- الحكم الصادر بإلغاء الحكم المتأف فيما يقضى به من سقوط الدعوى وباعتبارها قائمة لم تسقط بعض المدة دون أن تعرض لفصل في موضوعها - ٥٦٠
- الحكم القاضي بصفة الاجراءات التي اتخذت للحصول على عينة اللبن وتحليلها وبمنظر موضوع الدعوى - ٥٦١
- قضاء المحكمة باستبعاد القضية من الرول - ٥٦٢
- الحكم القاضي بقبول دعوى الجذعة المباشرة المرفوعة من المدعي بالحقوق المدنية وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لفصل في موضوعها - ٥٦٣
- الحكم الصادر بوقف السير في إجراءات الدعوى المقامة على نائب حتى يأذن مجلس النواب في استمرار الإجراءات - ٥٦٤

## موجر التواعد (تابع):

- الحكم الصادر برفض الدفع بطلان الحكم التبياني وتعديده بجلته لنظر الموضوع - ٥٦٥
- الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية - ٥٦٦
- عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأمر الصادر بالإحالة لحظاً ماضى وقع فيه وجواز الطعن فى الحكم الصادر من محكمة الموضوع إذا لم تستدرك الخطأ من نفسها - ٥٦٧ - ٥٦٩
- الأمر الصادر من غرفة للشورى فى الممارسة المرفوعة من النيابة فى قرار قضى بالإحالة بالتجنيح ولا فى الحالة المنصوص عليها فى المادة ٤ من القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ - ٥٧٠
- الأمر الصادر من غرفة الاتهام باعتبار الواقعة جنحة ويأخذها إلى محكمة الجنايات لارتباطها بتهنية أو لنفي ذلك من الأسباب - ٥٧١ و ٥٧٢
- الأمر الصادر من غرفة الاتهام بالأوجه لأقامة الدعوى للقصور فى الأسباب - ٥٧٣
- الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص إلا إذا كانت مؤسسة على عدم ولاية المحاكم الأعلى - ٥٧٤
- الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الجمع بنظر الدعوى - ٥٧٥
- الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن أحد المتهمين حدث لكن هذا لا يمنع من تقديم طلب تعيين المحكمة التى تفصل فى الدعوى وذلك إذا ما توافر سببه - ٥٧٦
- الحكم الصادر من محكمة المحالفات الاستئنافية بعدم اختصاص محكمة المحالفات بنظر الدعوى وإحالة الأوراق على مكتب النائب العمومى لإجراء شؤنه فيها - ٥٧٧
- قضاء محكمة ثانى درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة القضية إلى النيابة لإجراء شؤنها فيها - ٥٧٨
- الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص المحي بمحكمة الجمع ورفض الدفع بقطوع الدعوى العمومية بمضى المدعى - ٥٧٩
- طعن النيابة فى الحكم الصادر بقبول استئناف المحكوم عليه شكلاً وتأييده الحكم المستأنف موضوعاً - ٥٨٠
- الحكم الابتدائى الصادر من محكمة أول درجة - ٥٨١ - ٥٨٥
- الحكم الصادر من المحكمة العسكرية - ٥٨٦ - ٥٩٠
- طلب تصحيح خطأ ماضى بالحكم هو وجه للاقتصاص لا التفتيش - ٥٩١ و ٥٩٢
- القضاء للذى المدعى فى دعواه المدنية بالتعويض الذى قدرته المحكمة لا يجوز له بعد ذلك الطعن بطريق التفتيش بحجة أن المحكمة لم تصف الدعوى الجنائية الوصف الذى يراه هو - ٥٩٣
- عدم جواز طعن المدعى بالحق المبنى إلا فيما يخص بحقوقه المدنية فقط - ٥٩٤
- عدم قبول الطعن فى الحكم الصادر بهد إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع من المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة إلى التهم الأخرى التى انتهت عاكت بالحكم الأول الذى لم يطعن فيه - ٥٩٥
- الأحكام الصادرة فى مخالفات - ٥٩٦ - ٥٩٧
- الحكم الصادر فى مخالفة أحكام القانون ٨٧ سنة ١٩٣٨ الخاص بتنظيم صناعة الصابون ومخاربه - ٥٩٨
- الحكم الصادر فى جريمة مخالفة القانون رقم ١٣ سنة ١٩٠٤ الخاص بمخبرات المقلقة للراحة - ٥٩٩
- الحكم الصادر فى جريمة مخالفة تنظيم - ٦٠٠
- الحكم الصادر فى مخالفة قيادة ترام بسرعة - ٦٠١
- الحكم الصادر فى مخالفة طبقاً لأحكام القانون ٧٢ سنة ١٩٤٨ الخاص باستئجار الطريق - ٦٠٢
- الحكم الصادر فى جريمة خلع الثمن - ٦٠٣
- الحكم الصادر بالاتفاق تطبيقاً لرسوم بنانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ - ٦٠٤
- ( راجع أيضاً : عقوبة قاعدتان ٩ و ١٠ وغرفة الاتهام قاعدة ١٥ وقاضى القاعدة ٢٤ وقاضى الإحالة قاعدة ٣٢ و ٣٣ ومقتدرين ومثليه فيهم قواعد ٦٣ و ٧٠ و ٧١ ومجرمون أحداث قاعدة ٣ )

### الفصل الثامن

#### الظمن في الأحكام القضائية

- عدم جواز الظمن في الحكم القابل للمعارضة لعدم إعلانه إلى المحكوم عليه أو لعدم معنى ميعاد المعارضة فيه بعد الإعلان - ٦٠٥ - ٦١١
- عدم جواز ظمن المدعى بالحق للدنى بطريق التقضى بالحكم النهائي ولو كان هذا الحكم صادراً لمصلحة التهم في الدعوى المدنية - ٦١٢
- عدم جواز ظمن التباية في الحكم الصادر غيابياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من التهم شكلاً لتقديره بعد الميعاد قبل صيرورة نهائياً - ٦١٣
- عدم جواز الظمن في الحكم النهائي الصادر بعدم جواز الاستئناف المرفوع من التباية عن حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإنذار التهم في جريمة اشتباه ما دام لم يصبح نهائياً بعد - ٦١٤
- ظمن التباية في حكم صدر غيابياً بتأييد الحكم المستأنف بحبس التهم لم يظن بعد التهم لا يكون مقبولاً - ٦١٥
- وقف السير في الظمن المرفوع من المسؤول من الحقوق المدنية متى كان الحكم غيابياً بالنسبة للتهم وحسب يصل في المعارضة - ٦١٦
- عدم جواز ظمن التباية في الحكم الصادر غيابياً بتعديل الحكم المستأنف وتبريم التهم عمداً قرش دون أن تقدم ما يدل على أن المعارضة فيه أصبحت غير جائزة - ٦١٧
- استبعاد وجوه الظمن المتطرفة بالحكم النهائي السابق صدوره قبل الحكم الذي قرر بالظمن - ٦١٨ - ٦٢٢

### الفصل التاسع

#### نظر الظمن أمام المحكمة

- وفاة الطاعن قبل الفصل في طعنه يوجب الحكم بأقضاء الدعوى العمومية لوقائه من غير بحث أوجه الظمن التي قدمت منه - ٦٢٣ و ٦٢٤
- وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم نهائياً بعدم تقريره فيه بالظمن في الميعاد لا يقتضى الحكم بأقضاء الدعوى العمومية ولا يمنع من الحكم بعدم قبول الظمن شكلاً - ٦٢٥

### الفصل العاشر

#### سلطة محكمة التقضى

- عدم ثبوت جريمة التعرض وثبوت جريمة الإطلاف المنسوبة أيضاً للتهم يميز لمحكمة التقضى بجرمة التهم من التهمة الأولى وارتفاع العقوبة المحكوم بها هي والعروض عن الجريمة الثانية - ٦٢٦
- حق محكمة التقضى في القضاء في الدعوى على ما نراه مطابقاً للقانون متى اتسع وجه الظمن في جملته لأن تقدير المحكمة المسألة المنخلفة أساساً للدعوى تقديرها للقانون - ٦٢٧
- حق محكمة التقضى في ملائمة الأخطاء المادية في الحكم المطعون فيه والتي لا تأثير لها على جوهر الحكم في أصل الدعوى - ٦٢٨
- لا رقابة لمحكمة التقضى فيما تلجج محكمة الموضوع لأدلة متبعة في صحة وقائع التظلم - ٦٢٩
- لمحكمة التقضى سلطة مراقبة تاضي الموضوع في تفسيره للعقود وفي تكييفه لها - ٦٣٠ - ٦٣٢
- سلطة محكمة التقضى في تخفيف العقوبة - ٦٣٣
- سلطة محكمة التقضى في استبعاد ظرف سبق الإصرار - ٦٣٤ و ٦٣٥

## موجز القواعد (ج ٢) :

- حق محكمة التقض في تصحيح خطأ الحكم المطعون فيه من جهة تكليف حالة العود ومن جهة التطبيق - ٦٣٦
- حق محكمة التقض في مراجعة محكمة الموضوع إذا استنتجت نتيجة من مقومات لا تؤدي إلى ما انتهت إليه - ٦٣٧
- حق محكمة التقض في تقدير قيمة الشهادة المرضية التي يقدم بها الطاعن لها لأول مرة متى كان مبنى الطعن أن الحكم قد أخطأ إذ قضى باختيار المارضة كأنها لم تكن - ٦٣٨ و ٦٣٩
- حق محكمة التقض في تصحيح مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدائياً إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رفعت مع أن الاستئناف إنما كان مرفوعاً من النيابة وحدها - ٦٤٠
- حق محكمة التقض في الرجوع عن حكمها السابق بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم تقديم أسباب له في الميعاد إذا تبين لها أن هذه الأسباب كانت قد قدمت في الميعاد - ٦٤١ - ٦٤٣
- حق محكمة التقض في الرجوع عن حكمها الصادر بتقضى الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع متى هيئت محكمة الإحالة سهواً بأنها المحكمة الابتدائية بدلاً من المحكمة الجوزية المختصة - ٦٤٤
- حقها في الرجوع في الحكم الصادر برفض الطعن إذا تبين لها أن الطاعن لم يعلم بالجلسة التي عمل إليها ولم تسمع مرافعتها - ٦٤٥
- حقها في الرجوع عن حكمها السابق بعدم قبول الطعن شكلاً للتقرير به بعد الميعاد إذا تبين لها أن الطعن قرر في الميعاد - ٦٤٦
- حقها في تطبيق مادة السركة على المتهم بالاعتناء - ٦٤٧
- حقها في تصديق الطاعن في قوله بأنه وهو يجدد لم يرخص له في أجازة لحضور الجلسة ما دامت الجهة الإدارية المخروسة أن في وسعها الإفادة عن الحقيقة لم تبادر إلى الإدلاء بها - ٦٤٨
- الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً يوجب على محكمة التقض عدم التعرض للحكم الابتدائي - ٦٤٩ و ٦٥٠
- حقها في نيب أحد أعضائها لإجراء معانة والإطلاع على الأوراق إذا رأت ذلك لازماً - ٦٥١
- حقها في استظهار سرامي العيارات كما هي ثابتة بالحكم لتعرف ما إذا كانت تكون جريمة من جرائم القنارم لا - ٦٥٢
- إلزام محكمة التقض بإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع عند وجود خطأ قانوني في الحكم متى كان بخلاف بعض الوقائع التي يلزم الرقوع على حقيقتها لتطبيق القانون - ٦٥٣
- صدور حكمين نهائيين على المتهم في دعوى واحدة يوجب على محكمة التقض تطبيق القانون على واقعة الدعوى - ٦٥٤
- حق محكمة التقض في تصحيح خطأ محكمة الموضوع - التي طبقت المادة ٣٢ ع على المتهم ثم أوفقت عليه عقوبات متعددة يتعدد الجرائم التي دأب بها - بحسبها حقوبة واحدة - ٦٥٥
- حق محكمة التقض في نحو العيارات الواردة في الطعن متى كانت جليسة مخالفة للنظام العام - ٦٥٦
- (راجع أيضاً : استئناف قاعدتان ٢٧١ و ٢٧٢ ونبارة قاعدة ١ ودعوى مدنية قواعد ٤٤ و ٥١ و ٢٣٦ و ٢٣٥ و شهادة ذرر قاعدة ٧٧ وصحافة قاعدة ٥ و ٦ و ٧ وصعوبة قواعد ٤٠ و ٥٥ و ٦٥ و ٦٦ وقانون قاعدة ٢٩ ومتشردون ومعتب فيهم قاعدة ٢٩ ومراقبة قاعدة ٤ ومسؤولية جنائية قاعدة ٤ وتقضى قاعدة ١٣٥ ووصف الشهادة قاعدة ٦٣ )

موجز القواعد (٥ ب) :

الفصل العاشر عشر

الر الحكم في الطعن

- تقضى الحكم الأول بناء على الطعن المرفوع من الطاعن لميب في البيان الموضوعى ليس من شأنه حرمان هذا الطاعن من حق اكتسبه ولم يمس حكم التقضى بشئ - ٦٥٧
- انحصار الطعن على إحدى الجزئيتين المرتكبتين لغرض واحد يتناول حتماً ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية - ٦٥٨
- شروط اختصاص حكمه التقضى بالفصل في موضوع الدعوى متى طعن في القضية للمرة الثانية - ٦٥٩
- اختصاص محكمة التقضى بالحكم في أصل الدعوى متى طعن في القضية للمرة الثانية ولو كان الطعن في المرة الأولى من الطعن ومتى الثانية من المدعى المدعى - ٦٦٠
- إحالة القضايا الخاصة بهرائم الجلسات بعد تقضى الحكم فيها تكون إلى المحكمة ذات الاختصاص الأصل بالحكم في الدعوى - ٦٦١ و ٦٦٢
- شرط إعادة محاكمة المتهم المحكوم عليه من محكمة الجنائيات في جريمة شهادة الزور بعد تقضى الحكم بالنسبة له أمام محكمة الجنائيات - ٦٦٣
- قبول الطعن بالنسبة الجنائية التي ارتبطت بهرائم أخرى وطلبت المحكمة العقوبة المقررة للجنابة وفقاً للادة ٣٢ يشمل كل عقوبة يظهر من الحكم أن المحكمة كانت وقت توقيعها في حرج بسبب وجود الجنابة - ٦٦٤
- تقضى الحكم بناء على طعن المتهم وحده لا يبين بحال الحكم بعقوبة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم المقضوض - ٦٦٥ - ٦٧١
- اختيار الحكم بعد تقضه ملغى صريح الآخر - ٦٧٢ و ٦٧٣
- شرط أفعال المبدأ التقاضى بأن المحكوم عليه لا يجوز أن يبتدأ من تطله في الطعن بالتقضى - ٦٧٤ و ٦٧٥
- تقضى الحكم بعد الدعوى أمام المحكمة التي تعاد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المقضوض - ٦٧٦
- تقضى الحكم في مسألة معينة لا يكتفون ملوماً لمحكمة الموضوع التي تعال إليها الدعوى بعد هذا الحكم لإعادة الفصل فيها - ٦٧٧
- تقضى الحكم لا يترتب عليه تقضى الأقوال والشهادات التي أديت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى - ٦٧٨ و ٦٧٩
- تقضى الحكم بناء على طعن المحكوم عليه لا يغير المحكمة تجاوز تقدير تمييز الضرر الذي كان قد قدر في الحكم المقضوض - ٦٨٠
- عدم جواز تدخل المدعى المدعى لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة التقضى إلى محكمة الموضوع لإعادة الفصل فيها - ٦٨١
- تقضى الحكم بإعلان إجراءات ضبط المخدوم مع المتهم بموجب القضية إلى محكمة الموضوع لفصل فيها من جديد متى كانت لم تستخدم بحق الأدلة الأخرى في الدعوى - ٦٨٢
- (راجع أيضاً : حكم قاعدتان ١٤٢ و ١٤٣ ودعوى مدنية قاعدتان ١٢٧)

الفصل الثاني عشر

سقوط الطعن

- سقوط الطعن في حالة عدم تقديم المحكوم عليه بالمجلس لتنفيذ إلى يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن ولو كان التقرير به قد حصل في ظل القانون القديم - ٦٨٣ - ٦٨٦

الفصل الثالث عشر

الكفالة

- أثر عدم إيداع الكفالة عند التقرير باللعن أكل من لم يكن محكوماً عليه بعقوبة مقيدة للحرية - ٦٨٧ - ٦٨٩
- التنازل عن الطعن قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى حكم في الطعن يوجب رد الكفالة - ٦٩٠
- عدم وجوب تمديد الكفالة متى كان الحكم واحداً والجلسة واحدة - ٦٩١

موجز القواعد (٤٤) :

## الفصل الرابع عشر

## وقف التنفيذ

١- أتمد المدعى من الأشكال بطلب وقف التنفيذ إذا كان قد تم تنفيذ الحكم - ١٩٩٢  
 ٢- عدم جواز طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بإلزام المسؤول عن الحقوق المدنية بتعويض لورثة الجاني عليه حتى  
 تحصل محكمة النقض في الطعن المرفوع عنه - ١٩٩٣

## القواعد القانونية .

## الفصل الأول

## إجراءات الطعن

## الفرع الأول

## التقرير به

١ - المراجعة التي يتقدم بها الرافض في الطعن  
 إلى لجنة المساعدة القضائية يمكنه النقض . إذا كانت  
 تتضمن الأسباب التي يستند إليها في الطعن على الحكم  
 الذي ينظم منه ، تبين اختيارها تقريراً بالطعن وبياناً  
 لأسبابه معاً ، ومن كان تقديمها إلى اللجنة حاسلاً في  
 ظرف الثانية عشر يوماً المتصور عليها في المادة ٢٣١  
 من قانون تحقيق الجنائيات يكون الطعن الحاصل حله  
 الطريقة مقبول شكلاً .

( جلة ١٩٣٢/١١/٢٨ طين دلم ١٩٣٢ سنة ٧ ق )

٢ - التقرير بالطعن يجب أن يحصل بأشهاد  
 رسمي في قلم الكتاب ، ولا يفتى من ذلك إجراء آخر .  
 فالطلب الذي يقدم إلى لجنة المساعدة القضائية يمكنه  
 النقض لا يمكن اختياره تقريراً بالطعن ولا  
 بياناً لأسبابه .

( جلة ١٩٣٢/١١/٢٨ طين دلم ١٩٣١ سنة ٧ ق )

٣ - إذا كان التأييد من أوراق المدعى أن أحد  
 أطراف الطعن أعده أسباب الطعن والتمس من النيابة  
 إحالتها على السجين التوقيع عليها من الطاعن مع الحصول  
 منه في آن واحد على تقرير طعنه ، ولكن إدارة السجين  
 أضافت الأسباب مرفقة عليها من الطاعن وأضفلت أمر  
 التقرير لم تذكر عنه شيئاً فهذا الإغفال من قبل إدارة  
 السجين يجب ألا يضارب الطاعن به بتحصين اختيار

الطاعن كأنه قرر فعلاً بالطعن واختيار طعنه مقبولا  
 شبهكلاً .

( جلة ١٩٣٠/١/٢٧ طين ٨٩٢ سنة ٥ ق )

٤ - إذا كان التأييد من أوراق تنفيذ الحكم  
 أن المحكوم عليه تقدم في يوم صدور الحكم إلى كاتب  
 السجين وأبدي دعيته في دفع نقض من الحكم ، وأثبت  
 ذلك كتابة على الأوراق ، ووقع المحكوم عليه صل  
 ما أثبت من ذلك ، فإن هذا الذي حصل من الطاعن  
 لدى كاتب السجين وهو من المتحصين بشهره تقادرو  
 الطعن في الأحكام ، يمد قانوناً تقريراً بالطعن ولو  
 أنه لم يجر عسل النموذج المتخصص لذلك حسب  
 التعليمات .

( جلة ١٩٤٢/١/٢١ طين دلم ١٩٣٠ سنة ١٢ ق )

٥ - إنه وإن كانت المادة ٢٣١ من قانون تحقيق  
 الجنائيات لم يرد في نصها تعيين قلم كتاب المحكمة الذي  
 يحصل فيه التقرير بالطعن بطرق النقض إلا أنه يجب  
 كما هي الحال في سائر طرق الطعن التي نص في صندوها  
 على أن التقرير بها يكون في قلم كتاب المحكمة التي  
 أصدرت الحكم ، وكما جرى عليه القضاء في تأويل هذه  
 المادة أن يكون هذا التقرير هو أيضاً قلم كتاب المحكمة  
 التي أصدرت الحكم المطلوب الطعن فيه . وإن قلنا كان  
 الحكم صادراً من محكمة طاعنا الاستئنافية الأولى ( دائرة  
 الجمع المتألفة ) والتقرير بالطعن حصل في قلم كتاب  
 محكمة يلا الجزئية ، فإن هذا الطعن لا يكون مقبولا شكلاً .

( جلة ١٩٤٥/١/١٥ طين دلم ١٩٤١ سنة ١٥ ق )

٦ - التقرير بالطعن يجب بمقتضى المادة ٢٣١  
 من قانون تحقيق الجنائيات أن يكون في قلم كتاب المحكمة  
 التي أصدرت الحكم فلذا كان المحكوم عليه قد أرسل  
 إلى رئيس النيابة إشارة تفرغية من مرسى مطروح  
 يقول فيها إنه يطعن بطريق النقض في الحكم الصادر  
 عليه فهذا لا يعتبر تقريراً عنه بالطعن . ولا يفتى له



بقواعد المرافعات المقررة للطعن في المواد المدنية لأن الأصل ألا يرجع إلى قواعد المرافعات إلا إذا كان قانون تحقيق الجنايات خلوا من الإشارة أو كل ذلك لند تنص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المتصوص عليها فيه ، أما وقد رسم هذا القانون شكلا خاصا لهذا الاجراء فانه يكون هو وحده الذي يبنى عليه اتصال المحكمة بالصدوى فيكون الواجب على ذي الشأن استيفائه إذا أراد أن يكون له اثره بالنسبة اليه ،

( جلد ١٩٥٠/٢/٦ طين رقم ٤٨٠ سنة ٢٠ )

١٠ - إذا كان تقرير الطعن بطريق التقض قد تناول المحكمين الصادر أحدهما باختيار معارضة الطاعن كان لم تكن ، والمحكم الثاني المعارض فيه الصادر في الموضوع فانه يكون واردا على كلا المحكمين سواء أكان ذلك حسبما سبق التقضاء به من عكة التقض قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية من جواز ورود الطعن بالتقض على حكم اختيار المعارضة كان لم تكن وحده ، أم عليه وعلى المحكم الثاني المعارض فيه ، أم حسبما نص عليه هذا القانون في المادة ٤٢٢ من أن الطعن بطريق التقض لا يقبل مادام الطعن بطريق المعارضة جزاء ، وفي المادة ٤٢٤ من أن ميعاد الطعن هو ثمانية عشرة يوما من تاريخ الحكم المحضوري أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ اقتضاء ميعاد المعارضة أو من تاريخ الحكم باختيارها كان لم تكن .

( جلد ١٩٥٣/٢/١٠ طين رقم ٣٩٦ سنة ١٢ )

١١ - إذا كان الطاعن (عسكري بالجيش) قد أبدى كتابة في الميعاد أثناء وجوده بالسجن يرحمه ما يفيد أنه طعن في الحكم بطريق التقض وذلك بإقرار منه موقع عليه من قائد الكتبتية بالاعتداء ، وتقدم الأساليب بواسطة عاين في الميعاد ، وكانت إدارات الجيش لم تبحث بالدعوى الطاعن إلى فل كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالتقض أمام الموظف المختص ، ولم تطلب من ذلك الموظف الاتصال إلى مقر الوحدة لتلقى دفعة الطاعن ، فان هذا الأخير كان في حالة حذر فحري حال بينه وبين التقرير بالاعتداء بالطريق المرسوم بالقانون ، ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .

( جلد ١٩٥٤/٢/١٤ طين رقم ٩٠ سنة ٢٠ )

في عدم التقرير كونه جنذا في الجيش وأن أحدا من رؤسائه بالجبهة التي كان جازم يقبل منه التقرير بالطعن ما دام هو حين ترك تلك الجهة وجدا إلى القاهرة لم يعمل هذا التقرير فور حضوره ، لا بالسجن ولا بظل الكتاب ، ولو بعد اقتضاء الميعاد محسوبا من يوم الحكم .

( جلد ١٩٥٠/١/٢٩ طين رقم ١٤١ سنة ١٠ )

١٢ - يجب قبول الطعن أن يقرر به في كل كتاب المحكمة التي أصدرته . فإذا كان الحكم عليه قد أرسل برقية إلى رئيس نيابة المحكمة التي أصدرت الحكم طالبا اعتبارا تقرير الطعن لمرسته ، فانه يكون من المستحسن التقرير بعدم قبول هذا الطعن شكلا .

( جلد ١٩٥١/١/٢٦ طين رقم ١١٢ سنة ١٨ )

١٣ - يجب بصريح نص المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات لقبول الطعن بطريق التقض أن يكتب به تقرير في كل الكتاب أو في السجن . ان كان رافعه معطلا ، والنقل لخاتمة ذلك بأن إدارة السجن والنيابة العامة لم تمكن طالب الطعن من عمل التقرير لا يكون في عمل اختيار إلا في الأحوال التي يكون فيها الطعن جزاء في ذاته ، فان محكمة التقض في هذه الأحوال يكون لها بل عليها ، أن تمكن طالب الطعن من استعمال حقه فيه وقبول منه الطعن شكلا أو بعبارة أصح يمكنه بكل ما لها من سلطة من عمل التقرير الذي يظله القانون ، ثم تنظر في طعنه . أما إذا كان الطعن غير جائز أصلا فإن الامتناع عن قبول التقرير من جانب الموظف المسئول من إقفال المدة لآليات التقريرات يكون له ما يبرره . ولا يكون في وسع محكمة التقض إلا أن تقرر عليه ولا إذا كان عليها حيث ليس منه غرض صحيح يرحم .

( جلد ١٩٥٠/٢/١٠ طين رقم ١٤١ سنة ١٠ )

١٤ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب بصريح النص لقبول الطعن بطريق التقض أن يكتب به تقرير في كل الكتاب أو في السجن وموجب ذلك أنه لا تقوم الطعن قائمة ولا تصل عكة التقض به إلا من طريق هذا التقرير ولا يبنى عنه أي إجراء آخر مهما قيل من وسادة الواقعة أو وجود الصلة ومن ثم فالتصل الذي يقول به محكوم عليه آخر غير الطاعن لا يكون مقبولا ، ولا يصح في هذا المقام الاحتجاج

منه لتصرف صفته في تقديمها من المحكوم عليه ، فلذا  
الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

جلسة ١٠/١٠/١٩٥١ ملن رقم ٨١١ سنة ٢١ ق

١٨ - لا يجوز في بيان وجه الطعن الإحالة إلى  
طعن آخر مقدم من منتهم حكم من قبل وقر من ذات  
القصرى ، فإن محكمة النقض وهي تفصل في طعن  
لا تصح مطالبتها بالبحث عن أسباب تقضى مقدمة في  
طعن آخر .

( جلسة ١٠/١٠/١٩٤٤ ملن رقم ١٥٤٥ سنة ١٤ ق )

١٩ - إذا كانت أوجه الطعن مقدمة من زوج  
المحكوم عليها وموقعة بأسمائه ولم يكن قد تم ما يثبت  
أنها وكلته في ذلك ، فالطعن لا يكون مقبولا شكلا .

( جلسة ١١/١١/١٩٤٨ ملن رقم ٣٣٣٢ سنة ١٧ ق )

### الفرع الثالث

١ - ميعاد الطعن

١ - ميعاد التقرير

٢٠ - الطعن بطريق النقض في الحكم التبايني  
الصادر في المرافعة يبتنى بميعاده من يوم صدوره لأن  
يوم إعلانه ذلك لأن نص المادة ٢٣١ بتحقيق جنايات  
صرح في أن ميعاد الطعن بطريق النقض يبتنى من  
يوم صدور الحكم بلا تفرق بين الحكم التبايني والحكم  
الخصوي والمراد بالحكم هو الحكم التبايني الذي انسند  
فيه طريق الطعن الماتى وأصبح قابلا للطعن بطريق  
النقض كقتضى المادة ٢٢٩ من القانون المذكور ؛  
ولاشك في أن الحكم التبايني الصادر في المرافعة هو  
حكم نهائي من وقت صدوره لأنه غير قابل للمرافعة  
أخرى فلهذا ما يصدق عليه نص المادة ٢٢٩ من جهة  
كونه من وقت صدوره نهائيا قابلا للطعن بطريق النقض  
وبما يجرى عليه عموم نص المادة ٢٣١ من جهة إجتراء  
ميعاد الطعن فيه من وقت صدوره لأن وقت إعلانه  
ولا يجوز قياس الحكم التبايني الصادر في المرافعة على  
الحكم التبايني الأول من جهة أن مواعيد الطعن  
في هذا الحكم الأول لا يبتنى إلا بعد الإعلان ، إذ  
الحكم التبايني الأول لا يكون نهائيا إذا اقتضى ميعاد  
المرافعة فيه وميعاد المرافعة لا يبتنى إلا بعد إعلانه  
فالإعلان إذن لازم لاستيفاء شرط النهائية الواجب  
توفره بمقتضى المادة ٢٢٩ . وكذلك لا يجوز الاعتراض

### الفرع الثاني

أسباب الطعن

١٢ - إذا لم يقدم الطاعن أسبابا لطعنه وإنما  
ذكر في التقرير الذى رفعه - بعد ما قرأ بالطعن -  
أن الحكم الذى قرأ بالطعن فيه لم يتم في الميعاد دون  
أن يقدم شهادة من قلم الكتّاب مثبتة لذلك فدعواه بأن  
الحكم لم يتم في الميعاد لا يصح الاعتراض إليها ويجب  
اعتبار طعنه كأنه قدم بنبر أسباب .

( جلسة ١٠/١٠/١٩٣٢ ملن رقم ٢٤١٩ سنة ٢٢ ق )

١٣ - إذا كان الطاعن لا ذنب له في عدم توقيع  
هل تقرير الأسباب الذى قدم في الميعاد المهمة التى كان  
معتقدا بوجودها فيها فيتمتع اعتبار أن تقرير الأسباب  
صحيح في ذاته شكلا وأنه قدم في الميعاد .

( جلسة ١١/١٢/١٩٣٢ ملن رقم ١٥٧٢ سنة ٢٢ ق )

١٤ - كل ورقة من أوراق الإجراءات الصادرة  
من المحكوم يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب  
الثان فيها وإلا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة .  
فتقرير أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون  
لفرا لا قيمة له ويتعين عدم قبوله شكلا ،

( جلسة ١١/١٢/١٩٣٢ ملن رقم ٥١ سنة ٢٢ ق )

١٥ - إذا كانت أسباب الطعن قد وردت إلى  
رئيس النيابة بطريق البريد ، وكانت غفلا من التوقيع  
وغيره يمكن القول بنسبة صدورها إلى الطاعن لأنه  
معتقل في السجن تنفيذ الحكم الصادر عليه ، ولا يمكن  
معرفة من صدورت منه لتصرف صفته في تقديمها عن  
المحكوم عليه ، فإنه يتعين عدم قبول الطعن شكلا على  
أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التى يطلبها  
القانون .

( جلسة ١٠/١٠/١٩٤٥ ملن رقم ٩٥ سنة ١٥ ق )

١٦ - إذا كانت الأسباب المقدمة في الطعن  
لا تحمل توقيعاً من أحد فإنه يتعين القضاء بعدم قبول  
الطعن شكلا على أساس أنه لم تقدم له أسباب على  
الصورة التى يطلبها القانون .

( جلسة ١١/١٢/١٩٣١ ملن رقم ١٣٣٢ سنة ٢٠ ق )

١٧ - إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد  
وكانت الأسباب المقدمة منه غفلا من التوقيع مما  
لا يمكن معه القول بصدورها منه أو معرفة من صدورت

٢٣ - إنه وإن كان ميعاد الطعن بطريق التقض في الحكم الصادر باعتباره المعارضة كأنها لا تكون يبدأ من يوم صدوره ، كالحكم الخصوصي ، إلا أن ذلك على أن يكون عدم حضور المعارض الجلسة التي يفتع لتظر معارضة راجعاً إلى أسباب لإرادته فعلها . أما إذا كانت هذه الأسباب قهرية ، لوجوده في السجن ، فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه إلا من يوم عليه رسمياً بالحكم ، كما أن الحكم ذاته لا يكون صحيحاً ما دام المعارض لم يكن قد صدوره حضور الجلسة في صدر فيها . (جلسة ١١/١٨ من رقم ١٨٥٥ سنة ١٩٦١ ق)

٢٤ - إن على احتساب ميعاد الطعن في الحكم على أساس أن يوم صدوره يعد ميّداً له ، هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، ولذا انقضت هذه العلة بثبوت وجود المتهم في السجن في اليوم المذكور . فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسمياً بصدوره الحكم .

(جلسة ١٢/٣ من رقم ١٢٧٢ سنة ١٩٦٢ ق)

٢٥ - تقديم طلب الإضفاء من المصارف القضائية إلى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة التقض لا يوقف سريان ميعاد الطعن .

(جلسة ١١/٨ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٦٢ ق)

٢٦ - إذا كان الحكم عليه لم يستلح الطعن في الحكم في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري عاجل عن إرادته (كوجود الجندي في ميدان القتال) فإنه يجب عليه أن يقرر بالطعن في أول فرصة بعد اقتضاء عدله وإلا كان طعنه غير مقبول شكلاً .

(جلسة ٣١/٣ من رقم ١٠٨٨ سنة ١٩٦١ ق)

٢٧ - إذا كان الطاعن لم يثبت عليه رسمياً بصدوره الحكم المطعون فيه قبل طعنه عليه وتبين أنه على أثر طعنه به بادر إلى الطعن عليه ، فطعنه يكون مقبولاً شكلاً . (جلسة ٢٠/٣ من رقم ١٣٠٣ سنة ١٩٦٢ ق)

٢٨ - إذا ثبت أن الطاعن كان في اليوم الذي صدر الحكم المطعون فيه باعتباره معارضة كأن لم تكن عقيد الحرية ، وأنه لم يعلن بذلك بالحكم ، ولم يثبت عليه رسمياً بصدوره إلا بعد الإفراج عنه فقرر بالطعن فيه وقدم الأسباب في اليوم التالي لعله بالحكم المطعون فيه مباشرة فإن الطعن يكون مقبولاً لأن ميعاد الطعن لا يفتتح إلا من يوم عليه بصدوره ذلك الحكم . (جلسة ١٢/٣ من رقم ١١٢٨ سنة ١٩٦٢ ق)

٢٩ - إذا كانت التهم المقدم بها للمتهم الباطلة

بأن قضاها القانون التزمى أوجبوا إعلان الأحكام النهائية الصادرة في المعارضة ، كرت نص قانونهم فيها يختص بمبدأ الميعاد يخالف نص القانون المصري ، إذ هو عندهم يبتدىء من يوم التلق بالحكم اللهم لامن يوم صدوره إعلانياً كما عندنا . كما أنه لا يصح الاعتراض أيضاً بأن المدل يقتضي إعلان الأحكام النهائية الصادرة في المعارضة حتى تبدأ مواعيد الطعن فيها ، لأن المدل أمر نسبي غالباً ولا محل للاعتراض به مادام نص القانون صريحاً ، ولا الاعتراض بأن التراجع في قانون إلفاء محكمة التقض والإرام قد نص على أن ميعاد الطعن بالتقض في الأحكام المدنية النهائية الصادرة في المعارضة لا يبدأ إلا من وقت إعلانها عما يدل على أن الروح السارية في التشريع المصري ترى إلى تبصير المحكوم عليهم بما صدر في عقوبتهم حتى لا يباغتوا - لا يصح الاعتراض به لأن نظام الطعن في الأحكام المدنية غيره في الأحكام الجنائية ، ولا يمكن الاستدلال بالقواعد الخاصة بأحدها على ما يجب أن يسدل به في الآخر . على أن الواقع أن روح التشريع في مصر فيما يختص بمبدأ مواعيد الطعن بطريق التقض في الأحكام الجنائية النهائية ظاهر فيها الميل إلى التضييق على المحكوم عليهم . ويبدو أن سبب هذا الميل هو ما شوهد من كثرة التقاضي ، وما لوحظ من أن المتهمين كثيراً ما يبرفرون فيها بلا وجه حتى ، ومعارف من ضرورة أخذهم في هذا السؤل بشيء من البهدة لمرصة إنجاز الأعمال وتقصير أمد المشاغبات الباطلة .

(جلسة ١٢/٢٥ من رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٦٢ ق)

٢٩ - متى ثبت أن الطاعن لم يكن في وسعه أن يعلن بصدوره حكم اختيار المعارضة للمنظمة منه سكان لم تكن حتى يوم التقض عليه لتنفيذ الحكم فإنه يكون غير مقيد بالميعاد القانوني الطعن في هذا الحكم . ولذا هو قرر بالطعن فيه بمجرد طعنه عليه بصدوره وقدم أسباب الطعن بعد ثلاثة أيام من تقرر به بالطعن كان طعنه مقبولاً شكلاً .

(جلسة ١٢/٣ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٦٢ ق)

٣٠ - إن حساب ميعاد الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس أن يوم الحكم يعد ميّداً له . ذلك على افتراض علم الطاعن بالحكم في اليوم الذي صدر فيه فإذا ما انقضت هذه العلة فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدوره الحكم .

(جلسة ١١/١٨ من رقم ١٣٣٧ سنة ١٩٦٢ ق)

٣٤- متى كان الحكم التائي قد تمضى في بعضا بالمرأة أو بعدم قبول الدعوى فإن المولى عليه في ابتداء ميعاد الطعن بطريق التقضى فيما يتعلق بالنتم جميعا ، سواء بالنسبة للتأييد عما قضى فيه بالمرأة أو بعدم القبول أو بالنسبة للنتم عما حكم عليه فيه يكون هو التاريخ الذى يصح فيه الحكم التائي غير جائزة المعارضة فيه من النتم ولو أن هذه المعارضة لا يعنى أثرها النتم - المحكوم فيها بالإدانة - وذلك لما بين جميع النتم من الارتباط لوجه الواقعة .

( جلة ١٩١٨/١/١١١ طن رقم ١٠٦٦ سنة ١١ ق )

٣٥- لا يفتح الطعن في تجاوز الأجل المعين بالمادة ٢٣١ تحقيق التقرير بالطن وتقدم أسبابه قبله إنه لم يتيسر له - بسبب وجوده في السجن - الاطلاع على الحكم في الوقت المناسب ، ما دام هذا الاطلاع ممكنا دائما بواسطة عام أو عن طريق طلب صورة من الحكم أو غير ذلك من الوسائل ، وما دام هو لا يدعى أنه قد حال بينه وبين التعرف على أسباب الحكم مانع قهرى .

( جلة ١٩١٥/٢/١٨٠ طن رقم ٣٣٠ سنة ١٥ ق )

٣٦- يكون الطعن مقبولا شكلا ولو كان التقرير به وتقديم أسبابه قد حصل كلاهما بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم . وذلك من حيث أن الطعن وهو جندى في الجنب ، قد استحال عليه مراعاة الميعاد بعد أن كان قد أظهر في خلافه وغيبه في الطعن ثم مجرد دوال ضده إند إلى التقرير بطلته .

( جلة ١٩١٤/٢/٢٦ طن رقم ٥٩٩ سنة ١٥ ق )

٣٧- إذا كان الثابت أن المحكمة قضت برفض الدعوى المدنية في غيبة المدعى بالمفوق المدنية وبغير إعلانه بالمحضور الجلطة أمام المحكمة ، فإن طعن هذا المدعى بطريق التقضى في الحكم بعد مضي أكثر من سنتين على صدوره يكون مقبولا شكلا ما دام يدعى أنه رفع الطعن على أثر حله بالحكم ولم يثبت كذب دعوته ( جلة ١٩١١/١/٢٨ طن رقم ١٥١١ - ١٥٤٠ ق )

٣٨- الطعن في الحكم بأى طريق من الطرق المقررة له يجب قبوله أين يرفع في الميعاد المقرر بالقانون ، سواء أكل من المحكوم عليه نفسه أم كان غيره عن غولم القانون دفعه لصلته بالتأييد عنه ، إذ العبرة في حساب الميعاد هي دائما بما هو مقرر بالنسبة إلى المحكوم عليه . بحيث إذا انتهى في حقه انتهى أيضا في حق سواه عن يعملون لصلته على أساس أن لم تخليه في الإجراء .

( جلة ١٩١٧/٢/١١٢ طن رقم ١٨٢٢ سنة ١٧ ق )

( جلة ١٩١٤/٤/١٨ طن رقم ٤١٢٢ سنة ١٩ ق )

٣٩- إنه حتى مع التسليم بقيام مانع قهرى لدى الطعن من حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته في الحكم التائي الاستئنافى وقضى فيها بتأييد الحكم الصادر بإدانته ، فذلك لا يفتح له في تجاوز الميعاد القانونى في التقرير بالطن في الحكم محسوبا من اليوم الذى ثبت فيه رسميا عليه صدور هذا الحكم عليه .

( جلة ١٩٠٠/١٠/٣٠ طن رقم ١٠٧٢ سنة ١٩ ق )

٤٠- لا يجدى الطعن في تقرير الطعن بعد الميعاد أنه كان مفيد الحرية وأن عايبه نتم طلب في الميعاد بإرسال الأوراق إلى الطعن كى يقرر بالطن قبل فوات الميعاد وذلك لأنه كان في وسعه أن يقرر بالطن أمام كاتب السجن في النقر المند لذلك في الميعاد القانونى .

( جلة ١٩١١/٢/٢٨ طن رقم ٢٢٠ سنة ١٩ ق )

٤١- إن المادة ٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية قضى بأن يحصل الطعن في ظرف ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم المحسودى وتوجب إيداع الأسباب التي بنى عليها طعن في هذا الميعاد أيضا وإلا سقط الحق فيه . فنى تكن الحكم قد صدر محسوبا بالطن في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قرر بالطن في أول يناير سنة ١٩٥٢ ولم يتم أسباب طعنه إلا في اليوم العاشر منه فإنه يسكون قد أودع الأسباب بعد انقضاء الثمانية عشر يوما التالية لصدور الحكم ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

( جلة ١٩٥٢/١١/٢٨ طن رقم ١٣٧ سنة ٢٢ ق )

٤٢- إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف التأييد فإنه لا يعتبر أنه أضر بالنتم حتى يصح له أن يمارس فيه . ويرتب على ذلك أن ميعاد الطعن فيه بطريق التقضى من التأييد يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى النتم .

( جلة ١٩٥٢/١١/٢٨ طن رقم ١٠٤١ سنة ٢٢ ق )

٤٣- إن قضاء محكمة التقضى مستقر على أنه لما كان القانون يعطى صاحب الشأن الحق في الحصول على صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ التعلق به فإن الشهادة التي يحصل عليها في اليوم الثامن من هذه

معه اعتباره نازلا عنه . ولا يجوز في هذا المقام أن يترض بما نص عليه القانون المشار إليه في المادة ٤٢٦ من قبول العلم من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فلم الكتاب طبقا لما نص به المادة ٤١٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وإن كان الطاعن قد حصل على الصفاة المشار إليها ثم لم تعله النيابة بإيداع الحكم فإن علمه يكون مقبولا شسكلا .

( جلسة ١٩٥٣/٧/٢٤ ملن رقم ٩٠ سنة ٢٢ ق )

٤٠ — إن المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقتطع لاستناد ميعاد العلم بعد الثانية عشر يوما أن يكون الطاعن قد حصل على شهادة بعدم ختم الحكم في الثانية الأيام التالية لصدوره ، وإنفق فوق كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ وقرر الطاعن بالعلم فيه بطريق النقض في ١٣ من الشهر المذكور ، وتقدم شهادة من فلم الكتاب ثبت عدم إيداع الحكم بختمها في ٣ فبراير سنة ١٩٥٣ ، أي بعد انتهائ الثانية عشر يوما اعمدة بالقانون المقرر بالعلم وتقديم الأسباب — فإن هذه الصفاة لا تكون مجدية في امتداد الميعاد ويكون العلم غير مقبول شكلا ولا يثبت إلى الأسباب المقدمة بعد المياد .

( جلسة ١٩٥٣/٧/١٩ ملن رقم ٨٢٠ سنة ٢٢ ق )

٤١ — إن امتداد الميعاد المتصور عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية غاية أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم وباقضاء هذه المدة يستقط الحق في العلم ، وذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يقرب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ويكتفى وحده سببا لنقض الحكم ، فهو بهذه المثابة يعني صاحب الشأن عن الاطلاع على أسباب الحكم ودون ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في فلم الكتاب في الثانية الأيام أن كان حريصا على العلم أن يبادر بالاستعلام من فلم الكتاب عن الحكم بمجرد اقتضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فلذا وجبده فقد أودع به أطلع عليه وهم أسباب علمه إن رأى عللا لذلك اما إذا لم يجد فقد اقتنع أمامه سبيل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده وبمجرد اقتضاء الثلاثين يوما ، فلذا هو اعمل في ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قدر القا ون كفايتها بمعنى بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالعلم ويقدم الأسباب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على علمه ولا جد فيه ما يمين

( جلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ ملن رقم ١٠٠٥ سنة ٢٢ ق )

٤٢ — إن مقتضى المواد ٤٣١ و ٤٢٤ و ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، هو أن التقرير بالعلم وتقديم الأسباب يجب أن يحصل في خلال الثانية عشر يوما التالية للحكم ، فإذا كان قد ختم وأودع فلم الكتاب وتيسر لصاحب الشأن الحصول على صورة منه في الثانية الأيام التالية للنطق به ، فلذا تمدد ذلك امتد الميعاد إلى عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم على أن لا يتجاوز الميعاد في أية حال أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم .

( جلسة ١٩٥٥/٥/١٥ ملن رقم ١٥٥ سنة ٢٥ ق )

٤٣ — إن امتداد الميعاد المتصور عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية غاية أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم وباقضاء هذه المدة يستقط الحق في العلم ، وذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ويكتفى وحده سببا لنقض الحكم ، ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في فلم الكتاب في الثانية الأيام أن كان حريصا على العلم أن يبادر بالاستعلام من فلم الكتاب عن الحكم بمجرد اقتضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فلذا وجبده فقد اقتنع أمامه السبل لإبطال الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده وبمجرد اقتضاء الثلاثين يوما ، فلذا هو اعمل في ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قدر القانون كفايتها بمعنى بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالعلم ويقدم الأسباب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على علمه ولا جد فيه ما يمين معه اعتباره نازلا عنه ، ولا يجوز في هذا المقام أن يترض بما نص عليه القانون المشار إليه في المادة ٤٢٦ من قبول العلم من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم فلم الكتاب طبقا لما نص به المادة ٤١٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وإن كان الطاعن قد حصل على الصفاة المشار إليها ثم لم تعله النيابة بإيداع الحكم فإن علمه يكون مقبولا شسكلا .

على التقرير أو تأخير إرساله من السجن إلى قلم كتاب حتى قامت المواعيد القانونية .

(جلسة ١٩٣٥/١٨/١٩٣٥ طين رقم ٩١ سنة ٢٠ ق)

٤٧ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات توجب على الطاعن تقديم أسباب طعنه عند التقرير بالطعن أو عقبه وأن يكون ذلك في ميعاد ثمانية عشر يوماً كاملة بعد صدور الحكم وإلا سقط حقه في الطعن وحكم هذه المادة واجب الاحترام والتنفيد حتى لو كان السبب الوحيد الذي يستطيع المحكوم عليه تقديمه هو عدم ختم الحكم في الميعاد . ذلك بأن تقديم هذا السبب في الميعاد دليل على أن الطاعن كان حرصاً على احترام القانون وأنه مصر على السير في طعنه . أما عدم تقديم المتهم أسباباً للطعن اعتماداً على أن النتيجة المحتملة لعدم ختم الحكم في الميعاد هي حصوله على ميعاد جديد لتقديم الأسباب فذلك لا يفيق له في إفساد حكم القانون .

(جلسة ١٩٣٥/٢٠/١٩٣٥ طين رقم ١٧٣٣ سنة ٥ ق)

٤٨ - إذا قرر الطاعن الطعن في الحكم في الميعاد ولكنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد إقفاء الأجل المعين في القانون لتقديم أسباب الطعن فطعنه لا يكون مقبولاً شكلاً .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٩٥٠ طين رقم ٢٢٥ سنة ٢٠ ق)

٤٩ - يجب لقبول الطعن أن تقدم أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو لقلم كتاب محكمة النقض في الميعاد المحدد قانوناً وإلا فإنه يكون غير مقبول شكلاً .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٩٥٠ طين رقم ١٠١٩ سنة ٢٠ ق)

٥٠ - العبرة في تقديم أسباب الطعن بطريق النقض والإبرام هي بوصول تقرير هذه الأسباب فعلاً وفي الميعاد القانوني ، إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، أو إلى قلم كتاب محكمة النقض ، فإذا أرسلت الأسباب بطريق البريد أو عن طريق جهة أخرى كان المحول عليه هو تاريخ وصول هذه الأسباب فعلاً إلى قلم الكتاب في الميعاد لا تاريخ تسليمها إلى الجهة التي تولت توصيلها .

(جلسة ١٩٣٧/١٠/١٩٣٧ طين رقم ٣٢٤ سنة ٧ ق)

٥١ - إن المحول عليه في حساب ميعاد تقديم أسباب النقض هو تاريخ وصول هذه الأسباب بالفعل إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلم كتاب محكمة النقض . ولا جرة بتاريخ تسليم تلك

إلى في خلال الثلاثين يوماً أما بعد اقتضاها فلا محل له من ادعاء الحكم إما أنه قد أودع قلم الكتاب ولئن شأه أن يطلع عليه وإما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب إخطاله لهذا السبب وحده .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩٥٠ طين رقم ٣٨٦ سنة ٢٥ ق)

٤٤ - الأصل في إعلان ورقة التكليف بالحضور أن يكون لتخصص المعلن إليه أو في محل إقامة وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولا يجوز الإعلان لتبليغ إلا إذا تبين بعد البحث في محل الإقامة الذي عينه المتهم أنه لا يقيم فيه ولم يجد إلى معرفة محل إقامته . وإذا كان كانت المحكمة حين نقضت بأيد الحكم الجنائي الاستثنائي المدارس فيه ، لم تقدم ما أوجب القانون من وجوب التبليغ من حصول الإعلان على الوجه المتقسط ، واكتفت بوجوده . الإعلان في مواجهة التبليغ رغم وجوده محل إقامة له ثابت في الأوراق فإن الحكم إذ ينبغي على هذا الإعلان الباطل يكون حكماً مخالفاً ولا يبدأ ميعاد الطعن في مثل هذه الحالة إلا من تاريخ إعلان الطاعن بالحكم أو حله به رسمياً .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩٥٠ طين رقم ٣٦٦ سنة ٥٢ ق)

ب - ميعاد إيداع الأسباب

٥٥ - إن مأمور السجن يعتبر بحسب المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ قائماً مقام قلم كتاب المحكمة في تلقى التقارير الجنائية التي يرسلها المحكوم عليهم . فإذا قرر المحكوم عليه بالطعن في الحكم يوم صدوره ولم يرد تقرير الأسباب إلى قلم الكتاب المختص إلا بعد الميعاد القانوني ولكن تبين أن هذا التقرير أرسل من والده المحكوم عليه إلى مأمور السجن ليوقع عليه من المحكوم عليه فوصل التقرير إليه في آخر يوم في ميعاد الطعن فهذا التقرير يعتبر مقبلاً في الميعاد إذا كان في ورع مأمور السجن على من واجبه أن يحصل على توقيع الطاعن يوم ورود تقرير الأسباب (جلسة ١٩٣٤/١١/١٩٣٤ طين رقم ٢٧٧ سنة ٥ ق)

٤٦ - تقرير أسباب الطعن الذي يقدم لمأمور السجن قبل فوات المواعيد القانونية المقررة للطعن في الأحكام ليوقع عليه من محكوم عليه ثم يرسله إلى قلم كتاب المحكمة أو يرده إلى مقدمه لينتدب بصفه الإجراءات اللازمة يعتبر مقبلاً في الميعاد القانوني ولو طرأ بعد ذلك ما نتج عنه تأخير توقيع المسجون

الحكم وأن صاحب الشأن إذا لم يجهده مودعا ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك وكان له إستناداً إلى هذه الشهادة - أن يحصل من محكمة النقض على ميماد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه - ولما كان القانون - على ما فسر به - هذه المحكمة - قد حدد حق كل من الطامى والمتقاضى على هذا النحو فلا عمل إذن للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها في المواد الجنائية . ذلك أن الأصل أنه لا يرجع إلى تلك الأحكام إلا لسد ثغور أو للاطاعة على تنفيذ النوازل المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات . أما وقد نص هذا القانون على ما يتبع في هذا الشأن فإنه هو وحده الذى يجرى حقه ولا يرجع إلى غيره .

(جلسة ١٣٥٠/٤ طين رقم ١٧٢ سنة ٢٠ ق)

٥٥ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حدثت ميماد التقرير بالظن وتقديم أسبابه بثنائية عشر يوماً كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت قضائياً لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون البشارة الأيام الباقية لصاحب الشأن بعد فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم غتم الحكم في الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم ، وأن صاحب الشأن إذا لم يجهده مودعا ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك . وكان له إستناداً إليها أن يحصل من محكمة النقض على ميماد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه . ولما كان القانون على ما فسر به - هذه المحكمة قد حدد حق كل من الطامى والمتقاضى على هذا النحو فلا عمل للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها في المواد الجنائية ذلك أن الأصل أنه لا يرجع إلى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد ثغور أو للاطاعة على تنفيذ النوازل المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات . أما وقد نص القانون على ما يتبع في هذا الشأن فإنه هو وحده الذى يجرى حقه .

(جلسة ١٣٥٠/١١ طين رقم ١٧٥ سنة ٢٠ ق)

٥٦ - إن المادحة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إنما يرمى فقط بالتوقيع على الحكم في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يربى البطلان

الأسباب إلى مصلحة البريد . أولى أية جهة أخرى لتولى توصيلها إلى قلم الكتاب .

(جلسة ١٣٥٠/٢ طين رقم ٣٧٢ سنة ١٢ ق)

٥٧ - إن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم غتم الحكم في الميماد المقرر في القانون لذلك لا يكتفى وحده لبطلان الحكم ، وعلى أن الطامى في هذه الحالة - إذا كان قد استند إلى هذا السبب في الميماد للقانونى - طلب نقض الحكم - حق الحصول على مهلة لتقديم ما عسى أن يكون لديه من أسباب الطعن على الحكم .

(جلسة ١٣٧٢/٧ طين رقم ١٣١١ سنة ٢٠ ق)

٥٨ - إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى قرر الطامى النقض في الميماد وشفع ذلك بتقرير بالأدب مؤداه عدم غتم الحكم في خلال ثمانية الأيام التالية لصدوره فقد حق له أن يحصل على مهلة مئيرة أيام لإعداد أسباب طعنه وتقديمها ، على أن تبدأ هذه المهلة من اليوم الثالث للجلسة التى ينظر فيها الطعن أمام المحكمة بعد غتم الحكم ، وعلى أن المهلة المذكورة لا تبدأ من يوم العلم به بأية وسيلة قضائية ، وإنما من يوم التظلم الذى انتهى إليه محكمة النقض لتكفل الطامى من نفس من الوقت لإعداد طعونهم ، وتتجنب المحكمة الجدل الذى يفتتح بأية إذا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطامى قد علم بصورة يقينية أو كان في استطاعته أن يعلم بالحكم وأسبابه قبل الجلسة المشار إليها . وإذن فلا يمنع من إعطاء هذه المهلة أن يكون للدعى بالحقوق المدنية قد أضحى الطامى بصورة الحكم للمصلحة على أسبابه لم يقدم أسباب الطعن في مدى مئيرة أيام من تاريخ إعلانه بهذه الصورة .

(جلسة ١٣٥٠/١ طين رقم ١٣٣١ سنة ١٩ ق)

٥٩ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حدثت ميماد التقرير بالظن وتقديم أسبابه بثنائية عشر يوماً كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم وتظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت قضائياً لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون البشارة الأيام الباقية لصاحب الشأن ليد فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم غتم الحكم في الثمانية الأيام المذكورة لا - يستوجب وحده نقض

الرسم والحصول على صورة الحكم المطلوبة في نفس اليوم .

(جلبه ١٢٣٨/٢/١٤ ملن رقم ٩٧٢ سنة ٢٨ ق)

٥٩ - لا يجوز لمن قرر في المبدأ القانوني بالظن بطريق التنص في الحكم أن يتراخى في تقديم أسباب طعنه إلى ما بعد اقتضاء المبدأ القانوني لتدعيمها اعتياداً على تقديمه شهادة من ظم الكتاب بأنه لم يتمكن من الحصول على صورة من الحكم المطعون فيه في مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره ، بل إن عليه ، مع التقرير بالظن ، أن يقدم في المبدأ أسباب طعنه ولو كانت مقصورة على السبب الوارد في الشهادة ، وذلك لكي يضمن قبول طعنه شكلاً .

(جلبه ١٢٣٨/٤/١١ ملن رقم ١٣٧٧ سنة ٢٨ ق)

٦٠ - إن حكم المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات واجب اتفاده في جميع الأحوال حتى في حالة عدم ختم الحكم في المبدأ القانوني ، وفي وسع الطاعن حينئذ أن يقتصر أسباب طعنه على أن الحكم يخفى في المبدأ المقرر فيحافظ بذلك على الإجراءات الشكلية الجوهرية التي حتم المشرع مراعاتها . أما إذا أهرل حتى فوت المبدأ القانوني دين أن يقدم طعنه أسباباً ما كان طعنه يكون غير مقبول شكلاً .

(جلبه ١٢٤١/٢/١١ ملن رقم ١٢٢٢ سنة ١٤ ق)

٦١ - إن وجود القضية يمكن الكاتب النائب العام لا يتنفع الطاعن في عدم تقديمه أسباب الطعن في المبدأ القانوني . بل متى كان الثابت أن الحكم ختم في المبدأ فعمل من أراد الطعن فيه أن يطلب من القلم الجنائي صورة منه ليتمكن من اعداد أسباب طعنه ولو لم تكن القضية موجودة بالقلم . فإذا لم يفعل وأكتفى بأن قدم وجهاً للظن ميتاً أن القضية أرسلت إلى مكتب النائب العمومي فلم يقبل له الاطلاع على الحكم الصادر فيها ولم يعلل أسباب التنص وتقدمها في المبدأ القانوني ثم قدم بعد المبدأ أسباب طعنه الأخرى ، فهذه الأسباب المقدمة بعد المبدأ لا يلتفت إليها . ويكون وجه الطعن المقدم منه في المبدأ مرفوضاً لأنه لا يحس سلامة الحكم في شيء .

(جلبه ١٢٣٨/٥/٢٣ ملن رقم ١٣٦٠ سنة ٢٨ ق)

٦٢ - إن قول المتهم في طعنه إنه لم يجد الحكم مودعاً ظم الكتاب بسبب إرسال القضية إلى النائب العمومي وتقدمه شهادة من ظم الكتاب مثبتة لذلك - هذا لا يصلح سبباً لإسقاط مهلة تقديم أسباب الطعن

على عدم مراعاته . وكل ما رتبته الشارع من أثر على عدم التوقيع على الحكم في هذا المبدأ هو أن يكون المحكوم عليه إذا حصل من ظم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم في المبدأ المذكور أن يقرر بالظن ويقدم أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه ظم الكتاب .

(جلبه ١٢٥٢/٥/٢٦ ملن رقم ١٧٢ سنة ٢٢ ق)

٥٧ - إن المرجع في صحة الأحكام الجنائية وبطلانها هو القانون الإجراءات الجنائية التي نظم مواهيد ختمها وإيداعها وطرق العلم فيها ، وقد نص القانون في المادة ٤٢٢ منه على قبول الطعن من صاحب الشأن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم ظم الكتاب إذا كان قد حصل من هذا الظم على شهادة دالة على عدم وجود الحكم بخلاف في الثانية الأيام التالية لصدوره . وإن كان الطاعن مع حصوله على شهادة بعدم وجود الحكم في تلك المدة لم يسلك الطريق الذي فتحه له قانون الإجراءات الجنائية للظن على الحكم بعد إيداعه ، بل طلب نقضه لطلعه استناداً إلى المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات ، فإن طعنه لا يكون مقبولاً ويتعين لذلك رفضه موضوعاً .

(جلبه ١٢٣٢/٢/٢٤ ملن رقم ١٠٠٢ سنة ٢٢ ق)

٥٨ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات إذا أوجبت على ظم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه ، صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره لم تنص على أن هذا المبدأ كامل . فهو إذن ، وفقاً للبديهي العامة ، مبداء غير كامل . وإذا قدم الطاعن بحسب التنص شهادة من ظم الكتاب مؤرخة في ٢٢ يولية الساعة الواحدة والرابع مساءً بأن الحكم الصادر عنه في يوم ١٤ يولية لم يختم ، ليحصل على مهلة لتقديم أسباب جديدة لعلنه غير السبب الذي قدمه وهو عدم ختم الحكم في المبدأ كان الطاعن على حق في طلبه هذا . ولا يحول دون حقه في المهلة تقديم خصمه شهادة من ظم الكتاب تنص مؤرخة بعد يوم ٢٢ يولية المذكور بأن الحكم ختم في ٢٢ يولية فإن هذه الشهادة ، فضلاً عن أنها لا قيمة لها لعدم تحريرها في يوم حصول الواقعة الواردة فيها بما يجعلها مجرد رواية عن حرمها عن واقعة سابقة ، تدل بغيرها على أن الحكم ختم بعد تحرير الشهادة الأولى في الساعة الواحدة والرابع أي وقت انتهاء العمل وبعد إكمال الختم بما لم يكن يتسنى معه لجهة قيام الطاعن مقدّم تلك الشهادة الأولى بتوريد



علم أو كان في استطلاعته أن يعلم بصورة يقينية بالحكم وأسبابه قبل الجلسة المشار إليها ، لذلك لا يصح أن يتألفها يجب أن تبدأ من يوم العلم بالحكم أية وسيلة يقينية وإذنا قانون بأن الطاعن مادام قد أعلن بالحكم المعلنون فيه قبل الجلسة بمدة فلا تتقبل منه أسباب العلم المقعدة بعد مضي أكثر من عشرة أيام على هذا الإعلان هذا القول لا يكون له عمل ولا يندب به .

( جلسة ١٢/١٧/١٩٧٧ طين رقم ١٩٧٧ - ٦٤ )

٦٦ - إن مرض الطاعن عن العلم لا تأثير في المبدأ المحدد في القانون العلم لأن التقرير بالعلم وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا العلم عنه ، فإذا لم يقدم أسباب العلم إلا بعد المبدأ فلا يقبل الاعتذار من التأخير بمرض العلم .

( جلسة ١٨/١٨/١٩٧٧ طين رقم ١٩٧٧ - ٦٤ )

٦٧ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد سجلت المبدأ لتقرير العلم وتقديم أسبابه بثنائية عشرة يوماً كاملة وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بما علم عليه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . وذلك مفاده أن رئيس الجلسة مراجعة الحكم والتوقيع عليه في ظرف الثمانية الأيام للذكورة . وأن لصاحب الشأن متى صار في مكنيته الاطلاع على الحكم - أن يمد أسباباً عنه - ويقوم بتقديمها في الفترة الأيام الباقية من المبدأ . وإذنا قلنا تقدم الطاعن إلى قلم الكتاب بعد نهاية الثمانية الأيام ، ولم يجد الحكم مودعاً ملف الدعوى لسبب ما كان من حقه الحصول على شهادة مدعية لهذه الواقعة . وكان له - استناداً إلى هذه الشهادة - كما استقر عليه قضاء محكمة النقض - أن يحصل على مبدأ جديد لتقديم مافيه يكون فيه من أسباب لعلته . أما إذا وجد الحكم مختوماً ومودعاً بنفس الفترة فإنه يجب عليه أن يقدم ما يرى تقديمه من أسباب العلم بعد اطلاعه على الحكم ولا يكون له في هذه الحالة أن يطلب بمدة لتقديم فيها أوجه العلم . ولكن الحكم لم يختم في الواقع إلا بعد اقتضاء مبدأ الثمانية الأيام . يدعى أنه لم ييسر له تحضير الأسباب في المدة التالية للتعلم . ذلك لأنه هو الذي قد كفاية هذه المدة مبدئية من وقت دخوله لملف الكتاب لتعريض أسباب العلم قلم يكن لعدم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي دخل . وإذا كان هو قد أساء التدبير وأحمل في التعاطي لئلا لم

ما دام أنه لم يثبت استحالة إمكانه الحصول على صورة من الحكم في الوقت المناسب ولم يحارل في طلبه الحصول على هذه الصورة بل اكتفى بطلب شهادة بأن الحكم يثبت من حين أنه كان مختوماً بالعلم .

( جلسة ١٤/١٧/١٩٧٧ طين رقم ١٩٧٧ - ٦٤ )

٦٨ - إن عدم ختم الحكم في المبدأ المقرر يسوغ لنا قرر بالعلم فيه في المبدأ القانوني أن يقدم أسباب طعنه في مدى عشرة أيام محسوبة من يوم طعنه رسمياً بأجاء الحكم في قلم الكتاب بعد ختمه .

( جلسة ١٣/١٧/١٩٧٧ طين رقم ١٩٧٧ - ٦٤ )

٦٩ - إن عدم ختم الحكم في مبدأ الثمانية الأيام المقررة في القانون لا يمكن أن يترتب عليه أن يكون العلم في هذا الحكم جائزاً لتقديم أسبابه في وقت أزيد مما هو مقرر بالنسبة للأحكام كافة . بل غاية ما في الأمر أن مدة الفترة الأيام المطعنة لن يبرد العلم في الحكم لا يقدم فيها أسباب طعنه لا تتبدى ، في هذه الحالة ، إلا من يوم العلم رسمياً يتم الحكم . فلذا كان الشائب في تقرير الأسباب الخدم من الطاعن أنه اطلع على الحكم واقتضى أسباباً فلا تقبل منه بعد مضي عشرة أيام كاملة في يوم الاطلاع أسباب أخرى .

( جلسة ١٤/١٧/١٩٧٧ طين رقم ١٩٧٧ - ٦٤ )

٧٠ - قد استقر قضاء محكمة النقض على أن عدم ختم الحكم في المبدأ المذكور في المادة ٢٣٩ من قانون تحقيق الجنايات لا يبطل الحكم كما أنه لا يندب به مبدأ التقرير بالعلم وتقديم أسبابه . وانتهت المحكمة إلى نظام رأيت أنه يحقق مصلحة الطاعنين بتبكينهم من إضفاء أسباب طعنهم كما يحقق مصلحة العدالة بالحد من الطعن التي لا مبرر لها ، وهذا النظام يقتضي بأن يقرر الطاعن العلم في المبدأ ويشفه بتقرير أسبابه ولو مقصورة على عدم ختم المحكمة في المبدأ ، وذلك للحفاظ على الإجراءات التي ختم القانون رباطها ، ومن قام الطاعن بهذا حق له أن يحصل على مهلة قدرها عشرة أيام لإعداد أسباب طعنه وتقديمها تبدأ من يوم الجلسة التي ينظر فيها العلم أمام المحكمة بعد ختم الحكم وإذا أن منه المهلة ليست امتداد المبدأ العلم المتخصص عليه في القانون بتدريج مانع حال بين الطاعن وبين طعنه بصدور الحكم عليه ، بل هي جزء من ذلك النظام الذي انتهت إليه المحكمة ليعمل الطاعنين نسخة من الوقت لإعداد طعنهم ويمنع المحكمة المجلد الذي ينتج بابه إذا ما سمح بالبحث فيما إذا كان الطاعن قد

الكتاب في الوقت المناسب فذلك لا يصح أن يكسبه حلاً.

(جلسة ١٩٤٠/١٦/١٠ طين رقم ٦٩٩ سنة ١٩٤٠ ق ١)

٦٨ - من كان الثابت أن الحكم كان عتوما في اليوم الذي ذهب فيه الطاعن إلى قلم الكتاب لتحضير أوجه الطعن فإن من واجب الطاعن أن يعد أسباب الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثانية عشرة يوماً المحددة في القانون . وإلا فلا يجوز له بعد انقضاء هذا الميعاد أن يطالب بمهلة لتصديق الأسباب محتجاً بأن الحكم لم يختم في الواقع إلا بعد انقضاء ميعاد الثانية الأيام ، وإن المدة الباقية من الميعاد بعد ختم الحكم لم تنسحب لتحضير الأسباب ، ذلك لأنه هو الذي قدر أن المدة مبدئية من وقت دعاه إلى قلم الكتاب بتكليفه لتحضير أسبابه فلم يكن لعلم ختم الحكم قبل هذا الوقت أي أثر إذ لو كان قد ختم في الميعاد لما تغير الوقت بالنسبة له .

... (جلسة ١٩٤٠/١٦/٢ طين رقم ٢٣٣ سنة ١٩٤٠ ق ١)

٦٩ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات قد حدثت لتقرر بالظن وتقدم أسبابه مدة ثمانية عشرة يوماً كاملة من يوم الحكم ، وفي نفس الوقت أوجب على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره وذلك بغية أن مدة الثانية الأيام المذكورة إنما قررت لتحرير الحكم ومراجعتها والتوقيع عليه ، وأن العشرة الأيام الباقية هي المقررة لصاحب الشأن من المخصص ليطلع فيها على الحكم وبعد الأسباب التي يرى أن يظن بها في الحكم . فلذا هو تقدم لل قلم الكتاب بعد فوات الثانية الأيام ولم يجد الحكم مودعاً به كان من حقه . وإذا ما انتهت تلك المدة من قلم الكتاب أن يحصل على ميعاد قدره عشرة أيام ليقيم فيه ما قد يكون لديه من أسباب الطعن على الحكم ذاته . أما إذا وجد الحكم في متناوله عتوما فإنه يجب عليه أن يقدم في المدة الباقية في الميعاد - مهما كان مديداً - ما عين له من الأسباب . ولا يكون له أن يطالب ببدء تقيمه فيها أوجه الطعن محتجاً بأن ختم الحكم إنما كان في الواقع بعد انقضاء ميعاد ثمانية الأيام وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية بعد انحلاله عليه . ذلك لأنه هو الذي قدر كفاية المدة مبدئية من وقت دعاه قلم الكتاب لتحضير أسباب الطعن ولم يكن لعلم ختم الحكم قبل ذلك الوقت أي دخل . فلذا كان هو قد

أباه الحساب ولم يذهب إلى قلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يتسكك بعدم ختم الحكم في الميعاد . وإنه إذا كانت الصيغة المقدمة من الطاعن صريحة في أن الحكم كان عتوما في اليوم الذي ذهب فيه إلى قلم الكتاب لمسية تحضير أوجه الطعن فإنه الشهادة لاعتجابه في طلب مهلة جديدة ولو كانت المدة الباقية تبدأ من اليوم الذي ذهب فيه لانتسب منه لعمل الأسباب بل ولو كان قد تردد على قلم الكتاب قبل ذلك اليوم لاذى حصل فيه على الشهادة .

جلسة ١٩٤١/١٢/١٢ طين رقم ١١١٢ سنة ١٩٤١ ق ١

٧٠ - أنه لما كان عدم ختم الحكم في الميعاد المقرر لذلك لا يصلح أن يتخذ أساساً للطعن وإبطال الطاعن مهلة إلا إذا تقرر تبعية حرمانه من كل أو من بعض الزمان الذي يقتضيه هو نفسه ، من مدة العشرة الأيام المقررة له في القانون ليحضر فيه أسباب طعنه على الحكم ، فإن مقدم الطعن إذا كان لم يسأل عن الحكم إلا بعد مضي جزء من هذه المدة - طال أو قصر - مستبعداً عن أن ما بقي منها يكفيه لا يكون له أن يظن على الحكم بما هو يمكن قد ختم قبل اليوم الذي صدق عليه فيه ، إذ الأمر في ذلك ليس بختم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه ليتسنى له تقديم أسباب طعنه فيه في الميعاد الذي عهده القانون ، وإنه إذا كانت الشهادة التي يصحح بها الطعن لا تدل إلا على أن الحكم المنطوق فيه لم يختم في ظرف ثمانية الأيام ، وليس فيها ما يفيد أنه لم يصحح عتوما في اليوم الذي أراد مقدماً أن يطلع عليه فيه ، فإنها لا تجدى في طلب الحصول على مهلة .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١٠ طين رقم ١٢٢٠ سنة ١٩٤١ ق ١)

٧١ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات حدثت ميعاد التقرير بالظن وتقدم أسبابه بثمانية عشر يوماً كاملة ، وأوجب في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره وبغداد ذلك أن الثانية الأيام المذكورة إنما أعطيت لترتيب الجلسة لمراجعة الحكم والتوقيع عليه . وأن العشرة الأيام الباقية هي التي تكون لصاحب الشأن ليعد فيها أسباب طعنه ويقدم بتدعيمها بعد أن أصبح في ميكنة الاطلاع على الحكم . فلذا تقدم صاحب الشأن للمدق الكتاب بعد نهاية الثانية الأيام ولم يجد الحكم مودعاً ملفه الفصري لسبب ما كان من حقه الحصول على شهادة

مثبتة لهذه الواقعة ، وكان له استناد إلى هذه الشهادة -  
 خبياً استقر عليه قضاء محكمة التمييز بأن يحصل على ميعاد  
 جديد لتخصيم ما قد يكون له من أسباب لخصه . أما إذا جرد  
 الحكم عتوما ومردداً ، فلف الدعوى فإنه يجب عليه أن  
 يقدم ما يرى تقديمه من أسباب العلن بعد إطلاعه  
 على الحكم ، ولا يصح له في هذه الحالة أن يطالب ببدء  
 يقدم فيها أوجه العلن بدعوى أن الحكم إنما ختم في  
 الواقع بعد انقضاء ميعاد الثانية الأيام وأنه لم يتيسر له  
 تحضير الأسباب في المدة الباقية . ذلك لأنه من الذي  
 قدر كساية المدة الباقية مبدئية من وقت دعواه لا تقسم  
 الكتاب لتحضير أسباب العلن ولم يكن لعدم ختم  
 الحكم قبل ذلك الوقت أى تأثير . فلذلك هو عند أساء  
 التقدير وأحمل في الحظ لتسلم الكتاب في الوقت  
 المناسب فلا يلزم إلا نفسه . إذن فإذا كانت الشهادة  
 التي يستند إليها الطاعن في طعنه مصرية في أن الحكم  
 كان مختوماً في اليوم الذي ذهب فيه إلى قلم الكتاب  
 فلا يصح اصطلاحه مبدئية . ولا يفتح له في إخطاء المدة أن  
 المدة الباقية له لم تكن لتتسع لتحضير أوجه العلن أو  
 أنه كان يتردد عن قلم الكتاب قبل اليوم الذي حصل  
 فيه على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم .

( جلسة ١٩٤٧/٢/٢٠ طعن رقم ١١٤ سنة ١٣٢٧ ق )

٧٢ - إذا كانت الطاهر من الشهادة المقدمة  
 للاستدلال على أن الحكم لم يتم في ميعاد الثانية الأيام  
 أن الحكم العلون في يوم محضر الجلسة وردا إلى قلم كتاب  
 المحكمة في صباح اليوم الذي حررت فيه هذه الشهادة ،  
 فلا وجه لأن ينهى الطاعن بأن عدم ختم الحكم هو  
 الذي منعه من تقديم أسباب طعنه في الميعاد محسوبا من  
 يوم صدور الحكم . وما دام هو نفسه لم يذهب إلى  
 قلم الكتاب . ليطالع على الحكم إلا في اليوم الذي قيل  
 فيه - على مقتضى ما هو وارد في الشهادة - أنه  
 عتوم ومردد بقول الكتاب ، فإن ذلك منه مناه أنه -  
 دون دخل ختم الحكم إلى كان في الميعاد القانوني أو لم  
 يكن - كان مقدراً أن المدة الباقية له من ميعاد العلن  
 محسوبا من يوم صدور الحكم تكفيه لتحضير فيها  
 أسباب طعنه بعد إطلاعه على الحكم . فلذلك كان هو  
 الذي أخطأ التقدير فثبت ذلك تقع عليه .

( جلسة ١٩٤٧/٢/٢٠ طعن رقم ١١٤ سنة ١٣٢٧ ق )

٧٣ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات  
 قد حدثت تغييراً بالعلن وتقديم أسبابه مدة ثمانية عشر  
 يوماً كاملة من يوم الحكم ، وفي نفس الوقت أوجب

على قلم الكتاب أن يسلم صاحب الشأن بناء على طلبه  
 صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره .  
 ومفاد هذا أن مدة الثانية الأيام المذكورة إنما قررت  
 لتحرير الحكم والمتوقع عليه وأن الفترة الأيام الباقية  
 قدرت لصاحب الشأن من الخصوم ليطالع فيها على الحكم  
 ويد الأساليب التي يرى أن يبنى عليها العلن الذي يقدمه  
 عن الحكم . فلذلك هو تقدم إلى قلم الكتاب بعد نهاية  
 الثانية الأيام ولم يجد الحكم مودعا به كان من حقه إذا  
 ما أتمت ذلك بشهادة من قلم الكتاب . أن يحصل على  
 ميعاد قدره عشرة أيام مبتدئاً من تاريخ علن مبدئياً بإيداع  
 الحكم ، وذلك ليتمكن فيه ما قد يكون لديه من أسباب  
 العلن على الحكم ذاته . أما إذا هو وقت طلبه صورة  
 الحكم قد وجده عتوما وفي متناول يده يجب عليه أن يقدم  
 في المدة الباقية من الميعاد مهما كان ملها ، ما يرى  
 تقديمه من الأسباب . وفي هذه الحالة لا يحق له أن  
 يطلب ببدء أخرى يقدم فيها أوجه العلن عتوماً إنك  
 بأن الحكم إنما ختم في الواقع بعد انقضاء ميعاد الثانية  
 الأيام وأنه لم يتيسر له تحضير الأسباب في المدة الباقية  
 بعد إطلاعه على الحكم . ذلك لأنه هو الذي قدر  
 كفاية هذه المدة مبتدئاً من وقت دعواه قبل الكتاب  
 لتحضير أسباب العلن . ولم يكن لعدم ختم الحكم قبل  
 ذلك الوقت أى دخل . فلذلك كان هو قد أخطأ التسايب  
 وأساء التقدير ولم يذهب قلم الكتاب في الوقت المناسب  
 فلا يكون له أن يتقدم في طعنه واقعة لا شأن لها به وهي  
 عدم ختم الحكم في الميعاد . وإن كان كانت الشهادة  
 التي يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان  
 عتوماً في اليوم الذي ذهب فيه قلم الكتاب لتسايبه لتحضير  
 أوجه العلن ، فإنه لا يحق أن يطلب مهلة جديدة . إذ  
 أنه كان من الواجب عليه أن يطالع على الحكم وبعد  
 أسباب العلن ويتبينها في المدة الباقية له من الثانية عشر  
 يوماً المحددة في القانون محسوبة من يوم صدور الحكم ،  
 ولو كانت هذه المدة لا تتسع لعمل الأسباب ولو كان  
 هو قد تردد على قلم الكتاب قبل اليوم الذي حصل فيه  
 على الشهادة ولم يكن الحكم قد ختم .

( جلسة ١٩٤٧/٢/٢٠ طعن رقم ١١٤ سنة ١٣٢٧ ق )

٧٤ - إذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن  
 مؤرخة يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد جهل بها أن  
 الحكم ختم منذ يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وكان  
 الطلب الذي قدمه الطاعن إلى قلم الكتاب مؤرخاً في يوم  
 ٢٤ ديسمبر فانه لذلك لا يكون له أن ينهى على الحكم

من قلم الكتاب يعلم وجود الحكم في ميعاد الثانية الأيام التالية لصدوره . ذلك أنه يجب — لكي يترتب على تأخير التوقيع على الحكم وقت مريان ميعاد الطعن فيه بطريق التقضى وتقديم أسباب هذا الطعن إلى تاريخ إعلان المحكوم عليه إعلاناً رسمياً أياداع الحكم قلم الكتاب — أن يثبت عدم وجود الحكم في الميعاد المذكور بشهادة من قلم كتاب المحكمة بذلك .

( جلة ١٩٥٢/٧/٢ طين ولم ١٠٠ سنة ٢٢ ق )

٧٨ — إذا قدم الطاعن شهادة بأن الحكم المطعون فيه لم يختم في مدى الثانية الأيام المقررة لذلك ثم طلب تقضى الحكم بحجة أن أسبابه إنما كتبت بعد ستة شهور من تاريخ صدوره وأن المحكمة لم تكن عند كتابته ملية بالتحقيقات التفورية التي دارت أمامها بالجلسة فاكثفت بالتحقيقات الابتدائية التي لا يصح أن يؤسس عليها حكم وما مودون بمحض الجلبة وهو لا يثبت فيه كل ما يحدرو فيها ، فإن طلب تقضى الحكم لا يكون له عمل إذا كان لم يتم له من الحكم ولا من التصريات التي أجرتها بحكمة التقضى أى دليل صلي صحة دعواه .

( جلة ١٩٤١/١١/١٠ طين ولم ١٦٨٨ سنة ١١ ق )

٧٩ — إذا كان الطاعن يشتمل على طعنه بأن الحكم المطعون فيه لم يختم في ظرف الثانية الأيام المقررة في القانون ويطلب بناء على ذلك إعطاء مهلة لتقديم مالدیه من أوجه الطعن على الحكم ذاته ، وكانت الشهادة التي قدمها لأدلى طعنه لا تصمد بذلك لصدورها قبل أن يختم الثانية الأيام المذكورة ، فلا تصح إجابته إلى طلبة .

( جلة ١٩٤١/١١/١٠ طين ولم ١٦١٢ سنة ١١ ق )

٨٠ — إذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في إثبات أن الحكم المطعون فيه لم يختم في مدة الثانية الأيام المقررة في القانون صادرة من قلم كتاب المحكمة قبل فوات ثمانية أيام على صدور الحكم فليها لا يصح الاعتدال عليها في تقديم أسباب الطعن بعد معنى الميعاد المعلن لتقديمها محسوراً ما يوم صدور الحكم .

( جلة ١٩٤٢/٥/٣ طين ولم ١١٢٥ سنة ١٣ ق )

٨١ — إذا كانت الشهادة التي تدعى الطاعن لإثبات أن الحكم المطعون فيه لم يختم في الميعاد المقرر صادرة قبل معنى الثانية الأيام المقررة في القانون لحتم الحكم فليها لا تصلح لإثبات ذلك ولا تجديه في طلب المهلة ولا يؤثر في هذا أن يكون الطاعن قد قدم شهادة أخرى مذكراً فيها أن محضر الجلسة والحكم قد وروا

عدم تحريره والتوقيع عليه قبل ذلك . إذ أنه يفرض صحة ما جاء بشهادة قلم الكتاب من أن الحكم لم يرفع إلا يوم ٢١ ديسمبر وهي ما لم تعد لإثباته إذ يجب أن تكون الشهادة مقصورة على ما إذا كان الحكم مختوما ومودعاً بالتم بحيث يمكن لصاحب الشأن الاطلاع عليه والحصول على صورة منه أو أنه عند طلب صاحب الشأن لم يكن الحكم موجوداً — يفرض صحة ما جاء بالشهادة من ذلك ويفرض أن الحكم في الواقع لم يختم إلا بعد الثانية الأيام لأنه لم يحصل من تأخير ختمه أى طرد الطاعن ما دام هو لم يطلب الاطلاع عليه أو أخذ صورة منه إلا يوم ٢٤ ديسمبر وفي ذلك اليوم كان الحكم مودعاً في قلم الكتاب .

( جلة ١٩٥١/٥/٢١ طين ولم ٢٣١ سنة ٢١ ق )

٧٥ — إذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن الحكم كان مختوما في اليوم الذي ذهب فيه قلم الكتاب وطلب إعطائه الشهادة ، فليها لا تجديه في طلب إعطاء مهلة لتقديم أسباب الطعن ، إذا كان من الواجب عليه أن يطلع على الحكم ويعد أسباب الطعن ويقدمها في المهلة الباقية له من الثانية عشر يوماً المحددة في القانون لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المهلة من وقت دعاه إلى أن قلم الكتاب ، فإذا كان قد أساء الحساب وأحسب الانتخاب إلى أن قلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يقسم في طعنه واقعة عدم ختم الحكم في الميعاد .

( جلة ١٩٥٢/٧/٢٥ طين ولم ٢٥ سنة ٢٢ ق )

٧٦ — لا يبرر التأخر عن تقديم أسباب الطعن في الميعاد أن يقدم الطاعن شهادة بأن الحكم أودع في كتاب النيابة في تاريخ تال للمعاد المحدد قانوناً للقرار بالتم وتقديم الأسباب ما دام أنه لم يحصل في الميعاد المذكور على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم موقفاً عليه وقت طلبه الاطلاع عليه أو الحصول على صورة منه وفقاً لنص المادة ٤٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

( جلة ١٩٥٢/٥/١٢ طين ولم ١١١١ سنة ٢٢ ق )

٧٧ — إذا كان الطاعن قد قرر الطعن في الميعاد ولكن مؤشراً على الحكم باخطار عاميه بمرور الحكم في اليوم السادس من شهر مارس سنة ١٩٥٢ فتقدم أسباب طعنه في السادس عشر منه بعد مرور أكثر من ثمانية عشر يوماً على تاريخ صدور الحكم ، ففي هذه الحالة يقتصر على قبول الأسباب أن يحصل الطاعن على شهادة

وقدم شهادة من قلم الكتاب مؤيدة لذلك ، فإن الطلب لا يقبل منه .

( جلة ١٢٨٢/٣/١٢٨٢ من رقم ٢٧١ سنة ١٣٢٢ ق )

٨٥ — إذا كان الطاعن قد أمهل بسبب عدم ختم الحكم في الميعاد لتقديم ما لديه ، من أسباب الطعن ، ولكنه نظروا أحاطت به لم يمل هذه المهلة إلا بعد اقتضاها ، فإنه يجب عليه أن يبادر ، من وقت مله إلى تقديم الأسباب في مدى المهلة محسوبة مدتها من هذا الوقت ولا يجوز له بعد ذلك أن يطلب إلى المحكمة لإمهاله مدة أخرى .

( جلة ١٢٨٢/٣/١٢٨٢ من رقم ٢٧١ سنة ١٣٢٢ ق )

٨٦ — على الطاعن ، برفضه لم يكن به بصور الحكم في يوم صدوره ، أن يقدم أسباب ملته في هذا الحكم في الميعاد محسوباً من اليوم الذي ثبت فيه رسمياً مله بصوره ، فإذا كان هو يقرر في ملته أنه لم يسلم بصور الحكم عليه إلا في يوم كذا ، ثم تأخر في تقديم أسباب الطعن عن الميعاد محسوباً من ذلك اليوم ، فإن ملته يكون غير مقبول شكلاً .

( جلة ١٢٨٢/٣/١٢٨٢ من رقم ١٠٧٨ سنة ١٣٢٢ ق )

٨٧ — إذا كان الحكم مله قد قدم أسباب ملته على الحكم في الميعاد ، ولكنه لم يكن غرضه بالملح فيه بطل الكتاب فطعن لا يكون مقبولاً . ولا يجده اعتذاره بأنه ، لكونه قد مرض وحل إلى المستشفى بعد صدور الحكم عليه بيمين ، قد قل رغبته في التقرير بالنقض إلى ما أمور السجين بطلب سجل قدم الوصول الذي أحسنه منه من مصلحة الإبريد ، ولكن رغبته لم تنفذ ، إذ هذا المدركان يرسن له التمسك به لو أنه حل أثر شفائه من مرضه وبقائه أن رغبته لم تنفذ .

كلن قد يادر إلى التقرير بالملح وفقاً للقانون . وذلك فقط لغير تجارة الميعاد المذكور محسوباً من يوم صدور الحكم . أما مع عدم حصول تقرير بالملح على الرغم من منح الفرصة لذلك فلا جدوى من هذا الاعتذار إذ الطعن لا تقوم له قائمة إلا إذا حصل تقرير في قلم الكتاب أو بالسجن ، وعندما له أسباب في الأجل الذي حربه القانون في المادة ٢٣١ بتحقيق .

( جلة ١٢٨٢/٣/١٢٨٢ من رقم ١٢٧٣ سنة ١٣٢٢ ق )

٨٨ — إذا كان الحكم مله قد قدم أسباب الطعن على الحكم ، ولكنه لم يقرر الطعن بطل الكتاب فطعن فيه مقبول شكلاً . ولا يشفع له أن يكون عابه قد

قلم الكتاب بعد الميعاد ، ما دام الطاعن لم يقدم إلى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم بعد نهاية الثانية الأيام إلا في يوم حصوله على الشهادة الأخيرة وعندها وجد الحكم موقفاً وموحداً .

( جلة ١٢٨٢/٣/١٢٨٢ من رقم ٣٤٤ سنة ١٣٢٢ ق )

٨٩ — الفعالة التي يتتبعها ميعاد الطعن وتقدم الأسباب بموجب نص المادة ٢٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هي التي ثبتت عدم ختم الحكم وإيداعه على الكتاب في ظرف الثانية الأيام التالية لصدوره . أما الفعالة بعدم ختم الحكم وإيداعه الصادرة في اليوم السادس من تاريخ الحكم فلا تجدى .

( جلة ١٢٨٢/٣/١٢٨٢ من رقم ١٠٧٣ سنة ١٣٢٢ ق )

٩٠ — إن المادة ٢٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه إذا تملر على صاحب الشأن الحصول على صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الظن به ، فيقبل الطعن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداع الحكم على الكتاب ، فقد أوجبت عليه في الفترة الثانية منها أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بعدم وجود الحكم في الميعاد المذكور ، فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن محروقة قبل انقضاء ميعاد الثانية الأيام التالية لصدور الحكم ، فإنها لا تحقق الغرض الذي نصه القانون منها ولذا يسقط حق الطاعن في الطعن باندضاء الثانية عشر يوماً التي حددها القانون لتقريره برفض أسبابه ، ولا يكون له الحق في امتداد الميعاد ، ولا تكون قيمة لفائدة ثانية يقدمها صادرة من قلم الكتاب بعد هذا الميعاد ، ويتعين التقرير بعدم قبول الطعن شكلاً .

( جلة ١٢٨٢/٣/١٢٨٢ من رقم ٨٨٢ سنة ١٣٢٢ ق )

٩١ — لا يجوز بأية حال التمسك أمام محكمة التتبع بأسباب الطعن غير التي تقدم في الميعاد القانوني طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات . فإذا كان الطاعن قد بنى تقرير الطعن الذي قدمه على أن الحكم لم يتم في ميعاد الثانية الأيام للقررة في القانون ، وطلب إمهاله حتى يقدم ما يرى تقديمه من أسباب الطعن في الحكم ذاته بعد اطلاع عليه ، ثم أعطته محكمة التتبع مهلة لتقديم ما يكون لديه من أسباب لتقديم تقريراً ثانياً ، ثم بعد انقضاء ميعاد المهلة طلب في جلسة المرافعة قض الحكم لعدم التوقيع عليه في مدة ثلاثين يوماً من صدوره

قديم القضية للجلسة وبين الحكم فيها مما كان معه العمل إلا أن صدور الحكم متتابعاً بين علي كتاب حكمتي بين سوف والقيوم ، لا يكون استخراج تلك الشهادة من قلم كتاب محكمة في سوف مقتضياً استبعاداً للأسباب المقدمة للعلم في هذا الحكم بعد اليمين المقرر في القانون باعتبار أن تلك الشهادة لا يصح الاستناد إليها في هذا المبدأ .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢١ طين رقم ٨٢ سنة ١٦ ق)

٩٣ - إذا كان الطاعن لم يقدم أسباباً لطلعه إلا بعد اقتضاء الأجل المعين في القانون لتقدم أسباب العلم لطلعه لا يكون مقبولاً شكلاً . ولا يمنع من ذلك أن يكون معقلاً فالسجن ، فإن هذا - كل حسب النظام المودع في القانون - لا يحول دون تحريك أسباب العلم وتقديمها وفقاً للقانون .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢١ طين رقم ٢٦٦ سنة ١٧ ق)

٩٤ - إذا كان الطاعن قد قرر بالعلم وتقدم أسباباً لطلعه ولكنه لم يستعلم إثبات أن هذه الأسباب قدمت في المبدأ المقرر في القانون لطلعه لا يكون مقبولاً ولا ينير من ذلك أن تكون تلك الأسباب قد عثر عليها بقلم الكتائب في مكتب أحد الكتائب أثناء قيامه . فإن هذا لا يدل بل إنه على حصول تقديمها في المبدأ سيما إذا كانت حالية من التاريخ أو من أية إشارة أخرى ولم ترفع في تقديمها الأوضاع المتبعة في هذا الشأن .

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٧ طين رقم ٣٣٥ سنة ١٧ ق)

٩٥ - إذا كان المتهم قد قرر بالعلم في الحكم ثم قدم بحاميه تقريراً بأسباب العلم أورد فيه أن الحكم لم يتم في الثمانية الأيام التالية لصدوره وبشفه بشهادة ذلك على ذلك واحتفظ في ذيل التقرير بحقه في تقديم أسباب العلم على الحكم ذاته بعد ختمه ، ثم قدم ما لديه من أسباب بعد اطلاعه على الحكم ، ثم بعد ذلك تقدم عام فإن من التهم طالبا مهة فتقدم أسباب أخرى لأنه وكل عه حديث ، فلا يكون هذا الحامي حتى في المهلة ، لأن التهم قد استندت حقه بإطلاع الحامي الأول على الحكم وتقديم أسباب العلم ، لكل أسباب راد تقديمها بعد ذلك لا تكون في المبدأ .

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٣ طين رقم ٦٨ سنة ١٨ ق)

٩٦ - الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يتم في الموعود للقانون من الشهادة الفالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتائب موقفاً عليه وقت صدورها ، فالشهادة الثابت بها أن الحكم وبمحضر

كتب إلى إدارة السجن الممثل هو فيه باستعداده ليقرر العلم ولكن موظفي السجن لم يتفقوا ذلك .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٤ طين رقم ٤٨٧ سنة ١٧ ق)

٩٧ - إذا صح أنه كان ثمة مانع من تقديم أسباب العلم في المبدأ لم يكن في الإمكان التنبؤ عليه ، فانه يكون من الواجب تقديم تلك الأسباب على أثر زوال ذلك المانع .

(جلسة ١٩٤٨/١/٢٤ طين رقم ١٥٢٠ سنة ١٤ ق)

٩٨ - إذا كان الطاعن يتلوع فيما عليه بالجلسة من إعماله مشرة أيام أخرى على المهلة التي أصطفا لتقديم أسباب العلم بأن وباد السكوليا منه من تقديم الأسباب في المهلة الأولى ، فهذا لا يقبل منه مادامه حالة الوفاء التي يدير إليها قد زالت ، ومادام هو لم يقدم أسبابه على أثر زوال هذا المانع كما هو الوجه قانوناً ،

(جلسة ١٩٤٧/١/٢٣ طين رقم ٢١١١ سنة ١٧ ق)

٩٩ - الأصل في تقديم أسباب العلم أن يكون إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولو كان ذلك في الأجل الذي تحدده محكمة التخص عند علم ختم الحكم في المبدأ القانوني . فإذا كان الطاعن قد تقدم بأسباب العلم في المبدأ إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، فتمنع هذا القلم من قبولها ، فبإثره هو إلى إرسالها في ذات اليوم بطريق البريد إلى قلم كتاب محكمة التخص ولكنها وصلت بعد المبدأ ، ولم يكن للعلم شأن بهذا التأخير فإن العلم يكون مقبولاً شكلاً .

(جلسة ١٩٤٨/١/٤ طين رقم ٢٢٩ سنة ١٥ ق)

١٠٠ - الشهادة التي يستدل بها على علم ختم الحكم في المبدأ يلزم أن تصدر عن قلم كتاب المحكمة الذي يوجد به ملف الدعوى ويودع الحكم بعد ختمه ولكن إذا كانت ظروف الحال تبرر اختيار الشهادة كأنها صادرة من قلم كتاب المحكمة الموجود به ملف الدعوى ، وكانت الشهادة مطمعة في أن الحكم لم يكن قد ستم حتى تاريخ تحريرها ، فانه يصح الاستناد إلى هذه الشهادة في مدعيها تقديم الأسباب ، فإذا كانت الدعوى قد نظرت في عدة جلسات أمام محكمة جنابات بي سوف التي كانت عصية بنظرها قبل إضفاء محكمة الفيوم الابتدائية ثم أحيلت إلى محكمة جنابات الفيوم بعد وجودها فأصدرت حكماً فيها ، فإن الشهادة التي يستدل بها على علم ختم هذا الحكم في المبدأ وارت كان يلزم أن تصدر عن قلم كتاب محكمة الفيوم إلا أنه بالنظر إلى أن محكمة الفيوم قد أنقضت في البتة بين

لم يوقع في الموعد القانوني ، فضلا عن أن اليوم الحادي عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٥١ وهو اليوم السابق على تاريخ الشهادة ، وافق عطلة رسمية فيست الأجل لليوم التالي وتكون الشهادة صادقة في اليوم الأخير للأجل المرنس به في القانون .

( جلة ١٩٥٢/١٩ طين رقم ٤٢٥ سنة ٢٢ ق )

٩٠٠ — إذا كان الطاعن لم يقدم شهادة من قلم الكتاب ثلثت عدم إمكان حصوله على صورة الحكم في ظرف الثانية الأيام التالية لصدره بسبب عدم وجوده بقلم الكتاب فلا يكون له وجه في طلب عدم ميعاد الطعن ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

( جلة ١٩٥٢/١١/٢ طين رقم ٨٨٨ سنة ٢٢ ق )

٩٠١ — إذا كان تقرير أسباب الطعن قد ورد قلم الكتاب بعد انقضاء الميعاد المقرر بالقانون فلا يرفع في تجاوز هذا الميعاد قول الطاعن إن تأخيرها إنما يرجع إلى عدم استطاعته دخول دار المحكمة بسبب الإجراءات التي كانت تمتد فيها ، يقتصد بذلك محاصرة البوليس وإياعا ومنع الناس من دخولها ، ما دام هو لم يقدم ليدل على أن أحدا منه ، وخصوصا إذا كان الثابت من أدلة الخصم أنه قرر الطعن في ذات التاريخ الموضح على تقرير الأسباب المرسل منه بالبريد ، مما مفاده عدم صحة طعنه .

( جلة ١٩٤٩/١١/١ طين رقم ٥٣٠ سنة ١٩ ق )

٩٠٢ — أسباب الطعن المقدمة بعد ميلة العشرة الأيام كاملا لا يلتفت إليها لتقديمها بعد الميعاد .

( جلة ١٩٥٠/١٠/١ طين رقم ٤١٠ سنة ٢٠ ق )

٩٠٣ — ما دام قلم الكتاب قد أعلن الطاعن بإيداع الحكم بدخوله ومع ذلك لم يقدم أسبابا لطلعه في العشرة الأيام التالية لحصول الاعلان فلا يكون غير مقبول شكلا .

( جلة ١٩٥٢/١١/٢ طين رقم ٤٢٥ سنة ٢٢ ق )

٩٠٤ — إن عدم ختم الحكم في الثانية الأيام المقررة بالقانون لا يكفي وحده لتقصه . فلذا تكن الطاعن قد بنى طعنه في الحكم على هذا السبب ثم ممكن من أن يقدم في خلال عشرة أيام كاملة داعيا أن يكون لديه من أسباب الطعن على الحكم ذاته ولكنه لم يقدم ، فطعنه يكون مرفوضا .

( جلة ١٩٥٠/١٠/١ طين رقم ٤٢٥ سنة ٢٠ ق )

٩٠٥ — إن المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية توجب التصريح بالاعذار لإيغال الأسباب التي هي

الجلسة ورددا المحكمة في اليوم السابق لتحريرها لاتقيد ، ولذا لا تقبل الأسباب التي يقدمها الطاعن بعد مضي ميعاد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم ، ولو كانت محكمة التقضى قد أحسنت نظر الطعن حتى يقدم الطاعن ما يرى تقديمه من أسباب لأن ذلك ليس قضاء منها بتبرير الأسباب التي ستقدم .

( جلة ١٩٤٨/١٢/١ طين رقم ١١٧٧ سنة ١٨ ق )

٩٠٦ — الشهادة التي يستدل بها على أن الحكم لم يفت في الموعد القانوني يجب أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها ، فإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن تاريخها ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وورد فيها أن الحكم الصادر بتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ورد قلم الكتاب يوم ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، فلذا لا تقيد مقدمها في إثبات أن الحكم المظنون فيه لم يوقع عليه في الوعد القانوني ، ولا يقبل لأن من هذا الطاعن أن يقدم أسباب طعنه على هذا الحكم بعد مضي ميعاد الطعن محسوبا من يوم صدور الحكم .

( جلة ١٩٥١/٢/١ طين رقم ١٨٢٠ سنة ٢٠ ق )

٩٠٨ — الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يفت في الموعده القانوني هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها . فالشهادة المقدمة من الطاعن والمقررة أول مارس سنة ١٩٥١ والتي تقول إن الحكم ختم في يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٥١ لا تكون لها قيمة في هذا الشأن .

( جلة ١٩٥١/١٢/١ طين رقم ٤٢٧ سنة ٢١ ق )

٩٠٩ — إن القانون وإن قضى من عدم تأخير التوقيع على الأحكام عن الثانية الأيام التالية لصدرها إلا أنه رخص القاضي أن يحد أجل التوقيع عليها إلى ثلاثين يوما ولم يربط بجلالها إلا إذا لم يتم التوقيع في ظرف هذه ، لفظة هنا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشهادة التي يستدل عليها الطاعن في بطلان الحكم لعدم توقيعه في الميعاد ينبغي أن تكون على السلب أي دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها . فلذا كان الحكم قد صدر في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥١ ، والشهادة التي يستدل بها الطاعن على عدم إخفائه في الميعاد مؤرخة في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ومضمونها أن الحكم أودع قلم الكتاب في تاريخها ، فلهذه الشهادة لا تقيد في إثبات أن الحكم المظنون فيه

بجمله بإيداع الحكم يقوم مقام إعلانه بإيداعه ، فانه متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً في أول يناير سنة ١٩٥٣م فقرر الطاعن بالظن فيه بطريق النقض في ١٧ منه وفي ١٨ منه حصل صلى شهادة بدم ختم الحكم وإيداعه في قلم الكتاب ، ثم قرر معامياً في ١٩ من مارس بجلبه بإيداع الحكم ولم يقدم بعد ذلك أسباباً لطعنه ، متى كان ذلك فإن هذا الطعن يسكنون غير مقبول شكلاً .

(جلسة ١٩٥٣/١٢/١٧ من رقم ١٤٣٤ سنة ٢٣ ق)

١٩٠ - متى كان الطاعن لم يحصل على الشهادة التي تقيد علم ختم الحكم المطعون فيه في الثانية الأيام المقررة بالقانون لا بنفسه ولا بواسطة غيره بل حصل عليها شخص آخر لم يبين صفته في الطلب ، فمن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(جلسة ١٩٥٤/١١/١٤ من رقم ٣٥ سنة ٢٤ ق)

١٩١ - إن الشهادة المثبتة لعدم إيداع الحكم بقلم الكتاب في الإيجاد هي الشهادة المدونة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، ولا يصح الالتفات إلى الشهادة التي تعطى من قلم كتاب محكمة أخرى ولو كانت هي محكمة الاستئناف اتعاه لما استندوا بحكمة الجنائية لأن القانون يفرض إيداع الحكم محضوماً في قلم كتاب المحكمة التي أصدرته في مواضع محددة دون التفات إلى ما إذا كان الحكم قد ختم في الواقع أو أودع في قلم كتاب آخر ، فإذا لم يوجد في القلم الذي فيه القانون ، وإن فن كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صادرة من قلم مكتب محكمة استئناف ملحقاً بدلاً من قلم كتاب محكمة كفر الشيخ التي تتقدم بها محكمة الجزاءات التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإن هذه الشهادة لا تجديها ولا يترتب عليها امتداد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٥٤/١٢/٣٠ من رقم ٦٤٧ سنة ٢٤ ق)

١٩٢ - إن قضاء محكمة استئناف قد استقر على أن قلم الكتاب الصادر إليه في المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم ، فهو الذي يجب أن يحصل فيه التقرير بالطعن ، وهو وحده الذي يستلزم منه صاحب الشأن من الحكم ليطالع أو يحصل على شهادة بدم وجوده مودعاً به ، وإن كانت الشهادة التي يستخرجها الطاعن من قلم كتاب محكمة الاستئناف بدلاً من قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تتقدم بها محكمة الجنائيات التي أصدرت

عليها في ظرف ثمانية عشر يوماً من تاريخ الحكم المحضوري والإستئناف فيه . فإذا كان الطاعن ، وإن ادعى أنه لم يستطع أن يقرر الطعن في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري عرّج عن إرادته وأنه بادر بقرره الطعن في اليوم التالي لاقتضاء طعنه ، لم يتم بإيداع الأسباب التي بني عليها الطعن إز دواله هذا الشأن أيضاً بل أنه لم يردعه إلا بعد مدة قارب من العشرين يوماً ، ولم يتنزل من هذا التأخير إلا بدعوى المرض وحده ولم يشر إلى عيب في الإجراءات ولم يدع في طعنه أنه سأل عنه وبين إيداع هذه الأسباب ما لم يقره كذلك - فهذا الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً .

(جلسة ١٩٥٣/١٢/١٧ من رقم ٥١٢ سنة ٢٣ ق)

١٩٣ - إذا كان التائب على هامش الحكم أن وكيل مكتب عاى الطاعن هو الذي أخطر بإيداع الحكم فإن هذا الإخطار لا يصح الاعتماد به ما لم أذن الطاعن أو محاميه لم يبين بإيداع الحكم حسب القانون محلاً بالمادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٥٣/١٢/١٠ من رقم ٣٥١ سنة ٢٣ ق)

١٩٤ - إذا كان محامى الطاعن الذي استحصل على شهادة من قلم الكتاب عدله على عدم ختم الحكم في خلال ثمانية أيام ، فله وقع على الحكم بعد إيداعه بجله بذلك ولكنه لم يقدم أسباباً للطعن في الميعاد ، فإن الطعن لا يكون مقبولاً شكلاً .

(جلسة ١٩٥٣/١٢/١٨ من رقم ٥٩٨ سنة ٢٣ ق)

١٩٥ - إن إعلان الطاعن في قلم الكتاب بإيداع الحكم إنما رخص به القانون للتيسير على التباينة في الحالات التي لا يمين صاحب الشأن فيها محلاً اعتدوا في الجهة التي جاء مقر المحكمة . وإن فن كانت التباينة لم تشمل هذه الرخصة التي خوفها لما القانون وأعلنت صاحب الشأن وهو المحامي الذي حصل على الشهادة من قلم الكتاب ، في مكتبه ، فليس الطاعن ولا المحامي الذي حصل على الشهادة أن يتضرر من ذلك بموتة إنه كان يتعين إعلانه في قلم الكتاب .

(جلسة ١٩٥٣/١٢/١٠ من رقم ١٠٤٢ سنة ٢٣ ق)

١٩٦ - إن المادة ٢٢٦ من قانون الإجراءات الجنائية توجب في حالة ما إذا حصل صاحب الشأن على شهادة بعدم إيداع الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ الطعن به ، أن يكون التقرير بالطعن وإيداع أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه وإيداع الحكم في قلم الكتاب ، ولا كان لقرار وكيل الطاعن



الحكم لا يرتب عليها امتداد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٢٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية .  
( جلسة ١٩٥٠/٢/٢٢ طعن رقم ١١١٥ - ٢٤ ق )

### الفصل الرابع

من له حق الطعن

١١٣ - الطعن في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصياً أو من يرثه تركيلاً عاصماً لهذا الغرض ولكن لما كان ولي القاصر هو وصيكل جبري منه يحكم القانون ينظر في التقليل والمجمل من شئونه الخاصة بالنفس والمال أنه أن يقع هذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره في الأحكام التي تصدر من قاضيه .

( جلسة ١٩٥٠/٢/٢٤ طعن رقم ٥٤ - ٥٤ ق )

١١٤ - يجوز للنيابة العمومية أن تطعن في جميع الأحكام حتى ما كان منها صادراً بالقوة ، إذ أن من وظيفتها أن تحافظ أيضاً على الضمانات التي فرضها القانون لمصلحة المتهمين ، وإذ أن لها من رأت وتوقع أي بطلان في الإجراءات فإنه ينبغي عليها أن تقدم به إلى المحكمة وتطلب نقض الحكم .

( جلسة ١٩٥٠/٢/٢٤ طعن رقم ٤٢ - ٥٢ ق )

١١٥ - في المراء الجنائية لا يبرر المحكوم عليه له قبل الحكم إلا باعتناء مواعيد الطعن فيه بالنسبة له وبالنسبة للنيابة ، فإذا استأنفت النيابة وحجماً صح اختيار هذا الاستئناف مرفوعاً من المحكوم عليه أيضاً ، ويكون له في هذه الحالة أن يطلب الحكم ببراءته دون أن يحتج عليه بأنه لم يتأنف . وإذا لم يتأنف المتهم المصادر حذره واستأنفت النيابة ورضى بتأييده فلها أن تطلب الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم الاستئنافي ولو أنه مويد للحكم الابتدائي الذي لم يمكن قد استأنفه .

( جلسة ١٩٣٧/٢/١٩ طعن رقم ٩٥٠ - ٢٤ ق )

١١٦ - إذا كان الطعن بطريق النقض حتماً شخصياً متعلقاً بالمحكوم عليه وحده يستعمله أولاً يستعمله بحسب ما يبدو له من المصلحة ، فإنه ليس لأحد غيره أن يحدث عنه في هذا الحق إلا بأذن منه . ولذلك يجب أن يكون الظاهر الرغبة في الطعن بالتقرير به في قلم كتاب المحكمة صاحباً ، إما بواسطة صاحب الشأن شخصياً ، ولما بواسطة من يرثه عنه لهذا الغرض . وإذ أن هذا كان التوكيل المقدم من المحامي الذي قرر بالطعن نيابة عن

المحكوم عليه لا يغني عن الطعن بطريق النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً لرفع من غير ذي صفة .  
( جلسة ١٩٥٢/١/٨ طعن رقم ٢٠١١ - ١٤ ق )

١١٧ - الطعن بطريق النقض حق شخصي مشتاق بالمحكوم عليه وحده يستعمله أولاً يستعمله بحسب ما يترأى له من المصلحة ، وليس لأحد غيره أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بأذنه . ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة إما منه شخصياً وأما عن يوكه عنه لهذا الغرض تركيلاً ثانياً ولا يمكن في ذلك أن يكون التوكيل صادراً المحامي بالرافعة من المقيم ، فإن الوكالة في هذه الحالة مقصورة على المتحدث عنه أو مسمع منه في جلسات المحاكمة ولا يمكن أن تتسبب على غيرها كما لا يمكن في ذلك نص بصفة عامة في التوكيل على أن يكون التوكيل لإجراء كل ما يجوز التوكيل فيه قانوناً ، فإن الطعن في الأحكام هو مما لا بد فيه من توكيل خاص .

( جلسة ١٩٤١/٢/٢٤ طعن رقم ٢٠١١ - ١٤ ق )

١١٨ - إذا كان حذر الطاعن عن تأخره في التقرير بالطعن في الميعاد هو أن عماله قدم أسباب الطعن في الميعاد وأرسل في ذات الوقت لمأمور السجن خطاً يطلب فيه أن يثبت له حق التقرير ولكن المأمور أخل بهذا التدر غير مقبول ، لأن الطعن في الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم ، وتدخل المحامين عنهم فيه لا يكون ولا بناء على إرادتهم هم الطعن في الحكم ودرجهم في السيرة فيه . وما دهم الطاعن نفسه يعلم بأنه لم يظهر رغبته شخصياً في الطعن في الحكم الصادر عليه ، لا في قلم الكتاب ولا في السجن ، فإنه ذلك التدر لا يجدي .

( جلسة ١٩٤١/٢/٢٤ طعن رقم ١٠٠٠ - ١٤ ق )

١١٩ - إن التقرير بالطعن على ما جرى عليه أعضاء المحكمة النقض هو حق شخصي مترد بالمحكوم عليه وحده فيجب إما أن يكون منه شخصياً وإما عن يوكه لهذا الغرض تركيلاً عاصماً فإذا كان الطاعن أو وكيله لم يردوا التوكيل الذي حصل تخيير بالطعن باعتناءه في ملف المعصية حتى يمكن لصحة النقض التحقق مما إذا كان مصرحاً فيه للوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

( جلسة ١٩٥١/٢/٢٤ طعن رقم ٢٠١١ - ١٤ ق )

١٢٠ - إن الطعن بطريق النقض حق شخصي للمحكوم عليه يستعمله أولاً يستعمله بحسب ما يترأى له

ينتقل بوقائه الى وريثه . فإن هذا الطعن ، المقدم من والدة المنيح عليه ، دون أن يثبت لها الإحاطة والتحقق بحقوق مدنيه ، يكون غير مقبول لتدني : عن لاسمته ليه ( جلد ٢٩٤/٣/١٩٥٤ طعن رقم ١٢٤ س ٢١ )

١٢٤ — إن المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة انتقص في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف إلى المحكمة الجزائية إلا لانتائب العام نفسه أو طبقاً للبند ٣٦ من قانون نظام القضاء للمحامي العام في دائرة اختصاصه ، أو من وصيكل خاص عنه . وإن في كنه التائب من الأورق أن الذي قرره الطعن في نكاح الكتاب في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف هو وليس نيابة بدم سيد دون أن يكون مده توكيل خاص صادر اليه من النائب العام . فإن الطعن يكون غير مقبول لأنه من غير ذي صفة . ( جلد ١٩٤/٣/١٩٥٤ طعن رقم ١٢٤ س ٢٣ )

١٢٥ — لما كانت المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما أجازت الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة استئناف بإسالة الجزاء إلى المحكمة الجزائية للنائب العام ، فإن الطعن لا يكون مقبولا من غير من أعضاء النيابة عدا ما عرله قانون نظم القضاء للمحامي العام من استضافات النائب العام . وإن في كنه توكيل النيابة قد قرر في الطعن غلم الكتاب دون أن يجيد في تقريره أنه كان موكلا ذلك من النائب العام أو من أعلى عام ، فإن الطعن لا يكون مقبولا . ( جلد ١٩٥/٢/١٩٥٤ طعن رقم ٢٣٠ س ٢٣ )

١٢٦ — إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا لانتائب العام . كما أن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء تجيز هذا الطعن أيضا للدعوى العام في دائرة اختصاصه . وإن في كنه التائب من الأورق أن الذي قرره الطعن في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف بأن لا وجه لإقامة الدعوى الصورية قبل الملم هو وليس النيابة . وأنه وإن كان قد ذكر في تقرير الطعن أنه قرره بتوكيل من المحامي العام إلا أن التائب من كتاب هذا الأخير لم يثبت النيابة أنه لم ينص فيه على توكيل وليس النيابة وإنما اقتصر على الإشارة إلى مواضعه على التصريح بالطعن بطريق النقص وهو مالا يسه توكيله من الطعن ، من كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا لصدوره من لا تلك للتقرير « نورا » ( جلد ١٩٤/٢/١٩٥٤ طعن رقم ٣٣ س ٢٤ )

من مصلحة في أي الحالتين ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا إذا ثبت ذلك يمين أن يكون التقرير بالطعن في مقر النائب إما منه شخصيا أو من يوكله لذلك التزم توكيلا خاصا ، ولا يجزى في ذلك أن يكون التوكيل سادرا بالرأفة من الموكل . ( جلد ١٩٥/١١/١٩٥٤ طعن رقم ١٢١ س ٢٥ )

١٢٧ — إن المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات قد جعلت حق الطعن في أوامر قاضي لإحالة أمام محكمة النقض بإسالة في تطبيق القانون ، النائب العمومي وصحه ، وذن لا يجوز قبول طعن من غيره . فإذا كان رئيس النيابة هو الذي قرره الطعن يتم الكتاب فانه يكون من المستبعد اقتضاء بعدم قبوله شكلا . ولا يرد على هذا بالقول بأن الطعن دفع بالنيابة عن النائب العمومي ، مادام من قرره لم يذكر ذلك صراحة في التقرير . لبيان أنه لم يقصد أن يرفعه باسمه هو . ( جلد ١٩٤/٣/١٩٥٤ طعن رقم ٢٠٦ س ١٦ )

١٢٨ — إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ أجازت للمنيح عليه الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لم تنص على إحالة هذا الطعن لورثة في حالة وفاته ، وهي إذ ثبت ذلك ضد أذنت أنها قصرت حق الطعن في أوامر غرفة الاستئناف بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى على المنيح عليه فلا ينتقل بوقائه الى وريثه . وقد جرى القانون على ذلك في المادة ١٦٢ منه إذ أجاز للمنيح عليه استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى . وإن في كنه الطعن من والدة المنيح عليه في أمر غرفة الاستئناف بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا يكون مقبولا لتدني من غير ذي صفة ( جلد ١٩٤/٣/١٩٥٤ طعن رقم ٨٨٠ س ٢٢ )

١٢٩ — من كان الطعن بطريق النقص مقدما من والدة المنيح عليه في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف المرفوع منها عن قرار رئيس النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين يقتل ولدهما استند إلى أن المادة ١٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الاستئناف في هذه الحالة على المنيح عليه والمضي بالمعقود المدنية . من كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٣ من ذلك القانون ، إذ أجازت هي الأخرى للمنيح عليه ولدهي بالمعقود المدنية ، حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف قد قصرت هذا الحق على المنيح عليه ، فلا

كاتبه في أمر قضائي بحسب موطن الخصم الأحكام والطعن فيها يرى الطعن فيه منها ما لا يملك المصالح أن يبيب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية لقدام به .  
( جلته ١٣٢٢/١/٨ طعن رقم ٢٤٠ سنة ٢٠ ق )

١٣٢ - يجب قبول الطعن بالنقض وفقاً للادة ٤٢٤ من قانون الاجراءات الجزائية أن يقرر به المحكوم عليه في تم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم إما بنفسه أو بواسطة وكيل عنه مفوض منه بذلك ، أو أن يقرر به بنفسه أمام مأمور السجن إذا كان معتقلاً ، ولا تشمل محكمة النقض بالطعن إلا عن طريق هذا التقرير . وإن كان تقرير الطعن قد حرمه مأمور السجن بنفسه بناء على كماله طعنونه جرت به بين عام فال إلى وكيل من المحكوم عليه ، فإن الطعن يكون قد وقع خلافاً للقانون ، ويجب عدم قبوله شكلاً .  
( جلته ١٣٥٣/١/٢٢ طعن رقم ٨٥٢ سنة ٢٠ ق )

١٣٣ - لما كان المحكوم عليه وفقاً للمادة ٤٢٠ من قانون الاجراءات الجزائية أن يقرر بالطعن بالنقض إما بنفسه أو بواسطة وكيل عنه مفوض منه بذلك ، وكان وكيل الطعن الذي قرر بالطعن نيابة عنه لم يقدم توكيله حتى يبين منه ما إذا كان منوطاً من ذي الشأن في الطعن بالنقض أم غير مفوض بذلك ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً  
( جلته ١٣٥٤/١/٣ طعن رقم ١٠٩ سنة ٢٤ ق )

### الفصل الثاني

#### الخصوم في الطعن

١٣٤ - المحكوم عليه الذي لم يعلن بطريق التنقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة . فإذا طعن النيابة في الحكم الصادر على التهم يعقوبة الحبس فقط وطليت إضافة المحكم عليه وانغمرا تطبيقاً لقانون ودرأت محكمة التنقض أن الواقعة لا تقتضي إلزاماً أصلاً تعين عليها أن تتعن الحكم برمه وتحكم ببراءة المتهم .  
( جلته ١٣٤٤/١/٢٣ طعن رقم ١٠٩ سنة ٢٤ ق )

١٣٥ - المحكوم عليه التهم يعلن بطريق التنقض في الحكم الصادر ضده أن يستفيد قانوناً من الطعن المرفوع من النيابة العامة ، فإذا قضت محكمة الموصوع بالإدانة في تهمتي إحراز مفرقات وإلزام سلاح ناري بدون رخصة وأوقعت عقوبة واحدة على الجرمين ثم طعنبت النيابة العمومية في الحكم طالبة بتعديد العقوبة

١٣٦ - إن المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجبر الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاستئناف بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا لكتاب المأمور أن المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء لا تجبر ذلك إلا للمصالح العام في دائرة اختصاصه أو أن يكون له وكيل عاصم عنه ، وإذاً فلذا كان الثالث من تقرير الطعن أن الذي قرر به في تم الكتاب هو رئيس نيابة التمييز دون أن يكون معه وكيل عاصم صادر إليه من النائب العام أو المصالح العام فإن الطعن يكون غير مقبول لأنه من غير ذي صفة .  
( جلته ١٣٥٤/١/٢٥ طعن رقم ٦٠ سنة ٢٥ ق )

١٣٨ - إذا كان الطاعن قد تدخل في دعواه المدنية ، وكانت المحكمة قد أجهت إلى ما طلب تحقيقاً للادة ٣٦٠ من قانون الإجراءات الجزائية ، فإنه لا تكون له صفة فيا يثيرة له طعن بالنسبة إلى الدعوى العمومية .

( جلته ١٣٥٣/١/٢٢ طعن رقم ٨٥٢ سنة ٢٤ ق )

### التفرع الخامس

#### التوكيل في الطعن

١٣٩ - إذا تولى التقرير بالطعن عام وكان التوكيل الذي يصدقه مبدعاً بصيغة التصميم في التفاضل Ad litem ولكنه بعد ذلك خصص بنفس مريض أموراً معينة أجاز لفركل القيام بها بالنيابة عن الموكل ولم يذكر بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فإن مفهوم هذا أن ما سكك التوكيل من ذكره في معرض التخصيص يكون خارجاً عن حدود الوكالة ويكون من استعنى علم قول مثل هذا الطعن شكلاً .  
( جلته ١٣٥١/١/٢١ طعن رقم ٥٧٦ سنة ٢٤ ق )

١٣٥ - إذا كان المصالح حين قرر بالطعن لم يكن مفوضاً في ذلك بتوكيل عاصم كما ينص بذلك القانون فلا يكون هذا التقرير صادراً من يملكه قانوناً ، فهو باطل لا تصححه الإجازة للائحة .  
( جلته ١٣٥١/١/٢٣ طعن رقم ٣١٢ سنة ٢٤ ق )

١٣٦ - لا يقبل الطعن شكلاً إذا كان التقرير به في تم الكتاب صادراً من كاتب المصالح بناء على توكيل م صادر له من المصالح الموكل في هذا الطعن يقول له فيه الطعن في جميع الأحكام الجزائية المصادرة في القضايا الموكل فيها هذا المصالح ، لأن هذا التوكيل السام باطل قانوناً لما في إعماله من إسباغ ولاية من المصالح على

هؤلاء التمييز ، مستنداً في إدانة الأولين إلى أقوال هذا الشاهد في التفتيشات الأولية أمام البوليس والنيابة من أنه أصرح بتسديده على الجنى عليه وأنه تحقق منهم ، ومطرحاً ما تمسك به المدعى عنهم من أن أقوال هذا الشاهد في التفتيشات كانت وليدة الإكراه ، ثم طعن المحكوم عليهم في جنابة التصريح في القتل في هذا الحكم وقبل طعنهم فيه ، وطعن فيه المحكوم عليه في جريمة شهادة الزور ولم يقدم أسباًباً لطعنه ، فإذ يتعين قضا المحكم بالنسبة له هو أيضاً ، لأن ضمه بالنسبة للطاعين الآخرين يستلزم بالضرورة بحث الواقعة التي ثبتت عليها إدانته وتقدرها من جديد عند إعادة نظر القضية .

( جلة ١٣٩٢/١/٢ طعن رقم ٢١١٦ سنة ١٩٨١ )

١٤١ - إذا كان قضا المحكم متيناً بالنسبة لواحد من الطاعين باعتباره صاحب الأسباب التي بني القضا عليها فإن باقي الطاعين الذين قرروا بالطعن في الحكم الصادر عليهم معه يستفيدون أيضاً من هذه الأسباب متى كانت متفقاً على جيب في الحكم يصل بهم أيضاً فيقتض الحكم بالنسبة لهم كذلك .

( جلة ١٣٨٤/١/٢ طعن رقم ١١٨٤ سنة ١٩٨٠ )

١٤٢ - إنه لما كان القانون - حسب ما أولته محكمة القضا في حكمها الصادر في القضية رقم ١٩٤١ سنة ١٢ القضائية - قد أوجب وضع الأحكام الجزائية والتوقيع عليها في مسدة ثلاثين يوماً من الطق بها وإلا كانت باطلة ، فإذ متى ثبت أن الحكم للظنون فيه لم يكن تم وضعه والتوقيع عليه في بحر هذه اللدة يكون من التمييز القضاء بقضه . وتضمن هذا الحكم بالنسبة للطاعين الذي حل طعنه الشكل القانوني يستفيد منه الطاعن الذي لا يكون قدم أسباًباً لطعنه من كانت الواقعة الجزائية التي أدان فيها واحدة . لأن هذا القضا يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته ما يقتض إعادة بحث الواقعة من جميع نواحيها والنسبة لكل من اتهموا بالمساهمة فيها .

( جلة ١٣٨٢/٢/٢ طعن رقم ٢٢٧٢ سنة ١٩٨٠ )

١٤٣ - إنه لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٤٨ من قانون العقوبات للأخلاق الجنائي على ارتكاب جنابة أو جنابات ، هي السجن لكل من اشترك فيه والأشغال الشاقة المؤقتة لمن حرض عليه أو تدخل في إدارة حركة فإن الحكم يكون قد أخطأ إذ أوقع على جميع المتهمين - من كانت تهمة التعريض على الأخلاق ومن كانت تهمة الاشتراك فيه - عقوبة الأشغال الشاقة ، دون أن يذكر في تبريره العقوبة إلا ما قدمه عن أحدهم أنه هو المحرص

فليقاً لقانون وراث محكمة القضا عنهم توافر أركان جريمة إحرار الممتلكات كان على هذه المحكمة أن تقتض الحكم بقتض بالبراءة وجزاًها أن تقل العقوبة المقررة بها إلى ما يناسب في تقديرها جريمة إحرار السلاح ولو كانت العقوبة التي أرفقتها محكمة الموضوع في التمييز ما يدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة إحرار السلاح .

( جلة ١٣٨٢/١/٢ طعن رقم ٤٧ سنة ١٩٨٠ )

١٤٤ - إذا كان لمن أحد الطاعين غير مقبول بذاته شكلاً ، وكان لمن الآخر مقبولاً شكلاً الأول يقتض من قضا الحكم بناء على ما بين الثاني من كان الموضوع واحداً غير قابل للتجزئة فإذا عاقبت المحكمة متهمين لتبوت جريمة القتل مع سبق الإصرار عليها ، وراث محكمة القضا - وهي تبحث في موضوع الطعن المقبول شكلاً - إن سبق الإصرار غير متوافر ويجب استبعاداً بالنسبة للقدم هذا الطعن ، ويجب استبعاداً كذلك بالنسبة لزميله الذي لم يقدم أسباًباً لطعنه .

( جلة ١٣٨٧/٢/٢ طعن رقم ١٣١١ سنة ١٩٨٠ )

١٤٥ - إذا كان ما أدعى فيه هذا الطاعن الذي قضا الحكم بالنسبة إليه أنه عارض في قتل شخص آخر كان متنبها بالذبح في قتل شخص ثالث ، وكان هذا الآخر قد حكم عليه في ذات الحكم وطعن في الحكم الصادر عليه ولكنه لم يقدم أسباًباً لطعنه ، فإن قضا الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يقتض تحقيقاً لمسند العدالة تقتض بالنسبة إلى هذا الطاعن الثاني نزعاً لوحدة الواقعة والأرتباط القائم بين موقف الطاعنين .

( جلة ١٣٨٠/١/٢ طعن رقم ١٠٤١ سنة ١٩٨٠ )

١٤٦ - إن قضا الحكم بالنسبة إلى أحد المتهمين يقتض قضا بقض بالنسبة إليهم الآخر الذي لم يقرر الطعن ولكنه تم تقريراً بأسباب طعنه على الحكم متى كانت وحدة الواقعة التي اتهموا فيها تقتض تحقيقاً لمسند العدالة أن تكون إعادة المحاكمة بالنسبة إلى جميع المتهمين في الواقعة الجزائية الواحدة التمييز م فيها .

( جلة ١٣٨١/٢/٢ طعن رقم ١٣٢٦ سنة ١٩٨٠ )

١٤٧ - قضا الحكم بالنسبة إلى متهم يقتض قضا بالنسبة إلى المتهم الآخر معه ولو أنه لم يقدم أسباًباً لطعنه وذلك لوحدة الواقعة .

( جلة ١٣٨١/٥/٢ طعن رقم ٥٤٩ سنة ١٩٨٠ )

١٤٨ - إذا قضا حكم بإدانة متهمين في جنابة شروع في قتل وإدانة شاهد في جريمة شهادة الزور لصالح

ما وقع منه وما وقع من الطاعن الأول - فإن ذلك مقتضاه - تحقيراً للمصلحة - أن تكون إعادة نظر النحرى بالنسبة إلى الاتيين معاً .

( جلد ١٩/٢٤٠ ط ١٩٤٠ م ١٩٤٠ ق ١٥ )

١٤٧ - متى كانت التهمة المستندة إلى أحد الطاعنين عن واقعة مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت إلى الطاعن الثاني فإن نقض الحكم بالنسبة إلى أحدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة إلى الآخر .

( جلد ١٧/١٧٢ ط ١٩٥٢ م ١٩٥٢ ق ١٢ )

### الفصل الثالث

#### المصلحة في الطعن

#### الفرع الأول

##### القوة البررة

١٤٨ - إذا اتهم شخص بجرمة شروع مع سبق الإصرار في قتل جنى عليه معين وكان معه آخرون كل منهم متهم بجرمة معينة من هذا القوم وقدموا للحاكم على هذا الاعتبار ثم عدلت المحكمة وصف التهمة بدون مقتضى الدفاع إلى ذلك باعتبارهم جميعاً بجرمة واحدة شاملين مع سبق الإصرار في قتل الجنى عليهم بجرمة واحدة فإن هذا الاعتبار وإن كان خاطئاً لا يوجب التهمين الطعن على الحكم ماداموا لم يضاروا به . لأن كلا منهم هو - على أقل تقدير تراضى فيه مصلحة - شريك في الجريمة التي ارتكبوها جميعاً وزعموا أصل في الجريمة التي ارتكبوها هو بنفسه ، فاعتبار جميع المتهمين بجرمة واحدة أصليين في الجرائم التي ارتكبوها فرائى لا يسوغ حائليهم لأن عقوبة الشريك في هذه الجريمة هي هي عقوبة القاتل الأصل .

لكن لو أن الجريمة التي أدن فيها المتهمون كانت جريمة القتل التام لكان خطأ محكمة الجدرات لها ذهبت إليه من اعتبارها سالف الذكر وإبصاراً لركان التهمة مصلحة في الطعن لأن المصالح الأصلية في جريمة آتت التي تستوجب الإعدام مكره أسوأ من الضرب الذي يجوز الحكم عليه بالأشنة للثأر . فلهذا في ط . فاعتبارهم في قاتلاً أصلياً يجب في هذه الصورة أن يقع إليه الدفاع .

( جلد ١٧/١٧٢ ط ١٩٥٢ م ١٩٥٢ ق ١٥ )

١٤٩ - إذا طبقت المحكمة على متهمة العقوبة الأولى من المادة ٢٠٤ مع المادة ٢٠٧ من قانون العقوبات وحل منهم آخر العقوبة الأولى من المادة

على الاتفاق والدرج لحركته ، وما ناله من باقي التهمين من أنهم اشتركوا في هذا الاتفاق باعتقونه السجن فقط . وصحح الحكم من ناحية العقوبة بالنسبة للطاعنين الذين أدينوا في الاختلاف متعين ولو كان ما تحسبوا به في الطعن من قصور الحكم في بيان الأسباب التي أقيم عليها غير صحيح من الناحية التي عينوها صراحة ، فإن هذا يتسع لذلك البعب . ومن يكون من هؤلاء للتركيين لم يقدم أسباباً لظنه بعد أن قرر به فإنه يستفيد من طعن غيره لوحدة الواقعة ولعدم السبب الذي قبل الطعن من أجله واشترأ كه بينهم .

( جلد ١٧/٢٤٠ ط ١٩٤٠ م ١٩٤٠ ق ١٣ )

١٤٩ - معام السبب الذي نقض الحكم من أجله يحس جميع الطاعنين فإن النقض يكون بالنسبة لهم جميعاً ، حتى من اقصر منهم على التفرير بالطعن ولم يقدمه أسباباً .

( جلد ١٧/٢٤٠ ط ١٩٤٠ م ١٩٤٠ ق ١٤ )

١٥٠ - إنه لما كانت جريمة السرقة - بحسب التعريف بها الواردة في نص المادة ٣١١ من قانون العقوبات - لا تحقق إلا إذا وقعت على أموال مملوكة لا تقتضي حق احتسابها فيها من ضرورة وضع عقاب لها ، ما يكون من شأنه الإضرار بهم عن طريق الاحتداد على ملكهم ، ولا يتصور وقوعها على الأموال اللبابة التي لا ملك لها ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يسه إذا أمان المتهم في هذه الجريمة دون أن يرد على مدافع به من أن الأشخاص موضوع التهمة للفرقة بها الدعوى على الأموال اللبابة ونقض الحكم للسبب لتقدم بالنسبة للطاعن يستفيد منه حتماً ، لوحدة الجريمة ، الطاعن الأخر الذي أدن منه باعتباره شريكاً ولو كان لم يقدم أسباباً لظنه . كما يستفيد منه الطاعن الذي أدن في السرقة في إعطاء دعوة إلى مدى البولييس لإخلاء سبيل الأولين . لأن الارتباط القائم بين جريمة السرقة التي أدن فيها وجريمة السرقة في الرخوة التي أدن هو فيها وثيق بحيث يستوجب ، في سبيل إحقاق الحق وحسن سير المصلحة ، أن تكون إعادة المحاكمة عامة للبرتين معاً .

( جلد ١٧/٢٤٠ ط ١٩٤٠ م ١٩٤٠ ق ١٥ )

١٥١ - إذا كان الحكم لم يبين مادة القانون التي طبق القوم بموجبها فإنه يكون باطلاً متعيناً نقضه وإذا كان مع هذا اتهمتهم آخر لم يستند في طعنه على هذا الحكم إلى هذا الوجه ، بل لم يفعل أكثر من أنه قرر بالطعن فيه دون أن يقدم لظنه أسباباً ، فإنه يجب أن يستفيد من الوجه المذكور مادام أنه ارتبطاً وثيق بين

فقرتها الثانية بالاستئصال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان الإكراه ترك أو جرح الجاني عليه . وما دامت العقوبة التي يقضي بها الحكم تدخل في نطاق العقوبة التي كان يجوز للحكمة توقيعها لو أنها طبقت الفقرة الأولى فقط من المادة ٢٧١ ع مع المادة ٢٦٦ فليس إذن عقوبة مبررة والحكم سليم .

( جلد ١٠٠/١٢٣ طبع رقم ٢٦٠ سنة ١٩٣٢ )

١٥٢ - حين المصاب أو مرضه مدة تزيد على العشرين يوماً شرط لازم لتطبيق المادة ٢٠٥ ع فبيان ذلك في الحكم واجب ولا يكفي أن يثبت الحكم في إثبات العجز أو المرض إلى أن علاج المصاب استغرق مدة تزيد على العشرين يوماً لأن هذا لا يقطع في عجز المصاب عن أداء أعماله مدة السلاج ولكن إذا كان الحكم مع هذا الإجماع قد أوقع على المحكوم عليه عقوبة مما يدخل في نطاق المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات فلا يبق لنا المحكوم عليه وجه الطعن على الحكم لإيمانه في هذا الصدد .

( جلد ١٠٢/١٢٣ طبع رقم ٤٨١ سنة ١٩٣٢ )

١٥٣ - إذا أسقط الحكم تطبيق المادة ١٠٠/٢٠٥ ع بدلاً من المادة ١٠٠/٢٠٤ ع جرمية القرب التي نشأت عنه طاعة مستتية ولكن مع ذلك قضى بعقوبة لا تتجاوز العقوبة انصوص عليها في المادة الواجب تطبيقها فذلك الخطأ في التطبيق لا يوجب تقضيه بل تكفي عكسة التقضى بصحيح التطبيق .

( جلد ١٠٣/١٢٣ طبع رقم ٣٢٢ سنة ١٩٣٢ )

١٥٤ - إذا كان الثابت في الحكم أن المتهم ، وهو المالك للأنبياء المجرزة ، قد بدعاً بعد أن تسلمها بورقة رسمية من الخارص لتقدمها للحضر يوم البيع ، فهذه الواقعة يتناولها نص المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون العقوبات على أساس أن الأشياء المجرزة لم تسلم للمالك من الخارص إلا على سبيل الرابطة ، ومن الخطأ في القانون تطبيق المادتين ٢٩٧ و ٢٨٠ على هذه الواقعة لكن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم ما دامته العقوبة التي أوقعتها داخلة في نطاق المادتين ٢٩٦ و ٢٩٧ المنطقتين عليها .

( جلد ١٠٧/١٢٣ طبع رقم ٤٨١ سنة ١٩٣٢ )

١٥٥ - إذا كانت الواقعة الثانية بالحكم هي أن المرحمة دخلت منزل الجاني عليها واعتبرتها أنها تعرف في أمور الخلق ، وطليت إليها خلع كرتانها وحلقها ووضعتها في صحن من ماء . وكفتها أن تدبر على الصحن

٢٠٥ مع المادة ٢٠٧ من هذا القانون ، وقضت على الأول بالجلب مع التفتل ستة ، وعلى الثاني بالجلب مدة ثلاثة شهور ، وكانت الجريمة المنسوبة إلى الأول منطوقة على الفترة الأولى من المادة ٢٠٤ . والجريمة المنسوبة إلى الثاني واقعة تحت حكم الفقرة الأولى من المادة ٢٠٥ ، فالعلم على هذا الحكم لخص في تطبيق المادة ٢٠٧ أيضاً غير منتج ، لا بالنسبة للترتيب الأول ، لأن جرمه جنائي أصلاً عقوبتها السجن ، ولا بالنسبة للترتيب الثاني ، لأنه لم يحكم عليه إلا بعقوبة تعطلها المادة المطبقة على هذه ، فكلتا العقوبتين القضي بهما قانوناً يتناولان بصرف النظر عن المادة ٢٠٧ التي يشكو من تطبيقها .

( جلد ١٠٧/١٢٣ طبع رقم ٢٢٣٣ سنة ١٩٣٢ )

١٥٥ - إذا حكمت المحكمة على سارق ، تطبيقاً للمادة ١٠٠/٢٠٧ ع ، بالجلب ستة شهور مع التفتل ، من كل جهة من التفتل الواسعين عليه ، ويرجمه تحت المراقبة بل دهم أن له سوابق ، وتبين أن ما كان له من السوابق منقطع بمعنى المدة ، فلا يكون قطعاً على هذا الحكم من أثر إلا إلغاء المراقبة التقضي بها ، أما العقوبة التي حكم بها فائت ، مع استبعاد السوابق ، مبررة لفخولها في نطاق المادة المطبقة .

( جلد ١٠٧/١٢٣ طبع رقم ٢٢٢٤ سنة ١٩٣٢ )

١٥٦ - إذا طبقت المحكمة المادة ٢٧٠ عقوبات بعد أن أشارت في حكمها إلى ما ألتزمه المداينة صراحة من أن منزل المتهم يجاور لمزول الجاني عليه ويمكن الاتصال بينهما بسهولة فلا يصح الطعن على حكمها بأنه أغفل إثبات ركن القصور لدى هو ركن من أدكان الجريمة المتصوص عنها في هذه المادة والذي يجب إثبات توافره لإسكان تطبيقها . إذ أن استناد المحكمة إلى تلك المداينة يفيد أنها اعتقدت أن القصور أوتوا من سطح منزل المتهم إلى سطح منزل الجاني عليه ثم تزوا فيه . وهذا العمل بناءً من القصور المتصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧٠ ع وعادة ما يلاحظ على الحكم أنه ترك تولد هذا الركن منهم من خلال عباراته دون أن ينص عليه في عبارة صريحة مستقلة كما هو الأصوب على أنه إذا فرض عدم حصول تسور واستمع بذلك للطابق المائدة المذكورة بل أن ما بقي من الواقع الثانية بالحكم يفيد أن هناك شروطاً في سرقة الإكراه وإن هذا لا يكره ترك أثر جرح الجاني عليه . وهذه الواقعة وحدها تطبق عليها المادة ٢٧١ ع التي تعاقب في فقرتها الأولى بالاستئصال الشاقة المؤقتة وتعاقب في

غير مسئول عن الوفاة لانها لم تكن ناشئة عن الضرب الذي وقع منه .

( جلد ١٧/٢٤٢ ط١٤١١ من رقم ١٥٥٨ سنة ١٣١٤ ق )

١٥٩ - إذا كانت الواقعة التي أتي بها المصلحة توافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة الاغلاف العاقب عليها بمادته ٣٩٧ع التي لا يشترط فيها أكثر من أن يتولى الماني اقلع قنات أو اقلع منه ، كما توافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة السرقة التي أدين المتهم فيها ، إذا أنه قد قطع الشجرة ثم اغتلسها لنفسه ، وكانت العقوبة التي وقعت على المصم داخلة في نطاق العقوبة المقررة لكل من المجرمين المذكورين فلا يكون له وجه الطعن في الحكم من ناحية اعتباره الواقعة سرقة لا إغلافاً .

( جلد ١١٣/٢/٨ ط١٤١٣ من رقم ٥٢٩ سنة ١٣١٣ ق )

١٦٠ - إذا كان الحكم قد أدين المتهمين في جريمة الضرب على أساس أنه وقع من سبق إصدار دون أن يبرر الأدلة على ذلك ، ولكن كانت العقوبة المقتضى بها عليهم مقررة أيضاً لجريمة الضرب الذي لم يصدر عن سبق إصدار ، فإنه لا يكون لهم مصلحة في التمسك بما وقع فيه الحكم من خطأ في صدر سبق الإصدار .

( جلد ١٤/١٠/١٩٤٧ ط١٤٢٩ من رقم ١٣٩٦ سنة ١٣١٧ ق )

١٦١ - إذا كانت الواقعة ، كما هي ثابتة بالحكم المطعون فيه توافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة القتل الفاضح المخصوص عليها في المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات ، وأما العقوبة التي قضى بها على المتهم فتدخل في نطاق العقوبة الواردة في هذه المادة ، فإن مصلحة من الطعن على الحكم الصادر عليه بإيداعه في جريمة هناك عرض المصم عليها بالقوة بمقتضى أنه لم يبين عنصر القوة وأما كلاً ما تكون متنتية .

( جلد ١٧/٥/١٣٥٨ ط١٤٢٧ من رقم ١٣١٧ سنة ١٣١٨ ق )

١٦٢ - إذا طعن الحكم على الواقعة المصاد ٣٧١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة التي أوقضاها داخلة في نطاق العقاب المقررة في المادة ٢٧٠ الواجب مواضعه المصم بها ، فإن هذا الخطأ لا يستوجب نقض الحكم إذ أن المصلحة فيه متنتية .

( جلد ١٨/١٠/١٣٥٩ ط١٤٢٩ من رقم ٣١٢١ ق )

١٦٣ - إذا كانت المحكمة قد طبقت على المتهم بالضرب المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات دون أن تعين من مضمون الذي أحدث الإحابة التي قلبت لاجلها

سبع مرات ، ثم طلبت منها دقيقاً عجنه ووضعت المصوغات به ، وكلفتها الخروج لإحضار بعض آخر من الدقيق ، وحذرتها من العبث بالسجينة حتى تعود في الصباح فلما استيقظت المصم منها بحثت عن المصوغات فلم تجدتها - فأخذت السجينة المصوغات بعد خروج المصم عليها لا يكون جريمة النصب وإنما مرسدة ، لأن المصم عليها لم تلم المصوغات للتمهة لحدودها وإنما هي فقط ابتغتها في الصحن وخرجت لتعثر الدقيق ثم تعود .

ولكن إذا كان الحكم قد كيف هذه الواقعة بأنها نصب ، وكانت العقوبة المقتضى بها تدخل في نطاق مادة السيرة الخطيئة ، فلا مصلحة للمصم في الطعن عليه لا بالخاص في التكيف ولا بغيره يساهه ولكن الطعن الاصيل .

( جلد ١٧/١٧/١٣٥٨ ط١٤٢٩ من رقم ٢٨١ سنة ١٣١٨ ق )

١٥٦ - إذا أدانت المحكمة أحد المتهمين في جناية عامة مستتيرة وكان المستفاد من حكمها يقتضى عدم محصيل أى مهم مشتركة عن العامة لتبرع الفعل الذي نشأت عنه بينهم وعدم معرفة محته منهم فإن حكمها لا يكون متناقضاً متضاداً ، مرجحاً لقضته إلا إذا كانت مصلحة المصم من نقضه متنتية لدخول العقوبة التي وقعت عليه في نطاق العقاب المقررة في القانون لجنته الضرب الواجب مواضعه عليها .

( جلد ١٦/١٦/١٣٢٩ ط١٤٢٩ من رقم ٤٦ سنة ١٣٠٩ ق )

١٥٧ - إذا أدانت المحكمة المصم على أساس أنه شريك في جناية القتل ولم تورد في حكمها الأدلة المثبتة لتوافر في القتل فيه فإن حكمها يكون صحيحاً . ولكن إذا دنت العقوبة المقررة للمصم بها - لا داخلة في نطاق العقوبة المقررة بمادته ٢٣٦ من قانون العقوبات لجناية الضرب المقتضى بالمرات التي يجرى في هذه الحالة حمل الحكم عليها لعدم لزوم تعدد القتل فيها فإن هذا الحكم لا يجوز نقضه لا لنافع مصلحة المصم من وراء ذلك .

( جلد ١٠/٢١/١٣٥٩ ط١٤٢٩ من رقم ١١٣٩ سنة ١٣١٠ ق )

١٥٨ - إذا كانت الواقعة التي أتي بها المصم على أن المتهم أحدث مع سبق الإصرار بالمصم عليه ضرباً فحاشاً عامة مستتيرة ثم الوفاة صافية للمصلحة على ذلك بمقتضى تدخل في نطاق العقوبة المقررة في القانون لجريمة إحداث المصاعف فلا يجرى المصم تمسكاً بأنه

وعائنه على ذلك بالقرامة جنينها ومصادرة السجعة ، وكان ما دله في صدق إثبات ركعتي علم المتهم بأن السجعة التي وجدت عنده غير مضبوطة وأن إصرار إياها بغير مبرر مشروع لا يؤدي بذاته إلى ذلك ، ولكن كان هذا المتهم يسلم في طعنه بأنه كان عمداً للسجعة الغير مضبوطة والغير المدفوعة وأنه كان يستعملها في وزن عينات أتعطى الواردة ، فإنه لا تكون له مصلحة من الطعن على هذا الحكم بذلك التصور ، إذ أن الواقعة كما سلم بها في طعنه تتعلق على المادة ٤ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ التي تنص عن حجية أو استعمال موازين التماثل بها إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومدمرقة ، واستعمال المتهم هذه السجعة في وزن عينات القطن بما يدخل في مداول كلية التماثل الواردة في هذه المادة ، وذلك معاقب عليه ، فضلاً عن المصادرة ، بالفرارة التي لا تتجاوز جنينها وبالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام طبقاً للمادة ١٤ من القانون المذكور .

( جلسة ١٩٤٠/٩/٢ طعن رقم ١٠٨ سنة ٢٠ )

١٦٨ — ليس للمتهم أن يقتصر من اعتبار المحكمة المقال على الاتهام فقط في حين أنه سب ما دامت المحكمة قد نظرت إلى الدفاع على أساس متحيزة السب ، والعقوبة التي فرضت بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجرمة السب العلني .

( جلسة ١٩٤٠/٩/١٢ طعن رقم ١٢٤١ سنة ١٩ )

١٦٩ — مادام الحكم لم يعتبر الجنى عليه في جريمة التفتن موقفاً عموماً أو ذا صفة نياية عامة وأشد للمتهم بالمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات فإنه يكون قد طبق الفقرة الأولى من تلك المادة ، ولا ينعهد له لم يصح بذلك .

( جلسة ١٩٤٠/٩/١٢ طعن رقم ١٢٤١ سنة ١٩ )

١٧٠ — متى كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم التي أدانته المحكمة في القتل المدمر مع سبق الإصرار داخل في نطاق عقوبة القتل المدمر من غير سبق إصرار ولا ترصد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات ، فلا يجدي له من الطعن على الحكم من غير طرق سبق الإصرار .

( جلسة ١٩٤٠/١٠/١ طعن رقم ١١١ سنة ٢٠ )

١٧١ — ما دامت العقوبة المقررة على المتهم في حدود العقوبة المقررة للزور في المحررات غير الأميرية وما دامت المحكمة قد بينت في حكمها تراخي الضرر فلا

مدة أكثر من عشرين يوماً ولكنها أودت الألة التي استعملت فيها مسألة كل منهم عن فعل الضرب وكانت العقوبة التي أوقعتها دخلة في حدود العقوبة المقررة بالمادة ١٧٤/٢ لجرمة الضرب البسيط ، فلا مصلحة لهم في نصيب على الحكم أنه لم يبين أي إصابات هي التي أصيبت الجنى عليه تلك المدة ولم يبين من منهم الذي أحدثها .

( جلسة ١٩٤٠/١١/٨ طعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ )

١٦٤ — متى كانت المحكمة قد أوقعت على المتهم بالقتل عقوبة تدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٢٤ عنوات التي تنص على عقوبة القتل المدمر من غير سبق إصرار فإن مصلحة هذا المتهم من الطعن على الحكم بأنه أخطأ في اعتباره ظرف سبق الإصرار قائماً في حقه تكون متشعبة .

( جلسة ١٩٤٠/١١/٨ طعن رقم ١٣١٧ سنة ١٩ )

١٦٥ — ما دامت العقوبة التي قضى بها الحكم المعلن فيه تدخل في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات للزور في المحررات العرفية فلا مصلحة للطعن من نية على الحكم أنه اعتبر الزور المقررة رسمية حالة كرها عرفية .

( جلسة ١٩٤٠/١٢/٧ طعن رقم ١٤٤٠ سنة ٢٠ )

١٦٦ — إذا كان الظاهر من أسباب الحكم المعلن فيه أن الجريمة التي أدان المتهم فيها هي سب توفرت فيه العلانية وأن الألفاظ التي بدت منه في حق الضحية بالحقوق المدنية تعبر طعناً في مرضها وخشاش لسمعة أسرتها ولكن الحكم قد طبق على المتهم الموارد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤ من قانون العقوبات وعائنه بالحبس شهراً وبغرامة عشرين جنيناً فلا يجدي للمتهم من الطعن عليه من جهة تطبيق المادتين ٣٠٢، ٣٠٣ ما دامت العقوبة التي أوقعتها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٣٠٦ ج ، إذ المادة ٣٠٨ فيها نصت عليه على أنه إذا تضمن السب الذي ارتكبه إحدى الطرق المينة في المادة ١٧١ طعناً في مرض الأفراد أو خشاش لسمعة العائلات فيعاقب عليه بالحبس والغرامة معاً في الحدود المبينة بالمادة ٣٠٦ .

( جلسة ١٩٤٠/١٢/٧ طعن رقم ١٤٤٠ سنة ٢٠ )

١٦٧ — إذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة أنه قد تجاوز مبادئه متبعة غير مضبوطة بما عجز يرد على المسدود بغير تنازع دله بذلك وبغير مبرر مشروع ،



لاجدوى الطاعن من اتسك بأن الورقة عمل التزوير ليست ورقة رسمية .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٨ طعن رقم ١٠٣ سنة ١٩٥٠ ق)

١٧٢ - إذا كان ما أتيه الحكم من وقائع البصرى تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية السرقة بالإكراه التي ترك أثر جروح ، الماعقب عليها بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة التي أوقعها على المتهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فلا جدوى من طعن على هذا الحكم بأنه قد اعتبر تلك الجريمة سرقة بإكراه في طريق حموى وطبق على المتهم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات .

(جلسة ١٩٥٠/٣/٢١ طعن رقم ٧٨٣ سنة ١٩٥٠ ق)

١٧٣ - ليس بما يستوجب قضي الحكم أن المحكمة عد تبرير تخطيط الشكيب على التهم - اعتبر موقوف منه اهانة لمصلحة المحكمة جميعاً ثم انتهت في وصفها إلى اعتبار موقوفته اهانة لأحد أصنافها ، إذ القوة المقررة بالمادة ١٣٣ فترة ثانية من قانون العقوبات واحدة في الحالتين .

(جلسة ١٩٥١/٣/٢١ طعن رقم ١٨٧٧ سنة ١٩٥٠ ق)

١٧٤ - لاجدوى الطاعن بما يثيره في صدره عدم ثبوت الإكراه في السرقة ما دامت العقوبة التقضى بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات لفرقة التي تحصل لئلا وهو ما يسلّم به .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢٦ طعن رقم ٣٤٥ سنة ١٩٥١ ق)

١٧٥ - متى كان الحكم قد أثبت في حق التهم توفر ظرف سبق الإصرار فلا يجدي فيه على الحكم أنه أخطأ في الدليل على توفر ظرف التردد ، لأن قيام ظرف سبق الإصرار وحده يبرر توقيع العقوبة المنطقية . قطع النظر عن وجود التردد . إذ أن القانون وقد غابر بين الطرفين لئلا نسه أن لا يشترط لوجود أحدهما أن يكون مقترناً بالآخر .

(جلسة ١٩٥١/٥/٢٦ طعن رقم ١٢٨ سنة ١٩٥١ ق)

١٧٦ - إذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن أنه ضرب الجني عليها ضرباً أحدث أذى جسمياً تجاوز فيه حق التأديب المقرر شرعاً للزوج على زوجته ، وكانت العقوبة التي أوقعها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة لضرب الشقيق على الفترة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنه لاجدوى للطاعن بما يثيره في شأن الحبس والتأديب إذا كان مصلحه من الطعن تكون متنية .

(جلسة ١٩٥١/٧/٢٦ طعن رقم ٥٠١ سنة ١٩٥١ ق)

١٧٧ - مادام الحكم قد استظهر اتفاق التهميين على القتل وانضمام كل واحد منهما إلى الآخر في مقارنته بالأفعال المكتوبة له - فلا بد من جعل كلا منهما فاعلاً في قتل الجاني عليه حمداً ويجعل العقوبة المقررة على كل منهم مبردة في حدود هذا القتل البعد الجرد عن ظرف سبق الإصرار والتردد : وإذن فشكل ما يثيره هؤلاء من طعن على الحكم في صدره توافر ظرف سبق الإصرار والتردد لا يكون له من جدوى .

(جلسة ١٩٥٢/١١/٢٦ طعن رقم ١٢٤ سنة ١٩٥٢ ق)

١٧٨ - إن المادة ١٥ من الرسوم بقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٠ بقضى بأن يكون صاحب الملء مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في الملء من مخالفات لأحكام هذا الرسم بقانون وبما يقبض بالعقوبات المقررة لها . فإذا ثبت أنه بسبب غياب أو استعانة لراقية لم يتمكن من منع وقوع المخالفة ، اقتصررت العقوبة على الترامة للبيئتين للذاتين ١٣٥٩ من القانون ، وإذن فمن كان الطاعن يرضى على الحكم المطعون فيه أنه ذاته بجمعة بيع سلعة مسخرة بأكثر من السعر المقرر لها ، ورضه بقاءه بأنه كان في يوم الحادث بعيداً عن متجره وعلازماً بجنه لمرسته فلم يكن مسؤولاً أن يربط حركة البيع ، وكانت العقوبة التي قضى بها الحكم المطعون فيه على الطاعن هي تخفيضه عشرين جنياً ، فإنه لا يكون الطاعن جديوى من وراء ما يثيره في طعنه ذلك أن ما يدعيه من استعانة لراقية لأبيه من القاب لإطلاقاً وإنما يكون من هاهنا أن يحكم عليه بالترامة التي لا تقل عن عشرين جنياً على نحو ما حكم به قبله .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٨ طعن رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٢ ق)

١٧٩ - متى كان الطاعن قد سلم في طعنه ما يوجب ساراً إلى مكان الحادث متفتحين على الاعتداء على الجاني عليه ، فإن ذلك يكفي لمسؤوليتها عن الضرب الذي دنا بمساهمة كل منهما فيه وعن وفاة الجاني عليه نتيجة إصابات التي أحدثها ما به تنفيذاً لذلك الاتفاق بينهما ، ولا يكون لها جدوى مما يثيره من الجدل في ظرف سبق الإصرار الذي أتيه عليها الحكم ، ذلك أن العقوبة المقررة عليها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة مجردة عن ذلك الظرف .

(جلسة ١٩٥٢/٤/١٨ طعن رقم ١٨١ سنة ١٩٥٢ ق)

١٨٠ - إذا كانت الواقعة للبيئتين بالتمسك بالتمسك الطعون فيه تكون جريمة السرقة لتصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات فإنه لا يجب الحكم أن تكون محكمة

عشر سنين) تدخل في العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل العمد مستقلة عن أي ظرف آخر .  
(جلسة ١٩٥٤/١٠/١١ طين رقم ٩٨٩ سنة ٢٤ ق)

١٨٦ — إذا كانت المحكمة وقد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات قد أوقعت على الطاعن من العقاب ما يدخل في نطاق الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من قانون العقوبات التي تنص على عقوبة الضرب الذي ينشأ عنه جاعة مستمدة من غير سبق إصرار ، فلا جنوبي عما ينهض الطاعن على الحكم من الخطأ في الاستدلال على موافقته سبق الإصرار ، ولا يفي من هذا النظر القول بأن المحكمة اخذت الطاعن بأمره ، وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أصبه للواقعة ، إذ أن تقدير العقوبة مدارة ذات الواقعة الجنائية التي قارنها الجسماني لا الوصف القانوني الذي تكميحه المحكمة وهي إذ تامل حقا الاختياري في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنما عند العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أساط بها من ظروف .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/١١ طين رقم ٩٨٠ سنة ٢٤ ق)

١٨٧ — لاجنوبي الطاعنين من إرادة الجليل حول تورط ظريفي سبق لإصرار والترصد في جرمي القتل العمد والشروع فيه إذا كانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة يصدق فيها الاتفاق عما يمكن تمييز توقيع العقوبة المنصبة بها على الطاعنين وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/١٩ طين رقم ١٠١٥ سنة ٢٤ ق)

١٨٨ — إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم تحصل في نطاق المادة ٢١٢ من قانون العقوبات فلا تكون له مصلحة من وراء قوله إن ذلك المصالحه هي التي تطبق على الفعل المستند إليه دون المادة ٢١١ التي طبقها المحكمة .

(جلسة ١٩٥٤/١٠/٢٦ طين رقم ١٠٣١ سنة ٢٤ ق)

١٨٩ — إذا كانت المادة التي أحاطها الحكم إلى مواد الإتهام المطبقة ، لا تنص على عقوبة الجريمة التي اتهم الطاعن بها ، ولا توجد في نصها وصف التهمة المستند إليه فلا جنوبي له ما يقر له من ذلك ، مادام أن العقوبة المنصبة بها هي العقوبة التي نص عليها القانون للجريمة التي اتهم بدين بها .

(جلسة ١٩٥٥/٢/٨ طين رقم ٢٤٠٣ سنة ٢٤ ق)

١٩٠ — لاجنوبي الطاعن بما ينهض على الحكم

للموضوع قد أخطأت في وصف هذه الواقعة بأن اعتبرتها جريمة تبديد ممتلكات العقوبة للقضي بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة السرقة .  
(جلسة ١٩٥٤/١٠/١ طين رقم ٢٠٠ سنة ٢٤ ق)

١٨٦ — لا يوجب الحكم قصوره في بيان ظرف سبق الإصرار متى كانت العقوبة التي أوقعت على المتهم هي عقوبة جريمة القتل العمد المجرد من سبق الإصرار .  
(جلسة ١٩٥٤/١٠/١٢ طين رقم ٢٠٩ سنة ٢٤ ق)

١٨٢ — لاجنوبي الطاعن بما يشهد من أن زراعة الخشاش قد حصلت قبل سريان قانون مكنه المخدرات الجديد ما دام الحكم قد أثبت عليه إصراره في ظل هذا القانون لما استخرج من النبات بعد نضجه من مادة الأفيون وكانت العقوبة المحكوم بها مقررة بالقانون لجريمة إحرار الأفيون للمسار إليها كما أنها تدخل في العقوبة المقررة لجريمة إحرار نبات الخشاش في أطوار نموه التالية لتاريخ العمل بذلك القانون وهي الجريمة التي أتهمها الحكم أيضا على الطاعن فيما أوردته من واقعة الدعوى .

(جلسة ١٩٥٤/٧/٧ طين رقم ٦١٠ سنة ٢٤ ق)

١٨٣ — إذا كانت العقوبة التي نصت بها المحكمة على الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لقتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد فلا ينعني من الطاعن الاحتجاج بانتفاء هذين الظرفين .  
(جلسة ١٩٥٤/٧/٧ طين رقم ٦٢٠ سنة ٢٤ ق)

١٨٤ — لاجنوبي الطاعنين في نفي سبق الإصرار ما دامت العقوبة المحكوم بها عليهم تدخل في العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد دون توارد ذلك الظرف . ولا حجة بكون المحكمة قد نصت في حكمها على تخفيف المادة ١٧ من قانون العقوبات مادام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية لا بالنسبة إلى الوصف القانوني الذي وصفته به المحكمة إذ أن ذلك الوصف ما كان منها لواحات من التزول بالعقوبة إلى أقل مما حكمت به على مفتني الحدود الواردة في المادة ١٧ إشار إليها .

(جلسة ١٩٥٤/٧/٩ طين رقم ٣٢٤ سنة ٢٤ ق)

١٨٥ — لا مصلحة للطاعن فيما يشهد من خطأ الحكم في استبعاد ظرف الإكراه واعتبار أن ما ارتكبه الطاعن هو شروع في قتل الجنى عليه محمدا بقصد التأهب لارتكاب جريمة سرقة ، مادامت العقوبة التي أوقعتا عليه المحكمة (وهي الأشغال الشاقة لمدة

بمقتضاها مادة المجنونة ولم يذكر لها مادة الخائفة ولا المادة ٣٧ عقوبات .

( جلسة ١٣٧٧/١١/١٧ طرد رقم ١٧٠٧ سنة ١٩٠٩ )

١٩٦ — إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في جريمتين : الأولى أنه دخل عقاراً في حيازة الجاني عليهم بقصد منع حيازتهم بالقوة ، والثانية أنه خرب أموالاً ثابتة بقصد الإساءة بأن هدم العقار سالف الذكر ، وحسكت عليه بعقوبة واحدة من الجريمتين ، وكانت إدانته بالجريمة الثانية مدنية حال ثبوت ملكية الجاني عليهم العقار ، فطعن في هذا الحكم طعناً طعن عليه فيها جاء به بصدد الجريمة الأولى ، فزعم الطعن لا يصح ما دامت العقوبة المحكوم بها عليه مقيدة لجريمة التعزيب التي لم يعرض في طعنه لما ورد في شأنها بالحكم .

( جلسة ١٣٨٧/١٢/٨ طرد رقم ١٨٨٨ سنة ١٩١٧ )

١٩٧ — إذا كانت المحكمة مع مرامها من أن ما ارتكبه المتهم يقع تحت حكم المادة ٢٤٤ ع على أساس التهمة للسنة إليه ، وهي تسميه من غير قصد ولا قصد في إساءة الجاني عليه بإصابات نشأت عن إسهاله وهضم احتياجه بأن قاد سيارته بسرعة ودعوة اللع قد رأت كذلك أن هذا التهم مع علمه بأن الجاني عليه قد علقت ملايبه بالسيارة التي كان يقودها استمر في فراره بحر الجاني عليه على الأرض ، وأن ما ارتكبه على هذا النحو يكون جريمة إحداث جرح عمد ما ينطبق على المادة ٢٤٧ ع ثم طبقت المادة ٣٢ ع عليه ، ونصت في حكمها على أنها لم تجاوز العقوبة للتصوص عليها في المادة التي رقت بها المعصية عليه وأدانت بمقتضاها أيضاً ، فإنه لا تكون ثمرة مصلحة لهذا التهم من الطعن على ذلك الحكم بأنه قد طبق المادة ٢٤٢ ع بدلاً من المادة ٢٤٤ التي طلبتها النيابة دون تبنيه في ذلك :

( جلسة ١٣٨٨/٤/١٩ طرد رقم ١٣٦٩ سنة ١٩١٨ )

١٩٨ — إذا كان الحكم الذي أعلن التهم في سرقة سنة وإغلافه قد أقتل المتحدث عن توفر ركني في تلكه السند ، ولكنه أثبت أن التهم بمجرد أن استولى على السند محمد إلى إغلافه ، وكانت العقوبة التي قضى بها داخله في نطاق العقوبة المقررة في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات الخاصة بالإغلاف فلا يحدى التهم طعنه في الحكم بإغلافه ذكر توفر ركني في التهمة .

( جلسة ١٣٨٧/١٠/١٠ طرد رقم ٢١٩٨ سنة ١٩١٨ )

١٩٩ — متى كان التهم قد أدين في جريمتين التعزيب في القتل والسرقة بالإكراه ، وكانت العقوبة المحكوم

من قصور في التدليل على توافر نية القتل له إذا كانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة التعزيب البعد المطلق على المادة ٢٤٧ / ١ من قانون العقوبات .

( جلسة ١٣٨٧/٢/١٩ طرد رقم ١٨٠٨ سنة ١٩٠٩ )

١٩٩ — لا جدوى من الطعن على الحكم أنه طبق الفقرة الثالثة من المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ التي تعاقب على النش إذا كانت المواد أو العقائير أو الحاصلات المنقوشة أو المنقوشة أو كانت المواد التي تستعمل في النش حادة يصحح الإنسان دون أن يتم الغايل على أن هذا الفساد حاد بالصحة ، ما دام المحكم لم يوقع على الفقرة المذكورة وإنما اكتصر على توقيع العقوبة المقررة بالمادة الثانية التي تنص على عقاب من عرض للبيع أغذية فسدته مع علمه بفسادها ولو لم يترتب على هذا الفساد ضرر بالصحة .

( جلسة ١٣٨٧/٦/١٤ طرد رقم ١٨٠٠ سنة ١٩٠٩ )

١٩٢ — لا جدوى مما يثيره المتهمان في صدر طعن توافر سبق الإصرار ما دامت العقوبة التي أوتوها بها المحكمة تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل معاً من غير سبق إصرار .

( جلسة ١٣٨٧/١١/١٩ طرد رقم ١٨٠٠ سنة ١٩٠٩ )

١٩٣ — لا جدوى مما يثيره المتهم في شأن خطأ المحكمة في التدليل على توافر ركني سبق الإصرار والترصد ما دامت العقوبة المقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة التعزيب في القتل بغير سبق إصرار ولا ترصد .

( جلسة ١٣٨٧/١١/١٩ طرد رقم ١٨٠٠ سنة ١٩٠٩ )

١٩٤ — إذا أخطأ المحكم فُسدت إلى التهم مع الجريمة الثابت وقصفاً منه جريمة أخرى ، وطالبه على الجريمتين بعقوبة واحدة داخلية في حدود المادة المظنفة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها ، فإنه بذلك تلقى مصلحة الطعن في اتساع بالخطأ الذي وقع فيه المحكم .

( جلسة ١٣٨٧/٢/٨ طرد رقم ١٨٠٨ سنة ١٩٠٩ )

١٩٥ — إذا أذن المحكم للمتهم في جناية إحداثه جرحاً بالجاني عليه وفي مخالفة مزاوله مهنة الطب بدون رخصة ووقع عليه عقوبة واحدة وهي المقررة للجناية فلا مصلحة في أن يمان على المحكم بحجة عدم ذكره مواد القانون إذا كان قد ذكر من المواد التي أدين

لاهنس إذا أقرت المحكمة التهمين بالصوابع المدنية لأن أساس الحكم بذلك فيما يتعلق بتهمة القتل هو الواقعة المادية الثانية التي لا يبعد التهمون في سندها إلا من حيث وصفها القانوني .

(جلسة ١٩١٩/١/١٠٢ طن ولم سنة ١٩٠٠ في ١٩)

٢٠٣ - إذا رفضت الدعوى على التهم بأنه باع سلعة مسخرة (كيروينا) بسر يزيد على السعر المقرر وصرف كيروينا بدون كويونات أو تراخيص من وزارة الخيون ، فادانت المحكمة في التهمين وطبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقعت عليه الحد الأدنى العقوبة النصوص عليها لدى التهمين ، فلا مصلحة لدى الطعن على هذا الحكم بأن الجريمة الثانية لم تعد معاقبا عليها بعد أن ألحقت وزارة الخيون التصلل بالكروسين ، وذلك ما دامت الجريمة الأولى . وهي البيع بسر يزيد على السعر الحد جيرا فائمة .

(جلسة ١٩١٩/١/١١ طن ولم سنة ٨٧٧ في ١٩)

٢٠٤ - إذا قدم شخص السكاكة لافتركة في تهتين إحداها ارتكاب تزوير في أوراق رسمية الأخرى ارتكاب تزوير في أوراق عرقية فاعتبرت المحكمة أن الأوراق التي زورت كلها رسمية وأوقعت عليه عقوبة واحدة بعد أن طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات فلا مصلحة له من التمس على الحكم أنه حدد عليه التهمة الموجهة إليه في أمر الإحالة .

(جلسة ١٩١٩/١/١٢ طن ولم سنة ١٣٣٣ في ١٩)

٢٠٥ - إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم في جرمين الشروع في سرقة كيروسين وذلك أعتمام مصلحة السكاكة الجديد الموضوعة على المهرج وطبقت عليه الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما بين الجرمين من الارتباط ووقعت عليه بالعقوبة الأشد وهي عقوبة الشروع في السرقة فلا مصلحة للتهم فيما يثيره الطعن على هذا الحكم من جهة كون الأعدام ليست مصلحة السكاكة الجديد بل هي لشركة الغاز المصرية وهي ليست مصلحة حكومية .

(جلسة ١٩١٩/٢/٢٧ طن ولم سنة ١٠٥٠ في ٢٠)

٢٠٦ - إذا كانت المحكمة قد أدانت التهم بالسرقة والتزوير معاً ولم توقع عليه من التهم التي ثبتت عليه من وقائع كل سنة من السنين اثنين ارتكب لهما نك الوقائع إلا عقوبة واحدة طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات باعتبارهما مرتبطتين ارتباطاً لا يقبل التجزئة وكانت هذه العقوبة داخلة في الحدود المقررة لجريمة

بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية السرقة بالإكراه ، فلا يجدي تحسكه بأن الحكم قد اعتبر إخلاله الأهمية الثابتة بقصد القتل ، لا يفسد تعطيل مقاومة الجاني عليه وتسهيل الهرب بالسروقي كما يدل عليه عمل الإصابة وللأسف بين الضارب وللشروب :

(جلسة ١٩١٩/١/٢٤ طن ولم سنة ٨٠ في ١٩)

٢٠٧ - إذا كان الحكم قد أدان التهم بتهمي الزور والاعتصام ، ولم يكن قد ذكر الدليل على جريمة الاعتصام فإنه يكون باطلا بالنسبة إلى هذه التهمة لكن ذلك لا يقتضي حقه مدام أنه صحيح بالنسبة إلى جريمة الزور وما دامت المحكمة لم تعاقب التهم إلا على تهمة واحدة ولا ارتباط بين التهمين فلا المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، مما تتفق معه مصلحة التهم من حقه الحكم بالنسبة إلى جريمة الاعتصام .

(جلسة ١٩١٩/٢/٢٧ طن ولم سنة ٢٠١ في ١٩)

٢٠٨ - إذا أدانت المحكمة التهمين بالشروع في القتل السد للقتل بجناية القتل التهمي للصوب بالتهديد بالقتل ، وكانت العقوبة التي قضت بها داخلة في نطاق العقوبة المقررة في القانون لجناية الشروع في القتل السد غير للقتل بطرف معد فشكل ما يثبته على الحكم من جهة هذا الطرف للشد لا يجديهم ، وكذلك ما علم التهمين للقتل به عليهم إنما كان من الواقعة الثانية بالحكم فلا يجديهم ما يثبته حول وصفها القانوني فيها عند كونها من الأفعال للسببية للتفويض .

(جلسة ١٩١٩/٢/٢٧ طن ولم سنة ٢٠٩ في ١٩)

٢٠٩ - البيرة في توفر ركن التهديد بالقتل في جريمة القتل والجلس بغير حق ليست بما يقع في نفس الجاني عليه ، إلا أن اعتقاده أن الجاني قد يفتك به لو كانت ظروف الحال تبرر عنده هذا الاعتقاد والخوف من القتل وانحسا البيرة في ذلك هي بأن صدر عن الجاني حقه قول أو فعل يصح وصفه بأنه تهديد بالقتل فلذا اعتبر الحكم هذا الركن قائماً على أساس أن الجناة كانوا يحملون أسلحة نارية شاهرن إياها ويستمح كان يستحق الجاني حلما في السير بدهسها بالبنادقة ، فإنه يكون قد اخطأ إذ ذلك لا يندب تهديداً ، إلا أن هذا الخطأ لا يقتضي حقه الحكم ما دامت المحكمة قد أدانت التهمين بمجرمتي السرقة بالإكراه والقتل والجلس ، واعتبرتهما مرتبطتين إحداها بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وطبقتهم بعقوبة واحدة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجناية السرقة ، كذلك

٢١١ - إذا كان الطعن وارداً على بعض الجرائم التي أدان فيها الطاعن لا عليها جميعاً وكانت المحكمة لم توقع عليه سوى عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت هذه العقوبة مقررة في القانون لأي من تلك الجرائم . فإنه لا تكون للطاعن مصلحة من طعنه .

( جلسة ١٩٨٧/١١/١٠ طعن رقم ٩٧٧ سنة ٢٢ ق )

٢١٢ - إذا كان ما نسب إلى الطاعن ثلاث وقائع تزوير ، وكان الطاعن قد قصر طعنه على واحدة منها ولم يتناول في طعنه الواقعةين الأخرين اللتين أدين بهما عليه الحكم ، وكان الحكم إذ دانه في الجرائم للنسوية إليه قد أوقع عليه من أجلها عقوبة واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . فإن الطعن يكون على غير أساس متيناً لرفضه .

( جلسة ١٩٨٧/١١/٢٢ طعن رقم ٨٥١ سنة ٢٤ ق )

٢١٣ - إذا كان الفصل الذي وقع من التهم كون جرمين البلاغ الكذب والقذف اللتين رفضت بهما الدعوى عليه . وكان يمتد الأوصاف القانونية للفعل الجنائي الواحد ينحصر احتياط الجرمية التي عقوبتها أحد الحكم بقوتها دون غيرها طبقاً لفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة لسكتا الجرمين اللتين رفضت بهما الدعوى واحدة فلا جدوى التهم من أذى على الحكم إغفالاً التحدث عن جرمية القذف مادامت أسبابها ذاتية لا لقصور فيها بالنسبة لجرميه البلاغ الكذب التي عوقب التهم من أجلها .

( جلسة ١٩٨٥/٥/١٠ طعن رقم ١٠٦ سنة ٢٥ ق )

٢١٤ - لا مصلحة للتهم بما يتكون منه بشأن إدانته في جرمية تزوير غش لإحدى مصالح الحكومة وإرضاء لأحد موظفيها ما دامت المحكمة قد أدانته أيضاً في جرمين الاشتراك في تزوير رسمي واستهتار به عليه بزيوره ، وما دامت العقوبة المقررة لكلا هاتين الجرميتين هي ذات العقوبة المقررة للجرمة الأولى .

( جلسة ١٩٨٥/١٠/٢ طعن رقم ٨٢٩ سنة ٢٥ ق )

٢١٥ - لا جدوى من التمسك بأن المحكمة جعلت من واقعة قتل جاني عليه ظرماً مشدداً تقتل آخر مع أن كل واقعة منهما مستقلة عن الأخرى ولكن يدين عليها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات - لا جدوى من هذا التمسك ما دامت العقوبة المقضية بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لإحدى الجرميتين .

( جلسة ١٩٨٥/١١/١٨ طعن رقم ٩٣٣ سنة ٢٥ ق )

التزوير المستند إلى التهم فإنه لا تكون له مصلحة فيما يشترط من عدم توافر أركان جرمية الرشوة في حقه . كما لا يقبل منه ما يشترط من ارتباط وقائع السكتين ببعضها البعض ارتباطاً يكون وحده يبرهن لغرض واحد وينتضي توقيع عقوبة واحدة - لا عقوبتين - عن وقائع السكتين جميعاً فإن تقدير ارتباط الجرائم ارتباطاً لا يقبل التبرئة هو من شأن محكمة الموضوع تفصل فيه حسبما تستخلصه من الظروف والوقائع المروضة عليها .

( جلسة ١٩٨٥/١/٤ طعن رقم ١٧٨ سنة ٢٥ ق )

٢٠٧ - إن جرمية استهتار الحرر المزور جرمية قائمة بذاتها مستقلة عن جرمية التزوير أفراد لها القانون نصاً عاماً وفرد لها عقوبة خاصة ، فإذا كان التهم بتزوير محرر واستهتار لا يمتثل في قيام تهمة الاستهتار ولا يدعي سقوطها باقتضاء ، وكان هذا الحكم قد طبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة التي نص عليها القانون لجرمة الاستهتار ، فلا يجدي ما يؤيده من سقوط جرمية التزوير .

( جلسة ١٩٨٥/٥/١٠ طعن رقم ٤٥٨ سنة ٢٥ ق )

٢٠٨ - إذا قام المتهمون إلى المحكمة بتهمة الاشتراك في تصدير موقوف من أكثر من خمسة أشخاص بقصد ارتكاب جرائم وبتهمة التزوير على القتل بأما تهم المحكمة في هذه الجرائم جميعاً وطبقت عليهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما بين هذه الجرائم من ارتباط وأوقعت عليهم عقوبة التزوير في القتل فلا جدوى لم التمسك على الحكم من جهة عدم توافر أركان جرمية التجميع .

( جلسة ١٩٨٥/١٠/٣٠ طعن رقم ٨٥٥ سنة ٢٥ ق )

٢٠٩ - إذا أدانت المحكمة التهم في جرميتين وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لأحدهما فلا جدوى من التمسك على الحكم في صدور توافر أركان الجرمية الأخرى .

( جلسة ١٩٨٥/١١/١١ طعن رقم ١١١٧ سنة ٢٥ ق )

٢١٥ - ما دام الواضح من الحكم الطعن فيه أن المحكمة تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لم توقع على التهمين إلا العقوبة المقررة للشروع في القتل الفسد مع سبق الإصرار والتزود وهي الجرمية موضوع التهمة التي لا يمتد الطاعنون في توافر ظرف سبق الإصرار في خصوصها فإن مصلحة التهم في الجدل حول وصف التهمين الآخرين تكون متنتية .

( جلسة ١٩٨٥/٢/١٩ طعن رقم ١٤ سنة ٢٥ ق )

مصلحتهم في التمسك بالحل الذي وقع فيه الحكم بشأن الوصف القانوني لفعل الجنائي الذي وقع منهم متنية .

( جلسة ١٣٩٩/١/٣٢ طين رقم ٢١٧ سنة ٨ ق )

٢٢٠ - إن محكمة الموضوع إنما تقدر ظروف الواقعة بالنسبة الواقعة الجنائية التي ثبتت لديها قبل التهم لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تصفها به . فإذا وصفت المحكمة المتهم في جناية قتل عمد المحرقة بنظر قانوني معقد بأنه قاتل أصل فيها ، وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات فأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بدلا من عقوبة الإعدام المقررة قانونا لحله الجنائية . وكان الوصف الصحيح لفعل الجنائي الذي وقع منه هو مجرد الاشتراك في هذه الجنابة المانعة عليه قانونا بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، فلا يصح طلب تقضى هذا الحكم بمقتضى إن المحكمة ، إذا قضت بالعقوبة التي أوقعتها ، كانت تحت تأثير الوصف الجنائي الذي أرمأه ، وإن ذلك يستلزم إعادة النظر في تقدير العقوبة على أساس الوصف الصحيح . ذلك لأن المحكمة كان في وسعها - لو كانت قد أدركت أن قول بالعقوبة إلى أكثر ما نزلت إليه - أن تنزل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت هي لم تقمض فلها تكون قد أدركت تناسب العقوبة التي تقضى بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها بصرف النظر عن وصفها القانوني أما إذا كانت المحكمة قد نزلت فعلا بالعقوبة إلى أقل حد يسمح لها القانون بأن تنزل إليه في هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - يصح القول بإمكان قيام ذلك في وجود الخطأ في تقدير العقوبة ، ويتحقق بذلك مصلحة المحكوم عليه في التمسك بخطأ الحكم في وصف الواقعة التي تارفاها .

( جلسة ١٣٩٩/١/٣٢ طين رقم ٢١٧ سنة ٨ ق )

٢٢١ - إذا كان الظاهر من الواقعة الثالثة بالحكم أن أحد المتهمين ارتكب وحده القتل المكون الجريمة بإطلاقه صيرون ناردين على الجاني عليه أوديا بصياحه ، وأن الآخر إنما سببه وقت ارتكاب هذا الفعل لئلا أدركه ومساعدته دون أن يرتكب أي فعل من الأفعال الفاعلة في الجريمة ، فلزم كلا من المتهمين يعتبر شريكا للآخر في جناية القتل ، وذلك لتصدر معرفة من منهما الذي باشر القتل . ولكن إذا انحلت المحكمة فأعتبرت المتهمين الاثنين فاعلين أصليين وحكمت عليهما

٢١٦ - لا مصلحة لهما في إثباته بشأن عدم توافر قصد الجنائي في إحدى التهمتين المستثنين إليه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمقتضى العقوبة الأشد وهي المقررة لهما الأخرى .

( جلسة ١٣٩٩/١/٣٢ طين رقم ٨١٧ سنة ٨ ق )

٢١٧ - من كان الثابت بالحكم فينبغي أن التهم هو وزوجته اتفاقا على الإعدام كذبا بأن البيت الذي هو موضوع تهمة النسب الموجهة لهما عليهما لم يكن اتفاقا على التصرف بالبيع الذي تم في انتفاخه وفي جزء من أرضه للحصول على مال الثمن ، ففي هذا ما يكفي لبيان جريمة النسب . ولا مصلحة للمتهم في إدعائه بأنه لم يباشر التصرف بنفسه ، وأنه لذلك لا يكون فاعلا أصليا بل مجرد شريك ما دام العقاب الذي قرره القانون على هذه الجريمة لا يختلف بالنسبة لكل من الفاعل والشريك وما دام الحكم - بناء على الأدلة التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسة - قد أثبت عليه الواقعة الجنائية التي تتوافر فيها جميع عناصر الجريمة المستوجبة للعقاب الذي لم يتجاوز العقوبة المقررة للقضى بها عليه .

( جلسة ١٣٩٨/١/٤ طين رقم ٥٣٠ سنة ٨ ق )

٢١٨ - إذا كان العقاب المقرر للجريمة واحدا بالنسبة للفاعل والأصل والشريك ، وكانت العقوبة المقررة على كل واحد من حدود هذا العقاب ، فلا يقبل من المحكوم عليه العلم في الحكم الذي اعتبره خطأ فاعلا أصليا لا شريكا . وذلك لانعدام المصلحة في هذا العلم .

( جلسة ١٣٩٨/١/٣٢ طين رقم ١٩٩ سنة ٩ ق )

٢١٩ - إذا كانت الوقائع التي أوردتها المحكمة بإدانة المتهمين في جناية القتل العمد المقترب بنظر من الظروف المتعددة التي أوردتها القانون لا تؤول إلى نسبة وفاة الجاني عليه لفعل جنائي مادي وقع من واحد منهم معين بالذات ، وكانت الإدانة قد يثبت على أساس توافر طرق سبق الإصرار والترصد لديهم ، فذلك يقتضي قانونا اعتبار كل من المتهمين مجرد شريك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة فاعل أصل مجهول من بينهم . فإذا كان الحكم قد اعتبر المتهمين جميعا فاعلين أصليين في هذه الجنابة فإنه يكون قد أخطأ في هذا الاعتبار . ولكن إذا كان هذا الحكم مع ذلك لم يقتض على المتهمين بالإعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة . وهي العقوبة المقررة لجناية الاشتراك في القتل التي تارفرها فعلا والتي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها فكن

أعمال في سبيل السرقة بعد شروطا في ارتكاب جريمة السرقة أو لا يد .

(جلسة ١٩٥١/١٠/١٠ طين رقم ١٠٦ سنة ٢١ ق)

٢٢٥ - ما دام الحكم قد استظهر أن التهم قد ساء في مشاركة الجريمة قيامه بسبل من أعمال التنديد فيها بما يجعل منه فاعلا أصليا لا شريكا ، وما دامت القوة للقضي بها عليه تدخل في نطاق القوة للقررة لجريمة الاختراك فإن مجادلته بما أثبت الحكم من وصف التهمة لا يكون لها محل ولا مصلحة منها .

(جلسة ١٩٥١/٤/٢ طين رقم ٢٥٣ سنة ٢١ ق)

٢٢٦ - لا مصلحة للطعن فيما يثيره في صدد وجوب اعتباره شريكا لا فاعلا في جريمة القتل ما دامت القوة التي وقست عليه هي الأغثال الشاقة للزبدة للقررة لجناية الاشتراك في القتل . ولا ينزى من ذلك القول بأن المسكة قد أخذته بالزادة وأنها كانت عند تخديعه القوة تحت تأثير الوصف الذي أعطته لواقعة إذ أن تقدير المسكة للقوة بمداره ذات الواقعة الجنائية التي ظرفها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي يحمله المسكة لها ، والوصف الذي طبعته المسكة لم يكن يجنبها لو أراست من أن تنزل إلى مدون عقوبة الأغثال الشاقة للزبدة التي أوصفتها عليه ، وهي إذ لم تدخل تكون قد رأت أنها هي التي تناسب وافضة الدعوى بنقض النظر عن وصفها القانوني .

(جلسة ١٩٥٢/٦/٥ طين رقم ٣٨٤ سنة ٢٢ ق)

٢٢٧ - إذا كانت المسكة قد انتهت في حكمها إلى اعتبار الطاعن الثاني فاعلاما للطعن الأول في جريمة السرقة ، مع أن الأدلة التي أوردتها استنادا إلى شهادة جهود الإثبات وإلى قبول الطاعن الثاني نصيه في ثمن الأسطوانات المرسوفة ، إنما تؤدي إلى اعتبار الطاعن للدكر شريكا في السرقة مع الطاعن الأول بطريق الاتفاق ، فإنه لا جدوى للطعن بما يثيره من ذلك ، لأن القوة للقررة للشريك في السرقة هي ذات القوة للقررة لتعاقب .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/١٣ طين رقم ١٠٢٢ سنة ٢٣ ق)

٢٢٨ - إذا كانت المسكة قد اعتبرت التهمين جميعا فاعلين في جريمة القتل الممد مع سبق الإصرار والترمد وعالمهم بالذلة ١٧ من قانون القنويات وأوقست عليهم عقوبة الأغثال الشاقة للزبدة ، فإنه لا يكون لهم جدوى من القول بأن الوصف الصحيح للقتل الجنائي هو مجرد الاختراك في هذه الجناية ، لأن عقوبة الأغثال

بالأغثال الشاقة للزبدة ، فإن هذا الخطأ لا يسترجع نقض حكمها ، لأن القوة التي وقستها على كل منهما مقدرة لجناية الاختراك في القتل التي كان يجب توقيع العقوبة على أساسها . ولا ينزى من هذا النظر القول بأن المسكة أخذت التهمين بالزادة ، وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته لواقعة . وذلك لأن المسكة إنما تدر ظروف الزادة بالنسبة لواقعة الجنائية التي تثبتين وقرصا لا بالنسبة للوصف القانوني الذي تحمله لواقعة . فلو أنها كانت رأت أن تلك الظروف تمنح الأول بالعقوبة إلى أكثر مما تولت إليه لما منحتها من ذلك الوصف الذي وصفته بها . أما وهي لم تنزل إلى الحد الأدنى ، فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي نقضت بها مع الواقعة التي أثبتتها بحرف النظر عن وصفها القانوني .

(جلسة ١٩٥٣/١٠/٢٣ طين رقم ١٠٩٨ سنة ٢٢ ق)

٢٢٩ - إذا كان التهم قد وقف ليرقب الطريق بينما كان زملاؤه يجمعون ليرتبه فإنه - مثل زملائه - يكون فاعلا أصليا في السرقة ، لأن هذا الذي فعله هو من الأعمال المكتوبة لها . ومع ذلك فلا مصلحة له في أن يفتن في الحكم سواء أكان اعتبره فاعلا أصليا أم شريكا لأن العقوبة واحدة في الحالتين .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢٣ طين رقم ٣٥٠ سنة ٢١ ق)

٢٣٠ - ما دام الحكم قد بين أن جريمة القتل قد وقست بناء على اتفاق سابق بين التهمين وأنها بينا الثانية على قتل الجاني عليه وأعضاء الأسلحة ومن بينها البندقية ذات السرعة العادية التي استعملت في القتل ثم قرصده واستدرجه إلى أن قارعا جريمة القتل عليه ، ولكنه قد هاب غموض في بيان من ياتر القتل بنفسه باطلاق تلك البندقية من بين التهمين فذلك منه لا يبدو أن يعمل كلا منهما شريكا للأخر المجهول من بينهما في ارتكاب الجريمة التي دينا بها باعتبارها فاعلين أصليين ، وما دامت القوة للقضي بها عليهما تدخل في حدود العقوبة للقررة لجريمة الاشتراك فإنه لا جدوى للطاعنين من الطعن على هذا الحكم من أنه مع قوله إن بندقية واحدة هي التي استعملت في القتل فإنه لم يبين كيفية مساهمة كل من التهمين في ارتكاب الحادث .

(جلسة ١٩٥١/١٠/٢٣ طين رقم ١٠٨٢ سنة ٢٠ ق)

٢٣١ - ما دامت القوة للقضي بها تدخل في نطاق عقوبة جريمة القتل والتسروع فيه التي أدن فيها للثمن فلا جدوى له من المجادلة بما إذا كان ما وقع منه من

لأن القانون لا يجبر لها أن تزل دونه ، فهي — مع صحة هذا الاعتبار — لا تكون قد قدرت العقاب الواجب للجريمة بسبب ما يستحقه المتهم في نظرها بل كانت مقيدة بالحد الأدنى الوارد بالمتن الخاص باستعمال الرأفة في مواد الجنائيات ، مما يجعل معه أنها كانت تزل بالعقوبة عما حكمت به لو لم تذكر مقيدة بصرف الرأفة بأنها جناية ، أما لو أنها كانت قد حكمت بأربعة أشهر مثلا إذن لصح القول بأنها قد قدرت العقوبة التي رأينا مناسبة للرأفة بغض النظر عن وصفها القانوني ولجان القول بأنعدام مصلحة الطاعن من طعنه .

( جلد ١٧٨٨/٣ طين رقم ٢ سنة ١٨ ق )

٢٢٢ — لا أهمية للطن على حكم بمقتله إنه اعتمد على شهادة شاهد لم يحلف الخمين ، إذا كان هذا الحكم لم يبن على هذه الشهادة وحدها ، بل كان مبنيًا على شهادة شاهدين آخرين لم يطن عليهما .

( جلد ١٧٨٣/١١ طين رقم ٨ سنة ٢ ق )

٢٢٣ — ما دام للتم مترقا بملكه العذراء المنيوط فلا يجدي ما يذهب من أن الحكم استند في هذا إلى استئناف السكيب البوليسي عليه في حين أنه لم يرض عليه .

( جلد ١٧٨٥/١١ طين رقم ١١٠٩ سنة ٢٥ ق )

٢٢٤ — ليس مما يبيّن للتم أن يكون الحكم قد اغفل ذكر أشخاص غيره متممين أو غير متممين ، وإن كان لا يثبت منه أن يطن على الحكم لإبائه مجلس شخصه .

( جلد ١٧٨٣/١١ طين رقم ٥٢٠ سنة ٢ ق )

٢٢٥ — إذا كان كل ما يستند إليه الطاعن في طعنه على الحكم الصادر ضده هو حصول عيب في الإجراءات التي أخفّت في حق غيره من المتهمين معه ، فهذا الطعن لا يثبت لإعدام مصلحة الطاعن منه إذ أن العيب الذي ينشأ عن الحكم لا يندفع إرضاء إليه هو بل يقتصر على من أخذ في حقه الإجراءات للعيب .

( جلد ١٧٨٣/١٤ طين رقم ٢٤٠ سنة ٦ ق )

٢٢٦ — لا وجه للتم في أن يتسكع بطلان الإجراءات التي تمت في حق غيره من المتهمين ، وإن كان قد ادّعى أن له عام تولى الدافعة عنه على الوجه الذي ادّعى فلا يكون له أن يترشح على أن الحامي الذي حضر من مته أكثر منه ليس هو حاميه الأصيل قولا منه بأن مصلحة متفقة مع مصلحة هذا التهم الآخر .

( جلد ١٧٨٨/١٧ طين رقم ٢١٤٠ سنة ١٨ ق )

٢٢٧ — إذا قدم منهم في قضية منظورة أمام المحكمة بلافا إلى البوليسي بينهم فيسهل جهود الإثبات

النافعة للسيدة التي قضى عليها مقررته في القانون للاشتراك في القتل عمداً مع سبق الإصرار ، ولا يثير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقهم ، إذ أن تحديد ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي تمت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ، ولو أنها رأيت أن تلك الظروف كانت تتضمنها المزيل بالعقوبة إلى أكثر مما تولت إليه لا منها من ذلك اعتبارها الطاعن جسيماً قاعلياً ، فهي إذ لم تضل ذلك تكون قد رأت في حاسب العقوبة التي قضت بها مع الرأفة التي أثبتتها .

( جلد ١٧٨٤/٤ طين رقم ٣٠٨ سنة ٢٤ ق )

٢٢٩ — إذا كان ما نسب إلى الطاعن هو جناية مفروغ في قتل وجناية إيلاف زمانة لإلا مع آخرين ، فإنه لا مصلحة لهما فيما يثيرانه بفان توافر أركان جريمة الدروع في القتل ما دامت العقوبة التي أوقفتها عليهما المحكمة هي للقررة لجناية الإيلاف التي انتهت إلى ثبوتها في حقهما وذلك على ذلك بأداة سابقة بمقولة . كما أنه لا جدوى مما يثيره الطاعن الثاني من اعتباره شريكاً في جناية الإيلاف أو فعلاً ما دامت العقوبة في الحالتين واحدة .

( جلد ١٧٨٤/٧ طين رقم ٦٥٢ سنة ٢٤ ق )

٢٣٠ — لا جدوى للطاعن مما يتسكع به من اختيار موقوف منه اشتركا كما دامت العقوبة المقررة لها عليه مبررة بحكم المادة ٢٣ من قانون العقوبات لأن يشارك في جريمة القتل المستوجب عقاب قائله لإعدام ولا عبرة بكون المحكمة قد فسدت في حكمها على تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات مادام تقدير العقوبة يكون بالنسبة إلى ذات الواقعة الجنائية ومادام الحكم قد أثبت أن الطاعن قاتل أصل لا شريك .

( جلد ١٧٨٥/١٤ طين رقم ٨٢ سنة ٢٥ ق )

### الفرع الثاني

٢٣١ — إذا كانت العقوبة المقررة للمضي بها على التهم هي الحبس لمدة ثلاثة أشهر في جناية إحداث طاعة ، ثم ثبت لدى محكمة النقض أن الحكم واجب قطعه من جهة ثبوت المصلحة ، فلا يصح في حكم الحالة رفض الطعن لا لعدم المصلحة على أساس أن العقوبة المقررة للمضي بها تدخل في العقوبة المقررة لجناية الضرب . وذلك لأنه مادام الظاهر أن المحكمة مع استعمال الرأفة بأداة ١٧ حكمت على التهم بالحد الأدنى للعقوبة المقررة لجناية المصلحة فهذه حال تضرر بأنها إنما وقعت عند هذا الحد من التخفيف



جدوى من هذا العلم . خصوصاً إذا كان الحكم قد استند في عدم بلوغ الزوجة السن القانونية إلى ما قرره الطاعن نفسه من التحقيقات وما اعترف به في جلسة المحاكمة من أنه يعلم بأنها دون السن القانونية .

(جلسة ١٩٣٨/٣/٢٧ من رقم ١٠٠٥ سنة ٤ ق)

٢٤١ - ما دام الحكم قد أثبت عدم قيام الجريمة في حق القاعل فلا يصح الطعن عليه بأنه أخفّل التعرض لتهمة الاعتراك الوجبة إلى منتهى آخره .

(جلسة ١٩٣٧/٢/١٩ من رقم ١٠٤٣ سنة ٢١ ق)

٢٤٢ - إذا أثبتت المحكمة على التهم والقرائن الزور والاعتراك فيه بتناصرهما القانونية فلا يقبل منه التي حاليها بأنها أخفّلت الظرفي مركز شركائه في مقارنة الجريمة إذ لا مصلحة له في إثباته من هذا القبيل .

(جلسة ١٩٣٤/١/١٠ من رقم ٨٩ سنة ٢٤ ق)

٢٤٣ - لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحيّة الأحداث أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بزعم أنه قد سته بأقل من حقيقته ، وأدخله بذلك بتهمته حق في دمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات - لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سته بتهمة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه التهمة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة ، ولم يترضى أهلها على التقدير الذي قدره من ثقلها نفسها عملاً بمادة ٦٨ عقوبات . وعلى كل حال فلاؤه لا قائمة له في هذا الطعن لأن الإرسال إلى الإصلاحيّة وسيلة تأديب أخفّ وفقاً من عقوبة الحبس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من الحبس أحرأ ، إذ هي مما تمكن منها فلا يمكن أن تعتبر أساساً لأحكام المرد كما هو الشأن في عقوبة الحبس .

(جلسة ١٩٣٧/١١/٢٨ من رقم ٣٩٩ سنة ٢٤ ق)

٢٤٤ - لا يقبل من محكوم عليه بإرساله إلى إصلاحيّة الأحداث أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم بزعم أنه قد سته بأقل من حقيقته ، وأدخله بذلك بتهمته حق في دمرة من تصح معاملتهم بمقتضى المادة ٦١ عقوبات لا يقبل طعنه ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة سته بتهمة ميلاد رسمية إذا كان لم يسبق له تقديم هذه التهمة إلى محكمة الموضوع في أي دور من أدوار المحاكمة ، ولم يترضى أهلها على التقدير الذي قدره من ثقلها نفسها عملاً بمادة ٦٨ عقوبات . وعلى كل حال فلاؤه لا قائمة له من هذا الطعن ، لأن الإرسال إلى الإصلاحيّة وسيلة تأديب أخفّ

في التهمة بالسي في تطبيق شهادات ضده وحقق البوليس هذا البلاغ ثم أصدرت المحكمة قراراً باستبعاد تحقيقات البوليس بطله أنه ليس لأية سلطة أن يتأثر أي إجراء في المعوى بتغير إذن خاص من المحكمة ما دامت القضية مطروحة أمامها فإن المحكمة تكون خضعة في ذلك . لأن التحقيقات التي استبعدتها خاصة بجماعة الاغراق على تعلق شهادة في القضية وهذا الاغراق ليس بتحقيقه من إجراءات القضية التي لا يجوز لأحد التدخل فيها مادامت منظورة أمام المحكمة وإنما هو خاص بجماعة عرضية ارتكبت أثناء وجود القضية الأصلية لدى المحكمة فلتأثيره وبالبوليس القضاء حق تحقيق مثل هذه الجريمة . ولتأثيره ولكل شيء شأن أن يستند على هذا التحقيق ويصدر به لدى المحكمة والمحاكمة حرة في تقديره والأخذ به أو اطراحه ولكن إذا كان هذا الاستبعاد يضر بالتهم في شيء ما لأن المحكمة تولت بنفسها إعادة التحقيق وظهر لها منه صفة الواقعة الواردة في المحضر الذي استبعدته وبناء على ذلك تبطل شهادة هؤلاء الشهود فلا مصلحة للتهم في إثارة هذا الطعن .

(جلسة ١٩٣٧/١١/٢٧ من رقم ١٩٩٩ سنة ٣ ق)

٢٤٨ - لا يجوز المانع بطلان إجراءات التحقيق إلا إذا كان الحكم للظنون فيه بنى على تلك الإجراءات لتقول بطلانها أو كان لها أثر في ترب ضرر يمس حقوق الطاعن أو دفاعه . أما إذا كانت الإجراءات للدمى بطلانها ليس لها أية علاقة أو أي أثر بالحكم ولم يترتب عليها ضرر للطاعن في دفاعه أمام المحكمة فلا عمل لديها أمام محكمة النقض لانتفاء المصلحة من البحث فيها .

(جلسة ١٩٣٤/٤/٢٨ من رقم ٢٨ سنة ٤ ق)

٢٤٩ - إذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دافعوا منزل منزل التهم بالحيلة ولكن التهم هو الذي قدم للمادة المحددة اليهم بنفسه وبمحض إرادته فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن بطلان الإجراءات ارتكابه على دخولهم رجال التبليط القضائية مسكنه في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

(جلسة ١٩٣٤/١٢/٢١ من رقم ٨٦ سنة ٥ ق)

٢٥٠ - إذا كان وجه الطعن أن الأوراق التي تدل على سن الزوجة المبنى عليها كانت موضوعة في مطروف مخنوم بالنسح الأجر وأن المحكمة لم ترض هذا للظروف تدل على الزوجة على حقيقته وكان الطاعن لم يبين ما عليه الأوراق التي يدعى بأنها كانت فيه حتى يتأكد المحكمة من قبحها في التبدل على ما يدعيه فلا

الذي يقوم بالعمل في عمدة المركز هو تاتس المحكمات الجزئية الموجودة بالجهة أو أحد قضاء المحكمة الابتدائية الذي يندب وزير العدل لهذا الغرض، وهذه المحكمة في الجرائم التي من اختصاصها النظر فيها كل السلطة التي تقاضى الجزئي فيها هذا الحكم بما يزيد على العقوبة السابقة ذكرها (جلسة ١٩٤٤/٥/٨ طعن رقم ١٠١٥ سنة ١٩٤٤ ق)

٢٤٩ - إذا حوكم مالك الأشياء المنجورة بتممة اشتراكه مع المحارس في تديد هذه الأشياء وكان ثمة مطعن على صحة قيام الحراسة فلا مصلحة للمالك في إثارة هذا المطعن لأن الشيء له مصلحة في ثارته هو المحارس وحده على أنه حتى مع الافتراض الجمل بأن هناك عملاً للشك في مسئولية المالك طبقاً للواد ٢٩٦ و ٤٠ و ٤١ ع فهو مسئول على كل حال وفقاً للمادة ٢٨٠ ع ولا مصلحة له في العلم.

(جلسة ١٩٤٢/١٢/٣١ طعن رقم ٩٨ سنة ٤٠ ق)

٢٥٠ - مادام المحكم قد أتم اداء المدة التي عمل أساساً أنه تصرف في القتل المبرور فلا يبنى هذا المقيم بحكمه بأنه غير مكلف بنقل الأشياء المنجورة إلى السوق، لأن هذا المبلغ عليه أن يكون الشيء المبرور موجوداً ولكنه لم يمس للمحضر في اليوم المحدد ليمه (جلسة ١٩٤٢/٥/٢٤ طعن رقم ١٢٧٢ سنة ١٣ ق)

٢٥١ - إذا كان المحكم لم يمس على أن المقيم كان في حالة دفاع شرعي إلا أنه عليه بالرافة طبقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات وكان المستغنى من عبارة المحكم أن المصلحة في أرواح إنعما طمله بالراء باعتبارها متجاوزاً حدود الدفاع الشرعي لذات الأسباب التي استند إليها في دفاعه وطنه وأوصت عليه عقوبة تدل في حدود المادة ٢٥١ من قانون العقوبات فلا تكون الطاعن مصلحة في طعنه.

(جلسة ١٩٤٠/١/١٧ طعن رقم ١٨٨٨ سنة ١٩ ق)

٢٥٢ - لاصلاحه الطاعن في العلم بأن جريمة الإعاقة الواردة عليها حكم المادة ١٥٩ ع ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ ع لأنه على فرض انطباق التهمة المستندة إلى الطاعن على المارتين ٢٦١ و ٢٦٥ ع بدلاً من المادة ١٥٩ (التي يلحقها المحكم) فإنه يقتضي لإلغاء التناقض من العقاب طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ والفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٥ عقوبات أن يثبت المحكمة صحة الوقائع التي استندوا لمطعن المندوف وأن التفتك كان متبناً من سلامة نية أي أنه قد رى به إلى تحقيق مصلحة عامة. ولا يمنع ثبوت

وقفاً من عقوبة المجلس التي يطلب تطبيقها عليه كما أنها أرحم من المجلس أولاً، إذ هي مما تكن مدتها فلا يمكن أن تعتبر أساس الأحكام المود كما هو الشأن في عقوبة المجلس.

(جلسة ١٩٣٢/١/١٧ طعن رقم ٣٩٩ سنة ٣ ق)

٢٤٥ - مادام الطاعن لا يدعي أنه من الأحداث الذين أسهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم فلا جدوى من العلم على الحكم بأنه لم يمس منه.

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٨ طعن رقم ١٦٣١ سنة ١٧ ق)

٢٤٦ - مادام المتهم لا يدعي أنه من المجرمين الأحداث الذين أسهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم فلا جدوى من التمس على الحكم بأنه قد خلا من بيان سنة.

(جلسة ١٩٤٨/١٢/٢٨ طعن رقم ١٣٣٦ سنة ١٧ ق)

٢٤٧ - إذا رفضت المحرورية العمومية على المتهم لأنه هناك بالقوة عرض طفل لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كلمة رفضت المحكمة بإدائه في هذه التهمة وطعن في صحة المادتين ٢٦٨ و ١٧ من قانون العقوبات وزلت بعقوبة الأشغال الشاقة المقررة أصلاً للبرية إلى معاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات فلا تكون للمتهم جدوى من انكسار بأن سنة تقل عن سبع عشرة سنة مادامت تزيد عن خمس عشرة سنة. ذلك بأن قانون العقوبات في المادة ٧٢ منه لا يقضي بتخفيف العقوبة لمن كان في تلك السن إلا إذا كانت العقوبة التي رآه المحكمة نوبتها عليه بعد تقدير موجهة الزافة ان وجدت هي الاضداد أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة.

(جلسة ١٩٤١/٥/٢٤ طعن رقم ٥٥٥ سنة ٢٤ ق)

٢٤٨ - أن جنحة السب العلني من المنسحب التي تقضى بحكم المركز بنظرها والحكم فيها طبقاً للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ الخاص بمحاكم لمرأ كز. وليس في هذا القانون ما يفرج السب من اختصاصها إذا كان قد تضمن طعناً في الأعراس. ومع ذلك فلا مصلحة للمتهم من وراء الطعن في الحكم لهذا السب. لأن عمدة المركز، يقتضي قانوناً اعتباراً، ليس لها أن تحكم بالمجلس لأكثر من ثلاثة شهور أو بقرينة تزيد على عشرة جنينيات مما كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون، بينما بحكم الجزئية غير. فتقيد بثل هذا التقييد. كما ليس له أن يترتب بأنه حرّم من جنابة فروها القانون لمصلحة أو من درجة من درجته التقاضي، لأن

التقصا براءتهم مقاماً أيضاً على سبب آخر يكن وحده لحله ولا يثار قبول وجه الوطن الخاص بالإجراءات.

(جلسة ١٩٥٧/٧/٢٢ من رقم ٨١٩ سنة ٧٣ ق)

٢٥٨ - لا جدوى للتمم بما يشهد بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي انتهى بصدر الأمر بقتنيه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بقتيش المضم مسوقاً بتحقيق مفتوح .

(جلسة ١٩٥٧/١/٢١ من رقم ٢٢٢٧ سنة ٢٠٢٢ ق)

٢٥٩ - إذا كان مؤدى الواقع الى أو ردها الحكم أن المعلن نقل عن القاعة التي انضم بعد إلتانها أنها تخفى على المحدث فأخفى ذلك المحدث الذي نقل منه هو مصدر الدليل عنه ولم يكن هذا الدليل وليد القضي عليه ، فلا جدوى له من التلوعر بطلان القضي .

(جلسة ١٩٥٥/٧/١٣ من رقم ٤٥٨ سنة ٢٥ ق)

٢٦٠ - إذا كانت إدانة التهم قد أقيمت على وجود المادة المخدرة في الطرد المرسل منه اليه هو ذاته يعرق البريد ، وكان المحدث لم يضبغ مع التهم ، بل حصل قضي الطرد بناء على قبول منه وإذنت صريح من النيابة ، فان قبض وكيل البريد على التهم ، حتى ولو كان محالاً لا يكون له تأثير في إدانته ، إذ هذا القبض لم يكن له علاقة من قريب أو من بعيد بضبغ الطرد وتوقيته .

(جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ من رقم ١٥٨ سنة ١٣ ق)

٢٦١ - ما دام الحكم قد أقيمت أن المعلن كان في حالة تلبس بالجريمة بما يسوغ لأي شخص قبض عليه طبقاً للبادة الثامنة من قانون تحقيق الجنابات فلا محل للبعد قبل إذا كان نقله عن الضبطيات قبل القبض أو بعده ما دام هذا القبض صحيحاً في ذاته .

(جلسة ١٩٥١/١/٢١ من رقم ١١٧٢ سنة ٢١ ق)

٢٦٢ - إذا كان ما أقيمت الحكم يدل على أن التهم كان في حالة تلبس بجريمة التبريد القبض عليه وقبضته قانوناً فلا يجده الذي بأن أحده لم يكن وارداً في الأمر الصادر من النيابة بالقبض .

(جلسة ١٩٥٥/٧/٢٨ من رقم ٥٣ سنة ٢٥ ق)

٢٦٣ - إذا تبين أن الضابط الذي قام بقبض التهم وضبط المحدث معه كانت لديه من الدلائل المخفية ما يجيز له قانوناً إجراء القبض والقبض وفقاً لما تخبره

صحة الواقع على فرض حصوله من الحكم بالقوة متى تبين أن التعالف كان بيني التفتيش والتفتيش .  
(جلسة ١٩٥٧/١/٢٢ من رقم ٥٣ سنة ٢٠ ق)

٢٥٣ - لا جدوى للمعلن من التمسك بطلان القبض مادام الحكم قد نال في الرد على دفاعه في هذا الشأن إن المحكمة تستند في إثبات إخفاؤه المروقات في مسكنه لأجل الدليل المستند من التفتيش ، وإنما على اعتراضه في تحقيقات النيابة بوجود البضاعة المروقة في مسكنه وأن ذلك الاعتراض منفصل عن التفتيش ويؤدى وحده لاقتناع المحكمة .

(جلسة ١٩٥٧/٧/٢٨ من رقم ١٣٢٨ سنة ٢٥ ق)

٢٥٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانة التهم بصفة أصلية على اعتراضه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وفي الجلسة ، وانقلد منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً من التفتيش ، فإن مصلحة التهم ليا يجادل فيه من بطلان القبض والتفتيش تكون منتفية .  
(جلسة ١٩٥١/١/٢١ من رقم ١٠٢٥ سنة ٢٤ ق)

٢٥٥ - إذا كان الحكم قد اعتمد في إدانة التهم بصفة أصلية على اعتراضه الصادر منه في التحقيقات الأولية وبالجملة وأخذ منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش ، فإن مصلحة التهم ليا يجادل فيه من بطلان التفتيش تكون منتفية .  
(جلسة ١٩٥٥/٣/١٤ من رقم ٩٠ سنة ٢٥ ق)

٢٥٦ - إذا كان ما أو رده الحكم في حكمها يدل على أنها عرست على إتراف التهم (بإجراء المحدث) في مرحلتين من مراحل التحقيق مما مدهدتها حدث هذه الأقوال دليلاً مستقلاً عن القبض والتفتيش وأنه لم يدل بأقواله متشراً بما وقع عليه منه وإذنا أدخل به طامناً مختاراً فان ما يشهد التهم في شأن بطلان التفتيش لا يجهده .

(جلسة ١٩٥٥/٧/٢٨ من رقم ٧٣٣ سنة ٢٥ ق)

٢٥٧ - إذا كانت النيابة العامة قد قررت الوطن في الحكم الصادر براءة جميع المتهمين ولكننا قسمت أسباب طعننا على وجهين أولهما خطأ الحكم في قضائه بطلان إجراءات التفتيش وهو يشمل جميع المتهمين والثاني قصوره لعدم تعرضه لاعتراض المتهمين الأول والثاني ، وكان الحكم الاقتصار المؤيد بالحكم المعلنون فيه قد قضى براءة باقي المتهمين لسبق حفظ الدعوى العمومية فلم ولم تعرض النيابة لذلك في أسباب طعننا .  
- فإن الوطن بالنسبة إليهم لا يكون مقبولاً ما دام

الحكم يجوزاً بأنه رفض دعوى التبريس الذي قال هذا التصره في مصلحة المتهم وإذ أن فلا فائدة له من النظام .  
( جلة ١٣٣/١٣/١٣٧ طين رقم ١٠٧٢ سنة ٢٠٠٢ )

٣٦٧ - إذا أسندت المحكمة من تقاض حسمها إلى المتهم وقامع لم يحمله النيابة من عناصر الاتهام ولم يتناول الدفاع مناقشتها فلا حاك أن حسمها يكون مميا من هذه الناحية . ولكن إذا كانت الوقائع الأخرى المسندة إلى المتهم كافية وحدها للامتناع بعد استبعاد تلك الوقائع التي لم يحمله النيابة من عناصر الاتهام وكانت القوية المعكوف بها لا تتجاوز الحد المقرر قانوناً للجرمة الثانية قبل المتهم فلا ينقض الحكم .  
( جلة ١٣٣/١٣/١٣٧ طين رقم ١٠٧٢ سنة ٢٠٠٢ )

٣٦٨ - لا يغير الحكم عليه في طلب نقض الحكم استناداً إلى أن المحكمة أخطأت في التبدل على أن الجريمة التي شرع فيها خاتت لسبب خارج عن إرادته ما دام الحكم قد أثبت أنه اتوى ارتكاب الجريمة وبدأ في تنفيذها وأن عدم تمامها لا يرجع إلى إرادته .  
( جلة ١٣٣/١٣/١٣٧ طين رقم ١٠٧٢ سنة ٢٠٠٢ )

٣٦٩ - لا محل للنقض على الحكم بأنه اكتفى في تعيين مكان الجريمة بذكر المركز التابعة له القرية التي وقعت فيها الجريمة دون القرية ذاتها ما دام الطاعن لا يدعي أن ضرراً أصابه من ذلك .  
( جلة ١٣٨/١/١٣٨ طين رقم ١٠٠٠ سنة ١٩٨٠ )

٣٧٠ - ما دام الحكم لم يوافق المتهم بمقتضى القرارات الصادرة من وزارة القون من ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٦ و ٢٨ من مايو سنة ١٩٤٦ الذين حددت فيها نسبة المسموح من الكيروسين بسبب الرش وغيره بل عاقبة بمقتضى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على أساس أنه تصرف في الكيروسين بغير كرويات أو تصاريح ولم يشر إلى القرارين المذكورين الأعلى سبيل الاستدلال عليه بقرع هذا التصرف منه لأنهما تضمنتا رأى اللجنة التقنية الصادر إليها فيها بصد مقدار أقصى ما يسمح بالتجاوز عنه بسبب الرش وخلافه بما لا يدخل في التصرفات المخطورة ، وما دام هذان القراران يصح لهذا السبب اعتبارهما من الآلة التي يسوغ استخلاص التصرف المخطور منها ، فتصديق الحكم باعتباره عليها على أساس أنها لم يشر إلى الجريمة الرسمية لا يكون مجسدياً .  
( جلة ١٣٨/١/١٣٨ طين رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٨٠ )

للسنة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية فلا جدوى منهم من التنازع في توافر حالة التبريس .

( جلة ١٣٤/١٣/١٣٧ طين رقم ١١٦٦ سنة ١٩٤٤ )

٣٦٤ - إن للشرع لم يجر التبريس في الأحكام لمصلحة القانون فقط دون المحصوم . فلذا قدم شخص للمحاكمة بتهمة إجرأزه مادة مخدرة فدلغ لدى محكمة الدرجة الأولى بطلان إجرأه القبض عليه وبضيقته لحصوله على خلاف القانون ، فرأت أن هذا الملع في غير محله ثم عرضت للموضوع فرأت أن الآلة القائمة على التبريس ، وهي مستمدة من الإجراء المذكور ، معكوفة فيها ولذلك قضت بالإبراء ، فاستأنفت النيابة الحكم فأيدته المحكمة الاستئنافية أخذاً بأسباب الحكم الابتدائي في موضوع التهمة ولكنها قضت بطلان إجراءات التفتيش والقبض استناداً إلى أن ضبط المتهم لم يكن ممياً على أنه من القويين لأن حالة الاعتداء لم تظهر إلا بعد ضبط التهم وبضيقته ، وطشت النيابة في هذا الحكم على أساس أن الاعتداء حالة تلحق بنفس المشتبه فيه نفسه شخصاً دائماً أحكام قانون القويين ومنها حق البوليس في القبض عليه كما وجده في ظرف من الظروف الربية للبيئة بالمادة ٢٩ من قانون التفتيش والمشتبه فيهم ، فإن هذا البطلان لا يزيل الحكم بمقتضى مصلحة منه لأحد من المحصوم .  
( جلة ١٣٩/١/١٣٩ طين رقم ١٠٧٣ سنة ١٩٤٥ )

٣٦٥ - إذا بنت المحكمة حكماً على وقائع تبين أن إحداها غير صحيحة ، وكان ذكر هذه الواقعة غير الصحيحة في الحكم قانونياً بحيث لو استبعدت القرينة المستفادة منها لبق الحكم في ذلك مستقياً لا عاقبة فيه ، فذكر هذه الواقعة في الحكم لا يبيح .

( جلة ١٣٩/١/١٣٩ طين رقم ٢٣٩٤ سنة ١٩٤٥ )

٣٦٦ - إذا أدانت المحكمة الابتدائية متهما بالتزوير والاستيغال وحكمت عليه عملاً بالسنتين ١٧٩ و ١٨٣ ع القوية وبقرانه بدفع تمويش للمدعي للذين ورأت المحكمة الاستئنافية أن الحكم المستأنف في محله للأسباب الواردة به إلا أنها رأت أيضاً تخفيف القوية ويند على ذلك قضت بتعديل الحكم المستأنف مع تخفيف القوية بدون أن تذكر شيئاً عن التوضيحات التي فلا يصح العلم في هذا الحكم بقوة إن المحكمة الاستئنافية أخذت بأسباب الحكم الابتدائي بدون بحث بدليل أنه لم يرد بمطوق حكماً أي ذكر كالتوضيحات التي لا يصح إذ مثل هذا الإغفال لا يظن به في الإدانة عن التزوير والاستيغال ومن جهة أخرى فإنه متى إذا غرر هذا

قد أسندت إليه فظاناً لم يقله ما دامت المحكمة لم تعول على هذا القطع في إيداعه .

( جلد ١٠٥٠/١٣/٢٠١ طين رقم ٥٣٩ سنة ٢٠٠٤ ق )

٢٧٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة إحرار السلاح بدون ترخيص التي دان الطاعن بها بما توافر به ارتكابها واستظهر ركن الإحرار من أدلة من شأنها أن تعرض إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في شأن اختلاط الأسلحة المضمومة بعضها ببعض لا يجرى منه ما دام الحكم قد أثبت استناداً إلى تقرير الطبيب الشرعي أن البنادق التي ضبطت مع جميع المتهمين ومن بينهم الطاعن كلها من البنادق المشددة التي تطلق الرصاص وصالحة للاستعمال وكان الطاعن عمداً لراعدة منها .

( جلد ١٠٥٤/٥/١٧ طين رقم ٥٥٤ سنة ٢٠٠٤ ق )

٢٨٠ - إذا كان الحكم لم يبين بالبرهان لأحد المتهمين واقعة الاشتراك في جناية الضرب المفضي إلى الموت بآثاراً كلفياً ، وكانت العقوبة التي قضى بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب مع سبق الإصرار المرتبطة بهذه الجناية والتي أدين عليها هذا المتهم من أجهان أيضاً في ذات الحكم فلا يقتض الحكم لهذا السبب . إلا أنه إذا كان هذا الحكم قد مامل المتهم بالبراءة ، وكانت العقوبة التي أولفها عليه هي أقصى العقوبة المقررة للجنحة المذكورة فإنه يكون لمصلحة التقنين أن تخفف مدة العقوبة إلى الحد الذي تراه هي مناسباً .

( جلد ١٠٥١/٥/١٨ طين رقم ١٣٨١ سنة ١٢ ق )

٢٨١ - ما دام الثابت مما أورده الحكم بإدانة المتهمين في جريمة الضرب المفضي إلى الموت أن المتهمين اتفقوا فيما بينهم على ضرب الجنح عليهم وبأشركهم قبل الضرب فتبين لنا اتفقوا عليه ، بما يقتضاه قانوناً مساءلتهم جميعاً عن جريمة الضرب المفضي إلى الموت دون حاجة إلى تعيين من منهم أحدث الأذى أو الإصابات المميتة ، فإن مصلحةهم في إثارة الجدل حول توافر ظرف سبق الإصرار في حقهم أو عدم توافره تكون متغنية .

( جلد ١٠٥٣/١١/١٥ طين رقم ١١٦٤ سنة ١١ ق )

٢٨٢ - ما دامت المحكمة لم تتجاوز الحد الأقصى للعقوبة المقررة في الملاءة المنطبقة على هذه التهم فلا يرد عليها التمسك بأن المحكمة أخذته بالحد بناء على صحيفة سوابق لوسه له .

( جلد ١٠٥٧/١٢/١٨ طين رقم ١٣٥٥ سنة ١٢ ق )

٢٧١ - من حكم به بما طلب لا يقبل منه الطعن في هذا الحكم لانعدام مصلحة من الطعن .

( جلد ١٠٥١/٢/٢١ طين رقم ١١٦٦ سنة ٢٠٠٤ ق )

٢٧٢ - إن إضافة المحكمة الاستثنائية واقعة لم تكن واردة في الاتهام ، ذلك لا يجرى من الحكم به أمام محكمة النقض ما دامت المحكمة لم تقصد العقوبة على المتهم بل تخفف بأزيد الحكم الابتدائي .

( جلد ١٠٥١/٢/٢١ طين رقم ١١٥٥ سنة ٢٠٠٤ ق )

٢٧٣ - إذا كان الحكم قد أثبت على الطاعن جريمة تزوير وجريمة اختلاس أموال أميرية ، وكان قد دانه بجريمة أخرى لا توافر عناصرها ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمين اللذين أتيهما الحكم عليه ، فإنه لا تكون له جدي من التقى على الحكم بالنسبة للعقوبة الأصلية إلا أنه ينبغي أن يبين الحكم فيما قضى به من العقوبة التكميلية واستأنال قيمة الأشياء المقتضية من عقوبة الرد المحكوم بها وما يسار بها من الترامة .

( جلد ١٠٥٤/١/١٦ طين رقم ١١٢٢ سنة ١٢ ق )

٢٧٤ - لا محل لتفكي الماهم مما أجله الحكم من أحوال الشهود بشأن عدم استعمال القوة في ارتكاب جريمة حياك المرض ما دام الحكم لم يبينه باستمالها .

( جلد ١٠٥١/١٠/١٤ طين رقم ١١١١ سنة ٢٠٠٤ ق )

٢٧٥ - إن ما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في الاستناد لأن الجريمة المسندة إليه ( بيع مشروبات روحية بدون ترخيص ) وقصفت في متون العقود لا في محل البقاة ، لا يجرى منه لأن متون العقود المحرور أيضاً من المصالحات المقتضى لراحة والخطرة المبدئية بالتسم الثاني في المجلد المرجع بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ والطاعن في كلا الحالتين مستول عن الجريمة التي دانه المحكمة بها .

( جلد ١٠٥١/١٢/١٢ طين رقم ١١٣٣ سنة ٢٠٠٤ ق )

٢٧٦ - لا مصلحة للتمم من الطعن في الحكم لعدم فصله في البصر المدنية القائمة منه من المنص بالمفروق المدنية .

( جلد ١٠٥٠/١٠/١٣ طين رقم ٤٠٣ سنة ٢٠٠٤ ق )

٢٧٧ - لا مصلحة للتمم فيما يثيره بشأن تصور الحكم في بيان أسباب تخفيض التوقيض ما دام أنه هو الذي استأناد من تخفيضه .

( جلد ١٠٥٤/١١/١٢ طين رقم ١٠٣٧ سنة ١٢ ق )

٢٧٨ - لا صبرة بما يقوله الطاعن من أن المحكمة

بذلك لا مصلحة منه إلا نكاح الحكم لم يندد العقوبة على  
التيهم إعمالاً لتلك المصلحة .

(جدة ١٠٩/١٠٩ طين رقم ٤٨٨ سنة ٢٠٠٠ ق)

٢٨٨ - لا يجدى الطاعن من وراء القول  
بأنطباق واقعة الدعوى على قانون آخر غير الذي  
طبقته المحكمة عليها ما دام لا جدال في أن النافذ  
الذي عوقب بمقتضاه ينطبق على ما وقع منه .

(جدة ١٠٩/١٠٩ طين رقم ١١٧٧ سنة ١٧٠٠ ق)

٢٨٩ - قدمت النيابة متممين إلى قاضي الاحالة  
بتهمة شروصها في قتل وقاضي الإحالة أصدر قراراً بأن  
الواقعة جنحة منطوقة على المادة ٢٠٥ ع وإعادة  
الأوراق لنيابة لإجراء شترتها فيها . قدمت النيابة  
الدعوى للمحكمة الجزئية ولكنها طالت أمامها الحكم  
بعدم الاختصاص قضت هذه المحكمة غيابياً بعدم  
اختصاصها باعتبار الواقعة جنحة شروح في قتل وإحالة  
الأوراق لنيابة العمومية لإجراء شترتها فيها فعارض  
النيهان في هذا الحكم والمحكمة أبدته فتأقت أحدهما  
الحكم وقضت محكمة المجمع الاستئنافية بإثباته واعتبار  
الواقعة جنحة منطوقة . على المادة ٢٠٥ ع وإعادة  
الأوراق لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فيها على هذا

الأساس وصار الحكم الابتدائي الصادر بعدم الاختصاص  
انسانياً بالنسبة للتيهم الأخرى ولكن النيابة قدمت التهمين  
معاً لقاضي الإحالة فرأى أنه إزاء صعوبة الحكم الصادر  
من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص نهائياً بالنسبة للتيهم  
التي لم يتأقت له إلا حالة القضية بالنسبة له على  
محكمة الجنابات بطريق الخبرة ومعه التهم الأخرى التي

حكم انتتياً - باعتبار الواقعة جنحة بالنسبة له - ومعهمة  
الجنابات حكمت بتبار ما وقع من التهمين جنحة شروب  
مع سبق الإصرار منطوقة على المادة ٢٠٥ ع فعلن  
الحكم عليها بطريق النقض . ومعهمة لاقت رأيت  
أن قرار قاضي الإحالة الثاني غير قانوني فيما يتعلق بالتيهم  
التي صدر حكم المحكمة لاستئنافية نهائياً بإشارة الواقعة  
جنحة بالنسبة له وإعادة القضية إلى المحكمة الجزئية الفصل  
فيها إذا ما كان يصح تقديم مثل هذا المقيم لقاضي الإحالة  
ما دامت المحكمة الاستئنافية حكمت نهائياً حكماً  
لا معلن فيه بتكليف محكمة البنح بنظر دعواه لأننا  
جنحة . أما بالنسبة للتيهم الأولى فاقترار لاندك صحيح  
لأن الحكم الصادر بعدم الاختصاص صار نهائياً بالنسبة  
له فليسيل الوحيد هو تقديمه قاضي الإحالة لتحويله إلى  
محكمة الجنابات بطريق الخبرة ، وقضت بأنه مهما يكن

٢٨٣ - إذا كانت الطعن مقصوداً على  
على ما قضى به الحكم من مصادرة سيارة استعملت في  
ارتكاب الجريمة ، وكان الطاعن يقرر أن هذه السيارة  
ليست ملكه ، فلا تكون له مصلحة من وراء  
طعنه .

(جدة ١١٧/١١٧ طين رقم ١٤٣٤ سنة ١٧٠٠ ق)

٢٨٤ - يشترط لقبول الطعن وجود مصلحة  
للطاعن تخفى عليه الصفة في رده ، ومناطق توافر هذه  
للمصلحة هو ما يدعيه رافع العلم من حق ينسب لنفسه  
ويريد من القضاء حمايته . فإذا كان الطاعن قد قضى له  
انتهائياً ببراءته من التهمة التي كانت نسبته إلية التباية  
العمومية ، وكان هو يقرر أنه غير مالك لقطن اعكوم  
يصدره لبيمه إياه لشخص غير مثل في الدعوى ولم  
تطعن التباية في الحكم القاضي ببراءته ، فالطعن من  
جانبه في الحكم بعدم مصادرة القطن لا يكون مقبولاً  
لأنه صفت في طلب عدم مصادرة هذا القطن وانقضاء  
مصلحة في الطعن .

(جدة ١١٠/١١٠ طين رقم ١١٠١ سنة ١٩٠٠ ق)

٢٨٥ - إذا أدانت محكمة المجمع التهم على  
أبأس أن الواقعة جنحة مع أنها في الواقع غير محسنة  
بنظرها بسبب سوابق فلا مصلحة له في الطعن على  
الحكم إذ هو لم يضار به وإنما اتفق منه بمحكمة من  
جريمة أخف عقوبة من الجريمة التي كان يجب أن  
يحكم عنها .

(جدة ١١١/١١١ طين رقم ٥٣٢ سنة ١١٠٠ ق)

٢٨٦ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد  
أدانت التهم وأشارت في حكمها إلى ساقية له ، ثم قدم  
على المحكمة الاستئنافية حكماً قضى ببراءته من الجريمة  
التي صدرت عنها المحكمة الأولى ساقية ، ومع ذلك ظمها  
أبست الحكم الابتدائي دون أن تعرض لحكم البراءة  
أو تشير إليه ، فالطعن بهذا لا يمدى للتيهم ما دامت  
المحكمة لم تتعاضد عليه العقوبة بسبب العود الذي  
قالت به .

(جدة ١١٢/١١٢ طين رقم ١٠٠ سنة ١٨٠٠ ق)

٢٨٧ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد  
طعنت في التهم المادة ٩٤ من قانون العقوبات  
واعتبرها عاقلة ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية لم تنسك  
للتهم بأنه اوس عاقلة فلا يقبل منه أن ينشئ على أنها  
أحررت نهائياً وطعنت عليه المادة ٩٤ . على أن الطعن

من خطأ الإجراءات الأولى في هذه المعوى لما دامت محكمة الجنان تحت الرافعة بالنسبة للطاعنين مما جنة بأباد ٢٠٦ عقوبات لا جناية كما طلبت النيابة ولا جنة بمانته ٢/٢٠ قالت المحكمة الاستئنافية فلا يكون ثم أساس قانوني لمن التهم الأول في حكمها ولا مصلحة للتهم الثاني في ملته .

(جلسة ١١٢/١٧/١٩٣٢ طين رقم ٢٠ سنة ٤ ق)

٢٩٥ - إذا كان الطاعن يسعى على الحكم أن المحكمة قد أفتت به أنه قد أحدث أيضا الإساءة الرضوية باعتقال مع أن المعوى العمومية لم ترفع عليه بالقتل إلا من أجل الإساءة الناتجة عن البيار الذي ولم تين مدى إضرار كل إصابة بمعدن الوقاة ، وكانت المحكمة ولو أنها أضافت في مسند تصوير الواقع أنه أحدث الإساءة الرضوية أيضا قد أوردت أن كلام الأصاين حيوية ومعاصرة وأن كلا منهما وإن كان كاليا بغيره لإحداث القتل إلا أن القوة كانت نتيجة الإساءة ، الأمر الذي يجعل الطاعن مستولا على القتل كعامل أصل بقطع النظر عن الإساءة الأخرى ، فإنه لا تكون للتهم جدوى من هذا الذي يضاف على الحكم .

(جلسة ١١٢/١٧/١٩٣٠ طين رقم ١٩٢ سنة ٣٠ ق)

٢٩٦ - لا جدوى لتهم من التي على الحكم بدعوى التمرد في بيان نية القتل وظرف سبق الإصرار والتمرد بالنسبة لجريمة التمرد في القتل ما دام المتهم يدعى ملته بجرم التلبس وتبرجسا ويحقق طرف سبق الإصرار والتمرد أيضا بالنسبة لجناية القتل التي أوقعت عليه المحكمة عقوبتها بوصفها أشد الجرمين المستدئين إليه .

(جلسة ١١٢/١٧/١٩٣٠ طين رقم ١٩١ سنة ٣٥ ق)

٢٩٧ - لا جدوى عما يثيره المتهم في شأن عدم توافق طرفي سبق الإصرار والتمرد بالنسبة لواقعة التمرد في القتل ما دام الحكم مسد وقع عليه العقوبة المقررة لجناية القتل لعدم المتعة بدين الظرفين بعد تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات ، باعتبارها أشد الجرمين المستدئين إليه .

(جلسة ١١٢/١٧/١٩٣٠ طين رقم ١٩١ سنة ٣٥ ق)

٢٩٨ - متى كان التهم لم يتسلك أمام محكمة الموضوع بأبواب صحة جميع الوقائع التي تلقى بها الجنى عليه ، فإن تسلكه نضاً للمحكمة في تحديد وقت عقوبته الدليل على صحة ما تطلب به وطريقة تقديمه لا يكون له من وراءه أية جدوى .

(جلسة ١١٢/١٧/١٩٣٠ طين رقم ١٩١ سنة ٣٥ ق)

٢٩٩ - إن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ قد نص بصفة عامة على حظر زراعة الحشيش وحيازة شعيرات القلوة وأوراق شعيرات وبذوره ، فدل بهذا الإطلاق على أنه لا يشترط لشعاب في هذه الجرائم أن تكون الشعيرات أو الأوراق لائق نبات الحشيش الخ مما يشترط للشعاب على الجرائم الخاصة بالأجبار بوجوه الحشيش وإصراره في القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ الخاص بوضع نظام الأجبار بالحدود واستعمالها . وإن قاتنهم الذي يتقلب بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٤ لا يجده أن يطعن على الحكم بأن المحكمة لم تجبه إلى ما طلبه من استثناء الخير الذي أجرى التحليل لثقتته فما إذا كانت المادة الضبوطه من نبات الحشيش الأثني أم لا ذكر ، ولم ترد على هذا الطلب .

(جلسة ١١٢/١٧/١٩٤٢ طين رقم ٢١١٧ سنة ١٧ ق)

٣٠٠ - إن المادة ٤ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس والمقاييس على أن لا يجوز حيازتها استعمال موازين أو آلات للوزن الخ للتماسك إلا إذا كانت قانونية ومضبوطة ومدموعة . والمادة ١٣ تنص على معاقبة كل من وجد عنده بغير جرم مشروع موازين مزورة . الخ . فإذا كان التهم وهو ( صيدلي ) لا يدعي أن السنج غير المضبوطة وغير المدموعة التي ضبطت بصيدلي إنما كانت بسبب آخر مشروع غير التماسك بها في مهته فلا يجده قوله إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن موازنة مهنة الصيدلة والأجبار للواد السامة قد أوجب على أن تكون بصيدلي مملكة كامة من مجموعة السنج الخاصة للموازين . كذلك لا يجده قوله إن هذا القانون لم يرخص لغير مقنني الصيدليات في تخفيض الصيدليات ، فإن المادة ١٢ من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالموازين والمقاييس والكيلات تنص على أن مفتحي إدارة الموازين يتجهون من مأموري التنظيم القضائية فيما يتعلق بإثبات المخالفات لأحكام هذا القانون وأن لهم في صيدل هذا حق دخول المحل والمخزن وغيره أو الأماكن التي تستعملها الموازين والمقاييس الخ .

(جلسة ١١٢/١٧/١٩٣٠ طين رقم ٢٢٠٦ سنة ١٧ ق)

٣٠١ - إذا عدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة بأن اعتبرتها من قبيل الإساءات الخطأ (م ٢٠٨٠) بعد أن كانت هذه التهمة هي إحداث علة مستندة عمدا (م ٢٠٤٤) فلا تنافي من نظم الحكم عليه من هذا التعديل الذي هو في مصلحته .

(جلسة ١١٢/١٧/١٩٣٢ طين رقم ١٩٣٢ سنة ٣ ق)

الفصل الرابع

## حالات العطن

الفروع الاول

## العطن بمخالفة القانون

٣٩٧ - إن المول عليه القول بوجود خطأ في تطبيق القانون إنما هو الوقائع التي يثبتها قاضي الموضوع في حكمه لا الوقائع التي ترد على ألسنة المحسوم أو المدافعين عنهم أو الشهود في التحقيقات وبمحاضر الجلسات إذ هذه الوقائع الأخيرة ليست سوى مجرد دعاوى لا تمسح ولم يثبتها القانون عنواناً للحقيقة .

( جلة ١٩٣٢/١٠/١٣٢ طين ولم ٢٢٠٩ سنة ٢٢ )

٣٩٨ - إذا كانت الجريمة تقوم على دكتين وانهم إحداهما فلا يثبت لوجه العطن المصعب على ركنها الآخر . فإذا اتهم شخص بأنه هدد آخر بالحصول على مال ، وثبت أن المال الذي حصل عليه هو من حقه قد اشتمت جريمة التهديد ، ولم يبق محل البحث في صحة ما ثبت الحكم من أن التهم استعملت طرقاً غير مشروعة لقرض الذي روى إليه .

( جلة ١٩٣٢/١٠/١٣٢ طين ولم ٢٢٠٩ سنة ٢٢ )

٣٩٩ - إن تشديد ظروف الرأفة وموجباتها مناهة الواصفة الجنائية في ذاتها بنقض النظر من وصفها القانوني ، فالخطأ في الوصف لا يكون له تأثير على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة - بسبب هذا الخطأ - لم تستطع أن تفرد بالقوة إلى أكثر مما نزلت ، الأمر الذي لا يصح القول به إلا إذا كانت أوقست أدنى عقوبة يسمح بها القانون على أساس الوصف الخاطئ .

( جلة ١٩٣٢/١٠/١٣٢ طين ولم ٢٢١٨ سنة ١٢ )

٤٠٠ - إذا كانت المحكمة قد ظنت خطأ أنها علمت المتهمين بالرأفة حسب تخولات لها المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن هذا الخطأ لا يكسب الطاعنين حقاً في تخفيف العقوبة إعمالاً لهذه المادة وفي حدود التطبيق الصحيح للقانون متى كانت أسباب الحكم ليس فيها ما يدل على أن المحكمة كانت لا تزال في حرج من التزلزل بالقوة عن القرار الذي قضت به على كل من المتهمين وتكون العقوبة انقضت بها هي التي وأنها مناسبة لوقوع وهي حرة من أي قيد .

( جلة ١٩٣٢/١٠/١٣٢ طين ولم ٢٢٠٩ سنة ٢٤ )

الفروع الثاني

## العطن بوقوع بطلان في الحكم

## ١ - ما يترتب سبباً لبطلان الحكم

٣٠١ - نقض الحكم ليس جوهري فيه يسيد البصرى إلى حالتها الأولى فإذا كانت المحكمة الاستئنافية التي أعيدت إليها التقضية للحكم فيها من جديد تنفيذاً لحكم محكمة النقض قد قصرت بحثها على المسألة التي كانت أثيرت لدى محكمة النقض ضد الحكم المطعون فيه وكانت سبباً في تقضيه وقضت في موضوع التهمة بالأمانة ولم تسبب قضاءها هذا بأن حكماً يقع بإحلال لحظه من الأسباب .

( جلة ١٩٣٢/١٠/١٣٢ طين ولم ١٢١٩ سنة ٢١ )

٣٠٢ - إذا كان التأييد بالحكم أن التأييد قد قدمت التهم لها فته على جريمة اعتدائه بالضرب على شخص معين ، وإن المحكمة عند نظرها البصرى أثبتت أن التهم اتصت على شخص متهمة من غير الجاني على المدعى في هذه وأداته على هذا الاختيار . فإن المحكمة تعتبر في هذه المسألة قد فعلت في واقعة لم تكن معروضة عليها ويمكن حكمها واجبا بقضه .

( جلة ١٩٣٢/١٠/١٣٢ طين ولم ١٢١٩ سنة ٢٢ )

٣٠٣ - إذا كان المصير بالخلف المدني قد طلب الحكم له يدينه ولم يطلب تعويضاً ما ، لم تحكم له المحكمة بالدين ، وسكنت له جبراً من قبل البتة بالدين الثابت في الدين قائماً بكونه قد حكمت بما لم يطلبه الخصم وذلك يجب حكمها ويستوجب نقضه .

( جلة ١٩٣٢/١٠/١٣٢ طين ولم ١٢٠٦ سنة ١٢ )

٣٠٤ - من الخطأ البطل الحكم بعدم فصل المحكمة في أحد الطلقات المرفوعة عليها من أحد الخصوم ، لأنها تعتبر بطلاناً قد فصلت في البصرى بدون أن تكون ملة بجميع أطرافها مستعرجة لجميع نواحي النزاع فيها ولا سبيل في المواد الجنائية لإصلاح هذا الخطأ إلا العطن بطريق النقض ، لأن التقاضي بإعادة النظر فيه مقرر فيها كما هو الحال في المواد المدنية .

فإذا قضى الحكم الابتدائي في البصرى المدنية المرفوعة على التهم من الجاني عليه ثم عرضت هذه البصرى على المحكمة الاستئنافية مع البصرى الجنائية بناءً على استئناف التهم ، برأت التهم ما نسب اليه ، واغتفلت . تتحدث عن البصرى المدنية إغفالاً تاماً فلم تقرر إليها ، لأن



أن يثبت الطاعن إيجبه دنته حاجت إل الاطلاع على الحكم لم يجده في متارقه بسبب عدم التوقيع عليه من رئيس المحكمة التي أصنفته - إلا امر الذي يحمل له وجهاً ومصلحة في انظار ومقتضى هذا أن الشهادة التي يكون مفادها أن الحكم كان قد تم وتضمنه وتوقيعه قبل طلبها لا يكون لها من جدوى في هذا الخصوص .

(جلسة ١٩٤١/١١/٢٠ طين رقم ١٠٤٧ سنة ١٤

٣٠٩ - لا يقبل الطعن في الحكم بأنه لم يوقع إلا بعد مضي ثلاثين يوماً على صدوره ما دام الطاعن لم يؤيد هذا الطعن بزيادة رسمية من نظم الكتاب قبيل التوقيع على الحكم دالة على ذلك .

(جلسة ١٩٤٢/٢/٢٥ طين رقم ١٤١٧ سنة ٢٦ ق)

٣١٠ - يجب لتبرير الطعن في الحكم لخصي ثلاثين يوماً دون التوقيع عليه أن يثبت الطاعن أنه صنفه أراد أن يطلع على الحكم لم يجده موقفاً من الكتاب مع مضي أربعين يوماً على تاريخ تفتق به وذلك بتقديم شبهة من نظم الكتاب دالة على ذلك . فلذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة فلا يثبت لى لرقه .

(جلسة ١٩٤٢/١١/١٥ طين رقم ٩١٢ سنة ٢٦ ق)

٣١١ - إن قضاء محكمة التفتض قد انقضى على أنه يجب لإثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوماً أني حدثها المادة ٢١٢ من قانون الاجراءات الجائية أن يحصل صاحب الشأن على شهادة تثبت أنه حين توجه لقلم الكتاب للاطلاع على الحكم لم يجده موقفاً عليه ومودعه به رغم انقضاء الثلاثين يوماً من تاريخ صدوره . وإن قى كانت الشهادة المقدمة من الطاعن صادقة من نظم الكتاب يسارع ١٨ ماير سنة ١٩٥٢ ومفادها أن الحكم أودع ١٠ لها موقفاً عليه بتاريخ ٨ ماير سنة ١٩٥٢ فلها أن تجسدى في إزيلت ذلك .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١٧ طين رقم ١٢٤١ سنة ١٢ ق)

٣١٢ - إن الشهادة التي يصرح الاحتجاج بها على عدم ختم الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره هي على ما جرى قضاء محكمة التفتض : الشهادة الدالة أن الحكم لم يكن قد تم التوقيع عليه ولابداه قلم الكتاب يوم مله رغباً من معنى ثلاثين يوماً على تاريخ صدوره .

(جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طين رقم ٨٢٦ سنة ٢٢ ق)

٣١٣ - لقد جرى قضاء محكمة التفتض على أن عدم إيداع الحكم موقفاً عليه في خلال الثلاثين يوماً التالية لصدوره لا يكون إزياء إلا من طريق الحصول

متعلق حكمها ولا في أسبابه ، فهذا الحكم خاطئ . والطعن فيه بطريق التفتض جائز ومقبول .

(جلسة ١٩٣٧/٥/١٢ طين رقم ١٣١٥ سنة ٧ ق)

٣٠٨ - إذا كانت من الطاعن ، على ما هو ثابت من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٤٤ ، مقدمة بثاني عشرة سنة ، وهي - على هذا التقدير - كانت في يوم الحادث الذي وقع في يوم ٢٨ ماير سنة ١٩٤١ أصل من خمس عشرة سنة وكان الثابت في ذات الوقت بمحضر جلسة ٨ يونيو سنة ١٩٤٢ أن من الطاعن ثمان عشرة سنة وبناء على ذلك كانت أكثر من خمس عشرة سنة في يوم الحادث فانه إذا كانت السنة محالة حقيقتها إلى هذا الحد ، ولا تسطيع لذلك عكسة التفتض القيام بوظيفتها فيما يخص مراقبة توقيع العقوبة على ما هو وارد بالمادة ٦٦ من قانون العقوبات ، يكون الحكم صحيحاً متيناً ، تقضه .

(جلسة ١٩٤٥/٢/٢٢ طين رقم ٣١٤ سنة ١٥ ق)

٣٠٦ - الطعن في الحكم الصادر باعتباره لمرحلة كأنها لم تكن يصل الحكم للتبسيان . فلذا كان هذا الحكم قد نفذ ولا يعرف أسياً حتى كان يمكن الرجوع إليها كمرحلة الإداة ، وكان الحكم إعتبر المألوس كأنها لم تكن لا يضمن من الأسباب أكثر من أن اتهم لم يصغر بعد أن قرر بالمادة وبعد أن أعلن بالحضور الجلسة ، فانه يكون من لتبني اعتبار الحكم المطعون فيه كانه حال من الأسباب ، ويجب إذن تقضه

(جلسة ١٩٤٥/٢/٢٢ طين رقم ١٧ سنة ١٥ ق)

٣٠٧ - إن القانون - على الوجه هذه المحكمة - قد أوجب وضع الأحكام الجائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من التظن بها وإلا كانت باطلة وإن فالحكم الصادر في يوم ٢٢ من ماير سنة ١٩٤٦ الذي لم يكن قد تم وضعه وتوقيعه وإيداعه قلم الكتاب حتى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٤٦ يكون متيناً تقضه .

(جلسة ١٩٤٦/١١/١٨ طين رقم ١٢٠٦ سنة ١٦ ق)

٣٠٨ - إن قضاء محكمة التفتض وإن كان قد جرى في تأويل القانون على أن الحكم يكون متيناً تقضه إذا لم يوضع في ظرف ثلاثين يوماً من صدوره إلا أنه قد أوجب لتبرير الطعن لهذا البعب أن يثبت الطاعن بزيادة من نظم كتاب المحكمة أن الحكم المطعون فيه لم يحصل توقيعه في المدة المذكورة وهذا الإيجاب لم يكن إلا قصد

٣١٧ - الشهادة التي يستند إليها الطاعن في عدم ختم الحكم وإيداعه في الكتاب في ظرف ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره إذا كانت محررة ولو بعد ظهر اليوم الثلاثين بساعة ونصف ساعة وهو الوقت المحدد لانتها العمل بإعلام الكتاب فإنها لا تحصى إذ هي لاثنتي أن يكون الحكم كأودع بعد ذلك في اليوم ذاته ثم الكتاب لأن تحديد ميعاد العمل في أعلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأعلام قفلت حتماً وينتج عليها أن ترضى عملاً. (جلسة ١١٤/١١/٥ طين رقم ١٣٤٤ سنة ١٤٠٥ ق)

٣١٨ - إن قضاء محكمة التفتيش قد استقرت على أن لمصاحب الشأن متى كان قد تم بما تقرره عليه المادة ٣٣١ من قانون تحقيق الجنائيات من التفتيش بالخط و تقديم أسباب له في الميعاد الواجب بها أن يطلبه نفس الحكم إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوماً من يوم صدوره لم يتم توقيعه، بشرط أن يقدم عليه شهادة من من الكتاب خالة على ذلك. فإذا كانت الشهادة المقدسة من الطاعن محررة في اليوم الثلاثين فلا يصح الاستناد إليها في الدوّل بأن الحكم لم يتم في مده للفة، إذ هي لا تغلّط بأنها على أن الحكم لم يودع في الكتاب في ذلك اليوم، إذ يجب أن يكون الحكم أودع بعد تحريره ما دام ليس منساقاً من مانع يمنع إيداع الكتاب من قبل الحكم به توقيعه في أي وقت من هذا اليوم الأخير ولو كان ذلك بعد انقضاء ساعات العمل به. على أنه في هذه الحالة يكون الطاعن أن يقدم ما يراه من أسباب الطعن على الحكم في مده عشرة أيام كاملة من يوم الجلسة الأولى التي نظر فيها طعنه بعد ختم الحكم.

(جلسة ١٢٤/١٢/٢٣ طين رقم ٢٥٢ سنة ١٣٧٧ ق)

٣١٩ - إن قضاء محكمة التفتيش قد استقر على أن الشهادة التي يأنق عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوماً المقررة في القانون و إذا لم يشاهد المصادرة في اليوم الثلاثين، حتى في نهاية ساعات العمل لا تنقضي إيداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل في أعلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأعلام تنتج عليها أن ترضى عملاً عند انتهاء الميعاد.

(جلسة ١١٤/١١/٥ طين رقم ٩٨٢ سنة ١٣٤٤ ق)

٣٢٠ - الشهادة التي يصح الاستناد إليها على أن الحكم لم يتم في الموعد القانوني إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم في الكتاب وموافقاً عليه وقت صدوره، وتأثيره في الكتاب يتجسد بحدوث الحكم

على شهادة من من الكتاب خالة على عدم وجود الحكم عتوما في من الكتاب بعد انقضاء مده المدة. فإذا كان الطاعن لم يقدم تلك الشهادة فليس ما يفيده من إعلان الحكم لهذا السبب لا يكون مقبولاً.

(جلسة ١١٤/١٢/٢٣ طين رقم ١٣٤٤ سنة ١٣٧٧ ق)

٣١٤ - إن الدليل الذي يثبت في إثبات عدم توقيع الحكم في الثلاثين يوماً التالية لصدوره إنما هي الشهادة الخالة على أن صاحب الشأن عندما توجه إلى من الكتاب للأطلاع على الحكم لم يجد به وضعه في ثلاثين يوماً على تاريخ التوقيع به. أما التوقيع لذلك بمقولة أن الحكم قد جده عالياً من تاريخ التوقيع عليه فلا يصح.

(جلسة ١١٤/١٢/٢٣ طين رقم ٨٣١ سنة ١٣٧٧ ق)

٣١٥ - الأحكام الجنائية كافة يجب تحريرها ووضع أسبابها والتوقيع عليها في مده ثلاثين يوماً من صدورها وإلا كانت باطلة. وإذا لمصاحب الشأن متى كان قد قرر بالصفحة في الحكم في المدة الواجبة ٣٣١ من قانون تحقيق الجنائيات، وهو ثلاثة عشرة يوماً كاملة وكان قد عين في هذا الميعاد أيضاً أن الحكم لم يودع عليه في مده ثمانية الأيام الواجبة في المادة المذكورة وإن ذهب، بشهادة من من كتب المحكمة أن يطلب قصص الحكم إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوماً من صدوره لم يتم التوقيع عليه وعلى في هذه الحالة أن يقدم عليه شهادة أخرى من من الكتاب.

(جلسة ١١٤/١٢/٢٣ طين رقم ١٣٤٤ سنة ١٣٧٧ ق)

٣١٦ - إن قضاء محكمة التفتيش قد استقر على أن لمصاحب الشأن أن يطلب قصص الحكم المطعون فيه إذا كان بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لم يتم التوقيع عليه. وهذا بناء على ما أقرته من أن أحكام القانون يستند منها ما يفيد وجوب اعتبار هذه المدة حداً أقصى لا يمكن تجاوزها في كتابة الحكم والتوقيع عليه. ولكن يجب على من يطلب قصص الحكم لهذا السبب أن يثبت انتهائه فيها مستنداً بمقتضى الكتاب أن الحكم قد اقتضى في صدوره ثلاثين يوماً دون أن يكتب ويرفع عليه. ولا يكفي في إثبات هذا الشهادة المحررة في اليوم الثلاثين ما دام يصح أن يكون الحكم قد أودع في نفس اليوم بعد تحريره. وهذا ولا يهم في كون الحكم مؤشراً على ما فيه بأنه وودع في الكتاب في تاريخ من تاريخ اليوم التالي لهذه الشهادة.

(جلسة ١١٤/١٢/٢٣ طين رقم ١٣٤٤ سنة ١٣٧٧ ق)

٣٢٥ - إن الشهادة التي يصح الاجتداد بها في إثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره إنما هي التي ثبتت أن الطالب قد توجه إلى قلم الكتاب للاطلاع عليه فرفضه بغيره منى الثلاثين يوما من يوم صدوره ، ولذا فلا عبرة في هذا المقام بما جله في الإعلان من أن الحكم أودع فلم يكتب في يوم معين ولا يكون هناك أساس لما شيره الطاعن من بطلان الحكم بعدم التوقيع عليه في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

ب - ما لا يصح سببا لبطلان الحكم

٣٢٦ - لا يصح الطعن في الحكم بمقولة إتهام قضى بتبرئته الذي - المينة صفته بالحكم - من غير بيان أي سبب له ولا إيضاح من يستنتج من ورقة التقتيل ، إذ أن المقهور بالضرورة أن التبرئ من الإتهام هو من وفاة التقتيل ، وأنه إنما قضى به للقضى الذي وجدته المينة بالحكم .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

٣٢٧ - إن الحكم ما دام صحيحاً لعدة أسباب ووجد في فليس من السوابب إبطاله لجرد عدم صحة أحد الأسباب التي أخذ بها .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

٣٢٨ - ليس بما يظن على الحكم أن يكون قد هرل على واقعة غير صحيحة متى كان مشتتاً على وقائع وأدلة أخرى يستقيم معها ولو استقصت منه العبارة غير الصحيحة .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

٣٢٩ - متى أثبتت المحكمة في حكمها أنها اطاعت على المواد التي طلبت التأييد تطبيقها ثم ثبت بعد ذلك في الدعوى فلا يصح أن يظن في حكمها بمقولة إتهام خلا من ذكر المواد التي أخذ بها .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

٣٣٠ - إن عدم تلاوة أسباب الحكم مع مغلطه أو عدم وجود الحكم أسبابه في ملف الدعوى إلى ما بعد فوات مواعيد الطعن فيه لا يسلح سبباً لبطلان الحكم إذ قد تقرر الضرورة في بعض القضايا إلى زيادة التثبت والتحقق وهذا لا يصح أن يكون عللاً للطعن .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

بعد انتهاء الثلاثين يوماً لا يكون لها قيمة في هذا الشأن وإن قلنا كان الطاعن يتعمد في طلب إبطال الحكم لعدم التوقيع عليه في خلال الثلاثين يوماً على مثل هذه التأخير . ولم يقدم شهادة سلبية تثبت عدم التوقيع عليه في خلال هذه المدة ، فلذلك لا يجدي .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

٣٣١ - إذا كان الطاعن يقدم طعنه بزيادة من قلم الكتاب دالة على معنى ثلاثين يوماً على صدور الحكم فأنه أن يرقم عليه فلا يتقبل طعنه على ما الحكم بالاطلاق ولا عبرة بما يقوله من وجود تأخير في عمل الحكم من قلم الكتاب بوردته في يوم معين إذ أن الملحق عليه في هذا الشأن هو الشهادة التي تدل على أن صاحب الشأن لم يجد الحكم في قلم الكتاب وقت عليه .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

٣٣٢ - إن التأخير على ما شير الحكم بإيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً القابلة لصدوره لا يجدي في نفي حصول هذا التوقيع في الميعاد القانوني . ذلك بأن قضاء محكمة التفتيش قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التسليم بالاطلاق لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريره قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه رغم اقتضاء ذلك الميعاد .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

٣٣٣ - إن قضاء محكمة التفتيش قد استقر على أن الشهادة التي يصح الاحتجاج بها في بطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوماً من صدوره ، إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود الحكم في قلم الكتاب وقت اصطفاها . وإن ثبت أن الطاعن يستند على إحصاء قلم الكتاب بحايه بإيداع الحكم في اليوم الرابع والثلاثين من صدوره فإن هذا الانشطار لا يكون مستتباً في هذا المقام .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

٣٣٤ - إن إعلان عاين الطاعن في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوماً القابلة لصدوره الحكم بإيداعه لا يصلح بطلانه دليلاً على عدم إيداع الحكم قبل هذا التاريخ ، والشهادة التي يستند بها في طلب بطلان الحكم تقدم لإيداعه موقفاً عليه في الميعاد الذي ترقى إنما هي التي ثبتت أن الطاعن حين توجه إلى قلم الكتاب لم يجد الحكم غيراً وبغيره منى الثلاثين يوماً من تاريخ صدوره .

( جلد ١١/١٢ ص ١١٢ ط ١٢٢٢ رقم ١٢٣٠ )

صرحة ولكن كان المقصود من سياق الحكم أن طلع  
الوقائع إنما وقعت في زمن قريب من الزمن المذكور  
به فلا يتدل من المقدم طعنه على أن كان لا يدعى في وجه  
الطعن أن تلك الوقائع قد مضت عليها المدة القانونية  
للقسط الدعوى العمومية .

(جلسة ١٩٣٧/١١/١١ طعن رقم ١٨٢١ سنة ١٣٠٠)

٣٣٦ - ما دام الطاعن يعلم في طعنه بأن الحكم  
المطعون فيه قد وقع عليه في مدى الثلاثين يوماً من  
تاريخ صدوره ، وما دام هو لا يدعى أنه لمصادقة  
عدم وجود الحكم في كل كتاب المحكمة اتى أصدره  
بسبب إرساله إلى محكمة النقض لنظر الطعن المرفوع  
منه على أساس عدم ختمه في مدة الثانية الأيام - قد  
استحال عليه الاطلاع أو أخذ صورة منه ، فانه  
لا يكره ثمة وجه لما يذهب إليه من بطلان هذا  
الحكم على زعم أن هذه الصلة هي كصفة عدم ختم الحكم  
في الثلاثين يوماً من جهة انه لا توجه للمل في الكتاب  
الاطلاع على الحكم بعد أن مضى على صدوره ثلاثون  
يوماً لم يصادقه مودعاً .

(جلسة ١٩٤١/١٢/١٢ طعن رقم ١٥٠٥ سنة ١٤٠٠)

٣٣٨ - إن عدم بيان المحكمة في حكمها أن  
فصلها في الدعوى إنما كان جديداً بعد تقضى الحكم  
السابق صدوره فيها لا يوجب الحكم ما دامت هي قد  
جرت بالفعل بحرى إمارة المحاكم ، ولا يبين من هذا  
ما قد يقال من أن الحكم لم يستعمل على هذا البيان  
لكن ذلك ليكون الفصل في موضوع الدعوى من  
اختصاص محكمة النقض إذا هي قضت بنقض الحكم  
لثبات مرة . لأن هذا الاختصاص إنما يترتب على  
حقيقة ما يترتب بالفعل بغض النظر عن التنويه عنه  
في الحكم .

(جلسة ١٩٤١/١٢/٢٥ طعن رقم ١٤٠٠ سنة ١٤٠٠)

٣٣٩ - متى كان الحكم قد أودع قلم الكتاب  
موقفاً عليه قبل اقتضاء ثلاثين يوماً من التوقيع ، يوم  
المدة التي جرى قضاء محكمة النقض في أويل القانون على  
اعتبارها حداً أقصى لوجوب تقرير الأحكام والتوقيع  
عليها ، فلا يصح طلب إبطال بمقولة إنه صادر من محكمة  
الجنابات وإنه يجب أن يتم ختمه وإيداعه قلم الكتاب  
قبل إقفال دور انعقادها التالى ، بناء على ما جاء في المادة  
٥١ من قانون تفكيك عاكم الجنابات . فإن الشارع  
حين أورد ذلك مع ما أوردته من وجوب التوقيع  
على الحكم في ظرف ثمانية أيام من التوقيع به ، لم يقصد

٣٣٩ - إذا ملق منطوق الحكم عيب في تعيين  
التهمة المحكوم عليه ، وكان في أسباب هذا الحكم  
ما يكفى عن حقيقة التهمة المقصود ، فإن هذا العيب  
لا يبد من الميوب الجوهري التي تستوجب تقضى  
الحكم .

(جلسة ١٩٣٧/١١/١٩ طعن رقم ٢٨٨٣ سنة ١٣٠٠)

٣٣٢ - إن أوجه البطلان التي تصلح سبباً  
للقضى هي التي تلحق الحكم النهائي . أما الأوجه  
المصدقة بالأحكام الابتدائية فوجب رفضها أولاً إلى  
الحاكم الاستئنافية فإذا استندت المحكمة الاستئنافية  
ما في الحكم الابتدائي من تقضى أو خطأ صح  
البطلان . وإن كان قد دفع لدى المحكمة الاستئنافية بأن  
الحكم الابتدائي باطل لعدم وجود أسباب له ولعدم  
التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره لوقاها فاعتبرت  
هذا الحكم ووضعت أسباباً يتنام عليها فلا تجوز إثارة  
هذا الأمر لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٨/٧/١٤ طعن رقم ١٤٠٠ سنة ١٤٠٠)

٣٣٣ - إن وظيفة المحكمة الاستئنافية هي نظر  
الدعوى برمتها والتفضل فيها من جديد ، فيدخل في  
ذلك تصحيح ما يكون قد وقع في الحكم الابتدائي  
من خطأ واستكمال ما قد يكون فيه من نقص . وإن  
فإن كل حكم المحكمة الابتدائي قد صدر حول أن موضوع  
له أسباب أصلاً وكانت المحكمة الاستئنافية قد وضعت  
لحكمها أسباباً فليس يفتح في حجة حكمها كون الحكم  
الابتدائي لم توضع له أسباب .

(جلسة ١٩٤٠/١٢/٢٥ طعن رقم ٢٨٨٥ سنة ١٤٠٠)

٣٣٤ - إذا ذكر الحكم أسباباً صحيحة وكافية  
للإدانة ، ثم ذكر سبباً آخر ضمن خطأ في تأويل  
الدعوى ، فإن هذا السبب لا يستوجب تقضى إذا  
كان لم يذكره إلا من باب التزيد وعلى حيل الفرض  
الجلل .

(جلسة ١٩٣٨/١١/١٤ طعن رقم ٣٣٧٢ سنة ١٣٠٠)

٣٣٥ - لا ينقض الحكم إذا ما وقع في بعض  
أسبابه القانونية تناقض ما دام منطوقه سليماً ومنفقا  
مع القانون .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ طعن رقم ١٣٠٠ سنة ١٣٠٠)

٣٣٦ - إذا كانت الجريمة لا تصح في الواقعة  
المذكورة تاريخ وقوعها في الحكم وإنما تتحقق في وقائع  
أخرى سابقة أثبت الحكم وقوعها من التهم وأسس  
الإدانة عليها من غير أن يبنى بتحديد تاريخ وقوعها

٣٤٣ - إذا دُفع لدى المحكمة بعدم حواضر ترك الدعوى العمومية عند انتهائهم لسبق حفظها فمن واجب المحكمة أن ترد على هذا الدفع إلا أن إبطالها الزه لا يتوجب تنقض الحكم إذا كان هذا الدفع كما عرسته الطاعن في طعنه وأمام المحكمة يمكن بحكمة التنض من الفصل على صورة لا تؤثر في الحكم المطعون فيه. ( جلة ١٨/٧٣/١٩٠٠ ملن رقم ٥٣٢ - سنة ١٩٠١ ق )

٣٤٤ - إن عدم ختم الحكم في الثانية الأيام المحددة بالقانون لا يكتفي وحده لتنقض الحكم. ( جلة ١٨/٧٣/١٩٠٠ ملن رقم ١٠٦٢ - سنة ١٩٠١ ق )

٣٤٥ - إن عدم قرص الحكم إلى معرفة تاريخ اليوم أو الشهر الذي حدثت فيه الواقعة لا يستوجب تنقض الحكم ما دام لا تأثير له لاهل ثبوت الواقعة ولا على الآلة على ثبوتها. ( جلة ١٨/٧٣/١٩٠١ ملن رقم ١٠٥٧ - سنة ١٩٠١ ق )

٣٤٦ - لا يصح الطعن في حكم بعدم نيته أسباب الرقة بتقربة احتمال تحقق المصلحة من ذلك إذا ما كانت أسباب الرقة كودي إلى البراءة ، فإن عندئذ يكون تريباً قتيحة على توقيع الخطأ في أمر لم يفرغه القانون على القضاة. ( جلة ١٨/٧٣/١٩٠١ ملن رقم ١٠٧٢ - سنة ١٩٠١ ق )

### القرع الثالث

الطعن بوقوع بطلان في الإجراءات

( أ ) ما يتدرسيا لبطلان الإجراءات

٣٤٧ - إنه لطفاً المواد ٦ و ٧ و ٢٢ من قانون المرافعات يقتصر لصحة الإعلان أن يكون قد حصل لنفس الشخص المراد إعلانه أو في محله . وفي حالة اشتباه هو أو عهده أو أحد أقرباء كثرين معه عن تسليم الصورة يجب على من قبل الإعلان أن يسلمها لحاكم البلدة المكان فيها عمله أو لشخصها ، وأن يكون جميع الإجراءات التي تتبناها في الأصل والصورة وإلا كان العمل باطلاً . فلذا كان كل ما أجراه المحضر هو أنه حذر محضاً بأنه انتقل إلى المحافظة وأصل المقيم عظيمياً مع المناطبة الترتيبى بها وأنه كتب في أسفل المحضر عبارة « بمرض الصورة على تابة المذكور امتنع عن الاستلام » ، هذه العبارة لا تبنى لتصويرها عن بيان الظروف والملازمات التي حصل لها الانتعاش . وقد كان الواجب أن يحضر المحضر قبل تسليم الإعلان إلى المحافظة محضراً بحيث يفسه إبطاله إلى عمل المطلوب إعلانه ،

أن رب على مخالفتها أى بطلان ثم انه فيما يتعلق بالحكم الصادر بالاعلام لا يصح أن يكون حساب مدة الثلاثين يوماً ابتداء من تاريخ قرار المحكمة بإحالة الأوراق على المتن . إذ هذا القرار لا يقصد به إلا استخلاص رأى المتن في أمر المتهم ، وليس من شأنه قانوناً أن يقيد المحكمة في شيء بعد أن رد إليها الرأى بل للمحكمة - سواء لما يديه المتن أو لآى سبب آخر يبدو - أن تحكم في الدعوى على مقتضى ما ينتهى إليه وأنها ، ما لا يصح بحال اعتباره حكماً صادراً في الدعوى انتهى به الفصل فيها .

( جلة ١٨/٧٣/١٩٠٠ ملن رقم ١٠٨٠ - سنة ١٩٠١ ق )

٣٤٨ - متى كان الحكم قد أوقع قلم الكتائب موقفاً به فيل إقتضاء الثلاثين يوماً على المتن به فلا يصح طلب إبطاله بتقربة لأن هذا الإيداع إنما كان بعد انتهاء المواطنين من علمهم وانصرافهم من المحكمة في اليوم الثلاثين ، فإن ذلك لا تأثير له ، إذ إضلال ظلم الكتائب أو عدم إتمامه لا يعم البحث فيه إلا إذا كان الإجراء المطلوب منه في قلم الكتائب لم يتم . أما إذا كان قد تم بالفعل فلا يلزم إذا كان تمامه حصل في الوقت المقرر لعمل المواطنين في مكائهم أو بعده ، لأن نظام تقرير أوقات لعمل المواطنين ليس معناه بالبداهة منهم من العمل في غير الأوقات المقررة بل معناه فقط عدم إلزامهم بأن يسفروا في غير تلك الأوقات. ( جلة ١٨/٧٣/١٩٠٠ ملن رقم ١١٢٠ - سنة ١٩٠١ ق )

٣٤٩ - إذا كان الحكم حين أمان المتهم في جريمة اقتل الخطأ قد بين الواقعة التي حافيه من أجلها بياناً كافياً ، وذكر الآلة التي استخلص منها في منطق تسليم ثبوت هذه الواقعة ، وذكر حين ذلك ملاحظة عامة عن كثرة حواثر الترام وعدم اهتمام بعض عماله بحياة الجمهور ، فإن مثل هذه الملاحظة لا يصح أن يبنى عليها طلب تنقض الحكم ، إذ لا حرج على القضاة في أن يهتم قضاءه بالمعارات العامة المفروضة في الناس كقاعة أن يكونوا بها وإذا ما عمل ذلك فلا يصح أن ينزى عليه أنه تنقض في الدعوى بطله .

( جلة ١٨/٧٣/١٩٠٠ ملن رقم ١١٨٧ - سنة ١٩٠١ ق )

٣٤٣ - الخطأ في تطبيق مادة القانون على الواقعة الثانية بالحكم لا يستوجب بطلان الحكم ، وللمحكمة التنض أن تعلق المادة الصحيحة على الواقعة كما هي تامة به .

( جلة ١٨/٧٣/١٩٠٠ ملن رقم ١١٦١ - سنة ١٩٠١ ق )

على غير أساس متيناً رفضه ، وغرضنا إذا كان  
محضر الجلسة مسودة قراءته .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٨ من رقم ١٢٧٥ سنة ١٣٨٤ ق)

٣٥٢ - الأصل في الأحكام اعتبار أول  
الاجراءات المتعلقة بالفصل في دعوى التمييز .  
فلم تكن هذه الاجراءات مذكورة في محضر الجلسة  
أو في الحكم فإنه مجرد صاحب الشأن أن يثبت بكافة  
الطرق القانونية أنها قد أملت أو خولفت . فلذا كان  
الحكم لم يبين فيه ما يفيد استيفاء إجراء من الاجراءات  
فهذا الاجراء يعتبر أنه قد ووجه بالفعل . وإن كان  
كل الطعن لم يبين إلا على مجرد أن الحكم لم يشر فيه إلى  
أن القضية قدمت إلى قاضي الاستئناف هذا الطعن  
لا يقبل ما دام الطعن لا يبيح أن هذا الاجراء قد  
خولف في الواقع .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠ من رقم ٧٠٧ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٥٣ - إن كلمة الآداب ، في مقابيل مربية  
الجلسات ، عامة متعلقة ذات مغلول واسع جامع لقواعد  
حسن أدب لوك المقررة بموجب القانون أو العرف ،  
فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل في مغلولها  
وإنه واد أكل الفاعل قد ذكر في هذا المقام جاري  
والآداب ، و النظام العمومي ، مما من باب التوسع  
في التفسير ، كما في المواد ٢٧ من لائحة ترتيب القضاة  
الأهلية و ٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية  
و ١٢٩ من الدستور ، أم كان قد اقتصر على لفظة  
والآداب ، كما في المادة ٢٣٥ من قانون تحق الجنايات  
فإنه مجرد للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية  
للمحافظة على النظام العام . وإذا كان ما جله في محضر جلسة  
المحاكمة هو أن الجلسة جعلت سرية مراعاة لأمن العام ،  
فهذا لا يتضمن تضمن الحكم إلا هو لا يدعو أن يكون  
من قبيل التجرد في التفسير مراداً به مراعاة النظام العام .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٧ من رقم ٢٢١٨ سنة ١٣٥٧ ق)

٣٥٤ - إذا كان الشايت بمحضر الجلسة أن  
النطاق قروا أمام المحكمة عند البدء في نظر الدعوى فإنه  
تمسك بسلاح شاملي التي من بعد أن أثبتت المحكمة  
من سماح شهود الدعوى ، ومرافعة التباينة والذين  
بالحقوق أدنية تلم النطاق بالمرافعة من المهم ، وفي  
التباينة طلب سماح شهود التي تلت تراخي المحكمة على  
سماحهم ليقب تناوله ، فإن غرضه في الحكم لعدم إيجابه  
إلى سماحه لا يصح . لأن هذا الطلب . وقد أديني به  
التراجع من نظر الدعوى دون أن يكون ثمة جدب يبرره

مؤاخذة على غامضة واشتاع ملحقين تسل الصورة ، والتاريخ  
الذي حصل فيه ذلك . أما وهو لم يفعل فإن الإعلان  
يكون باطلاً ، ولا يجوز التصديق عليه . ولذا صدق  
المحكمة إعلاناً صحيحاً ، وبناء عليه اثبتت أنهم متفقاً  
من المحذور ، فإن حكمها يكون باطلاً متيناً خضه .  
(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٠ من رقم ٩٤١ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٥٥ - الحكم الذي يصدر عند المنع بالحقوق  
المدنية دون أن يسمح دفاعه في الدعوى ودون إعلانه  
بالمحذور أمام المحكمة يكون باطلاً متيناً خضه لا يثبت  
على عاقلة إجراء مهم من إجراءات المحاكمة .  
(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٧ من رقم ١٥٠١ سنة ١٣٥٠ ق)

(ب) بما لا يصلح سبباً لإعلان الإجراءات

٣٥٦ - لأجرة ما يقع من قص في الإجراءات  
التي تمت أمام المحكمة الابتدائية إذا كانت المحكمة  
الاستئنافية قد استوفت ما قص منها إذ العزل عليه  
أمام المحكمة التقاضي إذا هو الحكم الاستئنافي الباقي  
وما قام عليه ذلك الحكم من إجراءات .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٧ من رقم ١٢٣٤ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٥٧ - ضاع محضر الجلسة بعد تمام الاجراءات  
وصدر الحكم لا يصلح سبباً لنقض الحكم ، لأن الأصل  
في الأحكام اعتبار أن الاجراءات القانونية قد ووجهت  
أثناء الدعوى ، ولدى التقاضي في حالة عدم ذكر إجراء  
من الاجراءات في المحضر أو الحكم - أن يثبت بكافة  
الطرق القانونية أن تلك الاجراءات أملت أو خولفت .  
ومضياع المحضر يعتبر بمثابة عدم ذكر بعض تلك  
الاجراءات القانونية في المحضر ، فحكمه أو يثبت  
بالاجراءات قد وقعت صحيحة ، وللحكم عليه أن يثبت  
ما يدعي فيها من قص أو إخلال بكافة طرق لاثبات .  
ولا يقبل الطعن في الاجراءات بناء على مجرد ضياع  
المحضر ، أو دعوى وجود صوب احتمالية تذكر من  
غير تصديق وبقرض وقروا اقراضاً ، لأن الصواب  
الاجتباية لا يصلح لأن يتخذ وجهاً للعلم بل يجب أن  
يكون الطعن مؤسساً على صوب مبنية محددة .  
(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٧ من رقم ١١٩٤ سنة ١٣٥٠ ق)

٣٥٨ - إذا كان الطاعن يقي طعنه على أن  
المحاكمة وقعت باطلاً إذ محضر الجلسة تصغر قراءته فلا  
تمسك مرة ما تم أمام المحكمة ، ولم يكن قد عين  
نظماً واحداً على ذات الاجراءات التي تمت في مواجهته  
ولذلك ورض قترناً بأنها وقعت صحيحة فهذا الطعن يكون

## الفصل المجلس

### أسباب الطعن

### الفرع الاول

أسباب واردة على الحكم الابتدائي

٣٦٥ - الطاعن المراجعة إلى إجراءات محكمة الدرجة الأولى لا يرفع عرضها لأول مرة على محكمة النقض ، بل الواجب أن تعرض ابتداء على محكمة الاستئناف .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢١ طعن رقم ٢٢١ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٦٦ - إن أوجه البطلان في الإجراءات التي يجرى أن يتسلكها أمام محكمة النقض التي تقع أخطاء تحصل التمسك بها أمام محكمة آخر درجة . فإنما لم يكن الطاعن قد أثار وجه البطلان أمام هذه المحكمة ، وليس له أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٢/٥/٢ طعن رقم ١٣٦١ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٦٧ - لا يكفي في نقض الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية خطأ في إجراءات أصالة الابتدائية أن يكون للمتهم قد تمسك بوجود خطأ أمام محكمة الدرجة الأولى ، بل يجب عليه أن يتسكك أمام هذه المحكمة الاستئنافية . أما إذا سككت المحكمة الاستئنافية أن تفسر راجعاً عما حصل ولا تفسر خطأ في الأول أصلاً .

(جلسة ١٩٣٢/١٢/١٢ طعن رقم ١٢ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٦٨ - إن الطعن بطريق النقض يجب أن يوجه إلى الحكم النهائي الصادر في الدعوى . فإنما كان الطعن موجهاً إلى الحكم الابتدائي إلى أحكم الاستئناف الذي أورد الواقعة على الوجه الصحيح وأدان الطعن بما ينافي على الإدانة التي أوردتها دون أن يميل إلى شيء ، فله في الحكم الابتدائي فلا يقبل هذا الطعن .

(جلسة ١٩٣٢/٧/٢٢ طعن رقم ٣٠ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٦٩ - لا يقبل من المتهم أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض أنه لم يمكن من تقديم مذكرة بطلانه في أثناء المحاكمة الابتدائية ، فإن هذا الإدخال - حتى لو صح - غير متعلق بنظام الدعوى .

(جلسة ١٩٣٢/١/٢١ طعن رقم ٤٠ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٧٠ - إن أوجه البطلان التي تلحق الأحكام الابتدائية يجب توجيه دفعها إلى المحكمة الاستئنافية ولا يجرى التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٣٢/١١/٢٢ طعن رقم ١٣٠٠ سنة ١٩٣٢ ق)

لا يمنع أن يقتضي البتال الساق صدوره بعد أن تمت كل الأثر المترتبة عليه ، سواء من جانب المحكمة أو بالنسبة لسلطات الخصوم ، وسارت إجراءات المحاكمة على أنحائها حتى أوشكت الدعوى على الانتهاء .

(جلسة ١٩٣٢/٥/٢ طعن رقم ٢٤٥ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٧١ - متى كان الدفاع قد ناقش في أثناء مرافعة شهادة شاهد في الدعوى لم يحضر الجلسة فلا يكون التمسك أن ينقض على المحكمة أن هذه الشهادة لم تكل بالجلسة .

(جلسة ١٩٣٢/١/٢١ طعن رقم ٨٧٧ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٧٢ - ما دام الطاعن لا يدعون أن إجراءات المحاكمة قد تمت على غير ما هو ثابت في محاضر الجلسات التي يتولون لها عالية من توقيع رئيس الجلسة وما دام الحكم - وهو ما ينبغي أن يرجع إليه الطعن - موصفاً عليه من رئيس الجلسة التي أصدرته هو رئيس الجلسة الأخير ، فالطعن في الحكم استناداً إلى عدم توقيع محاضر الجلسات لا يقبل .

(جلسة ١٩٣٢/٧/٢٥ طعن رقم ١٤٤٧ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٧٣ - لا أهمية للطعن في حكم بأن أحد عناصر جلسات المحاكمة لم يفتح من رئيس الجلسة إذا كان هذا المحضر محضر تأجيل لهم صلاحية فيه التمسك بغير الله وي وكان محضر المرافعة التي أحضرها للمتهم المظنون فيه ، وقضا عليه من الرئيس .

(جلسة ١٩٣٢/١/٢١ طعن رقم ٨٥٥ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٧٤ - ما دام الطاعن قد عارض في الحكم النهائي الاستئنافي وقتل ما رويته ، فلا محل لما يثيره في بيان عدم إلتزامه بغيره في صدورها هذا الحكم إذا لم ينس له متى ولم يحرم من زيادة دفاعه في المرافعة .

(جلسة ١٩٣٢/٧/٢١ طعن رقم ١١٧٧ سنة ١٩٣٢ ق)

٣٧٥ - إذا كانت المحكمة قد ثبتت النيابة لإجراء معانة وكان هذا التمسك قد تم بمحضر محامي الطاعن دون اعتراض منه كما أنه لم يشر بشأنه استئنافاً في جلسة المرافعة التالية لحصوله وكان الحكم ليس فيه ما يدل على أن المحكمة استلكت في إدانة الطاعن إلى هذه النيابة ، فإن ما يتبادر للاعتناء على هذا الإجراء لا يكون مقبولاً .

(جلسة ١٩٣٢/٥/٢ طعن رقم ٢٥١ سنة ١٩٣٢ ق)

الحكم وأخذ بأسبابه أن يتسلك أمام محكمة النقض بهذا البطلان .

(جـ ٣٧٣/١٠/١٣ طعن رقم ٨٠٢ سنة ١٩٢٢ ق ٢)

٣٧٤ — إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية لا تعبر الطعن بطريق النقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة . وإن فني الطعن لا يوجه طعنه إلى الحكم الاستئنافي ، الذي قضى بعدم قبول استئنافه شكلاً لأنه بعد الميعاد ، ولكنه يرمى به إلى الطعن في الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بالبراءة والإزالة ، والذي أصبح نهائياً ، وساز قوة الشيء المحكوم فيه . يجب تراخي المهتم في استئنافه في الميعاد الذي حدده القانون — لأنه يكون من الثمين رفض طعنه موضوعاً .

(جـ ٣٧٤/٢/١ طعن رقم ٢٣٩٩ سنة ١٩٢٢ ق ١)

٣٧٥ — لا لعل الطعن بخلاف الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام إذا كان الحكم الاستئنافي الذي قضى بتأييده قد استوفى تماماً .

(جـ ٣٧٥/١٠/١ طعن رقم ٩٦٠ سنة ١٩٢١ ق ٢)

٣٧٥ — إذا كان ما يشاء الطاعن من عدم ترويج الحكم باسم الآلة موجباً إلى الحكم الابتدائي ، فإن طعنه يكون غير مقبول .

(جـ ٣٧٥/١٠/١٩ طعن رقم ١٠٢٢ سنة ١٩٢٢ ق ٢)

٣٧٦ — إذا كان الطاعن لم يوجه أمام المحكمة الاستئنافية طعنات ما على إجراءات محكمة أول درجة فلا يجوز له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جـ ٣٧٦/٥/٢١ طعن رقم ١٢٥٥ سنة ١٩٢٥ ق ٢)

٣٧٧ — إذا كان الحكم الاستئنافي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف بعدم قبوله فلا يقبل الطعن فيه بأوجه خاصة بالموضوع لأن هذه الأوجه لا تكون موضوعاً إلا إلى حكم محكمة الدرجة الأولى وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(جـ ٣٧٧/٤/٣ طعن رقم ١١٣٤ سنة ١٩٢٤ ق ١)

٣٧٨ — إذا كانت النيابة قد انتهت أتم ما به عاد إلى حالة الاستئناف إذ دخل منزلاً بقصد ارتكاب جريمة فيه وطمع سبق الحكم برأيه فقتضت المحكمة الابتدائية براءته استناداً إلى ما قالته من أن جريمة دخول المنزل لا تعتبر من جرائم التهديد على المال وأيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأن النيابة لم تنه عن البراءة على أن هذه الجريمة ليست من جرائم التهديد على المال بل من أسباب أخرى لم تعرض لها النيابة في طعناتها

٣٧٩ — الطعن على حكم محكمة الدرجة الأولى إنما يكون أمام المحكمة الاستئنافية لا أمام محكمة النقض ، وإن كان لا يكون مقبولاً أمام محكمة النقض التي على محكمة الدرجة الأولى أن تهاجم أخطأت بأقوال شاعده لم تسعه وإنما لم تمن بالرد على دفاع المتهم .

(جـ ٣٧٩/١٠/٩ طعن رقم ١٨٨ سنة ١٩٢٠ ق ٢)

٣٧٧ — إذا كان المتهم لم يتسلك أمام المحكمة الاستئنافية به لأن الإجراءات أمام محكمة الدرجة الأولى لاستئنافها إياه دون طلب منه ، فلا يكون له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جـ ٣٧٧/١٠/١٣ طعن رقم ١١٣٣ سنة ١٩٢٢ ق ٢)

٣٧٨ — إن حكم محكمة أول درجة لا يصح أن يكون على طعن أمام محكمة النقض وإنما يكون الطعن عليه أمام محكمة الاستئناف .

(جـ ٣٧٨/١٠/١٣ طعن رقم ١٠٦٦ سنة ١٩٢٠ ق ٢)

٣٧٩ — إن تاريخ صدور الحكم هو من البيانات التي يجب — بحسب الأصل — اعتبار الحكم ومجلس الجلسة حجة عامة لها بأسبابها إليها . فإذا كان الحكم بطعن فيه قد أخذ في تحديد تاريخ صدور الحكم المشتات باللائمة بنفسه الحكم الأصلي وبمجلس الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع عدم مطابقة تلك البيانات لطبيعة الواقع ، فإنه لا يكون له أن يطعن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جـ ٣٧٩/١٠/١ طعن رقم ١١٢٩ سنة ١٩٢١ ق ٢)

٣٧٥ — إذا لم يكن الطاعن قد تسلك أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم المشتات لعدم تحريره ووضع أسبابه وتوقيع عليه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره بل ترافع في موضوع الدعوى فلا يقبل منه أن يثير هذا المظن أمام محكمة النقض .

(جـ ٣٧٥/١٠/٧ طعن رقم ١٠٩١ سنة ١٩٢١ ق ٢)

٣٧٩ — إذا كان الطعن منصباً على الحكم الاستئنافي في التماسي بأخبار المراجعة كأنها لم تكن ، وكان الطاعن لم يوجه إلى هذا الحكم شيئاً بل كونه أسباب الطعن كلها واردة على الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين وقضه .

(جـ ٣٧٩/١٠/٨ طعن رقم ٢٢٤ سنة ١٩٢٢ ق ٢)

٣٧٢ — إذا كان الطاعن لم يتسلك أمام المحكمة الاستئنافية بطلان الحكم الابتدائي لظنه من وإن اسم المحكمة التي أصدرته وتاريخ صدوره ، وكان الحكم الاستئنافي قد بينا وقاض الدعوى وأورد أدلتها ، فلا يجوز للطعن عند الطعن في الحكم الاستئنافي الذي أبد ذلك



إدانة هي محكمة الموضوع لا قالت انهم إبداء فيها  
فليس له أن يبره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٣٥٠/٢٥ من رقم ٨٤٦ سنة ٥ ق )

٣٨٤ - أذعن بطلان تقرير الجهر ليأشتره  
المأمورية في غيبة الخصوم لا يجوز إذناق لأول مرة  
لدى محكمة النقض . على أنه في الدعوى الجانب لا يكون  
عمل الخبر في مرحلة التحقيق الأولية بقدر حضور  
الخصوم باطلا إذا كانت السطه اقتضائية التي تليه لم  
توجب عليه حضور الخصوم معه أثناء مأسرة العمل .  
وذلك لأن هذه التفتيقات لا يشترط قانونا لصحتها أن  
تكون قد بوشرت حينما في حضور الخصوم كما هي الحال  
في إجراءات المحاكمة في جلسات المحاكمة بل إن القانون  
صرح في المادة منع الخصوم من الحضور أثناء مباشرة  
عمل أو أكثر من هذه الأعمال لسبب من الأسباب  
التي يقتضيها حسن سير التحقيق أو توجيه الحرس على  
ظهور الجريمة .

(جلسة ١٣٥٠/١٢ من رقم ١٥١ سنة ١١ ق )

٣٨٥ - إذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما  
تتوارف فيه عناصر الجريمة التي دون المتهم بها ولم تكن  
تلك الواقعة حسيبا فيها حكم براءة إلى الكشف الطبي  
الذي ينشئ الطعن على التندله صمم إجراءات ، ولكن  
المطاع من الطعن لم يتم إلى المحكمة بطلب إجراءات  
هذا الكشف فلا يقبل منه الطعن على الحكم لهذا  
السبب .

(جلسة ١٣٥٠/١٠ من رقم ٤٤٤ سنة ١٠ ق )

٣٨٦ - إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن  
التهم أو المانع عنه قد طلب إلى المحكمة تدب غير  
لتحقيق وجه دفع ألى به فلا يكون له أن ينشئ على  
الحكمة أنها لم تدب غيرا لهذا الغرض .

(جلسة ١٣٥٠/١١ من رقم ١٨٤ سنة ١٠ ق )

٣٨٧ - ما دام المطاع من المتهم لم يطلب  
استدعاء طبيب لمناقشة في نوع الآلة المستعملة في  
الضرب ، وما دام الحكم قد استخلص في متعلق سائق  
أن الآلة المستعملة كانت عصا ، فإن المجادلة في ذلك  
أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

(جلسة ١٣٥٠/١١ من رقم ٨١٢ سنة ١٠ ق )

٣٨٨ - لما كان لا بين من محضر جلسة المحاكمة  
أن الطاعن طلب من المحكمة دعوة الطبيب الشرعي  
وطبيب المستشفى لما شتم في تقريرهما ، فليس له أن  
يطلب عليها في طعنه أنها لم تقدم بإجراء ذلك .

(جلسة ١٣٥٠/٢٤ من رقم ٥٧١ سنة ١١ ق )

فإن أسباب الطعن لا تكون متعلقة بالحكم المطعون فيه  
ولا متعلقة به ومن ثم فلا عمل للبحث فيها ولا في الحكم .

(جلسة ١٣٥٠/٢٥ من رقم ٨١١ سنة ١١ ق )

٣٧٩ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد  
أدانت المتهم في جريمة القتل الخطأ بوصفها المرفوعة  
به الدعوى وذكرت في أسباب حكمها أن خطأه من  
طريق الإهمال وعدم مراعاة الوازع لم يكن فقط بعدم  
التنبه بالإزاحة وبقيادته سيارة تالفا جهازا فرائضا ، كما  
ذكر بالوصف ، بل إنه كذلك قد ذلك السيارة بسرعة  
تزيد على الحد المقرر في الوازع مستددة في ذلك إلى  
الحماية وإلى تجربة أمربها في مواجهة المتهم والخصوم  
وكن المتهم قد تناول هذا الدليل في مراتب أدنى محكمة  
الدرجة الثانية دون أن يتعرض على هذه الإحالة  
فلا يكون له أن يشهد ذلك لأول مرة أمام محكمة  
النقض .

(جلسة ١٣٥٠/٢٤ من رقم ٣٩٩ سنة ١١ ق )

٣٨٥ - طلبات التفرق التي يترتب على عدم  
إجابتها أو الرد عليها بطلان الحكم هي التي تقدم إلى  
المحكمة الاستئنافية . فالتسك بطلب من هذا القبيل  
لدى محكمة الدرجة الأولى وعدم إجابة المحكمة إليه ،  
وعدم الإصرار على هذا الطلب لدى محكمة الدرجة  
الثانية - ذلك لا يصلح وجه الطعن على حكم محكمة  
الدرجة الثانية .

(جلسة ١٣٥٠/١١ من رقم ١٣٧ سنة ١١ ق )

٣٨١ - لا يقبل من المتهم أن يشهد لأول مرة  
أمام محكمة النقض أنه لم يكن من مقدم مذكرة بطلانه  
في أثناء المحاكمة الاستئنافية . فإن هذا لإحلال - حتى  
لو صرح - بغير متفق بالتسامع العام .

(جلسة ١٣٥٠/١١ من رقم ٤٠ سنة ١١ ق )

### الفرع الثاني

ما يجتري سببا جديدا

٣٨٢ - إذا كانت القضية لم تشر أمام محكمة  
الموضوع أن الاعتراض الملبس إليها صدر من إكرام  
فلا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة  
النقض .

(جلسة ١٣٥٠/١١ من رقم ١٤١ سنة ١٠ ق )

٣٨٣ - الاعتراض على طريقة تعيين الخبر  
أو على كفايته التقنية من الاعتراضات الواجب

دفاعه فلا يقبل منه التمس على الحكم لنقض التحقيق الذي أجرته النيابة العمومية .

(جلسة ١٠/٩/١٩٨٠ ملن رقم ٣٢ سنة ٧٤ ق)

٣٩٧ - لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بأن النقض على التمس قد حصل مخالفا للقانون وأن التحقيقات التي قامت على أساس هذا القبض تكون باطلة . لأن هذا الدفع مما يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لكن تخفقه وتثبت في الواقع والظروف الواقعية التي هي عليها الإجراء المدعى بطلانه ، وذلك ما لم يكن الحكم المطعون فيه قد تضمن بطلانه ما يفيد صحة هذا الدفع .

(جلسة ١٧/١٢/١٩٤١ ملن رقم ٨٥ سنة ٣٤ ق)

٣٩٨ - إذا كان التمس لم يدفع بأن الكرناتيل الذي أجرى تفتيش مسكنه ليس مستكملا لصفات التي اشتراطها القانون لاعتباره من رجال الضبطية القضائية فلا يقبل منه أن يدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع من الفروع التي يقتضي الفصل فيها إجراء تحقيق سابق .

(جلسة ٧/٥/١٩٨٨ ملن رقم ١٠٠٠ سنة ١٤ ق)

٣٩٩ - لا يجوز التمس بطلان التفتيش لحصوله بدون إذن من النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع مما يحتفظ فيه القانون برأيه يجب أن تكون على تحقيق أمام محكمة الموضوع .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٤٦ ملن رقم ٧٧٢ سنة ١٦ ق)

٤٠٠ - لا يقبل من التمس أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض بطلان التفتيش الذي وقع على منزله بمقبرة إن الإذن الصادر من النيابة بالتفتيش قد استند مفرله بتفتيشه مرة ، وبذا يكون التفتيش الذي أجرى بعد ذلك قد وقع بغير إذن . وذلك لأن هذا الدفع يستلزم تحقيقا موضوعيا ، ولأن الحكم المطعون فيه ليس به ما يفيد صحة .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٤٩ ملن رقم ١١٦٠ سنة ١٩ ق)

٤٠١ - إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يقره من بطلان القبض والتفتيش لعدم صغور إذنهما من النيابة العامة ، فإنه لا يقبل منه أن يشير ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة .

(جلسة ١/١٣/١٩٥٢ ملن رقم ١١٣١ سنة ٢٢ ق)

٤٠٢ - إذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة أول درجة بالدفع ببطلان التفتيش ، ولكنه لم يشر

٣٨٩ - إذا لم يعلن التمس باسم أحد شهود الإثبات عليه ضمن قائمة الشهود كان له الحق في أن يراضى في سماع شهادته بالجلسة . وفقاً للباقة ٥٤ من قانون تفكيك عمارات الجنايات فلذا هو لم يفعل فلا يكون له بعد ذلك الحق في أن يشير هذا العلم لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ٢١/١/١٩٣٥ ملن رقم ٣٨٠ سنة ٥ ق)

٣٩٠ - إن دفاع التمس بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بشاهد استرق السمع أو بوثقة مسروقة ذلك من الدفاع الذي فضل عن كونه لا يتعلق بالنظام المسام يستلزم تحقيقا موضوعيا ، فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(جلسة ٢٩/١٠/١٩٥٠ ملن رقم ٩١٣ سنة ٢٠ ق)

٣٩١ - إذا كان التمس لم يتمسك أمام المحكمة بطلب سماع شهود نفي أو بطلب ارسال الورقة التي ضبطت الاثر ملققا بها إلى التحليل فليس له أن يبنى على الحكم إغفال ذلك بمقولة إن تحقيق دفاعه كان يقتضي .

(جلسة ١/١/١٩٥١ ملن رقم ١١٤٤ سنة ٢٠ ق)

٣٩٢ - ما دام التمس لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى ولما أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شاهد فلا يقبل منه أن يبنى عدم سماعه .

(جلسة ٢/١٠/١٩٥١ ملن رقم ١٨٨٨ سنة ٢٠ ق)

٣٩٣ - إذا كانت عكمة أول درجة قد سمعت شهادة الجنى عليه في مواجهة التمس . واكتفى هو بذلك وثلاثة أقوال باقي الشهود دون أن يطلب سماع شهود نفي ، ثم أبدى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية في موضوع التهمة دون أن يطلب سماع شهود . فإنه لا يكون للتمس منهم من بعد أن يشير أمام محكمة النقض عدم سماع شهود لم يطلب إلى عكمه الموضوع سماعه .

(جلسة ٢/١٢/١٩٥٢ ملن رقم ١١٢٢ سنة ٢٢ ق)

٣٩٤ - المحكمة أن تسمع شهودا من الماضرين بالجلسة ، وما دام للتمس لم يترض على سماعهم أو دل تحليفهم الإبين فلا يجب أن يشير ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥١ ملن رقم ١٤١٢ سنة ٢٦ ق)

٣٩٥ - إذا لم يترض الطاعن على تحقيق النيابة أمام محكمة الموضوع بل تراضى على أساسه فلا يقبل منه أن يعلن فيه أمام محكمة النقض .

(جلسة ١/١١/١٩٣٧ ملن رقم ١١٥٢ سنة ٢٥ ق)

٣٩٦ - إذا كان التمس لم يطلب إلى المحكمة تحقيق

أمام المحكمة الاستئنافية ، فلا يقبل منه إثارة أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٧٣/٥/٢٤ طين رقم ٢٤٠ سنة ٢٣ ق )

٥٣ - إذا كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتسكك بالذم بطلان إجراءات التقضيات أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٨٥/٥/٢٤ طين رقم ٥٥١ سنة ٢٤ ق )

٥٤ - متى كان الواقع هو أن الطاعن اشراف على المتهم لم يدفع بطلان التقضيات والتفتيش بل ترفع في موضوع التهمة ، وكان الحكم اظهر فيه لا يبين منه هذا البطلان فإنه لا يقبل من المتهم أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٧٤/٥/٢٤ طين رقم ١٣٦ سنة ٢٤ ق )

٥٥ - متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان الأمر الصادر بتفتيش منزله فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٨٤/٥/٢٤ طين رقم ٣٦٦ سنة ٢٤ ق )

٥٦ - إن القول بطلان إجراءات التحقيق الذي قام به ضابط البوليس لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم في الدرجة في الأحكام على إجراءات المحاكمة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

( جلسة ١٩١/٥/٢٤ طين رقم ٢٨٥ سنة ٢٥ ق )

٥٧ - إذا كان المتهم لم يتسكك أمام محكمة الموضوع بأن أمر الحفظ الذي صدر من النيابة العمومية في الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائما إذ لم تظهر بعد أدلة جديدة تسوخ رفق الدعوى عليه ، فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٨٤/٥/٢٤ طين رقم ٢١٧ سنة ٢٤ ق )

٥٨ - الذم بأن النيابة قد أصدرت قراراً بحفظ الدعوى العمومية بعد إتمام التحقيقات ثم جاءت ورفعتها على المتهم دون ظهور أدلة جديدة ، وكذلك الذم بأن أساس الجريمة موضوع الدعوى الجنائية عقد قيمت أكثر من النصاب الذي يجوز إثبات تسله بشهادة الشهود مما من الدفوع الواجب إجابته أمام محكمة الموضوع ، فلا يجوز تسكك جهات لأول مرة أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٨٨/٥/٢٤ طين رقم ٣٣٣ سنة ٢٤ ق )

٥٩ - إذا كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية أن الذي أمر رفع الدعوى العمومية هو

معاون النيابة الذي لا يجوز له ذلك حتى كانت تحققة وتحصل فيه على حزم ما يبين لها من الوقائع ، فلا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٨٤/٥/٢٤ طين رقم ٢١٣ سنة ٢٤ ق )

٥١٠ - الذم بطلان معاقبة أجزائها النيابة في غير حضور المتهم ودفعت بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة ، فلها نص المادة ٢٣٦ من قانون تحقيق الجنائيات يجب لقبوله أن يتسكك به المتهم أمام محكمة الموضوع قبل سماع شهادة الشهود وإلا سقط حقه فيه .

( جلسة ١٨٥/٥/٢٤ طين رقم ١٩٠ سنة ٢٤ ق )

٥١١ - الطعن في الحكم بمقتضى أحد قضاة المحكمة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء عاميا . وكان وكيلها عن المصالح عليه في الدعوى المطعون فيها هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة الرد ، فلا يمكن التحدى به لأول مرة لدى محكمة النقض بل الرجوع إليها في المبدأ القانوني وبالطرق المقررة لرد القضاء .

( جلسة ١٨٤/٥/٢٤ طين رقم ٤٠٤ سنة ٢٤ ق )

٥١٢ - متى كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المتهم قد وافق على نظر القضية بعد إبطائها من قاضي الإحالة بإحالة حضورها إلى محكمة الجنائيات دون أن يعترض على إجراءات الإحالة فلا يكون له أن يثير أمام محكمة النقض جدالا حرجيا .

( جلسة ١٩١/٥/٢٤ طين رقم ٢٣٣ سنة ٢٥ ق )

٥١٣ - إذا كان الطاعن لم يتسكك أمام محكمة الموضوع بما يدعى ونوعه في صحيفة الدعوى من جلائن فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٨٨/٥/٢٤ طين رقم ٣٠٠ سنة ٢٥ ق )

٥١٤ - متى كان محضر الجلسة عاما ما يفيد تسكك عاين المتهم بطلب أي تحقيق في شأن الناعمة التي يشترط وجودها في يده ولا يمكن معها أن يصدر بندقية فلا يجوز إثارة الجدل في هذا الموضوع أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٨٥/٥/٢٤ طين رقم ١٢١٢ سنة ٢٤ ق )

٥١٥ - ما دام الطاعن لم يتسكك أمام محكمة الموضوع بأن تصاريح دخول قاعة الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن آخرين ، فإنه لا يسمح منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٨٧/٥/٢٤ طين رقم ٩٠١ سنة ٢٤ ق )

٥١٦ - خطأ محكمة الموضوع في فن التحقيق

إلى محكمة الموضوع لتصل فيه ، وقرى ما إذا كان هناك وجه لإجابه أولا .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ٣٣١ سنة ٢٠٠٣ )

٢٢٣ - الفسخ بعدم وجود ارتباط بين بعض التهم وبين الحضي الآخر في ارتكاب فعل واحد بعينه ليس دعوى قانونيا بل هو مدعى موضوعي يجب حل من تشريك به أن يبدى أمام محكمة الموضوع . إذا فاته إردائه أمامها فلا يحق له أن يثيره أمام محكمة التقضي .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ١١٣٣ سنة ٢٠٠٤ )

٢٢٣ - إذا كان الطاعن لا يدعى أنه طلب من محكمة الموضوع ضم التناوبى لتزول وجود ارتباط بينها وبين الواقعة التي كانت مطروحة أمامها فلا يثبت منه أن يثير هذا الارتباط لأول مرة أمام محكمة التقضي .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ١٠٢١ سنة ٢٠٠٤ )

٢٢٤ - ما دام التهم لم يدعى لدى محكمة الموضوع أنه كان في حالة دفاع شرعى . فلا يجوز له أن يتقدم بهذا الدفع لأول مرة لدى محكمة التقضي .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ٢١٣٣ سنة ٢٠٠٤ )

٢٢٥ - متى كان التهم لم يتسلك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعى وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تنسب لها في قيام هذه الحالة ، فلا يقبل منه التنى على الحكم بأنه لم يمتن بالرد على أنه كان في حالة دفاع شرعى .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ١٣٣١ سنة ١٩٩٦ )

٢٢٦ - إذا كان التهم لم يدعى أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه أن التهم كان في هذه الحالة . فكل ما يجيه في هذا الشأن أمام محكمة التقضي لا يكون مقبولا .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ١٣٢٠ سنة ٢٠٠٠ )

٢٢٧ - إذا كان الطاعن لم يدعى التهمة أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعى ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تدل بذاتها على قيام هذه الحالة فإنه لا يجوز له أن يتسلك بهذا الدفع أمام محكمة التقضي لأول مرة .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ١٢٣٣ سنة ٢٠٠٠ )

٢٢٨ - متى كان معضد الجلسة غالبا ما يدل على أن التهم تسلك بأنه كان في حالة دفاع شرعى والواقعة اللينة بالحكم لا تؤدي إلى قيام هذه الحالة . فلا يقبل منه أن يتنى على الحكم أنه لم يمتن لهذا الدفاع .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ١٨٨٠ سنة ٢٠٠٠ )

لا يؤيد سلامة حكمها ما دام التهم لم يتقدم عليه أمامها . ومن ثم فلا يقبل منه إثارة أمام محكمة التقضي .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ٥٧٢ سنة ٢٠٠٤ )

٢٢٧ - إذا كان التهم لم يبدى لدى محكمة الاستئناف ما يقوله من أنه كان مسجوناً عند صدور الحكم في المعارضة ، فلا يثبت منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة التقضي لأن هذا الدفاع يتطلب تحقيقاً موضوعياً .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ١١٤٦ سنة ٢٠٠٤ )

٢٢٨ - إذا كان مدعى أنه طاعن حل الحكم أن المحكمة استقبلت الأمور وأدت رأياً في التهمة قبل سماع مرافعة الدفاع فإن ما يقوله الطاعن من ذلك مردود بأن القانون قد رسم للتهم طريقاً معيناً لكي يسلك في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإذا لم يقبل ليس له أن يشكو من ذلك لأول مرة أمام محكمة التقضي .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ١١٤٧ سنة ٢٠٠٤ )

٢٢٩ - إنه وإن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من ٢٠٠٠ السكان من مسائل النظام العام التي يجوز التسليم بها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن الدليل بعدم الاختصاص المكان لأول مرة أمام محكمة التقضي يقتضي لقبوله أن يكون مستنداً إلى الواقع الثابتة بالحكم ولا يكون مستنداً لتحقيقاً موضوعياً . فإذا كان ما أورده الحكم في يون أسبابه لا يستفاد منه . لا تفتى معه موجبات اختصاص المحكمة بنظر الدعوى كأنها قائمة بهذا الدفع أمام محكمة التقضي لا تكون مقبولة .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ٣٣١ سنة ٢٠٠٠ )

٢٣٠ - إذا كان الطاعن لم يدعى الدفع بعدم الاختصاص المحل أمام محكمة الموضوع ، وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقاً موضوعياً ، فلا تقبل إثارة لأول مرة أمام محكمة التقضي .

( جلة ١١/١٦/١٣٣٧ طين رقم ٤٧٠ سنة ٢٠٠٤ )

٢٣١ - لا يصح لطاعن محكوم عليه في قضايا من قبيل واحد ، ورفض عن أحكامها طعنات بطريق التقضي ، أن يعطب ضم تلك الطعون ببعض إلى بعض وأن تعامله محكمة التقضي بالملء ٣٢ عقوبات . فلا تحكم عليه إلا بعقوبة واحدة ، إذ مثل هذا الملء لا يبرره لأول مرة لدى محكمة التقضي بل إن من شأنه أن يبرجه

الفرض وحصول الحادث عند ذلك دلال على نفي قيام هذه الحالة - فلا يكون توجه لإثارة الكلام في ذلك أمام محكمة النقض .

( جلسة ١٥ / ١ / ١٩٥١ ملن رقم ٩٠٦ سنة ٢١ ق )

٤٣٥ - إذا كانت واقعة الحادث كما حصلها الحكم من أحوال النجى عليه في قيام حالة الدفاع الشرعى عند الطعن وتدل على أنه اعتدى على الضحى عليه أثناء ما كان يستمر محاربا للغرب من أمامه ، وكان الضالعين لم يشروا في دفعه أمام المحكمة أنه كان في حالة شرعى عن التنص فليس له أن يطعن على الحكم بمجموعة لأنه أغفل البحث في قياسها .

( جلسة ١٦ / ٦ / ١٩٥١ ملن رقم ٤٤ سنة ٢١ ق )

٤٣٦ - إذا سكن المتهمان لم يعلما أمام محكمة الموضوع بأنهما كانتا في حالة دفاع شرعى عن النفس ، وكان لا يبين من الحكم الطعن فيه قيام هذه الحالة أو ما يرشح لقياسها فإن ما يثيره التهمان في هذا الشأن أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

( جلسة ٧ / ٧ / ١٩٥٠ ملن رقم ٤١٠ سنة ٢٠ ق )

٤٣٧ - إذا كان التهمون لم يدفعوا أمام محكمة الموضوع بأنهم كانوا في حالة دفاع شرعى وكانت واقعة الدعوى كما أثبتا الحكم لا تحمل دلالتها على قيام هذه الحالة فلا تنسك بقيامها لا يكون جائزا لأول مرة أمام محكمة النقض ،

( جلسة ١١ / ١١ / ١٩٥٠ ملن رقم ١٢٣ سنة ٢٠ ق )

٤٣٨ - إذا كان الدفاع عن المتهم لم يتسك أمام محكمة الموضوع بأن المتهم غير مشرور عن عمله لأن به ضحفا في قراء العقوبة . غير قابل للشفاء كلن سببا في صدور قرار من المجلس العسسى بالحبس عليه ، وكان ما اتيت إلى المحكمة من إدانته بفيد بذاته أنها قدرت أنه لم يكن في حالة من الحالات التى ترفع المسؤولية الجزائية عنه أو تمتنع من عقابه ، فلا يكون هناك محل لإثارة هذا الكلام أمام محكمة النقض ،

( جلسة ١٥ / ١٥ / ١٩٥١ ملن رقم ٨٧٧ سنة ٢١ ق )

٤٣٩ - إن من واجب محكمة الموضوع أن تدرى كافة العناصر التى تقوم بها المشورية الجزائية أو تنقض بعدم توافرها ، ومن حق الدفاع إذا رأى سببا لانعدام مشورية التهم أن يديه الحكم لفصل فيه ، إلا أنه حتى كذا لا يبين من الجاه التهم مسخر المجلة ما يدل على عدم سلامة قراء العقوبة كما يرمع في طعنه ، وكان الدفاع بوجود العلة العقابية هو من

٤٣٩ - إذا كان الطاعن لم يتسك أمام محكمة الموضوع بأنه كان في حالة دفاع شرعى ، وكانت الواقعة - كما صار إثباتها بالحكم - لا تفيها فثابتا عن قيام هذه الحالة ، فلا يكون له أن ينشئ على المحكمة عدم تحديتها من اعتداء تلك الحالة لديه ما ناست من جانبها لم ترد بتحقيق الدعوى قيام هذه الحالة .

( جلسة ١٢ / ١٢ / ١٩٥١ ملن رقم ١٣٣٧ سنة ٢٠ ق )

٤٣٠ - إذا كان ثابتا بالحكم الطعن فيه لا يفيد أن التهم كان في حالة دفاع شرعى ، وكان هذا التهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع قيام هذه الحالة فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

( جلسة ٦ / ٦ / ١٩٥١ ملن رقم ٩٧ سنة ٢١ ق )

٤٣١ - إذا كانت الوثائق الثابتة في الحكم لا تقيد قيام حالة الدفاع الشرعى لم على العكس فتد أن التهم إنما أطلق البليار عند انتهاء الاعتداء عليه وحرب الجاني عما لا يلقى به وجود خلق الدفاع ، وكان لتهم لم يتسك أمام محكمة الموضوع قيام حالة الدفاع الشرعى لديه - فإن ما يثيره من ذلك أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

( جلسة ٣ / ٣ / ١٩٥١ ملن رقم ٨٨ سنة ٢١ ق )

٤٣٢ - إذا كان التهم لم يتسك أمام محكمة الموضوع بتسليم حالة الدفاع الشرعى ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم لا تقيد قام هذه الحالة . فإنه لا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع أمام محكمة النقض

( جلسة ٢ / ٢ / ١٩٥١ ملن رقم ٢٥١ سنة ٢١ ق )

٤٣٣ - ما دام التهم لم يتسك أمام المحكمة الاستئنافية بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وما دامت الوثائق التى ذكرتها المحكمة في حكمها ليس فيها ما يدل على قيام هذه الظرف فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض ولا يجده تمسكه بقيام هذا الظرف في مذكرة التماس به - أن انتهت المرافعة في الدعوى وأجالت القضية لتعلق بالحكم دون الترخيص بتقديم مذكرات إذا المحكمة لا تكون ملزمة بأن ترد على ما يقدمه التهم بعد انتهاء المرافعة من طلبات كان في وسعه الحكم بها أثناء المرافعة .

( جلسة ١١ / ١١ / ١٩٥١ ملن رقم ٢٣٦ سنة ٢١ ق )

٤٣٤ - ما دام التهم لم تنسك أمام المحكمة بقيام حالة الدفاع الشرعى ، والحكم ذاته ليس فيه ما يدل على قيام هذه الحالة لديه ، بل كان ما أوردته المحكمة من أدلة التهمين على السرعة وبغياهم ليس من

الواقعة بأنها إساءة خطأ ، وهي جريمة مما تجرمه القانون تحريكها بطريق الدعوى الناشئة ، ولم نجد المحكمة فيها شبهة الجنائية حتى كانت تتخلل عن نظرها إما بالحكم بعدم قبولها أو بعدم اختصاصها بنظرها ، وكانت عرضة الدعوى والمحكم للطلون فيه لا يبين منها أن التهمة قد قصدت لمسقاط الجني عليه في الطريق مما لا تكون معه محكمة الجنح مختصة بنظر الدعوى ولا يجوز تحريك الدعوى بالطريق الناشئ - لأنه لا يقبل الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى أمام محكمة التقضى .

( جلسة ١٩٥١/٣/٢٠ طن رقم ١٣٢٩ سنة ٢٠ )

٤٤٦ - إذا كان قد قضى بالتوضي لواله الجني عليه اختياره ولياً طبعاً له ، في حين أن الجني عليه كان قد بلغ من العمر ، عند المحاكمة ، اثنين وعشرين سنة ، فأصبح غير خاضع لولاية أوصاية وكان الطاعن لم يترشح أمام محكمة الموضوع عن صفة للدعي الملقى للدفع - فلا يقبل منه أن يتر هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة التقضى . على أن الطاعن لا يشار بالقضاء بالتوضي لواله الجني عليه بسفته ولياً طبعياً له ولو كان هذا الأخير قد بلغ من الزمرد ما دام هذا التوضي من حق الجني عليه ولا أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعي .

( جلسة ١٩٥٢/١٢/١٠ طن رقم ١٠٠١ سنة ٢٢ )

٤٤٧ - إذا كان لا يبين من محضر الجلسة أن الطاعنين تبرزوا بشيء أمام محكمة الموضوع لصفة محامي للدعي الملقى للدعي فليس لهم أن يثيروا اعتراضهم على حضوره لأول مرة أمام محكمة التقضى .

( جلسة ١٩٥٤/٦/٩ طن رقم ٦٢٤ سنة ٢٤ )

٤٤٨ - لما كانت للسلطة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية قد افترقت لاختيار للدعي الملقى المدني تبارك لدعواه أن يكون غيباً بعد إعطائه لشخص ودون قيام على تقيده المحكمة ، وكان ترك الرضاة على هذه الصورة هو من المسائل التي تستلزم تحقيقاً موضوعياً . وكان التهم لم يتسك بترك للدعي لدعواه أمام محكمة الموضوع فلا يسوغ له أن يثيره لأول مرة لدى محكمة التقضى .

( جلسة ١٩٥٤/٦/٣٠ طن رقم ٥٦٦ سنة ٢٤ )

٤٤٩ - إذا كان أساس طلب التوضي الناشئ إليه في وجه الطعن لم يتر الطاعن أمام محكمة الموضوع فلا تقبل منه إثارة أمام محكمة التقضى لأول مرة .

( جلسة ١٩٥٥/٤/٥ طن رقم ٢٤٦٧ سنة ٢٤ )

الدفع التي تقضى تحقيقاً موضوعياً ، وكان الطاعن لم يبد هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا تقبل منه إثارة لأول مرة أمام محكمة التقضى .

( جلسة ١٩٥١/٣/٢٠ طن رقم ٢٢٤ ق )

٤٤٥ - متى كان وجه الطعن يتطلب تحقيقاً موضوعياً فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة التقضى . فإذا كان دجل اليوايس التهم بأحداث عامة بآخر قد بنى ملته على أنه إنما قد استعمل سوطه في الضرب وهو يميل تنفيذ أمر صادر إليه من وكيل النيابة وهو رئيس يجب عليه طاعة أثناء تحقيق جنائي بمسجل الحادث للمحافظة على النظام وعلى معاني الجريمة ، وأنه لذلك فهو من من العقاب يحكم المادة ٦٣ عقوبات ، وكان هذا التهم لم يبد هذا الدفع بالجلسة بل أظم دفاعه على أنه لم يستعمل السوط سوطاً لا يجوز له ارتكابه أمام محكمة التقضى للمرة الأولى .

( جلسة ١٩٥٠/١١/٢٥ طن رقم ١١٠٦ سنة ٢٠ )

٤٤٦ - إذا كان الدفاع عن التهم لم يبد أمام محكمة الموضوع بأن موكله خير مسئول عما وقع منه من اعتداء على الجني عليه طبقاً للمادة ٦٣ من قانون العقوبات فإن إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة التقضى لا تكون مقبولة .

( جلسة ١٩٥٥/٥/٢١ طن رقم ١٣٦ سنة ٢٥ )

٤٤٧ - إذا كان التهم وهو صاحب المظلم يتسك أمام محكمة الموضوع بوجوب معاقبة بالادة ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة التقضى .

( جلسة ١٩٥٠/٤/٢٤ طن رقم ٧٨٢ سنة ٢٠ )

٤٤٨ - إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى إدانة التهم في أعمال خبيث وكائن قد ذكرت الأمانة التي اعتدت عليها في قضائها بذلك فلا يجوز التهم أن يتسك أمام محكمة التقضى بأن اللادة التي ضبطت عنده ليست من الخبيث كما هو معرف به في القانون إذا كان لم يتسك بذلك أمام محكمة الموضوع .

( جلسة ١٩٤٦/٦/٣ طن رقم ١٤١٩ سنة ١٦ ق )

٤٤٩ - التهم بأن ميات ثابت الخبيث التي أخلت من الزراعة المضبوطة هو غير التي أرسلت التحليل لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة التقضى .

( جلسة ١٩٤٦/٦/٢١ طن رقم ٧٥٥ سنة ٢٤ ق )

٤٥٠ - إذا كان للدعي بالحقوق المدنية وصف

وإذا كانا بين من حضرة جلسات المحاكمة في جميع أحوالها أن التهم لم يتردداً من ذلك، فليس له أن يمسك بالدفع المذكور لأول مرة أمام محكمة النقض. (جلسة ١٠/٢٥/١٩٥٤ طرد رقم ١٠٣٤ سنة ٢٤ ق)

٥٧ - إذا كان التهم باختلاس أشياء محبوزة لم يدفع أمام محكمة الموضوع بدون علمه باليوم المحدد للبيع فلا يجوز له إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض. (جلسة ١١/١٩٥٥ طرد رقم ٦٢٢ سنة ٢٥ ق)

٥٨ - الدفع بأن الواقعة التي أدن بها الطاعن (معدن) لا حطب عليها لأن القبض المقول بأهمل عمداً في تنفيذه لم يكن قبيحاً صحيحاً وفقاً للقانون إذ الحكم الصادر على التهم لئلا كان معاقباً بالقبض عليه لم يكن قابلاً للتنفيذ لصدوره غيباً لا يزال قابلاً للمعارضة فيه - هذا الدفع لا يصح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض، بل هو من الفروع الواجب التمسك بها ابتداء أمام المحكمة الاستئنافية.

وعل أنه إذا كان التائب من الأوراق أدن التهم التي كان معاقباً بالقبض عليه في حاضره في أحكام البيان الصادر عليه بالحبس وتقدير التمسك بالدفع في معارضته باعتبارها كأنها لم تكن، ثم لما لم يقدم التمسك أصدرت النيابة أمراً بالقبض عليه تنفيذاً للحكم، فهذا معناه أن الحكم صحيح بمقتضى المادتين ١٥٥ و ١٨٠ من قانون محقق الجنحيات يخلو القبض على المحكوم عليه لتنفيذه ما لم يبلغ الكفالة. فأعمال المصلحة في الإجراءات اللازمة للقبض بقصد معارضة هذا التهم على القرار، ورغم علمه بوجوده مستقراً في البلد، ورغم استحالة المعاونة في القبض عليه - ذلك يكون معاقباً عليه بالمادتين ١٤٠ و ١٤١ ج. (جلسة ١٤/١٩٥٣ طرد رقم ١٢٢٢ سنة ١٣ ق)

٥٩ - إن الدول بأن التهم التي حصل في الأوراق المرفوعة بها دعوى الزور مفضوح لا يخل على أحد ولا يمكن أن يتنصع به أحد - هذا القول لا تصل إثارة دعوى محكمة النقض إذا لم يكن حصل التمسك به أمام محكمة الموضوع لأنه ما دامت المحكمة قد أضافت التهم بالزور فهي تكرر قد اثبتت أن التهم التي اوتفك من شأنه أن يضر بالتمسك.

(جلسة ٢١/١٩٥٥ طرد رقم ١٠٣٣ سنة ٢٥ ق)

٦٠ - الدفع بعدم جواز الاعتبات بالبيئة ليس من النظام العام، فإذا كان التهم لم يتسك بهذا الدفع

٥٥ - إذا كان الطاعن لم يتسك بالدفع بعدم أهلية المدعى بالحق الذي أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها إثارة أمام محكمة النقض لأول مرة.

(جلسة ١٠/٢٥/١٩٥٥ طرد رقم ١٣٣ سنة ٢٥ ق)

٥٩ - لا يجوز التمسك أن يطلع على حكم المحكمة بقوله أنه قصر في بيان الواقع يدعى هو إمكان استغاده منها ما لم يطرح هو على المحكمة هذه الواقع ورثت لها صحتها وبين وجه استغاده منها. (جلسة ١٠/٢٤/١٩٣٢ طرد رقم ٢٣٨٩ سنة ٢٢ ق)

٥٣ - إن الدفع بقيام مسألة فرعية ومطلب الإذعان إلى حين الفصل فيها من طرق الملاح الواجب المحك بها أمام محكمة الموضوع. ويشترط في هذا الدفع أن يكون جدياً غير مقصود به مجرد المطالبة والقوف، وأن تكون المسئلة الجارية متوقفة على تبيئة الفصل في المسئلة المدعى بها. فإذا كان التهم لم يطلب إلى المحكمة أن تنصف الدعوى إلى أن يفسل في مسألة فرعية بل سكت حتى فصلت المسئلة في الدعوى فليس له أن يتسك بهذه المسئلة لأول مرة أمام محكمة النقض، وإذا كان قد طلب ورثت المحكمة أن طلبه غير جدي أو أن المسئلة الجارية قائمة على كل حال فلا محل للاتفاق.

(جلسة ٢٩/١٩٤٠ طرد رقم ٢٢٢ سنة ١٠ ق)

٥٣ - إن الدفع بأن الحارس ليس مالماً ينقل المحبوزات إلى السوق المبيح ليساً فيه من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز التمسك بها لأول مرة أمام محكمة النقض.

(جلسة ٢٢/١٩٤١ طرد رقم ١٥١ سنة ١٢ ق)

٥٤ - إن الدفع بأن التهم لم يكن يعلم باليوم الذي عين لبيع المحبوزات من الدفوع المتصلة بموضوع الدعوى، فإذا لم يكن قد أبدى أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارة أمام محكمة النقض.

(جلسة ١٠/١٦/١٩٤٤ طرد رقم ٩٩ سنة ١٤ ق)

٥٥ - دفع التهم في اختلاس أشياء محبوزة بعدم علمه باليوم المحدد للبيع هو من الدفوع المتصلة بموضوع الدعوى. فإذا كان لم يده أمام المحكمة فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض.

(جلسة ١٥/٥/١٩٥٠ طرد رقم ٤٥٧ سنة ٢٠ ق)

٥٦ - إن دفع التهم بالبيد بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد للبيع، هو من الدفوع التي يجب أن يتسك بها أمام محكمة الموضوع لأنه يتطلب تحقيقاً

٤٦٥ — ما دام التهم لم يدفع بأن التفت الذي صدقته كان بحسن نية متعلنا برؤيته الجني عليه ويطلب إثباته بل كل من على الصدق من ذلك ينكر صدوره ، فلا يجوز له أن ينشئ على المحكمة أنها لم تسع له فرصة لإثبات وقائعه .

( جلسة ١٩٥٠/٥/٢٢ طين رقم ٣٣٨ سنة ٢٠ ق )

٤٦٦ — إن ما راعه المتهم من التنقض في وصف التهمة الموجهة إليه يجب إبداءه والتسك به لدى القضاء الموضوع في الوقت المناسب . فإذا هو لم يفعل ولازم السكرت فليس له أن يثير هذا الأمر لأول مرة لدى محكمة التنقض .

( جلسة ١٩٥٠/٥/٢٠ طين رقم ١٢٨٥ سنة ٢٠ ق )

٤٦٧ — إذا لم يتعرض المتهم على توجيه التهمة إليه من المحكمة ودافع في جميع أدوار المحاكمة على أساسها فليس له بعد ذلك أن يدعي لأول مرة لدى محكمة التنقض بأن المحكمة أدرت تغييرا في وصف التهمة عند توجيهها إليه .

( جلسة ١٩٣٨/١٢/١٢ طين رقم ٥٩ سنة ٢٠ ق )

٤٦٨ — إذا كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يثير لأول مرة أمام محكمة التنقض .

( جلسة ١٩٥٤/١١/٢٢ طين رقم ١١٩٩ سنة ٢٤ ق )

### الفصل الثالث

#### أسباب موضوع

٤٦٩ — ليس الطاعن أن يثير أمام محكمة التنقض دفعا موضوعيا لم يطلب إلى المحكمة الاستئنافية تحقيقه

( جلسة ١٩٥١/٥/٢١ طين رقم ١٣٨ سنة ٢١ ق )

٤٧٠ — محكمة التنقض لتلك البحث في قيمة الأدلة ولا يسلطها من الظروف بل المرجع في ذلك كله إلى تقدير محكمة الموضوع .

( جلسة ١٩٣٢/١٢/٢٧ طين رقم ٢٣٧٤ سنة ٣٠ ق )

٤٧١ — مادامت المحكمة قد بينت واقعة الدعوى وأوردت الأدلة التي احتضنت عليها في أدلة التهم فلا يقبل منه التمسك بحكمها بأنها استندت في إصدار أحد أقرال الجني عليه والأخذ بقول آخر له إلى أمور يرى هو أنها يجب استنارة الطبيب الشرعي فيها . إذ ذلك من يكون مجردة موضوعية لتلقه بتدوير أدلة التبعوث في العصرى مما لا شأن لموضوعه .

( جلسة ١٩٥٧/١١/١ طين رقم ١٠٠ سنة ١٠ ق )

قبل سماع شهادة الشهود فتلك بعيد تناوله ، ولا يجوز له بعد ذلك أن يثيره أمام محكمة التنقض .

( جلسة ١٩٥١/١٢/٢٢ طين رقم ١٨٠٢ سنة ٢٠ ق )

٤٧١ — إذا حاكمت المحكمة متهمين من جريمة جلب عذر من الخارج وقضت عليهما بالمعقوبة ثم طعن أحدهما في الحكم بأنه لم يتحدث عن سبب قصاته عليه بالإذاعة مع أن ما وقع منه إنما وقع في أراض شبه جزيرة سيبا وعده لها قانون غاس ومحاكم خاصة وصلاحيات مختلفة من العقوبات المقررة لما يقع من الجرائم في سائر البلاد المصرية ، ولم يحسك هذا التهم قد دفع أمام محكمة الموضوع بمنطق في متعلقة غير خاصه لاحكام القانون العام فلا يقبل منه هذا الطعن أمام محكمة التنقض ، إذ ذلك كان يقتضى تحضيرا موضوعيا .

( جلسة ١٩٥١/٣/٢١ طين رقم ١٣٨٨ سنة ٢٠ ق )

٤٧٢ — متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بما راعه من أن الجرمية وقعت في محل تحريض المزدحم لطاقاتين والاتفاق معها على ارتكابها مما يجعله شريكا في الجريمة ، ويطلب الإجراءات ، وكانت الواقعة حسبما أثبتا الحكم ليس فيها ما يثير أنها وقعت نتيجة لتحرش الشاهد المشاعر إليه فإن ما يثيره لا يكون له محل .

( جلسة ١٩٥٣/١٠/١٣ طين رقم ١٠٥٢ سنة ٢٣ ق )

٤٧٣ — ما يقوله المتهم من أنه غير مسئول عن الأموال الأخرى المحبوس من أجلها لا يقبل منه لإثارة لأول مرة أمام محكمة التنقض لأنه يتطلب تحقيقا موضوعيا .

( جلسة ١٩٥٥/١٢/٢٦ طين رقم ٨٣١ سنة ٢٥ ق )

٤٧٤ — إذا لم يثبت التهم واقعة التفت للنسوبة إليه ولم يذهب من محكمة الموضوع إثباتها ثم طلب محام إلى محكمة التنقض احتياليا في حالة قصتها الحكم أن تعيد القضية إلى محكمة الموضوع ليتسنى له إثبات واقعة التفت متلوذا ذلك بأن تركه الإثبات لدى محكمة الموضوع كان على أثر الصلح الذي تم بينه وبين أحد الجني عليه قتل هذا الطلب لا يمكن إبداءه لأول مرة أمام محكمة التنقض خصوصا إذا كان طاهر أن مدعى التهم قد استند كل ما كان لديه من الدفاع ولم يكن في مرافعة أدنى ما يستدفع منه أن التهم كان في استطاعته إثبات واقعة التفت المعروضة إليه .

( جلسة ١٩٣٣/٤/٢٤ طين رقم ١٤١٨ سنة ٣٠ ق )



٤٧٢ - إذا كان الحكم الإجماعي قد استند إلى دليل عام، ثم جحد الحكم الاستثنائي فاستبعد هذا الدليل وأورد الأدلة التي استند إليها في الإدعاء وكان من شأنها أن تزدى اليأس فإثارة المجلس حول ذلك أمام محكمة النقض لا يسكون لها حل .

(جلسة ١٩٤٧/١١/٢٢ طعن رقم ١٣٠١ سنة ١٩٤٧ ق)

٤٧٣ - مادام الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي أطم عليها قضاءه بأدلة التهم وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تزدى إلى ما رتب عليها ثبوت ما ينداه التهم على الحكم بما هو متعلق بتقدير هذه الأدلة لا يكون إلا بوجه موضوعي فيما يتعلق به نقض الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٠ طعن رقم ٤٧١ سنة ١٩٥٠ ق)

٤٧٤ - من كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي استند إليها استخلصها منها استخلاصاً سائفاً فلا يسكون لهاية به أن تتبادل في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصت من التحقيقات .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٣ طعن رقم ١٠٧٦ سنة ١٩٥٠ ق)

٤٧٥ - إذا كان الحكم قد أدان التهم المعلن بالاشتراك في تزوير مع مهم آخر ، وذلك بعد أن بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة واستخلص من جميع عناصر التطوير الشاملة لأقول الجني عليه وأوراق الدعوى ما الحكايات الية المحكمة في ثبوت واقعة بطرولها على المعلن ، وكان مما قاله في ذلك أن المعلن رغبة منه في عدم سداد الأجرة المستحقة عليه مقابل نسكه التي استأجره من الجني عليه سخر التهم الأخرى في اتخاذ إجراءات لتسحق الجني عليه من الوسائل إلى حقه فوقع الخيبر تحت دونه دعوى لم يقبضاً ثم عاد ووقع دعوى أخرى وسخر فيها نصه بوجهه بليلج بوجهه منه لم يرفع على الجني عليه نقض فيها رد هذا السند وطلابه ، بهذا التفت في الحكم من شأنه أن تزدى في الطول والمطن إلى النتيجة التي انتهى إليها . وما ذكره من أن المعلن هو الذي سخر التهم الأخرى في اتخاذ الإجراءات التي أشار إليها ليس معناه أن المعلن اتفق معه على اتخاذ إجراءات مدني بحسب رايها هو . بل يترتب كمدك إلى حصول الاتفاق على تزوير السند موضوع الدعوى ويكرن ما يثيره الطعن حول ذلك إن هو إلا جعل موضوع ومناقشة لأدلة الدعوى فما لا يقلل أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٠/١٠/١٣ طعن رقم ١٠٣١ سنة ١٩٥٠ ق)

٤٧٦ - من كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بياناً كافياً وأورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت وقوع الجرائم التي أدين المعلن عليها وأحال بالتالي تفصيل مالم يفصل منها إلى ما وردت في أفعال الخبير التي الواردة بمجلس الجلسة ، فشكل ما يثار حول ذلك في سبيل الطعن على الحكم لا يبدو أن يكون جدلاً في تقدير الأدلة ما لأشأن لمحكمة النقض به .

(جلسة ١٩٥٠/١١/٢٧ طعن رقم ١١٩٢ سنة ١٩٥٠ ق)

٤٧٧ - إذا كانت المحكمة قد استظهرت أن ذكر اسم غير اسم التهم في بلاغ الملاحات إنما كان بسبب خطأ ماضي وقع فيه المبلغ وإن الاسم الذي ورد في البلاغ لا يوجد له في بقية وينسلكوا والى كانت تهاجم التهم على مقاراة الجريمة موددة في منطق سليم الأدلة والاضمارات التي اعتمدت عليها في ذلك - فإن مناقشتها في ذلك لدى محكمة النقض لا يسكون إلا بوجهة حول موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيما لأشأن محكمة النقض به .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٧ طعن رقم ١١٢٧ سنة ١٩٥٠ ق)

٤٧٨ - مادام الحكم قد استند في إدانة التهم إلى اعترافه أمام النيابة باعتبار هذا الاعتراف دليلاً قائماً بذاته لأن قاله حسين أبناه أمامها بعد حصول التفتيش بمرة البوليس بمدة غير قصيرة لم يكن متأثراً بنتيجة هذا التفتيش ، قاله لا يقبل من الطاعن أن ينفي حل هذا الحكم أنه أعطى في استناد إلى هذا الاعتراف بقرينة أنه كان نتيجة تفتيش باطل وقع على التهم .

(جلسة ١٩٥١/١٠/١٢ طعن رقم ١٥٧٢ سنة ١٩٥١ ق)

٤٧٩ - إذا كانت المحكمة حين استخلصت أن عدول الجني عليه عن أقواله التي أجادها بالتحقيقات كان عليه حصول صلح بينه وبين التهم قد روت هذا الاستخلاص باعتبارات سابقة من شأنها أن تزدى إلى هذه النتيجة فلا تقبل المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٥٠/١٢/٢٧ طعن رقم ١٢٩١ سنة ١٩٥٠ ق)

٤٨٠ - تقدر الاعتذار بالمرض عند مجازاة المبدأ الذي تفرز في التقرير بالاستئناف أمر موضوعي . فإذا رأت المحكمة أن دافع الاستئناف لم يكن لينه مرضه عن التقرير به في المبدأ أو في الفترة التي تلت انتهاء مرضه حتى اليوم أدى قرره فيه فعلا فلا تجوز المجادلة بشأن ذلك أمام محكمة النقض .

(جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٧ طعن رقم ١٢٩٢ سنة ١٩٤٧ ق)

٤٨٦ - إن تقدير قيمة المرد الذي يتدرج به التهم في تخلفه عن الحضور جلسة المحاكمة هو ما يدخل في اختصاص قاضي الموضوع ولا مقبض عليه فيه مادام أنه أسس على اعتبارات مرضية، خلافاً إلى النتيجة التي رتبها عليه .

(جلسة ١٩٨٥/٤/٢١ طين رقم ١٢٨ سنة ٢٥ ق)

٤٨٧ - إنه وإن كان مقرراً أن تقدير من التهم متعلق بموضوع الدعوى بيت فيه للقاضي على أساس ما يقدم له من أوراق رسمية ، أو ما يبديه له أهل الدن أو ما يراه هو بنفسه ، وأنه لا يجوز للتهم بعد أن قدمت منه على هذا النحو أن يثير الجدل بشأن ذلك أمم محكمة التقض ، إلا أن هذا مصلح - إذا كان التهم من المجرمين الأحداث - أن تكون المحكمة قد تولت منه بالبحث والتقدير وأماحت له ولقائبة فرصة إبداء ملاحظاتها على ذلك . أما إذا كانت المحكمة لم تنس إلى من التهم إلا في الحكم الصادر منها باعتباره من الأحداث دون سبق التنبية ، بل ذلك في الجلسة فإن لهم إذا ما كان لديه ادعاء إلى القاطع المسند من الأوراق الرسمية على أن سه لا تقل عن خمس عشرة سنة كاملة فلا يجوز بمقتضى المواد ٦٤ وما بعدها من المواد الواردة في «ب» المجرمين الأحداث الحكم بإرساله إلى مؤسسة إصلاحية - فانه يكون له في هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، أن يقدم بهذا الدليل إلى محكمة النقض ويطلب إليه في تقضي الحكم .

(جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤ طين رقم ١٢٤ سنة ١٣ ق)

٤٨٨ - أن ارتباط جريمة بأخرى اعتبار موضوعي لا رفاة لمحكمة التقض فيه . فالا قدم التهم إلى محكمة الجنائيات بتهمة جنائية (حرب القضي الد موت) بتهمة جنائية (تعاونه هو ومتهمة آخرين) فقررت المحكمة فصل الجنائيات عن الجنحة وأمرت بإعادة المحاكمة بالنسبة لجميع المتهمين فيما إلى النيابة لإجراء شؤنها ، فلا خلافه لها من في ذلك ، ولا تجوز الآلة الجدل فيه أمام محكمة التقض .

(جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤ طين رقم ٨٤٤ سنة ٧٢ ق)

٤٨٩ - تقدير ساه التهم وقت ارتكاب الجريمة ومبلغ مسئولية عنها أمر موضوعي لا رفاة لمحكمة التقض عليه .

(جلسة ١٩٨٥/٤/٢١ طين رقم ٨٧٠ سنة ٢٥ ق)

٤٩٠ - إن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الطاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع

٤٨٨ - إن تقدير كفاية المرد الذي يستد إليه المسأفت في عدم دفع استئنافه في اليماد القانوني من سلطة محكمة الموضوع . فإذا كان ما أورده الحكم في هذا المسند من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة فإن الجدل فيه أمام محكمة التقض لا يقبل .

(جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ طين رقم ١٤٤ سنة ١٤ ق)

٤٨٢ - إنه وإن كان صحيحاً أن المرض الذي يقعد التهم عن حضور الجلسة هو من الأخطار القهرية المتعين قبلها إلا أن مجرد إبداء هذا الدليل لا يكفي بل يجب على المحكمة أن تزنه وتقدره لتسرف ما إذا كان المرض الذي من شأنه أن يحول حقيقة دون حضور الجلسة فتؤجل الدعوى حتى يزول ، أو أنه لم يقصد به سوى تعطيل نظر الدعوى قرضه . وإن لم يثبت المحكمة في حكمها الأسباب التي من أجلها لم تعمل على القضاء الطبيه التي قدمها وكيل التهم لاثبات مرضه فلا يقبل الاعتراض عليها لأن تقديرها ذلك لا يخضع رقابة محكمة التقض .

(جلسة ١٩٨٤/٧/٢٢ طين رقم ١٢١ سنة ٧٢ ق)

٤٨٣ - إن الاعتذار بأن المرض هو الذي أقعد المعارض عن الحضور في الجلسة المشيئة لنظر معارضته هو ما يفصل فيه قاضي الموضوع فمن لم يمه بناء على أسباب مبررة فلا يجوز إثارة الجدل بشأنه لدى محكمة التقض .

(جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ طين رقم ١٢٢ سنة ١٤ ق)

٤٨٤ - إن الفعل لما إذا كان المرد الذي تمسك به التهم في عدم حضوره الجلسة من شأنه أن يمه عن الحضور أم أنه لم يقصد به إلا تعطيل الفصل في الدعوى هو من المسائل التي تخضع تقدير قاضي الموضوع . فإذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة إذ رفضت إجابة ما عليه الدفاع عن التهم من تأجيل نظر الدعوى بسبب مرضه قد اعتدلت على نتيجة التحري الذي أمرت بإجرائه في جلسة سابقة فلا شأن لمحكمة التقض منها .

(جلسة ١٩٨٤/٥/٢٤ طين رقم ١٠٨٨ سنة ١٤ ق)

٤٨٥ - الاعتذار بالمرض هو ما يفصل فيه قاضي الموضوع ، فمن لم يمه لعدم إلمامه بالدليل المقدم عليه فلا يجوز إثارة الجدل بشأن ذلك لدى محكمة التقض .

(جلسة ١٩٨٢/٧/٢٢ طين رقم ٥٠٩ سنة ٢٢ ق)

مقتضى عليه في ذلك لمحكمة التفتيش . لأن تقدير التعديلات البذنية من المسائل الموضوعية .

( جلد ١١٤٤/٥/٨ ملن رقم ١٠٠٩ سنة ١٤ ق )

٩٩٤ — إن تقدير جسامه العنصر المنصوص عليه في المادة ٣١٠ ققرة أولى من قانون العقوبات قد يرد . هو إليه أمر موضوعي . فتن كافت الوقائع الثابتة بالحكم تؤدي فلا رقابة لمحكمة التفتيش في ذلك .

( جلد ١٣٧/١/٢٥ ملن رقم ١٤٨ سنة ٧ ق )

٩٥ — إن صدور الأمر من رجال المحفظ للتظلمين بالفرق ليس بلازم إلا في حق من اشتركوا في الظاهر بعمد اشترك ، أما من جهر إليها أو قاموها فتستحق مشورتهم سواء أصدر أم بالفرق أم لم يصدر وذلك ما دامت المظاهرة بمنوعة في ذاتها أو بسبب عدم الإنضار عنها ( طعن الفقرة الأولى والثانية بالفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٩ ) . ودخل كل حال فلأن ما يشبه الحكم من وقوع المظاهرة من عدة أشخاص ومن صدور أمر للتظلمين بالفرق لا رقابة لمحكمة التفتيش عليه لأنه من المسائل الموضوعية التي يجرى تاضي الدعوى قيامها ويستظهرها بسلطه التامة في فهم الواقع .

( جلد ١٣٧/١٢/٤ ملن رقم ٦٠٠ سنة ١٠ ق )

٩٦ — إن إدعاء المتهم أن ضا طالب وليس الذي أجرى تفتيش منزله بناء على إذن من النيابة لم يكن يعلم جسد الإذن وقت إجراءات التفتيش هو من الأمور الموضوعية التي لا يجوز عرضها على محكمة التفتيش .

( جلد ١٣٧/٥/١٥ ملن رقم ٥٠٦ سنة ٩ ق )

٩٧ — إذا كانت المحكمة قد برأت المتهم مستندة إلى القول بأنه ليس هو المقصود بالإذن الصادر من النيابة بالتفتيش فإن الطعن من النيابة بأنه هو بناءه الذي كان مقصوداً بالإذن المذكور وأن الخطأ في اسمه لا يؤثر في صحة الإجراءات ، هذا الطعن لا يبدو أن يكون جدلاً في تقدير الأدلة التي لم ترمس محكمة الموضوع فيها ما يكفي لاقصاها بأن الإذن قد قصد في الواقع تفتيش شخص المصاح ولا مثله ما لا يقبل إثارة أمام محكمة التفتيش .

( جلد ١٣٧/٥/٧ ملن رقم ٣٧٦ سنة ٢٢ ق )

٩٨ — الاتحاد بصور تزوير في أمر التفتيش الصادر من النيابة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج

الدعوى والحكمة التفتيش لها بلا مقتضى عليها متى كانت الوقائع مؤيدة إلى النتيجة التي رتب عليها ، فإذا كان الحكم قد بني قيام حالة انقطاع الرضى لما ثبت لدى المحكمة من أن المتهم كانت لديه نية الاقحام من الجاني عليه فلا يجوز إثارة الجسد بشأن ذلك أمام محكمة التفتيش .

( جلد ١٣٤/٤/٢٤ ملن رقم ٩٤٤ سنة ١٤ ق )

٩٩ — متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه العناصر القانونية لجناية القتل العمد التي أدين المتهم بها ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها في حقه ثم تعرض لما دفع به المتهم من قيام حالة انقطاع الرضى فيقتضيه ما أتجه من أن الحوادث التي أدرك من أجله إنما وقع بعد أن انتهى الحادث الأول الذي لم يكن سوى تماسك بالأيدي وأنه بعد أن انتهى هذا التماسك لحق المتهم بالجاني عليه وبإدعاء الاعتداء عليه بسكين طمعه بها عدة طعنات نافذة وكان ما أورده المحكمة من ذلك له أصله في التفتيشات ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه . فإن المجادلة في ذلك لا يكون لها من معنى سوى التناقض في تقدير الأدلة التي أضافت إليها عكمة الموضوع مما لا يقبل أمام عكمة التفتيش .

( جلد ١٣٧/٥/١٧ ملن رقم ٢٠١ سنة ٢٠ ق )

٩٢ — لا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه الأركان القانونية الجبرية التي دين بها المتهم ، وأورد على ثبوتها أدلة تستند إلى ما ورد بالتفتيشات ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان الحكم إذ استبعد ظرف سبق الإصرار والقرصنة فإنه أثبت على المتهم أنه هو الذي بدأ الاعتداء على الجاني عليه . وكان ما يقره المتهم من أن الجاني عليه هو الذي ابتدأ بالسلب وأتأهب للاعتداء عليه ما دفعه إلى رد الاعتداء ليس إلا جدلاً في واقعة الدعوى لا أساس له في الحكم ولم يؤسس عليه دفعه أمام المحكمة . لا كان ذلك ، فإنه لا يقبل منه أن يؤسس عليه طمعه أو يشد أمام محكمة التفتيش عند بحث عكمة الموضوع له .

( جلد ١٣٤/٥/١٧ ملن رقم ٥٥٢ سنة ٢٤ ق )

٩٣ — متى بين الحكم في مواضع متعددة منه ، بناء على ما استخلصه من أقوال الشهود والشكوك الطبية ، أن المتهم كان يهدف الجاني عليه بالتعديلات البذنية التي ذكرها ، وكانت الأسباب التي اعتمد عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي استخلصها منها . فلا

بهايا أم مؤكداً ، فلا دخل للقول بأنه لا يجوز للحكمة أن تفتش التعويض المؤقت .

(جلسة ١٩٨٤/١/٢٠ ملن رقم ٢٥١ سنة ٢٤ ق)

٥٥ - إن مسألة إمكان وقوع الجريمة في الوقت المقرر بقرعها فيه أو عدم إمكان وقوعها أمر متعلق بالموضوع ولا شأن بحكمة التقضي به .

(جلسة ١٩٨٥/١/٢٠ ملن رقم ١٠ سنة ٢٦ ق)

٥٦ - إن تحديد التاريخ الذي وقع فيه التبديد مسألة موضوعية لا يجوز إثارة الجدل حولها أمام محكمة التقضي .

(جلسة ١٩٨٧/١/٢٧ ملن رقم ٨ سنة ٢٧ ق)

٥٧ - إن تحديد التاريخ الحق في السندات موضوع الاتهام أمر موضوعي من فصلت فيه المحكمة استناداً إلى أسباب مؤدية إلى ما استخلصت منها كان فصلها هنا تائيداً لا يجوز التعقيب عليه .

(جلسة ١٩٨٧/٢/٢١ ملن رقم ٩٨ سنة ٢٨ ق)

٥٨ - إذا استخلصت محكمة الموضوع من واقع الدعوى وظروفها استخلاصاً سابقاً أن تزوير الزرقة لا يقع إلا بتاريخ معين فذلك من حقها الذي لا يجوز معارضاها فيه أمام محكمة التقضي .

(جلسة ١٩٨٧/١/١٦ ملن رقم ٢١ سنة ٢٦ ق)

٥٩ - لفت تعيين تاريخ وقوع الجريمة من المسائل الموضوعية ، فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من كون الدعوى لم "ترفع بالسند المزدور" إلا في تاريخ كذا أن التزوير لا بد قد وقع قبل هذا التاريخ فإن اعتراض المتهم أمام محكمة التقضي على هذا التقدير لا يقبل .

(جلسة ١٩٨٤/٢/٢٣ ملن رقم ٨١١ سنة ١٤ ق)

٥١٠ - متى كان استخلاص المحكمة لمجمدغ البائع الخسنة مبنياً على ما أجده في أوراق الدعوى من الآلة والوثائق فلا تصح المجادلة في ذلك فإذ محكمة التقضي المتعلقة بالموضوع ، على أن يجرى الاستدلال بقرع غلط في الحساب بسبب التكرار أو الاختلاف المادية لا يهدى التهم وهو ذات الوقت لا يتأخر إلا في قيمة البائع الباقية لبعثه ، فإن مقابله يكفي فيه أي مانع في ذات مما كانت حقيقة مة أنه أمر بجهة التعويضات فإن تقديرها على الحكم تقاضى بالقوة على أساس المانع الخسنة لا يمنع التهم من المناقشة فيه فإذ المحكمة للدنية عند وقوع الخطأ أو التكرار .

(جلسة ١٩٨٧/١/٢٣ ملن رقم ١٠٠ سنة ٢٦ ق)

إلى تحقيق فلا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة التقضي .

(جلسة ١٩٨٤/١/٢٠ ملن رقم ٢٠٢ سنة ٢٤ ق)

٤٩٩ - إن مسألة إمكان حصول التزوير من التزوير أو عدم إمكان ذلك هي في كل الأحوال مسألة متعلقة بالواقع وتقدرها موكول إلى حكمة الموضوع سواء أكان التزوير واقعاً في محروم أم في محرر عرق ويقطع النظر عن المادة المطلوب تطبيقها إذا الحكم واحد في كل الأحوال التي يشملها باب التزوير . ولا سلطان لحكمة التقضي على ما تراه محكمة الموضوع في ذلك ما دامت هي لم تخالف فيما يجب إليه سكان أحكام القانون .

(جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨ ملن رقم ١٢٠٨ سنة ٢٤ ق)

٥٠٠ - إذا استلصحت المحكمة اشتراك التهم في التزوير استناداً عليها من واقع مؤدية إليه فلا تدخل لحكمة التقضي في ذلك .

(جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ ملن رقم ٥٧ سنة ٢٦ ق)

٥٠١ - إن تفسير سند التنازل وتعرف حدوده وحقيقة معناه من سلطة محكمة الموضوع ، ولا عقب عليها فيه إلا إذا كانت عبارة السند أوسار ما استلصحت به المحكمة في تفسيرها ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما ذهبت إليه . فإذا كانت المحكمة قد حصلت من عبارة سند التنازل ، ومن اللابسات التي حصل فيها التنازل ، أنه لا يمنع من تعيين الحق عليه من العبارة التي تخلف عنه ، وكان التمسك بهذا التنازل لا يعني أن المحكمة قد مضت سنده عند تفسيره بل يقول بأن التنازل حصل عقب البلاغ وأثبت بذيله أي قبل ظهور العبارة ، فلا يكون له وجه الطعن على حكم المحكمة بهذا السبب .

(جلسة ١٩٨٢/٢/٢١ ملن رقم ١٣٦ سنة ١٣ ق)

٥٠٢ - إذا بني رفض التعويض على تقدير موضوعية فلا شأن لحكمة التقضي بذلك .

(جلسة ١٩٨٤/١/٢١ ملن رقم ١٣٦ سنة ٢٤ ق)

٥٠٣ - إن تقدير التعويض من شأن محكمة الموضوع بدون عقب عليها فيه ، فإذا دامت مشرعية المحكوم عليه بالتعويض به فلا يقبل منه أن يعادل أمام محكمة التقضي في تقدير التعويض المنفي به .

(جلسة ١٩٨٥/٢/٢٦ ملن رقم ١١٢ سنة ٢٦ ق)

٥٠٤ - تقدير التعويض هو من المسائل التي تقتض فيها محكمة الموضوع بدون عقب سواء أكان

أن التهم التي يقول إنه لم يكن له علم بما فعل باق المتهمين الذين استعمله أحدهم إلى مكان الحادث كان على علم بالسرقة مستخلصة ذلك من وجوده مع السارقين يجعل الحادث ومن معاهدته الحفرة التي انزعجت منها المراسد المبرورة وجدة قطبا ووجود أدوات السرقة التي - فلا يقبل منه الجدل في ذلك أمام محكمة التقضى لكونه جدلا موضوعيا لا شأن لها به .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ من رقم ١٩١٠ سنة ٢٠٠٢)

٥٩٧ - متى كانت الإصابة واحدة وكان المتهمون بأحداثها متعددين للمحكمة الموضوع حتى التحري عن أحدث هذه الإصابات من بين هؤلاء المتهمين فلماذا ما تمت جعلته هو وحده مستولا عن الإصابات وأخذته بحكم القانون وكان ما جرمه في هذا الصدد يسيرا عن مراجعة محكمة التقضى لتعلقه بالموضوع وارتباطه بوقائع الدعوى .

(جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ من رقم ٢٥٠ سنة ٢٠٠٢)

٥٩٨ - إذا عين المحكم وامة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوت التهمة (طاعة مستعينة) في حق الطابع ومنه دون "لهم الآخر" كما تم من لفتاح الطابع من أن التهمة شامكة به وبين التهم الأخرى ففقدته اختبارات سائفة وكانت الأدلة والاختبارات للدعوى من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم - فلا يصح الجدل في ذلك أمام محكمة التقضى .

(جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ من رقم ٤٧٧ سنة ٢٠٠٢)

٥٩٩ - إن السببية في التزوير المئات مسألة موضوعية بحيث تقاضى الموضوع تقديرها بما يكون فيه من الدلائل ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيًا فلا رتابه لمحكمة التقضى عليه إلا من حيث الفصل في أن أمرًا معينًا يصلح قانونًا لأن يكون سببا لنتيجة معينة أم لا يصلح لهذا قرر قضى الإجابة اعتقادًا إلى ما أوردته الطيب الشرعي في تقريره من الحادثة أن الضرب الذي وقع من التهم على الجاني عليه ليس له علاقة بالوقعة الخاطئة وليس لمحكمة التقضى أن ترمض لقرارها هذا .

(جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٧ من رقم ١٠٢٢ سنة ٢٠٠٢)

٥٩٠ - متى كان المحكم الذي أدين المتهم في جريمة التزوير غافلا عن الخطأ الواقع منه - ثم بين راجع السببية بين ذلك والخلاوة الواقعة الجاني عليه - فالجدل في ذلك عما لا يقبل إثارة بدلى محكمة التقضى -

(جلسة ١٩٨٠/١١/٢٨ من رقم ١١١٦ سنة ٢٠٠٢)

٥٩١ - إن دفاع المتهم بمصون الحسابية بينه وبين شريكه الجاني عليه من مدة إدارته وتسلم هذا الأخير: نصية في التهمة هو دفاع موضوعي ، فلماذا هو سكت عن إثباته أمام محكمة الموضوع فلا يكون له أن يبدئه لأول مرة أمام محكمة التقضى .

(جلسة ١٩٨١/١١/٢٢ من رقم ١٣٠٥ سنة ١٩٩٠)

٥٩٢ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم في الاختلاس على أساس أن العلاقة بينه وبين الجاني عليه هي علاقة وكيل بموكل مستظهرة هذه العلاقة من الاتفاق المبرم بينهما بما أحاطه من ملايات ومودة أدلة سائفة على حصول الاختلاس لما أعلنا في الأوراق فإن الجدل في ذلك لا يكون سوى مناقشة في موضوع النحرى وتقدير الأدلة فيها بما لا يقبل أمام محكمة التقضى .

(جلسة ١٩٨٠/٢/٢٢ من رقم ١٨٩٦ سنة ١٩٩٠)

٥٩٣ - إذا تخرجت محكمة الموضوع حقيقة عبود إجرة الأعيان التي ارتبتها اقترض إلى المترشحين فاستبان أن هذه العبود لم تكن إلا ستارا لربا فاض تقاضا المقترض من مديونية فلذلك ما يدخل في سلطانها ولا يعقب لمحكمة التقضى على رأيها في ذلك .

(جلسة ١٩٨٢/١١/٢٢ من رقم ٧٣٠ سنة ٢٠٠٢)

٥٩٤ - إذا استجبت محكمة الموضوع ومقرخ الإكراه من التفتيشات الأولى التي حصلت في الحادثة ومن التفتيشات التي أجرتها بعدها في الجلسة وبنيت في حكمها ظروف هذا الإكراه بآنا كافيا فلا يسخ الجدل بعد ذلك أمام محكمة التقضى في وقوع الإكراه أو عدم وقوعه .

(جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٠ من رقم ١٠٠٠ سنة ٢٠٠٢)

٥٩٥ - إن وجود المروقات لدى المتهم من شأنه أن يبرر القول بأنه سارق أو غصب الأشياء المبرزة بآنا لظروف بكل دعوى . فلماذا كانت المحكمة أنه سارق كان معنى ذلك أنها رأت من وقائع الدعوى وظروفها التي سردتها في حكمها أن الواقعة سرقة ، ولا يصح في حله الجدل مطالبنا بالتحدث صراحة عن الاعتبارات التي اعتمدت عليها في رأيها ، فإن المناقشة في ذلك مما يخلق بمسح الموضوع .

(جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢ من رقم ٢٧٨٨ سنة ١٩٩٢)

٥٩٦ - إن علم التهم بالسرقة مسألة قضائية لا لصاحده فقط من أقوال الشهود بل لمحكمة أن تلتجيا من ظروف الدعوى . فلماذا كانت المحكمة قد اعتبرت

٥٢٦ - إذا كانت المحكمة قد انتهت إلى القول بأن جناية القتل التي أدين فيها المتهم كانت نتيجة محتملة لاهتمامهم مع آخرين على السرعة فلا يجوز إثارة الجدل حول ذلك أمام محكمة التنقض متى كانت الأدلة التي اعتمدت عليها في ذلك من شأنها أن توضح إليه .  
( جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٨ ملحق رقم ١٧٧٧ سنة ١٩٤٦ )

٥٢٧ - يشترط للاختفاء بحكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السلب أو القذف التي استند بها أحد الخصوم إلى خصمه في أثناء الدفاع عن حقه أمام المحاكم بما يتلوهه الدفاع عن هذا الحق . والفصل في ذلك متروك لقاضي الموضوع بقدره على حسب ما يراه من طرقي العبارات التي نيك والقرض الذي قصد منها ، فإذا كانت المحكمة قد رأت أن العبارات التي تضمنتها مذكرة المقيم ما تكن ليفرضها مقام الدفاع عن حقه في المعارضة المرفوعة منه في أمر تقدير اتهام الجدير المدعى بالحقوق الدينية ، فإنه لا يكون التهم وجهه أن ينسب عليها أنها انحلت فيما ارتأه من ذلك .  
( جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٣ ملحق رقم ٣١٨ سنة ١٩٤٥ )

٥٢٨ - إذا كان الحكم قد أثبت أن شجيرات الحشيش التي ضبطت كانت صغيرة خضراء وليس بها مادة الحشيش ، كما هو معرف في القانون ، وبناء على ذلك رأى المتهم من جهة إصرار الحشيش ، فإن المجادلة في ذلك تكون متعلقة بوقائع الدعوى التي لأشأن بها لمحكمة التنقض .

( جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٣ ملحق رقم ١٥٠ سنة ١٩٤٥ )  
٥٢٩ - إن مسألة حسن النية أو سوءها مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً عما فيها ، فري قالت هذه المحكمة أن التهمة ثابتة على المتهم فتمت ذلك أنها رجعت جانب سوء النية عنده وليس لمحكمة التنقض بعد ذلك حق مراجعتها فيما قرره هذا الشأن ،  
( جلسة ١٩٤٥/١٢/٢٣ ملحق رقم ٢٠٣٩ سنة ١٩٤٥ )

٥٣٠ - لا يجوز الجدل أمام محكمة التنقض في جدية الاتهام الذي استند إلى الفتنة فيه بد توجيه إنداء الاشتباه إليه فإن تقدير هذا الأمر هو من مسائل الموضوع التي تفصل فيها محكمة الموضوع فضلاً عما فيها لارتباطها عليها في مادام فصلها مبنياً على أدلة مسوقة له .  
( جلسة ١٩٣٨/١٢/١٨ ملحق رقم ١٧٧٧ سنة ١٩٣٨ )

٥٣١ - إذا كانت المحكمة قد استخلصت من وقائع دعوى السلب التي أودعتها في حكمها أن المتهم لم يقصد

٥٢٩ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود أن الملاحق ضرب الجاني عليه بالصخرة الواحدة عندها ، وكان هذه الصورة مستند من أقوال الشهود في التحقيقات فالملحق في حكمها من هذه الناحية يكون على غير أساس لتعلقه بمناقشة أدلة الدعوى .  
( جلسة ١٩٤٥/١٠/١٠ ملحق رقم ٤١٦ سنة ١٩٤٥ )

٥٣٢ - الملحق في الحكم من جهة ما أوجبته من سبب الأساسات التي وجدت بالجاني عليه هو جسد موضوعي لا شأن بمحكمة التنقض به . وما دام الملاحق لم يطلب إلى محكمة الموضوع مناقشة الطبيب الشرعي في سبب هذه الإصابات فلا يكون له أن ينسب عليها أنها لم تتلفه .  
( جلسة ١٩٤٥/١٠/١٠ ملحق رقم ٤١٦ سنة ١٩٤٥ )

٥٣٣ - إن استظهار الحكم تعدد للتمهات التهرب من أداء الجزية المستحقة عليه من ظروف الدعوى وملاباتها - ذلك مما يخص به محكمة الموضوع ولا يخلل الجدل فيه أمام محكمة التنقض .  
( جلسة ١٩٤٥/١٠/١٠ ملحق رقم ٤١٦ سنة ١٩٤٥ )

٥٣٤ - إذا كانت المحكمة قد أوقعت على المتهم في جريمة ضرب عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة بالمادة ١/٢٤ التي تعاقب على الجريمة التي أدين فيها ، وحينئذ تمتعت من المبررات التي قالت بسبق اتهامه فيها لم تنفذ عليه العقاب على اعتبار أنه ماله حتى كانت مطالب بتقديم صحيفة سوابقه أو التضايي التي سبق الحكم فيها ، بل هي - بما لها من الحق في تقدير وقائع الدعوى وإدائها - قد اضربت ذلك غسراً يستجيب لتقدير العقوبة في حدود النص القانوني الذي يماثلها الفقرة التي رأت ثبوتاً فاضتها في ذلك لدى محكمة التنقض لاقتيل . إذ أن تقدير ظروف الفتنة أو الزاغة في الحدود المذكورة من سلطة محكمة الموضوع وحدها .  
( جلسة ١٩٤٣/١٠/١٥ ملحق رقم ٨٣٣ سنة ١٩٤٣ )

٥٣٥ - إن ثبوت توافر نية القتل وحظر سبق الإصرار من المسائل التي تقدمها محكمة الموضوع على حسب ظروف كل دعوى ووقائها . ولا رقابة عليها في ذلك ملاذات تبين في حكمها فتصفتها كما يطلب القانون ، ومثل على توافرها بأسباب مقبولة . فالأفاهم الأدلة التي استعملت في الجريمة لا تؤدي طبيعتها إلى الموت تلك لا يقتل من قيتها كدليل مادامت المحكمة قد أثبتت أن الاعتداء بها كان قصد القتل وأن القتل قد تحقق بها فعلا بسبب استعمالها بقوة .  
( جلسة ١٩٤١/١٠/٢٢ ملحق رقم ١٨٦٦ سنة ١٩٤١ )

٥٣٥ - إن مجرد أداء مبلغ التعويض إلى المضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم لأوجب التنفيذ لا يفي بقبول المحكوم عليه لهذا الحكم قبل أن ينضم من الطعن فيه بطريق النقض . وحل الأخص إذ كان المحكوم عليه قد قرر بالطعن في الحكم قبل ذلك .

( جلد ١٣٩/١/٣ ط ١٣٩٧ م ٣٣٦ س ٢٩ )

٥٣٦ - الحكم الصادر من محكمة الجنب بمنع الاختصاص لأن الرافعة جناية إذا كان لا جود الطعن فيه بطريق النقض فما ذلك إلا على اعتبار أنه غير منه . المنصومة كما هي الحال في غالب الصور . أما إذا كان يختلف به باب الفصل في موضوع العصى فلا يكون ممة وجه لعدم اجرة الطعن فيه . وإن كان كانت القضية قد أحيلت على محكمة الجنب بقرار من قاضي الإحالة . ولما لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فإنه يكون من واجب هذه المحكمة أن تنقض في موضوع الدعوى وإذا هي قضت استئنافاً بمنع الاختصاص لأن حكمها يكون مخالفاً لقانون ويكون الطعن فيه بطريق النقض جائزاً لما يترتب على قيامه من عدم إمكان عا كنه التهم .

( جلد ١٦١/١/٦ ط ١٣١٢ م ٣٦٢ س ١٦ )

٥٣٧ - إنه لما كان العبد بطريق النقض من طرق الطعن غير الاعتيادية التي لا يصح قانوناً حلوكها إلا بعد أن تكون قد استنفدت جميع الطرق الاعتيادية في سبيل إصلاح الخطأ الذي به لزم لا يجوز المخالفة إلا إذا اكتسبت قد صدر في الدعوى حكم نهائي في الموضوع اتهمت به المحسومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فإن الخطأ الذي يبين أمره مطلقاً أمام محكمة الموضوع التي قد تعمل بقضائيا في موضوع الدعوى على رفع الضرد لتناهي عنه ، فإذا كان الضرر لم يرفع بالحكم النهائي فلا باب بطريق النقض يرفع من يوم صدور هذا الحكم لإصلاح جميع الأخطاء . سواء هنا ما يكون قد وقع فيه أو ما يكون قد سببه وكان له تأثير فيه . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أجلت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأصلية بكون انتظار صدور الحكم في الموضوع . وهذا الاستثناء الصريح الذي يقرر لاختيارات عامة يؤيد صحة القاعدة الأصلية المناهضة ذكرها .

( جلد ١٣٩/٣/٢٩ ط ١٣٩٣ م ٧٢٣ س ٣٤ )

٥٣٨ - إن التمس على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات . جرد الطعن للرجوع إلى

بفعله إلا الرأفة الذي دفع من ماله المبلغ المول به الطرد ، لا ولده الذي كانت مجردة باسمه البيولية ، فذلك من سلطاتها ، ولا تقبل المخالفة فيه أمام محكمة النقض .

( جلد ١٣٩/١/٢٢ ط ١٣١٢ م ١٢٣٣ س ١٢ )

### الفرع الرابع

أسباب متعلقة بالنظام العام

٥٣٩ - إن القول بأن بعض أحكام قانون إصابات العمل متعلقة بالنظام العام فيصح التمس بها لأول مرة أمام محكمة النقض لا يكون له محل ولا إذا كانت الرافعة ، كما أثبتنا محكمة الموضوع ، مجرد رجال النص المتدلك عنكم .

( جلد ١٦١/١/٦ ط ١٣١٢ م ١٠٣٣ س ١٥ )

### الفصل السادس

ما يجوز الطعن فيه من الأحكام

٥٤٠ - الطعن المقدم عن حكم صادر باختصاص المحاكم الأصلية بولاية النظر في دعوى هو ملحق جائز قانوناً .

( جلد ١٣٩/١/٦ ط ١٣١٢ م ١١٦٥ س ٢ )

٥٤١ - الحكم الصادر بموجب المادة ٩١ عقوبات يجوز الطعن فيه بطريق النقض من الصغير الذي عومل بمقتضى هذه المادة ، وليس من الصواب القول بأن ما رتبته هذه المادة من إدانات لا يترتب عقوبة بالحق الحقيقي فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض - ليس من الصواب القول بذلك إذ هذه إدانات وإن كانت لم تذكر بالمواد وما يليها من قانون العقوبات المبدئية لأنواع العقوبات الأصلية ونتيجة لإلزامها في الواقع عقوبات حقيقياً نص عليها قانون العقوبات في مواد أخرى لصفتها خاص من الجاهم تلك الأحكام وترفعها قربت عليه حقوق للمدعى عليه وواجبات والتزامات على والذي الصغير أو وصيه في حالة التسليم على أنه إذا كان للشهر من الحقوق المدنية والمهني بها يستلزمان الطعن بطريق النقض فيما يتعلق بتلك الحقوق في دعوى للجناية أو لجنة المقام على الصغير الذي عومل بمقتضى المادة ٩١ عقوبات لا يكيف لا يكون لهذا الصغير أن يطعن هو أيضاً بهذا الطريق سواء بنفسه بواسطة وليه أو وصيه .

( جلد ١٣٩/١/١٦ ط ١٣٣٣ م ٨٥٥ س ٢ )

التي يبنى عليها الرد من جرائم سابقة لواقعة عن المحاكمة وإن فُيكون غرضنا الحكم الذي يقضى بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى على أساس أن التهم عاتقت حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات لسبق الحكم عليه مرتين إذ كان هذان المكان قد صدرا بعد ارتكابه الواقعة على المحاكمة ، ولا يمنع من قبول الطعن في هذا الحكم كونه غير منه بخصوصية في موضوع الدعوى إذ الأمر في هذه الصورة لا يد منه إلى محكمة النقض ، ذلك بأنه ما دامت محكمة الجناح هي المختصة بنظر الدعوى وفصلت منها حكم بعدم الاختصاص ، ومادامت الواقعة لا يصح رفضها بأنها تستحق أن يحكم فيها بمقربة الجناية عما تلحقه الخفية - على مقتضى اتفاق - أن تحكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها هي أيضا فإنه لا يكون عنه د من مدعي عن أن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص ، ولهذا يجوز أن يتقبل الطعن من الآن .

(جس ١٩٨٩/٥/٢ طعن رقم ٦٤٣ س ١٩ ق)

٥٤٤ - الحكم بعدم اختصاص لا يجوز حال الطعن في طريق النقض إلا غير منه بخصوصية أمام جهة الحكم في الدعوى . ولكن إذا حكم بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة فيها شبهة لجناية ، وكان الحكم بحسب البيانات الواردة فيه دالا ببلاته على خطأ المحكمة مغيرا أن الواقعة التي تمتع عنها هي في حقيقتها خالية من شبهة الجناية ، ففي هذه الحالة لا يبنى لمحكمة النقض أن تعدد حكمها بعدم جواز الطعن ، بل يكون عليها أن تعتبر هذا الطعن طلبا بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتوجيه على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم وضعا للإمور على ما هي . أما إذا كان الحكم صحيحا في ظاهره فإنه يكون من التبيين القضاء بعدم جواز الطعن ما دام باب محكمة الجنايات مفتوحا لنظر الدعوى إبانها على أساس قسام شبهة الجناية في الظاهر . وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تقديم طلب بتعيين المحكمة التي تحصل في الدعوى ، في أي وقت وبغض النظر عما سبق صدوره من أحكام ، إلى الجهة ذات الاختصاص طبقا للمادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات ، وذلك إذا ما وافق سبب ه ، لأن اختلافه نظر الجناح في حدود اختصاصها لا يصح حال أن يؤدي إلى تعطيل سير العدالة وعدم التصديق في موضوع الدعوى .

(جس ١٩٨٩/٥/٢ طعن رقم ٢٠٢ س ١٦ ق)

٥٤٥ - الحكم بعدم اختصاص لا يجوز الطعن

المحكمة ونحدا . أما إذا كانت الخسالة مرتبطة تمام الارتباط بجناية ، فلها يصح أن تكون محلا للطعن الذي يرفع عنها ومن المحكمة مما .

(جس ١٩٨٩/٥/٢ طعن رقم ١٣٠٧ س ١٤ ق)

٥٣٩ - الحكم بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى لأنها جناية لسبق الحكم على التهم مرات في جرائم عاتقة لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه بخصوصية ، إذ بناء عليه يقدم التهم بالطريق القانوني لها كنه . دام المحكمة ذات الاختصاص ، وقد يتيسر الأمر . ودوال أوجه التمثل من ذلك الحكم فيكون الطعن في قبل ذلك سابقا لأوانه . أما بعد صدور الحكم من المحكمة المختصة فإن هذا الحكم يكون هو وحده الذي يجوز الطعن فيه .

(جس ١٩٨٩/٥/٢ طعن رقم ٦٤٥ س ١٢ ق)

٥٤٥ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جناية ، فإن هذا الحكم لا يبنى بخصوصية أمام جهة القضاء ، بل كل أثره هو تقديم القضية إلى المحكمة المختصة بنظرها لتصل في موضوعها .

(جس ١٩٨٩/٥/٢ طعن رقم ٩٩٣ س ١٢ ق)

٥٤٦ - الحكم الصادر من محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة عاتقة يجوز الحكم فيها بمقربة الجناية بناء على سوابق التهم هو حكم غير منه بخصوصية لأن موضوع الدعوى يقع لم يفصل فيه فالطعن في هذا الحكم بطريق النقض غير جائز .

(جس ١٩٨٩/٥/٢ طعن رقم ١٤٤ س ١٦ ق)

٥٤٣ - يصح الرد أن تكون الجريمة السابقة قد صدر الحكم فيها وصار نهائيا قبل وقوع الجريمة الجارية محاكمة التهم من أجلها . فإذا كانت الجريمة السابقة هي الدعوى قد وقعت قبل صدور الحكم في الجريمة السابقة فلا يصح للمحكمة أن تعتبر التهم عاتقة وتقبض بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة يجوز الحكم فيها بمقربة الجناية .

ولا يمنع من نقض الحكم الصادر بذلك كون الدعوى لم ينفصل في موضوعها بعد ما دام هذا الحكم من شأنه أن يبنى بخصوصية تهيئة أمام جهة الحكم لأثر الواقعة باعتبارها جناية ولا شبهة للجناية فيها من اختصاص محكمة الجناح وحدها .

(جس ١٩٨٩/٥/٢ طعن رقم ٩١ س ١٦ ق)

٥٤٣ - إنه يجب بالإجماع أن تكون السوابق



٥٤٧ - المرة لما يتعلق بتطبيق الضوابط التي وضعها قانون الإجراء. أ. المجانية في الفترة الثانية من المادة ٧٠، تجديد جواز الطعن في الأحكام بطريق التنض هي بوصف الواقعة كما وقعت بها المعنى أصلاً وليس بالوصف الذي تنضض به المحكمة. بل إذا كانت المعنى قد أقيمت على الطعن على أساس أنها جنة عرض أغنية فأسد السبع المتعاقب عليها طبقاً للواد ٢ و ٥ و ٨ من قانون فتح القش والتدليس رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فتقتض المحكمة باعتبارها عاقلة منطقاً على المادتين ٧ و ٧ من ذلك القانون فإن الطعن في هذا الحكم بطريق التنض يكون جائزاً .

(جـ ١٧٢/١٧٠٢ ط ١٩٥٢ رقم ١١٢٠ سنة ٢٣ ق)

٥٤٨ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإنهاء الحكم للمساواة وإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لفصل في المعارضة المقتدة من المتهم من جديد خطأ منها على أن الحكم المتألف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، في حين أن الحكم المتألف هو الحكم الصادر بإيد الحكم الثاني . هذا الحكم على خلاف ظاهره هو حكم . الخصومة ؛ إذ أن المحكمة الجزئية سوف تحكم حيناً بعدم جواز نظر المعنى لسبق الفصل فيها فالطعن في هذا الحكم يمين قبوله شكلاً وموضوعاً ، وقته وإعادة القضية للمحكمة الاستئنافية لفصل فيها من جديد .

(جـ ١٧٢/١٧٠٢ ط ١٩٥٢ رقم ١٣٧١ سنة ٢٣ ق)

٥٤٩ - متى كان الحكم الملغى فيه قد صدر حضورياً ونهائياً بالنسبة إلى الطاعن . فإن مكره في الدعوى يكون قد تجدد وصفه نهائياً بصدور ذلك الحكم ، ولا يترتب قبول ملغى من الفصل في المعارضة التي قد يرفعها المتهم الآخر المحكوم عليه شيئاً في جريمة أخرى غير تلك التي دون الطاعن بها .

(جـ ١٧٢/١٧٠٢ ط ١٩٥٢ رقم ٣٨ سنة ٢٤ ق)

### الفصل السابع

ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام

٥٥٠ - إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنائيات إنما تتكلم من الواجبات الخاصة بالأحكام الجزائية الملغى فيها بطريق التنض وهي المتوصولة عليها بالمادة ٢٣٩ ، وهذه المادة إنما تجيز الطعن في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنائيات أو الجنح أي في الأحكام التي تفصل نهائياً في الموضوع وأما التي المتوصولة

في طريق التنض لأنه غيرت القضية أمام جهة الحكم في الدوى . ولكن إذا كان الحكم بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية ، بحسب البيانات الواردة فيه ، دلائله على خطأ المحكمة ، ومقتداً في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها إنما هي في الحقيقة خالية من شبهة الجنائية للعامة ، فإن محكمة التنض لا يكون في وسعها في هذه الحالة أن تصدر حكماً بعدم جواز الطعن ، بل يكون لها ، مادامت الظروف - كما جاءت في الحكم - تدعو على أنه سيقابل حيناً من المحكمة التي قبل اختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها في الأخرى . أن تعتبر الطعن المقدم إليها طعنًا يمين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في المعنى من اختصاصها وتنبه على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم . أما إذا كان الحكم صحيحاً في ظاهره ، ومحتجلاً بما تكون بناء على تحقيق يجري تقييد الوقائع ، بما ليس من شأن محكمة التنض وهي تنظر في طعن بطريق التنض ، فإنه يكون من اللعين القضاء بعدم جواز الطعن مادام باب حكمه الجنائيات مفتوحاً لنظر الدوى أساساً على أساس قيام شبهة الجنائية في الظاهر مما يستوجب التحقيق القول بأنه أنالما . وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من تصديق طلب تبيين المحكمة التي فصل في المعنى - في أي وقت وبض النظر عما سبق مسدود من أحكام - إلى الجهة ذات الاختصاص طبقاً للمادة ١٤١ من قانون تحقيق الجنائيات ، وذلك إذا ما توافر مبيته وتحقيق الدبيب بالنسب ، وإن اختلف نظر المحاكم في صدق اختصاصها لا يصح حال أن يؤدي إلى تعطيل سير العدالة وعدم الفصل في موضوع المعنى .

(جـ ١٧٢/١٧٠٢ ط ١٩٥٢ رقم ٨٨٨ سنة ٢٦ ق)

٥٤٦ - المرة لما يتعلق بتطبيق الضوابط التي ينصها قانون تجديد جواز الطعن في الأحكام هي - طبقاً لقانون العامة - بوصف الواقعة كما وقعت بها المعنى لا بما قضى به المحكمة فيها ، إذ لا يقبل أن يكون الحكم المقصود التظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوارده . ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم في عليها بخلاف الوصف المرفوعة به المعنى ؛ فإذا كانت المعنى ، كما وقعت وكما قضى فيها ابتدائياً وكما قبل الاستئناف فيها ، من مادة جنة ، فإن الطعن في الحكم الذي يصدر في هذا الاستئناف يجوز الطعن فيه بطريق التنض ولو كانت محكمة الاستئناف قد وصفت الواقعة في حكمها بأنها عاقلة ؛

(جـ ١٧٢/١٧٠٢ ط ١٩٥٢ رقم ١٧٨١ سنة ٢٦ ق)

فالحكم الذي تصدره المحكمة ، قبل فصلها في موضوع تهم الاختلاس الموجهة إلى ناظر وقف ، بأن ناظر الوقف يعتبر مسئولاً جنائياً عن تقييد أموال الوقف ، كالتركيل سواء بسواء ، لا يجوز الطعن فيه بطريق التفنن لأنه لا تأثير له في جرمي الدعوى . إذ هو لا يكف المحكمة عن الفصل فيما هو مطروح فيها متعلقاً بالدعوى العمومية أو الدعوى المدنية .

(جريدة ١٩٣٧/٤/١٩ طين رقم ٢٤٨٣ سنة ١٩٣٦)

٥٥٥ - لا يجوز الطعن بطريق التفنن - طبقاً للمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - إلا إذا كانت الأحكام صادرة من آخر درجة ومنبهة الخصومة بالنسبة للطاعن . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ للمذكرة التي وضعت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ . والتي أجازت الطعن بطريق التفنن في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انظار الحكم في الموضوع . فالحكم القاضي بحسم تفتيش منزل متهم لا يجوز الطعن فيه استقلاً بطريق التفنن لأنه غير منه الخصومة .

(جريدة ١٩٣٧/٦/٢١ طين رقم ١٣١٨ سنة ١٩٣٦)

٥٥٦ - إن التفنن من طريق الطعن غير الاحتياجي التي لا يصح تأخرها سارفاً إلا بعد أن تكون قد استنفذت في سبيل إصلاح الخطأ المدعى جميع الطرق الاحتياطية . فلا يجوز - كما هو المستمد من صياغة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - اتخاذ هذا الطريق إلا إذا كان قد صدر في الدعوى - كما جازي انتهى به الخصومة فيها أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ معقلاً أمر تداركه على عكمة الموضوع التي قد يكون في قضائها في موضوع الدعوى ما يثبت به كذب أو خطأ الخطأ فيتح وجبه النظر . فإذا كان الضرر لم يرفع بهذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق التفنن والإبرام ينتفع من يوم صدوره لإصلاح جميع ما أصل به من الأخطاء - ما وقع منها فيه وما سبقه وبني عليه - ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه - عمل خلاف الأصل لاتبارات قدرها - المشرع - في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ بتحقيق التي أجازت الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية دون انتظار صدور حكم في الموضوع . وإن الحكم الذي لا يقضى إلا بحسم التفتيش وإبادة

فصلاً وإنشاء لم يحد لها القانون طريقاً مادياً للطعن فيها .

وإن فالحكم الذي يفصل في دفعه قرينة فقط دون أن يتعرض لموضوع الدعوى لا يجوز الطعن فيه بطريق التفنن ، إذ مثل هذا الحكم لا يمنع أى خصم من خصوم الدعوى منها نائماً من المدافعة فيها أمام محكمة المرحض ، فهو إذن ليس من قبيل الأحكام التي قررت المادة ٢٢١ من تحقيق الجنايات مواثيقه لتسليم صورتها .

(جريدة ١٩٣١/١١/١٣ طين رقم ٢٦١ سنة ١٩٣١)

٥٥٧ - لا يجوز الطعن بطريق التفنن إلا إذا كان الحكم صادراً في جنابة أو جنبة ومنبهة الخصومة بالنسبة إلى مريد الطعن . فالحكم التهديدي أو الصادر في دفع قرينة لا يجوز الطعن فيه مستقلاً عن الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

(جريدة ١٩٤٠/١١/٢٥ طين رقم ١١ سنة ١٩٣٩)

٥٥٨ - الطعن بطريق التفنن لا يجوز إلا في أحكام آخر درجة منبهة التنبه الدعوى في مواد الجنايات والمبلغ . وإن فالحكم التهديدي أو الصادر في دفع قرينة لا يجوز الطعن فيه استقلاً عن الموضوع لأن الخصومة أمام المحكمة لا تنه به .

(جريدة ١٩٤٢/١/١٢ طين رقم ٤٩٢ سنة ١٩٤٢)

٥٥٩ - الطعن بطريق التفنن لا يجوز إلا في أحكام آخر درجة التي تفصل نهائياً في الموضوع أو التي تنهى الخصومة بالنسبة للطاعن . أما الأحكام التي تفصل في دفع قرينة يعتبر أن تنهى الدواع فلا يجوز الطعن فيها مستقلاً وقبل الفصل في الموضوع . ولا يستثنى من ذلك إلا ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي أضيفت بمقتضى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ إذ أجازت أيضاً الطعن بطريق التفنن في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع . وهذا الاستثناء الذي جله به تشريع خاص يؤيد القاعدة الأصلية المتممة بمراتبها . وإن فالحكم القاضي بجواز قبول البينة على كذب الشاهد لا يصح الطعن فيه بطريق التفنن .

(جريدة ١٩٣٥/١٢/١٣ طين رقم ١١٣٠ سنة ١٩٣٥)

٥٥٤ - الحكم الذي لا يفصل في الخصومة والذي ليس إلا لإزالة برأى نظري لا يجوز تأخره الطعن فيه استقلاً بطريق التفنن .

الحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع للحكم الذي يقضى قبل الفصل في موضوع الدعوى يجوز إثبات تملك ودية بالينة لا يجوز الطعن فيه استقلالاً لأنه حكم غير منه الخصومة ،

( جلد ١١ / ١٧ / ١٩٣٧ ط ٢٠ رقم ٢٤٠ ص ١٠ )

٥٥٧ - الحكم بصحة التفتيش وتحديد جلسة للرافعة في موضوع الدعوى ليس من الأحكام المتبعية للخصومة ، إذ الدعوى ، بعد صدوره ، تبقى قائمة أمام المحكمة ، ولا مانع قانوناً من أن يقضى في موضوعها لمصلحة المتهمة فلتلحق بذلك كل مصلحة له في التمسك بطلان التفتيش ، وإن كان فالطعن بطريق التفتيش في هذا الحكم غير جائز .

( جلد ١١ / ٢ / ١٩٣٧ ط ٢٠ رقم ١٨٧٧ سنة ١٣٢٢ ق )

٥٥٨ - إن مفهوم المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات هو أنه لا يجوز الطعن بطريق التفتيش إلا في الأحكام المتبعية للخصومة بالسبب لمن يريد الطعن عما ما استثنى في هذه المادة من الأحكام الصادرة في الاختصاص لعدم ولاية الحاكم الأهلية . فالحكم الصادر برفض دفع قضية بغيره بقرعة الدعوى العمومية وعدم وجود صفة البليغ وبقبول دفع بطلان تقرير الجدير الأول وتجب تسمية آخر لبعض الأوراق وحمل حساب قبل الفصل في الموضوع هو من الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها بطريق التفتيش لأنه ليس منها للخصومة ، بل ذلك الدعوى بعد صدوره قائمة حتى يتصل بالحكم التفتيشي ويقضى في موضوعها .

( جلد ١١ / ١٦ / ١٩٣٨ ط ٢٠ رقم ١٤٤٠ سنة ١٣٢٨ ق )

٥٥٩ - إن التفتيش من طرق الطعن غير الاحتيازية التي لا يصح سلوكها قانوناً إلا بعد استفاد جميع الطرق الاحتيازية في سبيل إصلاح الخطأ المحض . فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق - كما هو المتفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ المحض في مطلقاً أمره أمام محكمة الموضوع التي يجوز لها أن تصل على نفسه بقبولها في موضوع الدعوى . وهذا يعني وجه التفتيش بملوك طريقه المتعارف . فإذا لم يرفع الخطأ حتى صدور هذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق التفتيش يفتح من يوم صدور هذا الحكم النهائي . وذلك لإصلاح جميع الأخطاء التي وقعت فيه والتي سبقت ويحق عليها على السواء . ولا يمكن من ذلك إلا ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ التي تجوز الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية

الحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع للحكم الذي يقضى قبل الفصل في موضوع الدعوى يجوز إثبات تملك ودية بالينة لا يجوز الطعن فيه استقلالاً لأنه حكم غير منه الخصومة ،

٥٥٧ - الحكم بصحة التفتيش وتحديد جلسة للرافعة في موضوع الدعوى ليس من الأحكام المتبعية للخصومة ، إذ الدعوى ، بعد صدوره ، تبقى قائمة أمام المحكمة ، ولا مانع قانوناً من أن يقضى في موضوعها لمصلحة المتهمة فلتلحق بذلك كل مصلحة له في التمسك بطلان التفتيش ، وإن كان فالطعن بطريق التفتيش في هذا الحكم غير جائز .

٥٥٨ - إن مفهوم المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات هو أنه لا يجوز الطعن بطريق التفتيش إلا في الأحكام المتبعية للخصومة بالسبب لمن يريد الطعن عما ما استثنى في هذه المادة من الأحكام الصادرة في الاختصاص لعدم ولاية الحاكم الأهلية . فالحكم الصادر برفض دفع قضية بغيره بقرعة الدعوى العمومية وعدم وجود صفة البليغ وبقبول دفع بطلان تقرير الجدير الأول وتجب تسمية آخر لبعض الأوراق وحمل حساب قبل الفصل في الموضوع هو من الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها بطريق التفتيش لأنه ليس منها للخصومة ، بل ذلك الدعوى بعد صدوره قائمة حتى يتصل بالحكم التفتيشي ويقضى في موضوعها .

٥٥٩ - إن التفتيش من طرق الطعن غير الاحتيازية التي لا يصح سلوكها قانوناً إلا بعد استفاد جميع الطرق الاحتيازية في سبيل إصلاح الخطأ المحض . فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق - كما هو المتفاد من عبارة المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات - إلا إذا كان قد صدر في الدعوى حكم نهائي انتهت به الخصومة أمام المحكمة . أما قبل ذلك فيكون الخطأ المحض في مطلقاً أمره أمام محكمة الموضوع التي يجوز لها أن تصل على نفسه بقبولها في موضوع الدعوى . وهذا يعني وجه التفتيش بملوك طريقه المتعارف . فإذا لم يرفع الخطأ حتى صدور هذا الحكم النهائي فإن باب الطعن بطريق التفتيش يفتح من يوم صدور هذا الحكم النهائي . وذلك لإصلاح جميع الأخطاء التي وقعت فيه والتي سبقت ويحق عليها على السواء . ولا يمكن من ذلك إلا ما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ التي تجوز الطعن في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية

فإنما لنا من الأحكام المتبعية للنصوص أمام المحكمة في الموضوع المطروح عليها .

( جلد ١٠/٢٠ - ملن رقم ١٣٤٣ سنة ١٤٠٢ )

٥٦٣ - بادأت المحكمة الاستئنافية لم تفصل في الاستئناف المطروح من المستول من الحقوق المدنية بل استعده من الزول حتى يدفع الرسم ، فإنها متى ثبت لها أن الرسم دفع فعلا ، يكون عليها أن تفصل في الاستئناف . وإن كان قضاءها باستنادا للقضية من الزول لا يجوز التلعن فيه بطريق النقض ، لأن قضاءها هذا ليس فعلا في موضوع الدعوى المدنية ولا هو منه لقصوره .

( جلد ١٠/٢٤ - ملن رقم ٨٨٦ سنة ١٤٠٥ )

٥٦٤ - الحكم القاضي بقبول دعوى الجعنة المباشرة المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية وإيداع القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لفصل في موضوعها هو حكم غير فاصل في الدعوى ولا منه للقصور ، فلا يجوز التلعن فيه بطريق النقض .

( جلد ١٠/٢٤ - ملن رقم ٤٧٩ سنة ١٤٠٧ )

٥٦٥ - الحكم الصادر برتبة البهني إجراءات الدعوى القائمة على نائب حتى يأذن مجلس الزواب في اعتبار الإجراء من حكم غير متعلق بقصوره فلا يجوز التلعن فيه بطريق النقض .

( جلد ١٠/٢٦ - ملن رقم ٢١٧٣ سنة ١٤٠٧ )

٥٦٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه إنما صدر برضى الدفع بطلان الحكم الثابت وتعدد جلسة نظر الموضوع ، كان التلعن فيه بطريق النقض غير جائز ، ( جلد ١٠/٢٦ - ملن رقم ١٧٥٥ سنة ١٤٠٧ )

٥٦٦ - لا يجوز التلعن بطريق النقض في الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية لأنه ليس حكما فاصلا في موضوع دعوى التبريش .

( جلد ١٠/٢٦ - ملن رقم ٩٨٢ سنة ١٤٠٧ )

٥٦٧ - إن قضايا الجنابات لتمام إلى عاكم الجنابات بناء على إعلان من النيابة العامة مبين في وصف التهمة ، وإنما تعال بناء على أمر يصدر من قاضي الإحالة يبين فيه الأفعال المندبة لكل منهم والوصف القانوني لهذه الأفعال ، وليس التهم بطريق التلعن في ذلك الأمر وإنما إذا وقع فيه خطأ مادي أو سهو في حوالة التهام جاز لمحكمة الجنابات ، إلى حين التلق بالحكم ، معارك ما وقع من خطأ أو سهو . فإذا كانت محكمة الجنابات قد بينت في حكمها العبرة التي أخلت بها التهم وتزوج

الآلة التي استعملت في الضرب فلا يقبل التلعن في هذا الحكم بمقتضى أن وصف التهمة التي وجهها النيابة لهم مقتضى إذ هي اكتفت فيه بأن التهم ضرب الجاني عليه على رأسه دون أن تبين أداة الضرب ولا عسله الضربات التي رقعها التهم بالجاني عليه .

( جلد ١٠/٢٦ - ملن رقم ٢١٠٣ سنة ١٤٠٧ )

٥٦٨ - لا يجوز بمقتضى المادة ٢٢٦ من قانون تحقيق الجنابات التلعن بأي وجه من الوجوه في الأمر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى والملة في ذلك أن هذا الأمر غير لازم للمحكمة فيما اشتمل عليه ، فلما أن تصح كل خطأ فيه ، كما أن التهم أن يندى اعتراضا على وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، فإذا لم تستدرك المحكمة الخطأ من نفسها ، أو بناء على طلبه ، كان له أن يلعن أمام محكمة النقض في الحكم ذاته لأن أمر الإحالة .

( جلد ١٠/٢٦ - ملن رقم ١٢١٦ سنة ١٤٠٧ )

٥٦٩ - إن التلعن بطريق النقض لا يكون إلا في الحكم الثابت وبناء على الإجراءات التي قام عليها . أما الاخطاء التي تقع في أرواس الاحالة فلا يصح عرضها على محكمة النقض ، بل هي تعرض على المحكمة المالة اليوم الدعوى لفصل فيها . فلما هي لم تتداركها ، من نفسها أو بناء على طلب الخصوم ، صح فيها للمحكمة النقض ، ولكن على أساس أنها اخطاء وقعت في ذات الحكم لا في أمر الإحالة فإذا كان المتهم قد أسبل إلى محكمة الجنابات تهمة أنه شرف في قتل لأن عمدا البغ ، ووافقت المحكمة على ما دفع به من أن التهمة ليست في حقيقة وصفها ولا جعنة ضرب من غير سبق إصرار ولا تردد ، وقضت بمتاها على هذا الأساس فلا يصح أن لا ينظر إلى محكمة النقض بناء على الخطأ الذي وقع فيه قاضي الإحالة .

( جلد ١٠/٢٥ - ملن رقم ١٤٩١ سنة ١٤٠٧ )

٥٧٠ - إن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يحد أن بين في المادة الأولى الأحوال التي يجوز لقاضي الإحالة أن يميل فيها الجنابة إلى القاضي الجاني نص في المادة الثانية على أنه يجوز للنائب العمومي أن يلعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية متقدمة بعبارة غريبة مفردة في أمر الإحالة الصادر تطبيقا للمادة السابقة ثم قال : « فإذا قبلت المعارضة تصد المحكمة أمرا بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات مراعية وذلك الإجراء » بلفظه لقاضي الإحالة . وليس في هذا

بإسالة الدعوى إلى محكمة الجنايات فإن العلم فيه بطريق  
التنقض لا يكون جائزاً .

(حسنة ١٩٥٣/٧/٩ ملن رقم ٨١٣ سنة ٢٣ ق)  
٥٧٣ - لما كلف الشارع في المادة ١٩٥ من  
قانون الإجراءات الجنائية قد نصر حق العلم بطريق  
التنقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأن لا وجه  
لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق القانون أو في  
تأويله ، ولكن ما يثيره الطاعن من قصور في أسباب  
القرار المطعون فيه لعدم الرد على أدلة الاتهام التي تقدم  
بها ومن استناد القرار إلى أوراق لمطلع عليها ، وما  
ذهب إليه في نفي جريمة التبديد استناداً إلى وثيقة قيام  
المطعون عنه بإعداد المبلغ المدعى بتدبيره إلى أحد  
دائي الطاعن وما انتهى إليه من أن هذا البناد يرى  
ذمة المطعون عنه ، كل ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق  
القانون أو تأويله ، ما يجوز منه العلم بطريق التنقض  
من المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من غرفة  
الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، طبقاً لقانون -  
فإن العلم يكون غير جائز .

(حسنة ١٩٥٤/٦/٢٩ ملن رقم ٢١١٧ سنة ٢٣ ق)  
٥٧٤ - إن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص  
التي يجوز العلم فيها استناداً لطريق التنقض من الأحكام  
الصادرة نهائياً في الدار في يكون القول فيها بعدم  
الاختصاص مؤسراً على عدم ولاية المحاكم الأهلية فقط  
أما ما هنا ذلك من الأحكام التي تفصل في مسائل  
الاختصاص فلا يجوز العلم فيها مستقلة بطريق التنقض  
بل الواجب رفع مثل هذا العلم مقترناً بالعلم على  
الحكم الصادر في الموضوع . وإن فالحكم الصادر من  
عسكة المجمع بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية لا يجوز  
العلم فيه قبل صدور الحكم النهائي في الموضوع .

(حسنة ١٩٣٤/١٢/١٠ ملن رقم ٢٩ سنة ٢٠ ق)  
٥٧٥ - الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص  
عسكة المجمع بنظر الدعوى هو حكم غير منه التراجع  
بين الخصوم فلا يجوز العلم فيه بطريق التنقض .

(حسنة ١٩٤٨/١٢/٦ ملن رقم ١٩٢٠ سنة ١٨ ق)  
٥٧٦ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية  
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن أحد  
المتهمين حدث هو حكم غير منه لمقصوداً الحكم بحسكة  
الموضوع فلا يجوز العلم فيه بطريق التنقض .

لكن هذا لا يمنع من تقديم طلب تبين المحكمة  
التي تفصل في الدعوى - في أي وقت وبغض النظر عما

ما يجوز لثبته أن تعلم في هذا القرار أمام محكمة  
التنقض ، بل إن فيها عسل جواز العلم أمام غرفة  
المفودة عام مطلق يشمل العلم من تأسس الواقعة ومن  
ناحية القانون صلب السواء . ولأن فلا يكون العلم  
بطريق التنقض خطأ في تطبيق القانون إلا في الحالة  
الوحيدة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون  
المدكور التي تقول : « النائب المدعى أن العلم أمام  
محكمة النفس والإبرام في الأمر الصادر من غرفة المفودة  
طبقاً لهذا القانون ، غير أن هذا العلم لا يجوز إلا  
خطأ في تطبيق نصوص هذا القانون أو تأويله ،  
ولا يصح في هذا الحكم الاستناد إلى المادة ١٣ من قانون  
تشكيل محاكم الجنايات إذ علم المادة إنما تقيد إلى العلم  
في الأمر الصادر من قاضي الإحالة بعدم وجود وجه  
لإقامة الدعوى أو في الأمر الصادر منه بإعادة القضية  
إلى النيابة لأن الأفعال المستندة إليهم لا تخرج عن  
كرتها جنسية أو عتاقية ولا يجوز هذا العلم إلا خطأ في  
تطبيق نصوص القانون أو في تأويله .

(حسنة ١٩٤٩/٥/٢ ملن رقم ٥٩٦ سنة ١٩ ق)

٥٧٩ - : الأصل في العلم بالتنقض أنه لا يجوز  
إلا في الأحكام التنية للمقصود والصادرة من محكمة  
آخر درجة ، إلا أن القانون أجاز لقائب العام استثناء  
من هذا الأصل واختصاراً للإجراءات ، العلم بطريق  
التنقض في أمر غرفة الاتهام باختيار الواقعة جنسية ، وقد  
جعل حق العلم في هذا الأمر منوطاً بأن يكون الأمر  
صادراً بحسب الأصل بإسالة الواقعة إلى المحكمة المختصة  
بأصل الدعوى في المجمع - وهي المحكمة الجزائية -  
فإنه يشين قصر حق العلم على هذه الحالة رغم التوسع  
فيها بحيث إذا لم يجرب عليه هذا الأمر بأن كان الأمر  
باختيار الواقعة جنسية صادراً بإسالتها إلى محكمة  
الجنايات لا يتطلبها جنائية أو لغير ذلك من الأسباب  
فإن العلم فيه بطريق التنقض لا يكون جائزاً .

(حسنة ١٩٥٣/٧/٩ ملن رقم ٨٠ سنة ٢٣ ق)

٥٧٢ - إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون  
الإجراءات الجزائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز  
فيها لقب العام العلم بطريق النفس في أوامر غرفة  
الاتهام قد جعلتا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر  
منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإسالة الجنائية  
إلى المحكمة الجزائية أو بأن الواقعة جنسية أو عتاقية .  
فإذا كان الأمر المطعون فيه صادراً من غرفة الاتهام

الطعن بطريق التقتض والإيرام ما لم يكن له مصلحة حقيقية في تقيض الحكم المطعون فيه غير أن هذه القاعدة على إطلاقها لا تنص على التقتض في المنازعة، بل مركزاً عاماً في تمثل المصالح العامة وتسعى لتحقيق موجبات التوازن من جهة الدعوى العمومية، ولذلك كان لما أن تظعن بطريق التقتض في الأحكام وإن لم يكن لها كسطة اتهام مصلحة عامة في الطعن بل كانت مصلحة من المحكوم عليهم من المتهمين، نعم، إنما لم يكن لها كسطة اتهام ولا للحكوم عليهم من المتهمين أية مصلحة في الطعن فلهذا لا يقبل حلاً بذلك المبدأ العام فإذا كان الحكم المطعون فيه بدو له استئناف المحكوم عليه شكلاً وتأنيده الحكم المستأنف موضوعاً لم يؤثر في مصلحة التيقض بوضعها سلطة إمام لا في نفس موضوع الحكم بل استبقاء كما هو وهو ما يزيد التيقض أن تصل إليه إذا قبل الطعن المرفوع منها في هذا الحكم ولم تكن المحكوم عليه من جهة أخرى مصلحة في هذا الطعن إذ لو تكن رخصه هو لما قبل منه لأن الخطأ في قبول استئنافه شكلاً لا يقتضيه بل هو في مصلحة كان لاطعن في هذا الحكم على غير أساس متعيناً جسم قيوه .

(جلسة ١٩٦٩/١٢٢٣ ملن رقم ١٨٣٦ سنة ١٩٦٩)

٥٨١ - إذا كان الطعن موجهاً على حكم ابتدائي صادر من محكمة الدرجة الأولى فهو غير جائز القبول عملاً بالمادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنايات التي لا تجيز الطعن إلا في أحكام آخر درجة .

(جلسة ١٩٦٩/١٢٢٣ ملن رقم ١٩٨٨ سنة ١٩٦٩)

٥٨٢ - إذا كانت واقعة الدعوى كما أثيرها الحكم هي أن المتهم استعمل زججيات قاذرة تحصل علاقة شركة الكسوكراكولا المسجلة - وهي الاسم مخفياً - بالفتن بين العربية والارمنية في ميكل الإيجانية - في تمييزها بمبدأ قاذرة من منتجات مصنعها الخاص وسالماً بقصد البيع، وكانت الشركة حين طلبت إلى محكمة أول درجة الحكم لها بقرائة تدينية عن إساءة استعمال العلامة، ولم تقتض لها المحكمة بها، لم تتأق هذا الحكم، فلا يحق لها أن تعود إلى التحدث من ذلك أمام محكمة التقتض كذلك إذا لم تكن الشركة قد طلبت في دعواها مصادرة زججياتها المطلوبة في تدعيم أنها انفصلت الإجراءات المنصوص عليها بالمادة ٣٠ من القانون التي تجبر المحكمة أن تقتض بمصادرة الأشياء المبرورة لاستئصال منها من التصديقات أو غير ذلك فلا يكون لهذه المصادرة وجه .

(جلسة ١٩٦٩/١٢٢٣ ملن رقم ١٩٧٢ سنة ١٩٦٩)

سعى صلوه من أحكام - إلى الجهة ذات الاختصاص طبقاً للمادة ٢٤١ من قانون تحقيق الجنايات، وذلك إذا ما توافر سببه .

(بجاءة ١٩٦٩/٧٢٤ ملن رقم ٨٩٤ سنة ١٩٦٩)

٥٧٧ - الحكم الصادر من محكمة المخابرات الاستثنائية بعدم اختصاص محكمة المخابرات بطريق الدعوى وإحالة الأوراق على مكتب النائب الدعوى لإجراء شتره فيها هو حكم غير منه الخصومة، إذ أن التهم سبقتم بناءً عليه بالطريق القانوني للمحاكمة من جديد أمام محكمة غير التي أصدرت الحكم المطعون فيه فلا يجوز إذ الطعن فيه بطريق التقتض مادامت المحاكمة لم تنته بعد فلا ماناً أنهيت بحكم جديد فستتبدل يكون ذلك الحكم هو وحده الذي يجوز الطعن فيه أما قبل ذلك فليجوز الأحكام التي تصدر في الدعوى لا تكون قابلة للطعن لاحقاً زوال أوجه التظلم من الانقطاع التي تقع فيها بما يجري أو يتم بعدها من إجراءات أو أحكام .

(جلسة ١٩٦٩/٧٢٤ ملن رقم ١٩٢٣ سنة ١٩٦٩)

٥٧٨ - إن الفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية - نص على أنه لا يجوز الطعن بطريق التقتض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا أثبت عليها منع السير في الدعوى . وإن كان التقتض لا ينافي في ذاتها مع الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة حالية التقتض . بعدم اختصاص محكمة المفتح بطريق الدعوى لأن الواقعة جنائية، تقتض محكمة ثانية درجة بعدم اختصاصها بطريق الدعوى وإحالة القضية إلى النيابة العامة لإجراء شترها فيها - مع كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون منها الخصومة في موضوع الدعوى ولا يبين عليه منع السير فيها ويكون الطعن فيه بطريق التقتض غير جائز قانوناً .

(بجاءة ١٩٦٩/١٢٢٣ ملن رقم ٢١٩٥ سنة ١٩٦٩)

٥٧٩ - الحكم الصادر برفض التظلم بعدم اختصاص المثل لمحاكمة المفتح وبرفض التظلم بقرط الدعوى العمومية يعني المنع والتجديد جلسة نظر الموضوع هو حكم لم ينف الخصومة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الطعن فيه بطريق التقتض علا ينص الفقرة الأولى من المادة ٤٢١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(جلسة ١٩٦٩/١٢٢٣ ملن رقم ٢٤٠ سنة ١٩٦٩)

٥٨٠ - إن من المبادئ المنطقية أن المصلحة أساس الدعوى لأن المصلحة لا تصدق ولا دعوى وعليه فالتأييد العامة والمحكوم عليه وللدعوى للتي لا يقبل من أهم

٥٨٣ - إذا كان ما ينشاء الطاعن على الحكم أنه جازاً لا للاختلال بمقتضى في النطاق ، فإن استثناءه كان جازاً لاستثائه إلى غاياته الحكم القانوني ، ويكون الطعن فيه مباشرة بطريق التفتيش غير جائز .  
( جلة ١١٤٨/١٤٤٨ من رقم ١١٤٨ سنة ١٣٤٤ ق )

٥٨٤ - إن التفتيش الأخيرة من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجزائية التي أضيفت بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٣ قد أجازت للتهمة استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المرافعات وفي المجلس في غير الأحوال المتصورة عليها في العقوبة الأولى من المادة نفسها ، إذ كان ذلك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ما لا يبرر معه الحكم عليه أن يعلن في حكم المحكمة الجزئية مباشرة بطريق التفتيش له السبب .  
( جلة ١١٤٨/١٣٧٢ من رقم ١١٣٧ سنة ١٣٤٤ ق )

٥٨٥ - إذا كان ما ينشاء الطاعن على الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتبرجه ما تقي قرش ، أعاد خطأ في تطبيق القانون فإن استثناءه كان جازاً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ . قانون الإجراءات الجنائية التي تجبر استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ، ما لا يبرر معه الحكم عليه أن يعلن في حكم المحكمة الجزئية مباشرة بطريق التفتيش له السبب .  
( جلة ١١٥٠/١٣٧٢ من رقم ١٣٧٢ سنة ١٣٤٤ ق )

٥٨٦ - إن أي حكم يصدر من المحاكم العسكرية لا يكون بصريح المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية قابلاً للطعن بأية طريقة من الطرق المعروفة من القانون العادية كانت أو غير العادية وذلك لأن السلطة القائمة على إصدار الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما يتمتعان بالنسبة المذكورة ، التفتيش في القضاء العسكري بإقامة برؤية محكمة التفتيش في القضاء العادي من مرافقة محكمة إجراءات المحكمة وتطبيق لقانون تطبيقاً صحيحاً على رخصة التهمة . وإن كان ذلك بطريق التفتيش في الحكم العسكري ولو من جهة خصامه بالاختصاص غير جائز .  
( جلة ١١٤٨/١٣٧٢ من رقم ١٣٧٢ سنة ١٣٤٤ ق )

٥٨٧ - إن القانون الخاص بالمحاكم العسكرية لم يجعل للمحاكم العادية أي اختصاص بمسند الأحكام التي تصدر من هذه المحاكم فيما يرفع عنها من طعون بل جعل ذلك من شأن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية . ثم إنه يظهر من نصوص المرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٥ المصدق عليها قبل إلغاء الأحكام العرفية والتي يمكن أن يصاد النظر فيها بعد إلغاء هذه الأحكام بحسرة رئيس مجلس الوزراء طبقاً للمادة ٣ من المرسوم بقانون المذكور أصبحت غير جارية العمل فيها . ولا دخل هذا بأنه قد طرأ أسباب تقتضي إعادة النظر في الأحكام العسكرية بعد فوات الميعاد المحدد لرئيس مجلس الوزراء لتصديق على الأحكام العسكرية وإعادة النظر فيها ، إذ تلك النصوص مرسومة في منع المحاكم العادة من النظر في هذه الأحكام ، ولم يستلزم شريع تفويضاً من زيادة النظر فيها .  
( جلة ١١٤٨/١٣٧٢ من رقم ١٣٧٢ سنة ١٣٤٤ ق )

٥٨٨ - إن المادتين ٨ و ٨٨ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص في صراحة على أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية وزير العدل هما وحدهما سلطة التفتيش قانوناً وإجراءاتاً بمسند الأحكام العرفية من مرافقة محكمة إجراءات المحكمة وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على رخصة التهمة . وإن كان لا يجوز بأية حالة ولا لأي سبب من الأسباب التفتيش بطريق التفتيش في الحكم الصادر من محكمة عسكرية سواء من جهة خصامه بالاختصاص أو في الموضوع .  
( جلة ١١٥٠/١٣٧٢ من رقم ١٣٧٢ سنة ١٣٤٤ ق )

٥٨٩ - إن الحكم الصادر من المحكمة العسكرية العليا لا يجوز الطعن فيه بطريق التفتيش لأن المادة ٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بنظام الأحكام العرفية مرسومة في أن أي حكم صادر من المحكمة العسكرية لا يكون قابلاً للطعن بأية طريقة من الطرق المعروفة في القانون العادية كانت أو غير العادية . وإن كان هذا القانون السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما يتمتعان في إلغاء الأحكام العسكرية بإقامة برؤية محكمة التفتيش في القضاء العادي من مرافقة المحكمة وتطبيق لقانون تطبيقاً صحيحاً على رخصة التهمة . وإن كان ذلك بطريق التفتيش في الحكم العسكري ولو من جهة خصامه بالاختصاص غير جائز .  
( جلة ١١٤٨/١٣٧٢ من رقم ١٣٧٢ سنة ١٣٤٤ ق )

الطعن فيها غير اعتيادي لا يسار فيه الا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع لمصبح ما وقع من خطأ . فلذا نقضت المحكمة - بناء على ما قرره اليابا من حصول وفاة المتهم - بسقوط الدعوى العمومية لهذا السبب ، ثم تبين ان هذا الأساس الذي اقيم عليه الحكم غير صحيح ، كان ما وقعت فيه المحكمة انما هو مجرد خطأ مادي من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه ، اما بالطعن فيه لنسبها بأية طريقة من طرق الطعن العادية اذا كان ذلك ميسوراً ، واما الرجوع الى ذات المحكمة التي أصدرته لتستدرك هي خطأها .

(جلسة ١٩٣٩/٤/٢٤ طين رقم ٩٤ سنة ١٩٤٠)

٥٩٣ - إن المدعى بالحق المدني لا يمكن استعمال حقوق دعوى العمومية وإنما يدخل فيها بصفتها مفعولاً من الجريمة التي وقعت حالاً بها ثم يصار مدنياً عن الضرر الذي لحقه ، فضعوا مدنية بتهمة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تيميتها لها . فلذا ماضى المدعى المدني في دعواه المدنية بالترويض التي قدرته المحكمة فليس له بعد ذلك ان يطعن بطريق التنص والإبرام بحجة أن المحكمة قد تصف الدعوى الجنائية بأوصاف أدى براه هو أو الذي تراه النيابة لأن طعنهم مقصور على حقوقه المدنية فقط .

(جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٠ طين رقم ٧٧ سنة ١٩٤٠)

٥٩٤ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجنائيات صريحة في أن طعن المدعى بأحق المدني لا يصح إلا فيما يخص بحقوقه المدنية فقط . ولذلك لا تكون له صفة في الطعن على الحكم بأوجه تتحقق بالدعوى العمومية ولا تأخير لها في حقوقه المدنية .

(جلسة ١٩٤٠/٥/٢١ طين رقم ١٢٤٨ سنة ١٩٤١)

٥٩٥ - إذا صدر حكم على متهمين فطعن أحدهما فيه ونقص ، فالحكم الصادر بعد إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لا يقبل الطعن فيه من الذي يطعن بالحق المدني بالنسبة إلى التهم الأخرى التي اتهم بها كنه بالحكم الأول التي لم يطعن فيها .

(جلسة ١٩٤١/١١/١٧ طين رقم ١٤٨٨ سنة ١٩٤٢)

٥٩٦ - إن المادة ٤٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية للسلطة المرسوم بآثار رقم ٢٥٨ لسنة ١٩٥٢ تقصر حق الطعن بطريق النقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والمجنح . وإذا كان يمكن الفعل المسند إلى الطاعن والذي حكم عليه

٥٩٥ - الحكم الصادر من محكمة عسكرية مشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٢١ الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٤١ وبالقانون رقم ٨١ سنة ١٩٤٤ وقبل صدور القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ الذي رفضت بموجبه الأحكام العرفية لا يجوز الطعن في نفسه بأية طريقة من الطرق المرفوعة في القانون العادية كانت أو غير عادية . وذلك بصريح نص المادة ٨ من القانون السابق ذكره ، لأن السلطة المختصة على إجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وسهما يختص المن المذكور لاختصاص في القضاء العسكري بالنظام بوظيفة محكمة النقض في القضاء العادي من مراعاة جهة إجراءه المحاكمة وتخليق القانون على واقعة الدعوى .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢٦ طين رقم ١٦١٨ سنة ٢٠)

٥٩٦ - إن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيها يتحقق باوقاف وتغييرها ، وإنما وظيفتها الاشراف على مراعاة اصل القانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح . فلذا وقع في الحكم مجرد خطأ مادي فصحيحة من صفة محكمة الموضوع ، وسيله الطعن في الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية ، ما دام ذلك يسيراً ولا أثر له عنه دعوى تصبح إلى ذات المحكمة التي أصدرته لمصل فيها بالطرق المتبعة بحكم جديد قائم بذاته قابل للطعن بكل الطرق المتاحة . ولا يجوز أن أن يلجأ إلى محكمة التنص والإبرام لتصحيح مثل هذا الخطأ المادي لأن طريق التنص له بأية غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع لتصحيح ما وقع من خطأ ، فلذا كمال الواضح مما أورده بحكم استثنائي أن المحكمة أثبتت جرمية خاطئة متضمنة لاندثار الاقتضية على التهم الأولى التي قدم إليها متبهاً وحده بتهمة الجريمة دون اشتاق ، ولكنها عند إصدار حكمها على معنى ذلك نقضت باسم التهم الثاني الذي لم تصعد الحكم صليبه ، فطريق اصلاح هذا الخطأ الذي وقع فيه الحكم هي ولم دعوى تصبح إلى محكمة الموضوع لا الطعن بطريق التنص .

(جلسة ١٩٣٩/٤/٢٤ طين رقم ٣١١ سنة ١٩٤٠)

٥٩٧ - لا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض والإبرام لتصحيح ما يقع في الأحكام من أخطاء مادية لأن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيها يتحقق باوقاف وتصحيحها ، وأما وظيفها مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه وتأويله على الوجه الصحيح ، ولأن طريق



حقرة فإن هذا الحكم يكون صادراً في مخالفة غير جائز،  
بمقتضى المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجبايات - اطلع  
فيه بطريق النقض .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٢٢ طين رقم ٥٩٨ سنة ١٣ ق)

٩٩٩ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم  
الصادر بإدانة المتهم في جريمة مخالفة شروط الرخصة  
للطاعة له، فيما يخص بالكنس ومداينته بالمواد ٣ و ١  
و ٧ من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ الخاص بالحلات  
المنقولة والراحة والحضرة بالصحة والمادتين ٥ و ٧ من  
اللائحة الملحقة به، إذ العقوبة المقررة بالمواد المذكورة  
للقول المندرج إلى المتهم هي عقوبة المخالفة، والقصد  
ولم يرد عليه هذه المواد .

(جلسة ١٩٤٧/١١/١٠ طين رقم ١٤٣٧ سنة ١٧ ق)

٩٠٠ - إن المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق الجبايات  
لمصر الطعن بطريق النقض على أحكام آخر درجة  
الصادرة في مواد الجبايات أو الجلب . وإن كان  
المتهم قد قدم إلى محاكمة، فإنه لا ينفذ قرار الحكم  
الصادر إليه من جهة التنظيم، فالحكم الصادر بإدانة  
لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض، إذ هو حكم صادر في  
مخالفة تنظيم المواد ١٠ و ١١ و ١٤ من دكرين  
سنة ١٨٨٩ .

(جلسة ١٩٥١/١/٨ طين رقم ١٣٣٨ سنة ٢٠ ق)

٩٠١ - الحكم الصادر في مخالفة قيادة ترام بصفة  
بدون جواز الاستئناف من البعوى الجبائية المقضى فيها  
بغرم المقيم للمستأنف تقصير فحشاً وإلغاء الحكم  
المستأنف فيما يخص بالبعوى المدنية لا يجوز الطعن فيه  
بطريق النقض لأنه حكم صادر في مخالفة .

(جلسة ١٩٥١/٢/٢١ طين رقم ٥٩٨ سنة ٢١ ق)

٩٠٢ - إن المادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات  
الجسائية بصد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة  
١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد  
قصر الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الباردة من  
آخر درجة في مواد الجبايات والجلب دون المخالفات .  
وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في جريمة هي  
مخالفة طبقاً لقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ الخاص بمتبيل  
الطرق البامة، فإن الطعن فيه بطريق النقض الجاهل في  
٧ من مارس سنة ٩٥٣ لا يكون جائزاً .

(جلسة ١٩٥١/١١/٢٣ طين رقم ١٢٣٧ سنة ٢٣ ق)

٩٠٣ - إن الوصف القانوني لجريمة خبط الطعن  
هو أجا مخالفة، وإن طاعن الطعن بالنقض في الحكم لصالحه.

من أجله انتباهاً يكون مخالفة، فإن الطعن في هذا  
الحكم بطريق النقض لا يكون جائزاً .

(جلسة ١٩٥٢/١٢/١٢ طين رقم ١٥١٨ سنة ٢٣ ق)

٩٠٤ - إن المادة ٢٢٠ من قانون الإجراءات  
الجسائية بصد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة  
١٩٥٢ الصادر بتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ قد  
قصر الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الباردة من  
آخر درجة في مواد الجبايات والجلب دون المخالفات .  
وإن طاعن الطعن في طريق النقض في حكم صادر في مخالفة  
بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لا يكون جائزاً .

(جلسة ١٩٥٥/١١/١٠ طين رقم ١٢٦٢ سنة ٢٥ ق)

٩٠٥ - إن القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٣٨ الخاص  
بتنظيم صناعة الصابون وتجاريته إذ نص في مادته السابعة  
على أن كل مخالفة لأي حكم من أحكام هذا القانون  
والقرارات الصادرة تنفيذاً له من وزير التجارة والصناعة  
يعاقب عليه بالسجن لمدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة  
لا تزيد على مائة قرش أو إحدى هاتين العقوبتين فقط  
وفي حالة مخالفة حكم المادة ٨٧ من هذا القانون يحكم  
بمصادرة البضاعة المخزونة، كما يجوز أن يحكم بالمصادرة  
في حالة مخالفة أي حكم آخر من أحكام هذا القانون .  
وإن كان المخالف قد تصرف في البضاعة أو في جزء منها  
قبل إجراءات ضبط المتبعض عليها في المادة الخامسة  
من هذا القانون فيحكم عليه بغرامة لا تقل عن مئة الكية  
التي تصرف فيها ولا تزيد على ضعف مئتها - إذ كان  
لصه كذلك فقد دل برخصه على أرب المجرم التي  
يعاقب عليها هي مخالفات، لأن العقوبة التي قررها لها  
هي الغرامة التي لا تزيد على مائة قرش والجلب الذي  
لا تزيد مدته عن أسبوع . والغرامة التي نص عليها، وهو  
يتحدث عن المصادرة ليست عقوبة أصلية مقررة للجريمة  
بل هي في الواقع حقيقة الأمر بشأنه تعريض مقابل  
البضاعة التي كان يجب قانوناً بمصادرتها للمسكوة .  
ومع كل هذا شأنها فإنها - مهما أرفع مقدارها -  
لا يمكن أن تدين من نوع الجريمة التي لا حرة فيه .  
على مقتضى النص الذي أورده القانون لأنواع المجرم  
- إلا بالعقوبات الأصلية المقررة لها . فلما ما تدل عليه  
نصوص القانون المتضمن ذكرها وهو ما يستفاد جلياً  
من الأعمال التحضيرية والمناقشات التي جرت في البرلمان  
عند وضعه . ومع كل الأمر كذلك وكانت الغرامة  
المحكم بها على المتهم لمصره في القانون قبل أن  
تظهر نتيجة التحليل عقوبة تيمم إن جاز وصفها بأنها

في المعارضة المرفوعة فيه بل يجب انتظار صدور الحكم في المعارضة حتى إذا تم الخطأ فأما طعن فيه .

(جلسة ١٩٤١/٣/٢١ ملن رقم ١٠٨٢ سنة ١١ ق)

٦٠٧ - الحكم النهائي لا يجوز الطعن فيه بطريق التقضى مادامت المعارضة فيه جائزة .

(جلسة ١٩٤١/٤/١٨ ملن رقم ١٠٨٣ سنة ١١ ق)

٦٠٨ - لا يجوز تقضية ، كما لا يجوز لائز المضمون في الدعوى ، أن يطعن بطريق التقضى في الحكم النهائي الصادر على المتهم بالمعقوبة مادام باب المعارضة فيه مفتوحا للحكم عليه .

(جلسة ١٩٤١/٤/٢٥ ملن رقم ٣٢١ سنة ١٣ ق)

٦٠٩ - لا يجوز تقضى القانون لأى خصم من الخصوم في الدعوى الجنائية بما فهم النيابة العمومية أن يطعن بطريق التقضى في الحكم باب المعارضة فيه مفتوحا للحكم عليه في ضيقه ، إذ هذا الطريق العادى قد يؤدى إلى رفع وجه التقطن من الخطأ المدعى به .

(جلسة ١٩٤١/٤/٢٥ ملن رقم ٨٤ سنة ١٣ ق)

٦١٠ - الحكم الاستثنائى الفياى لا يجوز الطعن فيه بطريق التقضى مادام طريق المعارضة فيه لا يزال مفتوحا ، سواء أكان الطعن مرفوعا من المحكوم عليه أم من النيابة العمومية .

(جلسة ١٩٤١/٤/٢٥ ملن رقم ٣٢٢ سنة ١٣ ق)

٦١١ - الطعن بطريق التقضى لا يجوز إلا في الأحكام النهائية . فأن كان التأني أن الحكم المطعون فيه صدر عينايا ضد المتهم وقررت النيابة الطعن فيه ثم تبين أن هذا الحكم لم يملن إلى المتهم إلا بعد التعريب بالطلن - فهنا الطعن لا يكون جائزا

(جلسة ١٩٤١/٤/٢٥ ملن رقم ١٠٢٠ سنة ٢٠ ق)

٦١٢ - الطعن بطريق التقضى لا يجوز إلا إذا كان الحكم نهائيا لا بالنسبة لمن يريد أن يطعن فيه فقط بل بالنسبة لكل الخصوم في الدعوى . وإن كان الحكم قد صدر عينايا بالنسبة لأحدهما لزمه لأنه لكونه قابلا للطعن فيه منه بطريق المعارضة لا يجوز الدعى بالحق المدعى أن يطعن في طريق التقضى ، ولا يؤثر في ذلك كون هذا الحكم صادرا لمصلحة هذا المتهم في الدعوى المدنية ، لأن طرح الدعوى العمومية في المعارضة على بساط البحث قد يؤدى إلى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية الممتدة إليه . وهذا يلحق عليه طريق التمييز تغيير الأساس الذى بنى عليه التقضاء في الدعوى المدنية بما تكون منه هذه الدعوى غير صالحة

على المتهم في هذه مخالفة في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٣ غير جائز لأن المادة ٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ نصت الطعن بالتقضى على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنابات والجنس دون المخالفات .

(جلسة ١٩٥٤/١١/٢٠ ملن رقم ١٠٣٩ سنة ٢٤ ق)

٦٠٤ - الأحكام الصادرة بالإلزام تطبيقا للرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتدربين والمفتحة فيهم غير قابلة للطعن .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٢٤ ملن رقم ٦١٠ سنة ١٢ ق)

### الفصل الثامن

#### الطعن في الأحكام النهائية

٦٠٥ - الطعن بطريق التقضى والارام هو من طرق الطعن غير الاحتشادية التي شرعت لإصلاح ما يقع في الأحكام من الاعطاء المتخلفة بالقانون . ولا يجوز سلوك هذا الطريق إلا حين تكون قد استقضت كل طرق الطعن العادية التي سنها القانون لاستصدار التعديلات في الأحكام من الاعطاء ما تعلق منها بالقانون أو بالقانون وذلك قد نص قانون تحقيق الجنابات في المادة ٢٢٩ منه على عدم جواز الطعن بطريق التقضى في غير الأحكام الصادرة من آخر درجة بما يستلزم حتى أن تكون هذه الأحكام نهائية بالنسبة لجميع خصوم الدعوى . فأن كان الحكم قابلا للمعارضة لعدم إعلاؤه للمحكوم عليه أو لعدم مدى مياد المعارضة فيه بعد الإعلان فلا يجوز الطعن فيه بطريق التقضى والارام . وإن كان يطعن شكلا الطعن المرفوعة إلى حكم لم يصدر بعد نهائيا لعدم انقضاء مدة الثلاثة الأيام التالية ليوم إعلاوه في المدة المقررة قانونا لمعارضة المحكوم عليه فيه . ولو كان هذا الحكم قد صار نهائيا بعد التعريب بالطلن فيه لعدم حصول المعارضة فيه من المتهم بعد إعلاؤه به .

(جلسة ١٩٤٧/٢/٢٤ ملن رقم ٦٢١ سنة ١٢ ق)

٦٠٦ - لا يجوز لأى خصم من الخصوم في الدعوى أن يطعن بطريق التقضى في الحكم النهائي الصادر على المتهم بالمعقوبة مادامت المعارضة فيه جائزة فإن هذا الطريق العادى قد يرتفع به الخطأ الواقع في الحكم ويعدم وجه التقطن . وإن كان فلا يجوز الطعن من النيابة بطريق التقضى في الحكم النهائي طالما لم يفصل

الحكم أمام محكمة التفتيش طالما أن الرقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع .

(جلسة ١٩٤٢/٧/٢ طعن رقم ١٩٤٢ سنة ١١ ق)

٦١٣ - الحكم الصادر غيابياً بعدم قبول الاستئناف المرفوع من التهم شكلاً لتقديمه بعد الميعاد لا يجوز التأييد أو التمسك فيه بطريق التفتيش قبل صدوره نهائياً باعلاؤه وانتفاء ميعاد المعارضة فيه .

(جلسة ١٩٤٢/١٧/٢ طعن رقم ١٥٦١ سنة ١٩ ق)

٦١٤ - إنه لا يمكن التهم يستفيد من استئناف التأييد للحكم الصادر عليه بالعقوبة ولو لم يستأنف هو ، فإنه من صدوره حكم غيابي بعدم جواز الاستئناف المرفوع من التأييد من حكم محكمة أول درجة التي قضت باقتفاء التهم في جرمية اشتباهه ، فإن حق التهم في المعارضة يكون قائماً ويكون الطعن في هذا الحكم بطريق التفتيش غير جائز لأنه لم يصبح نهائياً بعد .

(جلسة ١٩٤١/١/٨ طعن رقم ١٦٥٩ سنة ٢٠ ق)

٦١٥ - لا يجوز - طبقاً للمادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية - الطعن بطريق التفتيش في الحكم التأييدي الصادر على التهم بالعقوبة ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً ، وميعاد الطعن بطريق التفتيش في الأحكام التأييدية لا يبدأ طبقاً للمادة ٢٤ من ذلك القانون إلا من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ اقتضاء مبادعها أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأنها لم تكن . وإن فالطعن المرفوع من التأييد في حكم صدر غيابياً بتأييد الحكم المستأنف يحس التهم لم يعلن بعد التهم لا يكون مقبولاً .

(جلسة ١٩٤٢/٧/١ طعن رقم ١٩٣٥ سنة ٢٢ ق)

٦١٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية وإلى الطاعن برفضه مسؤولاً عن الحقوق المدنية ولكنه شأى بالنسبة إلى التهم وقد عارض فيه ولم يفصل في المعارضة ، فإنه يكون من المتيقن وقب السهر في الطعن حتى يفصل في المعارضة إذ أن طرح الفعوى العمومية في المعارضة أمام محكمة الموضوع قد يؤدي إلى القضاء فيها ببراءة التهم ، ويكون الطعن غير صالح للحكم فيه ما دام الرقعة الجنائية التي هي أساس المسؤولية لا تزال موضع البحث .

(جلسة ١٩٤٢/٧/١٤ طعن رقم ١٧٠٢ سنة ٢١ ق)

٦١٧ - إن المادة ٢٢ من قانون الإجراءات

الجنائية تنص على ألا يقبل الطعن بطريق التفتيش في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزاً . وإن كان كانت التأييد قد طعن فيه بطريق التفتيش في الحكم الصادر غيابياً بتأييد الحكم المستأنف وتقرير التهم خصيصة قرش ، دون أن تقدم ما يدل على أن المعارضة فيه أصبحت غير جائزة ، فإن طعننا لا يكون جائزاً .

(جلسة ١٩٤٢/٧/٩ طعن رقم ١٧٣٤ سنة ٢٢ ق)

٦١٨ - حق كل الحكم لم يتعرض لواقع الدعوى بل كان مبنيًا على مسألة قانونية وهي عدم جواز نظر المعارضة في الحكم الصادر باعتبارها حكمًا لم تكن فيجب على من يريد الطعن في هذا الحكم بطريق التفتيش أن يقصر طعنه عليه ولا يتعرض فيسب المسائل لم يتناولها .

(جلسة ١٩٣٩/١/٤ طعن رقم ٥٧٧ سنة ٨ ق)

٦١٩ - ما دام الحكم وأردنا على الحكم الصادر في المعارضة فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض في طعنه للحكم التأييدي .

(جلسة ١٩٤١/٧/١٣ طعن رقم ١٦٠٩ سنة ٢٠ ق)

٦٢٠ - إذا دفع التهم تقاضاً عن حكم صادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وكانت أسبابها راجعة بعضها إلى الحكم التأييدي المعارض فيه وبعضها إلى حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن فلا يجوز النظر إلا في الأسباب التي ترجع إلى هذا الحكم الأخير . أما ما يتعلق من الأسباب بالحكم التأييدي المعارض فيه فيجب رفضها لعدم انضمامها على الحكم المطروح تقاضه .

(جلسة ١٩٣٢/١/٥ طعن رقم ١١٢٢ سنة ٢٢ ق)

٦٢١ - إذا قرر الطاعن في الميعاد بالعلن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وقدم تقرير الأسباب في الميعاد وكان بعض الوجوه التي تضمنتها تقريره راجعة إلى الحكم التأييدي السابق صدوره قبل الحكم الذي قرر بالعلن فيه استبعدت الوجوه المتعلقة بالحكم التأييدي وقصر البحث على الوجوه المنصبة على الحكم المطعون فيه .

(جلسة ١٩٣٢/١/١١ طعن رقم ٨١٢ سنة ٢٢ ق)

٦٢٢ - إذا حكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولكنها مع ذلك أشارت في حكمها إلى أنها تأخذ بأسباب الحكم التأييدي المعارض فيه فهذه الإشارة لا تؤثر في حكمها لأن هذا الحكم لا يلزم لتقصيه سوى ما جاء به من أن المعارض لم يحضر جلسة المعارضة رغم إعلانه . فإذا طعن المعارض في هذا الحكم

ما دامت هذه الجريمة ثابتة كالية بفردا لاستحقاق العقوبة التي توقعت على المتهم .

(جلسة ١٩٢١/١١/٢٢ من رقم ٦٩٩ سنة ٣ ق)

٦٢٧ - إذا كان وجه العلم لا يخلص العيب القانوني الذي لحق بالحكم المطعون فيه تفصيلاً دقيقاً ولكن كان يتسع في بطله لأن قدرت محكمة النقض المخالفة المتصلة أساساً للدعوى فتدبرها القانوني مسح وجه العلم وحق لمحكمة النقض أن تتخلى في الدعوى على وفق ما تراه هي مطابقاً لقانون .

(جلسة ١٩٢٣/٢/٢٧ من رقم ٣٦١ سنة ٣ ق)

٦٢٨ - الحكم لا يخلو للمتهمين بأصناف المخالفة في حال أنه لم يكن له عام نعم من قبل المحلل المادي الذي يجوز لمحكمة النقض مخالفاً ولا تأخير لحشد الخطأ المادي على جوهر الحكم في أصل الدعوى .

(جلسة ١٩٣٢/٣/٢٧ من رقم ١٤٢٠ سنة ٣ ق)

٦٢٩ - ليس لمحكمة النقض حق مراقبة محكمة الموضوع عما تلته من صحة وتائع القلب مادامت الأدلة التي تستند إليها في هذا الإثبات تتجسّد تقسلاً ما ارتأته في هذا الشأن .

(جلسة ١٩٣٤/٣/١٩ من رقم ٣٧١ سنة ٤ ق)

٦٣٠ - لا نزاع في أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة تأني الموضوع في تفسيره المقود وفي تكييفه لما حتى إذا أت في الحكم الصادر منه انحرافاً أو زيفاً من نصوص المقود موضوع الدعوى كان لها أن تضعف ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر إلى التفسير أو التكييف القانوني الصحيح .

(جلسة ١٩٣٤/٥/٢١ من رقم ١٢٠٩ سنة ٤ ق)

٦٣١ - إن التكييف القانوني المقود المصطلح على تسميته في فرنسا باسم (location vente) لا يزال موضع خلاف بين المحاكم والقضاة . إذا اعتبر القاضي الموضوع مقصداً من هذا القبيل فقد يمسح صحتها في ذلك بمضمون المقود مستظراً منها حقيقة قصد المخالف بحيث لم يقع منه تعييف لأي من من تضمنه ولا منفتح لحكم من أحكامه بل كان كل ما قبل إنما هو تعييف على من من المعلن الواردة به على معنى آخر فإن محكمة النقض لا تستطيع سوى إقرار ما ذهب إليه .

(جلسة ١٩٣٤/٥/٢١ من رقم ٢٢٠٩ سنة ٤ ق)

٦٣٢ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقتصر المقود والافتراءات وتكونها إلا أنه يجب مطالبة مع ذلك ألا تخرج في تفسيرها عما تحتلها عبارتها من حيث الحاط

بطريق النقض وكان بقرار العلم موجهاً إليه ذاته وكانت أوجه العلم متممة على أسباب الحكم الثاني ولا تتناول ما قضى به حكم اعتبار المصلحة كأنها لم تكن فلا يجوز النظر في هذه الأوجه .

(جلسة ١٩٣٩/٥/٢٢ من رقم ١٢١١ سنة ٩ ق)

### الفصل التاسع

#### نظر العلم أمام المحكمة

٦٣٣ - إذا كان العلم بطريق النقض لم يقصد به سوى تعييب الحكم الصادر بالإدانة وتوقيع العقاب فإنه إذا تولى التهم الطاعن قبل الفصل في طعنه يتعين للحكم باقتضاء الدعوى العمومية لوفائه من غير بحث في أوجه العلم التي ليست منه .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٥ من رقم ٣٩١ سنة ٩ ق)

٦٣٤ - إذا كان الطاعن قد توفي بعد تقريره بالعلم وقدمه إليه الأسباب فإنه يكون من التعين الحكم باقتضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه .

(جلسة ١٩٣٩/١١/٢١ من رقم ٨٧٢ سنة ١٩ ق)

٦٣٥ - وفاة الطاعن بعد تبديد المحكمة المطعون فيه نائياً واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه ، بعدم تدرية في بالعلم في المبدأ بقانون ، أو عدم تقديمه أسباب العلم في المبدأ لا تقتضي الحكم باقتضاء الدعوى العمومية ، ولا تمنع من الحكم بعدم قبول العلم شكلاً بالنسبة للمدعى الجنائي والمدنية ، لأن حجية الحكم الذي ناسر نائياً في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تاتى بوجاه بعد ذلك .

(جلسة ١٩٣٨/١٢/٢٦ من رقم ٩٨ سنة ٩ ق)

### فصل ٩ مآثر

#### سلطة محكمة النقض

٦٣٦ - إذا حوّل منهم إلى جرمين : جريمة تعرض بالقوة لحياة المدعى بالحق المدني ، وجريمة إغفال بوند قصد (إفلاخ شجرة بملوك لهذا المدعى المدني) ورات محكمة النقض أن جريمة التعرض غير ثابت على المتهم من الوقائع التي أوردتها الحكم ، وأن جريمة الإغفال بوند قصد هي وحدها ثابتة عليه ، كان لها أن تنقض الحكم لها بشتى جهة التعرض وتبرئ المتهم منها ، وأن تبيحه على حاله من جهة الإغفال مع اعتبار العقوبة المقتضى بها أنها من هذه التهمة الأخيرة فقط ، وتبرئها هي والتي هي المدني حسب حالها .

٦٣٨ - إذا كان مبنى العطن أن الحكم قد أعطى إذ قضى باختيار المعارضة كأنها لم تكن لأن العطن لم يتنقلب عن المحذور إلا لسبب قهري هو المرض أو كان العطن قد قدم لأول مرة مع أسباب العطن شهادة لاثبات هذا المرض ، فإن لمحكمه اكتنفت في هذه الحالة أن تقدر القضاة فأخذ بها أو عجز بها .

(جدة ١٩٤٢/٧/٦ طين رقم ١٤٥٠ سنة ١٣٢٢ ق)

٦٣٩ - إن القضاة المرحية (التي يقدمها المستأنتف لغيره عدم تقريره بالاستئناف في الميعاد) ، وإن كانت لا تخرج عن كونها دليلاً على الدعوى فتضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، إلا أن المحكمة من أيدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعديل حل تلك الشهادة فإن لمحكمه اكتنفت أن ترأفب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي ردها الحكم عليها أم لا .

(جدة ١٩٤٠/٤/٢ طين رقم ١٦٦١ سنة ١٣٢٠ ق)

٦٤٠ - إذا كان الحكم الاستثنائي قد تضمن برفع التعريض للقضاء ، أو ابتدأياً مع أو الاختلاف إنما كان مرفوعاً من التأييد وحدها فلهذا من خطأ يمين صحيحه بارجاع مبلغ التعويض إلى القدر المحكوم به ابتدأياً .

(جدة ١٩٤٤/١٠/٣٠ طين رقم ١٣٢٢ سنة ١٣٢٤ ق)

٦٤١ - إذا حكمت محكمة القضاء بعدم قبول العطن شكلاً استناداً إلى أن العطن لم يقدم أسباباً لعلته ثم يمين فيها بعد أن العطن كان قد قدم الأسباب وأنها لم تكن عرضت على محكمة القضاء بسبب أن ظم كتاب التأييد الذي قدمت إليه قصر في إرساها إلى ظم كتاب محكمة القضاء فإن الحكم بعدم قبول العطن شكلاً لا يصح مع هذا أن يمين دائماً ، بل يمين لرجوع فيه والنظر في العطن من جديد . وبخصوصاً أنه قد صدر طبقاً لفقادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات بدون منافية وبدون أن يعلن المحذور .

(جدة ١٩٤٤/١٢/٤ طين رقم ١٤٥٠ سنة ١٣٢٢ ق)

٦٤٢ - إذا قضت محكمة القضاء بعدم قبول العطن شكلاً لعدم تقديم العطن أسباباً له ، ثم يمين أنه كان قد قدم أسباباً للعطن في الميعاد وفككتها ثم مرض على المحكمة ، فيمين الزبوح في المظنم المنكسور والحكم بقبول العطن شكلاً .

(جدة ١٩٤٩/٧/٢٢ طين رقم ٢٣١٦ سنة ١٣٢٤ ق)

٦٤٣ - إذا حكمت محكمة القضاء بعدم قبول

بها من ملايكات ، ولمحكمه القضاء مراعاة ذلك . فإذا كان الجني عليه قد تنازل يوم الحادفة في عصر التحقيق عن حقه قبل انقضاء المدة التي أحدث بأصميه جرحاً ، ثم تعاوض المجرم بعد ذلك وعرضاً على مستدبة بالأصميه فلهذا التنازل لا يفسل التعويض عن العاطة لأن الجني عليه لم يتنذر عند تنازله ، حدوثاً ، فإذا رفضت المحكمة - أصيلاً من هذا التنازل - التعويض المدعية التي أعطها الجني عليه فلهذا تكون قد أخطأت في تأويل التنازل ، ويكون حكمها متيناً نقضه .

(جدة ١٩٣٨/٧/٢ طين رقم ٣٥ سنة ١٣٢٤ ق)

٦٣٣ - إذا رأت محكمة القضاء في قضية نسب أن الواقعة ما تماثل عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٦٥ دون الفقرة الثالثة من هذا الما ، متى نقضت المحكمة أن تخفف العقوبة المحكوم بها وإن كانت تدخل في حدود العقوبة المقررة الواجبة التطبيق .

(جدة ١٩٣١/١٢/١٠ طين رقم ٣٢ سنة ١٣٢٠ ق)

٦٣٤ - إن طرف سبق الإصرار وإن كان مما فصل له محكمة الموضوع إلا أن لمحكمه القضاء حق الاعتراض عليها إذا خرجت في حكمها مما يقتضيه التعريف الوارد في القساون لتبني الإصرار أو إذا استنتجت قيامه من واقع لا يؤدي إلى ذلك .

(جدة ١٩٣٧/٦/٢١ طين رقم ١٣١١ سنة ١٣٢٠ ق)

٦٣٥ - إذا رأت محكمة القضاء أن ما أوردته محكمة الموضوع لتدليل على سبق الإصرار لا يثبت به هذا الطرف وأن الدعوى ليس فيها ما يقتضي إحالتها إلى التحقيق ، فإن لها أن تستبعد طرف سبق الإصرار وتطبق القانون على الواقعة كما هي مثبتة بالحكم .

(جدة ١٩٤٠/٤/٢ طين رقم ١٦٠٢ سنة ١٣٢٠ ق)

٦٣٦ - إذا أثبت الحكم الاستثنائي على خلاف الحقيقة وجود سابقة للثمن واضحه بمقتضاها ما لها وشدد عليه العقوبة للمحكمه القضاء أن تصحح هذا الخطأ من جهة التكليف ومن جهة التطبيق فتقضي بتقضي هذا الحكم ويأيد الحكم الابتدائي .

(جدة ١٩٣٩/١٢/١٠ طين رقم ١٣١٨ سنة ١٣٢٠ ق)

٦٣٧ - إنه وإن كان لمحكمه الموضوع أن تقدر وتاقم دعوى المثلث والسبب المطروحة عليها وتعرف توافر العالانية لها أو عدم توافرها إلا أنها إذا استنتجت بتبعية من مقتضات لا تؤدي إلى ما أثبت اليه فيكون لمحكمه القضاء أن تراجمها في ذلك .

(جدة ١٩٤١/٣/٢٣ طين رقم ٥٠١ سنة ١٣٢٢ ق)

محكمة التقضى قد أجلت الدعوى عدة مرات لتجيب جهة الإدارة عن حقيقة ما أُلحى به العالمان، فلم تجب بإجابة لا يكون في وسع هذه المحكمة إلا أن تصدق بقوله وتقبل طلت مدامات الجهة المقروص أن في رسما الإفادة عن الحقيقة لم تبادر إلى الإذلال بها بما يرجع منه عدم الدقة لديها في تحرير الأعمال الحكومية في الأوراق الرسمية، الأمر الذي لا يمكن أن يضار به العالمان .

( جلسة ١٨/٤/١٩٤٧ ملن رقم ١٢٧ س ١٥ ق )

٦٤٤ - المحكمة الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا إذا ملن في بطريق التقضى ليجب أن يدور الطعن عليه هو وحده دون تعرض لما تضمنته الحكم الابتدائي الذي يبروز قوة الشيء المحكوم فيه إذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح شكلا لزمه بعد الميعاد .

( جلسة ١٨/٤/١٩٤٧ ملن رقم ١٢٧ س ٢٣ ق )

٦٤٥ - متى كان الطعن وارداً على الحكم الاستثنائي وكان هذا الحكم قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، وكان قضاءه بذلك سليماً ، فإن الحكم الابتدائي يكون قد سار قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة التقضى أن تعرض لما يشوبه من صيوب أو أن تقتضيه لصدور تشريع لاحق يجعل العمل الواقع غير معاقب عليها .

( جلسة ١٩٥٣/١/١٩٤٠ ملن رقم ١١٤ س ٢٧ ق )

٦٤٦ - يجوز لمحكمة التقضى ، وهي تنظر موضوع الدعوى في الأحوال التي يبين لها القانون فيها ذلك ، أن تستلب أحد أعضائها لإجراء معانة والإطلاع على أوراق إذا رأت ذلك لازماً ، ولا ضرورة لأن تقوم المحكمة بذلك بكامل هيئتها ما دام التحقيق المطلوب مقصوراً على معانة مدامات والمضبر المحدث عنها سيطر على بساط البحث بالجلسة .

( جلسة ١٧/٤/١٩٤٧ ملن رقم ٣٣٠ س ١٢ ق )

٦٤٧ - إنه لا يمكن لمحكمة التقضى تصحيح الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثانية بالحكم ، كان لها في جرائم القتل أن تستظهر مرأى العيارات - كما هي ثابتة بالحكم - لتصرف ما إذا كانت هذه العيارات تكون جريمة أم لا .

( جلسة ١٦/١/١٩٥٠ ملن رقم ١١٨٨ س ١٩ ق )

٦٤٨ - إذا كانت الأخطاء القانونية التي وقعت فيها محكة الموضوع قد طغت على حكمها لجاء بحلها فيما أجهت أو قاده من بعض الوثائق التي لا يحصى من

الطعن شكلا لعدم تقديم أسبابه في الميعاد القانوني ثم تبين أن هذه الأسباب كانت قد قدمت في الميعاد ولم تعرض على المحكمة ، فإنه يكون من المصين الرجوع في الحكم الصادر بعدم قبول هذا الطعن شكلا .

( جلسة ١٨/٤/١٩٤٧ ملن رقم ١٢٧ س ١٩ ق )

٦٤٩ - إذا كانت محكمة التقضى حين قضت بتقضى الحكم المطعون فيه قد قالت بإسالة الدعوى إلى محكمة الموضوع لتحكم فيها ثانية وصليت محكمة الموضوع منه سبوا بأنها المحكمة الابتدائية ، فلا يرد في القانون ما يمنع من أن ترجع محكمة التقضى في حكمها هذا - بناء على طلب يقدم إليها من النيابة وإن كان به المحصور - وتقضى - وضماً للأمر في ضابطها - بإسالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة بقضائها .

( جلسة ١٦/٤/١٩٤٦ ملن رقم ٩٩ س ١٦ ق )

٦٥٠ - إذا تبين أن العالمان لم يعلم بالجلسة التي صيل إليها نظر الطعن ولم تسمع مرافعة فيها فيستعين الرجوع في الحكم الصادر برفض الطعن بالنسبة إليه .

( جلسة ١٨/٤/١٩٤٧ ملن رقم ١٢٣٦ س ١٧ ق )

٦٥١ - إذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الطعن شكلا بناء على أن تقرير الطعن حصل بعد اقتضاء الميعاد القانوني ثم تبين بعد ذلك أن العالمان كان قد قرر الطعن في الميعاد ، كان من المصين عليها أن ترجع في حكمها السابق وتحكم بتقبل الطعن شكلا .

( جلسة ٢١/٤/١٩٤٠ ملن رقم ١٢١٤ س ٢٩ ق )

٦٥٢ - إذا كانت المحكمة قد قضت من غير أن يتم بالإخفاء سرعة الشيء معتبرة أن قوله إياه إلى داره هو حمل برء ومع ذلك مايت هذا المتهم على إخفاؤه ذلك التزم ، فإنه يكون قد أخفاه وكفى - يمكن في هذه الحالة أن تعلق محكمة التقضى مادة السرعة على المتهم بالإخفاء لولا أن المحكمة لم تصرح بتقبلها التهمة ولم تقض في غير ما غرض عن حقيقة موقف المتهم والأداة القائمة في الدعوى .

( جلسة ١٨/٤/١٩٤٤ ملن رقم ٢ س ١٥ ق )

٦٥٣ - إذا كان وجه الطعن أن العالمان كان في اليوم المحدد لنظر المعارضة المرفوعة منه أمام محكمة الاستئناف بجنداً بأمر عسكري لمطاردة الجراد ، وأن المركز لم يرخص له في إجازة ليجلس الجلسة ، فأرسل تفرافاً بهذا المعنى إلى المحكمة طالبا تأجيل نظر الدعوى فلم تستجب له وقضت بتأييد الحكم المعارض فيه ، وكانت

من شأنه حرمان هذا الطاعن من حق اكتسبه ولم يمسح حكم النقض بشيء، فإمكان المحكمة الاستثنائية بعد ذلك أن توجّه استئناف وجهه غير الذي تقررت له من قبل في ذات الدعوى .

(جـ ٦٥٨/١/١٩٣١ ط ٢٢ رقم ١٩٣٨ س ٢ ق)

**٦٥٨ -** إذا كانت الجزئتان المستدانان إلى التهم قد ارتكبتا لفرض واحد وكل منهما مرتبطة بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التبرع وفصلت المحكمة بينهما بحكم واحد فالطعن في هذا الحكم - وإن اختصر على إحدى الجزئتين - يتناول حكماً ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجزئية الثانية، حتى يمكن تنفيذ حكم القانون في هذه الحالة بتوقيع عقوبة واحدة هي عقوبة الجزئية الأشد طبقاً للمادة ٣٢٢ .

(جـ ٦٥٨/١/١٩٣١ ط ٢٢ رقم ١٩٣٨ س ٢ ق)

**٦٥٩ -** لا يكتفي سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض بالإبرام لكن تصح هذه المحكمة خصصة بالفصل في موضوع هذه القضية إذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية فيها وقبل هذا الطعن، بل يجب فوق ذلك أن يضاف شرطان أساسيان: أولاً أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بتلطيح الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك في المرة الثانية. وثانياً أن يكون كلا المحكمين الذين قضت المحكمة قد فصل في موضوع الدعوى. وإذن فإن محكمة النقض منها قضت لما طعن من أحكام صدرت في دعوى فرعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية، ومنها حكمت بعدم جوازها، فإن الطعن التي من هذا القبيل فيها تمتعت، لا يمكن اعتبارها أساساً لاختصاصها بنظر أصل الموضوع، والفراسخ بالفصل فيه إذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد، ورفع لما طعن عليه قبله، بل ما دام هذا يكون أول حكم صدر في الموضوع فإنه لا يكتفي لإيجاب هذا الاختصاص والالتزام .

(جـ ٦٥٨/١/١٩٣١ ط ٢٢ رقم ١٩٣٨ س ٢ ق)

**٦٦٠ -** إذا كان الطعن الذي قبل قد حصل في القضية في المرة الثانية لحكمة النقض هي التي تمسك في أصل الدعوى، ولو كان الطعن في المرة الأولى مرتبطاً بالنظم والفراسخ من المسمى بالحق الملقى .

(جـ ٦٥٨/١/١٩٣١ ط ٢٢ رقم ١٩٣٨ س ٢ ق)

**٦٦١ -** إنه وإن كانت إحالة القضية بعد نقض الحكم الصادر فيها يجب أن تكون إلى المحكمة التي قضت في الدعوى مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا

الترؤف على حقيقتها لتطبيق القضاة على الوجه الصحيح فإنه لا يكون حكمه النقض مبدئياً من أن يحيل المصير إلى محكمة الموضوع لإعادة المحاكمة من جديد .

(جـ ٦٥٨/١/١٩٣٠ ط ٢٢ رقم ١٩٣٠ ق)

**٦٥٩ -** إذا كان قد صدر من المحكمة الاستثنائية حكم نهائيان على التهم في دعوى واحدة بسبب تفرقة المحكمة للدعوى بالفصل مرة في استئناف الثانية وأخرى في استئناف المسم فإن هذين الحكمين يجب تقديمهما وللمحكمة النقض أن تطبق القانون على واقعة الدعوى .

(جـ ٦٥٨/١/١٩٣١ ط ٢٢ رقم ١٩٣٨ س ٢ ق)

**٦٥٥ -** إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه مع تطبيقه للمادة ٣٢٢ من قانون العقوبات قد جرى متطوفاً بما يفيد أن العقوبات التي أوتيتا متعددة تصد الجرائم التي كان كل طاعن من الطاعنين بها، فللمحكمة النقض طبقاً لنص المادة ٢٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن تنقض الحكم بصلته المتهمين فيما قضى به من تصد العقوبة المحكوم بها وتصحح الخفا بمطابقتها عقوبة واحدة بالنسبة إلى كل طاعن من الجزئتين اللتين دبتا جماعاً .

(جـ ٦٥٨/١/١٩٣١ ط ٢٢ رقم ١٩٣٨ س ٢ ق)

**٦٥٦ -** إذا كان الطاعن قد أورد في طعنه عبارات جارية عاقلة لنظام المام فللمحكمة النقض أن تأمر بإحواها طبقاً للمادة ١٢٧ من قانون المرافعات .

(جـ ٦٥٨/١/١٩٣١ ط ٢٢ رقم ١٩٣٨ س ٢ ق)

## الفصل الحادي عشر

### أثر الحكم في الطعن

**٦٥٧ -** إذا رافق التهم استئنافاً عن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وقضت المحكمة الاستثنائية بتأييد الحكم الصادر في الموضوع غيابياً ولم تلحق الثانية في قضائها هذا وطعن التهم لإبرامه فتقضت محكمة النقض لحله من بيان الواقعة ثم أعيدت القضية إلى المحكمة لحكم فيها ثانية فنقضت بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن ولم تعرض لموضوع الدعوى فإن حكماً هذا يكون متوقفاً إذ هي به تكون قد أعطت بحق اكتسب التهم بطريقة سامة (irrevocable) فلا يلحق موطن الاستئناف الحاصل منه موضوعاً، ونقض الحكم الأول بناء على الطعن المرفوع من الطاعن ليس في البيان الموضوعي ليس

بالطريق المادى ما دامت قد زالت حالة التلبس التى استلزمته عا كنه أولا أمام محكمة الجنايات لتوقيع الجزية منه أمامها بالجلسة ، إلا أنه نظراً لارتباط بين هذه الجزية وبين الجناية المستندة إلى الآخرين الذين تقضى الحكم بالنسبة لهم أيضاً ، يكون من المصلحة تحقيقاً لسير العدالة - أن تنظر المحوى بالنسبة للجميع أمام محكمة واحدة وهي محكمة الجنايات دون أن يكون في ذلك أى تقليل من الضمانات القانونية بالنسبة للتهم المذكور .

(جلسة ١٩٣٦/١/٢٢ من ١٩٣٦ سنة ١٥)

٦٦٤ - إذا أدين مضم في جنابة وفي جرائم أخرى ووقعت عليه العقوبات المقررة الجنائية فقط وفقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات لارتباط الجناية بالجرائم الأخرى فإنه ما دامت الجرائم الأخرى قد ثبتت أيضاً إدانة التهم فيها يجب عند تقضى الحكم في الجناية وحدها اعتناء تلك العقوبات حكوماً بها في الجرائم الأخرى متى كانت داخلة في نطاق العقوبات المقررة في القانون لحمله الجرائم . أما لإدراك منها ما ليس داخلاً فيه يجب تقضى الحكم بالنسبة له تبعاً للجناية . وكذلك الحال بالنسبة لكل عقوبة يظهر من الحكم أن المحكمة كانت وقت توقيعه في حرج بسبب وجود الجناية .

(جلسة ١٩٤٠/٥/٢٣ من ١٩٤٠ سنة ١٥)

٦٦٥ - إنه لما كان لا يجوز بالبداهة أن ينقلب نظم الإنسان وبالأجله ، ولما كان هذا يصح في الطعن بطريق التقضى كما هو صحيح في الطعن بطريق المعارضة والاستئناف ، إذ أن كلا من هذه الطرق إنما هو نظم لا يقصد به المتطهر سوى التوصل إلى تحقيق منفعة له ، ولا يوجد سبب يمنع بطريقه من هذا الصدد بين الطعن بالتقضى والطعن بخبره من الطرق ، خصوصاً بعد أن بان قصد الفاعل في نصه بالمادة ٧٢٢ من قانون تحقيق الجنايات المقتضى على أنه إذا قضى بتقضى الحكم بناء على طعن التهم وحده فلا يجوز بصل الحكم بمقبرة أعداء من العقوبة التى قضى بها الحكم المتقوض . ثم لما كان الإرسال إلى الإصلاحية هو وسيلة تقويمية لا تصل إلى مرتبة أية عقوبة من العقوبات المقررة في القانون ، فإنه بعد استبعاد هذا الجواز الذى أوقته المحكمة خطأ من الجزية التى ثبت وقوعها بهذا التهم لا يجوز أن توقع عليه أية عقوبة ، كما تكون الحال لو كان الخطأ قد تبين المحكمة الاستئناف بناء على استئناف التهم وحده .

(جلسة ١٩٣٦/٥/٢٤ من ١٩٣٦ سنة ١٥)

فيها إلا أنه يستثنى من هذه القاعدة الأحكام الصادرة في الجرائم التى تقع بجسدت المصالح ، فالإجابة فيها يجب أن تكون إلى المحكمة ذات الاختصاص الأصل في الحكم في الدعوى . لأن حق المصالح في الحكم في جرائم الجلسة ليس مؤسساً على التواعد العامة في الاختصاص ، وإنما هو مؤسس على أن جريمة الجلسة من من جرائم التلبس : فتوقعها في الجلسة أمام هيئة القضاء ، فلا تلغ بشأنها الإجراءات المعتادة . ومتى زالت حالة التلبس بدم القضاء في الجزية فوراً افتاد انعقاد الجلسة التى وقعت فيها فيجب أن تعود الأمور إلى نصابها وأن تراعى القواعد العامة في الاختصاص وإن لم تكن قد قضت بحكمت الجنائيات ( محكمة جنائيات سوهاج ) بإدانة مضم في جريمة جلبه ( شهادة دور ) ثم تقضى حكماً فلا تعاد القضية - وقد زالت حالة التلبس - إلى محكمة الجنائيات . التى تقضى فيها لأنها لم تكن محمية أصلاً بالحكم في تلك الجريمة ، وإنما يجب - تحقيقاً لضمانات المصالح - أن تعاد القضية إلى المحكمة التى وقعت الجريمة في فائرتها ( محكمة جنح سوهاج البصرية ) ليتسنى نظرها أمام دورتين .

(جلسة ١٩٣٦/١/٢٢ من ١٩٣٦ سنة ١٥)

٦٦٦ - إنه وإن كانت إحالة الدعوى بعد تقضى الحكم الصادر أولاً يجب أن تكون إلى ذات المحكمة التى أصدرته محكمة من قضاء غير الذى حكماً فيها أولاً مرة ، إلا أنه لا مناص من أن يستثنى من ذلك المحادى التى تكون الطعن فيها مرفوعة من أحكام صدرت من جرائم الجنايات من محكمة أخرى غير المحكمة صاحبة الاختصاص الأصل والفعل في الجريمة ففي هذه الصورة يجب أن تكون الإحالة إلى المحكمة المختصة أصلاً بالفصل في الدعوى . لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استناداً من قواعد الاختصاص العامة على أساس أن التهم قد جازف جريمة أمامها بالجلسة يمكن ثمة موجب لأن ترجيح في شأن الإجراءات المعتادة ، أما بعد تقضى الحكم بدم الجناية التلبس التى استلزمته صواب الجاني فور ارتكابه جريمة ، فانه يجب الرجوع إلى القواعد العامة .

(جلسة ١٩٣٦/٥/٢٣ من ١٩٣٦ سنة ١٥)

٦٦٧ - إن إدانة عا كنه التهم المتكررة عليه من محكمة الجنايات في جريمة شهادة الزور بعد تقضى الحكم بالنسبة له يجب - بحسب الأصل أن تكون أمام محكمة المنح الجزية المختصة لتفصيل في الجزية المستندة إليه



٦٦٦ - لا يجوز للحكمة عند إعادة المحاكمة بناء على تقضى الحكم أن تقضى العقاب على المتهم ما دام تقضى الحكم كل بناء على طعنه .

(جلسة ١١٧/١١/٤ طين رقم ١٦١٠ سنة ١٧ ق)

٦٦٧ - لا يجوز للحكمة التي أعيدت إليها الدعوى أن تقضى على المتهم بقوة أريد أو أشد من العقوبة التي قضى عليه بها الحكم الذي تقضى بناء على طعنه . ولا ينبغي من ذلك أن تكون قد قضت بوقف تنفيذ طعنه العقوبة ، فإن وقف التنفيذ وخفض مدة العقوبة وإن كانا من دلائل الرأفة بالمتهم إلا أن لكل منهما في واقع الأمر اعتباراته وظروفه على منقضى أحكام القانون . والحكمة التقضى في سبيل إرجاع الأمور إلى نصابها أن تخفض العقوبة إلى الحد الذي كان مقصداً به في الحكم المنقوض مع مراعاة وقف التنفيذ المقضى به في الحكم الثاني .

(جلسة ١١٧/١١/٤ طين رقم ١٤٩١ سنة ١٧ ق)

٦٦٨ - إذا كان الطعن في الحكم لأول مرة مرفوعاً من المتهم وحده لأنه لا يجوز عند قبوله أن تفسد محكمة الموضوع الحكم عليه .

(جلسة ١١٧/١١/٤ طين رقم ١٥٥٣ سنة ١٩ ق)

٦٦٩ - ما دام الطعن في الحكم مرفوعاً من المتهم وحده فلا يجوز عند قبول طعنه وإعادة القضية لحكمة الموضوع أن تفسد هذه المحكمة الحكم عليه وذلك لكي لا يفسد بطله .

(جلسة ١١٧/١١/٤ طين رقم ١٩٠٠ سنة ٢٠ ق)

٦٧٠ - إذا كان الطاعن قد حوكم من جرمة ولحق عليه بقية معينة فطعن في ذلك الحكم بطريق التقضى وقيل طعنه ، فلا يجوز إعادة محاكمة تديد العقوبة عليه ، فإن ذلك يكون مخالفاً لمقتضى المادة ٤٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أنه إذا كان تقضى الحكم محاصلاً بناء على طلب أحد الخصوم غير النيابة فلا يفسد بطله .

(جلسة ١١٧/١١/٤ طين رقم ١٥٠٠ سنة ٢٣ ق)

٦٧١ - إذا تقضى الحكم بناء على طلب المصالح عليه فلا يجوز للحكم عليه بقوة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق إلا لا يجوز أن يفسد الطاعن بطله .

(جلسة ١١٧/١١/٤ طين رقم ١٧٤٤ سنة ٢٤ ق)

٦٧٢ - إن تقضى الحكم مخالفاً لإجراء جرمي يهدد الدعوى بالنسبة إليها كانت عليه قبل المحاكمة ، فنظر

الميزة الثانية الدعوى دون أن تكون مقيدة بأي إجراء من الإجراءات السابقة ، ويكون لها كامل الحرية في تقدير الوقائع المرتبطة بها الدعوى وإعطائها الوصف الفاتر الذي ترى الغياطه عليها . فإذا كانت المحكمة التي أحيل عليها المتهم لها كنه من أجل تهمة التزوير في القتل الصمد مع سبق الإصرار قد استبعدت في حكمها ظروف سبق الإصرار ، ثم لما طعن في هذا الحكم قضى بتقضه وأعيدت المحاكمة فلهذا المحاكمة تكون على أساس أمر الإحالة السابق صدوره لا على أساس أمر الإحالة مدعلاً على وقف ما قضى به الحكم المنقوض ، إذ هذا الحكم يهدد تقضه يكون ملغى عدم الأمر .

(جلسة ١١٧/١١/٤ طين رقم ١٧٠٠ سنة ٢٤ ق)

٦٧٣ - إن الحكم من قضى بتقضه يصح لا وجوده ، فلا يكون مجعاً على مخالفة أو الرد عليه عند إعادة المحاكمة .

(جلسة ١١٧/١١/٤ طين رقم ٢٢٣ سنة ١٦ ق)

٦٧٤ - إن المبدأ القاضي بأن المحكوم عليه لا يجوز أن يفسد بطله إذا صح الأخذ به في الطعن بطريق التقضى والابرام فلا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حداً أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه ، ولا يصح أن يتناول التواصي الأخرى مثل تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحادث وصفه الصحيح . فإذا كانت الهيئة التي أصدرت الحكم الطعون فيه لم تخالف الهيئة الأولى التي تقضى حكمها ، لا في تقدير وقائع الدعوى ولا في الوصف القانوني الذي أعطته لها ، وكانت العقوبة التي أوقعتها الحكم الطعون فيه لم تتعد العقوبة التي قضى بها الحكم السابق بتقضه ، فلا يمكن القول بأن الحكم الطعون فيه قد سوا مركز الطاعن .

(جلسة ١١٧/١١/٤ طين رقم ٩٣٠ سنة ١٤ ق)

٦٧٥ - إن مبدأ عدم جواز أن يفسد المحكوم عليه بسبب تطلعه عند الأخذ به في الطعن بطريق التقضى لا يصح إعماله إلا من ناحية مقدار العقوبة التي يعتبر حداً أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه ، ولا يجوز أن يتسائل التواصي الأخرى من نحو تقدير وقائع الدعوى أو إعطاء الحادث وصفه الصحيح ، فإذا كان الحكم الطعون فيه لم يتعد العقوبة التي قضى بها الحكم الذي سبق لتقضه ، يفسد على طعن المتهم وحده وليكن قد أهدر الفعل المسند إليه جناية فليحصد بهد

وأحكامه وإجراءاته لا تسمح بالقول بجواز دخل المدعى بالحق المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إسقاطها من محكمة التقضى إلى محكمة الموضوع لإعادة التقضى فيها بعد تقضى الحكم . وإذن فن الخطأ أن يتقبل المحكم الدعوى المدنية عند إعادة نظر الدعوى الجنائية .

( جلسة ١٩٤٨/٦/١٤ طعن رقم ٣٠ سنة ١٨ ق )

٦٨٢ - إذا كانت المحكمة قد بنت حكمها بإدانة المتهم في إحراز محذور على أساس أن ضبط المخدر معه كان بناء على إجراءات صحفية ، ولم تكن قد استكشفت بصح الأداة الأخرى القائمة في الدعوى ، فإنه يتعين مع تقضى الحكم لبطان الاجراءات المذكورة إعادة التقضية إلى محكمة الموضوع لفصل فيها من جديد .

( جلسة ١٩٤٩/١/١٠ طعن رقم ٣٣٨ سنة ١٨ ق )

### الفصل الثاني عشر

#### سقوط الطعن

٦٨٣ - إذا كان الطاعن المحكوم عليه بالحبس لم يقدم للتنفيذ ، إلى ، يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن تعين المحكم بسقوط طعنه طبقاً لنص المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٤ طعن رقم ٢٢ سنة ٢٢ ق )

٦٨٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد تقضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن ببقوطة الحبس لمدة ثلاثة أشهر ، ولم يقدم الطاعن لتنفيذه هذا الحكم عليه إلى هذا اليوم المحدد لنظر طعنه فإنه يتعين المحكم بسقوط الطعن ، ولو أن التقرير به قد حصل في ظل القانون القديم ، ذلك لأن المادة ٤٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ إشتربت لنظر الطعن بطريق التقضى ، أن يقدم الطاعن نفسه لتنفيذ ما قررت فأعده في شأن تنظيم نظر الطعن أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فإنه يتعين إعمال حكمها من وقت العمل بهذا القانون وليس في ذلك تسوية لمركز المحكوم عليهم إذ ليس من حقهم أن يتهربوا من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم بمجرد صدور هذه الأحكام أمر بتقريرهم بالظن فيها بطريق التقضى قبل صدور القانون الجديد .

( جلسة ١٩٥٢/٢/٢٥ طعن رقم ١٤٥ سنة ٢١ ق )

٦٨٥ - إن عدم تقديم الطاعن المحكوم عليه بالحبس لتنفيذ هذا الحكم إلى يوم الجلسة يقضى المحكم

إن كان الحكم السابق قد اعتبره متجاوزاً حدود النطاق الشرعي فإنه لا يعتبر قد سوا مركز الطاعن .

( جلسة ١٩٥١/١/١٦ طعن رقم ٨٢٦ سنة ٢١ ق )

٦٧٦ - إن تقضى الحكم بسيد الدعوى أمام المحكمة التي تماد أمامها المحاكمة إلى حالتها الأولى قبل صدور الحكم المتقوض ولا يتبينها بشيء فعل فرض مخالفة محكمة الموضوع لتقضاء محكمة التقضى فإن ذلك لا يصح اتخاذه وجهاً لطعن إلا إذا كان على مخالفة الدعاة يصلح في ذاته أن يكون وجهاً للطعن على الحكم الجديد .

( جلسة ١٩٤٨/١٠/٨ طعن رقم ١٣٤٨ سنة ١٥ ق )

٦٧٧ - الحكم الذي يصدر من محكمة التقضى والإيرام في المراد الجنائية في مسألة معينة لا يكون ملزماً لمحكمة الموضوع التي تماد إليها الدعوى بعد هذا الحكم لإعادة الفصل فيها ، إذ المحكمة يجب دائماً أن تنظر الدعوى وتفصل فيها من جميع نواحيها بتأمل حريتها غير مقيدة في هذا حتى بما قاله محكمة التقضى في تلك المسألة ، فلذا كان لها فيها رأى غائباً فرائها يكون دون سواه هو الواجب عليها أن تسير على موجهة في قضائها .

( جلسة ١٩٤٩/٤/١٠ طعن رقم ٨٨٥ سنة ١٦ ق )

٦٧٨ - إن تقضى الحكم لا يترتب عليه تقضى الأحوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى واعتبارها كأنها لم تكن ، بل أنها تظل معبرة من عناصر الإثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى عناصر التحقيقات الأولية .

( جلسة ١٩٥٠/١/١٠ طعن رقم ١٣٤٨ سنة ١٥ ق )

٦٧٩ - إن تقضى الحكم وإعادة التقضية للحكم فيها من جديد لا يترتب عليه إصداراً للأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى بل إنها تظل معبرة من عناصر الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى عناصر التحقيقات الأولية ، وللمحكمة عند إعادة المحاكمة أن تستند إليها في قضائها .

( جلسة ١٩٥٢/٦/١٠ طعن رقم ٣٥١ سنة ٢٢ ق )

٦٨٥ - لا يجوز للمحكمة عند إعادة نظر الدعوى بعد تقضى الحكم الصادر فيها بناء على طعن المحكوم عليه ، أن تتجاوز في تقدير توصيها المخدر التأشيرة عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المتقوض .

( جلسة ١٩٤٩/١٢/٨ طعن رقم ١٨٨ سنة ١٧ ق )

٦٨١ - إن طعية الطعن بطريق التقضى

٦٨٩ - إذا كان المعلن الذي حكم عليه بقرينة مالية لم يردع الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها فإنه يتعين الحكم بعدم قبول المعلن طلباً لتقضية الأول من المادة ٤٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية .  
(جس ١٩٥٠/١٢/١٧ ملن رقم ٣٠ سنة ٢٠٠٤)

٦٩٠ - إن المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لا تبيح مصادرة الكفالة إلا في حالة الحكم بعدم قبول المعلن أو برفضه فما دام التنازل عن المعلن مقبولا وواقفاً قبل نظر الدعوى وقيل مستورد أي حكم في المعلن فمن المتعين رد الكفالة ولا عمل بالبحث فيها إذا كان المعلن الراصد عليه التنازل هو ملصقاً من شأته في ذاته أن يقبل أو لا يقبل ولا يقول بأن رد الكفالة لا يصح إذا كان المعلن في ذاته غير مقبول بل كل بحث من هذا القبيل يكون من جهة افتئاتا على ما يرجعه التنازل من علم إمكان نظر شؤنه في الدعوى ومن جهة ثانية افتئاتا على ما يقتضيه النص من عدم إمكان المصادرة إلا في حالة الحكم بعدم القبول أو أقرضه (جس ١٩٣٣/٢/٦ ملن رقم ٩٨١ سنة ٢٠٠٤)

٦٩١ - إذا كان الحكم واحداً، ومصادرة المعلنين في المعلن عليه واحدة، فإن المادة ٣٦ من قانون افضاء محكمة التقضى لا تعيب في مثل هذه الحالة ابداع غير كفالة واحدة .  
(جس ١٩٤٣/٣/٢ ملن رقم ٧١٣ سنة ١٣٠٤)

### الفصل الرابع عشر

#### وقف التنفيذ

٦٩٢ - إذا كان المتهم قد خضع عليه اجنياً بالحبس ستة، فاستأنف ونظر الاستئناف على أساس أن العقوبة المقررة بها عليه اجنياً هي ستة شهور، ورفضت المحكمة الاستئنافية غيابياً بالتأجيل، ثم حارص المحكوم عليه قضى بإعذار موارضة كائنات لم تكن وقتلت العقوبة عليه على الاختيار الثابت بالحكم الاستئنافية، ثم رجعت التتابة فأمرت بإعادة تنفيذ دفعه ما هو ثابت بجدول التتابة من أن الحكم سبق تنفيذه، فرفع المحكوم عليه إشكالا طلب فيه وقف التنفيذ، وحكم برفضه، فملن في هذا الحكم بطريق للتقضى، وكان الظاهر بما أوردته في ملنه أن الحكم بالسنه قد تم تنفيذه عليه، فهذا المعلن لا يكون توجه نظره لعدم الجبرى منه .  
(جس ١٩٤٨/١٢/٢٠ ملن رقم ١٣٧٧ سنة ١٨٠٤)

بمقتضى المعلن المرفوع منه علما بعض المادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(جس ١٩٥٧/٣/٢ ملن رقم ١٥٤ سنة ٢٠٠٤)  
٦٨٦ - إذا كان الحكم المعلن فيه قد قضى بأيد الحكم الابتدائي الصادر على المعلن بقرينة الحبس لمدة ستة أشهر ولم يتم تنفيذ هذا الحكم عليه إلى اليوم المحدد لنظر ملنه فإنه يتعين الحكم بمقتضى المعلن ولو أن التتابة قد حصل في ظل القانون القديم . ذلك بأن المادة ٤٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية إذا اشترطت نظر المعلن بطريق التقضى أن يقدم المعلن نفسه لتنفيذ قبل يوم الجلسة قد قررت قاعدة في شأن تنظيم نظر المعلن أمام هذه المحكمة ومن ثم فإنه يتعين إعمال حكمها من وقت العمل بهذا القانون وليس في ذلك تسوي، لمركز المحكوم عليهم إذ لم يسلم الحق في التهرب من تنفيذ الأحكام المصادرة عليهم بمجرد صدور هذه الأحكام أو بتتريم المعلن فيها بطريق التقضى قبل صدور القانون الجديد .  
(جس ١٩٥٧/٣/٢ ملن رقم ١٦٠٠ سنة ٢٠٠٤)

### الفصل الثالث عشر

#### الكفالة

٦٨٧ - كل من لم يكن محكوما عليه بقرينة مقيدة الحرية يجب عليه - عند التتبع بالمعلن - أن يردع الكفالة المخصوص عليها بالمادة ٢٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ الصادر بإفشاء محكمة التقضى والإبرام ؛ فإذا لم يصحب تقريره بإفشاء هذه الكفالة فلا يجوز تلم الكتاب بقول تحريره . فإذا قبله قلم الكتاب تبين على المحكمة استيفاده .  
(جس ١٩٣١/١٢/٢ ملن رقم ٥٤٥ سنة ٢٠٠٤)

٦٨٨ - إن المادة ٤٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه إذا لم يكن المعلن بالتقضى مرفوعاً من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بقرينة مقيدة الحرية يجب قبوله أن يردع راقعة مبلغ خمسة جنيهات كفالة تخصص لرفاء الترامة المخصوص عنها في هذه المادة ولا يسرى ذلك على من يعنى من إبداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية . - وإن كان قد كان المعلن بصفته مدنياً بالحقوق المدنية لم يردع الكفالة المقررة في القانون، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفائه منها، فإن ملنه لا يكون مقبولا .  
(جس ١٩٣٦/٢/٢ ملن رقم ١٣٧٠ سنة ٢٠٠٤)

وجوب تنفيذها إلا ما استثنى منها پس صرح في القانون ، ثم لما كانت الدعاوى المدنية التي ترفع بالجهة الدعوى الجنائية تخضع في إجراءاتها وطرق العلم فيها لقواعد الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك كله كذلك كان لا يصح طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بالإدانة المولود من الحقوق الجنائية بتونس لورثة الجنى عليه حتى تقضى عمدة التقضى في العلم المرغوبة ، إذ هو طلب لا أساس له من القانون .

(الجمعية ١٩٥٠/٥/٨ من رقم ٤٤٧ سنة ٧٠)

موجز القواعد :

- استقلال النيابة استقلال تاما عن السلطة القضائية - ٢٥١
- عدم خضوع أعضاء النيابة العمومية في شؤون جلات الحاكم الجنائية لأحكام الرد والنقض - ٣
- اعتبار النيابة وحدة لا تتجزأ لا يصدق عليها إلا بصفتها سلطة اتهام - ٤
- لثباتية التي وقع في دائرة اختصاصها استحصال العهد الزور أن يتأتى تحقيقه .
- قرار الحامي العام رقم ٨٠ حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له يكون صحيحا - ٦
- سلطة رئيس النيابة في تدب وأكلا النيابة التامين له لإصدار أمر بالبتفشي في جريمة خارج دائرة اختصاصه - ٧
- ( ر : أيضا ) إجات قاعدان ٨٥ و٧٧ وإجراءات قاعدة ٥ وأسباب الإلابة وموانع المقاب قاعدة ٦٥ واستئناف قواعد ٣٨ و٣٧ و٣٩ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٨٠ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٢ و١٠٣ و١٠٤ و١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ و١٠٩ و١١٠ و١١١ و١١٢ و١١٣ و١١٤ و١١٥ و١١٦ و١١٧ و١١٨ و١١٩ و١٢٠ و١٢١ و١٢٢ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٢٧ و١٢٨ و١٢٩ و١٣٠ و١٣١ و١٣٢ و١٣٣ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٦ و١٣٧ و١٣٨ و١٣٩ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢ و١٤٣ و١٤٤ و١٤٥ و١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ و١٥١ و١٥٢ و١٥٣ و١٥٤ و١٥٥ و١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ و١٥٩ و١٦٠ و١٦١ و١٦٢ و١٦٣ و١٦٤ و١٦٥ و١٦٦ و١٦٧ و١٦٨ و١٦٩ و١٧٠ و١٧١ و١٧٢ و١٧٣ و١٧٤ و١٧٥ و١٧٦ و١٧٧ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٠ و١٨١ و١٨٢ و١٨٣ و١٨٤ و١٨٥ و١٨٦ و١٨٧ و١٨٨ و١٨٩ و١٩٠ و١٩١ و١٩٢ و١٩٣ و١٩٤ و١٩٥ و١٩٦ و١٩٧ و١٩٨ و١٩٩ و٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١١ و٢١٢ و٢١٣ و٢١٤ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و٢١٨ و٢١٩ و٢٢٠ و٢٢١ و٢٢٢ و٢٢٣ و٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٥ و٢٤٦ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٦٧ و٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨١ و٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦

قواعد التناوبية :

۶ - التناوب العامة هي من النظم المهمة في الدولة المصرية . أشار السور البهاس في كلامه من السلطة القضائية وهو - حسب القوانين التفصيلية المعمول بها - شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصت بمباشرة الدعوى العمومية نياة من تلك السلطة ، وجعل لها وحدها حق التصرف فيها تحت إشراف وزير الحفانية ومرايئة الإدارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مسئلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية . ولئن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية في التحقيق فإن هذا الحق لا يسب بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية إدارية في أداء شئون وظيفتها .

ويترتب على استقلال التناوبية عن القضاء وصل ما نعرها القانون من الاختصاص : ( أولاً ) أن يكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم أي حق في الحد من تلك الحرية إلا ما يقتضيه النظام وسقوط الطاع ولا يبرر من التعلق الفائق . ( ثانياً ) أن ليس للقضاء على التناوبية أية سلطة تبيح له لوماً أو تعييباً مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل أن كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يوجه في ذلك إلى النائب العمومي المشرف مباشرة على رجال التناوبية أولئك ووزير الحفانية وهو الرئيس الأعلى للتناوبية ، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية ودعاية لحرمة الواجهة للتناوبية العامة .

( جلة ۱۹۳۷/۲/۲۱ من رقم ۱۱۴۴ سنة ۲ ق )

۷ - التناوبية سلطة مستقلة لها بحكم وظيفتها وأمانة الدعوى التي في صحتها حرمة ، فليس للمحاكم عليها أي سلطة تبيح لها لوماً أو تعييباً مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها . بل أن كان القضاء يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له إلا أن يوجه في ذلك إلى المشرف مباشرة على رجال التناوبية وهو النائب العام أولئك الرئيس الأعلى للتناوبية وهو وزير الحفانية على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية ودعاية لحرمة الواجهة لها من أن لا يفض من كرامتها أسلم الجمهور . فليس للمحكمة الجنائية أن ترى التناوبية في حكمها بأنها وأسرفت في الاتهام ، وأنها أسرفت أيضاً في حشد التهم وكيلها لتهمة جواً .

( جلة ۱۹۳۷/۲/۲۱ من رقم ۱۱۹۱ سنة ۲ ق )

۸ - إن أعضاء التناوبية العمومية في حضورهم جلسات المحاكم التناوبية ليسوا بمحاضرين - كالتفتاة - لأحكام الرد والتسليم لأنهم في موقعهم . وهم يتلقون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها ، بل هم بمثابة الخصم فقط ، وإذن فالتسليم غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم . فالتا تنسب القضية من نظر الدعوى ، ثم حين وكيلاً للتناوبية ، ثم حضر على نفس الدعوى وترافع فيها ، فلا يطلون .

( جلة ۱۹۳۷/۲/۲۱ من رقم ۱۲۰۰ سنة ۲ ق )

۹ - إن كون التناوبية العمومية وحيدة لا تعبراً ، وكل حضور من أعضائها يمثل النائب العمومي ، والممثل الذي يصدر من كل حضور يعتبر كأحد صائريه ، ذلك لا يصدق إلا على التناوبية العمومية بصفتها سلطة اتهام ؛ أما التناوبية بصفتها سلطة تحقيق فلا يصدق ذلك عليها ، لأنها غرقت هذه السلطة استثناء وسلطتها فيها على بعض التحقيق لا اعتبارات غيرها الفارغ ولذلك فإنه يجب أن يمثل كل حضور في حدود تلك السلطة مستمداً حقه من النائب العمومي بل من القانون نفسه هذا هو المضاد من نصوص القانون في جعلها ، وهو هو الذي تخليه طيبة إجراءات التحقيق باعتبارها من الأعمال القضائية البحتة التي لا يصور أن يصدر فيها أي قرار أو أمر بناء على تركيز أو إقناع ، بل يجب - كما هي الحال في الأحكام - أن يكون مصدرها قد أصدرها من عنده هو شخصياً ومن تلقاء نفسه ولذلك ولأن القانون قد نص في أن أعضاء التناوبية العمومية يمين لكل منهم مقر لعهده فإنه يجب لها أيضاً بإجراءات التحقيق ألا يمثل المصنوع خارج الفترة التي يامقره وإلا تعد متجاوزاً اختصاصه . وإذن فإن الإذن الذي يصدر من وكيل نياة بتفتيش منزل المتهم الواقع فيه دائرة عمله في جريمة وقعت في غير دائرة اختصاصه يكون باطلاً .

( جلة ۱۹۳۷/۲/۲۱ من رقم ۱۲۳۱ سنة ۲ ق )

۱۰ - التناوبية التي وقع في دائرة اختصاصها استمال القعد المزور أرت تباشر تحقيقه ، فالتا ما تمت من التحقيق أن التزوير وقع في اختصاص آخر فهذا لا يفسد من الأمر شيئاً .

( جلة ۱۹۳۷/۲/۲۱ من رقم ۱۲۸۰ سنة ۲ ق )

۱۱ - إن المادة ۳۶ من القانون رقم ۱۴۷ لسنة ۱۹۴۹ الخاصة بنظام القضاء وقد جرى العمل به من ۱۵ أكتوبر سنة ۱۹۴۹ - تعي على أن يكون لدى

إلى تقدير رئيس النيابة حسب إراد من مقتضيات العمل  
فلذا كان رئيس نيابة بنى سوف قد انتدب وكيل نيابة  
مركز بنى سوف لإصدار أمر التفتيش في جريمة وقعت  
بإدارة مركز بيا . فإن هذا انتدب هو في حقيقته ندب  
جزئي يملكه رئيس النيابة .

( جلد ١٢/١٠٠٤ ط ١ رقم ١ سنة ٧٤ ق )

كل محكمة استئناف عام عام له - تحت إشراف النائب  
العام - جميع حقوق اختصاصاته المتصوص عليها في  
القوانين . وإذن قرار المحامي العام بالتناء أمر حفظ  
صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له يكون صحيحا .  
( جلد ١٢/١٠٠٤ ط ١ رقم ١ سنة ٧٤ ق )

٧ - إن مرجع الأمر في الضرورة المتصوص  
عليها في المادة ٨٠ من قانون استقلال القضاء متروك







## هتك العرض

رقم القاعدة

٢ - ١	الفصل الأول : مسائل عامة
	الفصل الثاني : جريمة هتك العرض
١١ - ٣	الفرع الأول : الركن المادي
١٥ - ١٢	الفرع الثاني : الركن المعنوي
١٧ - ١٦	الفصل الثالث : الشروع
	الفصل الرابع : الظروف المشددة
٢٧ - ١٨	الفرع الأول : القسوة
٤١ - ٢٨	الفرع الثاني : سن الجنى عليه
٤٥ - ٤٢	الفرع الثالث : صفة الجاني

موجز القواعد (٥٦) :

## الفصل الأول

## مسائل عامة

- المرجع في اعتبار ما يعد غيرة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجاري وأحوال البيئات الاجتماعية ١
- الفرق بين جريمة هتك العرض والقذف الخلق بالحيا ٢
- ( ر : أيضا دعوى مدنية قاعدتان ٥٠ و٢٢٢ وقاع قاعدة ٣٤٧ )

## الفصل الثاني

## جريمة هتك العرض :

## الفرع الأول : - الركن المادي

- مائة الركن المادي - ٣
- توفر الركن المادي في جريمة هتك العرض : -
- بأي فعل مناف للأداب يقع مباشرة على جسم الجنى عليه ولو لم يحصل إبلاج أو احتكاك يختلف عنه أي أتركان - ٤
- يكشف للتم جزوا من جسم الجنى عليه هو من العورات التي يحصر على صونها وحجبها ولو لم تصاحب هذا الفعل أية ملامسة علة بالحيا - ٥
- يتطابق التهم كقبي امرأة بذراعيه وضمها إليه - ٦
- يمسك للتم تهم الجنى عليها بالرغم منها وبغير إرادتها - ٧
- بملامسة التهم يشو تماسه بر الجنى عليها ولو كان عتيا - ٨
- يمس نخذ المرأة وقرسه على سبيل للتنافذ - ١٠٩
- ادخال التهم الجنى عليه إلى غرفة متفقة الأبواب والنوافذ وتخليه على غرة منه في قناه وعنه في موضع التثليل لا يتوفر به الركن المادي - ١١

## موجز القواعد (٢٤) :

## الفرع الثاني : - التصدي الجنائي

— متى يتوفر التصدي الجنائي في جريمة هتك العرض - ١٢-١٥

## الفصل الثالث

## الشروع

— تحقق جريمة الشروع في هتك العرض وفقاً لأحكام الشروع العامة ولو كانت الأفعال التي ارتكبها للتم غير منافية

للأداب - ١٦

— توفر جريمة الشروع بمسارحة شخص إنساناً بيته في هتك عرشه وتهديده وضربه وإسكابه بالقوة وإقاله على الأرض - ١٧

( ر : أيضاً وصف التهمة قاعدة ٧٩ )

## الفصل الرابع

## القنوات المشددة

## الفرع الأول : - دهن القوة

— توفر ركن القوة كلاكاً الفعل قد وقع بنهر رضاء من المجنى عليه ولو لم يستعمل قوة مادية أو تهديد - ١٨ و ١٩ :

— توفر ركن القوة في جريمة هتك العرض ولو لم تترك آثاراً بالجنس عليها - ٢٠

— المدناوع أو اللبائنة أو انتهاز فرسة فقد الشعور والاختيار لجنون أو غيبوبة أو نوم كاف لكون ركن القوة - ٢١ - ٢٢

— مفقادات التهم الملقى عليه بالصاق جسمه من الخلف حتى مس بتضييه عجزه مكون لركن القوة - ٢٣ ،

— انتفاء ركن القوة في جريمة هتك العرض إذا بدى في تنفيذه بالقوة فسادف من المجنى عليه قبولاً ورضاء

صحيحين - ٣٤ و ٣٥

— مطلقة عمكة الموضوع في استئصال حصول الأكره ثلاثي والأدق - ٣٩

— عدم استظهار الحكم بالإدانة في جريمة هتك العرض بالقوة ركن الأكره ، قصور - ٣٧

( ر : أيضاً جنس قاعدة ١٦١ و ٢٧٤ )

## الفرع الثاني : - من المجنى عليه

— السن الحقيقية للمجنى عليه في جريمة هتك العرض هي التي يحول عليها في هذه الجريمة - ٣٨

— افتراض القانون علم الجنائي وقت مقارفته الجريمة بسن المجنى عليه الحقيقية ما لم يكن هناك ظروفه استثنائية وأسباب

قهرية يثبت معها هذا الافتراض - ٣٩ و ٤٠

— إدانة التهم في جريمة هتك عرض صبة تقل منها عن ١٨ سنة دون تحقيق دفاعة بتقدير منها . قصور - ٤١

( ر : أيضاً اختصاص قاعدة ١٩ و نطاق قاعدة ٨٣ ونقش قاعدة ٢٤٧ )

## الفرع الثالث : - صلة الجنائي

— متى يعتبر الشخص متولياً تربية المجنى عليه - ٤٢ و ٤٣

— تحقق الجريمة للتصوص عليها في م ٢٦٩ / ٢ ع على الخادم بالأجرة الذي يشارك جريته على خادم يكون هو

الأخر مشمولاً برعاية قس الخدم وسمايته - ٤٤

— عدم تدليل الحكم على أن الخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لا يبيح ما دام قد بين قيام علاقة الخدمة بين

التم والمجنى عليه - ٤٥

**القواعد الثانوية :**

**الفصل الأول**

**مسائل عامة**

١ - كل مساس بجوهر من جسم الإنسان داخل فيما يبرهه بالصورات يجب أن يمد من قبيل هتك العرض والمراجع في اختيار ما يعد عورة وما لا يعد كذلك إنما يكون إلى العرف الجاري وأحوال البينات الاجتماعية فافتتاة الرئية التي تمنى ساقرة الوجه بين الرجل لا يخطر بالبال أن في تغييرها في وجهيتها إخلالا بحياتها المرض واستقالة على موضع من جسمها تعدد هي ومثيلاتها من الصورات التي تخرس على سترها فتغييرها في وجهيتها لا يخرج عن أن يكون فعلا فاضحا غلا بالحياء مستغنيا على المادة ٢٤٠ ق ٢ و قدس ، ( جلة ١٩٢٢/١٠/٢٢ ملن رقم ١٩٢٢ سنة ٤ ق )

٢ - كل فعل غل بالحياء يستعمل إلى جسم الجنى عليه وصوراته وينفذ عاطفة الحياء ضده من هذه الناحية فهو هتك عرض . أما الفعل البعد الغل بالحياء الذي ينفذ في المرء حياء العين والأذن ليس إلا فهو فعل قاصح . فإذا كان المسكر قد أثبت على المتهم أنه عندما كانت الجنى عليها تبتيا تقوم سمعت طرعا على باب غرقها فاضقت أن الطارق قد وجها ففتحت الباب فوجدت المتهم قد دخل الغرفة ، ثم لما حاول طرده وضع يده على فها واحتضنها بأن ضم صدرها إلى صدره ثم ألقاها على السرير لستغاثت فركلها بقدمه في بطنها وخرج ، ثم أداته في جناية هتك العرض بالفتوة - فانه يكون سلبا لتمام أركان هذه الجريمة في حقه . ( جلة ١٩٢٢/١٠/١٠ ملن رقم ١٩٢٢ سنة ٢١ ق )

**الفصل الثاني**

**جريمة هتك العرض**

**الفصل الأول**

**الركن المادي**

٣ - إن الركن المادي في جريمة هتك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة الجنى عليه بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون الفصل الواقع على جسم المحتدى على عرضه قد بلغ من الفضح والإخلال بالحياء والمرض درجة تنوع اختياره هتك عرض سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن

عورة من صورات الجنى عليه أم من غير هذا الطريق . فإذا كان الثابت بالحكم أن المتهم احتضن عذومته كرها منها ثم طرعا أرمنا واستلق فوقها فذلك يكفي لتحقيق جريمة هتك العرض ولو لم يقع من الجاني أن كشف ملابسه أو ملابس الجنى عليها . ( جلة ١٩٢٢/١٠/١٠ ملن رقم ١٩٢٢ سنة ٤ ق )

٤ - إن جريمة هتك العرض تتم برفع فصل مناف للآداب مباشرة على جسم الجنى عليه ولو لم يحصل إيلاج أو احتكاك يتخلف عنه أي أثر كان . ( جلة ١٩٢٢/١٠/١٠ ملن رقم ١٩٢٢ سنة ٦ ق )

٥ - إذا مرق شخص لباس غلام من الخلف فقد أخل بحياءه المرض إذ كشف جزءا من جسمه هو من العورات التي يحرص كل إنسان على صونها وحجبها عن أنظار الناس . وكشف هذه العورة على غير إرادة الجنى عليه بتدريك اللباس الذي كان يسترها يعتبر في حد ذاته جريمة هتك عرض عامة ولو لم تصاحب هذا الفعل أية ملاحظة غلة بالحياء . ( جلة ١٩٢٢/١١/١٦ ملن رقم ١٩٢٢ سنة ٢ ق )

٦ - كل مساس بما في جسم الجنى عليه مما يبرهه بالصورات يعتبر في نظر القانون هتك العرض . لأن بطرق كتنى إمرأة بلواحيه ويصدها اليد يكون مرتكباً لجناية هتك العرض . لأن هذا الفعل يقترب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم الجنى عليها وبمس منه جزءا هو لا يرب داخل في حكم العورات . وفي هذا ما يكفي لإعمال الفعل المنسوب إلى المتهم في عداد جرائم هتك العرض لأنه يقترب عليه الإخلال بحياء الجنى عليه المرض . ( جلة ١٩٢٢/١٠/٢٢ ملن رقم ١٩٢٢ سنة ٢ ق )

٧ - إن كل مساس بما في جسم الجنى عليها من عورات يعد هتك عرض لما يقترب عليه من الإخلال بالحياء المرض . ونسب المرأة هو من العورات التي تخرس دائما على عدم اللباس بها فاستكاه بالعرض منها وبغير إرادتها يعتبر هتك عرض . ( جلة ١٩٢٢/١٠/٢٢ ملن رقم ١٩٢٢ سنة ٢ ق )

٨ - ملامسة المتهم ببشر تأسله دبر الجنى عليها تعتبر هتك عرض ، ولو كان ضيقاً ، لأن هذه الملامسة فيها من الفضح والاحتش بالحياء المرض ما يكفي لتوافر الركن المادي للجريمة . ( جلة ١٩٢٢/١١/٢٢ ملن رقم ١٩٢٢ سنة ٦ ق )

٩ - إذا جاد المتهم من خلف الجنى عليها وقرصها

من كان الجاني قد ارتكب الفعل المادى المكون لها وهو عالم بأنه عتل بالحياء العرض لمن وقع عليه .  
( جلة ١٩٥٧/٤/٨ طين رقم ٨٠ سنة ٢٢ ق )

١٥ - إن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يثبت بنية الاعتداء على موضع حفة الجنى عليها سواء أكلن ذلك ارتداء الشهوة أم حيا للانتقام .  
( جلة ١٩٥٤/١٢/٧ طين رقم ١٥١٠ حله ٢٤ ق )

### الفصل الثالث

#### التلويح

١٦ - إذا كانت الأفعال التي وقعت على جسم الجنى عليه تعتبر شروفا في جريمة هتك العرض وفقا لأحكام الشروع العامة وجب العقاب ولو كانت تلك الأفعال في ذاتها غير مثاقفة الآداب .  
( جلة ١٩٥٧/٧/١١ طين رقم ٣٩٩ سنة ٥ ق )

١٧ - إذا صاحب شخص إنساناً بليته في هتك عرضه وهدده وضربه وأمسك به بالقوة رغم مقاومته إياه وألقاه على الأرض ليبتع بمرضه ولم يزل من عرضه بسبب استغاثته فهذه الأفعال تكون جريمة التلويح في هتك عرض الجنى عليه بالقوة .  
( جلة ١٩٥٧/٧/١١ طين رقم ٣٩٩ سنة ٥ ق )

### الفصل الرابع

#### الظروف المفسدة

### الفرع الأول

#### القوة

١٨ - أنه وإن كثر التضامن قد استقر على أن دكن القوة في جنائية هتك العرض يكون متوافراً كلما كان الفعل المكون لهذه الجنائية قد وقع بغير رضا من الجنى عليه سواء باستئصال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك بما يؤثر في الجنى عليه فيعدهم الإرادة ويفقده المقاومة أو بمجرد ماغاثته الجنى عليه أو بالتأذلة فرصة فقدانه شعوره واختياره إما لجنون أو طاعة أو لغيرية ناشئة عن عقابره عنده أو لأي سبب آخر كالاستغراق في النوم . فإن سكوت الجنى عليه وتناحيه من أفعال هتك العرض مع شعوره وعلمه بأنها ترتكب على جسمه لا يمكن أن يتصور منه عدم رضاه بها مهما كان الباطل الذي دلوها

في غضاها فهذا الفعل المثل بالحياء إلى حد الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم الجنى عليها يعتبر حرة من صوراتها هو هتك عرض بالقوة .  
( جلة ١٩٥٧/٥/١١ طين رقم ١٤٤٧ سنة ٦ ق )  
١٥ - إن القصد من المرأة حرة لنفسه وقرصه على سبيل المثالة بعد هتك عرض .  
( جلة ١٩٥٨/١٢/١٣ طين رقم ١٩٧٣ سنة ١٨ ع )

١٦ - لا يعتبر هتك عرض إلا للمساس بجزء من جسم الجنى عليه بدخل عرقاً في حركاته وكذلك الأفعال الأخرى التي تعيب جسمه فتعشش حياءه العرض لميلج ما يمسحها من لحن . فأننا نأخذ الجنى عليه شخصان إلى غرفة منفصلة الأبواب والنوافذ وبه أحدهما في وجهه وقيله الثاني على غرفة منه في قفاه وعنه في موضع التجميل فهذا الفعل لا يعتبر هتك عرض ولا شروفا فيه كما أنه لا يدخل تحت حكم أية جريمة أخرى من جرائم إفساد الأخلاق .  
( جلة ١٩٥٧/١٠/١١ طين رقم ١٥١٨ سنة ٤ ق )

### الفرع الثاني

#### الزك المنوي

١٩ - إن كل ما يتطلبه التلويح لثوار القصد الجنائي في جريمة هتك العرض هو أن يكون الجاني قد ارتكب الفعل الذي تتكون منه الجريمة وهو عالم بأنه عتل بالحياء العرض لمن وقع عليه . ولا حرة بما يكون قد فعله إلى ذلك من البراءات المختلفة التي لا تقع تحت حصر . وإن كان المتهم قد عمد إلى كشف جسم امرأة ، ثم أخذ يمس حرة منها ، فلا يقبل منه القول بالعدم القصد الجنائي فيه بدعوى أنه لم يفعل فعله ارتداء لشهوة جنسية وإنما فعلها ليهضج جيد عن ذلك .

( جلة ١٩٥٧/٤/١٠ طين رقم ١١١٤ سنة ١٢ ق )

٢٠ - لا يشترط في القانون لثوار القصد الجنائي في جريمة هتك العرض أن يكون الجاني مدفوعاً للمصلحة بعامل الشهوة البهيمية ، بل يمكن أن يكون قد ارتكب الفعل وهو عالم بأنه عاتش لعرض الجنى عليه ، مهما كان الباعث على ذلك ، فيصح العقاب ولو كان الجاني لم يقصد بفعله إلا مجرد الانتقام من الجنى عليه أو ذريته .

( جلة ١٩٤٥/١٠/١٠ طين رقم ١٤٠١ سنة ١٥ ق )

٢١ - إن جريمة هتك العرض بالقوة تتحقق

للى السكوت وحدا به الى التناضى ما دام هو لم يكف في ذلك إلا راضياً مختاراً .

( جلد ١٩٤٠/٢٢٥ ط١ ر١٠ سنة ١٠٠٠ )

١٩ - إن التصد الجاني في هتك العرض يكون متوافراً متى ارتكب الجاني الفعل وهو يعلم أنه عتل بالحياء العرض الجنى عليه ، مهما كانت البواعث التي دفعت إلى ذلك ولا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن تكون قد استعملت قوة مادية ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا من المجنى عليه سواء أكان ذلك من أثر قوة أم كان بناء على مجرد خداع أو مباينة . فلي ثبت أن المجنى عليه قد انخدعت بمظاهر الجاني فاعتقدت أنه طيب فسلمت برفوع الفعل عليها ولم تكن ترضى به لولا ضلله المظاهر ، فإن هذا يكفي لقول بأن المجنى عليه لم تكن راضية بما وقع من المتهم وتوافر به ركن القوة

( جلد ١٩٤١/٩ ط١ ر١٠ سنة ١٢٠٠ هـ ١١ )

٢٠ - متى كانت الواقعة التي أختبأ الحكم على أن للمتهم جرم على المجنى عليها عنوة وأدخل أسبغ في دبرها فإنه الواقعة تكون جريمة هتك العرض بنقض الظن حاد بما بالكشف العلني المتروك على المجنى عليها من صدم وجود أثر بها .

( جلد ١٩٤٠/١٧ ط١ ر١٠ سنة ٣٠٠ هـ ٢٠ )

٢١ - لا يشترط قانوناً في جنابة هتك العرض بالقوة استعمال القوة للمادية ، بل يكفي إثبات الفعل المماس أو الحادس بالحياء العرض الجنى عليه بدون رضائه . فإذا أثبت الحكم أن المتهم أخرج عضو تامل المجنى عليه بغير رضائه وهو في حالة سكر وأخذ يمسك فيه يده فهذا كاف لإثبات توافر ركن القوة .

( جلد ١٩٣٧/١٢٣ ط١ ر١٠ سنة ٢٤١٦ هـ ٩ )

٢٢ - إن القانون لا يشترط لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يستعمل الباتى الإكراه المالى مع المجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الفعل قد حصل بغير رضا صحيح من وقع عليه كأن يكون بناء على خداع أو مباينة . فإذا انخدع المجنى عليه بمظهر الباتى وأضالته فأنساق إلى الرضا برفوع الفعل عليه بحيث إنه لم يكن ليرضى لولا ذلك ، فلهذا لا يصح معه القول بوجود الرضا بل يكتفى به ركن القوة الواجب توافره في الجريمة .

( جلد ١٩٢٧/١٣ ط١ ر١٠ سنة ١١١٤ هـ ١٣ )

٢٣ - إن الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من

قانون العقوبات صريحة في أن هتك العرض الذى يعاقب عليه يجب أن يكون قد وقع بالقوة أو التهديد . وقد توافق القضاء في تفسير هذا النص على أن هذا الركن يتوافر بصفة مادية كأن كان الفعل المكشور العربية قد وقع ضد إرادة المجنى عليه سواء أكان ذلك راجعاً إلى استعمال المتهم وسيلة القوة أو التهديد لفعل أم إلى استعمال وسائل أخرى يكون من شأنها التأثير في المجنى عليه بدم مقارعة أو في إرادته بأعدامها بالمباينة أو اختياز فرصة فقد الشعور والاختيار كما في أحوال الجنون أو النسيوية أو النوم . أما إذا كان هتك العرض قد وقع على المجنى عليه وهو مالك لعضده واختياره ولم يد منه أية مقاومة واسلكتار كما لا يصح بحال تشبيه هذا بالإكراه أو التهديد لعدم الرضا . وذلك لما ينطوي فيه من الرضا بجميع مظاهره وكامل معاله .

( جلد ١٩٤٧/٢٢ ط١ ر١٠ سنة ١٤٢٦ هـ ١٧ )

٢٤ - يكفي قانوناً لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما يشترط إثباتان للفعل مباينة : فإذا كان الحكم بد أن تعرض للأذى الناتجة في الدعوى قد قال : إن مباينة المجنى عليه وموضع المتهم لإسبغ في دبره . فإذا وهو الرضا مع غلام آخر بدم الرضا . وبذلك يكون ركن الإكراه متوافراً ، فقله هذا صحيح .

( جلد ١٩٤٥/١٠ ط١ ر١٠ سنة ١٤٠١ هـ ١٥ )

٢٥ - يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون المتهم قد ارتكب الفعل المكشور العربية ضد إرادة المجنى عليه أو بغير رضائه ، وكلاهما يشترط إثباتان للفعل أثناء نوم المجنى عليه فلي كانت الحكم الذى أدان المتهم بفسده الجرمية قد أثبت عليه أنه جثم على المجنى عليها وهو نائم ودفع جلياً بها وأدخل قضيبه من فمها لباساً راضاً بحكمه في فرجها من الخارج حتى أمسى ، فاختلعت برائتها التي كانت تلبس بجوارها - فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه أركان الجريمة التي دانه فيها .

( جلد ١٩٥٠/٤ ط١ ر١٠ سنة ٢٤٨٩ هـ ٢٠ )

٢٦ - متى كان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى في قرينة بينا كانت المجنى عليها تسير في صفة زوجها وكان للمتهم يسير مع تليف من التليف ، وتقالى الفريقتان وكان للمتهم في عاتقه المجنى عليها وحل مسافة محسن بحيث قرأ منها مد يسده حتى لاس موضوع اللقطة منها

٣١ - إذا كان المتهم قد طرد باب المبنى عليها لئلا تقتحمه متفحفة أنه زوجها ، فإدراج المتهم بالدخول وإغلاق الباب من خلفه ، وأمسكها من صدرها ومن كتفها ، وجذبها إليه وراودها عن نفسها مهدداً بإيهاا بالإيذاء إن رفضت ، واستأنثت ، فاعتدى عليها بالضرب - فإن هذا الفعل المأذى الذي وقع على جسم المبنى عليها بقصد الاعتداء على عرضها هو ما يندرج حياها ونفس عرضها ، ويجعل بالحققة الأولى من المادة ٢٦٨ عرض بالقوة تطبيق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات .

( جلد ١٠/١٠٤ ص ١٩٥ ط ١٩٧٢ م ٩٧٢ سنة ٧٤ ق )

٣٢ - يكفى لثرائر ركن القوة في جريمة هتك عرض أي بالقوة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المبنى عليها أو بنفي رضائهما وكلاهما يتحقق باثبات الفعل أثناء الترم .

( جلد ١٠/١٢٨ ص ١٩٥ ط ١٩٧٢ م ٧٢٩ سنة ٧٥ ق )

٣٣ - إن الفاعل قصد بالعقاب على جريمة هتك العرض حاية للمناعة الأدبية التي يهون بها الرجل أو المرأة عرضها من أية ملامسة مخلة بالحياء العرضي لارق في ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام جارية وبين أن تقع والأجسام مستورة بالملايس ما دامست هذه الملامسة قد استتار لئلا جرم من جسم المبنى عليه يمد عورة فالتصاق المتهم هتداً بجسم المبنى عليه من الخلف حتى يمس بتفضيه عجز المص يعتبر هتك عرض معاقبة عليه بالمادة ٢٣٢ ع . ومفاجأة المتهم المص المبنى عليه ومبايقتة له على غشيد رضاه تكون لركن القوة والإكراه المتخصص عنه في تلك المادة .

( جلد ١٠/١٣٠ ص ١٩٣ ط ١٩٧٢ م ١٣١٧ سنة ٥ ق )

٣٤ - إن هتك العرض إذا بدى في تنفيذه بالقوة فصادف من المبنى عليه قبولاً ورضاه صحيحين فإن ركن القوة يكون منتفياً فيه . لأن عدم إمكان توجدة الواقعة المسكوة له لارتكابها في ظروف وملايسات واحدة بل في وقت واحد وتنفيذاً قصد واحد لا يمكن معه القول بأن المبنى عليه لم يكن راضياً بجزئيتها وراضياً بجزئيتها . كما أن العبرة في هذا المقام ليست بالقوة لذاتها بل بما على تقدير أنها معلمة الرضا . فإذا ما تحقق الرضا ولم يكن تقبل أي أثر في تحققه فإن مسألة التهم عنها لا يكون لها أدنى مدبر ولا مسوخ .

( جلد ١٠/١٣٠ ص ١٩٤ ط ١٩٧٢ م ٧٢٠ سنة ١٠ ق )

٣٥ - إن واقعة هتك العرض تكون واحدة لى

وحفظ عليه بين أصابعه قائم يكون قد بين توافر العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة التي أدان التهم فيها من وقوع الفعل المأذى المكون للجريمة مع العلم بجانيه ، ومن عنصر المفاجأة المكون لركن الإكراه .

( جلد ١٠/٥١ ص ١٨٠ ط ١٩٧٢ م ٤١٨ سنة ٢٠ ق )

٣٦ - إذا كانت الواقعة التي أقيمتا الحكم هي أن المبنى عليها استيقظت من نومها على صوت رجل يقف بجانب رأسها يودها بيد ويمسك ثيابها يداً أخرى ، فأخذ يراودها عن نفسها فلما أبته واستأنثت وضع يده على لها وموق فيها من أطلاله ولس يده الأخرى ثديها ، فهذه الواقعة توافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة هتك العرض بالقوة .

( جلد ١٠/١٣٢ ص ١٨٠ ط ١٩٧٢ م ٣٣٢ سنة ٢٠ ق )

٣٨ - إن مفاجأة المتهم المبنى عليها أثناء نومها وتقبيله وإيهاا وأمسكه يديها يتحقق به جنابة هتك العرض بالقوة لما في ذلك من مباغتتها بالاعتداء المأذى على جسمها في مواضع يتأذى عرض المرأة من اللباس بصرتها .

( جلد ١٠/٢١١ ص ١٩٥ ط ١٩٧٢ م ١٠٢٥ سنة ٢١ ق )

٣٩ - متى كان الحكم قد انتهت أن التهم ناجاً المبنى عليها أثناء وقوعها بالظن ويحفظ أليتها بيده فإن جنابة هتك العرض بالقوة تكون قد تحققت لما في ذلك من مباغتة المبنى عليها بالاعتداء المأذى على جسمها في موضع يتأذى عرض المرأة من اللباس بصرته .

( جلد ١٠/٢١٤ ص ١٩٥ ط ١٩٧٢ م ١١٢٨ سنة ٢١ ق )

٤٠ - إذا كانت محكمة الموضوع - في حدود ما لها من سلطة تقدير أدلة المصوى - قد استظهرت ركن القوة في جريمة هتك العرض وأثبتت توفره في حق الطاعن بقولها - إن ركن القوة المتخصص عليه في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات متوافر لدى التهم الأول ( الطاعن ) مما يجب من أقوال المبنى عليها أمام البوليس والنيابة وقاض التحقيق ، وبجلسة المحاكمة الأخيرة من أن التهم الأول أتت فسله القضاء مما يثبت الأمر الذي آثار اخترازا واستسكلها في أول مرة ودفعا لضعف التهم المذكورة في مرة - فإن ما ذكره المحكمة من ذلك يكفي لرد على ما أثاره الطاعن من انتفاء ركن استئصال القوة ، لأن المبنى عليها سكنت عند ما وقع عليها الفعل في المرة الأولى عما يدل على رضاهما به .

( جلد ١٠/٢١٥ ص ١٩٣ ط ١٩٧٢ م ٨٤٣ سنة ٢٣ ق )

بينة الحقيقة ما لم يكن هناك ظروف استثنائية وأسباب  
قهرية يفتي معها هذا الافتراض .

(جلسة ١٩٨٠/٢٠ طين رقم ٨٨١ سنة ١٠ ق)

٤٣ - ما دامت المحكمة قد اقتضت من الدليل  
التي أن سن الجنى عليها كانت وقت وقوع الجريمة عليها  
أقل من ثمانى عشرة سنة كاملة فلا يهدى المتهم قوله  
بجهله هذه السن الجنائية لما كانت فيه من ظروف تدل  
على أنها تجاوزت السن المقررة بالقانون الجزائية . ذلك  
بأن كل من يقدم على مقارنة فعل من الأفعال العائنة  
في ذاتها أو التي توجبها قواعد الآداب وحسن الاعتلاق  
يجب عليه أن يصرح بكل الوسائل الممكنة حقيقة جميع  
الظروف المحيطة بفعل أن يقدم على فعله فإذا هو أخطأ  
التقدير حتى عليه العقاب عن الجريمة التي تتكون منها  
ما لم يقيم الدلائل على أنه لم يكن في مقدوره بمصال أن  
يقف على الحقيقة .

(جلسة ١٩٨٢/٢٠ طين رقم ١٣٣٨ سنة ١٣ ق)

٤٤ - إذا كان المتهم بتهمة عرض ضحية تقلبها  
عن ثمانى عشرة سنة قد طلب إلى محكمة أول درجة تقدير  
سن الجنى عليها بواسطة الطبيب الشرعي فأجابته  
إلى هذا الطلب وكلفته لإيجاع الإجابة التي قدتها ثم جاءت  
فكلفت الثانية بمرضى الجنى عليها على الطبيب الشرعي ،  
ولما لم يتم ذلك قضت في الدعوى بإدانة على أساس  
أنه هو الذي عمل على تعطيل الفصل في الدعوى بعدم  
إيداعه الإجابة ثم لما استأنف الحكم تمسك بطلبه ذلك  
أمام المحكمة الاستئنافية ولكننا قضت بتأييد الحكم  
المستأنف دون أن نتحدث عن هذا الطلب . فإن حكما  
يكون قاصراً إذ أن تحقيقه أمر جرمي له أثره في  
تكوين الجريمة المنسنة إلى المتهم .

(جلسة ١٩٨٢/٣/٢١ طين رقم ٢٢١ سنة ٢٢ ق)

### الفرع الثالث

#### صفة الجاني

٤٥ - إن مجرد كون المتهم بجمرة هناك العرض من  
الذين يربوا الجنى عليه يكفي لتخفيف العقاب . ولا يترتب  
أن تكون الجريمة في مدونة أو داد تعليم عامة ، فيمكن  
أن تكون في مكان خاص من طريق دروس عامة .

(جلسة ١٩٨٨/١٠/٤ طين رقم ٧٨٨ سنة ١٨ ق)

٤٦ - لا يترتب في القانون لتخفيف العقاب في  
جريمة هناك العرض التي يكون فيها الجاني من الذين  
تربية الجنى عليه أن تكون التربية باعطاء دروس عامة

تمتلك الأموال المسكوة لها . فلا يصح إذن أن توصف  
بوصفين مختلفين بل يتعين وصفها بالوصف الذي فيه  
مصلحة للهم . وإذا كان هناك العرض قد وقع بسبب  
أفعال متتالية ، وكان وقوع أولها مباغتة ولكن المتنبى  
عليه سكت ولم يمتنع عن الأفعال التالية التي وقعت  
عليه فإن ذلك ينسحب على الفعل الأول فيحصل أيضاً  
ساحلاً بالرضا وتكون هذه الواقعة لا عقاب عليها . إلا إذا  
كانت قد وقعت علناً في محل مفتوح للجمهور (معيد أبو  
المرحل) وكان هناك وقت الواقعة أشخاص يمكنهم م  
وغيرهم من يتصافح دخول المبدأ أن يشاهدوا الواقعة  
فإن وقوعها في هذا الطرف يجعل منها جريمة فعل فاضح  
على معاقب عليه بالمادة ٢٧٨ ع .

(جلسة ١٩٨٢/٣/٢١ طين رقم ١٣٢٤ سنة ١٢ ق)

٤٧ - للمحكمة أن تستخلص من الواقع التي شملها  
التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه المادي  
والأدبي من الجنى عليها في جريمة هناك العرض .  
(جلسة ١٩٨٢/٣/٢١ طين رقم ٣٨٥ سنة ١٦ ق)

٤٨ - إذا كان الحكم المعلنون فيه حين أدان  
الطاعن بجمرة هناك العرض بالقوة لم يستظهر ركن  
الإكراه الواجب توافره لقيام هذه الجريمة وأفضل  
التحدث عما يقع به الطاعن من أن الأفعال المنسوبة إليه  
تقتضيه رضاه الجنى عليها فإنه يكون قاصراً قصوراً يبيح  
بما يستوجب تقضيه ،  
(جلسة ١٩٥١/١٢/٥٢١ طين رقم ٥٢١ سنة ٢١ ق)

### الفرع الثاني

#### سن الجنى عليه

٤٩ - إن السن الحقيقية للجنى عليه في جريمة  
هناك العرض هي التي يمول عليها في هذه الجريمة .  
ولا يقلل من المهم البافع بجهله هذه السن إلا إذا اعتذر  
من ذلك بظروف قهرية أو استثنائية . وتقدير هذه  
الظروف من شأن محكمة الموضوع ولا تدخل لمحكمة  
التقاضي فيه ما دام مدنياً على ما يوضحه من الآلة .  
(جلسة ١٩٨٠/١١/١٧ طين رقم ١٨٢٢ سنة ١٠ ق)

٥٠ - العبرة في السن في جريمة هناك العرض  
هي بالسن الحقيقية للجنى عليه ولو كانت مخالفة لما  
قدرة الجاني أو قدوره غيره من وجال الفن احتجداً على  
مظهر الجنى عليه وحالة نمو جسمه أو على أي سبب  
آخر . والقانون يفترض في الجاني أنه وقت مقارنته  
الجريمة على من هو دون السن المحددة في القانون يصل

الذي لا يرضى سلطة عندهم فيشارف جريمته على خاتم  
يكون هو الآخر مشمولاً برعاية نفس المتضررين  
وحمايتهم .

( جلة ٢٤/٢/١٤٠٠ ملن رقم ٨٨١ سنة ١٠ ق )

٤٥ - إنه لما كانت الصلة بين السيد وعامدة مستمدة  
من القانون فإنه يكفي عند تشديد العقوبة في جريمة  
هتك العرض على أساس أن المتهم له سلطة على المجنى  
عليه باعتباره عامداً عند أن يبين المحكم قيام علاقة  
الخدمة بين المتهم والمجنى عليه دون حاجة إلى بيان  
الظروف والوقائع التي لا يثبت الجريمة التبدل على أن  
الخدم استعمل سلطته وقت ارتكاب الجريمة لأن  
القانون قد اقرض قيام السلطة بمقتضى هذه العلاقة .

( جلة ١١/٣/١٤٠٠ ملن رقم ٥٥٢ سنة ١٠ ق )

المجنى عليه مع غيرهم من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة  
أو معهد تعليم ، بل يكفي أن تكون عن طريق إلقاء  
دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان  
خاص ومهما يكن الوقت الذي تلم فيه الجاني بالترية  
قصيراً .

( جلة ١٧/٤/١٩٥٢ ملن رقم ٣٣١ سنة ٢٣ ق )

٤٤ - إن الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من  
قانون العقوبات تنص على تغليب العقاب في جريمة هتك  
العرض إذ وقعت بين شخص عليهم في الفقرة الثانية من  
المادة ٢٦٧ أي إذا كان التفاعل من أصول المجنى عليه  
أو من الآخرين تريته أو ملاحظته أو من لم سلطة  
عليه أو كان عامداً بالأجرة عنده أو عند من تقدم  
ذكره . وهذا النص يدخل في متناوله الخادم بالأجرة

## هرب الحبوسين

موجز القواعد (تابع) :

- ١ - شرط العقاب على جريمة الهرب المنصوص عنها في م ١٣٨ ج - ١  
- تحقق الجريمة المنصوص عنها في م ١٣٨ ج - ١ هرب المتهم الذي ضبط معه عند من الخفي الذي كلفه ضابط البوليس  
بالحفاظة عليه - ٢
- ٢ - هرب الجندي القادر بعد القبض عليه وقيل تسليمه للجيش معاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده - ٣

### القواعد القانونية .

٣ - فرار الجندي من الخدمة العسكرية وهرب  
بمسند القبض عليه لفراره يكونان في الواقع جريمة  
واحدة ما دام الجندي المتهم لم يكن سلم إلى الجيش .  
ولا يؤثر في ذلك إمكان صدور استقلال الفعل الثاني  
عن الفعل الأول ما دام هو بطبيعته استمراراً لفعل  
الأول المعاقب عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ، مما  
مستبعد وفقاً لأحكام قانون العقوبات ألا يعاقب المتهم  
إلا بقوية واحدة ، ولما كان الفرار من الخدمة  
العسكرية معاقباً عليه بمقتضى قانون الجيش وحده ،  
وكان هرب الجندي القادر بعد القبض عليه وقيل تسليمه  
للعيش هو - كما مر القول - استمراراً لفعل الفرار الأول  
فيبقى عليه نفس الحكم ، فإن القضاء ببراءة المتهم بهذا  
على أساس أنه لم يكن وقت هربه مقبوضاً عليه قانوناً  
بالمعنى المقصود في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات يكون  
صحيحاً في القانون .

( جلة ١٥/١٠/١٩٤٨ ملن رقم ٢٠٧٧ سنة ١٧ ق )

١ - يشترط العقاب على جريمة الهرب المنصوص  
عنها في المادة ١٣٨ من قانون العقوبات أن يكون الهرب  
قد حصل بعد القبض على من وقع منه الهرب . فلا  
جريمة إذا لم يكن هناك قبض سابق . وإذن فلما كان  
المستند من ثبات المحكم أن المتهم عندما علم من  
مكتب تير الشياقة بأنه سيقتض عليه تنفيذ الحكم الصادر  
بجبه هرب قبل أن ينفذ عليه الأمر بالقبض فذلك  
لا يندعياً ما يعاقب عليه القانون ، سواء أكان قد  
صدر أمر بالقبض على المتهم أم لم يصدر .

( جلة ١٠/١٠/١٩٤١ ملن رقم ٤٤٧ سنة ١١ ق )

٢ - إذا كانت الواقعة هي أن ضابط البوليس  
قبض المتهم لوجوده معه هيرويتنا فكيف الخفي بالحفاظة  
عليه حتى يفتش منزله فأقلت المتهم من الخفي وقرهارباً  
فهو به يقع تحت طائلة المادة ١٢٠ من قانون العقوبات  
لحصوله على أثر ضبطه متلبساً بالجريمة .

( جلة ١٢/١٢/١٩٣٧ ملن رقم ١٢٤ سنة ٨ ق )



«و-ی»



## وصف التهمة

### رقم القاعدة

٦ - ١	الفصل الأول : عقيد المحكمة بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى
٢٢ - ٧	الفصل الثاني : عدم عقيد المحكمة بوصف التهمة بالواقعة
٢٩ - ٢٢	الفصل الثالث : سلطة محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة
٣٨ - ٣٠	الفصل الرابع : ما لا يعتبر تغييراً لوصف التهمة
	الفصل الخامس : متى يجب لفت نظر الدفاع إلى تعديل الوصف
٦٠ - ٣٩	الفرع الأول : بإحالة واقعة جديدة
	الفرع الثاني : بإدانة المتهم على جريمة تختلف في عناصرها القانونية وفي واقعها المادية عن الجريمة التي رفعت بها الدعوى عليه
٦٦ - ٦١	الفرع الثالث : بإحالة مواد جديدة غير واردة بأمر الإحالة تسمى إلى مركز المتهم
٦٨ - ٦٧	الفصل السادس : تغيير الوصف بغير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع
	الفرع الأول : للتعديل القائم على نفس الوقائع التي شكلها التحقيق والتي دارت حولها مراقبة الدفاع ولم يترتب على التعديل إسناد تهمة أشد عقاباً من التهمة المنسوبة إلى المتهم في ورقة الشكوى بالحضور
٨٨ - ٦٩	الفرع الثاني : المحاكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في أمر الإحالة
١١٩ - ٨٩	الفرع الثالث : إذا كان التعديل في صدد مواد القانون فقط
١٢٥ - ١٢٠	الفرع الرابع : الخطأ المادي
١٣٠ - ١٢٩	الفصل السابع : تعديل وصف التهمة في الجلسة والمرافعة على أساس التعديل
١٣٦ - ١٣١	الفصل الثامن : مسائل منوعة
١٣٨ - ١٣٧	

### موجز الفتاوى (٢٠١٤)

#### الفصل الأول

##### عقيد المحكمة بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى

- توجيه التهمة إلى المتهم بأنه ضارب للجنى عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها الماعة لا يسبغ لها إدانة في جنحة ضرب للجنى عليه - ١
- عدم عقيد محكمة الجنايات بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في أمر الإحالة وإنما تكون مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينتها هي من التحقق فإنما كانت الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لتغييره فإن ما يذكر منها بأمر الإحالة يجر معه حتى وبطبيعة الحال ما لم يذكر - ٢
- عقيد المحكمة في محاكمة المتهم في حدود التهمة الواردة في عريضة الجنحة بالباشرة - ٣
- وجوب عقيد المحكمة بواقعة اتهام المتهم بتبديد ما تسلمه من الجنى عليه لا بما تسلمه عند الضبط وأخذ عليه التهم بعدم التصرف فيه - ٤

## موجز القواعد (أج) :

- إسناد المسكدة إلى التهم عدم اتخاذ الخطة في قيادة السيارة على ضوء ما ورد بوصف التهمة من أنه كان غافاً للوائح لا يتبر إنداءاً لقائمة جديدة - ٥
- عدم تقييد المسكدة بتوقيع الفتوى الخاصة بجمرة إنشاء قسم على أرض معدة لبناء دون موافقة السلطة المختصة متى رفضت الدعوى عن واقعة إقامة بناء بدون رخصة - ٦
- ( ر : أيضا استئناف قاعدة ٢٣٥ )

## الفصل الثاني

## عدم تقييد المحكمة بوصف التهمة للواقعة

- التطبيق القانوني إما يقوم على أساس الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة لا على أساس الوصف الذي وصفته التهمة للتهمة - ٧
- رفع الدعوى على التهم بوصف أنه ارتكب جريمة تزوير ونصب وإتهام المسكدة إلى أن الواقعة بتقدير الحصول على غشائية بطريق التهديد بوجوب عليها أن ترضى في الدعوى على هذا الوصف الأخير مع عدم الاختلال بحق الدفاع - ٨
- حق محكمة الموضوع في تعديل التهمة للرفوعة أمامها بشرط ألا توجه إلى التهم أفعالا لم يشملها التحقيق - ٩
- حق المحكمة في تصحيح وصف التهمة للرفوعة بها الدعوى أمامها - ١٠
- اقتضاه حق تعديل وصف التهمة على المحكمة لا التهمة بالقبضات - ١١ و ١٢
- إعطاء المحكمة الوصف القانوني الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى لا يتنازع عليه الدفاع - ١٣
- لا عبرة بوصف التهمة كالتهمة ما دامت المحكمة قد استظهرت واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانت التهم بها - ١٤
- عدم تقييد المسكدة بالوصف الذي تصليه التهمة للواقعة ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة للطروحة أمامها وصفها الصحيح في القانون - ١٥ - ١٧
- حق المحكمة في إدانة التهم عن الواقعة للرفوعة عنها الدعوى بوصفها القانوني الصحيح بشرط تقييد البراءة التي طلبتها التهمة - ١٨
- إلزام المحكمة بتصحيح الواقعة للطروحة أمامها بجميع كيوها وأوصافها وتطبيق نصوص القانون عليها تطبيقاً صحيحاً وليس عليها في ذلك إلا أن تلت نظر الدفاع - ١٩ - ٢١
- عدم تقييد المسكدة الاستئنافية بالوصف القانوني للواقعة التي أثبتتها المحكمة الابتدائية ما دامت لم تصف التهمة شيئاً من الأفعال التي لم تكن موجهة للتهم - ٢٢
- ( ر : أيضا استئناف قواعد - ١٦٢ و ٢٣٧ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ )

## الفصل الثالث

## ملطحة محكمة الجنائيات في تعديل وصف التهمة

- حق محكمة الجنائيات في أن تصلي ذات الأفعال للسند في أمر الإحالة وصفاً تحمله قانوناً غير وصفها الذي وصفها به قاضي الإحالة - ٢٣
- حق محكمة الجنائيات في تعديل أو تعديد التهمة بتغير الواقعة للبيئة في أمر الإحالة - ٢٤
- حق محكمة الجنائيات في الدول عن الوصف الذي وجهته إلى التهم وأدائته بالوصف الذي أحيل به إليها - ٢٥
- حق محكمة الجنائيات في تعديل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة لفت نظر الدفاع ما دام هذا التعديل لا يبدو وصف الواقع للسند إلى التهم وليس فيه إسناد تهمة عقوبتها أهد - ٢٦
- حق محكمة الجنائيات في تعديل وصف التهمة بلسقاط بعض عناصرها وإطراح بعض ظروفها دون لفت نظر الدفاع ما دامت الواقعة الثانية للبيئة بأمر الإحالة هي التي أخذتها المحكمة أساساً لوصف الجديد - ٢٧ - ٢٩

موجز القواعد ( ٦١١ ) :

#### الفصل الرابع

ما لا يعتبر تليفا لوصف التهمة •

- خدم للتم بوصف أنه سرق الدقر بطريق الخطف وإداته على اعتبار أن جريمة السرقة قد وقعت بطريقة هربه بالدقر يد تسلمه إليه من الجاني عليه - ٣٠ .
- معاقبة للتم في جريمة التبيد على أساس ما تبنت المحكمة من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الاختلاس وقع إضراراً بسلامة الذي ثبت أنه لذلك المحجوزات في حين أن الدعوى رفعت باختلاف الأشياء المحجوز عليها لصالح الحاجزة مع تسليمها إليه على سبيل الوديعة بصفته حارساً - ٣١ .
- اعتبار المحكمة للتم مساعداً في القتل بطريق إسكاف الجاني عليها وتطويل مقاومتها بحسب أن كان أمر الإحالة يتبره مساعداً في القتل بطلته الجاني عليها بالسكين مع المتهم الآخر - ٣٢ .
- تعديل المحكمة لوصف التهمة عن غير قصد عند سرد الوقائع متى أبدت الحكم التباين لأسبابه وطبقت مادة القانون التي تطبق على واقعة التهمة كما كانت - ٣٣ ،
- تقديم للتم المسامحة بإختياره شركاء مع أكثر مطعون في جريمة الزور وإداته بإختياره شركاء مجهول - ٣٤ .
- الزيد في بيان الطريقة التي حصلت بها الواقعة كما تضمنتها أمر الإحالة - ٣٥ و ٣٦ .
- قول المحكمة إن المتهم كان يسير بسرعة إذا كان وجه الخطأ للسند إليه أن الحادث نشأ عن إهماله وعدم احتياطة وعدم إبلاغه القواعد بأن قاد السيارة على مسار الطريق - ٣٧ .
- استبعاد المحكمة ظرف سبق الأصرار - ٣٨ .

#### الفصل الخامس

متى يجب لثت نظر الخطأ على تعديل الوصف

الفرع الأول : باضالة والفصة جديدة •

- اعتبار المحكمة للتم شركاء لا فاعلا متى أقامت التعديل على وقائع تخالف الوقائع التي أسس عليها الاتهام الأول - ٣٩ .
- توجيه التهمة إلى المتهم بأنه ضرب الجاني عليه ضربة واحدة هي التي نشأت عنها المعاقبة ورات المحكمة إداته في جنحة ضرب الجاني عليه عمداً - ٤٠ - ٤١ .
- تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه مائة لا يقتضى نفيه للتم إذ أن التعديل قاصر على استبعاد بعض الأفعال التي تنقل من جسامدة الجرعة الواردة في الوصف الأصلي وهو نية القتل - ٤٦ .
- تغيير الوصف من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه مائة يوجب لثت نظر الدفاع إذ أن التعديل لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل ينصب على التهمة نفسها - ٤٧ - ٤٩ .
- تعديل التهمة من ضرب أفضى إلى الموت إلى قتل خطف - ٥٠ .
- تقديم التهمة على أساس أنه أحدث ضرباً برأس الجاني عليه وتبين للمحكمة أنه لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر - ٥١ .
- رفع الدعوى على التهم بأنه اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة في شروع في قتل الجاني عليه ورات للمحكمة إداته في تهمة أنه ضرب للجاني عليه - ٥٢ .
- رفع الدعوى على التهم بتهمة القتل المدد مع سبق الأصرار للقرن بجناية خطف أي ورات المحكمة إداته في تهمة الاشتراك في القتل بإختيارها نتيجة عضلة لاحتراقه في جناية الخطف - ٥٣ .
- رفع الدعوى على متهمين بأنهما اتفقا على ارتكاب حوادث السرقات لئلا وأن أولها قتل الجاني عليه عمداً وثانها اشتراك معه بطريق الاتفاق والمساعدة ورات المحكمة إدانة التهمين على أساس أن الثاني قتل عمداً والأول شروع في القتل - ٥٤ .

## موجز القواعد : (١٢٦)

- كون القتل للسند إلى التهم في أمر الإحالة هو أنه أسسك بالحق عليه ليمكن منها آخر من ضربه وراث المحكمة إداثة على أساس أنه هو الذي باشر ضرب المجهن عليه - ٥٥
- رفع الدعوى على التهم بأنه وضع عمداً باراً في زراعت وأحدث عمداً حال وضعت النار فيها ضرراً لثبته بأن امتدت من زراعت إلى الزراعت المجاورة وللعلوكة لأخرين فأضافت المحكمة إلى هذه التهمة أنه أحدث عمداً حال وضعت النار في زراعت ضرراً لثبته ثم الدائون الحازون - ٥٦
- رفع الدعوى على متهمين بأنهما شرعا في قتل المجهن عليه عمداً بأن أطلق عليه كل منهما عيارا ناديا وراث المحكمة إداثة أو لها في كلا البابين - ٥٧
- تقديم التهم وآخرين بتهمة الاشتراك في تجمهر وقت فيه جرائم ضرب فاستبعدت المحكمة تهمة التجمهر وراث إداثة في واقعة ضرب لم تجر به إليه - ٥٨ و ٥٩
- تقديم التهم بإحداث إصابة وحيدة للبعث عليه سيث وقاته وراث المحكمة إسناد أحداث إحدى الإصابات الأخرى التي وجدت بالحق عليه - ٦٠

**الفرع الثاني :** بادانة المتهم على جريمة تختلف في عناصرها القانونية وفي واقعتها المادية عن الجريمة التي رفعت بها التهمة عليه

- تعديل التهمة من جنابة « سرقة بالإكراه » إلى جنابة إختفاء أشياء مسروقة - ٦١
- تعديل وصف التهمة من إختراق بالأخلاق والمساعدة مع آخرين في جريمة قتل عمد مع سبق الإصرار إلى قتل عمد بدون سبق الإصرار - ٦٢
- إختيار التهم فاعلا في الجريمة بد أن كان مقدما باعتباره شريكا فيها - ٦٣
- تعديل التهمة من إختراق في جنابة إختلاس موظف بضاعة مسلمة إليه بسبب وظيفته إلى إختفاء أشياء مسروقة - ٦٤
- تعديل التهمة من تزوير أوراق مالية إلى جريمة إستهال هذه الأوراق للزوجة - ٦٥
- تعديل التهمة من جنابة قتل عمد إلى جنابة قتل خطأ - ٦٦
- ( ر . أيضا : إستأناف قاضية ٢٤٨ ودعائ قاضية ٩٤ )

**الفرع الثاني :** بإضافة مواد جديدة غير واردة بأمر الإحالة تسمى لمركز التهم

- طلب معاقبة المتهم بالمادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧٢٨ سنة ١٩٤٤ قبل إنذائه وراث المحكمة إداثة في الجريمة التي كان معاقبا عليها بالمادة السابعة من ذلك القرار الذي استمر سريان حكمها مع اختلاف واقعة كل جريمة عن الأخرى - ٦٧
- إحالة التهم إلى محكمة الجنايات لما كانت وفقاً للمادة الأولى من قانون المجرمين للتدوين الإجرام وراث المحكمة إضافة للادة الثانية من ذلك القانون - ٦٨

## الفصل السادس

تغير الوصف بغير سبق تعديل في التهمة أو لفت نظر الدفاع

- الفرع الأول :** التعديل القائم على نفس الوقائع التي شملها التحقيق والتي دارت حولها مواجهة الدفاع ولم يترتب على هذا التعديل إسناد تهمة أشد عقابا من التهمة التمسوية التي التهم في واقعة التكليف بالحضور .
- تعديل وصف التهمة تصديلا لا يضار به التهم لقيامه على نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت عليها المرافعة - ٦٩ - ٧٢
- تعديل وصف الواقعة من قتل وشروع فيه إلى قتل مقترن - ٧٣
- تعديل وصف الواقعة من جلب مواد خدرة إلى إحراز جواهر خدرة - ٧٤
- تمسك التهم بمادة الدفاع التعري واتهام المحكمة إلى أنه كان حقيقة كذلك وإنما تجاوز فيها المادة حدود الدفاع التعري - ٧٥
- تعديل تهمة السرقة بطرق الإكراه إلى جريمة إختفاء أشياء مسروقة متى كانت الواقعة في مرافعة الخصوم أمام المحكمة قد دارت على هذه الواقعة - ٧٦

## موجز القواعد (تابع):

- تخفيض الطريقة التي استعملت في التصب من غير إضافة شيء إلى الأفعال للرفوعة بها الدعوى - ٧٧ و ٧٨
- تبديل وصف الواقعة من شروع في مواصلة إلى شروع في هتك عرض - ٧٩
- تعديل وصف التهمة من سرقة إلى إخفاء مسروق - ٨٠ و ٨١
- تعديل وصف التهمة من امتثال ميزان غير مدموغ وغير صحيح إلى حيازة ميزان غير مدموغ ولا مضبوط بنير مبرد مشروح - ٨٢
- تعديل وصف التهمة من إشتراك في سرقة إلى إخفاء أشياء مسروقة - ٨٣
- تعديل الوصف من خيانة أمانة إلى سرقة - ٨٤
- تعديل الوصف من شروع في مواصلة إلى هتك عرض - ٨٥
- إضافة التهمين بإحراز أسلحة عدة وتقيام المحكمة بتخصيص كل منهما بجانب من الأسلحة - ٨٦
- تعديل الوصف من شروع في قتل شخصين مع سبق الإصرار إلى شروع في قتل مقرر بدون سبق إصرار - ٨٧
- بيان عناصر علم الإحباط في قيادة السيارة في حدود الواقعة للرفوعة بها الدعوى - ٨٨
- ( و. أيضاً : استئناف قواعد ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٧ و ٢٥٠ و ٢٥١ وتنظيم قاعدة ١٧ ودفاع قاعدة ١٢٧ )

الفرع الثاني : - الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة إليه في امر الإحالة

- تعديل الوصف من إحداث طاعة مستديعة إلى إساءة خطأ - ٨٩
- إختصار للتهم شركياً لا فعلاً في الجريمة للرفوعة بها الدعوى - ٩٠ - ٩٠٠
- تبديل الوصف من جنابة سرقة إلى كراه إلى جنابة سرقة بمحل سلاح متى كانت للرافعة في الجنابة التي قدم بها تشمل وقائع الجنابة التي عوقب عليها - ١٠١
- زول المسكة في حكمها على التهم من جنابة المأهدة للمستديعة إلى جنابة إحداث جرح - ١٠٢ - ١٠٤
- زول المسكة في حكمها على التهم من جنابة ضرب أجنبي إلى اللوث إلى جنابة ضرب - ١٠٥
- استبعاد ظرف سبق الإصرار وأخذ للتهم بالظرف للشدد للتصوص عليه في المادة ٢/٢٣٤ ع - ١٠٦ و ١٠٧
- تعديل الوصف من إشتراك في جنابة تزوير ورقة رسمية إلى إشتراك في جنابة تزوير ورقة عرقية - ١٠٨ و ١٠٩
- إنتهاء المسكة إلى أن السرقة والإكراه لم تقع في طريق طم - ١١٠
- تعديل وصف التهمة من سرقة إلى كراه إلى جنابة ضرب - ١١١
- كون الواقعة للرفوعة بها الدعوى على التهم بأنها تكون جنابة رشوة هي التي عدتها المسكة تكون لجرعة التصب - ١١٢ و ١١٣
- كون الواقعة للرفوعة بها الدعوى ، وهي تكون جريمة القتل البدن ، تتضمن الواقعة التي أدن فيها التهم وهي جنابة الضرب للنقض إلى اللوث - ١١٤ و ١١٥
- تعديل الوصف من القتل البدن إلى التزوير فيه - ١١٦
- تعديل الوصف من شروع في قتل عمد إلى جنابة ضرب - ١١٧ و ١١٨
- استبعاد دكن الملاينة من واقعة القذف التي رفضت بها الدعوى - ١١٩
- ( و. أيضاً : اختصاص قاعدة ١٩ )

الفرع الثالث : - إذا كان التعديل في صدر مواد القانون فقط

- التزام المسكة بتطبيق النص الصحيح على الواقعة للرفوعة بها الدعوى دون إجراء تعديل في الواقعة الجنائية - ١٢٠ - ١٢٣
- تطبيق المسكة على واقعة القتل للرفوعة بها الدعوى للواد المطلوب تطبيقها بعد استبعاد المادة ٢٣٤
- عقوبات بتقريبها - ١٢٤
- تطبيق المسكة مواد القانون التي تنص على العقاب على الواقعة التي رفضت بها الدعوى بالبشارة بنص النظر من المادة التي طلب للدعي بالمعاقبة للذنية تطبيقها - ١٢٥

## موجز القواعد (تابع) :

## الفرع الرابع : الخطأ اللادى

- التعديل الذى لا يندرج إصلاح خطأ مادى وقع فى تاريخ الواقعة ولم يتناول ذات الواقعة الجنائية - ١٢٦ و ١٢٧
- تدارك محكمة الجلبات السور الذى ورد فى وصف التهمة فى أمر الإحالة يندرج ذكر سبق الإصرار والترصد إذا كان قد طلب تطبيق اللواد الخاصة بهذين الظرفين فى أمر الإحالة ذاته - ١٢٨
- ذكر قاضى الإحالة فى أمره أن الصاهة باليد اليمنى فى حين أنها باليد اليسرى تملك المحكمة للحالة إليها الدعوى تصحيحه - ١٢٩
- وقوع خطأ فى كتابة رقم اللادة للطالب معاقبة للتهم بها فى أمر الإحالة وتدارك المحكمة ذلك فى حكمها - ١٣٠

## الفصل السابع

## تعديل وصف التهمة بالجلسة والمرافعة على أساس هذا التعديل

- رفع الدعوى على التهم باللادة ٢٤٢ عقوبات وطلب عاصى الجنى عليه تطبيق اللادة ٢٤١ عقوبات ومناقشة التهم أقوال الجنى عليه من إصراره وتطبيق المحكمة المادة الأخيرة على الواقعة لا يشر إخلالا بحق الدفاع - ١٣١
- إقامة محكمة الدرجة الأولى حكمها على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به بدون لغت نظر الدفاع وترافع للتهم أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس الجديد لا يشر تعديلا لتهمة دون لغت نظر الدفاع - ١٣٢ - ١٣٤
- تعديل وصف التهمة أمام محكمة الدرجة الأولى فى مواجهة التهم والمرافعة على أساس الوصف الجديد أمام درجتى التناضى لا يشر إخلالا بحق الدفاع - ١٣٥
- حصول التعديل فى تاريخ التهمة أمام محكمة الدرجة الأولى وعدم مناقشة التهم ذلك أمام المحكمة الاستئنافية لا يشر إخلالا بحق الدفاع - ١٣٦

## الفصل الثامن

## مسائل متنوعة

- إسناد تهمة الضرب الذى نشأت عنه حادثة إلى أحد المتهمين وإسناد تهمة الضرب الأخرى إلى التهم الآخر يستوجب الحكم ببراءة المتهمين إذا تشككت المحكمة فى نسبة التهمة الأولى ما لم يشر وصف التهمة فى مواجهة المتهم - ١٣٧
- الدفع (إهام وصف التهمة وغموضه من الدفوع الواجب إدائها لدى محكمة الموضوع قبل صياغ أول شاهد - ١٣٨ (و. أيضا : إثبات قاعدة ٩٠ ودعوى جنائية قاعدة ٣٥ وحسن قاعدة ٦٦ و ٦٧ )

## القواعد الثمانية :

## الفصل الأول

## تهدية المحكمة بالواقعة التى ترفع عنها الدعوى

- ٩ - إذا كانت التهمة الوحيدة إلى التهم فى أمر الاصلاح المطروحة مما تبين من أجلها هى أنه ارتكب جريمة بأن ضرب الجنى عليه و فرق رأسه فأحدث به الإصابة الموضحة بالضرر الطبي والذى نشأ عنها حادثة مستدعية يستحيل برؤها وهى تقصد جزء من الظلم المنتهضة و نظرت الدعوى أمام المحكمة و انتهت فيها المرافعة على اعتبار هذا الوصف الذى بين فيه على وجه التبرين والتحديد الفعل الجنائى المنسوب إلى المتهم مقارنه وهو ضرب الجنى عليه ضربة واحدة أحدثت برأسه إصابة واحدة هى التى نشأت عنها الحادثة فلى المحكمة تكون عطلت إذا أدانت التهم لا فى الجنابة المذكورة

بل فى جريمة ضرب على أساس أنه ضرب الجنى عليه « فأحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي » . وذلك لأنه إذا كانت المحكمة وهى تسمع الدعوى لم تر أن إصابة الرأس ساقطة الذكر كانت من فعل المتهم فإنه كان يتعين عليها أن تقضى ببراءته من التهمة التى أحيل إليها من أجلها أو أن توجه إليه الجلسة التهمة المذكورة للجريمة التى رأت أن نفاذها عنها وتبين له الفعل الذى نسبته إليه ليدل بدفاعه فيه . وبعبارة أخرى تعدل فى مراجعته التهمة الواردة بأمر الإحالة على النحو الذى أدناؤه بأن توجه إليه بالجلسة الفعل الجديد يشرط ألا تفرج عن ذلك عن دائرة الأفعال التى شملتها التعديلات الاتباقية التى أجريت فى الدعوى المتهم فيها ، وذلك على مقتضى المادة ٣٧ من قانون تشكيل عاصم الجلبات التى لم يقصد بها عدم تقرير حق المحكمة فى تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وتعديده على الوجه الذى أراد



و مختلفة ومستقلة بعضها عن بعض ، ففي هذه الحالة - وفي هذه الحالة وحدها - لا يصح المحكمة أن ترضى لما صرف النظر عنه ولم ير تقديمه إليها . أما إذا كانت الواقعة المادية واحدة لا يتصور فيها أن تكون قابلة لأي تسمية أو قسمة فإن ما يذكر منها بأمر الإحالة يمر معه حتماً وبطبيعة الحال ما لم يذكر ، حتى ولو كان قد صرف النظر عنه صراحة . كما لا يرد على ذلك بأن حق التهم في الدفاع يقتضي أن تبين له التهمة التي تروجه إليه ليصير ردّه عليها . فإن حق المحاكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة مقابلة واجب مقرر عليها يقتضي المادة ٢٨ من القانون المذكور ، وهو أن تبين التهمة الجديدة للتهم ، ولا تأخذ على غرة منه دون أن تليح له قسمة تقديم دفاعه كالمحال أساسيين من الوقائع . ( جلة ١٩٤٢/١٠ طين روم ٢١٨ سنة ١٣ )

٣ - إن القانون قد غرل المعنى بالمحقق المدنية في مواد المرافعات والجمع الحق في تقديمه إلى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها ومضى رفضت الدعوى المدنية ، فإن الدعوى العمومية تحرك معها ويصح من حق المحكمة وواجبها الفصل فيها في الحدود الواردة بقررة التشكيل بالحضور دون أن تكون مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة الواقعة أو بالطلبات التي تبينها في الجلسات . وإذ قد فُت الحكم لم يتجاوز في حاكمته التهم حدود التهمة كما وردت في صيغة الدعوى المباشرة فلا يقبل من التهم أن يدعى أن المحكمة تهازلت بسلطانها في القضاء في الدعوى العمومية إذ هي لم تأخذ بالوصف الذي أعطته النيابة التهمة . ( جلة ١٩٤٢/١٠ طين روم ٢١٨ سنة ١٣ )

٤ - إذا كانت الدعوى قد رُفعت على المتهم بأنه اشترك بطريق الاتفاق مع آخر في تجديف أشخاص للبحر عليه قريته محكمة أول درجة ثم أدانته المحكمة الاستئنافية ولم تخلف ذلك إلا أنه عند ضبط الأشخاص عند أدائه التحقيق ادعى أنه تسلمها من القاتل الأصل ثم تمهد بضم التصرف فيها ورغم هذا التمهيد فإنه تصرف فيها وبدعا ، فإنها تكون قد أخطأت ، إذ الواقعة التي اتهم فيها أمام محكمة الدرجة الأولى حادثة بما تسلمه القاتل من المعنى عليه لا بما تسلمه هذا المتهم عند الضبط وأخطأه التمهيد بضم التصرف فيه .

وقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا التهم - وهو شريك - يقتضي تقضه بالنسبة إلى الطالبين الآخر بوصفه فاعلاً في حادثة الواقعة المتهمين مما فيها مما يتناه

بما التقليل من البيانات الثانوية التي تكفل لكل مشهم الحق في الدفاع من قسمة أمام القضاء قبل أن تنزل به أية مقولة في شأن أية واقعة جنائية يستند إليها تكملياً أما أن تبين المحكمة التهم في جريمة أخرى فترافها فعل آخر غير الذي تسببت منه الدفعة بالرأس عاجلة في ذلك عن الفعل الأول والوصف الأول المقصود به الدعوى إليها والذين قصر التهم دفاعه عليها - ولم يكن ليطالب قانوناً بأكثر من هذا - فإنها بذلك تكون قد عاقبت التهم من واقعة لم تكن مطروحة على بساط البحث بالمجمل . وهنا تكون قد أخلت بحق الدفاع اختلافاً غيراً يستوجب نقض حكمها .

( جلة ١٩٤١/٥ طين روم ١٣٨٥ سنة ١١ )

٥ - إن قانون تشكيل عاكر الجنائيات إذ نص في المادة ١٢ ( أ ) على أن « قاضي الإحالة تعديل التهمة المينة في ورقة الاتهام أو تقديمها دون أن يستد التهم وتآلف في بقاؤها التحقيق » ، وفي المادة ٣٧ على أنه « يجوز لمحكمة الجنائيات إلى حين التعلق بالحكم تعديل أو تصديق التهمة المينة في أمر الإحالة - إذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه على التهم أصلاً لم يسلمها التحقيق » - إذ نص على ذلك فقد دل بوضوح على أن الشارع أراد - كما هي الحال في قانون التحقيق الجنائي المدني ( مادة ٢٢٧ ) وقانون التحقيق الجنائي السوداني ( المادة ١٩٥ ) الذين أخذ منهما هذان النصوص - أن يجعل الواقعة الأصلية بجميع عناصرها التي توارثها التحقيقات الابتدائية استناداً عند المحاكمة التي تطلب بناء على هذه التحقيقات فلا تكون المحكمة وهي تفصل في الدعوى مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في أمر الإحالة وإنما تكون مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تبينها من التحقيق الذي تجريه بالمجلس في حدود الباترة الرخصة التي تحيط بالواقعة الأصلية ، إذ أن ما يرد في أمر الإحالة ليس إلا موجراً لتلك الواقعة يتصدى رأي قاضي الإحالة فيها تختص عنه التحقيق فيها . ولا تكن هذا الرأي بطبيعة الحال لا يلزم ، وليس من شأنه أن يلزم المحكمة صاحبة الرأي الأعلى ، فإن لها أن تخالفه وتمتد التهمة أساساً آخر تستدعي من جميع التحقيقات التي أجريت في موضوع الواقعة بتناسلها المكورة لها . ولا يرد على ذلك بأن سلطة الاتهام أو التحقيق أو الفصل فيها أسبق من التحقيق حقراً واختصاصاً في شأن التصرف في الدعوى ، فإن ذلك على أن تكون وقائع الدعوى متعددة

بالعودة إلى المجلس الذي لا يتنص عن ثلاثة شهود  
علا بالفقرة الأخيرة من المادة ١٧ ح .  
(جلسة ١٩٢٨/٤/٨ طين رقم ٨٧١ سنة ٥ ق)

٨ - على قاض الموضوع أن يبحث الوقائع  
المطروحة أمامه من جميع نواحيها وإن يقتضي فيما يثبت  
لديه منها ولو كان هذا الثابت يستلزم وصف التهمة  
بوصف آخر غير ما أعلل لما في حصة الاتهام أو تطبيق  
مادة قانونية أخرى خلاف المادة التي طلب الاتهام معاقبة  
المتهم بموجبها . فليس له إذن أن يقتضي بالبراءة في  
الدعوى قدمت له بوصف معين إلا بعد قلبه وقائمه  
على جميع الوجوه القانونية والتحقق من أنها  
لا تقع تحت أي وصف قانوني من أوصاف الجرائم  
المشروعة قانونا للعقاب . وذلك مع مراعاة حقوق  
الدفاع من حيث عدم الخروج عن الوقائع المروضة  
ومن حيث وجوب لفت نظر الدفاع إلى ما راه من  
وصف جديد . فإذا رفضت الدعوى على المتهم بوصف  
أنه ارتكب جريمة الزور في محرر عرفي وأنه توصل  
إلى الاستيلاء على غائبة من المبلغ عليه باستماله طرفا  
احتمالي الخ ورات المحكمة إلى الوقائع المسندة إلى  
المتهم لا تقيد الزور ولا التصب ولكنها على فرض  
صحته تقيد الحصول على غائبة من المبلغ عليه بطريق  
التهديد بالعقاب عليه قانونا وجب على المحكمة في هذه  
الحالة أن تقتضي في الدعوى على هذا الوصف الأخير  
مع عدم الإخلال بحقوق الدفاع .

(جلسة ١٩٢٦/١٠/١٠ طين رقم ٣٠٨ سنة ٦ ق)

٩ - المحكمة الموضوع - إلى حين التعلق بالحكم -  
أن تعمل في التهمة المرفوعة أمامها بمنزلة ألا توجه  
إلى المتهم أصلا لم يفسلها التحقيق . فإذا كانت محكمة  
أول درجة قد أوردت في حكمها ما شهد التحقيق ،  
واستخلصت منه استخلاسا سافها أن إعمال العقوبة  
المتهم لم يكن في تقريره أن قرر العقوبة متنبه عن البلد  
سالة كونه متباجا ( كما هو نص التهمة المرفوعة بها  
الدعوى ) بل في أنه لم يبلغ من عردة هذا التفر بعد  
غيا به ، ثم حاطبه على هذه التهمة الأخيرة . ولذا لا تكون  
قد أعطت في تطبيق القانون . ومع ذلك فقد سكت  
للدفاع عن المتهم في هذه الحالة - إن كان قد رأى أن  
في هذا التعديل إجحافا به - أن ينظر منه إلى المحكمة  
الاستئنافية . أما وهو لم يفسل فإن ذلك يسقط عنه في  
إفادته بعد ذلك لدى محكمة النقض .

(جلسة ١٩٢٧/٢/٨ طين رقم ٣٨٨ سنة ١٢ ق)

- تحقيقا لحسن سير العدالة - أن تكون إعادة نظر  
الدعوى بالنسبة إليها كليا .

(جلسة ١٩٢٧/١٢/٨ طين رقم ١٢٦١ سنة ٧ ق)

١٠ - إذا كانت المحكمة أسندت إلى المتهم أنه لم  
يخذ الحيلة اللازمة في قيادته السيارة ، مستظرة ذلك  
من ذات الوقائع المسندة إليه وفي ضوء ما ورد بوصف  
التهمة من أنه كان غافا ف الواقع ، ومن بينها لائحة  
السيارات التي تقتضي بأن يخذ السائق الحيلة اللازمة  
للمحافظة على حياة الجمهور ، فإنها لا تكون قد أسندت  
إليه واقعة جديدة .

(جلسة ١٩٢٩/١١/٨ طين رقم ٨٨٨ سنة ٩ ق)

١١ - لما كانت المحكمة متبينة في حكمها في تطبيق  
القانون بالواقعة التي ترفع عنها الدعوى العمومية حسبا  
تقتضي به المادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية ،  
وكانت النيابة لم تطلع على حكمة الموضوع أن الأرض  
المقام عليها البناء هي ما ينطبق عليه القانون رقم ٥٢  
لسنة ١٩٤٠ بل نصرت التهمة على أن المتهم أقام  
بناء بدون رخصة وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ١٨ من  
القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ - فلن المحكمة لا تكون  
قد أعطت إذ لم تقتضي على المتهم بالعقوبة الخاصة بجريمة  
إلغاء تقسيم على أرض مملوكة لبناء دون موافقة السلطة  
المختصة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠  
المشار إليه .

(جلسة ١٩٤٠/٤/٨ طين رقم ١٨٩ سنة ٢١ ق)

### الفصل الثاني

#### عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة الواقعة

١٢ - التطبيق القانوني إنما يقوم على أساس  
الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة لا على أساس الوصف  
الذي وصفته النيابة بالتهمة المطلوب محاكمة المتهم من  
أجلها فإذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه  
هي واقعة ضرب فئات عنه علمة مستديرة ولم يكن فيها  
أية الحكة ما يفيد وقوع الجريمة بسبق إصدار أو ترصد  
فليس ثمة على أن تطبق المحكمة حكم الفقرة الثانية  
من المادة ٢٠٤ الذي طلبته النيابة على أساس أن الجريمة  
قد وقعت مع سبق الإصرار بل الواجب تطبيقه هو  
حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة وبالعقاب  
المنصوص عليه فيها هو السجن من ثلاث سنين إلى خمس  
فإذا أدركت المحكمة استعمال الرأفة عندئذ جاز لها أن تنزل

السرية بل أيضاً لا تمتد لديها من أن التهمة كانت تدبر منزلاً للدخول السرية الأمر الذي يكون جريمة معاقبة عليها في القانون وأثبتت المحكمة الاستثنائية في ذلك، قائماً لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون. ولا عبرة بوصف التهمة في التهمة ما دامت المحكمة الابتدائية قد استظهرت واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجريمة التشدد كما هي معرفة به في القانون والمهمة لم تعرض لدى المحكمة الاستثنائية على تعديل محكمة أول درجة لوصف التهمة.

(جلسة ١١/١١/١٩٤٧ طعن رقم ١١٦٠ سنة ١٩٤٧)

١٥ - المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه التهمة الواقعة، ولما بل من واجبها أن نصف الواقعة المطروحة أمامها وصفها الصحيح في القانون.

(جلسة ٣/٣/١٩٥١ طعن رقم ١٢٨ سنة ١٩٥١)

١٦ - المحكمة أن تطبق الواقع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح وليس عليها أن تلتفت الفلاح إلى ذلك ما دامت لم تخرج في الوصف الذي أعطته الجريمة من الوقائع التي عرضت عليها أو توافرها الفلاح.

(جلسة ٤/٤/١٩٥١ طعن رقم ٢٨٨ سنة ١٩٥١)

١٧ - إن رفع الدعوى العمومية على متهم بالتلبس إلى واقعة معينة يوجب على قاضي الموضوع تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة المطروحة بها الدعوى دون أن يكون مقيداً بالوصف الذي وصفت به ولا بنصوص القانون التي طلب إليه توزيع العقوبة على أساس تطبيقها.

(جلسة ٤/٤/١٩٥٦ طعن رقم ١٠٢٦ سنة ١٩٥٦)

١٨ - ما دامت الواقعة المطروحة فيها الدعوى هي ذاتها التي دين فيها المصالح بوصفها القانوني الصحيح فلا يكون هناك محل لما يشير من أن المحكمة قد طبقت في حقه مواد غير التي طلبتها التهمة العمومية.

(جلسة ١٢/١٢/١٩٥٦ طعن رقم ٨٥٦ سنة ١٩٥٦)

١٩ - إن المحكمة مكلفة بأن تحبس الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبرها وأوصافها وأن تطبق عليها المصوص القانوني تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأحدث ما دامت الواقعة المطروحة بها الدعوى من تمتع، وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهي تنبيه التهم ومنعاً آجلاً لتحضير طعنه إذا ما طلب ذلك.

(جلسة ١١/١١/١٩٥٤ طعن رقم ١٠٢٧ سنة ١٩٥٤)

٢٠ - المحكمة أن تصح وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى أمامها. وما دام التهم قد توافقت على أساس وصفها الجديد فلا يقبل منه أن يتسكك بتصور وصف التهمة الأول.

(جلسة ١١/١١/١٩٤٢ طعن رقم ١٥٢٢ سنة ١٩٤٢)

٢١ - من كان التهم قد أسبل إلى محكمة الجنابات لمعاقبته باعتباره أنه لافل لتبناه القتل فإنه لا يكون عليه مقتضى القانون أن يتبدل بغير هذا الوصف عما يبدو أثماناً المرافعة، ما دامت المحكمة لم تنبيه إلى أنها هي - لا مثل التهمة بالجلسة - قد رأت، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المحصور، أن تبدل الوصف أو التهمة على الصورة التي تبيتها وترجمها عليه صراحة. أما التعديل الذي اقترحه التهمة أمام المحكمة فلا يكون ملزماً لسائر المحصور ولا لها هي، ولا يكون من شأنه تعويلهم من الوصف الأول المرفوعة به الدعوى من شأنه الأمر والذي صدر الحكم بناء عليه في التهمة.

(جلسة ٤/٤/١٩٥٠ طعن رقم ٨٧١ سنة ١٩٥٠)

٢٢ - إن المحكمة إنما تفصل في الدعوى على أساس وصف التهمة المقدم به التهم للحاكمة والمواد المطالب بمسأكته بمقتضاها من البرهنة المينة هذا الوصف لهذا الوصف. وهذه المواد هي التي تعتبر أساساً للترافع في جلسة المحاكمة ولو تقدمت من المحصور في الجلسة طلبات مخالفة لها. فإذا رفعت الدعوى العمومية على التهم بوصف أن الضرب وقع منه على المعنى عليه بناء على أضرار سابقة وادعائه للمحكمة على هذا الأساس فليس له أن يصب عليها أنها أخذته عن سبق الإصرار مع أن التهمة في الجلسة لم تتسكك به.

(١٩٤١/١٢/١٩٤٠ طعن رقم ١٨٣٩ سنة ١٩٤٠)

٢٣ - من كان الحكم لم يسند إلى التهم غير الواقع المطروحة بها الدعوى عليه، بل أعطاهما وصفها القانوني الصحيح، فلن ما يصب عليه التهم من أن الحكم قد غير التهمة دون تنبيه إلى هذا التغيير. ذلك لا يكون له من وجه ولا يمتد به.

(جلسة ١٢/١٢/١٩٤٦ طعن رقم ٢٢٩ سنة ١٩٤٦)

٢٤ - إذا كانت التهمة قد رفعت الدعوى على التهمة بأنها وجدت مشروعة لئلا تنفذ لنفسها وسيلة غير مشروعة فتدعيش بأن امتنعت الدخول السرية، فأدانتها المحكمة الابتدائية لا على أساس مجرد ادعائها المشروعة

القطاع كل هذه التهمة وذلك لتعديل الوصف بالنسبة  
التي رأته المحكمة لم يزل يذاع التهمة - لا يفي هذا  
القول لأنه غير قانوني إذ العناصر التي توضع فيها الأوصاف  
القانونية للجرائم لا تستعمل أن تكون فيها تقريب  
ومدانة .

(جلسة ١٢٢/١/١٩٩٢ طين رقم ١٩٩٣ سنة ١٩٩٢)

٢٤ - إن حق محكمة الجنايات في تعديل أو  
تعديل التهمة مقيد بالواقعة المبنية في أمر الإحالة بحيث  
لا يجوز لها عند التعديل أن تستند إلى التهمة وقائع جديدة  
غير ما يكون متصلاً بتلك الواقعة .

(جلسة ١٨١/١٨/١٩٩٢ طين رقم ١٩٩٩ سنة ١٩٩٢)

٢٥ - إذا كانت التهمة التي أحيل بها التهم إلى  
محكمة الجنايات هي إحدى عامة بالمعنى عليه ، ثم في  
أثناء نظر الدعوى وصحت إليه المحكمة تهمة  
الاشتراك مع آخر فحضر المني عليه حادياً لفتات عنه  
العامة ، ثم أداته في التهمة التي أحيل بها إليها وذكر  
في حكمها واقعة الدعوى كما حصلنا من التفتيشات التي  
أجريت فيها وأوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت  
هذه الواقعة قبله وردت على دفاعه بما يفنده ، فإنه  
لا يصح أن يبنى عليها أنها لم تعرض إلى تهمة الاشتراك  
التي وجهتها إليه أثناء نظر الدعوى ، إذ ذلك منها  
يصلح على أنه إنما كلف من قبيل الاحتياط فقط ،  
وما دامت هي بعد سماحها بالدعوى وتجميع الأدلة الإثبات  
فيها قد انتهت إلى صده فاعلا للجناية فإن التعديل  
الإحتياطي لا يبق له بعد على ولا يكون له من مقتضى .

(جلسة ١٩١/١٩/١٩٩٠ طين رقم ٢٠٢ سنة ١٩٩٠)

٢٦ - لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة  
على ضوء ما تستظهر من واقعة الدعوى دون حاجتها  
نظر القطاع ما دام هذا التعديل لا يغير وصف الواقع  
المستند إلى التهم وليس فيه إسناد تهمة عقوبتها أشد من  
تلك الواردة بأمر الإحالة .

(جلسة ١٢٤/١٤/١٩٩١ طين رقم ١٩٩٠ سنة ٢٠١١)

٢٧ - لا تريب على المحكمة في تعديل وصف  
التهمة بإسقاط بعض عناصرها وإطراح بعض ظروفها  
دون لفت نظر القطاع إلى ذلك ما دامت الواقعة المادية  
التي اتفقتا المحكمة في حكمها أساساً للوصف الجديد  
الذي أدخلته التهم هي نفس الواقعة المبنية بأمر الإحالة  
والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت الواقعة على أساسها  
دون أن تخفف إليها شيئاً .

(جلسة ١١١/١١/١٩٩٠ طين رقم ١٩٩٣ سنة ٢٠١٢)

٢٨ - من حق المحكمة بل من واجبها أن تكيف  
الواقعة المطروحة أمامها بجميع حكيولها وأوصافها  
القانونية التي تستعملها من الواقع المرفوعة بها الدعوى  
وليس عليها في ذلك إلا أن تلت نظر القطاع حتى  
يتناول الوصف الجديد في مرافعة .

(جلسة ١٠/١٠/١٩٩٠ طين رقم ١٩٩٧ سنة ٢٠١٤)

٢٩ - المحكمة هي صاحبة الرأي الأخير  
في تكيف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص  
القانون عليها ، فلا تنفيذ بالوصف الذي ترفع به  
الدعوى .

(جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠ طين رقم ٢٠٢ سنة ٢٠١٤)

٣٠ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد غيرت  
الوصف القانوني الواقعة التي أنشأ الحكم إلا يصدق دون  
أن تخفف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم  
تكن موجهة للتهم بل كانت الواقعة المادية التي اتفقتا  
المحكمة في حكمها أساساً للوصف الجديد هي نفس  
الواقعة المستندة إلى التهم والتي كانت مطروحة بالجلسة  
وجاوت عليها المرافعة ، فإن المحكمة لا تكون قد أدخلت  
في شيء يذاع التهم إذ لم تلت نظرهم إلى التعديل المذكور .

(جلسة ٢٢/١٢/١٩٩٠ طين رقم ١٩٩٣ سنة ٢٠١٤)

### الفصل الثالث

سلطة محكمة الجنايات في تعديل وصف التهمة

٣١ - لأن المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم  
الجنايات لا تنبئ للمحكمة بدون تعديل في التهمة على  
الطريقة للمدونة بالواد ٣٦ ٣٧ و ٣٨ من ذلك القانون  
أن تغير في حكمها بالعقوبة وصف الأفعال المستندة للتهم  
إلا في حدود المادة ٣٣ من القانون نفسه أي أن تعطي  
لنات الأفعال المستندة في أمر الإحالة وصفاً تخففه قانوناً  
غير وصفها الذي وصفها به قاضي الإحالة . فإذا كانت  
الأفعال المستندة إلى التهم في أمر الإحالة لا تستند إلى  
وصف آخر غير وصف الاشتراك في الجريمة ولا يمكن  
بروحه من الزعم أن تصرف بأنها فعل أصلي فن الخطأ  
أن تصفها المحكمة بأنها فعل أصلي وصفها كذلك على  
مقتضى القطاع بمطل السكم . ولا يفي أن تقول في حكمها  
أنه وإن كانت التهمة الموجهة إلى التهم الثاني هي تهمة  
الاشتراك في جريمة القتل بطريق الاقناع والمساعدة  
والتواجد في الحادثة مع الفاعل الأصلي حسب وصف  
التبابة وهذه الأفعال هي مشاركة في الجريمة بمعنى التآمر  
بها للجريمة المرتكب لها (Coauteur) وقد تناول

المرفوعة بها الدعوى عليه وإثما هي محسنة وفاقعة الدعوى وردتها إلى حقيقتها دون أن تنضيف إليها شيئاً جديداً ، ولا شريب عليها في ذلك .

( جلسة ١٩٤٣/١/٤ ملن رقم ١٩٩ سنة ١٣ ق )

٣٢ - إذا اعتبرت المحكمة المتهم مسامحاً في القتل بطريق إصاك يدي المجنى عليها وتعطيل مقاومتها بينما كلف المتهم الآخر بطلعها بالسكين بعد أن كان أمر الإحالة بغير مسامحة في القتل بطلعها للمجنى عليها بالسكين مع المتهم الآخر ، فهذا ليس فيه تغيير أو تعديل في التهمة من شأنه الإختلاف بضاعته .

( جلسة ١٩٤٣/١١/١٩ ملن رقم ١٨٠٧ سنة ١٣ ق )

٣٣ - إذا كانت الدعوى العمومية قد أقيمت على الطائفتين بأنهما وآخره استدعوا ضلالتهم غير مسجلة لثلاثة أسبوعين بآراء في الحالة المتروكة منها في الفقرة ١ من المادة الخامسة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وبأنهم دوروا بياناً تجارياً للشركة المذكورة ، وطُبق التباين معاقبتهم طبقاً لبادة ٣٤ من القانون المشار إليه وقضت بجناياها بأدانتهم في حملات التهمة ، وكان التباين بمحاضر جلسات المعارضة والاستئناف أن التهمة الموجهة عليهم ظلت كما رفعت بها الدعوى دون أن يدخل عليها أي تعديل ، وإن محكمة المعارضة في الحكم الابتدائي والمحكمة الاستئنافية في حكمها قد أجرتا مادة القانون التي تطبق عليها بوصفها هذا وإن كانت محكمة المعارضة ضد محررها الحكم الصادر في المعارضة ثالث ، عند سرد الواقع وما سبق أن تم في الدعوى ، إن الطائفتين بمحاضر في الحكم الصادر ضدتهما لاتهما وآخره دوروا ضلالتهم أسبوعين لثلاثة بآراء التي تم تسجيلها طبقاً للقانون ٥٧ من هذا القانون وذلك لأنه إذا كان تعديل التهمة لم يصدر عن طلب من النيابة ، وكانت المحكمة في حكمها الذي أصدرته في المعارضة لم تعدل بأنهما هي رأت ( إجراء أي تعديل بل اكتفت بتأييد الحكم التباين لأسبابه وطبقته مادة القانون التي تطبق على واقعة التهمة كالكافة ، والمحكمة الاستئنافية عند نظرهما الدعوى قد فصلت فيها على هذا الأساس دون أي تعديل - إذ كان ذلك كذلك فلا يصح القول بأنه قد حصل تعديل في التهمة . أما ما أورد في حكم المعارضة على النحو المتقدم فإنه لا يصح أن يكون خطأ في التحرير غير مقصود من المحكمة ولم يرتب عليه أي أثر .

( جلسة ١٩٤٤/١٢/١١ ملن رقم ١٣٩٨ سنة ١٤ ق )

٣٤ - إذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة باعتباره

٣٨ - إذا رفعت الدعوى على المتهمين باعتبارهما شريكين بطريق الإغراق والمساعدة في القتل السد مع سبق الإصرار والفرص اعتبرتهم المحكمة قاتلين في الجريمة المذكورة وتبين من الحكم أن الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساساً لوصف الجديدي التي أخذت به المتهمين هي ذات الواقعة المادية بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة دون أن يتضمن التغيير واقعة جديدة ودون أن تنضيف إليها شيئاً ، فإن المحكمة لا تكون قد أدخلت بحق المتهمين في المطمح ولا تكون ملزمة بذلك نظراً إلى هذا التعديل .

( جلسة ١٩٥٠/١١/١٩ ملن رقم ٩٦٣ سنة ٢٥ ق )

٣٩ - إذا كانت المحكمة حين أدخلت المتهم بوصف معين بدلاً من الوصف الذي اتهمته به النيابة للاختصاصات التي أنشأها وأشارت إليها في حكمها لم تستند في ذلك إلى واقعة جديدة غير تلك الواقعة المادية الميئة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت المرافعة عليها فإن المحكمة إذا لم تلتفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل لا تكون قد أدخلت بضاعته .

( جلسة ١٩٥٠/١٢/١٩ ملن رقم ٨٠٧ سنة ٢٥ ق )

### الفصل الرابع

#### ما لا يعتبر تغييراً لوصف التهمة

٣٥ - إذا كانت المحكمة قد أدانت المتهم على اختيار أن جريمة المردة قد وقعت بطريقة مريبة بالقتل بعد تمسكه لإثمه من المجنى عليه ليطعن عليه فلا يصح الاعتراض عليها بأنها عدلت لوصف المرفوعة بالدعوى وهو أنه سرق القدر بطريق الخطف إذ أن مؤدى الوصفين واحد .

( جلسة ١٩٤١/١٢/٨ ملن رقم ٨٤ سنة ١٢ ق )

٣٦ - إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم بأنه اغتصب الأشياء المنجوز عليها لصالح المجاعة وكانت قد سلمت إليه على سبيل الزهينة بصفته حارساً فأدانتته محكمة الدرجة الأولى على أساس ما تبين من التحقيقات التي أجريت في الدعوى من أن الاختلاس وقع إضراراً بسلامة الذي ثبت أنه المالك للأشياء ثم لدى المحكمة الاستئنافية لم يمتنع المتهم على ذلك فلا يكون له أن يمسك أمام محكمة التقص بأن الحكم الاستئنافي قد ملق عليه واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه ، وحل أن الواقع أن المحكمة لم تستند إليه واقعة غير

### القضايا الخمس

متى يجب لفت نظر الدفاع إلى تعديل الوصف

### الفرع الأول

بإضافة واقعة جديدة

٣٩ - أنه وإن كان من حق المحكمة أن تغير وصف التهمة دون أن تفتت الدفاع بغير التهمة شريكا مع أنه مقدم عليها على أنه فاعل أصلا إلا أن ذلك مشروط ألا يكون السند في التغيير وقائع أخرى غير التي بني عليها الوصف الأول والتي دافع المتهم على أساسها . فإذا كان تعديل المحكمة للوصف قد جعل بناء على وقائع جديدة غير التي أعلنها المتهم بأن المحكمة تكون قد غاقت القانون . وإن كان ذلك رفضت الدعوى على المتهم باعتباره فاعلا أصليا في جريمة النصب، وكانت الوقائع التي قام عليها اتهامه هي أنه توصل إلى الاستيلاء على قرد من المجني عليه بعد أن أوهمه بوجود سند دين غير صحيح حوله إليه وعدلت المحكمة وصف التهمة من غير تنبيه المتهم بجلسته شريكا في جريمة النصب ، وأقامت التعديل الذي أجبره على وقائع تعاقب الوقائع التي أسس عليها الاتهام الأول فأعتبرت أن الذي اتصل بالمجني عليه وأوهمه بوجود السند غير الصحيح ليس هو المتهم بل هو شخص آخر وإن هذا الشخص لم يحصل من المجني عليه على تقوّد بل جعل خاتمة جزء من دين عليه فإن المحكمة بذلك تتسكون قد أخلت بحق الدفاع إخلالا ظاهرا ويضمن تقض حكمها . ( جلة ١٢٤٧/٧٠ من رقم ١٢٥٥ سنة ١٩٠٩ )

٤٠ - إذا كانت التهمة الموجهة في أمر الإحالة إلى التهم والتي تمت للمرافعة في الدعوى على أساسها قد بين فيها ، على وجه التحديد ، الفعل الجنائي المنسوب إليه ارتكابه ، وهو حربه المجني عليه ضربة واحدة أحدثت برأيه إصابات واحدة هي التي نشأت عنها الباعثة المستتعة ، ولم يثبت لدى المحكمة ، وهي تسمع الدعوى أن إصابة الرأس المذكورة كانت من قبله فإنه يكون من التبعين عليها أن تقضى ببراءته من هذه التهمة التي أحيل إليها من أجلها أو أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة من ضربة قتيلا أو أن تحاكمه عليها ، وبغيره أنفل الذي تسند إليه ليدل بدفاعه فيه ، أو ببراءة أخرى تصل في مواجهته التهمة الواردة بأمر الإحالة على التهم التي أرتاها . بأن توجه إليه في الجلسة الفصل الجديد

شريكا مع آخر معلوم في جريمة التزوير ، وبدأت المحكمة أن هذا الآخر لم يرتكب الجريمة بنفسه لأنه لا يعرف الكناية وأن الذي ارتكبها مجهول ، فأعتبرت انهم شريكا لهذا المجهول ، فليس في هذا تعديل لتهمة يسح أن يشكو منه المتهم .

( جلة ١٩٨٨/١٩ من رقم ٣٨٣ سنة ١٩٠٧ )

٣٥ - إذا كان ما انتهت إليه المحكمة في صدد ذكرها واقعة الدعوى لم يدركه زيان في بيان الطريقة التي حصلت بها هذه الواقعة كما تضمنها أمر الإحالة وكما كانت معروضة على بساط البحث فذلك لا يعد تغييرا لوصف التهمة المحال بها عليهم ومن ثم فلا إخلال بحق الدفاع .

( جلة ١٩٨١/٥٨ من رقم ١١٧ سنة ١٩٠١ )

٣٦ - إذا كان ما استخلصه الحكم بعد تنقيحهم الواقعة الدعوى لا يحد وأن يكون تزييدا في بيان الطريقة التي تمت بها الواقعة المسندة إلى الطاعن كما تضمنها الوصف الذي أصط التباية لها وكما كانت معروضة على بساط البحث ، وتوارفا الطاعن في مرافعته ، فلا يعتبر تعديلا في وصف التهمة التي أقيمت بها الدعوى الجنائية .

( جلة ١٩٥٤/١٢٢ من رقم ١١١٩ سنة ١٩٠٤ )

٣٧ - إذا كان وجه الخطأ المسند إلى المتهم هو أن المحدث نشأ من إهماله وعدم احتياظه وعدم اتجاذه القواعد بان قاد سيارته على مسار الطريق ، وكانت المحكمة في حكمها بإدانته ، وهي في صدد بيان ظروف الحادثة التي كان يسيّر فيها والتي تهم منها بحسب هذه الظروف قتل المجني عليه ، قد قالت إنه كان يسيّر بسرعة فذلك لا يعد تعديلا في التهمة .

( جلة ١٩٨٨/١٢٢ من رقم ١٢٩١ سنة ١٩٠٤ )

٣٨ - إذا كانت الدعوى قد فصلت على التهمين بأنهم خربوا المجني عليه معًا مع سبق الإصرار ولم يقتصروا من ذلك قتله ولكن الضرب أضى إلى موته ، فدأتهم المحكمة بهذه الجريمة ذاتها بعد أن استبعدت ظرف سبق الإصرار لعدم ثبوته في حقه وأثبتت هذه الإدانة على النتيجة القانونية المستتعة من قيام الاتفاق بينهم على حربه المجني عليه ومباشرة كل منهما حربه ، فإن ذلك منها لا يعد تغييرا في الوصف القانوني لتبته .

( جلة ١٩٥٥/١٩ من رقم ٢١٨٤ سنة ١٩٠٤ )

العلي والتي تخطفت عنها جامه برأسه ، ونظرت الدعوى وغلصت المرافعة فيها على هذا الأساس ، ثم رأت المحكمة إزاء شيوخ العريفة التي نفاذت عنها العامة بين المتهم وآخرين أن تناقش طبقاً للمادة ٢٤١ فقرة أولى على أساس أنه حرب الجنى عليه الذى وجدت به عدة إصابات بالرأس والساعد فأحدث به إصابه أجمعت من أعماله مدة تزيد على العشرين يوماً ، فهذا يصده تعديلاً للتهمة . وإذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تثبت ثبوت نسبة الإصابة التي نفاذت منها العامة إلى المتهم ، وتثبتت في ذات الوقت أنه لا بد من حرب الجنى عليه فأحدث به إصابة بالرأس ، فإنه كان يمين عليها أن ترحله إليه في الجلسة التهمة المذكورة العريفة التي رأت أن تعاقب عليها وتبين له العمل الذى تسند إليه ليدل بخطاه يصده ، وإذ لم يتم عمل لأنها تكون قد أداته من واقعة أخرى غير المرفوعة بها الدعوى ويصح قضي حكماً .

( جلة ١٩٧٠/٥٢٠٠ طين دام ١٩٧٢ سنة ١٩ )

٤ ع — متى كانت الدعوى الجنائية قد رفضت على الطعن بأنه حرب الجنى عليه عمداً بصلاً على رأسه فأحدث به إصابة معينة هي التي نفاذت عنها العامة ، ثم تفككت المحكمة في نسبة هذه الرقعة إليه واقتضت الأسباب التي أوردتها في حكمها بأنه قد اشترك مع آخرين فيما وقع على الجنى عليه من الضرب الذى تركه به إصابات بالرأس وأداته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي نفاذت عنها العامة ، فإن حكمها يكون معيباً لإخلاله بحق المتهم في البتاع ، إذ كان يمين عليها أن تنبه إلى هذا التنبيه لإبداء دفاعه في شأنه وذلك باختلاف الواقعتين ولإستناد برأيه جديدة إليه لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام .

( جلة ١٩٥٣/٥٢٠٠ طين دام ١٩٥٣ سنة ٢٥ )

٥ ع — إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفضت على المتهم بأنه حرب الجنى عليه عمداً بأنه دأبه على رأسه فأحدث به إصابة معينة نفاذت عنها عامة ثم تفككت المحكمة في نسبة هذه الرقعة إليه بتقوية إتهامه اشترك مع آخرين فيما وقع على الجنى عليه من الضرب الذى تركه به إصابات بالرأس وأداته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي نفاذت عنها العامة ، فإن حكمها يكون معيباً لإخلاله بحق المتهم في البتاع إذ كان يمين عليها أن تنبه إلى هذا التنبيه لإبداء دفاعه في شأنه

بشرط ألا تخرج من ذلك من دائرة الأفعال التي شملتها التعديلات الإيجابية كما هو متضمن للمادة ٢٧ من قانون تفكيك حاكم الجنائيات . فإذا لم يتم عمل بل أذانت المتهم في جريمة ضربه الجنى عليه عمداً وإحداثه به بعض الإصابات التي لا تحتاج إلى علاج أكثر من عشرين يوماً فلها تكون قد أداته في جريمة قراهها فعل آخر غير الذى تسببت عنه العامة بالرأس ، وتكون قد حالفه صواب واقعة لم تكن مطروحة أمامها وفقاً للقانون ، وبذلك يكون حكماً خاطئاً .

( جلة ١٩٧٤/١٢٤ طين دام ١٩٧٤ سنة ١٤ )

٦ ع — إذا كانت الدعوى قد رفضت على المتهم بأنه حرب الجنى عليه عمداً بصلاً على رأسه فأحدث به إصابة معينة هي التي نفاذت عنها العامة ، ثم تفككت المحكمة في نسبة هذه الرقعة إليه واقتضت الأسباب التي ذكرتها بحكمها بأنه لا شك قد اشترك مع آخرين فيما وقع على الجنى عليه من الضرب الذى ترك به إصابات بالرأس والأذن اليسرى ، فأداته بذلك دون أن تسمع دفاعه إلا فيما يختص بالإصابة التي جلت في الرأس ونفاذت عنها العامة ، فإن حكمها يكون معيباً متيناً تقضه لانتهازه على إخلال بمقوق النطاق ، إذ كان يجب عليها أن تسمى التتبع بالجلسة في مواجهة البتاع لرد عليه بما يراه .

( جلة ١٩٧٦/٧٢ طين دام ١٩٧٦ سنة ١٦ )

٧ ع — إذا كانت الدعوى قد رفضت على المتهم بأنه حرب الجنى عليه فأحدث به إصابة معينة بالذات هي التي نفاذت عنها العامة ، فلا يجوز للمحكمة أن تناقش في الحكم على أساس أنه وإن كان لم يثبت لديها أنه هددون غيره الذى أحدث تلك الإصابة فقد ثبت أنه لا شك قد أحدث بالجنى عليه ضرباً أجمعه عن أعمال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً — لا يجوز لها ذلك بل يكون عليها أن تحمل التهمة بالجلسة وتوجه على المتهم الدعوى العمومية بالإصابات الأخرى التي نالت منها ، وإذا كان حكمها معيباً واجباً تقضه ، إذ هي تكون في الواقع قد أداته بيمينه لم تكن الدعوى مرفوعة عليه برأيه أمامها .

( جلة ١٩٧٦/٥٢٠٠ طين دام ١٩٧٦ سنة ١٦ )

٨ ع — إذا كانت الدعوى قد رفضت على المتهم لها كونه بالمادة ٢٤ فقرة أولى من قانون العقوبات لأنه ضرب الجنى عليه فأحدث به الإصابة المرفوعة بالقرار

وذلك لاختلاف الراغبين وإستاد واقعة جديدة اليه لم يرد لها ذكر في قرار الإتهام .

(جلسة ١٧٨/١٠٨٨٠ من رقم ٥٠٦ سنة ٢٥ ق )

٤٦ - — للمحكمة بصفة عامة أن تعدل التهمة في الحكم بدون أن تكون ملزمة بلبس الدفاع كلما كان التعديل ليس من شأنه خدع المتهم أو الإضرار بدفاعه . فلها أن تزل بالمجرمة المرفوعة إلى أية جريمة دونها في العقاب إن لم تكن أساس ذلك إستبعاد بعض الأفعال التي تتحلل من جسامه الجريمة الواردة في الوصف الأصل . وإذن فلذا قدم المتهم للمحكمة بتهمة شروح في قتل ، وكانت وقائع التهمة التي أتيها الحكم ، احتيالا على الكشف العلني الذي أشار إليه الوصف وجرت على أساس المرافعة في إحداث جرح بصبغ المحي عليه ورأسه وظهره وتخلف عامة مستديرة عنده هي إثر إرجاع المصاية ، فاستبعدت المحكمة تية القتل لدى المتهم لعدم ثبوتها واعتبرت ما وقع منه جنابة لإحداث عامة مستديرة ، وعاقبت على ذلك من غير أن تنبه إلى هذا التعديل فلا تريب عليها في ذلك .

(جلسة ١٧٨/١٠٨٨٠ من رقم ١٧٢٤ سنة ٨ ق )

٤٧ - — إن تغيير الوصف من شروح في قتل إلى حرب فتات منه عامة مستديرة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة بما تملك محكمة الجنائيات ، علا بنس المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات لإجرائه في حكمها بتغير سبق تعديل في التهمة وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية إستبعاد واقعة فرعية هي تية القتل ، بل يمارد ذلك إلى إستبعاد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المسكورة العامة ، وإذن كان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها البصوى عليه دون أن تلتفت الدفاع عنه إلى ذلك فإن هذا التغيير يكون احتيالا على القاطع بسبب الحكم ويوجب قضاة .

(جلسة ١٧٨/١٠٨٨٠ من رقم ٨٨ سنة ١٥ ق )

٤٨ - — إنه لما كانت التهمة في قضايا الجنائيات تعدد بالأسر الصادر من قاضي الإحالة ، وكان القانون صريحا في أن المحكمة هي التي تملك تعديل وصف الأفعال المبينة في ذلك الأمر ، فهذا مؤداه أنه إذا صرحبت النيابة أو المدعي بالحقوق المدنية في الجلسة بتعديل الوصف المبين في أمر الإحالة ، فإن هذا التصريح

لا يعدل أن يكون طلبا من الطليات التي تخدم في الجلسة والمحكمة - دون غيرها - القول الفصل في التهمة التي ترى عاكة المتهم من أجلها في المردود التي رسمها القانون وبالشروط التي يلزمها . وإذن فلذا كان عنصر الجلسة غالبا ما يفتيد أن المحكمة أقرت الوصف الذي تقدمت به النيابة في الجلسة باختيار التهمة جنابة لإحداث عامة ومن أن المتهم قد ترفع على أساس هذا الوصف ، فإن المحكمة تكون قد أعطت إذا هي قصت على المتهم بالعقوبة على أن ما وقع منه جنابة لإحداث عامة لا شروح في قتل كما هو وارد في أمر الإحالة ، لأنها بذلك تكون قد أداته في جريمة لم ترفع بها البصوى عليه (جلسة ١٧٨/١٠٨٨٠ من رقم ٨٨ سنة ١٥ ق )

٤٩ - — إن تغيير وصف التهمة من شروح في قتل إلى حرب فتات منه عامة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة بما تملك محكمة الجنائيات - علا بنس المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات - إجرائه في حكمها بتغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية إستبعاد واقعة فرعية هي تية القتل ، بل يمارد ذلك إلى إستبعاد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المسكورة العامة ، وإذن كان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها البصوى عليه دون أن تلتفت الدفاع عنه إلى ذلك فإن هذا التغيير يكون احتيالا على القاطع بسبب الحكم ويوجب قضاة .

(جلسة ١٧٨/١٠٨٨٠ من رقم ١٠٢٤ سنة ٢٠ ق )

٥٠ - — إذا كان المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنائيات بتهمة ضربه الجيني دون احتياطيا لم يقصد منه قتلها ولكنه أفضى إلى موتها بصيرت المحكمة التهمة وعاقبت على أساس أنه تسبب في القتل بدم احتياطيا ونحزده من غير أن تلتفت الدفاع إلى ذلك فإنها تكون قد أعطت وإستادها إلى واقعة لم ترد في الإحالة . وكان الواجب عليها إذا كانت تلك الواقعة يوما شمله التحقيق أن تهرى هذا التعديل في الجلسة بمراجعة القاطع - كما هو مفهوم المادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات . أما أن تهرى التعديل في الحكم بعد الترافع من سماح البصوى فإن ذلك منها يظل حكما . لأن التعديل على هذا الوجه لا يكون إلا في حالة تغيير وصف الأفعال المرفوعة عنها البصوى وما شا كل ذلك من الأحوال التي نصت عليها المادة ٤٠



تشكيل وهي ليس من شأن التفتيش فيها الأصرار بالدفاع أو خدشه .

( جلسة ١٩١٤/٧/٢٤ طعن رقم ١١٣٣ سنة ١٥ ق )

٥١ - متى كان المتهم قد قدم للمحاكمة على أساس أنه أحدث ضرباً برأس المجنى عليه فقاتل عنه طاعة ، وكان بالمجنى عليه آثار ضرب برأسه لبس إلى هذا المتهم وأثار بظهوره نديت إلى شخص آخر ، ثم تفتحت المحكمة أن هذا المتهم لم يحدث ضربات الرأس بل أحدث ضربات الظهر فلا يكون لما يقتضيه القانون ، لاختلاف الواقعة ، أن تدعى هذه الضربات دون أن تعدل التهمة في الجملة وتليح الفرصة لإبداء دفاعه في شأنها ، أما إذا هي أجرت هذا التعديل في الحكم فيغير مواجعتها ، مع أن الأمر ليس بخصوص واقعة واحدة بينهما بخلاف في ورمها على حسب صحيح القانون حتى كان يجوز لها ذلك بناء على الترخيص الخاص الوارد بالقانون ، فإن حكماً يكون مميماً متعيناً تقتضه .

( جلسة ١٩١٤/٨/١٦ طعن رقم ٧٤٠ سنة ١٦ ق )

٥٢ - إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي أنه اشترك ، بطريق الحرص والاضاح والمصادرة ، في الشروع في قتل المجنى عليه فزادته المحكمة في تهمة أنه ضرب المجنى عليه ضرباً أصحبه عن أعماله الشخصية معززة على العشرين يوماً دون أن تفتت الدفاع إلى ذلك ، لأنها تكون قد انحلت ، إذ الواقعة المرفوعة بها الدعوى غير الواقعة التي أضافت المحكمة للمتهم فيها ، لإجراء هذا التعديل في الحكم دون تليح الدفاع إليه ينطوي على بطلان في الاجراءات يستوجب قضي الحكم .

( جلسة ١٩١٤/١١/١٨ طعن رقم ١٨٨٤ سنة ١٦ ق )

٥٣ - إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم هي القتل المصحف مع سبق الأصرار المقررة بجناية خلع أثنى ثم أضافته المحكمة في تهمة الاشتراك في القتل باعتبارها نتيجة محتملة لاشترائه في جناية الخلع ، ولم تتحدث في حكمها عن قيام نية القتل لديه ، وقت سبق الأصرار عنه ، وقررت أنها لا تنصرف على وجه التحديد من المخالفين هو الذي قتل المجنى عليه ، فإن حكماً يكون مميماً إذ كان ضمن عليا - وقد استبعدت من التهمة التي كانت موجهة إلى هذا المتهم سبق الأصرار وقررت أن القتل وقع من مجهول من بين المخالفين وود أن تستقي مشرعية التهمة من هذه الجناية على أساس آخر

من وقائع الدعوى غير وارد في الوصف المخالف بها عليها - أن تفتت الدفاع إلى ذلك ليول كنه فيه .

( جلسة ١٩١٤/٧/٢٤ طعن رقم ١١٣٣ سنة ١٥ ق )

٥٤ - إذا كانت التهمة قد وقعت الدعوى على متهمين بأنها اتفاقاً على ارتكاب حوادث السرقات لئلا وأن أولها قتل المجنى عليه عمداً وبها اشترك معه بطريق الاثبات والمصادرة بأن اتفاقاً على سرقة المارين وذبحاً باقتدار إلى الطريق بمعدل كل منهما سلاحاً . قدمت جريمة القتل نتيجة محتملة لثبات الاتفاق الجنائي ، ثم باجته فرفضت التهمة رأى المحكمة بالنسبة إلى الثاني على اعتبار أنه هو القاتل دون الأول ، فاستبعدت المحكمة تهمة اتفاق الجنائي وقضت بإدانة المتهمين على أساس أن الثاني قد عمداً والأول شرع في القتل ، فإنها لا تكون قد عدلت التهمة بالجملة من كلام نفسها ولا بناء على ما بدأ من البينة ، بل هي قد عدلتها في الحكم بناء على واقعة جديدة غير المرفوعة بها الدعوى على المتهم الثاني ، ولهذا لا يكون حكماً مميماً بما يستوجب قضي

( جلسة ١٩١٤/٧/٢٠ طعن رقم ١٨٣٢ سنة ١٨ ق )

٥٥ - إن القانون وإن أجاز المحكمة الجنائية تعديل التهمة الميمنة في أمر الإحالة أو تحديدها إذا أنه قبدها في هذا بفتت الدفاع إلى التفتيش ليرافع إلى أمره فإذا كان الفصل لدى أسند إلى المتهم في أمر الإحالة هو أنه أسلك بالمجنى عليه ليسكن متنبأ آخر من ضربه ، وكانت المحكمة قد أضافته في حكمها على أساس أنه هو الذي باشر ضرب المجنى عليه بالفضا على رأسه ، فإنها تكون قد أسندت إليه فعلاً مميماً دون أن تفتت الدفاع ويكون حكماً مميماً واجب التفتيش .

( جلسة ١٩١٤/٧/٢٨ طعن رقم ٢٣٣٣ سنة ١٦ ق )

٥٦ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم أنه وضع عمداً ناراً في دراسة القصب المحصور بالملك له والموجود بالقبيل وقد أضافت محمداً حال وضعه النار في هذا القصب ضراً لغيره بأن امتدت النيران فيه إلى بقية القصب المجاور والملك لقتل وأخرين معه ، فأضافت المحكمة إلى هذه التهمة وبهذه أن تفتت نظر الدفاع واقعة جديدة هي أنه أحدث محمداً حال وضعه النار في هذا القصب ضراً لغيره وم الماتون المجاورين ثم أضافته بها ما أنها قد أعطت بمقتضى الدفاع .

( جلسة ١٩١٤/٧/٢٨ طعن رقم ٢٠٤٤ سنة ٢١ ق )

٥٩ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهمين بأنها اشتركوا في تبصير مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص القرض منه ارتكاب جرائم التبدي مع عليهم بالقرض المقصود منه ، فاستبعدت المحكمة تبصير المتهم لعدم ثبوت أركانها القانونية ودانت المتهمين بتهمة الضرب الذي خلف طاعة بالجنج عليهم وكانت واقعة الضرب التي بين المتهمان بما لم توجه اليهما بالذات ولم تدعوها المرافعة أثناء المحاكمة ، فإن الحكم إذ قضى بإدانتهم فيها يكون باطلا ، ولا يصح القول بأنها كانوا متهمين بالتبصير وأن الضرب الواقع على الجنج عليهم قد وقع أثناء التبصير ، ما دامت هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجبة اليهما وذلك لاختلاف الواقعين ولانعدام واقعة جديدة للتبصير لم يرد لها ذكر في قرار الاتهام وكان يحين تنبيه الدفاع إلى هذا التنبيه .

( جلته ١٩٥٩/١٢/١٩ ملن ولم ٨١٩ سنة ٢٥ )

٦٠ - إذا كانت الإجابة الوحيدة التي أجبل الطاعن من أجلها إلى محكمة الجنايات هي أنه أحدث بالجنج عليه لإصابة بالبلغم سببت وفاته ، وكانت المحكمة قد استبعدت هذه الإصابة لعدم ثبوت حصولها من الطاعن ولكنها أسندت إليه لإحداث إحدى الإصابات الأخرى التي وجدت بالجنج عليه باعتبارها القدرتين المتيقن في حقه وواقعه بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإنها تكون قد انحطت في تطبيق القانون ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصبح له المقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحكمة قد دانت عليه ، وكان يتعين على المحكمة لكي تصح معاقبته على هذه الواقعة التي لم ترفع بها الدعوى أن تنبيهه إلى ذلك تطبيقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

( جلته ١٩٥٤/١/١٢ ملن ولم ٢١٠٩ سنة ١٢٢ )

### الفقرع الثاني

زيادة التهم من جريمة مختلف في مناصرها القانونية وفي واقعها المادية عن الجريمة التي رفعت بها الدعوى

٦١ - إن المادة ٢٨ من قانون تشكيل عاكم الجنائيات تقضى بتغييره الدفاع إلى تبديل التهمة وتبجيل الدعوى إذا كان التبديل يخفى منه ضرر بدفع التهم . والحق الذي خوله القانون لمحكمة الجنايات في تبديل التهمة في ذات الحكم ومن غير سبق تنبيه الدفاع لا يكون - طبقاً لفقرة الثانية من المادة - من قانون تشكيل عاكم الجنائيات - إلا في صورة عسدم ثبوت بعض

٥٧ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وآخر بأنهما شرعا في قتل الجنج عليه عمدا مع سبق الإصرار بأن أطلق عليه الطاعن عيارا ناريًا الخ ، وأطلق عليه الآخر عيارا ناريًا الخ ، ثم سمعت المحكمة الدعوى وأتت إلى تبرئة المتهم الآخر وإدانة الطاعن في كلا البابين دون أن تقتطع نظر الطاعن لبدافع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أضافه بها دون أن يمسها أمر الإحالة وهي إعلان العيار الذي أصاب الجنج عليه فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعييب جوهرى يستوجب إبطال الحكم . ولا يؤثر في ذلك ما أشارت إليه المحكمة من أن التهمة المسندة إليه وحدها مقاب عليها بالضربة التي أولعتها عليه متى كان الواضح من حكمها أن إدانته له بالواقعة الجديدة قد كفل لها أثر في استخلاصها للثبوت نية القتل له بما قاله من أن هذه التهمة متوافقة له ، بدليل حله واستماله سلاحا ناريًا قاتلا بليصت وهو بتدليعه وتكرار إطلاقه النار منها وهو يصور إلى الجنج عليه في المرتين بما يؤكد رغبته في القضاء على حياته .

( جلته ١٩٥٠/١/١٥ ملن ولم ٤٤٦ سنة ٢١ )

٥٨ - إذا كانت التهمة الموجبة إلى الطاعن وآخرين هي تهمة الاشتراك في تبصير مؤلف من خمسة أشخاص بصدور مصيا تفرصوا على التبدي والإيذاء ووقعت في هذه التبصير جرائم ضرب ، وأن الطاعن ضرب بكرا وعالما ، فأدانت محكمة أول درجة الطاعن في تهمة التبصير وقضت ببراءته من تهمة الضرب وأدانت الآخرين في تهمة ضرب زيد وفي تهمة التبصير ، ولما استتقت المحكمة وأت المحكمة الاستئنافية صدم توافر أركان جريمة التبصير بالنسبة لجميع المتهمين ، ولكنها أدانت هذا الطاعن في ضرب زيد مع أن هذه الواقعة لم توجه إليه ولم تعد عليها المرافعة في أى من درجتي المحاكمة ، فهذا الحكم يكون باطلا بالنسبة إليه ولا يصح القول بأنه كان متهما بالتبصير ، وأن الضرب الواقع على زيد قد وقع في هذا التبصير مادامه هذه الواقعة بذاتها لم تكن موجبة إليه في أى من درجتي المحاكمة ولما دنع من نفسه فيها .

أما باقي المتهمين فهم ولو أنهم لم تسند إليهم أيضا واقعة ضرب زيد إلا أنهم قد استأقروا وأبدوا دفاعهم أمام المحكمة الاستئنافية بالنسبة إليها ، ولذلك فلا يكون لهم أن يعضنوا في الحكم لهذا الذيب .

( جلته ١٩٥٩/٢/١٩ ملن ولم ٧٧٢ سنة ٢٣ )

الثقة المؤبدة بدلا من عقوبة الاعدام المقررة لقاضيه ،  
فانه يكون من المئين تماما لذلك معاقته بالاعتقال الشاق  
لمدة خمسة عشرة سنة بدلا من الاعتقال الشاق المؤبدة  
التي لا يحكم بها على الشريك إلا في غير الأحوال  
المستوجبة للراقه .

(جلسة ١٩٤٤/١٢/١٢ طعن رقم ١٠٣٣ سنة ١١ ق)

٦٤ - إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى  
على المتهم هي أنه اشترك في جناية اختلاس موظف  
بمناعة مسئلة إليه بيب وظيفه بأن أمانه باخفاء  
البيانات الخفية فلا يجرؤ للحكمة إذا رأيت تبرة  
الموظف لعدم ثبوت تمة الاختلاس الموجهة إليه أن  
تدين هذا المتهم على أساس أنه ارتكب جريمة اخفاء  
أشياء مسروقة دون أن تلتفت نظر الدفاع . لأن هذا  
في الواقع ليس مجرد تعديل في وصف الأفعال محل  
الحكمة بما يصح إجرائه في الحكم بد الفراق من تماع  
الدعوى ، وإنما هو تغيير في التهمة ذاتها بموجب القانون  
لقت نظر الدفاع إليه في الجلسة ليرافع على أساسه .

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٣١ طعن رقم ١١٣ سنة ١٦ ق)

٦٥ - إذا كانت التهمة التي أسندتها النيابة إلى  
المتهم وأمر قاضى الإحالة بإحالة على المحكمة لهاكمة  
عنها هي أنه دور أوراق مالية من فئة العشرة قروش  
بأن اصطنع هذه الأوراق ووقتها يلصقا دور لوزير  
المالية ، وأداته المحكمة في جريمة استمال هذه الأوراق  
الزوردة دون أن تعدل التهمة في مواجهته بالجلسة ، فإن  
حكمها يكون باطلا ، إذ الجريمة التي أدن بها تخفف في  
متناصرها القانونية وفي واقعها المادية عن الجريمة التي  
رفضت بها الدعوى عليه والتي أعد دفاعه على أساسها ،

(جلسة ١٩٤٥/١٢/٣١ طعن رقم ٩٠٠ سنة ١٦ ق)

٦٦ - إذا كانت الدعوى الجنائية التي نظرتها  
المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بليت على أن المتهم  
قتل المجنى عليها عمدا فأنااته المحكمة لا في الجنائية  
المذكورة ، بل في جنحة القتل الخطأ وكانت جنحة القتل  
الخطأ تخفف في وصفه وفي أركانها عن جناية القتل  
العمد التي أحيل بها فإن المحكمة تكون قد أخطأت  
وأخلت بصرفق لرفع ، ذلك أنه إذا كانت المحكمة  
وهي تسمع الدعوى لم توافر أن تكون جناية القتل العمد  
فانه كان لزاما عليها أن تعضى ببراءة من التهمة التي  
أحيل إليها من أجلها ، وأما أن ترحبه لإليه في البسطة  
التهمة المذكورة للجريمة التي رأت أن تحاكمه منها وأن  
تدين له «جريمة التي رأت استنادا إليه ليسكن من إبداء

الأفعال المستندة للتهمة أو إزائات الدفاع منه شيء يقتضى  
تزيل التهمة . وعليه فلذا عدلت المحكمة التهمة من  
جناية «سرقه بأكره» إلى جنحة «إخفاء أشياء  
مسروقة» وأصدرت حكمها بهذا الاختيار دون أن  
تلق الدفاع إلى هذا التعديل كان ذلك إخلالا بحق الدفاع  
موجباً لتقص الحكم . ومهما يقل من أن جريمة  
الاخفاء التي انتهت إليها المحكمة في حكمها هي جنحة  
أخف عقوبة من جناية السرقة التي كانت مرفوعة بها  
الدعوى فانه لا شك فيه أن عناصر السرقة بالإكره  
غير عناصر الاخفاء والدفاع في الاخفاء فيه في السرقة  
تعديل للمحكمة في حكمها التهمة من سرقة إلى اخفاء  
نادر ؛ فاع المتهم وكان يجب تلبية إليه وتأجيل الدعوى  
إذا اقتضت الحال .

(جلسة ١٩٣١/١٢/١٢ طعن رقم ٤١ سنة ٢ ق)

٦٧ - إذا قدم المتهم إلى المحاكمة باعتباره شريكا  
بالاتفاق والمساعدة مع آخرين في جريمة قتل مع سبق  
الإصرار ثم استبعدت المحكمة ظرف سبق الإصرار  
وعدلت التهمة المنسوبة إلى هذا المتهم من اشترك وقتل  
بأريق الاتفاق والمساعدة إلى قتل عمد بدون سبق  
إصرار وعاقبته على ذلك بدون تبية الدفاع إلى هذا  
التعديل في وصف التهمة فذلك يعتبر إخلالا بحق الدفاع  
خصوصاً ما استبعد ظرف سبق الإصرار يحصل هذا  
المتهم مشغولا عن فعله وسوءه والفعل المنسوب إليه  
بمسبب فرار الاتهام بعد استبعاد ظرف سبق الإصرار  
لا يمكن اعتباره جريمة قتل تامة وهذا الإخلال بحق  
الدفاع يستلزم تقص الحكم .

(جلسة ١٩٣٦/١٢/٨ طعن رقم ١٠٩٣ سنة ٦ ق)

٦٨ - إذا اعتبرت المحكمة المتهم فاعلا للجريمة ،  
بعد أن كان مقدما إليها باعتباره شريكا فيها وأضافت إليه  
واقعة لم يشملها أمر الإحالة ، وهي أنه أطلق على المجنى  
عليه حيارا ناريا ، وذلك من غير أن تلبه الدفاع ، فاتها  
تكون قد أخطأت ، ويجب تقص الحكم بالنسبة إلى  
العقوبة المقررة للمضى بها لاجون من ذلك أن تكون العقوبة  
التي تقصت بها عليه هي المقررة للجريمة التي أحيل  
للمحاكمة من أجلها ، متى كانت الواقعة التي ردت عليها  
اعتباره فاعلا وقدت العقوبة على أساسها تخفف عن  
الواقعة الملية في أمر الإحالة والتي كان يصح عليها أن  
تقيد بها مادامت لم تتبع الطريق القانوني لتعديل التهمة.  
ثم أنه إذا كانت المحكمة قد قررت أن ظروف الدعوى  
تبرر معاملة المتهم بالراقة وتخفيف العقوبة إلى الاعتقال

### القسم السادس

تغيير الوصف بتغير سبق تعديل في التهمة أو وقت نظر الدفاع

#### الفقرات الأولى

التعديل للقيام على نفس الوقائع التي شملها التحقيق ودارت حولها مرافعة الدفاع ولم يترتب على التعديل إسناد تهمة أشد عقاباً من التهمة المنسوبة إليه ٢٩٩ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة المسندة إلى المتهم بتعديل لم يترتب به لقيامه على نفس الواقعة التي شملها التحقيق والتي دارت حولها مرافعة الدفاع ولم يترتب على هذا التعديل إسناد تهمة إلى المتهم أشد عقاباً من التهمة المنسوبة إليه في ورقة الاتهام فليس ذلك بما يعين على حكمها إذ هذا التعديل هو في الواقع إعطاء الوصف الصحيح للأفعال المسندة إلى المتهم . وهذا تملكه المحكمة .

( جلة ١٠/٢٠/١٣٢٣ طين ولم ٢٠٨٢ سنة ٣ ق )

٧٠ - للمحكمة أن تبطل الوقائع المطروحة عليها وصفها القانوني الصحيح وليس عليها أن تلتفت بالدفع إلى الوصف الذي أسخطه ما دام هذا الوصف لم يؤسس على غير الوقائع التي شملها تحقيق وتناولها المدعي .

( جلة ١٧/١٧/١٣٢١ طين ولم ٢٠٥٥ سنة ٤ ق )

٧١ - إذا عدلت المحكمة وصف التهمة ولم يكن في هذا التعديل تسوية لمركز أحد المتهمين بل كان الواقع أنه أدى إلى تحسين مركز بعضهم فليس لأي واحد منهم أن يضطر من حصوله دون تقيده إليه .

( جلة ١٠/١٠/١٣٣٠ طين ولم ٨٧٢ سنة ٥ ق )

٧٢ - إن الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون تفكيك عمار الجنائيات أوجلت بمسألة المحكمة الجنائية في الحكم التي تصدره بالدفعة وصف الأفعال المبينة في أمر الإحالة بتغير سبق تعديل في التهمة بشرط مراعاة الحدود الواردة في المادة ٣٣ من القانون المذكور وبشرط أن لا تحكم بقوة أشد من المخصوص عليها في القانون الجزرية المرجحة على المتهم في أمر الإحالة . ونفس المادة ٣٣ المذكورة على أنه عند وجود الشك في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم تأن كاله الجرائم التي يمكن ترتبها على هذه الأفعال يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر إسالة واحد كما يجوز أن ترجه عليه بطريق الجبهة . ومؤدى ذلك أنه يجوز قانوناً للمحكمة عدلها الحكم

دفاعاً ما دامت الآمال التي ارتكبتها لا تخرج عن دائرة الأفعال التي نسبت إليه وشملها التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى وذلك على مقتضى ما تنص عليه المادتان ٣٠٨ و ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إذ أنب الفاضح عند تحرير حق المحكمة في تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد إلى الاختيار على الضمانات القانونية التي تكفل لكل منهم حقه في الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن يترتب به أية عقوبة في شأن الجريمة التي ترى المحكمة إسنادها إليه كما كان تغيير الدفاع إلى ذلك لازماً قانوناً .

( جلة ١٢/١٢/١٣٥٠ طين ولم ٣٧٢ سنة ٢٥ ق )

#### الفقرات الثلاث

إضافة مواد جديدة بتغير واردة بأمر الإحالة  
تسوية إلى مركز المتهم

٧٧ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم لمأنيته بالمادة ١٠ من القرار الوزاري رقم ٧٧٨ سنة ١٩٤٤ الذي صدر إبان الأحكام العرفية ثم انقضى ، فأداته المحكمة في الجريمة التي كان معاقباً عليها بالمادة السابقة من ذلك القرار الذي استمر سريان حكمها بعد رفع الأحكام العرفية ، وكانت واقعة كل جريمة تخلف عن واقعة الأخرى ، فلها تكون قد أغضت لمأنيته المتهم من واقعة لم ترفع بها الدعوى عليه .

( جلة ١١/١١/١٣٤٧ طين ولم ١٢٠٩ سنة ١٣ ق )

٧٨ - إذا كان ثابت أن المتهم أسبل على محكمة الجنائيات لمأنيته وقت المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية على الإحرام ، وأبى النيابة طلبت بالنيابة معاقبة على هذا الأساس ولم تطلب تطبيق المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن المحكمة لم تنبه المحلفين من المتهم إلى أن المادة الواجبة التطبيق هي غير المادة التي أسبل الحكم على أساسها ، فليس للمحكمة مع ذلك إلا أن تقضي في الدعوى على أساس المواد الواردة في أمر الإحالة ، لأن تطبيق المادة الثانية من ذلك القانون تسويتاً لمركز المتهم ، إذ هي تقضي بوجوب اعتبار المحكوم عليه مجرمًا اعتد الإحرام .

( جلة ٢١/١٣/١٣٣٨ طين ولم ٤١٧ سنة ٨ ق )

قد استخلصت من الوقائع الثابتة في الأوراق والتي تناولتها المرافعة .

( جلد ١٥/١٠٧٣٧ طعن رقم ٨٩١ سنة ٧ ق )

٧٣ - إلتنا قدم التهم إلى محكمة الجنايات بتهمة السرقة بطريق الاكراه وكانت الواقعة الواردة في الأوراق والتي أسست عليها هذه التهمة هي أن المتهم حمل على تهرب المواشي المسروقة بالأهراق مع باقي المتهمين وإبداءها في بعض المنازل ودبرت حمل هذه الواقعة للمنافسة ومرافعة الخصوم أمام المحكمة ثم اعتبرته المحكمة ما وقع من المتهم بجرعة اخفاء اشياء مسروقة دون أن تلتفت نظر الدفاع عنه فلا يجوز التظلم من ذلك لأن قروصف الذي ادين به المتهم لم يكن على وقائع جديدة غير ان كانت أساسا الدعوى المرفوعة عليه ولأنه لم يحكم عليه بأشده من العقوبة المقررة في القانون الجزية المرفوعة بها الدعوى .

( جلد ١٥/١٠٧٣٧ طعن رقم ٩٩٢ سنة ٩ ق )

٧٧ - إذا كان كل ما أجريه المحكمة من التعديل في وصف التهمة هو أنها خصصت الطريقة التي استعملت في السلب ، فيعد أن كانت التهمة الملحق بها التهم مبنية على أن السلب حصل بطرق احتيالية بتغيير تخصيص خصص هي بأنه كان بطريقة الاحصاء بصفة كاذبة . وذلك من غير أن تضيق شيئاً إلى الأفعال المرفوعة بها الدعوى والتي تتضمن اتصاف الجاني تلك الصفة ، فإن هذا ليس فيه ما يقتضي لفت نظر الدفاع ،

( جلد ١١/١٣٧٧ طعن رقم ١٧١١ سنة ٩ ق )

٧٨ - مادامت المحكمة لم تعاقب التهم على واقعة لم ترفع بها الدعوى ، بل عاقبت على الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وعاقبة الأمر أنها بينت في حكمها العناصر الواقعية التي تكون منها هذه الجريمة ، ومادامت هذه العناصر كلها كانت معروضة على بساط البحث في الدعوى وكان مقيدم الاتهام من طريق بيان التهمة بذكر الاسم الخاص الجريمة المرتكبة أن أساسها الوقائع القائمة في التحقيق المعروض - ما دام ذلك كذلك فلا يصح السعي على المحكمة أبداً ، مع كون التباينة حين رفعت الدعوى بالنصب لم تبين في وصف التهمة الطرق الاحتياطية ، قد اقترعت هي : ببيانها في حكمها دون أن تلتفت الدفاع .

( جلد ١٥/١٠٧٣٧ طعن رقم ٣١٥ سنة ١٩ ق )

٧٩ - يجوز للمحكمة أن تغير في الحكم بالمعقوبة وصف الأفعال المرفوعة بها الدعوى العمومية على

بالمعقوبة أن تغير وصف الأفعال الملتزمة إلى التهم - دون أن تلتفت نظر الدفاع - بأثر تعطي لهذه الأفعال الوصف القانوني الذي يجب أن يطبق عليها ما دامت هذه الأفعال تحتل الوصف الذي رفعت به الدعوى والوصف الذي أصطه لها المحكمة حيث كان مجرد وصفها وتمت رفع الدعوى العمومية بهذين الوصفين وما دامت المحكمة لا تخرج عن الوقائع التي أسس عليها رفع الدعوى وتناولها الدفاع أثناء المحاكمة وذلك شرط ، لا تحكم بمقربة أشده من الخصوم عليها في القانون الجزية المرجحة على المتهم في أمر الاحالة أو في ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة .

( جلد ١٣/١٠٧٣٧ طعن رقم ٣٨٥ سنة ٩ ق )

٧٣ - لا مخالفة للسادة ٣٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إذا كان الثابت أن قرار قضى بالإحالة نسب للتهم فليكن مستقيلين هما القتل والتدوير فيه ولم يرد المحكم على ذلك شيئاً بل كان كل لدى فله هو أنه عدل في التطبيق القانوني لطبق المادة ١٩٨ فقرة ثانية من قانون العقوبات على الفعليين الملتزمين للتهم على أساس أن جناية القتل المستند إليه قد اقتربت بمسألة التدوير فيه بدلاً من المولد ١٩٨ فقرة أول و ١٤٥٤٤٤٤٤ الواردة بقرار قضى بالإحالة .

( جلد ١٠/١٠٧٣٧ طعن رقم ١٧٣٥ سنة ٩ ق )

٧٤ - عقوبة إحراز الجواهر المنقوعة هي بعينها العقوبة لمقررة لجلبها ، وكلتا العقوبتين واردة بمادة واحدة من المادة ٣٥ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ فإذا قدم التهم إلى محكمة تهمة جلب مواد مخدرة ، وردت المحكمة أن الواقعة الواردة منه في جميع أدوار التحقيق وهي : تسلل الخفيش من بعض شركائه وانخفاؤه في ملاعبه ووضعه في سيارته ، إلتنا هي إحراز لأجلب فاصطفا هذا الوصف ، فلأنها بذلك لا تكون قد أدخلت حق الدفاع لأن جلب الخفيش وإحرازهما من نوع واحد ، ولأن المحكمة لم تنسب إليه واقعة جديدة بل هي أصطت الواقعة المستند إليه في التحقيق وصفها القانون الصحيح .

( جلد ١١/١٣٧٧ طعن رقم ١٨٧٧ سنة ٩ ق )

٧٥ - إذا تمسك التهم أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، وردت محكمة الموضوع أنه كان حقيقة كذلك وإنما تجاوز فيها أنه حدود الدفاع الشرعي ، فلأنها لا تلام بلفت نظره إلى هذا الترجيح القانوني ما دامت

قلت إلى هذا التعديل فلا تشرب عليها في ذلك، إذ الاستعجال يتضمن الجبازة، والواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد تتضمنها الواقعة التي نسبت إلى المتهم أمام محكمة الدرجة الأولى.

(جلسة ١٤٩٦/٨/١٩ طين رقم ١٣٣١ سنة ١٨)

٨٤ - المحكمة غير ملزمة بلفظ الدفاع في تغيير الوصف القانوني الواقعة المرفوعة بها الدعوى. فإذا كانت الدعوى قد رفضت على المتهم بأنه بندق وأُثبت سندا، فأثبتت المحكمة بأنه سرق هذا السند وألفه ولم تكن في ذلك قد أحاطت الواقعة الجديدة بالواقعة المرفوعة بها الدعوى أمامها بل هي رأت أن هذه الواقعة ذاتها تعتبر في القانون سرقة لا غشياناً، فلا يقبل التمسك على حكمها بأنها قد أغلقت بحق الدفاع.

(جلسة ١٤٩٦/١٠/١٩ طين رقم ٢١٥٨ سنة ١٨)

٨٥ - إذا تمت المحكمة لم تتصف بالواقعة المرفوعة بشأنها الدعوى العمومية أية واقعة جديدة بل عدلت التمسك على هيئة الواقعة بعد أن وصفها الوصف القانوني الذي ارتأته لأنها لا تكون ملزمة بلفظ الدفاع. فإذا كانت الدعوى العمومية قد رفضت على المتهم بتسريحه في موقفه فأثبتت المحكمة في جنائحه متسرحاً لأنها لا تكون قد أغلقت.

(جلسة ١٤٩٦/١/٣١ طين رقم ١٣٣٩ سنة ١٨)

٨٦ - إذا كان المتهم قد أحيل إلى المحكمة لمحاكمتها عن إحراز أسلحة عدة دون تخصيص كل منها بمجازة سلاح معين، خصصت المحكمة كل واحد منها بجانب من الأسلحة دون تمت نظر الدفاع فلا إحلال في ذلك بحق المتهمين في الدفاع ما دام هذا التخصيص لم ينفذ إلى أيها الواقعة جديدة بل أقصص من الواقعة التي اتهم بها كل منها.

(جلسة ١٥٠٥/٢/٢٠ طين رقم ٢١٥٠ سنة ٢١)

٨٧ - لصحة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - التي كان معمولاً به وقت المحاكمة - أن تغير وصف الأفعال المندرجة في أمراً بالإحالة دون سبق تعديل في التهمة مادامت لا تندرج إلى أمراً آخر التي وجهت إليه في أمر الإحالة ولا تنحصر عليه بمقابلة أشد من العقوبة المقررة لتلك الأفعال، وإن قُضي بأن المتهم قد أحيل إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه شريك في قتل بدور السيد إبراهيم محمد السيد إبراهيم عندما سبق الإصرار على استبعاد المحكمة طرفه من الإصرار ودانته بأنه شريك في قتل المتهمين الآخرين.

التمسك بدون سبق تعديل في التهمة وبغير تلبية الدفاع. وذلك لأن مدافعة التهمة أمام المحكمة يجب أن تكون على أساس جميع الأوصاف القانونية التي يمكن أن توصف بها الواقعة الجنائية المسندة إليه. فإذا تمت الواقعة المطالبة بمحاكمة من أجلها لم تتغير، وما دام لم يصح عليه بمقابلة أشد من العقوبة المقررة للجريمة موصوفة بالوصف الذي رفضت به الدعوى فلا يقبل منه أن يتصل بأنه قصر مرافقته على هذا الوصف دون غيره. فإذا غيرت المحكمة وصف الواقعة من شروع في الواقعة إلى شروع في متلك عرض من غير أن تلبى الدفاع إلى ذلك فإنها لا تكون قد أغلقت ما دامت الواقعة التي وصفتها بهذا الوصف هي هي بينما التي وصفت أولاً بأنها شروع في مواقفه، وهي هي التي تناولها الدفاع في مرافقته بالحكمة أمام المحكمة.

(جلسة ١٤٩٦/٢/١٧ طين رقم ٣١٢ سنة ١١)

٨٥ - إذا كانت المحكمة حين عدلت وصف التهمة من سرقة إلى اغتصاب، مسروق لم تستند إلى واقع غير التي رفضت بها الدعوى، فإنها لا تكون ملزمة بأن تلتصق بالدفاع إلى التعديل الذي أجبره، لأن القانون خوطب في هذه الحالة أن تعدل الوصف في حكمها.

(جلسة ١٤٩٦/٥/١٠ طين رقم ١١٨٨ سنة ١٣)

٨٦ - من كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن أفعالاً التهم بالاشياء المروقة وصله برحمها لأن إدانته بأغفال المروقات بعد أن كان مقدماً لها كونه عن سرقتها لا يكون خطأ ما دام لم ينسب إليه أي فعل غير الأفعال المرفوعة بها الدعوى.

(جلسة ١٤٩٦/١٢/٣٠ طين رقم ١٣١١ سنة ١٧)

٨٧ - للمحكمة، بل عليها، أن تطبق القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى في الحكم الذي تصدره، وهي في ذلك غير ملزمة بتغيير الوصف ما دامت لم تتغير أي تغيير في الواقعة المرفوعة بها الدعوى. فإذا كان للمتهم قد قدم للحاكم لا اشتراك في سرقة، فأثبتت في جريمة اغتصاب أشياء مسروقة، فلا تشرب عليها في ذلك من كانت واقعة التهمة تتضمن واقعة الاغتصاب.

(جلسة ١٤٩٨/١٢/١٨ طين رقم ١٦٣٩ سنة ٨)

٨٨ - إذا كانت الدعوى العمومية قد رفضت على المتهم بأنه استعمل ميزاناً غير مدموخ وغير صحيح معطيه بذلك فأثبتت المحكمة وتهمة أنه حالي غير مدموخ معطيه بذلك ميزاناً غير مدموخ ولا مضبوط دون أن

ولا ما يجب عليها أن توجه تهمة الاشتراك التميمين  
توجيها عساً .

( جلة ١٥/١٠/١٩٣٢ طن رقم ١٦٤٢ سنة ٣ )

٩١ - يجوز لمحكمة الموضوع بدون سبق تعديل  
في التهمة المحسك على التهم بشأن كل جريمة تركت اليها  
الجريمة الموجهة اليه في أمر الإحالة إما لعدم ثبوت بعض  
الأفعال المستدالية وإما لما يظهر من الأفعال التي بينها  
الدفاع . فإذا قدم التهم إلى المحكمة بصفة فاعلا أصلياً  
على أساس أن المظلمات الواردة إلى أحداها بالذين عليه  
سببت مع لإصابات الرضية الأخرى الرقاء شين لها  
أن تلك العلاقات التي يأن تحدث الوان والفرقة فسات من  
ضربات رضية أحداها ميمون أترومن مهورون كانوا  
مع التهم قزلت المحكة به من جريمة القتل العمد إلى  
جريمة الاشتراك لأنها إذ فعل ذلك لا تكون قد غيرت  
في الوقائع المنسوبة إلى التهم والتي كانت موضوع محاكمة  
على أن التعديل الذي أدخلته لم يسر مكره بل كان  
في مصلحة إذ العقوبة الواردة في المادة ١٩٩ ع التي  
طبقها دون العقوبة الواردة في المادة ١٩٤ ع التي أحيل  
العلم بموجبها ، وفي هذه الحالة لا تكون المحكة ملزمة  
بتغيير الدفاع إلى تغيير وصف التهمة .

( جلة ١٥/١٠/١٩٣٢ طن رقم ١٦٤٦ سنة ٣ )

٩٢ - لمحكمة الموضوع أن تغير في الحكم الذي  
يصدر منها بالعقوبة وصف الأفعال المبدية في أمر الإحالة  
بتغير سبق تعديل في التهمة بشرط ألا توجه إلى التهم  
أفعالاً لم يشملها التعديل وألا يكون التغيير الذي تمخرو  
من شأنه أن يخل بمقت الدفاع . فإذا انتشرت المحكة منها  
شريكاً في القتل ، وهو مقدم اليها بصفة فاعلا أصلياً ،  
وكانت الأفعال التي وصفتها بالوصف الجديد هي هي  
بينها الأفعال المستدالية في أمر الإحالة والتي هي  
أساس الاتهام ، لأنها لا تكون قد خالفت القانون  
في شيء . وكذلك لا تخالف القانون إذا قدم التهم إلى  
المحكة باعتباره شريكاً بالاتفاق والمساعدة لتلخيص  
معين في جناية قتل فاعله شريكاً فاعلاً أصلياً غير معين  
من بين التهمين ، لأن أساس الاتهام واحد في الحالتين  
لم يتغير وهو الاشتراك في القتل بطريق الاتفاق والمساعدة  
( جلة ١٥/١٠/١٩٣٨ طن رقم ١٦٧٧ سنة ٤ )

٩٣ - المحكة أن تعدل في وصف التهمة دون  
لفت نظر الدفاع ما لم يكن من شأن التعديل خلع التهم  
أو الأضرار بنقلها فلا جناح عليها أن تعدل وصف  
التهمة بأن تعتبر التهم شريكاً بالاتفاق في جناية القتل

هذه الجناية قد اقترنت بجناية أخرى هي شروع في قتل  
المجن عليه الآخر محساً وحسكت بمقايه التهم بالاشتغال  
مئة خمس سنين ، لأنها لا تكون قد أدخلت بصفته في الدفاع  
( جلة ٢٩/١٠/١٩٥٢ طن رقم ١٠٩ سنة ٢٢ )

٨٨ - لما كانت الدعوى قد وقعت على التهم  
بأنه تسبب من غير قصد ولا قصد في إصابة المجني عليه  
بالإصابات المبدية بالمضر وكان ذلك ناشئاً عن صدم  
احتياطة وتمخره في قيادة سيارته فصد الميض عليه  
وأحدث إصابته ، وكان الحكم الابتدائي قد بين في حدود  
الواقعة المرفوعة بها الدعوى عناصر عدم احتياط التهم  
في قيادة السيارة بأنه كان ملغفاً من أمر القيادة ولم  
يستعمل جهاز التنبيه وأنه كان يسير بسرعة مائة فصد  
المجن عليه ونفاً من ذلك إصابه ، وكان التهم قد أبدى  
دفاعه على أساس ما تقدم أمام المحكة الاستئنافية  
أثبت الحكم الابتدائي لأسبابه - لما كان ذلك ، فإنه  
يكون في غير محله ما ينهه الملم على الحكم من خلوص وصف  
التهمة من تحديد نزع الإهمال المستداليه والإخلال  
بصفته في الدفاع .

( جلة ١٥/١٠/١٩٥٢ طن رقم ٢٣٢٢ سنة ٢٤ )

### الفرع الثاني

الحكم على التهم بشأن كل جريمة تركت اليها  
الجريمة الموجهة اليه في أمر الإحالة

٨٩ - إذا عدلت المحكة الاستئنافية وصف التهمة  
بأن اعتبرتها من قبيل الإصابات الخطأ والمدة ٢٠٨  
ع ) ، بعد أن كانت هذه التهمة هي إحداث عاقبة مستدعة  
محساً ( المادة ٢٠٤ ) ، فلا معنى لقتل المحكوم عليه من  
هذه التعديل الذي هو في مصلحته .

( جلة ١٦/١٠/١٩٣٢ طن رقم ٨٥٥ سنة ٣ )

٩٠ - إذا وقعت الدعوى على متهمين باعتبارهما  
فاعلين أصليين في جريمتي زور واستعمال بالمادتين ١٧٩  
و ١٨٣ ع فاعتبرتهما محكة الدرجة الأولى شرعيتين  
لحصول في ارتكابهما التزوير دون توجيه التهمة اليهما  
بهذا الوصف وتأسيسها المحكة الاستئنافية ، فلا يكون  
في ذلك إخلال بمقت الدفاع لأن الأفعال المستدالية اليهما  
في وصف التهمة هي أفعال أصلية في التزوير فهي شائعة  
لغنى الفعل الملقى ومعنى العلم والتعمد وكل ما أجرته  
محكة الموضوع هو أنها استعملت وقهر فعل التزوير  
الملقى واستعملت فكر العلم والتعمد منهما استعملت  
الاشتراك بالاتفاق وليس في القانون ما يمنعها من ذلك

مع سبق الإصرار بعد أن كان مقصدا إليها باختياره فألا أصليا مادام وصف التهمة الملل إلى المذهب وإلى دار عليه الدفاع يتناول فصل الاشتراك بالاتفاق الذي أسس عليه التعديل ، فأنها إذ تقل ذلك لا تكون قد استندت إلى المهم وقائع جديدة ولا أضرت بدفاعه الذي دار على الواقعة فيها .

( جلة ١٩٢٨/١٠/٢٤ طين رقم ١٩٨٩ سنة ١٩٢٨ ق )

٩٤ — للمحكمة وهي تحرك في الدعوى أن تعد المتهم شريكا لا فعلا في جريمة المرفوعة بها الدعوى مادام لم تستند في ذلك لإلحاق الواقعة إلى شئها التحقيق وردت بها الدعوى ودارت على أساسها المرافعة . ولا وجه لتبطل من ذلك لأن مرافعة المتهم يجب أن تكون على أساس الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه موصوفه بكل الأوصاف التي يحسب أن تملي لها قانونا لا بأوصاف المرفوعة به الدعوى وحده فإن هذا الوصف بطبيعته الحلال مؤقت ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من أن تعد له في أي وقت إلى الوصف الذي ترى هي أنه الصحيح .

( جلة ١٩٢٨/١٠/٢٤ طين رقم ١٩٨٢ سنة ١٩٢٨ ق )

٩٥ — يجوز للمحكمة إلى حين إصدار الحكم أن تعدل وقائع الدعوى وصفها القانوني الصحيح ما دام هذا الوصف مؤسس على الوقائع التي شئها التحقيق وتناولها الدفاع ، أن تقطر المتهم بالتعديل إذا كان من شأنه خدشه أو الإضرار بدفاعه .

إذا كانت الدعوى قد رقت على المهم بأنه ارتكب زورا في محرر هي بأن عا بعض عباراته وغير في تاريخه وفي بعض بياناته فبرأته محكمة الدرجة الأولى على أساس أنه أي يستحيل عليه إجهاد المحو والتغيير ثم جلدت محكمة الدرجة الثانية لتعرضت ظروف الدعوى واستندت منها إلى المهم وإن كان لم يباشر زور في الوصف لهجة القرامة . ولكن استأثر إلا أنه شريك بطريق الاتفاق والمساعدة والتسبب مع قائل بجورل وذلك بعد أن لفت إلى هذا الوصف وطلب إلى الدفاع أن أسسه لظهور من ذلك ليس فيه ما يندخل تحت البحث الدفاع .

( جلة ١٩٢٨/٣/١٧ طين رقم ٢٩٠ سنة ١٩٢٨ ق )

٩٦ — إذا كان المتهم قد قدم إلى المحكمة جريمة أنه وأحرشها في التفتل بأن أطلق كل منهما عياراً فأراد أن كل من كانا يقصدان قتله ثم توبت المحكمة من التحقيق الذي أجره أنه لم يطلق عياراً ما أفده شريكا لإخراجه بالاتفاق والتسبب على أساس ما تضمنه

الوصف الأصل من أن إطلاق العيارين كان بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، فهذا الذي أجره لا يبدو أن يكون تعديلا لوصف التهمة لا التهمة ذاتها ، إذ هي لم ترد شيئا على الواقعة المرفوعة عليها بل إنما استبعدت جزءا منها لعدم ثبوته ، وهذا من حضاها أن تعبر في الحكم بإدانة دون أن تقلص الدفاع .

( جلة ١٩٢٨/١٠/٢٤ طين رقم ١٩٨٠ سنة ١٩٢٨ ق )

٩٧ — لا جناح على المحكمة الاستئناف إذا هي اعتبرت المتهم شريكا مع آخرين في جريمة التزوير بعد أن كان متهماً بأنه قاعل في هذه الجريمة ما دام هذا منها لم يؤسس على غير الوقائع المرفوعة بها الدعوى أصلا بل كان مجرد إصطاء عليه الوقائع وصفها القانوني الصحيح .

( جلة ١٩٢٨/٤/١٤ طين رقم ٩٩٨ سنة ١٩٢٨ ق )

٩٨ — للمحكمة أن تغير وصف الأفعال المسندة إلى المتهم والمرفوعة أمامها دون حاجة إلى لنت نظر الدفاع ما دامت لا تستند في ذلك إلا إلى الوقائع التي شئها التهمة وقد رقت بها الدعوى . فإذا قدم المتهمين إلى المحاكمة على أساس أن كلا من الأول والثاني منهم أطلق عياراً على الجنى عليه فأصابه وأن الثالث اشترك معهما بطريق المساعدة في ذلك ، فראت المحكمة أن عياراً واحداً هو الذي أصاب الجنى عليه وأنه إذ كان يطلق هذا العيار من بين حذين المتهمين بجورل فقد اعتبرت كلاهما شريكا بالاتفاق والمساعدة لمعلق العيار الذي أصاب . وكان ما أوردته في حكمها من مراجعة الدعوى وظرونها يبين منه أن كلا من ذلك المتهمين كان علقاً بقصد الآخر ومتوياً بالمبار الذي أطلق مساعدته في تمام جريمة القتل التي وقعت ، بل ما أجنه من ذلك تحقق فيه أركان الاشتراك بطريق المساعدة ويكون الحكم سليماً ، ولا يضره ما جلد به من ذكر الاتفاق إذ الواضح أنه يزيد لم يكن له أثر فيه .

( جلة ١٩٢٨/٧/١٤ طين رقم ٥٧٦ سنة ١٩٢٨ ق )

٩٩ — لمحكمة الجسائات بتعني المساعدة . ٤٠ من من قانون تفكيك حاكم الجنائيات أن تعبر الحكم وصف الأفعال المبينة في أمرا لا لا به لنت نظر المتهم بشرط ألا تحسك عليه بتعبر أشد من العقوبة المقررة للجريمة المرفوعة إليه في أمر اللاحقة . فإذا كان التعديل الذي أجره المحكمة هو أنها اعتبرت الطاعن الأول فاعلا أصليا في جنابة القتل وشريكا في جنابة الشروع واعتبرت الثاني فاعلا أصليا في الشروع وشريكا في القتل بعد أن



أجلاً إليها التهمة تقتل المسموم سبق الاصرار والشرع فيه،  
فهذا التعديل لا يتجاوز فيه الحدود الدنيا في تلك الحالة فلا مخالفة  
فيه لقانون ولا اختلال بحق المتهمين في الدفاع .  
(جلسة ١٩٨٩/٧/١٩ ملن رقم ١٠٥٥ سنة ٢٠٠٢)

١٠٥٠ - لا مصلحة للتهم فيها بقوله من أن المحكمة  
غيرت وصف التهمة بالنسبة له فاعتبره شريكاً بعد أن  
كانت الدعوى مرفوعة عليه وبصفه فاعلاً ، دون أن تلتفت  
نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن هذا التغير لم يترتب  
عليه إضفاء عناصر جديدة إلى الوقائع التي تناولها التحقيق  
ورفعت بها الدعوى أصلاً ، ولم يؤد إلى تصديق العقوبة  
التي كان مطلوباً تطبيقها من باء الأمر .  
(جلسة ١٩٨٩/٧/١٩ ملن رقم ١١٨١ سنة ٢٠٠٢)

١٠٥١ - شككة الموضح أن تعدل وصف التهمة  
المروعة بإظهاره لفت نظر الدفاع دأباً التعديل الذي  
تجره لا يكون من شأنه أن يضيع التهم أو أن يتر  
ببذاعة ، وإن كان فلا حرج عليه في أن تغير وصف التهمة  
من جنابة سرقة إلى كراه إلى جنابة سرقة بحمل سلاح إذا  
كان الوصف الذي قدم به التهم ودارت عليه المرافعة في  
الحماية التي قدم بها بحمل وقائع الحماية التي عرفت عليها  
قائماً إذ تعدل ذلك لا تكون قد استندت إليه  
وقائع جديدة .  
(جلسة ١٩٨٩/٧/١٩ ملن رقم ١٢٦٠ سنة ٢٠٠٢)

١٠٥٢ - إذا كانت التهمة المستندة في أمر الإحالة  
إلى أحد المتهمين هي إحداه ضربات بالجنى عليه نفاً  
عن إحداها عامة مستندة ورئين المحكمة أن هذا التهم  
مع منهم آخر اعتدياً على الجنى عليه فأحدث به كل  
كل منهما إصابة في رأسه ولم يتبين لهما بالذات منهما  
الذي ضرب الجنى عليه الضربة التي سببت المساهمة  
فاعتبرت شامكة بينهما وحيث كلا منهما المشوئلة عن  
التدبر المشترك فاعتبرت بمقتضى المادة ٢٠٥ من قانون  
العقوبات فإن زولها في حكمها على التهم من جنابة  
العامة المستندة إلى جنسة أحداث جرح دون أن تلبه  
الدفاع إلى التفتيش الذي أجبره هو بما يجرى لها بمقتضى  
الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم  
الجنايات .  
(جلسة ١٩٨٩/٧/١٩ ملن رقم ١٢٧٠ سنة ٢٠٠٢)

١٠٥٣ - إذا قدم التهم للحاكم بتهمة الضرب  
الذي نفذت عنه عامة بالأذن فادته المحكمة في حكمها  
بالضرب البسيط فلا تريب عليها في ذلك ، إذ الواسة  
المرفوعة بها الدعوى عليه تتضمن في وضوح الواسة

التي أدن فيها بعد استبعاد أحد عناصرها وهو تخلف  
عامة عن الإصاحة إلى أحداً فهي لم تستند إليه وإضافة  
جديدة ، وهذا هو ما أشارت إليه المادة ٤٠ من قانون  
تشكيل محاكم الجنايات من عدم الحاجة في أي لفت  
نظر الدفاع ، وما ذلك إلا لأن لفت في هذه الحالة يكون  
من قبيل تحصيل الحاصل ، إذ الدفاع والرافعة المرفوعة  
بها الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواسة التي  
تثبت لدى المحكمة .  
(جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠ ملن رقم ٣٠٢ سنة ٢٠٠٢)

١٠٥٤ - إذا كانت المحكمة قد عرفت وصف  
التقتل المستند إلى المتهمين من جنابة أحداث عامة ال  
جنسة ضرب بسيط بالمادة ١٢٤ من قانون العقوبات  
وكانت الواسة المادة التي اتخذها المحكمة في حكمها  
أساساً الوصف الجديد هي نفس الواسة المبيته بأسر الإحالة  
والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون  
أن تخفف إليها شيئاً بل اقتصر على استبعاد مسرئليهم  
من العامة - فإما لا تكون قد أخلت بدفاع المتهمين إذا  
هي صدقت الوصف في حكمها دون أن تلبت الدفاع  
إلى ذلك .  
(جلسة ١٩٨٩/٧/٢٠ ملن رقم ٤٤١ سنة ٢٠٠٢)

١٠٥٥ - يجوز المحكمة بدون سبق تعديل في  
التهمة وبدون لفت نظر الدفاع أن تحكم على التهم بشأن  
كل جريمة تزل إليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى  
لعدم ثبوت بعض الأفعال المستندة إليه : فإذا كان الدفاع  
زائع عن التهم على أساس الجنابة المرفوعة بها الدعوى  
وهي أحداثا جرحين نفذت ضمناً وقام الجنى عليه ثم  
أداته المحكمة - بنهر أن تلتفت - في جنسة أحداثا  
الجرحين فقط بسبب عدم ثبوت نسبة الوفاة إلى فعله  
فإنها لا تكون قد أخطأت لأن : قانون إجراً لها شك  
على اعتبار أن دفاع المحكوم عليه في الجريمة المروعة  
بها الدعوى يتناول ضمناً الجريمة التي تزل إليها بسبب  
استبعاد أحد الأفعال الداخلة فيها .

(جلسة ١٩٨٩/٧/١٢ ملن رقم ١٢٣٣ سنة ٢٠٠٢)

١٠٥٦ - محكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من  
قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تعدل وصف التهمة  
المرفوعة به الدعوى أساساً بنهر لفت الدفاع إذا كانت  
الأدلة المبيته في أمر الإحالة والمرفوعة عليها تسمح  
بإجراء التعديل على شرط أن لا يحكم على التهم بمقربة  
أشد من العقوبة التي طلبت النيابة ترفيعاً على مقتضى  
الأمر الصادر من قاضي الإحالة - فإذا أحيل المتهم إلى

٩٠٩ - المحكمة ، دون أن تلت الدفاع ، أن تزل الواقعة من جنابة تزوير ورقة رسمية إلى جنحة تزوير ورقة عرقية لعدم توفر صفة الرسمية فيها .  
( جلسة ١٩٤٨/١٧/١٦ ملن رقم ١٨٦٦ سنة ١٨ ق )

٩١٠ - إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بأنه سرق هو وآخر مجهول مبلغا من المكنى عليه بالإكراه وفي الطريق العام الأمر المقلب عليه بالمادة ٣١٥ فقرة ثانية عقوبات ورأت محكمة الجنابات بعد سماحها الدعوى أن البرقة بالإكراه لم تقع في طريق عام فصارت للمتهم على مقتضى المادة ٣١٦ فقرة أول فإن هذا التعديل الذي ليس من شأنه أن يقرب أو من يبعد الاضرار بدفاع المتهم الذي تناول فيها تناوله الواقعة الجنائية التي أدين فيها لا يلمن في حكمها إذ كل ما أجبرته هو أنها استبعدت من الواقعة المرفوعة بها الدعوى جزوا وساءلت للمتهم عن الباقي ، وهذا من حقا يقتضى صريح نص المادة ٤ من قانون تفكيك عاكما الجنابات .  
( جلسة ١٩٤٨/١٧/٤ ملن رقم ١٥ سنة ١٥ ق )

٩١١ - متى كانت واقعة جنابة البرقة بالاكراه التي رفضت بها الدعوى على المتهم داخلنا في وصفها واقعة ضرب بامتيازها من العناصر المكورة للجنابة ولم تر المحكمة ثبوت البرقة لئلا يكون من حقا يقتضى المادة ٤ من قانون تفكيك عاكما الجنابات أن تصافى عن الضرب متى رأت ثبوته عليه دون أن تلت الدفاع اليه . لأن ذلك ليس من شأنه أن يمنع على المتهم أية ضمانة من الضمانات المقررة للحاكمات الجنائية إذ هو من جهة قد اعلن بالواقعة موضوع الجريمة التي أدين فيها ضمن وقائع التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه لكان على الدفاع عنه أن يتناول بحسب هذه التهمة من جميع وجوها جملة وتفصيلا ويحسم كل عنصر من عناصر التهمة التي تتركب منها سواء من ناحية الثبوت أو من ناحية التقانون . ثم إنه من جهة أخرى كان في حقيقة الأمر مطلوبة مما كانه من واقعتين تكونان مجتمعتين جريمة واحدة لما عقوبتها المقررة وكل منهما تكون في ذات الوقت جريمة لما عقوبتها ومعلوم بل إن في جريمة واحدة تكونتا إحدى ما من الرامتين وعقوبتها اخف من عقوبة الجريمة التي تكون من الرامتين مجتمعتين ،  
( جلسة ١٩٤٨/١٧/١٦ ملن رقم ٦٦٦ سنة ١٥ ق )

٩١٢ - إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين بأنها تكون جنابة وشوة هي هي التي حدثت

محكمة الجنابات لمحاكمة بالادة ٢٣٠ وعقبه المائدة مع المادتين ٥ و ٦ عقوبات من البرميتين المستدتين اليه في أمر الإحالة وما جنابة القتل المصد مع سبق الاضرار وجنابة الشروع في القتل مع سبق الاضرار أيضا ، ففتت المحكمة عنه سبق الاضرار وحكمت عليه بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة تطبيقا لادة ٢٣٤ فقرة ثانية مع المادة ١٧ من قانون العقوبات وذلك بدون لفت نظر الدفاع فانها لا تكون قد أغلت بحق الدفاع لأن ما أقيمت من اطلاق للمتهم من بندقيه عيارين على شخصين بمقتضى قتلها مع سبق الاضرار وإصابة كل عيار منها جنيها عليه ببنه هو مما كان مطروحا على المحكمة في حدود ما ورد في أمر الإحالة وما تناوله الدفاع عن المتهم .

( جلسة ١٩٤٩/١٠/٢٤ ملن رقم ١٣٣٢ سنة ٩ ق )

٩٠٧ - لا تحرب على محكمة الموضوع إذا هي استبعدت طرف سبق الاضرار عن تهمي القتل المصد والشروع في القتل الموجهتين إلى المتهم وأخذته بالطرف المصد المتصور عليه في المائدة ٢٣٤ من قانون العقوبات الذي لا يمكن مذكورا صراحة في قرار الاتهام بتغيير توجيه نظر الدفاع إلى ذلك مادامت الوقائع التي أضافت اليها هي هي التي رفضت بها الدعوى العمومية عليه بعد أدائها المحكمة منها طرف سبق الاضرار لعدم ثبوته . إذ هي عندئذ تكون في حدود حقا في تعديل وصف التهمة في الحكم دون لفت نظر الدفاع أو ما تجبره من تعديل .

( جلسة ١٩٤٩/١١/١١ ملن رقم ١٨٦٥ سنة ١٦ ق )

٩٠٨ - يجوز للمحكمة بدون سبق تعديل في التهمة وبدون لفت نظر الدفاع أن تحسم على المتهم بشأن كل جريمة زلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه لعدم ثبوت بعض الأفعال المستندة أو لاستبعاد ركن أو ظرف مفيد . فإذا كان الدفاع قد ترفع من المتهم على أساس الجنابة المرفوعة بها الدعوى عليه ، وهي اعتراك في جنابة تزوير ورقة رسمية ، فأذاكه المحكمة في الاشتراك في جنحة تزوير ورقة عرقية حل أساس أن يحصر فرد أثار تفتية دودة القطن الذي وقع فيه التزوير لم يمرر بمرة مؤلف وهي عنصر مجرره ، فإنها لا تكون قد أغلطات . لأن دفاع المحكوم عليه في الجريمة المرفوعة بها الدعوى عليه يتناول حيا الجريمة التي زلت اليها باستبعاد الطرف الذي يتناول إلى حماية .

( جلسة ١٩٤٨/١٣/١٣ ملن رقم ٤٧٠ سنة ١٤ ق )

الحكمة مكتوبة لجنة التعصب بعد أن ثبت لديها أن العمل الذي أخذ اللذان مبلغ التقود للاطلاع عنه هو بينهما ليس بما يدخل في اختصاصهما خلافا لما جدد في وصف التهمة وأما بوصف كونهما من المرتظين المصومين (أحدهما موظف بالجرم والآخر عسكري بوليس) أو ما ألحق عليهم كلفا باختصاصهما به لينصلا بذلك منهم إلى الاستيلاء على الملم الذي تم لها الاستيلاء عليه فلا تريب عليها ذلك، لأنها لم تستد إليها في الحكم أي دل جديد بل هي استعملت بعض أفعالها بما استند إليها من الأصل كانت ملحوظة في الأساس الذي أقيم عليه الوصف الأول، لعدم ثبوتها في حقهما بنسبة على التحقيق الذي أجرته بالجلسة ثم وصفت الأفعال الباقية بالوصف الجديد الذي يفتق منها والذي أضافتها على أساسه جريمة أخف عقوبة من الجريمة الموصوفة بأمر الإحالة وهذا لا شائبة فيه . فقد نصت المادة ٤٠ من قانون تفكيك الجنايات صراحة على أنه يجوز للحكمة بدون سبق تعديل في التهمة أي يتبين أن تفتت الدفاع في الجلسة أن تحسم على التهم بمان كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجبة عليه في أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأفعال المسندة أو الأفعال التي أقيمتها الدفاع، والواقعة التي أقيمتها تنوار فيها جميع العناصر القانونية لجريمة التعصب . فالعراق الاحتيالية متوافرة منسهما في تأييد مناعهما بأعمال خارجة إذ هما من المرتظين المصومين وصفتها هذه حصل على الثقة بهما و تصديق أقوالهما . ثم ما اتفقا على أن يسمين كل منهما بالآخر على تأسيس أكاذيبه فتم لها مقصدان وكلا الأمرين عمل خارجي يرفع الكسب إلى صاف الطرق الاحتيالية .

(جـ ١١٣٣ - مجرذ ، طبقا للادة ٤٠ من قانون تفكيك حاكم الجنائيات ، أن نزل المحكمة في حكمها بالجريمة المرفوعة بها الدعوى إلى نوع أخف منها حتى ظهر لها عدم ثبوت بعض الأفعال المنسوبة إلى التهم أو عدم ثبوت بعض الظروف المنددة ، وليس للتهم أن يتظل من حصول مثل هذا التعديل بدون قست فطره اليه ما دام الوصف الجديد لم يترتب على إحالة عناصر جديدة إلى الواقع التي تناولها التحقيق ودرست بها الدعوى العمومية . فإذا كان التهم قد قدم مع متبين آخرين إلى محكمة الجنائيات بتهمة أنهم سرقوا لولا في الطريق العام وحالة كون أحدهم حائلا سلاحا

للناس وحطيم .  
(جـ ١١٤٠ - ١١٤١/١٢/١٩٤٥ طين رقم ١٢٩٩ سنة ١٥ ق)  
١١٤١ - إذا كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى على التهم ، وهي تكون جنابة القتل المسند - تتضمن الواقعة التي أدن إليها وهي جنابة الضرب المقتضى إلى الموت بناء على استبعاد أحد عناصرها وهو قصد القتل لا بناء على إضاعة عنصر جديد إليها ، فليس للتهم أن يتظل من عدم قست على هذا التغير . إذ لا حاجة في هذه الصورة إلى قست الدفاع لأن هذا يكون من قبيل تحصيل الحاصل ، إذ الدفاع في الواقعة المرفوعة بها الدعوى يتناول طليعية الحال الواقع في الواقعة التي ثبتت لدى المحكمة .

(جـ ١١٤١/١٢/١٩٤٥ طين رقم ٨٩ سنة ١٥ ق)  
١١٤٥ - إن مجرد تغير وصف الفعل المسند للتهم في جنابة قتل مع سبق الإصرار إلى جنابة ضرب

١١٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على ذات الواقعة القذف التي رفعت بها الدعوى عليه من بابى الأمر بعد أن انقضى منها ركن العلانية لما استخلصه من عدم وفرغها واعتبر الواقعة مخالفة منطوية على المادة ٣٩٤ من قانون العقوبات ، فكل ما يثيره الطاعن في صدد تغيير وصف التهمة لا يكون له محل .  
(جلسة ١٧/١٢/١٩٥٢ ملن رقم ١٠٨٣ سنة ٢٢)

### الفرع الثالث

إذا كان التعديل في مواد القانون فقط

١٢٠ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت في حكمها على المتهم المادة ٣٠٨ مع المادة ٣٠٩ مع أن الدعوى لم ترفع عليه إلا باللائحة الأخيرة فقط ، ثم أبدت المحكمة الاستئنافية الحكم لمؤتأف لأسبابه ، فإنه لا يقبل من المتهم أن يطعن أمام محكمة النقض في هذا الحكم . لأنه ما دام قد طم بذلك لحصوله في الحكم الاضاحي كان عليه أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه ، ثم إن الأمر كان مقصوراً على تطبيق النص الصحيح على الواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه إضافة للمادة ٣٠٨ ولم تستند إليه المحكمة اللغاطاً من عبارات السب غير التي وردت بمرجعه الدعوى .

(جلسة ١٨/١/١٩٥٥ ملن رقم ١٣ سنة ٢١)

١٢١ - إذا كانت المحكمة لم تهرأ تعديل في الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بل كان التعديل الذي أجراه في صدد مواد القانون فقط فلهذا ما من سلطتها أن تعمره في الحكم دون لفت نظر الدفاع .

(جلسة ١٦/٥/١٩٤٧ ملن رقم ١٤٨ سنة ١٧)

١٢٢ - متى كانت المحكمة لم تعمر أى تغيير في واقعة الدعوى وإنما طبقت القانون الذي حل أثناء المحاكمة محل الأوامر العسكرية السابقة التي كانت تنطبق عليها ، فلا يصح التمسك عليها أنها لم تنفذ الدفاع .

(جلسة ٧/٨/١٩٥٦ ملن رقم ١١٣٧ سنة ١٧)

١٢٣ - لمن من واجب المحكمة أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى ، ومن واجب التهم أن يضمن دفاعه القانون الذي يعاقب على الواقعة المسندة إليه . فإذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم بأن عرض البيع أقصه صورية بمسريد على المقر قانوناً ، وطليت عقابه بتجنى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وبالنظر الزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٧ ، فرأت المحكمة أن هذا التناقض لا يخلط

أفضى إلى موت مقترب هذا الطرف دون أن يتضمن التغيير واقعة جديدة غير الواقعة التي كانت مطروحة في الجلسة ودارت عليها المرافعة لا يستلزم خلافاً بين دفاع التهم ، بل تكون المحكمة قد أجادته إلى بعض ما طلبه من اعتبار الواقعة مجرد مشاجرة لا تلاعبها نية القتل ولا ظرف سيق الإصرار ، ومن ثم لا يصح التمسك عليها بأنها عدلت الوصف في حكمها على هذا النحو دون أن تلبه الدفاع إلى هذا التعديل .

(جلسة ١٩/٢/١٩٥٥ ملن رقم ١٦ سنة ٢٥)

١٢٤ - إذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهمين بأنها قتلوا سداً المجنى عليه ثم استخلصت المحكمة من الأدلة التي طرحت أمامها أن هذين المتهمين قد أطلق كل منهما سداً تارياً على المجنى عليه أصابه أحدهما قتل على ولم يعرف من منهما الذي أصابه جواره ، فقد عدل وصف هذه الواقعة ذاتها من قتل السدلي للشروع فيه فإنها إنما تكون قد استعملت الحق - الذي غوطا إياه القانون ، ولا يكون عليها أن تلتفت الدفاع في هذه الحالة إذ هي لم تخرج من الواقع التي اشتمل عليها التحقيق وخصوصاً أنها تولت بالتعديل إلى الأخف .

(جلسة ١٥/٥/١٩٥٠ ملن رقم ٣٥٣٥ سنة ٢٠)

١٢٧ - محكمة الجنائيات بتجنى المادة ٤٠ من قانون تفصيلي بما حل الجنائيات بدون سيق تعديل في التهمة أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة تولت إليها الجريمة المرجحة إليه في أمر الإحالة لعدم إثبات بعض الأفعال المسندة إليه ، وإن كان في كانت الدعوى قد رفعت على الطاعن بجمة الشروع في القتل العمد ، وانتهت المحكمة إلى اعتبار الواقعة جنمة ضرب ، فلا يكون عليها أن تلتفت الدفاع إلى ذلك .

(جلسة ١٠/١٢/١٩٥١ ملن رقم ١١٦٨ سنة ٢١)

١٢٨ - إذا كانت المحكمة قد غيرت وصف الفعل المنسند إلى المتهم بجمة شجاعة شروع في قتل مع سبق الإصرار والتمرد إلى جرم مضروب مقتربين الطرفين لما رآته من عدم قيام الدليل على توفر نية القتل عنده ، وكانت الواقعة اللدنية التي انضمتها المحكمة في حكمها الوصف الجديد هي نفس الواقعة اللدنية بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن يتغير عليها شيئاً ، فإنها لا تكون قد أخلت بمطالع التهم في تعديلها الوصف في حكمها على هذا النحو دون أن تلتفت الدفاع إلى ذلك .

(جلسة ١٦/١/١٩٥٦ ملن رقم ٤٢٠ سنة ٢٢)

الحكم أنه لم تحصل إلا واقعة واحدة هي التي حكم عليه من أجلها وأن ما كان من خلاف في التاريخ هو نتيجة خطأ في الكتابة ، فإنه لا يمتنع أن ينسب على المحكمة أنها قضت عليه بالعقوبة من أجل واقعة غير المرفوعة بها الدعوى . إذ الخطأ الكتابي لا يؤثر في سلامة الحكم .

( جلة ١٢٤١/١٠/١٧٤١ طين رقم ١٠٤٢ سنة ١٢٤١ ق ١٤ )

١٢٨ - إذا أمر قاضي الإحالة بإحالة المتهمين إلى محكمة الجنائيات لمحاكمتهم ، أولم طبقا للواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ عقوبات وباقهم طبقا للواد ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ لآب الأول كل عددا فلاتا وفلاتا بأن أطلق عليها آسية تارية فعندئذ بذلك قتلها .. وذلك مع سبق الإصرار والترصد ، ولأنه شرع مع الباقين في كل آخرين ( ذكرت أعمالهم ) عددا بأن أطلقوا عليهم آسية تارية .. الخ ولم يذكر أن ذلك كان مع سبق الإصرار والترصد ، ثم في الجلسة قررت محكمة الجنائيات رفع الدعوى على بعض المتهمين لأنهم اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في جنابة القتل المستندة إليه ، وفي جلسة المرافعة نظرت الدعوى على أساس هذه الأوصاف كلها ، وقالت النيابة في مرافعتها أن المتهمين كانوا متربصين بتناذهم في مكان الحادث ، وترافع النسخ على أساس التصوير الذي صورت به النيابة الواقعة ، ففي هذه الصورة يكون عدم ذكر سبق الإصرار والترصد في تهمة الشروع في القتل ، كما وردت في أمر الإحالة ، إنما هو من قبيل السهو ، بدليل طلب تطبيق المواد الخاصة بهذين الفقرتين على التهمة المذكورة في أمر الإحالة ذاته . ومثل هذا السهو يجوز للمحكمة ، طبقا للواد ٢٣٠ من قانون تفصيل عاكم الجنائيات ، أن تتجاهله وليس للتهمة أن .. يستمرروا بأن تتجاهله من شأن الإصرار بتناضم . لأن جريمة القتل التي كانت موجهة إلى المتهم الأول وصفت بأنها وقعت مع سبق الإصرار والترصد ، وتهمة الاشتراك في القتل التي وجهها للمحكمة إلى باقي المتهمين في الجلسة اشتملت أيضا على هذين الظرفين ، وجهرا ثم الترفع في القتل المستندة إلى المتهمين ارتكبت في نفس الظروف التي ارتكبت فيها جريمة القتل بحيث أن هذه الجرائم كلها تعد في الحقيقة حادثة واحدة ، وقد ترافعت النيابة على أساس أنها حصلت مع سبق الإصرار والترصد وترافع المتهمون على هذا الاعتبار .

( جلة ١٢٤١/١٠/١٧٤١ طين رقم ٢٠٢ سنة ١٤ )

على واقعة الدعوى وإذاته بمقتضى القرار رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٤٦ دون أن يغير شيئا من الوقائع المستندة إليه ، فلا يكون التهم أن ينسب على الحكم أنه عليه نص قانوني لم ينعقد في وقعة التكليف بالخضور . ( جلة ١٢٤١/١٠/١٧٤١ طين رقم ١٣٣٦ سنة ١٨ ق )

١٢٤ - مادام الحكم لم يطبق على واقعة القتل المرفوعة بها الدعوى غير المواد المطروحة تطبيقها مستبعدا منها المادة ٢٣٤ ح بقدرتها الأولى والثانية لعدم انطباقها على الواقعة فلا عمل عندئذ قتل نظر النطاق إلى هذا الاستبعاد وخصوصا أن العقوبة المتصورة عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة هي الإعدام لاستبعادها في مصلحة المتهم نفسه .

( جلة ١٢٤١/١٠/١٧٤١ طين رقم ١٢٣٦ سنة ١٩ ق )

١٢٥ - متى كانت الدعوى المباشرة قد رفضت على المتهم بالكلية في حق الدعوى بالحقوق المدنية علنا فإنه يكون على المحكمة أن تطبق مواد القانون التي تنص على العقاب على الواقعة بنفس النظر من المادة التي طلب النص بالحقوق المدنية لتطبيقها ، ولا يكون التهم أن ينسب على المحكمة أنها لم تفت له لهذا التصحيح مادام أن وصف التهمة التي أدان فيها هو بذاته الوصف الذي رفضت به الدعوى عليه ، ولم تستند إليه المحكمة وقائع جديدة .

( جلة ١٢٤١/١٠/١٧٤١ طين رقم ٣٣٨ سنة ٢٠ ق )

### الفرع الرابع

#### الخطأ الملاح

١٢٦ - متى كان تعديل المحكمة في وصف التهمة لا يبدل وإصلاح خطأ مادي وقع في تاريخ الواقعة ولا يتناول ذات الواقعة الجنائية التي أدين المتهم دفاعه فيها فلا يصح الطعن في الحكم من هذه الناحية . وخصوصا إذا كان الطعن في وجهه أي ضرر من التعديل ، ولا ينسب في طعنه حصول ضرر له .

( جلة ١٢٤١/١٠/١٧٤١ طين رقم ٢٢٠٠ سنة ١٢ ق )

١٢٧ - إذا كان وجه الطعن أن النيابة اتهمت الطاعن أنه في يوم كذا حارب فلاتا ، ولكن المحكمة الاستئنافية آخذته على واقعة لاحقة إذ أثبتت في حكمها أن حدث الضرب وقع في يوم غير اليوم الوارد تاريخه في وصف التهمة ، وكان الطاعن لا يدعي في وجه الطعن بأن هناك واقعة أخرى لاحقة لتلك التي رفضت بها الدعوى العمومية عليه ، وكان الطاهر من سبقي

١٣٣ - إن تعديل محكمة الدرجة الأولى التهمة دون أن تفتت المبلغ لا يقترب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية مادام المتهم قد علم بالتعديل وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية إنما هي إعادة النظر في الدعوى وإصلاح ما يكون قد وقع في المحاكمة الابتدائية من إخلال .  
( جلة ١٩٤٤/٩/١ طين رقم ٩٩٤ سنة ١٤ )

١٣٤ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أقرت حكماً على أساس من الواقع لم تكن الدعوى مرفوعة به ودون لفت الدفاع ، ولكن التهم كانت قد زالت أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس الجديد فلا يكون له أن ينشئ على هذه المحكمة أنها عدلت التهمة دون لفت نظره .

( جلة ١٩٥٠/١١/٧ طين رقم ٣٩٤ سنة ٢٠ )

١٣٥ - ما دام النيابة قد طلبت تعديل وصف التهمة أمام محكمة أول درجة في مواجها التهم وترافع هو أمام درجتي التفتيش على أساس الوصف الجديد ، فلا يتقبل من التهم أن ينشئ على المحكمة الاستئنافية أنها آخذته بمقتضى الوصف الجديد .

( جلة ١٩٥١/١٠/١٥ طين رقم ٨٦٦ سنة ٢١ )

١٣٦ - متى كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى هي أن التهم ضرب لملأ في يوم كذا ، فصمت محكمة الدرجة الأولى دلي هذا التاريخ وذهكرت في حكمها الاعتبارات التي استندت إليها في ذلك من واقع التحقيقات التي تمت في الدعوى فلا يتقبل من التهم القول بأن هذا التصحيح قد أدخل تحته في الدفاع ، إذا دام التصحيح قد حصل أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه كان أمام التهم فرصة مناقشة أمام المحكمة الاستئنافية إذا ما أراد .

( جلة ١٩٤٧/١/٢٨ طين رقم ٣٦٩ سنة ١٧ )

### الفصل الثامن

#### مسائل منوعة

١٣٧ - إذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم وطلبت محاكمتها من أجلها قد أقرت في قالب عام وصيغ في عبارات غير عدد فيها مجلس الإصابة التي نسبت إلى كل منها فبعد تصحيح القول بوجوب معاقبتها كليهما على أساس ثبوت وقوع ضرب من كل منهما . أما إذا كانت التهمة محددة بأن وإجداً بينه منهما هو الذي أحدث الضرر التي أصابت رأس المني على

١٣٩ - إذا كان الظاهر بما جاء بالحكم أن واقعة الماعة التي من أجلها قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى قد تضمنتها القرار المتقدم من النيابة العمومية إلى قاضي الإحالة كما تضمنتها الأمر الصادر من قاضي الإحالة بإحالة الدعوى إلى محكمة المنيح الحكم فيها على أساس حقوبة الجنحة ، وكل ما في الأمر أنه ذكر فيها منها أنها باليد اليمنى في حين أنها باليد اليسرى - مجرد غش في الكتابة بمسألة تلك المحكمة المعلقة إليها الدعوى - بمقتضى المادتين ٣٦ و ٣٨ من قانون تفكيك محاكم الجنايات - تصحيحه والرد - بالمحاكمة على أساس الصحيح ، في هذه الفقرة لا يوجب هذا الواقعة مكتوبة لتهمة أخرى جديدة غير المرافعة بها الدعوى ، ويكون من الخطأ الحكم بعدم الاختصاص .

( جلة ١٩٤٧/٩/١٢ طين رقم ١٣٨١ سنة ١٧ )

١٣٥ - متى كان وصف الواقعة التي استندت إلى التهم وأرجل من أجلها إلى محكمة الجنايات هو جنابة البرقة التي أدين بها ، ورافة الأمر أنه وقع في أمر الإحالة خطأ في كتابة رقم المادة المطروحة صدقته بها ذكرته المحكمة في حكمها ، فلا يتقبل منه فيه على الحكم أنه طبق عليه مادة جديدة دون لفت الدفاع .

( جلة ١٩٤٩/١/١٣ طين رقم ٥٠٣ سنة ١٦ )

### الفصل السابع

#### تعديل وصف التهمة في الجلسة

#### والمرافعة على أساس التعديل

١٣٦ - إذا كانت الدعوى قد رفعت على التهم بالمادة ٢٤٢ فقرة أول من قانون العقوبات ، وفي أثناء نظرها طالب عاصي المنيح عليه بتطبيق المادة ٢٤١ فقرة أول ، وتنازل التهم أفراد المنيح عليه عن الإصابات وما ورد بالكشف الطبي عنها ، ثم بطلت المحكمة للمادة ٢٤١ على الواقعة . ثم استأنف التهم دون أن يعترض على هذا التعديل ، فلا يكون له من بعد أن ينشئ على الحكم الاستئنافية أنه آخذته بهذه المادة .

( جلة ١٩٤٨/٩/١١ طين رقم ٣٧٧ سنة ١٨ )

١٣٣ - إذا كان التهم حين استأنف الحكم الصادر بأدائه على أساس التعديل الذي أجره محكمة أول درجة في التهمة كان على علم بهذا التعديل ، ولكن استأنف الحكم منصبا على هذا التعديل ، ولم يهر الخسكة الاستئنافية أي تعديل آخر في الوصف ، فلا يكون له وجه لما يشهره التهم في هذا الخصوص يدعى أنه لم يخطر بالتعديل .

( جلة ١٩٤٧/٧/٢٢ طين رقم ٦١٠ سنة ١٣ )

مواجهة المتهم ليتناول في دفاعه كل أصابة من الإصابات الأخرى التي بالمجني عليه .

( جلسة ١٩٤٦/٦/٣ طين رقم ١٤٢٧ سنة ١٦ ق )

١٣٨ - الدفع بأبام وصف التهمة وغوصه هو من الغرض الواجب ابتداءها لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون تحقيق البصايات .

( جلسة ١٩٤٦/١/١٤ طين رقم ١٠٩ سنة ٥ ق )

وفيات عنها العامة ، وأن الآخر هو الذي أحدث الضربة التي أصابه في ذراعه اليمنى ، فإنه يكفي لثبوت الاتيين من هذه التهمة أن تشكل المحكمة في نسبة وقروح الضربة المعينة بالذات عن أسنانه أنه أوقعها بالمجني عليه ولو كانت في الوقت ذاته مقتنعة بأن لا بد ضربه ؛ وذلك لما لم تعمل المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة ، على تغيير التهمة بالجلسة في

## وقاع

### موجز القواعد :

- متى يوافر ركن القوة في جنابة الواقعة - ١
- رفع المتهم ملابس المجني عليها أثناء نومها وإسكاف رجلها بغير شروعا في وقاع متى ثبت أن المتهم كان يقصد إليه - ٢
- مرادة التهم المجني عليها عن نفسها وإسكاف بها ورفع رجلها محاولا مواقعتها بغير شروعا في وقاع متى ثبت أن التهم كان يقصد إليه - ٣
- تحقق الجريمة المنصوص عليها في م ١/٢٦٧ ع إذا توصل التهم إلى واقعة المجني عليها بالخدمة وثلث أنه زوجا وسكنت تحت هذا الظن - ٤
- ( ر . أيضا : وصف التهمة قاعدة ٨٥ )

### القواعد القانونية .

فيما ما يمكن لتوافر ركن الإكراه في جنابة الشروع في الواقعة .

( جلسة ١٩٤٢/١/١٩ طين رقم ١٤٢٨ سنة ١٢ ق )

٢ - إن دفع المتهم ملابس المجني عليها أثناء نومها ، وإسكاف رجلها - ذلك يصح في القانون عند شروعا في وقاع متى اقتضت المحكمة بأن التهم كان يقصد إليه ، لأن هذه أفعال من شأنها أن تؤدي فوراً ومباشرة إلى تحقيق ذلك المقصد .

( جلسة ١٩٤٢/١/١١ طين رقم ٢٨٩ سنة ١٣ ق )

٣ - متى كان الحكم قد أثبت أن المجني عليها كانت تلبس قميص النوم جلس بجانبها التهم في غرفة نومها وروادعا عن نفسها وأمسك بها ورفع رجلها بمحاول مواقعتها فقاوت واستغاثت بخرج بحري ، فهذه الواقعة يصح في القانون صحتها شروعا في وقاع متى

١ - إن القضاء قد استمر على أن ركن القوة في جنابة الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها متوقع بغير رضاه من المجني عليها ، سواء باستئصال التهم في سبيل تنفيذ مقصده وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجني عليها فيعدها الإرادة ويضعها في المقاومة أو بمجرد مباغتة إرادتها ، أو باتخاذ فرصة قدانها شعورها واختيارها لجنون أو جاعة في العقل أو استغراق في النوم . فلذا كانت الواقعة الثانية في الحكم هي أن التهم دخل مسكن المجني عليها بعد منتصف الليل وهي نائمة وجلس بين رجلها ورفعه لمواقعتها فقلبت إليه وأمسكت به وأخسخت استغاثت حتى حضر على استغاثتها آخرون استبرئهم بما حصل فلن هذه الواقعة

على صورة ظلت معها أنه زوجها فإنها إذا كانت قد سكنت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المتصوص عليها في المادة ٢٦٧ / ١ من قانون العقوبات .  
( جلسة ١٤/٥/١٩٨١ طين رقم ١٦٦ سنة ٢١ ق )

اقتضت المحكمة بأن المتهم كان يقصد إليه ، إذ هذه أفعال من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق ذلك القصد .  
( جلسة ١٦/١٢/١٩٨٩ طين رقم ١٨٨٠ سنة ١٩ ق )  
ج - متى كانت الزايفة الناتجة من أن المتهم إنما توصل إلى موافقة المجنى عليها بالجديفة بأن دخل سريرها

## وقف التنفيذ

( ر : عقوبة قواعد أرقام ٥٠ - ٧٦ وحقن قاعدتان ٦٩٢ و ٦٩٣ )

## ولاية شرعية

موجز القواعد :

- خضوع القيم على ولده السفية لأحكام قانون المجالس الحسبية فلا يملك الإقرار بدين دون إذن المجلس له في ذلك - ١

القواعد القانونية :

الأب تعود أو لا تعود ، حل أب الرأى الأخير هو المعمول به الآن . وإذن فمن نصب قبا على ابنه السفية يكون عاصفاً لأحكام قانون المجالس الحسبية ، فلا يملك الإقرار بدين دون إذن المجلس الحسبي له في ذلك .  
( جلسة ١٩/١٢/١٩٨٢ طين رقم ١٢ سنة ٢١ ق )

١ - إن الولد إذا بلغ ماقتلا ذلك منه ولاية أبيه ، فإن حرمه عليه بعد ذلك لسفه فلا تعود له الولاية إلى الأب إضافة ، وذلك ما إذا كان قد بلغ ماقتلا ثم جن أو أصابه منه فتهلك يقع الخلاف قبا إذا كانت ولاية

## عين كاذبة

( ر : إثبات قاعدتان ٤٨ و ١٠٤ وحقن قاعدة ٥٥٣ )



# فهرس هجائي

---

للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض

---

(الدائرة الجنائية)



## تقديم المجلد رئيسي المحكم

رقم المسألة	رقم المسألة
٢٧٤ . . . . . أعضاء من العقوبة	٩ . . . . . إبراز مال بالتهديد
٢٧٤ . . . . . إعلان	٩ . . . . . اتفاق جنائي
٢٧٤ . . . . . اقتسام للجنة	١٢ . . . . . إغلاف
٢٧٩ . . . . . إكراه	١٧ . . . . . آثار
٢٨٠ . . . . . امتناع عن تسليم طفل محكوم بمصادرة	١٧ . . . . . إثباتات
٢٨٠ . . . . . أمر جنائي	٨٥ . . . . . أجانب
٢٨١ . . . . . أمر حفظ	٨٧ . . . . . إجراءات
٢٨٧ . . . . . أمر الضبط والإحجاز	١١٨ . . . . . أجهزة لاسلكية
٢٨٧ . . . . . انتخابات	١١٨ . . . . . أحداث
٢٩١ . . . . . انتهاك حرمة الآداب والدين	١١٨ . . . . . أحوال شخصية
٢٩٢ . . . . . انتهاك حرمة ملك الغير	١١٩ . . . . . إختصاص المحاكم
٢٩٩ . . . . . امساة	١٣٠ . . . . . إختلاس أشياء عجيبة
٣٠٢ . . . . . إحصاء	١٤٩ . . . . . إختلاس الأموال والوظائف
« ب »	١٥٠ . . . . . إختلاس السفنات والأوراق الرسمية المودعة
٣٠٥ . . . . . بلاغ كذب	١٥٩ . . . . . إخفاء أدلة الجريمة
« د »	١٥٩ . . . . . إخفاء أشياء مسروقة
٣١٢ . . . . . نأديب	١٦٧ . . . . . إرتباط
٣١٢ . . . . . تبديد	١٦٧ . . . . . أسباب الإبطاء وموانع العقاب
٣١٢ . . . . . تبليغ عن الجرائم	١٩٤ . . . . . استئناف
٣١٢ . . . . . تهمير وتظاهر	٢٥٢ . . . . . استعجاب المتهم
٣١٦ . . . . . تضييع الجناية	٢٥٢ . . . . . استهال القسوة
٣١٨ . . . . . تضييع	٢٥٣ . . . . . استيراد
٣١٨ . . . . . تحريض على القسوة والتجسس	٢٥٤ . . . . . اشتراك
٣١٨ . . . . . تحريض على إتلاف طائفة من الناس	٢٦٧ . . . . . أشكال
٣١٩ . . . . . تحريض على قلب نظام الحكم	٢٦٧ . . . . . أشياء خائفة
٣٢١ . . . . . تحصيل رسوم زيادة من المستحق	٢٦٧ . . . . . إصابة خطأ
٣٢١ . . . . . تحقيق	٢٦٨ . . . . . إضراب
٣٢٨ . . . . . فرصة	٢٦٨ . . . . . إضرار بمجوان
٣٣٠ . . . . . تزوير	٢٦٩ . . . . . إعادة اختيار
٣٣٧ . . . . . تزيف التوقيع وتزوير الأوراق المالية	٢٧٠ . . . . . إعادة النظر
٣٣٧ . . . . . تسمير جبري	٢٧١ . . . . . إعانة الجاني على الفرار
٣٣٨ . . . . . تسول	٢٧٣ . . . . . إعانة غلام المعينة
٣٣٩ . . . . . تشكيل المحكمة	٢٧٤ . . . . . اعتراف
٣٣٩ . . . . . تصدير	٢٧٤ . . . . . أخطار قانونية
٣٣٩ . . . . . تظاهر	

## رقم الصفحة

٥٤٥	خطأ في شخصية المجنى عليه
٥٤٥	خطف
٥٤٨	غاية الأمانة
٥٦٥	غاية الاتيان على التوقيع

## « د »

٥٧٣	دعائن
٥٧٣	دستور
٥٧٣	دمارة
٥٧٩	دعوى جنائية
٥٩١	دعوى عمومية
٥٩١	دعوى مباشرة
٥٩٣	دعوى مدنية
٦٣٩	دفاع
٦٩٧	دفاع شرعي
٦٩٧	دفع
٦٩٨	دقيق وقبح
٦٩٨	دمغة

## « ذ »

٧٠١	ذبح ماشية خارج السلطنة
-----	------------------------

## « ر »

٧٠٥	رأفة
٧٠٥	ربا فاحش
٧٠٩	رد اعتبار
٧٠٩	رد القضاة
٧٠٩	رشوة

## « ز »

٧١٤	زرائب
٧١٤	زنا

## « س »

٧٢٣	سب وقذف
٧٤٣	سبق لإصرار
٧٤٨	سجون
٧٤٩	سرقة

## رقم الصفحة

٣٧٩	تعدد الجرائم
٣٨٥	تعدى على المواطنين
٣٨٥	تسليم
٣٨٦	تطليل المواصلات
٣٨٧	تصويص
٣٨٧	تسليم
٣٨٧	تفتيش
٤٢٥	تقديم
٤٢٥	تقرير التفتيش
٤٢٥	تقليد أختام الحكومة
٤٢٦	تليس
٤٤٥	تصوير
٤٦٨	تأرجح الاختصاص
٤٦٨	تنظيم
٤٧٥	تهديد
٤٧٩	توافق على التصدي والإبداع

## « ح »

٤٨٣	جرائم الجلطة
٤٨٣	جرائم القتل
٤٨٣	جرمينة
٤٨٦	جسور
٤٨٦	جسار
٤٨٦	جسميات وأندية
٤٨٧	جنسية
٤٨٨	جنون

## « ح »

٤٨٨	حسين بدون وجه حق
٤٨٨	حجية الشيء المحكوم فيه
٤٨٨	حريق عمد
٤٩٠	حكم
٥٣١	حفظ النظام بالجلطة

## « خ »

٥٣٥	خبيث
٥٣٥	خبيث
٥٤٢	خفية جنسية

## رقم الصفحة

٨٣٥	عرب
٨٣٦	مفسر
٨٤٣	عقوبة
٨٥٩	علامات تجارية
٨٦٣	علاوة الجلسات
٨٦٣	عمل
٨٦٥	مؤد
٨٦٩	ميب في الفات المملكية

## « خ »

٨٧٠	خزائنة
٨٧٠	خزينة الأسهم
٨٧٤	خزينة المصنوعة
٨٧٤	خض
٨٩٥	خيرية

## « د »

٨٩٩	داعل
٨٩٩	داعل فاضح
٨٩٩	ذلك اختتام

## « ذ »

٩٠٠	ذات
٩٠٤	ذات إحالة
٩١٥	ذات تحقيق
٩١٥	ذات
٩٢٥	ذات
٩٣٠	ذات وحسن بدون وجع
٩٣١	ذات حيران بدون مقنع
٩٣٣	ذات خطأ
٩٤٦	ذات عهد
٩٧٢	ذات متيقن
٩٧٢	ذات قلب
٩٧٢	ذات قرآن
٩٧٢	ذات احتيال
٩٧٢	ذات غير عمد
٩٧٣	ذات مستعمل
٩٧٣	ذات خطر

## رقم الصفحة

٧٧١	سكر
٧٧١	سلاح
٧٧٥	سوانج
٧٧٥	سيارات

## « ش »

٧٧٩	شركت
٧٨٠	شروع
٧٨٢	شريك
٧٨٢	شفوية المرافعة
٧٨٢	شهادة دعوى
٧٨٧	شهود
٧٨٧	شيك
٧٩١	شيعوية

## « ص »

٧٩٥	صايرن
٧٩٥	صاغة
٧٩٧	صديفة

## « ض »

٧٩٨	ضبطية قضائية
٨٠٤	ضرائب
٨١٠	ضرب
٨٢٨	ضرب أفضى إلى الموت
٨٢٨	ضرب نشأت عنه حادثة

## « ط »

٨٣١	طمرق
٨٣١	طعن في الأعراض
٨٣١	طفل

## « ظ »

٨٣١	ظروف عطفة
٨٣١	ظروف مستندة

## « ع »

٨٣٥	عاهرات
٨٣٥	عامة مستديرة

رقم الصفحة		رقم الصفحة	
١٠٣٥ . . . . .	مفرقات	٩٧٥ . . . . .	لاد
١٠٣٧ . . . . .	مقاسة	٩٧٦ . . . . .	قح
١٠٣٨ . . . . .	ملاريا	٩٧٦ . . . . .	قوة الأمر لقض
١٠٣٩ . . . . .	من طية	ك	
١٠٤٠ . . . . .	مواد مخدرة	٩٧٩ . . . . .	مكتسول
١٠٥٧ . . . . .	موالين	م	
١٠٥٧ . . . . .	مواليد ووفيات	٩٨٧ . . . . .	مبيل
١٠٥٧ . . . . .	موطنون	٩٨٧ . . . . .	مشرودون ومشتبه فيهم
د		١٠٠٣ . . . . .	مجالس حبسية
١٠٦١ . . . . .	نشر أخبار كاذبة	١٠٠٣ . . . . .	مجالس عسكرية
١٠٦١ . . . . .	نصب	١٠٠٣ . . . . .	مجرمون أخوات
١٠٧٤ . . . . .	نقد	١٠٠٦ . . . . .	معال خطرة
١٠٧٧ . . . . .	نقد	١٠٠٧ . . . . .	معاكم عسكرية
١٠٧٧ . . . . .	نقض	١٠٠٧ . . . . .	معام
١١٨٠ . . . . .	نيابة صومية	١٠٠٨ . . . . .	مجلس الجلسة
هـ		١٠٠٨ . . . . .	مجلس تحقيق
١١٨٥ . . . . .	هتك عرض	١٠٠٨ . . . . .	مجلس جمع استشارات
١٠٩٢ . . . . .	هرب المحبوسين	١٠٠٩ . . . . .	مهاكم جنائيات
و		١٠٠٩ . . . . .	محكمة الموضع
١١٩٥ . . . . .	وصف الشهمة	١٠١٠ . . . . .	مخلات صومية
١٢٢٣ . . . . .	وتاج	١٠١٤ . . . . .	مراقبة
١٢٢٤ . . . . .	وتقسيم التنفيذ	١٠١٧ . . . . .	مزدوعات
١٢٢٤ . . . . .	ولاية شرعية	١٠١٨ . . . . .	مستولية جنائية
ي		١٠٠٩ . . . . .	مستولية مدنية
١٢٢٤ . . . . .	يمين كاذبة	١٠١٩ . . . . .	مصادرة
		١٠٢١ . . . . .	مصادرة البصرى
		١٠٢٢ . . . . .	معلومة
		١٠٢٤ . . . . .	معامنة



في يوم الخميس المبارك الثاني من ذي الحجة سنة ١٣٧٧هـ الموافق التاسع عشر من برينة سنة ١٩٥٨  
تم طبع هذا الجزء بمطابع ( الشركة المصرية للطباعة حسن مدكور واولاده )  
٣٠ شارع عبد الحفيظ زوت بالقاهرة تليفون ٥١٥٧١ - ٤٨٩٢١ ٩

مدير الطبعة

حسن مدكور









